*17652



عَلَيْجُوالْشِي بَيْنَ يَلِيْخِينُ لِلْفِينَاجُ

هو نقرير قد أحرز قصب السبق في مضار التحقيق.وحوى من براعة المباحث احاسن التدقيق.على مواد المطول شرح تلخيص المفتاح. في علم البلاغة الذي هو للتصديق قطب دائرة الفلاح. تكفل بيان المواضع التي لم يتعرض لها العلامة عبد الحكيم. وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم. لحضرة صاحب الفضيلة عمدة المحققين. وعلامة الزمان على اليقين. الاستاذ الاكبر. شيخ مشايخ الجامع الازهم

عُبْدُ لِلسِّخِ الشَّيْنِينَ

المصرى حفظه الله

طبع هذا التقرير مع الشرح والحساشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف بمطبعة مدرسة المغفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

تنسبيه — قد حمل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم منصولة عنه بخط افتى ثم بالتقرير كذلك ولانفراد التقرير بالكلام على الخطبة اقتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

﴿ الطبعة الاولى -حقوق اعادة الطبع محفوظةلادارة أوقاف الحلمية ﴾

1907 - 1848

مُولِمُ الْمُحَدِّمُ الْمُرْسِينِ الْمُولِلْكُا مُعَنِّمُ الْكُولِيُّ مُعَنِّمُ الْكُولِيُّ مُعَنِّمُ الْكُولِيُ (بالطرقة الشرقية بشارع خبرت بالقامرة)

الجزء الثانى

R. UNIV. BIBLIOTHEEK LEIDEN

للبير السالح الحرابي

ح ﷺ الفن الاول علم المعانى ﷺ⊸

قدمه على البيان

(قوله اللفن الاول علم المهاني) قد عرفت تحقيق أن اللام فيه للعهد ووجه حمل علم المعانى على الفن الاول دون العكس وأن الحمل مفيد بحيث يندفع جميع الشكوك التي عرضت للناظر بن.ثم ما ذكره الشارح رحمه الله من انحصار مقصود الكتاب

(قول المحشى) قد عرفت تحقيق الح عند قول الشارح ولما انجر الح وحاصله انه يعلم من قوله في الخطبة فلاكان علم البلاغة وتوابعها الى قوله الفت أن مقصود الكتاب مخصر في علم البلاغة وتوابعها وانجر كلام المصنف في آخر المقدمة الى أن علم البلاغة وتوابعها مخصر في علم المعانى والبديع وانها فنون أي ضروب مختلفة لان الاول ما يحترز به عرب الخطا في تأدية المراد والثانى ما يحترز به عن التعقيد المعنوى والثالث ما يعرف به وجوه التحسين فحصل مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في فنون ثلاثة ينتج مقصود الكتاب منحصر في فنون الكتاب مخصر في فنون ثلاثة ومعلوم ان الأمور الثلاثة يكون واحد منها أولا واخر ثانياً وآخر ثانياً وتما المجهولة اذ لم يعلم أن الفن الاول علم المعانى أو البيان او البديع فقال الافادة النسبة الفن الاول أي من الفنون الثلاثة التي علم المحسود الكتاب فيها علم المعانى أو البيان او البديع فقال المهاد الذكرى الضمنى فالمحدث عنه هو الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث وأما علم المعانى والبيان والبديع فو عكدا الباقي فال المهد الذكرى الضمنى فالمحدث عنه هو الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث وأما علم المعسلي والبيان والبديع فو عكره وهعدت به كما علم المعانى وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع فان ما يحترز به عن التاني وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع فان ما يحترز به عن الاول معام ماوم بالوجه مما سبق وكذا ما يحترز به عن الثاني وما يعرف به وجوه التحسين وأما كون الاول علم المغانى والثانى المهل سابقا علم معادم بالوجه مما المعانى دون الفن وما هو معادم أحق بالموضوعية والانسب بالمحبولية ما هو عجهول ولما كافت النسبة مجهولة كان بعنوان علم المعاني دون الفن وما هو معادم أحق بالموضوعية والانسب بالمحبولية ما هو عجهول ولما كافت النسبة مجهولة كان مندوا خلافا لمن قال لافائدة له

(قول المحشي) ثم ما ذكره الشارح أي بقوله قبل ولماكان هذا المخلصر الخ وقوله انحصار الكلّي في جزئياته الصحة . الاخبار بالمقصود عن كل واحد بمعنى انه حصة منه كما يقال زيد انسان لان المراد بمقصود الكناب الامر العلم المعبرعنه في الفنون الثلاثة ان كان انحصار الكلي في جزئياته كما هو الظاهر فالمفصود والفنون متحدان اذ كل منهما عبارة عن المعاني أو الالفاظ. فصعة الحل في قولة الفن الاول علم المعاني ظاهرة لانه من حمل المعاني على المعاني أو حمل الالفاظ على الالفاظ وان كان انحصار المظروف في الظرف، بأن يكون أحدهما عبارة عن الالفاظ والاخرعن المعاني يكون الحمل المذكور حمل اللفظ على المعنى أو بالعكس على سبيل النسام بعلاقة الدائية والمدلولية ، مع الاشارة الى أن نظم المختصر في غاية الوضوح كأ نه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون وستدركا ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصراً (قوله لكونه منه الح) كأنه عين المعنى وانه لا يزيد اللفظ على المعنى فيكون وستدركا ولا المعنى على اللفظ فيكون قاصراً (قوله لكونه منه الحال كلة من هذه ، تسمى اتصالية لانه يفهم منه اتصال شيء بمجرورها وهى ابتدائية الا أن الابتداء همنا باعتبار الاتصال كذا في حواشي شرح المفتاح الشريفي ، يعني ان مجرورها ليس مبدأ ومنشأ لنفس ما قبلها ، بل لاتصاله بشيء فاما أن

بمقصود من الكناب وقوله منحدان بمعنى آنه متى ارتفعالتشخص كانت عينه سواء قلنا أن الكلى اعنباري أو حقيق فأنه بارتفاع التشخصات تكون اعنبارية فأن كان الكلى معنى كانت معاني أولفظا كانت الفاظا والمراد بالمعاني القواعد

(قول المحشي) نصحة الحمل الخ وجه ترتب هذه الصحة على ما قبلها ان المقصود هو عين علم المعاني والبيان والبديع والفنون هي عين الفن الأول والثاني والثالث فحيث كان المقصود عبارة عن الالفاظ كان علم المعاني مثلا كذلك وحيث كان المقصود عبارة عن المالف كان علم المعاني كذلك وحيث كانت الفنون عبارة عن المالف كان الفن الاول في الترجمة كذلك الا أنه لا يد من النجوز في قوله وهو علم أي ملكة أو قواعد بناء على ان المراد بالفن الاول وعلم المباني الالفاظ فتدير (قول الشارح) إيراد المعنى الواحد أراد بالمعنى الواحد على ماذكره القوم ما يدل عليه المحكلام الذي روعي فيسه

المطابقة لمقتضي الحال كذا نقل عنه

. (قول الحشي) بان يكون احدها عبارة النح وذلك الاحد اما المظروف او الظرف فهو صادق بصورتين نصحة كون الالفاخل ظرفا للمبانى بالنسبة للسامع وعكسه بالنسبة للمنكلم وقوله بعلاقة الدانية والمدلولية فهو مجاز مرسل

(قول المحشي) مع الاشارة اي بالحمل الى نظم المختصر اي الفاظه كانه عين المعنى حيث حمل كل على الا خر فهو راجع للاحتمالين وقوله وانه لايزيد تفسير لما قبله وقوله فيكون مستدركا تفريع على زيادة اللفظ المنفية وقوله فيكون قاصرا تفريع على زيادة المعنى المنفية

. ﴿ (قول المحشي) تسمى اتصالية اخذه من شرح الشارح للفتاح وقوله وهي ابتدائية النح هذا كلام السيد

(قول المحشي) كذا في حواشي شرح المفتاح الشريني في بعض اللسخ كذا في شرح المفتاح للشارح وهو تحريف والمدي في شرح المفتار على المقرد المواقد المعرود المناز على المقرد الموقد المعرود المعرود المعرود المركب من المقرد الموقد المحتوى الموقد المعرود المعرود المعرود المبدأ لا تصال ما قبلها بشيء من الاشياء واذا كان مجرورها مبدأ لا تصال ما قبلها بشيء من الاشياء كان هو المتصل به وانحا لم يجعله مبدأ لما قبلها لان من الابتدائية يقتدي ان يكون مجرورها مبدأ لافعل وليس ما قبلها فعلا والمعنى المقصود اتصالك بشيء مبتدا من لاني انا ذلك الشيء فحاصل ما يستفاد من لفظة من هذه اتصال شيء بمجرورها وان مجرورها من الاتحال الشيء بشيء هو مجرورها فقوله في التأويل الاتي انت متصل بي يان للمعنى الناني لانه لما كان نروله منه كان هو مبدأ لا تصاله بشيء هو نفسه وكذا

وعاية المطابقة لمقتضي الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في عــلم المعانى والمفرد مقدم على المركب طبعاً وقبل الشروع في مقاصد العلم

يقدر متعلقها، فعلا خاصاكما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام * أنت منى بمنزلة هارون من موسى مه ان قوله منى خبر المبتدا ومن موسى اتصالية ومتعلق الخبر خاص والباء زائدة ، يعني أنت متصل بى ونازل مني منزلة هارون من موسى واما ان يقدر فعلا عاماكما ذهب اليه السيد الشريف ، حيث قال في حواشي شرح المفتاح أي منزلة كائنة وناشئة مني كنزلة هارون من موسي فالتقدير ههنا لكونه متصلا به ونازلا منه منزلة المفرد متصلا وثازلامن المركب أو لكون منزلته كائنة منه كنزلة المفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) طرف لا يراد وليس المراد انه يعرف به الا يراد المقيد بهذا الظرف، فانه خلاف الواقع بل ان ذلك الا يراد ،

قول السيد بمنزلة كاننة وناشئة منى معناه ان تلك المنزلة باعتبار اتصالها بشيء ناشئة منى لانى انا مبدأ ذلك الاتصال وانما قال لاتصاله بشيء ولم يقتصر على لاتصاله لان مبدأ الفعل اما قاعله أو ما دونه أو چهة ملتبسة بهما أو بأحدهما والمجرور ليس مادة الا من جهة كونه طرفا الاتصال فتدبر

(قول الحشي) يعنى ان مجرورها الخردعلى الفنري حيث قال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان متصلابه (قول المحشي) فعلا خاصاً أى لقيام القرينة عليه وهى قوله بمنزلة هارون فتقدير الخاص لا يخرجه عن كونه مستقرا لان قولم المستقر هو ما يفهم منه معنى عامله الكونه من الافعال العامة أنما هو فيا لم تدل القرينة على خلافه نبه عليه السيد في حواشي الكشاف

(قول المحشى) يمني انت متصل بي هذا هو المعنى المفهوم منها لا المتعلق بل المتعلق قوله ونازل واصل المعنى انت نازل منزلة هارون من موسي وذلك الغزول انا مبدوّه فاتصالك بى وقس على هذا ماسيآتى فتدبر

(قول المحشي) يعنى آلت متصل بى هذا هو ما يفهم منهاكما قال أولا يفهم منها اتصال شيء بمجرورها واعلم الن المفهوم من هذا الكلام انها ابتدائية والمبتدا هو الاتصال فيكون مجرورها ميدأ لاتصال ما قبلها بشيء المدلول للمتعلق المقدر واذا كان مجرورها مبدأ لذلك الاتصال فهم منها اتصال شيء بمجرورها لزوما فليتأمل

(قول الحشي) منزلة هارون أي كمنزلة هارون

(قول الحشي) حيث قال في حواشي شرح المفتاح عبارته هي من الابتدائية الا أن الابتداء همنا باعتبار الاتشال! أي أنت بمنزلة كاننة وناشئة مني كمنزلة هارون كائنة وناشئة من موسى اه يمني كينونتها منه من حيث اتصالها به لامن حيث ذاتها والباء على هذا الاحتمال زائدة أيضاً

(قول الحشي) فالتقدير همها لكونه متصلا الح فمنه متعلق بمتصلا ونازلا الواقع خبر الكون وقياس ما تقدم له أن يقدر به وقوله متصلا ونازلا الحدوف الواقع حالا من المفرد . وقوله متصلا ونازلا المحدوف الواقع حالا من المفرد . وفعل ذلك للتناسب والا فيصح تعلق من المركب بمنزلة وقوله ئازلا منزلة كائنة منه فمنه متعلق بكائنة الواقع صفة لمنزلة وقوله كائنة من المركب اشارة الى انه متعلق بكائنة الواقع حالا من المفرد

(قول المحشى) فانه خلاف الواقع فان المعروف منه بسبب معرفة الطرف إنما هو ابراد المعنى في تلك الطرق أما

انما يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله قفيه زيادة الخ) يعنى أن علم المعاني ليس معتبرا في علم البيان ، لا من حيث الذات ولا من حيث المفهوم لكن في مفهوم البيان اعتبر قيد وهو ابراد المعنى الخ، زائد على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد المطابقة فيكون مفهومه بالنسبة الى مفهوم علم البيان بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب فلذا قدم عليه وقيل معناه ان ثمرة علم البيان وهو الايراد المذكور ، معتبرة بعد ثمرة علم المعاني اعنى المطابقة فيكون علم المعاني باعتبار ثمرته مثقدما على علم البيان باعتبار ثمرته وفيه أن ثمرة العلمين معرفة الايراد والمطابقة لانفسهما ، ولا شك أن معرفة الايراد ليست بعد معرفة المطابقة ، ولو سلم فاللازم ان يكون ثمرة أحدهما من حيث التحقق

بعدية رعاية المطابقة فمتوقفة على رعاية المطابقة وهي آنما تعلم من المعانى دون البيان

(قول المحشي) انما يعتبر و يعتد به فهذا هو وجه كونه بمنزلة المركبوا عالم يعتدبه الابعدالمطابقة لان علم المعانى باحث عن أصل المراد وعلم البيان باحث عن تمام المراد فان الاول يبحث عن افادة التراكيب خواصها والثاني يبجث عن كيفية ثلك الافادة (قول المحشى) انما يعتبر و يعتد الخ فقوله بعد رعاية متعلق باراد بملاحظة معنى الاعتداد

(قول المحشي) لا من حيث الدّات بأن يكون ذاته أى مسائله بعض مسائل البيان ولا من حيث المفهوم بأن يكون مفهوم المعانى وهو علم يعرف به الخ بعض مفهوم البيان حتى يتوقف تعقل الثاثى على تعقل الاول

(قبول المحشي) زائد على ما اعتبر الخ بأن يكون ما اعتبر في علم المعاني متعلقاً لما اعتبر في علم البيان لاجل الاعتداد به فالمعتبر في مفهوم علم البيان لذلك هو أن يكون الايراد في الطرق المختلفة المعلوم به للمطابق لمقتضي الحال المعلوم مطابقته بعلم المعانى لاعلم المعاني ذاتاً أو مفهوماً اذ ليس كل منهما كون الايراد للمطابق وبهذا ظهر انه ليس هنا افراد وتركيب حقيقة بل نسبة البيان الى المعاني كنسبة المفرد الى المركب من حيث ان البيان اعتبر تعلق ماعلم به بما علم بالمعانى

(قول المحشي) معتبرة بعد ثمرة علم المعانى بأن يكون اعتبارها متأخراً عن اعتبار المطابقة

(قول المحشي) وفيه ان ثمرة العامين ألخ فان المترتب عليها انما هو المعرفة كما يؤخذ من قمر يفعما بعلم يعرف به أحوال المفظ العربي التي بها يطابق وعلم يقتدر به على معرفة ايراد الخ كما صنعه المحشي في البيان لا الايراد بالفعل ولا المطابقة بالفعل اذ قد يعرف الشخص العلمين ولا يحصل منه تطبيق ولا أيراد

(قول المحشى) ولاشك ان معرفة الايراد ليست بعد معرفة المطابقة لان علم البيان يعرف به ايراد المعنى الواحد مطاقاً أي سواء علم المورد انه مطابق لمقتضي الحال اولا ولا يقال ان معرفة الايراد انما يعتد بها بعد معرفة المطابقة لان المعرفة معتد بها مطلقاً انما المتأخر الاعتداد به هو الايراد

(قول المحشي) ولو سلم أي ان ثمرة البيان الابراد والمعانى المطابقة فاللازم بنا على استحسان تأخر الايرادعن المطابقة والا فثمرة البيان ايراد المعنى مطاقاً بعبارات مختلفة ألا ترى ان اكثر الحجازات والكنايات انما هو في المعاني الاول

(قول المحشي) من حيث التحقق بان يكون أيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة لا يتحقق الا بمد رعاية المطابقة فتكون المطابقة شرطا لتحقق الابراد في الكلام بناء على ان المراد بالمعنى الواحد معنى من المعاني التى يقتضيها الحال لكن قد عرفت ان ثمرة البيان ايراد المعنى مطلقاً وانما اعتبر تأخر ثمرته للاعتداد بها فلذا قال بل من حيث الاعتداد وحاصل هذا الكلام انه لوسلم ان الثمرة هي الابراد والمطابقة والابراد معتبر بعد المطابقة فهذا انما يقتضي تقدم احدى الثمرتين على الاخرى لا تقدم أحد العلمين على الاخرى لا تقدم أحد العلمين على الاخر

آشار الى تعريفه وضبط أبوابه احمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كلعلم فهي مسائل كثيرة تضبطها جمهة وحدة باعتبارها تمد علما واحدا يفرد بالتدوين

بل من حيث الاعتداد متحققة بعد تحقق ثمرة الآخر وهو لا يصلح وجها وجبها لنقديم أحدهما على الآخر الا يوى أن ثمرة النحو ، معتبرة بعد ثمرة الصرف ولا تقديم له على النحو بل يؤخرونه كما في الكتب المصنفة فبهما كالتسهيل والالغية للسيوطي ، وجعل الشيخ ابن الحاجب مقدمة التصريف أعنى الشافية ملحقة بالكافية ، ولو سلم فحينئذ لا حاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب وتشبيهه به لانه حصل جهة التقديم والتأخير في ذاتيهما (قوله اشار الى تعريفه) اي لعريف علم المعاني بمعنى المسائل ، لانه المراد في قوله الفن الاول علم المعانى ، واختار لفظ اشار الشامل للبيان القصدي والتبعي لان لفظ العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكة يكون تعريفا للسائل نبعا وان كان بمعنى المسائل يكون تعريفا لها قصدا (قوله لفظ العلم في التعريف ان بكل واحد منهما لان اصل البصيرة حاصل بالتصور بوجه ما السابق على التعريف أو بمجموعها، بأن يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة بالعنبط (قوله كل علم فهي الح) في الرضي وقد يدخل الفاء على خبر كل. وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم

(قول المحشي) بل من حيث الاعتداد أي لايتحقق الاعتداد بها الا بعد تحقق المطابقة

(قول المحشي) معتبرة بعد ثمرة الصرف أي لايعبّد بها الا بعدها

(قول المحشى) وجعل الشيخ ابن الحاجب الخ حيث قال التمس مني من لا تسمني مخالفته ان الحق بمقدمتي _ف الاعراب مقدمة في التصريف

(قول المحشي) ولوسلم أي لوسلم ان تقدم احدى الثمرتين على الاخرى يقتضي نقدم العلم الذي ترتبت عليه وتأخر ما توقب عليه التقديم ما توقب عليه الدي يوقب المديم المركب لانه حينئذ اقتضى نقدم ثمرته نقدمه حصل جهة التقديم وهوكون ثمرته متأخرة في ذاتيهما فلاحاجة الى جعله بمنزلة المفرد من المركب المقتضى ان وجه التقديم والتأخير الهنزول منزلة المفرد والنزول منزلة المركب

(قول الشارح) ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة أشار بقوله كل علم الى أن المدار على جهة الوحدة المعتبرة ليخرج المسائل المجموعة من علوم فانها متشاركة في أنها حكم فيها على موضوع مثلاً لكنها مشاركة لايعتد بها (قول الشارح) جهة وحدة أي جهة هي سبب لوحدة تلك المسائل وحدة اعتبارية

(قول المحشي) لانه المراد في قوله ألفن الاول وما تقدم للمحشي انما هو بيان للاحتمالات المكنة

(قول المحشي) واختار لفظ أشار أي اختاره على صرح لما ذكر ودفع به ما أورد من أن الثعريف وضبط الابواب مصرح بهما وحاصل الدفع ان أشار يشمل البيان القصدي والتبعي فبالنسبة لضبط الابواب يكون بمعنى التصريح و بالنسبة للتعريف فان كان العلم بمعني الملكة يكون التعريف للمسائل تبعا وان كان بمهني المسائل يكون تعريفاً لها قصداً وصريحاً وقول الحشي) أي بكل واحد النح يعني ان الزيادة اما منسو بة لكل واحد واصلها بالتصور أو للمجموع واصلها بالثعريف (قول الحشي) بأن يكون أصل البصيرة الخ يعنى وأما التصور بوجه ما اللازم ليمكن الطلب فليسمن البصيرة على هذا (قول المحشي) وأن كان مضافاً النح يعني ان المبندا الموصوف بفعل أو ظرف يجوز دخول الفا في خبره لان المبندا

والوجه الاول بالنظر الى نفس الشروع والثاني بالنظر الى غايته (قوله باعتبارها تمد الخ) اي باعتبارها يصح عدها علما واحدًا وافرادها بالمتدوين ، ولذا اختار صيغة المضارع وهي الجهة المساوية لها ، سواء كانت هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع . والغاية او غيرها ، كالجمة المأخوذة من المحمولات (قوله ومن حاول الخ)

ككامة الشرط والفعل والظرف كالشرط والخبر كالجواب ومثل ذنك كل المضاف للموصوف بما ذكر اما غير المضاف لما ذكر فقد يدخل الفا في خبره لمضارعاه لكمات الشرط في الابهام قال الرضي هذا كله مذهب سيبوأية فاندفع مافي الفنري من أنه لايتخرجالا على رأي الاخفش الحيز لزيادتها في كل خبر المبتدا

(قول المحشي) والوجه الاول أي التعليل الاول منظور فيه الىأصلالشروع فعرف وضبط الابواب ليحصلالطالب زيادة بصيرة عند الشروع والتعليل الثاني منظور فيه الى غاية الشروع فعرف لتحصل للطالب ثمرة الشروع حتى لايضيع وقتهفيا لايعنيهو يفوته مايعنيه فالتعليل الاول بالنسبة للتعريف والضبط والثاني بالنسبة للتعريف فقطا ذهوا لمعتبر فيهجهة الوحدة فتدبر (قول الشارح) مسائل كثيرة قال الشارح في حاشية العضد على مثل هذه العبارة لاشك أن من أجزاء العلم الموضوعات

أعنى التصديق بماهيتها أي ثبوتها ومنها المبادي التصورية والتصديقية التي تنبنى عليها المسائل لكن لماكان كلامه فنما هو

المطلوب في العلم والمقصود منه اقلصر على ذكر المسائل

(قول المحشي) ولذا اختار صيغة المضارع أي لكون المقصود جهة يسمح العد باعتبارها سواء ما اعتبره القوم أوغيره أتى بالمضارع دون الماضي المفيد ما عد باعتباره بالفعل وهو ما اعتبره القوم فاندفع قول السمرقندي ان ظاهركلام الشارح أن الجهة هو الموضوع فيرد عليه أن اللازم من الدليل هو أن الاولى المعرفة بجهة وحدة مطلقا سواء الموضوع وغيره وكذا قوله ان حملت الجهة على ما يعم الغاية والمنفعة وأمثالهما ورد ان تعريف الكثرة لايجب ان يؤخذ من تلك الجهة اذ يجوز أن يكون أمران كل منهما اغم من تلك الكثرة ويكون مجموعها مختصاً بها فيكون خاصة مركبة شاملة كتبغريف الانسان (بالخيوان الناطق عند مثبت المجردات فإن الحيوان أعم من الانسان وكذا الناطق لصدقه بالعقول عندهم وذلك لان الأمرين اللذين كل منهما أعم متى تخصص عوم كل بخصوص كل كان الباقي جهة مساوية وهو المطلوبكما قال وهي الجهة المساوية (قول الحشي) سواء كانت هي الجهة أي سواء كانت جهة الوحدة التيأخذ بالقياساليها اللازم المعرف به هي الجهة التي اعتبرها القوم من الموضوع كما في تعريف النحو بأنه علم بأصول يعرف به أحوال اواخر الكلم وهذه هي جهة الوحدة للعلم بالذات والحقيقة لانه لا معنى لكون هذا علما وذاك علما آخر سوى انه يبحث عن أحوال شيء وذاك عن أحوال شيء آخر فالحد الحقيقي ما يوخذ من جهة الموضوع وبهذا ظهر ان جهة الوحدة الذاتية هي الموضوع لكونه امرا ذاتيا لأكون تلك الكثرة باحثة عن أحواله اذ ذاك الكون خارج عن الكثرة عارض لها فلا يكون ذاتياً

(قول الحشي) والغاية كما في تمريف المنطق بأنه علم يعصم الفكر عن الخطا وهذه كما عرفت ليستجهة وحدة حقيقية لانها تابعة لوحدة الموضوع

(قول الجشي) كالجهة المأخوذة من المحمولات أي جهة وحدة تؤخذ من للحمولات وهو الامر العام للمحمولات كما تقول علم الفقه هو المسائل المحكوم فيها بحكم شرعى ودخل تحت الكاف جهة الوحدة التي هي امر، عام المسائل كان كبرى القياس وصورته أن طالب كل علم طالب كثرة تضبطها جهة الوحدة وكل طالب كثرة كذلك فعليه أن يعرفها مجهة وحدته أينتج المطلوب (قوله بتلك مجهة وحدته أينتج المطلوب (قوله بتلك الجهة) . أي بالجهة المساوية (قوله لئلا يفوته الح) وذلك لانه أذا لم يعرفها بتلك الجهة فأما أن لا يعرفها أصلاء فلا يمكن طلبها والكلام فيمن حاول تحصيلها ، أو يعرف الكثرة لامن جهة الوحدة بل من حيث الكثرة ، فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة الكثرة الم يعرفه الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله، فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوة و يفوت عنه تحصيل تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله ، فيضيا بالكثرة بوجه ما قبل الشروع في تصيله ، فيضيا بالمؤلمة بالمؤل

يقال في تعريف المنطق انه قانون اكتسابي وقد عرفت ان هذه الجهات ليست جمات حقيقية لتبعيتها للوضوع

وقول المحشى) كبرى القياس وقد أشار الشارح الىصفراه بقوله ولان كلعلم الخ وقوله ثم نقول الحآي نأتي بصفرى سهلة الحصول ونجعل نتيجة القياس الاول كبرى

(قول المحشى) أي بالجهة المساوية نص عليه لان فوات ما يعنيه والاشتغال بمالا يعنيه اما لغدم الجهة أصلا أو لعدم

مساواتها بأن تكون أخص أو أعمكا سيبينه بمد

(قول الشارح) لئلا يفوته الخ لان من قصور النحو مثلا بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أو أخرالكم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية هي أن كل مسئلة من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة فأذا وردعليه مسئلة معينة منها تمكن من أن يعلم أنها من مسائل النحو وهذه المقدمة مأخوذة من طرد النعريف وكذلك بحصل عنده من عكسه مقدمة أخرى هي أن كل مسئلة لا مدخل لها في تلك المعرفة ليست من النحو ومنشأ ذلك كون النعريف مأخوذا من جهة الوحدة التي تشترك فيها جميع المسائل لاشتراط كونه جامعا لجميع أجزاء المحدود ومانعا من دخول غيرها فيلزم اشتراط أمر أخر في التعريف أهمله القوم في بيان شروط التعريف فأنهم أنما شرطوا أن يكون جامعا للافراد لا الاجزا الا أن يقال أن خروج مسئلة منه أودخول مسئلة فيه ليست منه يسئلزم صدق المحدود على غير أفراد الحد أو العكس بناء على أن هذا الحدوع غير العلم

(قول الحشي) فلا يمكن طلبها أي فهذه الصورة غير مرادة لان الكلام فين حاول تحصيلها فلذا توك الشارح هذا القسم في التعليل

ا (قول الحشي) او يعرف الكثرة أي المسائل ذات الكثرة وقوله بل من حيث الكثرة كان يريد تحصيل مسائل العلم

السمى بعلم المعاني ويتصوركل مسئلة بخصوصها

(قول المحشي) فلا بد من معرفة الخراذ لا يمكن طلب الحجهول من جميع الوجوه ومعرفة المسئلة بالوجه كان يعرفها بانها محث فيها عن المسند اليه المعرفة أو النكرة وانما قال بوجه ما رداً لما قبل ان معرفة كل بوجهه الخاص به انما يكون بعد التخصيل له والكلام فيمن لم يحصل والا لم يكن التعريف مقدمة الشروع وحاصله أن المعالوب التحصيل بالكنه أو بوجه أنم والمتوقف عليه الشروع وجه ما

رقول المحشى)فيضيعوقته فيمعرفة تلكالوجوه ومعرفتها لاتعنيه اذ المظالوب لهالكثرة لا الوجوه ويفوت=نه تحصيل

او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان حصل بها الاندفاع الى الاخص لكنه بجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فحينئذ يضيع وقته ، فيما لا يعنيه وهو الفرد الآخر ويفوت عنه ما يعنيه ، اعنى الاخص ، أو يعرفها بجهة أخص فيفوت عنه بعض ما يعنيه ، وهو البعض الآخر من الاعم الذي لا توجد فيه جهة الاخص ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه فاضم فانه قد، زل فيه اقدام الناظرين (قوله ملكة يقتدر بها) أى العلم

تلك الكثرة وهو ما يعنيه وفواته اما لعدم تناهى تلك الوجوه أو لملاله عن تحصيلها فيتقاعد عن الطلب

(قول الشارح) ويقال لها الصناعة أيضاً في شرح المفتاج للشارح الصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرن على العمل وقد يفسر بماكة يقتدر بها على استعال موضوعات ما تحو غرض من الاغراض صادراً عن البصيرة بحسب ما يمكن فبها قال الشريف في شرحه واطلاقها على هذا المهنى شائع وعلى مطلق ملكة الادراك لاباس به

(قول الشارح) بيان ذلك أي العلم هو تلك الملكة

(قول المحشي) أو يعرفها أي الكثرة المعالوبة له كان طلب ما يعصم ذهنه عن الخاطاء وتصوره بعلم ما من المعقولات لاعتقاده حصول العصمة بأي علم من المعقولات فر بما شرع في الهندسة لانها علم من المعقولات فاندفع ما يقال انه اذا تصور بوجه أعم لم يفت المطلوب بأي فرد شرع فيه اذ المطلوب الأعم لان المطلوب في نفس الأمر أخص

(قول المخشي)فيما لا يعنيه وهو الفرد الآخر كالهندسة

(قول الشارح) على ادراكات جزئية اي لجزئية مدركاتها وانما قيد الملكة بالتي يقتدر بها على الادراكات الجزئية ليفهد ان الذي يطلق عليه العلم عرفا انما هو ملكة استحضار امور مخصوصة وهي المسائل الكلية التي يستنبط منها فروع جزئية والسر في ذلك ان حقيقة كل علم مسائله ومسائل العلوم قواعد كلية يستنبط منها الجزئيات وملكة استنباط تلك القواعد عن ادلتها متقدمة على يحققها اذ هي النهيء لاستنباطها والملكة من حيث استنباط الفروع بالغمل متأخرة اذ الفروع فائدة للملم متأخرة فناسب اطلاقه على ملكة استحضار القواعد الكلية التي يستنبط منها الفروع من حيث انها تستحضر لهالابها من حيث استنباط الفروع وان كانت ملكة استحضارها هي ملكة الاستنباط بعينها لما عرفت ان الوصف بالاقتدار على الاستنباط انما هو لبيان ان العلم انما هو الملكة المتلمقة بقواعد الاستنباط لان حقيقة العلم مسائل كلية يستنبط منها جزئيات اذ هي ثمرة العلم تدبر

(قول الحشي) أعني الأخص كالنطق

(قول الحشيّ) أو عَن فها بجهة أخص كان طلب تحصيل أفراد الانسان وتصوره بعنوان الكاتب بالفعل (ترا الله من من علم ترا المان كان طلب تحصيل أفراد الانسان وتصوره بعنوان الكاتب بالفعل

(قول اللحشي) ويضيع وقته بقدر الح اذ كان يمكنه أن محصل في ذلك الوقت بدل الاخص الأعمر ...

(قول المحشي) وهو البعض الآخر من الاعم مراده بالاعم هنا الأعم من هذا الاخص وهو المساوي للعلم لا الاعم من العلم كما هو السابق

(قول المحشي) زل فيها اقدامالناظرين فقالوا ان الشارح ترك احتمال تصوركل واحد بخصوصه واحتمال التصور بوجه اخص (قول المحشي) اي العلم يطلق الخ يعني ان مراد الشارح بيان ما يعللق علبه لفظ العلم عرفا وهوالملكة الموصوفة بتلك يطلق على الملكة المخصوصة وهى الموصوفة بهذه الصفة ، لا انه معتبر في مفهومه حتى يرد انه يلزم التكوار في توصيفه بقوله يعرف به وانه لا حاجة الى اعتباره لصحة التعريف بدونه والمزاد بالادراكات الجزئية ،الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة عن المسائل نص عليه في التلويح حيث قال ملكة يقتدر بها على ادراك جزئيات الاحكام

الصفة لا الملكة بقطع النظر عن كونها يقتدر بها على تلك الادراكات فلاكان الاطلاق عليها من حيث الاقتدار وصفها أبه ولولاه الهم العلم بعد اطلاقه على الملكة مطلقا وقوله فيما سيأتي يعرف به الح لتخصيص العلم بعد اطلاقه على الملكة مطلقا على المراقة وهذا كما قال المعشي في حواشي القطب في قول السيد القانون والقاعدة قضية كاية تنطبق على جزئياتها واكون هذا المعنى هو الذي يطلق عليه في العرف حمله الشارح عليه دون مطلق الملكة ودون التصديق فراد الشارح ببيان المعنى الذي يطلق عليه العلم عرفا ابداء العذر في حمله هنا عليه وعبارة الشارح في حواشي العضد العلم عبارة عن ملكة بها يتمتدر على ادراكات جزئية

(قول الحشي) لا انه معتبر في منهومه اي المراد بيان قيد الاطلاق لاما يسنبر في المفهوم حتى يلزم التكرار مع مااعتبر في المفهوم ان كان قول الشارح فيا سيأني فكا نه قال هو علم يستبط منه ادرا كات جزئية هي معرفة الخيانا لمعنى قوله يعرف به وهو خلاف الظاهر وانه لاحاجة الى اعتباره بناء على عوم الادراكات الجزئية هنا وخصوصها فيا يأتي بانهامه موفة الاحوال ان كان قول الشارح فكانه قال الخيابا الجموع قول المصنف وهو علم يعرف به الح فتكون الادراكات الجزئية من قوله علم وكونها هي معرفة كل فرد من جزئيات الاحوال من قوله يعرف به لاغناء الخاص اذ هو المرادلان ذلك الحالي يكون نوكان التقبيد للاعتبار في المفهوم وليس كذلك هذا وسيأتي ان المراد معرفة احوال اللفظ العربي من حيث انها يطابق اللفظ بها مقتضي الحال فعرفة الاحوال هي التصديقات المتعلقة بحال تلك الاحوال بان يصدق بان هذا التاكيد مطلوب في هذا المقام اخذا من قاعدة كل كلام من المنكر يجب فاكيده وهذه هي الادراكات الجزئية المذكورة هنا بعينها في هذا المعنف يقتضي ان المعروف بالملكة جزئيات الاحوال وكلام الشارح يقتضي ان المعروف بالملكة جزئيات الاحوال وكلام الشارح يقتضي ان المعروف بالملكة يعرف بها خرئيات الاعوال وكلام الشارح يقتضي من لزوم التكرار لو اعتبر في المفهوم للتفاير بينهما ولاننا في بين كون الملكة يعرف بها فروع القواعد و بين كونها يعرف بها جزئيات الاحوال لانه يعرف بها جزئيات الاحوال لانه يعرف بها جزئيات الاحوال لانه يعرف بها جزئيات الاحوال الموسطة معرفة فروع القواعد بها

(قول الهيشي) الادراكات المتعلقة بالفروع اعلم أن ملكة الاستحضار المعروفة عندهم وهي المسهاة عقلا بالفعل ملكة يقتدر بها على استحضار النظريات المخزونة عنده متى شاء بلا تجشم كسب ولم يعتبروا فيها أن تكون تلك النظريات كافية في أن يعلم بالاجتهاد منها حكم الجزئيات لكن الذي اشتهر في العرف اطلاق العلم عليه هو ملكة استحضار تلك النظريات المخصوصة وعبارة الشارح في التلويح الذي أطلق عليه المحققون افظ العلم هي الملكة بمعنى النهيو وهو كون الشخص بحيث يعلم بالاجتهاد حكم كل واحد من الحوادث لاجتماع الماخذ والاسباب والشرائط التي يتمكن بها من تحصيلها ويكفيه الرجوع اليها في معرفة الاحكام اه وحاصله انها ملكة يتمكن بها من استحضار أمور مخصوصة هي الماخذ والاسباب والشرائط فلكة الاستحضار هي ملكة الاستنباط لكن اطلاق العلم عليها ليس باعتبار الاستنباط بالفعل بل باعتبار التمكن منه باحضار الاصول الموضوعة فانها حقيقة العلم دون الفروع لان العلم باثبات الفروع فائدة متأخرة ومنه يعلم أن التصديقات التي يتألف

والحمل على الاالتفاتات الواقعة حال الاستحصار، ثما لا يلتفت اليه (قوله مستنبطة الخ). فني حال الاستنباط

منها قياسات العلم وتصور موضوعه جزء منه كما عليه الشارح وعبارته في حواشى العضد المراد بالعلم النهيؤ القريب وهوحصول ما يكنى في استملام جميع الاحكام من المآخذ والاسباب والشروط واطلاق العلم على مثل هذا النهيؤ شائع في العرف فانه يقال لفلان علم النحو ولا براد أن مسائله حاضرة عنده على التفصيل وهذا ما يقال ان العلم عبارة عن ملكة بها يقتدر على ادراكات جزئية وان وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك وان العلم صفة يتجلى بها المذكور

وقول المحشي) والحمل على الالتفاتات الواقعة الخ بان يقال انّ الالتفات اداراك تسامحاً وكونه جزئياً ككون متعلقه جزئياً من مطلق الاصول وان كان ذلك المتعلق كليا في نفسه

(قول المحشي) بما لايلتفتانيه لحمل الادراك على غير حقيقته ولانه ليس هذا المعنى هو الشائع في العرف ولان الذهاب الى هذا الاطلاق انما هو لدفع ما أورد على قولهم في الفقه مثلا هو العلم بالاحكام من أن المراد بالاحكام انكان البعض دخل المقلد وانكان الكل خرج بعض الفقهاء لثبوت لا أدرى وعلى هذا الحمل لايفيد فتدبر

(قول الشارح) مستنبطة من تراكيب البلغا. أي باعتبارمقاماتها وتلك الاصول مثل كل كلام يلقي للمنكر يجب توكيده (قول المحشي) فني حال الاستنباط يكون في مرئبة المقل بالملكة أي استنباط تلك الاصول ثم أن مرَّ اتب النعقل للنفس الناطقة اربع لانه اما كمال او استمداد له والاستعداد اما بعيد أو قريب او متوسط و بيانها على الترتيب الخارجي العقل الهيولاني وهو الاستعداد المحض وهو قوة مختصة خالية عن الفعل كما للاطفال فان لهم حال الطفولية استعدادا محضا ليس معه ادراك ونسب للهيولى لان النفس في هذه المرتبة تشبه الهيولى الاولى الخالية في حد ذاتها عن الصورالمرتبةالثانية العقل بالملكة وهو العلم بالضروريات واستعداد النفساذلك لاكتسابالنظريات منهافالملكة مقابل العدم لوجودالعلم بالضروريات فها بخلاف المرثبة الاولى ومقابل الحال ايضاً لحصول القوة الراسخة التي بها يستعد لتحصيل النظريات المرتبة النالثة العقل بالفعل وهو ملكة استنباط النظريات من الضروريات بحيث متى شا استحضر الضروريات واستنتج منها النظريات بان تصير طريقة الاستنباط ملكة راسخة فيه بخلاف المرتبة الثانية فأن فيها ملكة تستمد بها للاستنباط وقيل أن المرتبة الثالثة ملكة استحضار النظريات الحاصلة بلا تجشم كسب جديد المرتبة الرابعة العقل المستفاد وهو ان يحضر عنده النظريات بحيث لاتنبب عنه قال السيد والذي في مشاهير الكتب أن هذه المراتب الاربعة بالقياس الى كل نظري على حدة فتكون ألنفس بالنسبة الى بعض النظريات في مرتبة العقل الهيولانى وفي بعضها في مرتبة العقل بالملكةوفي بعضها في مرتبة العقل بالغمل وفي بعضها في مرتبة العقل المستفاد وانما سمى الثائية العقل بالغمل لما قال الشيخ الرئيس في رسالة المبدا والمعادان للنفس بعد التحصيل ان تعقل متىشاءت من غير استناد وطلب فالنظريات وان كانت بالقوة الا انها قريبة منالفعل جدا وقال في تلك الرسالة ايضا سميت الرابعة بالعقل المستفاد لاستفادتها من خارج ايمن العقل الفعال كذافي منهيات شارح الهداية هذا وقد اورد صاحب المحاكات على الحصر في الار بعالقدرة على الاستحضار من غيرما كمة بان حضرت المعقولات مرة وذهل عنها فهو قادر على استحضارها بدون ملكة وفيه أنَّ الحصر أما هو للمراتب التي هي استعدادات اوعقل مستفاد وما ذ كره ليس من الاستعدادات في شيء يكون في مرتبة العقل بالملكة، وله التمكن على الاستحصال فاذا مارس المسائل المستنبعة والتفت اليها مرة بعد اخرى فتمكن من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة العقل بالفعل ، يصير عالما بعلم المعاني بهذا المعنى (قوله بها يتمكن من استحضارها) اشارة الى ان المعتبر في العلم بمني الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرر المشاهدة والتمكن على استحصال ما بتى ليس بمعتبر فيه ، لان هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة ، عن ملكة الاستحصال ولو اعتبر فيها التمكن على

(قول المحشى) يكون فى مرتبة العقل بالملكة قد عرفت ان تلك الملكة هى استعاد النفس بسبب العلم بالضروريات لا كتساب النظريات وفي كون الحاصل عند الاستنباط هو الضروريات فقط خفاء لكن في حواشى السيدالقطبية ما يفيد ان المراد ان اكتسابها يستند الى الضروري اما ابتدا او بواسطة اذ يجوز ان يكتسب نفاري من نظرى آخر ويكتسب ذلك الآخر من نظري ثالث وهكذا لكن لابد من الانتهاء الى الضرورى

(قول المحشي) وله التمكن على الاستحصال اي استحصال القواعد الكلية

(قول الحشى) يصير عالما بعلم المانى بهذا المعنى أى إن له ملكة يقتدر بها على احضار جميع مسائله بخلاف من حصل جميع المسائل ولم تكن له تلك الملكة فلا يقال له عالم به ولاضير فيه واعلم أنه أورد السيد في حواشي القطب أن مسائل العلم تنزايد يوما فيرما فأن العلوم والصناعات أغا نتكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال أن المسائل قد حصلت أولا ووضع الاسم بازائها واجاب بان وضع اسم العلم لممنى لا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في الذهن فلم يرد بتحصيل المسائل العالم المستخرجة وحوالتها جالاوسميت بذلك وأن كان بعضها مستخرجا بالفعل و بعضها حاصلا بالقوة انتهى قال المحشى هناك فالملاحظة الاجالية باعتبار الموضوع والغاية مثلا آلة الوضع متحققا بمجميع اجزائه في وقت ما والعالم به انما سمي عالما باعتبار الملكة لا باعتبار التصديقات بالمسائل التهي وهذا المكلام مستخرجة وأما العلم بعني المسائل المستخرجة وغير المستخرجة وأما بعني المسائل المهم وهذا المكلام المستخرجة وأما بعني المسائل المعتبار التصديقات بالمسائل المعتبار التصديقات بالمسائل المعتبار التصديقات بالمسائل المعتبار التصديقات المستخرجة وأما العلم بعني المسائل فهو جميع المسائل مادون وما مم يدن ولذا قال العصام أن عدم حصول العلم المحتبيم المستفرجة وقتلا والما المعتبار التعتبار التصديقات بالمسائل المعتبر في المعتبار التصديقات بالمسائل المعتبر في العالم بعني المسائل المعتبر في المستخرجة وقدله في القولة الثانية المارة الى أن المعتبر في العلم بعني المستخرجة تتك المسائل الكلية المدونة أذ ما دخل تحت عالم يدون والما يدون به اعدم خوجه من القوة الى الفعل فليتأمل لمحت تلك المسائل الكلية المدونة أذ ما دخل تحت عالم يدون لايعرف به اعدم خروجه من القوة الى الفعل فليتأمل تحت تلك المسائل الكلية المدونة أذ ما دخل تحت عالم يدون والم العدم خروجه من القوة الى الفعل فليتأمل تحت تلك المسائل الكلية المدونة أذ ما دخل تحت عالم يدون والم العدم خروجه من القوة ألى الفعل فليتأمل تحت تلك المسائل الكلية المدونة أذ ما دخل تحت عالم يدون والم المدون به المدر فرودة ألى الفعل فليتأمل المسائل الكلية المدون المدر المدون والمدون والمدون والمدون والما المراد المدون والمدون و

(قول الحشي) والتمكن على استحضار ما بق اي ما بق من تلك القواعد الكلية اما التمكن من استحصال الفروع. فمعتبر على القول الاول في المرنبة الثالثة وكذا على الثانى فيا هو المشهوركما تقدم نقله عن حواشى العضد وانكان المنقول. انها قوة الاستحضار

> (قول المحشي) لان هذه الملكة اي ملكة الاستحضار التي في الشارح (قول المحشي) عن ملكة الاستحصال اى استحصال القواعد الكلية ﴿

استحصال ما بتي لزادت المراتب على الاربعة ولان العلم الذى مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين، لا يتحقق فيه التمكن على استخصال ما بتي (قوله وتفصيلها) أى العلم بها مفصلة وهو الموافق القوله فهي مبدأ لتفاصيل مسائله وقيل أى استخراج فروع المفيد للادركات الجزئية (قوله جهتي ادراك) فان جهة الادراك وسببه هى الملكة لا الادراك اذ الشي لايكون

(قول الشارح) كومها جهتي ادراك في المواقف الحياة قوة تتبع اعتدال النوع ويفيض منها سائر القوى قال المحشي هناك في القانون انه كما يتولد من تكاثف الاخلاط بحسب مزاج ماجوهر كثيف هو العضو او جزء من العضو فقد يتولد من بخارية الاخلاط ولطاقتها جوهم الطيف هو الروح وكما ان الكبد معدن الاول كذلك القلب معدن الثاني وهذا الروح اذا حدث على مزاجه الذي ينبغي ان يكون له استعد لقبول قوة هي التي تعد الاعضاء كاما لقبول القوى الاخر النفسانية وغيرها والقوى النفسانية لاتحدث في الروح والاعضاء الا بعد حدوث هذه القوة

(قول الهشي) لزادت المراتب لان هذه المرتبة قوة استحضار ما حصل واستحصال ما بقى من القواعد الكلية وهذا رد على الفنري القائل بانها ملكة استحضار واستجمال فان قلت تكون ملكة استحصال ما يقى خارجة قلت عند استحصاله تكون ملكة استحصال وليست علما و بعد حصوله وضعه وضعه وضعه للمدون يكون العلم ملكة استحضار الجميع فتدبر

(قول الحشي) مثل كلام المتقدمين أي مسائل الكلام التي وقعت من المتقدمين فانها محصورة مضبوطة لا تزيد فيها انفسها فلا تتعذر الاحاطة بها وانما تتكثر وجوه استدلالاتها وطرق دفع شبهاتها وانماقيد بالمتقدمين لان المتأخرين زادوا على المقائد المضبوطة الفلسفة وسموا الكل علم الكلام فان قلت ما علم الكلام بالنسبة للمتقدمين قلت هي تلك المسائل بعد أخذها عن ادلتها مع ما يتوقف عليه اثباتها ودفع الشبه عنها بعد تكرر مشاهدتها والتمكن من احضارها متى شاء لا التمكن من استحصالها عن أدلها خلافا للشارح في شرح المفاصد

(قول الحسي) لا يتحقق فيه التمكن الح لان مسائله كاما محصلة لا تفتقر الى تحصيل بنظر وكسب فلا يتحقق العلم به الا بن أحاط بحيع مسائله مع ما يتوقف عليه الباتها ورد الشبه علما لانه علم يقتدر معه على البات العقائد الدينية بخلاف ما لا تفصر مسائله في عدد كم الفقه فإن مسائله الكلية تتزايد بتلاحق الافكار فلا يتأي ان يحاط بها كاما واتما مبنغ من يعلمها هو العميو النام لها أعني أن يكون عنده ما يكفيه في استعلامها اذا رجع اليه وان استدعى زمانا وحاصل هذا الكلام انه لواعتبر في الغلم الممكن على استحصال ما بقى لم يتحقق في مثل علم الكلام مما هو محصور محصل فإنه لم يتوقف على والعالم بيعض مسائله دون بعض لا يقال فيه ان عنده ملكة استحصار لما علمه واستحصال الباقي اذ الباقي لا يتوقف على الملكة وانما يتوقف على معرد الالنفات اليه لتحصله بل انما ينحقق ذلك في مثل علم الفقه مما يتزايد مسائلهالكلية بتلاحق الافكار هذا وقد تحققت من مجموع هذا الكلام ان الاقتدار على ادراكات جزئية اعنى فروع القواعد الماهو في العلوم المنصود منها فروعها كم الفقه وهذا العلم بخلاف المقصود بذانه كم الكلام فان المعتبر فيه الاقتدار على الاثبات لما هو مخزون عنده قال الحسم المافية المناق السمية عنون عنده قال الحشي فيا كتبه على الخياف الحقان تاويل مسائل الكلام بمسائل كلية تكاف فانه لا يجرى في المسائل السمية تعلي حواشي الشريف على شرح مختصر الاصول في بحث تعريف اصول الفقه ان مسائل الكلام ليست قوا عدلهدم كونها كلية تعليما حواشي الشريف على شرح مختصر الاصول في بحث تعريف اصول الفقه ان مسائل الكلام ليست قوا عدلهدم كونها كلية تعليما حواشي الشريف على شرح مختصر الاصول في بحث تعريف اصول الفقه ان مسائل الكلام ليست قوا عدلهدم كونها كلية المناق المناسبة على المناسبة

قلت فلان يعلم النحو لا تريد أن جميع مسائله حاضرة فى ذهنه بل تريد أن لهحالة بسيطة اجمالية هى مبدأ . لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز أن تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد

. سببا لنفسه ولا المسائل لانها ، متعلق الادراك لاسببه (قوله لا تريد الح) أي لا تريد بالعلم الادراك ، اذا دراك جميع المسائل معتذر، لعدم الانحصار. وكذا المسائل وهو ظاهر بل تريد ملكة الاستحضار وما قبل أن العلم بمهنى الملكة اسم جامد فلا يشتق منه فعلى تقدير تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه اذا استعمل المسلم بالمعنى المصدرى أعني الادراك في الملكة لعلاقة السببية

(قول الشارح) لاتر يد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنة أى بأن يتعلق العلم بها وأحدة وأحدة

(قول الشارح) هي مبدأ لتفاصيل مسائله قال الحشي في حواشي المواقف في الشغا الثاني العلم البسيط الذي ليس من شانه ان يكون له في نفسه صورة بعد صورة لحكن هو واحد يفيض منه الصور في قابل الصور فذلك علم فاعل للشيء الذي نسميه علما فكريا ومبدا له وذلك هو القوة العقلية من النفس المشاكلة للعقول المفعالة واما التفصيل فهو للنفس من حيث هي نفس فما لم يكن له علم نفساني اه وكلامه يدل على ان العلم البسيط كالخلاف العلم النفصيلي الذي المنفس وانه علم المفارقات الفعالة وانه اقوى من التفصيلي الانه علم مجميع الاجزا دفعة واحدة من غير تقدم وتأخر يلزمان الاجل المادة وعوارضها انتهى وبهذا ظهر ان هذه المرتبة هي مرتبة العقل المستفاد وهو ان يحضر عنده النظريات التي احركما بحيث لا تغيب عنه وذلك بان تحضر بأسرها مشاهدة القوة العاقلة بحيث تشاهدها دفعة واحدة كانها لمعة برق ثم تترق عن هذه الحالة الى مشاهدة بعد مشاهدة حتى تصير المشاهدة ملكة راسخة وان التفصيل ليس القوة العاقلة وانما هو المنفس من حيث هي نفس والمراتب الاربع انما هي مراتب القوة العاقلة فها قيل انه على كلام السيد لكون المراتب بزيادة العلم التفصيلي خسة وهم فليتأمل

(قُول الشارح) بها يتمكن من استحضارها اي مشاهدتها مفصلة تأمل

(قول المحشي) متعلق الادراك لاسببه رد على الفنري حيث جوز ان يكون العلم بمعنى المسائل الكلية وكونها جهة ادراك لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية وحاصل الرد ان المراد بجهة الادراك سببه والمسائل الكلية ليست سببه لادراك الجزئيات وانما السبب ادراكها كما سياتى في قوله بعد ولانه بحتاج الى القدير مضاف في قوله يعرف به اى بعلمه فهي متعلق الادراك لاسبب ادراك الجزئيات

(قول الحشي) اذ ادراك جميع المسائل اي الكلية

(قول المحشي) لعدم الانحصار لكثرتها فلا يمكنه ادراكها مرة معا وليس المرادانه بدركها واحدةواحدة في المستقبل كا هوظاهر بل المراد ان له قوة ادراكها واحدة واحدة باحضارها كذلك وتلك القوة هي الملكة والادراك هواحضارها لانه ادراك بلاتجشم كسبكا سياتي ثم ان مراد الشارح بالمسائل هو ما دون منها اذ لايستحضر الا المدون وان كان التحو اسما لما دون وما لم يدون

(قول المحشي) وكذا المسائل اي لاتريد بالعلم المسائل اذ لايشتق منها فعل يحمل على الشخص الاباعتبار ادراكها او ملكته ولان النحو هو المسائل لانه كثيرامايطلق عليها ثم المعرفة تقال لادراك الجزئى اوالبسيط والعلم للكلى أوالمركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وأبضاً المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد إذا تخلل بينهما عدم بان ادرك أولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات

سري هذا النقل، في جميع مشتقاته من غير حاجة الى الاشتقاق من العلم بمعنى الملكة (قوله لانه كثيرا ما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه بمعنى الملكة اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التاويح فحمل اللفظ عليه اولى ولذا قال يجوز، ولانه يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يعرف به أي بعلمه ،ولانه لا يصير سباً للمعرفة،

(قول الشارح) ثم المرفة الح قال السمرقندى توضيحه أن يقال المعرفة بحسب اصطلاح تقال لا دراك الجزئي سوآ كان مفهوما جزئيا او حكما جزئيا والعلم الادراك المرفة بحسب اصطلاح آخر تقال المعرفة لادراك المربسوا كان تصورا الماهية او تصديقا باحواله والعلم لادراك المركبسوا كان تصورا اوتصديقا و بالنظر المي هذين الاصطلاحين يقال عرفت الله دون علمته والنسبة بين معني المعرفة هي العموم من وجه وكذا بين معني العلم وكذا بين المعرفة بالمعنى الاول والعلم بالمعنى الثاني و بين العلم بالمعنى الاول والمعرفة بالمعنى الثاني ثم انه يقال المعرفة الادراك المسبوق بالعمل المعرفة بالمعنى الادراك المجرد من هذين الاعتبارين بمعنى المسبوق بالعمل المعرفة والعلم على هذين التقدير بن العموم مطاقا وعلى الاصطلاحين انه لم يعتبر فيه شيء من هذين القيدين فالنسبة بين المعرفة والعلم على هذين التقدير بن العموم مطاقا وعلى الاصطلاحين الاولين المباينة الكلية و باقى النسب يظهر بادنى ثوجه انتهي ثم ان هذا اصطلاح قلا ينافي ما قاله الحشي في حواشي الجامى ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس المشيء ولذلك لاينصب الا مغمولا واحدا بخلاف العلم فاتهم يستعملونه في الحرفة الاترى المنهي علمت ان زيدا قائم وحرف الواحد المرفق بعنوي بين حقيقة العمروالمرفة الاترى ان معنى علمت ان زيدا قائم وحرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول الى اختبارهم فاتهم بخصصون احد المتساويين الحدف عملي بن يوليده قوله تقال و يقال ان معنى دون الآخر الحاف المناقدة العرف العمل برد على ذلك قوله صلى الله عليه النه عليه والم الشارح المعاد المالاح كما يغيده قوله تقال و يقال الشارح) ثم ذهل عنهاي زال من العلم كهنة المدركة بناء على ان الالتفات ادراك او عنها معاء بنا على انه الاس بادراك

وقول المحشى) سرى هذا النقل الخ فيكون يعلم مشتق من العلم بمعنى الادراك استعمل في معني يثبت له ملكة الادراك (قول المحشي) في جميع مشتقاته اي ما اشتق منه قبل النقل فليس بعد النقل اشتقاق بل سريان وهذا صريح في انه بعد النقل يكون جامدا غير مصدر وهل يعكر ذلك على ما مر له من ان المصدر المستعمل في اسم المفعول لا يحتمل الضمير لكونه مصدرا

(قول الحشي) وانه يحتاج الى تقدير المضاف لان الادراك اي ادراك المسائل الكلية لايصير سببا الابعد حصول الملكة فالممنى علم أي ادراك يعرف به اى بعلمه أى العلم الناشىءمن تكرره اي تكور ذلك الادواك وذلك العلم هوالملكة فتدبر (قول الحشي) ولانه لايصير سببا الى اخره اي مع تقدير المضاف لايصير سببا الا بعد الملكة لا أنه يصير بنفسه

الا بعد حصول الملكة ، فسبيته بعيدة بالنسبة الى الملكة ، ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الادراك أيضاً * قال قدس سرء كما يشهد به الوجدان فان الاولى هي الاستعداد النام للاستحضار المسمى بالعقل بالفعل والثانية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجمالي المسمى بالعقل المعتفاد فما قبل ان المتبادر ان الحالة الثانية خارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والا فتصير مراتب النفس في حصول المطالب زائدة على الاربع وليس كذلك بالاتفاق ، ليس بشيء *قال قدس سره فلا بد، من تقديره *كما صرح به الشارح رحمه الله في تعريف البيان وذلك لان الاضافة الى المتعلق، مأخوذة في العلم بمعني الادراك لانه صفة ذات تعلق أو نفس التعلق أوحصول صورة الشيء فاندفع ماقيل أنه لاحاجة الى التقدير بل يبقى على الادراك الا انه في الواقع متعلق بالاصول * قال قدس سره وحمله على الادراك جائز * والتخصيص بالتصديق بحصل ، من تقدير صبيا لما مرله ان القواعد متعلق الادراك لاسبه

(قول المحشي) الا بعد جصول الملكة اي التي يقتدر بها على احضار جميع المسائل الـكلية حتى يتيسر معرفة كل جزئى من جزئيات الاحوال لان العلم انما هو مجموع المسائل

(قول الحشي) فسبيته بعيدة اي غير معتد بها بالنسبة الى المملكة

(قول المحشي) ومن هذا ظهر الخ بريد ان اطلاق العلم على الملكة اكثر ايضا من اطلاقه على الادراك وهو مأخوذ مر التاويح ايضا ... قوله وانه يحتاج الى تقدير المضاف

(قول الحشى) حالة بسيطة اجالية اى علم بسيط متعلق بالكل من حيث هو كل و يجوز ان يكون العارض بسيطا دون المعروض كالوحدة والتاليف فحصوله موقوف على حصول الاجزا وصيرورتها مخزونة عند النفس ومثل الشارح في شرح المقاصد ذلك بما اذا نظرنا الى الصحيفة دفعة فلا شك انا نجد حالة اجالية من الابصار ثم اذا حدقنا النظر وابصرنا كل حرف حرف على الانفراد حصلت لناحالة اخرى مع ان الابصار حاصل في الحالين فلاولى بمنزلة العلم الاجالى والثانية بمنزلة العلم التفصيلي ومثله ايضا بمن عرف مسئلة وغابت عنه ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة من غير تفصيل (قول الحشي) ليس بشئ لان هذه المرتبة هي المرتبة الرابعة فلا يلزم من خروجها عن مرتبة العقل بالفعل زيادة

المراتب على الاربع (قول المحشي) قدس سره قال وكلامه يدل على ان الحالة البسيطة هي الملكة اي يدل على ان المراد من الحالة البسيطة هو الملكة لامعناها المتقدم وهو ما يحصل اذا توجه البها على الاجال اعنى العلم الاجالى وليس مراده ان كلام الشارح يدل على ان الحالة البسيطة بمعنى العلم الاجالى هو الملكة كما وهم لان ذلك ينافيه قوله الا ان المقصود من الحالة البسيطة في عبارته الح فانه يدل على ان مراد الشارح من الملكة فاندفع ما قيل ان ارادة العلم الاجالى الذي هو العقل المستفاد هنا لاتم الا على القول بان العقل المستفاد يعتبر في كل نظري على حدته كباقي المراتب دون ما اذا اعتبر بالقياس الى

جميع النظريات لانه منردد في أنه هل يمكن في هذه النشأة أم لا والعلم بمعنى الملكة حاصل لكل احد

(قول المحشى) قدس سره وهذوان صح الخ لان غايته استعمال الحالة البسيطة في ملكة الاستحضار

(قول المحشي) ماخوذة في العلم بمعنى الادراك يعني أنها جزء مفهومه وليست كنسبة الفعل المتعدي الى المفعول حتى يقال انه ينز منزلة اللازم فلا يحتاج الى تقدير المتعلق

(قول المحشي) من تقدير المتعلق اي القدير اصول أو قواعد لكن لابد لتخصيص المقدر بذلك من قرينة وهي ان

فقال (يعرف به أحوال اللفظ العربي) دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فردفرد من جزئياتالاحوال المذكورة بمعنى ان أى فرد يوجد منها امكننا ان نفرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لانهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل

المنتعلق او من الوصف بقوله يمرف به الخ ، فإن المعرفة سبب ثاتصديق (قوله فقال) الفاء لتفصيل الجري المذكور مجلا لا للتغريع على ماوهم (قوله ادراكات جزئية) ، الظاهر ادراكات متعلقة بالجزئيات لكن لاستلزام جزئية المدرك جزئية الإدراك اقامها مقامها اختصارا (قوله كل فرد فرد) في الاقليد في بحث الحال إن العرب ، تبكر الشيء مرتين فيستوعب جميع جنسه وفي شرح التسهيل في بحث الحال وفي نصب الثاني من المكر وخلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول، لانه لما وقع موقع الحال جاز إن يعمل ، ورد مذهب الزجاج بأنه أنه وكذا لادى ما يؤدي الاول والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعها هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء لكان مذهبا حسنا انهى فعليك بالاعتبار في حال الجر (قوله بمعني ان أي فرد الخ) اى المراد من المعرفة المرفة بالقوة القريبة من الفعل المعرفة بالفعل (قوله إمكننا الح) بناء على ان كل فرد ورد عليه عرفه فيحدس منه ان له امكان معرفة أي فرد يوجد (قوله وجود ما لانهاية)

العلوم قواعد كلية

. ﴿ قُولُ الْحَشِّي ﴾ فإن المعرفة مسابة للتصديق لان المراد معرفة الاحوال من حيث ان بها يطابق اللفظمقتضي الجال وهذه لا تنشأ الا عن التصديق بالقواعد

. (قول الحشي) لتفصيل الجري لانه يصدق بهذا القول و بغيره فبين انه بهذا دون. غيره

(قول المحشي) لا للتفريع لانه ليس نتيجة لما قبله اذ الجري على الشيء العمل به لِا اعتقاده

(قول الشارح) يستنبط منه اى ان بنا على به العلم هو الملكة

(قول المحشي) الظاهر ادراكات الخ اي ليناسب قوله هي معرفة الخ لان المعرفة ادراك الجزئي لا الادراك الجزئي وان لزم

(قول المحشي) تَكْرَرُ الشيء مرتين كما يقال قرأت الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا

. (قول المحشي) لانه لما وقع موقع الحا الخ يعني انه لذلك يؤول بمعنى يؤخذ من مجموعهما لانه هو الحال ويكون الموول عاملا في الثاني. تأمل

(قول المحشى) ورد مذهب الرجاج وفيا قاله ابن جنى ايضا نظر لان المقصود استيعاب الجنس فالمقصود بالثاني في قولك سورة سورة غير الاول والمعنى جميع سوره كما في الرضى فالمناسب لهذا هو العطف لذي قال فيه ولو ذهب ذاهب الى آخره نعم العموم في مثل كلام الشارح مستفاد من كل فلا مانع من كون الثاني صفة والمعنى كل فرد منفرد عن الاخرد دفعاً لتوهم التقييد بالاجتماع بل كلام الشارح صربح في ذلك حيث قال بمعنى أن أى فرد

(قول المحشى) لا المعرفة بالغمل لانها لاتمكن للمجتهدين لمدم تناهى الجزئيات

(قول المحشي) فيحدس منه هكذا يحدس بالسين في بعض النسخ ومعتام ان معرفة أن له ملكة يقتدر بها على معرفة أي فرد جائت من طريق الحدس بسبب ان كل فرد ورد عليه أي امكن ورودة عليه عرفه وحاصله أن جميع الافراد

إن أريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية لوالبعض الغير العين فهو تعريف بمجهول أو المعين فلا دلالة عليه وكذا ماقيل إن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحدا والبعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه العيفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك.

اى مالا ينقطع وهو احوال الفظ العربي لان اللفظ العربي لا انقطاع له لتحققه فى الدار الآخرة ايضا (قوله ان اريد الخي يمقى ان الأحوال جمع مطاف وحكمه حكم الجمع المغرف في احمالاته الاربعة قاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان الانه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالاواحدا عالما بالمعانى واما ان يراد به الاستغراق، فيازم ان لايكون احد عالما بالمعاني أو العهد الذهبي المعنى المعنى في المائم المعنى في المعنى المعنى في الله كل فيازم التعريف بالحجول واما العبد الخارجي اي البعض المعين في الذكر فلا دلالة المعلى المعنى في المدكل على الناظرين (قوله فلايكون الح) لا متناع حصول ثمرته (قوله فيكون الح) المصدق المعربي على علمه فلا يرد انه بمجرد حصول مسئلة مناه على على علمه فلا يرد انه بمجرد حصول مسئلة منه ورودها عليه لعدم تناهيها لكن الكان أي فرد امكن وروده عليه عرفه يعلم منه بطرق الحدس إن له امكان معرفة أي فرد يوجد واستحالة معرفة المعلى المناق المعلى المناق المعلى المناق المعرفة الما بالكنه في قدر يوجد واستحالة معرفة الما بالكنه في المعرفة الما بالكنه في فدر على مثله الهوفي في منه الموفق أما بالكنه في قدر على مثله المناق المناق

(قول الشارح) أو البعض أي المطلق بنفسه أو في ضمن الجنس وترك هنا المعين في نفسه لا الذكر والمعين في الذكر لظهور عدم ارادتهما وانما تدرض لهما على الاول لانه لا مانع في الاعتراض من استيفاء جميع الاقسام

(قول المحشي) أي مالا ينقطع الح اشارة الى الفرق بين مالا نهاية له هنا ومالا نهاية له الواقع في جواب مثل هــــذا الايراد على حد الفقه فان المراد به هناك جزئيات الاحكام وهي تنقضي بانقضاء دار التكليف بخلاف ماهنا فالمراد بمالا نهاية له هناك مالا ينقطع مادامت الدنيا

(قول المحشي) وهو ظاهر البطلان ولذا تركه الشارح كما ترك البعض المطلق لذلك فاندفع ما في السيمرقندي (قول المحشي) فيلزم أن4 يكون أحد عالما الح فهذا هو المراد من قول الشارح وهو محال اذ مجرد محاليته لايضر (قول المحشي) أي الممين في نفسه بأن يكون المراد جماعة من الاحوال محصوصة لم تعين في الذكر وليس المراديه

نحو الثلث والربع اذ مالايتناهى لا ثلث له الا أن يعتبر الثلث بالنسبة لكلّ حد وكذا باقي المكسور وبقوله الميين في نفسه اندفع في مافي الفنرى من أن عدم الدلالة على المعين موجود في اليمض الغير المعين فانه لم يعتبر فيه التعين بالذكو حتى يقال انه لم يوجد فيه انما اللازم فيه هو الجهالة بخلاف المعين فانه اعتبر فيه التعين الذكرى ولم يوجد فتدبر

﴿ (قُولُ الْحَشَّى) لَحْصُولُ ثَمْرَتُهُ فَيْدُلُ حَصُولُما عَلَى حَصُولُ الْعَلْمُ وَحَيْنَاتُمْ لَا وَجِهُ لَكُونُهُ اللَّكَةُ

مما لابد منه فى تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوها بما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضي الحال اذلولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعانى عبارة عن معرفة هذة الاحوال بان يتصوره معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير

قان الاحوال الكثيرة تستنبط من مسئلة واحدة فهن قال اي مسئلة متضمنة لثلاثة احوال فقدسها (قوله مما لابد الح) أذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته (قواه وهو قرينة خفية) يخطر بالبال ان في وجه كون التوصيف بالموصول المذكور مشهرا بقيد الحبثية ماسيجي، في بحث العطف على المسند اليه من كلام الشيخ حيث قال ان الذي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا بما لاسبيل الى الشك فيه انهى فانه بمقتضي هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللهظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يطابق بها اللهظ مقتضى الحال وهو معني اعتبار الحيثية واتما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد ببا اللفظ مقتضى الحال وهو معني اعتبار الحيثية واتما كانت القرينة خفية لانه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد البات شيء لشيء اونفيه عنه و يكون التقييد للتوضيح ولان ذلك انما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لافي مقام التعريف وأما ما قيل ان التعليق بالمستق يشعر بالعلية ففيه ان التعليق، بالوصف الصالح للعلية يشعر بالعلية وفيا نحن فيه ليس كذلك، وان الحيثية المهتبرة تقييدية لا تعليلية (قوله أن يكون علم الماني) أي ثمرته أو يكون الملكة التي تفيد هذه المعرفة كذلك، وان الحيثية المهتبرة تقييدية لا تعليلية (قوله أن يكون علم الماني) أي ثمرته أو يكون الممتبرة تقييدية لا تعليلية (قوله أن يكون علم الماني) أي ثمرته أو يكون الملكة التي تفيد هذه المعرفة العرفة المعرفة ا

(قول المحشي) فإن الاحوال الكثيرة تستنبط الح هذا مسلم في المسائل الكلية كالملق الىالمنكر يوكد لكن الكلام هنا في أن المصنف استعمل المعرفة في المسائل الكلية كالمقتل والمحشى حمل المعرفة على العلم (قول المحشي) فمن قال أي مسئلة الح أي قال ذلك تفسيرا لتلك المسئلة ليلاثم صيغة الجمع وهي أحوال ووجه السهو إن كل مسئلة من المسائل حتى يفسرها به السهو إن كل مسئلة من المسائل حتى يفسرها به (قول المحشي) وفصاحته فليست الفصاحة جزءاً من البلاغة بل شرط في تحققها كما مر

(قول المحشيّ) فيه نقيبد بأن يكون اللفظ المذكور صَالحًا لتقييد الحكم به بخلاف نحو جاء رجل ضارب ورأيت رجلا ضاربا قانه لتعيين الجائي والمرئى وهذا نظير قولهم ان الوصف انما يشعر بالعلية اذاكان الحكم مما يصح تعليله به فاندفع ما في بعض الحواشي

(قول المحشى) بالوصف الصالح للعلية بخلاف لقيت رجلاعالما ولم يقل المشئق لانه ليس بقيد بل مثله مافي معناه (قول المحشي) وان الحيثية المعتبرة ثقبيدية لاتعليبة للحيثية أقسام الاول ان الحيثية اما انلا تفيد معنى زائدا على الحيث بل تكون بيانا لاطلاقه وتسمى اطلاقية أو تفيد معنى زائدا ويؤخذ هذا المعنى الزائد داخلا في الحيث أي يتعلق الحيث بلرتب على الحيثية بمجموع المحيث والحيثية وتسمى حيثية تقييدية أو يؤخذ الامر الزائد خارجا عن المحيث فلا يكون متعلق الحبكم الاحمر الزائد خارجا عن المحيث فلا يكون متعلق الحبكم الالحيث ويكون للحيثية دخل اقتضاء وتسمى حيثية تعليلية وفي حواشي حاشية الرسالة القطبية للزاهد تقسمات اخر ترجع الى هذا

(قول المحشّي) أي ثمرته الح رد لما قيل ان اللازم على عدم اعتبار تلك الحيثية كون علم المعاني علما يعرف به تلك

مثلا وهذا واضح لؤوما وفساداً وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا اوكناية مثلا وان كانت احوالا اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يحت عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضى إيراد تشبيه او استعارة او كناية او يحو ذلك فان قلت اذاكان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك

(قوله مثلا) اشار بذلك الى أن ذكر التصور على طريق ضرب المثل وكذا ذكر التعريف والتنكير ووجه الملاوم انه لايفهم من معرفة الشيء الا ادراكه التصورى بأنه ما هو ، أو التصديقي بأنه على هو ووجه الفساد عنى عن البيان كذا تقل عنه وما أورد على التعريف من أنه يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فوهم لان تلك الملكة ان كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم الثلاثة فهى علوم ثلاثة والفرق بالحيثيات فمن حيث إنه ملكة يعرف به الاحوال علم المعاني ومن حيث إنه يعرف به ايراد المعنى الواحد في ظرق مختلفة علم البيان ومن حيث إنه يعرف به وجوه التحسين علم البديع وان كانت ملكات متعددة فالمجموع أمن اعتبارى ليس بموجود في نفسه فضلا عن أن يكون سبب المعرفة وهذا الايراد مطرد في جميع تعريفات العلوم والدفع ما ذكرنا (قوله فان قلت الح)، استدلال على فساد التعريف فعنى قوله فكيف يصح فلا يصح أو منع لصحته او استفسار محض ذكرنا (قوله فان قلت الح)، استدلال على فساد التعريف فعنى قوله فكيف يصح فلا يصح أو منع لصحته او استفسار محض

الاحوال لاكونه عبارة عن المعرفة ووجه الرد ظاهر, وقول الشارح بان يتصور بيان للمعرفة (قول المحشي) او التصديقي بأنه هل هو أي التصديق بأن المعنى الخصوص هو التعريف أو التنكير وليس هــذا

التصديق هو المقصود انما المقصود التصديق بأنه مطابق أولا

..... (قول الشارح) وهذا واضح لزوما لان معرفة الاحوال اما تصورها أو التصديق بانها هي ووجه الفساد ان علم المعانى ليسَ مَكَمَة تَصور الاحوال ولا التصديق بها انما هو مَكَمَة التصديق بانها مطابقة لمُقتضى الحال

(قول المحشي) استدلال على فساد التعريف الخ اعلم أن التعاريف الحقيقية لا يتوجه عليها شيء من المنع والمقض والمعارضة لعدم الحمكم فيها أصلا على رأى أوقصدا على آخر وانما المقصود فيها التصور وواحد مما مرالا يتوجه الاعلى الحكم المقصود فيم من عرف الانسان مثلا بأنه حيوان ناطق فهو مدع صمنا ان هذا حد الانسان وحينئذ ينقض على طرده وعكسه أي يدعى تخلفه في صورة طرداً أو عكماً أي انه غير جامع أو مانع أو استازامه المحال كالتسلسل مثلا أو يعارض بأن يقال لوكان لك دليل دال على صحة تعريفك فعندى دليل على بطلانه وهو أن تعريفك هذا مستازم للتسلسل مثلا فظهر بهذا ان التعريف في النقض والمنع قائم مقام الدليل قهو نقض أو منع عجازي اذ النقض انما يكون بمخلف الدليل أو استازامه المحال والمنع أنما هو بطلب الدليل على مقدمة الدليل ولادليل هنا معقوله استدلال على فساد التعريف أي بأنه مستازم للمحال وهو اتحاد سبب المطابقة مع المطابق فكانه قبل هذا التعريف مستازم للمحال وكل تعريف كذلك فهو فاسد فيكون على هذا نقضا واشار بقوله أو منع لصحته الى ما ذكرنا من أن المنع مستازم للمحال وكل تعريف كذلك فهو فاسد فيكون على هذا نقضا واشار بقوله أو منع لصحته الى ما ذكرنا من أن المنع من الاستفسار فتدبر

(قول المحشَّى) او منع لصحتِه فقواه فكيف يصح بمعنى لا اسلم صحته وقوله أو استفسار فالاستفهام على حقيقته

وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد اوالذكر اوالحذف المي غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضي الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضي الحال هو النأكيد أو الذكر أو الحذف اونحو ذلك بناء على انها هى التي بها يحقق مقتضى الحال والافقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او محذف وعلى هذا القياس ومهنى مطابقة الكلام المقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكام يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هوعليه صدق الكلى على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هى التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام الما هو مقتضى الحال (قوله ومي يعينها الاعتبار الخ)استدلال على عينيها المعتبار المناسب، المتحد بهلان الاعتبار المناسب، نصد في كونه عبارة عن الاحوال كامر (قوله كما يصفح) أي عن كون الاحوال المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف نص في كونه عبارة عن الاحوال كامر (قوله كما يصفح) أي عن كون الاحوال المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف نه يقد في أنه يقتضى أن يكون سبب المطابقة معابراً المطابق وعلى ما ذكرتم يلزم المحاد سبب المطابقة مع المطابق يعم على الخريم على الحدة الماني الله الدأن يكون فلا بد أن يكون فلا بد كون فلا بدلا بدول بالموال بالموال بالموال بالموال بالموال بالموال

(قول الشارح) بناء على انها هى التي بها يتحتق مقلضى الحال يه بني ان مقتضى الحال وهو الامر الكلى أعني كلام موكد وكلام ذكر فيه المسند اليه أو حذف لا يتحقق و يتحصل حقيقته الا بهذه الامور أي التأكيد الكلى والذكر الكلى وهكذا وقوله فها سيأني وظاهر أن تلك الاحوال الح مراده الاحوال التي في الجزئيات فالاحوال في ذاتها يتحقق بهما مقتضى الحال الذي هو الامر الكلى بمه بني انه لا يصير حقيقة محصلة الا بأعتبارها وخصوصيات الاحوال التي في الجزئيات من حيث كونها فيها يتحقق بها مطابقة الجزئيات للامر الكلى فانها لا تصير من جزئياته الا بها فصح قول المصنف التي بها يطابق مقتضى الحال فافهم

(قول المحشي) استدلال الخ توجيه لتوسيط عينيتها للاعتبار المناسب وحاصل الكلام حينثذ أحوال اللفظ هي مقليضي الحال لإنها الاعتبار المناسب التحد به

ِ (قول المحشي) التحد به أي المعلوم اتحاده من قوله سَابقًا فِمَتنفي الحال هو الاعتبار المناسب

(قول المحشي) نص في كونه أى كون الاعتبار المناسب عيارة عن الاحوال أى الكيفيات كالتأكيد لان الاعتبار المناسب هو الاحرال أى الكلام المشتمل عليهــا بخلاف المناسب هو الامر الذي اعتبره المتكلم زائدا على أصل المعنى وذلك هو الخصوصية لا الكلام المشتمل عليهــا بخلاف مقتضى الحال فانه يحتمل كلا منهما لولا الاتحاد تدبر مقتضى الحال فانه يحتمل كلا منهما لولا الاتحاد تدبر مقتضى الحال فانه يحتمل كلا منهما لولا الاتحاد تدبر مناسبة المناسبة المناسبة

(قول المحشي)من حيث افادته المعانى الثواني اي الاغراضكدفع الانكار في إن زيدا قائم ولاشك في انالانكار متعلق يمعناها لا اللفظ المؤكد فقط كان اذلا متعلق يمعناها لا اللفظ المؤكد فقط كان اذلا غرض يدعو له وحده ولاتنافي بين كون الخصوصية هي التأكيد وكون مقلعي الحال هو البكلام المؤكد وعبارة الشارح في شرح المفتاح قولنا ان زيد القايم عند رد الانكار مطابق لميزني الحال يمنى انه جزئي لذلك الكلام الكلي الذي

موضوعات المسائل راجعة الية ، والاحوال ليست كذلك وأما ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح من أن قول السكاكي رحمه الله تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره يدل على ذلك فان المذكور حقيقة هو الكلام ، دون الاحوال فتأييد لذلك فالمناقشة فيه بأن المراد بالذكر ، أعم من الذكر حقيقة أو تبعاً أو الحسكم عليها بالذكر على التغليب ، فان اكثرها مذكور ، لاتجدى كثير نفع وأما الاستدلال بتعريف المصنف حيث قال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، فانه يقتضى المفارة فناسد، لان الكلام في صحة التمريف وكذا الاستدلال بان المطابقة بمدنى الصدق في الاصطلاح، والاحوال لاتصدق على اللفظ ، لان هذا اصطلاح المنطقيين ولو حمل عليه لوجب نسبة المطابقة الى الكلام الكلى لا الى الكلام الكلى لا الى الكلام

يغنضيه انكار المخاطب انيام زيد وصادق هو عليه وموافق له في الاشتمال على الخصوصية الا أنه لما كانت المطابقة انما تتحقق بتلك الخصوصية وكان اقنضاء أصل الكلام ثابتاً وانما أثر الانكار في افلضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقنضي الحال عليها كما في هذا الكناب اجمالا ونفصيلا اه فعلم منه أن أصل الكلام مقتضيه الاعلام بالنسبة مثلا وهو مع الخصوصية مقتضيه رد الانكار لاز انما اقنضي الخصوصية في معنى الكلام فتدبر

(قول الحشي) والاحوال ليست كذلك اذ هي وحدها لاتفيد الاغراض كما عرفت سواءكانت هي التأكيدوالنعريف ونحو ذلك بناء على وغو ذلك كما عليه الشارح في شرح المفتاح وعليه فليست أيضاً الفاظا او اداة التأكيد أو التعريف ونحو ذلك بناء على ان اقتضاء التأكيد هو اقتضا المرف وهكذا كما عليه السيد في شرحه

(قول الحشي) فان المذكور حقيقة هو الكلام أي الكلي لتحققه في شمن جزئيه المذكور

ُ (قُولَ الْحَشْيُ) دُونَ الاحوالَ كالحذف والتقديم والتأخير وَنَحُو ذلك فانها صفات للمتكلم والحاصل بها أمور اعتبارية لايتعلق بها الذكر وفرق بين الكلى حيث حكم بأنه مذكور للحققه في جزئيه وبين الاحوال أعني الكيفيات فانها ليست عَين المذكور في التحقق تدبر

(قول المحشي) اعم من الذكر حقيقة أو تبعاً بناء علىان الاحوال هى الكيفيات ككونه مؤكدا معرفا مقدما فيه المسند مؤخراً الى غير ذلك فكلها مذكورة تبعاً بمعنى ان المكيف بها مذكور

(قول المعشي) فان أكثرها مذكور بناء على أن اقتضا الثاكيد هو اقتضاء المؤكد وهكذا فيكون مقتضى الخال هو أن واللام مثلا لكن منها ما لا يفيده لفظ كالحذف والتقديم فيكون الحكم على الكل بالذكر على التغليب

. (قول المحشي) لا تجدي كثير نفع لانه ليس بدليل فبطلانه لايضر

(قول المحشيُّ) فانه يقتضي المغابرة فيكون الغير الذي هو المطابق بالفتح الكلام المكيف ليصح التعريف

(قول المعشي) لان الكلام في صحة التمريف فالاستدلال به استدلال بمحل النزاع على المتنازع فيه وهو مصادرة لا تا الله ما الادرال لا تربي تربيل النزل ما ما يورة علم الكلام الكف في فيكون في مقتض الحال وموني مطاقة

(قول الحشي)والاحوال لاتصدق على اللفظ وانما يصدق عليه الكلام المكيف فيكون هو مقتضى الحال ومعنى مطابقة اللفظ له صدقه هو عليه

ر قول العشي) لان هذا اصطلاح المنطقيين أما اصطلاح علماء المعاني فالمطابقة هي موافقة الجزئي للكلي في اشتماله على الخصوصية حتى يكون فردا من أفراده لان المذكور هو ذلك الجزئي فيكون الاعتبار بالنسبة اليه فالفريقان اتفقا على صدق الكلي على الجزئي واختلفا فيا يسند اليه المطابقة و بما تقدم علم أن قولهم أما حذفه فلكذ وأما تعريفه فلكذا تمجوز في التحقيق فافهم واحوال الاسناد أيضاً من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجلة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار واجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعانى بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره الجزئي (قوله وأحوال الاسناد الح) دفع لما يتوهم من ان احوال الاسناد من التأكيد وعدمه والحجاز والحقيقة المقليين واقعم بالسناد من احوال الافقظ مع انه يبحث عنها في هذا العلم (قوله مجرد اصطلاح) أي ليس للاحتراز عن المجمى اذ يعرف بها أحواله أيضاً مثل أن يقال في جواب المنكر لقيام زيد زيد هرآئية إستا آست بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم الذلك لما ان المقصود الاصلى معرفة اعجاز القرآن (قوله تتبع خواص الح) انتبع ، الاتباع شيئاً فشيئاً ، والمراد المعرفة بل المنكذ او المشائل ، المسببة عنه والخواص جع خاصة ، أو خاصية ، وهي مالا يوجد في غيره كلا أو بعضاً والمراد ههنا على ما فسره السكاكي رحمه الله الاغراض التي يصاغ لها السكلام حيث قال ،

وحقيقته أما الكلام الذي حذف فيه فلكذا الح

(قول المحشي)ليست من أحوال اللفظ فلا تكون موضوعات مسائل الاسناد جزأ من موضوع العلم وهو خلاف واجب الصناعة (قول المحشي) هرآنية بفتج الهاء وسكون الراء فتح الهمزة بعد الراء وكسر النون وفتح الياء وسكون الهاء وهذه الكلة بمنزلة لام التوكيدواستاده بسكون السين وفتح التاءوالدال وسكون الهاء بمعنى قائم واست بكسر الهمزة وسكون السين رابطة كهو (قول المحشى) الاتباع شيئاً فشيئاً يقال تتبعت الشيء اذا استقراته شيئاً فشيئاً

(قول المحشي) والمراد المعرفة الح فهو مجاز لان المعرفة ذاتها مسببة عن التتبع ولماكان ذلك المحاز لا يشتبه على ذى مسكة اذ التتبع ليسعلما ولا صادقا عليه فيتعين حمله على مسببه حتى يصح حمله على العلم صح دخوله في التعريف وانما عدل اليه للتنبيه على طريق العلم والاشتعار بصعو بته لتوقفه على الاستقراء المستدعي للجد والاجتماد نبه عليه السيد في شرحه (قول المحشى) المسببة عنه اي المسبب كل من المعرفة أو الملكة أو المسائل عنه اي عن التتبع

(قول الحشي) أو خاصية هي الخاصة الحق بها الياء تنبيها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كذا في شرحالسيد وقال الشارح ان الآثر الذي لايطهر سبب وجوده في الشيء يسمى خاصية بالحلق الياء مبالغة حتى كأنه نفس الخصوصية واكثر خواص التراكيب بهذه المثابة اه ورده السيد بانه لايوافق عرفا ولا اصطلاحا واكثر الخواض اسبابها معلومة

(قوله المحشي) وهي ما لا يوجد في غيره كلا او بعضا في شرح المفتاح الشارج المراد بخواص التر آكيب اعم من ان يكون مدلولا للهيئة التركيبة او راجعة الى بعض مفردانه لكن لامن حيث كونه مفردا بل من حيث كونه في ذلك النركيب كالبعد المشعر بالنعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب اه وقيد بقوله من حيث كونه الح لان ما يستفاد من المفردات من حيث كونها مفردات لا يسمى خاصية التركيب فقوله كلا او بعضا تعميم في الغير اي لا يوجد في كل ذلك الغير أولا بعضه سوا وجد في كل ما اعتبرت المفايرة بالنسبة اليه او بعضه وعلى كل هي خاصة حقيقية لا اضافية اى بالنسبة لمبعض ما عداه والمراد بالتركيب نوعه اي ماله تلك الهيئة المخصوصة وقال في محل آخر وخاصة الشيء ما يوجد فيه دون ماعداه كلا او بعجا ا ه وقوله كلا او بعضا راجع لضمير فيه وما من ماعداه تدبر

واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ، ذي الفطرة السليمة عند مياع ذلك التركيب، مثل ما يسبق الى فهماك من تركيب ان زيداً منطلق اذا سمعته ، من العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك أو الانكار الخ واختار التركيب على الكلام اشارة الى أن تلك الخواص تحصل عند التركيب، سواء حدثت في المفرةات أو المركبات تركيباً أوليا أو ثانويا وقوله في الافادة ، فارف لتتبع أي تنبع الخواص من حيث افادتها بالتراكيب بان يعلم ان هذا التركيب لاشتاله على الكيفية الخصوصة مفيد لتلك الخاصة فيوول الى أن علم المعاني عبارة عن التصديقات بافادة التراكيب من

(قول الشارح) في الافادة اختارها على الدلالة لآن المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لامجرد دلالهما عليهاكما يدل عليه قوله فيما نقله المحشي سابقاً مثل ما يسبق الى فهمك الخ والافادة تستعمل بالقياس الىالسامغ وانما اعتبر القياس الى السامع لاعتبار تسابقها الى فهمه

(قول الشارح) من الاستحسان أي وجود الاستحسان أي الوجود التي يعدبها الشيء حسنا أوالمستحسن فهو بمعنى اسم المفدول (قول المحشى) واعنى بخاصية التركيب اختار المفرد الدال على الماهية مضافا الى مفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها لعدم انضباطها بخلاف التراكيب في قوله واعنى بتراكيب الكلام الح فان المقصود مجرد تعيينها فلذا اختار لغظ الجمع

(قول المحشي) ذى الفطرة السليمة هى الصفة التي جبل عليها الانسان من الادراك والتمييز وسلامتها خلوها عن الآفات القادحة فى ادراك لطائف التراكيب والاطلاع على مابين تلك اللطائف والتراكيب من المناسبات الدقيقة كذا فى شرح السيد

(قول المحشى) مثل مايسبق بدل مما يسبق او حال او مصدر بحذف المضاف اى مثل سبق ما يسبق ولا بدحينثذ من التقدير لان ما موصولة لامصدرية بدليل رجوع المستترقي يسبق اليها وتبييلها بقوله من ان يكون

(قول المحشي) من العارف بصياغة الكلام هو من له فضل تمييز ومعرفة

(قول المحشى) نفيالشك فاعل مقصود او اسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيدا منطلق ولم يقل من نبي الشك ليصرح باضافته الى التركيب فيكون خاصية له وقال السيد ليدل على انه لابد في كونها خاصية من القصد والا فلا اعتبار بها (قول المحشى) تحصل عند التركيب اى شرط حصولها التركيب سوا كانت حاصلة بالهيئة التركيبية ككون الجلة اسمية او فعلية او من مفرداتها لامن حيث انها مفردات لان المستفاد منها من ذلك الحيثية لا يسمي خاصة بل من حيث انها واقعة في التركيب

(قول المحشى) سواء حدثت فى المفردات كالمحد المشعر بالتعظيم في ذلك الكتاب او في المركبات تركيبا اوليسا كترك التأكيد المشعر بخلو الذهن في زيد قائم او ثانويا كالتأكيد المشعر بالتردد في إن زيداً قائم

(قول المحشى) ظرف تتبع الخ أي التبع ألواقع في الافادة ولا معنى لكون تنبع الخواص في أفادتها الا أن التبع لها من حيث افادتها بأن تكون هي المتبعة فالظرفية مجازية والمراد من التبع المعرفة أو الملكة أو القواء دوالمعرفة لابد أن تكون معرفة قواعد وكذا الملكة لابد أن تكون ملكة استحضار تلك القواعد اذ العلم هو القواعد الكلية وعلم أن التراكيب مغيدة لتلك الخواص ليست علما بكلي انما العلم بالكلي أن يعلم ان الافادة لكذا كان يعلم ان افادة رد الانكار للاشتمال على حيث اشتهالها على الخصوصيات لتلك الخواص او الملكة الحاصلة منها أوالمسائل المتعلقة بها والشارحان رحمها الله اتفقا على انه متعلق بخواص ، حال عنها أو صفة لها ، ويرد عليه ان معرفة نفس تلك الخواص ، الجزئية ، ليست علم المعانى بل التعديق بأفادة التراكيب لها ، على الوجه الكلي، اللهم الا اذا اعتبر قيد الحيثية اي من حيث انها معادة بها وقال العلامة رحمه الله انه نه تميز عن نسبة الخواص فان خواص التراكيب تنفسم الى ما هو خواصها افادة وهي المبينة في علم المبيان والى ما هو خواصها تبييناً وتزيينا وهي المبينة في علم البينة في علم البيان والى ما هو خواصها تبييناً وتزيينا وهي المبينة في علم البديع وبهذا القدر تم الحد وحصل الاحترز عن سائر العلوم نما لا يتعلق بأحوال اللفظ او يتعلق باحوال المفردات وضعاً من حيث المادة كاللغة او الخيئة كالصرف و بحال التراكيب اعرابا كالنحو او اختلاف دلالة في الوضوح والخفاء كالبيان ثم أن منهم من جمل البديع علما على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جمله من ملحقات علم البيان ، نظراً الى الحسنات اللفظية ومنهسم من جمله من ملحقات علم المباني كالسكاكي رحمه الله وقد بينه العلامة رحمه الله في شرحه ، فهو جزء جملي من علم المعاني ولس حاً منه حقيقة

التوكيد فقوله بان يعلم ان هذا التركيب لاشتماله الخ متعلق العلم فيه ان تلك الافادة للاشتمال من حيث هو لابخصوص اشتمال التركيب المعين اذلا دخل لخصوصية التركيب في تلك الافادة فالعلم هو التصديق بالمسائل الكلية لان حاصل ذلك كل ما اشتمل على التأكيد يفيد رد الانكار و يحتمل ان المراد بالتركيب الهيئة المخصوصة الشاملة لكل تركيب من ذلك النوع كميئة التركيب الموكد إيا كان ثم ان قوله بان يعلم الح تفسير للتثبع بما هو المراد منه هناكما سياني قوله و يرد عليه

(قول المحشي) حال عنها ان كان متعلقه نكرة أو صفة ان كان معرفة وقيد بالافادة لان خواص التراكيب ربما فهم منها خواصها المتعلقة بهيئتها أو بمفرداتها من حيث هي مفردات كالاعلال والادغام في مفردات بعض التراكيب وقيد الافادة يخرج ذلك فليس من الخواص كامر وجعات الافادة ظرفا لها لانها منبها فكانها محيطة بهاكذا في شرح السيد

(قول المحشي) و يرد عليه ان معرفة نفس تلك الخواص أي تصورها أو التصديق بأنها هل هي فتدبر

(قول الحشي) الجزئية لانه مع قطع النظر عن كون الافادة لكذا لا وجه للكلية

(قول الحشي) ليست علم المعانى لآنه كما عرفت القواعد الكلية أو معرفتها او ملكتها

(قول الهشي) على الوجه الكلي بان يعرف ان الافادة لامر كلي كالتأ كيد الصادق على مافى كل تركبب وبتقر ير المحشى هذا بندفع مافى الاطول فانظره

(قول المحشي) اللهم الخ اشار الى ضعفه لما فيه من العدول عن التقييد من اول الامر الى الاطلاق ثم التقييد

(قول المحشيّ) تمييز عن نسبة الخواص اي في الممنى وظاهره انه لايرد على العلامة ما ورد على الشارحين لان معرفة الخواص الراجعة للافادة انما تكون بمعرفة افادتها ولا معنى لمعرفة افادتها الا معرفة وجهها تأمل

(قول المحشي) خواصها دلالة وهى الوضوح والخفاء

(قول المحشي) نظراً الى المحسنات اللفظية فهو نظير التشبيهات والاستعارات والكنايات في البيان الا أن هـذه لما كانت كيفية لدلالة اللفظ كانت اصلا بخلاف المحسنات البديمية فانها عارضة خارجة عن الدلالة وكيفيتها فكانت ملحقة (قول المحشي) فهو جزء جعلى متفرع على قوله ومنهم من جعله اذ لادخل له في البلاغة كباحث الامامة في الكلام ، محاول ادراج البديع فيه منها على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال وما يتصل بالتراكيب اي يسرض لها تبعاً لما هو المقصود الاصلى اعنى البلاغة او بالخواص اي يعد من تمامها . من الاستحسان وغيره من الاستهجان الواقع في كلام البلغاء هفوة منهم او قصداً الى اغراض لهم تتعلق بذلك كالاضاحيك والهزليات وانتعريض بالغير والمحكيات فيعرفها صاحب المعانى ، احترازاً عن مثلها كعرفة السموم في الطب او ليأتى بمثلها في موضعها وما قاله السيد السند قدس سره في شرحه من ان حمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لامدخل لها في الاحتراز المذكور ، ولا في تحصيل البلاغة فكيف تجمل جزأ من علم المعاني وادراجها في حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه نما لا تغبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الاتصال المنبي، عن التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعض فدفوع بان الشارح العلامة رحمه الله فسر قوله على ما يقتضى الحال ذكره اعم مما يقتضيه الحال فدكره تبيينا وتزييناً وقد يتعل الحقول المنافق الحال ذكره تبيينا وتزييناً وقد يتبيناً وتزييناً وتربيناً ، او تزيينا فهو شامل لعلم البديع فانه مفيد للاحتراز عن الخطأ فها يقتضي الحال ذكره تبيينا وتزييناً وقد يبيناً وتوبيناً ، او تزيينا فهو شامل لعلم البديع فانه مفيد للاحتراز عن الخطأ فها يقتضي الحال ذكره تبيينا وتزييناً

(قول المجشى) اذ لا دخل له في البلاغة لانها كما مر صفة راجعة الى المعنى فمقتضى الحال التي هى مطابقة الكلام له لا بد ان يكون معتبراً فى المعنى فعلم من هذا مع ماسياً تي ان المحسنات البديعية ليست من مقلضى الحال الذي مطابقته بلاغة وان اقتضاها الحال تزييناً

(قول المحشى) كباحث الامامة في الكلام فان مباحثها بعلم الغروع اليق لرجوعها الى ان القيام بالامامة ونصب الامام الموصوف بالصغات المخصوصة من فروض الكفايات لما يتعلق بها من مصالح دينية ودنوية لا ينتظم الامر الا بحصولها ولا خفا في ان ذلك من الاحكام المعلية لكن لما شاع بين الناس في بحث الامامة اعتقادات فاسدة تكاد لفضي الى رفض كثير من قواعد الاسلام ونقص عقائد المسلمين لا سيما من الروافض ألحق المتكامون هذا الباب بابواب الكلام وربحا ادرجوه في تعريفه حيث قالوا هو العلم الباحث عن احوال الصائم وصفاته والنبوة والامامة والمعاد وما يتصل بذلك على النظر الى الظاهر، وقول المحشى) فحاول عطف على جعل

(قول المحشي)فقال ومايتصل بالتراكيب يصير المعنى حينندعلم خواص مايتصل بالتراكيب ولعل الاضافة حيننذ بيانية تدبر (قول المحشى) من الاستحسان وغيره بان يعلم ان كل كلام فيه تجنيس فهو مستحسن وكل كلام فيه تعريض فهو ستهجن وكذا الباقى

(قول المحشى) احترازا عن مثلها فيكون ذلك الاحتراز داخلا فى قولة ليحترز بالوقوف عليها عن الخطل في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فان الحال حينتذ انما يقتضي ذكر الكلام خالياً عنها

(قول المحشى) ولافي تحصيل البلاغة هو مسلم لكن لم يقل احد بأن له مدخلا في تحصيلها

(قول المحشي) وتزيينا فهو مقتضي حال لكن ليس هو المهتبر في البلاغة فمقلضي الحال عند العلامة قسمان مقلضي لله دخل في البلاغة وهو مقتضي الحال المادئ المدين الله دخل في البلاغة وهو مقتضي الحال المادئ في المحالية والمحشي ومقتضى لا دخل له فيها وهو ما يقلضيه الحال من المحسنات البديعية وبهذا علم فساد ما اشتهر وكاد ان يجمعوا عليه من ان المحسنات عند اقلضا الحال لها تكون مطابقة الكلام لها من البلاغة فندبر

لوجهينالاول ان النتبع ليس بعلم ولاصادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني أنه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة

على ان تعلق الاحتراز عن الخطأ فيما يقتضي الحال بالتنبع المتعلق بالامرين لايقتضي ان يكون لكل واحد منهما مدخل في الاحتراز لجواز ان مجصل الاحتراز بأحدهما ويكون الآخر من متمات ومكملاته ولم يتمسك بذكر الاتصال على ذلك بل جعله منبها عليه ومعلومات علم واحد وان اتصل بعضها ببعض في الواقع لكن لايقال في مقام تعريف ذلك العلم بانه علم بالبعض وما يتصل بذلك البعض فانه يشعر بكونه ملحقا بذلك البعض في كونه من العلم وقوله لمحترز متعلق بالتتبع اي يحصل بذلك التعب الاحتراز المذكور وزاد لفظ الوقوف للاشارة الي ان مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في حالة الذهول غير كافية فيه بل لابد من حضورها (قوله لوجهين الح) حاصل كلام المصنف رحمه الله في الايضاح إن في تعريف السكاكي رحمه الله التعريف فلذلك عدل عنه، فلا يردان الوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله المنات على انه،

(قول الشارح) ليس بعلم ولاصادق عليه الما أحتاج لنفى الصدق عليه لانه اذا صدق عليه كان إيم منه ويجوز عند المتقدمين التعريف بالاعم

(قول المحشي) على أن تعلق الاحتراز ألح قال السيد في حواشى شرح المفتاح ان التعريف حينئذ يكون نظير أن يقال علم الكلام معرفة ذات الله تعالى وما يتصل بذائه من صفاته وأفعاله ليتوصل بها الى سعادة الدارين ثم يقال ان معرفة الصفات والافعال ليست جزأ من علم الكلام وليس لها مدخل في تمحصيل تلك السعادة انظر هل يصح مثل ذلك في التحديد وهل يكون مثله أقيح من بيت الفرزدق وما مثله في الناس الا ممككا الح اه والحق أنه على هذا الاحتمال لايخلو عن تعقيد وذكر الاتصال لايكلى في دفعه

(قول المحشي) أي ليحصل بذلك التتبع الخ اشارة الى أنها لام العاقبة اذلاً يجب أن يكون هو في قصده ملاحظا لمفهوم الاحتراز عن الخطا محصلا لهذا المعنى بل قاصداً لما يحصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى لوكان قصده الاقتدار على تأليف الكلام البليغ أو استكال النفس بذلك او احراز تلك الملكة والفضيلة أو توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به المصنف أو ما يؤدي هذا المعنى كان تتبعه الاحتراز كذا في شرح الشارح للمفتاح وفي شرح السيد المراد ان هذا الاحتراز فائدة دون هذا العلم لاجلها فينبغي أن يقصدها المتتبع فاو قصد بتحصيله غرضاً آخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعانى اه و بهذا اندفع اعتراض حسام الدين

(قول المحشي) بل لابد من حضورها اذ بذلك مع الرعاية اللازمة المشاهدة عادة يتمكن من الاحتراز كذا في السيد (قول المحشي) وليس استمال شيء منها صحيحاً في التعريف أى تعريف السكاكي فلمدم صحته في ذلك التعريف عدل عنه اذ لو عرف به لافهم صحته فيه بالنسبة للسكاكي فالمدول عنه للتنبيه على فساده بالنسبة اليه وان كان لوعرف به المصنف لم يرد عليه هو الدور أو الجهالة فما قبل فيه ان عدم صحة استمال شيء منها انما هو اذا عرف البلاغة بما عرف السكاكي أما لو عرفت بما عرف به المصنف فلا كلام في صحة استمال التراكيب في تعريف علم المعاني ليس بشيء السكاكي أما لو عرفت بما عرف به المصنف فلا كلام في صحة استمال التراكيب في تعريف علم المعاني ليس بشيء (قول الحشي) فلا يرد الح أو رده المصام والسمرقدري والفنزي

عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان مغرفة البليغ من حيث هو بليغ متوففة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعانى حدّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والحجاز والكناية على وجهها قان اراد بالنراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة تراكيب البلغاء حتى ان كا صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تغييها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لايسمى علم المماني وتعريفات الادباء

الزامي لا يصير علة المعدول المصنف حمه الله تعالى (قوله عمن له فضل تمييز) اي ، بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية تأليفه (قوله بتوفية) وفي فلانا حقه اعطاء وافياً أى ناما كذا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) أي في أسريف بلاغة المتكلم حيث توقف ، معرفته على معرفة المعرف ، وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث توقف معرفة تراكيب البلغاء (قوله فلم يبينه) فقد جاء الجهالة ، في تعريفي البلاغة وعلم المعرفة البلاغة المتوقفة على معرفة تراكيب البلغاء (قوله فلم يبينه) فقد جاء الجهالة ، في تعريفي البلاغة وغلم المعرفة المعرفة أي الحاصلة بالتنبع المذكور وهو العلم بالمسائل المترتب على تتبع خلواص الجزئية لان الاحتراز المذكور المعرفة متابعة للفتاح حيث قال واذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان محو معرفة خواص تراكيب الخ (قوله اطلاقا الح)

(قول المحشي) الزامي أي وروده بناء على تمريف البلاغة بما عرف به السكاكي

(قول الشارح) عمن له فضل تمييز ومعرفة أما من تجرد تمييزه ومعرفته عن الفضل فغاية مرامه افادة المعاني الاصلية (قول الشاوح) في تأدية المماني أي الاغزاض والحد والملكة

(فُول الحشي) بين الحسن والاحسن أما من يميز بين الحسن والقبيح فقط فالحسن والأحسن عندة مرتبة واحدة فيورد كلا منهما في مقام الآخر فلا يغنى تقبع كلامه في معرفة تفاوت المقامات شيئاً واساليب الكلام طرقه الحنافة وفنونه في معرفة المعرف المتوقف معرفته عليه وما له توقف الشيء على نفسه والدور هنا باعتباركل التعريف

(قول العشي) وفى تعريف علم المعانى الخ خلافاً للفنرى القائل أن اللازم في تعريف علم اللعانى الجهالة لان الدور في تعريف البلاغة يلزمه جهلها فتجهل البلغاء فتراكيبهم فتعريف علم المعاني فعلم المعاني

(قول المحشين) في تفريق البلاغة وعلم المعاني أما تعريف البلاغة فظاهر وأما تعريف المعاني فلأ يحذ البلاغة في ضمن البلغاء فيه ونجا ذكر من أن الدور والجهالة في علم المعاني منشأهما الدور والجهالة في حد البلاغة الدفع ما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح من أن المصنف انما ذكر مباحث البلاغة هنا وأوردها بعد نقله حدالسكا كياملم المعاني لادني مناسبة فكانه قال ان أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء كما أواد بها أيضاً تراكيهم في حد المعاني فقد جاء الدور أي في حد البلاغة وقد توهم جماعة ان منشأ المسؤال مجموع الحدين فاشتغلوا بجوابه

(قول المحشي) وهو العلم بالمسائل المترتب على تتبع الخواص الجزئية المراد بتتبع الخواص الجزئية النظر فيها واحدة

مشحونة بالحجاز وعن الثانى بمد تسليم دلالة كلام السكاكى على انه فسر النراكيب بتراكيب الباغاء بأن ة. المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لاتتوقف علىمعرفة البلاغة بالمعنىالمذكور اذيجوز ان : _ يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير الايعرف المالفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من اداتها التفصيلية وهو ظاهر وافول لايفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب

الاظهر اطلاقا لاسم|لسبب علىالمسبب لانالازوم معتبر فى جميع انواع الحباز (قوله مشعونة بالمباز) اذا وجدتالقرينة المانعة وهو امتناع كون التتبع علما والمعينة وهو تفسيره علم المعاني في موضع آخر بالمعرفة (قوله بعد تسليم الح) اى لا نسلم الله فسر المتراكيب يتراكيب البلغاء جلة مستأخة وضل تمييز ومعرفة وقوله وهي تراكيب البلغاء جلة مستأخة في المعين تلك التراكيب (قوله واقول) اي في الجواب عن حانب السكاكي رحمه الله (قوله لا يفهم الح) اختيار للشق الثاني من المناه المن مني. تمذيرومنع لبطلانااتالي فان توك البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهالة وذلك انما يلزم آذا كان الكلام محتملا لغير المراد وفيها على أي الله الما عنه الا ما هو المراد ، ومن هذا علم انه لايكني في الجواب جواز ارادة تواكيب المتكلم لان مجرد الجواز . رغار بخرج التعريف عن الجهالة بل لابد من ادعاء حصر النهم ظاهرا فى ذلك حتى يصح أنه لا يحتاج الى البيان فما قالوا من أن الشارح رحمه الله مانع لدفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى بان التعريف فاسد لا ستلزامه الدور او الجهالة فالاحتمال - سيما الظاهر كاف له وما ذكر. من العبارة محمول على المبالغة فبحث السيد السند قدس سره، بجواز ارادة "راكيب البلغاء ،

تمليه فيهاحدة ويترتب علىذلك النظر المعرفة المتعلقة بالجزئيات ويترتب على تلك المعرفة العلم بالمسائل الكتية وآنما لم نجعل التنبع ميسة على المعرفة جزئية لانه ايس بعلم ولاصادق عليه تدبر وبقوله وهو العلم الى آخره اندفع قول الفنرى إن في التعريف للعلم بالمعرفة على المعرفة المجزئية وابست مرادة بدليل قوله ليحترز الخ فان الاحتراز اتما هو بالعلم بالمسائل الكلية المدينة المعلم المسائل الكلية المدينة المعلم المسائل الكلية المعلم المسائل الكلية المعلمة المعلم المسائل الكلية المعلمة الم هُ وَفُولُ الشَّارِحِ) بان المُواد بها الح يعني أن المرَّاد بالبلغاء الموصوفون بالبلاغة عرفًا لا اصطلاحًا فليساللازم الاتوقف و به البلاغةالاصطلاحيةعلى معرفةالبلغاءالموصوفين بالبلاغة العرفيةومعرفتهم متوقفة على البلاغة العرفيةلا الاصطلاحية فلادور و المحشي) الاظهر الخ انما قال الاظهر لان المراد اللزوم الخاص وهو ما كان بطريق السببية

ن (قول المحشي) أي لا نسلم الح فقوله بعد نسليم الح اشارة الى الجواب بالمنع

(قول المحشي) ومن هذا علم الح أي من كون ألجمالة المبنى عليها بطلان توك البيان منشأها الاحتمال علم انه لابد من إدعاء الفهم ظاهراً والاستدلال عليه بماسياتي وان كان مقصود الشارح المنع ودعوى المانع واستدلاله غصب لان الغصب ن مي المعرودة كا نقله أبو الفتح وهي هنا موجودة لان التجو يز لاينفي الجهالة على أن الشارح قال في التاويج أنه نزاع رَّغُ مُنْ يُمُنَّانُاً م. تمب جدلي صينغي أن يكون اي الغصب مسموعاً لانه مظهرللصواب فقوله ظاهراً اي وفيالواقع المراد المنع لا الدعوى ويحتمل ية الن المواجهان هذا الحصر مبني على الظاهر المفهوم من الكلام ومالا يفهم منه لاعبرة به كما سيأتي

(قول المحشي) فبحث النبيد أي الذي سينقله المحشي عن شرحه للمفتاح ة يمداع الإيقولي المحشي) بجواز ارادة تراكيب البلغا أي فتكونُ الجهالة موجودة حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذى يليق به والمقام الذى يناسبه بان كا يستعمل مثلا اززيدا قائم فيما اذاكان المخاطب شاكا او منكرا وولله انه لقائم فيما اذاكان مصرا وزيدا ضربت ال فيما اذاكان المخاطب عاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء

خارج عن سأن التوجيه ، ليس بشي ، كما لا يخنى (قوله الا أن يكون الح) وذلك لان معنى توفية خواص التراكيب حقها اعطاء حقها وافيا ، وذلك بايراد تراكيب نفسه كما تقفضيه الخواص و يحمل تراكيب غيره عليها ولا يجوز ارادة الحل فقط فيكون المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء لان بلاغة المتكلم لا تفقق بالحمل بل لا بد من الايراد ولا ارادة المعنى جمالة الشامل لهما فيكون المراد بالتراكيب أيم من تراكيب نفسه وتراكيب البلغاء لان قوله تأدية المهانى وقوله ايراد أنواع الحبا يأبى عنه كما سيجي ، ولا نه لا دخل له في بلاغة المتكلم وان كان لازما له فتعين أن يكون المراد الايراد وهذا حاصل ما تقل عنه رحمه الله في الحاشية يمني أنه لا يفهم الا ذلك بعد النظر والتأمل في الكلام وما يشتمل عليه من القريئة السابقة وهي تأدية المنانى فانه ، يقنضي تراكيب بها يحصل تأدينها على وجهها واللاحقة وهي ايراد انواع التشبيه وللجاز والكناية وهو ظاهر والخارجية وهي الدلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المماني على ما ينبغي لاعلى فهم المعاني على طاهر والخارجية وهي الذه لا يلزم الايراد بالفعل بل لاقتدار على ، فيوول معنى التعريف الى أنها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ

V

(قول المحشى) خارج عن سنن التوجيه لان جواز ارادة تراكيب نفسه كان بنا على ذلك

(قول المحشي) ليس بشي، لانه متى بني على الجواز جاء الاحتمال فجاءت الجهالة

(قول الحيثيق) وذلك بايراد الح يمني أن الاعطاء المذكور يتحقق في ذاته بأمرين الايراد والحل لكن لايصح هذا أرادة الحل لا وحده ولا مع الايراد لما ذكر فتمين أن المراد به هذا الايراد وحده وحاصل ما صنعه المحشي هذا أنه فسر أولا معني الترفية في ذاتها وهي حينئذ تتحقق بكل من الامرين ثم أذا كانت تلك التوفية واقعة في بلاغة المتكلم كالحظ ذلك المشارح حيث قال الا أن يكون ذلك المتكلم لا يصعح أرادة الحل وحده أذلا تتحقق به بلاغة المتكلم لا نالمراد بلاغته من حيث كونه متكلما والا لما كان لاضافة البلاغة اليه معنى فلا بد من الايراد لاجل أن تتحقق وقولنا والا لم كان المراد يقتضى أن القرينة على عدم صحة الحل فقط موجودة في الكلام وسيأتي في المنقول عن الشارح أنها خارجية فلمل المراد بالخارجي غير المصرح به وانما على عدم جواز أرادة الحل فقط بانها لا تتحقق به مع أن الظاهر أنه يعال أيضاً بالاياء المذكور في الشق الثاني لان الاباء المذكور كما يدفع عدم الارادة للحمل فقط يدفع الاشتراك أيضاً بخلاف التعليل بعدم المقوق فأنه أنما يدفع أرادة الحل فقط أذلو كان الحل مع الايراد لتحققت البلاغة وأن لم يكن للعمل دخل ولذا لم يعالى في الثاني فليتأمل

(قول المحشي) ولانه لادخل له الخ أي المعاوم ذلك من خارج

(قول المحشى) يقتضى تراكيب صادرة منه اذلا معنى لتأدية معاني تراكيب الغير

(قول الحشي) من غير أن يكون الخ يوهم مدخلية القدرة على الفهم لكن يدفعه الحصر قبل بانما

(قول المحشى) فيو ول معنى النعريف الخ لان الحد الذي يكون بحيث يورد كل تركيب الخ هو الملكة

لان خاصية أن زيدا قائم أن يكون أنني شك أورد أنكار وخاصية زيداً ضربت أن يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها أن يورد التركيب في مورده وفيا هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فعنى توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كل كلام موافقاً لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تغريف البلاغة تراكيب ذلك المتكام

(فوله لان خاصية) خاصة الشيء مالا يوجد في غيره وزادوا الياء ، للمبالغة كأنها نفس الخصوصية فالخواص اماجمع خاصة بمهني الخاصية او اسم جمع للخاصية ولم يقل خاصية ان زيدا قائم نني شك او انكار لان نفي الشك والانكار، ليس موجودا فيه بل مدلوله (قوله وهذا جينه معنى الخ) اى في الوجود وان تغايرا مفهوما ، لانه لا يصدر عن المتكلم الا فعل واحد يعير عنه تارة بالتوفية وتارة بالتعليق ، والتعليق معتبر في كلام نفسه ، فكذا التوفية والا لم يتحدا في الوجود قان قبل قد ذكر الشارح رحمه الله في شرح المعتاح ان معنى التعليق عن رالا يراد والحل قلت المراد وهذا بهينه معنى التعليق

(قول المحشى)ان يكون انني شك الخ فكونه لنفي الشك هو الخاصية وحقه الذى يطلبه استعمال تركيبه في مقام الشك وكذا الباقى كما من

(قول الحشي) له لا يوجد في غيره وهو هناكونه انني الشك مثلا والخصوصية ما ترتب عليه ذلك الكون كان التي للتوكيد (قرل المحشي) للمبالغة أي في لزومها انتراكيب البلغاء كالمها عين الخصوصية في كونها جزأ من التركيب

(قول الحشي) ليس موجوداً فيه وانما الموجود فيه كونه له أى كونه مقصودا به وخاصية الشيء ماكان موجودا فيه لا الاثركرد الانكار وهذا ما في شرح الشارح للمفتاح وهو الموافق لقول صاحب المفتاح واعنى بخاصية التركيب مايسبق منه الى فهم ذى الفطرة السليمة من تركيب ان زيدا منطلق من أن يكون مقصودا به نفي الشك فانه يصرح بان خاصية التركيب كونه لنفي الشك قصدا لانماليس بمقصود ليس بمدلول عندهم وقول الشارح في شرح المفتاح لم يقل من نفي الشك ليصرح باضافة به الى الذكيب كونه الله التحقق كون نفي الشك خاصية الا باعتبار الاضافة فتدبر بيق أن قول الحشى فيما سبق والمراد هنا على ما فسره السكاكي الاغراض لابد له من التأويل بانها الاغراض من حيث كونها مفادة بالتركيب

(قول الشارح) لان خاصية الح تعليل لكون معنى توفية الخواص حقها ايراد النزاكيب في مواردها (قول الشارح) فيتوفيتها حقها الح تفريع على كون ذلك هو المفهوم منها

(فول الشارح) فتوفيتها حقها أي توفية كل من خاصية ان زيدا قائم وخاصية زيدا ضربت ولذا افرد التركيب

(قول الشاوح) وهذا بعينه أى ابراد التركيب في مورده الذي هو معنى التوفية معنى تطبيق الكلام فتكون التوفيــة هى التطبيق فلذا فرع عليه بقوله فمعنى الخ

(قُول الحشى) لانه لايصدر عن التكلم أى الذي في قول السكاكي بلوغ المتكلم فان الذي يصدر عن المتكلم من حيث هو متكلم فعل واحد هو استماله للتركيب الذي الفه

(قول المحشّى) والتطبيق معتبر في كلام نفسه لأنه تطبيق المتكلم الكلام الذي الفه وهو استعاله في مورد. (قول المحشي) فكذا التوفية والا لم يتحدا في الوجود اي والا تكنالتوفية معتبرة في كلام نفسه لم يتجدا وهو باطل كما يفصح عن ذلك قوله فى تأدية المعانى وكذا قوله وايراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها إذلامه فى له الا ان يكون ذلك المتكام بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبنى وعلى ماهو حقه وليس المهنى على أنه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا فى غاية الحسن ونهاية اللطافة والمجب من المصنف وغيره كيف خي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ فى تدريف بلاغة المتكام تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومفاسد فلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها فطاق البيان ثم الاوضح

اذا كان بالابراد (قوله كما يفصح عنه الح) اذلا معنى لتأدية معاني الغير ولا لتأدية معاني نفسه بتراكيب المانير الأأن براد من التأدية معنى مجازي كالتقرير والكشف. او يقدر بتراكيبه، ويراد بتوفية خواص التراكيب مثل خواص تراكيب البلغاء اما على حذف المضاف أو الحل على المبالغة كما في قولم فعلت عافعلت وشيء منها لا يفهم من اللفظ ، فاندفع المناقشة التي ذكرها السيد السند قدس سره في شرح المنتاح بأنه يجوز ان يراد تراكيب البلغاء ويكون المعنى بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتراكيب حدا له اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها (قوله الا أن يكون الحي زاد الحيثية اشارة الى المعنى بتراكيه حدا له اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها (قوله الا أن يكون الحي زاد الحيثية اشارة الى ان المعتبر الاقتدار على الايراد دون الايراد دون الايراد بالفعل ولم يقل بحيث يوردكل نوع كما هو اللائق، بالسابق اشارة الى أن المعتبر ايراد الشخاص جميع الانواع لا أشخاص نوع دون نوع لا يتعلق الا بالاشخاص وان زيادة لفظ الانواع الماشخص لانه لا يمكن ايراد الاشخاص ولا بالنوع ، اذ لا أنواع لها

لانه لم يصدر منه أمران متغايران وجودا فقول الشارح وهذا بعينه الخ استدلال على صحة هذا المفهوم الذّى قال انهلا يفهم الا هو وانه هو الصواب بانه هو المتجد وجودا مع التطبيق فيوافق الواقع وهو انهلم يصدر منهالا شيء واحد بخلاف ما اذا لم يكن هذا معنى التوفية فانه يلزم أن يكون الصادر منه أمرين مختلفي الوجود وهو باطل

(قول الحشي) اذاكان بالابراد أي اذاكان التطبيق بسبب أيراد المنكلم التركيب الذى الغه واستماله له أوكان مصوراً بالايراد في مورده والثانى يدل عليه كلام الشارح في شرح المفتاح حيث قال الكلام في تطبيق الكلام أغم من الكلام الذي تؤلفه فتطبيقه أن تستممله على ماينبغي أي والمراد هنا أن التوفية هي بعينها معنى التطبيق اذاكان بالابراد لان الكلام الذي توفية المتكلم التي هي بلاغته اذ لا معنى لتأدية معاني الغير الخ اي وذلك لازم على ارادة تراكيب البلغا، وقوله بتراكيب الغير راجع للتأدية في الموضعين

(قول المحشى) أو يقدر بتراكيبه أي يقدر هذا اللفظ بعد قوله في تأدية المعنى

(قول الحشی)ویراد بتوفیة خواص التراکیب مثل خواص الح ولا یصح أن براد بخواص تراکیب البلغاء أنواعها کما فی الفنری اذلا أنواع لخواص تراکیبهم

(قول الحشي) فاندفعت المناقشة الخ لان الاحتمال الذي لا يحتمله اللفظ لايجدي في المنع لانه بمنزلة العدم

(قول الحشي) بالسابق هو قول الشارح أنواع التشبيه الخ

(قول الشارح)كما ينبغى وعلى ماهوحقه قياسه بسابقه يفهمان معناه أن يورده في المقامالذي يقتضيه وقدم ما يتعلق بذلك (قول المحشي) اذ لا أنواع لها بخصوصها وآنما المختص بالبليغ ايرادها في -واردها

في تعريف علم المعانى أنه علم بعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضي الحال

بخصوصها كما يقتضيه الاضافة قال قدس سره فليس اتراكيه خواص الح فى شرح المفتاح للشارح رحمه الله ما حاصله ان خواص التراكيب مايسبتى منها الى فهم ذى الفطرة السليمة على تقدير صدورها عمن له فضل تمييز ومعرفة وغير البليغ لا يوفيها حقها انتهي فعلى هذا لانسلم انه ليس اتراكيه خواص كيف والتراكيب الصادرة عن غير البليغ لاتخلو عن التأكيد والخلومنه وعن التمريف والتنكير والحذف والاضار والتقديم والتأخير الى غير ذلك، وهذه الخصوصيات دالة على الخواص دلالة المقتضي على المقتضي على المقتضى الا أن غير البليغ لا يورد تلك الخصوصيات على وفق الخواص ولا يؤفيها حقها * قال قدس سره اذلا اعتداد بها الح * فيه أن عدم الاعتداد بها لا يقتضي عدمها ، بل يقتضي وجودها لا على وجه الاعتداد * قال قدس سره وان لم يسلم الح * قد عرف انه لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين وانه يكني اتحادها في الوجود * قال قدس سره بانه لا فساد الح قد عرف انه لا يجوز ارادة أنواع تشبهاتهم ومجازاتهم اذ لا انواع لها بخصوصها * قال قدس سره لم يفسر بلاغة الح *

(قول المحشي) قال قدس سره فليس لتراكبه خواص في شرحه للمنتاح وحواشيه عليه ما حاصله ان الخواص موجودة في تراكيب غير البليغ لكنها ليست مقصودة بالافادة اذلا يقصدها الا البليغ وقداً عتبر صاحب المنتاج في الخواص الافادة فلموجود في تركيب غير البليغ هو ذات الخاصية لامع وصف كونها خاصية فالتركيب المؤكد اذا صدرعن غير البليغ لا يحمل الاعلى معناه الموضعي والسبب في ذلك عدم شعوره بالمناسبات وعدم قصده الى رعايتها ولا شك أن المعتبر في المتعارف هو المعاني التي يقصدها المتبر غير المعتبر في المتعارف هو المعاني التي يقصدها المتكم اهفقوله فليس اتراكيبه خواص أي أمور موصوفة بكونها خواص كما يدل عليه تعليله بعدم الاعتداد

(قول الحشي) وهذه الخصوصيات دالة الخ لا نزاع في دلاتها وانما الكلام في افادتها ولا يفاد الا ما هو مقصود قال البسد في حواشي شرح المفتاح المعتبر في الخواص كونها مفادة للسامع لامجرد كونها مدلولا عليها كما يدل عليه قوله ما يسبق منه الى الفهم وقوله مثل ما يسبق الى فهمك ثم ان مراد الحشي بهذا الرد ابطال قوله ان لم تعتبر بلاغته فليس لتراكيه خواص وحاصله انا لانعتبر بلاغته فلا يجيء الدور ونمنع قولك فليس لتراكيه خواص فان الخواص متحققة في كلام البلغ وغيره وهذا غير ما رد به السيد لان مبناه ان معنى توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كلكلام لهموافقا لمقتضى الحال لاتعرض فيه للبلاغة وان كان لفظ خواص التراكيب متعرضا لها الا تعرض فيه وهو ما ذكر

(قول المحشي) بل يقلضي وجودها فيه ان السيد معترف به لكن ينكركونها خاصية كما مر

(قول المحشي) قال قدس سره وان كان في الواقع بليغاً بلاغته مجموع ما ذكر يريد أن المأخوذ في التعريف مجرد ذاته لامع وصف البلاغة كما يوخذ ذات الابن في تعريف الأب حيث قيل هو حيوان يتولد من نطفته حيوان آخر من نوعه فانه مأخوذ لامع وصف البنوة لامتناع أخذ احد المتضايفين في تعريف الآخر

(قول المحشي) قال قدس سره وان لم يسلم أتحاد هذين المفهومين فان توفية خواص التراكيب فيه تعرض للبلاغة لانها لا تكون الا لتراكيب البليغ ولو ذلك المتكلم بخلاف ابراد الكلام موافقا لمقتضى الحال

(قول الحِشي) لاحاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين ولفظ الخواص في توفية خواص الثراكيب لاتعرض فيــه

اي تفسيرا لا يلزم منه الدور بل اكتنى في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاغة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفى فيه خواص التراكيب حقها واورد فيه أنواع التشبيه والحجاز والكناية على وجهها ولاشك ان الاعتراض باق بحاله على هذا التفسير (قوله و ينحصر المقصود من علم المعاني) كذا في الايضاح يعني ان المراد انحصار المقصود ، الذي هو بعض من علم المعانى، اعني المسائل لا انحصار العلم فالكلام على ، حذف المضاف ، او الضمير واجع الى المقصود الشتمل عليه علم المعانى

للبلاغة بناء على آنها متحققة في تراكيب غير البليغ الا أنه لايورد الخصوصيات على وفق الخواص وقد عرفت مافيه فتدبر (قول الحشي)اى تقسير لايلزم منه الدور رد لمافي السمر قندي أن بلاغة الكلام يفهم من هذا التمريف وهو كون الكلام الج (قول الحشي) قال قدس سرم فيلزم الابهام ان لم يعتبر ذلك التعريف اللازم من تفسير البلاغة والدور والابهام ان اعتبر تدبر

(قول الحشي) كذا في الايضاح نقله استدلالا على انه المراد للمصنف كا قال يعني ان المراد الخوليصح قول الشارح وظاهر هذا الكلام الج فان المراد منه قول المصنف ولينحصر المقصود من علم المعاني كما سببنه المحشى وحاصل ما حرو الحشي في هذا المقام ان المزاد للمصنف بعلم المعاني ما يعم المسائل والتعريف وبيان الانحصار بدليل حمله على الهن الاول اذ المراد به ما يعم الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة فقول العصام ومن تابعه ان حقيقة العلم مسائله وحينئذ نفرج الامور الثلاثة بلا احتياج الى زيادة المقصود وهم وان من تبعيضية وان مراد المشارح بتقدير المقصود متابعة المصنف دفع منع الانحصار بهذه الامور الثلاثة لا الاعتراض على المصنف بأن هذه الثلاثة خارجة عن العلم من غير احتياج الى لفظ المقصود لان حقيقة كل علم مسائله والثلاثة خارجة عنها كما فهمه العصام وان معني قول الشارح والا لصدق علم المعاني على كل باب انه لو كان من حصر الكلى في جزئياته لصدق علم المعاني أودنا به حقيقته على خلاف ما أراد به المصنف على كل باب لانه حينئذ مساو للقصود من علم المعاني أعني جميع المسائل لاكل واحد وصدقه على كل باب باطل لان حقيقة العلم جميع مسائله لاكل باب معني المقدر المقارد والا لصدق المقدود على كل باب لاحتياجه الى أن يقال وذلك باطل لان المقصود العلم جميع مسائله لاكل على ما هنا ما تقدم للمحشي قبل الفن الاول من أن ما ذكره الشارح من المصار والدكتاب وي الفنون الثلاثة بجوز أن يكون من المحار الدكتاب همني القدر المشترك بخلاف مسائل الفن الواحد تدبر منان كل فن يعمع أن يقصد على حدة فيكون مقصود الكتاب بمغي القدر المشترك بخلاف مسائل الفن الواحد تدبر يغرف بأن كل فن يعمع أن يقصد على حدة فيكون مقصود الكتاب بعمني القدر المشترك بخلاف مسائل الفن الواحد تدبر

(قول الحشي) الذي هو بعض فيه اشارة الى أن من للتبعيض

(قول المحشي) اعنى المسائل تفسير المقصود أي ليس المراد مطلق مقصود من علم المعاني حتى يكون من حصر الكلى في جزئياته لانه بعض المقصود بل جميعه فيكون من حصر الكل في أجزائه

(قول الحشي) على حذف مضاف وانما زاد الشارح من للدلالة على انه يعضه

﴿ (قُولُ الْمُحْشَيِ) او الضَّمَيْرِ رَاجِعِ الَّخِ فَهُو عَائِدٌ لَمُذَكَّوِرَ ضَمَنَا

فلا يرد منع الانحصار بان التعريف وبيان الانحصار والتنبيه داخلة في علم المعاني ، لكونه عين الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والفنون الثلاثة وغير داخلة في الابواب الثمانية ، واليه أشار الشارح رحمه الله بقوله وتعريف العلم وبيان الانحصار الح (قوله انحصار الكل الح) ، لان المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه جزء المقصود المقصود (قوله الكلى الح) ، وان كان التعبير بالمقصود موهما لذلك لصدقه على كل واحد منها بناء على ان جزء المقصود مقصود (قوله والا لصدق الح) أي ان كان الحصر في الجزئيات لصدق المقصود على كل واحد منها ولو صدق المقصود عليه المعاني عليه بناء على ان المراد منه المسائل وهي حقيقة علم المعاني لما تقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم عليه الناظرون في دفعه وتكلفوا بما تمجه الاسماع من أن كلة من اما صلة فيرد عليه ان المقصود من الشيء خارج عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني وأما تبعيضية ، فيكون الحصر حصر الكلى في جزئياته واما بيانية فلا فائدة في زيادة لفظ المقصود ، لان الامور الثلاثة تخرج من العلم حينتذ كما تخرج من المقصود

(قول المحشي) فِلا يرد الح تفريع على تقدير المقصود الذي هو بعض العلم

(قول الحشي) لكونه علة لداخلة وقوله ايصبح علة لقوله المشتمل فالمراد بعلم المعاني في كلام المصنف ما يعم الامور الثلاثة وان لم يكن ذلك حقيقة العلم

﴿ قُولِ الْحَشَّى ﴾ واليه أشار الشَّارح الخ أي وليس هو اعتراضاً على المصنف كما فهمه العصام

(قول الحشي) لان المقصود كل المسائل فهو البحض لاكل واحد حتى يكون من حصر الكلي في جزئياته

(قول المحشي) وان كان التمبير بالمقصود موهما بنا الخريمنيأنجزء المقصود لما تعلق به القصد في ضمن الكل يصدق عليه المقصود وان كان المقصود بالحقيقة الكل من حيث هوكل فنقل الشارح له عن الايضاح لتحقيق المراد به ودفع أيهامه

(قول المحشي)لصدق علم المعاني عليه بناء الح يعنى ان مراد الشارح الاستدلال ببطلان صدق المعاني بمدى المسائل مو حقيقة العلم على كل باب على بطلان صدق المقصود عليه اذ المقصود بمعنى المسائل متحد مع علم المعاني بناء على ان المراد منه حقيقته أعنى المسائل فاذا بطل صدق المحاني بطل صدق المقصود وليس المراد بعلم المعاني ما أراده المصنف وهو ما يعم الامور الثلاثة لان ذلك انما حل عليه كلام المصنف اضرورة حمله على الفن الاول الواجب اشماله على الامور الثلاثة ليصح حصر الكتاب في المقدمة والغنون الثلاثة وقد عرفت وجه العدول عن التعليل بصدق المقصود الى التعليل بصدق علم المعانى على انه لو علل به لو بما منع عدم صدقه بناء على ان جزء المقصود مقصود فيحتاج للجواب بأن المقصود من العلم الكل لا كل واحد بخلاف التعليل بعدم صدق العلم فانه خال عن ذلك

(قول المحشي) فاندفع الح أى بكون كلة من للتبعيض لان المقصود بعض علم المعانى لانه في كلام المصنف بجب أن يشتمل على الامور الثلاثة وهى غير مقصود وان المراد بالمقصود جميعه وهو المسائل وانما اخر هـــــــــــــــــــا متفرعا على ما سبق اهتماما بتتميم الكلام على دليل الشارح

(قول المعشي) فيكون الحصر حصر الكلي الخ ذاك اذا كان المراد مطلق المقصود لاجميعه كمام

وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على مامر، وتمريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتنى خارجة عنالمقصود الاول

(قوله وظاهر الخ) نقل عنه رحمه الله لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل والقواعد ، وليست اجزاء الملكة انهي يعني ان ظاهر كلام المصنف رحمه الله أعني قوله و ينحصر المنصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العام الذي هو مرجع الضمير ، عبارة عن نفس المسائل لاعن الملكة لان الظاهر ان الابواب التمانية هي المسائل، وان الانحصار انحصار الدكل في الاجزاء والمسائل ليست اجزاء من الملكة وانما قال وظاهر هذا الكلام ، لانه يجوز أن يكون العلم حبارة عن الملكة وارجاع الضمير اليه بطريق الاستخدام أو لكونه مشعراً بالمسائل أو يكون الحصر حصر المسبب في السبب أو يكون المسائل مقصودة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها المصود عبارة عن المسائل بأن تكون كلة من صلة المقصود ومعني كون المسائل مقصودة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية لان الظاهر ان تلك الابواب الخلائه عبارة عن استحضار المسائل لانها وسهلة اليه فيكون المعنى و ينحصر ويكون المسائل الذي وسهلة اليه فيكون المعنى و ينحصر ويكون المسائل الذي هو مقصود من الملكة في انتصديقات المذكورة في ثمانية ابواب الحصار الكل في الاجزاء

من المقصودكما عرفت لما عرفت

(قول المحشي) لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل والقواعد يعني ان المراد انه ينحصر في مدلول ثمانية ابواب بناء على ان التراجم اسم للالفاظ

(قول المحشي) وليست أجزاء للملكة هذا لايلزم الا اذا كان الالحصار من انحصار الكل في اجزائه الذي يفيده كلام المصنف المشار اليه بقول الشارح هذا الكلام ولذا عطف المحشى قوله وان الانحصار على قوله بان لفظ العلم ولاينا في ذلك جمله من تمة الدليل المنقول عن الشارح لان الشارح انما بنى قوله وليست اجزاء للملكة على ما يستفاد من ظاهر كلام المصنف من أن الحصر من حصر الكل في الاجزاء ولذا اقتصر فيما نقل عنه على قوله وليست اجزاء للملكة و بهذا ظهر وجه كون جعل الحصر من حصر المسبب في السبب من مقابل ظاهر هذا الكلام لامن مقابل الظاهر في المنتقول حيث قال وان الانحصار الح

(قول المحشي) عبارة عن نفس المسائل فيكون المقصود الذي هو بعضه بناء على انحصار الكل في الاجزاءمسائل (قول المحشي) وان الانحصار الخ أي انحصار العلم بمعنى المسائل بناء على الظاهر أيضاً من عدم الاستخدام

(قول المحسي) لانه يجوز الح يعنى أن مقابل الظاهر في كلام الشارح أربعة أمور رجوع الضمير للعلم بطريق الاستخدام أو لكونه مشعراً بالمسائل فيكون مرجعا باعتبار ما اشعر به أو يكون الحصر حصر المسبب في السبب أو تكون من صلة لاتبعيضية وعلى حصر المسبب في السبب مع كون من تبعيضية يكون المهنى ينحصر المقصود الذي هو بعض ملكة علم المعاني وهو ما تعلق باحضار المسائل دون التعريف وبيان الانحصار والتنبيه أى تلك الملكة باعتبار تعلقها بما عدا الثلاثة وانما ادخل احتمال أن يكون الحصر من حصر المسبب في السبب في مخالفة الظاهر المذكور في كلام الشارح لانه بقابل المغاهم في الانحصار المذكور في كلام الشارح لانه بقابل المغاهم في الانحصار المذكور في الكلام فان المراد به قول المصنف وينحصون المقاهر من علم الماني فقط كما ذكره المحشي سابقا دون أن يقول الح فلم يبق الا مخالف الظاهر فياسيأتي من قول المصنف

(احوال الاسناد الخبرى) الثانى (احوال المسند اليه) الثالث (احوال المسند) الرابع (احوال متعلقات الفعل) الخامس (القصر) السادس (الانشاء) السابع (الفصل والوصل) الثامن (الايجاز والاطناب والمساواة) وأنما أنحصر فيها (لان الكلام اما خبر او انشاء)لانه لاعمالة

لان الاستحضار هو الادراك من غير تجشم كسب جديد وحينئذ تكون كلة من صلة المقصود (قوله احوال الاسناد الخبرى) مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف ، كما صرح به في الايضاح أي احدها أحوال الاسناد الخبرى وكذا ما بعده، والجل كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول بانه وما بعده مما لم يذكر الواو فيه ، مذكورة على سبيل التعداد . موقوفة الاواخر وكسر ما هو مضاف ، الى ما بعده لالتقاء الساكنين ، يرده عطف الوصل على الفصل والاطناب والمساواة على الايجاز (قوله او انشاء)

في ثمانية أبواب فبين به وجه قول الشارح فيما نقل عنه لان الظاهر ان تلك الابواب الح فلما كان لفظ ينحصر في المشار اليه بهذا الكلام ذكر الاحتمال المقابل للظاهر فيه في الاحتمالات المقابلة لقول الشارح وظاهر هذا الكلام

(قول المحشي) لان الاستحضار هو الادراك الخ فتكون النصديقات التي هى اجراؤه حاصلة أيضاً بلا تحيشم كسب ولا حاجة للقول بان ذلك على سبيل المبالغة لان الكلام في من له ملكة الاستحضار لامطلقا

(قول المحشي) كما صرح به فى الايضاح عبارته أولها احوال الاسناد وثانيها وثالثها الج ولا أدرى نكتة عدول المحشي الى أحدها أما عدول الشارح الى التعريف فظاهر انه لبيان النسبة فيما علم فانه علم انه لابد فى الثمانية من أول وثان وهكذا لكن النسبة مجهولة كما سبق

(قول المحشى) والجل كلها مذكورة على سبيل التمداد أى فهو من سرد الجل أي ذكرها بلا عطف لامن سرد المفردات كا عليه القول الآني المردود و يكون المذكور على سبيل التعداد هو الجل اندفع ما قيل انه لولم تذكر المفردات على سبيل التعداد لوجب المعلف والتبس الايجاز والاطناب والمساواة فان ذلك ان لم تذكر الجل على سبيل التعداد أما اذا ذكرت كذلك فلا لتميزكل جملة بعدم العاطف تدبر

(قُول الحشي) مما لم يذكر فيه الواو أحتراز من الوصل والاطناب والمساواة اذلا يظهر فبها الذكر على سبيل التعداد بخلاف الفصل والايجاز فانهما مذكوران على سبيل التعدادكما صرح به هذا القائل وهو العصام

(قول المحشى) مذَّكورة على سبيل التعداد بأن تلقى ليرفع الحاسب حسبانها كما هو طزيقة معرفة مرتبة العدد

(قول المحشي) موقوفة الاواخر عدل عن قول ذلك القائل مبنيات على السكون لضعفه اذ الراجح في الاسما قبل التركيب الوقف عن الاعراب والبنا

(قول المحشي) لما بعده أى مما أوله ساكن فخرج المضاف لمتعلقات الغعل

(قول المحشى) يرده عطف الوصل الح فان المذكور على سبيل التمداد حيثكان موقوف الآخر لا يعطف عليه اذلا معلى المحل الم

فيكون لبيان أحواله المختصة به باب (قوله يشتمل على نسبة الخ) ، اشتمال الدال على المدلول، لااشتمال الكلءلى

باشكال العطف عليه كما سبق

(قُول الحشي) فيكون لبيان احواله الح تمهيد للرد الآني على الشارح

(ُقُولُ الْحُشَيُّ) اشتمال الدال على المدلول الى اخره لما كان الكلام المراد تقسيمه عاما للخبر والانشا وكان الكلام الانشائي لانسبة فيه بمعنىالوقوعأصلا اذ حو تصور محض فان قولك قم يازيد لايفيد ثبوت القيام لزيد اذ لم يعلم منه وقوعه ولا يدل بنفسه وبحسب وضمه على ثبوت الطلب للمتكلم فان ذلك أمر عقلي وانما مدلوله نفس الطلب وهو الاقترضا النفسي لزم أن يكون المراد بالنسبة هنا أمرا يعمدها وهو نسبة أحد الطرفين الآخر اما بالايجاب أو السلب كما في الخبر أولا كمافي الطُّلب وانمًا خصت النسبة في الخبر بالايجاب والسلب دون الوقوع واللاقوع لما قال|اشارح فيشرح المفتاح انءما به يتحقق كون الخبر خبراً وباعتباره يكون محتملا للصدق والكذب هو حكم الحبر اعني الحكم الذى يحكمه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم وليس المراد أن مدلول الخبر هو حكم المخبر يعنى ايقاعه النسبة دونالحكم بمعنى وقوع النسبة لانه لاخفاءفى أنمفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع ولوكان مدلول الخبر مجرد حكم الحنبر وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتاً داعًا ولم يتصور كذبه فعلم أن الخبر يدل عليهماً مما لكن في هذا النقسيم يتعين أن المراد بالنسبة في الخبر الايقاع والانتزاع وفي شرح السيد للمعتاح انه لاشك ان الجلة الخبرية كزيد قائم مشتملة على حكم ايجابي معقول للمخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب نفس الامر في الكيفية بان يكونا ثبوتيين معا كان الخبر صادقا وان لم تطابقها بأن كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية كان الخبركاذبا وتحقيقه ان الجلة الخبرية تدلعلى نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى فىالواقع موافقة للاولى فيالكيفية وهذه النسبةالاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهي المقصود بالافادة فان كانت هذه النسبة الآخرى المشمر بها حاصلة كان صادقا والاكان كاذبا وفي شرح الشارح للمصد مدلول الخبر بالذات هي النسبة النفسية وثانيا وبالعرض هي النسبة الخارجية ولذا قالوا ان الكتابة تدل على العبارة والعبارة على مافي الذهن ومافى الذهن على مافى الخارج وسيأتي ذلك أيضاً قريبا المحشى حيث يقول أن دلالة اللفظ على الصورة الذهنية وبتوسطها على مافي الخارج فالنسبة الخارجية في الحقيقة مدلولة للنسبة الذهنية التي هى مدلول الخبر للارتباط الكائن بين الايقاع والوقوع أما الانشاكالطلب فلا دلالة له على ايقاع ولا وقوع أما الشاني فظاهر فان قولك اضرب انما يدل على طلب الضرب لاعلى ثبوته للمتكلم فان ذلك انما يدل عليه اطلب الضرب أو انا طالبه وما يفهم منه من ثبوته له فلازم عقلي فقط ولاعلى ثبوت طلبه المخاطب والا لفهم منه وقوعه وأما الاول فلانه ادراك الوقوع ولا وقوع فيه فليتأمل

(قول المحشى) لا اشتمال الكل على الجزء لان المشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء انمسا هو النسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع وذلك لايصح ارادته لامرين الاول انه ليس موجوداً في الانشاء والثاني انه ليس متصفا في الخبر باحتمال الصدق والكذب اذ هو المعنى الخارج الذي مطابقته صدق وعدمها كذب كما في شرج السيد للفتاح وحواشيه ومن هنا ظهر أن المراد بالوقوع واللاوقوع واللاوقوع من حيث الحصول في الذهن وهما الايقاع والانتزاع بعينهما

قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبه اولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطأ في هذا المقام لأنه لا يشمل النسبة الانشائية

الجزء (قوله قائمة بنفس المتكلم) اى يدل على نسبة بين الطرفين الحاصلين في نفس المتكلم بصورتهما قائمة تلك النسبة ، بوجوده الاصلى بنفس المتكلم قيام العرض بالمحل لان المتكلم ، بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما الى الا خر

اذ لوكان المراد بهما الوقوع واللاوقوع الخارجي لم يكن المانع عدم تناول الانشا فقط كما اقتصر عليه الشارح بل ذلك مع كون المتصف باحمال الصدق والكذب هو الايقاع والانتزاع لا الوقوع واللاوقوع على ان الذى من اجزاء القضية على التحقيق هو الوقوع واللاوقوع واللاوقوع النسبة ولا وقوعها كما يفيده قول المحشي فى حواشى القطب والعقائد اجزاء القضية على التحقيق ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التي هى الوقوع واللاوقوع بعينه وقد تتصور هذه النسبة في نفسها من غير اعتبار حصولها أو لا حصولها فى نفس الامر بل باعتبار أنها تعلق بين الطرفين تعلق الثبوت أو الانتفا وتسمى حكمية ومورد الانجاب والسلب وقد تتصور باعتبار حصولها أولا حصولها فى نفس الامر فان تردد فهو الشك وان اذعن بمحصولها أولا حصولها فهو التصديق وزاد المتأخرون في أجزاء القضية رابعاً سوى الوقوع واللاوقوع يسمونه النسبة النقيبدية المشتركة بينهما وهو نسبة القيام الى زيدكا يدل عليه قولهم وقوع النسبة أولا وقوعها والتحقيق ما ذهب اليسه المتقدمون ان الجزء الثالث شهوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق به ثلاثة علوم اثنان تصوريان والنالث تصديقي

(قول الشارح) وتفسيرها بوقوع النسبة التي قد عرفت ان المراد بالوقوع الايقاع بان يراد من حيث قيامه بالدهن لا الله ي يوصف باحمال المطابقة وعدمه هو المعنى التصديقي وهو النسبة أعني الثبوت والوقوع من حيث الاذعان بحصولها أما للنسبة من غير اعتبار تلك الحيثية فهو معنى تصورى لا يوصف باحمال المطابقة وعدمه والحاصل ان النسبة التي هي جزء القضية هي الوقوع والثبوت و يعرض لها ثلاثة علوم كما عرفت اثنان تصور يات والثالث تصديق واحمال الصدق والكذب باعتباره وليس في القضية جزء سوى النسبة هو الوقوع والا لزادت اجزاء التصديق على أربعة وانما سرى لهم ذلك من قولهم ان الايقاع اداراك الوقوع فظنوا أن في القضية شيئاً سوى النسبة هو وقوعها وليس كذلك وأنما الايقاع هو ادراك أن النسبة التي هي جزء القضية التي هي مورد الايجاب والسلب واقعة وحاصلة فالوقوع والحصول صفة النسبة لاجزء من القضية فليس في أجزاء القضية من حيث هي اجزاؤها معنى تصديقي وانما عرض لها من تعلق الادراك بهامن حيث حصولها ولهذا قال السيد في حواشي الشهسية القضية لابد فيها من الحكم لانه المحتمل الصدق والكذب فقال المحشى الوقوع واللاوقوع واللاوقوع لكن بشرط كونه معقولا فلا ينافي ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح من أن المحتمل المعدق والكذب هو الحكم المعقول أعني الايقاع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع اله فايتأمل فانه كاد أن يقع اجماعهم على خلافه وما سيأتي من أن الخبر يدل على الوقوع أيضاً فاتما هو بواسطة دلالته على الايقاء الذي هو ادراك الوقوع لأن ذكله معنى للخبر في نفسه كما سيأتي عقيقه من الحشي

(قُولُ الْحَشِّي) بوجودها الاصلي لابصورتها ومثالمًا بل قائمة قيام المرض بالمحل

(قُولَ الحشي) بعد تصور الطرفين ينسب أحدهما لم يقل وتصور النسبة بينهما لعدم وجوده في الانشاء وان كان لازما

فلا يصح التقسيم بل النسبة همنا تعلق احد جزئى الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما فى الانشائيات فالكلام (انكان لنسبته خارج) فى احد الازمنة الثلاثة اى

لا أنه يتصور نسبتهما وهذا خلاصة ما قل عنه رحمه الله وهو لاشك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة وانتزاعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فه هني قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس لا انها معقولة حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الا يقاع والا نتزاع و بان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب والجابه لا مجرد تصوره انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة القامة بالنفس ، لا الفنضي قيامها بها في الواقع حتى يرد ان كلام الشاك والمجنون ومن تيقن بخلاف ما يتكلم به كلها أخبار مع عدم قيام النسبة بأنفسهم قيامها بها في الانشاء أيضا (قوله تعلق احد جزئي الكلام التعلق المذكور ليلام ما سبق و يصح التعميم اللاحق اعني قوله سواء كان ايجابا أو سلبا وقيل المراد تعلق ، احد جزئي الكلام النفسي بالا خر بحيث يصح السكوت الباطني عليه وهو خروج عن السوق لانه في الكلام المؤلف وعن اصطلاح أهل العربية (قوله ايجايا أو سلبا) ، هما يطلقان على الايقاع والا انزاع وعلى الوقوع واللاوقوع كا اللفظي وعن اصطلاح أهل العربية (قوله ايجايا أو سلبا) ، هما يطلقان على الايقاع والا انزاع وعلى الوقوع واللاوقوع كا ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح (قوله ان كان لنسبته)

في الخبر والمراد بالطرفين في الخبر ظاهر وفي الانشاء كاضرب هما الضرب والفاعل والنسبة هي نفس الطلب النفسي فنسبة أحدهما الى الآخر هي اقلضاؤه منه وفي نحو هل قام زيد الطرفان القيام وزيد والنسبة هي طلب فهم قيام زيد وهكذا ثم ان تسمية الايقاع والانتزاع والطلب ونحوه نسبة انما هو لتعلقه بأمرين كما قال المحشي ينسب احدهما الى الآخر وتقدم في كلام السيد التصريح بتسميته نسبة

(قول الشارح) في احد الازمنة الثلاثة فيه اشارة الى أنه لا يخرج عن ذلك نحو قولنا سيقوم زيد على ما يتوهم لان فيه أيضاً نسبة ثبوتية أو سلبية بالنظر الى الاستقبال بها يعتبر صدقه وكذبه لا باعتبار النسبة الحالية والا ازم كذب كل خبر استقبالي ايجابي لان النسبة بينهما في الحال منتفية كذا نقل عنه

(قرل المحشى) لاأنه يتصور نسبتهما المراد بنسبتهما المعني المصدري

(قول المحشى)وبان الموجود فى نفس من قال اضرب الخ أفرده بتعليل لان الاول لايشمله اذ لا تصديق في الانشاء

(قول الحشى) لايقنضي قيامها بها لانها دلالة وضعية لاعقلية

(قول المحشى)أي مدلول التعلق التعلق ثبوت أحدها للآخر نسبت الدلالة اليهلان الجزء بن بدون ارتباط لا يدلان على شيء (قول المحشى) تعلق احد جزءي الكلام النفسي بالآخر وذلك الاحد هو الايقاع والآخر ثبوت المحمول الموضوع (قول المحشى) هما يعلقان هذه فائدة لا تعلق لها بالشارح وليس المراد بذلك أن صراد الشارح بهما الايقاع والا نتزاع والوقوع واللاوقوع لعدم صحة ارادة الوقوع واللاوقوع بدون أن يراد من حيث حصولها في الذهن كما عرفت و يمكن أن يكون مراده بذلك أن قوله ايجابا أو سلبا يعم الوقوع والايقاع لان الوقوع وان أريد من حيث حصوله في الذهن يكون معبرا عنه هنا بالايجاب من حيث حصوله في الذهن لا الايجاب فقط كما اذا أريد به الايقاع ومثله يقال في اللاوقوع وما قبل ان الايجاب يطلق على الوقوع أى الموول بالايقاع وهم فان الذي صرح به الشارح ونقله المحشي في حواشي القطب

يكون بين الطرفين فى الخارج نسبة شبوتية او سلبية (تطابقه) اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا شبوتين او سلبيين (او لا تطابقه) بان يكون احدهما شبوتيا والآخر سلبيا (غبر) اى فالكلام خبر (وان لا) اى وان لم يكن لنسبته خارج كذلك (فانشاء) وسيزداد هذا وضوحا فى اول التنبيه (والخبر لا بد له سن مستد اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او فى معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لاجهة لتخصيصه بالخبر

أي لنسبته المفهومة منه الحاصلة في الذهن ، خارج عن مدلول الكلام أيحاصل بين الطرفين ، مع قطع النظر عن دلالة اللفظ والفهم منه ، محتمل ، لان تطابقه النسبة وان لا تطابقه فحبر وان لم يكن كذلك بان لا يكون له خارج أصلا كاقسام الطلب فانها دالة علىصفات نفسية ليس لها متعلق خارجي،أو يكون له خارج لكن لا يحتمل المطابقة واللامطابقة

أنه يطلق على الوقوع باقيا على معناه وقواناً و يمكن الح هو المتعين لان قول الشارح سواء كان ابجابا الح مراده به أنهذا المعنى أيم مما تقدم وهو الايقاع والانتزاع والوقوع واللاوقوع تدبر

(قُول الشارح) في الخارج المراد به نفس الامر أي ذات الشيء مع قطع النظر عن ذهن الذاهن واعتبار الممتبر وهو كون الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول وهذا هو الخارج عن دلالة اللفظ والفهم منه

(قول الشارح) بان يكونا ثبوتبين الخ وان كان أحدهما ايقاعا والآخر وقوعا

(قول المحشى) أي لنسبته المفهومة منه اشار بذلك الى أن اضافة النسبة اليه باعتبار الفهم منه لا باعتبار أنها جزؤه كما مر وقوله الحاصلة فى الذهن أي القائمة به قيام العرض بالمحلكا مر انكان المراد ذهن المتكلم أو المتصورة انكان المراد ذهن السامع كما يدل عليه قوله المفهومة فان السامع يتصور تلك النسبة القائمة بذهن المتكلم

(قول المحشى)خارج عن مدلول الكلام مثله قول العضدونعنى بالخارج ما هو خارج عن كلام النفس المدلول عليه بذلك اللفظ (قول المحشي) مع قطع النظر عن دلالة اللفظ أما اذا اعتبر دلالة اللفظ غلا يكون الخارج الا مطابقا اذلا يدل الا على الصدق

(قول المحشى) محتمل اشارة الى أن الخاصية هى الاحتمال المأخوذ من تطابقه أولا وليس هو نفس المطابقة أولا ثم ان ذلك الخارج هو متملق النسبة القائمة بالله هن كا فى المصد فالنسبة الله هنية فى الخبر الايقاع والانتزاع والمتملق هو النسبة التي بين الطرفين فى الخارج لكنها أخذت هنا بقطع النظر عن دلالة اللفظ وان كان دالا عليها بواسطة دلالته على ايقاعها (قول المحشي) لان تطابقه النسبة بأن يكون مدلول الخبر الايقاع والذى في الخارج الوقوع أى الثبوت الحاصل فيه وبالجلة المطابقة هي ثبوت الايقاع ومتعلقه أوالانتزاع والذى في الخارج اللاوقوع الحاصل فيه وبالجلة المطابقة هي ثبوت الايقاع ومتعلقه أوالانتزاع ومتعلقه أو انتفاؤها كما الشارح بأن يكونا ثبوتيين الخ وليست المطابقة بين الوقوع واللاوقوع المفهومين من الخبر وبينهما في الخارج على ما وهم فانه مبني على التغاير الاعتباري ولا حاجة اليه ومناف لكلام الشارح هنا وفي حواشي الهضد وقول

المحشي بعد ليس لها متعلق خارجي (قول المحشى) أو يكون له خارج ولكن لايحتمل الخ لانه لما كانت الصيغة موجدة له كان دامًا مطابقا لانه أثر كصبغ العقود ، فان لها نسبا خارجية توجد بهذه الصيغ وليست لها نسب محتملة لان تطابقها النسب المدلولة أولا تطابقها، وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة في هذا التقسيم الى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودالة عايه كما في شرح المقاصد حيث قال ان للكلام الله فلى مدلولا نفسياً وهي النسبة القائمة بالنفس فان كان مدلوله ، النسبة النفسية فقط فانشاء وان كان مع ذلك دلالة واشعار بان لها متعلقا خارجيا فحبر ولا الى اعتبار القصد كما في المختصر حيث قال أو يكون نسبته ، بحيث يقصد أن تكون لها نسبة خارجية ولا الى اعتبار كون تلك النسبة ، حكاية عن الخارج كما في الاطول

لايتخلف فلا يتأتى فيه احتمال المطابقة وعدمها

(قول المحشي) فان لها نسباً خارجية توجد بهذه الصيغ وتلك النسبة فى البيع هى وقوع بيع من المتكلم أى وقوع نقل الملك للمشترى فهو متعلق الايقاع الموضوع له بعث وكذا يقال فى غيره ومثل هذا ليس موجودا في الطلب مثلا فان مدلول اضرب نفس الطلب ولايقع به في الخارج شيء وكون الآمر طالبا أو الضرب مطلوبا فليس ذلك متعلقا للنسبة الذهنية وانما هو مدلول عقلى لازم للمدلول الحقبق الذي هو الاقتضاء والطلب وبه يندفع مافي معاوية على المختصر

(قول المحشي) وبما ذكرنا الخ أى من أن مدار الفرق على وجود الخارج المحتمل للمطابقة وعدمه مع قطع النظرعن دلالة اللفظ والفهم منه فعدم الاحتياج لما فى شرح المقاصد من هذا الاخير وعدم الاحتياج لما في المختصر والاطول من قوله وان لم يكن كذلك بان لايكون الخ

(قول المحشي) الى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج فان المخاطب اذا سمع اللفظ وفهم منه الايقاع والانتزاع اعتقد الوقوع أو اللاوقوع قال السيد في شرح المنتاح لا يمخني ان المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها والايقاع وسيلة اليه فان المخاطب يستفيده من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام وان كان مرجع الخبرية التي محصلها احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم فانه الموصوف الاحتمال وبالصدق أو الكذب دون وقوع النسبة أولا وقوعها اه وعبارة الشارح في شرح العضد تحقيق ذلك ان للخبر لفظا هي الاصوات والحروف الخصوصة ومعنى ثابتا في نفس المتكلم يدل عليه اللفظ فيرتسم في نفس السامع وهو مفهوم الطرفين والحكم ومتعلقها والحروف للخصوصة ومعنى ثابتا في نفس المتكلم يدل عليه الخارج لكن الاشعار بوقوعه لا يستلزم وقوعه بل قد يكون واقعاً فيكون صادقاً وقد لا يكون فيكون كاذبا ومثل هذا المعنى لا يختص بالكلام الدال عليه بل قد يعلم وقوع متعلقه بطريق الخماس والضرورة والانشاء له انفظ ومعنى يدل عليه لكن ليس لمعناه متعلق يقصد الاشعار والاعلام به بل انها يقصد به الاشعار بنفس ذلك المعنى الثابت في النفس كالطلب مثلا في الانشاآت الطابية ومثل هذا لا يعلم الا باللفظ بطريق بقصد به الاشعار واقعا على ثبوته في النفس

(قولَ المحشي) النسبة النفسية فقط سواء لم يكن نسبة خارجية أوكان هناك نسبة خارجية كصيغ العقود لكنها ليست موضوعة لافادتها وان لزمت

(قول المحشي) بحيث يقصد الح لماعرفت ان وضع الحبر للدلالة على الحارج بالواسطة والانشاء لايقصد به ذلك سواء له خارج أولا

(قول المحشى) حكاية عن الخارج لعل مراد صاحب الاطول بالنسبة ثبوت أمر لامر فان هذا هو الحكاية دون

لان الانشاء ايضا لا بدله بما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا (او غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لاطائل تحته لان جميع ماذكر من القصر والفصل والوصل والا يجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه

(قوله والخبر الح) فلا بد لبيان الاحوال المختصة بكل واحد من الاربعة من باب على حدة فحصل لها ابواب أربعة (قوله لان الانشاء أيضا الح) ، فيه أن عدم الاختصاص بشيء لا يقتضي عدم التخصيص لجواز ان يكون للخصيص جهة مع عدم الاختصاص في نفسه ككونه اصلا واشرف واوفر للطائف (قوله وكل من الاسناد الح) فلا بدله من باب سادس لعدم اختصاصه بشيء بما ذكر (قوله وكل جملة قرنت الح) فلا بدله من باب سابع لانه حال الكلام بالقياس الى، كلام آخر وما سبق أحوال له في نفسه (قوله اما زائد الح) ، اما باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له بشيء مما ذكر فلا بدله من باب ثامن (قوله لاطائل محته الح) قد عرفت فيا سبق ان وجه افراد كل منها مفهوم من كلام المصنف

الايقاع والانتزاع ولصاحب الاطول في هذا المقام كلام لايخفي بطلانه على الناقد البصير

وما ممه اما بقصر أو بغير قصر وكون الجملة اما معطوفة أولا وكون الكلام اما خبر أو انشا والخبر لابد له الخ وكون كل من الاسناد وما ممه اما بقصر أو بغير قصر وكون الجملة اما معطوفة أولا وكون الكلام اما زائدا لفائدة أولا كله ظاهر معلوم لكن لا يقنضي جعلها ثمانية لان بعضها أحوال للمسند أو المسند اليه او الجملة فكان يذكر في بابه ولا يجمل بابا يرأسه والمصنف انما هو بصدد بيان وجه الانحصار في ثمانية

(قول المحشى) فيه ان عدم الخ محصله ان عدم الاختصاص الذاتي لايمنع الاختصاص العرضي

(قول المصنف) والمسند قد يكون له متعنقات قيل كذلك المسند اليه نحو ضارب زيد امس عمرو الا أنه قليل بالنسبة للمسند فلذا تركه وفيه أن المتعلقات لاتكون الا للمسند لان التعلق الما يكون للفعل وشبهه بعد اسناده الى الفاعل اذ العمل انما هو من حيث العمدور أو القيام بالفاعل ولذا كانت النسبة الى المفاعل منقدمة على النسبة الى المفعول والافحاهية الحدث الذي هو معنى المصدر من قبيل الذوات ولا عمل لها والمتعلقات في الحقيقة كلها مفاعيل للفاعل بواسطة فعله ولا تعقل مفعوليتها لذات الحدث مع قطع النظر عن الفاعل فعمل ضارب في زيد وامس انما هو من جهة كونه مسندا العمرو لا من جهة كونه عسندا العمرو لا من جهة كونه عليه فاستفده وقد مر نظير هذا المحشى

(قول المحشى) لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر أي الاسناد والتعلق فذكره في باب أحدهما تحكم ولذا افرد بباب

(قول المحشى)كلام آخر هو الجملة المقترن بها

(قول المحشي) اما باعتبار ذاته بأن تكون الزيادة على أصل المراد مأخوذة من مجموع الكلام أو باعتبار مفرد من مفرداته بأن تكون مأخوذة من ذلك المفرد وقيل بأن يكرر الكلام مرتين أو المفرد كذلك وقوله فلا اختصاص له بشيء مما ذكر أي ذات الكلام أو مفرد من مفرداته سواء كان عمدة أو فضلة

او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجمل كل منها بابا برأسه والافنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجمل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النق والاثبات فقساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ امامفرد او جملة فأحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اماعمدة او فضلة والعمدة امامسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه

رحمه الله ، احسن مما ذكره الشارح رحمه الله (قوله ففساد كلامه الخ) لانه لاشتماله على ما ذكره المصنف يشتمل على ترديد لاطائل تحته اذلا حصر عقليا ولااستقرائيا يقصد بالترديد الضبط وتقليل الانتشار بل جعلى مداره على ابداءالمناسبة

(قول الشارح) انما هى من أحوال الجلة راجع للفصل والوصل والايجاز ومقابليه أي فكان يقول بدل قوله أحوال الاسناد الحبري وكذلك يذكر ذلك الاسناد أحوال الاسناد الحبري وكذلك يذكر ذلك في باب الانشاءكما ذكر النقديم في كل من المسند والمسند اليه مثلا

(قول الشارح) أو المسند اليه أو المسند راجع للقصر والايجاز ومقابليه أى فكان المناسب أن يذكر قصر المشند في بابه وقصر المسند اليه في بابه والايجاز ومقابليه من كل في بابه كما عرفته في النقديم

(قول الشارح) ومن رام نقر ير هذا الخ أى من اراد نقر ير قول المصنف لأن الكلام اما خبر الخ بالترديد إبين المنفي والاثبات بان يقال الاحوال المجوث عنها اما مختصة بالانشاء أولا الاول الانشاء والثاني اما أن يكون من تخصيص شيء بشيء بالعاريق المعهود أولا والاول العجاز ومقابلاه شيء بشيء بالعاريق المعهود أولا والاول القصر والثاني اما أن يصبح تعلقه بالكلام كلا وجزءا اولا والاول الاجباز ومقابلاه والثاني اما أن يتعلق مجملة من حيث هي أولا الاول الفصل والوصل والثاني اما أن يكون من أحوال نفس الاسناد اولا الاول أحوال الاسناد المعبري والثاني اما أن يتعلق بالمسند اليه أولا الاول أحوال المسند اليه والثاني اما أن يتعلق بالمسند اليه أولا الاول أحوال المسند اليه والثاني أحوال متعلقات الفعل

(قول الشارح) فنساد كلامه اكثر واظهر لانه لا حصر عقلى وهو ظاهر ولا استقرائى يقصد بالترديد الضبط ولقليل الانتشار لانه ليس المراد بيان الموجود خارجا بل بيان سبب كون الابواب المنحصر فيها ثمانية فهو حصر جعلى مداره على ابداء المناسبة المقنضية للجمل كانه قيل انما جعلت الابواب ثمانية لتناسب هذه الجلة من الاحوال فجمل لها باب على حدة وتلك الجلة كذلك وهكذا فما قال السمرقندى ان اريد الاستقرائى كان صحيحا غير صحيح

(قول الشارح) ثم لما كان من هذه الاحوال أى أحوال المفرد وقوله وكذا من احوال الجَلَة أي الخبرية والانشائية وقوله ولذا لم يقل أي لكون نفسها أحوالا فتأمل

(قول المحشى) أحسن مما ذكره الشارح لانالغموضوتعدد الطرق وكثرة الأبحاث والشرفكل منها ليس مناسبة ذاتية لقنغني الافراد بخلاف ما ذكره المحشى كما هو ظاهر للمتأمل وحاصل ما فرق به المحشى بين هذه الثلاثة وغيرها كالتقديم أن القصر لا يختص بالمسند مثلا أذا قصر على المسند اليه فأن المعنى المفاد به لا يكون الا بالمضام معنى المقصور للمقصور عليه بخلاف نحو النقديم المسند مثلا فأنه وأن كان بالقياس الى المسند اليه الا أن المعنى المفاد بالتقديم واجع المقدم الاحوال ماله مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال المجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابما وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث واجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية أبواب (تنبيه) وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر مافي قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته

المقلضية للجمل (قوله باباخامسا)، اى يصير الاربعة السابقة خمسا لافى المرتبة وكذا ما بعده فلابرد ان ما ذكره مخالف للترتيب المصنف رحمه الله اذ الفصل والوصل فيه سابع والانشاء سادس والاطناب والايجاز والمساواة ثامن (قوله لانه قد سبق الح) يعني علم من قوله تطابقه أو لا تطابقه مفهوم المطابقة واللا مطابقة وانحصار الحبر فيهما ، والفهم ينساق الىكون الاول صدقا والثاني كذبا فالمذكور ههنا لاستحضار المعلوم لا لتحصيل الجهول فيكون تنبيها لازالة الغفلة (قوله وقد علم الح) هذه المقدمة اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المصنف رحمه الله للصدق بقوله مطابقته اي الخبر الواقع حيث آخذ الحبر في تعريف الصدق

قعط كالاهتمام به وان الفصل والوصل وان كان من أحوال الجلة الا انه ليس من أحوالها في ذاتها فلا يناسب ذكره في بابها الا الاحوال المختصة بها في ذاتها وهذا من أحوالها بالقياس الى كلام آخر وان الاطناب واخويه انما هو حال للنكلام لا المسند ولا المسند اليه ولا المتعلقات فان الاطناب مثلا هو كون الكلام زائدا على أصل المراد سواء كان باعتبار ذاته أو باعتبار مفرداته فان ذكر في باب الجلة كان يحكما لانها قد تكون الزيادة له باعتبار المفردات وان ذكر في ابواب المفردات وبهذ ظهر اندفاع ما أطال به بعض الحواشي هذا وقد يقال في وجه حسن ما قاله المحتمي انه تبين به عدم اختصاص تلك الاحوال بشيء من الابواب المباقية حتى تذكر فيه بخلاف ما قاله الشارح فانه يفيد انه لولا ما ذكره من نحو كثرة التفاصيل لصبح ذكرها في تلك الابواب وليس كذلك وانما خص الشارح الاعتراض بهذه الثلاثة لكونها أحوالا يطلب الفرق بينها وبين باقى الاحوال الابواب غيرها فانه صاحب أحوال كما يؤخذ من كلامه الا تي

(قول الشارح) أيضاً والمسند اليه أو المسند أي او التعلق بالنسبة للقصر

(قول الشارح) فالاقرب اي اقرب ما يقال لا اقرب منكلام المصنف والخلخالى او الزوزيي المعبر عنه بمن رام الح لانه فاسد بزعمــه

(قول المحشي) اي يصير الار بعة الخ انما صنع ذلك وإن كان القصر خامساً فى المرتبة لئلا يلزم التلفيق بين خامساً وما بمده يجعل بعضها خامساً فى المرتبة و بعضها ليس كذلك

(قول المحشي) والفهم ينساق الح دفع لما قيل آنه لم يعلم مما سبق أن الصدق ما هو والكذب ما هو وقوله لازالة الغفلة علة لذكره للاستحضار خارح في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بممنى الكلام المخبر به كما فى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بممنى الاخباركما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ماهو به بدليل تمديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر

مع ان الصدق .أخوذ في تعريف الحجار لانه الكلام المحتمل للصدق والكذب يعني قد علم ممامر في وجه الانجحصار أن العلم بالحبر بوجه لا يتوقف علىمعرفة الصدق فلا دور (قوله عن الشيء)

(قول الحشي) توطئة أي توصل وتوسل

(قول الحشي) مع ان الصدق مأخوذ فى تعريف الخبر اي فيما هو المشهور فظن المعترض ان المصنف عمن عرفه بهذا التعريف وحاصل الدفع ان المصنف انما عرفه بكلام لنسبته خارج تطابقه اولا وكون المطابقة هى عين الصدق في الواقع لايضر وهذا الجواب اخذه الشارح من العضد فى مثل ما هنا

(قول الشارح) فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخ اى الخبر المعرف وكذ المأحوذ في تعريف الصدق ايضا الآتي السصنف وقد علمت اندفاع الدور

(قول الشارح)كما في قولهم الخبر الخ هذا التعريف للقاضي والمعتزلة القائلين بان الخبر نظري والمذكور تعريف حدى او رسمى وهولاً مهم الذين حدوا الصدق بالخبر عن الشيء بما هو به فورد عليهم الدوركذا في العضد

(قول الشارح)كما في قولهم الخبر الخ وهذا التعريف هو الذي ورد عليه الدور وليست الواو فيه للمعية اي المقارنة في الزمان حتى بازم اجماع النقيضين بل للجمع المطلق فلا يلزم سوي ان يدخله الصدق والكذب في الجملة مجتمعين او مفترقين (قول الشارح) الخبر عن الشيء الخ اي الاعلام بالنسبة التي لها خارج قال الشارح في حواشي العضد لامعنى لهذا الكلام الا هذا لا الاتيان بالخبر حتى يعود الدور

(قول الشارح وقد يقال بمسنى الاخبار شروع فى دفع الدور عن تعريف الخبر وحاصل الدوران الخبر ما احتمل الصدق والكذب والصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ومثله يقال في الكذب وحاصل الدفع الاول انا نمنع المحابرين اذ المخبر فى قولنا ما احتمل الصدق والكذب بمنى الكلام الخبر به وفى تعريف الصدق به فى الاعلام سواكان مصدر المبني للمعجول فيكون تعريفا اصدق المتكلم اذ لا يفهم من الاخبار الا الاعلام كا سياتى نقله عن الشارح وانما لم يكن الخبر في تعريف الصدق بمعنى الكلام المخبر به لانه لا يصح صدقا الملكلام ولا الدسكلم ولم يكن بمعنى الاخبار اي الاتيان بالخبر مصدر المبنى المعجول و يكون صدقا للكلام لانه لايفهم من الاخبار عن الشيء الا الاتيان بالخبر وحاصل الثاني انا نمنع اتحاد الصدقين لان الذي في تعريف الخبر عن الشيء الا الاتيان بالخبر مصدر المبنى المناعل المعارف بالخبر عن الشيء صدة المشكلم سوآكان الخبر بمنى الاعلام مصدر المبني الفاعل او بعنى الاتيان بالخبر واما اذاكان الجوابان عن دور تعريف الخبر وائنا في المور هذا اذاكان الجوابان عن دور تعريف الضرر واما اذاكان الاول هو المرو عن الشيء على الخبر وائنا في المور هذا اذاكان الاول هو مامر وحاصل الثانى بعد حيث فرض كلامه أولا في الفرق بين الحدر والما ذاكان الصدق وهو الملائم لصنيع الشارح حيث فرض كلامه أولا في الفرق بين الحدر بن والخبر ما احتمل الاول هو مامر وحاصل الثانى بعد تصوير الدور بان الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به والخبر ما احتمل الصدق والكذب فتوقف الصدق على الخبر تور الدور بان الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به والخبر ما احتمل الصدق والكذب فتوقف الصدق على الخبر

صفة الكلام بمنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر فى الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار فى تغسيرها فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله (صدق الخبر مطابقته) اى مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم أولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة (للواقع) وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى (وكذبه عدمها) اى عدم مطابقته للواقع بيان ذلك

اي عن النسبة على وجه من الاثبات والنفي هي ملتبسة به أو عن الموضوع على وجه من ثبوت المحمول أو انفائه هو ماتبس به ، والاول اقرب الى المعنى والثاني اقرب الى اللفظ والناني اقرب الى اللفظ والناني اللفظ والناني المحدق هو ان الخبر عن الشيء لا يكون بمعنى الكلام المخبر به اذ ليس صدقا للكلام ولا للتكلم فهو اما بمعنى الاخبار أى الاتيان بالخبر وهو صفة المتكلم فيتوقف على الحبر بمعنى الكلام المحتمل الصدق والكذب لكن الخبر الما يتوقف على الصدق بمنى المطابقة واما بمعنى الاعلام مصدر المبنى للفاعل فيكون الصدق موقوفا على الاعلام والموقوف عليه الخبر هو المطابقة وحاصل ما أراده الشارح حينئذ انه ان ورد الدور على تعريف الخبر اجبنا على الدور عن تعريف الصدق ضرورة وان ورد على تعريف الدور عن تعريف الحدر عن تعريف الحدر عن تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الدور عن تعريف الحدر عن تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الحدر عن تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الحدر عن تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الحدر غن الحدر عن تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الحدر غن تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الحدر غن تعريف الصدق ضرورة وان ورد على تعريف الحدرة وان ورد على تعريف الحدر غن تعريف الدورة

(قول الشارح) والخير عن الشيء الخ احب الاعلام بالنسبة التي لها خارج قال في حواشي العضد هذا التعريف تفسير لمعنى الصدق المصدري وهو اما من المبنى للفاعل فيكون تفسيرا لصدق المتكلم أو من المبنى للفعول فيكون تفسيرا لصدق الكلام وما يقال ان معرفة الخبر به والاخبار يتوقف على معرفة الخبر الذي هو الكلام وحينتذ يلزم الدور فممنوع اذ لا معنى للاخبار سوى الاعلام بالنسبة التي لها خارج

(قول المحشي) اي عن النسبة الى آخره الاحبالان في شرح الشارح للمفتاح واستبعد السيد في شرحه الاول لان المتعارف في الاستعال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قال في حواشيه وهوقبيح ايضامن جهة المعني (قول المحشى) اى عن النسبة على وجه من الاثبات والنني هي متلبسة به اى في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر بيانه ان الكلام الذى دل على وقوع النسبة بين الشيئين اما بالثبوت بأن هذا ذاك أو بالنني بان هذا اليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية أو سابية لانه اما أن يكون هذا ذاك أولم يكن فالاخبار عن الله النسبة على وجه يتصف به النسبة في حد ذاته من الثبوت أو الانتفاء صدق والاخبار على خلاف يكن فالاخبار عن الله على حواشيه على الحيالى فالمراد بالنسبة الخارجية وبالاثبات والنبي الثبوت والانتفاء كما عهر به المسيد في شرح المفتاح وصرح به المحشي أيضاً بعد ما مر في حواشي العقائد قال اذ هو الذي يتصف به النسبة كالا يمخني وان كانت عبارة الشارح في شرحه للمفتاح كعبارة المحشى

(قول الحشي) والاول أقرب الى المعنى اذ الخبر عنه في الحقيقة هو النسبة لا ذات الحمول والموضوع (قول الحشي) والثاني الى اللفظ لانه المتعارف يقال اخبرت عن زيد لاعن نسبة القيام اليه

النعت بانه تابع يدل على معنى في متبوعه لوقال أو متعلقه لكان أيم ، لدخول نحو رجل قام أبوه وقال السيد السندقدس سره في جوابه كان المصنف رحمه الله نظر الى ان كونه رجلا قائما أبوه معنى فيه وان كان اعتباريا فبالنظر الى هذين الاحتمالين ردد المتوهم صدقب المتكلم في انه اما نفس صدق الكلام أو معنى اعتبارى موقوف تعقله وحصوله على صدق الكلام (قال قدس سره حقيقة) لاظاهرا . لكونه جاريا على المتكلم واذا صدق المتكلم صدق الكلام حقيقة.من غير قيام معنى بالمتكلم فتعريف صدق المتكلم بالخبرعن الشيء على ما هو به تعريف لصدقالكلام فقد أخذ الخبر في تعريف الصدق المأخوذ في تعريف الخبر فيلزم الدور»قال قدس سره او موقوفعليه الخ»أي من حيث التعمّل اذ صدق الكلام مأخوذ فيه ، ولاشك ان الكون بحيث كذا لاجهالة فيه الا باعتبار ما تضاف اليــه الحيثية وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريفا لصدق الكلام وقد أخذ فيه الخبر المأخوذ في تعريف صدق الكلام * قال قدس سره وجوابه الح * اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان السكاكي رحمه الله استدل ، على بطلان تعريف الحبر' بالمحتمل للصدق والكذب بانه دورى حيث عرفوا الصدق بالخبرعن الشيء علىما هو به والكذب بالخبرعنه لاعلىماهو به اجاب الشارح رحمه الله عنه بأن لزوم الدور

(قول الشارح) أي مطابقة حكمه المراد بالحسكم على ما سيأتي للحشى ايقاع المتكلم وانتزاعه وهذا ربما ايدمامر من ان صدق المتكلم هو صدق كلامه اذ صدق الكلام معالمة حكم المتكلم الا ان يقال صدق المتكلم هو الاعلام بالكلام عن الشيء على ما هو به لان المراد صدقه من حيث هو متكلم وصدق الحبر مطابقة حكمه بقطع النظر عن جهة التكلم تأمل (قول الشارح) أولا وبالذات لان المدلول هو مافي الذهن وهو يدل على مافى الخارج

(قول الشارج)والى الخبر ثانيا لانالحكم هو الايقاع فمتعلقه الوقوع وهو صفة النسبة الحبرية وقد عرفتان مطابقة الحسكم للواقع بان يكونا ثبوتيين أو سلبيين

(قُول الحشي) ليدخل نُعو رجل قائم أبوء فقائم عند الرضى دال علىمعني فيالاب مع انه نعت لزيد فكذلك قولك صادق من متكلم صادق دال على معنى في كلامه فان معناه صادق كلامه مع كونه نعنا للمتكلم

(قول المحشي) معنى فيه فالنعت عند السيد هو كونه قائم الاب فهو معنى فيه وان كان موقوفا على قيام الاب كمان صادق معنى في المتكلم لكنه موقوف تبقلا وحصولا على صدق الكلام

(قول المحشي) لكونه جاريا علة لظاهر المنفي

(قول المحشي) من غير قيام معنى بالمتكلم فالخبر وان كان بمعنى الاعلام الا انه موثول بكون النسبة معلما بها على ما هی به کما سیأتی

(قول المحشي) أي من حيث التعقل لم يقل والحصول مع انه موقوف حصوله أيضاً على ذلككما سبق لان الكلام في التعريف المفيد للتعقل

(قول المحشَّى)ولاشك أن الكون الح لانالكون والمتكلِّم وبحيث ويكونَكاما ظاهرةلاحاجة فيمعرفتها الىالتعريف انما الخفاء في كلامه صادقا أي صدق كلامه فيكون التعريف له

﴿ قُولَ الْحُشِّي ﴾ على بطلان تمريف الخبر الخ قال الشارج في شرح المفتاح فيه أن اللازم فساد تمريف الخبر أوالصدق

مبني على مقدمتين اتحاد الخبر في التعريفين وأتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما ممنوع، ثم اورد المتوهم كلاماً اثبت به، على تقدير تمامه اتحاد الصدقين وفرع عليه لزوم الدور ، واجاب السيد قدس سره بأن ففر يع لزوم الدور على مجرد

الزوم الدور لاتعريف الخبرعلي التعيين

(قول المحشي) مبني على مقدمتين أي لابد منهما جميعاً حتى يتم لزوم الدور فهتى بطلت واحدة لايتم والشارح ابطل كلا منهما فبابطال كل يندفع الدور والمتوهم اثبت واحدة فقط وفرح لزوم الدور فهو وهم ثم ان جواب الشارح بهدا اما عن الدور في تعريف الخبر فهذا الابراد من المتوهم باطل لان الشارح منع أيضاً اتحاد الخبرين وهذا الابراد لابرد الالو اتحدا واما عن الدور في تعريف الصدق فهذا الابراد أيضاً باطل لان الشارح عند دفع الدور عن تعريف الخبر منع أن يكون الخبر في تعريف الصدق بمدى الكلام فاذا كان مدق المتكلم أو صدق الكلام فاذا كان صدق المتكلم على هذا الزعم هو صدق الكلام يكون الخبر في تعريف الصدق بمدى الاعلام مصدر المبني للمجهول فتأمل صدق المتكلم عن هذا الكلام خني

(قول المحشي) أيضاً والشارح أبطل كلا منهما لا انه ابطل الاولى ثم ابطل الثانية على فرض تسليم الاولى لان منع اتحاد الصدة بن يتحقق مع منع اتحاد الخبرين فلا يتوقف على تسليم الاتحاد فان قول الشارح ان الخبر في تعريف الصدق بمعنى الاخبار اى الاعلام بحتمل ان يكون مصدر المبني المفعول فيكون صدق المتكلم وان يكون مصدر المبني المفعول فيكون صدق الكلام وقوله بعد والخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم بحتمل أن يكون الخبر فيه بمعنى الاعلام مصدر المبنى الفاعل أيضاً فبين المنعين عموم وخصوص مصدر المبنى الفاعل و يحتمل أن يكون بمعنى الاعلام مصدر المبنى المفعول وصف الكلام و ينفرد الثاني في كون الاخبار بمعنى الاعلام مصدر المبنى المفعول وصف الكلام و ينفرد الثاني في كون الاخبار بمعنى الاتبان بالخبر صفة المتكلم و ينفرد الثاني في كون الاخبار بمعنى الاتبان بالخبر صفة المتكلم وينفرد الثاني في كون الاخبار بمنى الاتبان بالخبر صفة المتكلم و يعتمعان في منع المحاد الخبرين بان كان الخبر في تعريف الصدق بمعنى الاعلام صفة المتكلم فليتأمل الاتبان بالخبر صفة المتكلم فليتأمل المناه من المناه المناه من المناه المن

(قول الحيثي) ثم أورد المتوهم كلاما هوكل من الشقين المردد بينهما لا الاول فقط وقد نقدم في كلامه وجه الاتحاد بناء على كل من شقي اعتراض المتوهم فالحشي فهم من كلام المتوهم ان مراده ان الصدقين متحدان على كل من وجهى اعتراضه سواء كان قوله فالدور لازم في تمريف الخبر أو الصدق وعلى كل يدفع بجواب السيد الاول والسيد فهم في الشق الثاني من اعتراض المتوهم أن مراده ان صدق المتكلم موقوف على صدق الكلام لا انه عينه وانه لم برضأن ما ذكره الشارح تمريف لصدق المتكلم الى الح فيكون صدق المتكلم موقوفا على صدق المشارح تمريف لصدق المتكلم بل تمريفه ما ذكره هو وهو كون المتكلم الى الح فيكون صدق المتكلم موقوفا على صدق المتكلم لا انه عينه بخلاف الحشي فانه فهم ان الممترض يقول ان ما عدا صدق المتكلم من اجزاء ما هية صدق المتكلم لا انه عينه بخلاف الحشي فانه فهم ان الممترض يقول ان ما عدا صدق المتكلم الح ليس تمريفا بل بيان الدات صدق المتكلم وهو يته لا لمفهومه وحقيقته

(قول المحشى) على نقدير تمامه اشار بذلك الى توجه المنع على كل من الشقين أما الاول فلانا لانسلم أن صدق المتكلم هو صدق كلامه بل هما حقيقتان مختلفتان وأما الثاني فلان ظهور بسص المعنى لايقنضي أن يكون التعريف لما عداه لانه لتوقف اداء المعنى على الكل لابد من تعريفه وان كان بعضه ظاهراً

(قول الحشى) واجاب السيد رحمه الله بان تفريع الخ هذا الجواب صالح لكون قول الشارح وأيضاً الخ جوابا عن

اتحاد الصدقين غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وانما يتم ذلك لو اتحد الخبر أيضا وهذا في غاية الوضوح فاندفع ماقيل ان الجواب الثانى اعنى قوله وايضاً الخ، مبناه تسليم اتحاد الخبر فالجواب بجواز تمدد الخبر غير صحيح لان ذلك انما يرد لو قال الشارح رحمه الله ولا الشارح رحمه الله تعالى ، منع كل واحد من الاتحادين ابتدا، وفرع عدم لزوم الدور عليه * قال قدس سره لكن الخبر متمدد فيهما * فني الاول المراد به الكلام المخبر به وهو ظاهر وفي الثاني الاخبار عن الشيء لا نه بعنى المخبر به لا يصح أن يكون تعريفا لصدق الكلام لان الصدق ليس نفس الكلام المخبر به وتحديثه بعن فصدق الكلام الاخبار عن الشيء ، اى الاعلام عنه بان النسبة على ما هو به أي كون النسبة معلما بها على ما هي به فاندفع ما قيل ان صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالاخبار عن الشيء على ما هو به

دور تعريف الخبر او عن دور تعريف الصدق لكن السيد أجاب بناء على انه جواب عن دور تعريف الصدق بدليل باقى كلامه وحاصله انه اذاكان صدق المتكلم صدق كلامه وحدا تعريف لصدق المتكلم يكون تعريفا لصدق الكلام وصدق الكلام الحبر بمعنى الكلام الخبر به كاهو ظاهر بل الخبر بمعنى الاعلام مصدر المبنى للجهول فالصدق توقف على الخبر بمعنى الاجلام لاعلى الخبر بمعنى المخبر به الملوقف عليه

(قول الحشي) مبناء تسليم اتحاد الخبر فهم هذا المعترض ان حاصل الجواب الأول انا تمنع ان الخبر في تعريف الصدق بمعنى الكلام بل بمعنى الثالم ومعنى الثانى انا سلمنا ان الخبر فيه بمعنى الكلام بان يكون الخبر بمعنى الاخبار أي الاتيان بالخبر لكن لانسلم انه صدق الكلام وانما هو صدق الخبر والخبر انما يتوقف على صدق الكلام وهو المطابقة فاذا أورد المتوهم أن صدق المتكلم هو صدق الكلام لا يصح أن يقال بمد تسليم ان الخبر بمعنى الاتيان بالخبر بجوز تعدد الخبر ثم ان كلام هذا المعترض لا يأتي الا اذا كان المتوهم أورد هذا الايراد على الوجه الثاني بناء على انه جواب آخر عن دور تعريف الخبر فائه حينئذ يتأتى المنع والتسليم اما اذا كان الاول جوابا عن دور تعريف الخبر والثاني جوابا عن دور تعريف المحبر فائه المسيد كما يفيد والثاني بالمواب عن الثاني يندفع الاول وكلام الحشي رحمه الله الى هنا مبني على ذلك أيضاً ولم يعتبر ما سيأتى في كلام المسيد مما يفيد ان المتوهم يندفع الاول وكلام الحشي رحمه الله الى هنا مبني على ذلك أيضاً ولم يعتبر ما سيأتى في كلام المسيد مما يفيد ان المتوهم انه النارح وأيضاً الج جواب عن الدور في تعريف الصدق كانه لانه لم يرض ما افاده كلام المسيد في فهم اعتراض المتوهم أو لان كلام المسيد في جواب الشق الاول من شقى اعتراض المتوهم أو لان كلام المسيد في جواب الشق الاول من شقى اعتراض المتوهم أو لان كلام المسيد في جواب الشق الاول من شقى اعتراض المتوهم أو لان كلام المسيد في خوابه عن الشق الثاني فتأمل الشارح وايضاً الح جواب عن الشق الثاني فتأمل

(قول الحشي) منع كل واحد الخ فقوله وأيضاً الخ اى كما منعنا اتحاد الحبر نمنع اتحادالصدق وانما كان تحرير الجواب موقوفا على تحرير الابحاث أى الاسئلة والاجوبة لان كلام السيد في الجواب انما يتم بعد ان يكون الشارح ما نما لكل من المقدمتين ابتداء وليس الثاني منعا بعد تسليم كما فهمه الممترض بتي شيء وهو ان جواب السيد الاول لايتم على المتوهم الالوكان مراده ان الدور لازم بناء على الجواب الثاني وبالنظر اليه فلا يدفع الا بمنع ان صدق الكلام كما اشرنا اليه فيا سبق

(قول الحشي) أي الاعلام اى لا الاخبار بمعنى الاتيان بالخبر مصدر المبني للمجهول أيكون النسبة مخبراً عنها على ما هى به والاجاء الدوركما قال السيد نعم إلح قال قدس سره لو فسر الاخبار الجهبان يكون معنى الاخبار عن الشيء الاتيان بخبره لامعنى الاخبار فقط اذ لامعنى الاتيان بالخبر عن الشيء هقال قدس سره الى وجه آخره بان يقال الخبر المعرف معلوم بوجه ما والا لامتنع طلبه والمقصود معرفته بوجه يميزه عما عداه ويساويه وهو المحتمل للصدق والكذب وقد أخذ في تعريفهما الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور قال قدس مره واما على الثاني الحهام اله هذا الجواب انما يتم اذا كان معنى قول المتوهم فالدور لازم أن الدور في تعريف الصدق لازم ، فتوقف صدق الكلام ، وهو المطابق الصدق لازم ، فتوقف صدق الكلام ، وهو المعاليق لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى على مافي اكثر النسخ من ذكر قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضاً لنفي لزوم لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى على مافي اكثر النسخ من ذكر قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضاً لنفي لزوم

(قول المحشي) قال قدس سره لو فسر الاخبار أتى باو الدالة على الفرض لما تقدم عن الشارح في حواشي العضد انه لايفهم من الكلام وقوله لو فسر الاخبار بالاتيان اي مصدر المبنى للجهول حتى يصح كونه صدقا للكلام

(قول المحشي) بان يكون معنى الاخبار عن الشيء الخيمية الاتيان بالخبر ليس تفسيرا للاخبار فقط لانه يصير التعريف الاتيان بالخبر لانه الكلام الخبر به ولفظ الكلام التعريف الاتيان وهوظاهم ولا بالخبر لانه الكلام الخبر به ولفظ الكلام لايتعدى بني بلهو ففسير للاخبار عن الشيء فعند تقديره لايكون عن الشيء موجودا في التركيب بل يصير هكذا الاتيان بخبر الشيء على ما هو به

(قول الحشي) معلوم بوجه مأكان يعلمه بانه ما تركب من مسند ومسند اليـه والمقصود من التعريف معرفته بوجه آخر يميزه عما عداه و يساويه وهو الانشاء وقولنا الخبر ما احتمل أن يكون خبر الشيء على ما هو به وان لايكونكاف فى ذلك لكن فيه ان الكلام انما هو مع من قال ان ماهية الخبر كسبية وليس فيما ذكر كسب للماهية

وقول المحشي) اذاكان معنى قول المتوهم الخ أي بالنسبة اللاعتراض اما بالنسبة اللاول فمعناه ان الخبر عن الشيءالخ هو صدق الكلام فتوقف على الخبر وتوقف الخبر عليه فيدور تعريف الصدق

(قول المحشي) لتوقف صدق المتكلم الخ اى فليس معنى قوله أو موقوف على ما هو صفة الكلام ما قاله المحشى سابقا من ان المعرف بالخبر عن الشيء الخ هو صدق الكلام لان ما عداه من معنى صدق المتكلم وهو كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا ظاهر لاحاجة الى تعريفه فيكون النعريف بالخبر عن الشيء بانه كذا تعريفا لصدق الكلام بل معنى كلامه ان صدق المتكلم تعريفه هو كون المتكلم بحيث يكون كلامه صادقا وما ذكره الشارح من الخبر عن الشيء بانه كذا ليس تعريفا لصدق المتكلم بل تعريف لصدق الكلام فصدق المتكلم على كلام المتوهم موقوف على صدق الكلام المعروف بالخبر عن الشيء بانه كذا المأخوذي تعريف صدق الكلام لا يتوقف على صدق المتكلم على صدق المتكلم على صدق المتكلم على صدق المتكلم فلا دور في تعريف صدق المتكلم في تعريف صدق المتكلم ما الدور حينتذ في تعريف صدق المتكلم ما المحبول عن الشيء بانه كذا على زعمه لكن تقدم دفعه بانه اذا كان تعريفا لصدق المتكلم كان بمعنى الاخبار اي الاعلام مصدر المبنى للمجهول

(قول المحشى) وهو المطابق لظاهر كلام الشارح الخ لكنه لايوافق ما نقل عنه حيث قال ابطل صاحب المفتاح تعريفهم للخبر بما يحتمل الصدق والكذب بانه يستلزم الدور لانهم عرفوا الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر فاجبنا عنه أولا بان الخبر المذكور في تعريف الصدق غير الخبر

ان الكلام الذى دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنق بان هذا ليس ذاك في قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكويا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلابد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعث الانشائي قانه لاخارج له يقصد مطابقته بل مبيع محصل في الحال بهذا اللفظ وهذا للفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له أمر متحقق موجود في الخارج فانا لوقطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معني وجود النسبة الخارجية (وقيل) قائله النظام ومن تابعه صد مقا الخبر (مطابقته لاعتقاد المخبر ولو) كان ذلك الاعتقاد (خطأ) غير مطابق للواقع (و) كذب الخبر (عدمها)

الدور في تعريف الخبر ومرة بعد قوله وأيضاً فالصدق الخ لنني لزوم الدور في تعريف الصدق وانما قلنا لظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى اذ يحتمل أن يكون الثاني اعادة للاول تنبيها على ان كل واحد منهما مسئقل في نني لزوم الدور في تعريف الخبر ، وأما اذا كان معناه أن الدور لازم في تعريف الخبر وهو المطابق للنسخ التي اكتنى فيها بقوله فلا دور بعد قوله وأيضاً الخ فلا ينفع في نفيه ما ذكره قدس سره من أن صدق الكلام لا يتوقف على صدق المتكلم بل لابد من اثبات انه لا يتوقف على الخبر فتدبر فان هذه الحاشية من المزالق كم زات فيها أقدام الاذكاء (قوله ان الكلام الذي دل الخ) انه لا يتوقف على الخبر فتدبر فان هذه الحاشية من المزالق كم زات فيها أقدام الاذكاء (قوله ان الكلام الذي دل الخ)

المأخوذ في تعريفه الصدق لانه بمعنى الاخبار اى نسبة الشيء الىشيء على وجه الايقاع والانتزاع وهوغير الكلام الذي قال له الحبر ويعرف بما يحتمل الصدق المكذب وثانيا بان الصدق المعرف به الحبر غير الصدق المعرف بالحبر لان الاول صفة المكلام والثاني صفة المتكلم اه

(قول الشارح) بان تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين فالمطابقة باعتبار الكيف لا اناحدهما نظير الآخر فيحقيقته لتباينهما فان الذهنية ادراك والخارجية متعلقه كما سبق

(قول الشارج) وما في نفس الامر أى والشيء في نفسه

(قول الشارح) يقصد مطابقته لقدم اله لاحاجة اليه لان احتمال المطابقة وعدمها كاف عنه وفي كون صيغ العقود حكاية عما في النفس تحقيق للعضد والشارح في حواشيه في بحث الخبر لايناسب ذكره هنا

(قول المحشى) وأما اذاكان معناه ان الدور لأزم في تعريف الخبر اى كما بينه المحشي سابقاً بان التعريف المذكور لصدق المتكلم وهو الخبر عن الشيء بانه كذا انما هو تعريف لصدق الكلام لانه المحتاج للتعريف دون كون المتكلم بحيث يكون فتوقف الخبر على الصدق والصدق على الخبر فلا ينفع في نفيه ما ذكره السيد هنا وانما الذي ينفع هو الجواب الاول وهو ان الخبر المعرف به الصدق هو الاخبار بمعنى الاعلام والمتوقف على الصدق الخبر بمعنى الكلام

اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأً فقول القائل السماء تحتنا ممتقدًا ذلك صدق وقوله السماء فوقناً غير ممتقد كذبوالواو في قوله

قد مر فيا نقل عنه من الحاشية المعلقة بقوله لأنه لامحالة يشتمل على نسبة أن تلك النسبة في الخبر هي الايقاع والانتزاع وفي الانشاء الطالب فالمعنى أن الكلام الذي ، دل على حصول نسبة بين الشيئين ، أما بالاثبات أو بالذي ، فدلول الخبر هو النسبة بمنى الوقوع واللاوقوع هو النسبة الذهنية اعني الايقاع والانتزاع وما وقع في بعض العبارات أن مدلول الخبر هو النسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع فالمراد منه أنه من حيث حصولها في الذهن فيرجع الى الايقاع والانتزاع قال في شرحه المفتاح اذا أورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع، فالنزاع في أن مدلول الخبرالحكم بمعنى الايقاع والانتزاع أو بمعنى الوقوع واللاوقوع واللاوقوع واللاوقوع ، من حيث انهما حاصلان في الذهن عين الايقاع والانتزاع * قال قدس سره ووجوده الخ * اشار بهذا العطف الى أن ليس معنى حصول القيام لزيد ، اتصافه به وحمله عليه في الخارج

(قول المحشي) قال قدس سره واما اذا فسر صدق المتكلم هذا زيادة بيان من عنده لان المتوهم انكركون هذا تعريفا لصدق المتكلم وزعم انه تعريف لصدق المكلام

(قول المحشي) قال قدس سره وان كان بمهنى الاتيان بالخبر فيه اشارة الى انه يجوز أن يكون بمهنى الاعلام مصدر المبنى للفاعل ولا دوركما سبق بيانه والله سبحانه وتعالى أعلم

(قول المحشى) دل على حصول نسبة فانوقوع بمعنى الحصول اي القيام بالذهن واضافته للنسبة من اضافة الصفة للموصوف اي دل على نسبة قائمة بالذهن

(قول المحشي) اما بالاثبات فالثبوت بمعنى الاثبات والباء في بالاثبات وبالنفي للتصوير وقوله بان هذا ذاك متعلق بمحذوف اى المتعلق بان هذا ذاك أو التبغائه بمحذوف اى المتعلق بان هذا ذاك أي بمعنى تصديق فان الاثبات ادراك وقوع الثبوت الذي بين هذا وذاك أو انتفائه احترز به عن الاثبات الذي هو تصور الثبوت

(قول المحشى) فمدلول الخبر هو النسبة الذهنية اىمدلوله اولاوبالذات فلاينافي ما سيأتى!نه يدلعلى الوقوع الحارجي بالواسطة ومثله يقال في قوله بعد وما وقع في بعض العبارات الخ

(قول المحشي) فالنزاع في ان مدلول الحبر الحسكم الخ اي مدلوله بذاته اما بالواسطة فيدل على الوقوع اي الثبوت من حيث حصوله خارجاكما سيأني في الشارح والحاشية

(قول المحشى) من حيث الهما حاصلان في الذهن عين الايقاع قال في حاشية المواقف لان المراه بحصولها في العقل الاذعان بان النسبة واقمة أوليست بواقعة

(قول الشارح) نسبة ثبوتية من نسبة العام وهو التعلق بين الطرفين للخاص وهو الثبوت وقوله أو سلبية نسبةللسلب وهو انتباء الثبوت

ر قبول المحشي) اتصافه به وحمله عليه اى مجرد اتصافه بان ينتزع العقل منه من غير قيامه به كما فى زيد اعمى فان زيداً متصف بالعمى اتصافا خارجيا أيضاً وثبوت الصفات العدمية للموضوعات فى الخارج عبارة عن كون تلك الموضوعات بل وجوده له على نحو وجود العرض للموضوع، بناء على انه من مقولة الوضع» قال قدس سره ولاشك أن وجود الجه قد تقور في موضعه أن حصول شيء لاخر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه يقلضي وجود ذلك الشيء أيضاً، والالجاز اتصاف الجسم بالسواد المعدوم بخلاف ما اذا كان بطريق الاتصاف والحل فانه يقلضي وجود المثبت له دون المثبت

بحيث يصح انتزاع تلك الصفات في الخارج منها لاتميزها فيه فظرفية الخارج للانصاف عبارة عن كون الوجود الخارجي للموصوف مُصداقًا للعكم بالاتصاف وذلك انما يتحقق اذاكان الموصوف موجودًا في الخارج وينضم اليه الصغة التي هي مبدا الحمول بطريق قيامها به كما في حمل الاسود على الجسم أو كان الموصوف بحسب ذلك الوجود بحيث يصح انتزاع تلك الصفة عنه بان يكون اذا اعتبر نحوا من الاعتبار مثل احتباره مقيسا الىغير. من الموجودات الخارجية من حيث عدم مصاحبته له كمككة البصر فيالوصفبالمميهاو الذهنية أوغير ذلك من الاعتبارات حصل منه فيالعقل هذه الصفة بطريق التأثر من ذلك الشيء لابطريق التعمل والاختراع وبذلك يحصل الغرق بين الامور الانتزاعية القائمة بموصوفاتها بحسب نفس الامر والاختراعيات المحضة كزوجية الثلاثة ثم ان وجود الصفات العدمية ليس وجودا حقيقيا بل معناه كما عرفت صحة انتزاع ثلك الصفات من موصوفاتها بخلاف وجود الصفات الوجودية كالقيام في زيد قائم فان معناه انضام الصفة بطريق القيام به فعلم أن مداركون الاتصاف خارجيا علىكون الموصوف موجودا خارجيا سواء كانت الصفة عدمية أو وجودية وان معنى كون الخارج ظرفا لنفس النسبة سواءكان الخارج بمعنى الاعيان او نفس الأمران منشأ انتزاعها موجود فيه اما وجودها فني نفس الامر مطلقا كذا في حاشية الشيرازى على النجريد فان قلت الاتصاف نسبة بين الطرفين فيقنضي وجودهما فلا يصح أن تكون الصفة عدمية قلت قال الزاهد في حواشى الدواني طبيعة الاتصاف تستازم وجود الموصوف والوصف مطلقا سواءكان الاستلزام على سبيل التوقف أولاعلىسبيل التوقف وسواءكان الوجود خارجيا أو ذهنياوخصوص الاتصاف الخارجي يستازم وجود الموصوف في الخارج والاتصاف الذهني يستازم وجوده في الذهن وخصوص الاتصاف الإنضامي يستلزم وجود الموصوف فيظرف الاتصاف علىسبيل التوقف ووجود الوصف فيهلاعلىسبيل التوقفوالاتصاف الانتزاعي وهوكون الموصوف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه يستلزم وجود الموصوف في ظرف الاتصاف لاعلى سبيل التوقف وقال في حاشية رسالة العلم مصداق الحمل والمطابقة كون الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية (بالمحمول وذلك هو الذي يقال له نفس الأمر وهو يتختق بانحاء شتى فهو ذات الموضوع إما من حيث هى وهو في حمل الذاتيان كزيد انسان واما من حيث استناده الى المؤثر وهو في حمل الوجود مثلا واما مع ملاحظة أمر زائد عايه ومقايسة ببنه وبين ذلك الامر بعدم مضاحبته له وهو في العدميات كزيد اعمى والما مع مبدأ المحمول وهو في حملالاوصاف العينية كقولك الجسم ابيض واما مع أمر آخر مباين له مع مقايسة بينهما وهو في حمل الاضافيات مثل السماء فوق الارض

(قُولَ ٱلْحَنَّتِي) بل وجوده له بان يكون قائمًا به عارضاً له وهُو معنى الاتصاف الانضامي

' (قول المحشي) بناء على انه من مقولة الوضع وهو هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض ويسبب نسبتها الى الامور الخارجية واذا كان من مقولة الوضع كان موجودا لان المقولات اجناس الموجودات

(قول الحشي) والالجاز اتصاف الجسم بالسواد المعدوم أي لجاز اتصافه اتصافا انضاميا لان الكلام في الاتصاف على نحو حصول العرض في الموضوع وذلك لايكون في العدم كالعمى بل في الوجودى كالسواد ولذا قال بالسواد المعدوم لجواز أن يكون الاتصاف انتزاعيا فلا يرد ما قيل ان قولنا زيد أعمى ، قضية خارجية مع عدمية العمى في الخارج نعم لو صدق ان المعى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له لاقنضى وجود المعى أيضاً وانما احتيج ،لى هذه المقدمة لان المذكور ، فيما تقدم ان ظرفية الخارج لوجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجيا وفي قولك القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج ظرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده لزيد فلا بد من ان يقال أن وجوده لزيد يقلضي وجوده في نفسه ، ليتم التقريب مه قال قدس سره اردنا الح * هذه الارادة لا يجرى في النسب ، التي أطرافها أمور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان كاحرره قدس سره ليس ظرفا لاطرافها فضلا عن أن يكون النسب عن المنابقة وكذا لا يصح أن يراد بأن النسبة خارجية ان الخارج بمنى نفس الامر ، فناط الغرق ، كلا الامرين فمنى كون النسبة خارجية ان الخارج بمنى نفس الامر ، هناط الغرق ، كلا الامرين فمنى كون النسبة خارجية ان الخارج بمنى نفس الامر ، هناط الغرق ، كلا الامرين فمنى كون النسبة خارجية ان الخارج بمنى نفس الامر ، هناط الغرق ، كلا الامرين فمنى كون النسبة خارجية ان الخارج بمنى نفس الامر ، هناط الغرق ، كلا الامرين فمنى كون النسبة خارجية ان الخارج بمنى نفس الامر ، هناط الغرق ، كلا الامرين فمنى كون النسبة خارجية ان الخارج بمنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها

(قول المحشى)لجواز أن يكون الاتصاف انتزاعيا بخلاف الاتصاف على نحو وجود العرض في موضوعه فانه انفهام حقيقي (قول المحشي) قضية خارجية فان الموضوع بحسب وجوده الخارجي بحيث ينتزع منه المحمول كما مر لكنه اتصاف انتزاعي غير حقيق فلا يقنضي وجود الصفة فيه وان كان الاتصاف خارجيا لان مبناه وجود الموصوف فيه

(قول الحشي) فيما نقدم أي في قوله اذا قلت الخ فان المذكور فيه ان الخارج ظرف لوجود الشيء في نفسه

(قول الحشي) ليتم التقريب هو سوق الدليل على ما يوافق المطلوب والمطلوب هنا ان يكون الحارج في قولنا القيام حاصل لزيد في الحارج ظرفا لحصول القيام والدليل الذي ذكره اعنى قوله لاخفاء انك الخاعا يدل على انه اذا كان الحارج ظرفا لوجود شيء في نفسه يقنضي كونه موجودا خارجيا والذي في المثال حصول القيام لزيد ولا يلزم من كون الاول موجودا خارجيا كون الثاني كذلك فدفعه بانه يلزم من كونه موجودا لزيد كونه موجودا في نفسه فقولنا القيام موجود في نفسه وموجود لزيد في الحارج فيكون الحارج في قوة قولنا القيام موجود في نفسه وموجود لزيد في الحارج فيكون الحارج ظرفا لوجوده في نفسه فيم سوق الدليل لزيد في الحارج في قول الحشي) التي اطرافها امور ذهنية كشريك البارى ممتنع وكذا اذا كان أحد الطرفين فقط ذهنيا فالحارج لان منشأ الانتزاع بمامه موجود خارجي

(قول الحشي) فيلزم أن لايكون الاخبار الخفلا يقال ان المعتبر في اللغة القضايا الحارجية الاطراف فلايضرخروج غيرها (قول الحشي) لان النسب المذكورة أى التي أطرافها عدمية موجودة في نفس الامر وهوكون الموضوع في ذاته بحيث يصح عنه الحكاية بالمحمول ومعنى وجودها فيه تحققها فيه لا بتحقق منشأ النزاعها كما قلنا في الحارجية بل ان الشيء في نفسه ثابت له المحمول ومرتبط به وان قال الدواني ان الوجود ليس الا الذات والوصف فقط لان حيثية صحة الحكاية عنه بالمحمول ليس الا ثبوته له فتأمل

(قول الحشي) فمناط الفرق أى بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج حيث صح فتكون النسبة خارجية بمعنى ان الحارج بمعنى بفس الامر ظرف لنفسها وبين قولنا حصول القيام لزيد مقتق في الخارج حيث لم يصح فتكون النسبة ليست

كلا الامرين فمعنى كون النسبة خارجية ، ان الحارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها وليست خارجية ان الحارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها ، ولذا قال الشارح رحمه الله أولا فمع قطع النظر الخ اشارة الى ان المراد بالحارج نفس الامر وتعرض ثانيا للفرق باعتبار الغلوفية لنفس الشيء ولوجوده فقوله فانا لو قطعنا الخ تعليل لما يستفاد من قوله الفرق الظاهر الخيني ان الاول صحيح لان القيام حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر عن ادراكنا وهذا معنى النسبة الحارجية ، أى كون الحارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها ولم يتعرض لبيان فساد الثاني اعني حصول القيام له أمر متحقق في الاعيان لفلموره خارجية بمعنى ان الخارج اي الاعيان ليس ظرفا لوجودها

(قول المحشى) كلا الامرين اى كون الخارج بمعنى نفس الامر وكونه ظرفا لنفسها في الاول وكونه بمعنى الاعيان وكونه ظرفا لوجودها فى الثانى فعلم انه ليس مناط الفرق مجرد كون الخارج بمعنى الاعيان ظرفا لنفسها وكونه بذلك المعنى ليس ظرفا لوجودها كما قال السيد لخروج ما اطرافه ذهنية وليس مجرد كون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفسها وكونه بذلك المعنى ليس ظرفا لوجودها لان النسب المذكورة موجودة في نفس الامر فلا بد ان يكون الخارج بمعنى نفس الامر ولا بد ان تكون الظرفية لنفسها في الاول وان يكون بمعنى الاعيان والظرفية للوجود في الثاني فظهر بهذا انجواب السيد الاول لا يتم لاقتصاره في الفرق على كون الخارج بمعنى الاعيان ظرفا لنفسها وكونه بهذا المهنى ليس ظرفا لوجودها وكذا الاول لا يتم لاقتصر فيه على كون الخارج بمعنى الاعيان ظرفا ولم يعلم منه انها ليست خارجية لماذا فلا بد ان يقال ان الخارج بمعنى الاعيان ليس ظرفا لوجودها فتدبر

(قول المحشي) ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها فيم القضايا التي اطرافها خارجية والتي اطرافها ذهنية وان كان الخارج بمعنى الاعيان ايضاً ظرفا للتي اطرافها خارجية كما مرو انما قال في الاول ان الخارج بمعنى نفس الامر ظرف لنفسها لانه الذي في قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وان كان نفس الامر ظرفا لوجودها ايضاً فتأمل

(قول المحشي) ولذا اى لكون مناط الفرق كلا الامرين

(قول الهشي) اي كون الخارج بمحنى نفس الامل وقد عرفت ان نفس الامل كناية عن كون الموضوع بحيث يصح عنه الحكاية بلحمول وهو الذي يقال له الواقع وهذا هو المذهب الصحيح الاثرى الى قولنا زيد انسان في نفس الامل يدل على ان زيدا انسان في نفسه مع قطع النظر عن ذهن الذاهن واعتبار الممتبر فنفس الامر ومصداق الحمل ومطابقة هذا القول هو نفس زيد كذا في حواشي خاشية الزاهد لرسالة العلم واعلم انه نقل عن الشارح على قوله ولا يقدح الخ اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان النسبة من الامور التي لا وجود لها الافي الاذهان كما صرح بهار باب الممقول فكيف يصح قولكم ان النسبة من الامور الخارجية حيث قلم معنى مطابقة الكلام للواقع ان تكون النسبة التي هى حاصلة بين الشيئين اليجابية كانت او سلبية في المذهن تطابق تلك النسبة الخارجية فعلى هذا يلزم ان تكون النسبة امرا موجودا بين الشيئين المجابية كانت او سلبية في المذهن قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وقوانا حصول القيام امر متحقق موجود في الخارج فان الثاني كاذب لان الحصول بينهما امر معقول لاوجود له الا في العقل لم رآنفا والاول صادق لان بديهة العقل شاهدة على ان القيام حاصل فزيد في الخارج وهذا ما ارضاه من وجود النسبة الخارجية اه وقوله اولا لاوجود لما في الاذهان وثانيا لا وجود له الا في العقل يفيد ان النسبة مطلقا سوا كانت في القضايا التي اطرافهاذ هنية اوخارجية لم الا وجود له الا في العقل يفيد ان النسبة مطلقا سوا كانت في القضايا التي اطرافهاذ هنية اوخارجية لم الامر بمني الشيء في نفسه ولا في الحارج وهو ما اختاره السيد الزاهد حيث قال الحكاية نفس

وكونه مقررا حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية ولعدم تعلق الغرض به اذ المقصود ان كون النسبة في الحارج بالمعنى الذى ذكرناه لايقدح فيه ماهو المقرر عندهم من أن النسبة من الامور الذهنية دون الخارجية أي الاعيان (قوله ولو خطأ)

مفهوم القضية والمحكي عنه هو مصداقها والنسبة انما هى في الحكاية دون المحكي عنه والتغاير بينهما تغاير بالذات لا بالاعتبار وما اشتهر ان الصدق مطابقة النسبة الذهنية للنسبة الخارجية والكذب عدمها كلام مؤول بان المراد بالنسبة منشأ انتزاعها ولعل الحشى لم يلتفت اليه لكونه خلاف الظاهر كما مر

(قوله قدس سره) ظرفا لوجود زيد ألخ لان وجود زيد هو المعنى الحدثي

(قوله قدس سره) ولا ارتياب ايضاً أن الموجود الخارجي هو زيد لا وجوده قــال الدواني ليس في الخارج الا الماهية من دون أن يكون هناك الامن المسمى بالوجود ثم العقل بضرب من النحليل ينتزع منه ذلك الامر ويصفه به ومصداق هذا الحكم ومطابقته هو عين تلك الهو ية العيذية

(قوله قدس سُره) لا وجوده قال في شرح المواقف لان الضرورة نحكم بان كل صغة ثبوئية اى موجودة في الحارج قان قيامها بالموصوف فرع وجوده فيه وليس الوجود صغة موجودة في الحارج بل امتيازه عن معروضه انما هو فى المعقل وحده فم هو ثبوتي بمعنى انه ليس السلب داخلا في مفهومه لا بمعنى انه موجود فى الحارج قال المحشى أعلى قوله بل امتيازه الح يعنى انه اذا حصلت الهو ية الحارجية حللها العقل الى ماهية ووجود بالنظر اثرتب الآثار عليها و يصفها به فاتصافها به اتصاف ذهني انتزاعي وهو لا يقتضي الاكون الماهية في الحارج بحيث ينتزع العقل الوجود منها

(قوله قدس سره) لا ظرفا لنفسه كوجوده معنى كونه ظرفا لنفسه ان منشأ انتزاعه موجود فيه كما سبق و يؤخذ مما ذكر قبل والسر في كون الحارج ظرفا لنفس الوجود لا لوجوده ان وجود الوجود عينه لا امر زائد عليه وقد علت انه فى نفسه امر انتزاعي فظهر معنى قوله وان صدق قولنا الح لان معنى قولنا زيد موجود فى الحارج ان زيدا في الحارج بحيث ينتزع منه الوجود وهذا لا يصح في قولنا وجود زيد موجود في الحارج اذ الوجود ليس في ظرف الحارج فضلا عن كونه بحيث ينتزع منه الوجود فيه ومثل هذا بعينه يقال في الحصول الذي ذكره بعد وفى النسبة اذكل ذلك بمعنى الوجود المصدري فليتأمل (قوله قال قدس سره) وان صدق قولنا زيد موجود الح لان صدق الاول انما يتوقف على كونه بحسب وجوده الحارجي بحيث يصح انتزاع تلك الصفة منه لاعلى وجوده كما عرفته سابقا

(قوله قدس مبره) ظرف لحصول القيام لزيد بان يكون زيد بحسب وجوده الخارجي منضا اليه إلقيام وهذا لا ينوقف على كون حصول القيام وجوديا خارجيا

(قوله قدس سره) لان الخارج ظرف انفس الحصول انكان معناه ان العبارة انما تفيد ذلك فهو لاينفع فىالمقصود من انه ليس موجودا خارجيا وان كان معناه ان الاتصاف بالقيام خارجا انما يتوقف على وجود زيد والقيام لا على وجود لحصول لانه انتزاعى تم فتدبر

(قوله قدس سره) ظرف لنفس الحصول معناه ان منشأ انتزاعه موجود فيه كما سبق في الوجود

ولو كان خطأ والمرادبالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهوروهوحكم جازم يقبّلهوالظن وهو الحركم بالطرف الراجح فالخبرالمعلوم والمعتقدوالمظنون صادقوالموهوم كاذب

واذا كان الاعتقاد صوابا فبطريق الاولى لتحقق المطابقتين (قوله ولوكان خطأ) فكيف اذا كان صوابا فانه تنتفي المطابقتان وهذا القيد، اما مأخوذ بقرينة ذكره في الصدق أو من إرجاع الضمير، الى المطابقة المقيدة (قوله غير معتقد) أي للفوقية سوا، كان له اعتقاد بخلافه أولا وهذا هو المطابق للنعريف بعدم مطابقة الاعتقاد فمن قال الظاهر أن يقال ممتقدا خلافه فقد خالف (قوله للحال) أي مفروضا خطوه اليه ذهب الزيخشري قال في تفسير قوله تعالى ﴿ ولا أن تبدل بهن ﴾ من أزواج ﴿ ولو أعببك حسنهن ﴾ الواو للحال، والمعنى مفروضا اعجابك بهن يريد أن كلة لو، في امثال هذا المقام ليس للتعليق، ولمعنى الاستقبال بل، لمجرد الفرض فلا يحتاج الى الجزاء، وبهذا سقط ما ذكره الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في قوله تعالى ﴿ ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ﴾ ان الواو لو كان للحال الكان التقدير والحال لوكان كذا (قوله للعطف)

﴿ قُولُهُ قَدْسُ سَرِهُ ﴾ وهو معنى كونه موجودا خارجيا اي معنى كون الحصول موجودا خارجيا الــــ يكون الخارج ظرفاً لوجوده

﴿ قُولُهُ قَدْسَ سُرُهُ ﴾ فستدرك في البيان أى زائد على ما يحصل به البيان ولا ينفع فيه بناء على ما قاله

(قول ألحشي) واذا كان صوابا الخ بيان لاستفادة مقابل التقييد بالحال ىالاولى بناء على ان الواوللحال كما سيصرح به فى قوله وهذا القيد إما مأخوذ الخ

(قول الحشى) إما مأخوذ بقرنية الح أي وليس مستفادا من الضمير بخلاف ما بعده

(قول المحشى) الى المطابقة المقيدة اي بالاعتقاد المقيد بالخطئية

(قول المحشي) والمعنى مفروضا الح وهو حال من الفاعل وهو الضمير في نبدل لامن المفعول الذى هو من ازواج لانه متوغل في التنكير

(قول المحشى) في امثال هذا المقام وهو الواو الداخلة على لو وان الوصليتين

(قول المحشى) ولمعنى الاستقبال أي ليست لمعنى الاستقبال وان كانت لو هنا بمعنى ان كما في تفسير القاضي

(قول المحشي) لمجرد الفرض اى الفرض المجرد عن معنى الشرطية

(قول المحشي) وبهذا سقط ما ذكره الشارح الخ عبارة الكشاف في قوله تعالى ولأمة موامنة الخ ولوكان الحال ال المشركة نعجبكم وتحبونها قال المحشي في حواشي القاضي هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير مفروضا اعجابها لكم بالحسن والشمائل كما قاله في ولا ان تبدل بهن الخ فاندفع ماقاله المحقق التفتازاني مقتضى كون الواو للمحال ان يكون الواقع بعد الواو اعنى الفعل مع الحرف في موقع الحال ولا يستقيم فلذا يقدر ولوكان الحال كذا دون والحال لوكان كذا ولا يحتفى حاله اه وقوله ولا يستقيم اى لان لو على ما فهم شرطية والشرطية لاتقع حالا ووجه سقوط ما ذكره ان لو ليست للشرط بل لمجرد الفرض والحال هو لو وما بعدها بتاويل مفروصا وقوله بتقديم الواو اي معناها وهوالحال اذ الواو مقدمة

لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتنى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لايقال المشكوك ليس بخبر ليكون صاقا اوكاذبا لانه لاحكم ممه ولا تصديق بل هو مجرد تصوركما صرح به أرباب المعقول لانا نقول لاحكم ولا تصديق للشاك بمنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوع وذهنه لم يحكم بشيء من النني والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية

والجزاء محذوف تدل عليه الجملة السابقة والشرطية مؤكدة لها اليه ذهب الجزولي قال الرضى لوكان كذلك لوقع التعمر يح بالمعطوف عليه في الاستعال وليس كذلك وفيه ان ظهور ، ترتيب الجزاء عليه أغنى عن ذكره حتى كان ذكره تكرارا وذهب الرضى الى انها ، اعتراضية و يجوز الاعتراض في آخر الكلام والمقصود منه التأكيد (قوله لانه الحكم) أى الحكم المفهوم منه فلا يرد انه لاحكم في الطرف المرجوح (قوله وتثبت الواسطة) والنظام لا يقول بها (قوله اللهم)، وجه الضعف ان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله لاحكم معه ولا تصديق) ،

على كلحال انما الكلام في لفظ الحال وفي بمضالنسخ لتقدم الواو وقوله لكن التقدير الح قد عرفت انه ليس هو التقدير بل بيان لحاصل المعنى ولو فيه حينئذ شرطية واعلم ان التقييد بفرض الخطئية انما هو لاجل ان يتمحض الصدق عند النظام لانه على تقدير ان لا يكون الاعتقاد خطا تتحقق المطابقتان فلا يكون النظام منفردا بكونه صدقا و بعد ذلك فني كون الممنى مفروضا خطؤه شيء لان النظام انما يقول ان مطابقة الاعتقاد الخطا صدق لا المفروض خطؤه

(قول المحشي) والجزا محذوف تقديره فصدق الخبر مطابقته للاعنقاد وقوله موكدة لها اى للجملة السابقة لانه اذا كان مطابقة الخطا صدقا فنير الخطا اولى

(قول المحشى) ترتب الجزا عليه اي المعطوف عليه اغنى عن ذكره أى المعطوف عليه فيكون ظهور الترتب قر ينة عليه حتى كانه مذكور فلو ذكركان تكرارا

(قول المحشي) اعتراضية بنا على ان الاعتراض ذكر الشيء لمناسبة من غير لزوم ان يكون بين جزئي كلام او كلامين متناسبين

سوا كان له اعتقاد بخلافه اولا وحينئذ يدخلخبر الشاك في الكذب ولا تثبت الواسطة لكن لما كان قوله ولوخطا ظاهرا في وجود الاعتقاد اورد الشارح فيما يأتي خبر الشاك وجعله واسطة فكالامه هنا في بيان ما يحتمله قوله وكذبه عدمها بقطع النظر عن قوله ولو خطا والايراد الآتي بنا على ماهو الظاهر من قوله ولو خطا فلا تنافى بينما كتبه المحشي والشارج في الموضعين

(قولَ المحشي) اى الحكم المفهوم منه وان كان المتكلم غير حاكم في الواقع لان الحكم هو الايقاع والانتزاع وشيء منهما ليس موجودا عند الواهم

(قول المحشي) لاحكم في الطرف المرجوح وانما حكمه في الطرف الراجح فلا يصح قوله لانه الحبكم الخ (قول المحشي) وجه الضعف الخ وهذا يبعد ايضا صدق السالبة بنغي الموضوع زيادة على ما مر وقال زيد فى الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس فى الدار وقال زيد فى الدار وقال زيد فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام (بدليل) قوله تعالى * اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى سجل عليهم بأنهم كاذبون فى قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلوكان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما جمع هذا (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون فى الشهادة) وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبراكاذبا وهو ان شهادننا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد

فيه اشارة الى ان الحكم الذى هو مدلول الخبر بمعنى الايقاع والانتزاع (قوله خبر لا يحالة) لانه كلام، لاشهاله على الاسناد وليس بانشاء فيكون خبرا والا لبطل انحصار الكلام فيهما (قوله وتمسك النظام) اى على حكم يتضهنه التعريف وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف لفظى ما كه التصديق فلذلك استدل عليه فليس بشى، لان المعرفين للصدق والكذب والخبر فرقة قالوا بنظريتها على ما صرح به فى المعتاح (قوله لما صح هذا) اى اطلاق الكذب على الخبر المطابق للواقع ، ولا يجوز أن يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصبح اطلاقه ههنا على أن يكون عبارة عن المطابقتين لان الكذب حينئذ اما أن يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصبح اطلاقه ههنا على المطابق للواقع أو عن عدم احدى المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب سلب الصدق فتعين أن يكونا عبارتين عن مطابقة الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب فتم الاستدال من غير حاجة الى ما تكاف به الناظرون واشبعوا الكلام فيه (قوله بأن المعنى الكاذبون الح) بدليل قوله تعالى ﴿ والله يعلم انك لرسوله ﴾

(قول الشارح)ورد هذا الاستدلال بان المعنى اكاذبون في الشهادة أو في تسميتها حاصل الرد انا نمنغ رجوع التكذيب القولم انك لرسول الله لم لايجوز أن يكون راجعا للشهادة أو تسميتها واقتصر المصنف على المسندين لدلالتهما على المنع (قول الحشني) فيه اشارة الح فانه يفيد انه انما كان خبرا لوجود الحكم الذي هو مدلوله معه

(قول المحشي) لاشتماله على الاسناد المراد بالاسناد الحكم بين الطرفين بالنظر الى مفهوم الخبر مع قطع النظر عن الخارج وان كان في الواقع لا حكم عنده فإن الخبر مااحتمل الصدق والكذب في ذاته بقطع النظرعن الخارج حتى المتكام (قول المحشي) أي على الحكم الذي يتضمنه الح دفع لما يقال أن التعاريف تصور لا يرد علمها منوع ولا يقام عليها دليل وقوله وهو انه صحيح بيان للحكم الضمني وقوله وما قيل أي نتصحيح التعريف وقوله نفظي أي المقصود منه بيان دليل وقوله والتعريف والتعريف المان يكون المراد منه ان هذا المعنى مدلول لهذا اللفظ لغة أو اصطلاحا لا افادة التصور وقوله قالوا بنظر يتها وحيث كانت نظر ية كانت تعاريفها لافادة تصور ما هياتها لالبيان النسبة

(قول المحشي) ولا يجوز ان يكون عبارة الى أخره دفع لما يرد على استدلال النظام من ان غاية ما انتجه دليله ان الكذب هو عدم مطابقة الاعتقاد وان الصدق مطابقة الواقع ولا يدل على ان الصدق مطابقة الاعتقاد لجوازان يكون عبارة عن عدم عبارة عن المطابقتين وحاصل الدفع ان الصدق اذا كان عبارة عن المطابقتين وحينثذ يتحقق النناقض بينهما وخاصته وهو ان احدهما يكون سلب الآخر كدم المطابقتين هنا الإ أنه يصبح الملاقة بهذا المعنى هنا لان ما اطلق عليه مطابق الواقع أو عبارة عن عدم احدى المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب

بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولاشك انه غير مطابق للواقع الكونهم * المنافقين الذين يقولون بافواههم ماليس فى قلوبهم وماقيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غيرمطابق للواقع ليس بشيء لظهور

فى الكشاف فان قلت أي فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك ارسوله قلت لوقال (قالوا نشهد انك ارسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ﴾ لتوهم أن قولم هذا كذب فوسط بينهما قوله (والله يعلم انك لرسوله) ليميط هذا الايهام (قوله بشهادة الح) فان هذه التأكيدات للازم فائدة الخبر وهو علمهم بهذا الحبر فيكون تأكيدا للخبر الضمنى في نشهد ومن هذا يعلم وجه آخر للرد وهو ان التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله باعتبار لازم فائدة الحبر ولم يتعرض له ، لان

سلب الصدق وتقيضة والا لكان اذا ارئع عدم احدى المطابقتين ثبت الصدق وليس كذلك فانه لايثبت الابالمطابقتين جميعا والحاصل انه يلزم من كون الكذب عدم احدى المطابقتين أن يكون الصدق نقيضه احدى المطابقتين سواكانت تلك الاحدى معية أو المراد متها واحد لا بعينه ويلزم من كونه عدم مجموع المطابقتين ان يكون الصدق نقيضه مجموع المطابقتين والا لم يكن الكذب سلب الصدق ونقيضه فتأمل ليندفع عنك ما تحير فيه الناظرون

(قول الشارح) بشهادة ان واللام راجع لقوله راجع لقولم نشهد باعتبار تضمنه خبراكاذبا على ما فهمه الخشي وهو الموافق لما في الدينا السنتناكما يترجم عنه ان واللام والمعنى الموافق لما في الايضاح حيث قال انه راجع للشهادة لان المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا السنتناكما يترجم عنه ان واللام واسمية الجلة فالتكذيب في قولم نشهد وادعائهم فيها المواطأة لافي قولم انك لرسول الله وما قيل انه متعلق بقوله ان شهادتنا هذه من صميم القلب وهم فان هذا لايفيده نشهد

(قول الشارح) وما قيل انه راجع الخ قائله الشيرازي أي قال في فهم عبارة المصنف ان معناها انا نمنع رجوع التكذيب الى الخبر وهو المشهود به لم لا يجوز رجوعه الى قولهم نشهد لانه خبر غير مطابق للواقع فقول الشارح لظهور انه ليس بخبر منع منجهة النظام لسند المنع ولماكان منع السند ولو مساويا لايفيد في اثبات المقدمة الممنوعة وهو ان التكذيب راجع المشهود به الذي قال به النظام ادعى انه انشاء ليكون اثباتا للمقدمة الممنوعة فائه متى كان انشاء لا يصبح رجوع التكذيب اليه فيكون راجعا للمشهود به

(قول الحشي) في الكشاف الح استدلال على عدم رجوع التكذيب للخبر وحاصله ان قوله سبحانه والله يعلم الخ انماجي، به لدفع وهم أن يكون التكذيب راجماً الى الخبر وقد ذكر هذا الاستدلال في شرح المفتاح وفى الايضاح وكان الاولى للمحشى أن لا يجعله استدلال لانه استدلال على رجوع التكذيب للشهادة في نفسه وغرضه به الانتقال من النجويز الذي هو سند المنع للجزم ثم هذه النكتة تجرى فى رجوع التكذيب للخبر الضمني ولازم فائدة الخبر

﴿ قُولَ الْحَشَيُ)فان هذه التأكيدات تأكيدات للازم فائدة الخبر لظهور انها ليست لرد شك أو انكار في الحكم لجزم المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم به وانما انكاره لاعنقاد المتكلم لمضمونه والمراد بالخبر أنت رسول الله ولازمه كما في شرح المفتاح هو أن اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب وخاوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفورالنشاط كما في قوله تعالى واذا خاوا الى شياطينهم قالوا انا معكم

(إِنْ وَلَوْلُ الْحَشَيُّ) فيكون تأكيدا الخبر الضمني في أشهد في الحفيد على قوله بشهادة إن واللام انت خبير بان هذه

انه ليس بخبر بل انشاء (او) المعنى بانهم لكاذبون(في تسميتها)اى في تسمية هذا الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة لان المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليست من باب الاخبار ولوسلم

مآله الى رجوع التكذيب الى الخبر الضمى (قوله بل انشاء) اضراب عن منع كونه خبرا لانه منع للسند وادعى انه انشاء ليكون اثباتا للمقدمة الممنوعة وهو رجوع التكذيب الى المشهودبه، ولم يذكر الدليل على ذلك لظهوره، اذ لوكان اخبارا عن الشهادة في الحال اوعلى الاستمرار، لاقتضى وجود شهادة اخرى منهم كما قرره الشارح رحمه الله في أبيع (قوله لان مثل هذا يكون الخ)، هذا ايضا اثبات للمقدمة الممنوعة (قوله لاكذبا)في الطيبي شرح الكشاف قال الراغب الشهادة المتعارفة

المؤكدات تأكدات المدخلة عليه أعني المشهود به لا للشهادة المدلولة لنشهد فيكون مرجع الكذب هو لازم فائدة الخبر كما في شرح المفتاح لاما تضمنه نشهد وفرق بينهما فان معنى الاول اخبارنا صادر عن صميم القاب ومعنى الثانى شهادتنا صادرة عن صميم القلب وهذا هو الظاهر المتمارف لكن ذكر المصنف في الايضاح ان الجواب الاول هو ان المعنى انا نشهد شهادة واطأت فيها قاوبنا السنتناكما يترجم عنه ان واللام الى آخر ما من فاراد المحشي رحمه الله الرد عليه وحاصله ان هذه التأكيدات للازم فائدة الخبر لما مر أن الخبر ليس منكرا ولا مشكوكا فيه الا أن هذا الخبر ليس مسوقا لمجرد الاخبار بل من حيث إنه مشهود به فلازم فائدته انا عالمون به من حيث شهادتنا به فاذا اكد هذا اللازم كان تأكيدا لما تضمنه نشهد وهو ان الشهادة عن علم وبهذا ظهر وجه رجوع القول بان التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله باعتبار لازمه فاهو وان كان في موقع مفعول نشهد ولكنه إخبار واعلام بالحكم التكذيب راجع الى قولم انك لرسول الله باعتبار لازمه وهو وان كان في موقع مفعول نشهد ولكنه إخبار واعلام بالحكم المناف المنابخ ليكون هذا التصور اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة رجوع التكذيب اليه باعتبار لازمه اه فليتأمل بنظك ليكون هذا التصور اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة رجوع التكذيب اليه باعتبار لازمه اه فليتأمل

(قول الشارح) أي في تسمية هذا الاخبار فالاخبار لاينافي الانشا وانما ينأفيه الخبر

(قول المحشى) لان مآله الى رجوع الخ لما عرفت أن لازم الفائدة هو ذلك الخبر الضمني وانمـــا الفرق اينهما باعتبار ان مرجم التكذيب الشهادة أو الخبر

(قول الحشي) ولم يذكر الدليل على ذلك أي على تلك الدعوى لظهوره فلا يقال ان في الدعوىالمجردة عن الدليل لا تثبت المقدمة الممنوعة

(قول المحشى) اذ لو كان اخبارا الخ رد على الفنرى حيث قال انه اخباركما في شرح المفتاح بوالذي في شرح المفتاح انما هو نقل هذا القول عن هذا القائل وهو لايفيد رضاه به بدليل كلامه هنا

(قول المحشي) لاقتضى وجود شهادة الح اي لاقتضي أن يكون مرادهم الاخبار عن شهادة اخرى وليس كذلك والا لامانع من أن يكون عدم وجودها وجِه الكذب

(قول المحشى)هذا أيضاً اثبات للقدمة الممنوعة أي دعوى انه غلط والاستدلال عليه بقوله لان تسميته الخ المقصود منه ابطال المنع بهذا السند فتثبت المقدمة الممنوعة وهي ان التكذيب راجع للمشهود به وبقوله هنا وفها من اثبات للقدمة فاشتراط المواطأه في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون الشكذيب راجما الى قولهم الك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما أشار اليه بقوله (او فى المشهود به) اى المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعنى فى قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع (بل في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يمتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق فى نفس الأمم لوجود المطابقة الكاسد لانهم يمتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق فى نفس الأمم لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ماقيل

اصلها الحضور بالقلب والذمن ثم يقال ذلك اذا عبر عنه باللسان ولذلك متي اطلق لفظ الشهادة على مايظهر من اللسان دون حصوله في القلب، عد كذبا (قوله فاشتراط المواطأة الخ) لانه يقال شهادة الزور لكن قال القاضى فى تفسيره الشهادة اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع (قوله فبين المعنيين الخ) اى بين عدم المطابقة للاعتقاد ، وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد فى القاموس البون بالضم مسافة ما بين الشيئين وتفتح (قوله فظهر الخ) اي بنا ذكرنا من انه جواب على تقدير تسليم رجوعه الى المشهود به ظهر فساد ما قيل ألانه ظهر

الممنوعة اندفع ما في السمرقندي من ان الكلام في الموضعين على السند وهو لايفيد

(قول المحشي) عدكذبا فدل على ان الكذب يطلق على الخطأ فالمقصود من ذلك الرد على الشارح وما قيل من أن المنقول عن الطببي اطلاق لغوى وكلام الشارح في الاصطلاح فهو كلام صدر عن قائله من غير روية لان الكلام في الرد على المنافقين الذين هم من الاعراب وأهل اللسان واي اصطلاح كان هناك

(قول المحشي) من الشهود أي مأخوذة من الشهود

(قول الشارح) فيكون كاذبا عندهم لانهم يعتقدون انه غير مطابق الواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامن ولا يخفى ان الرد بهذا من طرف الجهور القائلين بان الصدق مطابقة الواقع والكذب عدمها فمعنى كونه كاذبا باعتقادهم كا في الايضاح انهم كاذبون في قولهم انك ارسول الله عند انفسهم لاعتقادهم انه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه في الواقع وليس المهنى انه كاذب لانه مخالف للواقع في اعتقادهم حتى يقال ان هذا الرد من طرف الجهور يقتضي ان عدم المطابقة للواقع أيم عندهم من أن يكون باعتبار الزيم أو باعتبار نفس الامر ومثله يقال فى الصدق فانه غلط فاحش مخالف لقول الشارح أيضاً في المختصر ومعنى الرد عليهم ان الله يشهد ان المنافقين يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبرالصادق ولايتوهم أيضا انه يشترط في الصدق اعتقاد موافقة الواقع حتى يكون مودى الجواب هو المذهب الآتى

(قول المحشي) وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد بمعنى انهم اعتقدوا انه غير مطابق للواقع أي نفس الامر فهوكذب عندهم فقط لاعندنا وليس المعنى انهم لما اعتقدوا عدم مطابقته للواقع سياه الله كذبا حتى يكون المعتبر في تسميته كذبا الواقع في اعتقادهم فليتأمل فان الشارح بصدد هذا ولوكان المعنى على ذلك لكان كذبا عند الجهور وكيف وقد ود الله عليهم بأنهم يعتقدون كذب الحبر الصادق

(قولُ الشارح) فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الح لانه يلزم عليه اتحاد السند مع المقدمة الممنوعة كانه قيل لانسلم رجوع

ان الجواب الحقيق منع كون التكذيب راجعا إلى قولم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهدم لم يقولوا لا تفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخارى عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمى فذكره المنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فدعاني فحد ثنه فارسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذ بني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت قالوا فكذ بني رسول الله تعالى عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت قال لى عمى مااردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتك فانزل الله تعالى *انكر انحسار المنافقون * فبعث الى النبي عليه الصلاة والسلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد (الجاحظ) انكر انحسار المنافقون * فبعث الى النبي عليه الصلاة والسلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد (الجاحظ) انكر انحسار

انه منع برأسه وليس راجما الى المنع الاول وما قيل لافساد فيه فان كلام النظام، مبنى على أن يكون التكذيب راجما الى المشهود به باعتبار الواقع كما هو الظاهر فحاصل الجواب انا لانسلم ذلك لجواز ان برجع الى الشهادة أو التسمية أو الى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا يدفع الفساد لان فيه اعترافا بانهما منمان أحدهما راجع الى المقيد باعتبار ذاته والثاني اليه باعتبار قيده وليست الثلاثة اسانيد، لمنع واحد (قوله ان الجواب الحقيق) وان كان فى الظاهر ثلاثة أجوبة (قوله في غزاة) أي غزوة تبوك أو غزوة بنى المصطلق (قوله ابن ابي ابن ساول) سلول اسم أمه غير منصرف التأنيث والعلمية فابن منصوب صفة عبد الله وابى بالتنوين (قوله لعمى) هو سعد بن عبادة وليس عمه حقيقة واغا هو سيد قومه الخزرج وعم زيد ابن ارقم الحقيق ثابت بن قيس له محبة فيكون المراد العم الحقيق أو زوج أمه عبد الله بن رواحة وكانزيد في حجره وهو خررجي أيضاً (قوله فحلفوا) اي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبد الله بن ابي وجمع باعتبار من معه لانه وقع في رواية ابي الاسود فبعث رسول الله صلى الله تمالى عليه وسلم الى عبد الله بن ابي فسأله فحلف بالله ما قال من ذلك شيئاً (قوله ابي الاسود فبعث رسول الله صلى الله تمالى ال كذبك (قوله الكر الح) ، ابتداء كلام ولذا ذكر مو خراً والتقدير قال الجاحظ (قوله اما مع اعتقاد انه مطابق الح)

التكذيب للمشهود به لانه راجع للمشهود به

(قول المحشي) لانه منع برأسه أي مبني على تسليم رجوع التكذيب للمشهود به والمنع انما هو لكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد بخلاف المنعين السابقين فانهما لرجوع التكذيب للمشهود به

(قول العشي) مبني على أن يكون التكذيب راجعا الح أى قوله لو كان الكذب عدم مطابقة الواقع لكان هــــــذا الخبر كذبا مبنى على ذلك

(قول العشي) لمنع واحدكما هو القيل

(قول المحشي)ابتداء كلام أي لا اشارة الى الفعل المقدر والا لقدمه ولانه يلزم على تقديره تكلف كثير فى المتن اذلا دلالة عليه لمدم ذكر مفعوله وهو الانحصار ولانه لابد أن يقدر وقال صدق الخبر الخ بخلاف نقدير قال فغاّية مايلزم الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهماامامع اعتقاد أنه مطابق او اعتقاد أنه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة افسامواحد منهاصادق وهوالمطابق للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فمنده صدق الخبر (مطابقة) للواقع (مع الاعتقاد) بانه مطابق (و) كذب الخبر (عدمها معه) اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق

هكذا وقع في شرح العلامة وفي الطبي شرح الكشاف في نفسير سورة المنافقين وفي البيضاوي في تفسير قوله تعالى إن كنتم صادقين) (قوله للواقع) اشار الى ان ضمير مطابقة للخبر الا للواقع ليصح حمله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق) يمنى ان الفارف مستقر وقع حالا . من ضمير مطابقته لا من مطابقة لئلا يلزم وقوع الحال عن خبر المبتدأ او ان متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لا لان اللام فيه للمهد والمراد منه اعتقاد انه مطابق فيرد ان الضمير في معهوا جم المعتقاد وقد فسره باعتقاد انه غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وانحا لم يقدر المتعلق كلة له مع موافقته لعبارة الى الاعتقاد وقد فسره باعتقاد انه غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وانحا لم يقدر المتعلق كلة له مع موافقته لعبارة الايضاح حيث قال الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له رعاية لما وقع في عبارة القوم كا مر في التحقيق ولا يجوز ان يكون الظرف لغوا متعلقاً بالمطابقة

عليه أنه جرى على طريق الكوفيين من جواز حذف الفعل في سعة الكلام وان لم يكن من المواضع التي ذكروها لجواز حذفه المعالم وان لم يكن من المواضع التي ذكروها لجواز حذفه الفعل في شرح المعدد أيضاً والمقصود من نقل هذا الكلام دفع ما يقال ان كلام الشارح مخالف لظاهر الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ الانحصار وجعله ثلاثة أقسام لان الحكم المعالم المعالم مع اعتقاد المحتمد واعتقاد الحجم واعتقاده وان كان التعريف على كل باللازم لان حقيقة الصدق عنده كا سيأتي مطابقة الواقع والاعتقاد والكذب عدمها وكذا ما قاله المصام انه لو قال الشارح مع الاعتقاد اى اعتقاد المخبر لوافق الواقع واستغنى عن القول باللزوم وانما حل كلامه على ذلك لان الكلام في صفة الخبر والاعتقاد صفة المتكلم فلا يصلح كونه جزءا لحقيقة الصدق والكذب اذالكلام في بيان الحقيقة لا الشروط خصوصاً في مقام مخالفة الغير

(قول المحشى) لا للواقع الخرد على السمرقندي حيث جوز أن يكونضمير مطابقته للواقع والمعنى صدق الخبر مطابقة الواقع والاعتقاد وقوله معه متعلق بالضمير باعتبار أنه عبارة عن المطابقة والممنى وكذبه عدم مطابقة الواقع واعتقاد المطابقة ويخص عدم اعتقاد المطابقة بما يكون معه اعتقاد عدم المطابقة لئلا تنتفى الواسطة

(قول المحشي) يعنى ان الظرف الخ أخذ هذا من نقدير بانه مطابق اذ لو حذفه لكان الممنى مطابقة الواقع مع الاعتقاد أي والاعتقاد اما عند ذكره فايس المراد مطابقة اعتقاد المطابقة بل مطابقة الواقع مصاحباً لاعتقاد المطابقة

(قول المحشي) من ضمير مطابقته والمعنى مقرونا ذلك الخير مع اعتقاد مطابقته

(قول المحشيٰ) او ان متعلق الاعتقاد محذوف الخ فالضمير في مَمه راجع للاعتقاد المطلق ثم يقيد بعد الرجوع له بعدم المطابقة بالقرينة ابضا ومعناه ان التعريف للعقيقة وخصوص اعتقاد المطابقة واعتقاد عدمها من القرينة كما قبل في ادخل ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفى الثانى عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد - (وغيرهما) وهى الاربعة الباقية اعنى المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد (ليس بصدق ولا كذب) فكل من الصدق والكذب تفسيره الحصومنه تفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما

اذ المطابقة متعدية بنفسها الى المفعول وقد بزاد اللام لنقوية العمل ولا يقال طابق معه فالواجب حينئذ والاعتقاد (قوله ويلزم الح) اشارة الى ان ما وقع في بعض العبارات من ان الصدق عند الجاحظ مطابقته الواقع والاعتقاد والكذب عدم المطابقتين راجع لما قلنا فلا تخالف وتوطئة اللنسبة الاكية (قوله توافق الواقع والاعتقاد) اي الاعتقاد بانه مطابق حينئذ السوق ان المدلول هو الماهية والمعضية من خارج وهو القرينة واذا كان كذلك فالقرينة لاندل على ان متعلقه المطابقة الا أسق الاول أما بالنسبة لرجوع الضمير فلا وانما تدل القرينة حينئذ على ان متعلقه عدم المطابقة والحاصل انه متى أريد به المهود لا يمكن الانفكاك عنه بخلاف ما اذا أريد المطلق مع التقبيد بالقرينة فان القرينة انها تدل بحسب ما يقتضيه الحال فا قيل ان هذا مجرد اعتبار لاحقيقة له وهم

(قول الشارح) لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما اما على مذهب الجهور فظاهر لاعتباره مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة وأما على مذهب النظام فلان المراد من اعتقاد المطابقة الواقع وهذا معنى ما نقل عنه يعني ان الجهور اكتفوا في الصدق بمطابقة الواقع وفي الكذب بعدمها والنظام اكتفى في الصدق مطابقة الواقع معاعتقادهاوهو والنظام اكتفى في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب بعدمها والجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الواقع معاعتقادهاوهو يستلزم مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد انه مطابق الواقع والاعتقاد واعتبر في الكذب عدم مطابقة الواقع مع اعتقاده وهو يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لتوافق الواقع والاعتقاد حينتذ وكما تحقق الامران تحقق أحدها ضرورة فيتم ما ادعيناه اه وما قيل أنه لاحاجة في الاخصية الى اعتبار مطابقة الاعتقاد بل احتقاد المطابقة كاف ففيه ان اعتبار مطابقة الاعتقاد ضرورى في الاخصية بالنسبة لمذهب النظام لانه لم يعتبر اعتقاد المطابقة بل مطابقة الاعتقاد وأيضا فاعتبار ذلك الكونه مذهب الجاحظ كما عرفت فندبر

(قول المحشي) اذ المطابقة متمدية الخ وما قيل انها تمدت بمع نظراً لمعنى التوافق يقال توافق الشيء مع الشيء فكلام لامعنى له اذ التوافق انما هو بين المعمولين والكلام فى تعدى المعنى الحدثي لطابق ولو قيل هنا بدل المطابقة موافقة الخبر للواقع مع الاعتقاد على معنى ان الموافقة واقعة على الاعتقاد لم يصمح أيضاً نعم الموافقة بين الواقع والاعتقاد

(قول المحشي) مطابقة الواقع والاعتقاد الى قوله راجع لما قلنا بان يخص عدم مطابقة الاعتقاد بما اذا كان هناك اعتقاد عدم المطابقة اذ على تقدير حمله على رفع الايجاب الكلى وجعل عدم مطابقة الاعتقاد شاملا لعدم الاعتقاد انتئى الواسطة ودخل فى الكذب جميع اقسامها وان لم يجعل شاملا له دخل فيه قسمان منها وعلى نقدير الحمل على السلب الكلي وتعصيص عدم مطابقة وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد بدخل قسم واحد منها فيه فظهر انه لابد من الحمل على السلب الكلى وتخصيص عدم مطابقة الاعتقاد بما اعتقاد ولعل عدول الجاحظ عن هذه العبارة لهذه التكلفات البعيدة عن الفهم فتدبر

(قول المحشي) للنسبة الآتية اي في قوله لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين أكتفوا بواحد منهما فانهم

يعنى اذاكان الخبر مطابقا للواقع واعتقد مطابقته اوكان غير مطابق واعتقد عدم مطابقته يتحقق التوافق بين الواقع والاعتقاد بالمطابقة في نفس الامر، وجودا وعدما ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجودا وعدما ، لان الماقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع فيتحقق مطابقة الحبر بالاعتقاد بحكم الحبر ايضاً. قيل ان اعتقاد المظابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لحدام . سواء كان بين الواقع والاعتقاد في المعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لمدام . سواء كان بين الواقع والاعتقاد المنابقة الاعتقاد مدا المعتقد المعتقدة المعتقد المع

انما اعتبروا مطابقة الاعتقاد لا اعتقاد المطابقة

(قول المحشي) يعني اذاكان الخبر مطابقا الى قوله يتحقق تفسير لمعنى حينئذ

(قول الحشي) يتحقق التوافق بين الواقع أى نفسالامر واعتقاد المطابقة فانهما حينئذ يتوافقان في الكيف بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين في نفس الامر ونفس الامر في الاول كالقيام مثلا في نفسه وفى الثانى كناية عن اعتقاد المطابقة والواقع في انفسهما وانما تحقق التوافق بينهما لان حكم الخبر صادق في نفس الامر أوكاذب فيه

(قول المحشي) وجودا وعد ما راجع للواقع واعتقاد المطابقة وقوله ثانيا وجودا وعدماراجع لاعتقاد المطابقة والاعتقاد للحكم (قول المحشى) لان العاقل انما يعتقد مطابقة الحكم الخ هكذا عبارة الحفيد وعبارة غيرهما لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد أن يعتقد ذلك الحكم وعكسه يقال في الكذب وعبارة المحشي هي الصواب لافادتها ان اعتقاد الحكم مترتب على اعتقاد المطابقة بدليل الاستلزام وينبني عليه الجواب الآتى

(قول الحشي) فيتحقق مطابقة الخبر اللاعتقاد محكم الخبر أيضاً أي فى نفس الامر الهرض ان الحبر مطابق للواقع وانما سكت عنه ليتوجه الاشكال الذي ذكره تدبر

(قول المعشي) قيل ان اعتقاد المطابقة الخ قائله الحفيد وتبعه غيره

(قول المحشي)ان اعتقاد المطابقة أي اعتقاد مطابقة حكم الحبر كثبوت القيام لزيد للواقع يستلزم مطابقة الخبرأي حكمه للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم مطابقة حكم الحبر للواقع يستلزم عدم مطابقته أي الخبر للاعتقاد لما مر وهو ان العاقل المايستقد الحكم اللاعتقاد انه مطابق سواء كان حكم الحبر في الصدق أو نقيضه في الكذب

(قول المحشي) سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة فالاول في الصدق كان يخبر الشخص بأن السهاء فوقنا معتقدا ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاده كان يخبر شخص فلسني بأن العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم معالبقة الحبر لاعتقاده لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع واعتقاده توافق هذا في الصدق ويقال في الكذب اعتقاده عدم المطابقة يسئلزم عدم مطابقة الحبر لاعتقاده لان العاقل اذا اعتقد أن الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع أولا فالاول كان يخبر الشخص بأن السهاء تحتنا غير معتقد ذلك فبين الواقع واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد والثاني كان بخبر الفلسني بأن العالم حادث غير معتقد ذلك فبين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد سواء كان العالمة فلهر ان اعتقاد المطابقة يستلزم عدم المطابقة الخبر للاعتقاد سواء كان الواقع والاعتقاد مطابقة الخبر للاعتقاد سواء كان الواقع والاعتقاد مطابقة أولا

(قُولُ الْحَشِّي) أَيْضًا سُواء كَانَ بَيْنَ الْوَاقِعِ وَالْاعْتِقَادِ أَيْ اعْتِقَادِ أَنَّهِ مَطَابِقَةً وَأَمَا الْاعْتَقَادِ فِي قُولُهُ يَسْتَلْزُمُ مَطَابِقَةً

موافقة او مخالفة ، فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ، ان اعتقاد المطابقة الها يستازم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك الاعتقاد فتتحقق مطابقة حكم الخبر لاعتقاده في زعم الحبر والصدق عنده عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الامن ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامن ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامن فتتحقق مظابقة الحبر للاعتقاد في نفس الامن (قوله يقع الخبط في هذا المقام) حيث فسر بعض الشراح قوله وغيرهما بالقسمين مطابقة الواقع مع اعتقاد اللامطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الاخيرين اعنى مطابقة الواقع بدون الاعتقاد وعدم المطابقة بدون الاعتقاد (قوله وفي تقرير مذهب النظام) حيث نبي بعضهم كون

الاعتقاد وكذا في قوله عدم مطابقة الاعتقاد فالمراد به اعتقاد الحكم كما آنه المراد في قول الشارح مطابقة الخبر الاعتقاد وعدم مطابقة الخبر للاعتقاد بخلافه في قوله توافق الواقع والاعتقاد الذى هو الدليل فان المراد به الاعتقاد الذى في كلام الجاحظ وهو اعتقاد المطابقة واعتقاد عدمها تدبر

(قول الشارح) وفي تقرير مذهب النظام تقل عنه ذهب بعضهم في مذهب النظام آنه لابدافيه من مطابقة الواقع

أيضاً ليتحقق الصدق عنده فالصدق عنده بعينه الصدق عند الجاحظ والكذب أعم وقوله ولو خطأ صريح في نفي ذلك (قول المحشي) فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد أي لاحاجة في ' توافق الحبر واعتقاد حكمه الى توافق الواقع واعتقاد المطابقة الذي علل به الشارح وانما مداره على اعتقاد حكمه اللازم لاعتقاد مطابقته وان لم يتوافق اعتقاد المطابقة معالواقع بللادخلله فيذلكلوجود توافق الحبر والاعتقاد مع عدم موافقة الواقع كماعرفت وانكان الواقع هنا موافقا (قول الحشي) والجواب الخ حاصله انك قد عرفت ان اعتقاد للخبر للحكم انما ترتب على اعتقاده مطابقته للواقع ومعنى اعتقاد المطابقة للواقع اعتقاد اتحاده مع مافي نفس الامر في الكيف بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين ومعنى اعنقاد الحكم الجزم به فالثاني يكون بعد الأولومترتبا عليه واذاكان كذلك فاعتقاد المعالبقة انما يستلزم اعتقاد الحكم المبنى عليه لا اعتقاد الحكم فىالواقع فغاية ما يتحققمطابقة حكم الخبر لاعتقاده المبنىعلىاعتقاد المطابقة فهو اعتقاد بحسب زعمه الذى هو اعتقاد المطابقة والصدق عند الجاحظلم يعتبر فيه مطابقة اعتقاد المخبر بحسب زعمه بلهو عبارة عن مطأبقة حكم الخبر للواقعواعتقاد الخبر لكن اعتقاده غير المبنى على الزعم بل اعتقاده للشيء من حيث هو كائن في نفس الامر وحينتذ فلا بد في الاستدلال على لروم مطابقة الاعتقاد وجودا وعدما من اعتبار توافق الواقع واعتقاد المطابقة في نفسالامر ليكون اعتقاده لحكم الخبر من حيث هو في نقس الامر ليتحقق مطابقة الخبرَ للاعتِقاد في نفس الامر اذا عرفت هذا عرفت أنه لا كلام في مطأبقة الخبر للواقع بل معناه مطابقته للواقع في نفسالامركما سبق في قول الجمهور وائما الكلام في مطابقة الحبر لاعتقاد المخبر وبعض الناظرين فهم ان الكلام في مطابقة الخبر للواقع وقد كان فهم من الجواب الثالث عن تمسك النظام ان الواقع في قول الجمهور يشمل ماكان بحسب الزعمفقال فىحذا المقام بناء علىالفهمين معترضا علىالمحشي مالا ينبغىأن يتفوه بهأحد وقد حررنا لك المقامين فتدبر (قول العشي)ان اعتقاد المطابقة أي اعتقاد مطابقة حكم الخبركثهوتالقيام لزيد للواقع يستلزم مطابقة الحبر أي حكمة للاغتقاد وكذا اعتقاد عدم مطابقة حكم الحبر للواقع يستلزم عدم مطابقته أي الحبر الاعتقاد لما أمر وهو ان الماقل انمايعتقد الحكم الذي يعتقد أنه مطابق سواء كان خكم الخبر في الصدق أو نقيضه في الكذب وقد وقع همنا فى شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ (بدليل) قوله تعالى (أفترى على الله كذبا أم به جنة)

المشكوكواسطة عنده بواسطة انه ايس بكلام تام واما نزوم، كونه واسطة على نقدير اعتبار الاعتقاد فى الكذب وعدم نزومه على تقدير عدم اعتباره فمختار الشارح رجمه الله كما مر (قوله وقد وقع ههنا في شرح المفتاح الخ)عبارة الشرح مع المتن هكذا وعند بعض وهو الجاحظ لا النظام على ماظن الى طباق الحكم اي الحكم المطابق للواقع لاعتقاد الخبر او ظنه والى لاطباقه اي لاطباق الحكم الغير المطابق للواقع لذلك اي لاعنقاد الخبر او ظنه وعلى هذا يكون بين الصدق واسطة هي كون بعض الاخبار لاصدقا ولا كذبا وانما قيدت الحكم بما ذكرت، لما سنشير اليه في آخر هذا المجت سواء كان ذلك الاعتقاد أوالظن خطأ أو صوابا قال الشارح رحمه الله في شرحه وللشارح العلامة رحمه الله في هذا المقام خبط عظيم ، وهو انه توهم ان قوله خطأ

(قول المحشي)كون المشكوك وإسطة عنده بواسطة الح فان ذلك أيس مذهبه والسند المذكور باطل كما مرفى الشارح فما قاله الفنري من أن هذا ليس خبطا في مذهب النظام غير صحيح

(قول المحشى) فمختار الشارح كما من رد على الفاري حيث جعل ذلك وجه الخبط

(قول الشارح) وقد وقع همنا في شرح المفتاح الخ قل عنه ومن العجب ما وقع للفاضل الملامة في شرح المفتاح حيث فسر قوله وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد الخبر أو ظنه سواء كان ذلك الاعتقاد أو الفلن صوابا أو خطابان المراد بالحكم الحكم المطابق للواقع وان الصدق على هذا النفسير مطابقته للواقع والاعتقاد جيما وانه مذهب الجاحظ لا النظام ثم لما كان المذكور في معرض الاستدلال على هذا المذهب في المفتاح قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين الكاذبون وظاهر أنه لا ينهض دايلا على مذهب النظام القائل بأن الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدمها اراد تطبيقه على مذهب الجاحظ على مذهب الجاحظ الماهم الله كاذبين في قولم انك لرسول الله تفقق مطابقة الواقع وذهل عن انه لا يصح على مذهب الجاحظ تسميتهم كاذبين أيضاً لا تتفاء عدم مطابقة الواقع والعجب انه ثنيه لذلك في آخر بحثه ولم يخل كتابه عنه أه وعبارة المهتاح ومرجع كونه صدقاً أو كذبا عند الجهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع أي ما يكون علم الشيء في نفسه من الثبوت أو الانتفا وهو المراد بالنسبة الخارجية كما في شروحه أو غير مطابقته له وهو المتعارف وعليه التسويل وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد الخبر أو ظنه والى لاطباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو الفلن لكن تكذبينا لليهودى مثلا أذ قال الاسلام باطل وتصديقنا له أذا قال الاسلام حتى يخيان أي يقبلان بالقلع على هذا النباء ويستوجبان طلب تأويل لقوله تعالى أذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يقبلان بالقلع على هذا المنافقين لكاذبون انتهى أي لان الدليل الذى ذكره قطعي وكل دليل يخالف الدليل القطمي يجب تأويله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون انتهى أي لان الدليل الذى ذكره قطعي وكل دليل يخالف الدليل الخطم عيد، وقد (قول الحشي) لما سنشير اليه الى إذر أي من أن أطلاقه أنا يناسب المذهب السخيف ولا ينبغي الحل عليه وقد (قول الحشي) لما سنشير اليه الى إذر أي من أن أطلاقه أنا يناسب المذهب السخيف ولا ينبغي الحل عليه وقد (قول الحشي) لما سنشير اليه الى أدا جاءك المنافقة أنه المناسبة في المن أن أما الملاقة أنه أنه الملاقة أنه المناسبة ولما المناسبة ولا الحشي المناسبة المناسب

أشار اليه بقوله فيما سيأتى واطلاق المصنف رحمه الله الحكم الخ (قول المحشي) وهو انه توهم الخ أى حيث فسر الحكم بقوله أي الحكم المطابق للواقع فان أي التي للتفسير انمايؤتى بها لبيان معنى الكلة فقوله وانما قيدت الحكم الخ معناه وانما فسرته بالمعنى المقيد ليوافق الاثبات بأى الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق ، ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا ولا، الى ان الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق ، ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صوابا ولا، الى ان قوله تمالى (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون)، ليس بظاهره ملايما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو مالا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فحبر المنافقين بهذا التفسير واسطة لاصدق ولا كذب ، ثم اخترع مذهبا آخر ونني الواسطة فزع الله المشهور مع انه، لاذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد فصدق، والا فكذب ثم قال وههنا مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد فصدق، والا فكذب واطلاق المصنف رحمه الله الحكم وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب انهى الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المصنف رحمه الله الحكم وسياق كلامه يدلان على الحكم الممهود حتى يلزم انتهى اقول وبالله التوفيق في الحواب عن الاول ان العلامة رحمه الله لم يجمل الحكم اشارة الى الحكم الممهود حتى يلزم انتهى الرجم والراجم، بل قيد الحكم في المرجم بالمطابق كيف ، وقد وقع مثل ذلك من الشارح وحمه الله أيضاً في بيان قوله مطابقته الواقع مع الاعتقاد الحراب ومن الثاني ان معنى قوله سوا، كان الاعتقاد خطأ أو صوابا وان كان يتحقق كونه صوابا فيهما، وفائدة التعميم تظهر انه لا يعتبر في الصدق والكذب كون الاعتقاد خطأ أو صوابا وان كان يتحقق كونه صوابا فيهما، وفائدة التعميم تظهر

(قول المحشى) مع انه عائد الى الحكم المذكور أي المعهود بأنه المطابق للواقع وحينتا لا يصح تفسير المرجع بغير المطابق (قول المحشي) ولم ينظر الى قوله أي قول المفتاح سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ أو صوابا ولو نظر اليه لم يقيد بالمطابق وغير المطابق لانه حينتا يكون الاعتقاد موافقا للواقع فيكون صوابا

(قول الحشي) ولا الى ان قوله تعالى ليس بظاّهره الى آخره مع ان سياق المفتاح حيث عطف قوله و يستوجبان على قوله ينحيان بالقلع صريح في أن هذا الدايل استدل به صاحب هذا المذهب

(قول المحشي) ليس بظاهره الخ انما قال بظاهره لجواز أن يكون المعنى انهم لكاذبون فى اعتقادهم بمعنى ان كذبهم عندهم لعدم اعتقادهم انك لرسول الله في الواقع فلم يطابق خبرهم عندهم اعتقادهم ولا الواقع

(قول المحشى) ثم اخترع مذهبا آخر قد نقلناً لك عن الشارح سابقًا انه قال ذهب بعضهم في مذهب النظام انه لا بد فيه الخ وإنه رده بكلام المصنف

(قول المحشي) لاذكر له في كالام القوم هو كذلك كما ستطلع عليه

(قول المحشي) والا فكذب أي ولا جهة لوصفه بالصدق أصلا لعدم تجزيه على هذا المذهب

(قول المحشي) بل قيد الحكم الخ ينافي كونه تقبيداً ذكر أي النفسيرية

(قول الحشي) وقد وقع مثل ذلك من الشارح لم يقع منه مثل ذلك أصلا وانما قيد الاعتقاد بأنه مطابق بدون ذكر أي والضمير فى معه عائد على المطلق

(قول الحشي)انه لايعتبر في الصدق والكذبكون الاعتقاد خطا أو صوابا وانكان ينحقق الح أي لضرورة توافق الواقع والاعتقاد وجودا وعدما فيهما والمراد انه لايعتبر ذلك لاجل صور الواسطة والا فذلك معتبر في حقيقتهما

وقول المحشي) وفائدة التمميم تظهر الح لانه اذا قيد الاعتقاد بالصواب كما هو الواقع يكون المعنى السلطابق الواقع والاعتقاد والاعتقاد الصواب فكذب ومعلوم ان انتفاء مطابقة الواقع والاعتقاد الصواب تتحقق مع مطابقة الواقع ولاعتقاد أصلا أو وهناك اعتقاد خطأ ومع عدم اعتقاد مطابقة الواقع والاعتقاد أصلا

في الاقسام الاربعة التي هي واسطة بينهما وعن الثالث انه ، لم يجعل الآية دليلا على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلايمه ، بل فرع احتياجه الى التأويل على مذهب الجمهور حيث قال لكن تكذيبنا لليهودى مثلا اذا قال الاسلام باطل وتصديقنا له اذا قال الاسلام حق . ينحيان بالقلع على هذا البناء ويستوجبان اي تصديقنا وتكذيبنا طلب تأويل لقوله تعالى ﴿ اذا جاءك المنافقون الح ﴾ ، وذلك لان الله تعالى هاهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله معكونه مطابقا للواقع لعدم اعتقادهم ذلك ولوكانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاذبين لاعلى ماينبغي واما قوله شماخترع مذهبا آخر ،

أو وهناك اعتقاد خطأ كما انها تتحقق مع عدم مطابقة الواقع والاعتقاد الصواب فيكون صور الواسطة داخلة في الكذب بخلاف ما اذا عم الاعتقاد فانه يكون المعنى ان طابق الواقع والاعتقاد خطأ أو صوابا فصدق وان لم يطابق الواقع والاعتقاد خطأ أوصوا يا فكذب فانه بخرج منه ما طابق الواقع دون الاعتقاد الخطأ وما طابق الاعتقاد الخطأ دون الواقع فيكونان من الواسطة العدم صدق حد الصدق والكذب عليهما وأيضاً المراد بالواسطة ما لم يتحقق فيه مجموع المطابقةين اللتين في الصدق ولا عدمها وعلى تقدير تقييد الاعتقاد فيهما بالصواب يكون ما لم يتحقق فيه ذلك ماطابق الواقع دون الاعتقاد الصواب وهذا غير ممكن ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ومثله ماطابق الاعتقاد الصواب دون الواقع فلا بد أن يعمم الاعتقاد حتى تأتي هاتان الصورتان من الواسطة وهدا وان كان صحيحا الا انه كان الواجب حينتذ تأخير قوله وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة عن قوله سواء كان ذلك الاعتقاد أو الغان خطأ الخ

(قول الهشي) في الاقسام الاربعة أي في مجموعها وهو صورتان منها وها ما فيه مطابقة الواقع مع وجود اعتقاد غير مطابق ومطابقة الاعتقاد دون الواقع اذ الصورتان الاخريان لا اعتقاد فيهما

(قول الحشي) لم يجعل الآية دليلا الح قد عرفت ان سياق المفتاح حيث عطف ويستوجبان على ينحيان صريح في أن الآية دليل لهذا المذ-ب

(قول الحشى) بل فرع احتياجه على مذهب الجهور اوكان مفرعا على مذهب الجهور لم يقل ولو كانت المطابقة للواقع كافية المفيد أنه لابد من المطابقة بن لان التكذيب في الآية كما يحتمل أن يكون العدم المطابقة بن يحتمل أن يكون العدم مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مذهب النظام فكان اللائق أن يقول ولو كان الصدق مطابقة الواقع فقط لكان تسميتهم كاذبين الح ليكون التأويل رداً للمذهب النظام أظهر بل لا يصح كونها دليلا لمذهب الجاحظ ولا ظاهراً ولى من المخشي) ينحيان بالقلع على هذا البناء أي المذكور بقول المفتاح في بيان مبنى المذهب المذكور بناء على دعوى تبرى، الخبر عن الكذب الح أي انه متى ظهر خبر الخبر الموافق لاعتقاده مخالفا للواقع يقال انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده أو ظنه فلو لم يكن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد دون الواقع لم يصح نفيه حيناند تمسكا بذلك الاعتقاد

(قول الحشي) وذلك لان الله الخ من كالام الشارح العلامة

(قول المحشى) ولوكانت المطابقة الح أنت خبير بأن معنى هذا الكلام انه حيث كان تسميتهم لاعلىما ينبغي بناء على كفاية مطابقة الواقع فليكن الصدق مجموع المطابقتين حتى تكون التسمية على ما ينبغي وهذا التصوير تصوير للاستدلال ولو كان بيانا لوجه طلب النأويل على مذهب الجمهور لم يكن بهذا الوجه كما هو ظاهر وتقدم في المنقول عن الشارح اشارة اليه

أو الظن فالمبنى مجموع الامرين اعنى الدعوى والاحتجاج فقوله فيما نقلناه سابقا واختجاجه عطفا على دعوى

فمن عدم التبع فان هذا المذهب، مختار الراغب كما حققه في تفسيره وقتله الطبي في شرح الكشاف رحمه الله في تفسيره سورة المنافقين والقاضي رحمه الله في تفسيره قوله تعالى ﴿ ان كنتم صادقين ﴾ واما قوله وزع انه المشهور ففرية بلا مرية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع الكتب المشهورة ، ولم يقل انه المشهور فان قلت لم حمل عبارة المفئاح اولا على مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تقييد الحكم ومخالفته لظاهر التمميم وحمله على مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية السخافة كما اشار اليه ولمناسبته الدليل الذي ذكره السكاكي رحمه الله بعده حيث قال بناء على دعوي تبرء الخبر عن الكذب متى ظهر خبر بخلاف الواقع واحتجاجه لها بانه لم يتكلم خلاف الاعتقاد او الظن) اي احتجاجه للدعوي التبرء بانه لم يتكلم ء على خلاف الواقع في اعتقاده فيعذره الناس ، وليس المراد اله لم يتكلم على خلاف اعتقاده

(قول المحشى) فمن عدم التنبع قد عرفت مما نقلناه عن الشارح سابقا انه اطلع على هذا المذهب ورده بكلام المصنف وقتله أيضاً في حواشي العضد وحكم عليه بالوهم

(قول المحشي) مختار الراغب كما حققه في تفسيره الذي حققه في تفسيره ونقله عنه المحشى في حواشي القاضي هوان حقيقة الصدق وتمامه أن يتطابق فى ذلك ثلاثة أشياء وجود المخبر عنه على ما اخبر عنه واعتقاد الحبر فيه ذلك عن دلالة وأمارة وحصول العبارة مطابقا لهما فمتى حصل ذلك وصف بالصدقالمطلق ومتىارتفع ثلاثتها وصف بالكذبالمطلقومتي حصل اللفظ والخبر عنه والاعتقاد بخلافه صح أن يوصف بالكذب الا يرى انه كذب المنافةين في اخبارهم انكِ لرسول الله لما كان اعتقادهم غير مطابق لقولم اله وكيف يكون هذا هو ذلك المذهب المخترع الذي هو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب مع ان قول الراغب وصف بالصدقالمطلقووصف بالكذب المطلق يشعر بانه لاجهة لتوصيف الاول بالكذب ولا لتوصيف الثاني بالصدق أصلا بخلاف الاقسام الاحر فالها توصف بالصدق والكذب معا باعتبار الجهتين وكذا قوله صح أن يوصف بالكذب مشمر بأنه يصح أن يوصف بالصدق بخلاف هــذا المذهب المخترع حيث قال فيه والا فكذب فانه يفيد أنه يوصف بالكذب في جميع صور انتفاء الجموع ولا يوصف بالصدق أصلا فالحق ان مذهب الراغب مذهب آخر يشبه أن يكون جمعا بين قول الجاحظ وقول الجمهور والنظام فمن قال ان الصدق مجموع المطابقتين والكذب عدم المطابقتين بأنلايطابق الواقع ولا الاعتقاد مع وجود الاعتقاد كالجاحظ أراد بيانالصدق المطلق والكذب المطلق فلا ينافي ان مطابق الواقع فقط أو الاعتقاد فقط صدق من وجه كذب من وجه وهذا معنى كونه واسطة فمن قال أن الصدق مطابقة الواقع فقط أو الاعتقاد فقط أراد أقل ما يتحقق به الصدق فلا ينافى أن الصدق المطلق مجموع المطابقتين والكذب المطلق عدمها وأما المذهب المخترع فلم يوافق شيئاً فان تعريف الصدق فيه تعريف للصدق المعللق وتعريف الكذب يتناول الكذبالمطلق وما هوكذب من وجه صدق من وجه ولممرى هو حقيق بأن يكون أشد سخافة من مذهب النظام وحقيق بأن لايذهب اليه ذاهب

(قول الحشي) ولم يقل انه المشهور قد يقال شهرة الكتب تستلزم عادة شهرة ما فيها

(قول المحشي) على خلاف الواقع في اعتقاده هذا حينئذ لا يصلح دليلا لمذهب الجاحظ لما تقدم عن الشارح والمحتقى؛ أيضاً انه لابد عنده من تطابق الواقع والاعتقاد في نفس الاس في بهذا لمبابق كم نأب المبابق كم نأب المبابق الرائم والمعتقاد في نفس الاس في بهذا المبابق كم نأب المبابق كم نأب المبابق كان المبابق كم ن المبابق كم ن المبابق كان المبابق كان المبابق كان المبابق كان المبابق كان المبابق المبابق

لان) الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم * بالحشر والنشر فى الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولاشك ان (المراد بالثانى) اى الاخبار حال الجنة (غيرالكذبلانه قسيمه)اي لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى آكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشىء

قانه لايكون حينند دايلا على تبرئه عن الذكام بخلاف الواقع فظهر بما ذكرنا ان كلام العلامة رحمه الله ليس مايقضى منه المعجب فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده في الواقع و بالنظر الى الدايل، فتشنيع الشارح رحمه الله على هذا الوجه مما يقضي منه العجب حتى لا يبقي بل يفني الكل هذا اذا كان بمنى الافناء من قضى نحبه مات وضربه فقضى عليه اى قتله اومن قضى حاجته و يجوز ان يكون من قضاه احكمه و يحتمل ان يكون بمنى يفعل العجب من قضيت كذا فعلته او يحكم بالعجب من قضيت كذا حكمت به كذا في الاقليد (قوله ان يكون بمنى يفعل العجب من قضيت كذا فعلته او يحكم بالعجب من قضيت كذا حكمت به كذا في الاقليد (قوله لان الكفار حصروا الح) ، ظاهر الآية يدل على طلب تعيين احد حالى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتاليم حين الاخبار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين احد حالى الخبر والاستفهام ههنا المنقرير فيفيد ثبوت احد الحالين المنجر ولا شك ان ثبوت احد الحالين لا يثبتها بل لابد المغبر ولا شك ان ثبوت احد الحالين لا يثبتها بل لابد من تنافيهما في الجمع وكذا تنافيهما في المجمع ان خبره بالحشر ،

ويكنى فيه انه لم يكذب لانه لم يتكم بخلاف اعتقاده او ظنه ومخالفة الواقع لاتضر لانها ليست بكذب على هذا الفرض وهكذا شرح الشارح عبارة المفتاح وأيضاً فالذى نسب لهذا المتكلم وعيب عليه انما هو مخالفة الواقع في نفس الامر فجوابه نانه تكلم بالواقع فى اعتقاده لايدفع اللوم الا اذا كان الاخبار بما يمتقد كافيا تدبر

(قول المحشى) فتشنيع الشارح رحمه الله الخ الحق ان ماصنعه الحشي رحمه الله في هذا المقام لايليق بجلائته فانك قد عرفت انجميع ماذكره خال عن التحقيق واذا ظهر الحق وكان بهذه المنزلة فالرجوع اليه أولى من هذه الاعتذارات وكيف خفي على من ضيع عمره في تحقيق هذا العلم والتفتيش عنه ماسهل له هو الاطلاع عليه

(قول المحشى) ظاهر الآية يدل الخ هذا توجيه لقول الشارح حصروا الخ مع ان المصنف انما استدل بتنافيهما في الارتفاعوهو الجمع فقط حيث قال المراد بالثاني غير الكذب لانه قسيمه وحاصل التوجيه ان المصنف لما ترك تنافيهما في الارتفاعوهو منم الخلو بالممنى الفني هو معني أم اعني أن يمتنع الخلو عن أحدهما سواء المجتمعا أولا لان الم مع كون الاستفهام التمرير انما تفيد ثبوت احد الامرين وثبوت اخد الامرين لاينافي ثبوت الامرين الآخر فان المستفهم بها انما هو جازم بثبوت إحد الامرين لا على التميين وهذا لا يمنع ثبوت الاحرين لا على التميين وهذا لا يمنع ثبوت الاحراق به الشارح لتوقف الاستدلال عليه لان مائمة الجمع المأخوذة من قول المصنف المراد بالثاني غير الكذب لانه قسيمه وان منعت اجتماعها لكنها تصدق بارتفاعها معا لانها هي التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها فحاز أن يكون طرفاها مرتفيين وذلك اذا كانت مركبة من كاذبين نحو اماأن يكون زيد شجرا أو حجزاً فلا يكني في الاستدلال مائمة الخلولانها تصدق باجتماعهما بأن يكون الكذب أعم وخبر ذي الجنة فرد منه ولامانعة الجمع لانها قصدق بارتفاعهما بأن لا يقبلهما الخبر كا قانا في زيد اما شجر أو حجر فضم الشارح رحمه الله مائمة الخلوالتي قسما ليتم معني ام وهو ما يكون أحدهما ثابتا الى مائمة الجمع التي تؤخذ من كلام المصنف المستفيد لهما من كون الثاني قسما ليتم معني ام وهو ما يكون أحدهما ولاشك ان ثبوت إحد الحالين لا يثبت الواسطة مالم يعتبر تنافيهما في الجمع يعني ان مائمة الخلولاستدلال فقول المحشي ولاشك ان ثبوت إحد الحالين لا يثبت الواسطة مالم يعتبر تنافيهما في الجمع يعني ان مائمة الخلو

لا يخلوعن احد الامرين المتنافيين فيكون المراد بالثانى ما هو مناف وقسيم للاول ومعلوم انه غير الصدق ، فليس الصدق عبارة عن مطابقة الواقع فقط والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقته له فيكونان عبارتين عن مطابقة مما الماقعة المواقعة معلى الماقعة المواقعة معلى الماقعة المواقعة معلى الماقعة المواقعة الموا

التي زادها الشارح لاتثبت الواسطة وحدها بدون انضام مانعة الجمع التي في المصنف لان مانعة الحاو من حيث هي تصدق باجتماعهما بالطريق المنقدم فلا تثبت الواسطة فلا بد من اعتبار تنافيهما في الجمع الذي هو في عبارة المصنف وقوله وكذا تنافيهما في الجمع الذي اقتصر عليه المصنف لايثبتها وحده لان مانعة الجمع تصدق بارتفاعهما معا فلا بد من تنافيهما في الارتفاع وهو المأخوذ من مانعة الخلو المأخوذة من قول الشارح حصروا الخ وبهذا ظهر فساد ما اطبق عليه الناظرون من الله لاحاجة لمنع الخلوفي الاستدلال بل يكفي منع الجمع وهو من سوء الفهم وعدم التأمل

(قول المحشي)ظاهر الآية يدل الح يهنى أنها بالتبار ظاهرها تدل علىمنع الخلو فقط الذي هو معنى كلمة المواظهوره تركه المصنف ولما كان الاستدلال يتوقف على منع الجمع وهو غير ظاهر تعرضله وانما نبه الشارح على ا هو الظاهراتوقف الاستدلال عليه كما عرفت

(قول الهشمى) لا يخلو عن احد الامرين هذا منع الحلو الذي ذكره الشارح وقوله المتنافيين أي اللذين لا يجتمعان وهذا منع الجمع الذي في المصنف فهذا تمام الدايل وقوله فيكون الخ مفرع على قوله المتنافيين

(قول الحشي) فليس الصدق عبارة الخ تفريع على كون الثاني منافيا وقسيما للاول وكونه غير الصدق وذلك لانه لوكان الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والكذب عدمها لم يوجد قسم غير الكذب وغير الصدق أصلا لدخول باقى الاقسام في الكذب المهبر عنه بعدمها وانما يتحقق ذلك القسم اذا كان الصدق عبارة عن مطابقتهما والكذب عبارة عن عدم مطابقتهما مع وجود الاعتقاد في الثاني وانما تعين كونهما عبارتين عن ذلك للاجتماع على عدم خروجهما عن المطابقة وعدمها وانما المخلاف في كونهما احدى المطابقتين أو مجوعهما وعدم ذلك واذا ثبت الهما عبارتان عن ذلك فكل مالم يتحققا فيه فهو واسطة فثبت جميع أقسام الواسطة فتأمل فانه قد وقع لبعض الناظرين في هذا المقام خبط عظيم

(قول المحشى) المعنى الايم وهو ثبوت احدها وهذا صادق باجتماعهما لان ثبوت أحدهما لاينافي ثبوت الاكر وبثبوت أحدهما فقط وهذا المهنى الايم هو معنى أم فانها آنا نفيد معكون الاستفهام للتقرير ثبوت أحدهما سواء انتهق الاخر أو ثبت أيضاً

(قول المحشي) الذي هو معنى كلة ام فليس ما اتى به الشارح من منع الخلو زائدا على ممنى الآية كما وهم بل هو ظاهرها كما عرفت

(قول المحشى) في التحقق بان لايكون وجودها واحدا بان لا يجتمعا فى الوجود ولوفي بعض الصور ليكون ذلك. البعض هو الذي قوبل به على سبيل منع الخلو واحترز بالتحقق عن المغايرة في المفهوم مع الاتحاد في المحققكم اذا قبل زيد ، لانهم لم يعتقدوه) اى الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضاً لادلالة لقوله تعالى أم به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامم فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا

حال الكذب ولو فى بعض الصور لتصح المقابلة على سبيل منع الخاو (قوله لانهم لم يعتقدوه اى الصدق) ، ولا بد في السوال بكلة ام من اعتقاد احدهما لاعلى التعيين، ولذا لا يصح الجواب بنعم ولا لا وحينئذ لاغبار في عبارة المصنف رحمه الله (قوله فعند اظهار الح) دفع لما يرد على المتن من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا ينافى التردد بينه وبين غيره يعنى ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يعدونه عن الصدق غاية البعد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهار تكذيبه (قوله الكان اظهر ولك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اي موصوفون بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة فيوال الى الاظهر (قوله

اما ناطق أو حيوان فان ذلك لا يصلح لمنع الخلو

(قول الشارح) فيجب أن يكون من الحبر ماليس بصادق ولاكاذب أي في نفس الامر فقوله ليكون هـذا منه بزعمهم أي زعموا ان هذا في نفس الامر غير صادق وكاذب لا انه واسطة فى زعمهم حتى يقال المراد اثبات الواسطة فى نفس الامر والدليل لايدل عليه كذا فى شرح الشارج المضدي

(قول الشارح) فيجب أن يكون من الخبر ماليس بصادق الخ واذا كان منه ذلك وجب أن يكون الصدق مجموع المطابقتين والكذب عدم مطابقة ذلك لدخلت الواسطة في المطابقتين والكذب عدم مطابقة ذلك لدخلت الواسطة في الكذب وانما تمين أن يكونا مجموع المطابقتين أو عدمهما دون أمر آخر لاجماع الخصوم على عدم خروجهما عن جنس المطابقة فاندفع مافي السمرقندي من أن دليله انما يدل على ثبوت الواسطة دون تفسير الصدق والكذب بما ذكره

(قول المحشى) ولابد في السوآل بام من اعتقاد احدهما لاعلى التعيين اي فالتعليل بانتفاء شرط السوآل بها فلا يناسب أن يقال لا تهم اعتقدوا عدمه اذ عدم اعتقاده كاف ولو مع تجويزه فحاقيل ان عدم اعتقاده لا ينفي تجويزه وحينئذ يجوزالسوآل بام وهم لان اللازم في السوال بها أن يكون المسواول عنه واحدا لا بعينه وحينئذ يكون التجويز لهم اجيعا فلا تكون الملنع الخاوفند بر المحتمد المحتمد المحتمد المحتم المحتمد المحتم

(قول المحشي) ولذا لا يصح الجواب منعمولاً لا ايلاعتقاد أحدهما لاعلى التعيين وهو لايفيد التعيين ولو كان اللازم فيها التجويز لصح الجواب بهما لافادته الجزم بأحدها وانكان لاعلى التعيين

(قول المحشى)دفع لما يردعلى المتنأي بناء على ان التردد لايضر في السوآل بام وقد تقدم له رده وانما يسايرالشارح فقط (قول المحشي) أي موصوفون بعدم الاعتقاد فالثابت لهم عدم الاعتقاد لان السلب جزء من المحمول لاالتردد بخلاف السالبة فان الحكم فيها بسلب ثبوت الاعتقاد فتصدق بالتردد والحاصل انه على كونها سالبة لم يعين وصفهم وانما سلب الاعتقاد ولاشك أن مفهوم التردد وعلى كونها معدولة حكم بان صفتهم الثابتة لهم هي عدم الاعتقاد ولاشك أن مفهوم

بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على مافر رنا والفرق ظاهر (ورد) هذا الدليل (بان المعنى) اي معنى ام به جنة (ام لم يفتر فعبر عنه) اىعن عدم الافتراء (بالجنة لان المجنون) يلزمه ان (لاافتراء له) لانه الكذب عن عمد ولاعمد للمجنون فالثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو أخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصراً للخبر المكاذب في نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لاعن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب الم لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى أفترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام الحبنون ليس مخبر لانه لاقصد له يعتد به ولا شعور فيكون مراده حصره في كونه خبراكاذبا او ليس مخبر فلا يثبت

بل على عدم ارداتهم الخ) لان قوله وغــير الصدق ، معطوف على قوله غير الكذب فقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة وليس خبرا لمبتدأ محذوف اعنى هو الراجع الى الاساني حتى يكون قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق (قوله فان قلت الخ)، ان جعل الرد معارضة في المقدمة كما يشعر به الجزم بقوله فالثاني ليس قسما للكذب ، بان اعتبر قوله لانه قسيمه مقدمة مدللة بانه قسيم الافتراء والافتراء هو الكذب فقسيمه قسيمه ، وكان هذا السوال منعا اى لانسلم ان القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولا نسلم ان المعنى اقصد الافتراء يلزم ان يكون قوله فالاول ، غصبا للاستدلال ، الذي

عدم الاعتقاد غير مفهوم التردد وانكان يتحقق به فاذا قيل الثابت لهم عدم الاعتقاد لم يكن الثابت التردد والاكان الثابت ما يتحقق به عدم الاعتقاد لاعدم الاعتقاد فقوله فيواول الى الاظهر أي من حيث عدم صدقه بالتردد تدبر

(قول الحشي) معطوف على قوله غير الكذب وهو خبر المراد فالمعنى والمراد غير الصدق فيكون الصدق غير مراد العشي) ان حمل الدر أم قبل من التراد أم المراد المراد أم المراد أم المراد الم

(قول المحشي) أن جعل الرد أي قوله ورد الح معارضة أي أقامة دليل يثبت نقيض ما أثبله دليل المعلل في المقدمة هي قوله لانه قسيمه كما يشعر به الجزم لان المعارضة أنما تكون بالجزم دون التجويزكما في المنع وقوله فالثاني ايس قسيما نتيجة

الدليل وهو في الحقيقة قول المصنف لان المجنون لا افتراء له فان معناه ان الأفترا هو الكذب عن عمد ولاعمد له

(قول الحشي) بان اعتبر قوله لانه قسيمه مقدمة مدللة أي بقول الشارح اذ المعنى آكذب ام اخبر آلج فانه في قوة ان الافترا هو الكذب فقسيمه قسيمه وانما اعتبركونها مقدمة مدللة لان المعارضة كما عرفت اقامة دليل في مقابلة دليل المعال وحينئذ فهذه المعارضة لدليل مقدمة الدليل فحاصل الدليل لانه قسيمه وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره ولا معارضة فيه انما هي في دليل قولنا لانه قسيمه كانه قيل هو قسيمه لان الافترا هو الكذب فقسيمه قسيمه فعورض هذا الدليل

(قول الحشي) وكان هذا السوآل منها أي من جهة المملل لقول المعارض ان الافترا هو الكذب عن عمد الذي استدل به على ان المعنى افترى ام لم يفتر وقوله لانه الكذب عن عمد تضمن دليلين الاول ان العمد معتبر في مفهوم الافتراء والثاني انا ان سلمنا انه غير معتبر في مفهومه نقول انه مستفاد بمعونة القرائن فمنع المالل ذلك كله فقوله لانسلم ان القصد معتبر الخ منع نلاول وقوله ولا نسلم ان المعنى الخ منع نلثاني

(قول الحشي) غصبًا للاستدلال لان منصب المانع التجويز لا الدعوى بقوله فالاولى ان الممنى الخ والاستدلال بقوله وكلام الحينون ليس بخبر الح هو منصب المعارض بعد المنع وان جعل الرد منعا، لقوله لانه قسيمة كما ينبي، عنه قوله ولو سلم، بناء على جواز كون القصد معتبراً في منهوم الافتراء او جواز اعتباره من خارج وكان السوال المذكور، اثباتا للمقدمة الممنوعة بابطال السندين وظهور انتفاء سند آخر يلزم ان يكون قوله فالاول، غصبا للمنع، بعد اتمام الاستدلال باثبات المقدمة الممنوعة فالوجه ان يقال، مقصود السائل مجرد الاستفسار و بيان، ان توجيه الرد بما ذكرته عنير مرضي ككونه خلاف اللغة والاصل فالاولى ان توجيهه هكذا

(قول الحشى) الذي هو منصب المعارض لانه اذا منع المعلل مقدمة دليل المعارض وهى ان القصد معتبر في الأفترا الما بالوضع أو القرينة كان على المعارض حينتذ الاستدلال لاثبات المقدمة المعنوعة أو اثبات مدعاه بدليل آخر أو ابطال سند المنع فاذا ادعى المعلل حينتذ بقوله فالاولى الخ فقد منع المعارض مماله وهو الاستدلال لاثبات مقدمته وقوله بعد المنع متعلق بمنصب اي منصب المعارض بعد منع المعلل مقدمة دليله الاستدلال

(قول العشي) لقوله لانه قسيمه اي لقدمة الدايل نفسها لا لدليلها كما في الوجه الاول

(قول الحشي)كما ينبي عنه قوله ولو سلم فان هذا انما هو متعارف في المنح

(قول المحشى) بناء على جواز الخ فقول المصنف ورد الخ معناه لانسلم آنه قسيمه لم لا يجوز أن يكون القصد معنبرا في مفهوم الافترا أو يكون معتبراً من خارج أى بقرينة عايه وانما بناه على الجواز لانه وطيفة المانع لانه اذا جزم كان مدعيا وليس ذلك وظيفته فقوله بناء على جواز متعلق بقوله وان كان الرد منعا

(قول المحشي) اثبًاتا الدقدمة الممنوعة وهي ان الثاني قسيم الافترا وقوله بابطال السندين وهما ان القصد معتبر في مفهوم الافترا او معتبر بالقرينة لانه متى بطل السند بطل المنع فتثبت المقدمة والاثبات من جهة المعلل

(قول المحشى) وظهور انتفا سند آخر جواب عما يقال آن ابطال السندلايفيد لجواز أن يكون هناك سندآخر وحاصله انه يفيد اذاكان انتفا السند الآخر ظاهراً

(قول المحشي) غصبا للمنع لانه بعد اتمام الاستدلال يكون المنصب للمانع اما بمنع مقدمة من مقدمات ابطال السندين بأن يبطل قول المعلل هو الكذب مطلقا أو قوله والنقييد خلاف الاصل بمنع ذلك أو يأتى بسند آخر فقوله غصبا للمنع لمنصب المنع أى دفع المانع عن منصبه بانتصابه هو للدعوى وانما اقتصر على المنع لبنا المالكلام على انتفاء سندآخر فلا يبق الا المنع (قول المحشي) بعد اتمام الاستدلال لان الدليل قد تقدم والذي هنا انما هو ابطال سندي المنع ليتم الدليل الاول الذي كان قد توجه المنع على مقدمته باثبات تلك المقدمة وحاصل قول الشارح فلا ولى حينتذ ان المعلل بعد ما تم دليله قال الاولى في الجواب من هذا المنع الذي لم يتم ان نقول ان المعنى افترى ام لم يفتر الكذب كما قلت في منعك بل بمعنى ان به جنونا فكلامه ليس بخبر اصلا ولا يخفى ان هذا الايصح من المعلل الذي يريد اثبات الواسطة ولعله اكتفى بكونه غصباعن ذلك كالكتفي به عنه في تقر برالمعارضة فتد بر فول المحشي) مقصود السائل مجرد الاستفسار اى وهذا السائل غير المعلل وغير المعارض اوالمانع والمراد بالاستفسار فول المنول والمراد بذلك السوآل الانكار فكانه فال لا وجه له السوآل عن علة تخصيص الافترا بالعمد مع خالفه للهة والاصل والمراد بذلك السوآل الانكار فكانه فال لا وجه له وقوله و بيان الخ أي بالانكار المفهوم من الاستفسار بقرينة المقام

(قول المحشى) ان توجيه الرد عا ذكرته الخ أى سوا كان الرد معارضة أو منعا فبعد الجواب عن الاستفساريتم الرد المذكور سواكان معارضة اومنعا خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كنى دليلا فى التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولانسلم ان القصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم اوالساهى زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة أنه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيا بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الحبر لا يجرى في غيره من المركبات مثل الغلام الذى زيد ويازيد الفاضل ونحو ذلك بمايشت لى فسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسية في المركب الاخبارى وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان أو فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصوراكما فى قولنا يا زيد الانسان او الغرس وايا ماكان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيازيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدى دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخباركا ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان المسبة المعلومة من حيث هى معلومة لا محتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحمال من حيث هو هو كها ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحمال من حيث هو هو فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كا ذكره الشيخ انما يتوجهان

وحينتذ يكون الجواب اتماما للتوجيه السابق وبيانا لعدم تمامية التوجيه الثاني الذي اختاره بعض الشراح (قوله في التقييد) اي تقييد الكذب بالعمد سواء كان داخلا في مفهوم الافتراء او خارجا عنه مستفادا بمعونة القرائن فهو جواب عن كلا الايرادين اللذبن او ردهما على التوجيه الاول (قوله ولا نسلم الخ) ايراد على التوجيه الثاني المذكور بقوله فالاولى * قال قدس سره ان اورد السؤال الخ * لا يخنى ان قول الافتراء هو الكذب مطلقاً ايراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله والتقييد الخ ايراد على قوله فالمعنى اقصد الافتراء فالسؤال مشتمل على الايرادين والجواب المذكور جواب عنها

⁽ قول المحشي) وحينئذ يكون الجواب الح أي بقوله قلت الح وترك حاله على الاولين لما علم انهماغير تامين وقوله التوجيه الثاني أي قول الشارج فالاولى الخ

⁽قول الشارح) وذكر بعضهم انه لأفرق الخ أى لافرق في احتمال الصدق والكذب بين النسبة في المركب الاخباري وغيره فهذا الذي ذكره بعضهم تضمن أمرين الاول ان نسبة غير المركب الاخباري تحتمل الصدق والكذب يعني انها في ذاتها محتملة والثاني ان الصدق والكذب يتوجهان اليها ضرورة ان الشيء لا يحتمل الاما يمكن فيه فهمنا امران الاول الوصف بالاحتمال والثاني الوصف بالصدق والكذب كما في شرح الشريف النمغتاح والشارح رحمه الله يرد الامرين على الترتيب فقال في الاول وفيه نظر لوجوب علم المخاطب الخيمين ان النسب التقييدية ليس مراد المتكلم الاعلام بانه مصدق بها وانما مراده التقييد بما يعلمه المخاطب ليعرف محل الحكم الذي في القضية فهو أنما يلقيها له من حيث أنه عالم بها كما افاده بقوله أن النسبة المعلومة من حيث أنها معلومة والاحتمال أنما يعرض من جهة التصديق ضرورة أنه أيقاع النسبة المعاومة الماومة المعاومة الله وقوع كان صادقا والاكان كاذبا فظهر أن النسبة المعاومة والاحتمال المعاومة والاحتمال كان كاذبا فظهر أن النسبة المعاومة المعاومة المعاومة المعاومة المعاومة والاحتمال المعاومة والاحتمال كان كاذبا فظهر أن النسبة المعاومة المعاومة المعاومة المعاومة المعاومة والاحتمال المعاومة والاحتمال كان كاذبا فطهر أن النسبة المعاومة المعاومة المعاومة والوقوع والانتزاع والله وقوع كان صادقا والاكان كاذبا فطهر أن النسبة المعاومة المعاومة والاحتمال المعاومة والوقوع والانتزاع والله وقوع كان صادقا والاكان كاذبا فيطوم المعاومة والوقوع والانتزاع والمعاومة والوقوع والانتزاع والمعاومة والوقوع والانتزاع والمعاومة والوقوع والانتزاع والمعاومة والوقوع والمعاومة والوقوع والانتزاع والمعاومة والوقوع والوقوع والوقوع والانتزاع والمعاومة والوقوع والانتزاع والمعاومة والوقوع والانتزاع والوقوع والانتزاع والوقوع والوقوع

للمخاطب من حيث انه يعلمها لاتحتمل الصدق والكذب لان المتكلم لم ياقها الى المخاطب من حيث أنه مصدق بها وانما هو متصور لها فقط كما في حواشي الشارح للعضد واذا كان كذلك لا يمكن فيها الاحتمال اذ التصورات لااحتمال فيها هذا هُو مراده بقوله فظهر ان النسبة المعلومة من حيث الخ ولذا اناط كلامه هنا بالاحتمال وعدمه حيث قال اولا لايخرجه عن عدم الاحتمال وثانيا لايخرجه عن الاحتمال وليس مدار كلامه على مجرد العلم وعدمه وقال في الثاني ثم الصدق والكذب الح يعنى ثم بعد ان ابطلنا الاحتمال نقول ان الصدق والكذب انما يتوجهان آلى ما قصد المتكلم اثباته اى التصديق بثبوته او التصديق بنفيه اي أنما يتوجهان الى الوقوع واللاوقوع اذا تعلق بهما التصديق و يكون توجههما الى ذلك من حيث التصديق بهما اعنى الايقاع والانتزاع قال السيد في شرح المفتاح الموصوف بالاحتمال و بالصدق او الكذب هو ايقاع النسبة وانتزاعها وهو الذي يفعله الخبر في خبره دون وقوع النسبة او انتزاعها وقال الشارح فى شرحه الصدق والكذب انما يتوجهان الى الحكم الذي يحكمه الخبر في خبره لا الى حكم مفعول يشار اليه قال الشَّيخ عبد القاهر الصدق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى المبتدا او سلبه عنه لا الى صغة المبتدا لانها ثابتة على كل حال ليس ثبونها مبنيا على اثبات المتكلم آياها اه قال بعض شارحي المفناح بعد ذلك لانالاحثياجالىذكوها لازالة اللبسفيلزمان تكون معلومة للمخاطب والا فلا يحصل التمييز واذاكانت معلومة القيت اليه من حيث انها معلومة له فلا يقصدها المتكلم بالتصديق بها وانما يكون متصورًا لها وعبارة المفتاح مرجع الحبرية واحتمال الصدق والكذب الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم كما نجده فاعلا ذلك اذا قال هو لزيد هو ليس لزيد لا الى حكم مفعول يشير اليه أشارته اذا قال الذى هو لزيد أو ليس لزيد فاوقعه صلة للموصول الذى من حقه ان يكون صلة قبل اقترانها به معلومة للمخاطب قال السيد في شرحه فان في الصلة اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل أن تجعل هذه الجلة صلة فذلك الانظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لايكون خبرا أي محتملا للصدق والكذب لان المحتمل انما هو حكم الحبر بسبب امكان محققه مع كلمن الصدق والكذب اه من مواضع أي ولا حكم له في المركب الناقصوانما هو مشير الى حكم الخاطب فالذي عنده انمآ هو تصور فقط والحاصل ان الموجود عند المتكلم بالنسبة إلى النسبة التقييدية انما هو النصور فقط والصدق والكذب انما يرجعان الى الخبر باعتبار التعمديق قال في حواشي العضد المركبات الناقصة لاتفيد اثبات نسبة أو نفيها بل انما تغيد الاشارة الى نسبة مثبتة أو منفية فمعنى|فادة النسبة اثباتا أو نفيا افادة التصديق بالنسبة والمركبات الناقصة انما تفيدتصورها ام اذا علمت هذا علمت أنالشارح أولا استدل على ان المتكلم بالنسب التقييدية غير حاكم ولاتصديق له بالنسبة اليها بانها انما تلق للعالم بهامن حيث أنه عالم بها لان المقصود الاشارة الى ما حكم به الخاطب لا الحكم من المتكلم ورتب عليه انتفاء الاحتمال لانه انمــا يكون من جهة التصديق ثم بعد ان ابطل الاحتمالُ بذلك قال اذا عرفت وجه ابطال الاحتمال وهو انها انما تلقى الى السامع من حيث انه عالم بها المستلزم ذلك انتفاء افادة التصديق نقول ان الصدق والكذب انما يتوجهان باعتبار التصديق وقد عرفت انتفاءه في النسب التقييدة وبهذا ظهر انه لا وجه لما أطال به السيد قدس سر. وانه ليس ما قصده الشارح بقوله ثم الصدق الح هو ما قرره السيد فان كلامه في نغى الاحتمال وهذا في توجه الصدق فليتأمل

(قوله قال قدس سره وأما المجنون فليس له ارادة) كى فينتقل منه الى أنه كذب لا عن عمد

(قوله قال قدس سره في مفهوم الافترا) أي حال كون الكذب داخلا في مفهوم الافترا لا معــبرا عنه بالكذب وقوله وأنه أي وأن العمد داخل في مفهوم الافتراء فلا معنى لترديد السوّال بين الايرادين والجواب بين التقريرين * قال قدس سره حقيقة ، وان كان كلاما صورة لاشتماله على المسند اليهوالمسند والاسناد * قال قدس سره او ان الانحصار * اي نقول ان كلام المجنون كلام حقيقة ، لكن انحصار الكلام في الخبر والانشاء باطل عندي بل المنحصر الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد غلط فيه * قال قدس سره لا فرق بينهما الخ * قدس سره لا فرق بينهما الخ * قدس سره لا فرق بينهما الخ * وحينتذ ، يكون الاستثناء منقطما او من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم * قال قدس سره لان الاحكام الح * يمنى ان الحمال الصدق والكذب من الاحكام الثابتة لما هية النسبة من حيث هي والمعلومية وعدمها وكذا استفادتها من نفس اللفظ وعدمها عارضتان لها وما بالذات لا يزول بتبدل العوارض ،

رقول الشارح) قبل العلم بها اخبار يعنى ان استمالها أوصافا خطأً لانها انما تلقي للمخاطب مشارا بها الى مايعلمه وقوله كما ان الاخبار بعد العلم بها أوصاف اي اذا القيت اليه من حيث انه يعلمها فانه حينئذ لاحكم فيها للتكلم

(قول الشارح) لأيخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو لان المتكلم القاء الى الخاطب مشيراً به الى حكمه فيه أما هو فغير حاكم غاية الامر انه مخطىء في الاستعمال

(قول المحشى) فلا معنى لترديد السوآل بين الابرادين الخ مراد السيد رحمه الله أن الاستعال ونقل الأئمة ليس معناها واحدا على كل حال من الجوابين بل أن نظر لورود السوآل على اعتبار القصد. في مفهوم الافترا فالمرادفي الجواب أن العرب استعملت الافترا بهذا المهنى بلا قرينة ونقله عنهم أئمة اللغة فدل على أن ذلك حقيقته وأن نظر لوروده على أن قلد من خارج فالمراد في الجواب أن العرب استعملته في موارد يعتبر فيها انضام القصد اليه ونصبوا على ذلك القرينة وقله عنهم أئمة اللغة كذلك وليس مراده أن كلا من السوآل والجواب مردد فتدبر

(قول المجشى) وان كان كلاما صورة الخ فقول أهل المعاني السكلام ما يشلمل علىمسندومسنداليه واسناد مرادهم به ما يشمل الصورى وهذا لاينافي ان المخصر في الخبر والانشا الكلام الحقيق

(قول المحشى) لكن انحصار الكلام في الخبر والانشا باطل عندي بل المنحصر الخ يعنى ان المنحصر في كلام القوم في الخبر والانشا باطل عندي بل المنحصر الخ يعنى ان المنحصر في كلام القوم في الخبر والانشا حيث قالوا ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبروالافانشا انما هو الصادر عن قصدوشعور لاالكلام مطلقافليس كلام هذا القائل اصطلاحا جديدا بل حمل لعبارة الحصر الواقعة في كلامهم على الكلام الصادر عن قصد فاندفع ما في الفنرى هنا (قول المحشى) والاستثنا المتصل أي على ماهو الظاهر منه

(قول المحشي) يكون الاستثنا منقطعاً لان التعبير ليس مما يختلفان به في الاحتمال

(قوله قدس سره) لمامر أي في قول الشارح اعلم ان المشهور الخ

(قوله قدس سره) وكان في اثبات ما قصده الخ أي نفى الفرق بينهما الذي يختلفان به في الاحتمالكاف فيما قصده وان اعتبر العلم في التقييدية دون الاخبارية

(قوله قدس سره) عن خصوصيتهما أي كون اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان خصوص النقيضين وكون اللذين لا يجتمعان وقد يرتفعان الضدين

(قوله قدس سره) ماهية مفهومها أي مفهوم لفظ خبر وهو ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه

(قوله قدس سره) مجردة عن العوارض وهيكونها معلومة للمخاطب وُفيه أنَّ الشارح لم يمنع الاحتمال من حيث علمها

للمخاطب بل قال ان النسب التقييدية انما يلقيها المتكام للمخاطب من حيث انه يعلمها ليعرف محل الحكم لامن حيث انه أى المتكلم مصدق بها فالحاصل عند المتكلم انما هو تصورها كما تقدم نقله عن الشارح في حواشي العضد والصدق والكذب انما هما وصف للحكم والتصديق كما نص عليه هو والشارح العلامة في شرحيهما للمنتاح فعدم الاحتمال ذاتى لها واعتبار الدلم فيها انما هو دليل على عدم تصديق المتكلم فقط

(قوله قدس سره) بما لادخل له قد عرفت ان الشارح انما اقامه دليلا على عدم التصديق من المتكلم لانه انما القاها من حيث يعلمها السامع لا من حيث انه هو مصدق بها بخلاف الخبر المعلوم المخاطب فان المتكلم انما يلقيه من حيث انه مصدق به ليفيد المخاطب متعلق تصديقه أو انه مصدق به وهو لازم فائدة الحبر واذا كان كذلك فاشتراط العلم من المخاطب انما هو دليل على انها ليست ملقاة له من حيث أن المتكلم مصدق بها بل من حيث انه هو يعلمها فالحاصل المتكلم من حيث أنها تقييدية ايس الاتصورها فقط ولا احمال في التصور

(قوله قدس سره) كون معلومية تلك النسب الخ يعنى ان كون المخاطب يعلمها مستفاد من اللفظ لانها مشار بها الى ما يعلمه من حيث انه يعلمه لامن حيث انه مصدق به بخلاف النسب الخبرية فان كون المخاطب عالما بها اذا فرض ذلك ليس من الخبر ضرورة ان المفاد به التصديق من المتكلم

(قوله قدس سره) من حيث ذاتها وماهينها قد حقّق هو والشارح في شرحى المفتاح انالنسب اتما تحتمل من حيث النصديق بها أما من حيث ذاتها فهي تصورات لا احتمال فيها وهذا هو المراد

(قوله قدس سره) ان النسب الذهنية الح هى الايقاع والانتزاع تشمر بوقوع نسبة اخرى هى متعلقها وعبارته في شرح المفتاح تحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية وهى الايقاع والانتزاع وتلك النسبة مشمرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاولى وهى المقصود بالافادة

(قوله قدس سره) فلا اشعار لها لان النسب الذهنية في المركبات التقبيدية انما هي تصورات فقط لا ادراك وقوع أو لا وقوع في الواقع حتى يكون لها متعلق يحتمل أن تطابقه أولا ومراد الشارح بكونها لابد ان تكون معلومة ان المتكلم أنا يشير بها الى ما هو معلوم من حيث انه معلوم لا انه مصدق بها

(قوله قدس سره) على وجه يشعر الح وذلك الوجه هوكونها ايقاعا لامر خارجي فان المخاطب يستفيد الحكم من الحنبر و ينتقل منه الى متعلقه الحارجي فالنسبة الذهنية هي مطلق الادراك والوجه كونه ادراكا لوقوع النسبة الحارجية (قوله قدس سره). لا تسئلزم الح اذ لا علاقة بينهما عقلية (قوله قدس سره على وجه لايشعر الح) النسبة الذهنية هي الادراك وذلك الادراك تصور النسبة ثبوتية أو سلبية لا ادراك وقوعها أولا وقوعها حتى يشعر بان في الواقع نسبة مطابقة

. (قوله قدس سره) الى معنى قولك زيد فاضل وهو ان الفضل ثابت له في الواقع

(قوله قدس سره) بما توصف باعتباره أي بالنظر اليه وهو النسب الخارجيّة

(قونه قدس سره) والانشائية تستلزم الح الفرق بين التقييدية حيث كانت مشعرة والانشائية حيث كانت مستلزمة ان النسبة التقييدية وان كانت تصوراً الا أن متعلقها نسبة ثبوتية أو سلبية بخلاف النسبة في اضرب مثلا فانها أمر تصورى أي متصور لا تصور لا تصور لنسبة اخرى والذي في حواشي الشارح للعضد ان المركبات الناقصة تشير الى نسب خبرية لانها تفيد تصورها وجعل السيد رحمه الله الاشارة لنفس النسبة والامر هين

الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو الممدة في تقسير الانفاظ اعنى اللغة والعرف وان أريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة في الماب الأول احوال الاسناد الخبرى ،

وهو ضمكلة

وبهذا اندفع ماقيل انه بمكن الفرق بان المعلومية داخلة في ماهية النسبة التقييدية فلا يجوز قطع النظر عنها فيها بخلاف النسبة الخبرية وكيف يقال ان المعلومية العارضة بالقياس الى المخاطب مقومة للنسبة التقييدية التى، لا اعتبار لوجود الخاطب فيها فضلا عن معلومينها له مقال قدس سرم فظهر بما ذكرنا الحرج قيل ان الشارح رحمه الله تعالى ، ضرب الخط على قولة فظاهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق وهو ابدا، للفرق الموثر قال قدس سره فلا الشمار الحريخي، ان هذه المقدمة نظرية والقائل بعدم الفرق لا يسلمها والرجوع الى الوجدان لا ينفع في مقام البرهان (قوله الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه)، أى اظهار ثبوته اوانتفائه في الوافع فان النسب حينئذ تشعر من في مقام البرهان (قوله الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه)، أى اظهار ثبوته اوانتفائه في الوافع فان النسب حينئذ تشعر من حيث هي بوقوع نسب اخري خارجية فلذلك احتملت الصدق والكذب بخلاف النسب التقييدية فانك لا تقصد بقولك زيد الفاصل اعلام ان الفضل ثابت لزيد ، بل اعلام بأن زيدا الفاصل ثبت له كذا فالنسب في المركبات التقييدية لااشعار ميث حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها اولا تطابقها بل ربما اشعرت بذلك من حيث ان فيها اشارة الى نسب خبرية مله من حيث النها المارجية

(قولالمحشي) وبهذا الدفع ما قيل الخ قائله العصام

(قول المحشي) لا اعتبار لوجود المخاطب فيها أي في تحقق حقيقتها اما فيا يشار بها اليه من حكمة فلا بد منه كاعرفت (قول المحشي) ضرب الخط على قوله فظهر الخأي لان العلم لا ينفى احمال الصدق كما قال السيد وقد عرفت أنه لافرق (قول المحشى) ابدا للفرق المطلق أى غير المؤثر في الاحتمال وعدمه وهذا بناء على ان قول هذا القائل أنه لافرق أي أصلا الا ماذكره على ما هو الظاهر من لا النافية للجنس والاستشاء المتصل وقوله المؤثر أي في الاحتمال وعدمه بناء على ان الاستشنا منقطع فكان الشارح يقول ان أراد أنه لافرق الملافرق الملافرة الملافرة الملافرة الملافرة الملافرة الملافرة على ان الاستدلال عليها وهو (قول المحشي) ان هذه المقدمة نظرية أي والسيد رحمه الله لم يستدل عليها قد عرفت وجه الاستدلال عليها وهو ماذكره الشارح رجمه الله من أن المتكلم بها أنما يلقيها الى المخاطب من حيث أنه أي المخاطب يعلم الحكم بها لامن حيث أنه أي المتكلم حاكم فيها وانما هو متصور فقط والاشعار انما هو من جهة الحكم بسبب أنه له متعلقا خارجيا فئبت ان

(قول المحشي) اي اظهار ثبوته او انتفائه أي انما يتوجهان الى كلام قصد المتكلم اظهار ثبوت مدلوله بالواسطة وهو الوقوع الخارجي واللاقوع الحارجي والملاقوع الحارجي والملاقوع الحارجي والملاقوع الحارجية الله أوقعه أي صدق بوقوعه أو انتزعه أي صدق بمدل والمسلة أعنى الايقاع والانتزاع تشعر بوقوع نسب أخرى خارجية هي متعلق ذلك الايقاع والانتزاع هي مدلول الحبر بلا واسطة بحتمل أن يكون وان لايكون فلذلك الاشعار احتمات الصدق والكذب للدلالة على أمر خارجي مطابق للدلول بلا واسطة بحتمل أن يكون وان لايكون (قول المحشي) بل اعلام أن زيدا الفاضل أي المتصور انه فاضل اذ في هذا التركيب ليس المراد التصديق بفضله

أوما يجرى مجريهـ الى الاخرى بحيث يغيدالحكم بان مفهوم احديهما ثابت أفهوم الاخرى اومنني هنـ وهذا اولى من تعريف بأنه الحركم بمفهوم بأنه ثابت له او مننى عنه كما فى المفتاح للقطع بأن المسنداليه والمسند

وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره (قوله او مايجرى مجراها)، وهو الجملة الواقعة في موقع المبتدأ والخبر (قوله بان مِفهومالخ) • بيان للحكم واشارة ، الى ان المراد بالحكم الوقوعواللاوقوع(قوله لمفهوم الاخرى) اما، باعتباره في

فلا تعلق للإدراك به من جهة انه واقع أولا حتى يكون محتملا وحتى يكون صادقا ان طابق وكاذبا ان لم يطابق

(قول الشارح) وهو ضم كلة الح المراد بالضم المعنى المعبدرى لا الحاصل بالمصدر وهو الانضام كما قيل كما صرح به الشارح فى شرح المقتاح من أن المراد بالاسناد هو الاسناد عن النحاة وفي الرضى الاسناد ان يخبر في الحال أوفى الاصل بحكمة او اكثر عن اخرى فقولنا أن بخبر احتراز عن النسبة الاضافية والتي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا أو في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي قال السيد النسبة أعم من الاسناد المذكور ههنا وجنس له فلذا قال أن يخبر احترازعن النسبة الاضافية النهى فعلم ان المراد بالنسبة في كلام الشارح الآتى المعنى اللغوى المصدرى وسيأتى ايضاح ذلك عند قول المصنف ثم الاسناد منه حقيقة الح

(قول الشارح) للقطع بأن المسند اليه والمسند من أوصاف اللفظ وهذان الوصفان انما حدثا بسبب الاسناد فلا بدأن يكون متملقا باللفظ وليس هو الا الضم بالمعنى المصدرى فان قلت قوله فيما يأتي قدم بحث أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين يقلضى ان المراد بالاسناد النسبة لا الضم بالمعنى المصدري وهذا هوالموافق للاحوال الآتية كالتأكيد والقصر لاخبار المتكلم أعنى النسبة بالمعنى اللغوى لا النسبة بمعنى الثبوت والمجت عن أحوال اللفظ بالواسطة لتعلقه به وقد يتوهم ان المراد بالضم الانضام وان المراد بالنسبة في كلام الشارح الثبوت وهو مخالف لكلام اعة النحو الذي تبعه الشارح

(قول المحشي) وهذا هو الوجه الذي افاده قدس سره قد عرفت ان السيد قدس سره أنما اثبت بهــــذا الوجه الاحتمال وعدمه والشارح اثبت به رجوع الصدق وعدمه فليتأمل

(قول المحشي) وهو الجملة الواقعة في موقع المبتدأ او الخبر ترك الضمير المستتر في قام من زيد قام وقد نقل عن الشارح جعله مما يجري مجراها لانه كلة حقيقة اذ السحلة ما يتلفظ به الانسان أو في حكمه وبقوله وهو الجملة الخ تفسيراً لمسا يجري مجراها استغنى عن أن يقول الشارح بعد قوله اخرى أو ما يجري مجراها لشمراء لما اذا كان المضمون المسند أو المسندالية وليس بحكلة بل يجرى مجراها وما قيل ان الجملة اذا وقعت مسنداً اليه أوّلت بمفرد بخلاف ما اذا وقعت مسندا فانه لا تأويل فيها فالمحتاج لقوله أوما يجرى مجراهاهو المسند فقط غيرسديداذ الجملة متى بتى اسنادها لا يمكن أن ترتبط بغيرها كما بين في الوضعاه (قول المحشي) بيان للحكم أي تصوير له بناء على ان كلة أن مصدرية مؤول ما بعدها بالثبوت

(قول الحشي) الى ان المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع أي لان ذلك هو فائدة الخبر التي تعتبر الخواص بالنسبةاليها كما سيأتى في المصنف قريبا دون الايقاع والانتزاع

(قول الحشي) باعتباره في نفسه نحو الانسان نوع والحيوان جنس

من أوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة

نفسه كما في الطبيعية او باعتبار اتحاده وصدقه على شيء، كما في المنعارفة وفيه اشارة الى ان الحكم منحصر في الحملي والشرطية المتبصلة ، حملية والشرط قيد له بمنزلة الظرف، والمنفصلة قضيتان (قوله من أوصاف الالفاظ الخ) لان احوالهما المبحوث عنها من حيث انها كذلك انما تعرض للالفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفة ضميرا واسم اشارة وعلما ونكرة وكذلك كون المسند اسها او فعلا او جملة اسمية او فعلية او فعلية او فارفية وقولهم الفصل اتخصيص المسنداليه بالمسند من باب اجراء حكم المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسندهو اللفظ لان الفصل انما يقع بين اللفظين وما قيل ان الحواص والمزايا انما تعتبر اولا في المعاني فاللائق باصطلاح احمل المعانى ان يعتبر المسند اليه والمسند من أوصاف المعاني ، فليس بشيء لاستلزامه ان في المعاني فاطاني باحثا عن احوال اللفظ (قوله والمما ابتدأ بابحاث الخبر . مع ان تلك الابحاث لا تختص بالخبر (قوله المحتفل شانا) شرعا لان الاعتقاديات كلها اخبار ولغة فان اكثر المحاورات اخبار (قوله يتصور بالصور الكثيرة) .

(قول الشارح)في عرفهم اما عند غيرهم فقيل انهما حقيقة في المعنى وتسمية اللفظ مسندا ومسندا اليه مجاز من تشمية . الدالِ باسم المدلول وعليه يكون الاسناد هو النسبة أي الحالة التي بين المدلولين

(قول الشارح) لانه الذي يتصور أي لان النسبة الخبرية هي التي تتصور بالصور الكثيرة فان نسبة القيام الى زيد تكون في صورة الاسمية نحو زيد قائم والفعلية نحو قام زيد والشرطية نحو ان قام زيد قام عمرو والغارفية نحو زيد في الدار أى قام اذا كان هناك قرينة أو كان الحدث من الافعال العامة نحو الحصول فالمعنى الذى يتصور بتلك الصور هو الذى لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات وليس المرأد ان مطلق الخبر يكون منه اسمية وفعلية حتى برد ان الانشاء كذلك نحو كيف زيد وهل قائم زيد

(قول المحشي) كمافي المتعارفة نحو الانسان قائم فان القيام محكوم به على ماهية الانسان باعتبار اتحادها مع الغرد وصدقها عليه ونحو زيد قائم ثبت فيها مفهوم القيام لمفهوم الحيوان الناطق باعتبار اتحاده بشيء وصدقه عليه فان ماهية الحيوان الناطق مع التشخص هي زيد والاولى ان المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ سواء كان ذاتا أو ماهية لان الحكم في الشخصية ليس على المفهوم بمعنى الماهية فعم يلزم ذلك من حيث اتحادها بالفرد

(قول المحشي) حملية والشرط قيد هذا رأى علماء العربية بخلاف المناطقة فانها عندهم لا اسناد فيهاكما سيأتي بيانه (قول المحشي) والمنفصلة قضيتان المنفصلة نحو العدد اما زوج أو فرد وقوله قضيتان أي متصاتان بأن يقال ان كان العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا لاحمليتان بأن يقال بعض العدد زوج وبعضه فرد لان هـذا ليس من العدد نوج المنفصلة اذ لابد فيها من التعاند

(قول الحشى) فليس بشىء لان اعتبارها في المعاني أولا لايقتضي أن يكون البحث عن أحوال المعاني وقول الحشي) مع ان تلك الابحاث الخ اشارة لرد ماقيل هذه الابحاث ليست خاصة بالخبر بل هي أحوال الأسناد الانشائي أيضاً وقوله انما ابتدأ بابحاث الخبر يقتضى اختصاصها به وحاصله ان معنى كلام الشارح انما ابتدأ بهذه الابحاث مضيفاً لها للخبر لكونه أعظم شأنا الخ فلا يقتضي ما ذكر

يخي ''گل:

وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا الزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهبي او نقل كمسى ونم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والنهني وما اشبه ذلك ثم قدم مجث احوال الاسناد على احوال المستداليه والمستدمع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعانى أنما يبحث عن احوال الله فل الموصوف بكونه مستدا اليه ومستداو هذا الوصف انما يحقق بعد يحقق الاستاد لانه ما لم يستدا حدالطرفين الى الآخر لم يصر احدهما مستدا اليه والاخر مستدا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لاشك ان قصد المخبر)

من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشرطية (قوله وفيه تقع الح) من كونه ابتدائيا او طلبيا او انكاريا مخرجا على مقتضى الظاهر وعلى خلافه (قوله وبه تقع) اى تحصل المزايا التي يهما التفاضل بين الكلامين (قوله ولكونه الح) عطف على قوله لكونه اعظم شانا، وهو بالنظر الى معنى الخبر وهذا بالنظر الى الفظه (قوله كالام والنهيى) لم يجملها حاصلين بزيادة اللام ولالان هذين الحرفين لا يختصان بجعل الاخبار الشاء كلام التعليل ولا النافية فكان صيغة الأمر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي ججوع لا والمضارع (قوله انما يبحث كلة انما ، اما للتأكيد . واما للحصر بالنسبة الى اللفظ الغير الموصوف بهما وول الحشي) من كونه ابتدائيا أى خاليا عن التأكيد لالقائه الى خالى الذهن أو طلبيا أى اكد بتوكيدوا حد لا القائمة الى الماتردد الطالب للحكم أو انكاريا اى اكد بحسب الانكار وهذا كله مقتضى الظاهر وقوله وعلى خلافه بأن يوتي بالتوكيد خالى الذهن لتنزيله منزلة طالب الحكم كاسيأنى قريبا وانما اختص الخبر بذلك لانه اختص باحمال الصدق والكذب كامر (قول الحشي) وهو بالنظر الخ بيان لوجه الاتيان باللام وعدم نظمه فى سلك ما قبله

(قول الشارح) باشتقاق كالامن والنهى في الاطول في جعل الامر مطلقا أي باللام أولاوانهي مشتقامن الخبر بحث اذ لا فرق بين الامر باللام والنهى وبين الاستفهام في أن كلا بزيادة أداة والشيخ الرضى لم يجعل المشتق من الخبر الا الامر بغير اللام قال انه مشتق من تضرب بالاتفاق أى مقتطع منه بحذف حرف المضارعة وزيادة همزة الوصل فما كان بغد حرف المضارعة ساكن ورده الحشي بالفرق بين اداة الاستفهام ولام الامر ولا الناهية بأن حرف الاستفهام اختص بأخراج الكلام من الخبر الى الانشاء بخلاف اللام ولا فإن الأولى تكون للتمليل والثانية تكون نافية فلم لم يختصا وكانت أمارة كونهما اللامر والنهى هي جزم الفعل جعل كان صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهى مجموع لا والمضارع ولذا جعل ابن الحاجب طلب الفعل في ليتم زيد بالصيغة فإن قلت ان هل تكون بمعنى قدوالهمزة تكون بمعنى النفي اذا كان الاستفهام انكار يا وحينئذ يكون مادخلاعليه خبرا فلم يختصا بنقل الكلام الانشا قلت اما هل فليست مشتركة كاللامين بل هي في اصل الوضع بمعنى قد نقلت للاستفهام وبعد النقل لا تدخل على كلام خبرى واما الهمزة فالنظر فيها لاصل وضعها والانكار الم ومتولد من معناها الاصلى تدبر

(قول الهُشي) اما للتاكيد فيكُون المعنى لان علم المعاني يبحث عن احوال اللفظالموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وَلاَ بِدِ وَهَذَا لاَينافي بحثه عن غيرهما

(قِوْلَ الْجِشْيُ) واما للحصر بالنسبة الخ فالمعنى علم المعانى لايبحث في بابى المسند اليه والمسندالاعن اللفظ الموصوف

اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانكثيرا ماتورد الجملة الخبرية لاغراض آخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تمالى حكاية عن امرأة عمران وسانى وضعتها انثى «اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانهاكانت ترجو وتقدران تلد ذكرا وقوله تمالى حكاية عن ذكريا عليه الصلاة والسلام رب انى وهن العظم منى اظهارا للضعف والتخشع وقوله تمالى «لايستوى الفاعدون من الومنين الآية اذكارا لما يينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع خفسه عن انحطاط مفرلته ومثله « هل يستوى الذين بعلمون والذين لايعلمون * تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا

او لمراد انما يبحث فى بايهما وعلى اى تقدير لا يرد ان علم المانى يبحث عن غير احوال المسند اليه والمسند ايضا فلا يصبح الحصر (قوله اى من يكون بصدد الح) الاخبار، في اللغة الاعلام وفي العرف التلفظ بالجلة الخبرية مرادا بها معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق الكل فيما اذا قال من اخبرتي بقدوم زيد فهو حر واخبروه على التعاقب صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى وبشر الذين آمنوا فالحبر ههنا، بالمعنى اللغوي لا بالمهنى العرفى الا انه ليس المراد المعلم بالفعل، والا لماصح الترديد الآني بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن الموكدات الح بل من هو بصدد، الاعلام (قوله كثيرا ما تورد الجلة الحبرية)، اى مرادا بها معناها فان المتلفظ بها مطلقاً لا يقال له الخبر (قوله كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب الح) فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام،

بهما فلا ينافي انه يبحث في غير بابيهما عن غير الموصوف بهما فقوله والمراد الخ قيد في قوله واما للحصر وفي بعض النسخ او المراد وهو زيادة من قلم الناسخ

(قول الشارح) ومثله هل يستوي الخ اشارة الى ان الاستفهام الانكارى منتظم في سلك الخبر

(قول الحشي) في اللغة الاعلام وفى العرف الخرهذا المعنى اللنوى لا يمكن في قوله سبحانه وتعالى انبئونى باسماء هؤلاء ولا يمكن القول بانه عرف خاص فالمراد بالعرف العرف العام وفي البيضاوى الانباء اخبار فيه اعلام بمضمون الحبر قال المحشى واستعاله هنا اما لمجرد الاخبار او اعتبار الاعلام بالنسبة لمن هو اهلله قال الراغب فى المفردات النبأ خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم او غلبة ظن ولا يقال للخبر نبأ حتى يتضمن هذه الاشيا الثلاثة وحق الخبر الذى يقال فيه ان يتعرى عن الكذب كالمتواثر وخبر الله وخبر النبي اه وحينتذ فالانباء في الآية اما تجريد او باق على معناه

(قول المحشي) بالمعنى اللغوي لانه الذي ينحصر مقصوده في الامرين افادة الحكم او لازمه بخلافه بالمعنى العرفي (قول المحشي) والا لما صبح لانه حينتذ عالم بالفعل لايقال فيها ان كان خالى الذهن الخ

(قول المحشي) بصدد اي قصد الاعلام

(قول المحشي) اى مرادا بها معناها فان الخرد على العصام حيث قال ان ما اورده الشارح من الايات والبيت ان كان المراد به معناه الخبرى فلا وجه لنفيه لصحته والايان لم يرد معناه فلا وجه لنفيه لانه ليس من محتملات العبارة اه ووجه الرد انا نختار انه مراد به معناه فلا يرد ان المتلفظ بالجملة معلقا لايقال له الخبر لكن لاللاعلام بل لاجل ان ينتقل منه الى لازمه وليس مستعملا في المعنى المجازي كما قال منه الى لازمه وليس مستعملا في المعنى المجازي كما قال

اكثر من ان تحصي وكفاك شاهدا على ما ذكرت تول الامام المرزوق في قوله ، قومي هم قتارا اميم اخي الخار ميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذاكان بصدد الاخبار فلاشك ان قصده (بخبره افادة المخاطب اما الحكم) كقولك زيدقائم لمن لايمرف انه قائم (او كونه) اى المخبر (عالما به) اى بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور أن ليس قصد المخبر افادة إنه أوقع النسبة أو إنه عالم بانه أوقعها وأيضاً لو أريد هذا

بل للتحسر فان اظهار خلاف ما يرجوه يلزمه التحسر وكذا في الامثلة الباقية (قوله وليس باخبار) اى ليس باعلام لكون الحكم ولازمه معلوماً ، لا انه انشاء حتى لا يصح شاهدا للشارح رحمه الله (قوله اما الحكم) ، سواء كان مدلوله الحقيق او الحجازي او الكنائي (قوله والمراد الخ) ، فان المقصود الاصلى من الخسبر افادة المخاطب وقوع النسبة اولا وقوعها والايقاع والانتزاع وسيلة اليه فان المخاطب يستفيده من الخبر لينتقل منه الى متعلقه الذى هو المقصود بالاعلام (قوله لا الايقاع)

الفنرى حتى يكون انشائيا ولا يعبلج شاهدا للشارح

(قول الشارح) أكثر من أن تحصي أسم التفضيل ليس بمعناه بل بمعنى التباعـــد ومن للمجاوزة أي متجاوزة في الكثرة عن الاحصا

((قول الحشي) بل للتحسر أي اظهار الحسرة ومثله التحزن

(قول الحشي) لا انه انشاء رد على الفنري كما عرفت

(قول المحشي) معواكان مدلوله الحقيقي الخ قدمنا ان المعانى المجازية والكنائية معان اول بالنسبة الهم المعانى فالخصوصيات معتبرة فيها وسكت عن المعنى التعمريفي وهو في عبارة العصام المأخوذ منها ذلك وبما ذكره من التعميم علم ان لازم الفائدة عند قصده ليس مستعملا فيه اللفظ مجازا والاكان داخلا في الحكم اذهو بمعنى انا عالم بكذا ويدل عليه ما سياتى من عدم انفكاك الاول عن الثاني اذ اللفظ حينئذ غير مستعمل في اللازم قطعا و به يندفع ان لازم فائدة الحسبر معنى مجازي ولم خصه دون ماعداه من المعانى المجازية فانك عرفت ان المعانى المجازية فائك لازم في المخازية داخلة في الحكم لافي لازمه فتأمل نعم في كون اللفظ موضوعا للدلالة على اللازم او لاخلاف لكن ذاك في لازم المعنى كالمضوء للشمس وما هنا ليس كذلك اذ ليس كونك عالما بانه حفظ التوراة لازما البوت حفظه اياها وانما هو لازم لحصول العلم للمخاطب بالحمكم من خبرك فانه كا حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله حصل العلم بأن الخبر عالم بذلك البتة كا بينه العلامتان في شرحي المفتاح وأيضا دلالة الالتزام هو ان يفهم الملزوم أولا من اللفظ ثم ينتقل منه الى لازمه فيتحقق فهمان وفهم اللازم بعد فهم الملزوم قال الشارح في حواشي العضد حتى اذا استعمل اللفظ في اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن التزاما بل مطابقة قال الشارح في حواشي العضد حتى اذا استعمل اللفظ في اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى أي ما عني باللفظ انتهى فلا دخل للمجازها على كل حال تدبر

(قول الحشى) فإن المقصود الاصلى من الخبر الخ فالخبر موضوع للاعلام به بواسطة الايقاع والانتزاع فكل منهما موضوع له لكن أحدهما على سبيل التوسل به والآخر مقصود بالافادة تدبر أى ليس المقصود الاصلى افادة الايقاع اى ادراك الوقوع وان كان مدلولااه لما عرفت سابقامن ان دلالة الالفاظ على الصور الله هنية وبتوسطها على ما في الخارج (قوله لما كان لانكار الحكم معنى الخ) يعنى ما سيجىء من قوله وان كان منكرا وجب توكيده بيان لاحوال هذا الحكم واذا كان المرادبه الايقاع لايكون لانكاره معنى ، لامتناع الجزم بعدم ايقاع الغيرغاية الامر في ذلك التردد وعدم الجزم بغفيه واثباته فاندفع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وتمحلوا لدفعه (قوله فان قلت الح) معارضة يعنى ان دليلكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن عندنا ما ينفيه وهو انهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر في الحبكم وعلى نني كون مدلوله الثبوت ، ومعلوم انه لايكون المقصود من الخبر الا مدلوله حقيقيا اومجازيا اوكنائيا فحصل مقدمتان المقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع دون الوقوع فمقصود الخبر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ما ذكره السائل على تقدير تمامه انما يثبت ان الايقاع مدلول الخبر لاانه مقصود الخبر لجواز ان يكون مدلولا ولا يكون مقصودا كما في الحجاز والكناية

(قول المحشي) أي ليس المقصود الاصلى الخ أي فالكلام في كونه غير مقصود لافي كونه غير مدلول فان الشارح معترف بانه مدلول ولهذا اقتصر فيما سيأتي على منع الحصر فقط

(قول الحشي) لامتناع الجزم أي الذي هو معنى الانكار وانما امتنعامدم الدليل عليه من حارج عن معنى الفظ بخلاف ما اذاكان المواد بالحكم الوقوع صرح بهذاكله الشارح في حاشية العضد

(قول الشارح) اتفق القوم على ان مدلول الخبر الى اخره في حاشيته للعضد ذكر عبد القاهر، وغيره انه لادلالة للخبر على الوقوع والما يدل على حكم الحبر اه واعم ان المصنف والشارح اتفقا على دلالة الخبر على الحكم والوقوع في نفس الامر الاول وسيلة والثاني مقصود بالافادة ووافقهما القوم على الدلالة على الحكم وقالوا لايدل على الوقوع في نفس الامر بل على الوقوع من حيث هو ضرورة أنه متعلق الايقاع فاستدل المعارض على الحكم السلبي من لحصر باتفاق القوم المستند الى الملازمات الثلاث و ترك الحكم الثبوني وهو انه يدل على الحكم السلبي افرده الشارح ثانيا مع ذكر الاتفاق عليه ولهذا آخره أيضاً ثم استدل المعارض بالملازمات الثلاث فقال لو دل على الوقوع في نفس الامر للزمت هذه المعارض ولا المعارض بالملازمات الثلاث فقال لو دل الشارح مقدمة الدليل المعينة وهو التالى فهذا منع ففصيلي لمقدمة دليل الاتفاق واذا بطل دليله بطل هو أيضاً فتع مقدمة دليل الدليل كنع مقدمة الدليل ثم منع نفس الدليل وهو نقض اجالى وارد على نفس الدليل وحاصله دعوى فساد في دليل الدليل كنع مقدمة بل يحكم بفساد فيه بسبب استلزامه حكما فاسدا وذلك بقوله ولوكان مفهوم القضية الخ فحاصله ان دليلكم يستلزم حكما قاسدا الأنه دل على ان مفهوم القضية اليس الا الحكم ولوكان كذلك لكان مفهوم الخ ولا بصح أن دليلكم يستلزم حكما قاسدا الانهارضة لان المعارضة لان المعارضة لان المعارضة لان المعارضة الانهازي وغيره المدة فدفت لهمها وهي محل الردعلى الغنزي وغيره (قول الحشي) ومعلوم انه لايكون الخ فيه اشارة الى أن هذه المقدمة حذفت لعلمها وهي محل الردعلى الغنزي وغيره (قول الحشي) ومعلوم انه لايكون الخ فيه اشارة الى أن هذه المقدمة حذفت لعلمها وهي محل الردعلى الغنزي وغيره

الآني في قوله فاندفع الخ (قول المحشى)كما في المجاز والكناية أي فان الممنى الحقيقي مدلول فى المجاز لينتقل منه فهو مدلول غير مقصود وكذا حكم المخبر بوجود المعنى فى الاثبات وبعدمه في النفى وانه لايدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع فى خبر يسمعه بل علم ثبوت ما أثبت وانتفاء ما انتفى اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له (قوله حكم لخبر بوجود المعنى) ، اي الادراك بوقوع النسبة (قوله على ثبوت المعنى) ، أى وقوع النسبة بين الشيئين في نفس الامر (قوله لما وقع شك الح) ، بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الشك في تحقق مدلوله في الواقع (قوله ولما

الكناية فان المعنى الحقبقي فيها مدلول لينتقل منه وغير مقصود وفيه ان المعنى الحقيق فى الحجاز ليس بمدلول أصلا لوجود القرينة المائعة منه نعم لابد من الالتفات اليه باعتبار وضعه الاصلي لاجل الانتقال وهذا ليس من جهة دلالة اللفظ الآن وكذا الكناية لاستمالها فىغير ماوضعت له غاية الامر انه يجوز أن يراد المعنى الاصلي لكن لا لذاته بل للانتقال أيضاً وقد أشار المحشى لهذا بقوله قيل حقيقيا أو مجازيا أو كنائيا

(قول الشارح) والا لماوقع شك الح هذا لايلزم من الدلالة عليه مطلقا وانما يلزم من الدلالة التي لاتتخلف كدلالة الأثر على المؤثر فلذا أوله الشارح فيما يأتي بقوله فكأنهم الخ

(قول الشارح) ولما صح ضرب زيد الخ اي لم يكن أستمالا صحيحا بل فاسدا

صح ضرب زيد) اي ،

(قول المحشي) أي الادراك لوقوع النسبة فالخبر يدل على الايقاع وعلى وقوع النسبة لكن باعتبار ايقاعه لها أماكونها واقعة فى الواقع فلا ولذا اقتصر هنا على الوقوع وحينئذ يكون هذا تصورا للوقوع فقط لا تصديقا اذلم يصدق بأن الوقوع في نفس الامر وسيأتى ذلك

(قول المحشي) أي وقوع النسبة بين الشيئين في نفس الامر فالثبوت معناه الوقوع فى نفس الامر لاباعتبار الايقاع والممنى هو النسبة فالفرق بين ما اثبتوه وما نفوه ان المثبت هو ان الخبر يدل على ايقاع النسبة فيدل على وقوعها لكن باعتبار هذا الايقاع فقط لا باعتبار نفس الامر وذلك بان يدرك وقوعا ولايدرك كونه في نفس الامر ولا انتفاؤه فيه والمنفى هو الدلالة على وقوعها فى نفس الامر

(قول الحشي) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع اى الادراك لوقوع النسبة باعتبار الايقاع فان الشك في تحقق مدلوله أى مدلول الايقاع وهو الوقوع في الواقع فمدلول الخبر وهو الايقاع مقطوع به ومدلول الايقاع وهو الوقوع في المن مدلول به اذلا يلزم من الايقاع الوقوع لان دلالة الايقاع عليه انماهو بسبب تعلقه به وهو قد يتعلق بغير الواقع فالقائل بان مدلول الخبر الحكم لايقول بانه ادراك الوقوع في نفس الامر الدم لوقوع في نفس الامر الديقاع بخلاف القائل بان مدلوله الوقوع فانه قائل بأن مدلوله الوقوع في نفس الامر الديقاع بخلاف القائل بان مدلوله الوقوع في نفس الامر فاندفع ما توهم من انه اولا اثبت ان الوقوع فيس بمدلوله وكلامه هنا يدل على انه مدلول فتدبر وبنقر بر الحشي هذا اندفع مافي الاطول وغيره من أن استدلالهم هذا يجرى في كون المدلول الحكم اذ يمكن أن يقال لايدل على حكم المخبر بوجود المنى وعدمه والا لما وقع شك من سامع في حكم المخبر بالثبوت وعدمه وحاصل الدفع انا نلتزم انه يدل على الايقاع قطعا لكن لايلزم من كون الايقاع حاصلاأن يكون مدلوله أى مدلول الايقاع حاصلا والشك انما هو في تحقق مداول الايقاع في الواقع لافي الايقاع فليتأمل

وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم شبوت الشيء لايستلزم ثبوته

عند قصد معناه الحقيق (قوله عن معناه الذي وضع) ، اى عند استعماله فيه كما فيه انحن فيه ، فلا برد ان اخلاء اللفظ عن معناه الحقيق واقع كما في المجاز الما الحال اخلاوه عن المدلول فالصواب عن مدلوله ، والصواب ايس بصواب، لان عدم وجود الضرب لا يستلزم الاخلاء عن المدلول مطلقا بل عن مدلوله الحقيق (فوله وحينئذ لا يتحقق الكذب الخ بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار عدم مطابقة مدلوله للواقع (قوله وللزوم التناقض الخ) عطف على تجلف ما اذا كان مدلوله التناقض في الواقع بتحقق المتناقضين فيه عندالاخبار بالمتناقضين لدلالة لاخبار بهما على ثبوتهما في الواقع، بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فانه لايلزم من الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين (قوله قلت ظاهر الح) الواقع، بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فانه لايلزم من الايقاع الوقوع فلا يلزم تحقق المتناقضين (قوله قلت ظاهر الح)

(قول الشارح) قات ظاهر الح نقل عنه يعنى اذا قلنا الخبر يدل على الثبوت او الانتفالم يلزم من ذلك الاان يحصل في العقل عند اطلاقه ان الحبكم ثابت او منتف ولا يلزم منه ان يكون في الواقع كذلك البتة حتى لا يمكن وقوعالشك ويلزم صدق جميع الاخبار و يتحقق التناقض فقولنا العلم بالثبوت بمعنى أنه يفهم من اللفظ لا يستلزم الثبوت فسقط جميع ماذكروه من الأدلة اه وقوله لا يستلزم الثبوت أي في الواقع

(قول المحشي) عند قصد معناه الحقيقي 'ما عند قصد المعنى المجازى كالقتل فيصح متى وجد القتل وأنما قيـــد عدم الصحة بالقصد والاخلاء بالاستعمال لان معنى عدم الصحة يتحقق قبل الاستعمال بخلاف الاخلاء فانه عند الاستعمال

(قول المحشي) اى عند استعماله فيه ولا شك ان استعماله فيه يقتضي وجوده فيتناقض مع لاخلاء فيكون محالا

(قول الحشي) فلا يرد ان اخلاء اللفظ الخ مفرع على قوله عند استعماله فيه لان المجاز انما خلا عند استعماله في غيره

(قول المعشي) والصواب ليس بصواب هذا اعتراض خاص بقوله والصواب

(قوار المحشى) لان عدم وجود الضرب لا يستازم الاحلاء عن المدلول مطلقا اى لجواز ان يوجد المدلول المجازى كالقتل وهذا الرد لا يرد على هذا القائل الا إذا كان مراده ابنا الضرب على معناه الحقيق اما اذا كان مراده ان معنى قول الشارح الا وقد وجد منه الضرب سواكان المعنى الحقيقى او المجازي فلا لكن لا حاجة اليه مع صحة الكلام بدونه كما بينه المحشى الا وقد وجد منه الضرب سواكان المعنى المواقع بتحقق المتناقضين فيه يعنى ان المراد بتحقق التناقض في الواقع بتحقق المتناقضين فيه يعنى ان المراد بتحقق التناقض في الواقع تحققه

ر عول المدسي) اي محمد الناعم قاله ثابت في الواقع كالتناقض بين الانسان واللا انسانالاانه ليس بتحقق المتناقضين بتحقق المتناقضين فيه لا تحققه الاعم قاله ثابت في الواقع كالتناقض بين الانسان واللا انسانالاانه ليس بتحقق المتناقضين فاندفع مافي الفنرى

(قول المحشى) بخلاف ما اذاكان مدلوله الايقاع الخ اى وقلنا انه يدلعليه قطعا فان الكذب ليس باعتبار عدم الايقاع حتى لا يتحقق بل باعتبار عدم مطابقة مدلوله اي مدلول الايقاع وهو انوقوع للواقع فاندفع مافي الاطول من ان هذا ايضا يرد على مدعاهم اذ لا يصح ضرب زيد الا وقد مجد من القائل الحكم بضر به والالزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب

﴿ وَوَلَا لِمُحَشِّي ﴾ بخلاف ما اذا كان مدلوله الآيقاع فانه لآيارم من الآيقاع الوقوع فلايازم تحقق المتناقضين في الواقع والآيقاعان ليسا بمتناقضين لان ثبوت احدهما ليسرفعا للآخر فاندفع مافي الاطول من ان هذا الثالث يلزم ايضا على القول فكانهم ارادوا أنه لايدل على ثبوت المدنى فى الواقع قطما بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت الممنى او انتفائه معلوم البطلان قطعاً اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه أنه خرج وعدم الخروج احتمال عقلى ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء

منع للملازمات الثلاث المذكورة كما صرح به في شرح المفتاح ، بسندان العلم بثبوت الشيء ، لا يستلزم ثبوته في الواقع فدلالة الخبر على الثبوت ، وانفهامه منه لا يستلزم الثبوت في نفس الا مرحتى يلزم المحالات الثلاث (قوله فكانهم ارادوا الح) بجلة مستأنفة كانه قيل فما معنى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والانتفاء (قوله وعدم الخروج الحقال عقلى) نشأ من كون دلالة الخبر وضعية بجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله سممته من فلان) . فان تعلق السماع به يقتضي وجوده قبل علم السامع به فيكون مدلول خرج زيد نفس الخروج لا العلم به ولو قال ولهذا يصبح ان يقال من اين تعلم هذا فتقول سممته من فلان كان استدلا لا على المطلوب بوجهين) نسبة العلم اليه ونسبة السماع (قوله ولو كان الح) عطف على قوله ظاهر الح، من فلان كان استدلا لا على المطلوب بوجهين) نسبة العلم اليه ونسبة السماع (قوله ولو كان الح) عطف على قوله ظاهر الح، بأن المدلول الحكم لان الحكم لان الحكم لان الحكم لان الحكم بهذا المعنى تصور كما سياتي ولا شك ان المتكلم بقضية قام زيد متصور لثبوت القيام بأن المدلول الحكم لان الحكم بهذا المعنى تصور كما سياتي ولا شك ان المتكلم بقضية قام زيد متصور لثبوت القيام بان المدلول الحكم لان الحكم بهذا المعنى تصور كما سياتي ولا شك ان المتكلم بقضية قام زيد متصور لثبوت القيام بان المدلول الحكم لان الحكم بهذا المعنى تصوركما سياتي ولا شك ان المتكلم بقضية قام زيد متصور لثبوت القيام

إن المدلول الحسم لان الحسم بهدا المعنى نصور في سياق ولا سلك أن المسكم بقضيه عام د. (قول الشارح) ولهذا الخ أي لكون المدلول الوقوع والانتفا دون الحسكم

﴿ قُولُ الْمُحْشَيِ ﴾ منع للملازمات الثَّلاث الح أي فحذف المنع وأقام سنده مُقامه

(قول المحشي) بسند أن العلم الح أي العلم اللازم من قولنا أنه يدل على الثبوت والانتفا

(قول المحشّى) لايستلزم ثبوته في الواقع وحينتذ لا يكون العلم منافيا للشك اذ لاينافيه الا الجزم المبنى على عدم جواز السال السيم منافيا المنازمة بمنام

تخلف المدلول وعدم الجواز ممتنع

(قول المحشى) وانفهامه منه لايستلزم الثبوت الحزيعنى ان العلم الحاصل انما هو علم من جهة الخبر والعلم الحاصل من جهته لايستلزم الثبوت فى نفس الامر وعدم التخاف بل يجامع جواز التخلف فلا يلزم انتفاء الشك ولا ما بعده وحاصله ان العلم الحاصل بيس علما بما في الواقع قطعا حتى يكون منشؤه الثبوت في الواقع الذي لا يتخلف حتى يلزم من العلم الفعلى عدم الشك ومن الثبوت الذي لا يتخلف عابده بل علم على حسب دلالة الخبر وهي دلالة وضعية يجوز فيها التخلف هكذا ينبغى أن يفهم ليندفع مافى الفنرى من أن الشارح لم يتعرض لدفع عدم وقوع الشك

(قول المحشى) أيضاً منع الملازمات أي فأن حاصل الكلام السابق أن الخبر لايدل على الثبوت ولا على النفي فانه لوكان كذلك يلزم الفساد من ثلاثة أوجه كذا نقل عن الشارح فهذا المنع منع للتالى تدبر

(قول المحشى) فان تعلق السماع به يقنضي الخ حاصله انه اذا قال زيد خرج عمرو فقيل لزيد من أبن تعلم انه خرج فأنه يصع لزيد ان يقول سمعت من بكر فتعلق السماع بالخروج يقتضي ان ثبوت الخروج موجود قبل علم السامع وهوزيد واذا كان كذلك فدلول خرج زيد نفس ثبوت الحروج لاعلم زيد أي ادراكه وقوع المحروج لان ادراكه المتأخر لا يصح أن يكون مدلولا للتركيب السابق على علمه وادراكه

(قول المحشي) نسبة العلم اليه أى بسبب تسلط يصح عليه بخلافه على كلام الشارح فان اذا قيل الخظرف ليصحفلم تنسلط الصحة على العلم لكان مفهوم جميع القضايا متحققاً دانما فلم يصح قولهم بين مفهوى زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق مأذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللهظ لاتدل الاعلى الصدق واماالكذب فليس بمدلوله بلهو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به أن الكذب مدلول لفظ الخبر

وابطال للعصر الذى ادعاه السائل بقوله ان مدنول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعني، ولذا اورد ضمير الفصل واذا بطل الحصر، كان ما إدعاه حقا لما من ان الخبر يدل على الحبكم لينتقل منه الى الثبوت والانتفاء فما قيل ان الشارح رحمه الله أول قولهم الخبر لايدل على الثبوت والانتفاء ولم يأول قولهم انه يدل على الحبكم اشارة الى انه باطل لا يقبل النأويل منشؤه قلة التدبر (قوله لكان مفهوم الح) وذلك لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط، من غير دلالة على الثبوت والانتفاء في الواقع كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة المدهنية فقط من غير اشعار بالنسبة الخارجية فيكون مدلوله الايقاع بمعني تصور الوقوع ، لا التصديق بان النسبة واقعة اذ لا دلالة على الوقوع ولا شك ان من يتلفظ بالقضية يتصور وقوع النسبة ، فتكون مفهوم قضية مناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر فتكون مفهومات جميع القضايا ثابتة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية مناقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فتدبر فانه قد اشكل على الناظر بن فهم هذه الملازمة (قوله ثم الحق الح) اي بعد ماثبت ان المدلول القصدى في الخبر هو الثبوت

(قول المحشي)وابطال الخ يعنى انه اولا منع الملازمات ثم ابطل الحصر

(قول المحشي)ولذا أورد ضمير الفصل أي لكونه ابطالا للحصر أورد ضمير الفصل الدال على ان المعنى لو كان هذا لاغيره

(قول المحشي)كان ما ادعاه حقا لانه حينتذ يكون مدعيا لكونه يدل على الحكم لا لانه لايدل آلا عليه

(قول المحشي) منشؤه قلة الندبر لان الباطل انما هو الحصر أما أصل الدلالة فثابت

(قول المحشي) من غير دلالة على الثبوت والانتفا في الواقع اما الثبوت والانتفا في نفسه فيدل عليه لانه يدل على تصور الثبوت أو الانتفاكا ذكره بعد

(قول المحشي) لا التصديق لان التصديق ادراك انتساب الوقوع للنسبة لا تصور الوقوع

(قول الحشي) فتكون مفهومات جميع القضايا ثابتة أي تكون تلك التصورات ثابتة في جميع الاوقات اذ لا تناقض بين التصورات في الواقع لعدم انتساب الصور فيها للواقع بانها هي التي فيه في الواقع فيمكن اجماع جميع التصورات فيه الشاملة لزيد قائم وزيد ليس بقائم فلا يكون ثبوت مفهوم قضية زيد قائم مناقضا لثبوت مفهوم زيد ليس بقائم وقوله في جميع الاوقات ليتحقق المتنافيان في وقت واحد وهذا بخلاف ما اذا جمل مدلول القضية الوقوع واللاوقوع في نفس الام قصداً والايقاع والانتزاع وسيلة اليه فانه يئبت التناقض لان ثبوت الفيام في نفس الامر ينافي ارتفاعه فيه أما الايقاع والانتزاع فلا تناقض بينهما فيه كا سبق فلا تنفل واعلم انه يرد أيضاً أنه لو لم تدل القضية على الثبوت في نفس الامر بل دلت على مطلق الثبوت بيزم ان لا تكون كاذبة على تقدير عدم الثبوت في نفس الامر لان ثبوت المحمول للموضوع في كثير من القضايا الكاذبة يكون بحسب الاعتقاد وحينئذ يتحقق الثبوت المطلق في ضمن الثبوت في الاعتقاد دون الثبوت في نفس الامر لانسلبالثبوت في ظرف آخر وكان الشارح ترك هذا لظهوره تدبر

(قول الشارح) ثم الحق ماذكره بعض المحققين هو الشريف الرضى الاستراباذي قال السيد الزاهد في حواشي رُسالة العلم اعلم ان مدلول القضية على ما تقرر هو ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر فصدقها حيناندهو ان ما بفهم من القضية كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو أى لايمتنع عقلا ان لايكون مدلول اللفظ ثابتاً (ويسمى الاول) اى الحكم الذى يقصد بالحبر افادته (فائدة الحبر والثاني) اىكون المخبر عالما به (لازمها)اىلازم فائدة الحبر

والانتفاء فالحقان مدلول الخبر هو الصدق والكذب نشأ من جواز تخلف المدلول عن الدال وليس للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط فان الصدق والكذب كليهما احتمال عقلى ولا دلالة للخبر على شيء منهما فتدبر فانه قد زل فيه اقدام الناظرين (قوله اي الحكم الذي الخ) اشارة الى ان التسمية بالفائدة، انما هو بهذا الاعتبار فان الفائدة في اللغة

من ثبوت المحمول للموضوع في نفش الامر واقع ومتحقق في نفسالامر وكذبها هو انما يفهم منالقضيةمن ثبوت المحمول للموضوع في نفس الامر غير متحقق في نفس الامر ولا شك ان هذين الامر بناحتمالان عقليان خارجان عن مقهوم القضية نعم القضية تمدل على المطابقة المطلقة للواقع أى غير المقيدة بكونها واقعة ومتحققة في نفس الامرفنن قال انالصدق مدلول القضية فقد اشتبه عليه أحدي المطابقتين بالاخرى انتهى وهو مخالف لما مر عن المصنف والشارح من أن صدق الخبر مطابقة حكمه المفهوم منه أعنى الايقاع رالانتزاع للواقع أعنى النسبة الخارجية بأن يكونا ثبوتيين او سلبيين وحينئذ يكون معنى دلالته على الصدق أنه لما دلعلى الحكم وعلى النسبة الموافقة له فى الكيف أزم من ذلك أن يكون حكمه مطابقاً للواقع فهي دلالة النزام والسيد الزاهد فسر المطابقة التي هي مدلول القضية بثبوت المحمول للموضوع في الواقع وفسر الصدق بمطابقة مداول القضية للواقع وهو أن ما يفهم من القضية من ثبوت الحمول للوضوع فى نفس الامر واقع ولاشك أن القضية لا تدل على هذا لامطابقة ولا التزاما فككلامه مبنى على ان المطابقة تعتبر بين مايفهم من القضية وبين الواقع بناء على التغاير الاعتباري بخلاف كلام المصنف والشارح فانه مبنى على انها بين الحكم أعني الايقاع والانتزاع وبين النسبة الخارجية وحينئذ يكون الخلاف في أن الخبر يدلعلي الصدق أولا مبنيا على تفسير الصدق فليتأمل فقد وقع الخبط هنا لبعض الناظرين حيث قال ان الصدق الذي هو المدلول ثبوت المحمول الموضوع فى الواقع وفهم ذلك من قول الشَّارح ثم الحق الح بعد اثبات ان مدلول الخبر ثبوت المحمول للموضوع فى الواقع ولم يدر ان الصدق يتوجه أولا وبالذات للداول وثانيا وبالمرض للخبر وحينئذ يكون ذلك المدلول هو بعينه صدقًا لنفسه ومفاسد عدم التأمل اكثر من أن تحصي ثم اعلم أن تفسير الصدق بهذا المعنى الذي ذكره السيد الزاهد هو الاولى اذ الصدق والكذب انما يعتبر بالنسبة للمقصود من الخبر الذي هو الوقوع في نفس الامر واذًا كان كذلك امكن حمل ما اتفق عليه القوم على انه انما يدل على الوقوع واللا وقوع فى نفسُ الامر, وانما عبروا عنه بمحكم الخبر لانه انما دلءليه من جهة حكم الخبر فكانهم قالوا انما يدلءلى الوقوع واللا وقوع من جهة حكم الخبر وقولهم وانه لايدل على ثبوت المعنى او انتفائه معناه أنه لايدل على أن مدلول الخبر وهو الوقوع في نفس الامر واقعْ وثابت في نفسه بجيث ينتني عنه التخلف اذ لو بقى جواز التخلف لم يدل على ان الوقوع في نفس الاس واقع فتلك الدلالة لا تكون الا برفع الاحتمالكا اذا وايت زيدا قائما بعد سهاعك زيد قائم و بعد ذلك فارجع النظر فيما اورده الشارح هل يرد منه شيء (قول الشارح) اى لا يمتنع عقلا الخ لانها دلالة وضعية تحتمل التخلف وفرق بين الاحتمال لتختلف الدلالة و بين الدلالة على احتمال الكذب فانه على الثاني يكون مدلولا دون الاول

(قول المحشى) انما هو بهذا الاعتبار اي باعتبار أنه قصد افادته ولا شك ان الحكم من حيث انه مفاد بالخبر مترتب على الخبر وما أجاب به عليه وان لم يترتب على الخبر وما أجاب به

لما ذكر صاحب المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهى بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم الحجهول المساواة اىاللازم الاعم محسب الواقع اوالاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنغ تحقيقاً لمنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر

جيزى كه داده وكرفته شود (قوله لماذكر في المهتاح الخ) . بيان لوجه تسمية الثاني باللازم ، يعنى ان الاولى لا تنفك عن الثانية والثانية تنفك عنها فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس ذكر المقدمة الثانية استطراديا كما وهم (قوله اي اللازم الاعم الخ) لاشك ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم عمومه فالظاهر ان يقالكما هو حكم اللازم الاعم قما معنى قوله كما هو حكم اللازم الاعتقاد فان معنى قوله كما هو حكم اللازم المجمول المساواة فقال الشارح رحمه الله انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع، او الاعتقاد فان مجمولية المساواة لازمة لهما ، ما للاعم بحسب الاعتقاد فقاهر واما للاعم بحسب الواقع فلانه لا مساواة فيه ، فلا عام،

ايضامن انها تسمية اصطلاحية اي خالية عن المناسبة والمراد ان الشان ان يقصد ذلك ليشمل مااذا كانت الفائدة معلومة للخاطب

(قول الشارح) كما هو حكم اللازم الحبهول المساواة نقل عنه انما عبر باللازم المجهول المساولة ليشمل اللازم المساوي بحسب الواقع الايم بحسب الواقع الايم بحسب الواقع الايم بحسب الاعتقاد فإنه اذا اعتقد كونه ايم يكون مجهول المساواة وان لم يكن ايم وحكمه حكم الايم في المتناع تحقق الملزوم بدونه وعدم امتناع تحققه بدون الملزوم وانما اعطى اللازم المجهول المساواة حكم اللازم الايم لاناللازم يمتنع ان يكون اخص واللازم الايم اكثر من المساوى فاذا علم الازوم وجهل المساواة حل على الايم الحالم المايم الايم الايم المتناب اله

(قول الشارح) بدون الثانية تمتنع اى تحقيقا لممنى اللزوم واعلم انهم عرفوا اللزوم بامتناع الانفكاك في الخارج او الذهن وعدمه يتحقق بجواز الانفكاك وايس يلزم من ذلك التحقق في الخارج فلماكان المذكور عدم امتناع الثانية بدون الاولى الذي هو مقابل الامتناع اعنى جواز انفكاكما لا يحققها بدونها والاول لا يستلزم الثاني قالكما هو حكم اللازم للجبول المساواة لان حكمه هو جواز الانفكاك وان كان عقلا فقط لا تحققه تحريرا لمعنى عدم اللزوم وعلى هذا فتمتنع ولا نمتنع بمعنى عدم امكان الانفكاك وامكانه والمراد بمجهول المساواة ماكان مساويا في الواقع سواء اعتقد عمومه اولا فتدبر

(قول الحشي) جيزى له الى اخره معناه تعصيل الشئ الحاصل من الغير واخذه منه كذا قيل ويلزم عليهان المعتبر في التسمية حيثية استفادة المخاطب لاحيثية افادة المتكام كما في عبارة الشارح وحينئذ يكون العشى موافقاللاطول في الاعتراض على الشارح فلينظر المعنى الصحيح هذا ولا يخفى انه اذا لو حظ في لازم الفائدة انه لازم من حيث انها فائدة كان فيه اشارة الى ان اللزوم باعتبار العلم

(قول الحشي) بيان لوجه تسمية الثانى باللازم اي دون الاول فليس اللزوم من الجهتين بان يكون بينهما مساواة فيكون اللازم ملزوما ايضا من جهة واحدة ولا شك ان بيان اللزوم بهذا الوجه متوقف على المقدمة الثانية

(قول المحشي) يعنى ان الاولى لاتنفك عن الثانية اي يمثنع ان توجد بدونها لا تنفك عنهــا في الوجود وفي الثانية تنفك عنها أي توجه بدونها

(قول المحشي) او الاعتقاد ای مع مساواته في الواقع

(قول المحشي) اما للاع بحسب الاعتقاد فظاهر اي لان فيها مساواة في الواقع لكنها مجهولة

(قول المحشى) فلا علم اي المساواة وان كان هناك علم بعدمها وانتفاء علم المساواة جبل بسيطاذهوعدمالعلم بالشيء

فعبر عن الملزوم باللازم وفائدة الكناية تعميم الحكم للاعم بحسب الواقع و بحسب الاعتقاد وانكان فيا نحن فيه أعم محسب الواقع و يرد عليه ان ادخال اللازم الاعم بحسب الواقع في مجهول المساواة مع كونه معلوم اللامساواة خلاف المتبادر منه أن لا يتعلق العلم بمساواته لا اثباتا ولا نفيا نروانه لا فائدة للتعميم المذكور في محمول فيه وقال السيد قدس سره في شرحه أنه كناية عن اللازم الاعم بحسب الواقع فانه أولى بمجهولية المساواة ، لعدمها جزما فكأ نه قال كما هو حكم اللازم الاعم ، وفيه ما مر وانه لافائدة في سلوك طريق الكناية مع ايهامه خلاف المقصود والقول بان الكناية أبلغ من الصريح انما ينفع في المقامات الخطابية وقبل انه كناية عن اللازم الاعم بحسب الاعتقاد . فان مجهولية المساواة يتبادر منه، أن لا تكون مساواته معلومة والمقصود منه التشبيه يعني ان حكم اللازم الاعم الواقعي ككم اللازم الاعم الاعتقادى في أن اللازم يتحقق عند تحقق الملزوم دون العكس وان كان في احدهما بحسب الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وهو يجامع العلم بعدمه فما قبل ان الموجود العلم بالعدم وهو لا يسمى جهلا وهم لانا لم نسم العلم بالمدم جهلا بل سمينا عدم العلم بعدمها أنه هو بعيد من العبارة اذ المتبادر منها ان لا يتعلق العلم بالمساواة اصلا لا بعدمها ولا بوجودها كاذكره الحشي بعد

(قول المحشي) فعبر عن الملزوم وهو الاعم في الواقع او الاعتقاد باللازم وهو جهل المساواة

(قول الحشي) اذ المتبادر الخيمني ان ارادة معلوم اللا مساواة من مجهول المساواة خلاف المتبادر اذ المتبادر منه ما لا يتعلق العلم به لااثباتا ولا نفيا اما ارادة الاعم اعتقادا سوا اعتقد عمومه اولم يعتقد بان جوز فظاهر لان العلم لم يتعلق فيه بالمساواة اثباتا ولا نفيا وانما المتعلق بنفيها فيها اذا اعتقد عموم الاعتقاد وهو غير العلم اذ العلم ما كان عن دليل والاعتقاد الجزم بلا دليل والحاصل ان جهل المساواة معناه المتبادر عدم تعلق العلم بالمساواة اثباتا ونفيا وهذا غير لازم للاعم بحسب الواقع وانما اللازم له علم عدم المساواة وعدم العلم بوجودها وهذا غير متبادر من مجهول المساواة فلا يحسن ان يعبر به باعتبار معناه الغير المتبادر عن اللازم الاعم بحسب الواقع

(قول الحشي) وانه لافائدة الخ لان الاعم بحسب الاعتقاد ليس موجودا فيما نحن فيه على انه ان كان يمتنع ولا يمتنع بمعنى يمتنع في الواقع ولا يمننع في الواقع لايصح ادخال الاعم بحسب الاعتقاد وان كان بمعنى يحكم بالامتناع ولا

يحكم به فهو خلاف الظاهر (قول المحشي) لعدمها جزما بخلاف الاعم بحسب الاعتقاد فانه يحتمل ان يكون في الواقع مساويا اذ لم يعلم عنام

مساواته عن دليل

(قولَ المحشي) وفيه ما مر وهو ان ذلك خلاف المتبادر وان كان اولى بجهل المساواة من جهة وجودها

(قول المحشى) انما ينفع في المقامات الحطابية اما مقام البيان فالصريح البغ وعلى كلام السيد فقوله يمتنع ولا يمتنع على ظاهره أي في نفس الام،

(قول المخشي) فان مجهولية المساواة تعليل للتخصيص بغير الاعم في الواقع

﴿ قُولَ الْمُحْشِي ۚ ﴾ أن لايكون مساواته معلومة اى لا اثباتا ولا نفيا بُخلاف الآعم في الواقع فان مساواتُه معلومة الانتفا

(قول الحشي) والمقصود منه النشبيه اى لابيان حكم ما هنا كما هو على قولى الشارح والسيد والقول التالى لما بعد هذا ولذا لم يذكر التشبيه فيها لان المراد فيها ان ما هنا فرد من ذلك على قولى الشارح والسيد او ان ما هناهو ذلك على

وفيه أنه لافائدة في هذا التشبيه فان الثاني ليس اظهر من الاول ، وقيل انه حقيقة ، فقيل المراد بقوله يمتنع ولايمتنع الحكم بالامتناع والحكم بعدم الامتناع ، وفيه أنه خلاف الظاهر مع ان الامتناع واللا امتناع فيما نحن فيسه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمتنع ولا يمتنع على ظاهره والمقصود التشبيه يعنى ان حكم مانحن فيه كحكماللازم الحجهول المساواة في الامتناع واللا امتناع وان كان في احدهما في الواقع ، وفي الآخر في الاعتقاد وفيه انه لافائدة في هذا التشبيه وعندى ان المراد بالحبول المساواة معناه الحقيقي

ألقول النالى لما بعد هذا تامل

(قول المحشي) وفيه انه لافائدة في هذا التشبيه بل ولافي هذه الكناية فان مجهول المساواة بمعناه الحقيقي اما أن يكون معنقدا عمومه أو محجوزا وهذا معنى اللازم الاعم بحسب الاعتقاد وفيه أنه يجب أن يكون المعنى الحقيقي لمجهول المساواة ما جهلت مساواته فقط بدون أن يتعلق الاعتقاد بعمومه والا لم يكن لقوله بعد وقيل انه حقيقة معنى ومما يصرح بأن هدذا معناه الحقيقي قول المحشى بعد اختياره انه بمعناه الحقيق بل يكفيه عدم العلم بمساواته للاول وجودا وجودالثاني بدون الاول ثم ان يمتنع على هذا أيضاً على ظاهره أي في الواقع

(قول الحشى) وقيل انه حقيقة مقابل قوله كناية على التوجيهات السابقة

(قول المحشي) فقيل المراد بقوله يمتنع ولا يمتنع الح لعل وجه تخصيص هذا التفريع بهذا القول انه لاحكم فيه بالعموم أصلا اذلا اعتقاد فيه للعموم بخلاف قول الشارح والثالث فانه قد يكون فيهما ذلك فان الاعم بحسب الاعتقاد له فردان كاسيأتي وكل ذلك أحوج له فعميم الحشي الآني فيه والذي يظهر من تخصيص التفريع بهذا القول ان الاعم الاعتقادى ما اعتقد عمومه فقط فيكون عدم الامتناع بالنسبة له معناه التحقق ويكون يمتنع ولا يمتنع على ظاهره وهو عدم التحقق والتجقق في أقوال الكناية من أن المراد في أقوال الكناية من أن المراد في أقوال الكناية ويدل ان المعنى الظاهر ليمتنع ولا يمتنع هو ذلك ما ذكره المحشى في ثالث أقوال الكناية من أن المراد التشبيه في أن اللازم يتحقق عند تحقق المازوم دون العكس فان ذلك بيان للامتناع وعدمه بمناه الظاهر منه تأمل

(قول المحشي) الحكم بالامتناع والحكم بعدم الامتناع كذا في نسخة والصواب الحكم بالامتناع وعدم الحكم بالامتناع كافى شرح المفتاح الشريفي والفارى وقد وجد هكذا في نسخة صحيحة لان مجهول المساواة بمعناه الحقيقي لاحكم فيه بعدم الامتناع وانما الموجود عدم الحكم بالامتناع وحاصل هذا القول انه لما كان مجهول المساواة لا يصح فيه أن يبقى يمتنع ولا يمتنع على معناه الحقيقي وهو لا يتحقق و يتحقق اذ هو لا يتحقق بدون الملزوم حتى يقال ان حكم ما هنا كحكمه أولا يمتنع ولا يمتنع الذي هنا بالحكم بالامتناع وعدم الحكم به لان هذا المهنى موجود في الاعم بحسب الواقع وهو ما نحن فيه وفي مجهول المساواة وان كان ما نحن فيه بزيد بأن فيه أيضاً حكما بعدم الامتناع

(قول المحشي) وفيه أنه خلاف الظاهر فان الظاهر من يمتنع ولا يمتنع ولايتحقق ويتحقق هذا هو المرادكاتبين ذلك مماسبق وقوله مع ان الح أي على انه ان جعل بمعنى الحكم وعدمه فالحكم وعدم الحكم فيما نحن فيه انما هو بالامتناع في الواقع لابحسب الاعتقاد

الله العشي) وفي الآخر في الاعتقاد أي عدم امتناعه في الاعتقاد بمعنى أنه لايعتقد امتناعه ولا عدم امتناعه لمساعة علمت ان مجهول المساواة بمعناه الحقيقي يجب أن يكون خاليا عن الاعتقاد فمعنى يمننع ولا يمتنع لايجوز تحققه ويجوز تحققه فلينأمل ثم ان قوله وفي الآخر في الاعتقاد كقوله في ثالث أقوال الكتاية وان كانا في احدهما بحسب الواقع وفي الآخز

وانما اختاره على اللازم الاع للاشارة ، إلى أن المقصود ، وهو كون الثاني لازما اللاول لا يحتاج إلى اثبات عموم الثاني ، بل يكفيه عدم العلم بحساواته للاول وجواز وجود الثانى بدون الاول ، ثم المراد باللازم الاعم بحسب الاعتقاد وما يجوز العقل وجوده بدون الملزوم فيتناول ما يعتقد عمومه وما يكون خاليا من اعتقاد عمومه ومساو ته وبالجلة مالايكون معتقداً مساواته يجوز عند العقل وجوده بدون الملزوم فان بناء عدم التجويز المذكور على اعتقاد المساواة ، قال الشارح بوحه الله في شرحه للمفتاح اذا لم تعلم المساواة لم يمتنع عند العقل وجرد اللازم بدون الملزوم لان مبني الامتناع اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما فمتى انتفى انتفى انتفى انتفى فا قبل قد بقى للازم المجهول المساواة فرد آخر وهو اللازم المساوي فى الواقع مع أنه لا اعتقاد بالمساواة ولا بالاعمية ، منشو وقلة التدبر (قوله هى الحكم ولازمها)، أي المعلومان (قوله ومعنى الازم) أي المعاومان الخبر ، بل بأعتبار الافادة ليس المزوم بينهما ، باعتبار التحقق لجواز يحقق الحكم من غير وجود المتكلم والمخاطب فضلاعن الخبر ، بل بأعتبار الافادة اليس المزوم بينهما ، باعتبار التحقق لجواز يحقق الحكم من غير وجود المتكلم والمخاطب فضلاعن الخبر ، بل بأعتبار الافادة

بمحسب الاعتقاد برد عليهما أن الامتناع في الآخر بحسب الواقع لأن الفرض تحقق اللزوم وأنما الجهل في المساواة فلمل المراد مجموعها فتأمل

(قول الشارح كما في حفظت النوراة راجع للعكس

(قول الحشي) وأنما اختاره الح بهذا فارق ما قبله

(قول العشي) الى ان المقصود أي هنا

(قول الحشي) وهو كون الثاني لازما للاول أي لاملزوما له والا كانا متساويين

(قول المحشي)الى اثبات عوم الثاني أي بالدليل

(قول الحشي)بل يكفيه عدم العلم الخ فانه حينتذ يحمل على الايم لانه اغلب وعلى هذا يكون التشبيه ليس في عدم الامتناع بل في عدم الاحتياج الى الاثبات كأنه قيل ولاحاجة الى اثبات عدم الامتناع كاهو الخ ولايخنى بعد ذلك فإن السمتناع بل في عدم الاثبات مع ان ذلك ظاهر الثبوت وقد مر لنا توجيه لعله خير من ذلك

(قول الحشي) ثم المراد النح أي على كل توجيه مر لكنك قد عرفت المنقول عن الشارح وهو مخالف الدلك

(قول الحشي) قال الشارح تأييد لما قبله

﴿ وَوَلَ الْحَشِّي ﴾ منشوَّه قلة التدبر للخوله في الاعم بحسب الاعتقاد بهذا التفسير

. (يَقُولُ الْحَشْيُ) أَى الْمُعْلُومَانِ أَي لَا الْعَلَمَانَ كَازَعُمُ الْعَلَامَةُ

(قول المحشى) بأعتبار التحقق أي الحصول في نفس الامر

(قول المحشي) بل باعتبار الافادة هذا ضروري لكون الكلام في الفائدة ولازمها وقد مر انه لايقال لها فائدة الا باعتبار أنه مفاد بالحابر فقوله قبل أى ليس اللزوم بينهما مرجع الضمير فيه الحكم ولازمه بقطع النظر عن كونه فائدة ولازمها والا فذلك لا يتمقق الا عند وجود المتكلم والمخاطب والحابر وزيم الملامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخابر هي استفادة السلمع من الخابر الحكم ولا زمها. هي استفادته منه أن الخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تمريف المسند اليه.

واعًا اعتبر الشارح وحمه الله الافادة رعاية اسوق عبارة المصنف وحمه الله حيث قال لاشك ان قصد الخبر بخبره افلاقًا الحكم والمراد من الافادة ما يترتب عليه أعنى العلم لان الافادة بالمعنى المصدري مقصودة من الاخبار دون الخبر وكُذا الحلاق الزيم على ماذكره العلامة وحمه الله، ليس لعدم صحته في نفسه فان النزوم بين المعاومين ، باعتبار العلم ، وبين العلمين باعتبار التحقق ، بل لكونه غير مرضى عند السكاكي وحمه الله التصريحه بخلافه لكن ، يمكن أن يقال ، المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبر عنه بالاستفادة تغييما على إنه انما يطاق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لامن حيث نفسه (قوله صرح به الح) حيث قال فائدة الخبر لما كانت مى

(قول الحشي) واتما اعتبر الشارح الافادة أي معان المقصود العلم رعاية لقول المصنف افادة الحكم والمراه من الافادة في كلام المصنف والشارح ما يترتب عليه أي على الحبر وهو العلم دل على ذلك قول المصنف لاشك أن قصد الحبر ولا تترتب عليه والم الله الذي يقصد بالحبر أي منه هو ما يترتب عليه وليس الاعلم السامع الحكم منه اما الافادة فليست أثر الحبر ولا تترتب عليه حتى تقسد منه وانما هي مترتبة على الاخبار أي الاعلام ترتباً عقلياً فن من أعلك بشيء فقد حصل الله فائدة وكذا الحلام من الخال في الإثبتفادة التي عبرته العلم المناح في شرح المفتاح عند قوله والاولى بدون الثانية تمتنع بمعنى انه كلما حصل الملم من الخبر العلم بالما بان الخبر علم بذلك البتة فضمير أفادها الخبر والمرادمن الإفادة حصل العلم بان الخبر علم بذلك البتة فضمير أفادها الخبر والمرادمن الإفادة حصل العلم بان الخبر علم بذلك البتة فضمير أفادها الخبر المحلام الخبر به لا الاخبار العلم و يدل لهذا التاويل ايضا قول المصنف وتسمى الاولى فائدة الخبر فان المراد بالخبر المحكلام الخبر به لا الاخبار وكذا كلام الخبر عن الايضاح فانه صريح في ذلك ولهذا عدل المحشى عن قول الاطول ان الحبرف عبارة المصنف اعتى قوله بخبره بمعنى الاخبار لانه الذي يقصد منه الافادة

. (قول الحشى) فاللزوم بينهما أي بين الفائدة وهى الحكم ولازمها وهو كون المخبر عالما: به باعتبار العامين. لما علم أن لاقادة بمعنى العلم.

(قبول المحشّي) ليس لعدم صحته في نفسه اي من جهة التلازم بل هو أولى لانه اذا فسر الفائدة ولازمها بالمعاومين: احتيج في اعتبار اللزوم بينهما الى تكتف وهو ان يقال ذلك اللزوم ليس باعتبار تحققهما في انفسهما بل ياعتبار أعلق عيسلم إ المخاطب وان فسرا بالعلمين، كان التلازم باعتبار ذا تيهما

(قول المحشير) باعتبار العلم لا باعتبار الفقق لجواز تحقق الحكم من غير وجود المتكلم، والخاطب كما من

(قول العشي) باعتبار التحقق لانه كلا وجد العلم بالحكم من الخبر وجد العلم بان المخبرعالم به

(قول المحشى) لكونه غير مرضى عندالسكاكي المدم موافقته للغة الان فائدة الشيء انما تطلق لغة على ما يستغلف منعمه ولاين الحكم هو المقصود الاصلى الذي وضع الحبر للاعلام به كذا في شرحي المفتاح للعلامتين

(قبول المحشي) يمكن أن يقال الح اشار بعبارة الامكان الى بعده لان الكلام في بيان المسمى لا في بيان شرط التسمية

(قول المحشي) المراد الخ وحينئذ لامخالفة بين الشارح والعلامة

لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخيرعالم بهذا الحكم من الحبر نفسه عند حصول العلم الاول وهوعلمه بذلك الحكم من الحبر نفسه الخولم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر

الحكم أو لازمه ولازم الحكم وهو كون الخبر عالما حكم أيضاً الخ فاعتبر اللزوم بين نفس الحكم وكون الخبر عالما به لابين استفادتيهما ، وإما اطلاق فائدة الخبر عليهما ، فاعتبار المعنى اللغوي ، والا ظهر فى ذلك ماذكره في بحث تعريف المسند اليه حيث قال واذاكانا أي المسند والمسند اليه معلومين فماذا يستفيد السامع فانا نقول يستفيد اما لازم الحكم أو الحكم، فاطلق الحكم واللازم على المستفادين دون الاستفادتين (قوله أي يمتنع الخ)

(قول الشارح) ما اورده المصنف الخ عبارته في الايضاح هكذا اي يمتنع ان لايحصل العلم الثانى من الخبر نفسه عند حصول الاول منه لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول ممان سماع الحبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع أن لايحصل الاول من الحبر نفسه عند حصول الثاني منه لجواز حصول الاول قبل حصول الثانى وامتناع حصول الحاصل أه وجميع ما ذكره الشارح في خلال هذا الكلام فهو من عنده تحقيقاً له و بيانا لأدلته

(قول الشارح) من الخبر نفسه متعلق بيحصل كما يفيده قوله الآني اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس الخبر وانما قيد به لان الملزوم علمته به من الخبر نفسه لامطلقا وانما قيد الملزوم بحصول العلم من الخبر نفسه لان الحكم قد يعلم بالمشاهدة فلا يستلزم العلم بان أحدا يعلم

(قول الشارح) قد حصل قبل أي قبل علمه بالحكم وقوله أو لم يحصل بعد أي بعد علمه بالحكم بان تخاف عنه

(قول المحشى) حكم ايضا خبر عن قوله ولازم الحكمُ

(قول المحشي) واما اطلاق فائدة الحبر الخ جواب عما قيل انه يلزم على كونهما جميعاً فائدة الحبر جمل قسم الفائدة قسيما لها هنا

﴿ (قول المحشي) فباعتبار المعنى اللغوي وما هنا اصطلاحي

(قول الحشى) والا ظهر في ذلك الح انما كان اظهر لعدم احتياجه لشيء بخلاف ما قبله فانه قيل عليه ان قوله فائدة الخبر لما كانت الح ان الريد به المعنى اللغوي لم يتم الاستدلال به على ان المراد منها هنا الحكم المستفاد دون الاستفادة لاحتمال تغاير المعنيين ورد بانه قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه كما عرفت في أول القانون فعلم من قوله كما عرفت ان المراد بالفائدة المصطلح عليها و بلازمهاكون المخبر عالما والا لم تصح الاحالة على ماعرف

(قول المحشى) فأطلق الحُكم واللازم على المستفادين والمستفا هو الفائدة ولازمه لازمها فهما الفائدة ولازمها

(قول المحشى) دون الاستفادتين حال من المستفادين أي حال كون المستفادين المطلق عليهما الحكم واللازم متجاوزين الاستفادتين ومفايرين لهما فليس الاستفادتان هما الفائدة ولازمها وليس حالا من ضمير اطلق أى متجاوزا في الاطلاق الاستفادتين اذ لم يقل العلامة المردود عليه ان الحكم ولازمه يطلق على الاستفادتين حتى يرد عليه بذلك ومن قال انه حال من الحكم ولازمه مجاوزين الاستفادتين في الاطلاق لامن المستفادين لئلا يازم المحذود عليه ما

عالمابالحكم لابد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى لان علة حصوله سمّاع الحبر من المخبر اذالتقدير إن حصولها انما هو من نفس الحبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون في حصول الثانى منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظاللتورية وحيئة

قانه صريح في امتناع الانفكاك بين العلمين في الحصول (قوله اذ التقدير ان حصولها الج)أى المفروضان حصول كل منهما انما هو من نفس الحبر من غير اعتبار امر آخر حيث قلنا من الخبر نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصول مجموعهما من الخبر نفسه على ماوهم فاورد عليه ان التقدير المذكور ممنوع اذ لاذكر له فيما تقدم (قوله فنبه النه) أي نبه المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وفي لفظ التنبيه اشارة ، الى ان الحكم المذكور بديهي وقصد المصنف رحمه الله تعالى أوله ولا يمتنع) عطف على قوله يمتنع داخل تحت التفسير (قوله فان قيل كثيرا ما النع) اعتراض

(قول الشارح) حاصلاً فى ذهنه أي ذهن العالم بكون الخبر عالمًا بالحكم والا لم يعلم علم الخبر بالحكم لعدم علمه بالحكم فيستحيل علمه بعلمه بالحكم قبل علمه بالحكم على حسب علمه بعلمه بالحكم ان تفصيلا فتفصيلا وان اجمالا فاجمالا تدبر

(قول الشارح) وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الحبر وان كان كالامنا في الحاصل من الخبر الا أنه لا خل له في الاستحالة

(قول الشارح وكذا الثانى أى كونه لم يحصل بعد بان علم الحكم من الخبر ولم يعلم علم المتكلم به

(قول الشارح) لان علة حصوله الح فاذا لم يحصل تخلف الشيء عن عليه التامة وقوله اذ التقدير علة لكون علة الحصول سماع الخبر من المخبر دون أمر أخر معه

(قولَ الشارح) فنبه أى المصنف على الاول أي قوله لابد فيه الح والثاني قوله لان علته الح يعنى ان هذا البيان بعد ما ذكره المصنف بديهي يحتاج للتنبيه فقط ويحتمل ان المراد بالاول والثاني الحكم وهو البطلان فيهما

(قول الشارح ولا يمتنع) عطَّف على قوله سابقا أي يمتنع فهو من التَّفسير الَّذي أورْده المصنف في الايضاح

(قول الشارح) وحينتذ تكون تسمية هذا الحكم فائدة جواب عما يقال اذاكان معلوما لامعنى لكونه فائدة ولا لكون لازمه لازم الفائدة حتى يقال لايمتنع ان لابحصل العلم الاول عند حصول الثانى ووجه الجواب ظاهر

(قول المحشى) فانه صريح فى امتناع الانفكاك بين العلمين فى الحصول ولا تعرض فيه اصلا لامتناع الانفكاك بين المعلومين في العلم فلا معنى للقول بانه نبه به على ان اللزوم بين المعلومين باعتبار العلم كما ذهب اليه العصام والفنري والسمر قندي فانه تاويل لا يحتمله اللفظ

(قول المحشي) حيث قلنا من الخبر نفسه فان التوكيد يرفع احتمال الشركة في كل منهما أي فيها سبق لكن حينئذ لاحاجة هنا لضمير التثنية

(قول الحشي) الى أن الحكم المذكور الح يفيد ان المراد بالاول والثاني البطلان في كل

تكون تسمية هذا الحكم فائدة الحبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الحبر فان قبل كثيرا ما نسمع خبوا ولا يخطر بالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ام لا وايضاً اذا سمعنا خبرا وحصل انا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حلصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون حصول صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن الحبر أورده بعض شراح الايضاح بطريق المنع على قوله مع ان سماع الخبر من الخبركاف الخ وعلى قوله لجواز ان يكون الاول الحملة مذكر الدنيل عليهما فى الايضاح واجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى ، باثبات المقدمة الممنوعة بالدليل الذي لخصه ما بقاله ، فقوله وفيه نظر ، منع وسندكما قرره في الحاشية المنقولة عنه ، ويؤيده الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثاني من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم في الجواب الثاني ، بالمعنى اللغوي لانه اثبات للقدمة الممنوعة

(قول المحشي) على قوله لجواز الخ أي للملازمة التي بين قوله لجواز أن يكون حاصلا وقوله فلا يمكن حصوله لعدم. ذكر الدليل عليهما في الايضاح والدليل هو ما زاده الشارح بقوله في الاول لان علة حصول الخ وفي الثاني بقوله لامتناع حصول الحاصل بناء على انه من عند الشارح وقوله لعدم ذكر الدليل علة لكونه منعا للقدمة بن اذ المقدمة المدللة لا تمنع وانما يمنع مقدمة دليلها فعلى كلام المحشي رحمه الله المنع لمقدمة الدليل وهو مقبول ولو بلا شاهد ومعنى المنع منعها عن الثبوت بان طلب دليلا على ثبونها وانما قبل بلا شاهد لان معنى طلب الدليل عليها اظهار الجهل بها وذلك لا يقتضي الشاهد

(قول المحشي) باثبات المقدمة الممنوعة بالدليل المراد بالمقدمة والدليل الجنس لانهما مقدمتان ودليلان وحاصل الدليل الاول ان علة حصول لازم الفائدة سماع الحبر من المخبر وكل علة يقاربها معلولها فلازم الفائدة لابد أن يقارن علته وحاصل الدليل الثاني وحصول الحاصل محال فحصولها قبل لكان حصولها حصول الحاصل وحصول الحاصل محال فحصولها عمال أشار لهذا الشارح بقوله لايقال انه علمه أي لايقال ذلك قولا مطابقا للواقع والا لزم حصول الحاصل الحمال المحال

(قول المحشي) فقوله وفيه نظر الخ تفريع على ما سبق من كون جوابى الشارح اثباتا المقدمة الممنوعة. بالدليل فإن الدليل حينئذ يرد عليه المنم

(قول المحشى) منع وسندكما قرره في الحاشية عبارة الحاشية وجه النظر أن يقال لانسلم ان هذا ضرورى وانما يلزم ان لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع بل يتوقف على التفات النفس اه فقوله لانسلم هو المنع وقوله وإنما يلزم الح هو السند (قول المحشي) و يويده الاكتفاء الح أى يويد ان هذا السوآل اعتراض على المقدمتين المذكورتين بطريق المنع وليس اعتراضا بطريق المنع أو المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية كما قيل الاكتفاف السوآل أي الاقتصاد على تحقق الساع بدون العلم الثاني فلا يصح قول المصنف ان مماع الخبر من الخبر كاف اذلو كفي لما تحقق السماع بدون العلم الثاني فلا يصح قول المصنف ان مماع الخبر من الخبر كاف اذلو كفي لما تحقق السماع بدون العلم الثاني فلا يصح قول المحارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية كما قيل لكان الواجب في السوآل التعرض العلم الاول بان يقال كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة مع حصول العلم الاول بدون الثاني

(قول المحشى) بالمعنى اللغوى وهو مجرد تسليم شيء وانهم يكن بعد منعه ولا بعده منع آخر بخلافه بالمعنى الاصطلاحي

وليس اعتراضا على مالخصه الشارح رحمه الله بطريق المنع او المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية كما قبل اما الاول فلانهمقدمة مدللة وان رجع الى منع مقدمة دليله اعنى قولهلان علة حصول ساع الخبر من الخبر

فانه لابد من ان يكون مسبوقا بالمنع وما بعد التسليم منعا آخر وقوله فانه اثبات لامقدمة الممنوعة فلا يكون مبنيا على منع ولا ما بعده منعا اخر

(قول المحشي) وليس اعتراضا الخ عطف على قوله اعتراض الخ أي ليس قوله فان قيل الخاعتراضا لخ . قوله على ما لخصه الشارح أى صفاه أما بايضاحه او ببيان دليله والذى لخصه الشارح فيما سبق هو قول المصنف اولا أى بمتنع ان لايحصل العلم الثاني من الحبر نفسه عند حصول العلم الاول من الخبر نفسه وقوله ثانيا ولا يمتنع أن لايحصل العلم الاول من الحبر نفسه عند حصول الثاني واذا رجعت الى عبارة الايضاح التى نقلناها سابقا تعلم ان الشارح لم يزد علمها الاقوله في تعليل الشق الاول من الدعوى الاولى لان العلم الى اخره فانه تعليل من عنده لقولُ الايضاحُ لامتناع حصور الثاني قبل الخ وقوله في تعليل الشق الثاني من الدعوى الأولى أيضا لان علة حصوله سماع الخبر الى أخره اماعلة الدعوى الشبية أعنى قوله ولايمتنع فمذكورة فيالايضاح بقوله لجواز حصولالاول قبلحصولاالثانى كماوجدناه في نسخةمن الايضاح صحيحة عتيقة جدا عليها خطوط المتقدمين رحينئد يكون قوله لجواز ان يكون الاول الخ مدللا فى الايضاح ايضا فلا يصح توجه المنع عليه وقوله لقوله تنازعه كل من المنع والمعارضة وقوله والاولى تمتنع بدون الثانية حكاية لما لخصه الشارح بالمعنى فان خلك معنى قول المصنف فيها سبق أي يَتنع أن لا يحصل العلم الثاني الخ ثم انه في بعض النسيخ اقتصر على قوله بطريق المنع أو المعارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية وفي بعضها زيادة والثانية بدون الاولى لاتمتنع وهو الموافق اكتلامهأخرا وعبارة السمرقندي على قول الشارح كثيرا ما نسمع الخ ابراد على المقدمة الاولى أي يمتنع أن لابحصل العلم الثانى الخ فيكون معارضة أو منعا لمقدمة دليل المقدمة الاولى أعنى قولهلان علةحصوله سباع الخبرمن آلخبر وهو الاظهروقولهوايضاالخ المعتراض على المقدمة الثانية أعنى قوله ولا يمتنع الخ فيكون معارضة أو منعا للملازمة المفهومة من قوله في دليلها لجواز ان يكون العلم الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله وهو الاظهر اه اذا علمت ذلك علمت ان المحشي رحمهالله اختار من كلام السمرقندى ان قول الشارح وايضا الخ منع الملازمةالمفهومة من قوله في دليل المقدمةالثانية لجوزان يكون العلم الابول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله وقد علمت أنها مدللة لايتوجه عليها المنعوردمنه كون هذا السوآل منعاً أو معارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية واختار بدله انه منع لقوله مع ان سماع الخبر من المخبركاف وكذلك رد منه كون قوله وأيضا الح معارضة لقوله والثانية بدون الاولى لا تمتنع فقوله آماً الاولى أي عدم كونه منعاللمقدمتين فلكونها اي المقدمة أي جنسها فالمراد المقدمتان مقدمة مدللة اي والمدلل لايتوجه عليه المنع اذ المنع طلبالدليل على مقدمة الدليل فلا يتوجه على المدلول وقوله وان رجع الى منع مقدمة دليلها أي أن معنى كونه منعاً للمقدمة أنه منعلمقدمة دليلها وقوله أعنى قوله لان علة الخ بيان للمراد بالمقدمة والغرض منه أنه اذا كان السوآل منما لدليل المقدمتين فالباطل كونه منعا لدليل المقدمة الاولى فقط دون كونه منعا لدليل المقدمة الثانبة وهو الملازمة المفهومة من قوله لجواز الخ فانه قد اختار ذلك أولا هذا على النسخة التي فيها الزيادة أما على النسخة البترا فالامر، ظاهر و يكون قد خصالكلام بكونهمنعا أو معارضة لقوله والاولى تمتنع بدون الثانية لبطلانهما جميعا وترك كونه قوله وأيضا الخ معارضة لانه سيأتي له التنبيه على بطلانه بعد فان قلت ان قول الشارح وايضا الخ لايصح معارضة لما سيأتي عنالمحشي آخرا ولا منعا للملازمةوان,رضيهالحشي والسمرقندي

كان الجواب اعادة للقدمة الممنوعة بعينها وفوله وفيه نظر اعادة للمنع ، واما الثانى فلانه يكون الجواب الاول حينئذ منعا لقوله ولا يخطر بيالنا الخ فيكني فيذلك أن يقال لانسلم ذلك والذهول انما هوعن العلم بالعلم ، ويكون قوله وفيه نظر منعا للسند اذلا يمكن حمله على اثبات المقدمة الممنوعة كما لايخنى

لانها مدللة فما توجيهه قلت توجيهه أنه منع لدليل الملازمة اعنى قوله لامتناع حصول الحاصل بناعلى أن الالتفات علم جديد فانه قد قيل بذلك كما نص عليه المحشي في حواشي القطب فكان المانع يقول لانسلم أيضا أذا حصل العلم ثانيا يكون حصولا للحاصل لان العلم الثاني غير الاول وحينتذ يكون الجواب بقوله أن الذهن أذا التفت الخ ابطالاللسند المساوى بالدليل فكانه قال قولك أن العلم الثانى غير الاول باطل بالاتفاق على أنه ليس بعلم بل هو مجرد التفات وابطال السند المساوي بالدليل في قوة أثبات المقدمة الممنوعة بالدليل كما نص عليه في آداب البحث وحينئذ يكون قوله ولو سلم الخ بالمعنى الاصطلاحي لسبق المنع و و ابطال السند بالدليل فتامل

(قول المحشي) كان الجواب اعادة للمقدمة لان حاصل الجواب ان سماع الخبر علة وحصول المعلول عندعلته ضرورى وهذا هو عين المقدمة الممنوعة اعنى قول الشارح لانعلة حصوله سماع الخبر وحينتذ لايفيد الجواب شيا وكان قواهوفيه نظر العادة للمنع لان حاصله كما تقل عن الشارح لانسلم انه ضرورى وانما يكون ضررويا لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع بل يتوقف على التفات النفس وهذا بعينه هو المنع فان حاصل قوله فإن قيل الخ بناعلى كونه منعا اقوله لان علة حصوله سماع الخبر بسندانه كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببائنا ان صورة هذا الحكم حاصلة وحينتذ يكون ذلك خبطا في البحث بخلاف ما اذا كان المنع لقول الايضاح مع ان سماع الخبر من الخبر كاف فانه يكون الجواب اثبانا لتلك المقدمة بالدليل الذي خصه وحاصله انها كان المنع لقول الايضاح مع ان سماع الخبر من الخبر كاف فانه يكون الجواب اثبانا لتلك المقدمة بالدليل الذي اقيم هنا هو قوله ولا يخطر ببائنا الخ ووظيفة المستدل حينتذ منع دليل السائل فيكون الجواب الخصم وذلك الدليل الذي اقيم هنا هو قوله ولا يخطر بائنا الخ ووظيفة المستدل حينتذ منع دليل السائل فيكون الجواب الخاصم منذ المنع كانه قيل لمهلا يجوز أن يكون خاطرا وانما ذهلت عن العلم بالعلم وأما قوله ان العلم ضرورى اوجود علته فيكون اعادة لدليل المستدل بلا فائدة إذ المهارض أيه بان يقول عندي دليل ينتج تقيض ما انتجه هذا الدليل فاعادة ذلك دليل المستدل بلا فائدة إذ المهارض أيما بعان يقول عندي دليل ينتج تقيض ما انتجه هذا الدليل فاعادة ذلك دليل على انه ايس معارضة بل هو منع والجواب اثبات للقدمة الممنوعة

(قول المحشي) ويكون قوله وفيه نظر الخ عطف على قوله يكون الجواب الخ أي يكون قوله وفيه نظر الذي هو من طرف المعارض على هذا منعا للسند الذى ذكره الشارح بقوله ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن الحجر ضرورى لوجود علته لان حاصل النظر كما نقل عن الشارح لانسلم انه ضروري وانما يكون ضروريا لو كان السماع علة تامة وهو ممنوع وانما لم يمكن حمله على اثبات المقدمة الممنوعة من طرف المعارض لان المقدمة الممنوعة عدم الخطور بالبال كثيرا عند سماع الخبر ولم يتعرض لاثباتها في ذلك النظر وانما تعرض لمنع كون العلم بحصول الصورة ضروريا وذلك هو السند يعنى واذا كان على هذا التقدير منعا نلسند كان غير مقبول في المناظرة قال الحشي في حواشي القطب الكلام على السند بالمنع غير مقبول وبالابطال مقبول مطلقا ونافع ان كان مساويا للنع أي لنقيض المقدمة الممنوعة لان ابطال احد المتساويين يستلزم ابطال الاخر بخلاف ما اذا كان اعم فان ابطاله يضر المستدل لانه يستلزم ابطال المقدمة الممنوعة

ضروري لوجود علته أعنى سماع الخبر والذهول انما هوعن العلم بهذا العلم وهوجائز وفيه نظر وبمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هوكون المخبر عالمًا بالحكم اعنى حصول صورة الحكم في ذهنه وهذامتحقق ضرورة سواء علم السامع ان الحجر عالم بالحكم أولم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى

ويكون الجواب الثانى منعا للملازمة المذكورة بقوله اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه الح وليس كذلك لان قوله و بهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات المقدمة الممنوعة (قوله ضروري الح)أي لا بدمنه لا انه بديهى لان قوله لوجود علته لا يثبت البداهة (قوله والذهول الح)، بيان لمنشأ غلط السائل زائد على الجواب ، والذهول ههنا بمنى الغفلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم استثبات التصور فانه لاحصول للعلم بالعلم (قوله وفيه نظر الح) لا نا لا نسلم ان هذا ضرورى وانما يكون كذلك لو كان السماع علة مستلزمة وهو ممنوع اذلا بد فيه من التفات النفس واحضار الخبر والمخبر قصدا (قوله ويمكن أن يقال الح) يعنى ان اللازم

وكذا اذا كان أخص لان ابطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة الممنوعة اه وانماكان منع السند غير مقبول لان الجواز لا يقابل الجواز ولا يدافعه وأبضاً منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب على المعال عند منع المانع وقد نص على كل ذلك في كذب الآداب نعم قديورد السند بصورة الدليل بان يقال لانه كذاكا في قول الشارح هنا لوجود علته فينع لكنه لا يكون منعا حقيقيا بل صوريا ومع ذلك لا ينفع في اثبات المقدمة الممنوعة وأما ما قبل انمالم يمكن حمله على ذلك لان ذلك النظر من طرف المعارض والمعارض ليس وظيفته اثبات مقدمة دليله بل وظيفته منع المنع ففيه نظر لتصريحهم بان المعلل يصيرعند المعارضة كالسائل في صحة اجراء وظائفه وبالعكس أي يصير السائل كالمملل في اجراء وظائفه من اثبات المقدمة الممنوعة بالدليل أو التنبيه أو ابطال السند أو اثبات مدعاه بدليل آخر

(قول المحشى و يكون الجواب الثاني منعا الخ) عطف على قوله يكون الجواب الأول حينئذ منعا وهذا مرتب على كون السوآل معارضة بالنسبة لقوله والثانية بدون الأولى لاتمتنع يعنى انه اذا كان قول الشارح اذا سمعنا خبرا الخ معارضة يكون الجواب الثاني المتعلق بهذه المعارضة منعا للملازمة المذكورة بقوله اذا سمعنا النح لان جواب المعارضة يكون بالمنع والنقض وليس كذلك أى ليس الجواب الثاني منعا اذ قوله و بهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات المقدمة الممنوعة اذلوكان منعا الملازمة لم يتم المقصود وليس قوله وليس كذلك راجعا لقوله يكون الجواب الاول حينئذ منعاً ولقوله وبكون الجواب الثانى منعالان قول الشارح و بهذا يتم مقصود نالا يصحرجوعه للجواب الأول لعدم تمام المقصود به مع بقاالنظر فيه المذكور بقوله وفيه نظر فايتأمل منعالان قول المحشى) بيان لمنشأ غلط السائل زائد على الجواب أي بناء على ما اختاره كما يعلم ممامر

(قول المحشي) والذهول همنا بمعنى الففلة الخ جواب عما نقل عن السمرقندى من أن الصواب أن يقال والذهول انما هو عن هذا العلم لان الذهول عن الشيء انما يكون بعد تحققه وفي تحقق العلم بعد العلم تأمل وحاصل جواب المحشى ان المراد بالذهول عدم حصول العلم بالعلم من أول الامم مع وجود ما يقتضي العلم بالعلم وهو سماع الخبر وقوله وهوعدم النصور أي من أول الأمم لا بمعنى عدم استثبات التصور أي عدم السعي في دوامه بان يزول بعد حصوله احدم تثبيته لانه لاحصول للعلم بالعلم أصلا

(قول المحشى) لانسلم ان هذا ضرورى أي لانسلم ضروريته ولا بديهيته من هذه العلة وانما يلزم ذلك لوكانت علة

عبارة عن المعلوم والملزوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو مقنضى السوق ، حيث اكتفى ببيان الملازم والمازوم بينهما في المتحقق كما هو المتبادر من اللزوم أي كما محقق العلم بالحكم من الحبر تحقق كون المضر عالما به وان لم يتحقق العلم به والقول بأن الملزوم نفس الحكم ليكون الملزم والملزوم ، على وتبرة واحدة واللزوم باعتبار العلم من جانب الملزوم و باعتبار التحقق من جانب الملزم ، فاعتراف بان الملزوم هو العلم اذلا بد للملزوم من طرف واحد من الوجود الحارجي أو الذهني ، قال تقدس سره نفسر فائدة الخبر ولازمها أولا بالحكم وكون المخبر عالما به موافقا لمافي المنتاح وذكر الخ، ذكر أولاان اللزوم تامة وهو ممتوع فما قبل ان هذه مقدمة مدللة لايصح منعها وهم فان المنع انما هو لضروريتها من العلة كما تصرح به العبارة لا للضرورية في نفسها

(قول المحشي) عبارة عن المعلوم فان علم المتكلم بالحكم كان على تفسير المصنف معلوما فان لازم الغائدة عنده علم المخاطب ان المتكلم يعلم الحكم وان كان هذا المعلوم علما وحاصل الاقوال حينئذ ثلاثة كون الفائدة الحكم ولازمها كون المخبر عالما به والتلازم باعتبار العلم وهذا ما قرره الشارح أولا تابعا للسكاكيالثاني الفائدة علم المخاطب بالحكم ولازمها علمه بكون المتكلم عالماً به وهذا مختار العلامة والمصنف واللزوم بينهما باعتبار التحقق الثالث ما ذكره الشارح هنا وهو ان الفائدة علم المخاطب الحكم ولازمها حصول صورة الحكم في ذهن المتكلم واللزوم بينهما باعتبار التحقق أيضاً

(قول المحشي) حيث أكتفى ببياناللازم فيكون الملزوم باقيا علىءا اختاره المصنفوالعلامة منكونه علم المتكلم الحكم (قول المحشي) أي كلما تحقق العلم بالحكم من الخبر أي كلما وجد العلم بالحكم من الخبر وجد علم المتكلم به

(قول المحشي) على وتيرة واحدة أي من كون الملزوم معلوما واللازم معلوما بخلاف ما اذا كان الملزوم علم المتكلم فليسا على وتيرة فان الملزوم علم واللازم معلوم

(قول الحشي فاعتراف بأن الملزوم هو العلم الخ) اعلم انا اذا قلنا ان اللزوم بين الحكم وعلم المتكلم به باعتبار العلم كان معناه ان الحجم انما كان ملزوما باعتبار حصوله في الذهن فيلزم أن يكون لزوم اللازم له باعتبار حصوله في الذهن اذ كونه ملزوما انما هو بلزوم اللازم له فيكون ظرف اللزوم هو الذهن لقيقة فيه دون الحارج واذا قلنا ان اللزوم بين علم الخاطب الحكم من الخبر وعلمه بعلم المتكلم به فقد اعتبرنا اللزوم بين نفس العلمين في ذاتهما لا باعتبار حصولها في الذهن ان يتعلق به العلم واذا قلنا ان يتعلق به العلم واذا قلنا ان اللزوم بين علم المخاطب الحمكم من الخبر وعلم المتكلم بالحكم كان اللزوم باعتبار نفس العلمين أيضاً أي باعتبار تحققهما لا باعتبار تعلق علم بهما فان ذهبت الى أن تجعل الملزوم نفس الحكم باعتبار علم المخاطب به بمعنى انه لايكون ملزوما الا باعتبار حصوله في الذهن واللازم علم المتكلم في نفسه كنت مخطئا لما عرفت ان الملزوم انما كان ملزوما بلزوم اللازم له وقد جعلته ملزوما باعتبار حصوله في الذهن ولم تجعل اللازم لازما باعتبار الحصول في الذهن بل باعتبار تحققه فيلزم أن وأحدا اما الذهن واما الخلوج ولا يمكن ان يكون مجموع الذهن والحلول مع عاته فتحصل ان ظرف اللزوم لابد ان يكون وجد الاعتراف ومدى التعليل بقوله اذلا بد للزوم من ظرف واحد وهو انه لايكون اللزوم الواحد باعتبار ظرفين اعنى الذهن واخارج فلفظ ظرف بالفا، المشالة لا بالطاء المهملة فتد بر

(قول المحشي) ذكر اولا اى السيد وقوله كما ذكراًه أي عند كتابته اولا على الشارح

ماهو مخزون عنده واستحضره لايقال آنه علمه ولوسلم فانا نفرضه فيها اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لانسلم آنه كلما افاد الحكم افاد آنه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا اومشكوكا أو موهوما أوكذبا محضاً قلنا ليس للراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضرورى في كل عاقل تصدى للاخبار (وقد ينزل) المخاطب (العالم بهما) اى بفائدة الخبر ولازمها (منزلة الجاهل) فيلق اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة (العدم جريه على مقتضى العلم هو والجاهل سواء

في الافادة ثم رتب عليه ان النزوم بينهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العلم اشارة الى اتحاد الكل والتفاوت بالتعبير كما ذكرناه * قال قدس سره مقصود السائل من عدم النزوم بينهما «قال قدس سره باعتبار النزوم بين الخ * يعنى ان النزوم بين نفس الحكم والعلم بكون الحجبر عالما باعتبار تحقق النزوم ، بين متعلقهما اعنى العلم بالحكم ونفس اللازم وقال قدس سره اراد الخ * يعنى ان المراد من حصول صورة الحكم الاداك المطلق لا التصور المقابل للتصديق * قال قدس سره مستفيضة * لغة ولو مجازا فلا ينافي مافي المواقف من ان اطلاق العلم على غير الاعتقاد الجازم المطابق خلاف الشرع واللغة والعرف *قال قدس سره اذا قبل افاد المتكلم الحكم واما اذا قبل افاد بالخبر الحكم فالظاهران معناه افاد به حصول صورة الحكم واما الاعتقاد بالخبر الحكم فالظاهران معناه افاد به حصول صورة الحكم واما الاعتقاد به فيستفاد من أمور خارجية عن الخبر (قوله وقد ينزل الخاطب الخ) فالظاهران معناه افاد به حصول صورة الحكم واما الاعتقاد به فيستفاد من أمور خارجية عن الخبر (قوله وقد ينزل الخاطب الخ)

(قول|المحشي) وان كان عالمًا بالفائدة نقل عنه ان المراد بها ما يشمل لازمها فالمراد بالفائدة المعنى اللغوي

(قوله قدس سره) واما عكس هذا وهو أن تكون الفائدة هي المعلوم اعني نفس الحكم ولازمها علم المحاطب من الخبر أن المتكلم عالم وقوله لايستلزم الخبر بل ولا المتكلم والسامع

(قول المحشى) بين متعلقها اي متعلق نفس الحكم واللزوم بينهما في التحقق كما في عكسه وانما كان تعسفا جدا لانه مع اشتماله على فوات انتناسب بين الفائدة ولازمها ليس التلازم باعتبار ذاتيهما بل باعتبار ذات اللازم والعلم بالمازوم فتأمل (قوله قدس سره) ولا يسمى فيه علما أي حتى يقال ان المتكلم افاد انه عالم به

(قوله قدس سره) ولا يقال ان المتكلم افاده أي افاد ذلك الحصول أى لاتنسب افادة الحصول المتكلم كما هو معنى قول الشارح افاد انه عالم به حينتذ وانما يستفيده السامع من تصدى المتكلم للاخبار اذ المتكلم انما ينسب اليه افادة مدلول اللفظ أو لازمه والحصول ليس واحدا منهما

(قوله قدس سره)واذا قلنا النخ شروع فى اثبات ان لازم الفائدة علم المخاطب بمعنى اعتقاده وحاصل ذلك الاستدلال ان المتكام الذى يغيده المتكلم للمخاطب هو اعتقاد المخاطب للحكم واعتقاد الحكم لا يحصل من الخبر الا اذا اعتقد ان المتكام مقمتد للحكم فيكون لازم الفائدة هو اعتقاد المخاطب المحكم

(قول المحشي) هذا ظاهر الخ رد لقول السيد المراد به اعتقاده للحكم المرتب عليه ان لاؤم الفائدة علم المتكامم بمهنى اعتقاده لابمعنى تصوره للحكم وحصول صورته في ذهنه وحاصله آنه آدا قيل أفاد المتكلم الحكم للسامع فحلراد به ان الملتكلم افاده أن يحكم وذلك ممكن من المتكلم بإقامة هائيل افاد السامع اعتقاده أى اعتقاده أى اعتقاد السامع للحكم لان الظاهر من افاده الحكم افاده أن يحكم وذلك ممكن من المتكلم بإقامة هائيل

أورد السكاكي رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقنضى الظاهر والمصنف رحمه الله أشار بايراده ههنا الى أنه ليس منه ، لان الاخراج على خلافه أن يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتدائيا أو طلبيا أو انكاريا علي خلاف الخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيا نحن فيه القاء أصل الكلام الى العالم الذي لايليق به الالقاء بتنزيله منزلة من لاعلم له ، من غير نظر الى كونه خاليا أو سائلا أو منكراً فني الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر النظر الى كيفية الكلام وههنا النظر الى أصل الكلام فقوله وقد ينزل المخاطب الخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد المخبر الخ

يحمل السامع على الحكم اما اذا قيل أفاد المتكلم السامع الحكم بالخبر فلا يفيد انه افاد الحكم بمعني انه افاده اعتقاده أي السامع للحكم اذ مجرد الخبر لا يحمل على الاعتقاد لاحماله الكذب وغاية ما يفيده الخبر حصول صورة الحكم فى ذهن السامع فان كان هناك امور خارجية تحمل على الاعتقاد اعتقد والا فلا فتدبر

(قول العشي) لان الاخراج على خلافه أن يورد الكلام بخصوصية الخ قد يقال ان هذا في محل المنع ولم لايجوز أن يكون من مقتضى الظاهر أيضاً كون القصد افادة الحكم أولازمه افادة تحقيقية ومن خلاف مقتضاء كون القصد افادة الحكم أو لازمه افادة تنزيلية وقد صرح بذلك الشيخ فى شرح المفتاح حيث قال في بيان كلام المفتاح يعني ان ما سبقٍ من كون القصد افادة الحكم أو لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتداء ومن التأكيد استحساناً في الطلبي ووجو بًا في الانكارى انما هو على تقدير مقتضي الظاهر وأما بعد تجاوزه الى خلاف الظاهر فتكون احكام واعتبارات اخرمثل القا الجلة الخبرية الى منهو عالم بالحكم ولارمه ومثل التأكيدفىالابتدائى الخ وفيهان معنى مقتضي الظاهر مقتضي ظاهرالحال أي مقتضي الحال الظاهر ومعنى خلاف مقتضي الظاهر خلاف مقتضي الحال الظاهر ومقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال أيراد الكلام عليه فهو شيء زائد ممذبر في الكلام وما هنا معتبر في نفس الالقاء لافي الكلام فلمل مافي شرح المفتاح للشارح مسايرة له فان قول المفتاح بعد ان قال انه عند خلو ذهن الخاطب يلقي اليه الكلام خاليا عن التاكيد وعند تردده او آنكاره يلقى اليه مؤكدا استحسانا او وجو با و يسمى اخراج الكلام في هذه الاحوال على الوجوه المذكورة اخراج مقتضي الظاهر ثم قوله بعد ثم انك ترى المفلقين السحرة فى هذا الفن ينفثون الكلام لا على مقتضي الظاهر ظاهر في أن مقتضى الظاهر وخلاف مقنصاه خاصان بما يكون حالا في الكلام لافي المتكلم لكن المحشي صرح في حاشية القاضي بان الآية اعنى ولقد علموا الخ من خلاف مقتضي الظاهر لكونه من باب تنزيل الشيء منزلة عدمه لعدم تمرته الا أنه نقله عن غيره ثم أنه على كلام السيد تكون أقسام الاخراج لاعلى مقتضي الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل المالم منزلة احد الثلاثة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين ولايتصور آخراج الكلام على مقتضي الظاهر بالقياس الى العالم بل على خلافه بان ينزل منزلة احد الثلاثة ولايتصور أيضا تنزيل احد الثلاثة منزلة العالم فان أقسام الاخراج على مقتضي الظاهر ثلاثة وعلى خلاف مقتضاه تسعة وعلى كلام المعشي تكون الاقسام كابرا تسعة

(قول المحشى) من غير نظر الى كونه خاليا الخ فالمنظور اليه تنزيل العالم منزلة الجاهل من حيث انه جاهل فقط الما نو نظر الى مقابل ما زل منزلته فاذا الما نو نظر الى خصوصية كونه خاليا او سائلا او منكرا فلا بد ان يكون النظر في جانب المنزل الى مقابل ما زل منزلته فاذا نزل العالم منزلة الجاهل الحالم كان تنزيله من حيث أنه في الواقع غير خال وحيننذ يكون الانتقال منخصوصية الى أخرى وهكذا يقال في المنكر والسائل فيكون ذلك داخلا في خلاف مقتضى الظاهر الآتي والكلام هنا في تنزيل العالم منزلة الجاهل لافي تنزيل عندم العالم منزلة الحالى منزلة الحالى فالحاصل ان العالم من حيث انه عالم لايصح تنزيله منزلة الحالى ولاغيره لعدم

كما يقال للمالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل فلما ترك العمل فكانه جاهل بموجبه فيحسن عليه بيان الموجب وللسائل العارف بما بين يديك ما هو الكتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هى عصاى في جواب وماتلك بمينك ونظائرة كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح

والمقصود منه ان الافادة التي يقصدها من هو بصدد الاخبار قد يكون تحقيقيا بان لا يكون الخاطب عالما بهما وقد يكون تنزيليا بان يكون عالما منزلا منزلة من لا علم له بهما وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد قدس سره، من أن الجاهل أم من أن يكون خاليا أو سائلا أو منكرا والمواد ههنا الخالي كما في المفتاح والثالث داخل في قوله وقد بجعل غير المنكر كالمنكر والثاني معلوم بالمقايسة لامساس له بهذا الكلام وخروج ، عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله ، ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة قال كان اللائق أن يورد هذا الكلام في خلاف مقنضي الظاهر كما في المفتاح الا انه اورده المصنف رحمه الله ههنا جوابا لسؤال مقدر وهو أن يقال إن للخبر قد لا يقصد بخيره افادة الحكم أو لازمه بان يلقي الحكلام الى العالم بهما ، ولم يتذكر ان المراد بالخبر من هو بصدد الاعلام ومن لا يقصد بخبره افادة الحكم أولازمه ليس بصدده (قوله ومثلا الحال أي مثل هو كتاب مثل هي عصاى في انه جواب للسائل العارف

النظر فى المنزل الى مقابل ما نزل منزلته فتأمل

(قول الشارح) كما يقال الى اخره هذا مثال لتنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها ومثال تنزيل العالم باللازم المنزل منزلة الجاهل به ان تقول للعالم بوجوب الصلاة الغير التارك لها و بانك تعلم انه يعلم ذلك لكنه يسار شخصا اخر بوجوب الصلاة في حضرتك الصلاة واجبة كذا قيل وفيه نظر لان قولك الصلاة واجبة ليس فيه تعرض لانه يعلم ذلك فالصواب ان يقال بدل الصلاة واجبة انت تعلم ان الصلاة واجبة مرادا به اني اعلم انك تعلم ذلك لا اخباره بانه يعلم ومثال تنزيله منزلة الجاهل بهما معا هو ذلك لكن يكون تاركا لها

(قول الشارح) ما هو بيان للسوآل

(قول الشارح) ومثله هي عصاى آنما قال ومثله دون ومنه اشارة الى آنه لايقال لهذا تنزيل العالم منزلة الجاهل بل سوق المعلوم مساق غيره كذا نقل عنه

(قول الشارح) موجبات العلم بفتح الجيم واعلم انه قد ينزل العالم منزلة الجاهل لكون الحكم فى غاية البعد والغرابة وامثال ذلك ممايصح باعتباره ان يشبه العالم بغيرالعالم كذا في شرح المفتاح للشارح فاوترك المصنف قوله لعدم جريه الحلكان اولى (قول المحشى) والمقصود منه ان الافادة الح اى المقصود منه تعميم الافادة السابقة في قوله لاشك الح لا الجواب عن سوآل كما يأتي وقوله عالما بهما اى بالفائدة ولازمها

(قول المحشي) من ان الجاهل اي الذي ينزل منزلته العالم فيكون فى تنزيل العالم منزلة الجاهل ثلاثة

(قول المحشى) عن مذاق المصنف حيث جعله من الاخراج على مقتضي الظاهر مشيرا اليه بتقديمه والشارح رحمه الله حيث قال فان من لايجرى على مقتضي العلم الح المفيد ان المقصود هنا اصل الإفادة لا ايراد الكلام مجردا عن التاكيد (قول المحشي) ومن لم يتنبه الخ هو العصام والحفيد والسمرقندى لكن المجيب هو العصام فقط

(قول الحشي) ولم يتذكر الخ يعنى ان السوآل لايتوجه بعد كون المراد بالمخبر من هو بصددالاعلام لان المخاطب

وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق

لعدم جريه على موجب العلم وهو ترك السوال لحكمة وهو استحضار احوال العصى ليظهر التفاوت بين المنقب والمنقلب اليه وان لم يكن فيه تنزيل المخاطب العالم ، فزلة الجاهل ، ولا تنزيل المعلوم منزلة المجهول ولذا قال مثله (قوله وان شئت) اى ان شئت ، شاهدا على ماذكر من التنزيل فعليك أى خذ بكلام رب العزة وهو قوله تعالى (ولقد علموا ﴾ الحج واللام الاوئى ، جواب للقسم المقدر واللام الثانية للابتداء متعلقة بعلموا ومن اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة من خلاق والجملة في حيز مفعولى علموا والخلاق النصيب ومن زائد لئا كيد النفي اى والله لقد علموا ان من استبدل كتاب السحر بكتاب الشم ماله في الآخرة شيء من النصيب واللام الثالثة أيضاً جواب للقسم والجملة القسمية معطوفة على القسمية الاولى اوالواو اعتراضية وما تكرة مميزة للضمير المبهم الذي في بشر ، والمخصوص بالذم محذوف اي والله لبئس شيئاً شروا به حظوظ اعتراضية وما تكرة مميزة للضمير المبهم الذي في بشر ، والمخصوص بالذم محذوف اي والله لبئس شيئاً شروا به حظوظ

متى كانعالما بهما لايكون الخبر بصدد الاعلام

(قول المحشي) لعدم جريه الخ علة لقوله في انه جواب وقوله لحكمة علة لعدم الجرى لالترك السوآل لعدم صلاحيتها علة له وقوله وهو استحضار بيان للحكمة وقوله بين المنقلب بكسر اللام هو العصا والمنقلب اليه بفتحها هو الثعبان

(قول المحشي) ولا تنزيل المعلوم الخ وان كان فيه سوقه مساق غير المعلوم يجعله جوابا للسوآ ل كاتقدم عن الشارح (قول المحشي) شاهدا تقدير لمفعول شئت وأشار الى ان قول الشارح فيما سيأتي أن تعرف بيان للمآل لترتب المعرفة على الشاهد وقوله وهو اشارة الى انه خبر مبتدا محذوف و يحتمل انه بدل من كلام رب العزة

(قول المحشي) جواب للقسم المقدر قال في حاشية القاضي الاظهر ان اللام في الموضمين لام الابتدا خلافا الكوفية حيث قالوا انها لام القسم وليس في الوجود عندهم لام ابتدا قال الرضى الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتدا مفيدة للتأكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام وقال أيضا لام الابتدا يدخل على المبتدا وعلى المضارع وكثر دخوله على الماضي مع قد وبدونه يمتنع وعلى خبر المبتدا اذا تقدم عليه وعلى معمول خبر المبتدا اذا تقدم عليه وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا واللام في جميع ما ذكر ليست جوابا لقسم المقدر خلافا المكوفية ومن هذا تبين ضعف ما في شرح الكشاف من أن اللام في لقد علموا جواب القسم ثم اذا جمل اللام في لمن اشتراه جواب القسم كما لابد من تقدير مفعول علموا أي لقد علموا أن الاستبدال واتباع المسحر سوء والله لمن اشتراه ما في ذلا خرة من خلاق اه لكن المحشي هنا بصدد شرح كلام الشارح والشارح قد اختار ذلك في شرح المفتاح وأما ما قيل من أن اللام هنا أي في لمن اشتراه موطئة للقسم ففيه أنه ليس موقع الموطئة لانها التي تدخل شرطا نازعه القسم في جوابه لتجعله جوابا تحو والله لئن جئاني لقد اكرمتك

(قول المحشي.) أيضاً جواب للقسم أي القسم الاول او قسم آخر فقوله معطوفة على القسمية الاولى أى على جوابها أو عليها بتهامها وعلم من جعل الواو عاطفة انها ليست واو القسم وكذلك الاولى بلواو القسم حذفت معالقسم وقوله أوالواو اعتراضية أى ليست عاطفة

(قول المحشي والمخصوص بالذم محذوف) المخصوص هو قول المحشى ذلك الشراء لان ما فى قوله ما شروا به واقعة على الشراء أي لبئس شراء شروا بذلك الشراء انفسهم فالمخصوص من جنس التمييز ولبتس ماشروا به انفسهم لوكانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التأكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعنى ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء

انفسهم أي هم باعوها أو شروها في زعمهم ذلك الشراء ولو شرطية ، ومفعول يعلمون محذوف أو ونزل منزلة اللازم والجزاء محذوف أي لو كانوا يعلمون مذمومية الشراء المذكور اولو كانوا من اهل العلم لامتنعوا عن ذلك الشراء ففعول يعلمون بهينه، مضمون الجلة التي هي مفعول علوا اعنى من اشتراء ماله في الآخرة من خلاق لانالشراء المذكور لما كان موجبا للمحرمان في الآخرة كان مذموما غاية المذمومية ، فاندفع ما قيل ان مفعول يعلمون مادل عليه (لبئس ما شروا به انفسهم) اعنى مذمومية الشراء ومفعول علموا انه لانصيب لهم في الآخرة لا ينافي نني العلم بمذمومية الشراء بان يعتقدوا اباحته قلا تنزيل (قوله كيف تجد الح) تجد استيناف جواب الامر من حيث المعنى أو حال من فاعله او مفعوله يعتقدوا اباحته قلا تنزيل (قوله كيف تجد الى من مفعوله الاول والمعنى خذ بكلام رب العزة تجداووا جدا وله واصفا وصدره مفعوله الأول والله بناملم مكيفا بكيفية ما ومن قال ان جملة كيف تجد وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله اي مفعوله اي معمول لما بعده وقدم عليه التضمنه في الاصل معنى الاستفهام وان انسلخ منه ههنا لمجرد اقفي حقه لم يأت بشيء لان كيف معمول لما بعده وقدم عليه التضمنه في الاصل معنى الاستفهام وان انسلخ منه ههنا لمجرد التفخيم (قوله يعنى ان شئت الخي ان مفعول شئت تنزيل العالم مطاقا لا العالم بالفائدة ولازمهاوان كان سوق الكلام قيه التفخيم (قوله يعنى ان شئت الخي ان مفعول شئت تنزيل العالم مطاقا لا العالم بالفائدة ولازمهاوان كان سوق الكلام قيه التفخيم (قوله يعنى ان شئت الخيرة المفول شئت تنزيل العالم مطاقا لا العالم بالفائدة ولازمهاوان كان سوق الكلام قيه ما

(قول الحشي) ومفعول يعلمون محذوف أي وهو المذمومية

(قول المحشي) مضمون الجملة النخ عبارة السيد في شرح المفتاج مؤدى مذمومية ماشروا به رداءتهوعدم تعلق لفع به في الآخرة فيرجع الى مضمون ما تعلق به علموا

(قول المحشي) فاندفع ما قيل النح حاصله ان الآية لاشاهد فيها لان مفعول يعلمون مذمومية الشراء المستفادة من قوله لبئس ومفعول علموا هو انه لانصيب لهم في الآخرة فالعلم المثبت متعلقه عدم الثواب والمنني متعلقه المذمومية ولا يلزم من علم عدم الثواب علم المذمومية حتى يلزم من نفى اللازم نفى الملزوم الاترى المباح فانه معلوم عدم الثواب فيه ولا يعلم ذمه وحاصل الجواب ان علم المذمومية جا من نفى النصيب والحرمان فى الاخرة وهذا لا يترتب على المباح واجاب السيد في شرح المفتاح بجواب اخر وهو ان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا

(قول المحشي) لم يات بشي، اي لم يات بشيء نافع فيما قصده فانه قصد بتقدير القول الفرار من كون الحال انشاء وجملة تجد بدون كيف خبرية لاتحتاج لتقدير القول وكيف وان كانت انشائية لايغيرها القوللان عمله في جملة كيف تجد لا يخرج كيف عن كونها معمولة لتجد لتصريحهم بإنها اذا لم يستغن عنها ما بعدها تكون معمولة له واذا كانت معمولة لتجد وهي حال تهام مفعولية فلا بد ان يقال انها مسلخة عن معنى الاستفهام لمجرد التفضيم كما قاله المحشي والفنرى بعد ما قال ما نقله المحشي قال واما حال من ضمير تجد فكا نه فهم انه على الاول ليس كذلك ولم يتعرض لكيفية وقوعه حالامع كونه انشاء وشرح السيد رحمه الله المفتاح هكذا فتمسك بكلام رب العزة مقولا في حقه كيف تجد صدره الخ وكتب بحاشيته اشارة الى ان قوله كيف تجد حال من كلام رب العزة بتقدير القول مع أنه يجوز أيضا ان يجعل حالا بلا تقدير لعدم بقاء اشارة الى ان قوله كيف تجد حال من كلام رب العزة بتقدير القول مع أنه يجوز أيضا ان يجعل حالا بلا تقدير لعدم بقاء معنى الاستفهام كانه قيل تمسك به واجد اصدره وصفا منافيا عجيبا وظاهر امكشوفا بلاشهه اه وهو مردود أيضا بماقاله الحشي فتدبر قول الحشي) يعنى ان مفعول شئت الخ اي متعلق مفعوله

العالم بفائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لوكانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملق اليهم لان هذا كلام يلوح عليه أثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه ولادليل على كونهم عالمين به وهو ظاهم على ان شيئاً من الوجهين

لان الاستبعاد انما هو في تازيل العلم منزلة الجهل لافي خصوصية المتعلقات بل في تازيل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم (قوله اعم من فائدة الحبر الخ)، المستفاد من الاية تنزيل العلم بشيء مخصوص منزلة عدمه ومعلوم انه لامدخل لخصوصية ذلك الشيء في التنزيل فالمستفاد منه تنزيل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم المتعلق (قوله خطابية) اي منسوبة الى الخطابة ، وهي صناعة تفيد الاقناع لتركبه من مقدمات مقبولة (قوله يلوح عليه اثر الاهمال) أما او لافلان هذا الخبر ليس لهم علم لو فرض كونه ملتى اليهم ، فلا معنى لكونهم عالمين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله ولقد علموا، فقيضه وهو ان لهم علم ابن من اشتراه ماله في الآخرة فقيضه وهو ان لهم علم ابن من اشتراه ماله في الآخرة

- (قول المحشي) لان الاستبعاد اي الثابت لتنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل به في ذاته الماخوذ من قد لانها ليست في كلام المفتاح وقوله بل في تنزيل الخ اضراب عن كون الاستبعاد في تنزيل العلم منزلة الجهل الى كونهفى تنزيل وجود المشيء مطلقا وذلك كما في قوله تعالى وما رممت اذ رميت
- (قول) المحشي) المستفاد من الآية الخ جواب عما يقال لا يصع جمل الآية شاهدا على تنزيل العالم بمطلق شيء منزلة الجاهل بهلان الذى في الآية تنزيل العالم بشيء مخصوص منزلة الجاهل بذلك وقوله بشيء مخصوص هومذمومية الشراء (قول الشارح) لاعتبارات خطابية اي وجوه هى مستندالتجهيل مثل اللا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجلة امراغريبااو دقيقا
- (قول الحشى) وهى صناعة اي الخطابة صناعةأيقياس وقوله لتركبها ايالصناعة وفى نسخةلتركبه باعنبار ان الصناعة قياس وقوله مقبولة اي وان لم تكن يقيلية
- (قول المحشى) فلا معنىٰ لكونهم عالمين بمضمونه اي حتى يكونوا لعلمهم بمضمونهمنزلينمنزلةالجاهل وذلك المضمون هو انهم ليس لهم علم بمذمومية الشراء
- (قول المحشّي) نقيضه اي نقيض علمهم بمضمونه وقوله وقد تحقق الخ أي تحقق في ذلك ان لهم علما به اي بذلك الشراء ورداءته وعلمهم برداءة الشراء ورداءته وعلمهم برداءة الشراء ورداءته وعلمهم برداءة الشراء ورداءته وعلمهم برداءة الشراء ورداءته المفهون وقوله وهو ان لهم بيان للنقيض (قول المحشي) نقيضه اى نقيض المضمون وقوله وهو ان لهم بيان للنقيض
- (قول الحشي) و بعد اللتيا والتي اللتيا هي الداهية الصغيرة ومراده بها الاعتراض الاول والتي هي الداهية الكبيرة ومراده مها الاعتراض الثاني
- (قول الحشي) لامعنى لتنزيلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم لان علمهم بان ليسالهم علم بمذمومية الشراء لايقتضي

من خلاق بل ان كان ولابد فيذبني أن ينزنوا منزلة الجاهل بان لهمد علما بذلك وبالجملة فهذا الكلام من الاهمال بحيث لايتسع المقال لبيان اهماله كذا نقل عنه رُحمه الله اقول الجواب عن المنع الذي اشار اليه بقوله لو فرض يعني لانسلم كون هذا الحنبر ملتى اليهمد لان الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، أن الخطاب صريحاً للرسول صلى الله عليه وسلم وتعريضاً لهمد ولذا أكد بالقسم ، فاندفع الاعتراض على التوجيه الثانى أيضاً وعن الثانى ان المستفاد من قوله تعالى ولقد علموا ثبوت العلم لهمد حقيقة ، والمستفاد من الحبر الملتى البهمد نفي العلم عنهمد تنزيلا ولامنافاة بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل

الامتناع من الشراحتى ينزلوا منزلة الجاهل لعدم الجرى على موجب العلم بل هو مناسب للشراء ثم بعد تنزيلهم منزلة الجاهل بان ليس لهم علم بمذمومية الشراء وهو يتضمن اعتقادا مخالفا للمجهول وهو اعتقاد مذمومية الشراء وهذا يكون رادعا عن الشراء لا داعيا اليه حتى ينزلوا منزلته والحاصل ان حالهم وهو علمهم بان ليس لهم علم بالمذمومية لايقتضي الامتناع من الشراحتي يكونوا جاربن على خلاف مقتضى العلم فينزلوا منزلة الجاهل وحال من نزلوا منزلته وهو اعتقاد مذمومية الشراء لايكون داعيا للشراء حتى يناسب ما صنعوا وهو الشراء فينزلوا منزلته

(قول الشارح) أوعلى ان قوله تعالى ولقد علموا الآية الخرحاصل هذا النوجيه ان الآية من باب تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها والخبر الملقى البهمد المعلوم لهم هو قوله تعالى (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) بخلافه على ما قبله فان الخبر الملقى البهمد المعلوم لهم هو قوله تعالى لو كانوا يعلمون فيقال هذا نزل العالم بانه يعلم ان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق منزلة الجاهل بعلمه ذلك فالتي اليه الخبر الدال على انه يعلم ذلك ووجه التنزيل عدم جريه على موجب علمه وقوله لان هذا الخطاب الح علة للنفي اي والتنزيل ليس في جانب المخاطب بل في جانب أهل الكناب وهم غير مخاطبين واللازم أن يكون المنزل منزلة الجاهل بغائدة الخبر هو المخاطب به وقوله ولادليل على كونهم عالمين جواب عما يقال لم لايعتبر التنزيل في جانب المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فاجاب بان التنزيل فيهمد يقتضي كونهمد عالمين بفائدة الخبر ولا دليل على علمهمد بها على انه لا وجه للتنزيل هذا وقد علمت مما نقل عن الشارح على التوجيه الذي عالمة المنادة الأيراد وارد على ماقبله في جملة ما اشار اليه بقوله يلوح عليه اثر الاهمال اما الاعتراضان الباقيان فلا بردان على هذا

(قول المحشي) بل ان كان ولا بد أي بل ان كان هناك تنزيل فينبغى أن ينزلوا وهم عالمون مذمومية الشراء متزلة الجاهلين بعلمهم مذمومية الشراءلان علمهم مذمومية الشراءية في عدم الشرا فيكون الشرا جريا على خلاف مقتضى العلم وذلك الخلاف هو الجهل بعلم المذمومية لان الجاهل بعلم المذمومية قد يعتقد عدم المذمومية المناسب للشرا وحينتذ يكون حق الخبر الذى يلقى اليهم هو ان لهم علما بمذمومية الشرا لاان ليس لهم علم بها كما فى الآية

(قول المحشي) ان الخطاب صريحاً خبر عن قوله الجواب وقوله ولذا أكد بالقسم أى لكونه تمريضاً لهم أكد بالقسم لان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم ذلك ولا حاجة في خطابه الى التأكيد

(قول الحشي) فاندفع الاعتراض على التوجيه الثاني هو ما ذكره الشارح بقوله لان الخطاب لمحمد الخ

(قول الحشي) والمستفاد من الخبر الملقي البهم نفى العلم عنهم تنزيلا يعنى انه وان كان المستفاد من القاء الخبر اليهم بعاريق التنزيل الآتي في الجواب عن الثالث انهم يعملون النفاء علمهم بالمذمومية حتى يقال انهم نزلوا منزلة الجاهل بذلك فيفيد انتفاء علمهم بالمذمومية لمكن انتفاء علمهم المستفاد من ذلك تنزيلي فلا ينافي ثبوت العلم لهم حقيقة بخلاف علمه ، كان عالما بأنه بمنزلة الجاهل في عدم ترتب ثمرة علمه ومقنضى هذا العلم ان يمتنع عن ذلك العمل ففيانحن فيه كانوا عالمين بأن ليس لهمد علم وانهمد بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقنضى هذا العلم أن يمتنعوا عنه فاذا لم يمتنعوا كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جريهمد على مقتضى هذا العلم فالتى الخبر اليهمد بأنه ليس لهمد علم مع علمهمد به فتدبر فأنه لغاية الغموض والاشكال يلوح عليه اثر الاهمال (قوله لا يوافق مافى المفتاح) لانه صريح في أن العلم المثبت والمنفي هو علم أهل الكتاب بمضمون لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق وكلام القائل الاول صريح في ان المعلوم الذي نزل العالم به منزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يمتنعون ويلزمه أن يكون العالم بذلك هو المخاطب بذلك الكلام وكلام القائل الثانى صريح في ان المعلوم هو مضمون قوله ولفد علموا لمن اشتراه الآية ويلزمه أن يكون الخاطب به هو العالم بذلك كذا نقل عنه

(قول المحشى)كان عالمًا بانه بمنزلة الجاهل فالعمل بخلاف العلم أوجب امرين تنزيله منزلة الجاهل وعلمه بانه بمنزلة الجاهل فلتنزيله منزلة الجاهل نغى العلم ولعلمه بانه بمنزلة الجاهل مع عدم الجرى على مقنضى هذا العلم التي اليه الحنبر اللمال على عدم العلم مع علمه به تنزيلاله منزلة من لايعلم عدم العلم

(قول ألحشى) كانوا عالمين بأنه ليس لهم علم وانهم الى آخرقوله وانهم الح نفسير لقوله ليس لهم علم يعنى انهم كانوا عالمين انهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشرا العدم ترتب ثمرة علمهم ومقنفى علمهم انهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشرا الامتناع عنه فاذا لم يمتنفوا كانوا بمنزلة الجاهل بانهم ليس لهم علم في عدم الجري على مقتضى العلم فالتي اليهم الخبر الدال على عدم علمهم مع علمهم منزلة الجاهل ولا بنغى العلم عنهم على مقنضى العلم بعدم العلم التنزيل منزلة الجاهل ولا بنغى العلم في مقنضى العلم بعدم العلم التنزيلي والمنزل منزلته في الاول الجاهل في الشرا وهذا التنزيل تتيجته نفي العلم فقط وليس هو محل الكلام والمنزل منزلته في الثاني الجاهل بانهم منزلة الجاهل المنهم علم وهذا التنزيل نتيجته الغام العلم المنزل معنى علم منزلة الجاهل المنهم منزلة الجاهل المنهم منزلة الجاهل المنهم علم وهذا التنزيل المن الجهل بالمهم بمنزلة الجاهل حقيق علم ماذكر وانما حالم انهم بمنزلة الجاهل والجاهل بانهم عنوع أيضاً لان حالم بعد التنزيل ابس الجهل بالجهل حقيقة حتى يلزم ماذكر وانما حالهم انهم بمنزلة الجاهل والجاهل بانهم عنوع أيضاً لان حالم بعد التنزيل ابس الجهل بالجهل حقيقة حتى يلزم ماذكر وانما حالهمانهم بمنزلة الجاهل والجاهل بانه عنون المهم علم والمناه المهم عالمون بانهم غير عالمين لكن تنزيلا أي يعلمون انهم بمنزلة الجاهل والعالم فاذا قلنا انهم عالمون بمضون لو كان معناه انهم علم أولا العلم الحقيق ومتعلق علم عدم العلم التنزيلي الذى معناه انهم بمنزلة الجاهل فليتأمل الثاني أيضاً كا قررنا سابقا لان المئم أولا العلم الحقيق ومتعلق علم عدم العلم التنزيلي الذى معناه انهم بمنزلة الجاهل فليتأمل

(قول المحشى) فى أن العلم المثبت والمنفي الح المراد بالمنفي المنزل منزلة الجهل فان مافي المفتاح المنزل فيه منزلة الجهل علمه مذمومية الشرا وعلى التوجيه الاول المنزل منزلة الجهل علمه علم بان ليس له مد علم به وعلى الثانى علمه مد ان من الشراء ماله فى الآخرة من خلاق وليس المراد بالمنفي ما تضمنه لو كانوا يعلمون لان هذا منفى على كل تقدير

عدمه فقال ونظيره في النني والاثبات اى فى نني شيء واثباته * ومارميت إذ رميت * واذاكان قصد المخبر ماذكر (فينبنى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة) حــذرا عن اللغو واشار

وقد عرفت اندفاعه بماسبق لان المخاطب بالعلم المثبت والمنفى بطريق التعريض هو اهل الكتاب وكانواعالمين بالعلم المثبت تحقيقاً وبنفي العلم عنهم تنزيلا فقد التى البهم الخبران تعريضا ومعاوم انه ليس المقصود بهما لازم الغائدة فيكون من قبيل تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل * قال قدس سره أى ما رميت حقيقة * لمكون الاثر المترتب خارجا عن طوق البشر اذ رميت صورة لمباشرة اسباب الرمى فهما جهتان لنفي الرمي واثباته والمنفي والمثبت امر واحد فلا يرد، انه حينتذ لايكون المنفي والمثبت امر واحد فلا يرد، انه حينتذ لايكون المنفي والمثبت واحدا والكلام فيه * قال قدس سره وعدم صحته الح * ، الا أن يراد بالكسب مجرد مباشرة الاسباب لاما هو المتعارف اعنى المقابل للخلق فيكون المعنى ما رميت تأثيرا اذلا تأثير في المعجزة القدرة العبد اذ رميت بامشعال اسبابه فيصع على رأى من ينكر الكسب (قوله واذا كان قصد الح) يعنى ان فاء فينبغي ،

(قول الشارح) ثم اشار أي صاحب المفتاح الى زيادة التعميم أي بعد ان عمم الشيء المعلوم لغير فائدة الخبراشار الى زيادة التعميم بادخال غير المعلوم ايضا

(قول الشارح) وما رميت اذ رميت الخقال قدس سره على مارميت حقيقة اذ رميت صورة اله أي انتنى في الحقيقة وميك الصورى أى أنه كالعدم في الحقيقة وكانك في الحقيقة ما رميت صورة اذ رميت صورة فقوله حقيقة قيد للنني لا للمنني والمواد الحقيقة ففس الامر والا فاسناد الرمى اليه حقيقى والمعنى على هذا والله اعلم وما رميت كسبا حقيقة اذ رميت كسبا صورة بمعنى ان الرمى الثابت للك صورة كسبه لمباشر تك اسبابه منتف في الحقيقة كسبك اياه أي كانك في الحقيقة لم كسب المبشر المناك المارق الم المترتبة عليه لا تنرتب على كسب المبشر و بهذا فارق باقي الافعال عند من يقول بالكسب لانها غير منزلة منزلة العدم لترتب آثارها عليها

(قول المعشى) وقد علمت اندفاعه الخ الذي علم اندفاعه لزوم كون العالم هو المخاطب وليس كذلك اما مخالفة مافي المفتاح فلم يعلم اندفاعها لكن لاضير في مخالفته مع صحة المعنى

(قُول الْمُحشي) انه حينئذ اى حين اد قيد المنفى بالحقيقي والمثبت بالصورى والمورد فهم انهماجهتان للرمي

(قول السيد قدس سره لجريانه في جميع الافعال) الح وليس مورد النفى والاثبات شيا واحدا حينئذ اذ المعنى ما اثرت اذ اكتسبت ولا يصح ان يكون التأثير والكسب جهتين للنفى والاثبات على ما وهم اذ لايقال النفى في التأثيربل له ولا الاثبات في الكسب بلله

(قول السيد قدس سره وعدم صحته على قول من ينكره) هم المعتزلة فانهم يقولون أفعال العباد مخلوقة لهم لا مكتسبة عمنى مقارنة قدرهم للفعل او ترجيح ارادتهم له على الخلاف فى كسب الاشعري واذا قالوا بخلق الافعال ونفوا الكسب لايصح ان يقال ما رميت ثاثيرا اذ رميت كسبا لانه وان صحنني التأثير اذ لا تأثير للعبد عندهم في الممجزة لخروجها عن طوق البشر كما قالوا بذلك في الافعال الاضطرارية لكن لا يصح اثبات الكسب لنفيهم اياه

(قول المحشي الا ان يراد بالكسب الخ) اي ليس المراد بالكسب ذلك المعنى الذي نفوه بل المراد به مباشرة الاسباب وذلك محل اتفاق لكن لاتكون الا ية على هذا مما نحن فيه اذ المنفى التأثير والمثبت استعال الاسباب وانكان

جزائية والشرط محذوف دل عليه الكلام السابق وقد صرح به في الايضاح، ووجه الترتب انه اذا كان المقصود افادة المخاطب كان اللائق رعاية حاله في الافادة ، فينبغي ان يقتصر في التركيب على قدر احتياجه ولا يزاد عليه حذرا عن اللغو في الكلام ولا ينقص عنه حذرا عن لغوية الكلام فان الناقص لعدم افادته المقصود لغو (قوله الى تفصيله) اي تفصيل الاقتصار على قدر حاجة المخاطب (قوله خالى الذهن عن الحكم الح) المراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كافي السابق اعنى قوله والتردد فيه ، فان التردد الما هو في الوقوع واللاوقوع دون الايماع والانتزاع وكذا الانكار ، ومعنى خاو الذهن عنه ان لا يكون حاصلا فيه ، وحصوله فيه الما هو الاذعان به

النغي والاثبات على هذا لايجر يان في جميع الافعال بل في خصوص المعجزة فليتأمل

(قول الحشي) جزائية أي لاتفريمية كما في الفذري

(قول المحشي) ووجه النرتب الخ رد لقول الحفيد لايظهر كونه مسبباً عن الشرط المذكور الا بملاحظة كونه مجملاً للتفصيل الذي بعده

(قميل المحشي) فينبغى ان يقتصر فى التركيب الخ فيه اشارة الى ان من فى قول الشارح من التركيب بمعنى في والى ان قول الشارح عن اللغو معناه بالنسبة للزيادة اللغو فيه بان يكون الزائد منه لاغيا فقط و بالنسبة للنقص كون الكلام جميعه لغوا لددم افادته فاندفع ما يتوهم من ان قوله حذرا الخ انما يظهر علة لعدم الزيادة لا لعدم النقص مع ان الاقتصاد على قدر الحاجة معناه ان لاينقص عنها ولا يزيد عليها

(قول المعشي) فان التردد انما هو في الوقوع والملا وقوع اذلا معنىللتردد فيالتصديق لعدم قصده بالافادةان اريد حكم المتنافي فان اريد حكم المخاطب فهو اظهر لائه غير متردد في حكم الهسه وقوله وكذا الانكار اى انما هوللوقوع اذلا يتاثي الجزم بعدم تصديق المتكلم غاية الامر التردد كما مر

ي (قول المحشي) ومعنى خلو الذهن الخ شروع فى بيان قول الشارح في تفسير الخلو عن الحكم أي لايكون عالما الخ بمعنى مصدقا بذلك

(قول المحشي) وحصوله فيه انما هو الاذعان هذا هو مدار الرد الآتي ووجه كون الحصول فيه هوالاذعان دون التصور ان الحسكم يطلق بمعنيين احدهما ادراك وقوع النسبة او لاوقوعها اعنى التصديق وهذا غير مرادهنا بدليل السابق واللاحق وثانيهما النسبة التامة الخبرية وهى التي يعبر عنها عند التفصيل بان النسبة التقييدية التي بين العلوفين واقعة بينهما في حد ذانها أو ليست بواقعة كذلك وعند الاجمال بالوقوع واللا وقوع مخلو الذهن عن الحكم معناه ان لايكون حاصلا فيه ان النسبة التقييدية المدركة بين الطرفين واقعة هو الانظر عن ادراكنا وعدم خلوممناه ان يكون حاصلا حاصلا فيه ذلك ولا شك ان حصول ان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة هو الاذعان بوقوعها قال الشيخ في الشغا في الفصل الثالث من المقالة الاولى في الفن الاولى في الجملة الاولى في مدخل المنطق التصديق هو ان يحصل في الذهن ان المعنى الذي حصل في النفس ان المعنى الذي حصل فيها مطابق الذهن ان معنى القضية فيها مطابق الما معنى القضية فيها مطابق الما عليه الامر في نفس الوجود وحاصله كما في الزاهد ان التصديق هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية فيها مطابق الما عليه الامر في نفس الوجود وحاصله كما في الزاهد ان التصديق هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية فيها مطابق الما عليه الامر في نفس الوجود وحاصلة كما في الزاهد ان التصديق هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية فيها مطابق الما عليه الامر في نفس الوجود وحاصلة كما في الزاهد ان التصديق هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية

فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والحلو عن الاذعان لايستازم الخلو عن التردد فان الاذعان والتردد . متنافيان لايستازم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخِر فظهر فساد ، ما سبق الى بعض الاوهام وان مبناه عدم التنبه لمعنى الحاو عن الحكم وأن ما قيل أن مبنى كلام الشارح رحمه الله على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع عن ضميره أوملي ارادة الخلومن ادراك الحكم ، وتخصيصه بالتصديق ليس بشيء كيف وانه صرف للمتن ، عن الظاهر لا يدفع به عدم مطابق للواقع وقال الفاضل اثير الدين الابهري في فاتحة منطق كتاب ثنزيل الافكار التصور هوان بحصل في العقل تصور الطرفين مع التأليف بينهما والتصديق هو ان يحصل فيالعقل صورة هذا التأليف مطابقة للاشيا انفسهاأي ان يحصل فيه صورة التأليف حال كونها مطابقة للاشيا انفسهاوالمراد بالتاليف النسبة وما يؤانف منه كالبياض والعرض في قولنا البياض عرمض فالتصديق هو ان يحصل فيالذهن نسبة هذه الصورة أي صورة التأليف والنسبة لى الاشيا انفسها انها مطابقة لها فان قيل قد نصوا على ان انشك تصور يتعلق، ايتعلق به التصديق ضرورة انه تردد بين الوقوع واللا وقوع وقد قال المحشي في حاشية القطب الشك هو ان التردد بين انالنسبة المتعلقة بالطرفين واقعة بينهمافى نفس الامر اولاوحينثذ يلزمان يكون الحكم بمعنىان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة لابد منه في ذهن المتردد فيتم الاشكال الاتي في الشارح قات الحاصل في ذهن المتردد انما هو صورة ذلك المعني الذي ينعلق به التصديق أما نسبته الى الاشيا أنغسها أنهمطابق لها فلا ضرورة أنه لاعلم بالاشيا أنفسها والحاصل ان الحاصل في المذهن في التصديق هو أن معنى القضية مطابق للواقع والحاصل فيه في التصور الكائن عند الشك هو صورة مطابقة معنى القضية للواقع قالالسيد الزاهد نسبة القضية واحدة وهي النسبة التامة الخبرية لمكن اذا اخذت من حيث أنها نسبة بين الموضوع وللعمول يتعلق بها الشك واذا اخذت من حيث انها واقعة أو ليست بواقعة يتعلق بها التصديق اه وقوله اذا اخذت من حيثانها نسبة بين الموضوع والهمول أي محتملا ان تكون واقعةوان لاتكونكا نص عليه في مواضع اخر هذا وتخريج كلام الحشيءلي ان الوقوع واللا وقوع لا يتعلق به الا التصديق اما التصور فانما يتعلق بالنسبة الحكمية بدون الوقوع واللاوقوع ِ تخريج باطل مناف لـــكلامه في حاشيتي القطب والعقائد مع سخافته في نفسه ضرورة ان الشك تصور متعلق بالوقوع واللا وقوع وان حمل على ما قلنا فلا مخالفة و بعد ذلك فاعلم أن عبارة الايضاح هكذا فان كان المخاطب خالى الذهن من الحكم باحد طرفي الخبر على الاخر والتردد فيه استغنى الخ وهو صريح في ان الحكم بمعنى الاذعان وربما ايده كلام الشارح ألآتي فليتأمل

(قول المحشي) فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به وهذا هو قول الشارح أي لايكون عالما الخ

(قول المحشي) متنافيان لايستلزم الخ إنما قال متنافيان لايستلزم الخ وان كان عدم الاستلزام يكني فيه مجرد الانفكاك نظرا للواقع المفاد بقول الشارح بل الحكم الذهني والتردد الخ وان كان لابد في كلام الشارح من حمل قوله ليس بشيء على نني الاستلزام فقط حتى يكون للاضراب معنى وهو الانتقال من نفي الاستلزام الى التنافي فاندفع مافي حواشي لختصر (قول المحشى) ما سبق الى بعض الاوهام وهو ماذكره الشارح بقوله فعلم الخ وقوله ان مبناه عطف على فساد وانما كان مبناه ذلك لانه فهم ان معنى الخلوعن الحكم ان يخلوعن نفس الوقوع واللا وقوع لاعن الاذعان به ولا شك ان المتردد لم يخل ذهنه عن نفس الوقوع فلا حاجة اليه

(قُول المحشي) وتخصيصه بالتصديق لشموله التصور

(قول الحشي) عن الظاهر لدلالة السابق واللاحق عليه لكن عرفت أنه الموافق لكلام المصنف في الابضاح

عالما بوقوع النسبة اولاوقوعها ولامترددا في ان النسبة هل هى وافعة ام لاهفعلم ان ماسبق الى بعض الاوهام من انه لاحاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحبكم يستلزم الخلو من المتردد فيه ضرورة ان التردد في الحبكم يوجب حصول الحبكم في الذهن ليس شيء ألاترى انك تقول ان زيداً في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا

الحاجة الى ذكر الترددوغايته عدم لزوم الاستدراك (قوله عالمابوقوع النسبة الح) عبر بالمرك التقيبدى، معان المرادان النسبة واقعة أو ليست بواقعة للتنصيص على ان الخلوعات الحكم، عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع و اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلوعات المرادد و اللاوقوع سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلوعات المرادد و النسبة والمرادد و النسبة والمرادد و النسبة والمرادد و المرادد و اللا يدفع به عدم الحاجة أي لانه المضرورة الى الاستخدام أو تقدير المتعلق حتى بحتاج الى قوله والتردد فيه وقوله غايته عدم لزوم الاستدراك أي الزيادة لكن الاعتراض كان بعدم الاحتياج اليه وذلك باق والحاصل أن الواهم لم يفهم معنى الخلوعن الحكم الذي هو عدم الاذعان بل فهم ان معناه ان لا يكون الوقوع واللا وقوع في الذهن فقال انه اذا لم يكن الوقوع واللاوقوع في الذهن فقال انه اذا لم يكن الوقوع واللاوقوع في الذهن لا يتاني التردد لعدم المتردد فيه فدفعه الشارح بان مهنى خلو الذهن عن الوقوع واللاوقوع واللاوقوع في الذهن لا يستازم انتفا التردد

(قول المحشى) مع ان المراد ان النسبة واقعة أي ان النسبة الحاصلة بين الطرفين في الذهن واقعة في نفس الامر اي مطابقة للاشيا انفسها وانما كان ذلك هو المراد لانه الذي يطلق عليه الحكم كاسبق وانما يعبرعنه بالوقوع وائلا وقوع اختصاراً او اشارة لما ذكره بعد

(قول المحشي) عبر بالمركب التقييدي الح وانما كان المركب التقييدي نصا في ذلك لان النسبة فيه لم تجعل موضوعا حتى يغيد ان الحجول هو الوقوع واللاوقوع فقط دون النسبة كما في قوله ولا مترددا في ان النسبة الح

(قول المحشّي) عبارة عن عدم تعلق العلم بالوقوع واللا وقوع يعنى أنه يكنى في الخلو عن الحكم عدم تعلق العلم بالوقوع لم علمت ان الحكم هو ان النسبة بين الطرفين واقعة فاذا لم يتعلق بالوقوع فقد خلا الذهن عن الحكم سوا تعلق العلم بالنسبة فقط بان تصورت النسبة باعتبار انها تعلق بين الطرفين من غير اعتبار حصولها أو لا حصولها في نفس الامر وهي التي يقال لها مورد الايجاب والسلب أو تصورت باعتبار حصولها أو لاحصولها في نفس الامر لكن لم يتعلق العلم بذلك بان تردد بينهما أي تردد في انتساب أي الامرين لها فانه لايقال حينئذ انه علم الوقوع منتسبا المها بل محتملا انتسابه المهاأو لم تكن متصورة اصلا فليتأمل

(قول الحشي) فانه لابد فيه أي في الخلوعن التردد من تصور النسبة اذ لولم تكن متصورة لكان خاليا عن العلم لاعن التردد قال الحشي في حاشية المقائد الشكمن حيث أنه تصور للنسبة من حيث هي لانقيض له وهو بهذا الاعتبار داخل في العلم الما باعتبار انه يلاحظ فيه النسبة مع كل واحد من النفي والاثبات على سبيل التجويز المساوي ولهذا يحصل التردد والاضطراب فله نقيض فان النسبة من حيث يتعلق بها الاثبات يناقضها من حيث يتعلق بها النفي وهو بهذا الاعتبار خارج عن العلم صرح بهذين الاعتبار بن السيد السند قدس سره في حاشية شرح مختصر الاصول اله والمراد بالنسبة المتصورة هي النسبة في نفسها من غير اعتبار حصولها أولا حصولها في نفس الأمر بل باعتبار أنها تعلق بين الطرفين كما يدل عليه

منقطعة ، كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيبويه ام في قولك أزيد عندك أملا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الفلن في أنه ليس عنده فقال أملا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله أزيد عندك لعلم الخاطب انه يويدا هو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أملا فائدة متجددة وهى تغيير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب انتهى واذا كانت منقطعة، جاز استمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلات الاستفهام فافهم فانه دقيق قد زل فيه الاقدام (قوله ولا يحكم

قوله بذكر الاستفهام عن حكم بعد النسبة فان الحسكم هوالوقوع واللاوقوع اذا علمت هذا علمت انه انما اعتبر وجود تصور النسبة في الخلوع، التردد لان التردد ليس على فليس الخلوعنه عبارة عن عدر تعلق العلم بشيء خاص حتى يصدق بتعلقه بغيره بل معنى الخلوعنه انه لم بحصل في ذهنه التردد الذى هو ناشيء من تحبو يز النفي والا ثبات على السواء فالمنفى هو المتردد فقط بخلاف الخلو عن الحسكم فانه خلوعن تعلق العلم بشيء خاص فهو نفى لمقيد بقيد فيصدق بانتفا القيد والمقيد و بانتفا القيد فقط فالكلام في يصدق به الخلوع واللاوقوع بعلم النسبة و عدمه دون قولنا لم يتردد في ان النسبة واقعة أولا لان التردد ليس بعلم حتى يكون له متعلق آخر يصدق به لافى ان الشخص الذى لا تردد عنده لابد أن يكون متصوراً كانسبة واين هذا من ذاك فاندفع ما قيل في كون الخلوعن التردد لابد فيه من تصورها كعلم الحكم وبقولنا ان النسبة التي تفيد الخلوعن التردد انها متصورة هي النسبة في نفسها بمنى الربط بين الشيئين اندفع التنافي بين ما كتبه على قول السبد عن التردد انها متصورة هي النسبة الحكمية كاسيائي عن المراد بالخال الحرف المنابة الحكمية كاسيائي فيا نائي المراد بالخال الحرف النسبة الحكمية كاسيائي النسبة الحكمية كاسيائي النسبة بمنى الربط بين الشيئين وهو المراد بالنسبة المتصورة هنا فانه يكن تصورها بدون التردد كاسبائي له ايضافتد بو

(قول الشارح) بل الحكم الذهني الخ ائتقال من نفي التلازم الى نفي الاجتماع

(قول المحشي) منقطمة أي بمعنى بل والهمزة لان الكلام في السائل المتردد وقد تكون بمعنى بل فقط

(قول الحشي) كأن المتردد ينتقل الخ اتي بكلمة كان لان الموجود هنا هو التردد والتحير بين الامرين على السواء لكن لما اتى بأم منقطعة الدالة على الاعراض عن الاستفهام الاول الى الثاني افاد أن تردده وتحيره يكاد ان يكون بين ظنين تعلقا بكل من الطرفين لكون كل مع قرينة مثلا وهكذا ينبغي ان يقال في كلام سيبويه الانى فيقرا فيه كأن بالهمز وتشديد النون لا كان الناقصة والا لزم ان هذا التركيب لاينطق به الامن كان عنده ظن وتغير وليس كذلك ولو سلم فيكون ما هنا منزلا منزيته بدليل قول المحشي كان المتردد الخ فاندفع ما توهم من ان المتردد الذي بحسن التأكيد له هو الذي لا اعتقاد عنده ولا ظن واذا كان هنا انتقال من ظن الى أخر كان الثاني ارجح للانتقال اليه فيكون موافقالماسياتى عن الشيخ من انهلابد في حسن التوكيد من الظن على خلاف الجوابوان كان المراد به على ما سياتي مجرد الميل لمخالفته لكلام المصنف فندبر (قول المحشى) جاز استعمالها مع هل لانها بمعنى بل والهمزة والهمزة تكون لاتصديق فتوافق هل بخلاف مااذا كانت متصلة فانها لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع هل التي التصديق التنافي بينهما ومن زل قدمه جعلها متصلة متصلة فانها لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع هل التي التصديق التنافي بينهما ومن زل قدمه جعلها متصلة

لفظ المبنىالمفعول(عن مؤكدات الحكم)وهى ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة (وان كان) المخاطب (مترددا فيه) اى فى الحكم (طالبا له

بشيء الخ) فقد تحقق الخلوعن الحكم مع وجود التردد (قوله وهى ان الخ) لم يذكر القسم ههنا مع ذكره في صورة الانكار لان الاستغناء عن هذه المؤكدات يستلزم الاستغناء عنه ، لانه لابد معه من ايراد بعض هذه المؤكدات(قوله واسمية الحلة الخ) أي كونها اسمية لاصيرورتها اسمية كاوهم فانه لايشترطفيالتاً كيد،كونها معدولة (قوله وحروف الصلة) أي حروف الزيادة ، فإن الغرض منها اللاً كيد وليست موضوعة له

(قول الشارح) لفظ المبنى للمفعول نقل عنه لانه الرواية فكانهاوفق بقولهحسن تقو يتهوقولهوجب تأكيده حيث لم يتعرض فيه للمتكلم او المخاطب

(قول الشارح) وحرفا التنبيه هما الاواما الاستفتاحيتان قال المحتشي فى حاشية الجامى حروف التنبيه موضوعـــة لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حـــنالاستماع لا ان الغرض منها التنبيه وليست موضوعة له كما قيل وانظر الملم يقل الشارح حروف التنبيه ليتناول ها أيضاً وفي بعض النسخ حروف التنبيه

وقول الشّارح)واسمية الجملة فالها تفيد الثبوت بنفسها ودوامة بالقرائن بخلافالفعلية فالمهاتفيد الحدوث بنفسها وتجدده بالقرائن لكن قد يقصد بالاسمية افادة أصل المعنى بقطع النظر عن الثبوت والتجدد فلا تكون من المؤكدات فالتأكيد بها عند اقتضا المقام اياه

(قول المحشي) فقد تحقق الحلو الح اشارة الى ان قول الشارح ولا يحكم الح ليس تفسيرا للحكم في قول المصنف فأن كان خالى الذهن عن الحكم حتى يكون المواد بالحكم فيه الايقاع والانتزاع بل بيان للخلو عن الحكم اعنى الوقوع واللا وقوع فمعني الخلو عن الحكم أنه لم يحكم بشيء أي لم يوقع ولم ينتزع فاندفع ما يقال ان كلام الشارح هنا صريح في ان الحكم في المصنف الوقوع واللا وقوع

(قول المحشي) لم يذكر القسم آلخ نقل عن الشارح لم يعد القسم فى ذلك وآن كان فيه تأكيد للحكم لان مقصوده الموكدات التي تنصل بالحكم وتصير من جملته والقسم كلام براسه اه وكان المحشي رحمه الله لم يرض ذلك لانه لا وجه لهذا التخصيص وقول المصنف عن مؤكدات الحكم احتراز عن مؤكدات الطرفين كالتأكيد اللفظي والمعنوى فأنها جائزة مع الخلونجو زيد زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء القوم كلهم

وقول الهشي)لانه لابد معه من ابراد بعض هذه المؤكدات قال الرضى لانها تفيد التوكيد الذي لاجله جاء القسم اه فالقسم على التأكيد لاعلى أصل المعنى لان التوكيد كاف فيه ثم ان ماذكره المحشي انما يظهر في الاثبات دون النفى لان القسم فيه لا يحتاج لمؤكد آخركما ذكروه في النحو تدبر

(قول المحشي) كونها معدولة بأن كان المسند اليه فيها مصدرا كالحمد لله

(قول المحشى)فان الغرض منها التأكيد تعليل لكونها زائدة ولو قال لان التأكيد غرض منها لاموضوعة لهلكان أولى كما هو ظاهر وحاصل ذلك كما في حاشيته على القاضي ان هذه الحروف وضعت لاجل غرض وفائدة تترتب على ذكرها في الحارج بسبب زيادتها هي قوة الحكم ووثاقته وليست موضوعة لافهام معنى القوة والوثاقة بخلاف نحوان واللام من الحروف

والا لكانت مرادفة لان ، فهي زائدة في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان فانها موضوعة للتأكيد يتغير به المعنى الله قدس سره المراد بالخالى الخ * لا حاجة الى هذه التفسيرات لكونها مذكورة في قوله وانما انحصر * قال قدس سره فهو المتردد * قبل بجوز أن تكون النسبة حاضرة في ذهن المخاطب من غير التفات الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها وانتزاعها والجواب ان النسبة الحكمية ، هى النسبة التامة الخبرية اعنى النسبة المشعرة بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورها بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع نع النسبة بمعنى الربط بين الشيئين يمكن ملاحظة الدون الحكم والتردد * قال قدس سره فيمكن اعتبار التجريد عن التأكيد لافادة الحكم وإفادة لازمه

الموضوعة لمعنى التأكيد ويدل على ذلك ان حروف الزيادة قد تورد لمجرد تحسين الفظ مع انه لا يجوز اخلا. اللفظ عن المعني معالقا واعلم ان المحشي جوز في حواشي الجامى ان تكون حروف الزيادة موضوعة للتأكيد المدلول لان واللام حيث قال ان معنى زيادتها ان اصل المدنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونها لا يختل فالمعنى المستفاد منها تكرار في الحكم بخلاف ان ولام الابتدا فان أصل المهنى وهو الحكم مع تحقق الانكار بختل بدونها وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التأكيد أي القوة والوثاقة وفرق بينهما و يجوز ان يكون التأكيد غرضا منها لامعنى لها انتهى ولعله جزم هنا بان التأكيد المستفاد من ذكرها هو القوة والوثاقة الذي هو معنى ان دون التحقيق والتثبيت لان المستعمل لود الانكار أو التردد هو الأول دون الثاني فانه انما يكون لدفع الغفلة لكن سياتى في الشارح ان التكرير يدفع به الانكار وحينئذ تكون الملازمة بقوله والا لكانت مرادفة لان ممنوعة تدبر

(قول المحشي) والا لكانت مرادفة لان أى فلاتكون حروف صلة أى زيادة

(قول الحشي) فعي زائدة في الكلام لايتغير به المعنى أى معنى التركيب الذى هو من جملته لايتغير بزيادة ذلك الحرف ولا بنقصه لان ما فهم منه ليس معنى لشيء من التركيب حتى يتغير بذلك معنى التركيب وانما هو غرض من ذلك الزائد وفرق بين الغرض والمعنى هذا وعلى كل من توجيهى الزيادة اندفع قول الرضى حيث حكموا بزيادة هذه الموكدات يلزمهم القول بزيادة ان وجيع الموكدات وما قيل ان الفرق بين ان وغيرها أن إن وضع وضعا شخصيا للتوكيد بخلاف غيره فوضمه له نوعى ففيه أنه تحكم مع أنه كان لايصح ان يذكر خاليا عن ذلك المعنى

(قول المحشي) هىالنسبة التامة الخبرية أي المعبر عنها بان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولذلك اشمرت بالوقوع واللاوقوع و بالجلة هي النسبة الحاكية عن امر خارجي هذا وقد تقدم دفع المنافاة بين ما هنا وما مر فانظره

(قول السيد قدس سره وحينئذ اما ان يكون مصدقا بما ينافي مضمون ما القي اليه فهو المنكر) فيه ان الانكار لشيء أنما يستلزم الاقوار بطرفه الاخر بعد التوجه اليه فهو ليس عين النصديق بالقضية السالبة لان الانكار في القضية الموجبة هو ان يحصل في الذهن ان معنى القضية الموجبة غير مطابق للواقع فالانكار ليس عين الإذعان وان كان مستلزما له الا ان يكون نعر يفا للانكار بلازمه لكن يخالفه ما في حاشيته الشرح المطالع من ان تكذيب النسبة الابجابية هو عين التصديق بالنسبة السلبية

(قول الحشي افادة اللازم لازم بين) أي وهي المقصودة لاشيء زائد عليها فلا تحتاج الى واسطة فامكن اعتبارالتجريد بالنسبة اليها بخلاف صورتي التردد والانكار فأنه وان كان افادة اللازم فيهما لازما بينا أيضا الا ان تاكيده امر زائد

حسن تقويته) اى الحكم بموكد قال الشبيخ في ذلائل الأعجاز اكثر مواقع إن نحكم الاستقراء

بخلاف صورتي التردد والانكار فان التأكيد لاصل الجيم لا يستارم تأكيد الله الا بواسطة مقدمة هي ان اعتقاده بالحكم يتبع مطابقة الحكم فادا كان مطابقته مؤكدا قويا عنده كان اعتقاده أيضا كذلك و يما حررنا اندفع ما قبل أنه لاتفاوت بين الحلو وبين التردد والانكار في أن شيئاً منها لم يعتبر على وجه الاصالة في اللازم حتى لو اعتبر ذلك صار اللازم فائدة و يمكن اعتباركل منها في اللازم على وجه التبعية عقال قدس سره فبعد القائم الخيريد أن بعد القاء الخبر المن غير تأكيد لا يتصور مهاء التردد والانكار فلا حاجة الى التأكيد فاندفع انه لا يتصور خاو ذهن السامع عن علم المتكلم بهذا المهنى بعد الالقاء الكبر المؤكد يتصور قبل الالقاء كيد فلا يتصور التناقب المناقب بهذا المهنى بعد الالقاء الكبر المؤكد يتصور قبل الالقاء كيان ماذكر ناه من اعتبارها في اللاثم باللاثم بالمناقب المناقب المناقب الكناية حيث على المناقب الم

يحتاج في رجوعه اليه الي واسطة كما نبه عليه السيد بعد فتدبر

(قول الحشي) بخلاف صورتي التردد والانكار الخ اي الصورتين اللئين يكون التاكيد فيهما لدفع التردد والانكار وهوفيااذاكانذلك بالنسبة لفائدة الحبركما هو حاصل كلام السيد هذا وفي بعض النسخ كما في صورتى التردد والانكار في الفائدة وحاصل الايراد ان التردد والانكار المدفوعين بالتوكيد أنما يعتبران قبل الالقاء ويندفعان بالتاكيد بعد الالقاء وذلك موجود فيما نحن فيه وحاصل الرد ان مجرد الالقاء كاف في رد ما نحن فيه فلا حاجة الى التاكيد اما بالنسبة للتردد والانكار في الفائدة فلا يزيله مجرد الالقاء بل لابد من التاكيد والاعتراض لبعض شروح الايضاح

(قول المحشي) ولا يتصوران بعده أي بنا على ما فهم المعترض من ان الكلام في صورتي التردد والانكار بعد القاء الخير موكدا

(قول المحشى) خلاف ظاهر الحال اي حال المتكلم بتلك الجملة او حال الكلام فان الصريح هو الظاهر بالنسبة للكناية وأما قول السيد فيما سبق كان التاكيد بحسب الظاهر الخ المقتضي ان اعتبار الخلو وتجريد الحجلة بالنسبة الى اللازم ظاهر فالمراد بالظهور فيه أنه لايحتاج الى واسطة وان كان كناية وغير ظاهر بالنسبة لما هنا فتدبر

(قول المحشى) حيث ننى فيه أى بناء على الظاهر

(قول الشارح) قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان الخ اعتراض على المصنف حيث قال انه يجسن التقوية بموكد عند انتردد بان الشيخ اشترط الحسن بان يكون السائل ميل على خلاف الجواب ولا يكني مجرد التردد

قال في شرح المفتاح ذكر الشيخ عبد الفاهر انه انميا محسن التأكيد اذا كان السائل ظن في الطرفة الآخر القطع محسن صالح في جواب كيف زيد وقائم في جواب اقائم زيد أو قاعد من غيرتاً كيد النهى فقد افاد ان ذكر ان في عبارة الشيخ بطريق التمثيل بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صالح بدون التأكيد ، ولو كان الحكم المذكور مخصوصا بإن عنده لاورده مو كدا بما سوى ان ، وما قيل انه يجوز أن يكون كلامه مخصوصا بإن لمكونه علما في التأكيد مفيدا لغايته ، وان الاكتفاء بذكر صالح بدون التأكيد ، لتظهر صحة الجواب بغير ان بطريق الأولى ففيه ان كونه علما في التأكيد ومفيدا لغايته عنوع ، كيف وان قد يستعمل لحرد الاعتناء بشان الحكم من غير قصد التأكيد بخلاف سائر الموكدات ويستعمل في جواب المتردد فلا يكون مفيدا لغايته (قوله هو الجواب) تعريف لفظ الجواب ليس للقصر بل من قبيل والدك العبد

كما في كالام المصنف والقوم وقد صرح الشارح بصورة الاعتراض في المختصر

(قول المحشي) قال فى شرح المُمتاح الح نقله لامرين الاول انه عبر بالتاكيد ولم يخص ان والثاني أنه يفهم منه ان الاستقامة معناها الحسن لا الصحة حتى يكون مقابل المستقيم غير صحيح ومثل مافي شرح المُفتاح في المختصر أيضا فقوله فقد افاد الخ أي باطلاقه التاكيد من دون تخصيص بان

(قول المحشى) فقد أفاد أي بعبارة شرح المفتاح أن ذكر أن فى عبارة الشيخ هنا بطر بق التمثيل بدليل أي استدل الشارح على ذلك الاطلاق بدليل من عبارة الشيخ وقوله صحة جواب صالح أى استقامته التي فسرها الشارح في شرح المفتاح بالحسن

وقول المحشى) ولوكان الحكم المذكور مغصوصا بان الخ أي لوكان اشتراط حسن التوكيد بان يكون السائل ظن على خلاف الجواب مخصوصا بان بخلاف غيرها فان حسن التوكيد به لايشترط بذلك الشرط لاورده موكدا بما سوى ان لاقتضا مجرد الجواب حسن التاكيد به والكلام في الحسن فلا لم يورده موكدا به دل على ان هذا الشرط عام فى ان وغيرها لانه انما لم يورده موكدا به يورده موكدا بنيرها لفقد الشرط

(قول الحشي) وما قيل الخ أى قيل أنه لانخالفة بين المصنف والقوم و بين الشيخ لان ما يفهم من كلام المصنف والقوم من حسن التاكيد للمتردد فذلك في التوكيد بنير ان وكلام الشيخ في ان خاصة

(قول المحشى) وان إلا كتفا الح منع لقوله قبل ولوكان الحكم الح

(قول المحشى) لتظهر صحة الجواب الخيفيد ان الجواب المجرد عن التأكيد صحيح وهو كذلك لان المراد بحسن تقويته أنه لو تركه المتكلم لايكون الاقد ترك الاولى ولا يخطأ كما قاله العصام وقريب منه قول المحشى فيما ياتي ان معنى ان لايستقيم ان لايكون واردا على الاصل ومقلضى الظاهر وحينئذ فالتوكيد بإن أو غيرها ولو مع وجود ميل الى خلاف الجواب انما هو اولى فقط فاندفع ما قيل هنا

(قول المحشي)كيف الح ابطال لقوله علما في التأكيد وقوله و يستعمل في جواب المتردد المراد به من عنده ميل الى الخلاف على ما نحن فيه وهو ابطال لكونه مفيدا لغايته لان غايته الرد على المنكر

(قول المحشي) ليسالقصر أىقصر الجواب على اكثر مواقع ان لان الجواب ليس مقصورا على مواقع ان لوجوده

ظن على خلاف ما أنت تجيبه به فاما ان بجمل عرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى ال لايستقيم لنا ان تقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح وانه في الداروهذا مما لاقائل به (وان كان) المخاطب (منكرا) للحكم حاكما بخلافه (وجب توكيده) اى الحكم (بحسب الانكار) قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التأكيد (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام اي كونه اكثر المواقع معلوم مشهور فضمير الفصل لتأكيد الحكم وكذا اذا كان مبتدأ وانما قال اكثر مواقع إن لانه قد يجيء لحجرد الاعتباء بشأن الحكم ووفور الرغبة فيه (قوله ظن الخ) في تاج البيهق الظن ، كان بردن فالخلن ههنا بالمهنى اللغوى كما في قوله تعلى (وما ندرى ما الساعة ان نظن الاظنا) وليس بالمهنى المصطلح أعنى الاعتقاد الغير الجازم حق برد انه اذا كان له ظن كان داخلا في المنكر ولو ادنى الانكار (قوله فاما ان يجمل مجرد الجواب أصلا الخ) اي اما جعل مجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور اصلا مقتضيا لايواد إن فلا يصح (قوله لايستقيم) ، اي لايكون واردا على الاصل ومقتفى الظاهر (قوله مالاقائل به)كيف وقد وقع في كلام الفصحاء نحو قال لى كيف انت قليل عليل قال قدس سره وهدي مد الخ لايني ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام

في غيرها ولعدم التردد وإعتقاد الحلاف والشركة حتى يكون قصر تعيين أو قلب أو افراد وقوله بل من قبيل والدك العبد فانه ليس لقصر العبدية على والده لوجودها في غيره بل التعريف للاشارة الى شهرة الحكم وان والده مشهور بالعبدية وقوله اي كونه أكثر المواقع هو الجواب معلوم مشهور الأولى أن يقال أي كون أكثر المواقع هو الجواب معلوم مشهور فني العبارة قلب كما يتضح بالقياس على والدك العبد وقوله وكذا ان كان مبتدأ اي وكذا اذا كان ضمير الفصل مبتدا فانه يفيد التأكيد أيضًا فليست افادته التأكيد غيموصة بكونه حرفا

(قول الشارح) فاما أن يجعل مجرد الجواب اصلا بان يكون التوكيد له هو مقنضي الظاهر

(قول الشارح) الى ان لايستقيم الح معنىعدم الاستقامة مخالفة الاصل ومقتضي الظاهركما يعلم من ترتيبه على جعل مجرد الجواب اصلا وليس المراد منه عدم صحته فاندفع مافي الاطول وغيره

(قول الشارح) فى جواب كيف زيد الخ اى في جواب السوآل بكيف وأين ومتى ونحوها مما لايعلم ان للسائل ظنا على خلاف ما تجيبه يعنى لايستقيم وقوع جواب هذا الاستفهام ابدا بدون التاكيد أي سواءكان له ظن اولا

(قول المحشي) عكان بكاف كالجيم وميم والف ونون أى ميلوقوله بردن بضم البا. وسكون الرا. وَفَتَح الدال آخر. نون أى حصوله وما نقله المحشي هذا يوافق مافى حواشي شرح المفتاح الشرينى حيث قال المراد بالظن ان له ميلا ما الى الجانب الانحر من غير أن يصل الى حد الحكم به

(قول المحشى) أي لا يكون وارداً على الاصل ومقنضى الظاهر فسر عدم الاستقامة بذلك ليفيد انه ليس المراد به عدم الستقامة بذلك ليفيد انه ليس المراد به عدم الصحة كما فهمه المصام وغيره فاشكل عليهم الفرق بين الاستقسان والوجوب بل المراد به مخالفة الظاهر أى الظاهر عند المقل فيكون معنى الاستقامة موافقة الظاهر للمقل أو المراد به ظاهر حال المخاطب ومخالف ظاهر الحال ليس مخالفا لمقنضى الحال حتى لا يكون بليغا فيكون فاسدا عند البلقاء بل مخالف لمقتضى الظاهر فقط فالقاء الحبر غير موكد للمتردد سواء كان عنده ميل الى الحلاف اولا موافق لمقنضى الحال لان المانع ضعيف جدا يكفى في دفعه مجرد الحكم وعبارة السيد

انما هو بالجلة الحبرية الدالة على الحكم اعنى الوقوع واللاوقوع فالمطلوب، والمفاد هو التصديق الا انهم اصطلحوا على ان جهالة الحكم اذا كانت باعتبار نفس بعد العلم بالنسبة والطرفين بخصوصه افهو لطلب التصديق ، واذا كانت جهالته باعتبار احد الطرفين أو قيد من قيودهما فهو لطلب التصور كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث الاستفهام، فبعد ملاحظة الاصطلاح لا ورود لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم ان لا يصلح الجواب بصالح أيضا لانه لافادة التصديق بتبوت الصلاح والمطلوب التصور قال قدس سره قالوا المطلوب الخ ، يعنى ان القوم تسامحوا فى قولهم كيف واين وامثالها اطلب التصور مع ان المطلوب بها التصديق بناء على ان التصديق الحاصل بعد الجواب لا يمتاز عن التصديق الحاصل قبله فى جميع تلك الصور الا باعتبار التصور وقد عرفت انه لاحاجة الى القول بالتسامح قال قدس سره ثم ان اشتراط الخ يعنى ان اشتراط الشيخ عدم الفرق ،

في شرح المنتاح وفي ايثار الاستحسان على الوجوب تنبيه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هناك بجب التأكيد وهمنا يستحسن لان المانع ضعيف جدا فربماكني في دفعه وانتقاش الاستناد مجرد الحكم ومثله في شرح الشارح للمفتاح أيضا (قول المحشى انما هو بالجلة الخبرية الدالة على الحكم الخ) أي والاستفهام انما هو عن المدلول ومدلول التركيب من حيث الهيئة التركيبية ليس الا الوقوع واللاوقوع فاندفع قول المصام ان المطلوب في نحو ادبس في الانا أم عسل هو تصور ذات الموضوع بعينه ليكون الحكم اتم فالمطلوب ليس التصديق بل تبديل التصور وتغير التصديق بازم من تبديله ولا يلزم من توجه العالم الى شيء توجهه الى لازمه ووجه الدفع ان مدلول التركيب ليس المعنى التصوري بل التصديق وليس المطلوب الا مدلول التركيب

(قول المحشى) والمفاد أي بالجواب

(قول المحشى) بخصوصهما بان تعينا مع قيودهما كما في هل زيد قائم وهل ضرب زيد عمرا اولا وقوله باعتبار احد العلرفين الخركما في اين زيد وكيف زيد

(قول المحشي)وأذا كأنت جهالته باعتبار احد الطرفين الح فالجهول هنا أيضاً هو الحكم فهو المطلوب تعبينه وانكان يتعيين احد الطرفين أو قيد من قيودهما

(قول المحشى) كما صرح به الشارح في بحث الاستفهام لعله في غير هذا الشرح

(قول المحشي) فبعد ملاحظة الاصطلاح الخ اي اذا لوحظ الاصطلاح لاورود للبحث وان لم يلاحظ يلزم عدم صحة الجواب ووجه ذلك ان المسؤل عنه في جميع الصور هو انتصديق على هذا الاسطلاح لكنهم سموه في بعض الصورتصورا اصطلاحا مهم لانجهل الحكم فيه بسبب جهل بعض الاطراف والذي يتعلق به هو التصور دون التصديق فان لوحظ هذا الاصطلاح وان المطلوب هو التصديق داعًا فلا بحث وان لم يلاحظ بان كان المطلوب في كيف زيد مثلا التصور لزم أن يكون الجواب بصالح أيضاً باطلالانه جملة خبرية مفادها التصديق لا التصور لانه بمعنى هو صالح

(قول المحشي) يعنى ان القوم تسامحوا الخ لا فرق بين جراب المحشى والسيد الا بانه اصطلاح على رأي المحشي وتسامح على رأى السيد

(قوله قدس سره الا انه حكم بانهما لم يتعينا للجواب) اى داعًا سواء كان له ميل الى خلاف الجواب أولا (قوله فدس سره يغاير التصديق بكونه فيالدار) اى يغايره باعتبار قيده بين طلب اصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في انه لا يحسن التأكيد بدون ظن الخلاف و يحسن مه والاولى ان يغرق بينهما بانه يؤكد في الاول لانه متردد في التصديق سواء كان له ظن الخلاف أولا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق قال قدس سره فهناك يؤكد ، يننقض بقوله تعالى (ايحسب الانسان ان لن تجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوى بنائه) وبقوله تعالى (الست بربكم قالوا بلى)قال قدس سره فلاحاجة النح وان جاز ابراده نظرا الى كونه لطلب التصديق بخصوصه فلا ينتقض بقوله تعالى (انها بقرة صفراه) في جواب ما لونها * قال قدس سره انه لا ينزم الح * لجواز أن يكون مشروطا بان يكون السؤال عن أصل التصديق ، وفيه انه يلزم أن يكون انه صالح في جواب كيف زيد خلاف الاصل قال قدس سره اعتبار ظن السؤال عن أصل التصديق ، وفيه انه يلزم أن يكون انه صالح في جواب كيف زيد خلاف الاصل عليه الاستقراء فليس بشيء لان الاستقراء دليل على كون أكثر مواقعه الجواب لاعلى الاشتراط قال قدس سره وهذا القدر أي كون السؤال عن أصل التصديق كاف في استحسان الثا كيد ولا يازم ان يكون مستحسنا في جميع صور السؤال حتى يازم، أي كون السؤال عن أصل التصديق كاف في استحسان الثا كيد ولا يازم ان يكون المائل ظن على خلافه فلا يبعد ادخاله في المنكر ، وفيه انه لا اعتقاد في تلك الصورة فكيف يدرج في وهو ان يكون السائل ظن على خلافه فلا يبعد ادخاله في المنكر ، وفيه انه لا اعتقاد في تلك الصورة ألك السؤال عن السبب الخاص سوء السبب المطلق فانه سوءال عن التصديق كتوله تعالى (ان النفس المنكر » قال قدس سره انسب الح ه لان السؤال عن السبب الخاص سوء السبب المطلق فانه سوءال عن التصديق المناه عن التصديق المناه عن التصديق كالمناه عن التصديق كون السوء عن هل النفس المارة بالسوء بمخلاف السؤال عن السبب المطلق فانه سوء العن عن التصديق كنوله تعالى (ان النفس المارة بالسوء به المناه السبب المطلق فانه سوء العن عن التصديق التصورة المناه عن التصديق التصورة المناه عن التصديق التصورة المناه عن التصديق المناه ال

(قول المعشي) بين طلب أصل التصديق ايكا في هل زيد قائم و بين طلبه بخصوصه كما في اين واخواتها

(قول الحشي) ينفض بقوله تعالى ايحسب الانسان الى آخره في الكشاف قيل ان عدى بن ابى ربيعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنى عن يوم القيامة متى يكون وكيف امره فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو عاينت ذلك اليوم لم أصدقك يامحد ولم اومن به أو يجمع الله العظام فنزلت بلى قادر بن الآية اه وعلى هذا فهو جواب منكر و يكون الانتقاض واردا على وجوب تأكيد رد الانكار و بجاب بانه نزل الانكار منزلة عدمه لوضوح الادلة على بطلانه والمل الخشى اختار ان الآية ليست لرد الانكار بل سيقت لدفع التردد الماخوذ من يحسب لامن الاستفهام لانه من الله ولا تردد عنده بل الاستفهام منه لانكار الحسبان او التعجب منه فيكون وجه الانتقاض انه جواب متردد خلاعن التوكيد وان لم يكن التردد من الاستفهام لكن يجاب أيضا بتنزيل التردد منزلة عدمه لما من وكذلك لايتم الانتقاض بالست بربكم لان الاستفهام تقريري لاحقيقي

(قول المحشي) لجواز ان يكون مشروطا الخ فيكون الاصل في التاكيد بان أن يكون السوآل عن أصل التصديق (قول المحشي) وفيه أنه يلزم الخ أي يلزم ان يكون التاكيد بان في جواب كيفزيد اذاكان للسائل ظن على خلاف جوابك خلاف الاصل ومقتضى الظاهر وهو ممنوع اذ الظاهر حينئذ التوكيد تدبر

(قول المحشي) مجرد دعوى لا دايل عليه لانتفا اللازم الذي هو دليل البطلان اعنىاداءهالى ان لايستقيم إن نقول صالح في جواب كيف زيد لانه حينئذ يكون مستقيما مع عدم اعتبار ظن السائل الخلاف

(قول المحشي) عدم صحة صالح أي عدم استقامَته وموافقته الاصل

(قول المحشي) وفيه إنه لا اعتقاد الخ لان الظن فيها معناه الميل كما اعترف به السيد بقوله ان السائل ميلا الى خلاف جوابك

اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون) مؤكدا بان واسمية الجملة (وفى) المرة (الثانية) ربنا يعلم (انا اليكم لمرسلون) مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثانا وما انزل الرحمن من شى، ان انتم الا تكذبون * وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى ولذا قال * اذ ارسلنا اليهم اثنين وفعدلوا فى نني الرسالة عن التصريح الى الكنابة التى هى أبلغ وقالوا ما انتم الابشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والافالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله تعالى لامن وسول الله وقوله اذ كذبوا أى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاثنين منهم أى الى أصحاب القرية وهم اهل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم أى الى أصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون وصحي فكذبوهما فعززنا بثالث اى فقويناهما برسول ثالث وهو بولس أو حبيب النجار (ويسمى الضرب الاول

بخصوصه كقوله سهر دائم وحزن طويل فانه جواب عن ما سبب علتك (قوله اذ كذبوا) ، ظرف للقول المدلول عليه بحكاية فانها نقل قول الغير وفيه تعريض بصاحب الكشاف حيث قال فان قلت لم قيل اولا انا اليكم مرساون وانا اليكم لمرسلون آخرا قلت لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار انتهى ، يعنى ان الاول ايضاً واقع بعد التكذيب فكيف يكون ابتداء اخبار الا ان التكذيب في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوي فلذا اختلف الكلامان في الما كيد وفي شرح المفتاح الشريفي ان قوله ابتداء اخبار، بالنظر الى مجموع الثلاثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التأكيد فيها على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر انتهى وفيه ان الرسل الثلاثة ، كانوا عالمين بانكارهم والكلام المخرج مع المنكر ، لا يقال له انه ابتداء اخبار وقيل انه بمنزلة ابتداء اخبار، بالنسبة الى المرة الثانية لاحقيقة وقيل معناه انه اخبار مع المنكر ، لا يقال له انه ابتداء اخبار وقيل انه بمنزلة ابتداء اخبار، بالنسبة الى المرة الثانية لاحقيقة وقيل معناه انه اخبار

(قول المحشي) ظرف القول المدلول عليه بحكاية والتقديركما قال تعالى ناقلا عن رسل عيسى قولهم اذكذبوا ولم يجعله ظرفا لقال أو الحكاية اذ قول الله والحكاية ليستا وقت التكذيب وقوله فانها نقل قول الغير فقول الغير داخل في مفهوم الحكاية وحينئذ لا حاجة الى ماقيل انه ظرف لقول مقدر مفعول لحكاية بل لا يصح الا بارتكاب التجريد أو ملاحظة انه من ذكر الخاص بعد العام فيكون المفعول بدلا من القول الداخل في مفهوم الحكاية

﴿ وَوَلَى الْمُحْشَى يَعْنَى أَنَ الْأُولَ آلَجُ ﴾ بنيان للتعريض من المصنف

(قول الحشي) بالنظر الى ان مجموع الثلاثة لم يسبق الخ واتما سبق من اثنين

(قول الحشى) كانوا عالمين الخ أى من تكذيبهم اللاثنين فانه يدل على انكارهم أو من كونهم عبدة اصنام ولا يشترط في الكلام مع المنكر سبق اخبار بل المدار على الانكار وهذا الرد اشار له السيد في حواشي شرح المفتاح حيث قال نظر المصنف ادق لان ما ذكر في الكشاف محل نظر وتكلف مستغنى عنه

(قول المحشى) لايقال له انه ابتدا اخبار لان ابتدأ الأحبار هو الكلام مع خالى الذهن

(قول الحشي) بالنسبة الى المرة الثانية فلا ينافي سبق الخبر الحاصل بعده التكذيب

غير مسبوق باخبار آخر ، ولا يخفى ضعفهما وعندي ان ما ذكره السكاكي رحمة الله مبنى على ان قوله تعالى (فقالوا انا اليكم مرسلون) معطوف على قوله تعالى فكذبوهما فمرز نا والفا التعقيب فهذا القول صادرعن الثلاثة بعد تكذيب الاثنين والتعزيز بثالث كما هو طريقة المشكلم ، مع الغير من كون المتكلم واحدا والغير متفقا معه فلا يرد ، ان شمعون ، كان ساكتا مخفيا حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المنكرين فجاء مؤكدا بان واسمية الجلة وقوله تعالى فر وبنا يعلم انا اليكم لمرسون ﴾ بعد تكذيب الثلاثة المبين بقوله تعالى فر قالوا ما انتم الا بشر مثانا كه الآية فجاء مؤكدا بالتأكيدات وقول صاحب الكشاف مبنى على انه معطوف على قوله اذ جاءها المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة اجمالا بقوله تعالى (اذ جاءها المرسلون) الى قوله تعالى (فعرزنا بثالث) فالفاء للتفصيل فقوله تعالى انا اليكم مرسلون بيان المجالا بقوله تعالى (اذ ارسلنا البهم اثنين) فيكون ابتداء اخبار صدر من الاثنين فاتوا بصيغة الجمع ، تقرير لشأن الخبر باتفاق جاعة عليه والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى (قالوا ما انتم الابشر مثلنا وما انزل الرحن من شيء ان انتم الا تكذبون)

(قول للحشى) غير مسبوق باخبار آخر اى مِن نوعه بحيث يدل على الرسالة على وجه التاكيد فلا ينافى سبق إخبار اخر لا على هذا الوجه

(قول المحشى) ولا يخني ضعفهما لان الكلام مع المنكر لا يقال له ابتدا اخبار ولان اعتبار النسبة الى المرة الثانية واعتبار سبق إخبار اخر غير متبادر على أنه قد ينازع في عدم السبق

(قول المحشى) ان شمعون هو الثالث المعزز به كما في الاطول وحواشي شرح المفتاح خلافا للشارح حيث جعله في هذا الشرح احد الاثنين وان وافقهما في شرح المفتاح وهو التحقيق

(قول المحشى) مع الغير حال من المتكلم

(قول المحشي) كان مجفيا حاله لانه لما بعثه سيدنا عيسى عليه السلام بعد تكذيب الناس الرسوايين قبله وضربهما دخل متنكرا وعاشر حاشية الملكحتى استأنسوا به ورفعوا خبره اليه فانس به فقال له ذات يوم بلغنى انك حبست رجلين فهل سمعتما يقولا نه فقال لاحال الغضب بيني و بين ذلك فدعاهما فقال شمعون من ارسلكما قالا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك فقال صفاه واوجزا قالا يفعل مايشا، ويحكم مايريد قال وما ايتكما قال مايتمني الملك فدعا بغلام مطموس العينين فدعوا الله حتى انشق له بصر وأخذا بندقتين فوضعاهما في حدقتيه فكانتا مقاتين ينظر بهما فقال له شمعون اوايت لو سأات الهك حتى يصنع مثل هذا فيكون لك وله الشرف قال ليس عنك سران الهنا لا يبصر ولا يسمع ولا يضر ولا ينفع أم قال ان قدر الهكما على احيا ميت امنا به فدعوا بغلام مات من سبعة ايام فقام وقال انى ادخلت في سبعة اودية من النار وانا احذركم ما انتم فيه فأمنوا وقال فتحت ابواب السماء فرأيت شابا حسن الوجه يشفع لهو لاء الثلاثة قال الملك ومن هم قال شعمون وهذان فتعب الملك فلما رأى شمعون ان قوله قدائر فيه نصحه فآمن وآمن معه قوم ومن لم يؤمن صاحطيهم جبريل عليه السلام صيحة فهلكوا كذا في الكشاف

(قول المحشي) اذا جاءها المرسلون رسل عيسى عليه السلام فالمراد الثلاثة المفصل خبرهم بمد

(قول المحشى) تقرير الشأن الخبر باتفاق جماعة عليه فالحطاب وأن صدر من اثنين لكن فيه ما يدل على أن هناك من يتفق معهما عليه فغزل اتفاقه منزلة ارساله وأن لم يكن الخطاب الآن صادرا عنه فهذا هو الفرق بين ما هنا وما مرفان قلت اذا كان ابتدا الحبار لم أكد قلت لما مرعن السيد من الاعتنا والاهمام منهم بالحبر وحيئذ فالتأكيد بان فقط أما اسمية

يان لقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى (قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وما علينا الا البلاغ المبين) بيان لقوله تعالى (فمرزنا بثالث) فإن البلاغ المبين ، هو اثباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والفلبة ولا يخنى حسن هذا التفسير ، لموافقته القصة المذكورة في النفاسير وملايمته لسوق الآية فإنها ذكرت أولا اجالا بقوله (واضرب لهم مثلا اصحاب القربة) ثم فصلت بمضالة المتعلى الفرية المرسلون) الى قوله تعالى (اذ جاءها المرسلون) الى قوله تعالى فمرزنا بثالث ، ثم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى (فقالوا انا اليكم مرسلون) الى قوله خامدون ، وعدم احتياجه الى جمل الفاء في قوله فكذبوها فصيحة بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله يحتاج الى لقدبر فدعوا الى التوحيد والأه أعلم باسرار كتابه مه قال قدس سره ليدعوهم الى عيسى عليه السلام الح منه فيه بحث لان المذكور دعوتهم الى التوحيد والاسلام ويدل عليه قوله تعالى (ومالي لا اعبد الذي فطرني) الآية اى مالكم لا تعبدون بعد قوله (اتبعوا المرسلين) مه قال قدس سره والغلاهر الخ مه لا يخفى كونه ، خلاف الظاهر اللهم الا أن يدعي ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح رحمه الله ، بناء على ان فيه بعدا من حيث المعنى ، وفي هذا بعد من حيث المفظ واقول لاحاجة الى شيء من التأويلين ، لان رسل عيسى عليه السلام، كانوا رسلا من الله تعالى رداً له مقرر بن لشريعة كارون لموسى عليه السلام ، بدليل ظهور المعجزة على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام

الجلة فلا تكون للاعتناءكما مر عن المحشي وليس التأكيد بها لازما بل اذا قصد

(قول الشارح) وهما شمعون و بحيى نقل عنه هكذا وجدت اسماء الاثنين والثالث في بعض كتب التفسير فكتبته وبقي ذلك في الكتاب ولا وثوق عليه بل الاظهر غيره وهو ما ذكر في شرح المفتاح قيل هما بحيى و يواس وقيل بولس وبوالس والثالث شمعون

. (قول الحشي)هو ائباتهم الرسالة بالمعجزات وهو التعزيز والغلبة وانما كانتالغلبة بالثالث لمام،من تلطفه حتى الزمهم الحجة (قول المحشي) لموافقته القصة لان المنقول يفيد ان قولهم انا اليكم مرسلون صدر من الاثنين أولا فكذبوا وحبسوا ثم وقع التعزيز بالثالث بعد ذلك

ر قول المحشى) ثم فصلت تفصيلا تاما الخ ومقتضى كون ذلك هو تفصيلها التام أن يكون قوله انا البيكم مرسلون هو أولها لاشيء من وسطها فالسوق الذي يلائمه هذا التفسير هوكونها ذكرت اجمالا أولا ثم فصلت بعض التفصيل ثم فصلت تفصيلا تاما فان المناسب أن يكون المذكور في كل واحد من ذلك تمام القصة

(قول المحشي)وعدم احتياجه الى جمل الغاء الخ لان المقصود من ذلك ذكرها اجمالاً لاتفصيلاً لمجيء التفصيل في قوله انا البكم مرساون

(قول الحشي) خلاف الظاهر لانه مجاز عقلي

(قول المحشي) بناء على ان فيه بعدا من حيث المعنى وهو ان ايهامهم انهم رسل من الله مستبعد جداً

(قول الحشي) وفي هذا بعد من حيث اللفظ لان الاسناد في أرسلنا حينتذ مجاز عقلي من الاسناد للآمر بخلاف

ما ذكره الشارح ولانه على ما ذكره السيد بحتاج لتغليبين والاصل الحقيقة وعدم التغليب

(قول المحشي) لان المذكور أي في التفاسير دعوتهم الى التوحيد كما قال الشارح دعوهم الى الاسلام

(قول المحشَّى) كَانُوا رَسَلًا مِن الله تَمَالَى وَلَذَا لمَا سَأَلَهُمْ شَمَّعُونَ مِن أَرْسَلَكُما قالا الله الله الله على خلق كلُّ شيء

(قول المحشى) بدليل ظهور المعجزة الح رد على الشارح والسيد وحاصله ان ظهور المعبزة على أيديهم مع دعوتهم الى

-171

ابتدائياً والثاني طلبيا والثالث انكارياو) يسمى (اخراج الكلام عليها)اى على الوجوء المذكورة وهى الخلوعن النأكيد في الأول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثانى ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث (اخراجا على مقتضى الظاهر) وهو اخص مطلقا من مقتضي الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر

وانه لا معنى لتكذيبهم في كونهم رسلا من البشر ووحيهم بذلك * قال قدس سره ان حكم كم الح * فان في كم ، تغليباً للخدام على السلطان كقوله هو اعلى يدا منكم فان السلطان داخل فيه وفي اضافة الحكم تغليب له عليهم ، والاظهر في الممثيل قوله تعالى (او لتعودن في ملتنا) حيث غلب شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب ، وغلب القوم عليه في نسبة العود (قوله ابتدائيا).

التوحيد كمامر، لا الى عيسى يدل على انهم رسل من الله اذلا تظهر المعجزة على يد الداعى الى التوحيد الا اذا كان رسولاً اما لودعا الى دعوة رسول فلا ما نع من ظهور المعجزة على يده لظهور انه غير رسول كما نقل ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بعض اصحابه الى بعض النواحي وظهرت المعجزة على ايديهم

(قول المحشي) وانه لا معنى لتكذيبهم الح هذا يرد على السيد فقط حيث قال أن الخطاب في قولم أن انتم يتناول الرسل والمرسل على طريقة تغليب الخاطيين على الغائب فيكون نفى الرسالة الح فانكلامه هذا يفيدان قولهم أن انتم الا تكذيون معناه تكذبون في كونكم رسلا من البشركا يفيده قوله قبلوان تكذيبهم للرسل أنما هو الح وقوله ووحيهم بذلك أى لامعنى لادعاء الرسل أنهم أوحى اليهم أنهم رسل من البشر حتى قالوا لهم وما أنزل من الرحمن من شيء أن انتم الا تكذبون مكذبين لهم في ذلك وفي نسخة بدل ووحيهم وحبسهم لذلك قيل لان اللائق تكذيب المرسل وحبسه لا الرسل وفيه نظر

(قول المحشَّى) تغليبًا للخدام على السلطان لانهم مخاطبون دونه وكذا الثاني وقوله وفي اضافة الحكم تغليب له لأن الحكم

له لالهم وفي السمرقندي ان قوله من هو اعلى يدا منكم فيه تغليبان اي لان المراد من يدكم واليد للسلطان لالهم "

(قول المحشي) والاظهر في التمثيل الح لانه لابمكن نسبة العود الى شعيب اصلا بخلاف الحسكم واليد فانه يمكن نسبتهما الى جماعة السلطان ولان التغليب الثاني في كلام السيد فى النسبة الاضافية بخلاف الثانى في ما التم الا بشر فانه فىالنسبة الحكمية كالثانى في لتعودن فى ملتنا ولان في كل من الاكتين تغليبين بخلاف مثال السيد ففيه ثلاثة أو أربعة

(قول الحشي) وغلب القوم عليه في نسبة العود لانه لم يكن قبل في ملتهم حتى ينسب اليه العود

(قول الشارح) وهو احص مطلقا من مقتضى الحال فمقتضى الحال اعم من أن يكون بحسب الظاهر بان لايعدل عن ظاهر الحال أو بحسب غير الظاهر بان يعتبر فيكلامه الامور التي تناسب تنزيل وجود الشي منزلة عدمه أو بالمكس فيعمل على موجبه و يعدل عن الظاهر

(قول الشارح) فكل مقتضى الظاهر مقتضي الحال من غير عكس والمعتبر شرطا في البلاغة مطابقة مقنضى الحال طابق الظاهر أولا

(قول الشارح) وهو اخص مطلقا هذه هىالدعوى وقوله لان معناه الخ هو الدليلوقوله فان قبل آلخ ذكر الدليل في السوآل أولا وفرع الدعوى عليه بقوله الخ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لامطلق وقوله قلنا لانسلم الخحاصله ان قولك في الدليل ليس على وفق مقتضى الحال ممنوع لان الحال قسمان باطني وظاهرى ولا يلزم من نني مقتضى الحال الباطني هنا

مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قلت اذا جعلت المذكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التأكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينذ يكون بينهما عموم من وجه لامطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال محسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال محسب غير الظاهر كونه على خلاف مقتضى الحال محسب غير الظاهر كونه على خلاف مقتضى الحال الانكار كلا انكار ثم تأكيد على خلافه مطلقا لان انتفاء الحاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد

لكونه غير مسبوق بطلب او انكار (قوله فان قيل الخ) معارضة للدليل المذكور على ان مقتضى الظاهر اخص، مطاقا وتوجيهه ان دليلكم وان دل على ذلك لكن عندنا ما ينفيه فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الظاهر اى على وفق أم ظاهر وهو الانكار وليس على وفق مقتضى الحال اصلالان الحال كما مر عبارة عن الداعي الى اعتبار خصوصية فى الكلام ذائدة على ما يفيد اصل المعنى ولا داعي للتكلم ههنا سوى الخلو الادعائى وهو يقتضي ترك الذا كيدلا التأكيد فينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعها فيها اذا كان الداعي هو الظاهر وتحقق مقتضى الظاهر بدونه فيا اذا كان الكلام على وفق الظاهر الذي لا يكون داعيا كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدونه فيا اذا كان على وفق القاهر سواء ، كان حالا لا مقتضى الظاهر ليس عبارة عن مقتضى الخال من مقتضى الخال الفير الظاهر سواء ، كان حالا أولا وبما حررنا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عبارة عن مقتضى ظاهر الحالكان الحصيته ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض وان قول المعترض انه على وفق مقتضى الظاهر اي ظاهر الحال اعتراف بانه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على وفق مقتضى الحال مطلقا (قوله غير بليغ) المدم كونه على وفق مقتضى الحال

نق مقتضى الحال الظاهرى فالموجود في هذه الصورة مقتضى الظاهر وهو مقتضى الحال الظاهرى فالمعول عليه في الدايل نفي المارم سواء حصل النفيان اتفاقا الهلا وحينتك لا يصح جزم المعارض بأنه ليس على وفق مقتضى الحال لجواز أن يكون على مقتضاه والتجويز يكفى المانع واذا بطل دليل المعارض ثبتت الدعوى الاولى بدلياها وحقيقة المنع قولك يكون هذاعلى وفق مقتضى الحال الظاهر مفتضى الحال الظاهر مقتضى الحال الظاهر رقول الشارح) غير بليغ منه يعلم ان المعترض لم يجعل مافي تلك الصورة مقتضى حال

(قول الحشى) لكونه غير مسبوق الخ اي لا لأنه اصل الجلة الخيرية اذلا يتأتى تركيبها الا من مسند اليه ومسند لانه يرد عليه الجلة الاسمية فانها تكون طلبية وانكارية مع انها لا تزيد على مسند اليه ومسند ولا لانه لا يبتنى على شي بخلاف الاخيرين لابتنائهما على التردد والانكار لانه أيضاً مبنى على خلو ذهن المخاطب وان لم يعلم حاله لانه يعتبر فى خالى الذهن لانه الاصل

(قول المحشي) معارضة أي لامنع لان الشارح اجاب بالمنع حيث قال لانسلم الح والمنع لايمنع

(قول الحشي) مطلقا أي عن التَّقييد بالباطل

(ُقُول الحشي) كان حالًا اولًا حاصل المنع حينئذ لم لايجوز أن يكون ما جعلته غير حال هو الحال الظاهر

الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه (وكثيرا ما) نصب على الظرف أو المصدر اى حيناً كثيرا او اخراجا كثيرا (بخرج الكلام على خلافه) اى على خلاف مقتضى الظاهر يعنى انوقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا (فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه) اى الى غير السائل (ما يلوح له) اى لغير السائل (بالخبر) اى يشير اليه السائل كالسائل اذا قدم اليه) اى المخبر يعنى ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع وأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس (استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين طلموا) اى لاتدعني بانوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ماسبق من قوله تعالى * واصنع الفلك بأعيننا * فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا عكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب (وقيل انهم مغرقون) مؤكدا اى محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير

(قوله اذلا يعرف الح) اي لا يعرف اعلم المشكل وعدم اعتباره الا بالتأكيد في كلامه وتركه وان كان يعرف الانكار وعدمه بعلامات دالة عليه أو باظهار الخاطب (قوله فيجعل الح) لا يخفى ان الجمل، ليس متأخرا عن الاخراج علما الفاء للتفصيل (قوله اذا قدم اليه الح) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشائع في الاستعال ولا يمتنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويج انهى كالاهمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا ، او التنبيه على عفلة السامع (قوله اي للخبر) ، فاللام زائدة كما في ردف لكم على ما ذكره الرضى في معرفة المتعدى واللازم من ان استعال الفعل اذا كان بحرف الجركثيرا فهو لازم وماورد بدونه فهو على نزع المفعل اذا كان بحرف الجروبدونه كثيرا فهو متعد ولازم واذا كان بحرف الجركثيرا فهو لازم وماورد بدونه فهو على نزع الحافض واذا كان استعاله بدون حرف الجركثيرا فهو متعد وما ورد به فحرف الجرفيه زائد ، وانما لم يجعل ضمير له لالموح مع عدم احتياجه الى توجيه اللام لان الفاء تفيد ما يفيده اللام فيلزم الاستدراك (قوله لاتدعني) كنى عنه بالنهي عن المخاطبة مع عدم احتياجه الى توجيه اللام لان الفاء تفيد ما يفيده اللام فيلزم الاستدراك (قوله لاتدعني) كنى عنه بالنهي عن المخاطبة واما بدونه فيلوح الى جنس الخبر او كونهم محكوما عليهم بالعذاب كاني المتصر ان هذا الكلام ياوخ بالخبر الوكوم محكوما عليهم بالعذاب كاني المتصر ان هذا الكلام ياوخ بالخبر الويه فيلوح بالخبر الوقه فصار المقام مقام أن يتردد للخاطب) بالنظر الى الملوح

⁽قول المحشى) اى لايعرف اعتبار المتكلم الخ لان الغرض انه انما افاد المعنى بتلك الجلة فقط وما قيل ان له معنى وهو ان يلاحظ أن معنى المنكر ما ان تأمله ارتدع ثم يؤكد مع هذه الملاحظة فوهم لانه لاوجه للتأكيد حينئذولا ثمرة له (قول المحشى) ليس متأخرا عن الاخراج إل هو عينه كما يدل عليه جعل الفاء للتفصيل

⁽قول الحشي) او للتنبيه على غفلة السامع اي عن التردد في الحكم او حيث لم يلتفت الا عند التأكيد

⁽قول المحشى) فاللام زائدة تفريع على قوله اي للخبر مع تعديته بعد بنفسه

⁽قول المحشي) وانما لم يجمل ضمير له للملوح اى فتكون اللام للتعليل اى يستشرف الخبر لاجل الملوح

اشارة ما الى جنس الحبرحتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا أنه يشير الى حقيقة الحبر وخصوصيته ومثله * وما أبرىء نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس القوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الأوامر والنواهي وهوكثير في التنزيل جدا * وقال الشيخ عبد القاهر اله في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغنى غناء الفاء (ويجمل غير المنكر كالمنكر اذا لاح) اي ظهر (عليه) أى على غير المنكر (شيء

وان لم يتردد المخاطب ولم يطلبه (قوله اشارة ما) اي خفية فان التلويج في اللغة الاشارة من بعيد وانماكان المراد ذلك، لان في بعض الامثلة ليس التلويج الىخصوص الخبر فان في قوله تعالى صل عليهم تلويجا الى جنس الخبر وهو ان في صلوته عليه السلام منفعة لهم وفي قوله تعالى اتقوا ربكم اي احفظوا انفسكم عما يضركم في الاخرة تلويجا الى ان في الاخرة عقوبة على الاعمال ومن جملها ان زلزلة الساعة أي الاهوال التي في تلك الساعة شيء عظيم (قوله حتى ان النفس اليقطي) أي المنهيأة لدرك ما يرد عليها ، تكاد تتردد في الخبر بخصوصه بناء على انها تعلم ان الجنس لا يوجد الافي فردما فتكون ناظرة الله بخصوصه كانها مترددة فيه كنظر السائل وتردده و بما ذكرنا اندفع ما قبل ان سبق الملوح الى جنس الخبر واستشرافه له يقتضي تأكيده لا تأكيد الخبر المخصوص هذا لكن ماذكره الشارح رحمه الله عفالف لعبارة المفتاح حيث قال تتميل بين اقدام الله على الحكم الملوح به لاجل بين اقدام على الحكم الملوح به لاجل التلويج وبين احجام لعدم التصريح اي النفس اليقظى تتميل أي تتكلف الميل بين اقدام على الحكم الملوح به لاجل التلويج وبين احجام عدم التصريح به فانه يدل على ان انتردد في الحكم الملوح به بالنظر الى الاعتبارين اللهم الا أن

(قول الحشي) وان لم يتردد المخاطب ولم يطلبه بل وان لم يلتفت للملوح وان النفت له وتردد او طاب فالكالام أيضا جار على خلاف مقتضي الظاهر لان ابراد التوكيد ليس لطلبه أو تردده بل للملوح الذي من شانه ان يصير الخاطب بسببه طالبا او متردداً كذا نقل عن الشارح

(قول المحشى) لان في بعض الامثلة الخ فالتلويج لشخصه ليس بشرط يعنى ان الاشارة لجنسه كافية فةوله لا انه يشير الى حقيقنه النفى بالنسبة الى الملوح مطلقاً لابالنسبة الى جميع صوره

(قول الحشي) تكاد تتردد في الحبر بخصوصه بنا على علمها أن الجنس لا يوجد الا في فرد بخصوصه فلتيقظها تنتقل الى الفرد الخصوص أى تنقل من النظر الى الجنس من حيث هو الى النظر اليه من حيث كونه في ضمن فرد ما ثم تنقل الى خصوص ذلك الفرد وتتردد في خصوصيته لطلبها لها بعينها كانها مترددة بين وقوع هذه الخصوصية وعدمه فأن المتردد يعلم الخصوصية وينظر اليها و يتردد بين وقوعها وعدمه فهذا الذى قدم اليه الملوح لما طلب الخصوصية كان ناظرا لها كانه متردد في وقوعها هذا هو المراد وليس هناك تردد بالفعل كا وهم لان الكلام في أنه يكاد يتردد لا أنه متردد فالحاصل أن الملوح اليه هو الجنس والمتردد فيه هو الشخص فصح كون الموكد الشخص لا الجنس واندفع الاشكال بانه حيث كان الملوح به هو الجنس يكون التردد فيه فيكون التاكيد فيه كان يقال انهم معذبون لا في الشخص حبث قبل انهم معزفون لا قول المحشي) عظاف لعبارة المفتاح حاصل الخالفة أن كلام المفتاح يفيد أن المتردد فيه أوالملوح اليه الجنس وحاصل الجواب (قول المحشي) عظاف لعبارة المفتاح على مافهم الحشي يفيد أن المتردد فيه الموكد هو الشخص وأن كان الماوح اليه الجنس وحاصل الجواب

من أمارات الانكارنحو) قول حجل بن نضلة (جاء شقيق) اسم رجل (عارضا رمحه) اى واضعه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لاينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيء امارة انه

يعتبر التلويح الى الجنس تلويحا الى الحنبر المخصوص فتدبر (قوله حجل) بالفتح ، عم النبي صلى الله عليه وسلم واسمه مغيرة وأما حجل بالتحريك فهو شاعر عبد لبنى مازن كذا في القاموس (قوله واضعا على العرض) ، في التاج العرض چوب به بهنا نهادن وفي شرح المفتاح المكاشي العارض هو الذي يضع السيف وغديره على فخذه عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على ما وهم ومعنى كون الرمع موضوعا على عرضه ان يكون عرضه الى العدو دون طوله او ان ميل عرضه وثقله واقع على الشيء بخلاف ما اذا كان مرفوعا فان ثقل طوله واقع عليه (قوله ان بنى عمك فيهم رماح) و بعده ،

ان التاويح للجنس تاويح للخبر الخصوص بالواسطة المتقدمة وقوله بالنظر للاعتبارين هما التاويح وعدم التصريح تدبر (قول الشارح) من عرض العود بالتخفيف في الحديث ولو بان تعرض عليه شيئا وقوله امارة انه يعتقدالخ أى هذه الامارة المارة المارة المارة الاعتقاد وان لم يكن معتقدا فهو منكر بمقتضى الامارة وقوله موكدا بان أي والاسمية لما قال في الاطول انه يجب زيادة اول مراتب الانكار على التردد في التاكيد

(قول السيد) قدس سره لم يرد بذلك الخ أي لم يرد انه صار كذلك والتاكيد لذلك التردد والا فلا مانع من ان يتردد لكن التاكيد بالنظر للملوح لا لتردده كما عرفت

(قول السيد) قدس سره فراجع الى تجهيله الخ ان كان المراد أنه ليس من خلاف مقتضي الظاهر خالف كلامه فيما مر ووافق عبد الحكيم وان كان المراد أنه منه لكنه داخل فيما تقدم وافق رايه السابق

(قول السيد) قدسُ سره يستبعد ذلك الحسم الكلى فان قلت اذاكان الاستثنا متصلا كيفيه إلى بالتاكيد لدفع الوهم فان تاكيد العموم مع الاستثناء متنافيان قلت لان اقبال الوهم لانكار الحسم قبل الاستثناء يجعل المخاطب منكرا لما يقوله المتكلم ومعرضا عن قوله فالتاكيد لكلامه قاله العصام

(قول المحشي) عم النبي صلى الله عليه وسلم نوزع فيه بان عمه اسمه المفيرة واسم امه هالة بنت وهب واسم ابيه عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم واما حجل هذا فاسمه احمد واسم ابيه عمرو واسم أمه لضلة بفتح النون وسكون الضاد المعجمة

(قول الحشى) فى التاج العرض أي الذى هو مصدر لا الذي في الشارح لانه مقابل للطول لا يصح تفسيره بما ذكره وقوله خوب بجيم كالشين معناه عصى او رمح وقوله برهن معناه وسط الفخذين وقوله نهادن معناه وضع وقوله شمشير أي سيف وقوله برهن أي مساول من غمده وقوله و براي أى على وقوله ران أي الفخذين وقوله نهادن أي وضع فكانه قال المعرض معناه وضع العصا او الرمح وسط الفخذين أو وضع السيف المسلول من غمده على الفخذين وقوله عرضا أى يضمه بعرضه وقوله عرض الموضوع وهو الرمح وقوله لا الموضوع عليه أي الفخذين مثلا وقوله واقع على الشيء كالفخذين وقوله واقع على الشيء كالفخذين وقوله واقع على الشيء كالفخذين

يمتقد ان لارمح فيهم بل كلهم عن للاسلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطبخطاب التفات بقوله (ان بني على فيهم رماح) مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وانكان مما لا ينكر لان تماديهم في النفلة والاعراض عن العمل لما بعده من المارات الانكار (و) يجعل (المنكر كغير المنكر اذاكان معه) اى مع المنكر (ما إن تأمله) اى شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء (ارتدع) عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه الصلاة والسلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فأمدة في أيرادها وقوله (نحو لاريب فيه) ظاهر في التمثيل لما نحن مصدده فان قبل التمثيل به لا يكاد يصح ان يحكم به الصدده فان قبل التمثيل به لا يكاد يصح ان يحكم به المحددة فان قبل التمثيل به لا يكاد يصح ان يحكم به المدت الدهر لنا نكة أم هل رقت أم شقيق سلاح ، قوله رقت من الرقية والمراد من سلاح سلاحنا وقد حذف

هل احدث الدهر لنا نكبة أم هل رقت أم شقيق سلاح ، قوله رقت من الرقية والمراد من سلاح سلاحنا وقد حذف المضاف اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله ومن هذا يظهر أن القائل داخل في بني عمه يخاطبه بهذا الكلام، فظهر كونه التفاتا من الغيبة الى الحظاب بلا ريبة بل في جاء شقيق ايضا التفات على رأي السكاكي رحمه الله وأن ما قيل إنه حكاية كلام صدر من شخص عند مجيء شقيق لمحاربة بني عمه وليس في ذلك الحكلام التفات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على خلاف مقتضي الظاهر ليس بشيء (قوله يعتقد الح) ، لان الجائي للحرب لا يكون خالى الذهن عن تصور السلاح للمدو والمتردد فيه لا يترك التهيؤ للحرب والالنفات الى السلاح (قوله لان عاديهم الح) لان المتردد لا يكون مماديا والخالى لعدم تصوره الموت والاهوال التي بعده لا اعراض له عنه (قوله ظاهر في التمثيل) أي المتبادر من ايراده بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل الح) ،

⁽ قول المحشى) هل احدث الدهر لنا نكبة أي بعنا لها اسلحتنا او سلبت منا أم هل رقت أم شقيق سلاح حتى صار ذلك السلاح لايقطع شيئا لما قراته عليه من الرقية وقوله ومن هذا اي من قوله هل احدث الدهرلنا فان الضمير للمتكلم مع بقية بنى عم شقيق

بن بال العشي) فظهر كونه التفاتا من الغيبة الى الخطاب لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة فالتعبير بالخطاب بعد في
 بني عمك التفات بل في جا شقيق أيضا التفات لان مقتضى الظاهر ان يقول جئت

بى الشاعر وقال المحشي) وما قبل انه حكاية خاصله انه لما جا شقيق خاطبه شخص بقوله ان بني عمك فيهم رماح فجاء هذا الشاعر وقال، جاء شقيق عارضا رمحه، ان بني عملك فيهم رماح أي مقولا فيه ان بني عملك المتفات اصلا لان الشاعر لم يخاطب شقيقا وليس في ان بني عملك التفات لان الكلام محكى عن شخص اخر لكن لابد ان يكون الشخص الآخر ليس من بني عمه والا لم يخل عن الالتفات لانه كان الظاهر ان فينا رماحا

ي من من كل المحتمي) لأن الجانى للحرب الخ دفع به ما قاله الغنري من ان هذه الامارة لاتدل على الانكار بل تجامع خلو الذهن والتردد فلا يصح قول الشارح امارة انه يعتقد الخ وهذا البحث بعينه وارد على قول الشارح لان تماديهم الخ لان الهادي يجامع خلو الذهن والتردد قلا مانع من كون البيت والاكية من قبيل تنزيل العالم منزلة المتردد او الخالى

الكثرة المرتابين فضلاءن أن يو كد والثانى أنه قدة كر فى بحث الفصل والوصل أن قوله لاريب فيه القوله ذلك الكتاب فيكون على مقتضي الظاه لقوله ذلك الكتاب فيكون على مقتضي الظاه مقصود المصنف أنه قد يجعل الكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كا جعل الريب على ما يزيله كلا ريب حتى يصبح نفي الريب بالكاية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الممنزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول

ظاهره ابطال لكونه تمثيلافيكون معارضة و يجوز ان يكون منما مع السندين (قوله لكثرة المرتابين) فالريب فيه متحقق في الامر، من المشركين معلوم للمتكم، فلا يصح نفي الريب عنه في فنس الامر، باعتبار علم المتكلم قوله فضلا عن ان يوكد التأكيد لدفع انكار المخاطب للحكم الذي هو صحيح في نفس الامر في علم المتكلم (قوله مما اكد فيه الحكم بالتكرير) فا لحكم كل واحد من الجملنين موكد بالاخرى ولا تحادهما في المآل وانكان اطلاق المؤكد في الاصطلاح على الثانية (قوله ويك على مقتضى الظاهر) لورود الكلام المؤكد للمنكر هذا ان قرر السوآل وان جمل معارضة فنقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى الظاهر وعلى التقرير بن اندفع انه يجوز ان يكون من قنزيل المنكر منزلة المتردد والتأكيد لازالة تردده فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصنف رحمه الله) على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصنف رحمه الله) على المنكر منزلة المتردد والتأكيد لازالة تردده فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصنف رحمه الله) على

(قول السيد) قدس سره فقد نزل منزلة غيره من الثلاثة تقدم للمحشي رد هذا وانه لم ينظر في تنزيله لحنصنوه الخلو والتردد والانكار اذ لا خصوصية له من حيث أنه عالم حتى ينزل منزلة من اتصف بمقابلها من تلك الخصوصيا وهوله واخرج الكلام الح مردود والاقسام تسعة فقط ثلاثة مقتضي الظاهر وستة خلافه فتأمل

(قول الحشي) ظاهره ابطال الخ للجزم بعدم الصحة والاستدلال عليه وقوله فيكون معارضة أى لدليل الدعوي ال حاصلها ان قوله لاريب فيه ظاهر في التمثيل وحاصل الدليل انه جزءي ذكر بعد القاعدة وكل ما كان كذلك ظاهر ا التمثيل وتركه الشارح لظهوره وحاصل المعارضة ان دليلكم وان دل على مدعاكم لكن عندنا مايدل على خلافه وه شيئان الاول ان حكمه غير صحيح وكل ماكان كذلك لايكون مثالا الثاني ان حكمه موكد بالجحلة السابقة وكل ماكا كذلك كان جازيا على مقتضى الظاهر

(قول المحشي) ويجوز ان يكون منعا اي لكبرى دليل الدعوى وحاصله لانسلم انكل ما ذكر بعد القاعدة ظاهر فو التمثيل لجواز ان يكون هناك مانع كعدم صحة الحسم وكونه من قبيل مقتضى الظاهر هنابواسطة لتاكيدفان كان السوآل معارضة كان الجواب منعا لمقدمة دليل المعارض وان كان منعاكان اثباتا للمقدمة الممنوعة هذا وقد يصور المنسع بصورة المدعوى لقوته كما هنا

- (قول المحشي) فلا بصح نفي الريب عنه الح اي كما قيل به
- (قول العشى) فنقول والاصل الخ ليكون دليلا لدعوى الممارض

⁽ قول المحشى) وعلى التقريرين آلخ اما الاول فلان المانع لم يمنع الجواز والمتردد داخل في قوله كغير المنكر وامسا الثانى فلان دليل المعارض هو الاصل وهذا التجويز خلافه

أنه لما ننى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين احدها ما ذكر في السؤال وهوانه جمل الريب كلا ريب تمويلا على ما يزيله وحينتذ لايكون مثالا لمانحن فيه وثانيهما ماذكره صاحب الكشاف وهو انه ماننى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه

على قوله التمثيل به لا يصبح ، واضراب عن السؤال الى توجيه المنن بانه نظير للقاعدة السابقة وليس مثالا له فاللام في قوله لتنزيل للاجل أي لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما بناء على ما يزيله (قوله انه لما ننى الريب الحلي يعني ان ظاهر الكلام غير صحيح و بالتأويل يصخ كونه نظيرا وكونه مثالا فاضراب السائل عن عدم صحيحالتمثيل الى صحة النظير غير موجه و بهذا علم ان اعادة ما ذكر في السؤال ليس استطرادياكا توجم على ان الاستطراد ايراد كلام يتبع كلاما آخر ، ولا تعلق للتأويل الثاني بالاول (قوله وحينئذ لا يكون مثالا الح) قيل اذا ضم اليه اعتبار آخر بان يقال هذا الحكم اعنى جعل وجود الريب بمنزلة عدمه ، مما ينكره المرتابين قبل القاء هذا الكلام فكيف يتصورانكارهم اياء ، والقول منزلة غيره فيكون مثالا الحكم باعتبار انكار مبناه اعنى وجود المزيل ووجوب التأكيد فيه باعتبار وجوب التأكيد في مبناه ، ممالا بن انكار هذا الحكم باعتبار انكار مبناه اعنى وجود المزيل ووجوب التأكيد فيه باعتبار وجوب التأكيد في مبناه ، ممالا بفتم اعتبار يقول به عاقل وما قيل في الجواض من ان المراد لايكون مثالا بمجرد هذا التغزيل وهذا لاينافي كونه مثالا بضم اعتبار عقول به عاقل وما قيل في الجواض من ان المراد لايكون مثالا بمجرد هذا التغزيل وهذا لاينافي كونه مثالا بضم اعتبار

(قول الشارح) وحينئذ لا يكون مثالاً لانه ليس كلاما التي للمنكر ترك فيه التأكيد لجمله كغير المنكر والحاصل أنه افا حل قوله تعالى لاريب فيه على مفهومه الظاهر ورد الاشكال على صدقه فيجاب بان وجود الريب ينزل منزلة عدمه بسبب الامور القالعة له ويكون حينئذ تنظيرا واذا حل على أنه ليس مما ينبغى ان يرتاب فيه كان صدقه ظاهراً لكنه لم يوكد مع كونه منكراً عند البحض بسبب الامور القالعة للانكار واما ما قيل ان هذا الحكم وهو أنه لاريب فيه مما ينكره بعض الخاطبين وهم المشركون لانهم مرتابون الحكن نزلوا منزلة غير المنكرين فخوطبوا بدون المؤكد فنساده واضح كذا في شهر المفتاح للشارح لان وجود الريب فيه للبمض معاوم للكل وتنزيلهم منزلة غير المنكرين تغليب ليس ممانحن فيه

(قول الحشي) وأضراب عن السوآل فلا يقال ان ذلك ليس من وظائف السائل لانه دعوي اخرى

(قول المحشيّ) فاللام في قوله الخ تفريع على تقدير متِعلق النظير بقوله للقاعدة السابقة ودفعهه ماقيل|لاولى|نيقول فيكون نظيرا لتنزيل الانكار منزلة عدمه لالتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لانه مثال له لانظير

(قول المحشي) يعنى الخ يعنى ان نظر للظاهر وعدم التاويل لم يصح كونه نظيرا ولا مثالاوان نظرللتأويل صح جعله نظيراً وجعله مثالاً ولا وجه لجزمالسائل بانه نظير ولاشكان الجواب بهذا المعنى موقوف علىالشق الاول فان السائل ارتكب الثاويل مع ابطاله كونه مثالاً

(قولَ المحشى) ولا تعلق للثاني بالاول حتى يكون الاول تابعا له

﴿ قُولُ الْحُشِّي ﴾ ثما يُنكره المرتابون أي يُنكرون كونه بمنزلة عدمه او نفس الجمل

(قول الحشي) والقول بان انكارهم الخ حتى يندفع اعتراضنا عليه بان التنزيل غير معلوم وقوله باعتبار انكارمبناه أي فليس التنزيل هو المنكر فى الحقيقة حتى يلزم تقدم علمهم به بل المنكر مبناه اعنى وجود المزيل وانكاره لا يتوقف على القاء الخبر (قول الحشي) مما لا يقول به عاقل لان الانكار والتوكيد لاجله لابد ان يكون فى الحكم الموكد المدلول صريحا

بل بمعنى أنه ليس محلالوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لاينبنى لاحد أن يرتاب فيه فكانه فيل هو ممالا ينبغى أن يرتاب فى أنه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي أن يوكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير الذكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو أنه كلام معجزاتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني

آخر معه فليس بشى، لان المقصود صحة كونه مثالا بأى طريق كان وكذا الجواب بأنه بعد النهزيل المذكور صار الريب معدوما فلا يصبح ضم اعتبار آخر يكون مترتباً على وجود الريب فان صيرورته معدوما تغزيليا ، لاينافي وجوده حقيقة ه قال قدس سبره فاشار الح * والاظهر ان يقال معنى ما نفى ما أريد بنفى الريب ان احدا لايرتاب فيه انما الممنى أنها المراد بالمنفى كونه محلا للريب والتعبير بالفعل عن ارادته شائع (قوله بل بمعنى الح) يعنى ، ان معناه ذلك لا انه كناية عنه كاوهم فاعترض بان الكناية أبلغ من الصريح فيكون فيه تأكيد على ان ايراد الحكم بطريق الكناية لم يعدوه من طرق تأكيد الحكم لرد الانكار فان الحكم بها يكون أوقع في القلب لكونه كدعوى الشيء بالبينة لانه ألكد (قوله وهذا حكم صحيح) وخوطب به كل الناس بل الجن أيضا ليصدقوا بالقرآن ويعلمواكونه من عند الله وانكان المخاطب بمهنى من يتلقى الكلام هو النبي صلى الله عليه الكلام واصحابه رضوان الله عليهم وهم غير منكرين له فلا يجب ما قبل ان المخاطب بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم وهم غير منكرين له فلا يجب ما قبل ان المخاطب بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولالازمه ولوكان المنخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولالازمه وله كلن المنخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضوان الله عليهم لم يكن هذا الكلام لافادة الحكم ولالازمه وله كلام الخ) يعنى ان اعجازه دليل وكون من أتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات

لافي مبناه وقوله وما قبل في الجواب أي عن قوله قبل اذا ضم الح

(قُولُ الْحَشِي) لاينافي وجوده حقيقة وانكار ذلك الجمل آنا هو مرتب على وجوده حقيقة

(قول السيد) قدس سره لان الريب ههنا بمعنى الشك أي وان كان في الاصل مصدرا بمعنى تحصيل الريبة التي هي قلق النفس واضطرابها سمى به الشك لانه يقلق النفس ويزيل الطانينة كذا فى تفسير القاضي

(قول السيد) قدس سره بل هم يزعمون الح من تمام تقرير الوجه الثاني أي لا يصح نفي الربب لدلالة الارتياب على وجوده لانه مطاوعه بل هم يزعمون ان قبولهم الاثر ليس باستعداد فيهم كاهومه في المطاوعة بل مطاوعتهم ناشئة عن ربه اياهم (قول السيد) قدس سره فاشار الى حلها الح وهذا الحل مأخوذ من تفسير القاضي ويدل عليه أول عبارة الكشاف حيث قال فان قلت كيف نفي الربب على سبيل الاستغراق حيث كان السوآل عن كيفية نفي الربب فان الظاهم، حينته ان يرجع الضمير في قوله قلت ما نفي الى الرب لكن يرد عليه ان النفي حينتذ يتوجه الى التفسير فلا يقابله قوله في الجواب قلت ما نفي الى الربب فكان الطاهم، قلت ان النفي حينتذ يتوجه الى التفسير فلا يقابله قوله في الجواب قلت ما نفي الى الربب فكان الظاهم، قلت انما نفي بمعنى كذا فلذا أوله الشارح أيضاً قلت ما نفي ان احد الا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للربب فكان الظاهم، قلت انما نفي بمعنى كذا فلذا أوله الشارح أيضاً بقرله بل بمعنى انه الح

' (قول المحشي) الاظهر أي لعدم الاحتياج الى التقدير وجعل الفاعل ان احدا الح مع انه في السوآل الريب لان . محل السوآل واصل الاشكال هو نني ارتياب اجد ان المذكور في محث الفصل والوصل انه عنزلة التأكيد المعنوى ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعاً لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير

دليل آخر لا ان المجموع دليل واحد فإن كل واحد منهما دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل فياعتبار كثرة المنكرين ولكل واحد منهم دليلان * قال قدس سره ما أتى بهذا الخبر * وهو ان احدا لا برتاب فيه كا صرح به في حاشية الكشاف ، ففاعل نفي على هذا التوجيهان احدا لا برتاب فيه (قولهان المذكور الح) أي المذكور اله بمنزلة التأكيد الممنوى وهو انما يكون لدفع التجور فلا يكون من قبيل التكرير اللفظي حتى يكون مفيدا لتأكيد الحكم وفيه بحث، لان المذكور ان الجلة المؤكدة ، لابد أن تكون مقررة للجملة الاولى والا لم تكن مؤكدة ، فإن اختلف معناهما كانت ، بمنزلة التأكيد المعنوي وان اتحد الممنى كانت بمنزلة التأكيد اللفظي فقرير الحكم واجب في كايهما الا انه فيما هو بمنزلة التأكيد المعنوي ، باعتبار حاصل معنيهما وفيا هو بمنزلة التأكيد اللفظي باعتبار صريح الممنى اللهم الا ان يقال مراد الحبيب انه لا يكون من قبيل التكرير، المفيد لتأكيد الحكم صريحا الملازم في رد الانكار وما قبل ان الجواب، الحاسم لمادة السوال ان يقال ان المقال وما هو في الفصل أن يقال ان المقال وما هو في الفصل أن يقال ان المتقبل ، على قول من يجمل لاريب فيه حملة مستقلة فليس بشى ولانه على تقدير كونه خبرا يكون جملة ذلك الكتاب لاريب فيه مشتملة على تأكيد الحكم

(قول السيد) قدس سره وقيل النفي همنا الخ وعليه تصح المقابلة لكن استعمال النفي بهذا المعنى تعسف

(قول العشي) دليل آخر رد على السمرقندي القائل ان العجزات ادلة لان الشارح اعتبرها واحدا

(قول المحشيّ)فقاعل نفي الخ ومعنى قوله وابما المنفى الى آخره وابما القصة الماتي بها منفية كونه محلاللر يب فتصح المقابلة أيضا (قول المحشي) ففاعل نفي أي نائب الفاعل

(قول الحشي) أي معناه ذلك أي عرفا لإ انه كناية رد على المصام

(قول الحشى) لان المذكور اي الذى ذكره العلما، وصرحوا به ان الجلة المؤكدة سواء كانت بمنزلة التأكيد المعنوى او اللفظى لابد أن تكون الج

(قول الحشى) لابد أن تكون مقررة النح قد سبق منا نقل فرق الحشي فى حواشى الجامى بين التأكيد بمعنى التحقيق والتثمييت وبين التأكيد بمعنى القوة والوثاقة وان الذى لدفع الانكار الثاني دون الاول لان تحقيقه وثثميته في الذهن لايقتضى انه قوى وثيق وان الذى يفيده التكرير هو الاول لا الثاني وكل هذا يخالف ما هنا

(قول المحشي) فان اختلف معناهما ايكما نحن فيه وان انجد اي كافي جاء زيد جاء ويد

(قول المحشي) بمنزلة التوكيد اللفظي اي الذي هو تكرير المفرد نحو زيد زيد

(قول المحشى) باعتبار حاصل معناهما لاختلاف حقيقة معناهما وقوله باعتبار صربح المعنى لانحاده

(قول المحشى) المفيد لتأكيد الحكم صريحاً بان يكون باعتبار صريح المعنى -

(قول المحشى) الحاسم لمادة السوآل أي المذكور بقول الشارح فان قيل التمثيل به لايكاد يُصع يُسَمَّمُ اللهُ وَوَلَ (قول المحشى) على قول من يجعل الخ لان ذلك مبتدأ والكتاب بدل أو عطف بيان ولا ريب فيه يَحَبُّنُ فالمكلام لكن المذكور في دلائل الاعجازيوكد السوآل وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تمالى * ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر على الوجوه المذكورة يسمى في علم البيان بالكناية وهى ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان إيراد الكلام

التكرار الاسناد كما في زيد ضربته سوا كان داخلافي التقوى الاصطلاحي كما هو عندالشيخ عبد القاهر اولا كما هو مذهب المصنف رحمه الله عال قدس سره كما صرح به فيما بعد ع اقول صرح أيضاً فيما بعد ان التأكيد في نحوجا في الرجلان كلاهما لدفع توهم أن يكون الجائي واحدا مهما والاسناد البهما انما وقع سهوا ، والتحقيق ان التأكيد المعنوي يدفع السهو الخصوص وهو أن يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عما عائله فيها مثلا نفسه في تولنا جاء في زيد نفسه يدفع أن يكون زيد سهوا عن عرو وكذا كلاهما يدفع ان يكون ذكر المتبوع بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن مثنى آخر غير المذكور ، وكله يدفع أن يكون ذكر متبوعه سهوا عمالا جزء له ولا يدفع عن ذي اجزاء غير متبوعة عم قال قدس سره فلا يدفعه ما هو بمنزلته عن يكون ذكر متبوعه سهوا عمالا جزء له ولا يدفع عن ذي اجزاء غير متبوعة عم قال قدس سره فلا يدفعه ما هو بمنزلته عن تكون ذكر متبوعه المائي يدفعه الكونه مقررا اللحكم (قوله يكون المنف والثاني يدفعه الكونه مقررا اللحكم (قوله لكن المذكور الح) لعل المذكور الح كلم المذكور في دلائل الاعجاز مبني على ان الشمير في فيه راجع الى الحكم المدافي على رجوعه الى ذلك المكناب المائي لارب في هذا الحكم كتكر يو ذلك الحكم وما ذكره المصنف والسكاكي رحم الله مبني على رجوعه الى ذلك الكناب أي لاربب في هذا المكم كتكر يو ذلك الحكم الموصل من انها مؤكدة تأكيدا لفظيا الذي ذكر في السوآل واحدة فلا تكرار حتى محصل التأكيد وما في الفصل والوصل من انها مؤكدة تأكيدا لفظيا الذي ذكر في السوآل وقوله جملة واحدة فلا تكرار حتى محصل التأكيد ولما في الفصل والوصل من انها مؤكدة تأكيدا لفظيا الذي ذكر في السوآل

(قول المحشى) لَتَكُور الاسناد حيث اسند لاريب فيه الى ذلك الكتاب واسند ثانيا نني الريب الى الضمير المجرور بني العائد للكتاب وقوله سواءكان الخ اى لانه من قبيل التأكيد على كل حال وان لم يكن من اثتقوىالاصطلاحي

(قول المحشي) والتحقيق أى آلجامع بين القول بانه يدفع السهو والقول بانه لايدفعه و برد على هذا التحقيق ان قولهم في النا كيد تابع يقرر أمر المتبوع معناه كما في الرضى أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحاكما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءتي زيد نفسه وزيد لايدل على الوحدة قصدا اللهم الاان تعتبر الدلالة الضمنية كما اختاره الرضى في تقفة واحدة مخالفا لابن الحاجب ومع ذلك يفرق بان نفسه فيها نحن فيه انماتدل على الوحدة ضمنا أيضاً لا قصدا وبالجلة ما قاله بعيد لا يقصد من الكلام ولا يصلح الحمل عليه

(قول المحشي) وكله يدفع الخ أى لفظ كله في جاء الجيش كله مثلا

(قول المحشي) قد عرفت الفرق الخ هو ان ما هو بمنزلته تعلق بمعنى الجملة بخلافه فانه تعلق بطرفها وقوله لايدفع السهو اى في الحكم وان دفعه فى الطرف بناء على ما جمع به تدبر

(قول المحشي) لعل المذكور الخ هذا رد للمخالفة بين قول المصنفانه بمنزلة التأكيد المعنوى وقول السكاكي انه بمنزلة التوكيد اللفظى بان ما قاله المصنف في الفصل والوصل مبنى على رجوع ضمير فيه للكتاب وما قاله السكاكي مبنى على رجوعه فى مقام لايناسبه بحسب الظاهر كناية عن الك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام

كال للكلام ابلغ من عدم الريب فيه بوجه من الوجوه فيكون كتابا بالغا غاية الكال فيكون تأكيدا مه أو يا لذلك الكتاب لاختلافهما من حيث المه في ولكل وجهة هو موليها والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب كونه نصا فيه (قوله كناية عن انك نزلت الخ) لانه ذكر اللازم الذي هو مدلول الكلام المشتمل على الخصوصية وهو المقام الذي يناسبه بحسب الظاهر مع عدم قرينة مانعة عن ارادته بل استعمل اللفظ فيه وقصد منه، لينتقل منه الى ملزومه الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التنزيل هو المقصود الاصلى ومحط الغائدة والصدق والكذب كما هو شأن الكناية ،

للحكم المدلول عليه بذلك الكتاب فيكون لاريب فيه بمنزلة التأكيد المعنوى على رأي المصنف و بمنزلة اللفظي على رأى السكاكى واما اشكال المحشي المذكور سابقا من ان ما هو بمنزلة المعنوى يؤكد الحكم أيضاً كالذي بمنزلة اللفظي فباق لاجواب عنه الا ما سبق له

(قول الشارح)كناية عن انك نزات هذا المقام والحال المتحقق أي كالانكار في المثال الآثي والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام هو الخلو فيه واعتبرت فيه عطف على نزلت فهو من جملة المكنى عنه أي اعتبرت في المقام والحال المتحقق بعد ذلك التنزيل بعقلك الاعتبارات اللاثقة بالمقام الذي يطابقه ظاهر الكلام اعنى الحلو ومعنى الاعتبار بالعقل أن تلاحظ أن المناسب له ترك التأكيد

(قول الحشي) لانه ذكر الخ أى لان الايراد هو ذكر اللازم فذكر مصدر خبر ان وذكر اللازم بذكر الكلام الدال عليه وقوله الذي هو صفة اللازم وقوله وهو المقام تفسير المدلول وذلك المقام كالحلوعن الانكار في المثال الآتى فانه المناسب للكلام المشتمل على الخصوصية وهي عدم التوكيد بحسب الظاهر، أي اذا جرى المتكلم على مقتضى الظاهر وقوله مع عدم قرينة مانعة الخ أى فلا يكون مجازا في غيره وهو الملزوم والمراد أن لاقرينة تمنع عن ارادته من حيث أنه لخاطب مثلا قرينة على عدم ارادته من حيث المناكم المنكلم بانكار وقوله مع عدم قرينة على عدم ارادته بالخبر المجرد خلو ذهنه فوهم لانه ليس مراد المداته بل لينتقل منه الى ما هو المقصود وهو جمل انكاره كلا انكار قال قلت عدم الارادة لذاته ليست معاومة فما حكم عليه بانه مجاز يمكن ان يكون كذلك وهو جمل انكاره كلا انكار قال قلت عدم الارادة لذاته ليست معاومة فما حكم عليه بانه مجاز يمكن ان يكون كذلك قلت صرح الحشي في بحث الكناية بانه لا بد فيها من القرينة الدالة على ارادة غير الموضوع له أيضا حيث قال الكناية مستعملة في الممنيين جيما لأن الاصل في اللفظ ان براد به الممنى الموضوع له عند عدم القرينة المائمة عنه فنكون مستعملة في المستعمل الفظ فيه انتقال من مجرد عدم منع القرينة الى الابنات بل لينقل منه الى الملزوم اه وهي أولى من عبارة الحشي اذ لامعني لقوله مع عدم قرينة الخ المدى الاصل في المازان يذكر اللازم اذ ليس الحازان يذكر اللازم اذ ليس الحازان يذكر اللازم اذ ليس الحازان يذكر اللازم مع قرينة ماضة عن ارادته عنه المدى الذكرة لانه ذكر اللازم اذ ليس الحازان يذكر اللازم مع قرينة ماضة عن ارادته

(قول المحشى) لينتقل الح أى ليس الاستعمال والقصد له فى ذاته حتى يكون من استعمال المشترك في معنييه ال لينتقل منه الى المقصود وقوله المقام الغير المناسب كالانكار في المثال الآتى فانه لايناسب الكلام الحالى عن الناكيد لان هذا المنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالى الذهن تعويلا على مايزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى

هذا ان اريد بالكمناية المعنى المصدرى ، ونفس الكلام الدال علي المقام المناسبان اريد بها المعنى الاسمى (قوله لان هذا المعنى الح) ، أي تنزيل المقام المعقق منزلة المقام المناسب بما يلزمه أى يتبه ايراد الكلام مشتملا على الوجه المخصوص أى الكيفية المخصوصة من التأكيد وتركه أي يتبعه اشهال الكلام على الكيفية المخصوصة بناء على ان محط الهائدة هو القيد ، ليدل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب وينتقل منه الى تنزيل المقام المحقق الغير المناسب منزلته وليس المراد ان نفس الايراد للكلام تابع للتنزيل المذكور ولازم له حتى يرد ما اورده السيد قدس سره من ان كون احد فعلي المتكلم تابعا لفعل أخر لا يوجب صحة كونه كناية اصطلاحية (قوله عن انك جعلت انكاره الح) فقولنا الاسلام حتى ، كناية بلا واسطة عن جعل انكاره كلا انكار لان الخلو الذي يدل عليه ترك التأكيد في ذلك القول يتبع التنزيل المذكور وكناية عن وجود المزيل بواسطة لان التنزيل المذكور يتبع وجود المزيل (قوله لان سوق الكلام الح) اى ذكره مع المنكر مشتملا على ترك التأكيد الذى هو وظيفة الخالى

(قول المحشى) هذا أى قوله لانه ذكر الخ إنّ أريد الح

(قول المحشى) ونفس الكلام الدال الخ فايراد الكلام معناه الكلام المورد وسوق الكلام معناه الكلام المسوق والحاصل انه ان كانت الكناية بالمعنى المصدرى فالايراد عبارة عن ذكر الكلام وكذلك السوق والكلام المضاف اليه الذكر والسوق دال على اللازم وقد أخبر عن الذكر والسوق بانه كناية فاللازم هو خلو الذهن والمبازوم هو التازيل وقد ذكر اللفظ الدال على الاول لينتقل منه الى الثاني وان كانت عبارة عن الكلام المراد منه ملزوم معناه فايراد الكلام معناه المكلام المورد وسوق الكلام عبارة عن الكلام المسوق وهذا الكلام دال على اللازم وانتقل منه الى الملزوم فعبارة الشارح يصح حملها على المعنيين للفظ الكناية

(قول المحشي) أى تنزيل المقام المحقق كالانكار فى المثال الآتى والمقام المناسب عدم الانكار فانه المناسب لوجود ما يزيل الانكار وقوله من التوكيد فى غير المثال الآتى وتركه فيه وقوله اى يتبعه لان اللازم عند السكاكي هو التابع والرديف وقوله هو القيد وهو قوله على الوجه المذكور

رقول المحشي) ليدل ذلك الكلام الخ يعنى ان التابع المكنى به في الحقيقة هو المقام المناسب ولماكان ذكره انما هو بإيراد الكلام المشتمل على الحصوصية عبر بالايراد فقول الشارح وينتقل عنه أىءنالوجه باعتبار مدلوله فهذا ليسواسطة في الكناية بل بيان لوجه التعبير بالايراد وهو ان الكناية هى ذكر اللازم وارادة الملزوم واللازم هو الخلو مثلا وذكره هو ايراد الكناية بل بيان لوجه التعبير بالايراد وهو ان الكناية هى ذكر اللازم وارادة الملزوم واللازم هو الخلو مثلا وذكره هو ايراد الكناية بل بيان لوجه القولة قبل هذه

(قول الحشي) كناية بلا واسطة يعنى انه يلزم من وجود المزيل التنزيل ومن التنزيل خلو الذهن فخلو الذهن تابع للتنزيل يلا واسطة ولوجود المزيل بولسطة التنزيل وقد جعل الشارح الانتقال من اللازم الى مجموع الملزومين والسيد جعل الانتقال من اللازم للملزوم البعيد وهو وجود المزيل يدل على الخلو الادعائي الذي يتبع التنزيل المذكور وينتقل منه اليه والى ما يتبعه وهو وجود المزيل فقوله الى هذا المعنى الشارة الى مجموع الجمل المذكور ووجود المزيل مه قال قدس مره الديس هناك استعمال النح مه فلا تتحقق الكناية لا بالمعنى المصدري ولا يمهنى نفس اللفظ فما قبل ان هذا توجيه الملام المورد ومعنى قوله يلزده المكلام المورد ومعنى قوله يلزد المكلام المورد ومعنى قوله يلزد المكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المنكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد اعتراض السيد الشريف، ليس بشيء المكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المنكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد اعتراض السيد الشريف اليس بشيء لان مقصود السيد الباحث ان الشارح رحمه الله ، ما اثبت المازوم الا بين الفعلين ، وليس ههنا استعمال لفظ في اللازم والانتقال منه الى ملزومه ، لا أنه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونها عبارة عن نفس اللفظ م قال قدس سره يرده ظاهر عبارة المفتاح الخ مه وان أمكن توجيهه بأن يقال مراده ان اخراج الكلام على خلاف مقتضي الظاهر اذا وقع في وقول المحشى) يدل على الخلو الادعائي الذي يتبع الخ فالمدلول هو الخلو الحقيق المدلول الخلو المحقيق المدلول الحلى المدلول الحلول الخلو الادعائي بمهنى منزلته هو الخالى حقيقة فادعى حصول الخلو الحقيقي بناء على وجود المزيل وليس المراد ان المدلول الحلول الخلو الادعائي بمهنى أن الذي لان الخلول على ذلك

(قول الحشى) ويعلم منه أن ما هو الخ لعل المراد أبداء عذر للشارح في جعله المكنى عنه التنزيل دون وجود المزيل كا صنع السيد وأنه لم يجزم بالكناية وصفتها على هذا الوجه بل هو متردد فيه معلق له على صحة مأخذه فلا يتوجه عليه الاعتراض فاعتراض السيد عليه ليس فى محله تدبر

(قول المحشي) أي فلا تتحقق الكناية الخ لان اللازم الكنى به لم يمبر عنه بلفظ حتى يكون أبراده أو نفسه كناية وهذا على ما فهمه السيد من أن التابع هو نفس الايراد الذي هو فعل للتكلم وتقدم رده

(قول المحشي) ليس بشيء أى ليس هذا القيل بشيء لان حاصله ان السيد اعترض على الشارح بان هذا التوجيه يصع على ان الكتاية بالمعنى المصدرى ولا يصح على كونها بالمعنى الاسمى وان اعتراضه مردود بانه يصح على كونها بالمعنى الاسمى أيضاً لان معنى قوله ابراد الكلام الخورد الخ فقال المحشي ان السيد لم يعترض بعدم صحة التوجيه على كونها بالمعنى المصدرى وبالمعنى الاسمى والحاصل ان كلامن المحشى والفامل ان كلامن المحشى والفامل ان كلامن المحشى الا ان المحشى فهم ان السيد اعترض بعدم صحة الكتابة سواء كانت بالمعنى الاسمى او المصدرى والفنري فهم انه اعترض بعدم صحة الكتابة سواء كانت بالمعنى الاسمى او المصدرى والفنري فهم انه اعترض بعدم صحة الملفنى الاول فقط وان تأويل المحشى يجمل مصب اللزوم القنية وهو قوله على الوجه المذكور وتأويل الفنري بتقدير المضاف وهو معنى الكلام المورد فندبر

(قول المحشي) ما اثبت اللزوم الا بين الفعلين حيث قال لان هذا المعنى اي تنزيل المقام الحقق منزلة المقام المطابق لظاهر الكلام مما يلزمه ايراد الكلام الخ

(قول الحشي) للسعها استمال لفظ في اللازم حتى يكون ذكره كناية على مذهب السكياكي ونفسه كناية على مذهب غيره (قول الحشي) لا انه لا يصح هذا التوجيه الخ بل هو صحيح لكن لم يتعرض له الشارح الذالم يثبت اللزوم بين مدلول الهظ وغيره بناه على فيا فهمه السيدكما تصرح به عبارته وان اثبته بتحقيق المحشى السابق المفيد صحة الكناية بالمعى المصدرى وغيره للتعبير عن اللازم باللفظ تذبر

(قول الحشي) وان امكن توجيهه بيان لوجه التعبير بالظاهر يعني انه يمكن توجيه هذا الزعم بغهم عمارة المفتاح على

علم البيان بان يذكر اللفظ الدال على اللازم و يراد به المازوم فانه ايضاً اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى بالكناية وليس المراد ان الاخراج المجوث عنه ههنا يطلق عليه الكناية ، ويؤيدهذا تقديم الجار والمجرور اعنى في علم البيان على يسمى ، وكون النسمية حينتذ بمعنى الوضع كما هو المتبادر دون الاطلاق * قال قدس سره والاوجه * اي البالغ في الوجاهة واشار الى صحة وجه الشارح رحمه الله . في الجلة بناء على ما قلنا * قال قدس سره ان معه ما يستلزم خلو ذهنه * وهو عدم جريه على موجب العلم وانما قال ادعاء اذ عدم الجري لايستازم عدم العلم في نفس الامر قال قدس سره اعنى عدم الانكار اي عدم الانكار المطلق . اللازم المدلول العرفى للكلام المجرد اعني الحلو لاعدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة الخلو والعلم . حتى يرد انه يلزم ان يكون القاء الكلام المجرد الى العالم على مقلضي الظاهر كما وهم قال قدس سره واريد الخلو والعلم . حتى يرد انه اريد به ما يستلزمه بلا واصطة فيرد عليه انه لاحاجة الى التنزيل وجعل انكاره كلا انكار مع ان القوم صرحوا بذلك

خلاف ظاهرها وقوله بان يذكر تصوير للوقوع في علم البيان وقوله يسمى بالكناية خبر ان ومحصل التوجيه ان للاخراج على خلاف الظاهر قسمين احدهما ان يعبر بلفظ دال على اللازم وينتقل منه الى ملزومه وهذا هو الذي يقع في علم البيات ويسمى بالكناية ثانيهما ان لايذكر لفظ بل يكون هناك مجرد انتقال من نفس اللازم الى الملزوم كما هنا ولا يسمى كناية ولا يقع في البيان فقول السكاكي واخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية مراده بهالقسم الذي يقع في علم البيان وهو ما اذا عبر عن اللازم بلفظ وانتقل منه الى الملزوم نحو طويل النجاد واما اذا لم يعبر عن اللازم بلفظ فلا يسمى كناية بل شبيها فقط

(قول المحشي) ويؤيد هذا تقديم الخ لانه يكون تقييداً للمسمى

(قول المحشى) وكون التسمية حينند بمعنى الوضع لانه لامفهوم للكناية الا اللفظ المستعمل في اللازم لينتقل منه الى الملاوم فلا بخرج عنه شيء بخلاف ما اذا كان المعنى ان ما نحن فيه يسمى في علم البيان بالكناية فان هناك فردا آخر يسمى بها غيره وهو اللفظ المستعمل في لازم المعنى لينتقل منه فتكون التسمية على الاول بمعنى الوضع وعلى الثانى بمهنى الاطلاق (قول المحشين) في الجلة انما قال ذلك للتكلف الذى ذكره والا فكلام الشارح بعد هذا التكلف هو الوجه على ما ذكره بعد ويحتمل ان صحته انما جاءت من ما ذكره بعد ويحتمل ان صحته في الجلة على ما قاله عند السيد وان كان هو عنده صحيحا او لان صحته انما جاءت من ذكرهم التنزيل واعتبارهم له وان كان الظاهر في الفرضية انما هو ملزومه على الاطلاق

(قول المحشي) اللازم للمدلول العرفي لانه يلزم من خلو ذهنه أن لايكون منكراً وقوله اعنى الحلو بيان للمدلول العرفي وانما كان المراد عدم الانكار اللازم للمدلول العرفى أعنى الخلو لا اللازم للعلم لان العالم من حيث أنه عالم غير منكر لايلتي الحيار المجرد ثم ان هذا الكلام يقتضي ان عدم الانكار مدلول للخبر المجرد بطريق الاستلزام وهو مخالف لقول السيد أولا الخبر المجرد يدل على خلو ذهن المخاطب وعدم انكاره وتردده الا ان يقال مراده قدس سره بيان المدلول مطابقة أو المتزاما ولا يلزم أن يكون الانتقال في الكناية من المهنى المطابق

(قول المحشى)حتى برد الح وجه الابراد انه اذا كان وجه كونه خلاف الظاهر عدم اوادة مدلوله العرفي وهو عدم الانكار بل اريد به ملزومه يكون اذا اريد به ذلك المدلول على مقنضى الظاهر فاذا التى المجرد الى العالم مرادا به عدم انكاره يكون على مقنضى الظاهر مع انه ليس كذلك وإن مقصود المتكلم من اللها، الكلام المجرد الدلالة على وضوح الحكم وعدم الاعتداد با نكار الخاطب لامجرد الدلالة على وجود المزيل وإن أراد انه اريد به ما يستازمه بواسطة أن دلالة الكلام المجرد على عدم الانكار يستازم جمل الكاره كلا انكار فهو عين ما ذكره الشارح رحمه الله ، كامر والمراد بالاستازام ، الاستنباع بنا على أن السكاكي رحمه الله يشترط في الكناية أن يكون الانتقال من التابع الى المتبوع واتما لم يقل ههنا ادعاء لتحقق الاستنباع في نفس الامر أيضاً في هذه الصورة لان وجود مزيل الانكار يستنبع عدم الانكار ه قال قدس سره يستازم انكاره ادعاء ه وان كان في الواقع ملابسة أمارات الانكار لازما وتابعا للانكار والادعاء المذكور بناء على أن وجود الامور التلفية في العرف، مبني على وجود الماراتها ولذا يحكم بكفر من توجد فيه أمارات الكفر وبايمان من توجد فيه أماراته ، فاندفع ما قبل أن الاستلزام ههنا بالمكس مه قال قدس سره فهي اغراض اصلية مه كامر سابقا منقولا عن الشيخ أن المعاني الأول مطروحة في الطريق وأن الكلام الذي ليس له معني ثان ملحق بأصوات الحيوانات، وكونها من مستتبعات التراكيب بمعني انها تفهم من خصوصيات الكلام الذي ليس له معني ثان ملحق بأصوات الحيوانات، وكونها من مستتبعات التراكيب بمعني انها تفهم من خصوصيات ومن المارات الكلام على خلاف مقتضي الظاهر ، كناية عن الصفة كما صرح به في شرح المقتاح اعني ما يستازم عدم الماراة أو عدم التردد أو عدم الانكار لاعن النسبة كماوهم من قولة معه بقرينة ذكره فها بعده

(قول المحشى) وان مقصود المتكلم الخ يدل على هذا ما نقله الشارح عنصاحب اللباب حيث قال وذلك كناية عن ان هذا لغرابته الخ ولم يقل كناية عن ان معه ما يحوجه الى السوآل

(قول المحشى)كما من أى للمحشي فيماكتبه على قول الشارح لان سوق الكلام الح

(قول المحشي) الاستتباع أي التبعية في الوجود بان يكون وجود الملازم بعد وجود الملزوم وقوله بناء على ان السكاكي يشترط في الكناية الخ حاصل ذلك ان اللزوم من الجانبين لا بد منه في المجاز والكناية اذ اللازم الاعم لا ينتقل منه الى ملزوم معين الا ان السكاكي يقول ان الانتقال في الكناية لا بد أن يكون من التابع في الوجود وفي المجاز بالعكس وانما قال بناء الحلان هذا فهم من الشارح في كلام السكاكي كما سيأتي في البيان ثم ان الاستتباع اما حقيق كما في القاء الخبر المجرد الى الملكر او ادعائي كما في القاء الخبر المجرد الى الملكر او ادعائي كما في القاء الخبر المجرد الى الملكر او ادعائي كافي القاء الخبر المجرد الى المالم أو القاء الخبر الموكد اليه أيضاً وقد بينه السيد والمحشي تدبر

(قول الحشي) مبنى على وجود اماراتها فلما دات عليها ادعى إنها تابعة لها في الوجود

(قول المحشى) فاندفع ما قيل الخ اي بانه ادعائي مبنى على ما ذكر

(قول المحشي) وكونها من مستتبعات التراكيب الخرد على الفنري القائل ايها من مستتبعات التراكيب وليست معنى استعمل فيها المافظ واشار بقوله تفهم من خصوصيات وعزايا الخراف المداول المداول المان فيها من ذلك وانكانت لازمة للمدلول المعرفي كما من في عدم الانكار اللازم للخلو تدبر

(قول الحشي) كناية عن الصفة اي الامرالقائم بالغير ووجه الاشارة ان تلك الاغراض معان قائمة بالغير وقوله لاعن النسبة أى ثبوت شيء لشيء كما وهم من قوله معه حيث قال بل على ان معه أى بل قصد الدلالة على ان معه ما يستلزم فالمدلول هو الكون معه وقوله بقرينة ذكره اى ذكر الصفة فما بعد حيث قال واريد به ما يستلزمه وقال وقصد ملابسته فان ذلك من قبيل الصفات لا النسبة

ونظير ذلك ماذكره صاحب اللباب في شرح قوله ، في المهد ينطق عن سعادة جده . اثر النجابة ساطع البرهان ، ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جهلة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قبل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فني هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لفرابته وندرته مما لا يلوح صدقه السامع في بادي و الرأى و بحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة الذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشارالى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال (وهكذا أعتبارات النفى) من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بجوكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا

(قوله ونظير ذلك إلخ) بمال في شرح المفتاح وتقرير كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهركناية ممالم أر أحدا حام حوله الا انه ذكر صاحب اللباب الاعراب في شرح قول الشاعر الح فاستفدت منه انه يجوز أن يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه الى آخر ما من انتهى و يعلم منه ان تقرير الشارح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب اللباب اشارة الى ان ماهو حل المبارته فهو حل لهذه العبارة بلا تفاوت فان صحت احديهما صحت الاخرى والا فلا وانما قال نظير ذلك لان في البيت ايراد الجملة على وجه الاستيناف الدال على كونه جواب السوال كناية عن تنزيل السوال المقدر منزلة المحقق ومن ان الجملة السابقة لغرابتها تحوج الى السوال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة الح) اشارة الى ان قوله وهكذا اعتبارات المنفي وذلك ، لان الاعتبارات المذكورة فها سبق لا حراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا اختصاص لشى وذلك ، لان الاعتبارات المذكورة فها سبق لا حراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عامة لا اختصاص لشى و

(قول الشارح) ونظير ذلك اى نظير ما ذكره صاحب المفتاح من ان الاخراج المذكور كناية وقوله ينطق أي يخبر على وجه المتضمين فعدى بمن كما اشار اليه صاحب اللباب في الحل وفي المهد حال من ضمير ينطق والجد بفتح الجيم البخت والحظ وقوله ففي هذه الجلة أي قوله اثر النجابة الخ وقوله اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر الله تشاف الدال على كونها جوابا لسوال اذلا سوال هنا فلما أوردت على وجه الاستشاف الدال على ذلك كان اخراجا على خلاف مقتضى الظاهر فالخصوصية في هذه الجلة هى كونها على وجه الاستشاف وعدل بها عن خصوصية اخرى هى مقتضى الظاهر وهى ان لايكون على وجه الاستشاف وحينئذ فاللازم المكنى به هوكونه جوابا لسوال المدلول لتلك الجصوصية فرائم المكنى عنه تغزيل السوال السوال المنائل لان كونه جوابا لسوال كابع التغزيل المذكور وينتقل أي كونه جوابا لسوال كناية عن تغزيل على السائل مغزلة السائل لان كونه جوابا لسوال تابع التغزيل المذكور وينتقل من التغزيل المذكور الى ما يتبعه ذلك التغزيل وهو ان هذا الخبر لغرابته وندوره مما يلوح صدقه السام ويحوجه الى السوال وحاصله ان معه ما يحوجه الى السوال فهو كناية عنهما احدهما بلا واسطة والآخر بواسطة كما تقدم فها فحن فيه معواء بسواء وانما عبر بالنظير لانه ليس بما نحن فيه

وقول المحشي) لان الاعتبارات المذكورة أي من التأكيد استحسانا أو وجوبا أو تركه ومن التنزيل المذكور عامة بحسب مفهومها والاختصاص بناء على ان هناك ما يقصر ذلك العموم على الاثبات

يخرج النكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر في ما تقدم وههذا بحث لا بديمن التذبيه عليه وهو الله لا تخصر فائدة إن في تأكيد الحكم نفيا لشك اوردا لا نكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الفرض منه ود انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلة ان للدلالة على ان الظن كان من المتذكم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرءى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه قعل جزائي ما ترى وعليه وبانى وضعتها التي مورب ان قومي كذون ومن خصائصها أن لضمير الشان معها حسناً ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق و يصبر الآية وانه ومن خصائصها أن لضمير الشان معها حسناً ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق و يصبر الآية وانه

منها بالاثبات آنا وقع التخصيص في الأمثلة فعم الامثلة ، لدفع توهم الختصاص الاعتبارات بالإثبات سيا آذا ضم ممه ايراد مثال لنوع واحد من النفي وما ذكره المشارح رحمه الله موافق لما في الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيد وما زيد منطلقا أو بمنطلق وما ينطلق أو ما ان ينطلق زيد انهمي حيث اكتفي منطلقا أو ماكان زيد لينطلق اولا ينطلق ويد اولم الن ينطلق ويد المنطلق المن ينطلق ويد المنطلق الله ينطلق ويدا ولن ينطلق ويد ووالله ما ينطلق او ما ان ينطلق ويد انهمي حيث اكتفي بايراد الامثلة (قوله وكذا المجرد عن التأكيد) اى لايجب ان يكون لحلو ذهن المخاطب كما بينه بقوله وقد يترك تأكيد المنطلح الحراج المنطلق المنطلق وقد يترك تأكيد المنطلح المنطلق وقد المنطلق وقد يترك تأكيد المنطلح المنطلق وقوله الورد الانكار) أي محقق أو مقدر (قوله ولايجب في كل كلام الح) تعميم بعد التخصيص بان لوريادة الاجتباك (قوله الدلالة الح) فهو لاستبعاد وقوعه يقرره بادخال ان وليس المنظور فيه حال المخاطب أصلا ثم انه يتولد من الاحتباك (قوله الدلالة الح) فهو لاستبعاد وقوعه يقرره بادخال ان وليس المنظور فيه حال المخاطب أصلا ثم انه يتولد من الاحتباك المؤلف والمختبرة النشات المخاطب أصلا ثم انه يتولد من الاحتباد وقوله كان ومن الامر حال من المنطقة خبرها انه لايكون والاخيرتان تامتان كذا قتل عنه المنات ومن الامر ماترى) كان المنطق في شرح الكشاف (قوله جزائي ماترى) بدل من جزائي أو بيان له أو مفعول ثان لهمل يتضمن معنى الجمل (قوله ان لضمير الشان الح) وجه الحسن ان عمير الشان يستعمل في مقام الاجمال أو مفعول ثان لهمل يتضمن معنى الجمل (قوله ان لضمير الشان الح) وجه الحسن ان ضمير الشان الحكم واقر يره في ذهن السامع وان المفيدة للتأكيد أدخل فيه أقوله بل لايصح) عطف ثم التفاها المتكلم بشأن الحكم واقر يره في ذهن السامع وان المفيدة للتأكيد أدخل فيه أقوله بل لايصح) عطف

⁽قول الشارح) بل لايصح أي بل من خصائصها ان لايصح في بمض الصور

⁽ قول المحشي) لدفع توهم الخ حاصله آنه أن نظر إلى أمثلة الأثبات فقط فلا شك أن الاقتصار. على أمثلة الأثبات يوقع فى ذلك الوهم وأن نظر منها الى التمثيل بمثال وأحد للنفي كان الايقاع في الوهم إشد وبهذا أندفع ما قال الفنرى من أن التمثيل للنفى يدفع الوهم.

⁽قول المحشى) وما ذكره الشارح أى من ان المراد تعميم الامثلة لا الاعتبارات موافق الايضاح حيث اقتصرعلى الامثلة لم من (قول المحشى) فهو لاستبعاد الخ تفريع على انه مستعمل في الدلالة على ان المظن الح لان ذلك الظن من المتكلم لا المخاطب فلا معنى حينتذ لتغزيل المخاطب منزلة المنكر أو المتردد كما في الاطول

⁽قول الحشي)وهذا معنى قولهم انه لا نشاء الخرد على الاطول حيث قال ان الكلام في توكيد الخبروهذ ا انشاء فهو خارج عما يحن فيه

من يغمل سوءا وانه لايغلج الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله، ان شواء ونشوة، وخبب البازل الأمون، وان كانت النكرة موصوفة تراها مع إن احسن كقوله * ان دهرا يلف شملي بسعدي * ارمان يهم بالاحسان * ومنها حذف الخبر نحوان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكام لا تساعده على تأكيده

بحسب المعنى اي لايحسن بدونها اصلا بل لا يصح في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المفسرة شرطية، أو فعلية كمايدل عليه التمثيل وقد فص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وهذا بالاستقراء فلا يرد نحو (قل هو الله احد) على تقدير كون الضمير المشان (قوله نهيئة النكرة الح) لان كلة ان لكونها مشبهة و تضعنة لمعنى الفعل تقديما كنقديم الفعل ، فيصح وقوع النكرة بعدها كالفعل (قوله مبتدأ) أى محلا لانها من حيث اللفظة تكون اسم ان (قوله أو لم يجز) اي بل لم يجز واتما أورد كلة أو قطعا للمناقشة كذا نقل عنه يعنى ان مقصود الشيخ الجزم بعدم الجواز بدليل مابعده من قوله لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجة عنه الا انه أورد كلة أو دفعا للمناقشة بانه ان لم توجد القرينة لا يجوز الحذف في ان وان وجدت يجوز في غيرها أيضاً وليس المراد ان كلة او بمعنى بل حتى برد انه اذا كان بمنى بل فالمناقشة باقية (قوله وقد يترك الح) بيان غيرها أيضاً وليس المراد ان كلة او بمعنى بل حتى برد انه اذا كان بمنى بل فالمناقشة باقية (قوله وقد يترك الح) بيان المكلمة المذكورة بقوله ولا يجب في كلام مؤكد الح

(قول الشارح) لم بحسن الحذف اولم يجز قال الحشى في أحوال المسند أي لم بحسن الحذف عند النحاة أولم يجز أي بل لم يجز عند البيانيين اه ولعل عدم الحواز انه اذا حذفت ان وقلت زيد وعمرو وقامت القرينة على تعيين الحذوف وهو القيام مثلا لم يدر ان المقدر قاممان فيكون خبرا عن المجموع والعطف من عطف الحل لتكررها لان الكلام عند تكررها ولا يصع ان يكون الخبر حينتذ واحدا كان يقال قاممان الملا يجتمع مو شران على الرواحد لان ان بمنزلة الفعل وقد تقل عنالفراء الشتراط يكون الخبر حينتذ واحدا كان يقال قاممان الملا يجتمع مو شران على النحاة لا يتعلق باغراض الكلام وما قبل وجه عدم الجواز عند الشيخ انه اذا سقطت ان توهم انه من قبيل الاعداد المسرودة لانه ربما يغفل عن القرينة العدم وجودها في نفس الكلام عند الشيخ انه اذا سقطت ان توهم انه من قبيل الاعداد المسرودة لانه ربما يغفل عن القرينة العطف كام، لانه المشريك في حكم الاعراب وليست معربة وكذا ما قبل انه عند عدم ان يحتمل أن يكون الحذوف المبتدا لكثرة حذفه لائهم صرحوا بأنه لابد من قرينة على الحذف وعلى تعيين المحذوف ان اديد الحذف على المحين والا فلا نحو فصبر جبل الشهر بابرة الكشاف والاولى تفصيل القوله سابقا وكذا الحبرد عن التأكيد والثائبة تفصيل القوله سابقا ولا يجب في كل عليهما بعبارة الكشاف والاولى تفصيل القوله سابقا وكذا الحبرد عن التأكيد والثائبة تفصيل القوله سابقا ولا يجب في كل عليهم المؤكد الحفول الموافق تفصيل القوله سابقا ولا يجب في كل كلام مؤكد الحفول الموافق الموافق على مولوله ويؤكد الحفول المنابقة ولا يجب في كل

(قول المحشى) أو فعلية في الرضى انه يجوز ان يقال ما هو قام زيد لكنه لا يدفع ان الاستقراء على خلافه (قول المحشى) فيصح وقوع النكرة بعدها كالفعل للتخصيص بالفعل وفيه ان التخصيص لابد أن يكون قبل الحكم (قول المحشي) اي بل لم يجز بيان لمراد الشيخ في الواقع وليس تأويلا لا و ببل كانبه عليه بعد فقوله أورد كلة أوثى

التي للشك وهذا غرأض صحيح لامانع منه

لكونه غير معتقدله او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم ليس ماخاطبوا به المؤمنين

على غير ترتيب الف، كما ان كلام الشيخ بيان لقوله لا تنحصر فائدة ان الح وحاصله ان توكيد الحبكم وتركه كما يكون راجعاً الى المخاطب يكون راجعاً الى المتكلم نفسه فالتأكيد لاظهار صدق رغبته وكونه راتجا منه يتلقاه السامع بالقبول و يصغى اليه ، بشراشره فالمقام خليق بالاطناب وترك التأكيد لعدمها (قوله غير معتقد له) اي للحكم والحالم يكن معتقداً له لا يكون له وقع واعتداد عند المتكلم فلا يقصد تأكيده وتقريره، وانحا يتكلم به ضرورة وجهدا ظهر انه لا يمكن ان يكون من تذيل المنكر منزلة غير المنكر على ماوهم لان التنزيل المذكور انحا يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا ينبغي ان ينكر لوجود المزبل وهذا انحا يكون في حكم يكون المتكلم مزيد اعتناء بشأنه (قوله على الفظ التوكيد) مخلاف ما اذا اورده غير مؤكد فائه الابيمد قبوله منه (قوله و يؤكد الحكم المسلم) بين المتكلم والمخاطب فلا يمكن جعله من قبيل أفريل غير المنكر منزلة المنكر الملابسة المارات الانكار فانه ، بعد العلم بثبوت الحكم لا اعتداد بالاسمية محققة بأن فلت ليس ما خاطبوا به المؤسنين الح فقوله ، لانهم في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له الجلة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بأن فلت ليس ما خاطبوا به المؤسنين الح فقوله ، لانهم في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له الجلة الفعلية الفعلية الفعلية يعنى انهم في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له الجلة الفعلية الفعلية الفعلية يعنى انهم في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له الجلة الفعلية الفعلية الفعلية بعنى انهم في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له الجلة الفعلية المعلمة المناه المناه المؤسنين الحمة الفعلية الفعلية الفعلية المع المؤسنين بالجلة الفعلية المعان المناه المؤسنين بالجلة الفعلية المناه المؤسنين المه في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له المؤسنين بالجلة الفعلية المعام في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له المؤسنين بالجلة الفعلية والمؤسنين بالجلة الفعلية المعان المناه المؤسنين المهم في ادعاء حدوث الإيمان والمفيد له الجلة الفعلية المعان المناه المؤسنين المهم في ادعاء حدوث الايمان والمفيد المؤسنين المهم في المعان المناه المؤسنين المهان والمفيد المؤسنين المهم في المعان المؤسنين المهان والمفيد المؤسنين المهان والمفيد المؤسنين المهان والمفيد المؤسنين المهان والمؤسنين المهان المؤس

(قول المحشي) على غير ترتيب اللف وانمامنع ذلك لموافقة الآية التي كلام الكشاف فيها فان التجريد فيها مقدم على التأكيد (قول المحشى) كما ان كلام الشيخ الخ انظر ما وجه جعل كلام الشيخ بيانا لقوله لا تنحصر الح دون قول الكشاف ويوكد الحكم المسلم الح وقد تقدم للمحشي ان قول الشارح ولا يجب في كل كلام الح تعميم بعد تخصيص ولعله لان كلام الشيخ في خصوص ان كما ان قوله لا ينحصر الح في خصوصها بخلاف قوله ولا يجب في كل كلام موكد فانه عام للتأكيد بإن وغيرها وغيرها .

(قول المحشي) بشراشره اي كليته

(قول المحشئ) واتما يتكلم به ضرورة كالمنافقين تحلموا به لدفع القتل والأسر عن انفسهم وقوله و بهذا ظهر الخرد على الفغري (قول المحشيّ) لا يبعد قبوله منه لعدم تشديده المنفر للسامع

(قول الحشي) بعد العلم بتبوت الحكم الح أي بعد علم المتكلم بثبوت الحكم عند المخاطب والاتفاق عليه منهما لامعنى الاعتباد على الامارات الموجبة للانكار كمجالسة المؤمنين والتزام احكامهم وترك مجالسة الشياطين لانها حينتذ لانصاح لكونها امارة للعلم بأنه مجرد خداع وبهذا ظهر الفرق بين ما هنا وما نقدم في قوله أن بني عمك فيهم رماح فأنه لا اتفاق بين المتكلم والمخاطب على أن تلك الامارات كاذبة

(قول الشارح) لانهم في ادعاء حدوث الايمان ولذا اتوا بالفعلية وكونهم مع شياطينهم امر ثابت فلذا اتوا بالاستية والمراد بالكلامين لمدم رواجه منهم ومساعدة انفسهم علم والمراد بالكلامين لمدم رواجه منهم ومساعدة انفسهم عليه تركوا تأكده واتوا بالجلة الفعلية لانهم في ادعاء حدوثه بخلاف ما خاطيول به شياطينهم فان إنفسهم ثساعدهم عليه وهم على صدق رغبة فيه فاكدوه واتوا بالاسمية المفيدة للثبات وقوله لافي ادعاء أنهم أوحديون فيه اي حتى بأتوا بمسايفيد

جديراً باڤوي الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الإيمان منهم

الدالة على الحدوث واما ترك التأكيد المستفاد من قوله بالجلة الفعلية اي فقط من غير تأكيد ومن مقابلته بالاسمية محقة بان فدليله قوله لافي ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله جديرا باقوى الكلامين) تقل عنه يعنى ليسوا في ادعاء معنى يكؤن جديرا بالكلام القوى الوكيد فكيف بالاقوى الاوكد ، والظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفضيل على كلام قوي برشدك الى هذا جعل مخاطبة الحوانهم مظنة التحقيق ومئة للقوكيد انهي يريد دفع ما يود ، من أن افعل التفضيل يقتضي اشتراك الكلامين في القوة مع انه لاقوة في قولم آمنا و يشعر بان مخاطبة المؤمنين جديرة بالكلام القوي والدليل يدل على عدم كونها جديرة بالكلام القوي وحاصل التوجيه الاول أن النفي المستفاد من ليس متوجه الماصل الفعل لا الى الزيادة فاندفع الايراد الثانى واختيار صيغة التفضيل لكون قولم إنا معكم أقوى حيث أنى بالاسمية المحققة بان مع التأكيد بقولم أنجا غين مستهزؤن ، وأن أفعل المضاف مستعمل للزيادة المطلقة يشير اليه قوله بالاقوى الاوكد حيث لم يذكر المفضل عليه لا لزيادة على ما اضيف اليه فلا يقتضي الاشتراك في أصل الفعل كما بين في معله فاندفع الايراد الاول وحاصل التوجيه لا لذيادة على ما اضيف اليه فلا يقتضي الاشتراك في أصل الفعل كما بين في معله فاندفع الايراد الاول وحاصل التوجيه الثاني أن صيغة النفضيل مجرد عن معنى التفضيل

الاستمرار عليه تحقيقا بحيث لاينبغي ان يشك فيه شاك وهو الاسمية المؤكدة اللازم له ان يكونوا أوحديين فيه اي زائدين في التوحيد والانفرادوهذا اللازم هو المراد فهوكناية وجهذا ظهر انه ايس كل حكم منكر بجب توكيده وايس كل مسلم يترك تأكيده (قول المحشى) والظاهر انه لم يقصد الح هذا هو التوجيه الثاني وما قبله هو الاول

قول المحشى) من ان افعل التفضيل يقتضى الخ اى افعل التفضيل فى قوله أقوى الكلامين والحاصل ان اقوى الكلامين فى عازة الكشاف مستعمل في الزيادة على اصل الفعل فيدل على الزيادة وضعاً وعلى اصل الفعل لزوما والنفي في قوله ليس ماخاطبوا الحج متوجه الى أصل الفعل لا إلى الزيادة فلا يشعر بان مخاطبة المؤمنين جدير بالكلام القوى وانما اختار صيغة التفضيل المدافة على الزيادة لان قولم انا معكم أقوى حيث كان اسمية محققة بان مع التوكيد بقولهم انما تمكن لان قولى لاقوى فقط لكن اذا كان كذلك لزم اشتراك الكلامين فى القوة حيث عبر عا خاطبوا به شياطينهم بالاقوى ويدفع بانه مستعمل لمازيادة المطلقة و به تعلم أنه لايلزم من دفع الاعتراض الثانى توجه النفي الى الزيادة المطلقة و به تعلم أنه لايلزم من دفع الاعتراض الثانى دفع الاول الزيادة المؤلفة المؤلفة الله عرب به عن قولهم انا معكم الذي هو اقوى كما عرفت فان قلت اذا كان أفعل لازيادة المطلقة الذي دفع به الاول الزيادة المؤلفة الله يوم المؤلفة الله يهم انه جدير بالقوى فى ذاته ومن هنا قال الحشي في الاول يقتضى لانه من جدير بالقوى المؤلف المؤلفة الله المؤلفة الله المؤلفة وهو باطل فليتأمل وبهذا فهر الله ان الفاهر من توجهه الى الاقوى أن يكون جدير بالقوى باقيا سواءكان قويا مطلقا من من جهة الله المؤلفة وهو باطل فليتأمل وبهذا فهر المضاف عطف على قوله ان النفى فهو من جلة النوجية الأول وقباء للزيادة المطلقة ألا المضاف عطف على قوله ان النفى فهو من جلة التوجية الأول وقباء للزيادة المطلقة أي المفضل عيره لامن المكلامين فالمراد الاقوى فى نفسه من كلام غيره لامن المكلام الآخر

لافي ادعاء انهم أوحديون فيه اما لان انفسهم لاتساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائدو إما لانه لايروج عنهم لوقالوه على لفظ التوكيد والمبألفة وأما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومثنة للتوكيد

وصيغة التفصيل المضاف بجيء بمعنى اصل الفعل نص عليه في التسهيل وشرحه للعلامة المصري والدليل على ذلك انه اثبت في عناطبة الشياطين مجرد القرة والتأكيد لا الزيادة فيها فاندفع الابرادان معا (قوله لافي ادعاء أنهم اوحديون فيه عناطبة الشياطين محتولة الإيان وتقريره مع انه المستفاد من التأكيد اشارة الحيائ تحقيق الايمان وتأكيده ، كناية عن كونهم اوحديين فيه مفارقين عن اخوانهم في تلك الصفة يدل عليه قولم لاخوانهم الأ معكم (قوله اما لان انفسهم الحلا التي الادعاء المذكور وهو محل استشفاد الشارح رحمه الله وحيث يفهم منه ان تولك التأكيد فيه امدم المساعدة اولمدم الرواج (قوله وأما مخاطبة الخراعطف على قوله ليس ما خاطبوا الخراقوله بالثبات على اليهودية) اشارة الى وجه ابراد الاسمية وأوله فهم فيه على صدق رغبة وألجلة خبر مخاطبة الخوانهم والعائد محذوف أي فينها وفيه متملق برغبة اي فهم في تلك المخاطبة على صدق رغبة في الاخبار بالثبات على البهودية (قوله ومئنة للتوكيد) مظنة بكسر الظاء انهم مكان والقياس الفتح كسروها فرقا بينه وبين المصدر اي موضع يظن فيه التحقيق (قوله ومئنة للتوكيد) أي موضع يقال فيه انه لخير وفي الفائق وحقيقتها انها مفعلة ، من أي مكان لقول القائل انه كذا ولو قيل اشتق منها وانما ضمنت حروف تركيها لايضاح الدلالة على ان المجل ولمها والمهني مكان لقول القائل انه كذا ولو قيل اشتقت من انفظها بعد ما جعل المكان قولا ولا يخفى ان القول معاها ولم المدي المحتود في الفائق وقوله ولا يخفى ان القول معاها ولم المدي المناقول الكمامة ولم يقيدوها بما عدا الحروف بعدم المحتود عدث اطلقوا الكمامة ولم يقيدوها بما عدا الحروف

المذكور هنا وهو ما خوطب به المؤمنون

(قول المحشي) وصيغة التفضيل المضاف الخرد على الفنوي حيث انكر ذلك وقوله فاندفع الايردان مما تفريع على التوجيه الثانى كما فرعها على الاول

(قول المحشي) كناية الخ أي لو قالوا ذلك لكان منهم كناية في انهم اوحديون لانه يلزم من كون ايمانهم ثابتا غاية الثبات انهم على غاية من الوحدة والانفراد عن الحوانهم واعلم ان الضمير في قول الكشاف اوحديون فيه ان رجع لحدوث الايمان كان متعرضا للجواب عن توك التوكيد في الفعلية وان رجع للايمان كان متعرضا لكونها فعلية ليست اسمية وكالام المحشى على الاول تدبر

(قول المحشي) حيث ينهم منه الخ فيه رد على الفنري قوله والقياس النفتح اي قياس ما ضم عين مضارعه كيظن الفتج بخلاف ماكسر كأن يئن

. ﴿ قِولَ الْحِشَى ﴾ من معنى أن قال شيخنا وهو أن يئن انا أي اتى بان يأتى بها اتيانا وانما قال من معنى أن لان هذا لم يستعمل فهو امر تقديري

. (قول المحشي) عدم العكاس تعريفه اي يصير غير مانع لانه ليسكلا التنى الحدود التنى الحد لصدق الكلة الحروف مع النفاء الاشتقاق وقد يو كد الحكم بناء على ان المخاطب ينكركون المتكام عالما به معتقدا له كما تقول الله العالم كامل وعليه قوله تعالى ، قالوا نشهد المكارسول الله ، وإذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكام كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تو كدا لحكم وان لم يكن مخاطبك منكر اليطابق ماادعاه وعليه قوله تعالى ، ان المنافقين الكاذبون ، واما قوله تعالى ، وللديه لم المك لرسوله ، فإنما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبالازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا مايناسب المقام هوتم الاسناد ، مطلقا سواء كان خبريا اوانشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير

(قوله وقد يوكد النح) اى قد يجيء التأكيد في الخبر بالنسبة الى لازم الفائدة (قوله وعليه قوله تعالى النح) ، فالتأكيد للكون الرد موافقا للمردود (قوله لدفع الابهام النح) أى لدفع إيهام رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المنافقين اكاذبون الى كونه رسول الله لان قوله والله يعلم الك لرسوله من مقول الله معطوف على اذا جاءك المنافقون ولا يجوز ان يكون من مقول المنافقين معطوفا على نشهد، وبكون التاكيد المستفاد من قوله والله يعلم بالنسبة الى لازم الفائدة اى والله يعلم انا عالمون مضدقون بانك لرسول الله ، فلا يصح عطفه عليه بالواو (قوله مم الاسناد مطلقا). اي النسبة مطلقا

(قول الشارح)وقد يوكد الحكم بنا. الخ شروع في مسئلة اخرى هي أن التأكيدكا يكون للفائدة يكون للازمها اذلولم يكن للازمها لما صح لان المخاطب يعلم انه رسول الله وقوله واذا اردت الح مسئلة آخرى

(قول المحشي) فالتأكيد ليكون الرد الخ اي الرد بالتكذيب يعنى انما أكد الحكم وهوكونهم كاذبين لانه رد لدعواهم النالجبر على وفق اعتقادهم وهو لازم فائدة خبرهم الذي اتوا بالتأكيد لاجله فتأكيد تكذيبهم لانه رد على دعواهم الموكدة فتول الشارح واذا أردت ان تنبه الخاطب أي بالخبر على ان المدعي كاذب في دعواه توكد الجكم أي حكم ذلك الخبر وليس التنبيه بالتأكيد كما يتوهم

(قول الحشي) ويكون التأكيد المستفاد الخ وجه استفادة التأكيد منه جريانه مجرى القسم ولازم الفائدة هو لازم فائدة اتك لرسول الله

ُ ﴿ قُولَ الْحَشِّي ﴾لانه حيفتُذ يكون تأكيداً الحِلان كلا من نشهد والله يعلم حار مجرى القسم والمقصود به تأكيد لازم الفائدة في انك لرسول الله وانك لرسوله فالمقصود من الجملتين واحد

(قول المحشي) فلا يصح عطفه عليه بالواو لما بينهما من كمال الاتصال

(قول المحشي) أى النسبة مطلقا أول الاسناد بالنسبة لان الاسناد لا يطلق الا على النسبة التامة بخلاف النسبة فانها تتناؤل التامة والناقصة وهو المراد هنا في الرضى الاسناد أن يخبر في الحال أو في الاصل بحكلة او اكثر عن اخرى فقولنا أن يخبر احتراز عن النسبة الاضافية والتي بين الترابع ومتبوعاتها وقولنا أو في الاصل ليشمل الاسناد الملذى في الكملام الانشاقي قال السيد النسبة اعز من الاسناد المذكور ههنا وجنس له فكامها مذكورة تقديراً فلذا قال ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية اه فيلم من هذا ان المراد من النسبة المعنى اللهوى المصدري وهو الموافق لما سبق من الشارح من ان الاسناد

اثلاً يمود الى الاسناد الخبرى (منه حقيقة عقلية) لم يقل إما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ماليس بحقيقة ولامجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال

بقرينة ادخال اسناد المشتقات والمصدر في تعريف الحقيقة والمجاز، والاصل أن يكون القسم أخص من المقسم مطاقا والتعرض لتعميم الحبرى والانشائي لدفع توهم تخصيصه بالخبرى، أو المراد بالخبرى اعم من أن يكون صريحاً أو ضمنا (قوله لئلا يعود الح) يعنى نوذكر الضمير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الحبرى لانه المذكور صريحا فعدل عنه الى المغاهر ليكون هذا العدول قرينة على ان المراد به غير الاول وقولهم المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا خلاء عن قرينة المغايرة نص عليه في التلويح و يجيء في بحث التشبيه أيضاً (قوله لان من الاسنادالخ)

ضم كلة الى اخرى على وجه يفيد الحكم بثبوت مفهوم احداها للاخرى ولقوله في حاشية العضد المجاز العقلى اسناد الفعل الى غير ما يقتضي العقل اسناده اليه وقوله فيما سبق في محث الاسناد الحبري قدم الاسناد على المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين مراده النسبة اللغوية وهي الاسناد ومعنى اشتمال السكلمة على الاسناد في قول الشارح هنا وعلى قولها لاشتماله على ما ينسب الى العقل انها مسندة الى ما يقتضي العقل الاستاد اليه أو الى ما لا يقتضيه فليتأمل

(قُولَ المحشي) بقرينة ادخال اسناد المشتقات والمصدر فان اسناد المشتق الىفاعله نسبة ناقصة وكذا نسبة المصدر

(قول الحشى) والاصل الخ جواب عما يقال ما المانع من كون القسمين وهما الحقيقة والحجاز العقليان شاملين لاسناد المشتقات والمصدر دون المقسم بناء على جواز كون القسم أعم من المقسم وهو الاسناد وحاصل الجواب انه يجب بحسب الاصل أن يكون كل قسم أخص من المقسم فيكون بين كل قسم وبين المقسم عموم وخصوص مطلق بان يكون كلما تحقق كل قسم تحقق المقسم ولا عكس

(قول الحشي) والتعرض لتعميم الخبري الخ جواب عايقال تعرض الشارح للتعميم للخبري والانشائي فقط دايل على

عدم التعميم للنسبة الناقصة وحاصل الجواب انه آنما اقتصر على ذلك التعميم لدفع توهم التخصيص بالخبري لتقدمه (قول المحشي) او المراد بالخبري الخ يعنى انه لاحاجة الى تعميم الاسناد للنسبة الناقصة حتى يطلق الاسناد هنا عن

التقييدُ بالقيد السابق اعنى الخبري بل يراد به النسبة التامة الخبرية

(قول الحشي) واسناد اسم الفاعل الى فاعله وكذلك اسناد المصدر الى ما اضيف اليه نسبة تامة خبرية ضمنا لما تقدم ال المركبات الناقصة تشير الى نسبة خبرية تامة لكن هذا الجواب يتوقف على ان الحقيقة والمجاز المقليين لا يكونان في النسبة من حيث هي ناقصة الاان براد بالخبري ضمنا الخبري من حيث أنه تضمن نسبة خبرية فهو المتضمن بالكسر لا المتضمن بالفتح فتأمل من حيث من المناهم المخارف الاسم الغلام الخلاف المحارفة ذلك من حيث من المناهم المخارف الاسم الغلام المحتمة الله المناهم المخارف الاسم الغلام المحتمدة الله المحتمدة المحتمدة الله المحتمدة المحتمدة

(قول الحشي) عن قرينة المغايرة والقرينة هنا هي المدول عن الضمير فانه الظاهر بخلاف الاسم الظاهر وتحقيق ذلك انه لو ذكر الضمير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد الموصوف بالخبرى اذ رجوعه الى الاسناد مطلقا بناء على ان الخاص يتضمن العام لزيادته بالقيد عليه خلاف الظاهر لان الظاهر عود الضمير الى المذكور صريحاً وهو الخاص فلما عدل الى الفاهر مع ان الضمير لو ذكر كان الظاهر عوده المقيد مع القيدكان ذلك المدول قرينة على ان المراد به غير الاول وكذا يقال في كل معرفة تقدمت مع قيد يخصصها بخلاف ما اذا كانت المعرفتان بلا قيد بحو ان مع العسر يسرا الح فانه لا يوجد فيه تلك القرينة اذ ليس الاول مخصوصاً بشيء فقولهم المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى مخصوص

بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والحجاز صفة للاسناد دون الكلام كا جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانحا اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة أو مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتاله على ما ينسب الى العقل اعنى الاسناد يعنى ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار أنه ثابت في محله ومجازا باعتبار أنه متجاوز آياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء بحصل نقصد المنكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد أبواضع اللغة بل بمن قصد أثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع أنه لا ثبات الضرب دون الحروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام يأسب اليه

يعنى ، لوقال بكلمة اما لافاد حصره في القسمين وليس كذلك فما قيل آنه يجوز أن تكون كلة اما لمنع الجمع لا لمنع الحلو، منشؤه عدم العلم بفائدة التقسيم على آنه يكفي في العدول توهم منع الحلو، ولايجب أن يكون نصاً فيه (قوله بعضه حقيقة) اشار الى أن من بتأويل البعض مبتدأ وما بعده خبره ، لانه محط الفائدة كما حققه في شرح الكشاف (قوله يعنى الح) يريد، دفع ما يتراثى من أن النسبة إلى الفاعل ،

بما خلاعن القرينة و يدل على ما قلنا قول الشارح لئلا يمود الى الاسناد الخبري أي الاسناد المقيد بالقيد ومن عقل كون عط المكلام ذلك القيد أورد قوله تمالى فان مع العسر يسرا وأطال في الانتصار للايراد بالاطائل تحته و بما ذكرنا اندفع ما قيل ان اعادة الطاهر ليست خلاف الظاهر الا اذا كان في جملة واحدة كما في قوله تعالى فاما يانينكم منى هدى فمن تبع هداي ولذا قيل نكتته ان الثانى غير الاول بخلاف ما اذا طال الكلام كما هنا لانه ليست القرينة اعادة الظاهر من حيث أنه ظاهر بل القرينة العدول عن الضمير الذي كان الظاهر عند ذكر عوده لمجموع المقيد مع القيد الى الظاهر المعللق عن القيد كما الدفع ماقيل انه يلزم أن يكون جميع صور اعادة الظاهر من خلاف الظاهر ولاقائل بهفتد بر رقول الحشي) لو قال اما حقيقة أي واما مجاز لافاد حصره في القسمين لانه المتيادركما قال السيد والالفاظ انما تحمل في ما يتبادر منها فيكون نصاً في افادة الحصر

(قول المحشي منشوء عدم العلم بفائدة التقسيم وهي ضبط الاقسام وقوله على انه يكفى الى آخره هذا زائد على ماقاله السيد وقوله توهم منه منع الحاو اي المفيد للحصر

(قول السيد) قدس سره مطلقا أى لامع جواز الاجتماع ولامع عدم جوازه كما في منع الخلو والانفصال الحقيقي (قولَ المحشى) ولا يجب ان يكون الخ أحب لا يجب في سبب العدول ان يكونِ اما نصا في منع الخلو بل يكفى ان يتوهم منها ذلك

(قول المحشي) لانه محط الفائدة لان المجهول هوكون بعض الاسناد حقيقة عقلية واماكون الحقيقة بعض الاسناد فمملوم (قول المحشي) دفع ما يترآى الخرحاصله ان الشارح الى بهذه العناية المشتملة على زيادة عما يلزم لشرح كلام لايضاح بيانا لوجود نسبة الاسناد الى العقل وانه ليس للوضع فيه مدخل ليندفع هذا الذي يترآى فاندفع ما قيل ان ظاهر الشارح ان العناية انما هي لبيان ان نسبة لاسناد للعقل بلا واسطة بخلاف اللفظ فانها بواسطة

باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والحجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه دُاخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبنى على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالنا كيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعانى انما بيحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والحجاز العقليين ليس مذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعانى والا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من احوال المسند اليهاو المسند (وهي) اى الحقيقة العقلية (اسناد الفعل او معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

مأخوذة في مفهوم الفعل فكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره مجازا يكون مستفادا من الوضع وحاصل الدفع ان تعيين الفاعل الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ومفوض اليه وهو مناطكونه حقيقة ومجازاً والعائد الى الوضع تعيين المعنى وانه لاثبات الحدث المقترن بالزمان للفاعل (قوله انه من الاحوال المذكورة الخ) يمنى امهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقلضي الحال كالتأكيد والتجريد فذكر احدهما في المعاني دون الآخر تحكم (قوله لان علم المعانى الخ) يعنى ، مجرد كونهما من الاحوال المذكورة لا يكنى في ادخالها في المعاني بل لابد أن يكون البحث من حيث المطابقة كما من والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية اذلا يحث عن الدواعى المقتضية لا يراد الحقيقة والحاز (قوله والا أى وان لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين في المعانى أيضا (قوله اسناد الفعل)،

(قول المحشي) مأخوذة في مفهوم الفعل اي النسبة الى الفاعل الصالح لذلك الفعل مأخوذة في مفهومه كما قاله بعض شارحي المفتاح من أن وضع انبت مثلا على أن يسند الى القادر المختار فيكون اسناده اليه حقيقة الهوية لاعقلية والى غيره مجازا لفويا (قول المحشي) ان تديين الفاعل منسوب الى قصد المتكلم ولا يرد ما قالوا من الفاهل موضوع لفاعل معين لان معناه كما في حواشي الجامي أنه موضوع الفاعل ما من حيث انه معين في التركيب وتعينه في التركيب ليس الا الى قصد المتكلم (قول المحشي) مجرد كونهما من الاحوال المذكورة يفيد انهما من أحوال اللفظ وما قبل انه نقل هنا عن الشارح ان وجه النظر انهما ليسا من أحوال اللفظ بل من أحوال الاسناد وهو أمر معنوى فالبحث عنهما لا كون بحثا عن حال اللفظ فضلا عن كونه عن حاله الذي به بطابق مقتضى الحال ففيه بحث لانهما من أحواله بالواسطة وأبضاً هذا لا يوافق تعليل الشارح بقوله لان علم المعاني الح حيث اعتمد فيه على عدم كون البحث من هذه الحيثية فلذا تركه المحشى

(قول الهشي) ايضا يدنى مجرد كونهما من الاجوال الخ تصريح بان المجاز عقليا او لغويا ليس من علم المعاني وان اقتضاه الحال فيكون مطابقته بلاغة وليس من علم المعانى لعدم البحث عنه من حيث ان به يطابق اللفظ مقتضي الحال لكن يلزم حينتا اهمال البحث عن الحجاز من حيث اقتضا الحال اياه ولا محذور فيه لان المقصود هو المعنى اما كيفيات الدلالة فتابعة له تامل وارجع لما كتبه المحشى عند قوله البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ولما كتبناه هناك

⁽قول الشارح) اسناد الفعل او معناه المراد بالفعل الفعل الأصطلاحي لا الحقيقي وهو الحدث والالكفيءن قوله أو معناه ولما عرفت ان الاسناد ضم كلة الى اخرى نعم اقتضاء العقل اسناد تلك الكلمة الى ما اسندت اليه وعدم اقتضائه منظور فيه للمعنى تأمل

واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا أو معتلوكة ولنا الحيوان جسم (الى ما) أي شيء (هو) اى الفعل او معناه (له) أى لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا أو المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية ازيد والمضربية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للمهاد (عند المتكلم) متعلق بالظرف أعنى له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بني خارجا عنه مالايطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع الملا فادرجه بقوله (في الظاهر) وهو أيضاً متعلق بالظرف المذكور أي الى ما يكون الفعل أو معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك

اي نسبته مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية، محققة أو مقدرة، صرح به الفاضل اللارى فى تعريف الفاعل عما اسند اليه الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر، والمشتقات الى فواعلها (قوله أى شيء) فسر ما بالنكرة لان التعبين غير معتبر وللبا قال فى المجاز الى ملابس له (قوله متعلق بالظرف) لنيابته عن العامل * قال قدس سره توضيح ماذكره الج * . هذا المتوضيح مناف لما سيجى، من قول الشارح رحمه الله تعالى بل جوابه ان ما عند المتحكم أعم من أن يكون عنده فى الحقيقة

﴿ قُولُ الشَّارِحِ ﴾ وَهُو أَيْضًا مَتَّمَلَقُ بِالْطَرْفُ فَانَ قَيلُ لَمْ لَايْجُوزُ انْ يَكُونَ قُولُهُ فِي الظَّاهُرِ مُتَّمَاقًا بقُولُهُ عَنْدُ المُتَّكَامُ قَيلُ

لانه ظرف لغو لكون عامله ملفوظا وهو قواه له فيكون العامل فى قوله في الظاهر ايضا هو قوله له كذا نقل عنه 🤄

(قول المحشي) أي نسبته مطلقا المناسب أي النسبة مطلقا لان المراد تفسير الاسناد المضاف للفعل أو شبهه بالنسبة مطلقا دون الاسناد التام الخبري لانفسير الاسناد المضاف للفعل فقط ويمكن ان الضمير في نسبته راجع للفعل او معناه ويكون قوله اسناد الفعل أي الى اخره

(قول الحشى) محققة أو مقدرة المراد بالمحقق غير الفروض نحو قام ريد و بالمقدر المفروض ليدخل فاعل فعل الشرط وجزاوه واما النسبة فى قولك نعم جوابا لمن قال اقام زيد فهى محققة لقيامها مقام قام زيد لا مقدرة كما وهم

(قول المحشى) صرح به الفاضل اللاري حيث قال في بيان قول ابن الحاجب الفاعل ما اسند اليه فعل أو شبهه المراد بالاسناد النسبة مطلقا الخ

(قول المحشى) والمشتقات أى اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفى او الاستفهام رافعة للظاهر والا كانت نسبتها تامة (قول المحشى) لان التعيين عبر معذبر اي لو فسر بالمعرفة لافاد ان المسند اليه معتبر فيه انتعيين من الواضع بان يكون الفعل او معناه موضوعا اللنسبة الى المعين ولو بمفهوم الذى هو له وليس كذلك كما سبق قريبا في الشارح ووجه الافادة ان وضع الموصول على ان يكون المخاطب يعهده بالصلة وهى هنا انه له فالمراد شيء الفعل أو معناه له في الواقع بالا عهد واذا نكر في المجاز بقوله ملابس له

(قول السيد) قدس سره لموضيح ما ذكره في هذا الموضع فيه اشارة الى ان ما ذكره هنا يخالف ما سياتى له وانما حمله السيد على ذلك ولم بحمله على ما سياتي الشارح لظهور التعبير بالدخول والخروج فيه لا لعدم صحة ما سياتي عند السيد لان الواجب حمل كلام الشارح على مختاره وان كان فاسدا عند غيره

(قول الحشي) هذا التوضيح مناف لما سيجيء الح اي وما سيجيء هو الحق عند المحشى و يمكن ان الحق عنده ما

أو في الظاهر فانه يدل على عدم تبادر كونه في الواقع فالصواب ان يقال ان ما هو له بحتمل الامرين أن يكون هو له في الواقع وان يكون عند المتكلم فاذا قيد بقوله عند المتكلم صار نصا في ما هو له عنده فيدخل مايطابق الاعتقاد فقط ثم بعد التقييد به يحتمل ان يكون عند المتكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر فبعد التقييد بقوله في الظاهر صار نصا ودخل فيه مالا يطابق الاعتقاد في الحقيقة (قوله بان لاينصب الح مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة ، وملاحظته اياها ولماكانت الملاحظة أمراً خفيا

هنا واعتراضه علىالسيد من جهة ان ما قاله لايناسب الشارح الآنى فهو حملله علىمالا يرضي به لكن هذا يدفع بما قلناه وقبل وحاصل ما ذكره المحشى ان دعوى السيد ان قوله ما هو له يتبادر منه كونه في الواقع وقوله عند المتكلم يتبادر منــه كونه في الحقيقة لافي الظاهر غير صحيحة لانه مناف لما سياتي عن الشارح منجعل عند المنكلم اعممن أن يكون في الظاهر أو في الحقيقة لانه اذا كان عند المتكلم اعم من ذلك كان ما هو له اعم أيضا من ان يكون في الواقع أو عند المتكلم اذ لا فرق بينهما في النبادر وعدمه وقوله فالصواب اى في التوضيح وعلى هذا الصواب لا يجيء اشكال السيد الذي بناه على توضيحه في قولى الشارح لكن بقىخارجا لان قوله ماهو له لم يتعين آنه ما هو له فى الواقع حتى تكون احدى الصورتين داخلة ثم خرجت بقوله عند الملكلم بل هو محتمل ثم عين المراد فالتغبير بالبقاء لاتغليب فيه وفيه انه يلزم حيثنذ أن يكون معنى قول الشارح وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وهذا للتنصيص على أن المراد ما طابق الاعتقاد دون الواقع وان يكون معنىقوله لكن بقيخارجا عنه مالا يطابق الخ لكن بقي مايطابق الاعتقاد في الحقيقة غير مقطوع بدخوله وكلَّذلك بعيد مناللفظ وصرف له عنالظاهر المتبادر الا أن الحشى جعل ما سيأتى للشارح قرينة عليه وسياتى أن شاءالله بيانه ثم انه على هذا التؤضيح الذي ذكره الحشى يندفع أيضًا السوآل الذي ذكره السّيد بقوله فان قلت زيادة القيود الح لانالقيود هنا ليست للادخال بل هيللتنصيص على المرآد ما يتناوله اللفظ والتخصيص به وانكانالعموم هنا بدليا لاشموليا فانه قد يطلق النخصيص على ذلك كما نص عليه في التلويج فقيد عند المتكلم خص ما هو له بما عنده وقيد في الظاهر خص ماعنده بما هو في الظّاهر لاما هو في الحقيقة وحينتذ لاتغيير للعبارة السابقة عما هو متبادر منها الىغيره اصلاكا زعمه السيد رحمه الله وقوله فيدخل ما يطابق الاعتقاد فقط اي زيادة على ماكان داخلا وهو ماطابقهما وقوله ودخل فيه ما لايطابق الاعتقادفي الحقيقة ايرزيادة على ماكان داخلا وقد عرفت المراد له بالدخول ثم انه قد خرج أيضا بقوله فىالظاهر بعض ما يتناوله لملمنيان السابقان وهو ماله في الواقع وعند المتكلم ايضا لكن لافي الظاهر نحو قول الموحد انبت الله البقل عند اخفاءحاله من الدهري واظهار أنه غير معتقد لظاهره بل أنما أسند الى السبب فأنه مجاز وما هو له عند المتكلم فقط لكن لا في الظاهر نحو قول الدهري انبت الربيع البقل حيث يظهر انه موحد فانه ايضا مجاز فبين المعنى الثالث والمعنيين الاولين عنوم من وجه وأنما لم يتعرض له السيد لان غرضه بيان النساوي وعدمه بالنسبة الى الاقسام الاربعة فقط فتدبر ا

(قول السيد) قدس سره بمحتمل ان يكون عند المتكلم وان لايكون الخ تعبيره بالاحتمال لايوافق بحسب الغااهر حكه فيما سبق بتبادر أحد الاحتمالين و بوافق ما اختاره للحشى لكن التبادر لاينافي الاحتمال ولو غير متبادر . . (قول الحشى) وملاحظته اياها اى ملاحظة دلالتها على المراد وعطف الملاحظة تفسيرالانصب ليتناول القرأن الحالية ووصف له وحقه أن يسند اليه سواءكان مخلوقا لله تمالى أو لذيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كمرض ومات ولايشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد (كقول المؤمن انبت الله البقل و) مايطابق الاعتقاد فقط نحو (قول الجاهل انبت الربيع البقل و)ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الاقعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ماهو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك

ادير الامر على وجودها فلذا يعتبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كاسيآتى من قوله لوجود القرينة (قوله ووصف له) ، سواء كان قامًا به كالاوصاف الموجودة أو منتزعا عنه كالاوصاف الاعتبارية (قوله وحقه أن يسند اليه) أى ينسب اليه سواء صح حمله عليه ، أولا كما صرح به ففائدته دفع توهم حمل الوصف على المحمول (قوله وما يطابق الواقع فقط) لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها الخ) اعتبر القيدين لانه الما كان للخاطب عارفا محاله أو يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه المذكور، مجازا عن الاقدار والتمكين فبين عدم العرفان والاخفاء عموم من وجه ، اذ عدم عرفان المخاطب يجامع اظهار المنكلم واخفاء المتكلم بجامع عرفان المخاطب فأحد القيدين

(قول الشارح) سواكان مخلوقا لله او لغيره اي سواء جرينا على مذهب اهل السنة من ان الافعال كلها لله أوعلى مذهب الاعتزال من إن بعضها وهو الافعال غير الاضطرارية والمعجزات مخلوقة لغيره واذا جرينا على مذهب اهل السنة سواكان الصدور والنسبة اليه بالاختيار أم لا فالمراد بالصدور الظهور لا الخلق ولذا جعله تعميما اخر وعلى كل فالكلام في نسبة الفعل للعبد تدبر

- (قول المحشي) أدير الامر على وجودها لكونه مظنة الملاحظة فنزلت المظنة منزلة المئنة فالمدار على الوجود وان لم توجد الملاحظة بالفعل ولماكان الوجود مظنة الملاحظة حكم المحشي فيما سيأتى بالتلازم بينهما وليس المقصود ان الملاحظة لا تنفك عن الوجود حقيقة انتهىشيخنا و بما ذكره المحشي اندفع قول الحفيد الاظهر بان لايكون هناك قرينة
- (قبول الهمشي) سواء كان قائمًا به كالاوصاف الوجودية الخ أى ففائدة قول الشارح ووصف له دفع ما يوهمه قوله قائم به من ان الوصف لا يكون الا وجوديا
- (قول الحشى) اولا أى أولم يصع حمله عليه كما فى قولك اعجبنى ضرب اللص الجلاد فان الضرب لا يحمل على الجلاد وقوله ففائدته اي قول الشارح وحقه ان يستد اليه دفع ما يوهمه قوله ووصف له من انه لابد ان يكون الوصف محمولا فكما ان قوله ووصف له بعد ذكر قائم به تعميم بعد تخصيص كذلك قوله حقه ان يسنداليه بعد ذكر وصف اله تعميم بعد تخصيص (قول الحشي) مجازا عن الاقدار والتمكين أى مجازا انهويا بان يكون خلق بمعنى أقدر ومكن أو عقليا جهة نسبة الفعل فيه لنير ما هو له الاقدار والتمكين فالمدار على كونه غير حقيقة سوا كان لغويا أو عقليا فان قلت الحقيقة المعلق الحقيقة المعلية المرادة بهنا أعنى المعلية قلت هو لا ينافي مطلق الحقيقة المعلية كاسناد الاقدار والتمكين الى الله لكنه ينافي الحقيقة المعلية المرادة بهنا أعنى المعلق الحقيقة المعلية المرادة بهنا أعنى
- ﴿ وَوَلَ الْحِشْيِ ﴾ اذ عدم عرفان المخاطب يجامع الحهار المتكلم واظهاره قرينة على أن الاسناد لغيرماهو له وقوله واخفاء

To the mine take, in

the same of the same

في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن ومالا يطابق شيئاً منهما نحو (قولك جاء زيد وانت) اى والحال الك خاصة (تعلم انه لم يجيء) دون المخاطب فهذا ايضاً اسناد الى ماهو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجيء فانه حينئذ لا يتمين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجيء والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ماهو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر

لايعنى عن الآخر كماوهم (قوله وهذا المثال غير مذكور في المتن فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية مخصرة في الاقسام الثلاثة ، لكون المقام مقام البيان فان المصنف رحمه الله صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية أربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة وعندى ان هذا المثال مندرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلمانه لم يجيء انت تعتقد انه لم يجيء ، سواكان مطابقا للواقع أولا فيكون مثالا للقسمين مالا يطابق شيئا منهما وما يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح رحمه الله تبع الايضاح حيث صرح فيه بان الرابع الاقوال الكاذبة ، التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق بالمتن الاختصار والادراج (قوله بتقديم المسند اليه)فان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي قد يفيد الحصر رقوله احترازعا اذا كان المخاطب الح، قيل فيه تأمل لان الخاطب اذا لم يكن عالما بانه لم يجيء مجوز ان يكون عالما بان المتكلم قد اعتقد انه لم يجيء فالمثال حينتذ من الحجاز لوجود القرينة الصارفة أعنى علم المخاطب بعلم المتكلم بانه لم يجيء ولادخل في القرينة لكون المخاطب أيضا عالما بانه لم يجيء موافقا للمتكلم اقول هذا انها يتم اذا كان المخاطب أيضا عالما بانه لم يجيء موافقا للمتكلم اقول هذا انها يتم اذا كان المخاطب أيضا عالما بانه لم يجيء موافقا للمتكلم اقول هذا انها يتم اذا كان المزاد بقوله وانت تعلم انت تعلم المتحدد

المشكلم يجامع عرفان المخاطب أي المعلوم عرفانه للمتكلم كا يفيده تعليق القول بمن لا يعرف حاله فان الموصول معهود بصلته والا فلا وجه للموصولية فقابل ذلك قوله لمن عهده بانه يعرف حاله وحينئذ لايكون المفهوم من ظاهر حاله وكلامه اسناه الفعل لمن هو له اذ علمه بعلم المخاطب بحاله قرينة حالية تزيل اثر اخفائه وتنادى بانه لا يعتقد ظاهر الاسناد وانه تحيل فقط كيف وضابط المجاز منطبق عليه حيث كان مع قرينة ما نعة عن ارادة المعنى الحقيق ولذا قال السمر قندي انه عند كون المخاطب عالما محاله لا يكون اسناد خلق الافعال اليه اسنادا لما هو اه عند المتكلم في الحقيقة ولافي الظاهر فلا يتصور كونه حقيقة على انه تقدم ان المدار على وجود القرينة ومظنتها وان جاز ان لا يعلمها المتكلم وسياتي قريبا على الاثر والظاهر من حال من يخاطب من يعرف حاله عند الخاطب جعل علم مخاطبه قرينة على مراده والحاصل ان المدار على وجود القرينة فتى وجدت حكمنا بان المتكلم لاحظها وحينئذ يكون اخفا حاله هذيانا لا يفيد

(قول المحشي) لكون المقام مقام البيان علة للتوهم وقوله فان الخ علة لنفيه

(قول المحشي) سوا كان مطابقا للواقع أي سواكان المجيء مطابقاً للواقع أو الاعتقاد مطابقاً للواقع أولاً

(قول المحشي) التي يعلم حالها الخ هذا محل التصر بح

(قول الحشي) قبل فيه تامل ردّ على الحفيد ومثله الاطول وقوله اعتقد انه لم بجيء أي اعتقادا غير مطابق وقوله اعنى علم المخاطب بعلم المشكلم اى باعتقاده

لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل انكان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يمتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في الحجاز بل ينسب قائله الي مايكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لمالم يعلمان المتكلم عالم بأنه لم بجىء يفهم من ظاهره انه اسناد الى ماهو له عنده ساءعلى سهو اونسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هيالكلام المفاد به ماعند المتكام من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صقة للكلام والمصنف للاسناد والثانى انه غير مطرد لصدقه له على ماليس المسنسد فيه فعلا أومعناه نحوالانسان جسم مع اله لايسمى حقيقة ولامجازا وجوابه منع اله لايسمى حقيقة وكفاك قولالشيخ عبد القاهرانها كلجلة وضمتها على ان الحكم المفادبها على ماهو عليه في العقلواقع موقعه فتمريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث آنه غير منعكس لعدم صدقه على مالايطابق الاعتقاد سواء يطابق مطابقا كان للواقع أولا وقد علت انه حينئذ يكون اللثال المتروك داخلا في هذا المثال والشارح رحمه الله لا يرتضيه ويريد بالعلم معناه المشهور المعتبر فيه المطابقة تبعا للايضاح وحينئذ يكون علم المخاطب بانالمتكلم عالم بانه لم يجيء مستلزما نسمه بانه لم يجي. لان العلم بمطابقة الحكم للواقع يستلزم الآعتقاد لذلك الحكم فلا يمكن علم المخاطب بان المتكلّم عالم بانه لم يجيىء بدون علمه بانه لم يجي. (قوله لوجود القرينة الصارفة) ، وهو علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه لم يجي، وقد عرفت ، ان تصب النرينة ووجودها متلازمان فلا برد انه يجوز ان لايكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم بان المتكلم عالم بانه لم يجبىء مخفيا حاله منه فيكون الاسناد الى ما هو له بجسبالظاهر لعدم نصبه القرينة(قوله الىما يكره)من قلة العقلوالكياسة وكثرة البلاهة والحماقة » قال قدس سره في المشهور قيد به لانه في اللغة . الغفلة يقالسها عن الشيء اذاغفل عنه وذهب قلبه الى غيره كما في القاموس«قال قدس سره يتصور في الثاني حالة ثالثة «هذه الحالة انما تتصور بالنظر الىحال المخاطب لانه لا يعلم حال المتكلم وامابالنسبة الى المتكلم فلا بتصور فيحالة تكلمه الا السهو او النسيان اذ المفروض ان المتكلم عالم بأنه لم بعبى. قبلالتكلم فتدُّبر (قوله هي الكلام المفاد الخ) ، اي المركب الذي افيد به ماثبت عند المتكلم من إنسبة فيه سُواء كانت تامة أو غير تامة كذا فيشرج المفتاح الشرّ بني فيشمل الحقيقة العقلية بأقسامها التي مرت (قوله كل جملة وضعتها)

⁽ قول المحشى) وهو علم للخاطب بان المتكلم عالم الخ ومن قال هو علم المتكلم بانه لم يجبىءارادمن حيث حصوله عند المخاطب فيرجع لهذا و بما ذكره المحشى يندفع ماكتبه الفنري على قوله والاول لايكون اسنادا

^{. (}قول المحشى) ان نصب القرينة ووجودها متلازمان اي متى وجدت حكم على المتكلم بانه نصبها وحينتذ لا يعتد باخفاء حاله كما عرفت وعرفت ايضا انا الهنا المظنة مقام اليقين فيعتد بها وان لم يوجد فى الواقع نصب من المتكلم بل ولو تيقن غير المخاطب ان المتكلم لم يلاحظها فان قول الشارح فان المخاطب النح يقتضى ان المدار على ما يفهمه المخاطب فقط (قول المحشى) بمعنى الغفلة وهى لا تستدعى سبق العلم

⁽ قول المحشى) هذه الحالة الخ هذا مجرد توضيح لكلام السيد لاجواب عن الشارح كما هو ظاهر

[ُ] وَوَلَ المحشَى) أي المركب الذي افيد الَّخ اول الكلام بالمركب والحكم بالنسبة في هذا وما بعده ليشمل كما قال الناقص والتام

الواقع أملا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه تركه مع كونه مراداً اعتمادا على انه يغهم مما ذكره في تعريف الحجاز أولا بما لايلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لانسلم عدم صدقه على ماذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ماعند المتكام اعم من أن يكون عند المتكام في الحقيقة او في الظاهر بل دلا انته على الثاني اظهر احدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قوله أه فانما هي اقبال وادبار * مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلى نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم تود بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون الحجاز في الكامة وانما الحجاز في ان جعلتها المشرة ما تقبل وتدبر

اي بنيتها على ان الحكم أي النسبة المفادة بهاكأن على الوجه الذي هوكأن على ذلك الوجه عند العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لإن ، للاشارة الى وجه النسمية أي ان الحكم المفاد بها واقع وقعه الذي له عند العقل (قوله مما لا يلتفت اليه) اذ توك قيد في النمريفات نعم يجوز ذلك في الخطابيات والمحاورات (قوله أعم من أن يكون الح) أي ما عند المتكلم ، يحتمل أن يكون معناه ماعند المتكلم في الحقيقة و يحتمل أن يكون ماعنده في الظاهر وليس نصا في كونه عند المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم صدق الحد على ماذكره و بهذا القدر ، تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب بقوله بل دلالته لدفع لزوم الابهام في الحد ولا ثبات دخول ما ذكره في الحد ،

(قول الشارح) من الحكم فيه أي من الحكم الكائن في الكلام واحترز به عن الحكم اللازم للكلام وهو لازم الفائدة فلا وجه لقول بعضهم الاولى حذف فيه لانه مستغنى عنها

(قول الشارح) مع انه لايسمى حقيقة ولا مجازاً في بعض شروح الايضاح لان المسند اذا لم يكن فعلا ولا مافى معناه لم يكن فيه اقتضاء ما يسند اليه حتى اذا اسند الى مقتضاه كان حقيقة واذا اسند الى غيره كان مجازاً بخلاف الفعل ومافي معناه فان فيهما هذا الاقتضاء وفي دعوى ان للفعل اقتضاء نظر فان انبت انما وضع للانبات دون غيره اما ان المنبت ما ذا فلا الا من جهة العقل و يستوي فيه الفعل وغيره

(قول الشارح) فانا هي اقبال وادبار أي مقبلة مدبرة علىالبوُّ الذي تطيف به لاتسأم ذلك أصلاًّ

(قول المحشي) اي بنينها على ان الحكم الخ اي صغنها للدلالة على ان الحكم وضمير هو عائد للحكم والمرادكونه على ما هو عليه في العقل فى الظاهركما يفيده بناؤها على ذلك اذ لامعنى له الا انها ركبت لتفيد ذلكفدخِل قول الدهري

(قول المحشي) للاشارة الى وجه النسمية اي بالحقيقة من حق اذا ثبت في مكانه وقوله اولا عند العقل يفيد وجه التسمية بالمعلن ألتسمية بالمعلمة لكن في الايضاح ان قوله واقع موقعه بيان لماقبله ومعناه انه واقع موقعه عند العقل ويرتضيه لامكان تصور الكواذب وسياتي المكلام فيه

(قول الحشي)و يحتمل أن يكون ماعنده فىالظاهر أي وهذا الاحتمال هو المراد فقط فلا برد عليه ما ورد على العموم الشمولي من شموله لبعض افراد المجاز العقلي

(قولَ الحشي) تم الجواب عن عدم الانمكاس أي باندفاع لزوم عدم صدق الحد فانه حينئذ محتمل للصدق فهذا القدر كاف في اندفاع ما أورده المعترض من لزوم عدم الصدق لبكن لزم اعتراض آخر نشأ من هــذا الجواب هو لزوم

فمعنى قوله أعم الشمول على سبيل البدل وايس معناه انه شامل لهما معاحتى يرد ان ما عنده في الحقيقة أعم من أن يكون في الظاهر أولا وكذا ما عند، في الظاهر أعم من أن يكون في الحقيقة أولا فبينهما عموم وخصوص من وجه ،واذا كان شاملا لهما يلزم أن يكون ما عنده في الحقيقة فقط دون الظاهر داخلا في الحقيقة مع انه مجاز و يحتاج انى أنه لورود الاعتراض عليه اضرب عنه بقوله بل دلالته الحركم وهم فانه اعتراف باستدراك التعرض للعموم في الجواب به قال قدس سره من أنصف من نفسه الح ، الانصاف أن الهط ما عند المتكلم لايدل الاعلى ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة واما كونه معنقدا اياه ، فانما يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن ولذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحكم باسلام من تلفظ بحكمة التوحيد مالم يعلم نفاقه مه قال قدس سره يفهم منه الح ه ، هذا الفهم مستفاد من كون القائل مجتهدا مبينا لما ادى اليه رأيه لامن لفظ عند أبي حنيفة ه قال قدس سره لا يقدح الح ه

الابهام في الحد وأن ما ذكره المعترض آنما دخل على احتمال فدفعه بقوله بل دلانته الخ فانه حينئذ لا ابهام ولااحتمال (قول المحشى) فمعنى قوله اعم الخ تفريع على يحتمل و يحتمل

(قول المحشى) واذا كان شاملا لهما يلزم الخ لان كلا من الحقيقة والظاهر مراد حينئذ فيشمل جميع الصور الداخلة تحت الحقيقة والظاهر بخلافه على كون العموم بدليا فان المراد هو النابي فقط وهذا الاعتراض المنقدم اشار له العصام

(قول المحشي) الانصاف ان افظ لخ وذلك لانه ظرف مدلوله كما قال مجرد الحصول في الذهن وأما كون هذا الحاصل معتقدا له في الواقع فلا فانه معنى زائد لا يستفاد من اللفظ أصلا وكيف اطلع عليه حتى يفاد باللفظ فعم يدل على انه يعتقده بحسب حاله الظاهر لان الظاهر عنوان الباطن فاعتقاده له المدلول عليه انما هو بحسب الظاهر لافي الواقع وبهذا ظهر بطلان ما قبل انه مستعمل فيه عرفا أو مجازا لان الاستعمال العرفي أو المجازي انما هو في أنه يعتقده محسب الظاهر بعد ان كان ممناه لغة مجرد الحصول ونو على وجه التصور لامكان تصور الكواذب كاسيأتي للمحشي عند قول الشارح واقائل ان يقول الحوذلك لا ينفع السيد لانه قائل بانه يدل على انه يعتقده في الواقم

(قول الحشي) فاتما يستفاد من كون الظاهر الخ واذا كان مستفادا من ذلك كان كونه معتقدا له انما هو بحسب الظفة الظاهر فتم مراد الشارح لابحسب الواقع كما هو مراد السيد فلم يتم مراده فتحصل ان قولنا ماعند المتكلم كذا بحسب اللغة لا يدل على الحصول عنده في الجلة وكون الظاهر عنوان الباطن انما يدل على انه يعتقده لكن بحسب ذلك الظاهر لا انه بحسب الواقع فاذا قلنا انه مستعمل عرفا في انه يعتقده كان معناه انه مستعمل في انه يعتقده بحسب الظاهر لا انه الذي كان مدلولا للقرينة لا في الواقع كاهو مراد السيد فتدبر فانه قد غلط فيه (قول المحشي) هذا الفهم الخ اي فهم انه كذلك في اعتقاده حقيقة لا بحسب الظاهر مستفاد من تلك القرينة لامن نفس المنظ فعند ابي حنيفة كهند المتكلم من حيث ان اللفظ لا يدل الا على ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة ومن حيث ان الاعلى أبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة ومن حيث ان الاعلى عند ابي حنيفة ثم ان قولنا عند المتكلم من حيث انه لاقرينة دالة على أنه في اعتقاده حقيقة في قولنا عند المتكلم بحلاف عند ابي حنيفة ثم ان قولنا عند المي عقد الله على المواقع فلا والا لزم اشتراك الفظ عند عرفا بين كونه عند المتكلم بحسب الظاهر هو المرادلله حشي الما ان ذلك مرضيه ومقتضى عقله بحسب الظاهر هو المرادلله حشي الها ان ذلك مرضيه ومقتضى عقله بحسب الظاهر هو المرادلله حشي الها كتبه على قول الشارح فها سيأتي وقد يقال الح وبه يلتئم الكلامان فليتأمل

لم يجعل الشارح رحمه الله تعالى عدم الاطلاع دليلا على عدم التبادر مطلقا بل على عدم التبادر من اللفظ نفسه " قدس سره ينقسم الح * ، الانقسام محل بحث فانه ، كانقسام العين الى الجارية والباصرة فانه ترديد فى المعنيين واذ ليس همنا ضم قيود الى أمر ، مشترك التحصيل الاقسام ، وكانقسام الماهية الى المجردة وللخلوطة والمطلقة " قال قدس سره الظاهران اللفظ الح * بنا، على ان التبادر علامة الحقيقة " قال قدس سره على مهنى ثالث الح * وهو ما يطلق عليه هذا اللفظ، ولا يخفى انه تكلف * قال قدس سره فسبب تبادر أحدهما الح * والتبادر بأمر خارج عن اللفظ لايدل على كونه حقيقة فى المتبادر * قال قدس سره فان قلت المجاز العقلى اما اسناد الح " لا توجه لهذا السوال عندي فانه صرح فى المفتاح بأن الحجاز العقلى عند اصحابنا كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه فى العقل بضرب من التأويل ولاشك ان الحكم المفاد بقولها انها عى اقبال وادبار وهو الحكم بالاتحاد بين الناقة والاقبال والادبار خارج من موضعه فى العقل بتأويل المها

(قول المحشى) لم يجول الشارح عدم الاطلاع دليلا الخ يريد إن السيد فهم ان الشارج يقول إن ماعندالمتكلم لا يتبادر من خارج وليس هذا الفهم صحيحاً بلل منه الحقيقة لامن نفس الفظ ولا من خارج بدليل رده عليه بما حصل فيه التبادر من خارج وليس هذا الفهم صحيحاً بلل الشارح يقول ان ماعند المتكلم لا يتبادر منه الحقيقة من نفس الفظ بدليل عدم الاطلاع على السرائر فان القائل عند فلائن كذا ادالم يطلع على سريرته كيف يأتي باللفظ الدال على انه يعتقده في الواقع وما قيل انه لوكان هذا مراد الشارح لماضم قوله في التعليل لعدم الخ اذ معناه انه لوكان لنا اطلاع لتم ظهور الدلالة على العندية الحقيقية فليس الشارج معتبرا لاصل الوضع المجرد وحينئذ يقال له كون الظاهر عنوان الباطن كاف عن الاطلاع المذكور فرهم لما عرفت من أن كون الظاهر عنوان الباطن انما يفيد انه يعتقده في الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن كون ذلك هو المظاهر هن اين ذلك فتدبر

(قول الحشي) الانقسام محل محث تأييد لقوله سابقا ان معنى اعم يحتمل ويحتمل لا العموم الشمولي

(قول المحشي)كانقسام العين الح فهو من قبيل المشترك اللفظي وقوله فانه ترديد تعليل لكونه كانقسام العين (قول المحشي) وكانقسام الماهية الح في شرح المواقف المقصد الثاني فى اعتبارات الماهية بالقياس الى عوارضها كتب في على قوله في اعتبارات الماهية يعنى انه ليس تقسيما الهاهية الى الاقسام الثلاثة حتى يلزم تقسيم الشيء الى نفسهوالى

المحشي على قوله في اعتبارات الماهية يمنى انه ليس تقسيما الهاهية الى الاقسام الثلاثة حتى يلزم تقسيم الشيء الى الهسمور غيره لان الماهية المطلقة عين المقسم بل بيان اعتبارات الماهية بالقياس الى الموارض وهو الظاهر من عبارة القوم وفي شرح التجريد انه تقسيم لحال الماهية الى الاعتبارات الثلاث وهو خلاف الظاهر وما قبل انه تقسيم ما يطاق عليه الماهية فليس بشيء اذ ليس المقصود بيان اطلاقاتها اه وما هو الظاهر من عبارات القوم صرح به السيد في حواشي شرح المطالع وغيره فعلى هذا ما عند المتكلم شيء واحد هو ما حصل عنده وله اعتباران اعتبار حصوله في ذهنه منم اعتقاده واعتبار حصوله فقط فليس هناك معنى عام ينقسم اقساما بضم قيود للزوم المحذور المتقدم فليس مشتركا معنويا وليس للفظ معنيان حتى يكون مشتركا لفظيا بل اللفظ له معنى واحد لا اشتراك فيه والتعدد انما هو في الحقيقة للاعتبارات والحاصل انه اما مشترك الفظي واما غير مشترك اصلا فيكون مانحن فيه ليس تقسما وكان المناسب أن يقول أو انتسام الماهية الخالاانه اقام اعادة الكاف مقام أو

(قول الحشي) ولايخفي انه تكلف لان الكلام ليس في بيان اطلاقات مَاعند المتكلم

(قول المحشي) التبادر لامر خارج الخ جواب عما يرد على السيد من آنه قدم أن التبادر علامة الحقيقة فكيف قال آنه حقيقة فيهما مع تبادر احدهما كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس أيضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لوقانا اريد انما هي ذات الاقبال والادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مفسول وكلام عامي سرذول لامساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للممانى و منى تقدير المضاف فيه انه لوكان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لمكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لاانه مراد وجوابه ان لفظة مافى التعريف عبارة عن الملابس اى الى فاعل او مفعول به هو له على ماصر ح به فيا سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ

صارت بسبب كثرة الافبال والادبار كانها عينهما وتجسست منهما فهو مجاز لاشبهة فيه فقول السيد ان المجاز العقلى اما استاد الى غير ما هو له أو الكلام الشتمل عليه كلام لامعنى له ، لانه عند الاصحاب غير صحيح وكونه عند المسنف رحمه الله كذلك لا ينفع لان الشارح رحمه الله ممترض على تعريفه للحقيقة بأنه يدخل فيه ما هو مجاز عند القوم فهو غير ما نع قال قدس سره قلت الحرج خلاصة الجواب ان الناقة غير ما هو له كون ماهو له وغير ماهو له قبل أن يسند اليه ها المهاد المناد الحلى وان كان ما هو له بالاستاد المناي ، وفيه أن المتبادر من أن يسند اليه ها او الى غير ما هو له كون ماهو له وغير ماهو له قبل أن يسند اليه لا كونه كذلك بعد أن يسند اليه قال قدس سره و يظهر من ذلك هاي من كون شيء واحد ما هو له وغير ماهو له باعتبار اسنادين (قوله كأنها تجسمت الح) فالحكم المفاد بقولها ، خلاف ما عند العقل فيكون مجازاً عقليا (قوله عبارة عن الملابس) الخلا ممنى لاسناد المعمل المناد الى مالاتعلق له به اصلا (قوله اي الى فاعل أو مفعول) اي الى فاعل نحوى فيا بنى له أو الى مفعول نموى فيا بنى له غرج المبتدأ وبقوله ما هو له أي الفعل كأن له وحقه أن يسند اليه خرج المبتاز لانه اسناد الى فاعل أومفعول نموى غير ما هو له وحقه أن يسند اليه خرج المبتاز لانه اسناد الى ماصرح به حيث قال فاسناده الى الفاعل أو المفعول على ما صرح به اى القرينة على ارادة الفاعل والمفعول على ما مرف تقمها وكذا ما قبل ان اللازم مما صرح به ان الاسناد الى الفاعل او المفعول به فانه اذا كان من كلة ما واما كون كل حقيقة لا ان كل حقيقة كذلك ، فانه جمل ما صرح به قرينة على ارادة الفاعل أو المفعول به من كلة ما واما كون كل

⁽ قول المحشي) لانه عند الاصحاب غير صحيح لانه لا يشمل الاسناد لماهو له اذ اخرج الحكم المفاد به عن موضعه كما في هذا المثال

_ (قول المحشي)بالاسنادالفعلى نسخة بالاسناد القيامي وهى أولى لدخول اسم الفاعلوقديقال هماسوا. لان ماعدا الفعل ملحق به - (قول المحشي) وفيه ان المتبادر الخ اي والناقة ما هو له قبل الاسناد لان الاقبال من صفتها

⁽ قول الحشي) خلاف ما عند العقل فيكون مجازا عقليا اي وان كان استادا لما هو له

⁽ قول المحشّي) اذ لامعنى لاسناد الفعل الخ هذه قرينة كونه خصوص الملابس واما قرينة كونه فاعلا أو مفعولاً نحويا فستأتى بعد

[﴿] قُولَ الْمُحشِّي ﴾ لانه جمَّل ما صرح به قرينة الخلانه تفسير للتعريف فلا شك في دلالته علىذلك لوجوبالمطابقة

والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولامجاز واما الثانى فلمدم صدقه على نحو ماقام زيدوماضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ماهوله لافى الحقيقة ولافى الظاهر وان اربد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ماهو له فقد دخل حينئذ فى التعريف من الحجاز العقلى ماهو منفى نحو ماصام بومى وما نام ليلى قال الشاعر * فنمت وما ليل المطى بنائم * وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او الذفى واثبات الفعل لما هو له

حقيقة كذلك فلازم من مساواة الحد للمحدود وكذا ما قيل ان المراد فيما سيأتي الفاعل والمفعول به الحقيقيان لان الاسناد الى الفاعل والمفعول به النحويين ، متحقق في الحجاز ايضاً وهينا النحويان ليخرج المبتدأ فلا يصح كونه قرينة لان المراد بهما فيما سيأتى ، الفاعل والمفعول به النحويان كما هو المتبادر وسيجيء بيانه فندبر فانه قد زل فيه الاقدام وخبط فيمه الاقوام (قوله والاسناد الى المبتدأ) قبل ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله ، فلا يندفع الاعتراض بان الاسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله وكفاك قول الشيخ الح وترتب عدم المكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس بشيء ، لان ما سبق سند لمنع عدم تسمية القوم لقولنا الانسان جسم حقيقة ولاشك ان قول الشيخ حجة كافية في التسمية و يترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله على أي القوم بدخول بعض الحازات فيه وذلك اعايم اذا كان قائلا بكونه عجازاً غير مصرح بخروجه عن الحقيقة والحاز (قوله واما الثاني الح) يعنى ان ضمير هو فيا هو له راجع الى الفعل فالمتبادر أن يكون نفس الهمل وصفا من حيث النفي فيشمل تلك الحقائق المفيلة في تعريف الحقيقة (قوله وحاصل الاشكال الح) الفعل من حيث النفي وصفا لما اسند اليه لكن تدخل المجازات المنفية في تعريف الحقيقة (قوله وحاصل الاشكال الح) الفعل من حيث النفي وصفا لما اسند اليه لكن تدخل المجازات المنفية في تعريف الحقيقة (قوله وحاصل الاشكال الح) زاد في الحاصل عوم الاسناد ليدفع أن يقال ان التعريف المذكور المحاثق المنبتة .

بين التفسير والمفسر وحينئذ يكون النمريف خاصا بالفاعل والمفعول واذا كانانتعريف خاصا بهماكان المعرف كذلك وايس المدعى ان ما سيأتي بنفسه يدل على ان كل حقيقة لاتكون الا اسنادا للفاعل أو المفعول حتى بعترض بعدم دلائته على ذلك (قول الشارح) وان أريد ان اسناد القيام الح أي اريد ذلك للجاوبة عن السوآل

(فول للعشيّ) متحقق في للجاز أيضاً لكن ليس اسنادا لما هو له عند المتكلم في الظاهر

(قول الحشي) الفاعل والمفعول به النحو يان لكن يكون الاسناد الى ما هو فاعل أو مفعول نحوي عنده في الظاهر بخلاف المجاز وقد من قريبا اشارة اليه

(قول المحشيّ) فلا يندفع الاعتراض بان الاسنادالخ لانه اذا سلم للشيخ ان الاسناد الى المبتدا مجاز في نحو ابما هي اقبال وإدبار لكونه غير مأهو له لزمه از، يسلم ان الاسناد الى المبتدا حقيقة اذا كان لما هو له نحو اقبال الناقة اقبال وإدبارها ادبار (قول المحشى) لان ماسبق سند منع الخ حاصله ان ماتقدم سو الاوجوابا ملحوظ فيه رأي القوم وماهناً سو الاوجوابا ملحوظ فيه رأي المصنف

معناه ظاهر فما معنى نفى الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام عجرداً عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ماهو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد فى قام زيد الى ماهو له فيكون حقيقة * وكذا اذا نفيته وقلت ماقام زيد بخلاف الاسناد فى نحو صام نهارى فانه اسناد الى غير ماهو له فيكون مجازا سواء اثبث او أنى

لانه قال ان يسند وليس في الحقائق المنفية الاسناد بل نفيه (قوله معناه ظاهر) وهو اثبات الفعل لما هو له وصف له (قوله نفي الفعل عما هو له) فان اريد عما نفي الفعل وصف له خرج الحقائق المنفية وان اريد عما نفي الفعل وصف له دخل الحجازات المنفية (قوله وجوابه الخ) اختيار للشق الاول والمراد نفي الفعل عما الفعل وصف له على تقدير التجرد عن النفي والاداء بصورة الاثبات نقل عنه هذا الجواب هو الجواب الفاهري وأما التحقيقي فما اشرنا اليه في بعض كتبنا وهو أن ينظر الى النفي ، وما يتضمنه من معنى الفعل ، فان كان اسناده الى ما هو له فحقيقة وان كان الى غيره فمجاز مثل قوله تعالى فلا ربحت تجارته بل التاجر نفسه فان ذلك، فلا ربحت تجارتهم مضمونه خسرت تجارتهم في كون مجازا بخلاف ما اذا قلت ما ربحت تجارته بل التاجر نفسه فان ذلك، ليس نقصد اسناد النفي بحضمونه بل لقصد نفي السناد الربح وكذا اذا قلت ما نام ليلي بل انما نمت في ليلي وعلى هذا فقس انتهى وخلاصته ان صورة النفي ان أريد به نفي الربح فقط كان حقيقة وان أريد به اثبات الخسران كان يختب المناه وانما جول المذكور ههنا جوابا ظاهر يا لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة ومجازا ، باعتبار اثباتها بخلاف الجواب التحقيق فاته يفيد كون صورة النفي حقيقة ومجازا في نفسها لكن ، باعتبار ين لا لما قالوا من انه يلزم على الجواب الخاهري أن يكون مثل قولنا مار بحت التحارة بل التاجر نفسه مجازاً لان اثباته مجاز ،

(قول المحشى)لانه قال ان يسند أي قاله بالمعنى لان عبارته اسناد

(قول الحشى) وما يتضمنه عطف على النفي للتفسير والمراد بما تضمنه ما قصد به وذلك هو معنى خسرت فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم لان المقصود مار بحوا في تجارتهم ومعنى النفى فى قولك مار بحت التجارة بل التاجر لان المقصود نفي الربح أي ننى اسناده عن التجارة لا اثبات الحسران لها تأويلا

آفول الحشي)فان كان اسناده لماهو له فحقيقة فالذي تضمنه النفي في قولك ما ربحت التجارة بل التاجر هومعنى قولك انتفى اسناد الربح للتجارة فالفعل من حيث النفي وصف للتجارة هنا بخلاف ماربحت تجارتهم فان النفي كناية عن خسرت وليس الفعل من حيث النفي بمعنى خسرت وصفا للتجارة فلا تدخل المجازات المنفية وهذا معنى قوله وانكان الى غيره فهجاز (قول الحشى) ايس القصد اسناد النبي أي حتى يكون المضمون المسند خسرت بل لقصد نفي اسناد الربح فيكون المضمون المسند الربح للتجارة هذا هو المراد وعليه يحل قوله وخلاصته الح

(قول المحشي) باعتبار اثباتها بأن يكون الجاز والحقيقة انما هو في صورة الاثبات فقط وتسمية النفي مجازا بطريق التبع أن (قول المحشى) باعتبار بن أي باعتبار ما تضمنه النفي وباعتبار نفس النفي بالمعنى السابق ثم ان هذا الجواب التحقيق اختيار الشق الثاني وهوكون المراد ما نفي الفعل وصف له كما ان الجواب الظاهري اختيار الشق الأول وهوكون المراد ما الفعل وصف له وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثل انهارك صائم وليت نهارى صائم وما اشبه ذلك فليتأمل (ومنه) اى ومن الاسناد (مجازعقلي) ويسمى

لانا لانسلم ان اثباته الذي ورد عليه النفي مجاز فانه ورد على اثبات الربح لنفس التجارة فهو حقيقة كاذبة قال الشارحرحه الله تعالى في شرح الكشاف ان المسند الى التجارة في قوله تعالى فمار بحت تجارتهم عدم الربح كنابة عن الحسران لا ان يثبت الفعل ثم يدخله النفي مثل مار بحت التجارة بل التاجر نفسه فانه ليس من المجاز في شيء ومثل ما الها قيل ما صام نهاري بمعنى افطر وما نام ليلى بمنى سهر فهو محباز بخلاف ما صام النهار وما نام الليل قصدا الى نني الصوم عن النهار ونفى النوم عن اللهار في سائر الانشآت) فأنها مجازات لانها فروع الاخبارات التي هي مجازات وقيل ان كان المقصود من قولك ،

(قول الشارح) وكذا الكلام في سائر الانشاآت قبل أي اشكالا وجوابا اما الاشكال فيقال ان تعريف الحقيقة لا يصدق على نحو اقائم زيد فان اسناد القيام الى زيد ليس الى ما هو له لافي الحقيقة لان المتكلم لم يعلم قيامه في الواقع ولافى الظاهر الاستفهام عنه المفتضي انه غير ثابت فان اريد هو له من حيث الاستفهام الذي لايفيد الثبوت له دخل نحو اصام نهارك قانه له من حيث الاستفهام الذي لايفيد الشبوت وكذا يقال في التمنى والترجى والعرض لان جميع ذلك لايفيد الوقوع فهو مثل النفى وكذا القسم فانه يفيد الوقوع نحو وصوم العام لافعلن كذا أي يلزمنى أن يصوم العام عند فعل كذا لكن الصوم لم يقع فهو مثل الذفى والجواب ظاهر وقيه بحث لان الواجب في الاستفهام عن ثبوت شيء لا خر ان يلاحظ النسبة الثبوتية بينهما ثم يستفهم فالمجاز والحقيقة يكون كل منهما في الاسناد وقت تلك الملاحظة ومثل الاستفهام غيره فالحق ان معنى قوله وكذا الكلام الخ ما اشار له المحبثي من انها ليست مجازات في انفسها بل باعتبار الاثبات

(تمول الحشي) لانا لانسلم الح اذ لوكان مجازا لما صح هذا القول لان مضمون ر بحتالتجارة الذي هو مجاز ربج التاجر . فكيف صح النفي والاثبات

(قول الحشى) قال الشارح الح عبارة الحمدي في حاشية القاضي على قوله واسناد الربح الى التجارة وهو لأربابها مجاز فيه اشارة الى ان كون المنفي حقيقة ومجازا تابع المثبت فرع له لان الذي رفع الاثبات فحكمه حكمه فان اعتبر الاثبات على وجه التأول وجه التأول وجه التأول كان معنى ماصام النفي حقيقة فقولنا صام نهارى ان اعتبر فيه التأول باجراء الظرف مجرى الفاعل وكان معناه صمبت فى المهاركان معنى ماصام نهاري ما صمت فيه فهو محاز وان لم يعتبر التأول بان اجرى على ظاهره كان حقيقة كاذبة وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما قال السيد قدس سرد من ان قولنا ما رمحت التجارة بل التجار حقيقة مع ان مثبته محاز فلا يصبح ان المذفي فرع المثبت في كونه حقيقة ومحازا لانا لانسلم ان مثبته محاز بل هو حقيقة وان كانت كاذبة كيف ولم برفع فيما رمحت التجارة الا الاسناد الذي حقيقة ومحازا لانا لانسلم ان مثبته محاز بل هو حقيقة وان كانت كاذبة كيف ولم برفع فيما ربحت التجارة الا الاسناد الذي لم يعتبر فيه التأول اه وكان هذا رد لما نقله عن الشارح في شرح الكشاف بانه لامانع من أن يعتبر الاثبات شمالنفي الاان المتبار الاثبات ولا باعتبار ما تضمنه بل باعتبار المناذ الذي لربح نفس النفي فانه اذا اثبت الربح للتجارة بالتأول كان معناه بج التاجر في تجارته وحينتذ لا يكون النفي لربح نفس التجارة الا بالتأول في نفسها لا بالتأول فليتأمل

مجازا حكمياً ومجازا فىالاثباتواسنادا مجازيا (وهو اسناده) اى اسنادالفعل او معناه (الىملابس)له غيرماهو له) اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له

(قول الحشي) انهارك صائم أم لا أي أوقع منك صوم في النهار أملا فالاستفهام هنا له معنى وقوله كان حقيقة اي

لان المقصود اثبت الصوم للنهار حقيقة أم ثبت للمخاطب حقيقة وقوله اذلا معنى للاستفهام أى في الثانى فقط

(قول الحشي) الى حكم الفعل أى حكمه بأن النسبة فيه لغير ما هو له سواء كانت تامة أو ناقصة وقوله الذى هواشرف افراده أى الجاز المقلى لانه كما يشمل الحكم اى النسبة التامة يشمل الناقصة كالاضافية فالمراد بالحكم على هذا النسبة التامة وقوله أو الى النسبة تامة أولا .

(قول الحشي) اى في النسبة مطلقا لعل المراد بالنسبة حينئذ المعنىالمصدرى وهو ان تنسب شيئاً لآخر

(قول المحشي) أى منسوبا إلى النسبة لوقوعه فيها أو اشرف أفرادها المواد بالاسناد أن تنسب معنى كلة إلى معنى أخرى فهو فعل طريقه ومحاره الذى يقع فيه هو النسبة فنسب إلى ذلك المجاز وقيل جازي وقوله أو أشرف أفرادها يعنى النسبة النامة الحكمية فأن كان الاسناد تاما أى ضم معنى كلة إلى معنى اخرى على وجه الحكم باحد المعنيين على الآخر كان واقعا في مطلق كان واقعا في السرف أفراد النسبة أعنى النسبة التامة الحكمية وأن كان لاعلى ذلك الوجه بل مطاقا كان واقعا في مطلق النسبة فأن قلت الاسناد الحقيق وأقع في نسبة لكن ليست مجازا أي محل تجوز وانتقال هذا ما خطر لى في هذا المفام وهناك أسخة أخرى لفظها أى منسوبا اليه النسبة وعليها فالضمير في اليه راجع الى الحجاز والنسبة كناية عن الاسناد المنسوب وقوله لوقوعه أى الخاز وقوله فيها أى في النسبة وقوله أو أشرف عطف على النسبة التي هي تفسير كناية عن الاسناد المنسوب وقوله لوقوعه أى الاسناد المنسبة والحاز بعنى التجوز فهو من نسبة الشيء لصفته لان الاسناد جاوز حقيقته ووصل لغيرها اشرف أفراد النسبة والمحاز بعنى التجوز فهو من نسبة الشيء لصفته لان الاسناد جاوز حقيقته ووصل لغيرها

(قول المحشي) اى نسبة الفعل الاصطلاحي الخ المراد بالنسبة المعنى المصدرى أى لا التعلقالذي بينالطرفينلان الاسناد كما تقدم ضم لفظ الى آخر ولتعلق الظرف به

(قول المحشي) ومن هذا يعلم الخ اي من تقييد الفعل بالاصطلاحي ·

(قول المحشى) وحينئذ ياذو اللخ أى حين أريد معنى الفعل الاصطلاحي وهو اللغوى اعنى الحدث لم يكن لقوله

فيه ماهو له بالملابس وللاحقه اعنى قوله وله ملابسات شتى واشارة الى علاقة المجاز، وهو اشتراكها في الملابسة الالاحتراز عنه بقوله الى ملابس (قوله يعنى غير الفاعل الح) ، بناء على ما تقرر من أن ما هو له فى المملوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في المنجول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق باسناده)على اللفوية والباء الملابسة ، أو السببية أو الآلة لاعلى الاستقرار على أن يكون صفة مصدر محذوف أى اسنادا متلبسا بتأول أو على الحال كا قيل فان فيه حذفا وقولا بالحال عن خبر المبتدأ من غير ضرورة (قوله وحقيقة الح) أى المعنى الحقيقي لتأولت الشيء أى الاسناد بخصوصه ليست بمأخوذة في التأول (قوله تطلبت) واختيار تطلبت على طلبت لازدواج اشارة ، الى أن النسبة الى الاسناد بخصوصه ليست بمأخوذة في التأول (قوله تطلبت) واختيار تطلبت على طلبت لازدواج تأولت وللاشعار بان الطلب لايلزم أن يكون واقعيا، بل بمجرد الاعتقاد لدلالته على التكلف (قوله من الحقيقة) بيان لما أى فيا

أو معناه فائدة وما قبل ان أريد بالاول الاصطلاحي واعيد عليه ضمير له بمعنى الفعل اللغوى على سبيل الاستخدام فلايلغو ذكر أو معناه ففيه نظر لانه اذا كانت الملابسة باعتبار المعنى يلغو ذكر الفعل الاصطلاحي تدبر

(قول المحشى) وهو اشتراكها في الملابسة أي للفعل بناء على ان الشرط فى المجاز العقلى تلبس غير ما هو له بالفعل وقيل الشرط تلبسه بالفاعل الذي الفعل له

(قول المحشي) لا للاحتراز عما لايكون ملابسا لماهو له قد عرفت ان طريقة المصنف أن يكون غير ما هوله ملابسا للفعل مشاركا لما هو له فيملابسته لا أن يكون ملابسا لما هو له فيجب حينئذ أن يكون معنى قوله عمالا يكون ملابسا لما هو له عمالا يكون مشاركا لما هو له في ملابسة الفعل ولو قال عما لا بكون ملابسا له لكان اظهر الا انه راعى عبارة القائل بانه للاحتراز (قول المحشي) بناء على ما تقرر أي هذا التوزيع مبنى على ما هو مشهور متقرر من أن ماهو له في المعلوم هو الفاعل

فيكون غير ما هو أه فيه هو الفاعل أيضاً اذلا تعلق له بالمفعول وكذا يقال في المجهول فما قيل ان الضمير المجرور في اسناده وله في الموضعين راجع للاحدكما هو قضية أو فيصدق على اسناد ضرب بالبناء للفاعل الى زيد انه اسناد احد الامرين الى ملابس غير الملابس الذي احد الامرين له وهو معنى الفعل في امضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازاً ليس بشيء اذ الفير معتبر فيه بقاء النسبة في المسند على حالها

(قول المحشي) او السببية لأن التأول الذي هو وجود القرينة مفض الى اسناد المتكلم وقوله أو الآلة بان لوحظ ان وجود القرينة واسطة بين المتكلم وفعله اعنى الاسناد فالفرق بين السبب والآلة ان السبب هو المفضى والآلة ماكانت واسطة بين الفاعل وفعله وان لم تكن حاملة كالسكين في بريت القلم بالسكين وبينه وبين العلة أن العلة يترتب عليها المعلول دونه وبينه وبين الشرط ان الشرط يوجد عنده المشروط لابه نبه عليه التفتازاني وغيره

(قول المحشى) الى ان النسبة الى الاسناد بخصوصه الح أي النسبة الايقاعية فاو عبر بالاسناد انوهم ان التأول لا يقع الاعلى الاسناد (قول المحشى) بل بمجرد الاعتقاد ليدخل قول الدهرى والممتزلى أنبت الله البقل وخلق الله الافعال بتأول كما سيأتي وقوله وللاشعار الخ لان تكلف طلب الشيء يشعر بعدم وقوعه نحن فيه أذلا يكون تأول كل شيء طلب حقيقته وهذا أذا كان للجاز حقيقة كما في أنبت الربيع البقل فأن التأول فيه طلب حقيقته وهو الاسناد إلى ما هو له أى انبت الله البقل فى الربيع (قوله أو الموضع الذى الخ)، عطف على الحقيقة أى طلب ما يؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل، وهذا أذا لم يكن له حقيقة كما في اقدمنى بلدك حق لى عليك أي قدمت بلدك لحق لى عليك فأنه لاحقيقة لهذا المجاز العدم الفاعل للاقدام ، لانه موهوم ، لكن له محل من جهة العقل وهو القدوم للعق وسيجيء تحقيقه وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم المجاز العقل أن يكون له حقيقة ، وقيل في حل هذه العبارة

(قول العشى) عطف على الحقيقة فان قيل يلزم تكرار قوله يو ول اليه قلنا انه ذكر لبيان ان أوله اليه من جهة العقل هو معنى كونه مبتدأ من العقل فهو بيان لمعنى من الابتدائية

(قول الحشي) وهذا اذا لم يكن له حقيقة كما في اقدمني الخ يسنى ان الجاز العقلي هو اسناد الفعل أو معناه المغير ماهو له ونصب القرينة طابا لإسناده لما هو له وهذا الاسناد الحقيق انما يكون اذاكان الفعل حقيقة حتى يكون اسناده في موضع حقيقا وفي آخر مجازيا الها اذاكان وهميا محصاً كما هنا فانه انما صور القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم ولااقدام في الحقيقة أصلا فنصب القرينة لا يتأتى كونه طلبا للحقيقة وانما هو طلب الموضع الذى يؤول اليه من جهة العقل وذلك الموضع الذى يؤول اليه من جهة العقل وذلك سببا في القدوم بصورة المقدل يحكم بأنه لا اقدام هنا ولا مقدم وان ذلك من صنيع الوهم حيث صور الحق لكونه سببا في القدوم بصورة المقدوم بصورة الاقدام فلافضع الذى يرجع اليه ذلك الاسناد عند العقل حيث حورة له فقط فالحاصل ان المال المطلوب اما أن يكون اسناد ذلك الفعل أو معناه بعينه الى فاعل حقيقي وذلك اذ كان العمل موضع ذلك الاسناد المبتدأ من عند العقل لعدم الحقيقة لعين ذلك الاسناد في الواقع مثلا اذا قال الموحد انبت الربيع البقل موضع ذلك الاسناد المبتدأ من عند العقل لعدم الحقيقة لهين ذلك الاسناد في الواقع مثلا اذا قال الموحد انبت الربيع البقل في عليك فانك لاتطلب نسبة الاقدام الى شيء آخر اذ لا تجد في قصدك فاعلا الاقدام صورة الحق الا أنك صورت المقدوم بصورة الاقدام والحق بصورة الاقدام والما المناد هي عليك فانك لاتطلب نسبة الاقدام الم شيء آخر اذ لا تجد في قصدك فاعلا الاقدام وصورة لوذلك الموحد المقال بذهب مبتدأ من العقل اذ ليس عندك أن في الخارج اقداما منسوبا المرشيء حقيقة نقلت اسناده منه الى الحق وانما الدخل يذهب مبتدأ من العقل اذ الاسناد الذي صار الاسناد الدين صارة اله هو القدوم للتي

(قول المحشي) لانه موهوم اى لان ما ذكر من الاقدام والفاعل له أمر موهوم صوره الوهم ا

(قول الحشى) لكن له محل من جهة العقل أى يكون الاول اليه من جهة العقل وليس الاول اليه من جهة الواقع كما الحتاره الحشيمن كما في الحجاز الذى له حقيقة فقول الشارح من العقل متعلق بيؤول ولذا اعاده الشارح وان كان على ما اختاره الحشيمن العطف على الحقيقة يغنى عنه الاول وماقيل من أن من العقل متعلق بالموضع أى موضعيته من جهة العقل ففيه أنه لايناسب قوله أولا أى طلب مايؤول اليه ذلك الاسناد من جهة العقل

(قول المحشي) وقيل فيحل هذه العبارة الخ نقل عن الشارح هنا ما نصه يريد انحقيقة التأولواصله طلب المآل وصرف

لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اى انتهى اليه والمأل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن النبي يكون الى ما هوله وقد اشار الى تفسير التمريفين بقوله (وله) اى للفعل (ملابسات شتى)

ان معنى تأولت طلبت المآل والمآل يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول فيكون معناه ما يؤول اليه على الحذف والايصال وان يكون اسم مكان فيكون معناه الموضع الذي يؤول اليه فقوله أو الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤول اليه ومن في قوله من الحقيقة بيان لماومن المقل متعلق بتطلبت ومن ابتدائية وفيه انا لا نسلم ان معنى تأولت طلبت المآل بل طلبت الاول وانه لامعنى لاخذ اسم المكان في معنى الفعل، وان اللائق أن يقال أو الموضع الذي يؤول فيه وامه اخراج للنظم عما هو المتبادر منه من العطف . والتعلق بالقريب مع خلوه عن الفائدة العظيمة وهى التنبيه على مذهبه في المجازكم لا يخفى (قوله لان أوات الح) دليل على ان حقيقته طلب ما يؤول اليه يعني انه مأخوذ من آل الاس ، والبناء للطلب فعناه طلب الاول أى الانتهاء والرجوع ، وطلب الاول طلب ما يؤول اليه (قوله وحاصله ان تنصب الخ) عطف على قوله حقيقة قولك تأولت الخ أي معناه الحقيقي ماذكر وحاصله على سبيل الكناية نصب القرينة ، لان طلب ما يؤول اليه وديف وتابع لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت ان مدار النصب هو الوجود ، فقولك جرى النهر عند قصد اثبات رديف وتابع لنصب القرينة أى وجودها لما عرفت ان مدار النصب هو الوجود ، فقولك جرى النهر عند قصد اثبات

الشيء اليه على انه مصدر بمعنى المفعول أى ما يرجع اليه الشيء وينتهي او اسم مكان بمعنى الموضع الذي يرجع اليه الشيء فمن في قوله من الحقيقة بيانية أى طلب الحقيقة التي يرجع اليها الاسناد وفي قوله من العقل ابتدائية أي موضعه من العقل ما هو وكيف ينبغى أن يكون حتى يكون على ما هو عليه فى العقل وحاصل ذلك أن يصرف الاسناد عن ظاهره الى حقيقته واصله وذلك بنصب القرينة اه وتركه الحشي لعدم اختياره له ان كان منقولا عن الشارح اذلا يوافق مذهب الشيخ الذي هذا كلامه (قول المحشي) وقبل فى حل هذه العبارة الخ على هذا الحل يكون المراد بالموضع الحقيقة

(قول المحشى) ومن العقل متعلق بتطلب فيكون راجماً لهما (وقوله) بل طلبت الاول فقول الشارح وحقيقة قولك تأوات الشيء الح تفسير باللازم قحقيقته طلبت أوله ويلزمه طلبت مايو ولاليه كما سيأتي بيانه وانماكان معناه ذلك لان الطلب مدلول الهيئة والاول مدلول المادة ولاشيء وراء ذلك قوله وانه لامعني لاخذ اسم المكان الح لم يعترض بمثر ذلك في اسم المنافعول لما مرعن المحشى قريبا ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول مأخوذة في مفهوم الفعل

(قول المحشي) وان اللائق الخ لانه محل الأول فهر فيه لا اليه وقوله من العطف أي على الحقيقة

(قول الحشي) والتملق بالقريب وهو الموضع وقوله على مذهبه أي الشيخ فان هذه عبارته

(قول المحشي) والبناء للطلب أي الصيغة المشتملة على الناء للطلب

(قول المحشي) وطلب الاول طلب ما يؤول اليه فقولالشارح سابقا وحقيقة قولك تأولت الشي. انك تطلبت مايؤول اليه معناه انك تطلبت أوله اللازم له طلب ما يؤول اليه

(قول المحشي) لان طلب ما يؤول اليه رديف الح لان طلب ما يؤول اليه معناه صرف الاسناد عن ظاهره الى حقيقته واصله كما تقدم فى المنقول عن الشارح وذلك تابع للقرينة الصارفة فالطلب من المتكلم لتوقف صحة التجوز منه عليه لا من المخاصاب كاقيل " (قول المحشي) فقولك جرى النهر الح لغريع على ان المعنى الحقيق للتأول هو ما ذكر والمعني الكنائي نصب القريتة ألجري له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فضلا عن أن يكون صادقا أوكاذبا واذاكان التأول مستعملا في معناه الحقيقي ونصب القرينة معناه الكنائي، لا يكون ذكر قواه ولا بد المجاز من قرينة زائداً بل تصريحا بما علم كناية والتأول لصحة المجاز الديون القرينة للا يجوز الاسناد الى غير ما هو له وكذا نصب القرينة لعدم صحته بدونها فاندفع الشكوك الثلاثة التى عرضت لبعض الناظرين (قوله أى مختلفة) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع لمجرد موافقة الموصوف (قوله يلابس الفاعل الح) يلا وأسطة أو بواسطة حرف الجر نحو كفي بالله ومررت بزيد وضربت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا لم يقل

ولفظ انتأول مستعمل في كلا المعنيين كما سيصرح به واعا كان الغوا لانه لايصلح حقيقة لوجود القرينة وان لم ينصبها الملكام ولا يصائح مجازا لعدم المعنى الحقيق للتأول لقصده اثبات الجرى للنهر حقيقة فلا يكون حقيقة ولا مجازاً فهو لغو لا يصدر عن عاقل فضلا عن أن يكون حقيقة كاذبة كما قاله الفنرى و بما ذكرنا في فهم عبارته يندفع ما في معاوية ثم ان عبارة الفنرى هكذا انه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة وعبارته صريحة في أنه جعل معناهما المراد منهما واحد وهو فاسد بل هما معنيان كل منهما مرادكما سذينه في حل عبارة المحشي فتدبر

(قول المحشى) لا يكون ذكر قوله الحكما قاله الفنري بل هو تصريح بما علم كناية وذلك لا يمد تكراراً بل ايضاح لخفاء الكنابة ثم ان النأول الذى هو تابع ورديف مراد هنا أيضاً مع المعنى الكنابي لا ته لا بد منه اذ لولاه لا يجوز الاسناد الى غير ما هو له من حيث انه غير ما هو له لا نه لغو لا يصدر عن عاقل أيضاً كايفيده قوله والتأول الصحة الحجاز وكذا نصب القرينة فلا بد منهما جميعاً فاندفع قول الفنري ان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة الخاطب لئلا يلتبس عليه المقصود من الكلام بغير المقصود منه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح أصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون أحدهما حاصل الآخر لما عرفت من ان كليهما لتصحيح أصل الكلام وليس أحدهما حاصل الآخر بقى انه قيل الحق صحة الحجاز في نفسه بلا قرينة لصحة قصد الابهام فهي شرط لا فهام المخاطب لا الصحة الاستجال اه قلت قد صرح الحشي في حاشية القاضي بان القرينة انما شرط الافهام كيف وقد أخذت في حد المجاز ولو كانت شرطا للافهام لم يكن لاخذها في حده معنى لمن ذلك لا يفيد انها شرط للافهام كيف وقد أخذت في حد المجاز ولو كانت شرطا للافهام لم يكن لاخذها في حده معنى لميض ذلك بم اذا قصد تعين المعنى المجازي

لا قول المحشى) اشار بذلك الى ان اختيار الخ أي اشار بتفسير الجمعوهو شتى بالمفرد وهو مختلفة فانه يفيد ان الجمعية في شتى ليست الالمطابقة الموصوف وكان يكفى متشتتة

(قول المحشي) بلا واسطة الخ تعمير في الفاعل والمفعول والزمان والمكان والسبب فالمراد بقوله الحجيم الملابسات ماعدا المصدر وقوله نحوك في بالله مثال للفاعل بالواسطة وقوله ومررت بزيد مثال المفعول بالواسطة وقوله وضربت في الدار مثال الله كان بالواسطة وقوله وفي يوم الجمعة مثال الزمان بالواسطة وكان الأولى ان بزيد مثال السبب بالواسطة نحو ضربت للتأد ببليم مرجوع التعميم له (قول المحشى) ولذا لم يقل والمفعول الخ أي ولا جل كون المراد العموم لما بالواسطة ولما بغيرها لم يقل والمفعول فيه بدل الزمان والمكان والمفعول له بدل السبب وقوله لانهما انما يطلقان الح اي فلو ذكرهما بدل ما ذكر اتوهم التخصيص بدلى الزمان والمكان والمفعول له بدل السبب وقوله لانهما انما يطلقان الح اي فلو ذكرهما بدل ما ذكر التوهم التخصيص بالمنصوب مع كون المراد ما يشمل المجرور بقى وااللام

والمصدر والزمان والمكان والسبب) لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوها لانالفهل لايسند اليها (فاسناده الى الفاعل ادا كان مبنيا له الفاعل ادا كان مبنياله والى الفاعل ادا كان مبنياله والى المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل ادا كان مبنياله والى المفعول به ادا كان مبنياله (حقيقة) فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما (كما ص) من الامثلة

والمفعول فيه والمفعول له لانهما انما يطلقان على المنصوب بتقدير في واللام في المشهور خلافا للشيخ ابن الحاجب والمفعول به بواسطة حرف الجر لا يكون بتوسط كلة في واللام لان المراد بوقوع الفعل على مافسره الشيخ ابن الحاجب تعلقه بما لايمقل الابه فلايدخل المكان والزمان بواسطة حرف الجر فيه كما وهم ، وبما ذكرنا ظهر وجه ترك المصنف رحمه الله ذكر الحار والمجرور (قوله والمصدر) أي المفعول المطلق ، وبهذا ظهر ان المراد بالملابسات الملابسات الاصطلاحية دون الحقيقية إذ ليس المصدر بمعنى الحدث ملابسا للفعل بل نفسه (قوله والسبب) سواء كان مفعولا له أولاكا في بنى الامير المدينة (قوله وتحوهما) من المستشى والتمييز (قوله لايسند اليها أصلا) لا الفعل المعلوم ولا المجهول بخلاف المسائى فانه، جوز فانه وان لم يسند اليه الفعل المجهول لكنه يسند اليه المعلوم كما مثله الشارح رحمه الله وفي التمييز خلاف الكسائى فانه، جوز اسناد المحهول اليه فقال في طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا في الرضى (قوله فاسناده المحالفا لما المعلوم جهله انبت الله مفعول به عنده في الظاهر كامل تحقيقه، والمراد الفاعل و المفعول به الاصطلاحيان فيخرج قول الجاهل المعلوم جهله انبت الله المقول به عنده في الظاهر (قوله فتوله في تعريف الح) الى ماهو فاعل عنده في الظاهر، ويدخل في الحجاز لكونه اسنادا الى عاهو فاعل عنده في الظاهر، ويدخل في الحجاز لكونه اسنادا الى عاهو ما عنده في الظاهر، ويدخل في الحجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل لاجل الملابسة فافهم (قوله فقوله في تعريف الح) اشارة ، الى كون هذا الكلام تفسيرا لتعريف الحقيقة (قوله من الامثلة للعقيقة)

(قول الشارح) لأن الفعل لا يسند اليها لفوات المعنى المفصود منها عند الاسناد اليها

(قول المحشي)والمفمول الخ جواب عما يقال ان تعميم المفعول به حتى يشمل ما بانواسطة يازم عليه دخول الزمان والمكان في المقمول به كا أشار لذلك بقوله فلا يدخل الى آخره وقوله مالا يكون بتوسط كلة في واللام أى اذا كان مدخول في زمان أو مكان ومدخول اللام علة والافالمفمول به قد يكون بواسطة في نحو رغبت فيك وقد يكون باللام نحو شكرت اك زمان أو مكان ومدخول اللام علة والافالمفمول به قد يكون بواسطة في نحو رغبت فيك وقد يكون باللام نحو شكرت اك

(قول المحشي) تعلقه بمالا يعقل الا به بناء على إن نسبة الفعل المتعدي إلى المفعول به مأخوذة في مفهوم الفعل ﴿

﴿ قُولُ لَلْحَشِّي ﴾ وبما ذكرنا ظهر الح أى بكون المر د بالأمور المذكورة ما يشمل ما بالواسطة ظهر الخ

(قول الحَشَيّ) وبهذا ظهر ان المرآد الخ أي بجعل المصدر من جملة الملابسات علم ان المراد بها الالفاظ التي هي ملابسات اضطلاحية لا معانيها التي هي ملابسات حقيقية لان المصدر بمعنى الحدث ليس ملابسا للفعل لان ملابسة هذه الاشياء للفعل الاصطلاحي انما هي باعتبار معناها الحدثي والمصدر هو المعنى الحدثي

(قول المحشي) جواز اسناد المجهول إليه قال لان أصِله فاعل

(قول المحشي) والمراد الفاعل والمفعول به الاصطلاحيان والمعنى فاسناده الى فاعل أو مفعول به اصطلاحي عنده في الظاهر الى حقه أن يستداليه عنده وان كان اصطلاحيا الى حقه أن يستداليه عنده وان كان اصطلاحيا (قول المحشى) ويدخل في المجاز الخ أي فقول المصنف والى غيره مجاز بأن لم يكن المغير فاغلا ولامفعولا اصلاأ وكان فاعلا أو مفعولا اصطلاحيا لكن ليس حقه أن يستد اليه عنده في الظاهر

ي (قول الحشي) الى كون هذا الكلام الخ الذي افاده بقوله ثم اشار الخ من من المحشي المنافع من المنافع م

(و) اسناده (الىغيرهما) اى غير الفاعل اوالمفدول به يعنى غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفدول في المبنى للمفعول المناد للمفعول (المالابسة) يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل(مجاز) فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الجرأة

لا للاسناد الى الفاعل والمفعول حتى يرد عليه أنه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبنى المفعول الى المفعول (قوله والى غيرهما) للملابسة مجاز قد ذكر المصنف رحمه الله امثلة الحجاز لاسناد الفعل المحبول الاسناد أعنى سبل مفعم فأنه اسند فيه معنى الفعل المجبول الى الفاعل فنقول ، اسناده الى المصدر لايكون الا مجازا نحو ضرب ضرب ضرب شديد واسناده الى المكان والزمان أن كان بتوسط في ملفوظة أو مقدرة ، فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وأن كان بغيرها على الاتساع بأجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل علمهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة أو الدار ، والمفعول له لايسند اليه الفعل المجهول واسناده الى السبب الغير المفعول له مجاز فلاجل اخراج اسناد الفعل المجهول الى المحبول الى المعلى المحبول المفعول الى المحبول الى المعبول المعبول الى المعبول الى المعبول الى المعبول الى المعبول المعبول الى المعبول الى المعبول المعبول الى المعبول المعبول المعبول المعبول المعبول المعبول الى المعبول المعبول الى المعبول الى المعبول الى المعبول المعب

(قول المصنف) للملابسة أى لاجل أن ذلك الغبر بشابه ما هو له في ملابسته الفمل أما مشابهته أياه في نوع الملابسة فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي قاله الحشي في حاشية الجامي

(قول المحشى) اسناده الى المصدر لا يكون الا مجازاً أي آسناد الفعل الى مصدره لا يكون الا مجازاً فما قيل ان قوله نحو ضرب ضرب شديد اما اذا اريد اوقع ضرب شديد محمور ضرب شديد المسند الى المصدر حينئذ ايس هو الضرب بل الفعل المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل لاللضرب نص عليه المحشى في حواشى الجامي

(قول المحشى) فهو حقيقة فى حواشى للحشى العامي تبعا للارى ان نقل النسبة الايقاعية الى سائر المقاعيل انما هو فيما اذاكان مفعولا بلا واسطة حرف الجر أما المفعول بالواسطة فلا نقل اليه لان حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزاً فالربط ههنا حقيق كما كان قبل الاقامة لا مجازي فالنسبة حيئت ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار الدار مضروب فيها لا أنها مضروبة اه فاندفع ما قبل انظر ما وجه كونه حقيقة مع ان الضرب لم يقع على الظرف وللجرور بغي فان ذلك انما يلزم لو لزم من الاسناد اليهما نقل النسبة الايقاعية البهما أيضا

(قول المحشى) بأجرائهما مجرى المفعول به بان يكون المقصود تملق الفعل بهماكتعلق المفعول به للمبالغة في التعلق وحينتذ لايمكن دخول حرف الجر عليهما لما مر

(قول المحشى) والمفعول له لا يسند اليه الفعل المجهول اي لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل حتى بقام مقامه اذ رب فعل لاعلة له كذا قبل وفيه بحث وتقدم للمحشى ان المفعول له آنا يطلق على المنصوب بتقدير االلام فيكون هو المراد له هنا اما الذي مع اللام فداخل في السبب لكن ليس هو المراد بقوله واسناده الى السبب مجاز لان الحجاز انما يكون أذا قصد النسبة الايقاعية الى غير ما هو له وحين لا يكن دخول اللام لما علمت ان حرف الجر يمنع من اعتبار الموقوع عليه تجوزاكما تقدم نقله عن المحشى و يشعر به قوله هنا وان كان بغيرها على الاتساع الح بل المراد السبب غير المصحوب بالحرف وغير المفعول له كما في قولك اقيم الحساب فان الحساب ليس الفعل لاجله ولا بسبب وجوده كاهوضابط المصحوب بالحرف وغير المفعول له كما في قولك اقيم الحساب فان الحساب ليس الفعل لاجله ولا بسبب وجوده كاهوضابط

ولا مجاز ولااستمارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستمارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والمكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بلبس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راءوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل (كقولهم عيشة راضية) فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسيل مفم) في عكسه إذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى الفاعل (وشعر شاعر) في المصدر والاولى ان يمثل بخو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر

ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره،وقد يقال ان في صورة الاسناد بتوسط فى ملفوظة أو مقدرة اسنادا الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب يوم الجمعة أو الدار اوقع الضرب فيه فافهم (قوله ولا مجاز الح) دفع توهم نشأ من قوله كما استعير للرجل الشجاع (قوله تشبيه هذه الحالة الح) لاشتراكها في انه استعير في كل منهما شيء لشيء للشابهة بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس همها لفظ استعمل في غير ماوضع له (قوله ليس هو التشبيه) لان التشبيه مقصود بالافادة بخلافه همنا فانه تشديه يترتب عليه المقصود بالافادة (قوله من افعمت الح) لم يقل من افعم الماء الاناء،

المفعول لاجله فلا بجوز نصبه بل يجر با اللام و يرفع على النيابة وحيناند يكون المصحوب بالحرف داخلا في الحقيقة فكان الاولى ان يضمه الزمان والمكان في بيان فائدة النقيبد بقوله الملابسة وبيان علة عدم التعرض لدخوله في الحقيقة الا ان يقال تركه الهدم حالة له يكون فيها مجازا واعلم ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والآنة وغير ذلك ليست مختصة بافادة ايقاع الحدث على ما اسندت اليه وكون اسناده اليه مجاز انما هو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره كما هو مصرح به فى المطول من أن ايقاع الفعل على غير ماحقه أن يوقع عليه مجاز وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لايلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما في اقامة المعمول به مقام الفاعل ومثله ظرف الزمان والمكان بتوسط فى والسبب المجرور باقية بعد الاقام في تعلق الفعل به وان لم يكن على وجه القيام به أو الوقوع عليه وقد لاتكون باقية على حالها كافى غير ذلك لمشابهته للفاعل في تعلق الفعل به وان لم يكن على وجه القيام به أو الوقوع عليه وقد لاتكون باقية على حالها كافى غير ذلك فيكون الاسناد محقيقيا واتحقة المحشى فى حواشى الحامي فيكون الاسناد عجازيا حققه المحشى فى حواشى الجامي فيكون الاسناد عجازيا حققه المحشى فى حواشى الجامي

(قول المحشى) ولم يتعرض لدخوله في الحقيقة الخ اي لم يأت بتعريف يشمل ذلك حتى يستفاد انه.ا من الحقيفة لظهور كونهما منها فقد انتصر في الثعريف على ما هو خنى

(قول المحشي) وقد يقال الح يعنى ان ما ذكر من الاسناد الى المفعول به فهو داخل في الحقيقة وانما انى بكلة قد اشارة الى ضعفه لان الكلام فى اسناد الفعل المذكور وهو ضرب لا الفعل المطلق وهو مطلق الفعل على انه حينئذلاوجه لكون الاسناد بتوسط في اذ معناه أن يكون المسند اليه المجرور على ماحققه الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المفضوب عليهم ولا الضالين

فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوق وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتغبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل و داهية دهياء وشعر شاعر (ونهاره صائم) في الزمان (ونهر جار) في المكان (وبني الامير المدينة) في السبب الآمر وضر به التأديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه الاسناد الحجازي أمران احدها وصف الفاعل اوالمفعول بالمصدر نحو رجل عدل واتما هي اقبال وادبار على مامر والثاني وصف الشيء بوصف بحدته وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبنى للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازاً يجب فعل آخر من افعال فاعله

لان الماء ليس بمفعم له بل آلة الافعام بمخلاف السيل فانه مفعم الوادى (قوله فهو بمعنى المفعول) بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان صح بالمعنى المصدري أيضاً فلذا قال الاولى (قوله وتنبيها على تناهيه) لدلالته على كاله ، بحيث ينتزع منه آخر مثله (قوله ومثله) انما قال مثله لان الحساب ليس ، ما لاجله القيام حقيقة لكنه شبيه به في ترتبه عليه (قوله على مامر) من انه اسناد الى ما هو له ذكره سابقا لا بطال طرد تعريف الحقيقة وهمنا لا بطال عكس تعريف المعجاز (قوله فان المبنى الفاعل الخ) بيان لخروجه عن تعريف المصنف رحمه الله تعالى (قوله لكن لا الى المفعول الخ) لان الحكيم مشتق من حكم بالضم اى صار حكيا متقنا للامور كافى الصحاح وفي الناج فى باب مضموم العين في الماضي والمستقبل ، الحكامة محكم بالضم اى صار حكيا متقنا للامور كافى الصحاح وفي الناج فى باب مضموم العين في الماضي والمستقبل ، الحكامة محكم كارشدن فهو لازم (قوله وكلامه الج)مقدمة ثانية لبيان الاخراج معطوف على قوله فان المبنى للفاعل الح اى كلام المصنف كارشدن فهو لازم (قوله وكلامه الج)مقدمة ثانية لبيان الاخراج معطوف على قوله فان المبنى للفاعل الح اى كلام المصنف رحمه الله تعالى فى تعريف المعجاز وقوله وله ملابسات شتى الخ ظاهر في كذا (قوله وكذا)اي خرج من تعريف المعجاز وقوله وله ملابسات شتى الخ ظاهر في كذا (قوله وكذا)اي خرج من تعريفه (قوله من تعريف المعجاز وقوله وله ملابسات شتى الح ظاهر في كذا (قوله وكذا)اي خرج من تعريفه (قوله من تعريف المعرف على تعريف المعربة الله تعالى في تعريف المعربة الله تعالى في تعريف المعربة الله على تعريف المعربة الله تعالى في تعريف المعربة الله تعالى في تعريف المعربة الله تعريف المعربة المعربة عن تعريف المعربة الله تعريف المعربة الله تعريف المعربة عن تعريف المعربة المعرب

" (قول الشارح) وصف الفاعل الخ مراده الفاعل والمفعول معنى ومثال الثاني رجل ضرب بمعنى مضروب وانما خرج ذلك لان الاقبال والادبار والمدالة من أوصاف الناقة والرجل فالاسناد لما هو له مع انه مجاز

(قول المحشي) لان الماء ليس بمفعم أي بل المفعم هو الشخص والماء آلة له

(قُول الحَشِيّ) بخلاف السيل الح لان السيل هو الذي ملا الوادي بنفسه من غير أن يكون آلة الهيره بخلاف الهم الماء الاناء فان نزول الماء في الاناء لما كان بفعل الشخص نسباليه لكن يلزم على هذا أن يكون ملا الماء الاناء مجازالانه من الاسناد اللآلةوهو بعيدفانه لامعنى لملا الماء الأناء الاانه حل في جميع اجزائه وعهاوفي كتب اللغة مل الشيء مايملاً ولا مايملاً به الاسناد اللآلةوهو بعيد فانه لامعنى لملا الماء الأناء الاانه حل في جميع آخر مغاير له فاذا اشتق وصفه المشتمل عليه منه دل على ان هناك شيئاً آخر مماثلا له تدبر

(قول المحشى)ايس مما لاجله القيام لانالامواتلاتعللافعالهم بشيء يكون باعثا عايما وانماهولسابق ارادة الله بذلك (قول المحشي) الحكامة محكم الخ أى كون الشيء عكما

(قول الحشي) وكلامه ظاهر الخ انما قال ظاهر لاحتمال ان يكون المراد ملابسة ولو بواسطة الفعل الآخر فقوله ذلك

نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيدانما هو الضال والآليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جدجده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس بما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما أنه ليس بحقيقة وعن الثانى بان الملابسة العم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها وهذه الصور من قبيل الاول أذ الاصل هو حكيم في أسلوبه وكتابه وبعيدواليم في ضلاله وعذابه فيكون بما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي أن يسند الفعل الى شيء يتابس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى * فما ربحت تجارتهم ولك أن تجعل أمثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب

قاعله) اي فاعل ما اسند الى المصدر (قوله مثل جدجده) التمثيل، في مجرد وصف الفعل وقيل التمثيل في كومهما من قبيل الاسناد الى المصدر، فإن العذاب هو الالم الفادح والضلال يستعمل بمعنى البعد فكأنه قبيل الم اليم و بعد بعيد، وقيل لامجاز لان الاليم والمبعد بمنى المولم والمبعد ورده صاحب المكشاف بأنه لم يسمع فعيل بمنى مفعل (قوله ليس عنده الح) لان المبتدأ ليس من ملابسات الفعل او معناه (قوله والمعتبر الخ) يعنى المعتبر عنده في المجاز العقلى تابس ما اسند اليه

المسند أي من حيث ذاته

(قول الشارح) انما هو المعذب يصينة اسم المفعول لما يأتي أنه لم يسمع فعيل بمعنى مفعل فقوله وصف به فعله لاينافي ذلك لان الاضافة لادنى ملابسة أى الفعل الواقع عليه لامنه لكن في حاشية المحشي على الدواني انه ثبت عند البعض حيث قال عمرو بن معدى كرب في أخته امن ريحانة الداعى السميع بمعنى المسمع وقد نقل ذلك صاحب الاغاني عن عمرو المذكور في قصيدة طويلة فالأليم بمعنى المؤلم الموجع وأما تأويل صاحب الكشاف السميع بالسامع لانه لماكان سبب السماع وصف به فحلاف الظاهر والاستشهاد انما يبنى على الظاهر

(قول الشارح) ليس مما يلابسه الخ بل الذي يلابسه هو الفعل الموافق له في اللفظ والمعنى كضل وعذب

(قول الشارح) واسند الى المفعول اي المفعول به وقد عرفت ان قول المحشي فيما سبق انه لا بجر بني خاص بالزمان والمكان وما هنا ليس كذلك

(قول الشارح) ولك أن تجعل امثال هذا الخ ان رجع اسم الاشارة للضلال البعيد والدذاب الاليم فظاهر، والسر رجع للكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم أيضا فلا يظهر الا أن يقال انهما سببان لظهور الحكمة

وقول المحشي)في مجرد وصف الفعل فهو راجع لقوله فوصف به فعله وقوله وقيل الح اىفهو راجع لقوله وكذا ما اسند الى المصدر الح وانما اختار الاول لقربه وعلى كلا الاحتمالين هو خارج عن الحجاز لعدم الملابسة لفظا ومعنى تدبر

(قول آلحشي) فان المذاب هو الأثم الفادح تعليل لكونه من الاسناد المصدر بين به أن المسند ملابس للمصدر بحسب المعنى وإن لم يوافقه فىاللفظ والفادح من فدحه الامر ائقله والدين غلبه والمراد به الشديد

(قول المحشى)وقيل لامجاز لان المولم وانكان في الواقع هو الشخص لكن المدار فيها هو له وماليس له هوالعرف والظاهم (قول المحشى) ورده صاحب الكشاف قد عرفت ما فيه فان قبل كثيرا ما يطلق المجاز العقلى على مالا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى * شقاق بينهما ومكر الليل والنهار * وقول الشاعر * يا سارق الليلة اهل الدار * وقولنا اعجبنى البات الربع وجرى الانهارونحو قوله تعالى * ولا تطيعوا اصر المسرفين * وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجوابان المجاز المعلى عمران يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسنادالفعل الى غير ماحقه ان يسند اليه مجاز فكذا القاعه على غير ماحقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ماحقه ان يضاف اليه لانه جاوز موضعه الاصلى فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلى في الاسناد خاصة او يكون يضاف اليه لانه جاوز موضعه الاصلى فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلى في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجمل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما من او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهارماكرين والليلة مسروقة والامن مطاعا وكذا فيا جعل الفاعل المجازى تمييزاكقوله تعالى * أولئك شر مكانا واضل سبيلا * لان التميز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس * واعلم ان هذا للجاز قد يدل عليه صريحاكما من وقد يكون كناية

بالفاعل لا تلبس الفعل به فالامثلة السابقة داخلة في تعريفه من غير تكلف (قوله فالجواب ان المجاز العقلي)، تقرير لوجود المجاز في النسب الابقاعية والاضافية ليندفع ما يقال ان اطلاق المجاز العقلي عليهما بطريق للجاز لمشابهتهما بالمجاز العقلي وخلاصة الجواب تخصيص المعرف او تعميم التعريف بحمل الاسناد ، على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزماله والحجازات المذكورة وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزمة لها فيكون اطلاق المجاز عليها حقيقة ، وليس المراد انها يطاق عليها المجاز باعتبار استلزامها لها حتى بردانه حينيد لايكون التعريف لمطلق المجاز بل للمتجاز الاسنادي فافهم فانه قد غلط فيه ، والاظهر ان براد بالاسناد عطلق النسة كما عرفت ولا يردما قيل أنه يلزم أن تكون النسبة الايقاعية في ضربت

(قول المحشي) تقر بر لوجود المجاز في النسب الخريعني ان هذا لادخل له في الجواب بل هو يؤكد السوآل وانمـــاً الجواب قول الشارح فالمذكور في الكتاب الخ اكنه ليس مستدركا بل هو تقر بر لوجود المجاز في تلك النسب ليندفع به صريحا ما قيل ان اطلاق للجاز العقلي الح وان كان يلزم من خلاصة الجواب اندفاع ذلك

(قول المحشى) على ما هو أعم من أن يكون صريحا كقولنا انبت الربيع البقل أو مستلزما له أي للصريح نحو مكرالليل فالمراد بالاسناد على هذا مطلق النسبة فالنسبة في مكر الليل متصفة بالحاز لانها استلزمت اسنادا حقيقيا لغير ما هو له فالحاز العقلى اما عين الاسناد لغير ما هو له أو النسبة التي تستلزم الاسناد لغير ما هو له كذا يفهم من ظاهر المحشى وهو بعيد من كلام الشاح لان المقابلة في كلامه بين المدلول الصريح والدال بالالتزام والاعتراض انما هو على كلام الشارح وان كان هذا المراد في نفسه صحيحا لكن تعبير المحشي بالخلاصة يشير الى انه أول قوله أن يكون الح بالمستلزم له تدبر

(قول المحشى) وليس المراد أنها يطلقءايها الحجاز باعتبار استلزامها الخ أي حتى يكون المتصف بالمجاز هو اللازم لمكر الليل مثلا وهو الاسناد التام نحو مكر الليل واطلاق المجاز على تلك النسب مجاز لاستلزامها الحجاز حقيقة

(قول الحشي) والاظهر أن يراد بالاسناد مطلق النسبة أى من غير اعتبار انها مستلزمة للاسناد إلحقيقي فالفرق بين

كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم عزونة نقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف (وقولنا) في التعريف (بتأول بخرج نحو ما مر من قول الجاهل) انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شنى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اى سر في بيان فائدة هذا القيد وكيس هذا من عادته في هذا الكتاب مم اى سر في التيم المائد بقوهذا القيد عفر جهما جميعا قلت السرفيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكم دون ما عند المتكم ما عند المعتمد عثل قولنا كسا الخليفة الكمبة ما عند العرب من التأول المحترز به عن الكذب اذكيس في المقل المتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول المحترز به عن الكذب اختير ض عليه المصنف بانا لاند لم يطلان طرده عاذ كر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه واعترض عليه المصنف بانا لاند لم يطلان طرده عاذ كر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه واعترض عليه المصنف بانا لاند لم يطلان طرده عاذ كر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه واعترض عليه المصنف بانا لاند لم يطلان طرده عاذ كر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه واعترض عليه المصنف بانا لاند لم يطلان طرده عاذ كر خورجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه

زيدًا مجازًا ليكونها لنسبة المبنى للقاعل الى غيره لأن تلك النسبة ليست للملاسة (قوله كما ذكروا في قولهم سل الهموم) اذا.

الجوابين اعتبار الاستلزام وعدم اعتباره وان كان الاسناد عليهما مطلق النسبة ووجه الاظهرية عليهما عـــدم كلفة النظر الاستلزام وهذا الجواب هو ما ذكره الشارح في المختصر

(قول الشارح) افادة للغلاف لا بواسطة وضع أنما أعاد لهظ الخلاف ليظهر تعلق لأبواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر أعنى أفادة ليتعلق به اللام في للخلاف والمعنى أفادة لما هو مخالف لماهو عندالمتكلم بواسطة العقل لابواسطة الوضع واحترز به عن المجاز اللغوى في صورة وهي أذا قدر أن النسبة الى القادر المختار داخلة في مفهوم البت مثلا بحسب الوضع في أصل اللغة فأنه حينئذ يكون استعال البت في غير القادر المختار كانبت الربيع اخراجا عن معناه الموضوع له الى غيره لكن بواسطة الوضع واعترضه المصنف بأن القول بأن الفعل غيره لكن بواسطة الوضع واعترضه المصنف بأن القول بأن الفعل موضوع لاستعاله في القادر ضعيف وهو معترف بضعفه وقد رده في كتابه بأن وضع الفعل لاستعاله في القادر قيدلم ينقل عن موضوع لاستعاله في القادر ضعيف وهو معترف بضعفه وقد رده في كتابه بأن وضع الفعل لاستعاله في القادر قيدلم ينقل عن أحد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف على الاطلاق فقوله أفادة للخلاف الح لاحاجة اليه وفيه شيء لان المراد بالاحتراز عن هذه الصورة أنه لو قدر ذلك لأيكون الحجاز عقليا فالمدود فيكون ما فع الانتفى المحدود فلا يدخل فيه شيء أيس من أفراد (قول الشارح) لئلا يمتنع طرده الاطراد هو أنه كما وجد الحدود فيكون ما فعا والانه كان وجد الحدود وجد الحدود فيكون ما فعا والانه كان وجد عنه المحدود فيكون ما فعا والانه كما وجد المحدود وجد الحدود فيكون ما فعا والانه كما وجد المحدود فيكون ما فعا والانه كما وجد المحدود وحد المحدود فيكون عامعا

(قول المحشي) لان تلك النسبة ليست للملابسة أي ولم يتعرض لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على قياس ما ذكره المحشي فيما من فاندفع ،اقيل انه يلزم الواسطة وقوله ليست للملابسة أى بل هى لاقتضائه اياه على وجه المفعولية لم يكن بتقدير فى فان هذه النسبة الايقاعية الصريحة المجازية كناية عن نسبة ابقاعية مجازية ملزومة لتلك النسبة اعنى نسبة الحزن اليابغ المتخاطب حتى صارت همومه محزونة * قال نسبة الحزن اليابغ المتخاطب حتى صارت همومه محزونة * قال قدس سره فنحو قول الدهري الح * فيه بحث اما اولافلان هذا القول ممتنع كما صرح به وعالمه في حواشي شرحه الممتاح بان الزمان امر موهوم خصوصا اذا كان له امتداد طويل كالربيع مثلا فلا يتصور منه ايجاد الامور الخارجية كالنباتات والممتنع لا صورة له في العقل كما تقرر في موضعه فلا ثبوت له ، عند العقل فلا يكون مندرجا فيماثبت عند العقل واما ثانيا فلان مهنى قوله ما خصل عنده وثبت ما حصل وثبت في نفس الامر عند العقل بالامكان اما الاول فلانه المتبادر ، كما فلان قيود حد الحقيقة واما الثاني فلقوله لامكان تصور الكواذب أي ما يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر ،

(قول المحشي) ذا لم يكن بتقدير في اما اذا كان بتقديرها بانكان المراد سل نفسك في حال الهموم فانه يكون حقيقة (قول المحشى) بان الزمان أمر موهوم هذا هو المرضى عندهم وما عداه من الاقوال مقدوح فيه فاندفع ما يتوهم من أنه موجود على غير هذا القول وحاصل هذا القول ان الزمان ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك الى طرفي مسافته الذى هو بقرب احدهما بالفعل وليس بقرب الآخر بالفعل اذ حصوله هناك لا يوجد مع حصوله ههنا في الاعيان لكن في النفس ويصع في النفس تصورهما وتصور الواسطة بينهما مها فلا يكون في الاعيان أمر موجود يصل بينهما ويكون في التوهم أمر ينطع في الذهن أن بين وجوده ههنا واين وجوده هناك شيئا في مثله تقطع هذه المسافة بهذه السرعة والبطء الذى لهذه الحركات فيكون هذا تقديرا لتلك الحركة لاوجود له لكن الذهن يوقعه في نفسه لحصول اطراف الحركة فيه بالفعل معا الحركات فيكون هذا تقديرا لتلك الحركة في الخارج في حركنه بحيث اذا تعقله النفس انتزع منه ذلك الامر الممتدكذا في حاشية المحشى على المواقف وحينتذكل مازاد الامتدادكان الوهم اكثر لكثرة مانع اجماع الحصولين في الاعيان حاشية المحشى على المواقف وحينتذكل مازاد الامتدادكان الوهم اكثر لكثرة مانع اجماع الحصولين في الاعيان

(قول المحشى) فلا يتصور الخ لان الابجاد الحارجي فرع الوجود الحارجي

(قول المحشى) والممتنع لاصورة له فى العقل اى الممتنع من حيث وجوده وتحققه على ماهو عليه لاصورة له في العقل اذلا بد فى فهم الشىء وتعقله من تعلق ببن العاقل والمعقول والتعلق ببن العاقل وبين العدم الصرف محال فان قلت اذا قيل اجتماع النقيضين واقع مثلا جهلا باستحالة ذلك كان عند القائل صورة ذلك قطعا قلنا ماعنده ليست صورة الممتنع على ماهو عليه بل صورة اخرى يتخيل للجهل بصورة الممتنع الها هى فان قلت اذا قيل اجتماع النقيضين محال كان عند العقل صورة الممتنع من حيث مايفهم من اللفظ لامن حيث وجوده وتحققه فحاصل التقيضين قطعا وهو ممتنع قلت الذى فى العقل صورة الممتنع من حيث مايفهم من اللفظ لامن حيث وجوده وتحققه فحاصل هذا الجواب ان ما عند العقل معناه ما حصل عنده والممتنع لا يحصل عنده

(قُولُ الحشي) عند المقل يعنى ان ثبوته في نفس الأمر ليس بلازم ان يكون في الواقع بل عند العقل وقول الشارح وهذا أعم مما في نفس الأمر في الواقع

(قول المحشي) كما ذكر في بيان قيود حد الحقيقة أى كما ذكره السيد هناك حيث قال توضيح ما ذكره في هــذا الموضع ان قوله ما هو له يتبادر منه الى الفهم ماهو له بحسب الواقع ورد المحشي له هناك فانما هو من جهة انه مناف لكلام الشارح بعده فقط و يحتمل وهو الظاهر انه إلزام للسيد بما رضيه وان لم برض به المحشى سابقا

(قول الحشي) أى ما يحكم العقل بجواز تُبوته فلا يدخل الممتنع في الكواذب وان كان كاذباً وقد فهم السيد انه داخل فيها فاعترض وربما يفهم من تقرير الحشي ان التصور في كلام الشارح بمعنى التصديق فليتأمل فقول الدهرى لا يحكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامر فيكون داخلا فى خلاف ما عند العقل فلا يكون الحد مطردا واما ثالثا وهو مختار الشارح رحمه الله فلا سيجيء في بيان قوله وحينئذ يندفع الاعتراض الاول واما ما قيل في الجواب من ان حاصل كلام السكاكي رحمه الله ان القوله خلاف ما عند المتسكلم فائدتين اخراج قول الجاهل وادخال نحو كسا الجليفة الكمبة دون قوله خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان الفائدتان ولا يقدح فى ذلك حصول احد بهما بقوله خلاف ما عند العقل اعني خروج قول الجاهل ففيه انه ، لا فائدة في جمع هاتين الفائدتين لان الباعث على العدول ليس الا احديهما ، وان اعادة الكلام فى قوله لئلا بمتنع عكسه يدل على استقلال كل منهما في العدول ، وان مجمع الفائدتين المواليس اعنى عدم امتناع المحكس مترتب على المدول من غير حاجة الى التأويل بقوله ليخرج * قال قدس سره والظاهر الح * توجيه لعبارة المفئل م ، بحيث يندفع اعتراض المصنف رحمه الله تعالى والمنافاة المذكورة * قال قدس سره المراد بما عندالعقل الح * فيه بحث اما اولا فلانه ان اراد ان مراد السكاكير حمه الله ذلك كما يشهد به الاستدلال بحرابه وان اراد ان مراد القوم ذلك فلا معنى للمدول عن عبارة القوم لاجل فساد معنى اراده من عبارتهم ولا يفهم منها المة ولم يصر حوابه وان اراد ان مراد القوم ذلك فلا معنى للاستشهاد عليه بكلامه واما ثانيا فلانه لا شك انه لا يسم ارادة

(قول الحشي) وقول الدهرى لا يحكم العقل الخاصل هذا الجواب منع حكم العقل بجواز ثبوته في نفس الامم بقطع النظر عن كونه له مصورة في العقل أولاقوله فلما سيجيء المحاصله أنه انما أبدل عند العقل بعند المتكلم لان عند العقل اعلى يتناول نحو كسا الخليفة الكعبة فلا يكون داخلا في خلاف ما عند العقل فالابدال علته دخول نحو كسا الخليفة الكعبة لا خروج أنبت الربيع المقل لكن بعد الابدال صح اسناد اخراجه لعند المتكلم بل هو الاولى لانه السابق فاللام في قوله لئلا يمتنع طرده ليست لام التعليل بل هى للغاية وحينئذ لا يرد اعتراض السيد لان ابدال عند المقل بعند المتكلم ليس لاخراج قول الجاهل انبت الربيع البقل حتى بقال لو لم يبدل لكان خارجا لانه عند العقل فيكون خارجا عن خلاف ما عند العقل فيكون خارجا عن خلاف ما عند العقل فيكون خارجا ان الابدال ليس للاخراج بقطع النظر عن كونه له صورة في العقل أو لا وعن امتناع حكم العقل وجوازه فما قيل ان ما للاجو بة الثلاثة واحد وهم و به تعلم أن معنى قوله فما سيجيء ان ما سيجيء كما يدفع اعتراض السيد رحمه الله

(قول الحشي) وأما ماقيل في الجواب حاصله ان تبديل ماعند العقل بما عند المتكلم انماهو لاجل اجماع الفائدتين وان كانت احداهما حاصلة بما عند العقل لا كا فهمه السيد من ان التبديل لكل واحدة على انفرادها حتى يرد ان قول الجاهل خارج بما عند العقل ايضاً فصاحب هذا القيل حمل جواب الشارح على هذا المعنى ليتم قول المحشي بعد من غير حاجة الح تدبر

(قُولِ الحشي) لا فائدة في جمع هاتين الفائدتين أي لا فائدة في جممهـا وجِعلهما باعثاً

(قول الحشي) وان اعادة اللام أى في قول السكاكي ولئلا بمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة كما نفله عنه المصنف في الايضاح لافي كلام الشارح السابق وقوله يدل على استقلال كل منهما بنا على ان كلا منهما للتعليل كما فهمه هذا المجيب (قول الحشيي) وان مجموع الفائدتين مترتب الح يعنى انه اذا نظر الى المجموع لا حاجة الى تأويل لئلا بمتنع بقوله ليضرج المفيد ان اللام للغاية لا للتعليل لان المجموع يصح تعليله بالعدول لترتبه عليه لكن الشارح قال وعلى هذا كان الالسب الحليم العشى) بحيث يندفع اعتراض المصنف اى الثاني كما يعلم من كلام السبد

عا ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لاما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار همنا الى التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كا يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الاسر لا مكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يشتمل التعريف على قيدين ينفردكل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا

هذا المعنى من ما عند العقل على قانون اللغة . لانه ظرف مستقر فارادته بان يعتبر متعلقه الثبوت و يحمل على امكان الثبوت الذى يلازمه ان لا يمتنع فهو بعينه التوجيه المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله كا عرفت سابقا * قال قدس سبره لما اعتقده الح * فلا يدخل حينئد فى خلاف ما عند العقل كا لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا يبطل طرد الحدبه * قال قدس سبره واما الجواب * هذا اعادة لما ذكره سابقا بقوله وصحايضا ما يدل عليه الحو بقوله وبرد عليه اله مناف الح من غير فائدة * قال قدس سبره فائما يتم الح * الحصر ممنوع اذ لا دليل عليه ، ولعل انما للتأكيد (قوله فلا يجوز التعبير ، من غير فائدة * قال قدس سبره فائما يتم الح * الحصر ممنوع اذ لا دليل عليه ، ولعل انما للتأكيد (قوله فلا يجوز التعبير ، به عنه) ذلا دلالة للعام على الخاص فلا يكون مراداً منه ، وفيه ان الشائع المتبادر من قولم هذا عند ابي حنيفة وعند ، به عنه) ذلا دلالة والح عير ذلك ان ذلك مرضيهم ومقتضي عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم (قوله وحينئذ يندفع اهل السنة والجماعة والى غير ذلك ان ذلك مرضيهم ومقتضي عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم (قوله وحينئذ يندفع الحين اذ كان ما عند العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو الحين اذ كان ما عند العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان الطرد كما اندفع الاعتراض الثاني وهو

(قول المحشى) لانه ظرف مستقر أي فيكون متعلقه الثبوتكذاقاله الشارح وليس متعلقه لا يمتنع كما قال السيد لانه حينئذ يكون لغوا

(قول المحشى) فاما ارادته الخ أى فان قيل أراد السيد هذا وغايته انه فسر باللازم كان عين التوجيه المستفاد من عبارة الشارح في بيان معنى ما عند العقل عند السكاكى وهو التوجيه الثانى مما سبق للمحشي فان مأخذه كلام الشارح كاسبق والسيد لا يرضى به كما سيأتى في آخر كلامه وفي نسخة فارادته الخ والمعنى ان هذ الظرف مستقر على قانون اللغة فلا بد فى ارادة هذا المعنى منه من أن يراد أن متعلقه الثبوت و يحمل على الامكان اللازم له عدم الامتناع وحينئذ يكون هو كلام الشارح بعينه

(قول السيد قدس سره) حيث قال فانه الخ عبارة السكاكى وانما قلت خلاف ماعند المثكلم من الخكم فيه دون أن أقول خلاف ماعند العقل لئلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهري عن اعتقاد جهل أوجاهل غيره أنبت الربيع البقل رائياً انباته من الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر

(قول المحشي) ولعل انما للتأكيد قليس المراد الخصر فيها قاله ابل يمكن ان يكون هناك غيره. وغير ما قاله الشارح و يكون أعتراضه علي الشارح على حاله والاولى ان يقال انه حصر نسبي أي بالنسبة لما قاله الشارح

(قول المعشى) وفيه أن الشائع المتبادر الخ قد يتوهم أن هذا مناف لمساكتبه على قول السيد قدس سره سابقًا من

ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجـاهـل يكن ان يسند الى كل من قوله عند المشكلم ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى الذكر والمقصود بالثانى اخراج الكواذب وعَلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان فولهائلا يمتنع طرده لكن المناقشة في المبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما منع بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان نحو كسا الخليفة الكعبة داخلا فيه فلايكون داخلا في خلاف ما عند العقل فلا بدّ من تبديله بقوله خلاف ما عند المتكلم ليدخل نحوكسا الخليفة الكعبة في الحد و بعد التبديل حصل بقوله ما عند المتكلم فائدة مختصة فلابد من ذكره لاجل تلك الفائدة وهي ادخال نحوكسا الخليفة ولفوله لضرب من التأول فائدة خاصة لابد لاجلها من ذكره وهي اخراج الاقوال الكاذبة وحصل فائدة مشتركة بينهما وهي اخراج قول الجاهل وحينثذ يصح اسناد اخراجه الى كل واحدمتهما لكن بكون حصولها من احدهما اي واحد اعتبر الاخراج به مقصودا بالذات ومن الآخر بالتبع لثلايلزم اخراج الخرج واذا كان الامركذلك لاينجه ان يقال لا نسلم بطلان الطرد لولم يقل ماعند المتكلم بدخول قول الجاهل لخروجه بقوله لضرب منالتأول لان ذكره لاجل الفائدة المختصة اذ لولاه ابطل عكس الحدوهذه الفائدة مشتركة مترتبة على ذكره فقوله لئلا يمتنع طرده غاية مترتبة على قوله وأنما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند المقل وقوله أثلا يمتنع عكسه علة باعثة علية فانه لغموضه ، خني على السيد قدس سره ومن جاء بعده (قوله ولا يكون هذا تكرَّاراً ﴾ جملة معترضة لدفع التوهم لا دخل له في الجواب (قوله وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المترتب على التبديل المذكور الحروج لا الطرد فانه حاصل هوله لضرب من التأويل وان لم يبدل (قواه ما ذكرت من تقرير كالام أَنصَف من نفسه الخ حيث قال الانصاف ان عند المتكلم لا يدل الا على ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجلة وأما كونه معتقدا آياء فآنما يستفاد من كون الظاهر عنوان الباطن لكن عند التأمل لا منافاة لان الكلام هناك في آنه لا يدل على كونه معتقدا اياه بحسب الحقيقة كماهو مراد السيد وان كان يدل على انه معتقد اياه بحسب الظاهر كماهو مراد الشارح هناك لان الظاهر عنوان الباطن والكلام هنا في ان قولنا ما عند العقل لا يصبح ان يراد منه ما يقتضيه العقل و يرتضيه سواءكان في الحقيقة أو الظاهر لانءمني ماعند المقل ماحصل عنده وثبت سواء ارتضاه واقتضي انه هو مافي نفس لامر في الحقيقة أو الظاهر أولا بان كان ماعنده كاذبا لم يرض به ولم يقتضه لافى الحقيقة ولافي الظاهر فقول المحشي هناك واما كونه معتقدا اياه فانمايستفاد الخ تأييدا لقول الشارح هناك بد دلالته على الثاني أظهر اذ لا اطلاعانا الخ لانه اذا استغيد كونه معتقدا اياه حقيقة من حَاله الظاهر كان اعتقاده اياه انما هو بحسب الظاهر يدل على أنه يقول ان قولنا عند المتكلم كذا يدل على انه يعتقده في الظاهر وأنه لا يعتقد كذبه فيه وهذا هو الذىأراده هنا والذي منعه هناك هو انه يدل علىٰ انه يعتقده لافي الظاهر بل في الحقيقة والحاصل انقولنا عند المتكلم أو العقل كذا مفهومه اللغوى أعم من أن يكون معتقدا كذبه في الظاهر أو صدقه في الظاهر أو صدقه في الواقع لكن شيوعه في أنه اعتقده ورضى به يصلحح اردة أنه مرضيه ومقتضى عقله لكِن انما يدلعلى أنه اعتقده ورضي به من جهة الظاهر لان الظاهر عنوان الباطن لاعلى انهاعتقده ورضى به في الواقع اذ لا اطلاع لنا عليه حتى يدل به عليه فليتأمل لعل ان يكون عند غيرى احسن منه

(قَوْلَ الْحَشِّي) خَفَى على السيدُ الحُ أَى خَفَى عليه ان العلة في ذكر ما عند المتكلم واختياره على ما عند العقل هي

هو له عند العقل وما فى نفس الامر وحينئذ بردعليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله السكافر بالتأول والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله بتأول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت

المصنف رحمه الله الخ) زاد افظ التقرير لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله بمينه ووجه الاشعار ان المصنف حكم بان تمريف الحجاز المقلى بالكلام المفاد به خلاف ما في نفس الامر لضرب من التأويل مطرد ومنعكس، والتعريف الذي ذكره ههنا متحد به في المآل فلو لم يرد بغير ما هو له في نفس الامر ، بل ايم او اخص ، بطل طرد التعريف ، او عكسه ، فتدبر (قوله وبالجلة الخ) لما كان الاشعار خفيا قال وبالجلة اي سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشمرا بماذكر أولا (قوله بقرينة ذكره الخ)

بطلان العكس فقط فقال وأما الجواب عن السؤال على بطلانالطرد الح فهما منه ان قوله لئلا يمتنع طرده علة باعثة حتى يجىء اعتراضه بان خلاف ما عند العقل مخرج لقول الجاهل المذكور فلا يصح جواب الشارح ومحصل الجوابان تبديل ما عند العقل بما عند المتكلم ليس لاخراج قول الجاهل المذكور بل لئلا يبطل العكس ثم بعد التبديل لذلك ترتب اخراج قول الجاهل المذكور بل لئلا يبطل العكس ثم بعد التبديل لذلك ترتب اخراج قول الجاهل المذكور بخلاف ما عند العقل فليس اخراجه علة باعثة حتى يقال انه خارج بماعند العقل كما قال السيد أو بالتأول كما قال المصنف فلا وجه للتبديل

(قول المحشي) والتمريف الذى ذكره هنا متحد به فى المآل أى التمريف بقطع النظر عن كونه فى نفس الأمر أوغيره فان كونه في نفس الامر هو محل الاستدلال فلوكان متحدا به من جهة كونه فى نفس الامر لم يكن للاستدلال عليه بقوله فاو لم يرد الخ وجه

(قول الحشي) بل اعم أو اخص أي أعم مما في نفس الامر وغيره أو اخص مما فى نفس الامر

(قول الحشي) بطلطرد التمريف أي يكون غير مانع اذا اريد الاعم لان الاطراد انما كان بوجود الاخص من ذلك الاعم (قول الحشي) أو عكسه أى يكون غير جامع اذا ريدالاخص لان الانمكاس انما كان بوجود الاعم فقوله بطل طرد التمريف الخ على اللف والنشر المرتب

(قول المحشي) فتدبر اشارة الى رد ما قيل في وجه الاشعار

(قول الشارح) قرينة ذكره في مقابلة الحقيقة قيل فحينئذ يكون قوله عند المتكلم متعلقا بالظرف أعني له كما ذكره الشارح في تعريف الحقيقة وحينئذ يتقيد ثبوت الفعل لما هو له بقوله عند المتكلم وغير ما هو له يكون متناولا لما يكون غيرا في الواقع لما ثبت له في الواقع لاعند المتكلم فاذا زعم المتكلم كالدهري في شيئين انهما متحدان وانهما ما هو له وكان ما هو له في نفس الامر احدهما فيصدق على الآخر أنه غير ما هو له عند المتكلم مثلا أذا اعتقد الدهري أن الربيع محمد بالفاعل المختار واسند الانبات له فالربيع مغابر في نفس الامر لما ثبت له الانبات في نفس الامر وان لم يكن الربيع عند المتكلم مغابرا لما

اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم أعنى مايصدق عليه انه اسناد الى غير ماهو له بوجه ما اعنى المغاير في الواقع او عند المتكام في الحقيقة أو فى الظاهر وحينئذ يدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال المكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ماهو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ماهو له عند المتكام

يعنى كما ان ما هو له مقيد بذينك الظرفين يكون الغير مقيدا بهما لتقابلها يدل عليه قوله اعنى المفاير في الواقع أوعند المشكلم الح وصرح به في المختصر وليس المراد ان ماهو له مقيد بهما في تغريف الحقيقة فيكون مقيدا بهما في تعريف الحاز، ويكون الغير مطلقا، والا لزم أن يكون الاسناد الى ما يغاير في نفس الامر لماهو له في نفس الامر دون اعتقاد المتكلم نحو قول الدهري انبت الربيع البقل مجازاً وحمل لفظ الغير على معنى ليس يخالف ما صرح به سابقا من قوله أي غير الملابس الذي هو له وقول المصنف رحمه الله تعالى واسناده الى غيرهما الملابسة مجاز ولا حقا من قوله أعنى المغاير في المواقع ويستازم عدم صحته في نفسه لانه يقتضي أن يكون المجاز الاسناد الى ملابس، لايكون ما هو له أضلا لافي نفس الامر ولاعند المتكلم لافي الحقيقة ولا في المظاهر بنا، على دخول المقيد في حيز النفي (قوله وحينتاذ يدخل نحو قول الجاهل الامر ولاعند المتكلم لافي الحقيقة ولا في المظاهر بنا، على دخول المقيد في حيز النفي (قوله وحينتاذ يدخل نحو قول الجاهل

ثبت له الانبات عنده لاتحاده عنده بالفاعل المختار و يصدق عليه انه مغاير لما ثبت الانبات له عنده لانه انها ثبت عنده للربيع المحد بالفاعل لا للربيع المغاير له فتدبر فانه قد وقع في تقريره خبط فاحش فيلزم أن يكون الاسناد لما يغاير في نفس الامركالوبيع ماهو له في نفس الامركالقادر المختار دون اعتقاد المنكلم نحو قول الدهري انبت الربيع البقل مجاز اوقد دفعه المحشي

(قول الشارح) أراد بالاسناد الى ما هو له مفهومه الظاهر الخ أي لان هذا المفهوم الظآهر مع قيدالتأول هو المقابل في الحقيقة للاسئاد الى ما هو له سواء كان في الواقع أو عند المتكلم بلا تأول الذي هو الحةيقة كما يعلم ذلك من قوله فاخرج جميعها وقوله ويدخل الح قتأمل

(قول المحشى) يعنى كما ان الخ يعنى ان عند المتكلم في الظاهر وأن كانا متعلقين بله في تمريف الحقيقة اكسهما هنا متعلقان بالغير ليكون الغير مقيدا بالظرفين كما تقيد بهما ما هوله لتقابلها وان أمكن هنا أن يتقيد بهما الثبوت دون الغير لاستقلاله بخلاف ما هو هناك تدبر

(قول المحشي) و يكون الغير مطلقا أي عن التقييد بالظرفين فيشمل ما غاير في نفس الامر ما هوله فيه ولم يغاير في اعتقاد المتكلم ما هو له فيه كالربيع فانه مغاير في نفس الامر لما الانبات له فيه وهو الله سجانه وتعالى ولا يغاير في اعتقاد المتكلم ما الانبات له فيه فانه يعتقد ثبوت الانبات للربيع التحد بالفاعل الحتار

(قول المحشى) والا لزم الخ وجه الملازمة انه اذاكان مفايراً في الواقع لما ثبت له فىالواقع ولم يكن مفايراً عندالمتكلم لماثبت له عنده كان الاسناد الى المغاير فى نفس الامر اسناداً الى ما يغاير فى نفس الامر ما ثبت له الفعل عند. لائه انما ثبت عنده للربيع المقد بالغاعل المختار لا المغاير له فندبر

(قول المحشى) وحمل لفظ المغير على معنى ليس أى حملها على ذلك مع كونَ الظرفين قيداً لما هو له لا للغير كما هو الغرض ليندفع الاشكال المذكور بقوله والا لزم الحركما قاله السمرقندى فانه اذاكان بمعناها لايكون هناك معنى المغابرحتى يقال انه يشمل مامر

(قول الحشيّ) لايكون ما هو له أصلا أي لان النفي دخل على ما هو له المقيد بالقيدين فيصدق بنغي المقيد في نفسه

قاخرج جميمها بقوله بتأول و بقى التعريف سالما فيخرج عنه مالا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهم ي والممتزلى البت الله البقل وخاق الله الافعال كلها بالتأول الكونه الى غير ماهو له عند المتكام وكذا نحو قول الدهرى البت الربيم البقل بتأول حيد بنظه ال من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب النه المغير ماهو له عند الحفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ماهو له عند المتكام في المظاهر لا يقال العام لا يتحقق الافى ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ماهو له اعم من ان يكون فى الواقع أو عند المتكام في الحقيقة أو فى الظاهر لا نا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الافي ضمن الخاص عدم ارادته الافى ضمنه وقد تبين ان الفساد انماكان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلافساد فى ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام (ولهذا) أى ولان مثل قول الجاهل خارج عن الحجاز لاشتراط التأول فيه (لم يحمل نحوقوله) والانوال الكاذبة اعنى المتزلى مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الانمال كالها مغنيا حاله والإقوال الكاذبة عداً و بقول المجاهل ولالمن يتعمد الكذب، ولا للمعتزلى المخفيل الذال الكاذبة اى ولان مثل الحال العاهل ولالمن يتعمد الكذب، ولا للمعتزلى المخفيل المقال كالها مخفيا حاله (قوله فاغرج جبيها بقوله بتأول) اذلا تأول العاهل ولالمن يتعمد الكذب، ولا للمعتزلى المخفي حاله (قوله أى ولان مثل الح

وبنفى كل من القيدين والمقيد في نفسه ما هوله فى نفس الامر وهذا معنى قوله بناء على دخول المقيد الخ

" (قول الشارح لايقال الخ يعنى ان العام لايتحقق الافى ضمن الخاص فيلزم اما وجود العام في الشقّ الاول فيكون التعريف غير جامع أوفي الشق الثانى فيلزم الاستدراك فحمل الغير على المعنى الاعم لاينفع شيئاً لانه متى كان لايتحقق الافي ضمن الخاص وقد تبين فساده يكون العام الذي تحقق فيه فاسدا فيلزم المحذور بحاله

(قول الشارح) وقد تبين فساده أى الخاص الذى أريد لاكل خاص فانه لم يذكر فيما سبق من جملة الخاص ماهو عند المتكلم فى الحقيقة

(قول الشارح)عدم ارادته الا في ضمنه فان المفهوم هنا اعنى ما يصدق عليه آنه اسنادالى غير ماهوله بوجه،الايكون مرادا في ضمن فرد خاص لمنافاة الخصوص لمعنى اى وجه

(قول الشارح) وقد تبين أن الفساد أنماكان ينشأ الخوذلك لانه أذا أريد الاعم فقول الجاهل والمعتزلى لمن يعرف حالها وأن خرجاً من غير ماهو له في نفس الامر فقد دخلا في غير ماهوله عند المتكلم ولفظ بتأول وأن كان ضائعا بالنسبة لخروج قول الجاهل أنبت الربيع البقل والاقوال الكاذبة من غير ماهو له عند المتكلم لكن ليس ضائعا بالنسبة لخروجها من غير ماهو له في الواقع وكذا بالنسبة لخروج قول المتزلى منه وهكذا فليتأمل

(قول الحشي) والاقوال الكاذبة عمداً أي التي تعمد بها صدور الكذب عنه أما ما لا عمد فيه فاكتنى عنه بقول الجاهل فانه كذب لاعمد فيه

(قول المحشي) ولا المعتزلى المحفي حاله لان اخفاء حاله ينافى التأول الذي حاصله نصب القرينة ثم ان المراد بالكذب

اشتراط التأول رعاية لقرب المشار اليه وكونه مذكورا صريحاً (قوله الصلتان) في القاموس الصلتان محركة ، شعراء عبدى وضبي وفه عي والعبدى نسبة الى عبد القيس ويقال له عبقسي (قوله أى على ان اسناد الح).قالكلام محمول على الحذف أى لم يحمل اسناد نحو قوله ، او على الاسناد المجازى او على التجوز من اجرا، وصف الجزء على الكلولم برد ان معنى قوله على المجاز على ان اسناد اشاب وافنى مجاز قان العبارة لاتساعده (قوله مادام لم يعلم) ليس مراده ان لفظة دام مقدرة قانه لايجوز حذف الافعال المانى، مجمل ما مصدرية نائبة

مخالفة الواقع لا الاعتقاد والا أكان قول المعتزلى منه

(قول الحشي) اشتراط التأول أي المأخوذ من ذكره في النعريف

(قول الحشي) شعرا أي اسم لكل منهم ونسب الجاحظ هذه الابيات للصلتان الضبي والصلتان في الاصل الماضي في أمره وشأنه ومنه سيف صلتان

(قول المحشى) فالكلام محمول الخيمى أنه ليس مراد الشارح بقوله أى على ان اسناد الخيبان معنى قوله على المجاؤ لانه يصير هناك تقدير كشير وأيضاً ليس المحمول عليه ان اسناده مجاز اذ هذا معنى خبرى ليس هو الاسناد بل المحمول عليه اسناد الاشابة والافناء الى كرافغداة ومر العشي لملابستها لم هوله عند المتكلم والها مراده أن المحمول هو اسناد اشاب وأفنى كما هو ظاهر المصنف لانه متى كان المحمول عليه الاسناد كان المحمول الاسناد والها لم يقل بعد قوله على الحجاز أي اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي الملابسة لقصده الاتيان بعبارة المصنف للاشارة الى التأويل فيها هذا غاية ما يمكن ومع ذلك كان الظاهر أن يقول أى على اسناد أشاب الخ بدون أن وعبارة العصام بعد قوله على الحجاز أي اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي لكونهما ملابسين لماهو له عند المتكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد للجاز أي اسناد الاشارح معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على ان اسنادهما فيه عجاز ولا بخني ان العبارة لا تساعده اه فأراد الحشي دفعه بميا ذكره

(قول المحشي) أو على الاسناد المجازي أي اسناد الحمل المدني الى نحو القول فانه غير ما هو له والذي هو له هو الاسناد الذي فيه

(قول المحشي) او على التجوز من اجراء وصف الجزء الح يعنى ان الذى يوصف بالحمل المنني هو الاسناد ولما كان جزءاً صوريا للقول اجرى وصفه على القول والظاهر ان المراد بالتجوز حينئذ التسامح وهو ان يتسع في الكلام لعلاقة ضعيفة أو لمجرد ظهور المراد وليس حقيقة ولا مجازاً عقليا ولا لغوياً لضعف علاقته بحيث لا يعتد بها أولعدمها أو عدم قصدها وفي بعض النسخ اسقاط أو على الاسناد المجازى ولا مانع حينئذ من جعل التجوز بمدى الاسناد المجازى ثم ان جعل الاسناد جزءا يقتضى ان المراد به الانضام أثر الضم وقد تقدم خلافه فانظره

(قول المعشى) سيما حذف الصلة أي كما هنا فان دام صلة ما

(قول المحشي) بجعل ما مصدرية نائبة الخ لعل مراده ان فهم كون مانائبة عن الظرف مع مادام إقرب فلذا إلى بها

او) لم (يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره) لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا إلى ماهو له عند المتكام فى الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل (كما استدل) يعنى لم يعلم

عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المأول هى وصابها به أى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا تحقق احدهما يحمل على المحاز (قوله أو لم يظن) اعاد كلة لم اشارة الى دخوله تحت النفى وان المقصود انتفاؤهما ، لان انتفاء احد الامر بن مبهما يستلزم انتفاؤهما ، وليس بتقدير أحكلة لم حتى يكون الترديد فى الانتفائين فيخل بالمقصود (قوله ان قائله لم يرد ظاهره) لم يقل لم يعتقد كما في المفتاح ، لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفي ، بل لا بد من عدم الارادة بنصب القرينة (قوله بل حمل القرينة ، ولذا لم يقل لم يحمل مالم برد ظاهره اذلا بد من العلم أو الظن لعدم ارادة الظاهر بنصب القرينة (قوله بل حمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر ومافى شرح المفتاح الشريفي من انه ينبغي أن يتردد عند انتفاء العلم والظن ، في كونه مجازاً أو حقيقة كاذبة لان الجزم بكونه حقيقة تحكم

(قول المحشى) اشارة الى دخوله تحت النفي أى دفعاً لتوهم أنه مرفوع معطوف على مجموع النفي والمنفي

(قول المحشي) لان انتفا أحد الامرين مبهما الح أى الذي يفيده عطف المنفي على المنفي لان أوحينئذ تكونواقعة في حيز النفي فيتعلق النفي بالاحد المبهم بخلاف ما اذا عطف النفي على النفى فانه لا يفيد العموم اذ يصير المعنى لم بحمل على الحجاز مادام انتفى العلم أوانتنى الظن أي مدة ثبوت أحد الانتفائين وثبوت الواحد المبهم بكفي فيه ثبوت احدهم المخلاف انتفائه (قول المحشي) وليس بتقدير اكلمة لم أى ليست الاعادة تقديرا من الشارح خارجا عما يدل عليه الكلام بان يكون المراد عطف النفي على النفى

(قول المحشى) لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكفى أى بل لا بد معه من عدم الارادة المدلول عليه بنصب القرينة لجواز عدم الاعتقاد مع ارادة الظاهر فلو عبر بلم يعتقد بدل لم يرد لأ فاد أنه يكفى علم أو ظن عدم الاعتقاد في الحمل على الحجاز بدون تلك الارادة كا لو قيل جرى النهر مع ارادة الاسناد الى المكان بلا تأول وليس كذلك لانه حقيقة كاذبة مع ان المخاطب يعلم أنك لا تعتقد الظاهر بخلاف تعبيره بلم يرد فانه يفيد أن ذلك ليس بمجاز لان المتكلم بذلك مريد للظاهر لعدم نصب القرينة على عدم ارادته وما في الاطول من أنه لم يقل لم يعتقد لانه لا يكفى في الحمل على الحجاز العلم أو الظن بعدم اعتقاد الظاهر لجواز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفى اعتقاده أي وحيننذ يكون حقيقة لا مجازا غير صحيح لما تقدم عن الحشي أنه لا بد في الحقيقة من شرطين أخفا حاله وأن لا يعرف للخاطب حاله وأنه متى أنتفى أحدالشرطين كان مجازا عن المدالة ال

(قول المحشى) بل لابد من عدم الارادة بنصب القرينة أي الدالة على انه لم يرد فلا بد من علم أوظن عدم الارادة و لل الحشي) ولذا لم يقل الح أى انه لما كان مدار الحمل على المجاز علم أو ظن عدم الارادة وذلك العلم أو الظن لا يكون الا ينصب القرينة وليس مدار الحمل على المجاز عدم ارادة الظاهر ولو من غير علم أو ظن بنصب القرينة لم يقل المصنف لم يحمل نحو قوله أشاب الح على الحجاز ما لم يرد غير ظاهره بان يحذف العلم والظن و يبقى النفيين على حالما فقول الحشى لم يقل لم يحمل على المجاز بل على الحقيقة عند عدم ارادة الظاهر على المعنى لا يحمل على المجاز بل على الحقيقة عند عدم ارادة الظاهر

(قول الحشي) في كونه مجازاً أو حقيقة ماوجه كونه مجازاً معانتها شرطه وهو العلم أوالظن بعدمارادة الظاهر بنصب

ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال (على ان اسناد ميز) الى جذب الليالى (في قول ابى النجم) قد اصبحت ام الخيار تدغى * على ذنبا كله لم اصنع * من ان رأت رأسى كرأسى الاصلم (ميز عنه قنزعا عن قنزع) اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواخي الرأس (جذب الليالى)

يقتضي انه، اذا لم يعلم ايمان شخص ولا كفره يحكم بكفره في الظاهر ففيه ان المعتبر في الحكم بالكفر العلم بعدم الايمان لاعدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة، فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ماهو له في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشيء الخ) فقوله كما استدل مفهول مطلق لفعل محذوف، دل عليه لم يعلم والمراد بالاستدلال، المعنى اللغوى لا الاصطلاحي المقابل للبديهي، فلا يرد ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بديهة كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه (قوله قد اصبحت ام الحيار تدعى الح) اصبح، عمناه الحقيقي وام الخيار اسم امرأة وتدعى خبر اصبح وكله بالرفع ليفيد عوم الذي المناسب للقام لا بالنصب المفيد لنفي العموم ولان الكل المضاف الى الضمير، لم يستعمل الا تاكيدا او معمولا للمامل المعنوى ومن ان رأت مفعول له والاصلع الذي انحسر شمر رأسه والمعنى ان هذه المرأة اصبحت تدعى على ذنبا لم ارتكب شيئاً منه لرؤيتها رأسي كراس الاصلع فان النساء، يبغضن المشيب و يطلبن الشباب وميز عنه جملة، مفسرة لرؤية وأسه كرأس الاصلع ومبينة لوجه الشبه اي ساب عن الرأس والقنزعة بضم القاف والزاء وفتحهما وكسرهما، وكجندية وقنفذ الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله أي بعد قنزع) اشارة الى بضم القاف والزاء وفتحهما وكسرهما، وكبندية وقنفذ الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله أي بعد قنزع) اشارة الى

القرينة المراد منه وجودها كما مر فانحاصل ذلك انه انتفت هنا القرينة وحينئذ لاوجه للتحكم ايضا لوجود ضابط الحقيقة وهو الاسناد لما هو له في الظاهر أى ظاهر بيان المتكلم الهدم وجود القرينة كما مر في الشارح

(قول المحشي) يُقتضى انه الخ وجه الاقتضا انه اذا كان انتفاء العلم أو الظن بكونه عجازاً يوجب الحمل على المقابل وهو الحقيقة لزم ان انتفاء العلم بالايمان عن شخص يوجب الحمل على مقابل الايمان

(قول الحشي) اذا لم يعلم ايمان شخص أي شخص يقول مثل هذا القول أو مطلق شخص

(قول المحشي) فانه يكفيه عدم العلم الح اى لانتفا شرط الحجاز حينئذكا مر فما قيل ان قول الشارح بل يحمل على الحقيقة أي ظاهرا مع احتمال المجاز وهم لان انتفا شرطه لا يبقي معه احتماله

(قول المحشى) دل عليه لم يعلم لان العلم هنا من القرينة فعدمه من عدمها وهي الدليل

(قول المحشي) المعنى اللغوى وهو مطلق الأسناد لشي. ولو بديهياً كالاستحالة إ

(قُول الحشي) فلا بُردُ أن عدم ارادة الظاهر الخ قيل انه لا يلزم من تُوقف الحمل فيما ذَكر ُعلى الاستدلال توقفه

عليه في كل موضع وفيه أن الكلام فيا تفيده عبارة المصنف وهي تفيد التوقف لعطف عدم الاستدلال على عدم العلم

(قول المحشي) بمعناه الحقيقي هو اتصاف اسمها بخبرها وقت الصباح وقوله المناسب للمقام وهو الامر بالهجوع الآتي

(قول المحشى) لم يستعمل آلا تأكيداً ولا معنى هنا لجعله تأكيداً لذنبا

(قول الحشي) يبغضني الشيب أي الذي هو سبب في انحسار شعر رأسه

(قول المحشى) مفسرة لرؤبة رأسه الخ الاولى لكون رأسه الخ

(قول الحشي) وَكَجْنَدَيَّةَ أَى أَضِمُ الْجَيْمُ وَفَتْحَ الدَّالَ

(قول الشارح) أي بعد قنزع والمعنى سلب عن الرأس جملة من الشعر بعد أخري حتى جعلها كرأس من لاشعر له

اى مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته (ابطئيأو اسرعي) حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمنني الحبر ويجوز ان يكون منقطعا من الاول أى اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ولا ابالي (مجاز) خبران (بقوله) متعلق باستدل (عقيبه) أى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع (افناه) أي أبا النجم أو شعر رأسه (قيل الله) أى امره وارادته (للشمس اطلعي) حتى إذا واراك افق فارجعي

ان بممنى بعد كما فى قوله تعالى * لتركبن طبقا عن طبق (قوله أي مضيها الح) فى التاج الجذب ، كشيدن فالممنى جذب الليالى بعضها لبعض والمراد لا زمه اينى ، مضيها ومجى ، بعضها خلف بعض لانه الموجب لتمييز القنازع عن الرأس والفناء وعبر بالليالى عن مطاق الازمنة لان العرب تؤرخ الشهور بالليالى . أو للاشارة الى شدتها وكثرة الغموم فيها (قوله وفي الاساس الح) فالمعنى مضى اكثر الليالى أي من عمره (قوله مقولا فيها الح) أي من الناس فى حقها حين اليسر والوفاهية أبيا وعين المسر والضيق اسرعى أو من الشاعر لانه لايبالى بعد التمييز المذكور عنها (قوله أو كون الامر الح) والتعبير ، للدلالة على انها مأمورات بامره تعالى مسخرات لحكه فحينئذ يتحقق دليل آخر على كونه موحداً (قوله و يجوز ان يكون المنام منقطما) أى استثنافا على طريق الالتفات (قوله أي أمره وارادته) ، فسر القيل أولا بالامر لقوله اطلمي فانه مفعول منقطما) أى استثنافا على طريق الالتفات (قوله أي أمره وارادته) ، فسر القيل أولا بالامر لقوله اطلمي فانه مفعول القيل ان كان مصدرا أو بدل أو عطف بيان له ان كان اسها وكذلك لفظ الامر محتمل أن يكون مصدرا وان يكون اسها بعنى المرادة بعملف الارادة العدم الامر حقيقة عند المحققين واما عند القائلين بخطاب كن بعد الارادة وهى تقتضي بمعنى الحياهي بمعنى كوني طالعة (قوله حتى إذا واراك الح) حتى ابتدائية ولذا دخلت على الشرطية وهى تقتضي بمعناه الحقيق لان اطلعي بمعنى كوني طالعة (قوله حتى إذا واراك الح) حتى ابتدائية ولذا دخلت على الشرطية وهى تقتضي ما في بعض الحواشى يا بنت عي لا تاومي واهجمى الخطاب لام الخيار والهجوع النوم ،

⁽ قول المحشى)كشيدن أى الجر والسحب

⁽ قول الحشي) مضيها ومجيء الخ لان الجاذب يمضي و يجيء الجذوب مكانه

⁽ قول المحشى) أو اللاشارة الى شدنها أى الازمنة فكانها كلها ليال

⁽ قول المحشى) للدلالة على أنها مأمورات فالامر على هذا من الله لامن الناس ولامن الشاعر كما هوعلى تقديرالقول (قول المحشى) فسر القيل أولا بالامر الح أى لم يفسره من أول الامر بالارادة لقوله اطلعى لانه مفعول القيل ولا يصبح تسلط الارادة عليه ثم المراد بالامر القول بالمعنى المصدرى على الاول أو المقول وهو الصيغة على الثانى فقوله ان كان اسما أي للمقول وهو اطلعي

⁽قول المحشي) لعدم الامر حقيقة أى الامر التكو بنى لا الامر مطلقا وقوله تعللى انمـــا أمرنا لشيء الآية تمثيل لحصول الشيء بسرعة

⁽ قول المحشي) سببًا مؤدياً الح أى لا بوجد مابعده الا اذا وجد والطلوع كذلك وقوله ليس بشى. لان ذلك ليس معني حتى الابتدائية بل معنى حتى الندر يجية

فانه يدل على أنه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدى، والمعيد والمنشى، والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء على إنه زمان أو سبب (واقسامه) أى الحجاز المعلى (اربعة لان طرفيه) وهما المسند اليه والمسند (إما حقيقتان) وضعيتان (نحو البب الربيع البقل أو مجازان) وضعيان (نحو احيى الارض شباب الزمان) فإن المراد واحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث فضارتها بانواع النبات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة (او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز (واحيى الارض الربيع) في عكسه وهذا التقسيم للطرفين أولا وبالذات وللاسناد ثانياً وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد الحجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سار الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسي ان يستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كاما مختلفين

ومن هذا ظهر فساد تفسير اصبحت بصارت (قوله فانه يدل الخ) فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى شأن الموحد وان كان هذا الاسناد أيضاً مجازاً ولا يجوز أن يكون اسناد افناه معجازاً واسناد ميز حقيقة لان جملة افناه قيل الله ميينة لقوله ميز عنه الخ (قوله وكذا المراد بشباب الزمان الخ) في القاموس الشباب ، الفتاء وقد شب يشب وجمع شأب والمراد همنا الاول اذ لاوجه للجمعية لارادة جماعة الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملابسة باعتبار حصول للكائنات والفاسدات فيه فيصبح حمل الازدياد عليه ولا يرد ان الشباب صفة الزمان والازدياد صفة القوى فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف ارتكبه الناظرون والممنى هيج قوى الارض واحدث نضارتها ازدياد قوتها النامية (قوله والروح) اى الحيواني

(قول العشي) أي الحيواني المتولد من بخارية الاخلاط الحامل قوة الحباة الى أعضاء البدن ولعله احترز بالحيواني

⁽ قول المحشى) ومن هذا ظهر الخ أى منأمرها بالهجوع فانه يدل على ان ذلك اللوم كان وقت الصبح عقبالنوم اذ لو لم يكن كذلك لكان المناسب أمرها بالسكوت

⁽ قول المحشى) ولايجوز ان يكون اسناد افناه الخ يدنى لايقال ان اسناد الافناء الى ارادته تعالى انما يدل على ذلك لكونه شأن الموحد اذا لم يكن هناك مايصرفه عن ظاهره وقوله هنا أو لاميز عنه الخ يصرفه عن ظاهره وحاصل لجواب أن الذى يجعل صارفاً هو التفسير لا المفسر

⁽قول المحشى) الفتاء أي حداثة السن وقوله لارادة جماعة الفتيان بان يكون الشباب جمع شاب أى أزمنة قوتها كما في الاطول وقوله لادنى ملابسة اذ المراد شباب قوة الارض الكائن في الزمان وقوله باعتبار حصوله فيه للكائنات أي الموجودات وقوله والفاسدات كذا في بعض النسخ والعلم زيادة من الناسخ لان الفساد هو العدم ولامعنى لحصول الحداثة المعمدومات في الزمان وقد يقال ان الفاسد يخرج من العدم الى الوجود عند شباب الزمان ويكون فتيا أو المراد بالفساد ضد الصلاح و بحصول الصلاح له عند شباب الزمان يكون فتيا

وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا أو معناه فيكون مفردا

(قوله وانحصار الافسام الخ) والكناية داخلة في الحقيقة المطلقة في شرح المفتاح الشريني والكناية داخلة في الحقيقة، بحدودها الثلاتة أي المذكورة في المفتاح والمقابل لها انما هو الصريح منها وقال الشارح رحمه الله في شرح قول السكاكي رحمه الله، الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كومهما حقيقتين و يفترقان بالتصريح وعدم التصريح، واما الكناية فلا كلام في انه لا يراد بها معناها وحده وانما الكلام في انه. هل يراد مع المعنى أم يقصر المراد على المعنى المعنى المنى الموضوع على المانى ومبناه على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا الاستعال في الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع جواز ارادة المعنى . ومبناه على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا الاستعال في الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع به واما ان لا يكون عير الموضوع به واما ان لا يكون غير الموضوع به واما ان لا يكون في الموضون في الموضوع به واما ان لا يكون في واما ان لا يكون في الموضوع به واما ان لا يكون في الموضوع به واما ان لا يكون في الموضوع به واما ان لا يكون في الموضون في الموضون و ال

عن الروح النباتى بناء على ان له روحا وليس بحى بناء على ان الحياة صفة هىمبدأ الحس والحركة الارادية لامبدأ التغذية والتنمية وفي ذلك كلام في محله

(قول المحشي) والكناية داخلة الخرد على العصام حيث منع الحصر بالكناية

(قول العشي) بحدودها اي الحقيقة وقوله والمقابل لها أي الكّناية وقوله منها أي الحقيقة

(قول للحشي)الحقيقة فىالمفرداحترز بالمفرد عن الحقيقة في الجملة اعنى الحقيقة العقلية كماسيأتى في قوله هوالحقيقة في الجملة (قول المحشي) وأما الكناية الخ هذا هو قول الشارح في شرح قول السكاكي المذكور قبله والمقصود من نقل كلام الشارحين تأييد دخول الكناية في الحقيقة

(قول المحشي) هل يراد مع معنى المعنى أى هل يراد المعنى الاصلى مع المعنى المراد منه أم يقتصر على المعنىالمراد منه وهو المعنى الكنائي

(قول المحتمى) ومبناه أى مبنى كون الكناية حقيقة عند ارادة المعنى مع معنى المعنى كما هو مذهب السكاكى أمالو أريد معنى المعنى فقط مع جواز ارادة المعنى فلا تدكون حقيقة أذ ليست كمة مستعملة فيما وضعت له وانما قلنا أن هذا مذهب السكاكي لتصريحه به في المفتاح كما قاله الشارح في البيان ونقل كلامه الصريح فيه هناك و بين مخالفة المصنف له حيث قال بانها لفغل أريد به اللازم مع جواز ارادة المعنى وأما من جعل المعنى الاصلى مرادا في شقي النرديد المذكور هنا ليكون كلاهما داخلا في الحقيقة وانه في الشق الاول مقصود بالافادة كاللازم بخلاف الثاني فانه مقصود للاتقال منه الى اللازم فقط فقد غفل عن أنه يلزم على الاحتمال الاول أن يكون من استمال المشترك في معنييه المقصود كل منهما لذاته وهو ممتنع عند البيانيين كما صرح به المحتى في بحث الكناية فان قات منع الحصر بالكناية وان لم يرد على مذهب المسكاكي طحيح لمكن الحيني ورحه الله قائل بان مذهب المصنف والسكاكي واحد كما سيأتي تصريحه به واعتراضه على الشارح وحمل صحيح لمكن الحيشي رحه الله قائل بان مذهب المصنف والسكاكي واحد كما سيأتي تصريحه به واعتراضه على الشارح وحمل الجواز في عارة من عبر به على الامكان الهام بمهنى على حلى الجواز على الامكان الفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً بل لينتقل منه الى غير الموضوع له مبنى على حلى الجواز على الامكان الخاص أما لو حمل على عدم الامتناع فلا مقصوداً بل لينتقل منه الى غير الموضوع له مبنى على حمل الجواز على الامكان الخاص أما لو حمل على عدم الامتناع فلا تقال بين الطريقين لانه لما كان المعينان مرادين في الكناية صح ان يقال انها مستعملة فيا وضع له فان الاصل في اللغظ مقصوداً بل لينتقل منه في الن المعينان مرادين في الكناية صح ان يقال انها مستعملة فيا وضع له فان الاصل في الفظ

وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالخباز فى قولنا زيد نهاره صائم آنما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احيانى ملاقاته الحجاز اسناد الاحياء الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقمة خبرا الى المبتدإ واما على مذهب السكاكى

له مرادا فلا، ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة وعلما الكناية فحمل ماذكره من اشتراكهما في كومهما حقيقتين على اشتراكهما في ارادة المدنى الحقيق فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة على الكناية وهذا الاصطلاح بما لم نجده من القوم وأما ماقيل من ان اللفظ اذا أريد به نفسه واسند اليه الفعل أو معناه كان مجازاً كافي قولك سرتنى ليلى اذا أردت لفظ ليلى فانه مجاز لان المسر من تلفظ بها وليس طرفه اعنى ليلي حقيقة ولا مجازاً لان اللفظ اذا أريد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمجاز كا صرحوا به فايس بشيء ، لان السرور انما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالته على معناه لامن حيث هو (قوله وكل مفرد مستعمل) قيد بذلك ، لان اللفظ قبل الاستعال لا يسمى بالحقيقة والمجاز (قوله لا اسناد الجلة) فان الاسناد الى المبتدأ ليس عنده حقيقة ولا مجازاً

أن براد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانحة عنه وانها مستعملة في غير ما وضع له بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته اهرو به يظهر أن ترديد الشارح في شرح المقتاح الذي نقله المحشى هنا انما هو على رأيه دون رأى المحشى وسكت عنه هنا اتكالا على ما يأتى فى الكناية فتدبر

(قول الشارح) أما على مذهب السكاكي أى مذهبه في المجاز العقلى عند القوم وان لم يكن عنده مجاز عقلى (قول المحشى) ومنهم من فهم ذلك أى فهم انهم اعتبروا في الحقيقة أن لا يكون غير الموضوع له مراداً وحينئذ يصح الجزم بان الحقيقة مطلقا اي صريحة أولا تقابل الكناية لانها اما مراد فيها المعنى الحقيقي او تجوز ارادته

(قول الحمشي) لان السرور اتما هو من سماع هذا اللفظ من حيث دلالله على معناه أي فايس المراد به نفسه لان السرور ليس بمجرد اللفظ اذ لا تفاوت بين الالفاظ بل معناه فهو حقيقة لا نه كلة مستمملة فيا وضعت له قصدا وحينئذ لم تثبت الصورة التي وردت على الحصر وحاصل الجواب ان اللفظ انما يكون علما على نفسه اذا اريد به نفسه من حيث هو مجرد اللفظ أما اذا اريد من حيث هو مستممل في معناه فلا يكون علما على نفسه وهو هنا كذلك لان معنا قول القائل سرتني ليلي سرني هذا اللفظ لكن لامن حيث انه مجرد اللفظ بل من حيث انه مراد به معناه في كلام المتكلم الاول وان لم يرد ذلك في قول القائل سرتني ليلي فهو حين استممله المتكلم الاول علم على معناه لاعلى نفسه والاعلام حقيقة على الصحيح ومثل ذلك ما اذا قال قائل ضرب زيد عرا وقلت سرني ضرب من ضرب زيد فهو وان كان اسها في كلامك لكن اسناد السرور له انما هو من حيث استممله القائل في معناه فهو باعتبار وقوعه فاعلا اسم لقصد لفظه و باعتبار ان السرور المساد المستمملا في معناه فعل وحقيقة والمقصود بقرينة الاسناد هو الاعتبار الثاني لكن بني انه لامانع من ان يكون الاسناد الى الفظ نفسه كان يقال اسهرني ليلي اذا كان هناك من يتغني بقوله تلفظت بليلي فان قيل ان معني جواب المحشي ان لانسلم ان المسرمين تلفظ به وحينتذ فالاسناد في هذا المثال حقيقة وطرفاه حقيقيان قلت هذا يدفعه قول الحشي لامن حيث هو (قول المحشي) لان اللفظ قبل الاستمال الى آخره في جمع الجوامع ان هذا فيما عدا المصدر المشتق منه اللفظ الحازي (قول المحشي) فان الاسناد الى المبتدا عنده اليس حقيقة ولا مجازا أي فهو واسطة عند المصنف كما تقدم في الشارح (قول المحشي) فان الاسناد الى المبتدا عنده اليس حقيقة ولا مجازا أي فهو واسطة عند المصنف كما تقدم في الشارح

فقيه اشكال (وهو) اى الحجاز العقلى(فى القرأنكثير واذا تليت عليهم آياته) أي آيات الله تعالى(زاهتهم ايمانا) لم يقل منه قوله تعالى او نحوه

(قوله ففيه اشكال) عندى لا اشكال فيه لانه صرح في آخركلامه في بحث الكناية ان الكلة اذا اسندت فاسنادها بحسب رأى الاصحاب دون رأينا اما أن يكون على وفق عقلك وعلمك ، أولا يكون والاول هو الحقيقة، في الجلة والثانى هوالحجاز فيها انتهى فانه صريح فى أن الحقيقة والحجاز العقليين صفتان لاسناد كلة الى اخرى لا لاسناد الجلة الى شيء ففي قولنا، زيد صائم نهاره الحجاز هو اسناد الصوم الى النهار وبعد ذلك الاسناد ، لا يجاز في اسناد صوم النهار الى زيد لانه في معنى زيد صائم في نهاره فتدبر فانه من اللهائف وانحا قال دون رأينا ، لان رأيه رد الحجاز العقلى الى الاستعارة بالكناية (قوله لم يقل منه الح) بل أورده بطريق التعداد

وان كان الحق عند الشارح خلافه كما نقله فيما سبق عن الشيخ عبد القاهر وحكم بان تعويف المصنف غير منمكس (قول الشارح) ففيه اشكال لعدم اشتراطه ان يكون طرفا الحجاز العقلي مفردين لانه عرفه على رأي القوم بالكلام

(قول الشارح) ففيه اشكال لعدم اشتراطه أن يكون طرقا المجاز العقلي مفردين لانه عرفه على رأي القوم بالكلام المفاد به خلاف ماعند المتكلم فالكلام المشتمل على اسناد جملة الى المبتدا يوصف عنده من حيث اشتماله على هذا الاسناد بالحجاز العقلى مع أخذه الكلمة في تعريف الحجاز وعلى هذا يكون اتصاف جملة زيد نهاره صائم بكونه مجازا باعتبار افادته الحكم الذي بين زيد والجملة وهو أن زيداً صائم النهار وقد يقال في دفع الاشكال أن المراد بالمفرد في تعريف الحجاز المفارد حقيقة أو تأويلا ونهاره صائم وأن كان جملة الا أن اسناده غير مقصود وأنما المقصود الاسناد بين زيد وصيام النهار ولهذا قال النجاة فيه أنه وأن كان جملة الا أنه ليس بكلام لتجرده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد وأبراز الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع أيقاع النسبة كما في شرح الوضعية

(قول الحمشي) أولا يكون أي لابكون على ونق عقلك لان اسناد الفعل الى ماهو متصف به محلا له في المبني للفاعل ومتملقا له في المبنى المفعول مما يقتضيه العقل و يرتضيه والى غير ذلك مما يأباه العقل الا بتأويل

(قولَ الحشي) في الجملة أي جملة التركيب المركب من الطرفين أى الحقيقة هى الاسناد الكائن فى جملة التركيب فهى اسناد مفرد على وفق العقل في تلك الجملة لا اسناد نفس الجملة فانه صريح الخ أي فيرد اليه تعريفه له بالكلام المفاد. به خلاف ما عند العقل بالتأويل

(قول الحشي) زيد صائم نهاره زيد مبتدأ أول وصائم ثان لاعتماده على الاول ونهاره فاعل به اغنى عن الخبر والجلة خبر الاول (قدل الحشم) لا مجاز في اسناد صدر النماد المرزيد اي فلا وجه لوصف اسناد حملة نماده صائم الى زيد يكونه مجازا

(قول المحشي) لامجاز في اسناد صوم النهار الى زيد اى فلا وجه لوصف اسناد جملة نهاره صائم الى زيد بكونه مجازا عقليا حتى يقول به السكاكي وانما كان في معنى زيد صائم فى نهاره بعد الحجاز لان المجاز انما هو طريق دلالة على المعنى الحقيقي غير مقصود لذاته فماقيل كون المراد ما ذكر لايودى الى عدم الحجازية الا لوكان ذلك المراد مدلول التركيب والا فلا مجاز في اسناد الصوم الى النهار لان المراد اسناده الى زيد وانه صائم في النهار وهم منشؤه قلة التدبر

(قول المحشي) لأن رأيه رد المجاز العقلى الخ فتقريره للمجاز العقلى في العبارة السابقة بيان لمذهب الاصحاب كما ان تعريفه له بالكلام المفاد به خلاف ماعند المتكلم تعريف له على مذهبهم أيضاً فيحمل تعريفه له على تقريره أياه فلا يكون الانحصار في الاربعة مشكلا على مذهب السكاكى في الحجاز العقلى عند القوم فتدبر ايهاما للاقتباس وان الممنى واذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقاً بوقوع المجاز العقلى فى القرأن كثيراً والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تعالى اتما الآيات سبب لها (يذبح ابناءهم) نسب الى فرعون التذبيح الذى هو فعل جيشه لانه سبب آمر (ينزع عنهما لباسهما) نسب نزع اللباس عن آدم عليه الصلوة والسلام وحواء رضى الله تعالى عنها وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهمانه لهما لمن الناصحين (يوما) نصب على انه مفعول به لتقون ولذا لم يعطف ما بعده عليه (قوله ايهاما الاقتباس) وروما للاختصار مع ان المناسب ابيان الكثرة هو التعداد، وهوأيضاً من الحسنات وان لم يعدوه منها لعدم الانحصار فيا ذكروه (قوله وان المهنى الح) والضمير في عليهم راجع الى المؤمنين والمراد منهم حينئذ مؤمنون وقوع الحجاز فاندفع الاشكال بانه كيف يصح الزيادة بالقياس الى منكرى وقوع الحجاز فاندفع الاشكال بانه كيف يصح الزيادة بالقياس الى منكرى وقوع الحجاز فاندفع الاثيان به حاصل، بعض الآيات والزيادة بآخر فانه خلاف ماهو الظاهر من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال الزيادة قديراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال الزيادة قديراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال الزيادة قديراد بها الامر الزائد في نفسه وهو لا يقتضي وجود المزيد عليه عذوف والثاني يوماعلى حذف المضاف اى عذاب يوم حذف الفظاعنه والمدنى فكيف تتقون انفسكم عذاب يوم وقديستعمل الانقاء

(قول السيد) قدس سره قلت بل يوصف بالحجاز اللغوى لان المعنى الخ قال الشارح في حواشي العضد المركبات موضوعة بازاء معانيها التركيبية وضعا نوعيا بحيث تدل عايها بلا قرينة فان استعملت فيها فحقائق والا فمجازات اه وهذا ظاهر في التمثيلية لاستعمال كل المفردات في غير معانيها وهل مثله ما اذا استعمل بعض المفردات في غير معناه كلام السيد هذا صريح فيه لكن نقل عن الشارح هنا انه يمكن أن يجعل التركيب حقيقة ومجازاً باعتبار مفرداته أو باعتبار استعاله في المهنى الموضوع له ولازمه وكلام السيد أقرب لان الكلام في التركيب من حيث وضعه التركيب بقطع النظر عن مفرداته وما قيل ان المجموع المذكور حقيقة لانه موضوع بوضع لمادته متعدد بتعددها وآخر لهيئته الا بان تستعمل في غيرها كبر في انشاء نسبة مخصوصة بين المعانى المقصودة من مفرداته ولو مجازية فلا محيث هي مركبة لافي وضع الهيئة ولا في وضع المفردات من حيث هي مركبة لا هو وضع المفردات أو غيره وحينئذ فالظاهر بناء مفردات وهذا الوضع هو الذي وقع فيه الحلاف بين السيد وغيره هل هو وضع المفردات أو غيره وحينئذ فالظاهر بناء الحجاز على الخلاف فان قبل ان التركيب موضوع بوضع المفردات فالحق ما قاله المسيد فتدبر

(قول المحشى)ولذا لم يعطف ما بعده عليه أى لكونه موردا بطريق التعداد لم يعطف مابعده عليه لان العطف انما يكون على ماله محل من الاعراب والمعدود لامحل له لانه موقوف

(قول المحشى) وهو من المحسنات رد على من قال انهم لم يذكروا ابهام الاقتباس من المحسنات

(قول المحشي) ببعض الآيات اى آية أو آيتين والزيادة تحصل بالجمع الذي هو معنى آياته

(قول المحشي) الىكلالآيات اىكلفرد منها لان الجمع في قوة قضايا متعدة وانما قال الظاهر لامكان أن يراد المجموع (قول الهحشي) توتقون التاء الاولى تاء المضارعة والثانية تاء الافتعال جيء بها والله أعلم للدلالة على التصرف والاجتهاد اى كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما (يجمل الولدان شيبا) نسب الفعل الى الزمان وهو لله تمالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه ينسارع عند تفاقم الاحزان الشيب اوعن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة (واخرجت الارض اتقالها) جم ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فمل الله تمالى حقيقة (و) هو (غير مختص بالخبر) كما يتوهم من تسميته بالحجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري (بل بجرى في الانشاء نحو ياهامان ابن لى صرحا) وقوله تعالى «فلا يخر جنكما من الجنة «فان البناء فعل المعلة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وا بليس سببه ومثله فلينب الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسندالام او النهى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه أجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تأمرك ونحو ذلك (ولا بدله) اى للمجاز العقلى (من قرينة) صادفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انفاء القرينة هو الحقيقة (لفظية كما مر) فى قول ابى النجم من فوله افناه قبل اللة (او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور) اى بالمسند اليه المذكور معه (عقلا) اي من جهة العقل يهنى يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطاين انه يجور قيامه به

بمعنى الحذر وحينتذ يتعدى الى مفعول واحد ومجتمل أن يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى فكيف يحصل لكم الوقاية والحذر أن كفرتم وجحدتم يوما يجعل الولدان شيبا ، في الدنيا (قوله أى كيف تتقون يوم القيمة) اي فى يوم القيمة فهو منصوب على الظرفية ويوما يجعل الولدان مفعول به على حذف المضاف، وليس بدلا من يوم القيمة كما وهم اذلا دخل فى تفسير معنى المفعول به للابدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذي في تتقون وفسر قوله تعالى أن كفرتم بأن بقيتم على الكفر لئلا يحتاج الى المفعول به ولان الحطاب للكفار (قوله الى مكانه الح) اى الى مكان وقع منه الاخراج فهو

في تحصيل أصل الفيلكا في عليها ما أكتسبت اشارة الى ان المطاوب لذلك اليوم هو الاجتهاد في تحصيل التقوى لشدته (قول الشارح) كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات لان الاثبات مقابل الانتزاع وكلاهما في الحكم ولاحكم في

. الانشاء وانما قال يتوهم لشيوع استعمال الاثبات في النسبة مطلقا انشائية أو خبرية تامة أو ناقصة كما تقدم للمحشي

(قولالشارح)ومنه أجرالتهر فصله عماقبله لان نسبته ايقاعية لا اسنادية كالذي قبله وفصل مابعدم لعدم الامروالنهى فيه (قول الحشي) بمعنى الحذر أى كيف تحذرون عذاب يوم القيمة مع حصول الكفرمنكم في الدنيا فان اللائق بالحذرهو الايمان

(قُولَ الْمُحَشَّى) في الدنيا متملق بكفرتم وفي نسخة في الآخرة فهو متملق بيجمل.

(قول الحشي) وليس بدلا عن يوم القيامة كما وهم رد على الحفيد حيث قال على قول الشارح يوم القيامة كان الأحسن تأخيره عن الآية فيكون تفسيرا القوله يوما بجعل الخ فانه مبنى على ان يوم القيامة مفعول تتقون و يوما بدل وحاصل الرد أن الشارح جعل يوما منصوبا على المفعول به واراد تفسيره وحينئذ لادخل لكونه بدلا من يوم القيامة في تفسير المفعول به على ما فهم الحفيد من كلام الشارح ولادخل لا بدال يوم القيامة منه أيضاً في ذلك على ماهو المستحسن عند الحفيد بخلاف

نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الظرف اذ المعنى ، واخرجت من الارض لافي الارض قال قدس سره فيه اشعار المخ و لعل وجه الاشعار من إيراد كلة من ، فانها تزاد في التمييز ، لكن من التي تزاد في التميز تبيينية كافي الرض أو تراتدة عند بعض وكلة من ههنا ابتدائية كما لايخني قال قدس سره لافي ذاتها * والتمييز ، ما يرفع الابهام الذاتي قال قدس سره فان الاستحالة لازمة عنى التاج الاستحالة ومحال شدن وفي القاموس كل ما تغيير من الاستواء الى الاعوجاج فقد استحال به قال قدس سره لا العقل م يعني ان التمييز عن النسبة الى الفاعل مزال عن الفاعل فيلزمان يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والجواب ان ذلك أكثرى وليس بلازم ، في التسهيل ومميز الجلة منصوب منها بفعل يقدر عالما استاده اليه فاعلا فاذا قلت طبت نفسا فهو منقول عن الفاعل في الايقاع و منها بفعل يقدر والاصل طابت نفسي واشار بقوله غالما الى المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا والى مالا يصلح لاسناده اليه ولا والا صلحال عن المفعول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا والى مالا يصلح لاسناده اليه ولا تمييز وقع عن نسبة في الجلة ان يكون في بالله شهيداً وما احسن الحليم رجلا وفي التحقة شرح المفنى والمتزام بعضهم في كل تمييز وقع عن نسبة في الجلة ان يكون المقل فاعل لما يتضمنه الاستحالة الحلى المناز المول أو لما يتضمنه الاحمالة كما قالوا في امتلأ الكوز ماء أو ملا يقام الما أو الما يتضمنه الاستحالة اعنى الاحالة كما قالوا في امتلأ زيد المحمد كا في مثال الماء أو مطاوعه كما في فجرنا الارض عيونا أي الفجرت عيونها

كونه ظرفا فانه بيان لمعنى الفعل فتدبر

(قول الحشي) واخرجت بناء المتكلم لان الضمير لله سبحانه

(قول الحشى) فانها تزاد في التمييز أي يوتي بها زيادة على اصل الكلام لا أنها في نفسها زائدة لامعني لها لمنافاته المذهبين الاولين

(قول الحشي) لكن من التي تزاد في التمييز الح ظاهره تسليم كونها زائدة فيا نحن فيه لولا ماذكره و برد عليه انها لا تزاد في الحول عن الفاعل كما صرحوا به وما هنا كذلك فان قلت انه انما ادخل لفظ من على جهة لاعلى الفاعل قات ان الاضافة بيانية أو لفظ الجهة مقحم اذ لامعنى لابتدا الاستحالة من جهة العقل الا ابتداؤها من العقل ولولا ذلك لم يصلح زيادة من وجها الاشارة المذكورة فان وجهها انه فسر عقلا بمن جهة العقل والتمييز على معنى من وبه يندفع مايقال ان من هنا ليست التي على معناها التمييز و يجاب بان معنى كونها تزاد في التمييز انها تذكر في تفسيره بياناً لتقديرها سواء صح التصريح بهاكما في غير ذي العدد والفاعل والمفعول في المعنى اولاكما فيها وكم من مقدر لا يصح التصريح به كما في الاضافة على معنى اللام تدبر (قول الحشي) تبيينية وهي التي مجرورها عين المبين بها وصحة الحل في نحو طاب زيد نفسا حيث كان على تقديرها

(قول الحشيي) تبيينية وهي التي مجرورها عين المبين بها وصحة الحمل في نحو طَّاب زيد نفسا حيث كان على تقديرها تمكنة ولو بتصرف كما في ابن سعيد على الاشموني

(قول المعشى) ما يرفع الابهام الذاتي فقولهم تمييز نسبة معناه تمييز ذات نشأ الابهام فيها عن نسبة

(قول الحشي) ما يرفع الابهام الذاتى أى يرفع الابهام عن الشيء من حيث ذاته لامن حيث صفئه فلا ينافي كون تلك الذات صفة نحوكني زيد رجلا

(قول الحشي) محال شدن لعل معناه كون الشيء أو صيروته محالاً وقوله وفي القاموس الخ اشارة الى معني آخر الاستحالة وهو التغير والانقلاب وتتعدى حينئذ بالى فيقال استحال الخل الى الخر وربما قيل استحال الخل خرا بنزع الحافض

لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا (كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة) اى من جهةالعادة (نحو هزم الامير الجند) وقيام المسندبالمسنداليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم اوغيره كقرب وبعد ومرض ومات (وصدوره) عطف على استحالة اى وكصدور المكلام (عن الموحد) فيما يدى الموحد المحق أنه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهرى المبطل يدعى قيامه به (مثل اشاب الصنفير) بدعى الموحد المحق أنه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهرى المبطل يدعى قيامه به (مثل اشاب الصنفير) المبيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد

والاحالة ليست مطاوعا للاستحالة ولا مطاوعا لها * قال قدس سره كانت مصدرا مضافا الى مفعولها * في الرضي اضافة المصدر الى المفعول انما تجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع بعده ، منصوب المحل أو بمجيء الفاعل بعده أو بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة ههنا * قال قدس سره فلا يصح أن يجعل فاعلها * وما قيل من انه تمييز عن النسبة الفاعلية المقدرة الا يرى الى قوله في حاشية الكشاف انه يجوز أن براد الحال من الفاعل المحذوف للصدر فيرده انه قياس في إللفة وان ما ذكره الشارح رحمه الله فيما يكون الفاعل محذوفا مرادا وفيما نحن فيه . ليس كذلك * قال قدس سره أي استحالة عقلية أو عادية * بيان لحاصل المهنى والا فالتقدير استحالة عقل أو عادة * قال قدس سره أو على الظرفية المقدرة * اى ، بتقدير غير الظرف ظرفا ، والحهار في وحذفه شائعا في أمثال هذه الكمات يقال هذا قبيح في الشرعوفي المعادة وفي المقل وشرعا وعادة وعقلا واللام في قوله في المقل والعادة زائدة اتخسين اللفظ اذلا عهدولا استغراق ولا تعيين للعادة وفي المقل والعادة وائدة المقلية ما ذكر لاهذا لان حكم المقل النفي وان فعلى الثانى عطف على قوله يعنى يكون الح اى المراد بالاستحالة المقلية ما ذكر لاهذا لان حكم المقل

⁽ قول المحشي) والاحالة ليست مطاوعاً الح لانها ذاتية كالامكان والوجوب وفيه ان ذلك اذا أخذت الاستحالة ذاتية وهنا أخذت من جهة المقل والاستحالة المقلية أثر الاحالة المقلية فمقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام باعتبار انه فاعل الاحالة

⁽ قول المحشي) منصوب المحل عبارة الرضيمنصوب حملا على المحل فالمعنى هنا منصوب بسبب محل متبوعه

⁽ قول للحشّى) عن النسبة الفاعلية المقدرة أى كاستحالة شيء قيام المسند بالمذكور عقلا فمقلاً تفسير الدّلك الشيء ولا يقدح تقدير الشيء في كونه تمييز نسبة لان انبهامها انما هو بانبهام طرفها

⁽قُولَ المَحشي) ليس كذلك لما من انه لاقر بنة هنا لفظية ولا معنوية والمحذوف اذا كان مراداً يجب فيه القرينة (قُولُ المحشي) بتقدير غير الظرف ظرفاً بان ينزل منزلة المكان فيكون مكاناً اعتبارياً

⁽ قول المحشى) واظهارفي وحدفه شائمان الخ المراد بالحذف تقديرها لاحدفها تحفيفاً بدون تقدير حتى يكون منصو با بنزع الخافض بمعنى ان الفعل انما تعدى اليه بنفسه ومعنى التقدير هو ماقاله الشيخ الخافض بمعنى ان الفعل انما تعدى اليه بنفسه ومعنى التقدير هو ماقاله الشيخ ابن التحاس فى التعليقة على المقرب ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه فى ظاهرة فقوله واظهار فى الح بيان لوجود خاصية الظروف فيما نحن فيه وهو افهام معنى في بواسطة كثرة استعمال هذا التركيب مها لفظاً وتقديراً فيكون قباسياً كاقاله الرضى فى دخلت الدار فما قبل انه لاحاجة اليه الا لوكان النصب بنزع الخافض وهم

انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوى العقول ولما احتجنا فى الطاله الى الدليل (ومعرفة حقيقته) يريد ان الفعل في الحجاز العقلى بجب ان يكون له فاعل اومفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هوالفاعل او المفعول به الحقيق لكن لا يلزم أن يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هوله قطعا كما ان الحجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قوله تعالى ف ربحت فيه قطعا فعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون حقيقة (اما ظاهرة كما في قوله تعالى ف ربحت تجارتهم اي فا ربحوا في تجارتهم واما خفية) لا يظهر الا بعد نظر وتأمل (كما في قولك سرتني رؤيتك اي

بشرط التخلية بالاستحالة لايصير قرينة على المجاز لجواز انتهاء الشرط وعلى الاول تعليل لقوله لايدعى الخاى لايدى أحد جواز ذلك القيام لان العقل مطلقا ، من غير اعتبار أمر آخر من نظر أو عادة أو احساس أو تجربة الى غير ذلك يعده محالا فقوله اذا خلا ونفسه للتقييد على الثاني وبيان للاطلاق على الاول (قوله مما يستحيله العقل)، أى العقل فى نفسه بدون اعتبار أمر آخر معه (قوله ومعرفة حقيقته) لم يقل وحقيقته للتنصيص على ان المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود (قوله يريد الح) يمني ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة ، لاما هو حقيقة بالفعل ، اذلا خلاف في أنه لا يجب لكل مجاز حقيقة (قوله فمعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقل فمعرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة ،كما يقتضيه السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله وخفائه (قوله أي يزيدك الله حسنا في وجهه) أي من حيث الغلهور لامن حيث الفهور حيث الوجود فانه في غاية الكال في نفسه لكن لدقته يظهر بعد النامل والنظر (قوله صر تني رؤيتك) هذا القول مجاز حيث الوجود فانه في غاية الكال في نفسه لكن لدقته يظهر بعد النامل والنظر (قوله سر تني رؤيتك) هذا القول مجاز

(قول الهعشى) بشرط التخلية أى عن الشبه وقرله لجواز انتفا الشرط أى لاحتمال أن لا يخلو عقل المتكلم أو العقل من حيث هو عن الشبه فلهذا الاحتمال لاتصلح الاستحالة قرينة وان كان اذا خلى يعده محالا فالمراد بالاستحالة كونه ضرورياً لايتوقف حكم العقل به على خلوه عن شيء

(قول المحشي) من غير اعتبار أمر الخ بيان للاطلاق واذا حكم به منغير اعتبار أمر آخر معه كان الحكم ضرورياً فانه الذي لابحتاج الى دليل ولاتنبيه ولاحدس ولا تعرض فيه شبهة بل يحكم به العقل بمجرد الالتفات اليه فالمراد بالخلو على الاول الخلو عن الشبه وعلى الثاني الخلو عن أمر آخر مما ذكره وعلى كل معنى الاستحالة كونه ضرورياً فتدبر

(قول المحشى) أى العقل في نفسه الخ هذا هو مناد النسخة الاولى مما سبق

(قول المحشى) بحسب العلم أي سهولتِه وعدمها

(قول المحشي) لا ماهو حقيقة بالفعل بان حصل الاستعمال

(قول المحشي) اذ لاخلاف فى انه لايجب الخ لعل نفي الحلاف عند علماء المعاني والا فهو ثابت عند الاصوليين كما في مختصر ابن الحاجب وشرحه العضدى

(قول المحشى)كما يقتضيه السوق أيسوق كلام المصنف حبث أضاف المعرفة للحقيقةالتي هىالاسناد الىماهو له (قول المحشى)لان الاسناد الخ وقيل لان النزاع في الفاعل لافى الحقيقة كما سيأتي

سرنى الله عند رؤيتك وقوله) اى قول ابن الممذل * يرينا صفحتى قمر ' يفوق سناهما القمرا، (يزيدك وجمه حسنا ؛ اذا مازدته نظرا * اى يزيدك الله حسنا في وجهه) لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لى على فلان اى اقدمتني نفسي لاجل حق لى عليه ومحبتك جاءت بي اليك اى جاءت بينفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر « وصيرنى هو اك وبى * لحيني يضرب المثل * اى صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة انى يضرب المثل بى لهلاكى فى محبتك فني معرفة الحقيقة في هذه الامثلة

اذا اريد منه حصول السرور عند الروَّبة ، أما اذا اريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة (قوله أي اقدمتني نفسي)السكاكي رحمه الله في مثل هذا المثال الفاعل النفس وفيما عداه الله سبحانه بناء على . أن الظاهر ان الحادث الذي يظهر قاعله ينسب اليه والذى لايظهر بنسب الىذاته تعالى لكن لايخفي،ان الغمل الصادر ههنا هو القدوم، واعتبار النفس الناطقة مقدما للبدن تكلف بارد غير متعارف عند أهلاللغة ،وكذا جعل النفس فيما عداه فاعلا ، باعتبار التوليد مع عدم جريانه في صيرني تكلف (قوله بهذه الحالة) في شرح المفتاح فالواو مزيدة في ثاني مفعولىصير تشبيها بالحال والواوللحال (قول الشارح)وصيرني هواك أولها اتيتك عائذا بك من كنا ضاقت الحيل وصيرني هواك الخ

فان سلمت لكم نفسى فما لاقيته جلل وان قتل الهوى رجلا فأنى ذلك الرجل

والكاف مكسورة في الكل لانه خطاب امرأة

(قول المحشي) اذا اريد منه حصول السرور الخ اي اذاكان المعنى المراد من التركيب المجازى حصل لى السرور عند الروية وانماصور السرور بصورة المسرة والرؤية بصورة المسر علىما اختاره الشيخ أو المعنىاذاكانالمعنىالمراد حصول السرور من الله عند الروية على ما اختاره المصنف حيث قال أي سرنى الله عند رؤيتك فعلى كل ليس سر مستعملا في معنی محازی بل فی حقیقته

(قول المحشى) اما اذا اريد ان الرؤية أوجبت الخفان الفعل حينئذ وهو سر لم يرد منه حصول السرور وانما استعمل في معنى مجازى وهو أوجبت السرور فيكون مجازاً لغويا والاسناد حقيقة عقلية تدبر

(قول المحشي) بناء على ان الظاهر الخ يريد دفع ما قال الحفيد ان السكاكي جمل فاعلالاقدام النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفاعل في الجميع النفس على رعم المعتزلة فان العبد خالق لافعاله على زعمهم بعضها بالتوليد وبعضها بالمباشرة فينبغي أن يقولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الرؤية وحاصل الدفع ان كون مذهبهــم ذلك لاينافي الاسناد الى الله في البعض على وجه الحقيقة لان مدارها على ما ينسب اليه الفعل عرفا وان كان مخلوقا لغيره

(قول المحشي) ان الفعل الصادر اى عن الشخص هو القدوم فالمراد بالنفس ذات الشخصكم هو المتعارف عند أهل اللغة والكلام فى الاقدام لافى القدوم

(قول الحشي) واعتبار النفس الخ اي ارادة النفس الناطقة لا ذات الشخص وجملهامقدمة للبدن الذي هو ذات الشخص تكلف بارد عند أهل اللغة لانهم لايتعارفون منالنفسغير ذاتالشخصوحينئذ يكون المعنىذانياقدمتذاتىولامعنىله (قول الحشي) وكذا جعل النفس الخ رد لمامر، عن الحفيد والمراد بما عداه سرتنى و يزيدك وصيرنى

(قول المحشي) باعتبار التوليد هو أن يوجب فعل لفاعله فعلا آخر كحركة اليد أوجبت حركة المفتاح والمراد بالفعل

نوع خفا، ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى * فما وبحت تجارتهم * فانك لا يجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق

والحال قائم مقام الخبر دال عليه أى صيرفي هواك مضروبا بي المثل فى الهلاك انتهى وعبارته ههنا مشعرة بالوجهين حيث جمل بهذه الحالة مفعولا ثانيا وعبر عنه بالحالة مقال قدس سره دل عبارته الظاهر اشعرت لماعرفت من أمها تحتمل الوجهين قال قدس سره يضرب المثل لحيني و بي ع أي يضرب المثل بالاشياء لحيني و يضرب المثل الاشياء بي قال قدس سره الا انه ع قدم المعطوف ، على المتبوع والعامل كما في قولك عليك ورحمة الله السلام وما سيجيء من أن جوازه مشروط بان لا يتقدم على العامل كما في الرضى فلعل ذلك مختلف فيه فانه لم يذكره في شرح التسهيل عند تعداد شرائط جواز تقدم المعطوف مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفق عليها ، والمختلف فيها وان ابيت فاجعل المذكور مفسرا للعامل المحذوف مقدما و بروى بحيني بالباء فهو بدل من بي (قوله نوع خفاء) لكثرة الاسناد الى الفاعل الحجازي وترك الاسناد الى الفاعل المحازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله في هذا) أي في المجاز العقلي (قوله صارت الح) أي السبة حقيقة لذلك الفاعل (قوله فانك لاتجد) تعليل لقوله ليس بواجب أي اذا قلت عند قدومك للحق العرف حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق ولكنك صورت القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة الماقدم مبالغة في كونه داعيا للقدوم فلا فاعل في قصدك

فى الموضمين الاثر لاالتأثير بدليل تمثيلهم بالحركة بن واحترزوا بقولهم لفاعله المتعلق بيوجب عن المطاوع نحو كسرته فانكسر فان فيه ايجاب فعل فعلا آخر لكن لا لفاعله كذا في حاشية المواقف فيقال فيما نحن فيه ان النفس وجد منها الرؤية فتولد عنها السرور ووجد منها زيادة النظر فتولد عنها العلم بزيادة الحسن ولا يقال وجد منها الحب فتولد عنه الاتيان به اليه في قوله محبنك جاءت بى اليك وكذا لا يقال وجد منها الهوى فتولد عنه تصييره مضروباً به المثل لان الاتيان به والتصبير ان اريد بهما المعنى المصدرى فليس ذلك هو المراد بالفعل في التوليد وان أريد بهما الاثر وهو كونه مأتباً به وكونه مضرو با به المثل فهو المجاب في اليك لجمل في التوليد وان أريد بهما الاثر وهو كونه مأتباً به وكونه في اليك لجمل به المثل فهو المجاب فعل فعلا آخر لكن لالفاعله ولذا قال مع عدم جريانه في صيرني وانما ترك محبتك جاءت بي اليك لجمل الشارح فاعله النفس فتد بر

و قول المحشى) يضرب المثل بالاشياء لحيني أى يضرب الناس امثالا بالاشياء لهلاكي واذا ارادوا ان يضربوامثلا الشيء من الاشياء ضربوه بي

(قول المحثى) على المتبوع والعامل والعامل هنا يضرب وفي البيت المذكور الابتدا ولا شك أنه متأخر مع المبتدا فالتقدم عليه ايضا ظاهر

(قول المحشى) والمختلف فيها اى اختلافا قو يا فلا ينافي انه مختلف فيه كما ذكره

(قول المحشي) لانك صورت القدوم بصورة الاقدام فالمسند فى الحقيقة هو القدوم الا انه مصور بصورة الاقدام والمسند اليه في الحقيقة هو الحق الاانه مصور بصورة المقدم فليس هناك اقدام سوى القدوم حتى يطاب فاعلاكان اسناده اليه حقيقة وايماكان اسنادا الى غير ماهو له لانك بالغت في القدوم حتى الميه والمستعملة فيه اقدام فهو اقدام حقيق وان كان موهوما والاقدام الحقيق لا يسندالى الحق ولا يكون له

وكذا لاتستطيع فىوصيرنى ويزيدك انتزعم انله فاعلا قدنقل عنه الفعل فجمل الهوى ولوجه فالاعتبار اذن ان يكون الممنى الذى يرجع اليه الفعل موجوداً فى المكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذاكان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة لهيكن مجازاً فيه نفسه فيكون في الحم فاعرف

سوى الحق لامحققا ولا موهوما فصلا عن الاسناد البه والنقل عنه (قوله وكذا لا تستطيع الح) بناء على تصويرك الصيرورة تصييرا والازدياد زيادة ولا تصيير ولا زيادة (قوله فالاعتبار) تغريع على ما قبله أى اذا لم يكن للفعل في المجاز المحقل فاعل ، بناء على انتفاء الفعل، وكونه مخيلا محضاً فالاعتبار في امتيازه عن الكذب، أن يكون المعنى الذي هومقصود المتكلم من الكلام ومحط الفائدة موحودا في الحجاز بخلاف الكذب فانه لاوجود له في أقدمني حقي بلدك ان لم يكن القدوم محققا، كان كذبا وان كان متحققا كان مجازاً عقليا وهو انه اذا كان مجازا عقليا (قوله واذا كان الح) عطف على قوله ليس بواجب الح ، وبيان لمناط كون الكلام مجازاً عقليا وهو انه اذا كان المدنى الذي وضع له الله ظ ، موجودا على الحقيقة بأن يكون مستعملا فيه مرادا منه لم يكن مجازاً في ذلك اللفظ نفسه لكونه مستعملا في معناه الذي وضع له وان كان موهوما يكون عجازاً في الحكم فني قولك اقدم والاسناد على حقيقته وكذا ان كان الحق مستعملا في معناه الذي وضع له وان كان موهوما يكون عجازاً في الحمم وان كان مستعملا في معناه الذي وضع له وان كان موهوما يكون عجازاً في الحمم اطريق الاستمارة بالكناية على القدوم كان مجازاً في الحدم بطريق الاستمارة بالكناية

، مجازاً في الطرف .

⁽ قول المحشى) سوى الحق فانه فاعل وهمى واسناد الاقدام اليه مجاز لان الاقدام الحقيقي ليس له

⁽ قول الحوثمي) بناء علي انتفاء الفعل فانه لا اقدام هناك اصلا وانما هو قدوم صور بصورة الاقدام وعبر عنه بلفظه (قول المحشي) وكونه مخيلا محضا اى اقداما حقيقيا مخيلا

⁽قول المحشى) ان يكون المعنى الذى الح لانه اذاكان القدوم موجودا طابق الكلام الواقع لان المرادمن الاقدام المالخ فيه وقد وجد فافادة أقدمنى بلدك حق لمدى قدمت لحق كافادة انبت الربيع البقل لمدنى ابنت الله البقل غايته ان الاول يو ول الى اسناد حقيقى والثاني يو ول الى موضعه المقلى وليس المراد انه أفاد ذلك كناية بان يكون اقدم مستعملا في الاقدام لا لكونه مرادا بل لينتقل منه الى القدوم لانه لا اقدام هنا سوي القدوم المبالغ فيه والكناية لا بد فيها من معنيين أحدهما حقيق والآخر كنائي لينتقل من الاول الى الثاني ولا انتقال هنا وقدا الدك المحشى بقوله قبل الكنك صورت القدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم مبالغة الح راداً على الفنري قوله انه كناية ولمانقل العضد عن الامام فخر الدين الرازى انه قال في انبت الربيع البقل انه اورده ليتصور فينتقل الذهن منه الى انبات الله فيصدق به قال الشارح في حواشيه ان أراد انه اطلق ليعلم الحكم الذي هو مدلوله لكن لا ليكون مرجع الافادة ومناط الصدق والكذب بل لينتقل منه الى حكم آخر فيصدق به و يكون هذا كناية فلم يقل به الامام الرازي ولا غيره ولم يطابق القواعد البيائية اهم منه الى حكم آخر فيصدق به و يكون هذا كناية فلم يقل به الامام الرازي ولا غيره ولم يطابق القواعد البيائية الم فول الحشي) كان كذبا اي مجازا عقليا كاذبا وقوله كان مجازا عقليا أي صادقا فهو قريب من الاحتباك (قول الحشي) و بيان لمناط كون الكلام مجازا عقليا أى لانه يستبعد كونه مجازا معكون المقصود منه القدوم (قول الحشي) و بيان لمناط كون الكلام عجازا عقليا أى لانه يستبعد كونه مجازا معكون المقصود منه القدوم (قول الحشي) موجودا على الحقيقة أي وان كان موهوما ولفظ أقدم لم يقيد الواضع معناه بكونه محققا حتى يكون (قول الحشي) موجودا على الحقيقة أي وان كان موهوما ولفظ أقدم لم يقيد الواضع معناه بكونه محققا حتى يكون

هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما أضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره

فتنجس من كلامه ان مثل اقدمنى بلدك حق لى محتمل وجوها ثلاثة مجازا في الطرف ومجازا فى الاسناد واستعارة بالكناية وعادرنا لك اندفع الشكرك التى عرضت للناظرين الذين لم يقدروا على تخريج جواهر مقاصده من بحور عباراته (قوله هذه الجملة أى الضابطة للمجاز العقلى واحسن ضبطها فانه نما قد نسيه الجذاق كالسكاكي والمصنف والامام وحمها لله حق تكون على بصيرة في استخراج الجزئيات منها مع قال قدس سره وأنت تعلم الحره قد الحق الشارح بالمنقول جواب الاشكال بحيث يظهر منه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق المدى لاينافي كون الفقل حقيقة ولا يستازم كونه مجازاً في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما يشتمل عليه لايكون ثابتا ، ولا يلزم الكذب أيضاً لان المقسود ثبوت ما هو المرجع كالقدوم مثلا انهمي وخلاصته ما حررناه سابقا في حل عبارة الشيخ ، فكن الفيصل للحق فان الشارح رحمه الله حقول ان هذه المناه الموهودة على الشيخ على المجازي المناد على الموجودة قد نقل الاسناد من فاعلها الحقيق الى الحجازي على المجازي ما اذا كانت موجودة و بهذا ظهر فساد، ما قبل ان اول الحاشية يوجب رجمان مذهب الشيخ فان محصله ان الإنفال المتحدية غير موجودة حقيقة المناد من فاعل المشكال على جميع المخلف ما اذا كانت موجودة في تلك الامثلة موهومة فلا فاعل لها يصير الاسناد اليه حقيقة وأما آخر الحاشية ، فاشكال على جميع المتائين بالحجاز المقلى ولم يذكره لترجيح مذهب الشيخ على غيرة ه قال قدس سره واذا نظرت الح ه الغرق بينه وبين القائلين بالحجاز المقلى ولم يذكره لترجيح مذهب الشيخ على غيرة ه قال قدس سره واذا نظرت الح ه الغرق بينه وبين

(قول المحتمى) فتلخص من كلامه الج اى منطوقا ومفهوما حيث قال واذا كان معنى أللفظ الح فانه يفهم أنه اذالم. يكن موجودا كان مجازا فيه وحينئذ يكون المراد باللفظ لفظ اقدم ولفظ الحق لا اقدم فقط بقى ان يشبه النليس الغيرالفاعلى بالتابس الفاعلى و يستعمل فيه اللفظ الموضوع لافادة التابس الفاعلى فيكون استعارة تمثيلية وهذا وان كان غير بعيد الا انه كما قال الشارح في حواشي العضد ليس قولا لا حدمن علماء البيان فلهذا مع كون كلام الشيخ في المفرد لا التركيب تركه المحشى كما قال الشارح في حواشي العضد ليس قولا لا حدمن علماء البيان فلهذا مع كون كلام الشيخ في المفرد لا التركيب تركه المحشى (قول المحشي) ولا يلزم الكذب أيضا اى كا لا يستلزم ان يكون مجازاً في معنى آخر.

(قول المحشى) فكن الفيصل للحق أي كن شديد الفصل حتى تفصل بين الحق وهو ما قلنا والباطل وهو ما قاله السيد من الاعتراض على الشارح وقوله حقق المقام اي فيما نقل عنه

(قول المحشى) لا فاعل لها أي لا محققا ولا موهوما سوي الحق

(قول المحشي) فلا اشكال عليهم أي بناء على زعمهم وان كان الاشكال عليهم بالعلم|لقطعي بان الموجود في|مثال هذه الصور افعال لازمة

(قول المحشى) ما قيل أى جوابًا عن قول السيد ان المنقول لا يفيد ظنا بصحة مذهب انشيخ بل هو الخ وحاصله أن أوله يفيد الظن وآخره لم يذكر اترجيح مذهب الشيخ حتى يقال انه اشكال عليه لا ترجيح له (قول المحشي) فاشكال على جميع القائلين هذا محل الفساد (قول العشي) ان المقصود بالذات في الاستعارة المبالغة في نفس الحق الح زاد قوله بالذات اشارة الى ان ماقاله السيد من ان المقصود في الاستعارة هو التشبيه ذاك في المقصود لغيره وهو المبالغة في الحق وكذلك جعل المقصود في الحجاز هو الاسناد فانه متفرع على المقصود بالذات وهو المبالغة في الملابسة تدبر

(قول المحشى) لاحقيقة له موجودة أي بل موهومة وقوله أو معتد بها أي بل غير معتد بها وعلى كل فلهذا الاسناد حقيقة يرجع اليها بان يكون هناك تركيب يكون فيه الاقدام حقيقة والمقدم كذلك وان كانالكل موهوما وينقل الاسناد من ذلك الى الحق واما قول السيد لامهني لاسناده الى الفاعل المتوهم فلا ينفي الحقيقة مطلقا اذلا معنى لتوهم اقدام ومقدم مع ننى حقيقة الاسناد غايته عدم الاعتداد أو الوجود

(قول الهشي) على في الحقيقة مطلقا بان لا يكون هناك اقدام حقيقة ولو موهوما اسند الى مقدم حقيقة ولو موهوما حتى ينقل الاسناد الى مامحن فيهوا ما الموجود هو القدوم فقط غاية الامر انه صور بصورة الاقدام كما صور الحق بصورة المقدم دور ما دور المراد المرا

(قول المحشى) وانما ظن الح من كلام المحشي و يحتمل انه ما قاله الشارح في شرح المفتاح

(قول المحشى) ماعندكم المجاز المقلى أي ما عندكم هو مجاز عقلى هو عندي داخل في الاستمارة بالكناية تقليلا للاقسام وضبطا للانتشار فدخوله فيها راجح في نظره لذلك والمرجوح عند البلغاء منكر ولم يرد الاستعارة بالكناية اليه لان منهامالا يمكن رده كاظفار المنية نشبت بفلان

(قول للحشي) منفكة كانت أو لازمة عمم بذلك ليكون لقوله المساوية فائدة

(قول المحشي)أو بالنسبة الى المشبه فلا برد ان الاظفار توجد في غيرالسبع فانها وان وجدت في غيره لكن لا توجد في المنية (قول المحشي) بقرينة لاحق كالامه راجع لقوله أى المختصة يعنى ان معنى المساواة الاختصاص لا المساواة بمعنى التلازم في الموجود والانتفاء لجواز أن يكون هناك تلازم في الوجود والانتفاء بين المشبه والمشبه به وتكون اللوازم لوازم لكل منهما ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بغلان بناء (على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي) للانبات يدي القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (اليه) أي الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) اي غيرهذا المثال يدي ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة المحزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل الحازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل الحجازي بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي (وفيه) اي فيما ذهب اليه السكاكي (نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها كما سيأتي) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكذاية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معني لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معني لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى (خلق من ماء دافق) (و)

كلامه ، حيث قال بعد قوله من نوازم السبع قوله مالا يكون الاله ، وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره وسابق كلامه حيث قال في تعريف ، مطلق لاستعارة ان تذكر احد طرفي النشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك ، باثباتك للشبه ما يختص بالمشبه به (قوله ثم تفردها بالذكر) عن إداة التشبيه والاشعار به (قوله القادر الفتار) ، بعنوان هذا المفهوم لامن حيث خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى اركيك جدا بخلاف ادعاء كون ملابسة الاثبات بالربيع عين ملابسته بذاته تعالى (قوله المدبر لاسباب الهزيمة) ، لا الجيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركيك (قوله خلق من شخص يدفق الماء) لان المقصود بيان مادة يكون منها الانسان كما يدل عليه سابقه أعنى قوله تعالى ﴿ يخرج من بين الصاب والترائب ﴾ عليه سابقه أعنى قوله تعالى ﴿ يخرج من بين الصاب والترائب ﴾

⁽ قول المحشى) حيث قال أى السكاكي مالا يكون الاله

⁽قول المحشي) وكان على الشارح أن يذكره لبيان معنى المساواة

⁽قول المحشى) في تقسيم مطلق الاستعارة أى الشاملة المكنية والتصر يحية

⁽قول المحشي) باثباتك لمشبه ما يخص المشبه به المراد بما يخص المشبه به في التصريحية هو اسم جنسه كالأسد في قولك في الحام أسد وفي المكنية لازمه المحتص به كالاظفاركما سينقله الشارح عنه في البيان فالمراد باللوازم ما يشمل اسم الجنس (قول المحشي) بعنوان هذا المفهوم لقوله مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به

⁽قول الححثي) ركيك جدا لوضوح التغاير بين الشيئين المتباينين بخلاف ما اذا اعتبر أحدهما مفهوما كليا فانه لايبابن كل التباين لصدقه على الاحد الآخر وقيل وجه الركاكة اساءة الادب

⁽قول المحشى) لا الجيش بخصوصه عطف على اسباب الهزيمة يعنى ان الامير الذي ادعينا انه الجيش مأخوذ بعنوان المدبر لاسباب الهزيمة كما اشار له الشارح بوصفه بالمدبر لابعنوان المدبر للجيش بخصوص كونه جيشاً حتى يلزم ادعاء كون الامير من عداد جيشه الذي هو ركيك تدبر

يستازم (ان لاتصح الاضافة) في كل ما أضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيق (نحونهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه) اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولاشك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت نجارتهم * وقوله فنام ليلى وتجلى همى * لكان أدفع للشغب لان قوله نهاره صائم بما يناقش فيه بان الاستعارة انما هى في ضميره المستترلاف نهاره كلاستخدام فى علم البديم لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (و) يستلزم (ان لا يكون الامر بالبناء) في قوله تعالى باهامان ابن لى صرحا (لهامان) لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان المناف اله والحظاب معه (و) يستلزم (ان يتوقف نحو انبت الربيم البقل) وشنى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى (على السمم) من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا مالم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع فى عليه اسم عمن الشارع أو لم يسمع (واللوازم كاما منتفية) كا ذكرنا فينتنى كونه من باب الاستعارة بالكناية كلامهم سمع من الشارع أو لم يسمع (واللوازم كاما منتفية) كا ذكرنا فينتنى كونه من باب الاستعارة بالكناية كلاناتفاء اللازم يوجب انتفاء المازوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة الان المناف اللازم يوجب انتفاء المازوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة

لابيان أصله الذى نشأ منه كما فى قوله تعالى ﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾ (قوله كالاستخدام) أورد حرف التشبيه لآن الاستخدام من الحسنات ، وهى تراعي بعد المطابقة ووضوح الدلالة ومانحن فيه من الاستعارة وهى متعلقة بوضوح الدلالة المكنها مشاوكة له من حيث أنه اريد باللفظ معنى وبالضمير معنى آخر، والجهة مختلفة (قوله لان الندا، له الح) فيكون الاس أيضاً له اذلا مجوز تعدد المخاطب في كلام واحد . من غير تثنية أو عطف وما قيل انه مجوز ان يكون الامر لهامان بأن أمر العملة بالبناء ففيه انه خروج عما نحن فيه، لانه حينئذ يكون المجاز في الطرف حيث اريد بابن الامر به (قوله كاذكر الالح)

⁽قول الحشي) وهي تراعى بعد المطابقة أي الها يصار اليها بعد حصول المطابقة ووضوح الدلالة كما نقلناه عن الشارح أول الكتاب لئلا يكون كتعليق الدر في رقاب الخنازير بمعنى انه لولم تكن موجودة لكانا حاصلين والاستعارة في الضمير هنا لولم توجد لم يحصل وضوح الدلالة اذلولم يكن فيه استعارة لما دل الكلام على المعنى المقصود واذا كان الاتيان بها لاجل الوضوح لم يمكن أن يكون للتحسين قال العصام في البديع ان التحدين التابع للبلاغة بالوجوه المجوث عنها في البديع انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة حتى لو لم يتم شيء منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات المديعية ومنا قبل ان أكثر المجازات فيها الاستخدام ان أريد به انه أتى بعبارة الاستخدام لتوقف المجاز عليها فهمنوع وان أريد به أنه حصل مع المطابقة ووضوح الدلالة كما سيأتي أريد به أنه حصل الاستخدام مع التجوز فلا كلام فيه فان جميع المحسنات تحصل مع المطابقة ووضوح الدلالة كما سيأتي

⁽ قول المحشَّى) والجهة مختلفة فأن جهة ارادة غير المتقدم للاستعارة غيرها للاستغدام .

⁽ قول العشى) من غير تثنية أى أو جمع ا

⁽ قول المحشي) لانه حينئذ يكون المجازُّ في الطرف أى مع انه حقيقة باتفاق من المصنف والسكاكي

بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في محقيقه إنا ندعى اسم المنية اسما للشبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال أيضاً المراد بالمنية السبع نادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا آخر غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصاقية له لا بالحقيقة حتى بفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لقرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف بالسمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نع مذهبه في الاستعارة بالكناية

حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها (قوله وجعل لفظ المنية الخ) هذا لادخل له في دفع الاعتراضات فاتها مندفعة عجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب سوال أورده السكاكي رحمه الله واجاب عنه بما ذكر وهوأن يقال انادعاء السبعية وانكاره أن يكون شيئاً وراءه ينافي التصريح باسم المشبه كالمنية لانه كال الاعتراف به للقطع بانه لم يرد غيرمهناه الموضع له وحاصل الجواب ، انا مجعل اسم المشبه به بجعل اسمائه قسمين متعارفا وضع بازاء المشبه به وانماينافيه حقيقة كالسبع وغير متعارف ، وضع بازائه ادعاء كالمنية فالتصريح باسم المشبه لاينافي ادعاء كونه نفس المشبه به وانماينافيه لو لم يكن هذا من اسماء المشبه به ، على مالزم من ادخال المشبه في جنس المشبه به (قوله تدخل في جنس المسبع) فائه تصريح المراد في جنس المسبع صارت حقيقهما واحدة ولايكونان الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولايكونان أغيراد فين فنجعل بناء على هذا التخيل اسم المشبه من اسماء المشبه به

(قول المحشي) حقيقة راجع لقوله وضُع كالادعاء الآتى فانه متى دخلت المنية في حنس السبع ادعاء صار لفظ المنية موضوعا للسبع ادعاء وليسا راجمين للشبه به المذكور صريحاً والمدلول عليه اضمير ازائه لعدم موافقته لقوله بعبر فيكون لعظ السبع موضوعا له ادعاء

(قول المحشي) وضع بازائه ادعاء فالمراد بالمنية السبع الحقيق بدعوى انها سبع حقيقى وبهذا يندفع آلاعتراض المتقدم وكون هذه الدعوى لاتخرجها عن كونه موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا وكون المراد بها هو السبع الأدعائي وهو الموت وحينتذ لايكون استمارة فشيء آخر سبأتي الجواب عنه

(قول الحشي) على ما نزم من ادخال الح فيه ان ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعل افرائداً قشه بين أنما يوجب العموم والخصوص ولا يستلزم اطلاق المنية على السبع الحقيق وجوابه ان ذلك نزم بواسطة تخيل الن الواشئع كيف يصح منه ان يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين وانما كان تخيلا لان الاتحاد في الصدق يؤمم الاتفاد في المفهوم وذلك يوم الترادف

بان المراد بالمنية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع لما يتغال النفوس من غير فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المخصوص أوفي غيره كالموت، فيكون لفظ السبع عليه من اطلاق العام على الخاص، ولذا قال السكاكي فيكونان ، كالمتراد فين مثل السيف والصارم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق العام على الخاص، ولذا قال السكاكي رحمه الله أن المواخع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان متراد فين بقي ههنا شيء ذكره الشارح رحمه الله في شرح مختصر الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمنية الموت بادعاء السبعية له لم يكن هذا مغنيا عن القول بكون الاستاد مجازيا لان حق الاثبات مثلا أن يسند الى القادر دون الزمان المشبه بالقادر المسور بصورته اقول اذا كان مبنى الاستعارة على المشبه في جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئاً وراءه وكان اثبات لازم المشبة به كالاثبات مثلا مبنيا على هذا الاعاء ، كان اسناده استادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم استعارة تخييلية عنده في الواقع ولعل هذا الاعاء ، كان اسناده استادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم استعارة تخييلية عنده في المراد بالخالب في غالب المنية نشبت بفلان صورة وهمية شبهة بالخالب الحقيقية فعي للمنية حقيقة وليس كذلك استعارة تخيلية عنده في منا المراد بالخالب في غالب المنية نشبت بفلان صورة وهمية شبهة بالخالب الحقيقية وليس كذلك المناد الما المباز العقلي داخلا فيها كانت التورينة في مثل انبت الربيع البقل مثلا مستعملة في معناه الحقيق وسيصرح الشارح وحمه الله فيا سيأتي بان كل واحدة من الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية منفكة عن الاخرى عنده (قوله اعتراض قوي) وهو ان لفظ المنية حينذ مستعمل فيا وضع له على بيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هاد، السبعية قوي المنابية والاستعارة بالكناية منفكة عن الاخرى عنده (قوله اعتراض قوي) وهو ان لفظ المنية حينذ مستعمل فيا وضع له على بيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هوادعا، السبعية قويه المنابية على المنابية والمسابق المنابية والمنابق المنابق عاد المنابق المنابق المنابق والموادعات السبعية والمنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابقة والمنابق المنابق المنا

(قول المحشى) فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء الح هذا بيان للحاصل بعد الادخال بقطع النظر عن التخيل الآتى اما بالنظر اليه فهما فيهمترادفان فيكون مدلول المنية السبع الحقيق بادعاء السبعية الحقيقية لها وهذا هو مبنى الجواب المتقدم وبهذا التقرير اندفع ماقيل ان القولة السابقة تفيد الترادف بين لفظى السبع والمنية على معنى واحد هوالسبع الحقيق وهذه القولة تفيدان الترادف بينهما على معنى هو الموت لما عرفت ان ما سبق مبنى على دعوى الاتحاد في المفهوم وكلامه في هذه القولة في بيان منشأ الاتحاد فليتأمل

(قول الحشي) كالمترادفين مثل السيف والصارم بيان لماهو كالمترادفين فان الصارم هوالقاطع مطلقا سواء كانسيفا أو لا لكن لما اتحدا في الصدق على السيف صارا كالمترادفين

(قول المحشى) ولذا قال السكاكي الخهذه المقالة هي التي ينبني عليها اطلاق المنية على السبع الحقيقي ووضعهاله ادعاء كامر (قول المحشي) كان اسناده اسنادا الى ماهو له عند المتكلم الخريقتضي انه اذا قال الموحد انبت الربيع البقل لابد ان لايعلم المخاطب حاله وان يخفيها منه كما تقدم في ضابط الحقيقة وهو بعيد من كلامهم في هذا المقام بل قول السكاكي ان ماهو مجاز عقلى عندكم عندي هو استمارة بالكناية ينادى على خلافه لان حال المجاز العقلى ان يعلم المخاطب حاله وان لا يخفيها منه واعتراض الشارح انما هو على ذلك فتدبر

(قول المحشي) وليس كذلك قد قال في حاشية القاضي انه كذلك لكن الحق ماهناكا صرح به الشارح في البيان (قول الهشي) وادعاء السبعة المنية الخ اشارة لرد ما أجاب به السكاكي من انافظ المنية لما جعل مرادفا للسبعوجب (ولانه) اى ماذهباليه السكاكى (ينتقض بنحو نهاره صائم) وليله قائموما اشبه ذلك بما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيق (لاشتماله على ذكر طرق التشبيه) وهو ماذم من حمل الكلام على الاستعارة كا صرح به فى كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان أسداً ولقينى منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لانسلم ان ذكر الطرفين مطلقا يثاني الاستعارة بل اذاكان

للنية لا يجدى نفعا لان ذلك ، لا يخرجها عن كونه موضوعا له الهظ المنية تحقيقا وفي شرح المفتاح الشريفي وربما يجاب عن ذلك بان ماليس بخارج عن الموضوع له ، اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجا عنه فيكون الهظ المنية مستعملا في غير ماوضع له وخلاصته ان المراد بالمنية الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لاعتبار أمر خارج مع الموضوع له فتدبر (قوله ولانه ينتقض الح) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى، كما الشار اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الح ان كل مجازعتهي ، فهو ذكر المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهواستمارة بالكناية فامر منع الصغراه مستندا بانه يلزم المحال وهذا ، نقض له بالتخلف فأن دليله يجرى في الحجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان ولا استعارة بالكناية لاشتراطه لعدم ذكر المشبه به فتدبر فأنه قد زل في تقريره الاقدام (قوله ان نحو رأيت الح) أي التجريد سواء كان بالباء أو بمن والمعني رأيت ،

أن يكون استعاله في الموت بطريق المجازكما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق الحجاز قطعا واحد المترادفين لايخالف صاحبه في كونه حقيقة أو مجازاً اذا استعملا في معنى واحد

(قول الشارح) وجوابه انا لانسلم الح هذا الجواب ظاهر سواء قانا ان ضمير النهار ونفسه كل منهما مجاز بالاستمارة بالكناية عن المشبه الحقيق كما فهم المصنف او الادعاتى كما فهم الشارح لما علمت من الفرق بينه وبين لجين الماء أو قلنا ان بالكناية عن المشبه الحقيق كما فهم المهار فقط وأما المرجع فهو باق على حقيقته كذا نقل عن شيخنا

(قول المحشى) لابخرجها عن كونه موضوعاً له تحقيقا لانادعاء الترادفلا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له

ي عيوما وصلح به عليه و ما الجواب في المراح على المراح على المراح على المراح على وقد رد المحشى هذا الجواب فيما سيأتي المراح المحشى الفراح المحشى الفراح المحتمد المراح المحتمد المراح ال

(قول العشي) كما اشار اليه الشارح يعني أن ذلك الحاصل أنما يؤخذ من الشارح بطريق الاشارة

(قول المحشي) فهو ذكر الخ أى يمكن فيه ذلك ومتى امكن فالمستحسن عند البلغاء انه استمارة

(قُول الحشي) فامن أي من قوله وفيه نظر الخ واكتني بذكر السند عن النصريح بالمنع وحينتذ فجواب الشارح ابطال للسند المساوى

(قول المحشى) لصغراه وهى قوله ان كل مجاز عقلى الخ فان ما ذكر يمنع انه ذكر المشبه واريد المشبه به (قول المحشى) نقض بالتخلف أي تخلف الدليل عن المدلول فانه جار في المجاز المقلى الذي ذكر فيه الطرفان ولاتجري فيه الاستمارة فالاول ابطال المقدمة من الدليل وهذا ابطال لتمامه

على وجه ينبىء عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيداسد اولانحو لجين الماء بدليل انه جمل نحو قوله مه قد زر ازراره على القمر مدمن قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههناهو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غيرصائم ومنهم من لم يقف على سراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية

بروية فلان اسدا ولقيني من ملاقاته اسد (قوله على وجه ينبي، عن التشبيه) وفي قولنا نهاره صائم وليله قائم ليس كذلك لان الاضافة لامية اتميين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص ، نهار مخصوص لامطاق النهار ، وانما يكون طرفا التشبيه مذكورين لوكانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحل للبالغة في التشبيه كما في لجين الماء فاندفع ما قبل ان الفرق بين لجين الماء ونهاره صائم بجعل أحدهما منبئا دون الآخر بحكم لان في كل منهما اضافة غاية الامر ان في نهاره صائم اضافة المشبه به المشبه به وفي لجين الماء بالعكس (قوله على ذكر الطرفين) وهو القمر وضمير ازراره أو ضمير غلالته على ان المشبه به مهنا هو شخص صائم مطلقا، فلا ذكر للمشه به اصلا ، والمراد بالنهار معناه الحقيق بادعاء الصوم له فلا يكون من اضافة العام الى الخاص على ماوهم فاختياره هذا لا ينافى استقباحه كونه من اضافة العام الى الخاص على ماوهم (قوله من غير اعتباركونه صائما الى الخاص على ماوهم فاختياره هذا المكون ابعد من كونه مشبها به لانه اعتبر فى المشبه به كونه صائما (قوله من لم يقف على مرادالسكاكى) أنا قال هذا اليكون ابعد من كونه مشبها به لانه اعتبر فى المشبه به كونه صائما (قوله من لم يقف على مرادالسكاكى)

(قول المحشي) برواية فلان أى بسبب رواية فلان وتوله من ملاقاته أى من أجل ملاقاته فالكلام على الحذفلان الاسد انما جاء من رواية فلان وملاقاته لامن ذاته والمراد انه شبه بالأسد حتى صح أن ينتزع منه أسد لان التجريد فرع عن التشبيه فلولا انك جعلته اسدا ادعاء ما صح أن يجرد منه أسد

(قول المحشي) نهار مخصوص أي مقيد باللاضافة اليه لامطلق النهار سواء كان منسوبا اليه أولا

(قول المحشي) وانما يكون طرفا التشبيه مذكور بن أى على وجه ينبى، عن التشبيه لو كانت الأضافة بيانية فائه في معنى الحمل وحمل احد المتباينين على الآخر سواء كان حقيقيا كزيد اسد او في معناه كلجين الماء ممتنع وحينئذ يتمين تقديرالكاف ليكون تشبيها فيصح الحمل ومتى تعين بطل كونه استعارة لبنائها على تناسى التشبيه ودعوى الاتحاد بخلاف ما اذا لم يكن حمل كما هنا فانه لا داعى لتقدير الكاف تصحة الكلام بدونه فيصح كونه استعارة والكلام في حمل المشبه به على المشبه لا في حمل لازمه كالصوم فانه بعد دعوى اتحاد المهار بزيد كاسناد انبات الربيع للبقل

(قول المحشى) فلا ذكر للمشبه به اصلا قبل فيه انه مذكور بقوله صائم الذي هو خبر عن النهار واجبب بان صائم الذي هو خبر عن النهار واجبب بان صائم الذي هو الخبر مقصود منه الحدث فقط لا الذات ولا الحدث حتى يكون الشخص الصائم مذكورا وفيه ان الذات المعتبرة في صائم هي ذات النهار المدعى انه الشخص لا ذات الشخص فالمعنى نهاره نهار صائم لاشخص صائم

(قول المحشى) والمراد بالمهار معناه الحقيقي لاندعوىانه شخصُصائم لايخرجه عن حقيقته وَلذا اعترض على السكاكى بانه ليس هناك لفظ مستعار بل المهار مستعمل في معناه الحقيقي

(قول المحشى) فلا يكون من اضافة العام الى الخاص بل من اضافة احد المتفايرين الى الاكتر

﴿ قُولُ الْمُحْشَى ﴾ لاينافي استقباحه أي المُذكور بقوله بعد فانظر الى ما ارتكب من التمحلات

(قول المحشي) انما قال هذا الح جواب عما يقال لاداعي اليه فانه متى كان المشبه به مطلق شخص صائم لاجمع بين

وزعم ان مذهبه فى الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان الظاهر ان يقدم هدذا الكلام على قوله ولانه ينتقض الخ لكونه اجوبة عن قوله لانه يستلزم الخ لكن أخره اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتد با (قوله والمهنى فهو الخ) وذلك لان الاستعارة اذا كانت فى ضمير راضية والضمير ، لايقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه كان المراد من الضمير العيشة المشبهة بصاحبها فهو غير العيشة المذكورة فى المعنى وانكانت من حيث اتحاد اللفظ مرجعاً له فالتقدير فهو في عيشة راض صاحب عيشة . أى كميشة راض صاحب العيشة بها ليصمح وقوعه صفة للعيشة المذكورة فيول المعنى الى ما ذكر المحيب وما قيل انما قدر مع ان المقصود بحصل بان يقال فى عيشة راض صاحبها على ماصرح به الكاشي تفضيا لشان العيشة ، فانه يفيد عيشة برضي بها بخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب من هو فيه تفضيا لشان العيشة ، فانه يفيد عيشة برضي بها بخلاف ما اذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب من هو فيه

الطرفين سواء اعتبر مرجع الضمير صائما أولا وقوله أبعد أى من اعتباره صائمًا فأصل البعد موجود اذا اعتبر صائما لان المشبه به مطلق شخص وزيادته بأخذه من خير اعتبار كونه صائما أولا

(قول الشارح) والمراد بالنهار الصائم مطلقا لم يجعل الاستعارة في الضمير نقط كما صنع في عيشة راضية بل جعلها فيه وفي مرجعه لانه المتبادر والأصل اذ الاصل اتحاد الضمير ومرجعه والتخالف هذا بينهما ليس مضطراً اليه في دفع الاعتراض لاندفاعه بمجرد كون المشبه به النهار مطلق الصائم لاخصوص مرجع الضمير المضاف اليه مخلاف عيشة راضية فاضطرالي الجواب بارتكاب مخالفة الاصل من اتحاد الضمير ومرجعه تدبر

(قول المحشى) وزعم الخ ولذا اضطر لما قاله أما اذا قلنا ان المراد بالمشبه المشبه به ادعاءلاحقيقة فلا اضطرار لما تكلفه بل الجواب ما قاله الشارح

(قول المحشي) لايقبل الاستعارة الا باعتبار ما يعبر به عنه بان يكون اسم مرجمه مستعملا في غير ما وضع له كافظ عيشة هنا وانما لم يقبل باعتبار نفسه لانه لفظ وضع نيشار به الى ما تقدمه سواء كان حقيقة أومجازا وعبارة العصام لان ضمير الغائب لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع للمرجع لامحالة وهو حقيقة فيما قصد بمرجعه مجازا كان المرجع أو حقيقة اه والمعبر به عنه هناهو العيشة المتقدمة لفظا وان لم تكن بمعناها المراد منها أو لامرجعا بل المراد بالمرجع العيشة التي هي الصاحب والعيشة الاولى بمعنى التعبش لا الصاحب والا جاء المحذور المتقدم

(قول المحشي) المشبهة بصاحبها اي المراد منها صاحبها ولو قال ذلك لكان اولى لانه وبني الاشكال

(قول المحشي) فهو فى عيشة راض صاحب عيشة لم يقل راض صاحبها بها لماعرفت انه عند الاستعارة يلزم أن يكون ما عبر عنه بالضمير غير العيشة المتقدمة والا جاء المحذور لانه يلزم أن تكون العيشة الأولى بمعنى الصاحب ولا معنى لقولنا هو فى صاحب عيشة

(قول المحشي) كميشة الخ بيان للمقدر الذي به يصح وقوعه صفة و بما ذكره المحشي من أنالكلام على التقدير وان دليل ذلك المقدر صحة وقوعه صفة اندفع قول العصام انه يلزم خلو الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف وقول الفنري ان التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل

(قول المحشى) فانه يفيد عيشة يرتفى بها أى يرتضى بها في نفسها بخلاف ما اذا قيل فهو فيعيشة راض صاحبها بها

من باب اضافة العام المحافظ المحافظ المسمى المحالات المسمى المحال الما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهمامان مجاز وافيره حقيقة وخنى عليه انه اذا كان المراد بافيظ هامان هو الباتى حقيقة كا فهم لم يكن الامر لهامان لاحقيقة ولا مجازا الاترى انك اذا قلت ارم يا أسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بأن التوقيف انما هو على مذهب البعض والسكاكى بمن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استمارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لوصح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف

قان الممنى انه راضى البيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك ان يكون بما يرضى به ، ففيه ان الكلام في كيفية افادة هذا التركيب لماقدر على تقدير كون الاستمارة في الضمير لافى فكنة التقدير (قوله من باب اضافة العام الى الحاص)، ويلاحظ في الحكم عليه بانه صائم من حيث اتحاده بالحاص لامن حيث اتصافه بالصوم لئلا يلغوا الحكم وقيل ان المراد بالصائم المضاف الى الشخص ما يصح أن يكون صائما وفيه ، ان المشبه به النهار ليس ممن يصح الصوم منه (قوله فهن اضافة السمى الى الاسمى) فالضمير في نهاره راجع الى الاسمى كانه قيل الشخص المسمى بزيد صائم وانما لم يقل من اضافة الاسم الى المسمى المدم مجيئها وعدم كونه مشبها به وعدم صحة حمل صائم عليه (قوله من التمحلات)، قد عرفت التمحلات مما ذكرنا (قوله لاحقيقة ولامجازا) لان المراد بضمير ابن حينئذ العدلة فيكون النداء لهم اذلا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد فعم يكون لاحقيقة ولامجازا كن لا أمر لمسماه أصلا (قوله ولم يعرف الخ) يريد انه لوكان هذه التراكيب الصادرة عن الباغاء استعارة

فانه لايازم من كون من هو فيها راضيا بها انها يرتضي بها في نفسها

(قولُ المحشي) ففيه ان الكلام في افادة هذا التركيب الخ أى ولولا تقدير ما قدر لم يفد التركيب المعنى المراد ولم يكن صحيحاً عند كون الاستعارة في الضمير

ويلاحظ في الحكم عليه الح عليه الح أى يلاحظ العام في حال الحكم عليه بانه صائم و يعتبر من حيث اتحاده بالخاص لتكون فائدة متجددة فانه لايلزم من كونه صائما من حيث هوكونه صائما من حيث اتحاده بالخاص لا انه يلاحظ و يعتبر في حال الحكم عليه بأنه صائم من حيث وصفه الثابت له في نفسه بقطع النظر عن اتحاده بالخاص لئلا يلغو الحكم (قول الحشي) ان المشبه به للنهار ليس من يصح منه الصوم حتى يكون المشبه وهو النهار كذلك وعلم من كلامه هذا ان الاضافة للبيان ولا يخفى الفرق بين هذا الجواب وجواب الشارح بقوله على أن الح

(قول المحشي) لعدم مجيئها أى في كلام البلغاء وعدم كونه أى الاسم مشبها به ولو جعل النهار اسها لزيد كان المشبه بزيد اسمه وليس كذلك وانما المشبه به النهار وعدم صحة الحكم لان الصوم لاينسب و يحكم به على الاسم العدم تعلق الصوم به بخلاف النهار (قول المحشي) قد عرفت التمحلات مماذكرنا وذلك ما ذكره من التقدير في عيشة راضية ومن ملاحظة المحكوم عليه من حيث أتحاده بالخاص

(قول السيد) فلا يصح الزامه أي من المصنف لانه لايعتقد أن هناك من يوقف الصحة على اذن الشارع

﴿ البابالثاني أحوال المسند اليه ﴾

اعنى الامور العارضة له من حيث أنه مُسند اليه كذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم أو المسند مثلاً ككونه مسنداً اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد وكونه مسنداً اليه لمسند مقدم أو مؤخر معرف أو منكر ونحو ذلك وسيأتى بيان كون المسند اليه

بالكناية، لكان الحكم بصحتها دائرا على اعتقاد التوقيف وعدمه فيصح عند من لم يعتقده ولا يصح عند من يعتقده وليس كذلك فان هذه التراكيب شائعه من غير توقف عن أحد في الحكم بصحتها فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه كما لا يخني (قوله أعني الامور العارضة الح) قيل أى الامور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا لها، حتى لا يرد الرفع فانه عارض للسند اليه من حيث أنه مسند اليه ولاحاجة اليه لان المقصود، ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه باعتبار كونه كذلك ، لا ان كل ماهو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فيه فان كثيرا من في هذا الباب عارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج من القوة الى الفعل ولم يدون (قوله لذاته) متعلق بالراجعة، بتضميز معلني العروض أى الراجعة اليه العارضة لذاته، بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم أو المسند عيه العروض أى الراجعة اليه العارضة لذاته، بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم أو المسند عيه العروض أى الراجعة اليه العارضة لذاته، بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم أو المسند عيه العروض أى الراجعة اليه العارضة لذاته ، بان لا يكون لها واسطة في العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم أو المسند عيه العروض أى الراجعة اليه العارضة الذاته ، بان لا يكون العروض أى الراجعة اليه العارضة الذاته ، بان لا يكون العروض ولذا عطف قوله لا بواسطة الحكم أو المسلمة الحكم العروض أى الراجعة اليه العارضة الذاته ، بان لا يكون العروض ولذا عطف قوله لا بواسلمة الحكم العروض ولذا على الموضود المناسفة الحكم الموضود المناسفة الحكم الموضود المناسفة الحكم الموضود المناسفة الموضود المناسفة الموضود الم

(قول الحشي) لكان القول بصحبها أي لكان قول العلماء المتأخرين من البلغاء بصحة تراكيب البلغاء دائرا على اعتقاد العلماء التوقيف وعدمه فيصح عند من لم يمتقده أي يصح تركيب البلغاء عند من لم يمتقد التوقيف من العلماء ولا يصح عند العلماء الذين لا يمتقدون التوقيف وليست الصحة وعدمها عند العلماء دائرة على التوقيف وعدمه وقوله فان هذه التراكيب أي تراكيب البلغاء وقوله من غير توقف احد اي من العلماء المتأخرين عن البلغاء وقوله فاندفع اعتراض السيد لان مبناه على كون الانزام بتوقف صحة تلك من التراكيب البلغاء على اعتقادهم هم وجوب السمم وقد عن فت ان الكلام في قول العلماء المتأخرين (قول الحشي) حتى لا يرد الرفع لانه وان كان به المطابقة أيضاً لتوقف اداء أصل المعنى عليه المتوقف عليه اداء الزائد

الذي به المطابقة الا آنه سبب بعيد لها

(قول الشارح) اعنى الأمور العارضة الخ هذا مأخوذ من اضافة الاحوال المشتق وهو المسند اليه فانه يوذن بعلية مبدأ الاشتقاق فتبوت تلك الاحوال لكن لما جاز أن تكون أحوالا المسند اليه بواسطة أتى بالعناية ثم ان عروضها له بمعنى تعلقها به لاينانى كونها صفات المتكلم وهي المعللة بالدواعي اذ الدواعي انما هي للافعال لا لا ثرها كالانصداف وقوله ككونه الخ مثال لما يرجع اليه بواسطة الحكم أو المسند

(قول المحشى) أن الأمور المذكورة الخ فالمراد بأحوال المسنداليه خصوص ما هنا لاكل ما كان حالاله حتى يشمل الرفع (قول المحشي) لا ان كل ما هو عارض له أى بما هو سبب قريب للمطابقة كما فهم الفنرى القائل

(قول المحشى) بتضمين معنى العروض أى فليست اللام للتعليل بان يكون المعنى رجعت اليه لاجل ذاته بل للتعدية العامة للمنى المضمن وهو العروض لا الرجوع فانه لايتعدى الا بالى فالمراد ما يرجع اليه ويكون عارضا له قائما بهلاما يرجع اليه وان كان عارضا وقائما بغيره وهو الواسطة

" (قول المحشى) بان لايكون لها واسطة في العروض اقسام الواسطة ثلاثة واسطة في العروض بأن يكون شيء عارضا اشيء ذاتا وحقيقة ثم بواسطته يعرض لا من آخر بنوع من العلاقة مجازاً كالحركة اللاحقة لجالس السفينة بواسطتها وواسطة فلا ينافي . كونها عارضة لذاته كونها عارضة لاجل كونه مسندا اليه فانه واسطة فى الثبوت . ومن هذا ظهر ان قيد الحيثية للتفييد أى العارضة لذات المسند اليه حال كونه موصوفاً بكونه مسندا اليه فلا ينافي كونها اعم . لا للتعليل فلا يرد ماتوهم من أن احوال المسند اليه . من حيث انه مسند اليه لاتوجد في غيره

فى الثبوت وهى قسمان أن يكون كل من الواسطة وذي الواسطة معروضا حقيقيا للصفة بان يكون اتصاف الواسطة بتلك الصفة سببا لاتصاف ذى الواسطة بها فالصفة قائمة بهما حقيقة ولها وجود ان باعتبار القيام بهما والالزم قيام عرض واحد شخص بمحلين متغاير بن ذاتا ووجودا وقيل قائمة بالمجموع من حيث هو مجموع وذلك كالحركة اللاحقة المفتاح بواسطة اليد وان يكون المواسطة فيه سببا لثبوت الصفة لذى الواسطة من غير اتصاف نفسها بها وانما لها حظ من السببية فقط كالوجود الهارض نزيد مثلا بواسطة الامكان والعرض في القسم الاول لايعد من أحوال ذى الواسطة لكونه عرضا غربا وكذا في القسم الثانى وان ثبت لذى الواسطة نظرا الى تشابه الواسطة في الثبوت بالواسطة في العروض من جهة ثبوت الصفة لها القسم الثانى وان ثبت لذى الواسطة نظرا الى تشابه الواسطة في المبوت بالواسطة في العروض من جهة ثبوت الصفة لها في المناف المارض المسند اليه بواسطة الحكم أو المسند فأن التأكيد وتركه وتقديم المسند الما هى قائمة على الحقيقة بالحكم والمسند ووصف المسند اليه بها على التجوز

(قول المحشى) فلا ينافي الح لما عرفت أن العروض للذات معناه أن لا يكون هناك واسطة في العروض كما فسر دالشارح بقوله لا بواسطة الح وهو لا ينافي الواسطة في الشبوت وقد عرفت الفرق بين الواسطة بن فقوله لا نه واسطة الح علة لعدم المنافاة (قول المحشى) كونها عارضة لا جل كونه مسندا اليه أى كونها عارضة لذات المسند اليه باعتبار وصفه وهو كونه مسندا اليه فالمراد من قوله اليه فان حذفه وذكره وهكذا لم تعرض له باعتبار كونه محرد لفظ بل باعتبار وصفه بأن يلاحظ موصوفا به فالمراد من قوله لاجل هو كون العروض معتبرا فيه الوصف كما قال سابقا لان المقصود ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للسند اليه باعتبار كونه كذلك لا أن كونه مسندا اليه علة فلا ينافي ما بعده

(قول المحشي) ومن هذا ظهر الح أى من كون العروض للذات ليس المراد منه آنه ثابت بمجرد ملاحظة الذات بمعنى ألواسطة في العروض والواسطة في الثبوت كما يقال التقابل بالذات أنما هو بين السلب والايجاب فأن الذات ليست كافية في ثبوت تلك الاحوال بل المراد منه نفي الواسطة في العروض فقط أما الواسطة في الثبوت وهو كونه مسندا اليه فلا بد منها ظهر أن قيد الحيثية للتقبيد احترازا عن الاحوال الراجعة الى ذات المسند اليه بواسطة في العروض كالاحوال الراجعة اليه باعتبار المسند أو الحكم وأنما ظهر ذلك من هنا لان قوله هما لذاته هو معنى قوله سابقا له وهو هنا متعلق بالعارضة المقدر كما هو متعلق بالمذكور هناك وقد بين معناه هنا بان لايكون بواسطة في العروض احترازا عن الواسطة في الثبوت فتكون الميثية للتقييد بالواسطة في الثبوت احترازا عن الواسطة في العروض

(قول الحشى) لا للتعليللان ماكان معتبرا في جانب المحتاج ككونه مسندا اليه لايعتبر في جانب المحتاج اليه حتى يكون علة وذلك كما قالوا ان امكان الصادر معتبر في جانب المعلول ومن تتمته فانا اذا وجدنا ممكنا طلبنا علته وانما العلة هي ما ذكر من الاختراز عن العبث وما معه

(قول المحشى) من حيث انه مسند اليه اى أحواله العارضة له لاجلكونه مسندا اليه لاتوجد فى غيره ضرورة انتفاء المعاول بانتفاء علته اولى بالتقديم (اما حذفه) قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الآتيان به وهو متقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدها قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعى الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقروا في علم النحو

وقلها يوجد حال تختص به، على ان المجوث في الباب حذف المسند اليه وذكره وتعريفه وتنكيره الى غير ذلك لامطلق الحذف والذكر مثلا فيكون بختصا به (قوله أولى بالتقديم) أى في الذكر فيكون بيان أحواله أيضاً أولى بالتقديم (قوله لانه عبارة) ، أى في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتبان واذا اختبر على لفظ النرك الشارة الى كونه ركنا أعظ كانه اسقط (قوله وهو متقدم على الاتبان) والانبان متقدم على سائر الاحوال لكونها كاتمفصيل له (قوله والحذف يفتقر الخ) أى الحذف الذى نحن فيه وهو مأيكون منويا في التقدير لا الحذف الذى يكون نسيا منسيا ، كخذف فاعل المصدر وفاعل الفعل المبنى للفعول فانه لا يحتاج الى القرينة احدم كونه مرادا (قوله وهو أن يكون السامع عارفا به) . أى متمكنا من معرفة المحذوف لان وجود القرينة لا يوجب العرفان بالفعل (قوله لوجود القرائن) صيفة الجمع بالنظر الى تعداد الموارد أى القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه . او باعتبار كونه احد الاشياء المعينة كا فيا حذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (قوله الداعى الح) . سواء كان حاملا عليه أو غاية مترتبة عليه فاللام في قوله فلاحتراز . للتعليل المطلق

(قول المحشى)وقل مايوجد حال الخأى والحال انه يقل وجود حال يخنص به فلايكون كونه مسندا اليه علة فى ثبوتها له (قول المحشى) على ان الخ أى سلمنا انها للتعليل لكن لانسلم ان المعلل هو حذف الكلة مطلقا بل حذف المسند اليه وحذف المسند اليه لايكون فى غيره

(قول المحشى) أى في الاصطلاح وانكان الح مراده دفع ما ذكره الحفيد والعصام من أن الحدّف ينبىء عن حدوث العدم بعد الانيان وحاصله ان النقديم نظراً لمعناه الاصطلاحي لا ينافي اختيار اللفظ المشعر نظراً لمعناه اللغوى بحدوث العدم للاشارة المذكورة لبنائها على النخيل دون الواقع

(قول المحشى) لكونه كالتفصيل لان المدنى في قوله واما تعريفه مثلا واما الاتيان به معرفة وماقيل ان التعريف وغيره قد يراعى عند الحذف ففيه أنه انما يلاحظ فى تلك الخصوصيات حال الاتيان به لاحال الحذف سواء كان مذكورا أومحذوفا فتأمل (قول المحشى) كحذف فاعل المصدر قد تقدم المحشى نقلا عن شرح الكشاف انه قد يحذف فاعل المصدر وهو مراد فلمل ما هنا فى غير ذلك

(قول المحشى) فانه لابحتاج للقرينة وان كان لابد لحذفه من داع كما سيأتي فى الشارح

(قول المحشي) أى تمكنا من معرفة المحذوف الخ بهذا يندفع ما يقال اذاكان عرفان السامع بالمسند اليه شرطا لحذفه كيف يجمل من مقتضيات الحذف اختبار تنبه السامع أو مقدار تنبهه

(قول المحشي) سواء كان حاملا بان كان موجودا قبل الحذف كتمين المسند اليه أو غاية مترتبة كالاحتراز عن العبث (قول المحشي) للتعليل المطلق أي بطريق الوضع له حقيقة أو بطريق عدم المجاز ان كانت حقيقة في الغرض كما يشمر ايضاً دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ماضمنية الى الاول فقال (فللاحتراز عن العبث) اذالقرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لابناء على الحقيقة وفى نفس الاس بل (بناء على الظاهر) والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك (اوتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ) يعنى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ.

الشامل للحاملية والغرضية (قوله أيضاً) أي كما هو معلوم متقرر في علم المعانى وان لم يذكر فيه صربحاً ، والظاهر ترك الخط أيضاً (قوله الشارة ما ضمنية) كما يدل عليه ههنا قوله عن العبث فانه مشعر بوجود القرينة (قوله بناء على الظاهر) حال عن البعث أى حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء الغرينة عنه لاعلى الحقيقة وفى نفس الامر (قوله والا) أي وان لم يبن على الظاهر فهو في الحقيقة الركن الاعظم فذكره لايكون عبثا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة . ليس كالذكر في التنصيص على ما هو المقصود الاهم قال في شرح المهتاح ان ذكر المسند اليه لايكون عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزأ من الكلام بل العمدة فيه . فلا يرد ما قيل أنه لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لخيفة من المراد أنه يكون عبثا لغلام عبثا لغرا المنافذة عن ذكره فان ذكر اللهظ لايكون الا لافادة المهنى وقد حصل . لكن يجوز أن يتعلق به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه وقال قدس سره في حواشي شرحه انما اعتبر خفاء الفائدة به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه وقال قدس سره في حواشي شرحه انما اعتبر خفاء الفائدة لانها لوظهرت لم يكن ذكره عبثا في الظاهر أيضاً فالمراد بظاهر القرينة الامر، الظاهر .

به كلام الشارح في الاستمارة التبعية

(قول الحشي) الشامل للحاملية والغرضية لان الغاية علة لعلية الغاعل

(قول المحشي) أو باعتبار كونه الخ به يندفع ماقيلان افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنىالمذكور اكثرى اذ قدتترك القرينة لتذهب نفس السامع الى اشياء

(قول للعشي) والظاهر ترك لفظ أيضاً لانه لم يذكر فيه صريحا

(قول المحشى)ليسكالذكر في التنصيص الخ أى والتنصيص فائدة خفية اذلوكانت ظاهرة لم يكن ذكره عبثا فى الظاهر أيضاً (قول المحشى) فلا يرد ما قيل الخ فائله الحفيد وتبعه الفنرى وفى نسخة فلا ترد المنافاة الخوترد بضم التاءمبنى للمجهول (قول الشارح) وقيل معناه الخ على هذا لوعمانا عدم تعلق غرض به كان عبثا في الحقيقة بخلاف الاول وهذا وجه ضعفه والفرق بين الوجهين الجزم بعدم العبث حقيقة على الاول دون الثاني

(قول المحشى) القرينة المفنية وصف القرينة بالاغناء اشارة الى ان ظاهرها هو اغناؤها

(فول الحشى) لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفى فلخفائه حذف خوفا من أن يكون الذكر عبثا عند المظر الىالظاهر من اغناء القرينة وانما كان اغناء القرينة امرا ظاهريا كانه لحفاء الغرض يكون الامر الظاهر كفاية القرينة كان الامر الظاهر عدم الغرض لكونه خفيا الذى تقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الذك وبالحقيقة في قوله واما في الحقيقة نفس الامر أى بجوز في نفس الامر أن يتعلق بذكره غرض خنى فلا يكون عبثا مع وجود القرينة المغنية عنه ومانقلناه ظهر أن ما قبل أن المراد بظاهر القرينة الظاهر الذى هو القرينة والمعنى أن ذكره عبث نظرا إلى القرينة واما في الحقيقة أى في نفسه فيجوز أن يتعلق به غرض فلا يكون عبثاً ، ثم الاعتراض عليه بأنه أذا تعلق بذكره غرض كان المقام مقام الذكر والكلام في مقام الحذف اللهم الا أن يراد بالغرض، معنى الفائدة، خروج عما قصده الشارح رحمه الله على أنه يرد عليه أنه أذا أريد بالظاهر الظاهر الذي هو القرينة، لاحاجة إلى قوله بناء على الظاهر لان الكلام في مرجحات الحذف بعد وجود القرينة (قوله من حيث الظاهر الخ) لانه يفهم من اللفظ ، لكن لا يفيد دلالته عليه ما لم يحكم العقل بصحة أرادته ، فالاعتماد بالاخرة على العقل (قوله على دلالة المقل) لانه يستدل بالعقل بمعونة القرائن على الحذوف الدال على المسند اليه

(قول الشارح) من حيث الظاهر نقل عنه انما قالوا من حيث الظاهر لان التمويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر أيضاً على شهادة المقل اذ الالفاظ ليست الا أمارات يضعها الواضع مختلفة باختلاف الاوضاع لاشهادة لهـا في أنفسها ولادلالة بحسب ذواتها

(قول المحشي) الذي تقتضيه القرينة أي بواسطة خَمَّاء الغرض

(قول المحشي) أي في نفسه أي نفس المسند اليه لا نفس الامر

(قول المحشى) ثم الاعتراض عليه لانه لم يُستبر خفاء الغرض بل المراد انه تعلق به الغرض فى نفسه عند عدم النظر للقرينة وحينتذ يرد انه لاوجه لاغناء القرينة بل المقام مقام الذكر فلا يكون ذكره عبثاً نظراً للقرينة

(قول المحشى) معنى الفائدة أي امر ينرتب عليه لو ذكر ولا يكون مقصودا للمتكلم كما هو مدنى الفائدة فانها الامر المترتب على الفعل من حيث المترتب على الفعل من حيث أنه ثمرته وليس المراد بالغرض معناه الاصطلاحي وهو الامر المترتب على الفعل من حيث أنه مطاوب للفاعل بالفعل حتى يكون مقتضياً للذكر فائه لايلزم من كونه فائدة ترتبت أن يكون مقصودا للمتكلم وانماذلك شأن الغرض الاصطلاحي

(قول المحشى) خروج عما قصده الشارح أي من أن العبثية انماهى نظرا لخفاء الغرض بالمعنى الاصطلاحى فتكون القرينة مغنية بناء على الظاهر دون نفس الامر الذى فسر به الشارح الحقيقة حيث قال على الحقيقة ونفس الامر وليس المراد بالحقيقة نفس الشيء بقطع النظر عن القرينة و بالغرض هو الفائدة الظاهرة كما فهم المعترض وأجاب

(قول الحشى) لاحاجة الى قوله بناء على الظاهر لان الكلام الخ فيكفى في ذلك الاحتراز عن العبث أما على مأقانا فيكون قوله بناء على الظاهر بيانا للحال الذى يكون باعتباره عبثا واعلم ان فيكون التبرك والاستلذاذ والتنبيه فوائد مترتبة لا اغراضا حاملة نظرا ظاهراً

(قول المحشى) لكن لايفيد دلالة الحكذا في نسخة والصواب لكن لانفيد دلالته عليه الح وقوله مالم يحكم المقل الح أى لمامر منقولا عن الشارح

(قول المحشى) فالاعتباد بالآخرة على العقل أى كما إن الاعتباد أولا حين النافظ به على اللفظ

لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقران والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل (كقوله قال لى كيف انت قلت عليل) لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين (او اختبار تنبه السامع عندالقرينة) هل يتنبه ما لا (او اجتماد (مقدار تنبهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا (او ايهام صونه) اى المسند اليه (عن لسائك) تعظيما له والخاما (او عكسه) اى ايهام صون لسائك عنه تحقيراً له واهانة (أو تأتى الانكار)

فالاعتباد أولا وآخرا على المقل وان كان الفظ مدخل ، ولذا لم يقل ههنا من حيث الظاهر ، (قوله لاستقلاله بالدلالة) أى في الجلة كما في العقليات الصرفة وان كان الفظ ههنا مدخل (قوله فانه يغتقر) أى، في جميع المواد (قوله وانما قال تخييل الح) يعنى ان العدول ليس محتقا لان كونه محققا ، يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك (قوله هو اللفظ الح) ضمير الفصل لمجرد التأكيد وتحقيق ذلك ان للفظ مدخلا في الدلالة عند الحذف بناء على ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند اليه وليس للقصر فانه باطل مخالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا عند الذكر وعند الحذف ولذا لم يقيده بشيء منهما (قوله هل يكون الاعتباد بالكلية على اللفظ (قوله والاعتباد الح) أي عند الذكر وعند الحذف ولذا لم يقيده بشيء منهما (قوله هل يتنبه أملا) أم هذه منقطعة على ما مر تحقيقه فماقيل

(قول الشارح) لان الدال عند الحذف أيضاً هو اللفظ تعريف الطرفين وضمير الفصل يقتضي حصر الدلالة فى اللفظ ولا مانع منه لان المقصود ان المفهوم منه هو اللفظ بناء على ان المعنى لايحصل فى الدهن بدون لفظ كما هو مختار الشارح فيما أظن خلافا للسيد وسيأتى ذلك وان كانت دلالته لاتفيد مالم يحكم العقل فلا تنافى بين ما هنا وقوله فيما مر من حيث الظاهر وقوله فيما يأتي فلاعند الذكر الخوما ذكره المحشي بعيد من العبارة منقطعة وفائدتها الاشارة الى انه تارة يكون المظنون تنبهه وتارة يكون المظنون عند الاختبار تنبهه

(قول الشارح) أو ايهام صونه عن لسانك أى ايهام أنه من الطهارة بحيث يتلوث بلسانك ومثله ما بعده فلا يقال ان العبارة محققة لا موهومة

(قول المحشى) فالاعتماد أولا وآخراً على العقل أما أولا فلما ذكره هنا من أنه يستدل بالعقل الخ وأما آخرا فلما ذكره سابقا من أن دلالة اللفظ لاتفيد مالم يحكم العقل الخ ما سبق له ففرق بين الذكر والحذف فانه في الاول الاعتماد أولا على اللفظ وفي الثانى أولا وآخراً على العقل

(قول الحشي) ولذا لم يقل الخ أي لكثرة الاعتماد عند الحذفعلي المقل لم يُنِّل من حيث الظاهر

(قول الحشى) لاستقلاله بالدلالة في الجملة الخ لا لا ن دلالة القرائن عقلية لان ممنى كونها عقلية أنهاغير وضعية لابمعنى انها لايتخاف عنها المدلول

(قول الحشي) في جميع المواد بخلاف العقل فانه لاينتقر في العقليات الصرفة

(قول المحشى) يتوقف الخ لانه عدول عن دليل الى اقوى منه

وتيسره (لدى الحاجة) نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره (او تعينه او ادعائه) اى ادعاء النعين له (او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع اوقافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستمال الوارد على تركه مثل

الصواب ايتنبه أى لا ايس بصواب على ان أم المتصلة تجي، مع هل على قلة كما فى الرضى (قوله أو تعيينه) اما لان المسند لا يصلح الآله أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب وهذا وان كان يجامع الاحتراز عن العبث لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد، وقصد التعين غير قصد الاحتراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصد ان معا وكذا الحال في جميع الدواعي اذا لم يكن بينها تناف (قوله أو سجع أو قافية) بان يكون ذكر المسند اليه ، واجب التأخير أو يكون القافية او السجع ، لفظ المسند مع حركة ما تبله فاذا ذكر المسند اليه يحصل يكون ذكر المسند اليه ، واجب التأخير أو يكون القافية او السجع ، لفظ المسند مع حركة ما تبله فاذا ذكر المسند اليه يحصل الانفصال بينهما و يفوت القافية أو السجع (قوله لا يسع) اما لعدم الفرصة أو للضجر والسامة الحاصل للصياد من طلب الصيد (قوله من غير السامع من الحاضرين) الصواب من غير المخاطب من السامعين (قوله وكاتباع الاستعال الخ) الفرق الله بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام في الاستعالين واحدا سواء كان الاستعال قياسا أولا وفي التاني الكلام الثاني بين الاتباعين ان في الاول يكون الكلام في الاستعالين واحدا سواء كان الاستعال قياسا أولا وفي التاني الكلام الثاني

(قول الشَّارِح) من غير السامع اي المقصود ساعه

(قول الشارح)وكاتباع الاستمال الوارد على تركه هذا النوع لايتصور من المتكلم الاول بلىمن يدرجكلامه فيكلامه يضرب به مثلا في مرامه كقولك عند الاخبار عن حالك رمية من غير رام بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور من الاول كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم كذا نقل عنه

(قول المعشى) الصواب ايتنبه بناء على ان أم المتصلة تلازم الهمزة

(قول الحشي) وان كان بجامع الح لانه متى تعين كان ذكره عبثا

(قول الهشي) بان يكون الح به يندفع ما يقال من ان الكلام في خصوص المبتدا ولادخل لحذفه في خصوص السجع والقافية لكونهما في آخر الكلام وهو في أوله

(قول الحشي) واجب التأخير كاسم الاستفهام كما اذا قلت طلب الحبيب الفين فقلت له اين أى اين هما فانه يتعين حذف المسند اليه وهو هما اذ لو ذكر بعد فات السجع أو قبل لزم تأخير ماله الصدر ومفهومه انه اذا لم يجب تأخيره لم يحذف لعدم الداعي كما لو قلت طلب الحبيب الفين فقلت هما على العين

(قول المحشي) لفظ المسند مع حركة ماقبله لان السجعة والقافية من المتحرك قبل الساكن فاذا كانت الحركة من الكلمة التى قبل المسند وذكرت المسند اليه يبنهما صار فاصلا بين تلك الحركة وبين المسند فيفوت السجع أو القافية وكذا ان ذكرته بعد لان السجع أو القافية لفظ المسند فان قلت يحسب السجع أو القافية في الشق الاول من متحرك آخر أو من المتحرك الاول ان المكن قلت الغرض ان السجع أو القافية تعينا في لفظ المسند مع ذلك المتحرك بان لايوافق باقى الاسجاع أو القافية تعينا في لفظ المسند مع ذلك المتحرك بان لايوافق باقى الاسجاع أو القوافي الا ذلك ولابد أيضاً أن يمنع مانع من ذكره مقدما على المتحرك قبل الساكن

رمية من غير رام وشنشنة أعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحوالجد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقديكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحين ثذيجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعاراً بأنه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تمالى * ان هذا القرآن يهدى للتي هي اقوم * اى الملة التي او الحالة او الطريقة في الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجرى على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره اى المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لا يحاشه السامع واضجاره (واما ذكره

غير الاول ولابد ان يكون قياسا (قوله وقد يكون الخ) أى قد يكون المحذوف من غير ضرورة، الفاعل الاصطلاحى للفعل ليترتب عليه قوله وحينئذ يجب اسناد الخ فبالقيد الاول خرج نحو اضر بن واضر بوا القوم فان حذف الفاعل فيه بضرورة النقاء الساكنين باقامة الحركة مقامه وبالقيد الثاني خرج نحو انبت الربيع البقل وجاء ربك فان المحذوف فيه الفاعل الحقيق و بالقيد الاخير الفاعل المحذوف المصدر (قوله وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول) الا نادرا نحو ماضرب الا أنا وبدالك أى رأى وأنما يجب ذلك لان الفعل لابد له من فاعل أو ما يقوم مقامه ولا يتوهم أن هذا من حذف الجلة

⁽قول الشارح) شنشة اعرافها الخ قال ابو عبيد اخبرنى ابو الكلبي أن هذا الشعر لابي اخزم الطائى وهو جد حاتم أوجد جده وكان له ابن يقالله اخزم ثمات وترك له بنين فوثبوا يوما في مكان واحد على جدهم فأدموه فقال ان بنى زملونى بالدم * شنشة اعرفها من اخزم * كأنه كان عاقا لوالده كذا نقل عنه

⁽ قول الشارح) أو على ترك نظائره فهذا النوع قياسى وانما قطع النعت لتمين المنعوت بدونه ووجب الحذف ليدل به على معنى الانشاء اذ لو ذكر المبتدا أو الفعل الناصب لخفي معنى الانشاء وتوهم انه خبر مستأنف لمعنى كذا نقل عنه

⁽ قول الشارح) ومنه قولهم فصله لعدم كونه من قبيل النعت المقطوع ولجواز الحذف فيه ووجوبه فى ما قبله

⁽ قول الشارح) وقد يكون حذف الشيء الخ أى وان لم يكن مسندا اليه

⁽ قول الشارح) لا بحاشه السامع أى كل سامع ولذا لم يقل لايحاشه لك

ر (قول الحشى) فاعل نمحوى أى هو فاعل نمحوى كما في الشارحوفي نسخة الفاعل الاصطلاحي والقيد الاول هو قوله من غير ضرورة وقوله نمحو اضربن الح الاول فعل أمر موكد بنونالتوكيد الثقيلة مسند لواو الجماعة المحذوفةلالتقائها ساكنة مع نونالتوكيد والثالث فعل أمر غيرمو كد مسند لواو المجاعة المحذوفة لالتقائها ساكنة مع نونالتوكيد والثالث فعل أمر غيرمو كد مسند لواو المجاعة المحذوفة لفظا لاخطا لالتقائها ساكنة مع الملام وقوله فان حذف الواو أي أو الياء وفي نسخة فان حذف الفاعل و يحتمل

فَلَكُونَهُ)اى لكون الذكر (الاصل ولامقتضى للمدول عنه او الاحتياط لضمف التعويل)اىالاعتماد(على القرينة او التنبيه على غباوة السامع)

بل تبديل جملة بجملة اخرى لنكتة لان هذا ليس تبديلا للمسند ، بل تغيير هيئة ولذا سبي كل واحد منهما صيغة الماضي (قوله فلكونه الاصل) اى ما ينبنى عليه الشيء ، او القاعدة (قوله ولامقتضى للعدول عنه) يعنى كونه أصلا لايكون نكتة للذكر ، لانه متحقق في حال الحذف أيضاً فلا بد من عدم المقتضى للعدول ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى في قصد المتكلم على مامر فلا برد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه فالاحتراز عن العبث ونخييل العدول ، متحقق في جميع صور الذكر وقوله ولامقتضى للمدول عنه منصوب وسقوط التنوين اما لكوته مضافا ، واللام زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك واما تشبيها له بالمضاف كما قال الشيخ ابن الحاجب

ان الحذوف في الاولين الواو ويكون احدهما بنون النوكيد الثقيلة والآخر بالخفيفة وانما قيدالحشي عبارة الشارح بهذه القيود دفعا لفول العصام على قول الشارح وحينتذ يجب اسناد الفعل الخ فيه بحث لانه لايجب اسناد الفعل بل اسناد الفعل أو اسم المفعول ولو اريد بالفعل ما يعم شبهه يشكل بفاعل المصدر فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل في اضربن واضربن واضربوا القوم واضربي القوم واضربا القوم مما لا يحصى ولا يجب الاسناد الى المفعول ولان المفعول ولان المعدوف هنا ليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه و يجب الداعي لحذف الجملة لا لحذف المسند اليه بل لتبديل جملة بالداعي ان لاغرض متعلق بصدور الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول وسيأتي الجواب عن الاخير واما قوله أو اسم المفعول فدفوع بان فرض الكلام بقاء الفعل

(قول المحشى) بل تبديل الجملة من كلام الممترضكما من وقوله لان هذا علة لقوله لايتوهم

(قول المحشي) بل تغيير هيئة فهيئة المبنى للفاعل موضوعة لنسبة الفعل للفاعل والمفعول ان كان متعديا ولنسبته الى الفاعل فقط ان كان لازما وهيئة المبنى للمفعول موضوعة لنسبته الى المفعول ولفظ الفعل واحد

(قول المحشى) ماينبني عليه الشيء هذا معناه لغة والمراد بالشيء المبنى هو الحذف قانه المقابل للذكر المعلل بهسذه العلة وانما كان مبنيا على الذكر لان الحذف مع القرينة انما هو بدل عن الذكر لانه الاصل في الافادة اذ هو تمرة إقدار الله الحلق على الصوت وتقطيعه على وجه يدل على ما في النفس بسهولة لانه كيفية للنفس الضروري هذا هو اللائق هنا (قال الحد مادلاً الدن أنه مدن، عقاعة هم المدن المثن كالمنافذة من المثن المثن المدن أنه مدن، عقاعة هم المدن المثن المدن ا

(قول المحشى) أوالقاعدة هذا معنى اصطلاحى ويطلق أيضاً فيه على الراجح والدليل يعنى أنه موضوع قاعدة هى قولنا الذكر غالب في افادة المعانى أو محمولها بأن يقال الغالب فى افادة المعانى الذكر

(قول الحشى) لانه متحقق في حال الحذف ايضاً أى وهو حال ثبوت يقنضى العدول فى قصد المتكلم فلو كفى حينئذ نصح الذكر والمقصود خلافه وانما لم يكف لقوة ذلك المقتضى باقتضائه العدول على الاصل ومن كلام المحشى هذا يعلم رد ما ذكره السيد سابقاً فى توجيه تقديم الحذف على الذكر وادعائه أنه أولى

(قول المحشي) ليكون مرجحا الخ الاقعد أن الضمير فى يكون عائد على كونه الاصل لاعلى عدم المقتضي للعدول (قول المحشى) متحقق في حميع الخ أى فلا يصح ننى المقتضى للمدول وحاصل الدفع ان المدار علىالقصد لاالنحة ق (قول المحشى) واللام زائدة ومدخولها مجرور بكسرة مقدرة منع منها كسرة حرف الجر الزائد (قوله او نريادة الايضاح) أى إيضاح المسند اليه وزيادة تثبيته في ذهن السامع فنفس الايضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله ومنه واولتك هم المفلحون) أى من زيادة الايضاح والتقرير لكن لا لايضاح المسند اليه وهو ان هولاء الموصوفين ، بشرف الايمانين ، ممتازون بكل من الاثرتين وكل منهما يكفي في تميزهم فلايضاح هذا الغرض ذكر المسند اليه ولم يحذف لنصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا يتضح التقرير كال الاتضاح ولا يفصح عن الغرض كال الافصاح ، وجهذا ظهر فساد قول من قال ليس الآية من قبيل اختيار الذكر على المنتف الخذف اذ لو ترك اولتك الثاني ولم يكن مقدرا بل كان ما بعده معطوفا على مسند اولتك الاول لان الغرض انه لو ترك المسند ونصب القرينة على تركه لم تحصل زيادة الايضاح ، واندفع ما قيل ان المتبادر من قوله ومنه ان النكتة في ذكر المسند اليه في الآية الايضاح له مع انها شيء آخركما علم من قوله ونائ ظاهر،كذا قيل لكن الظاهر من عبارة الكشاف ان النكتة المذكورة لتكرير اسم الاشارة ، عدم الاكتفاء على الاول ، وحاصلها انه لولم يكرر ، لاحتمل ان يكون مجموع ان النكتة المذكورة لتكرير اسم الاشارة ، عدم الاكتفاء على الاول ، وحاصلها انه لولم يكرر ، لاحتمل ان يكون مجموع الناساح الكامل والتقرير الابلغ كما في تعريف النص ، بما ازداد وضوحا على الظاهر

(قول المحشي) أى ايضاح المسند اليه أى لا الحكم كما قيل فانه خروج عن المبحثِ

(قُول الحشي) اى من زيَّادة الايضاح أى مما ذكرْ فيه المسند اليه لزيَّادة الايضاح

(قول المحشى) بشرف الايمانين أى الايمان بالغيب وبما أنزل

(قول المحشى) ممتازون أي في أنفسهم وقوله يكفى فى تمييزهم أى تمييز الغير لهم

(قول المحشي) وبهذا أى كون المراد ايضاح غرض آخر وان المسند اليه مراد بنصب القرينة

(قول الحشي) واندفع الخ عبر فيه بالاندفاع وفي الاول بالفساد لان الاول مناف لما هو الغرض بخلاف الثانى فانه تأويل بعيد عن أول العبارة وانأدى اليه قوله تنييها الى آخره

(قول المحشي)كذا قبل قائله العصام وغيره

(قول المحشَّى) وعدم الاكتفاء على الاول أي لا لذكره وعدم حذفه مع القرينة كما قال صاحب القيل

(قول المحشي) وحاصلها الخ عبارة الكشاف هي عبارة الشارج بعينها فعبارة الشارح ايضاً ظاهرة فيها قاله ألا ترى

قوله بالمثابة التي لو أنفردت كفت الخ فأنه مقابل لجعل المسند اليه وأحدا والمسند المجموع

(قول المحشي) لاحتمل ان يكون مجموع الاثرتين الخ فيوهم تحقق كل منها بالانفراد فيمن عداهم

(قول المحشى) الايضاح الكلمل أي في نفسه لا الزائد على الحاصل عند الحذف مع القرينة

(قول آلحشي) بما ازداد وضوحا أى فى نفسه لا على الظاهر اذ الظاهر لاوضوح فيه وانما فيه ظهور المراد والوضوح فوق الظهور ولذا عرف الظاهر بما ظهر منه المراد وعبارة التلويح اللفظ ان ظهر منه المراد يسمى ظاهرا ثم ان زاد الوضوح بان سيق الكلام له يسمى نصاً قال الشارح في شرحه انما قال ان زاد الوضوح ولم يكتف بالضمير العائد على الظهور بان

كا ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهى ثابتة لهم بالقلاح فجملت كل من الأثريين فى تميزهم بهما عن غيرهم بالمثابة التى نوانفردت كفت مميزة على حيالها (او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب) اى في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكام اعظمته وشرفه (نحوهى عصاي) ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستماراً للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول ببينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبدالله الى غير ذلك من الاوصاف وقد ذكر المسند اليه للتهويل اوالتعجيب اوالاشهاد فى قضية اوالتسجيل على السامع حتى لايكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام المسند اليه والمراد تخصيصه بمين نحو زيد قائم وعمر و ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد أن ينضم اليهما أمر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم نقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لا قتضاء عموم النسبة ليترجح الذكر على الحذف وان لم نقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لا قتضاء عموم النسبة ليترجح الذكر على الحذف وان لم نقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لا قتضاء عموم النسبة

(قوله كما ثبتت لهم الأثرة الخ) في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهي زائدة كذا ذكره الشارح رحمه الله تمالى في شرح الكشاف وفيه ان التشبيه ، ليس بمقصود في المقام وان زيادة الغاء لم يجوزها سيبو يه وعندى ان الكاف

يقول ان زاد لان الوضوح فوق الظهور اه وقد يفسر الظاهر بما دل دلالة واضحة كما فى العضد فيكون النص قسما منه لان القطع لا ينافى الوضوح و يكون زيادة الوضوح على الظاهر غير محتاجة الى التأويل لكن كلام الحشي مبنى على الاول (قول الشارح) كما ثبتت لهم الاثرة الاثرة الاستبداد يقال استأثر بالشيء استبدبه أى اختص به وانما كان الإختصاص

من جملة المفاد لاختصاص العلة المشار اليها بأولئك بهم فلاختصاص العلة بهم مع التكرير أفيد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة لان اختصاص العلة يفيد اختصاص المعلول والتكرير يفيد ان الاختصاص بكل على حدته بواسطة أنه يفيد ان اتصافهم بتلك الصفات المشار اليها يقتضي كل واحد من الحكمين على حياله

(قول الشارح) و بجوز ان يكون حيث مستعاراً للزمان ولا بحتاج لقرينة لانها انما نحجب عند تعين الحجاز دون احتماله نص عليه المحشى في حواشي القاضي

(قول الشارح) هذا كله مع قيام القرينة قيد بذلك وانكان الذكر لتلك النكات قد يكون مع عدم قيام القرينة المضاف المستقل المستقلل المستقلل المستقل المستقلل المستقل المستقل المستقلل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل المستقل الم

(قول الشارح) الى كل مسند اليه أي مما يصح اقصافه به لاالى كل مسند اليه لشي. مامطلقا فلايرد ان عموم النسبة لمتعدد كاف فى اقتضا الذكر وان لم تنكن عامة لكل مسند اليه وان الامثلة الموردة لاشيء منها يصح اسناده الى كل شيء (قول للحشي) ليس بمقصود فى المقام قيل لتساوى الاثرتين فلا معنى لجمل احداهما مشبها والآخرى مشبها به وفيه وإرادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه إذا لم يكن عام النسبة بحو خالق كل شيء يفهم منه ان المرادهو الله تعالى وإنكان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل أحد ولا نهنى بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجباً فلا يكون مرجحا لاموجباً او فيكون ذكره واجباً فلا يكون مقتضي الحال والجواب ان المقتضي أعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضي الحال فان كثيراً من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة (واما تعريفه) اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل فى شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشاراً به الى خارج مختص إشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير

للقران في الوجود وما كافة كما في كما قام زيد قعد عمرو وصل كما دخل الوقت والفاء للسبدية كما في قوله زيدفاضل فاكرمه والجملة في محل الحبر لان أى تنبيها على الهم بهذه الحالة وهى انه كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى قارنه في الوجود ثبوت الأثرة لهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا كمال الترغيب لمن عداهم الى الايمان والاثرة بفتح الهمزة والثاء الاستبداد وبالفلاح متعلق بالاثرة ، المدلول عليها بالضمير ، والمثابة المرجع وفى تميزهم متعلق بجعلت وضمير انفردت وكفت للاثرة وضمير الموصرل محذوف أى كفت فيها أى في تلك المثابة على حيالها أى انفرادها واصله حوال ،

أن الاثرة بالهدى ثبتت صريحاً بقوله هدى للمتقين بخلاف الاثرة بالفلاح فانها ثبتت لزوماً لكونها تتيجة الاثرة بالهدى ولذا قال تنبيها لانها مع علمها لزوما ربما يغفل عنها لعدم التصريح بها فالصواب ان معنى عدم قصده في المقام انه ليس مقصودا في الآية أى ليس الغرض فيها التشبيه حتى يدخله الشارح في المنبه عليه حيث قال تنبيها على انه كما الخ

(قول الشارح) وقيل مراده أى المصنف فيكون ذ كره واجبًا أىلانه من جملة المقتضيعدم القرينة لا لان المقتضي عدم القرينة لما عرفت أنه وظيفة النحو

(قول الشارح) أي جعل المسند اليه معرفة هذا معنى اصطلاحى ومعناه الحقيق ماأشار اليه بقوله وحقيقة التعريف الخوق ولل المحتى القران في الوجود يعنى ان ثبوت اختصاصهم بالفلاج في الآخرة مقارن اثبوت اختصاصهم بالهدى في الدنيا فالثبوتان متقارنان وانكان الفلاح متأخراً والتسبب المصحح لدخول الفاء يكفى فيه الترتب فى الذهن كما في شرح المواقف يدل على ما قلنا قوله قارنه في الوجود ثبوت الاثرة لهم بالفلاح دون ان يقول قارنه الفلاح في الوجود بقى انه المواقف يدل على المقارنة في الوجود والتسبب وانكان ذلك موجودافى نفسه فلا معنى لادخاله في المنبه عليه بالتكرار فان قبل العطف بالواو اللازم للتكرار قلنا لا يفيد المقارنة في الوجود والتسبب فيرد عليه مثل بالتكرار فان قبل العطف بالواو اللازم للتكرار قلنا لا يفيد المقارنة في الوجود ولئن سلم لا يفيد التسبب فيرد عليه مثل ما أورده على الشارح فتدبر

(قول المحشي) المدلولعليها بالضمير أىقوله فهي أوالضمير الذي في ثابتة وهو أولى لعدم الفصل بالخبر وان لم يكن اجنبياً (قول المحشي) والمثابة المرجع والمراد بها هنا المنزلة والمرتبة وتلك المرتبة هي ظهور اختصاصها بهم بحيث لايبق بعد ذ كرها اشتباه لهم بمن عداهم تدبر من الحواد بمنى الطرف عن قال قدس سره فكيف يكون الخه قال الشارح رحمه الله فى شرح المفتاج، كما ان الحضور عند السامع ومعرفته القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عوم النسبة وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة فاندفع المجت لانها عند السكاكى رحمه الله عبارة عن ذكر اللازم أي التابع وارادة المخصيص يتبع انتفاء القرينة مطلقا وينتقل منه اليه والله فى الجملة ولا يجب استلزامه له ولاشك ان عوم النسبة وارادة المخصيص يتبع انتفاء القرينة اله لازم له فيه تفصيل لم يستازمه كطول النجاد وكثرة الرماد يتبع طول القامة والمضيافية، فالمراد بقوله تفصيل لانتفاء القرينة انه لازم له فيه تفصيل لكونه من كبا من أمرين وتحقيق له لان الكتابة كدعوى الشيء بالبينة وليس المراد انه تفصيل وبيان له حتى يرد ان انتفاء القرينتين المحصوصة ين كيف يكون تفصيلا وبيانا لانتفاء القرينة مطلقا

(قول المحشى) من الحول بمنى الطرف عبارة السمرقندى أصله حوال بمنى حول الشيء أي جوانبه واطرافه والشيء اذا كان محاطاً يكون منفردا عما عداء فيحصل ممنى الانفراد في الحوال الذي هو ممنى الحول الذي هو اصل الحيال

(قول المصنف) حيث الاصغا. مطاوب عبر بالاصغاء اشارة الى ان الداعى هو اقبال السامع لا أصل السماع فانه يحصل بمجرد ذكر المسند فهو كناية يكفي فيها اللزوم في الجملة فلا يرد ان الاصغاء قد يكون مع الكراهة

(قول السيد قدس سره) وكذلك كون النسبة عامة مع عدم ارادة التخصيص قرينة الحكيريد أن العموم انمايكون قرينة عند عدم ارادة التخصيص أما عندارادته فلايصح ان يجعل قرينة لمنافاته المراد وان فهم أن المرادكل أحدحذرا من الترجيح بلا مرجح

(قول السيدقدس سره) فكيف يكون الح حاصله ان عموم النسبة معارادة المخصوص يجامع قرينة الخصوص كأن يكون جواباً لسوال مثلا فع يوجب عدم كون الحبر نفسه قرينة على المسنداليه وانتفاء كون نفسه قرينة لايستازم انتفاء جميع القرائن (قول المحشي) كما ان الحضور أي حضور المسند اليه ومعرفة قصد المتكلم له وقوله كذلك عموم النسبة وجه الشبه ان اللزوم في كل منهما في الجلة اذ لا يلزم عقلا من الحضور ومعرفة القصد اليه وجود القرينة كما لا يلزم عقلا من عموم النسبة وارادة التخصيص عدم القرينة وانما اللزوم فيهما في الجلة وانما جمل المشبه به ما ذكر دون كثير الرماد مثلا لانه أطلق على وجود القرينة كما أطلق المشبه على عدمها ولاعتراف السيد به كما سيأتي التمجب منه وقوله فاندفع البحث أي أعلق على وجود القرينة كما أطلق المشبه على عدمها ولاعتراف السيد به كما سيأتي التمجب منه وقوله فاندفع البحث أي الكناية السيد وقوله أي التابع أي في الوجود وقوله في الجلة اي ولو باعتبار العادة لان الاستلزام المقلي لا يشترط في الكناية اذ المدار على العلاقة التي يحصل بها الانتقال للملزوم

(قول المحشى) ان عموم النسبة وارادة التخصيص أي عموم النسبة في حال ارادة التخصيص يتحقق عادة بعد تحقق انتفاء مطلق القرينة سواء كانت نفس الخبر أو غيره كتقدم الذكر وان لم يستلزم عموم النسبة وارادة التخصيص انتفاء القرينة عقلا ثم ان مبنى هدذا الجواب أن المراد عموم الخبر فى نفسه لا عمومه في ثلث الحالة حتى يلزم عقلا انتفاء جميع القرائن كما هو مبنى جواب السيد الآتى

(قول المحتمي) فالمراد بقوله تفصيل الخ يعنى أن اللام في قوله لا نتفاء ليست للتعدية متعلقة بتفصيل بل بمحذوف وهو لازم والمعنى ان عموم النسبة وارادة التخصيص أمر مفصل لتركبه من أمرين عموم النسبة وارادة التخصيص وهو لازم لانتفاء القرينة مكنى به عنه

(قول المحشى) لان الكناية الخ أفاد به أن المراد بالتحقيق اثبات الشيء بالدليل

والمعجب من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحضار السامع للمسند اليه وعرفان قصدك اليه فى قوله وأما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كانالسامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة المجوزة للعذف ومنع ههناكون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتفاء القرينة حيث قال في شرحه ومن زعم ان عموم نسبة الحبر بمعنى صلاحيته فى نفسه لمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فقدسها لان انتفاء قرينتينُ مخصوصتين لايستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها أفراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره وبما حررنا لك اندفع ما أورد على جواب الشارح رحمه الله تعالى من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص بيانا لانتفاء القرينة كان الذكر لانتفاء القرينة ، وذلك وظيفة التحو دون المعانى لانه ليس من المزايا والخواص الزائدة على أصل المعنى وذلك لانه اذاكان كناية عن انتفاء القرينة ، والكناية يجوز فيها ارادة المعنيين ،كان الذكر هينا لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون البحث عنها وظيفة النحو * قال قدس سره وقبل الخ * أي في توجيه عبارة السكاكي بحيث لابرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اختاره في شرحه فالتعبير بقيل ليس للاشارة الى ضعفه ﴿ وقال قدس سره وعلى هــــذا يكون عموم النسبة الخ * فيتم جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان التمثيل بقوله نحو خالق كل شيء ظاهراً في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه أن يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد ، مما يصح اتصافه به في نفـنـه واسناده اليه حيث قيد بقوله في تلك الحالة * قال قدس سرء انها موضوعة الخ»قيل فيه انه يلزم ان يقع الالتفاتالىالافراد الممينة الغيرالمتناهية ولا شك انه اذا سمعاناً لم يلاحظ الافراد واحد والجوابانه موضوع لكل واحد بشرط الانفراد عنالآخر فلذا لايقع الالتفات الى واحد 🛪 قال قدس سره اذ لم تستعمل فيها وضعت هي لها فيه بحث

(قول المحشى) والعجب من السيدالخ وجهه أن اللزوم في كل في الجملة كماع، فت فلاوجه اللاعتراف بأحدهماوا نكارالآخر (قول المحشى) وذلك وظيفة النحو لان القانون اللحوى ان حدف المبتدا لا يكون الا لقرينة وأيضاً الذكر امدم القرينة انما هو لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد اللفظى لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم كذا ذكره العصام وهو يرجع لما ذكره المحشى

(قول الهوشي) يجوز فيها ارادة المعنيين فيه ان الممنى المكنى به انما يراد تبعاً لاقصداً والاكانت الكناية من المشترك والمراد قصداً هو المكنى عنه وهو انتفاء القرينة مع ان الغرض الداعى في الحقيقة هو المكنى به والمكنى عنه فتدبر

(قول الحشى)كان الذكر هنا لعموم النسبة آلح أي فيكون المقتضى أمورا ثلاثة وذلك ليس وظيفة النحو انما وظيفته كون الذكر لائتفاء القرينة

(قول السيد قدس سره) لا باعتبار نفسه القرينة باعتبار نفسه بان لمريكن عام النسبة أو عام النسبة ولم يردالتخصيص (قول السيد قدس سره) قرينة المخصصات اي المسندات اليها المخصوصة

(قول المحشى) مما يصبح اتصافه به قد عرفت فائدة التقييد به مما مر

(قول السيد قدس سره) وايست موضوعة لواحد منها أى على التعيين وإلا لكانت في غيره مجازاً أولا غلىالتعيين والا لكانت في المعين مجازاً

(قول السيد قدس سره) لكل معين منها فَيكون المعتبر التعيين عند الوضع بمعنى أنه يكون موضوعاً اكمل متكلم

لان المراد بقولنا انها موضوعة لمفهوم كلى ليستعمل في جزئياتها انها موضوعة للفهوم الكلى من حيث تحققه في جزئى من جزئياته لا الذلك المفهوم من حيث هو فيكون استعاله فى كل جزئى حقيقة واستعاله فى المفهوم الكلى من حيث هو مجازا وبهذا ظهر ان الاختلاف بين الرأيين لفظى لان من قال بالوضع العام اراد ان المفهوم الكلى آلة لملاحظة الجزئيات ووجه لمعلوميتها وقد تقرر فى موضعه ، ان العلم بالشى، بالوجه فى الحقيقة علم بوجه الشي، معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات والفرق اعتبارى فانه من حيث حصوله فى الذهن علم ومن حيث اتحاده بذلك الشى، معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلى فالمعلوم دال الوضع ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحاده بتلك الجزئيات فيكون الموضع لافهوم الكلى باعتبار المفهوم الكلى فالمعلوم الكلى فالمعلوم دال الوضع للفهوم الكلى المناز المفهوم الكلى المناز المفهوم الكلى المناز فى الجزئيات اذلا علم له بتلك الجزئيات الا من هذا الوجه وهذا مراد من قال بالوضع للفهوم الكلى بشرط الاستعال فى الجزئيات اذلا علم له بتلك الجزئيات الا هذه الضائر كلها نكرات الخ و لا يخفى عليك ان النكرة المختصة أيضاً نكرة وان قل شيوعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى النكرة المختصة أيضاً نكرة وان قل شيوعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى النكرة المختصة أيضاً نكرة وان قل شيوعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير الراجع الى النكرة المختصة أيضاً نكرة وان قل شيوعها فان اعتبر المرجوع اليه يكون الضمير المراجع الى المشار الله فها م،

(قول للحشى) لان المراد الح قال بعض المتأخرين فيه نظر اما أولا فلان هذه الارادة بعيدة من اللفظ واما ثانيا فلانه لو كان الغزاع لفظيا لما احتاج أصحاب الرأى الأول أى وضع تلك الالفاظ للفهوم الكلى الى تأو بل تعريف المعرفة بما وضع لشيء بعينه بان المراد ما وضع لمعنى ليستعمل في شيء بعينه سواء كان ذلك الشيء عين الموضوع له أولا كالم يحتج اليه أصحاب الرأي الثاني أي وضعها للجزئيات واما ثالثا فلان الواضع أن لاحظ المحاد المفهوم بالجزئيات فهناك معلوم غير المفهوم الكلى والا فالموضوع له يكون نفس المفهوم ويكون الاستعال في الجزئيات مجازا واما رابعا فلان من الوجه وبين العلم بالوجه كالشريف في شرح المواقف فلا يصح هذا التأويل من قبلهم المثانى من فرق بين العلم بالشيء من الوجه وبين العلم بالوجه كالشريف في شرح المواقف فلا يصح هذا التأويل من قبلهم فالحق أن الغزاع معنوى اه وقوله فلان الواضع أن لاحظ المخ معناه انه كان آلة الوضع هو المفهوم لامن حيث الاتحاد فالموضوع له المفهوم من حيث الاتحاد وهو ذو الوجه فيكون هناك معلوم غير المفهوم الكلى الذى هو آلة الوضع والا فالموضوع له يكون نفس المفهوم الكلى وقد صرح العضد وهو من القائلين بالرأى الثاني بل رئيسهم بان ذلك الامرالم المشترك ليس موضوعا له وانما هو آلة للوضع فتدبر

(قول المحشى) أن العلم بالشيء بالوجه في الحقيقة الح قال في حاشية القاضي ان هذا هو التحقيق وقال في داشية المواقف اعلم انهم اختلفوا في علم الشيء بالوجه وعلم وجه الشيء فقال من لاتحقيق له أنه لا تغاير بينهما أصلا وقال المتأخرون بالتغاير بالذات اذ في الاول الحاصل في الذهن نفس الوجه وهو آلة لملاحظة الشي والشيء معلوم بالذات وفي الثانى الحاصل في الذهن صورة الوجه وهو المعلوم بالذات من غير التفات الى شيء ذى الوجه وقال المتقدمون التغاير بينهما بالاعتبار اذ لاشك في أنه لا يمكن ان يشاهد بالضاحك أمر سواه الا انه اذا اعتبر صدقه على أمر واتحاده معه كافي موضوع القضية المعبورة كان علم الشيء بالوجه واذا اعتبر مع قطع النظر عن ذلك كان علم الوجه كافي موضوع القضية الطبيعية وقال في حاشية الخيالى الفرق بين علم الوجه وعلم الشيء من ذلك الوجه ان معنى العلم بالوجه هو أن يحصل في الذهن صورة تكون آلة الملاحظة ذلك الوجه فالوجه فالوجه معلوم والحاصل في الذهن صورته ومعنى العلم بالشيء من ذلك الوجه أن يكون ذلك الوجه الملاحظة ذلك الوجه فالحامل في الذهن نفس ذلك الوجه والمعلوم بواسطتها ذلك الشيء اه وحاصله أيضاً ان التغاير بالذات

لكنه اشار ههنا الى انه لاخلاف بين قولى المتقدمين والمتأخرين لبناء قولاالمتقدمين علىالقول باتحاد العلم والمعلوم بالذات وقول المتأخرين على اختلافها بالذات واعلم انجمهور المتكلمين قالوا ان العلم هو تميزالشيء وظهوره وهوالممبرعنه بالأنكشاف والتعلق فان هذا القدر ضرورى ولم يثبت غيره وقال جماعة من الاشاعرة انه صفة حقيقية ذات تعلق\لان التعلق انمايتصور بين شيئين وذلك في الهمقات ورد بان التعلق العلمي يكفيه التعدد والتكثر في المفهومات في انفسها ولا يستدعى الثبوت في الخارج أو الذهن وقال الحكماءالعلم هو الصورة الحاصلة اذ قد يمقل ما هو نفي محض بحسب الخارج كالممتنعات ولاشك ان بين العاقل والمعقول تعلق والتعلقُ لايكون الا بين شيئين متمايزين ولا تمايز الا بان يكون لكل منهما ثبوت في الجملة واذلا ثبوت للعلوم في الخارج فاذا لاحقيقة له الا الأمر الموجود في الذهن وهو أى ذلك الامر الموجود في الذهن العلم واما التعلق المذكور فامر خارج عن حقيقته اذ العلم يوصف بالمطابقة واللا مطابقة والتعلقلايوصف بهما وهو المعلوم أيضاًفانهُ باعتبار قيامه بالقوة العاقلة علم موجود بوجود أصلى كسائر الكيفيات النفسانية يترتب عليه الآثار فى الخارج ككون محله عالمًا مثلاً وعرض وكيف وباعتبار نفسه من حيث هو معلوم موجود بوجود ظلى أذا قيس الى الوجود الحارجي فقد يكون جوهرا وقد يكون عرضا ولا منافاة بين كون شيء واحد جوهرا وعرضا باعتبارين وعلى هذا الرأى وهو ان الصورة هى ماهية المعلوم يكون للاشياء وجودان خارجي وذهني وقالت طائفة ان العلم هو الصورة الا ان الصور مثل واشباح للامور المعلومة بها مخالفة لها في الماهية هذا قال السيد الزاهد ان حمل العلم على هذه الصورة حمل عرضي لانه أذا حصل شيء في الذهن يحصل له وصف يحمل ذلك الوصف عليه فيقال له صورة علمية وهذا المحمول ليس نفس الموضوع والا لكان محمولا عليه حال كونه في الخارج ضرورة إن الذات والذاتي لابختلفان باختلاف الوجود فهذا الحمل من قبيل حمل الكاتب على الانسان وقد يقال معنى كون الصورة علماً انها مبدأ الانكشاف كما قيل أنه صفة يتجلى بها المعلوم وكون العلم هو نفس الانكشاف لادليل عليه كما قال به القائل بانه صفة ذات تعلق اذا علمت هذا فاعلم أنا اذا قلمنا بان العلم هو الصورة الحاصلة وأن الفرق بينه و بين المعلوم اعتبارى وقدعلمنا الشيء بالوجه فخينتذ يكون الحاصل في الذهن صورة لهي الوجه فهي باعنبار قيامها بالقوة العاقلة علم و باعتبارها في نفسها هي المعلوم واذاكانت هي المعلوم لايمكن ان يكون المعلوم ذا الوجه حتى يكون هو الموضوع له وقد يقال ان في علم الشيء بالوجه الوجه حاصل في الذهن بالذات وملتفت اليه بالعرض والشيء حاصل في الذهن بالمرض وملتفت اليه بالذات ولايلزم من كون العلم عين المعلوم بالذات وهو الوجه كونه عين المعلوم بالعرضوهو ذو الوجه فقوله فالمعلوم حال الوضع ليس الا ذلك الوجه ان أراد المعلوم بالذات فمسلم لكن لا يضر وان أراد المعلوم بالعرض فكالاولا يلزم الوضع للمعلوم بالذات فليتأمل فان ما حاوله المحشي صلح لا يرضيٰ به الخصاء

(قول السيد قدس سره) ما أشير به الى خارج قال الرضي بعد مانقله قدس سره ان الاسم المحلى باللام اذا خلى عن قرينة البعضية بجب حمله على الاستفراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالاعلى ماهية خارجية فاما أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في المشخصات الحارجية لان الالفاظ موضوعة بازامها لا في الذهنية اه وهو صريح في أن المراد بالخارج ما يقابل الذهن وكونه صحيحاً أو فاسدا قد قال السيد فيه انا طويناه على غره والحق في ذلك أن الالفاظ وضعت للمعنى من حيث هو بقطع النظر عن الوجودين والا لم يصدق على الشيء الا باعتبار كونه في الحارج أو في الذهن وحينتذ يمكن أن يقال ان المراد بالخارج نفس الشيء مع قطع النظر عن كونه موجودا في الذهن فالتعريف جعل الاسم مشاراً به الي نفس الشيء

وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى النكرة الصرفة أيضا معرفة فالفرق تحكم * قال قدس سره طويناه على غره وغر الثوب كسره الاول يقال طو يت الثوب على غره اى على كسره الاول وهوكناية عن عدم ارادة الكشف من حيث اختصاصه وتعينه اللاحق له باعتبار ملاحظته في ذاته وهو مااعتبره الواضع لاتعينه باعتبار وجوده الذهني المشترك ذلك التعين بين المعرفة والنكرة وانما أريد بالخارج في كلامه نفس الشيء بقطع النظر عن الذهن فقط لانه المقابل لقول ابن الحاجب ان الوضع للصور الذهنية لانه بصدد الرد عليه وممن صرح بان الخارج يطلق على ذلك المعنى السيد الزاهد قال والقول بان اللفظ موضوع للصور الذهنية مؤول أيضاً بان المراد بالصور الذهنية ماهية الشيء المهلوم من حيث هي واطلاق الصورة الذهنية على الماهية من حيث هي شائع بينهم وذلك لإن الحاصل في الذهن بالذات في علم الشيء بالوجه هو الوجمه بخلاف ذي الوجه فانه حاصل بالعرض وعلى هذا فلا خلاف بين ابن الحاجب القائل بالوضع للصور الذهنية والرضي القائل بالوضع للامم الخارجي فتدبر

(قول السيد قدس سره) في أشبالها على اشارة الج الاشارة الحسية هي تعيين الشيء بمعونة الحس وربما يعبر عنها بامتداد موهوم آخذ من المشير الى المشار اليه والاشارة العقلية هي تعيين العقل لشئ بدون معونة الحس

(قول السيد قدس سره) وانما قلنا الى خارج الخيمي أنه لو قال ما أشير به الي مختص لدخلت السكرات لانه أشير بها الى مختص وهو ماسبق علم المخاطب بالوضع له فانه مختص الا ان اختصاصه ذهنى لان مانى الذهن يلحقه عوارض ذهنية نميزه عن غيره والاختصاص الذي فى المعارف هو الاختصاص الحارجي فاذا قبل الى خارج مختص أفيد أن المراد الاختصاص الخارجي ولا يتوهم من هذا ان السكرة عنده موضوعة للامر الذهنى لقوله فيا سبق ان جميع الالفاظ وضعت المعنى الخارجي وقد نص فيها بعد أيضاً على ان علم الجنس كاسم الجنس سواء في الوضع لجميع الافراد الخارجية وان التعريف اللامي كالمجلمة لفظيان فتحصل منه ان السكرة أشير بها الى خارج لكن لا من حيث اختصاصه الخارجي لعدمه بخلاف المهرفة فانه أشير بها الى خارج من حيث اختصاصه الحارجي والمراد بالاختصاص الخارجي تعينه اللاحق له باعتبار ملاحظته فى ذاته كامر والحاصل أن بين الخارج والمختص عوما وخصوصا وجهياً اذ الخارج مختص أو لا والمختص خارج أولا فيخص عوم كل مخصوص الا خو ولو لم يذكر الخارج لبق الاختصاص عاماً ودخلت المنكرة فتدبر

(قول السيد قدس سره)على ماسبق علم المخاطب الخ لان المقصود بوضع الالفاظ الافهام ولا يحصل الغهم الابسبق العلم ثم انه لا بد في العبارة من تأويل لان الدلالة المعلومة العخاطب انما هي بالموضع فالمعنى ان كل اسم موضوع لان يستعمل فيا سبق علم المخاطب بكونه دالا عليه (قول السيد قدس سره) لان الضمير معرفة ورب مختصة بالنكرات

(قول السيد قدس سره) فان هذه الضمائر نكرات فيكون استعالها في ذلك مجازا

(قول السيد قدس سره) ولا استمالًا مثله ماقبله فان الاشارة فيه ليست من الضمير

(قول السيدقدسسره)في مباحث الصفة حيث قال بعد قول ابن الحاجب و توصف النكرة بالجملة الخبرية ما نصه اعلم ان الجملة ليست نكرة ولامعرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذالتعريف جعل الذات مشاراً بها الى خارج اشارة وضعية (قول السيد قدس سره) ليحكم بانها الح أى فاختيار الذات لمقابلة الصغة

(قول الحشي) وان اعتبر حال الراجعوهوأنه لمارجع الىماتقدمذكره لفظاً أوتقديراً أوحكماصار مشخصاً لابحتمل غيره وانكان ذلك المتقدم شائعا فى نفسه لان ذلك حال المرجوع اليه والفرض عدم اعتباره وهذا الاعتراض انما يتوجه على الرضي والاظهار « قال قدس سره وانما المقصود التنبيه الح « لا يخفي عليك انه ، لم يظهر مما نقله المراد بالذات والحارج ماذا ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية أراد بالذات المدنى المستقل بالمفهومية الذى يصاح أن بحكم عليه وبه وهو معنى الاسم فقط فان معنى الفعل ، لاشتماله على النسبة المخصوصة خرج عن تلك الصلاحية ثم لا يخفي ان المشار به الى خارج هو اللفظ الدال على الذات ، وانما نسب البها مجازاً انهى وكتب في نسخة اخرى وانه اريد بالحارج ما يقابل الذهن وليس بشيء . لان المقابل للذهن إما الاعيان او نفس الامر، ولا شبهة في ن المعرفة لا يجب أن يكون المشار بها اليه أمرا موجودا في الاعيان أو في نفس الامر نحو شريك البارى. والمعدوم المطلق فحذف هذه الحاشية أولى من ثباتها وتحقيق المقام على ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف . الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى أمر متعين أى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك وان النكرة ما يشار بها الى أمر متعين . من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وانكان عند السيد فقد صرح في حاشية المطالع بان هذا الضمير معرفة موجها له بما من

(قول المحشي) لم يظهر مما نقله المواد بالذات والحارج في النسيخ التي بأيدينا عطفا على قوله وانه يجب حمل الذات الى آخره وانه أريد بالخارج ما يقابل الذهن

(قول المحشى) لاشماله على النسبة المخصوصة أى النسبة الحكية المأخوذة من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيبهما قانها من هذه الحيثية آلة لتعرف حال الطرفين لا يمكن الحكم عليها ولا بها ووقوع الغمل محكوما به انما هو باعتبار معناه الحدثي كاصرحوا به أما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه حينة يكون مدلولااسمياً يدل عليه بقولنا النسبة التي بين الطرفين وحينة يصحان تكون محكوما عليها وبها وتمام تحقيق الكلام فياكتبناه بهامش الوضعية (قوله) وانما نسب اليها مجازاً لان الاشارة انما هي بواسطة مدلول الاسم من حيثهو مدلول الفظ فهومجاز عقلي من الاسناد السبب (قول المحشى) لان المقابل للذهن الخيق قسم آخر وهو نفس الذي مع قطع النظرعن كونه في الذهن و به يندفع الفساد (قول الحشى) ايضاً لان المقابل للذهن الخيق للهذه فيه أيضاً انه بناء على مافهمه الحشي لا يصح اخراج النكرة بقوله الى خارج الله خارج الانها أمور انتزاعية وان كان آياً ممبعوحا الرضي أشير بها الى خارج الا أنه ليس من حيث اختصاصه الخارج بمعنى الاعيان وفيه نظر لما عرفت ان النكرة أيضاً عند الرضي أشير بها الى خارج الا أنه ليس من حيث اختصاصه الخارجي لعدمه وان معنى اخراج النكرة بقوله الى خارج انه بذكره يفهم ان الاختصاص المخارج الفرق في المورد نقل المراد بالخارج مقابل الذهن وان كان المراد بالخارج النكرة مؤلم النظر عن الذهن والخارج وكانت الاشارة اليه من حيث اختصاص الحارج المعند في النظر عن الذهن والخارج وكانت الاشارة اليه من حيث اختصاصه الخارج عالم المراد بالخارج ماقابل الذهن وان كان المراد به ما قطع فيه النظر عن الذهن والخارج وكانت الاشارة اليه من حيث اختصاصه الخارج ماقابل الذهن وان كان المراد به ما قطع فيه النظر عن الذهن والخارج وكانت الاشارة اليه من حيث اختصاصه الخارج ماقابل الذهن وان كان المراد به ما قطع فيه النظر عن الذهن والخارج وكانت الاشارة اليه من حيث الميناء حيث المنارد بالخارج ماقابل به ابن الحارب هيه عند المراد بالمؤرد عن الذهن والخارج وكانت الاشارة اليه من المراد بالمراد بالخارج ماقابل الذهن وان كان المراد بالمراد بالمرد بالمراد بالمرد با

(قول المحشي) والمعدوم المطلق اما المعدوم المفيد كمدم زيد فهو متحقق في نفس الامر

(قول المحشي) الاشارة الى مايعرفه مخاطبك أى من حيث تعينه عنده فالمشار اليه التعين وقدعرفت معنى الاشارة وهى اما من الواضع أو من المستعمل بناء على اختلاف الرايين

(قول المحشى) منحيث ذاته متعلق بيشار أى الاشارة الىذاته لا الى تعينه وان كان فى نفسه متعينا فاندفع ماقيل اما ان يعتبر الحضور اللمهنى في اسما الاجناس النكرات أولا وعلىالاول لافرق بينها وبين المعرف بلام الحقيقةوعلىالثاني متعينا معهودا في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته . فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعانى من الالفاظ انما هو بعد العلم بالموضع فلا بد أن تكون المعاني عميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه متميزا ومعهودا عندالسامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه يكون نكرة ثم ذلك التعين المشار اليه في المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علم اماجنسى ان كان المعهود جنسا واما شخصي ان كان حصة والافلابد من قرينة خارجية يستفاد منها ذلك فان كانت الاشارة الحسية فهى أساء الاشارة وان كانت الخطاب أى توجيه الكلام الى الغير فهى المضمرات وان كانت نسبة فاما الخبرية فهى الموصولات وأما الاضافية فهى المضاف الى أحدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهو المارف باللام ثم المعرف باللام أن أشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بالام أن أشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف باللام ان أشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فو المعرف باللام المن أشير وان أشير الى نفس مفهومه فهو الجنس وأما . القسمان الباقيان فهما فرعا الجنس اذا تقرر هذا فنقول ان ماسوى العلم لما كان تعينه مستفاداً من خارج ففيها نوع عموم فلا يخلو اما أن يقال انها موضوعة لمفهومات كلية .

يلزم الخطاب بما لا يعلمه المخاطب

(قول المحشى) فرقا بينا وهو اعتبار التعين في الثانى وعدم اعتباره في الاول وليس عدم اعتباره اعتبارا أمدمه حتى برد الاشكال السابق

(قول المحشي) فلا بد أن تكون المعاني الخ وتعين مدلول النكرة بناء على انها موضوعة للماهية من حيث هي ظاهر وكذا اذاقيل بوضعها للماهية مع وحدة شائعة لمطابقة الفرد المبهم الماهية المعلومة فباعتبار هذه المطابقة صارمعهودا متعينا عند السامع

(قول المحشى) ملحوظاً مع ذلك المعنى أى ملحوظاً فى الاستعال بحسب شرط الواضع

(قول المحشى) ان كان حصة أى فردا والفرق بينهما اصطلاح منطقى

(قول المحشي) وان كانت 'لخطاب أي وان كانت في الخطاب كما في العضدية

(قول المحشي) أى توجيه الكلام الى الغير الكلام المرجه الى الغير أعنى السامع قد يكون حكاية عن النفس و م التكلم وقد يكون حكاية عن الغير وهو الخطاب أو الغيبة فلذا أول الخطاب بالتدجيه المذكور ليطابق قوله فهى الضمرا .. وعبارة المضدية القرينة انكانت فى الخطاب يعنى المخاطبة فيتناول ضميرى المتكلم والغائب فالضمير كانا وأنت وهو في ما يقيد ارادة المعنى منها انما هو الخطاب الذي هو توحيه الكلام الى حاضر

(قول المحشى) فاما حرف النداء الخ هذا ظاهر في اسم الجنسالنكرة نحو يارجل واما العلم فالمحتار ان تمرية ؛ لعلمية وحرف النداء زاده وضوحا وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية

(قول المحشى) الى حصة معينة أى فردا كانت أو أفرادا مذكورة تحقيقا أو تقديراً كذا ذكره السيد قدس سره فيما سيأتى وقوله بلام العهد أى الخارجي

(قول المحشى) القسمان الباقيان أي العهد الذهنى والاستغراق وقوله فرعا الجنسلانه ان أريد فى ضمن جميع الافراد فلاستغراق أو فرد مبهم فالعهد الذهنى لعهده بعهد الحقيقة ولافرق بينه وبين النكرة الا بأن الفردية في النكرة من اللفظ وفيه من قرينة خارجية وانما لم يجمل العهد الحارجي كالذهنى والاستغراق راجعا الى الجنس لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفراده

(قول الحشي) لماكان تعينه مستفادا من خارج أى خصوص الاشارة المشار اليه المعين عند الاستعمال وخصوص

بشرط استمالها في الجزئيات المتعينة عند السامع من خارج واليه ذهب المتقدمون والشارح رحمه الله تعالى واما أن يقال انها موضوعة لتلك الجزئيات لكن بملاحظة أمركلي آلة لموضوعه فالوضع عام والموضوع لهخاص واليه ذهب المتأخرون كالقاضي عضد الدين والسيد الشريف وان الوضع في المعارف. أعم من الافرادي كما فيا سوى المعرف باللام والنداء والتركيبي أو المنزل منزلة الافرادي . كما في المعرف باللام فان لام التعريف . حرف وضع لمفهوم كلى .هو تعيين مدخوله بشرط الاستمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات على اختلاف الرأيين واسم الجنس موضوع لممناه أعني الماهية . أو الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين . والمجموع موضوع بالوضع التركيبي أو الوضع المنزل منزلة الافرادي لمعين عند السامع التكلم بخصوص المتكلم عنده وخصوص الصلة عنده أيضاً بضرب أو قتل مثلا اما عند الوضع فالواضع انما يعتبر مفهوم الاستعال فيكون الموضوع له المكلى واما ان يلاحظ المحصوص حال الاستعال فيكون الموضوع له المكلى واما ان يلاحظ المحتوص حال الاستعال فيكون الموضوع له المجزئي فتدبر

(قول المحشى) بشرط استعالها فى الجزئيات قال المحشى في حاشية القطب من قال انها موضوعة للمشخص فقد سها لعدم وحدة معناها بل هى،وضوعة لمعان جزئية داخلة تحت المفهوم الكلي الذى هو آلة لموضعها سواء كانت مشخصة اولاانتهى (قول المحشى) أيم من الافرادى أي ما تعلق بلفظ مفرد كالعلم وقوله والتركبي أو المنزل منزلة الافرادي همااسيان

لمسمى واحد وهو الوضع المتعلق بكلمتين ثمــتزجتين فيقال له تركيبي أن نظر للتركيب ومنزل منزلة الأفرادي ان نظر لامنزاجها كذا قيل وقال الرضي وانما جعل ذا اللام موضوعاً كالرجل والفرس وان كان مركباً لما مر في حد الاسم ان المركبات أيضاً موضوعة أو جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع المركبات أيضاً موضوع اللاجزاء.

(قول المحشى)كما في المعرف باللام سكت عن النداء لعله لبعد الامتزاج فيه بخلاف اللام فانها شــديدة الامتزاج بدليل انها تدغم في أربعة عشر حرفا من حروف الكلمة

(قول الحشي) حرف وضع لمفهوم كلى أى بالوضع الشخصى العام لموضوع له عام ان وضع للمفهوم الكلى ولموضوع له خاص ان وضع للجزئيات

(قول المحشي) هو تعيين مدخوله أى الصادق بالتعيين في الرجــل والفرس والغلام وهي الجزئيات وقوله أو لتلك الجزئيات أى او وضع لتلك الجزئيات الملاحظة بالمفهوم الكلى وهو آلة الوضع

(قول المحشي) أو الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وهو ان اسم الجنس وضع للباهية من حيثهى أولها مع وحدة شائعة ووضعه وضع شخصي عام لموضوع له عام ان وضع للباهية

(قول المحشى) والمجموع موضوع أى وضعا نوعياً لآن الموضوع لوحظ بوجه كلى أعنى الذي دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة المتركبية للمفهوم أو الحصة واعلم أن هذا الكلام لايتبين كل التبين الابعد احاطتك بحقيقة الحال في الوضع النوعى فقول الوضع النوعى أن يثبت من الواضع حكم كلي بان كل افظ بصفة كذا عينته للدلالة بنفسه على كذا وعلى هذا خرج الحجاز فإنه لا يدل بنفسه وهذا مبنى على أنه غير موضوع وقيل انه موضوع بان يقول الواضع كل لفظ معين بنفسه المدلالة على معنى سواء كان تعينه بوضع شخصى كما في المصادر وأسماء الاجناس أو نوعى كما في المشتقات والمركبات فهو عند تحقق القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لمدا يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصاً فبهذا الوضع الاجمالي وضع لفيظ أسد

للشجاع وقاتل للضارب ضرباً شديداً وهكذا فيكون في المشتقات والافعال المجازية وضع نوعى من جهتين وحقيقة الوضع النوعي في الحقائق أن يتصور الواضع الفاظاً غير محصورة بمفهوم اجمالى شامل لكل منها ويتصور معنى واحداً معيناً جزئياً أو كليًّا أو معانى غير محصورة مندرجة تحت مفهوم كلى اجمالَى ملحوظة به حين الوضع ويعين جميع تلك الالفاظ بحكم اجمالى لذلك المعنى الجزئي أو الكلمي بنفسه فعلى التقدير بن تكون تلك الالفاظ مترادفة أو لتلك الافراد الغير المحصورة فحينتذ اما أن يضع كلا من تلك الالفاظ لكل من تلك الافراد فتبكون الالفاظ مترادفة أيضاً أو يضع لفظا لفرد ولفظاً آخر لغرد آخر وَهَكذا على انقسام الآحاد الى الآحاد فتكون تلك الاقسام متباينة هكذا حققه شارح عقود الزواهر فاذا عرفت ذلك عرفت ان معنى قول المحشي رحمه الله والمجموع موضوع بالوضع التركبي أوالوضع المنزل منزلة الافرادى لمعين عند السامع هو مفهوم مدخوله الح ان الحجموع الملاحظ بمفهوم اجمالى هو المعرف بلام الجنس موضوع لذلك المفهوم العام بشرط الاستعمال في ألجزئيات فتُكُون تلك الالفاظ الداخلة تُحت ذلك المفهوم الاجمالى بالنظر لاصل الوضع مترادفة وبالنظر للاستمال متخالفة ولاضرر في ترادفها لانه من حيث انها معرفة باللام الجنسية كما سيشير اليه فلا ينافي تخالفها من حيث موادها ولذا شرط استعال كل لفظ منها في جرثى مخصوص حسب خصوصيات المواد أو موضوعة لتلك الجزئيات فتبكون متخالفة وضعا واستعمالا يدلك على هذا تفريعه بقوله فالمعرف بلام الجنس مثلامن حيثانه معرف بلام الجنس الخ أى المعرف بلام الجنس الملاحظ بهذا المفهوم العام لافرد منه كالرجل والفرس مثلا فان الكلام الآن في وضع المركب من حيث هو مركب فرجل مثلا له وضع افرادى وكذلك اللام وذلك مغروغ عِنه الآن وانما الكلام في وضِّع الرجل لامن حيث خصوصية رجل بل من حيث انه دخله اللام فهو منهذه الحيثية موضوع لمفهومالمدخول الممين لكن بشرط ان لايستعمل الا في الجزئيات المعينة على حسب الوضع الافرادي لاسم الجنس فالاستعمال في الجزئيات معناه أن يستعمل كل فرد من أفراد منهوم المعرف بلام الجنس في جزئًى مخصوص فهو على النوزيع أي توزيع الافراد على الجزئيات فمـــا قيل انه لوكان كل فرد من أفراد المعرف بلام الجنس موضوعاً للمفهوم الكلى الَّذي هو مَفْهُوم المدخول العام المعين عند السامع الصادق بتلك المفاهيم المندرجة فيه لزم ان الرجل في قولك الرجل خير من المرأة يصح استعاله في أي ما هيةمن الماهيآت الجزئية فيصح استعاله في ماهية الفرس وماهية الحار وهكذاكما ان ذا الاشارية يصّح استعالها فيأي جزئي من جزئيات المفرد المذكر المشار اليه وهو فاسد وحينئذ بنم البخث الآتي وهم منشؤه عدم الفرق بين الوضع الشخصى الذي في ذا الاشارية والوضع النوعى فيما نحن فيه فان مانحن فيه انما هو وضع المركب من حيث أنه مركب من اللام ومدخولها من حيث هو مدخول بقطع النظر عن كونه فرسا أو رجلا لاستحضاره باس عام شامل لجميع الخصوصيات أما الخصوصيات فانه قد فرغ من وضعها الآن اسبقه على التركيب ولذا شرط ان لا يستعمل المركب الآنى الجزئيات بمعنى انكل فردمن أفراد المركب يستعمل في جزئي مخصوص

(قول المحشى) هو مفهوم مدخوله أي فى المعرف بلام الجنس وقوله أو حصة منه أي فى المعرف بلام العهد (قول المحشى) بشرط الاستعال فى الجزئيات راجع لقوله هو مفهوم مدخوله ولقوله أوحصة منه لان معنى خصة منه . مفهوم كلى أيضاً فالواضع وضع الالفاظ الغير المحصورة المتصورة بمفهوم اجمالى هو المعرف بلام الجنس من حيث انه معرف

من حيث أنه معرف بلام الجنس موضوع المفهوم الكلىوهو مفهوم مدخوله المعين عند السامع بشرط الاستعمال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات أعنى هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا العهد، و بما ذكرنا اندفع ماقيل ان كون الموضوع له الامر الكلى بشرط الاستعال في الجزئيات أو تلك الجزئيات اللحوظة بالمفهوم العام في المعرف بلام الجنس. مشكل وان الوضع في المعارف ، أعم •ن الشخصى والنوعى سواء كان بنفسه كافى المعرف باللام المستعمل فى ممناه الحقبقي أو مع القرينة ، كما في الحجازات المعرفة باللام نحو لقيت الاسد في الحمام. فإنه موضوع مع القرينة بالوضع النوعي لمفهوم كلي اعني الرجل الشجاع ليستممل في شيء معين عند السامع و بما حررنا لك انكشف لك آن تعر بني المعرَّفة بما وضع ليستعمل فيشيء بمينه وما وضع لشيء بعينه على اختلاف الرأيين لابد فيهما مناعتبار الحيثية أي منحيث هو بعينه ليخرج النكرات وان الشيء بلام الجنس لمفهوم كلى هو مفهوم المدخول العام المعين عند السامع بشرط الاستعال لكل من تلك الالفاظ في جزئيات هذا الامرالكلي بان يستعملكل افظ في جزئي منها لا بان يستعملكل لفظ فيكل جزئى كما وهمأو وضعه لتلك الجزئيات مسقفصرا لها بهذا الكلى وهو مفهوم المدخول العام المعين عند السامع ووضع الالفاظ الغير المحصورة المستحضرة بأمر كلى هو مادخله اللام العهدية لامر كلي هو مفهوم حصة من المدخول الممين الصادق بالحصة في قولك جانبي رجل فاكرمت الرجل وبالحصة فيقولك رأيتغلاما فاشتريت الغلام وهكذا ليستمملكل منها في جزئى منجزئيات ذلك المفهوم العاملاليستعمل فيكل جزئى كما تقدم أو وضمها لتلك الجزئيات فالجزئيات فى المعرف بال الجنسية مفاهيم كلية وفى المعرف بال العهدية شخصية (قول المحشي) من حيث أنه معرف بلام الجنسأي منحيث انه مستحضر بهذا المفهوم الكلىالمتحد وحينئذلاغرابة في ترادف الالفاظ المعرفة بلام الجنس لانه من حيث التعريف الجنسي المتحد لامن حيث مواد الالفاظ المحتلفة فانه من تلك الحيثية شرط استعال كل فى معناه فتدبر

(قول المحشي) و بما ذكرنا أي من ان الجزئيات مفاهيم أيضاً

(قول المحشى) مشكل وجه الاشكال كما بينه السمرقندي في حاشية الكتاب وشرح الوضعية انهم صرحوا بانالا يستعمل الا فيا وضع له أعنى الحقيقة المستحضرة في الذهن من حيث انها معلومة سواء كان القعمد الى الجنس من حيث هوأومن حيث الوجود في ضمن البعض أو الكل ومحصل الدفع كما من ان الجزئيات مفاهيم كلية داخلة تحت المفهوم العام الذى هو مفهوم المدخول المعين عند السامع لا أشخاص و بندفع بما ذكره أيضاً ما قاله العصام من ان القول بالوضع للمفهوم المكلى المستعمال في جزئي بعينه من جزئياته أو بالوضع للجزئيات المعينة المحوظة بوجه كلى في المعرف بلام الجنس مشكل فانه موضوع للمفهوم الكلى المتعين الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم أعم انتهى لان الضرورة انما جاءت من كون الوضعي نوعيا ولا يمكن استحضار ما وضع له ذلك النوع من الالفاظ الا بوسيلة المفهوم الاعم

(قول المحشي) أعم من الشخصى كما في غير المعرف باللام والبداء والمضاف اليه والنوعي كما فيُّها

(قول الحشي) سوًّاء كان بنفسه الخ تعميم في النوعى

(قول المحشى) كما فى الحجازات الممرفة باالأم وحينئذ ففيها وضع نوعى من جهتين فان وضع الحجاز من حيث هو مجاز نوعى ايضاً كما سبق وحينئذ يكون من جهة المتركيب مستعملا في معناه الحقيقي بقطع النظر عن القرينة ومن جهة المستعملا فى معناه المجازى بالنظر لها

(قول المحشي) فانه موضوع مع القرينة بالوضع النوعى الخ أي في ضمن قول الواضع كل لفظ ممين بنفسه للدلالة

في التعريف الاول اعم من أن يكون نفس الموضوع له كما في العلم ، أو فردا منه كما في سائر المعارف وان الضمير الراجع الى النكرة وعلم الجنس وسائر المعارف داخلة في الحد وان قول الشيخ الرضي حقيقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج اشارة وضعية معناه ، جمل الاسم بحيث يشار بها الى أمر خارج عما يثبت في ذهن الخاطب،من مدلول الاسم وهوكونه معلوما عنده اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج بقوله الى خارج النكراتكاها وبقوله اشارة وضعية النكرة اذأ اشير بها الى مفهوم معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقرينة لا بالوضع فالاشارة الى مافى ذهن الخاطب بحسب الوضع ثابتة في النكرة والمعرفة والى الخارج مختصة بالمعرفة ففيها اشارتان وضعيتان تشارك ف أحديهما النكرة وتخالف بالاخرى وليس المراد بالخارج ما يرادف الاعيان فانه يلزم ان لايكون المعرف للم الجنس وكذا المعرف بالاضافة للجنس بل الموصول والمعرف بالاضافة اليه اذا كان مدلولها ممتنع الوجود والضمير الراجع الى الماهية من حيث هي والراجع الى النكرة الموصوفة والمعرف بلام العهد الخارجي ، اذا كان ألمشار اليه الجنساوالنكرة الموصوفة والعهد الذهني على معنى فهو عند القرينة المانمة معين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصاً فان التعين بالنفس شامل لما وضعه نوعى كالمعرف باللام الجنسية فالاسد متعين بنفسه للدلالة علي مفهوم الحيوان المفترس فيضمن وضع ما دخله اللام الجنسية لمفهوم المدخول المعين أو لجزئياته بواسطته ومتمين بالقرينة للدلالة على مفهوم الرجل الشجاع ولا حاجة فى هذا الوضع النوعي المجازى الى اعتبار الامرالكلى الذى هومفهوم المدخول المعين لا على أنه موضوع له ولا على أنه واسطة لان ذلك انماكان عند الوضع النوعي الحقبقي لاشتراك ذلك النوع أعني نوع المعرف باللام في ذلك المفهوم الكلي ومثله وضع المشتقات كما يقال كل ا يكون على وزن فاعل فهو موضوع لذات ثبت له مدلول مصدره فانه يلزم ان يكون كل ماكان كذلك موضوعاً لهـــذا المعنى الكلي أعنى مفهوم ذات ثبت له مدلول مصدره بشرط الاستعال في الجزئيات أعنى مفهوم ذات ثبت له الضرب وذات ثبت له الكتابة أو لتلك الجزئيات أما عند الوضع النوعي المجازي فلا يلاحظ معني مشترك بل يلاحظ معني كل لفظ حقيقي على حدته ضرورة أن المتعلق المستعمل فيه اللفظ مجازا انما يتعلق بما يدل عليه اللفظ عند الاستعال في المعنى الحقيق لا بالمعنى الكلى المشترك فيه الجزئيات الحقيقية فهو مفروغ منه عند الوضع النوعي الحجازى ولذا لم بجر خلاف فى أن اللفظ باعتبار الوضع المجازي موضوع للمعنى الكلى بشرط الاستعال في الجزئيات أو لتلك الجزئيات بل جزم المحشى بانه موضوع مع القرينة لمفهوم كلى أعنى الرجل الشجاع لان الكلام انمـــا هو فى لازم مفهوم الاسد لا فى لازم مفهوم المدخول الممين وانما قال ليستعمل في شيء معين عند السامع لان ذلك الشيء تابع للقرينة فان كانت معينة للغرض كان بالنظر للموضوع له عاما ضرورة ان أل جنسية و بالنظر لما استعمل فيه خاصا فانكان مستعملا فيه من حيث تحقق الكلمي فيه كان حقيقة والاكان مجازآ آخر والاكانءاما وضعا واستعالا وليس فيه الامجاز واحد فليتأمل ثم انه بقيت الكناية فانها بناء على انها واسطة لم تدخل في وضع الحقيقة ولا الحجاز

(قول المعشي) أو فردا منه أى كليا أو شخصياً

(قول المعشي) جعلالاسم فالمراد بالذات ذات الحكلة أو المراد بالذات الاسم مجازا مرسلا أو هو مجاز عقلي كمامر (قول المحشي) من مدلول الاسم بيان لما ثبت فيذهن المحاطب والخارج هوكونه معلوما أي معهوديته عندالمخاطب

لان الموجود في الذهن مجرد ذاته لا مم قيد الحضور فيه لكن حينئذ ما معنى قول الرضى مختص

(قول المحشى) اذا كان المشار اليه الجنس كما لو قلت الرجل الذكر البالغ والوجل خير من المرأة

لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالمكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخباركما من هي إفادة المخاطب الحركم أو لازمه وهو أيضاً حسكم لان المتكام كما يحكم في الاول بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى

وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور ، وإن قال به في بعضها فلا يقول في جميعها وكذا الخارج عن الذهن سواء كان في الاعيان أو في الذكر فانه وإن ادخل المعرف بلام العهد، والضمير الراجع الى النكرة والجنس في التعريف وخروج المعرف بلام الجنس وعلم الجنس والعهد الذهني لا يضر لانها غير داخلة في المعرفة عنده لكنه لا يشمل الموصول الذي أريد به الممتنع نحو قولنا الذي هو شريك الباري ممتنع وكذا ليس معنى عبارته جعل الذات مشارا بها بتوسط أمر خارج وهو القرينة اشارة وضعية فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المجمل في هذا المقام وللفضلاء تدقيقات وتحقيقات تركتها مع ذيادات سنحت لي مخافة الاطناب (قوله لان الاصل) اي الراجج الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند فان المقصود ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع (قوله فتعريفه الح) جواب شرط محدوف اي اذا علمت معنى التعريف والمعرفة فتعريفه لكذا وفي بيان الذكتة العامة للتعريف اشارة الى أن ارتفاع شان الكلام ، ان لا يغفل عن نكتة العام لعمومه وعن نكتة الخاص لخصوصه والمصنف رحه الله

(قول الشارح) وفي المسند بالمكس أى وقدم في باب المسند التنكير لان الاصل فيه التنكير فهو ناظر في العكس للعلة والمعلول (قول الشارح) وهو أيضاً حكم الخ أى فالتعريف كما يكون لافادة المخاطب الحكم أثم فائدة يكون لافادته لازم الحكم أثم فائدة لانه متى كان احتمال تحقق الحكم أبعد كان احتمال تحقق الحكم بالعلم بوقوعه أبعد

(قول الشارح) ولا شك الخ شروع في الاستدلال على النكتة العامة المذكورة بقوله فتعريفه الخ والدليل قياس من الشكل الاول ونظمه كلما ازداد المسند اليه والمسند تخصيصاً ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد الحكم بعدا افاد المخاطب أتم فائدة لكنه قدم كبراه في قوله ولاشك الخلاشارة الى بداهتها بنني الشك فيها اذ لا يصح ادراجه في الدليل وقوله فافادة أثم فائدة تقتضى الخ بيان للنتيجة بالمعنى لان قوله فتعريفه لافادة المخاطب الخ ممناه ان افادة المخاطب أثم فائدة يقتضى التعريف لانه الحال الداعيله الإربي وقوله تحقق الحكم أي التعريف لانه الحال الداعيله الا أنه لما كان المذكور في الدليل التخصيص ذكره ثم حل عليه اليسريف وقوله تحقق الحكم ما يشمل لازمه وقوله متى كان أبعداى نادر الوقوع لكن بشرط أن لا يوجب الحصوص البعد عن حد الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من المتكلم وقوله كانت الفائدة في الاعلام به أقوى لقرابته وقوله ازداد الحكم بعداً نسب ازدياد البعدهنا للحكم وفيما قبله لا جمال التحقيق اشارة الى صحة كل منهما وقوله أثم تخصيص أى تقليل الاحمال وقوله المنه أي التعريف كال التخصيص تعليل لقصر مناه عليه لا مع كال التخصيص قبالوا العالم في الواقع (قول المحشي) وان قال به في بعضها وهو الضمير اله المناكرة والجنس وان كان خلاف مذهبه لعدم الاختصاص (قول المحشي) والضمير الراجع الى النكرة والجنس وان كان خلاف مذهبه لعدم الاختصاص

(قول المحشى) لَكنه لا يشمل الموصول قد عرفت ان هذا وما قبله مندفع عنه أن أريد بالخارج الشيء في ذاته

(قول المحشى) أن لا يغفل عن نكتة العام الخ فلا بد أن يكون الداعىللتمريف بالاضمار مثلاً هو افادّة المحاطب أثم فائدة بوجه الاضمار لاكون المقام للبَكلم او الخطاب فقط

كان أبمدكانت الفائدة فى الاعلام بهاقوى وكلا ازداد المسند والمسند اليه تخصيصاً ازداد الحكم بمدآ

اقتصر على بيان النكات الختصة باقسام النعريف في هذا الكتاب مع النعرض للنكتة العامة له في الايضاح اكتفاء باشارة الفاء العاطفة في قوله فبالاضار فانها للتفضيل. فيقتضي تقدم المجمل كانه قيل اما تعريفه فلافادة المخاطب اتم فائدة فبالاضهار لكذا وبالعلمية لكذا وليست جزائية بان يكون تقديره مهما يكن من شيء فتمريفه بالاضهار لكذا الان الفاصل بينها و بين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجزاء الجزاء، وهو ملزوم في الدهن، والتعريف ليس ملزوما بمكونه بالاضهار لكذا فهاقيل ان المصنف رح ترك النكتة العامة ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الحاص. فالنكتة الحاص بحكي لا يراد العام. وان الاولى واما تعريفه بالاضهار فلان المقام الح منشؤه عدم التنبه لاختصار المصرح (قوله كان ابعد) بشرط. أن لا يوجب البعد عن حد الوقوع (قوله تخصيصا) اراد به ما يقابل. الشيوع الذي في النكرة فيم الاستغراق أيضا لئلا يرد ان قوانا جان في كل عالم أبعد من جان في زيد مع عدم التخصيص في الأول (قوله ازداد الحكم بعدا)

(قول المحشي) اقتصر أى صر بحًا لما سيقول

(قول المحشيّ) فيقتضي تقدم المجمل يقتضي أن يكون المعنى فبالاضمار لافادة أثم فائدة بوجه الاضمار لكون المقام فاتكلم ولا يخفى بعده وعدم انسياق الذهن اليه أما لو كان المجمل كون ذلك تفصيلا لهذا المجمل أما تعريفه فبأوجه مختلفة لدواع محتلفة فبالاضمار الح لكان قريبا

(قول المحشي) وهو ملزوم في الذهن اى فى قصد المتكام الاسم الواقع بعد الفاء لان مقصود المتكام بقوله أما زيد فقائم ان القيام لازم لزيد فحذف الملزوم الذى هو الشرط واقيم مقامه ملزوم القيام وأصل التركيب مها يكن من شيء فزيد قائم فحذف يكن من شيء وأقيم زيد مقامه وابقى الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لمسا قبلها ليحصل غرض المتكلم الذى هو لزوم القيام لزيد والا فموقع الفاء صدر الجزاء

(قُول المحشي) والتعريف ليس ملزوما أى كما هو مقتضى قاعدة أما فانه القائم مقام الشرط يعنى انه ليس مقصود المتتكلم بقوله أما تمريف فبالاضمار لكذا بل مقصوده ان التعريف بالاضمار يكون بالاضمار لكذا بل مقصوده ان التعريف بالاضمار يلزمه ان يكون لكذا لان المقصود بيان داعى الاضمار

(قول المحشى) فنكتة الخاص تكفي الخ قد رده فيما سبق بان ارتفاع شأن الكلام الخ ولانها لا تصلح له دائما اوغالبا (قول المحشى) وان الاولى الخ وجه الاولوية ما سبق من ان المقصود الاخبار بان التمريف بالاضمار يكون لكذا لا الاخبار بان التمريف باضمار يكون لكذا وهذه الاولوية من تمام القيل وهي مردودة لانها مبنية على ان الفاء في فبالاضمار جزائية وقد علمت انها لعطف المفصل على المجمل فيكوز ما سلكه المصنف هو الاولى لافادته النكتة العامة بوجه تختصر (قول المحشى) أن لا يوجب البعد أى ان لا يوجب تخصصه البعد عن حد الوقوع الى أن لا يقبل الخبر من المتكلم اذ لا فائدة حمنتذ

(قول المحشى) الشيوع الذى في النكرة وهوالعموم على سبيل الترديد يدل على هذه الارادة قول الشارحشي. ماموجود وقوله فيم الاستغراق أى فيم التخصيص الاستغراق لانه تخصيص بالجميع وليس المراد خصوص الاستغراق المدلول لأل لان الكلام الآن في انه كلا ازداد تخصيصاً أياً كان ازداد بعدا كا ترى فى قولك شىء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته أتم فائدة تقتضى أتم تخصيص وهوالتعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وإن أمكن ان تخصص بالوصف بحيث لايشار كهافيه غيرها كقولك اعبد الها خلق السهاء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة أشار اليها بقوله (فبالاضمار لان المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة) وقدم المضمر لكونه أعرف للمارف

بالنسبة الى الحكم بالشائع على الشائع فلا يرد ماقيل آنه قد يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه. كقولنا الاثنان زوج أول فلا يكون مفيدا لبعد الحكم فالقاعدة المذكورة باعتبار الغالب (قوله كما ترى الح). تنوير للقاعدة البديهية بالمثال (قوله لانه وضعي الح) أي يفهم من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة . فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع باق فلا يرد ان تخصيص النكرة بالوصف أيضاً وضعى بالوضع النوعى كلموف باللام والمضاف (قوله ثم التعريف الح) اشارة الى ما ذكرنا من أن الفاء لعطف المفصل على المجمل (قوله لان المقام للتكلم الح) .

(قول الحشى) بالنسبة للحكم بالشائع على الشائع أى الشائع بالشيوع الذي أزاله التخصيص فكل مادة دخلها المخصيص يكون الحكم فيها ابعد منه فيها قبل ذلك التخصيص مثلا قولك جاءنى رجل فاضل الحكم فيه أبعد منه في قولك جاءنى رجل وقولك جاءنى زيد الا باعتبار أن زيدا رجل وقولك جاءنى كل عالم الحكم فيه ابعد منه في جاءنى ولا يقال انه فيه ابعد من جاءنى زيد الا باعتبار أن زيدا فرد ما من افراد العلماء لان الاستفراق أزال حينئذ الشيوع الذى فيذلك الفرد أما باعتبار تشخصه وتعينه فلا اذلاشيوع فيه حتى يزيله الاستغراق لكن لا يقال ان الحكم في جاءنى زيد ابعد منه فى جاءنى كل عالم اذ لم يزل منه شيوعا وانما الابعد منه جاءنى العلماء لان فيه الاشارة الى التعين اى الى الماهية المهينة في ذهن السامع فى ضمن جميع الافراد بخلاف كل رجل وأما جاءنى زيد فالحكم فيه انها هو ابعد من الحكم فى جاءنى رجل أو رجل فاضل مثلا وحينئذ يقال ان التخصيص فى جاءنى زيد بالنسبة لجاءنى رجل أثم من التخصيص فى جاءنى كل عالم بالنسبة لجاءنى زيد العالم لمكان التعميص في جاءنى كل عالم بالنسبة لجاءنى ريد العالم لمكان التعميص في عادى كل عالم بالنسبة بجاءنى زيد العالم التعريف هو كال التخصيص في عادةى كل عالم المزاد بقول الشارح ان التعريف هو كال التخصيص فيتأمل فانه بحتاج الطف القريحة و به يندفع ما يتوهم من المنافاة بين المحشى والشارح

(قول المحشي) كقولنا آلاثنان زوج اول فان الزوجية الاولية لازمة الاثنين لا تنفك عنها فهي بديهية مع تعريف المسند اليه وتخصيص المسند وحاصل الجواب ان زيادة البعد بالنسبة للحكم بالشائع على الشائع نحو رجل ما موجود ولا شك ان الحكم في الاثنان زوج اول بعيد بالنسبة للحكم في قولك رجل ماموجود أو شي، ماموجود وان كان بديهيا في نفسه (قول المحشى) تنوير الح أى توضيح لا اثبات للقاعدة الكلية بالمثال

(قول المحشى) أى يفهم من نفس لفظ المعرفة بالوضع اى لا بالضهام أمرخارج وقوله فاله يفهم من انحصار الوصف لامن نفس التركيب الوضعى وان كان موضوعاً اذلم يوضع الالمفهومه وهو في نفسه عام والتخصيص الماجاء من انحصاراالوصف خارجا (قول المحشى) فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها وأثم فائدة هو ما يفيده نفس اللفظ بلا معونة فلا يرد

اى للتعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم والمخاطب من حيث انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكر. لفظا، أو تقديراً، أو حكما، فلا يرد ان مقام التكلم متحقق في تول الخلفاء أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضار وان الخطاب أعنى توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضى التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا تخاطب به واحدا منها، وان الغيبة وهوكون الشيء غير متكلم ولامخاطب لا يستدعي الاضار فان الاسماء الظواهر كلهاغيب (قوله واصل الخطاب)

أنه بعد فهم الخصوص من الوصف لا يمكن أن يكون في المعرفة أقوي

(قول الشارح)واصل الخطاب أن يكون الخ أى أصل التعبير عن الخاطب من حيث أنه مخاطب أن يكون لمعين لما عرفت أنه مخاطب أن يكون الخ أى أصل التعبير عن الخطاب الخ استدلال بمفهوم الخطاب في نفسه بقطع عرفت أنه حينئذ يقتضى الضمير الذي وضعه على التعبين وقوله مع ان الخطاب الخ استدلال بمفهوم الخطاب في نفسه بقطع النظر عن اقتضاء الضمير

(قول المحشي) اىللتمبيرعن المتكلم الح بهذا التأويل اندفع ماقيل ان المقام هوالتكلم فيلزم ان يكون الشيء داعيا الى نفسه (قول المحشي) او تقديرا بان يكون المرجع في تقدير التقديم لكونه رتبته نحو فى داره زيد والمراد بالذكر التقديرى ما يشمل الذكر معنى نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب لتقدم معنى المدل في الفعل أو بدلالة قرينة عليه نحو حتى توارت بالحجاب فان ذكر العشى والتوارى بالحجاب وسياق الكلام يدل على الشمس و بالحكمى ماحكم بان رتبته التأخير لكن قدم لنكتة كضميرى رب والشان فان التقديم لنكتة الميان بعد الأبهام فالمرجع فى حكم المتقدم

(قول المحشي) فلا يرد الح تغريع على اعتبار الحيثية فى المواضع الثلاثة فالمقام فى قول الخليفة ليس مقام المتكلم من حيث أنه متكلم بل مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه امير المؤمنين فانه المناسب المسارعة فى الامتثال

(قول المحشي)لا يقتضي التعبير الخكما لوقات مجضرة جماعة فعلت اليوم كذا وكذا ووجه رده انالكلام فيما اذاكان المقام مقتضيا للتعبير عن المخاطب من حيث انه مخاطب

(قول المحشى) وان الغيبة الح وجه رده ان الكلام فيما اذا اقتضى المقام التعبير عن الغائب من حيث انه تقدم ذكره والاسماء الظاهرة ليست كذلك قانها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر ومعنى وضمها للغيبة انها تعامل معاملة الغائب بان يقول المتكلم المسمى بزيد الحاتي عن نفسه زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول للمسمى بزيد زيد ضربت فلا منافاة بين ما هنا من أنها موضوعة للغيبة وبين ما قيل من انها موضوعة بقطع النظر عن النيبة والحضور لئلا تكون مجازا في احدهما واعلم ان معنى التعبير عن المتكلم من حيث أنه وتكلم الح التعبير عنه بعبارة تغيد أنه وتكلم بتلك العبارة والتعبير عن المتاطب بعبارة تفيد أنه وتكلم بكلام ما أو مخاطب بعبارة تفيد أنه فتكلم بكلام ما أو مخاطب بخطاب ما أو انه شخص اتصف بالغيبة أو حكا وليس معنى الحيثية انه يعبر عنه بعبارة تفيد أنه متكلم بكلام ما أو مخاطب بخطاب ما أو انه شخص اتصف بالغيبة تقدم ذكره أولاكا وهم حتى يرد ان لفظ المتكلم والحاضر والغائب يغيد ذلك لان هذه الالفاظ كاعرفت من قبيل الاسم الظاهى الموضوع للغيبة بالمعنى المتقدم فلا تصلح لهذا المقام المختص بان القرينة فيه نفس التكلم او تقدم المرجم أوالخطاب والسلم الموضوع للغيبة بالمعنى المتحلم والخاب والغيبة كاوهم أيضاً أذ ليس ذلك مقصودا بالافادة بل المراد ان المقام اقتضى الضام المرجم أوالخطاب وليس يكون عبارة الحكم المادة والمحادة التكلم والخاب والغيبة كاوهم أيضاً أذ ليس ذلك مقصودا بالافادة بل المراد ان المقام اقتضى النه موى الغدم وليس المراد ان المقام افادة التكلم والخاب والغيبة كاوهم أيضاً أنه المون عبارة الحكم المقصود بالافادة حكاية عن نفسه من حيث انه متكلم بتلك العبارة وهكذا ولا يصاح اذلك موى الغدم والمناب والمعارفة وهكذا ولا يصاح المناب موى المغدم ولا المنابع والمنابع المنابع والمنابع ولمنابع والمنابع والمنابع

أو آكثر لان وضع الممارف على ان تستعمل لممين مع ان الخطاب هو توجيهالكلام الى حاضر فيكون معيناً (وقد يترك)

اى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع (قوله او آكثر)فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول ، كما في قوله تعالى (يا ايها الناس اعبدوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كلكم راع وكلكم مسئول عن رعبته فان الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين (قوله الى حاضر الخ) أى من حيث انه حاضر ، بان يكون اشارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ) قبيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع المضمر موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل احد فذكره همنا مخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر وروعى مطابقة الداعى الغير الظاهر بل مجرد استمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فمو مقتضى الظاهر ولو كنى هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر ، لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كنى هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر ، لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كنى هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر ، لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كنى هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر ، لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ولو كنى هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر ، لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية تعميم الخطاب فهو مقتضى الظاهر ، لزم ان يكون جميع المجازات اللغوية

(قول المحشى) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع يعنى انالواضع حيث وضع الضمير للعين فقد حكم ضمنا بانه لايستعمل الكلام المحشى أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع يعنى انالواضع حيث وضع الضمير للعين فقد حكم ضمنا بانه لايستعمل الكلام المستمل الكلام المحلام المحلام المحلام المحلام المحلام المحلام المحلام في أنه حكم الواضع بشيء لا انه وضعه كما يدل عليه قوله فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب الخ

(قول المحشي) كما في قوله تمالى الخ ذكره ردا لما قيل انه لم يوجد في كلام الله ولافي كلام العرب خطاب عام بصيغة الجمع (قول المحشي) بان يكون فيه اشارة معينة الى حضوره أى بأن يكون فيه اشارة خاصة بافادة الحضور وليس ذلك الا ضميرا لخطاب بخلاف اللام مثلا فانها لا تختص بافادة الحضور وان كانت قد يشار بها اليه كما او قات الرجل فعل كذا مشيرا الى الحاضر بل هى لا تفيد الحضور وانما تفيد العهد والمعهودية تتحقق في الحضور ومثله باقى المعارف

(قول المحشى) انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لان حق الضمير ان يكون لمعين فعدل به الى غير معين وقوله بل هو عند التحقيق الح أى عند التحقيق ليس الضمير من أصله مقتضى الظاهر حتى يكون لمعين مقتضى الظاهر وائما مقتضى الظاهر الاسم الظاهر فيكون من خلاف مقتضى الظاهر من حيث وضعه موضع الاسم الظاهرلامن حيث استمال ضمير المعين في غير المعين

(قول المحشى) ليس ههنا شيء داع الح لان الاخراج على خلاف مقلضى الظاهر أن يورد الكلام بخصوصية على خلاف الحصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال لمطابقة الحال الغير الظاهر واستعال اللفظ فيها وضع له وضعا أوليا وان كان هو الاستعال الظاهر لا يقال انه مقتضى الحال لان مقتضى الحال هو الخصوصية المشتمل عليها الكلام الزائدة على أصل المعنى (قول المحشى) لزم أن يكون جميع المجازات اللغوية ليست بمقتضى الظاهر اى بالمعنى المتقدم وان كانت ليست بمقتضى الظاهر بمعنى انها خلاف ما يقتضيه الامر الظاهر اي الوضع الاولى فانه لا يحتاج اللفظ باعتباره في دلالته على معناه الى واسطة أو قرينة بخلاف المجاز والكناية فلا منافاة بين ماهنا وما سيأتى للمحشى قبل أحوال المسند من أن المجاز والكناية من خلاف مقتضى الظاهر كا نص عليه الشارح في شرح المفتاح لا نه بمعنى آخر كا عرفت وقد صرح المحشي في أحوال من خلاف مقتضى الظاهر كا نص عليه الشارح في شرح المفتاح لا نه بمعنى آخر كا عرفت وقد صرح المحشي في أحوال

ای الخطاب مع معین (الی غیره) ای الی غیر المین (لیم) الخطاب (کل مخاطب) علی سبیل البدل (نحو ولو تری إذ المجرمون ناکسو روسهم عند ربهم) لا یر بدبالخطاب مخاطبا معینا قصدا الی

خلاف مقتضى الظاهر، وكذا ليس وضع المضمر موضع المظهر عبر دصحة اقامته مقامه اذ كل ضمر يصلح لذلك بل أن ينكون المقام مقام المظهر فاقيم المضمر مقامه وليس ههذا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله وقد يترك) الظاهر أن يرجع الضمير الى الاصل الا أن الشارح رحمه الله تعالى راعى قرب المرجع (قوله أى الخطاب مع معين) قال الشارح رحمه الله تعالى، في شرح المفتاح في شرح قوله وحق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين حق العبارة أن يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا خطاب معه والخطاب معه انتهى وفيه أن الشاهد أنما يدل على أن الخطاب متعد بنفسه وأنه قد يستعمل باللام المتقوية ولا يستعمل بكمة مع وما في المفتاح أما هو متعلق بيكون لا بالخطاب واستعمال الكون يمع شائع يقال كنت مع زيد وفي التنزيل في ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظما ﴾ وفي شرح المقتاح الشريفي لو قال لمخاطب معين لكان اظهر فأن قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" في المهني من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" لان الكون والحصول يتعلق حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" في المهني من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" في المهني من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" لان الكون والحصول يتعلق حصل الخطاب علي المناه عنه المني من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" في المنه من قولك حصل الخطاب منه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" في المني من قولك حصل الخطاب عمه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" في المني من قولك حصل الخطاب عمه لكن لا يظهر وجه كونه اسد" في المني من قولك حصل الخطاب عليه لكن لا يظهر المناه المناه المناه على المناه المناه عن المناه على المناه المناه على المناه على المناه المناه على المناه المناه المناه المناه على المناه المناه المناه المناه على المناه المناه

الاسناد بان ذكر اللازم وارادة الملزوم اخراج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر أيضاً لكنه خلاف الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر البحوث عنه في المعانى وانما ذكره المصنف فى آخر احوال المسند اليه حيث قال ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المطاهى تتميا لا قسام ما يسمى اخراجا لاعلى مقتضى الظاهر

(قول المحشي) وكذا ليس وضع الضمر الح رد لقوله بل هو الح

(قول الحيثي) قال في شرح المقتاح الح مراده ان الشارج اعترض على المقتاح فها منه ان مع متعلق الخطاب وقد غلط لا نه متعلق بيكون ومع ذلك ققد وقع هنا حيث قال أى الخطاب مع مهين فيا اعترض به وقوله واستمال الكون يم شائع رد على السعرقندي حيث فهم من كلام الشارح في شرح المقتاح انه لا يصح تعلق مع بيكون أيضاً وقوله معزية كع التي في الآية متعلق بكائنا المقدر بناء على نقصان كان أو بها على الهام وقوله وفى شرح المفتاح الشريق الخطاطة ان السيد فهم تعلق مع يكون الا أنه اعترض بوجه آخر حاصله انك أذا قلت حصل الخطاب له تعين أن المراد ان المراد ان الموقولة بيكون هو المخاطب بالفتاح بخلاف ما أذا قلت حصل معه لاحماله أن الخاطب غيره وهو انماكان معماحيا الخطاب له بأن يكون هو المخاطب بالفتاح بالكسر ويكون معنى السداد أو أشد وعلى هذا لا يتوجه اعتراض الحيثي بما أن المراد الله اللهم الا أن يقال أن حصل الخطاب له يحتمل ايضا أن المهم الا أن يقال أن حصل الخطاب له يحتمل ايضا أن المهم الا أن يقال أن حصل الخطاب كلا بعده ما يشمل الخار أد هما كالفقير والمسكين وقوله فحمي عبارة المعتاح بان يقال أن مراده بالمنطرف فيا بعده ما يشمل الجار أذ هما كالفقير والمسكين وقوله فحمي عبارة المشارح الح مماه أذا علم عماد أو نكرة حال منه الشارح مناه أن المنه على الموصفية أي الحطاب الكائن أو كائنا مع معين فيكا أن مع في عبارة المفتاح بان يقال أن قول الشارح مع معين متعلق بمحذوف معرفة صفة فقطاب أو نكرة حال منه وأن المتسر الحشي على الوصفية أي الحواب المحذوف وأنها المال المعين يابدال مع بالام أشارة لرد ماقال السيدكما سبق وانهما في عبارة الشارح متعلق بالكون المحذوف وأنها قال الكائن لمعين يابدال مع باللام أشارة لرد ماقال السيدكما سبق وأنهما في واحد وقوله الصالح له دفع بهذا التفسير ما يقال أن المال لغير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الحظاب بالكون المحذوف معين بل المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الحظاب بقيل بالكون المحذوف معين ما يقال أن المعين المعين واحد وقوله الصالح بقيد كونه مع معين بل الخطاب بقيرة المهن المعين واحد وقوله الصالح بقيد كونه مع معين بل المعين المعين يقد كونه مع معين بل المعين بلام المورد كونه بعد معين بل المحين المعين المعين المعين المعين بلام المورد كونه بعد معين بل المعين المع

تغظيع حال المجرمين (أى تناهت حالهم) الفظيعة (فى الظهور) وبلغت النهاية في الانكشاف لأهل الحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء وإذاكان كذلك (فلا يختصبه) أى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها أى برؤية حالهم عخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب

به كل جار ولذا يقدر متعلق الظروف المستقرة كاما فيهنى عبارة الشرح على وفق مافي الممتاح قد يترك الخطاب الكائر المهن أى الصالح له بمالا الى غير الممين وإنما جمل الشارح رحمه الله ضمير يترك راجعا الى الخطاب كالغيبة والمقصود امالة الخطاب فيه وضمير غيره راجعاً الى الممين دون الحياب لا بهامه انه قد يترك الخطاب الى غير الحياب أو يترك الممين في الخطاب الى عزر المعين لما قبل ان الانسب أن يقال قد يترك الخطاب الى غير الحياب أو يترك المعين في الخطاب الى غير الحمين المقابلة بين المتروك والمأتى به ليس بشيء (قوله تفظيم) أى بيان فظاعة حالم من فظع الامر، بالضم أى غير المعين وقوله حالم الفظيمة) أي حالم الشديدة الشناعة والمراد به ما طرأ عليهم في وقت نكس الروثوس لاجل المخالة وأخوف من أهوال القيمة من رئائة الهيئة واسوداد الوجه وغيرته . وبسرته وصفرته وغير ذلك التي هي في غاية الشناعة والجزاء محذوف أي لرأيت أمراً فظيماً وما قبل ان المراد بحالم الفظاعة ووصفها بالفظيمة من قبيل شعر شاعر ، أو الكلام على حذف المضاف او الحيثية مرادة مع كونه تكلفا لا يحتاج اليه غيرصحيح في نفسه اذ لا يتعلق بها الوؤية ولا يصبح تقدير الجزاء حينتذ لرأيت أمرا فظيما شمان اعتبار صحة رؤية كل من يتأتى منه كاف في كون حالم في غاية الفلهور ولا يحتاج الى وقوع الرؤية فما قبل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلة لو تدل على امتناع وقوعها فلا يدل على كون حالم في غاية الظهور في غاية الظهور في غاية الظهور في غاية المناف منه ما المناف ال

(قول الحشى) و بسرته فى التفسير الكبير قال الليث عبس يعبس فهو عابس اذا قطب مابين عينيه فان أبدى عن اسنانه فى عبوسه قيل كلح فان اهتم لذلك وفكر فيه قيل بسر فان غضب مع ذلك قيل بسل وفيه في موضع آخر الباسر الشديد العبوس والباسل اشد منه لكنه غلب في الشجاع اذا اشتد كلوحه والمعنى انها عابسة كالحة قد اظامت ألوانها وقوله أى لرأيت أمراً فظيما ولا يتحد الشرط والجزاء لان الحال عامة وكونها فظيمة انما هو وصف لها باعتبار المآل

(قول المحشى) أو الكلام على حذف مضاف عبارة السمرقندى المراد بالحال في قوله تناهت حالهم فظاعة أمرهم لمكن وصف الحال بالفظاعة يأياه فينبغي ان يعتبر حذف مضاف أى فظاءة حالهم الفظاعة أو حالهم الفظاعة من حيث فظاعتها انتهى ومثله في الفنرى فقول المحشى او الكلام على حذف مضاف مقابل لقوله المراد بحالهم الفظاعة فالحال على الوجهين الاخيرين غير الفظاعة لكن المرئى هو الفظاعة فلذا ورد اء ثراض المحشى فحاقيل انه اذا قدر المضاف فظاعة حالهم يلزم ان يكون الحال غير الفظاعة وهو خلاف الغرض وهم وقوله اذ لا يتعلق بها الح لان الرؤية انما تتعلق بالحسوس كاسوداد الوجه وصفرته غير الفظاعة وقول المحشى) ولا يصح تقدير الجزاء حينئذ الح قيل لان قولنا أمرا فظيعا يقتضى ان المرئى شيء آخر غير الفظاعة لا ان المرئي هو الفظاعة وفيه انه يصح من باب شعر شاءر

على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان اثيم أن اكرمته أهالك وإن أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه أو أحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى إذ المجرمون الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا يقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعني وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام أى يحمل على هذا أعنى عدم إرادة مخاطب معين لارادة العموم بشعر بذلك لفظ المفتاح (وبالعلمية) أى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته مائلة (قوله على حذف المضاف) اما قبل ضعير بها او قبل مخاطب (قوله آكرم اليه) الظاهر اسقاط اليه (قوله او أحسن) اورد بحلة أو نظراً الى كون كل واحد منهما جزاء الشرط على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعداد وفي اورد بحلة أو نظراً الى كون كل واحد منهما جزاء الشرط على حدة وفي الايضاح بدون حرف العطف بطريق التعدوم ، انما هو بعض النسخ بالواو وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لان الاخراج في صورة الخطاب يفيد الخصوص والعموم ، انما هو بعض النسخ بالواو وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لان الاخراج في صورة الخطاب يفيد الخصوص والعموم ، انما هو عمله علما والجعل بالايراد (قوله وهو ما وضع لشي، مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات ،

(قول الشارح) ما وضع اشيء الخ الشيء هو الشخص وهو الماهية المعروضة التشخص وهو حالة حقيقية أو اعتبارية بها يمتنع فرض الاشتراك بين كثير بن قال الزاهد التعين يطاق على معنيين الاول كون الشيء بحيث يمتنع فرض اشتراكه بين أمور متعددة وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن و يلحق الصور الذهنية من حيث انها صور ذهنية لان الحل والانطباق وما يقابلهما من شأن الصور دون الاعيان والثاني كون الشيء ممتازا عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص لا يمعني أن الوجود ينضم الى شيء فيصير المجموع مشخصا بل بمعني ان الشيء يصير بالوجود ممتازا عما عداه كما انه يصير به مصدر الآثار و يمكن ان ينبه عليه بان تمايز العرضين المماثلين يحصل من وجودهما في الموضوعين وكذا تمايز الصورتين المماثلتين يحصل من وجودهما في الموضوع ووجود الصورة هو بعينه وجودها في من وجودها في الماشخص على الماشين أمر اعتبارى ومابه من التشخص على المهنى الاول هو نحو الوجود الذهنى المائدي هو امر اعتبارى وعلى المعنى الثاني هو الوجود الحقيقي الذي هو حقيقة ناعيتة متعينة بنف بها

(قول الحشي) انها هو لاخراجه عما يفيده صورته هـذا رد على المصام حيث قال يريد صاحب الايضاح بعبارته انك تخرجه في صورة الخطاب من غير ان يكون جقيقة ليفيد عموم كل خاطب فافادة العموم لانتفاء حقيقة الخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب اصورة الخطاب وهكذا قوله أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم وقد صعب على الشارح سلوك الجادة فعدل الى طريق غير مسلوك اه وحاصل الردان صورة الخطاب لا تفيد العموم بل الخصوص فلابد من التجريد عن صورته الجادة فعدل الى طريق غير مسلوك اه وحاصل الردان صورة الخطاب لا تفيد العموم بل الخصوص فلابد من التجريد عن صورته الحادة فعدل الى طريق عبر مسلوك المدادة العموم بل الخصوص فلابد من التجريد عن صورته الحادة فعدل المدادة العموم بل الخصوص فلابد من التجريد عن المدادة العموم بل الحسوم بلادة العموم بلادة بالمدادة العموم بلادة بالمدادة با

(قول المحشى) مصدر المتعدى قيل المتعدى علمه بالنشديد اى جعله علما واللازم علم بالضم اى صار علما وقوله والجمل بالايراد أى مصور بالايراد اى هو عبارة عن ايراده كذلك اذ لا صنع للبليغ الا الايراد والباء فى قول الشارح بايراده متعلق بتعريف اى جعله معرفة ملتبسا هذا الجمل بايراده علمامن ملابسة الكلى للجزئى لان الايراد علما من افراد الجمل معرفة وهذا الكلام رد على العصام حيث قال الاولى ابدال العلمية بجعله علما

امارات النشخص لاموجباته لان الشخص هو الوجود على النحو الحاص أو حالة تتبعه او معه أى تقارنه والأعراض والصفات كالشكل والكيف والكم امارات، يعرف بها الشخص كما تقرر في محله فتبدل المشخصات لايوجب تبدل الشخص، وانما لم يقل مع تشخصه لانه انما يتم على القول بكون التشخص، زائدا على الماهية وجوديا. بخلاف ما اذا كان نفس الذات، أو أمراً عدميا فانه، لامقارنة في الاول و يلزم انعدام الشخص في الثاني.

(قول المحتثى) امارات التشخصاى علامات يعرف بها التشخص لاموجباته اى علل له لان التشخص هو الوجود على النحو الخاص أو حالة تقارنه والشكل والكيف والكم أعراض وجودها هو وجودها في موضوعها فكيف تكون علة لوجوده على النحو الحاص والها الذي به التشخص على الاول هو الهاعل وعلى الثاني هو الوجود كما من لان تلك الحالة هي كون الشيء بحيث يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين أوكون الشيء ممتازا عما عداه وقوله على النحو الخاص أي الصفة الخاصة به التي لا توجد في غيره

(قوله) والاعراض هى الصفات الوجودية الآن العرض من اقسام الموجود ومعتبر فيه القيام بالموضوع والصفات أعرائه وله السابية ولول الحشي) يعرف بها التشخص فالماهية لاتفك عن التشخص الباق ببقاء الوجود ضرورة ان الوجود على النحو الخاص أو حالة تتبعه وذلك التشخص يعرف بها التشخص بعد الوجود فإن العقل يأخذ تلك العوارض المتبدلة أمارات يعرف بها التشخص واذا كانت المارات لاعلل فتبدله لا يوجب تبدل الشخص بتبدل تشخصه قال في حواشي الجامي ولو قانا بانها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت فاندفع ما قيل ان العلم ايضاً كلي لانه موضوع للذات مع كل تشخص لنبدل التشخصات على سبيل البدل كالدعامة للبيت فاندفع ما قيل ان العلم ايضاً كلي لانه موضوع للذات مع كل تشخص لنبدل التشخصات (قول المحشي) وانما لم يقل مع تشخصه الخريم ان قوله مع جميع مشخصات الها يفيد ان الوضع له مقارن للمشخص اعلى الأمارات وأما كرن الموضوع له هل هو الماهية والتشخص او الماهية بشرط التشخص لئلا يلزم انعدام الشخص وجودياً زائداً فالامن ظاهر والا فنقول ان الموضوع له الماهية المقترنة بالامارات بشرط المشخص لئلا يلزم انعدام الشخص وجودياً زائداً فالامن ظاهر والا فنقول ان الموضوع له الماهية المقترنة بالامارات بشرط المشخص لئلا يلزم انعدام الشخص القائل فانه يازم ما ذكر فندبر

(قول المحشى) زائدا على الماهية وجودياً لائه جزء المعين الموجود فى الحارج وجزء الوجود موجود ورد بانه ان أريد بالموجود فى الحارج الذي هو جزؤه المفهوم التقييدى الذى يعبر عنه بالفرد والحصة قلا نسلم وجوده في الحاوج ضرورة ان التقييد الذى هو أمر اعتبارى جزء فيه وان أريد حقيقته من حيث هي فلا نسلم انها غير الحقيقة الانسانية قان حقيقة زيد بعينها حقيقة الانسان لكن العقل قد يلاحظها لا شرط شيء فيكون كلها طبيعيا يصدق على كثير بن وقد يلاحظها بشرط شيء فيكون كلها طبيعيا يصدق على كثير بن وقد يلاحظها بشرط شيء فيكون قردا او حصة.

﴿ قَوْلِ الْمُعْشَى ﴾ بخلاف ما اذا كان نفس الذات بان يكون تعين الاشخاص بذواتها كما قيل به

﴿ (قُولَى الجِبْنَيُ) أو امرا عدميا أى أمرا انتزاعياً ليسموجودا فى الخارج بل ثبوته واتصاف الشخصبه الها هو في الفقل ﴿ قُولَ الْحُشِينَ ﴾ لامقارتة فى الاول لاستدعائها أمرين

. (قول المجنثي) ويلزم الفدام الشخص في الثاني أى بناء على ان حقيقة الشخص مركبة من النوع والتشخص والحق أن الاشخاص ليست مركبة لا فى الذهن ولا في الخارج بل هى نفس الحقيقة النوعية بشرط شيء أى مقترنة بالشخص الذي هو خارج عنها أعنى امتياز الشيء بسبب وجوده الحاص به عما عداه قاله السيد الزاهد في حواشي المواقف

ومن هذا التعريف يعلم طريق احضار الشخص بان يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لتشخصه. فالعلم وان كان كليا لكن المعلوم به جزئي لعدم مطابقته لماسوى ذلك الجزئي . فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين في هذا المقام مه قال قدس سره يخرج عن هذا التعريف الاعلام الجنسية علائها موضوعة لنفس الماهية الحاصلة في المذهن كالمعرف بلام الجنس الأان التعريف فيها والاشارة الى معلوميتها مستفاد من جوهر اللفظ وفي المعرف من اللام

(قول الحشي) ومن هذا التعريف الح أى من قوله مع جميع مشخصاته المراد بها الامارات التي يعرف بها الشغص فان المراد بمقارنتها للوضع ان تكون طريقا لا حضاره

(. قول الحشي) بان يعلم باعتبار العوارض الخ فهي مختصة به في الخارج وان كانت في انفسها يمكن فوض اشتراكها فالمعلوم جزئي بوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات فلا يشكل بافظ الله بناء على علميته بالوضع ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصوره بوجه مختص به في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه في الخارج كتصوره به جزئي مراده بالمعلوم به الذات

﴿ قُولَ الْمُحْشَى ﴾ فالعلم وان كان كايا أى الموطة علما بوجة كلى وقولة لكن المعلوم به جرف المشخصة بتلك العوارض في الذهن فهى جزئية لعدم مطابقتها فى الخارج لما سوى ذلك الجزئى

(بقول المحشي) فاندفع الشكوك هي نزوم التبدل بالثبدل وكون الصواب مع تشخصه ولزوم دخول المشخصات في مفهوم الشخص واشكال وضع لفظ الله والاعلام الفائبة وشمول التعريف بقية المعارف وانما اندفع الاخير لان المعنى ان الوضع مع اعتبارها من الواضع بان علما واعتبرها حال الوضع بخلاف غير العلم فان تعين مشخصاته الى المتكلم والواضع الما اعتبرها بمفهوم عام فانه عند وضع اسم الاشارة مثلا قال وضعته المشار اليه المتعين بالاشارة الحسية والاشارة الحسية مفهوم صادق باشارة في يد وعمرو أما شخص الاشارة فانما هو عند الاستعال وقد مر ذلك فتدبر

المتعلقة كالمشي) لانها موضوعة لنفس الماهية الخ عبارة ابن الحلجب اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الندهنية المتعلقة كا أشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الدهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في المنحس متعدة فهو اذن غير متناول غيرها واذا اطلق على فرد من الافواد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل المطلبقة الحقيقة الدهنية لمكل فرد خارجي مطلبقة كل كلي عقلي لجزئياته الخارجة نحو قولم الانسان حيوان ناطق قال الزفيق فالملاقة على المرابقة على المرابقة الخارجة نحو قولم الانسان حيوان ناطق قال الزفيق بهيئة غير متناول غيره يتناول علم الحبس على ماذكره المصنف من وضعه للحقيقة المتحدة في الذهن اه فحراد السيد رجمة معين تعينا جنسياكما سينية على الحريف الملم على معين تعينا حياله المرابقة المحتولة الذي معرفة المحتولة الذي معرفة المحتولة الذي معرفة المحتولة الذي معنى انه المنها عن تحريف العلم من وقوع الشركة ثم ان قول الحشى موضوع لنفس الماهية الحاصلة في الدهن المناه المحتولة المحتولة

والقول بان الماهية المتحدة في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراكولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة الشخصية . تكلف * قال قدس سره

فيه أو مجازا من اطلاق المطلق على المقيد وقال السيد الزاهد علم الجنس وضوع الهاهية لابشرط شيء وهو دال على الحضور الذهنى بنفسه واعتبار الحضور الذهني لاعلى وجه التقييد لاينأفي العموم والاطلاق وينكشف منه ان المعرفة أيم من الجزئي اذ المعتبر فيها المعلومية والمعهودية دونالتشخصوانما كانمعتبرا لاعلىوجه التقييد لانالمقصود انه موضوع للماهية الكلية اعنى الماهية لا بشرط يعين الماهية مع تجويز المقارنة بالعوارض وعدمها وهي بهذا المعنى انما تحصل في الذهن لان الاجزاء الخارجية انما تحصل في الذهن بصورها الكلية و بهذا التحقيق يندفع ما سيأتي للمحشى فيماكتبه على قول السيد لاستلزامه الخ (قول المحشى) والقول بان الماهية المتحدة في الذهن شخصّ الخ المفهوم الكلي اذا اعتبر من حيث ذاته ألتي هو بها هو كان له في نفسه وحدة بمعنى انه في نفسه من حيث هو طبيعة أمر واحد لاتعدد فيه فمعنى الوحدة أن يكون الشيء مفهوما واحدا حتى لو جرى فيه كثرة وتعددكان باعتبار الذوات التي صدق عليها ذلك المفهوم فان الحيوان سواء اطلق على الانسان أو الفرس أو غيرهما لايراد به الا الجسم الحساس المتحرك بالارادة قال المحشي في حاشية القطب تكلف بعضهم فادرج الطبيعة في الشخصية بناء على ان الطبيعة لاتحتمل الشركة قال في شرح المطالع نقلا عن ذلك البعض لأن الشيء انما يكون كليا اذا اعتبر ما صدق عليه اما اذا لم يعتبر بان اعتبر في نفسه فلا فمراد آلمحشي بهذا القول أن الوضع لنفس المَاهية الحاصلة في الذهن لايقتضي كونه غير موضوع لشيء مع جميع مشخصاته بلهو موضوع للماهية مع جميع مشخصاتها وهو وحدتها وعدم تعددها وحينئذ فالاعلام الجنسية اعلام شخصية واعتبار هذا النشخص لا يمنع اشتراكها بين كثيرين لأن جهة الوحدة غير جهة الكثرة فانها ليست عارضة للكثير من حيث هوكثير حتى يحصل التنافي بل.هىعارضة للكثير منحيث ذاته ثم اناطلاقه علىالفرد الخارجي حينئذ انكان باعتبار مطابقته للماهية التحدة فحقيقة وانكان باعتبار خصوصيته فحجاز من قبيل استعال المطلق في المقيد قال السيد الزاهد الانسان مثلا اذا اخذ لا بشرط شيء بان يلاحظ اطلاقه من غير التقييد به كان مجردا عنالعوارض الشخصية واحدا بالوحدة الذهنية وصدق عليه هذا المفهوم التقييدي اي الانسان الواحد بالوحدة الذهنية كما صدق عليه انه مطلق ومجرد عن الموارض الشخصية فليس المراد ان الموضوع له لفظ اسامة مثلاهو الماهية المقيدة بالوحدة الذهنية فان مدلول هذا التركيب التقييدي ليسجنسا حتى يكون الدال عليه علم جنس وانما التقييد معتبر في العنوان فقط دون المعنون عنه فالمراد انه اذا كان الموضوع له الماهية الحاصلة في الذهن من حيث هي تكون متحدة في الذهن واذا كانت متحدة كانت شخصا بهذا المعنى فلامانع من اندراح العلم الجنسي فيما وضع لشيء مع جميع مشخصاته ويقابل الماهية بهذا المعنى الماهية بمعنى موضوع المهملة فانها هى المطلق بان يلاحظ نفسه من حيث هو همو من عير اعتبار أمر زائد حتى الاطلاق فموضوع الطبيعية يجرى فيه أحكام العموم فقط كالكلية والجنسية والنوعية ومحوها فلايصح فيه الانسانكاتب ويصح فيه الانسان نوع وهذا اثر وحدته الشخصية وموضوع المهملة يجرى فيه احكامالعموم والخصوص جميعا فيصح فيه الانسان نوع والانسان كاتبوهذا آثر عدم وحدته الشخصية وان كان له وحدة مبهمة لتكثره بتكثر الافراد وحمله لاحكام العموم والخصوص

(قول المحشي) تكلف لان الوضعاشيء معجميع مشخصاته معناه على ماهو الظاهر المنساقاليه الفهمان الواضع اعتبرتلك المشخصات قيدا في الموضوع له لاانه وضع لمشخص في نفسه وان لم يعتبره على ان الوحدة وعدم التعدد لاتميز بهالشيء عن مع جميع المشخصات الذهنية * فان الماهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض ، في الذهن ، فان الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن زيد ، غير الحاصلة في ذهن عرو بالشحص والمراد بالمشخصات في تعريف العلم مطلق المشخصات أى ما يكون مفيدا المشخصة في الجملة سواءكان في الحارج أو في الذهن ، لا الحارجية فقط ولا الذهنية فقط ولاجميع المشخصات الذهنية والحارجية به قال قدس سره لاستلزامه الح * وذلك لان ، الماهية المأخوذة من المشخصات الخارجية تباين الماهية المأخوذة من المشخصات الخارجية تباين الماهية المأخوذة مع المشخصات الذهنية ، اتباين المشخصات الذهنية والحارجية ولا يجوز اطلاق افظ احد المتباينين على الآخر حقيقة وهو ظاهر ولا مجازا الا بعد اعتبار علاقة مصححة بينهما واطلاق الاعلام المجنسية على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقته الماهية ومجازا اذا اويد ذلك منهما بخصوصه ، باستمال المطلق في المقيد لا باعتبار العلاقة بين المقيدين فتدبر قانه قد خني على الناظر بن * قال قدس سره بل بان اعتبار علميتها تقديرية * هذا ماذهب اليه الرضي

شيء فانها موجودة في جميع الاجناس وايضاً هذا انما يسمونه الواحد لا بالشخص لاالواحد بالشخص كما في المواقف وغيرها (قول المحشي) مع جميع المشخصات الذهنية أي جميع العوارض التي يكون ظرف عروضها الذهن فان للشيء عوارض ذهنية وعوارض خارجية وعوارض في ذاته بقطع النظر عن الذهن والخارج

(قول المحشى) في الذهن متعلق بتعرض

(قول المحشى)فان الصورة الانسانية الخ نظيرلما نحن فيه فليس المراد ان مدلول علم الجنس هوتلك الصورة الحاصلة في الذهن لان الصورة الحاصلة في الذهن مخالفة بالطبيعة لمفهوم أسامة الموضوع له العلم لانه أمر واحد لا يتعدد بتعددها في الاذهان والوجه ان قوله فان الصورة الخ مثال للعوارض العارضة للشيء في الذهن فليتأمل

وقول المحشى) غير الحاصلة في ذهن عمر و بالشخص لتشخص كلّ بوجوده الحاص بمحله وغير ذلك وحينئذ يكون المراد بالمشخصات جميع العوارض التي تعرض في اى ذهن كان

(قول المحشى) لا الحارجية فقط والا لكان قاصرا على اعلام الاشخاص ولا الذهنيه فقط والا لكان قاصراعلى اعلام الاجناس ولا جميع المشخصات الذهنية والخارجية والا لم يشمل شيئا منهما اذ الاعلام الشخصية لم توضع الاللاهية مع المشخصات الخارجية والجنسية لم توضع الالحا مع المشخصات الذهنية

(قول الحشى)لان الماهية المأخوذة مع المشخصات الخارجية اىوهى الفرد

(قول الهشي) لتباين المشخصات و يلزّمه تباين التشخصات اللازم له تباين الماهيتين

(قول المحشى) باعتبار مطابقته للماهية فهو في الحقيقة اطلاق على الماهية لان معنى هذا الاعتبار ان يطلق عليه مجردا عن المشخصات الخارجية كما قال الانداسي

(قول المحشى) باستمال المطلق في المقيد بان يطلق العلم الجنسي أولا عن المشخصات المعتبرة في وضعه للماهية الذهنية م يستعمل في المقيد بالمشخصات الذهنية لاجتمعت المشخصات الذهنية والخارجية ثم يستعمل في المقيد بالمشخصات المعتبرة في وضعه للماهية الذهنية لم يكن المستعمل في الفرد الخارجي هو علم الجنس لزوال شرط العلمية الجنسية فثبت انه يمتنع اطلاقه على الافراد الخارجية اذ الاطلاق باعتبار مطابقة الماهية اطلاق على الماهية لا على الفرد الخارجي والاطلاق على الفرد بمخصوصه أيس لما هو علم الجنس وقد صرح ابن الحاجب القائل بهذا القول بان علم الجنس يستعمل في الفرد الخارجي يمنى مجازاً كما قال الرضي وعلى القول بانه موضوع للماهية مع جميع بهذا القول بان علم الجنس يستعمل في الفرد الخارجي يمنى مجازاً كما قال الرضي وعلى القول بانه موضوع للماهية مع جميع

من أن علمينها لفظية ولافرق بين اسم الجنس وعلم الجنس في المعنى حيث قال وأذا كان انا تأنيث الفظى كعرفة و شرى ونسبة لفظية كرسي فلا بأسأن بكون انا تعريف لفظي أما باللام كما في اشتر اللحم وأن يأ كله الذئب وأما بالعامية كما في أسامة انتهى فليس لنا داع الى ابراد العلم المجنسي، الا مجرد التوسعة في اللغة فعلميته خارجة عن وظيفة علم المعاني، فاندفع ما قبل فيه أن نظر الفن شامل للنكات المتعلقة بالعلمية سواء كانت تحقيقية أو تقديرية وقال قدس سره لضرورة الاحكام من منع الصرف وترك ادخال اللام ومجى، الاحوال والوصف بالمعارف (قوله وقدم)، أى قدم العلمية على بقية تعاريف المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار أن موصوفها أعرف من موصوفاتها (قوله بعينه) حال من مفعول المصدروالمراد به نفس الشيء ، وذاته المعينة

المشخصات الذهنية يازم امتناعه فليتأمل واعلم ان القول بان اطلاق علم الجنس على الفرد الحارجي من اطلاق المطلق على المفيد انما يتمشي على القول بوجود الكلي الطبيعي خارجا بوجود الاشخاص ومعناه على ماقال الشارح في شرح العضدان تؤخذ الماهية لا بشرط ان تكون مقارنة بالعوارض أو مجردة بل مع نجويز أن يقارنها العوارض وان لايقارنها وتكون مقولا على المجموع حال المقارنة وهي موجودة في الاعيان لكن لامن حيث انها جزء من الجزئيات المحققة على ماهو رأى الاكثر بل من حيث أنه يوجد شيء تصدق هي عليه وتكون عينه بحسب الحارج وان تغايرا بحسب المفهوم وإنما كانت عينه لان الاجزاء الخارجية انما تحصل في العقل بصورها الكلية و باعتبارها لا بشرط فالاجزاء من حيث انها لا بشرط أجزاء ذهنية ومن حيث انها لا بشرط أجزاء ذهنية ومن حيث انها لا بشرط أجزاء ذهنية ومن حيث انها بشرط شيء أجزاء خارجية فتدبر

(قول المحشي) من ان علميتها الفظية ولاينافي هذا قول السيد انها أعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها اشارة مجوهر اللفظ الي الحاضر في الذهن فان كونها الفظية لا ينافى كونها اعلاما حقيقة بحسب الاصطلاح كذا في الزاهد وإعلم أن ما اختاره السيد من إن علم الجنس موضوع للماهية المعينة مع قوله بما قاله الرضي من انها أعلام افظية لعدم تشخص معناها لم يقل مجميعه الرضى بل قال ان علم الجنس كاسم الجنس وضوع الملفراد الخارجية لمكن ما قاله السيد أقرب العلمية لما فيه من الاشارة الى المعين وهو تحقيق لما اختاره ابن الحاجب وان لم يفهمه الرضى لمكن يجب حينتذ أن لا يعد من ضرورة الاحكام سوى منع الصرف فان ماعداه يكفي فيه مجرد التعريف ولو لم يكن علا وهو حاصل على ما اختاره السيدمن ان علم الجنس كاسم الجنس المعرف باللام في التعريف والاشارة الى المعلومية اما الرضى فلا تهريف عنده أصلا اذ لم يقل بالاشارة الى المعلومية اما الرضى فلا تهريف عنده أصلا اذ لم يقل بالاشارة الى المعلومية في المعرف باللام تحقيق آخراه لم الجنس لكن لا يرد ماقاله السيد فتكون جميع تلك الاحكام ضرورة في تقدير عليته فليتأمل وسيأتي في المعرف باللام تحقيق آخراه لم الجنس لكن لا يرد ماقاله السيد (قول المحشى) ونسبة لفظية ككرسي فلفظه لهظ المنسوب لا انه منسوب حقيقة

(قول المحبثي) الا مجرد التوسعة فان المعرف بلام الجنس بفيد مفاده بلا تفاوت

(قول المحشي) فإندفع الح أي اندفع بقولنا توسعة خارجة عن وظيفة المعاني

ر قول المحشي) أى قدم العلمية الح رد لما قاله السمرقندى العبارة لا تخلو من سماجة ولو قال قدم العلمية على بقية أ أسباب التعريف لان المعرف بها اعرف من المعرف بهاكان اولى

(قول المحشي) وذاته المعينة فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته

بحيث يكون تميزا عن جميع ماعداه واحترزبه عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاه في (في ذهن السامع ابتداه) اى أول سمة واحترز به عن احضاره ثانياً بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب (باسم مختص به) اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكام والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مفن عن الاولين

وفي تفسيره بقوله بشخصه اشارة الى أنه ههنا بغير المعنى الذى مرفي تعريف المعرفة فانه بمعنى المعين مطلقا تعيينا جنسيا أو شخصيا وهذا كما تقول أريد مخاطبا بعينه أو لا بعينه كذا في شرح المفتاح (قوله بحيث الح) ولو باعتبار خاصة. مساوية له لا بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وبهذا ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن بان يحضر باعتبار كونه واجب الوجود خالق العالم (قوله عن احضاره ثانيا)أي المسند اليه بعينه فلا حاجة الى تقييد الضمير الغائب بالراجع الى العلم كما قبل (قوله بالضمير الغائب) فانه لا يمكن احضاره به ابتداء لاشتراطه بتقدم ذكر المرجع لفظا أو تقديراً (قوله فانه يمكن احضاره الح) اما في الثلاثة الاول فظاهم واما في الاخيرة فلان الشرط فيها ، تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قال يمكن لانه قد يكون الاحضار بها مرة ثانية بان ذكر أول مرة ما يعبر عنه باحد المعارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره ليس بشرط في شيء منها م قال قدس سره لتوقف كل منها الح م التوقف في المضمر الغائب مسلم ولذا قال المتعينة المعاومة الممهودة كذا في حاشية الجامي

(قول الحشى) وفى تفسيره بقوله بشخصه أى دون أن يقول بذاته المتعينة اشارة الى أن العين هنا بمعنى الشخص أى الماهية المعروضة لتعين الشخصي وهو مابه يمننع الاشتراك بين كثيرين بخلافه فيها من فان المراد به الماهية المعروضة للتعين سواء كان بمعنى التمين الجنسي أو مابه بمتنع الاشتراك وهو التعين الشخصي قال فى شرح المقاصد بين التعين والتميز عوم من وجه لتصادقهما على تشخصات الافراد اذا اعتبر مشاركتها في الماهية مثلا فان كلا منها متشخص فى نفسه ومتميز عن غيره و يصدق التعين دون التميز حيث لاتعتبر المشاركة و بالعكس حيث تتميز الكليات كالانواع المعتبر الشتراكما في الحنس اه ومن اده بالتعين التشخص المفيد للهذية تدبر

(قول المحشي) مساوية له اى لاتصدق علىغيره خارجا وان كانت بحيث لابمنع تصورها من الشركة وقوله لابحيث يمتنع عطف على قول الشارج بحيث مع قوله ولو باعتبار الخ تدبر

(قول المحشى) الى تقييد الضمير الغائب الخ لان الضمير الراجع الى النكرة لا يحضر المسنداليه بعينه وحاصل الردأنه متي كان المحضر ثانيا هو المسند اليه بعينه تعين أن يكون مرجعه محضراً له ابتداء بعينه سواء كان عام أو غيره فتقييد ذلك القائل الشمير بالراجع الي العلم لا حاجة اليه بل هو مضر لان المحضر ابتداء بالعين ليس قاصراً على العلم كما يعلم من محترز المختص به (قول المحشي) لا يمكن احضاره أى المسند اليه بعينه فان تقدم محضر له بعينه لم يكن الضمير محضرا ابتداء وان كان المتقدم نكرة لم يكن الضمير محضرا له بعينه لا أولا ولا ثانياً ومثل النكرة المعرف بلام الجنس

(قول المحشى) تقدم العلم به وليس تقدم العلم احضارا بل حضور

لان الاسم المختص بشىء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هولتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها مايصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لايقال ان قوله ابتداء احتراز عن الجميع كما في التعريفات لايقال ان قوله ابتداء احتراز عن الخمير النائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقاً أو تقديراً والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا

الشيخ ابن الحاجب في تعريف المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو مسنى أو حكما وفى المعرف بلام العهد ممنوع فان مدلوله الحصة من الحقيقة المعهودة بين المتكلم والخاطب سواء تقدم ذكرها أولا، ومنشؤه عدم الغرق بين الحضور والاحضار * قال قدس سره كما اشير اليه فما بعد أى في ضمن لايقال، لكنه غير مسلم عند الشارح رحمه الله ولذا خص الاحتراز بقوله ابتداء بالضمير الفائب * قال قدس سره اى بحسب وضعه * فمعنى ابتداء في أول حاله * قال قدس سره واما بحسبهما فلا * فيه انجميع المعالى المشتركة يحضر عند سماعه بعد العلم بالوضع واتما التردد والتوقف في تعيين المراد * قال قدس سره أعم من أن يكون بقرينة اولا لتدخل فيه المعارف التي سوى العلم وتخرج بقيد باسم مختص به (قول لان الاسم المختص بشيء معين الح) أى مشخص به (قول لان الاسم المختص بشيء معين الح) أى مشخص

(قول المحشي) ومنشؤه عدم الفرق الخ أي منشأ اعتراض السيد عدم الفرق بين الحضور فى ذهن السامع أو لا المعتبر في المحرف بلام العهد والاحضار من المتكلم أو لا في ذهن الــامع المعتبر في ضمير الفائب

(قول المحشى) لكنه غير مسلم عند الشارح أي لشيء آخر غير مآ ذكره المحشي

(قول السيد قدس سره) وأما بحسبهما معا فلا قال صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله أن لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما ما دام منتسباً الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر علامة الحقيقة أما اذا خصصته بأحد الوضعين كا اذا قلت القر، بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلاعلى الطهر بالتعيين والقرينة لدفع المزاحمة قال الشارج فيها يأتى تحقيقه ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا على معنى الحيض وحصل من هذبن الوضعين وضع آخر ضمنى وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما وهو الاحد الدائر الذى معناه كل واحد على البدل وقوله لانه المتبادر لان الدلالة على احد معين ترجيح بلا مرجج لان الدلالة تابعة للوضع وانتسابه الى الوضعين على السواء ودلالته على مجموع واذا كان هذا مراد من نقل عنه قدس سيره ظهر اندفاع ما ذكره الحشي نم هذا مذهب لا يستلزم الوضع للحجموع واذا كان هذا مراد من نقل عنه قدس سيره ظهر اندفاع ما ذكره الحشي نم هذا مذهب صاحب المفتاح وهو لا مجموز استمال المشترك في معنيه اما على مذهب من جوزه فانه يكون موضوعا لكل واحد بقطع صاحب المفتاح وهو لا مجموز استمال المشترك في معنيه اما على مذهب من جوزه فانه يكون موضوعا لكل واحد بقطع على السيد أيضاً اذ لكل وجهة فتدبر

(قول السيد قدس سره) اعم من ان يكون بقرينة فيه بحث لان القرينة قوينة لتخصيصه باحدالوضمين اذ هى لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطتها لان الوضع لم يشرط فى شىء من وضعيه القرينة كيف والواضع ربما لايكون واحداً وعلى تقدير وحدته ربماكان الوضع الاول قبل الثانى بمدة وكلام ذلك القائل مفروض في الانتساب للوضعين جميعا تدبر (قول السيد قدس سره) وا يضاً الاحضار الخ هذا اعتراض هين فانه لا مانع في كلام ذلك القائل من جعله فعلا

وانما اعتبره لان الكلام في التعبير عن المسند اليه الممين ، كا اشار اليه بقوله لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين لا لانه اعتبره مع قوله باسم مختص به حتي يرد ان الكلام في كون القيد الاخير مغنيا عن الاولين فاعتبار التعين غير مناسب واما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده فان المعرف بلام الجنس مختص بالجنس لايطلق على غيره بحسب وضع واحد واطلاقه ، على الفرد الذهني أو جميع الافراد الما هو بالقرينة فما قيل . المراد بالتعيين أعم من التعيين التعريفي أو التنكيري ولو حذفه الكان أولى ليس بشيء قال قدس سره اذا انحصر في شخص ، اما ابتداء كالشمس أو بالغلية كالرحمن كان اسمه مختصا به في الظاهر اذ لا يستعمل في غير ذلك الشخص ولا يحضره بعينه في الحقيقة ، من غير قرينة لكونه غير موضوع له وانما كان هذا الجواب تكلفا لان المراد بالاختصاص الاختصاص الوضعي كذا قيل وفيه

للمتكلم وقوله لايقتضي ويقتضي ممناه لا يستلزم ان يكون فعل المتكلم احضاراً له أو يستلزمه لانه آلة فى الاحضار (قول السيد قدس سره) أراد انه مختص الخ لا يخفى عليك حاله بعد ما سبق

(قول المحشى) وانما اعتبره لان الكلام الخ قال الشارح في شرح المغتاح بعد اختيار ان القيد الاخير مغن عماسواه وذكر القيود لتحقيق معني العلمية فان قلت المعرف بلام الجنس كقولك الرجل خير من المرأة مختص بالجنس لا يعلق على غيره فلا يخرج بهذا القيد بل بقوله بعينه وحينتذ يظهر له فائدة قلت الطريق الخاص بالمسند اليه بعينه بعمني بشخصه لا يكون الا علم والرجل انما يختص بالمسند اليه المعين بالمعنى الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عنه اصلا او يحصل بقيد خصوص المظريق اه يريد ان قوله بعينه يحتمل ان يكون معناه بشخصه و يحتمل الاعتراض به على الاختصاص به على الاختصاص او بجنسه كما سبق في تعريف المعرفة فكما حمل على مهنى بشخصه لخصوص المقام فليحمل الاختصاص به على الاختصاص بعينه الاختصاص بعينه المعرفة فكما حمل الاحتراز عنه لا بقوله بعينه ولا بقوله مختص به و به يظهر ان معنى الاختصاص بعينه انها هو من المفام لا من ذكر قوله بعينه فلو حذف القيدان الاولان لكان معنى الاختصاص بعينه باقبا

(قول المحشّى) كما اشار اليه الج وجه الاشارة ان اللائق بيان محترز كل قيد على حدته فلو لم يكن التعين مأخوذا فى مفهوم الاختصاص بل كان زائدا أو مأخوذا من قوله بعينه السابق لكان ذكره هنا لاوجه له فتدبر

(قول المحشى) علىالفرد الذهنى يعنى الماهية فى ضمن واحد لابعينه وهي لام العهد الذهنى لانه فرع الجنس ومن اده بجميع الافراد مدلول لام الاستفراق لانه فرعه ايضاً

(قول المحشي) المراد بالتعيين اى فى قوله لان الاسم المختص بشىء معين وقوله او التنكيرى أى التعيين الكائن فى غير المشخص كاسم الجنس المعرف بلام الجنس وقوله ليس بشيء لمنافاته قوله ليس الا العلم

(قول السيد قدس سره) وهذا المنع انما يجدى الح لان مقصد السائل ان قوله باسم مختص يغنى عما سبق ومجرد وجود مختص غير علم كالرحمن ودخوله فى الاسم المختص وعدم خروجه به لا يقدح في هذا المقصد لانه كما لا يخرج به لا يخرج بالقيدين السابقين فلا يمنع من اغنائه

(قول المحشى) إما ابتداء كالشمس الخ الفرق بينهما عدم وجود فرد آخر الاول من حين الوضع بخلاف الثاني فان له أفرادا حينئذ وان لم يستعمل في شيء منها لان غلبته تقديرية وقولهم رحمان اليهامة من تعنتهم في الكفر اخرجهم عن قانون اللغة اذ معناه البالغ في الرحمة غايتها وليس الا الله سبحانه وتعالى

(قول الحشى) من غير قرينة يغيد أن الاسم الغالب يحتاج للقرينة مع قوله في كتبه أن الاسم متي غلب لحقه اللام

مؤقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لايتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قولة باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ماذكره جهة لان اللفظ الموضوع لمينانما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين

ان الظاهر من الاختصاص أعم وكونه في العلم بحسب الوضع لايقتضي ارادته ولعل وجه التكلف انه لوكان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز عنه بقوله بعينه ، لتعرض له فانه لخفائه احق بالتعرض(قوله موقوف على الخ)كما يدل عليهقوله بواسطة تقدم ذكره وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله يكون هذا بعينه الح)اى.في المَالَفانالاحضار بنغساللفظ والاحضار بالاسم المختص مآلها واحدوما قبل ان الاحضار بنفس اللفظ متحقق بضمير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المحتص فوهم لما عرفت من انهما يحتاجان الى قرينة التكلم والخطاب وكذا الاحضار بلفظ الرحمن بقرينة الغلبة (قوله وبعد اللتيا والتي) اللتيا . بفتح اللام وجاء اللتيابضمها تصغير التي في الرضى النزم حذف الصلة مع إللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد منالعظم لايمكن شرحه ولا يدخل فيحد البيان فلذلك تركتا على ابهامهما غير مبينة بصلة أى بعد ورود الداهية الصغيرة اعنى، كُون ابتداء بمعنى بنفسه ثم تفسيره بنفساللفظئم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شيء ثم تقييده ببعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالقرآئن المفيدة لاحضاره بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هيلزوم اتحاده بقوله باسم مختص وانمأكانت كبيرة لانها معنوية والاولى لفظية أو بالمكس بان يكون التصغير لتقوم مقام الوضع له ولا يطلق على غير ماغلب فيه الا ان يراد بالقرينة الغلبة ثم رأيته صرح به بعد

(قول الشارح) یکون احترازا الح أی فیلزم محذور آخر غیر ما ذکر

(قول الحشي) ان الظاهر من الاختصاص أعم وانما قيده الشارح بالوضعي حيث قال باعتبار هذا الوضع باعتبار المآل بعد اخراج غير العلم فصار الاختصاص في العلم وضعياً وهذا لا ينافي أنه في نفسه أع قاله شيخنا واشار له المحشى بقوله

(قول المحشى) لتعرض له بابدال رجل عالم بشمس او ذكره معه

(قول المحشي) في المآل أما المفهوم فعفتلف كما هو واضح

(قول المحشى) بفتح اللام لان حق الموصولات ان لاتصغر لغلبة شبه الخرف عليها لكن لمـــا جاء بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والتي وتصرف فيه تصرف المتمكن فوصف به وانثوثني وجمع جاز تصفيره لكن لما كان خلاف القياس خواف بتصغيره تصغير المتمكن فلم يضم أوله وزيدفي آخره الفبدل الضمة وجاء بالضم معالالفالزائدة جمعابين العوض والمعوض كذا نقله الرضي عن النحاة ولهُ رأى آخر ذكره في بأب التصغير من شرح الشَّافية

(قول المحشى)كون ابتداء بمعنى بنفسه لعدم مناسبة المفهوم من لفظ الابتدا لهذا التفسير لان المفهوم من الابتـــدا معنى الاولية وقوله ثم تفسيره بنفس اللفظ مع انالمقابل للاحضار بالواسطة الاحضار بنفسه بدون لفظ لانه واسطة وقوله ثم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شيء لان المفهوم من الاحضار باللفظ غير مفهوم عدم التوقف وقوله ثم تقييده ببعد العلم بالوضع لان المفهوم من الاحضار بنفس اللفظ ان لايتوقف على شيء اصلا ثم تخصيص الشيء بالقرائن لان المفهوم من

فينبغى ان يصار الى ماذكره بعضهم من ان معناه أول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثانى زمان في نانى زمان ذكره كافى سائر المعارف فالمها لاتفيد اول زمان ذكرها الامفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة فى الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخنى على المنصف ان الوجه ما ذكر ناه اولا (نحو قل هو الله احد) فالله اصله الاله

للتعظيم والاصل فيه أن وجلا نزوج أمرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج أمرأة طويلة فقامى منها الشدائد ضعف ماقاسى من الصغيرة فعالقها وقال بعد اللتيا والتي لا آنوج أبدا (قوله فينبغي) جزاء شرط محذوف قال قدس سره ليزول أحد البعدين أعنى الداهية الصغيرة وكذا يزول مطالبة وجه التخصيص وأنما لم يتمرض له لظهوره وأما الكبيرة فواردة لانه أذا خرج بهذا القيد سأتر المعارف لم يكن لقوله باسم مختص به فائدة (قوله أن الوجه ما ذكرناه) لان فيه حمل الابتداء على المتبادر وعدم أغناء القيد الأول عن الثاني (قوله أصله الاله) تبع الكشاف في ذلك لانه الاسلان فيه تفسير القاضي اله بالتنكير تبعا الصحاح ، لانه لا نزاع في كون الالف واللام خارجة عن أصله أنما النزاع في عدم التوقف على شيء عموم ذلك الشيء

(قول الشارح) أن يصار لماذكره بمضهم لما فيه من معنى الأولية وعدم التخصيص ببعض المعارف

(قول الشارح) ان الوجه ما ذكرناه أولا أى والجواب بان ذكر القيود لشرح الماهية واما المنع المشار اليه بقوله بعد التسليم فلا يفيد على فرض صحته بما اوضحه السيد الاعدم زيادة القيد الاول أما الثاني فزائد على كل حال

(قول المعشي) للتعظيم من باب الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية فى العظم لان الشيء اذا جاوز حده جانس ضده كانه خرج من ذلك المجنس الى ضده

(قول الحجشى) لانه لانزاع الخ أى لانزاع بعد كونه مشتقا أى له اصل واشتقاق ولم تقارن اللام وضعه في كون الالف واللام خارجة عن أصله سواء كانت حرف تعريف أو زائدة وحينئذ فتقدير المذكر أولى وليكون كلامه صريحا في انه حذف الهمزة بحركتها على خلاف القياس فيكون النعويض ووجوب الادغام قياسا اشارة الى رجحانه لان ارتكاب مخالفة واحدة اهون من ارتكاب مخالفتين بخلاف ما اذا قيل اصله الاله فحذفت الهمزة فانه بحتمل أن يكون معناه انها حذفت على قياس تخفيف الهمزة اعنى بنقل الحركة الى ماقبلها فحينئذ يكون التعويض ووجوب الادغام على خلاف القياس على ما ذهب اليه ابو البقاء لان المحذوف القياسي في حكم الثابت كذا في حاشيته على البيضاوى ثم ذكر وجهين آخرين لترجيح تقدير المذكر وردهما فمراده بوجوه رجحان المذكر التي فصلها هناك مازاده وما رده وقوله لا نه لانزاع الخ تعليل ليتقدير ولا يمكن أن يقال ان الوي كلام البيضاوى والمقصود عدم المخالفة ينهما كما قبل ولا يمكن أن يقال ان الوي كلام البيضاوى والمقصود عدم المخالفة ينهما كما قبل ولا يمكن أن يقال ان الوي كلام الشارة اليه وقيل منقلة عن واو من وله اذا تحير بكسر العين في الماضي وفتها في المضارع قلبت همزة استثقالا للكسر على الواووقوله وقيل منقلة عن واو من وله اذا احتجب وارتفع فهو مصدر بمني الفاعل اطلق على ذاته بعد ادخال لام العهد عليه وصار علما بالغلبة

حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهماً كلى انحصر فىفرد فلا يكون

انه اله اولاً وقد فصلنا وجوه رجحان المنكر في حواشي التفسير (قوله حذّفت الهمزة) اما مع حركتها، على خلاف القياس فيكون التزام الادغام قياسيا لان الساقط الغير القياسي بمنزلة العدم فاجتمع حرفان من جنس واحد اولها ساكن واما بنقل حركتها الى اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان المحذوف القياسي كالثابت ، فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلة واحدة من كل وجه وان اعتبر التمويض أيضاً نعم لو قيل يلزم الادغام بعد العلمية كان قياسا لان الاعلام لا تغير ففيه خلاف القياس ليكون الاسم مطابقا للمسمى (قوله وعوض) ، اى اعتبر عوضا منها، ولذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوصل باى و يبقى قطعيا (قوله ثم جعل الخ)

(قول الشارح) ومن زيم انه اسم الح أى فلا غلبة له تحقيقية أو تقديرية فيما انحصر فيه حتى لو وجد فيه فرد آخراصح ارادته من اللفظ فليس علما لا بالوضع ولا بالغلبة لذلك الفرد وأما للمفهوم فمحتمل كما م

(قول الشارح)كلى انحصر في فرد أى هو في ذاته كلي وان كان في الحارج منحصرا في فرد وليس المراد انه يدل على ما انحصر فيه بطريقالغلبة اذ لاوجه حيفئذ لذكر الانحصار وأما دلالته علىالمفهوم الكلىفهل هى بطريق الغلبة فيكون من الاعلام الغالبة في الاجناس أو بطريق الوضع ابتداء كل محتمل

(قول المحشى) على خلاف القياس أي في الحذف بان حذفت متحركة فان المتحرك متعاص بحركته عن الحذف (قول المحشى) فيكون التزام الادغام قياسيا وكذلك التعويض وانما عبر بالالتزام أى المشعر بوجوب الادغام لان د ذا النبيار على السلامة

الادغام جائز على كل حال والكلام في وجوبه

(قول المحشي) فلا يكون المتحركان الخ يعنى انه لا يكون لكون المتجركين في كلة وجه اصلا ان لم يعتبر التعويض لان المحذوف الثابت لا يعوض عنه فتكون ال لمحض التعريف بل وان اعتبر التعويض أيضاً لانه تعويض غير قياسى لان المحذوف كالثابت فقوله من كل وجه متعلق بالنفي لا بالمنفى بخلاف ما اذا كان الحذف غير قياسى فانهما وان كانا كلتين الا أنه لما كان الساقط كالعدم واعتبر التعويض عنه كان العوض من الكلمة حكما فيكون المتجانسان في كلة من ذلك الوجه وبه تعلم رد مافي الاطول من أن التعويض مطاقا يجعله قياسيا

(قول المحشي) نعم لوقيل الخ يعنى ان كلامنا الآن انما هو فى الادغام الحاصل فى تلك الكلمة من حيث حكمه قبل العلمية كما يفيده قول الشارج حيث قال ثم جعل علما لا من حيث حكمه بعد كون الكلمة علما كما فى الاصول فان وجوبه حيثند ليس من حيث كونه على القياس بل من حيث الحكم بان الاعلام لاتغير وأيضاً الكلام فى الانيان بالادغام وانه واجب لا فى إبقاء الادغام الذي كان موجودا وقت العلمية تدبر

(قول المحشي) فنميه خلاف القياس هذا متعلق باصل الكلام لا بقوله نعم الح يعنى انه على كل من الوجهين فيه خلاف القياس المام في كونه مخالفا للقياس مطابقا للمسمى فان الله سبحانه وتعالى لايقاس بما تدركه العقول وتحيط به (قول المحشي) أي اعتبر عوضا اى كالعوض ولذا اجتمعت مع الهمزة نادرا في قوله معاذ الاله ان تكون كفلبية وانما قال اعتبرت لوجودها قبل فالمراد بالتعويض اعتبارها وجعلها عوضا لا ايرادها في العوض

اي لم يكن قبل التمويض والادغام علىا للذات المخصوصة، بل اسما للمفهوم الكلي اعنى المعبود بحق وقبل اللام اسما للمعبود مطلقا حقاكان أو باطلا هذا ما اختاره الشارح رحمه الله في شرح الكشاف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة اذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النجم على غير الثريا، وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره تعالى اصلا والتحقيق انه قبل الادغام وبعده، من الاعلام الفالبة المختصة بذاته تعالى الا انه قبل الادغام غلبته تقديرية، وقد فصلناه في حواشي التفسير وفي توصيف تحقيقية، لتحقق استعال اله منكراً في غيره تعالى، وبعد الادغام غلبته تقديرية، وقد فصلناه في حواشي التفسير وفي توصيف

(قول المحشي) ولذا يدخل الخ اذ لولا التمويض لم تثبت كما لم تثبت في غير هذا الاسم وانما خص القطع بالنداء فقط للجردها فيه للتعويض لان التعريف المندائي اغني عن تعريفها فجرى مجرى الهمزة الاصلية فقطعت ايذانا بخروج الالف واللام عما كانا عليه وصيرورتهما كجزء الكلمة وفي غير النداء لما لم ينخلع عنها معنى التعريف رأسا وصاوا فقوله ويبقى قطعيا أى يبقى همزه منسو با للقطع فيواتي به لا للوصل حتى يحذف لكن بقاؤه قطعيا هو الاكثر وحكى ابو علي يا الله بالوصل ممدودا ومقصوراً كما في الرضي وحواشي للحشي للجامى

(قول الحشي) أى لم يكن قبل التعويض والادغام علماً اى وانما كان علما بعدهما فالكلام السابق كان في الادغام الحاصل قبل العلمية

(قول الحشي) بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه اذ لاوجه للاختصاص بالمعبود بحق الاذلك فهو علم غالب للجنس ورده العشي) بل اسما للمفهوم الكلى أى بطريق الغالبة فى الاجناس قليلة كالسنة بخلافها فى الاشخاص ورده الحشي بماسياتى (قول المحشي) و بعد الادغام من الاعلام المختصة ان كان بطريق الوضع فهو واضح وان كان بطريق الغلبة فهو مشكل اذ لفظ الله بعد الادغام لا غلبة فيه تحقيقية بل تقديرية بمعنى انه لما كان اصله وهو اله المنكر مستعملا في غيره تعالى ثم غلب فيه سبحانه مقارنا لأل حتى اختصاص به والله الصله الاله المختص كان ماوقع في أصله من الغلبة والاختصاص كأنه وقع فيه وحينئذ لا يكون اختصاصه بطريق الغلبة الا كاختصاص اصله واصله كان يطلق على غير الله كذا قبل وقد

يقال ان الادغام انما جاء بعد دخول ال واختصاص أصله بالله وحيلئذ فغلبته تقدير ية بخلاف أصله تأمل

وقول المحشى) من الاعلام الغالبة أي لا الوضعية لأن فائدة الوضع للذات بلا اعتبار صفة اصلا هو امكان الدلالة بالاسم عليه وذاته تعالى غير معقولة للبشر فبنتني فائدة الوضع بخلاف كونه في الاصل وصفا ثم غلب كذا في حاشبة القاضى (قول المحشى) لتحقق استعال اله منكرا في غيره تعالى فمعنى كون الاله علما بالغلبة التحقيقية ان اله المنكر صارعاً بالغلبة بان أدخلت عليه أل واستعمل في ذاته تعالى وكثر استعاله فيه حتى غلب مع أل فتكون غلبة تحقيقية لسبق استعاله في غيره وغابته فيه وقول المحشى) و بعد الادغام غلبته تقديرية يعنى ان الله بعد الادغام لاغلبة فيه حقيقة اذ لم يسبق استعاله في شيء هو غيره تعالى ثم غلب فيه مع أل والها الذي سبق فيه ذلك اله المنكر لكن لما كان الله اصله الاله الذي هو العلم بالغلبة المقترة تم فكن بغتماً باخلية الله الذي هو العلم بالغلبة المتحدد بغتماً باخلية تقدير به أنه بقدر فيه تلك

هو غيره تعالى ثم غلب فيه مع أل وانما الذى سبق فيه ذلك اله المنكر لكن لما كان الله اصله الاله الذى هو العلم بالغلبة التحقيقية فيكون مختصاً باختصاصه كان ما وقع فى اله المنكر كانه واقع فيه فمعنى كونه غالبا غلبة تقديرية انه يقدر فيه تلك الغلبة التحقيقية التى وقعت فى اله حتى يكون علما بالغلبة لا بالوضع وان لم تقع فيه غلبة حقيقة والحاصل ان اله المنكر غلبته باعتبار ذاته قبل أن وبعدها والله غلبته باعتبار غلبة إله فما قيل انه لم تجعل غلبة الله تحقيقية باعتبار اصله البعيد وهو اله كما كان غلبة الاله باعتبار اصله وهو اله وهم مخالف لما فى حواشى المحشي على القاضى

(قول المحشي) وقد فصلناه في حواشي التفسير قال فيها اله المَنكُر في اصل وضعه يقع علي كل معبود بحق أو باطل

علما لأن مفهوم العلم جزئى فقد سها الا يرى ان قولنا لااله الا الله كلة توحيد بالاتفاق من غير أن يتوقف على اعتبار عهد فلوكان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق أو الواجب لذاته لاعلما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وأيضا فالمراد باله في هذه الكامة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب أن يكون اله بمعنى المعبود بحق والله تعالى علما للفرد الموجود منه والمعنى لامستحق للعبودية له في الوجود

الذات بالواجب الوجود الخالق لكل شيء اشارة الى طريق احضار الذات المعينة اعنى اللازم المساوى له في نفس الامروان كان كايا عند العقل (قوله كلة توحيد) أي كلة ، تفيد التوحيد وتدل عليه ، فما قال الابهري من ان الافادة بحسب الشرع دون اللغة ان اراد ان دلااتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشيء للقطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى آخر ، وإن اراد إن افادتها لكون القائل موحدا بحسب الشرع فحسلم لكن ليس كلامنا فيه عن المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى المعنى على اعتبار عهد)، أي على اعتبار فرد معهود من لفظ الله (قوله فيلزم استثناء الشيء من نفسه) أما أذا كان لفظ الله أسما للمعبود بالحق فظاهم الاعماد المستثنى منه والمستثنى مفهوما وصدقا وأما أذا كان أسما للواجب الوجود، فلائه لامعنى الاستثناء من حيث المفهوم فالاستثناء

م غلب على المعبود بحق أي صار علما لذاته تعالى على سبيل الغلبة بان استعمل بادخال لام العهد عليه فى ذاته تعالى لكونه أولى من يوله أي يعبد حقى صار مختصا به قال الرضى العلم الغالب ما كان في الاصل للجنس ثم استعمل لواحد من ذلك لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله ابتداء لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال عاماً فلفظ الله قبل الادغام و بعده مختص بذاته تعالى الا أنه قبل الادغام من الاعلام الغالبة و بعده من الاعلام الخالم الخالية و بعده من الاعلام المختصة ولذا قال الفاضل اليمنى الفرق بين الاله والله وان كانا لا يطلقان الاعلى المعبود بحق ان الاله فى اصل وضعه قبل غلبته كان يستعمل في المعبود مطلقا فاما الله فلم يستعمل الا فى المعبود بحق المعبود بحق ان الاله فى اصل وضعه قبل غلبته كان يستعمل في المعبود مطلقا فاما الله فلم يستعمل الا فى المعبود بحق (قوله) تفيد التوحيد أى إفراد الذات العابية بالالوهية لا اعتقاد القائل الوحدانية فائه ليس مدلولا لغو يا بل شرعى كما سيأتى

(قول للحشي) وما قال الابهري الخ أي جوابا عن اعتراض الشارح

(قول المحشي) وان أراد افادتها لكونالقائل موحدا أى معتقدا للوحدانية فانافادتها اعتقاده انما هو بالشرع بمعنى أنه متى قالها أحرز دمه معاملة بالظاهر فانه عنوان الباطن وقوله ليس كلامنا فيه بلكلامنا فى افادتها إفراد الذات العلية من حيث مدلول اللفظ

(قول المحشي) أى على اعتبار فرد ممهود أى معين من بين مايدل عليه اللفظ اذ الانحصار في فرد لايقتضى عهده وقصده فلا بد فى افادة التوحيد من اعتباره على انه مفيد للشركة فى نفسه وان اختص في الاستعال بقصد الممين فلايكون مفيدا للتوحيد الا ترى لفظ الرحمن فان الاجماع على عدم افادة لا اله الا الرحمن التوحيد مع انه يزيد على هذا بكونه من الصغات الغالبة لانه لدلالته على المعنى دون الذات المعينة لا يمنع الشركة وان اختص في الاستعال بذاته تعالى من الصغات الفايد لا يقال ان مفهوم الفاحك (قول الحشي) فانه لامعنى للاستثناء من حيث المفهوم لتفاير المفهومين قطعا اذ لايصح ان يقال ان مفهوم الفهاحك

او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره أي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس (او تعظيم او اهانة) كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم (أوكناية) عن معنى يصلح له الاسم نحو أبو لهمب فعل كذا

من حيث الصدق والمعبود بالحق وواجب الوجود ، متحدان صدقا سواء اريد بهما ، ما هو معبود بالحق وواجب الوجود بالفعل من المستثني الوجود بالفعل أو بالامكان ، واما ارادة المعبود بالحق بالامكان من المستثني منه وواجب الوجود بالفعل من المستثني فيما لا وجه له (قوله أو موجود الح) نقل عنه يشير الى

هو مفهوم الانسان وان انحدا صدقا وأيضا المفهومان ثابتان فلا معنى لنفى احدهما واثبات الآخر ولا معنى الهوانا لا افراد للمبود بحق إلا يصدق عليها واجب الوجود اذ ليس المراد الاخبار بصدق ذلك المفهوم عليها

(قول الشارح) والله علما للفرد الموجود منه أي ولو بالغلبة التقديرية وان كان خلاف ما صرح به في شرح المقاصد ولوح به هنا بقوله ثم جمل الخ من انه علم بالوضعلان الاعلام الغالبة جارية مجرىالاعلام القصدية فى عدم احتمال تطرق الشركة البها والدلالة على الذات وبهذا علم الفرق بين الله وبين الرحمن مثلا من الصفات الغالبة وهو انها وان اختصت بذاته تعالى بحيث لاتطلق على غيره الا انها لم تصركالعلم القصدى فى الدلالة على الذات بدليل وقوعها صفة لاموصوفا (قول المحشى) من حيث الصدق اى من حيث ماصدقا عليه

(قول المحشي) متحدان صدقا فيلزم استثناء الشيء من نفسه قال السيد في حواشي القطب اذا قلنا ان مفهوم جهو مفهوم ب فهو باطل لتغاير المفهومين واذا قلنا ان ماصدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب فهو مب فهو ايضاً باطل لان الامور المتفايرة في المفهومات على ذات واحدة جائز واذا قلنا ماصدق عليه جهو ما صدق عليه ب فهو ايضاً باطل لان ماصدق عليه المموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء كان المحمول مساويا للموضوع أو أعم منه واذا اتحد ماصدق عليه كان مفهوم القضية ثبوت الشيء انفسه فيكون ضرورياً اهولاشك انه ليس معنى لا اله الا الله أنه لا افراد للمعبود بحق إلا يصدق عليه المواد انه لا افراد المعبود بحق الا ما يصدق عليه واجب الوجود لينحصر ما يصدق عليه المعبود بحق فيا يصدق عليه المراد انه لا افراد المعبود بحق فيا يصدق عليه واجب الوجود ويفيد التوحيد وقد عرفت ان ثبوت الشيء انفسه ضروري وعند الاستثناء يلزم استثناء الشيء من نفسه وحينت الوجود ويفيد التوحيد وقد عرفت ان ثبوت الشيء انفسه مروري وعند الاستثناء يلزم استشاء الشيء من نفسه من أفراد الناطق الايصدق عليه الانسان وليس معناه لافرد من أفراد الناطق أوالمتعب الامايصدق عليه الانسان وليس معناه لافرد من أفراد الناطق أوالتعجب الامايصدق عليه الانسان فليتأمل (قول المحشي) ما هو معبود بالحق وواجب الوجود الح عبر بذلك دون أن يقول المعبود بالحق الح لان الكلام في الماصدقات دون المفهوم

(قول المحشى) واما ارادة المعبود بالحق بالامكان الخ بان يكون الممنى لا أفراد يصدق عليها مفهوم المعبود بالحق بالامكان الا افراد يصدق عليها واجب الوجود بالفعل فيكون المستثنى منه غير المستثنى

(قول الحشي)فما لاوجه له لانه تحكم لادليلعليه وأيضا كلامنا فيالاستثناء منحيثالصدق أىمنحيث الماصدقات والاستثنا حينئذ ليسمن حيث الماصدق بل من حيث صدق المنهوم عليها كما هو ظاهر ان المستثنى بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف فان قلت هلا قدرت الامكان ونفي الامكان يستلزم نفي الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد على خطا المشركين في اعتقاد تعدد الالهة في الوجود ولان القرينة وهي نفي الجنس. قرينة الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفي اله غيره لابيان امكانه وعدم امكان غيره ولا يجوز أن يكون الاستثناء مفرغا واقعا موقع الخبر لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله انتهى والمراد بالحل المعيد أعني الابتدائية لا الحل القريب اعنى النصب، والا لدخل البدل تحت عن كل اله انتهى والمراد بالحل المعيد أعني الابتدائية لا الحيل القريب اعنى النصب، والا لدخل البدل تحت النفي، ولذا لم يجوزوا النصب في المستثنى، مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور، ويرد على قوله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله ما ورد في الثناء ولا اله غيرك فتدبر (قوله وفي التنزيل الح)، غير الاسلوب لان العلم مضاف اليه في المظاهر ومسند اليه في الحقيقة، لان ذكر اليد كناية كافي قوله تعالى (عا قدمت بداك)أي ما قدمت فقوله تعالى (تبتيدا

(قول المحشي) ان المستثنى بدل من اسم لا على الحيل والحبر محذوف أى وليس الاستثنا مفرغا والخبر مذكور

(قول المحشى) قرينة الوجود لانه لا معنى لانتفاء الجنس الا انتفاء وجوده اما انتفاء الامكان فزائد على ذلك

(قول المحشى) عن كل إله متعلق بنني لا بمغايرة اى لا على ننى المغايرة عن كل إله قوله ومعنى نني المغايرة الخ يعنى انه كناية عن انتفاء غيره لظهور بطلان اتحاد جميع الالهة به فاندفع ماقيل انهاذا ننى مغايرة الله سبحانه عن كل اله فكانه ثبت لكل من الالهة انه الله ضرورة وقوع الاستثناء موقع الخبر فيلزم أن تكون الالهة الله وبطلانه ضرورى ومعنى ننى المغايرة انه لا مغاير هناككا لوقلت لاعالم الا زيد اى لاعالم يغايره

(قول المحشى) والا للسخل البدل نحت النفى لان الا بمعنى سوى لابمعنى غير فيكون المعنى لا اله هو الله المخرج بالاموجود وهو باطلكا هو ظاهر

(قول المحشى) ولذا لم يجوز النصب في المستشى أي على الاستثنا لايهامه البدل عن المحل القريب لاسم لا التبرئة وهو كفر وبينه وبين التوحيد تناقض لكن في كلام اللارى على الجامى اشعار بجواز النصب على ضعف قال الفاضل المحشي في حواشيه لعل وجه الجواز ان البدل مجموع الا الله بناء على ان الا بمعنى غيركما في الرضى الا انه أعرب الجزء الاخير لعدم تحمل الجزء الاول للاعراب فلا ينسحب النفي عليه فلا كفر ولاتناقض النهى الا ان ما قاله هناك مبنى على ان الا بمعنى غير والذى في كلام الشارح هنا ان الا بمعنى سوى للاستثنا واذا كان كذلك كان المعنى لااله هو الله المخرج بالاموجود الد المعتبر في البدل أن يجمل الاول كانه لم يذكر ولم يعمل فيه العامل وانما ذكر الثاني وعمل العامل فيه وهو صريح الكفر فلذا لم يذكر المحشي ماذكره هناك هنا فلله دره

(قول المحشى)مع انه فيكلام غير موجب الخ أى والقاعدة في ذلك جواز الوجهين الابدال والنصبعلى الاستثناء (قول المحشي) و يرد على قوله لاعلى نفى الخ يمكن ان يدفع بان الكلام انما هو فيما ورد للرد على خطأ المشركين لافها ورد في مقام الثناء

(قول الحشي)غير الاسلوب حيث لم يقل وقوله تعالى الخ

(ُ قُولُ الحَشِّي ُ) لان ذَكرِ الدِدكناية أي عن الذات بتهامها وقوله فقوله تعالى الح تفريع على ذلك دفع لما يقال اذا

أي يدا جهنمى لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وأبو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيق لهب جهنم فالانتقال من أبي لهب الى جهنمى انتقال من الملازم أو من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين فى الكنابة الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاصافى دون الثانى أعنى العلمي وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه أبا لهب أوزيدا اوعمرا او غير ذلك انك وقلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى أبى لهب لا يكون من الكناية في شىء ويجب ان

ابی لهب) دعاء علیه وقوله وتب الذی بعده خبر وقیل المراد هلاك یدیه لانه أخذ حجراً بیدیه لیرمی به رسول الله صلی الله علیه وسلم وحینئذ لا یكون العلم مسند الیه حقیقة أیضاً فیكون نظیرا و یكون معنی تب هلك كله كذا افاده السید قدس سره (قوله ای یدا جهنمی)، انما قال بائتنكیر تهویلا كانه قال ای جهنمی وقیل عدل عن اسم عبد العزی استقباحاً لاسمه وقیل لشهرته بكنیته وقیل كنی بذلك لتلهب وجنتیه واشراقها فذكر كنیته تهکا به وبافتخاره بذلك فهذه وجوه ثلاثة اخری كذا فی حواشی شرح المفتاح الشر بنی (قوله انتسابه الی النار) كانتساب الاب الی الولد یدل علی ملازمته لها و ملازمته لها تستلزم كونه جهنمیا لزوما عرفیا وان لم تستلزم عقلا فان خرنة النار ملابسون لها ولیسوا بجهنمین (قوله انتقال من اللازم الح) فان التلازم بینهما ،

كانت اليد كناية عن الذات بمامها يلزم التكرار في قوله وتب وحاصل الدفع ان المقصود من الاول الدعاء ومن الثانى الخبر بانه حصل له ذلك وقوله وقيل المراد الح وعلى هذا يكون المراد منهما الاخبار أو الانشاء ولا تكرار ولاحاجة للجواب السابق (قول الشارح) لان انتسابه اني اللهب يدل على ملابسته اياها أى انتسابه انتسابا كانتساب الاب الى الولد يدل على تلك الملابسه فابو اللهب مجاز عن ملابسة ثم ان هذا الانتساب وتلك الدلالة انما هو باعتبار المعنى الاصلى كما سيذكره وقوله كما يقال هو أبو الخير الح مع كلامه الاتى يدل على كونه كناية أيضا وخالف فى ذلك السيد كما سيأتي

(قول الشارح) واللهب الحقيقي الخ جواب عما يقال ان غير هذا الشخص كمن يسجر التنور ملابس للهب ولا يقال فيه جهنمي لانه خاص بالمعذب في جهنم بانواع العذاب

(قول الشارح) على اختلاف الرأيين أي رأيي المصنف والسكاكي

(قول الشارح) لا باعتبار ان ذلك الشخص الخ رد على من قال لاحاجة لتلك الواسطة بل الانتقال من مدلول الاسم وهو الشخص الكافر فانه يلزمه كونه جهنميا

(قول الشارح) ويجب أن يعلم الخ مراده الفرق بين حالى الكناية والاستفارة وهو أنه في الكناية مستعمل فى معناه الحقيقى بخلاف الاستعارة وليس بتوجيه آخر للكناية كما فهم السيد وكانه فهم أنه حال الكناية على مختار الشارحليس مستعملا فى معناه الحقيقى بل في معناه الاصلى وحده أو مع معناه الحقيقي كما هو مختاره

(قول المحشى) انما قال بالتنكير أي مع ان المناسب لبيان معنى العلم التعريف لان مدلوله معين

(قوله) وبافتتاره عطفعلى ضمير به وقوله فهذه وجوه ثلاثة أىمقابلة لما ذكره المصنف من آنه ذكر هذا الاسم لكونه كناية

يعلم أن أبا لهب انما يستعمل هذا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم أبا لهب وأردت كافراجهنميا لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزل الاقدام (او ايهام استلذاذه) اى العلم (او التبرك به) او نحو ذلك كالتفاءل والتطير والتسجيل على السامع وغيرذلك بما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان السامع وغيرذلك بما يناسب اعتباره في الاعلام (وبالموصولية) اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذواللام سواء في الرتبة ولهذا صبح جعل الذي يوسوس صفة للخناس و تعريف المضاف المعرف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهود وفيها مذاهب أخر

في الجملة متحقق في الخارج والذهن (قوله وهم يعتبرون الخ) فابو لهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه ، باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس اللهب لينتقل منه الى انه جهنمي فهو كناية ، عن الصغة بالواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابى لهب لكن لينتقل منه الى معنى يلازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي ، وكذا ابو جهل كناية عن الجاهل وابو الحير كناية عن الجير ، وقال السيد قدس سره أبو لهب معناه الاصلى المناسس اللهب ملابسة ملازمة لان الفظ الابهمنا مستعمل في معنى الملابس دون معناه الحقيق فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به . ولوحظ معه معناه الاصلى اعنى ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا انتهى فعنده كناية .

⁽ قول الحشي) في الجلة أي بحسب العرف لا العقل كمامر

⁽ قول الشارح) وكان الانسب الخ قيل قدمه لشبهه باللقب بافادته وصف الرفعة وعكسه

⁽ قول الشارح) سواء فى الرتبة أى لا يزيد الموصول على ذي اللام كما قيل به فللاستواء وعدم زيادة الموصول صح جعله صفة لامتناع اعرفية الصفة

⁽ قول الشارح) كتمريف المضاف إليه كذا في عبارة المتقدمين و بعض المتأخرين جعل المضاف للضمير في رتبةالعلم

⁽قول المحشى) باعتبار وضعه الاصلى أي باعتبار ملاحظة وضعه الاصلى فاذا لوحظ وضعه الاصلى انتقل منه الى ممناه

في ذلك الوضع ثم ينتقل من ذلك المعنى الى المعنى الكنائي فليس المعنى في الوضع الاول ماخوذا في مدلوله بحسب الوضع الثاني

⁽قول المحشى) عن الصفة أى كونه جهنميا ﴿ قول المحشى) قال في شرح المفتاح استدلال على ماسبق

⁽قول المحشى) وكذا ابو جهل الخ التشبيه في مطلق التكنية بسبب ملاحظة الوضع الآصلي فاله ينتقل من أبى جهل بالمعنىالعلمى بسبب ملاحظة الوضع الاصلى الى ملابس الجهل وهو بعينه الجاهل فهو كناية بلا واسطة ولذا قال هناكناية عن الجاهل بدون بيان واسطة وقوله الحنير بتشديد الباء

⁽ قول المحشى) وقال السيد اى في شرح المفتاح وحواشيه

⁽ قول الحشى) ولوحظ معه اى لاحظ المستعمل على سبيل الكناية المعنىالاصلى مع المعنى العلمي بان ارادهماجميماً باللفظ على أن كلا منهما جزء المدلول أو احدهما مقيدا بالآخر هو المدلول

بلا واسطة لان ابا لهب معناه الاصلى ملابس اللهب ملحوظ مع معناه العلمى ، ولا كناية في ابى الجهل وابى الخير ، لكونه مستعملا في معناه الحقيقى والحق مع الشارح رحمه الله تعالى لان ابا لهب مستعمل في الشخص المعين والمتكلم بناء على اعتبارهم المعاني الاصلية فى الكنى ينتقل منه الى المعنى الاصلى ثم ينتقل منه الى الجهنسي ولا يلاحظ معه معناه الاصلى والا لكان لفظ ابى لهب في قوله تعالى (تبت يدا ابى لهب) مجازا سواء لوحظ معه المعنى الاصلى بطريق الجزئية أوالتقييد لكونه غير موضوع للمجموع أو المقيد ، وماقيل ان المعى الحقيقي لايكون مقصودا فى الكناية وان مناط الفائدة والمصدق والكذب فيها هو المعنى الثانى وههنا قصد الذات المعين فليس بشىء لان الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته

(قول المحشى) بلا واسطة لان ما كان واسطة على طريق الشارح هو بعض مدلول لفظ الكناية على طريق السيد (قول المحشى) ولا كناية في ابى جهل وابى الحير لان معنى ملابس الجهل وملابس الحير الذي كان مكنياً عنه على طريق الشارح لخروجه عن مدلول الفظ جعله السيد جزء مدلوله او قيدا فيه قال السيد في حواشي شرح المفتاح ان ملابس الجهل وملابس الخير هو بعينه معنى الجاهل والخير واذا كان جزء المدلول او قيدا فيه لايكون مكنياً عنه بخلاف الجهنمى الذى معناه المعذب بانواع العذاب فانه ليس جزء المدلول ولا قيدا فيه وان كان ملابس اللهب جزءا منه أو قيدا فيه والفرق بين المعذب والجاهل أن العذاب معنى آخر غير الملابسة بخلاف الجاهل فانه المتصف بالجهل والاتصاف بملابسته لا يقال الملابس أع لصدقه بملابس الجاهل فينتقل منه الى الجاهل لانا نقول ابو جهل معناه ملابس الجهل لا الجاهل وايضاً هذا يكون من استعال الكل في الجزء فيكون عجازاً لا كناية والحاصل ان الشارح يقول ان ابو لهب كناية بواسطة المدى الاسلى في معنى جهنمى وابو الخير كناية في المعنى الكنائى هو الحدير بعينه والسيد يقول ان ابو لهب عند الاستعال في المعنى الكنائى يكون المستعمل فيه والمنتقل منه الى المعنى الكنائى هو الخير الذات مع ملابس الخير الذي هو الخير الدي هو الخير المدى اللهب والمخير المدي اللهب والمنتقل اليه هو الجهنمى فلا واسطة وان أبو الخير لا كناية فيه اصلا لانه مستعمل في المنائل مع المديس الخير الذي هو الخير

وقول المحشى) لكونه مستعملا في معناه الحقيق وهو الشخص المعين الملحوظ معه المعنى الاصلى وليس هناك لازم المعنى الحقيق والاصلى الملاحظ معه حتى يكون كناية فيه فان المعنى الاصلى الذي هو ملابس الخير هو الخير بعينه

(قول المحشى) على اعتبارهم المعاني الاصلية اى اعتبارهم لها حال الوضع لكن لا على انها جزء الموضوع له بل على أنها وجهمناسبة وضع ذلك الاسم لتلك الذات فهو عند الاستعمال ينتقل من الاسم الموضوع لتلك الذات الى وجه المناسبة ومنه الى المعنى الكنائي

(قول المحشى) والالكان لفظ أبى لهب الخ فانه مكنى به عن الجهنمى فيكون مجازا لاستماله في غير ما وضع له وهو المجموع أو المقيد اذ هو موضوع للذات فقط وحينئذ لا يكون من ايراد اللفظ حال كونه علما الذى الكلام فيه اذ ليس علما فى الممنى المجازى (قول المحشي) لكونه غير موضوع للمجموع الخ بل للذات فقط

وهو الذات المعنى) وما قيل ان المعنى الحقيقي آلح هذا اعتراض على الشارج حيث جعل المعنى الاصلى وهو الذات المعينة مقصودا من اللفظ لينتقل منه بواسطة المعنى الاصلى كما قرره المحشى سابقا بقوله فابو لهب الح حاصله ان الكناية لايقصد فيها المعنى الاصلى اصلا وهنا قد قصد اذ المقصود بأبى لهب في قوله تعالى تبت يدا أبي لهبهو الذات مع المعنى الكنائي وهو ملابس اللهب

معه فيجوز ههنا أن يكون كلا المعنيين مرادا وفي المفتاح تصريح بأن المراد في الكناية هو المعنى الحقيقي ولازمه جميعاً كا سيجي، وقد تكلفوا لدفعه بمالا ترضى لسماعه الاذن الكريمة بان المعنى الثانى هو الذات مع وصف كونه جهنديا دون مجرد وصف كونه جهنديا وبأن المكنى عنه في نظر البليغ هو كونه ملابس اللهب لينتقل منه الى الجهندي ، وهو ليس بمقصود بالذات ولله در الشارح رحمه الله حيث قال ان هذا من مزال الاقدام * قال قدس سره صار كونه جهنديا مما يفهم من هذا الاسم * فيه بحيث اما أولا فلان الكناية لايشترط فيها أن يكون المعنى الذي اريد منها مفهوما من اللفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لازما للمعنى الاول لينتقل منه اليه للزومه له فاذا كان الشخص مازوما لكونه جهنديا بجب أن يفهم من كل لفظ دل على ذلك الشخص لتحقق اللزوم نعم لو ادعى ان لزومه له انما هو في ضمن هذا اللفظ دون غيره اتم لكنه مكابرة واما ثانيا فلانه يلزم أن تكون الكناية في إبي لهب وامثاله موقوفة على اشتهار ذلك الشخص بذلك العلم وليس كذلك فاتهم ينتقلون من الكنية الى مايلزم مسماها باعتبار الوضع الاصلى من غير توقف على شهرته بها قال الشاعره كذلك فاتهم ينتقلون من الكنية الى مايلزم مسماها باعتبار الوضع الاصلى من غير توقف على شهرته بها قال الشاعره كذلك فاتهم ينتقلون من الكنية الى مايلزم مسماها باعتبار الوضع الاصلى من غير توقف على شهرته بها قال الشاعره قصدت ابا المحاسن كي اراه * لشوق كان يجذبني اليه * فلما ان رأيت رأيت وردا ،

(قول المحشي) بان المراد بالكناية هو المعنى الحقيقى ولازمه جميعا هذه طريقة صاحب المفتاح وهو انه لا بد من ارادتهما جميعا والمشهور عن المصنف جواز ارادة المعنى الاصلى وسيأتي للمحشي ان يحمل الجواز على ما يقابل الامتناع فيصدق بالوجوب وان طريقتهما واحدة ثم ان المعنيين ليسا متساويين فى القصد بل المعنى الاصلى مقصود للانتقال منه والكنائي مقصود لذاته والاكان لفظ الكناية من المشترك المراد به جميع معانيه وصاحب المفتاح يمنعه كما سبق وسيأتي التنبيه عليه من المحشي ومعنى ذلك هنا ان المقصود الاصلى احضاره بوصف الجهنمي واما احضاره بعنوان الذات المعينة فوسيلة لذلك وهذا لا ينافي اسناد الفعل اليه في قولك فعل أبو لهب كذا فتدبر

(قول المحشي) وقد تكلفوا لدفعه أي دفع هذا الاعتراضعن الشارح وقوله بان المعنى الثاتى الخ حاصله ان المعنى الاصلى وهو ذات الشخص فقط ليس مرادا بل المراد المكني عنه فقط وهو الشخص مع كوله جهنمياً وفيه انه مخالف لكلام الشارح حيث قال ان اللفظ مستممل في معناه الحقيقي والمتكلم ينتقل منه الى المعنى الكنائي الذى هو وصف الجهنمي فقط (قول المحشي) وهو ليس بمقصود بالذات ليس هو المنقول منه الى المعنى وحاصل هذا الجواب ان المعنى المنقول منه هو كونه ملابس اللهب والمنقول اليه هو كونه جهنميا والمعنى الاصلى وهو كونه ملابس اللهب ليس مقصودا بالذات كما هو ضابط الكنائية وهذا لا ينافى أن هناك شيئاً آخر مقصودا مع المعنى الكنائي وهو الشخص المعين ليس هو المنقول منه الى المعنى الكنائي عنه حتى يكون قصده منافيا لما تقرر فى الكنائي وهو الشخص المعين فالشخص المعين ليس هو المنقول منه الى المعنى الكنائي والجواب الاخير للمصام

(قول السيد قدس سره) ولقائل أن يقول لما كان ذلك الشخص الح هذه طريقة أخرى للسيد قدس سره في الكناية غير ما نقله المحشيءنه سابقا وعبارته في شرح المفتاح بعد كلام ذكره فابو لهب معناه الاصلى ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان معنى أبى الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنميا أى معذباً بانواع العذاب في جهنم سواء كان عذاب اللهب أو غيره ملزوم لكونه ملابسا للهب الحقيقي فاطلق أبو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلى أعنى ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهوكونه جهنمياً قال في حواشيه على ذلك لكن لماكان معنى أبو الخير أعنى ملابس الخير هو معنى الحير بعينه لم يكن فيه كناية بخلاف أبى لهب فان معناه ملابس اللهب وليس معناه هو الجهنمي فان معنى الخير هو معنى الحير بعينه لم يكن فيه كناية بخلاف أبى لهب فان معناه ملابس اللهب وليس معناه هو الجهنمي فان معنى

ولم ارمن بنيه ابنا لديه، (قوله والمقام الصالح الح) ولا بد منه قال فى شرح المفتاح في جميع هذه الاعتبارات لا بد من معتجج ومرجح لكنه قد يفصلها لكثرة المرجحات كما في الموصول واسم الاشارة وقد يجملهما كما في المضمر والعلم، وتبعه السيد قدس سره في شرحه وكتب في حواشيه فلا بد فى المضمر من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضار ومن ان يتصل بذلك احد الامور الثلاثة كون المسند اليه متكلما أو مخاطبا أو غائبا مذكورا أو في حكمه وقس على ذلك حال الدلم ولما لم يكن في هذا النفصيل من يد فائدة اعرض عنه بخلاف النفصيل فى الموصول واسم الاشارة فإن المصحح فيهما

الجهنمي المعذب في جهنم فكان ذلك معنى كنائيا له ثم قال في الشارح ولك أن تقول لما اشتهر بهذا الاسم و بكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا دلالة حاتم على أنه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية أيضاً بلا اعتبار للمعنى الاصلى اه وكتب على قوله ولك ان تقول أي لا حاجة بنا في افادة كونه جهنمياً الى ملاحظة المعنى الاصلى بل هناك طريق آخر اه

(قول الشارح) والمقام الصالح الخ بيان لمصحح الموصولية وقد تركه المصنف واكتنى ببيان المرجيج لان ذاك مبحث لغوى متعلق بوضع اللغة كما قال الشارح لان وضع الموصول الخ والكلام هنا فى بيان الدواعى

(قول الشارح) هو ان يصح الح اى هو زمان ان يصبح كما بينه السيد اذ المقام الصالح ليس صحة الاحضار وانكان المسوغ لا يراده موصولا هو تلك الصحة

(قول الشارح) معلومة الانتساب أى زيادة على علمها في نفسها وقوله بحسب الذهن متعلق بالمشار وذلك المشاراليه هو الشيء المحضر وانما لم يقل معلومة الانتساب اليه اشارة الى تعين الشيء عند المخاطب وقوله لان وضع الموصول تعليل لكون ذلك هو المقام الصالح وقوله بحكم حاصل له المراد بالحكم المحمول وذلك الحكم مستفاد من الصلة وقوله ولذا كانت الموصولات معارف اى لان الاشارة بها الى معلومية ذلك الشيء وقوله لبس بحسب الوضع لانها لم توضع الاشارة الى التعين وان كانت متعينة بانحصار الوصف ثم ان الاشارة الى التعين لاتنافي الابهام في الصلة كما في قوله تعالى فغشبهم من اليم ماغشيهم لان الاشارة به الى المعهود بانه لا تحيط به العبارة لحظمه واعلم ان ماقاله الشارح هنا كله من الرضى ومراده به دفع اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها

(قول السيد قدس سره) باأبا الفصيل الفصيل البكر أي الجل الصغير

(قول المحشى) فرداً ؛الفاء أي منفرداً عن بنيه وهى المحاسن فقوله ولم أر من بنيه تفسير له وفي رواية قرداً بالقاف

(قول السيد قدس سره) لا يقتضي تعين الموصوف عنده أنما يقتضي أن يعلم أن شخصًا ما نسب اليه الوصف

(قول السيد قدس سره) وأيضاً الَّخ الفرقالاول بحسبالوضع وهذا بحسب الاستمال وكلاهما مأخوذ منالشارح عند التأمل وان كان ظاهر كلام السيد أن الثاني ليس منه تدبر

(قول المحشى) وتبعه السيد قدس سره فى شرح عبارة المفتاح وأما الحالة التى تقتضي كونه موصولا فهى متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه واتصل باحضاره بهذا الوجه غرض مثل أن لا يكون لك منه إمر معلوم سواه قال قدس سره وأما الحالة التى تقتضى كونه موصولا فهى حاصلة في زمان صح فيه الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المنكام على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بحكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جملتها موصوفة فكأنك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص المعهود بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة

معنى معتد به والمرجج معنى آخر واما فى المضمر والعلم فكان المرجج هو المصحح انتهى ولا يخفى عليك تخالف الحاشية والشرح فعليك بالتأمل في التطبيق (قوله الى مشار اليه) أى الى معين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة صغة فهى معلومة الانتساب

احضاره وقوله واتصل باحضاره اشارة الى مرجح الموصولية بعد ذكر المصحح ولا بد منهما في كلحال لكنه قدلايفصلهما لنلة لمرجح كما في المضمر والعلم وقد يفصلهما كما فى الموصول واسم الاشارة اه وكتب في الحاشية ما نقله المحشى الا أنه إبدل قول السيد معنى محصل بقوله معنى معتد به و بيان تلك الحاشية أنه لا بد في الضمير من صحة احضار المسند اليه بطريق الاضار بان يكون الاتى ُ بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه و بضمير الخطاب حاكيا عن مخاطب و بضمير الغيبة حاكيا عن غائب فهذا هو المقام الذي يصح فيه الاتيان بالضائر الثلاثة وقوله ومنان يتصل الخ بيان للمرجح كما بينه السكاكي في الموصول بقوله واتصل باحضاره آلخ فمرجح الاتيان بضمير المتكلم كون المسند اليه متكليا اى كون المقام مقامالنعبير عنه من حيث كونه متكلما وكذا الباقي كما تقدُّم فكون الآثي بضمير المتكلم حاكيا عن نفسه هو المصحح وكون المقام مقام الحكاية عن نفسه من حيث انه متكلم هو المرجح ولا شبهة فى تغايرهما لكن لمـــا كان المرجح هوكون المقام مقام المصحح كانكأن المصحح هو المرجح فكأنا قلنا واما الاتيان بضمير التكلم فلان المقام مقام التعبير عن المتكلم منحيث هو متكلم وحاصل ذلك أن المقام مقام الاتيان بضمير المتكلم فلما كان المصمحح ليس معنى محصلا يتعقل بالفراده عن المرجح أجمله ولم يفصله اذ لا حاصل له الاكون المقام مقام المصحج ومثل ذلك يقال فى العلم بخلاف الموصول مثلافان المصحح فيه معرفة المخاطب للصلة والمرجح عدم علمه بغيرها أو الاستهجان او زيادة التقرير ألى آخر ما ذكر فيه وكلها أمور منفصلة عن المصحح لاتعلم منه ومثل الموصول غيره وهــذا الذى ذكره قدس سره نكتة لطيغة الا انه خالف بها موافقة الشارح اولا على ان النكتة في عدم التفصيل قلة المرجح حيث جعل النكتة عدم تحصل المصحح وانفراده عن المرجح وهذا ما اشار له المحشى بقوله ولا يخفي عليك الخ و يمكن ان يقال لمــاكان المرجح لا يتحصل الا بالمصحح وهو شيء واحد في كل ضميركان المرجح قليلا فليتأمل

(قول الشارح) لكنه ليس بحسب الوضع يعنى أن انساناً ليس موضوعا على ان يتخصص بمضمون الصفة بل هوموضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف من الموصولة فان وضعها على ان تتخصص بمضمون صلتها أى وضعت ليشار بها الى معهود بين المنكلم والمخاطب بمضمون الصلة وليس المراد ان انساناً فى قولك لقيت انساناً مضرو با لك لاتخصيص فيه في هذا وتكون معرفة بها وهذاهو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له أو المرجح بقوله (لمدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان ممنا امس رجل عالم) ولم يتعرض لما لا يكون للمتكام أو لكليها علم بنير الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم

الى شى، مالا الى شي، معين عند، الا يرى انها لاتقع صفة الاللنكرة كذا فى الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من التعريف أى تحضره بعينه في ذهن السامع بعنوان الصلة (قوله تفصيل الباعث) المتناول للغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايما، الى وجه بنا، الخبر والهامل الذى يتقدم وجوده كمدم العلم بغير الصلة والاستهجان قال الشارج رحمه الله في شرحه للمفتاح ان كثيرا من الا غراض قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة التي هو في يينها والله الذي صمك السهاء ونحو ذلك ، فقد نبهناك ، على انه ليس بوارد بنا، على ان ليس المراد بالاقتضاء همنا الامجرد الملايمة من غير اطراد ولا انعكاس (قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة) هذه النكتة موجبة لا براده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما المخاطب شيء من أحواله المختصة به الا الصلة ، لا يمكن ابراده بشيء من طرق التعريف سوى الموصولية وابراده نكرة خروج عما نحن فيه ، لان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة بشيء من طرق التعريف سوى الموصولية وابراده نكرة خروج عما نحن فيه ، لان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة به الان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة به الان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة به بالان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة به بالان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة به بالان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة به بالان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة به بالانه بالاستهاد الله معرفة به به بالانه بالانه بالمورد عليه بالانه بالانه بالانهاد بالانه بالانه بالانهاد باله بالمورد بالانه بالانهاد بالانه به بالانهاد بالانه بالانهاد بالانه بالانهاد بالانه بالانهاد بالا

التركيب فان التركيب موضوع لافادة ذلك التخصيص لكن الكلام ليس فيه بل فى وضع انسان فندبر

(قول الحشي) الى شيء ما أي رجل ما مثلاً في لقيت رجلًا مضرو باً لك

(قول المحشى) فقد نبهناك الخ عبارته في شرح قول المفتاح واما الحالة التي تقتضى طى ذكر المسند اليه الى أن قال واما لاحوال أخر مناسبة ما نصه وصف الاحوال بكونها مناسبة اشارة الى ان المناسبة هى المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال اللفظ ولا ان ينحصر المقتضى لها فيا يذكر من الوجوء فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بأن المقتضى قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى اه

" لل المحشى على انه ليس بوارد اى ان هذا الاعتراض المأخوذ من ذلكوهو ان الاغراض التي ذكرت لكون المسند اليه موسولا لاتقتضى كونه موصولا بل تحصل اذا جمل المسند اليه معرفا باللام موصوفا بالمومول وقوله الا مجرد الملائمة اى المناسبة فالمراد بالاقتضاء في قول المفتاح واما الحالة التي تقتضي كون المسند اليه موسولا هو الملائمة

(قول الحشي) من غير اضطراد ولا انعكاس اى بان يكون الاقتضاء بمدنى العلية فيكون المقتضى علة متى وجد وجد المعلول ومتى انتني المعلول فليس ذلك مرادا فقد يوجد المقتضى ولا توجد الموصولية لحصول الغرض المارتب على الموصول بغيره كالمعرف الموصوف بالموصول وقد يفقد المقتضي المذكور في هذا الباب وتوجد الموصولية لمقتض آخر سوى ما ذكر فيه تدبر

(قول المحشى) لايمكن ايراده الخ اى ولا بالتمريف اللامي مع الوصف بالموصول لعدم العهد له اذ الغرض عدم العلم بالحواله المحتولة ومن الاحوال المختصة به كونه مسمى باسم كزيد فلايقال عدم العلم بالاحوال لايدخل فيه عدم العلم بالعلم (قول المحشي) لان كلامنا على تقدير كون المسند اليه معرفة اي بان يكون المقام مقتضيا لافادة المخاطب اتم فائدة لما تقدم انه لا بد ان يكون هناك قنض للعام وهو مطلق التعريف ثم بعد ذلك لا بد من مقتض للخاص كالموصول

لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وتوعه (أو استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير) اى تقرير الغرض المسوق له الكلام (نحو وراودته التي هو في بينها عن نفسه) اى راودت زليخا يوسف عليه الصلاة والسلام والمراودة المفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكأن المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه

وما قبل انه ينقض بمثل قولنا مصاحبنا رجل عالم فلابد من أمر آخر مرجح فليس بشيء لان طريق الاضافة غير طريق الموصولية لان الاول احضار المهود بعنوان النسبة الاضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه والثاني احضار له بعلم يقل بعلم المستبة الخبريق النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الموصول به كا مر ذلك في بيان أقسام المعرفة فندبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله لقلة جدوى هذا الكلام) لان المفروض ان لاعلم للتكلم بشيء من الاحوال المختصة به سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المنتكلم الاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قابل المجتوى لان الاغلب العلم ويكون الكلام كثير الجدوى وماقيل علم بما سوى الصلة فان المتكلم مجوز ان يكون عالما بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى وماقيل ان في قولنا الذين في بلاد الشرق زهاد فائدة تامة فليس بشيء ، لان فيه العلم الاتكام مجال تختص بهم سوى الصلة وهو الزهد أو استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر ، بطريق آخر لااستهجان فيه (قوله أى تقرير الغرض الخ) اختاره التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز أن يعبر ، بطريق آخر لااستهجان فيه (قوله أى تقرير المنوض عليه السلام عن الفشاء على تقرير المسند والمسند اليه اتباعا لما هو المنهوم من الايضاح حيث قال فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفشاء (قوله وكأن المعني خادعته) أى ارادت به المكروه من حيث لايعلم وفيه اشارة الى ان المراودة مجاز عن المخاصم فلان عن فقله أما بطريق الاستمارة التبيلة ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم فلان عن فلان عن فلان وفيات الح عطف تفسيرى وفيه اشارة الى انه

(قول الشارح) وكأن المعنى خادعته لم يجزم لاحتمال التردد منها في طلب المواقمة و يكون ذلك مرادا بالمراودة

(قول الحشي) وما قيل انه متنقض بقوانا الخ فعدم العلم بغير الصلة لا يوجب انتعبير بالموصول لانه متى علم الصلة أمكنه ان يعبر بطريق الاضافة لان المخاطب متى عهده بببوت صحبتك له الكائن في قولك الذى هو صاحبنا فعل كذا فقد عهده بانتسابه اليك من حيث الصحبة الكائن في قولك صاحبنا فعل كذا وحاصل الجواب انه لايلزم من عهده بالصلة عهده بالاضافة لتغاير الطرية بن لان طريق الاضافة احضار للمعهود بعنوان النسبة الاضافية المفيدة لاختصاص المضاف بالمضاف اليه قال الرضي لا يقال غلام زيد الا لا ليق غلمانه بهذا الاسم بكونه أعظمهم أو اخصهم به وبالجلة لاشهرهم بغلاميته بلمضاف اليه قلا يعرف انه اخص حتى كأن غيره ليس غلاما بالنسبة اليه اه ولا شك انه قد يعهده المخاطب بانتساب صحبة المتكلم اليه ولا يعرف انه اخص اصحابه بصحبته ولا اشهرهم بها فندبر

(قول المحشى) لان فيه العلم الخ أي والغرض عدمه

(قول المحشي) مرجحة أي مرجحة الموصول على العلم لاعلى جميع ما عداه والأكانت موجبة قال السمرقندي في منهياته ينبغي أن يعلم انالمقتضي مجبأن يكون مرجحا المقتضي ولو بالنسبة الى بعض ماعداه والمناسبة بينهما كافية في ذلك (قول المحشي) بطريق آخر كان يقال راودته حابسته مثلا

(قول المحشي) على تقرير المسند والمسند اليه أي وحدهما أومع تقرير الغرض فاندفع قول الغصام الاولى للتعميم

عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور دل عليه من امرأة المزبز او زليخا لان كونه في يتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقبل معناه زيادة تقرير المسند الان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزبز فلا يتقرر المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزبز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتمين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وتما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط و اعباد المسيح بخاف صحبي وضحن عبيد من خلق المسيحا و فانه ادل على عدم خوفهم النصاري من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمنهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح والاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير غمو ورا ودنه التي هو في بيتها عن نفسه وغاقت الابواب الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لها

لم يتحقق الخادعة حقيقة اذلم بحصل لها ما ارادته من المواقعة (قوله عن الشيء) متعلق بالخادع أيلاجل الشيء الذي لا يريد صاحبه أن يخرجه عن يده (قوله بحتال الح) جملة مبينة ، لقوله فعلت فعل المخادع ولذا ترك العالخاف أي يحتال المخادع على صاحبه أن يغلبه و يأخذ ذلك الشيء من صاحبه (قوله وهي) اي المخادعة عبارة عن التمحل اي الاحتيال لمجامعة يوسف

(قول الشارح) بيت السقط السقط اسم ديوان الشعر لابى العلا انشأه زمان توقده ولذا سبى سقط الزند مثلث السين (قول الشارح) فانه ادل الخ لتصريحه بانه خلق المسيح بخلاف ما لوقال الله فان النصارى ربما ادعوا مساواة المسيح لله في القوة فهذا الكلام مسوق الدلالة على عدم خوف المؤمنين من النصارى والموصول يقرر ذلك الغرض

(قول الشارح) واورد حكاية شريح قال بحكى عن شريح رحمه الله ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكره فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر

(قول الشارح) فلولم تكن مثالا لهما لاخر الح أي لوكانت الآية مثالا للتقريز فقط والحكاية مثالا للاستهجان فقط لكان الاولى أن يؤخر ذكر التقرير عن الحكاية لئلايلزم الفصل بين الاستهجان ومثاله بالتقرير ومثاله وهو اجنبى فحيث لم يؤخر ذكر التقرير عن الحكاية علم ان الآية مثال للتقرير والاستهجان والحكاية مثال للاستهجان فقط حتى يندفع هذا الفصل الموجب للتأخير والحكاية ليست مما نحن فيه بل المنظور اليه فيها مَطلق الاستهجان

(قول المحشي) لم يتحقق المحادعة أى لارادتها المكروه من حيث يعلم فلم يتحقق ارادة المكروه من حيث لايعلم وقوله اذ لم يحصل الخ دليل لعلمه وقيل مراده ان الذى لم يتحقق الها هو الثمرة اما الخادعة فمتحققة لكن فيكونه اشارة الى ذلك شيء يعرف بالتأمل وقول الشارج وهي عبارة الخ بدل لفااهن عبارة المحشي تدبر

(قول المحشي) لقوله فعلت فعل الخادع أي لفعل المخادع من فعلت الخ

لأ خر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم (او التفخيم) اى التهويل والتعظيم (نحو ففشيهم من اليم ماغشيهم) من في هذا التفخيم من الابهام ما لا يخنى ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس* ولقد بهزهت مع الغواة بدلوع واسمت شرح اللحظ حيث الساموا * و بلغت ما بلغ امرؤ بشبابه * فاذا عصارة كل ذاك أنام * (او تغييه المخاطب على خطأ نحو) قول عبيدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (ان الذين ترومهم) اى تظنونهم (اخوانكم * يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا) اى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث فنيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلافي وجعل صاحب المفتاح هذا البيت بما جعل الاياء الى وجه بناء الحبر ذريعة الى التنبيه على الحطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الحبر بل لا يبعد أن يكون فيه ايماء الى بناء الحبر المناء الله وجوابه ان الدين قطنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الحبر الميني عليه أمر بنافي الانحوة وزيا التعليم من حبث الكينة لسرعته في النشيان فان الما التعظيم من حبث الكرادة الماء الحبر وقوله انام ماغشيم) التعظيم من حبث الكرادة الماء الحبر وقوله انام كسعاب المختم بالقسر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله انام كسعاب) المجتمع بالقسر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة ولاحاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله انام كسعاب) المختم والمدون و وله من التنبيه على خطامهم الح) ، حبث رتب على تحقق الصلة ما هو مناف لما ليملم منه الم منفية (قوله كان فيه ايماء الح) بق الكلام ، في كون الايماء ذريعة الى التنبيه على الخطأ وسيح، بيانه

(قول الشارح) نهزت مع الغواة أى تحركت والباء للتعدية وهوكناية عن موافقتهم والإسامة اخراج الماشية للسوم أي الرعى والسرح معناه السارح المنطلق وهوكناية عن تمكين لحظة نما يريد وقوله حيث اساموا أي في أمكنة شهواتهم وقولةً ما يلغ امرور بشبابه أي الامر الذي يبلغه المر، وقت شبابه بسببه والشباب زمن ازدياد القوى النامية

(قول الشارح) ان الذين ترونهم يستعمل ارى الذي لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن وان كان ارأيت بمعنى أعلمت فترون بضم الناء وفتح الراء بمعنى الظن لابفتحها بمعنى الاعتقاد لمنافاته جواب الشارح الآني لكن فيه شيء سيأتى (قول الشارح) وجوابه ان العرف والذوق أي حيث عبر عن اعتقاد الاخوة الذى معناه اليقين بالظن الذى معناه الرجحان كذا قيل والظاهر أنه لاحاجة اليه وانه لوكان الظن بمعنى الاعتقاد لافاد ذلك اذ لو لم يكن الخبر منافيا لماكان

لذكر اعتقاد المخاطبين في هذا المقام وجه بل يكنى في افادة الغرض هوً لاء القوم فعلواكذا مثلا

(قول المحشى) والعقوبة سميت به لانها جزاء الاثم

(قول الحشي) حيث رتب الح فالتنبيه على الخطأ بواسطة ذلك الترتيب لابذكر الصلة فقط ولو ابدل الموصول بقوله

أن القوم الفلاني يشفى غليل صدورهم لم يكن فيه ذلك التنبيه لعدم الترتيب

(قول المحشي) في كون الايماء الخ أى الذي ادعاه السكاكي ولم يبينه الشارح

ويباين المحبة (او الايماء الى وجه بناء الخبر) أى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهنه أى على طرزه وطريقته بعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه وأى طريق من الثواب والعقائب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتى بالفائحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة

(قوله اوالا يماء الى وجه بناء الحنبر) هذا المطلب من المداحض فاقول ماعندى في بيانه انه قال السكاكير حمه الله تعالى تومى بذلك أوان

(قول الشارح)او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الايماء الى الجهة التي يؤتى بالخبر منها ووجه ذلك الايمـــاء تخصيص احضاره في ذهن انسامع بواسطة تلك الجلة تلك الجلة المعلومة الانتساب الى ذلك المشار اليه اذلولا ذلك الايماء لما كان للتخصيص وجه ثم ان تلك الجلة ان فاسبت أمراً واحدا فالامر ظاهر كالايمان المناسب لجهة النعيم في الذين آمنوا وان ناسبت أمرين متضادين كالمرافقة في الذي يرافقك يستحق الاجلال والذي يرافقك يستحق الاذلالكان الايماء بواسطة القرينة بمدنى انها تدل على ان اللفظ المذكور متضمن للعبهة التي يبني منها الخبر ويدل عليها لا بمدنى انها وحدها دالة عليه بلا لفظ أو بلفظ آخرِ مقدر فيالنظم اما الاول فلاستحالة حضور المعنى بلا لفظ على رأى أو تعسره علىدأى آخر واماالثاني فلانه خلافالاصلاذ الاصل في مامثال هذه المعانى ان تنسب الى الالفاظ الموجودة بمعونة بان تجعل المعونة دالة على معين في المبنى يفيد المعنى والا لسقط حل الفن لانه بالمعونة المحتملة الاستقلال وبطل قولهم ان الصفة المشبهة والجملة الاسمية يدلان على الاستمرار بالقرينة ونحو ذلك مما لايحصى فان قلت سلمنا ذلك لكن لاوجه لخصوص الصلة بل اذا قيل زيد العالم او الجاهل أو نحو ذلك وروعي المقام كان فيه ايماء الى جهة الخبر فلا يتم قول الشارح بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام قلت هذا مدفوع لان ذكر الصلة يدل على ان المراد التنبيه على الجهة الخاصة حيث احضرته في ذهن السامع بواسطة تلك الجلة دون غيرها بخلاف الصفة فانه لا تنبيه فيها على ذلك والاشارة انما تنم بالقصد ولله در الشارح حيث قال في المختصر أن ذلك الايماء عند من له ذوق سليم وقال هنا فيما سبق أن العرف والذوق شاهدا صدق على أنك أذا قلت عند ذكر جماعة الخ فلولا اعتبار ان تخصيص احضارهم فيالذهن بخصوص تلك الصلة انما يكون للاخبار بامرغريب مناف للصلة لكان اللائق ذكر اسمأتهم الاعلام اذلا وجه للعدول عنها مع اصالتها في التمريف وانما الحم لفظ البناء لان الغرضان الاتيان بالموصول مع الصلة للتنبيه على أن ائباته أنما يتعلق بمخبر من تلك الجهة لان الاتيان بالموصول فعل خاص به فيكون منبهاً على فعل آخر خاص به أيضاً هو اثباته لخبر من الجهة الخاصة لا انه يكون منبها على ان الخبر فى نفسه من تلك الجهة سواء أثبته هو أو غيره اذ ذلك لا يترتب علىاتيانه هو بالموصول والصلة وانما يترتب على ثبوت ألصلة في نفس الامر للموصول ثم ان الكلام في فوائد الموصول مع الصلة ولا شك ان قولك ان الذي سمك السماء يومئ بواسطة ماذكر من تخصيص الاحضار بتلك الصلة المناسبة للرفعة والبناء الى ان الحبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء والا لماكان له وجه هذا ومافهمه الشارح رحمه الله في عبارة المفتاح هو الموافق للفظها حيث قال أو ان تومئ بذلك الى وجه بناء الحبر الذي تبنيه عليه فانه لو اعتبر الحبر أيضاً في الايماء كما هو الايماء الاصولي لقال الذي بنيته بصيغة الماضي فتعبيره بالمضارع يقتضي انه لا دخل له في الايماء والعجب من المحشي حيث تابع العصام هنا فيما ذكره وقد علم مما ذكرنا ان الوجه كما قال الشارح بمعنى الجهة التي يتعلق البناء بفرد منها فاضافته الىالبناء على معنى اللام أي جهة للبناء بأن يكون متعلقه منها فهو من نضافة المتعلق للمتعلق فلا يقتضي أن يكون البناء اجناسا مختلفة وقول الشارح أولا للاشارة الى ان بناء الحبر عليه الخ موافقة

اي بالموصول الى وجه بناء الحبر الذى تبنيه عليه اى علة ثبوت الخبر الذى تثبته لذلك الموصول، وفيه ايماء الى الابماء يحصل بعد ان يثبت الحبر له وان تلك العلية له يحسب اعتقاد المتكلم ، سواء كان حقيقة أو ادعاء ، وهذا قريب من قول الاصوليين ان ترتب الحبكم على الوصف الذى له صاوح العلية ابماء الى عليته له يحو السارق والسارقة فاقطعوا ايدبهما (فنقول الذين آمنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم ، اى لاجل ايمانهم ولاجل كفرهم ثم يتفرع على هذا اعتبارات الهيفة)، أى بعد حصول الايماء قد يكون هو المقصود منه كافي المثالين المذكورين وكافى قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) فإن المقصود منه يجبرد التعليل والوعيد على الاستكبار من غبر أن يتوسل به الى معنى آخر وقد يتفرع عليه اعتبارات اخر يتوسل منه اليها وتكون هى المقصودة منه ر بما جمل ذريعة الى التعريض بالتعظيم ، بيان لثلث الاعتبارات أى ربما يكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم ، بيان لثلث الاعتبارات أى ربما يكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم ، بيان لثلث الاعتبارات أى ربما يكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم ، بيان لثلث الاعتبارات أى ربما يكون المقصود من الايماء الموسل المنازة المنازة الذي يرافقك يستحق الاجلال والوغ والذى يفارقك يستحق الاذلال والصفع) فإنه المذلال بل التوسل الى تعظيم وسياتيك في فصل الايماز معناه حيث قال وقول العرب بعد اللتيا والتي ياتند المان المشار اليماء المان المشار اليماء المان المشار اليماء المنازة كيا إذا قلبت الخبر في الصورتين أى قلت الذى يرافقك يستحق الاذلال الواصف معها حتى لايخبر بينت شفة أو بالاهانة كيا أذا قلبت الخبر في الصورتين أى قلت الذى يوارقك يستحق الاذلال والصفع والذى يفارقك يستحق الاخلال والوفع وربما جعل ذريعة الى تعظيم شأن الخبر كيورك

أن الذي سمك السماء بني لنا * بيتاً دعامَه اعز واطول * فان فيه ايما. الى أن علة ثبوت الحنبر اعني بناء البيت

لحل المتن وقوله بعد ذلك الى ان الحبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة اتكال على ماسبق أي بناؤه بناء الامر الح والله سبحانه وتعالى اعلم (قول المحشى) أى بالموصول اي بايراد المسند اليه موصولا أى اسما له صلة متممة له

(قول المحشى)وفيه أى فى قوله الذى تثبته حيث جعله صفة الخبر مضيفا الاثبات للمخاطب الذى هو المتكلم فكانه قال الى وجه بناء الحبر المثبت عندك سواء ثبت فى الوافع اولا هذا هو الظاهر الموافق لمافي الاطول وما قيل هنا لا وجه له (قول المحشى) سواء كان حقيقة أو ادعاء بهذا التعميم اندفع اشكال الشارح على العلامة واشكال السيد بناء على ان البنا بمعنى الثبوت تدبر

(قول المحشى) وهذا قريب الخ لم يكن عينه لان كلام الاصوليين في الترتب على الوصف وما هنا في الترتب على الصلة لكن لما كان المال واحدا كان قريبا لكن فيه ان هـذا الايماء منشؤه اقتران الحسكم بوصف لولم يكن علة له كان الاقتران بميدا سواءكان موصولا أولا

(قول المحشي) اى لاجل ايمانهم الح اشارة الى المومى اليه بعد تمام الخبركما هو رأيه

(قول المحشي) اى بعد حصول الايماء الخ اشارة الى ان العطف على مقدر يدل عليه أن تومي أى فيحصل الايماء ثم يتفرع وقوله بعد وقد يتفرع اشارة الى ان قوله ثم يتفرع فى قوة الجزئية كما يدل عليه قوله ربما

(قول المحشي) بيان لتلك الاعتبارات اي استثناف للبيان

(قول المحشي) أى مما جاء للايماء قال السيد في شرح المفتاح ومنه أي من التعريض بالتعظيم وانما فصله لانه ليس

باعتبارالقيد الذي هو محطالفائدة اعني كون دعائمه اعز واطول كون بانيه رافع السماء، بناء على تشابه آثار مؤثر واحد، والمقصود من هذا الايماء التوسل الى تعظيم البناء ورفعه لامجرد الايماء الى التعليل (وربما جعل ذريمة الى تحقيق الخبر) اي جعله معققا ثابتاً كقوله (ان التي ضربت بيناً مهاجرة * بكوفة الجند غالت ودها غول) ، اى زالت محبثها بعد ان ضربت لان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فان المقصود من الابماء الى التعايل تثبيت زوال المحبة وتقريرها ليتوسل بذلك الى التحسر والتأسف وليس المقصود مجرد الايماء (وربما جعل ذريعة الى تنبيه المخاطب على خطأ كقوله (ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا) فان المقصود من الايماء الى ادعاء كون ظن الاخوة علة لحصول شفاء الغليلالتوسل الى ان ظن الاخوة باطل لترتب ما ينافيه عليه ، وهذا التمليل ادعائى كما في قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقیکم) جمل الغرار علة للملاقاة ادعا، لیرتب علیه بطلمان اعتقاد ان الفرار ناج منه او علی معنی آخر ای تنبیه الخاطب على معنى آخر كقوله (ان الذي الوحشة في داره * تونسه الرحمة في لحده) قان فيه ايماء الى ان الوحشة والفقر فى الدنيا سبب لايناسالرحمة في القبر وفي ذلك تسلية للفقير على فقرم ، وان كان هذا القول تعزية للمصاب فيكون المعنى ان الذي مات وحصل الوحشة والبكاء في داره تونسه رحمة الله تعالى في لحده ان شاء تعالى فالمقصود من الايماء تسلية المصاب وحمله على الصبر بان موته سبب لحصول الرحمة فلا تجزعوا على موته فانه قد حصل له احسن مماكان فيهوأنت بعد احاطتك بما ذكرنا حق الاحاطة يظهر لك ان هذا توجيه وجيه لا تكلف فيه ولابرد عليه شيءمن الاعتراضاتواما من باب المسند اليه وأيضاً التعريض بالتعظيم هنا من الحذف لامن الايماء فاما ان يكون غرض. المحشى موافقته وان هذاجاء للايماء للتعظيم بالحذف فيكون ذكره لان فيه الايماء وان كان بشيء آخر وليس من المبتدا ولذا فصله وهذا هو الظاهر ويحتمل ان مراده كما نقل عن شيخنا انه نما جاء للايماء الى العلة المتوسل به الى النعريض بالتعظيم ووجه الايماء الى العلة انه يستفاد من هذا الموصول والصلة ان هذا الشخص ماجا. الا لاجل ماحصل فيها من الشدائد العظام ثم ان هذا الايماء توسل به الى التعريض بتعظيم تلك الشدائد ولا مانع من اجتماع الحذف مع هذا في الدلالة على التعظيم وحينئذ يكون الفصل لكونه ليس مسندا اليه

(قول المحشي) باعتبار القيد الخ افاد به ان التعليل بذلك للثبوت صحيح غير مشكل خلافا للسيد والشارح (قول المحشي) بناء على تشابه آثار مؤثر واحد لاحاجة لهذا بعد جعله من قبيل الايماء الاصولى فانه يكفي فيه انهلولم يرد التعليل لكان الاقتران بعيدا نعم هذا يصلح وجها لكونه علة في نفسه لكن هذاكله ان رجع قوله بناء الخ لقوله فان

فيه ايماء والظاهر رجوعه لقوله ان علة ثبوت الخبركون بانيه الح بيانا لصلاحية الوصف للعلية فانه شرطكا مر

(قول المعشى) والمقصود من هذا الايماء التوسل الخ لانه آذا كانسبب رفعه كون بانيه رافع السماءكان فى غايةالشرف ففرق بين الايماء الى العلة والايماء الى جنس الخبر فلا يرد ما اورده السيد على الشارح

(قول الحشي) اى زالت محبتها بعد ان ضربت الخ بيان لوجه علية الضرب والمهاجرة للزوال بان المهاجرة توجب نسيان الاحبة فاندفع قول الشارح والسيد فيما سيأتى ان زوال الحبة عاة والضرب والمهاجرة معاول لان المراد انها زالت بعد الضرب والمهاجرة (قول المعشي) وهذا التعليل ادعائى اشارة لرد اشكال الشارح وانه لاحاجة لجواب السيد عنه رقول المعشي) وان كان هذا القول المخ اى هذا ان كان هذا القول تسلية للفقير على فقره وان كان المنح فهو مقابل لمقدر علم مما سبق وقوله بأن الموت اى الذى هو سبب الوحشة

توجيه الشارح رحمه الله فيرد عليه، سوى ما اورده السيد انه ان اراد ان نفسالصلة تومى الى جنس الخبر المبني، فممنوع لظهور أن نفس الايمان لا يومي الى أن الخبر من جنس الثواب وكذا الكفر والاستكبار كيف والصلة في قوله أن الذي برافقك يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم والذي برافقك يستحق الاذلال والصفع عند قصد الاهانة واحدةوالحنبر المبنى عليه في احد القولين منافَّ للخبر المبنى عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الوَّاحد موميا الى الجنسين المتنافيين وان أراد ان الصلة بمعونة المقام وسوق الكلام تومى الى جنس الخبر المبنى فمسلم لكن من اين يعلم ان ذلك الايمــاء حاصل بالصلة لم لايجوز ان يكون حاصلامن السوق والمقام حتى لو بدل الموصول مع الصلة بلفظ آخر ولوحظ المقام والسوق لحصل ذلك الايمــا. (قال قدس سره وليس بناؤه اجناساً مختلفة) اى في نفسة وكونه اجناسا مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا يدفع الاستدراك كما لا يخفي (قال قدس سره لعله جعل البناء) هذا التوجيه انمــا يتأتى في عبارة المتن دون المفتاح لانه وقع فيه بناء الخبر المبنى عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح يعنى يفهم من المبتدأ الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتأمل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كافى قولك الذين آمنوا او العقاب والنيران كما فى قولك الذين كفروا الخ فجعل هذا البناء فيه بمعنىالاثبات واعتبر تعدد طرقه باعتبار تعدد طرق الخبراكن هذا لايدفع الاستدراك والاستغناء (قال قدس سره كما يشهد به كلام السكاكي في تعريف المسند السببي) حيث قال هو ان يَكُون . معهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند مطلوب التعليق بغير مابني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما أو يكونالمسند فعلا يستدعي اسناده الى ما بعده فيطلب تعليق ذلك المسند على ماقبله بنوع اثبات او نغي لكون مابعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسببءما فالاول نحو زيد ابوه منطلق والثانى نحو زيد ضرب اخوه انتهى فجعل آلقسم الاول مقابلا للقسم الثانى الذى فيه تقديم المسند (قال قدس مره على تقدير صحته) اى لا نسلم ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء عبارة عن الثبوت او الاثبات وهو لا يختص بالتأخر والتأخير في تعريف السكاكي مستفاد من المقابلة (قال قدس سره والاستغناء) لان الخبر وان كان موصوفا بالتأخر لكن لادخل له في الايماء

⁽ قول المحشى) سوى ما اورده السيد هوانه يلزم على صنيع الشارح استدراك لفظ البناء وانه لا مدخل للايماء فى الاعتبارات المذكورة بل هى حاصلة من نفس الصلة في بعض الامثلة ومن نفس ترتب الحبر على الموصول في بعض آخر (قول المحشي) فممنوع الى آخر كلامه قد عرفت جوابه كما عرفت جواب استدراك لفظ البنا

⁽قول المحشى) مفهوم المسند هو منطلق فى المثال الآتي وقوله مع الحكم عليه اى المسند وكذا ضمير بانه راجع له وقوله الشئ اى الذى بنى عليه وهو ابوه وقوله مطلوب التعليق خبر يكون وغير مابنى عليه هو زيد وقوله بنوع ما أى من حيث تعلقه بابيه وقوله او تعلق ننى بان قلت زيد لبس ابوه منطلقا وقوله أو يكون المسند وهو ضرب وقوله الى مابعده وهو اخوة وقوله على ما قبله هو زيد وقوله بسبب ما وذلك السبب هو انتساب الاخ لزيد وقوله جمل القسم الاول أي الذى ذكر فيه البناء حيث قال الشئ الذى بنى عليه وقوله مقابلا للثانى الذى فيه تقديم المسند أى فيكون القسم الاول تأخر المسند والا بان لم يعتبر في القسم الاول تأخر المسند وان لفظ البناء لايفيد فيه المسند فيكون تعبيره بالبناء لافادة تأخر المسند والا بان لم يعتبر في القسم الاول تأخر المسند وان لفظ البناء لايفيد التأخير لم تصح المقابلة بل كان الثانى عين الاول ومثالهما واحداً فدل على ان البناء يستدعي تقدم المبنى عليه وتأخر المبنى (قول المحشى) لكن لادخل له في الايماء اذ ليس التأخر مومى اليه وان كان حاصلا بل المومي اليـه كون الخبر

كالارصاد في علم البديم بحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه اعاه الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال بخلاف مااذا ذكرت اسماؤهم الاعلام (ثم انه) أي الايماء الى وجه بناء الخبر (رعا جعل ذريعة) أي وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشانه) أي شان الخبر (بحو) قول الفرزدق (ان الذي سمك) أي رفع (السماء بنا لنا بيتا) اراد به الكعبة أو بيت الشرف والحجد (دعامة اعن وأطول) من دعائم كل بيت فني قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء مخلاف ما اذا قبل ان الله تعالى او الرحن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم (أو شان غيره) أي غير الخبر (بحو) قوله تعالى (الذين كذبوا شعيبا كانواهم الخاسرين)

(كالارصاد) والفرق بينهما ان الاوصاد من المحسنات اللفظية وان هذا من النكات المعنوية ، كما يدل عليه تفسيرهما (قال قدس سره لانزاع في كون هذا المكلام مشتملا الح) لايخفي على المنصف ان الايماء في هذا الموصول ايما هو الى كون الحبر المذكور بعده مماله نوع مناسبة برفع السماء والا لما اختاره ، اما انه من جنس الرفعة والبناء فكلا حتى لوقيل ان الذي رفع الدنماء افترش الارض كان كلاما بليما (قال قدس سره الا ان ذلك الايماء لامدخل له الح) قبل ان قصد التعريض بالتعظيم من نفس الموصول فالايماء له مدخل في ذلك لان الايماء الى جنس الحبر الذي بناؤه مشمر بالتعظيم الماء الى التعظيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام المشتمل على الموصول والصلة والحبر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من نفس الصلة بعد ملاحظة الخبر

جنسكذا وقد يقال ان التقييد به لبيان ان هذا الايماء لا يكون الاعند تأخر الحبر دون ما اذا تقدم فانه يقوم التقدم مقام الايماء (قول الشارح) اراد به الكعبة لعله كان قرشيا دون جرير حتى افتخر عليه بذلك والافجرير بمن يفتخر أيضاً بذلك واقتصر في الاطول على بيت الشرف وقال ابن يعقوب هو الراجج لان باقى القصيد يبعد الاول

(قول المحشى)كما يدل عليه تفسيرهما تفسير الايماء ظاهر من كلام الشارح وتفسير الارصاد الاتيان قبل العجز من الفقرة أوالقافية بما يدل عليه اذا علم الروى كمافى(وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين)فقوله تعالى وما ظلمناهم يدل على ان العجز المحتوم باليا والنون من مادة الظلم فالارصاد متعلق باللفظ فالكاف للتنظير

(قول المحشي) اما انه من جنس الرفعة والبنا فكلا لا يخنى ان كونه من جنس الرفعة والبنا اشد مناسبة وإن روعى مقام التمدح تعين ذلك والمقام معتبر ولذا احال الشارح ذلك في المحتصر على الذوق السليم وللدر السيد حيث ننى النزاع في ذلك (قول السيد قدس سره) الا إن ذلك الايماء لا مدخل له الخ فيه ان معنى مدخليته هو إنه يفهم به معنى الخبرجتي يعلم انه عظيم اذ لولا الايماء لما فهم ان هناك بناء بناه بانى السماء فيكون عظيم كا يدل عليه قول الشارح ثم فيه تعريض بتعظيم بناه بيته لكونه فعل من ترفع البهاء وليس معنى مدخليته افادته بنفسه التعظيم كافهم وبه يندفع قوله وإما ان هذه الصلة تومي الى قوله فها لا يتغير به حال التعظيم فان مبناه ان الايماء سبب بنفسه في التعظيم وليس كذلك فعند تقدم الصلة لا احتياج

فقيه ايماء المان طريق بناء الجبر مماينيء عن الحية والحسران او تعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الحبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الحبر ه نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالث ودها غول ، فان ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الحبر ما ينبي عن زوال الحجبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفوق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لايظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الاترى ان قوله أن الذى سمك السهاء البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كمام فأحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاصل العلامة ذريعة الى التنبيه على الخطأ كمام فأحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاصل العلامة قد فسر في شرح المقتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين قد فسر في شرح المقتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين

فها الحاجة الى اعتبار حصوله من الايماء مع خفائه واى فائدة فى ذلك (قال قدس سره وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة) ، لكن بعد ملاحظة ثبوت الخبر للموصول (قوله ففيه ايماء الى ان طريق الح)

الى الايماء بل قام مقامه التقدم وسبب التعظيم حاصل على كل حال وكلام الشارح مفروض في فائدة الموصول بان تتأخر الصلة فان كان مراده ان لامدخل للايمـــاء فى نفس التعظيم فسلم ولا يضر وان كان مراده ان لامدخل له في فهم التعظيم فممنوع فتدبر

(قول الشارح) فظهر الفرق بينه وبين الايما محصله ان التحقيق النثبيت والتقوية بالدليل وهو العلة على ما اختاره المحشي عبد الحكيم أذ يلزم من المهاجرة وضرب البيت انقطاع المحبة أو المعلول على ما اختاره السيد في بيان كلام الشارح والايما الاشارة لنوع الحبر سوا حصل تحقيق اولا كما في أن الذي سمك السما أذلا يلزم عقلا ولاعادة من سمك السما بنا البيت لكن يشترط في الايماء تقدم الموصول فبينهما عموم من وجه فإن التحقيق قد ينفرد فيما أذا اخر الموصول ولايضر اقتصار الشارح في قوله الاترى أن قوله الخ على بيأن انفراد الايماء عن التحقيق كما أخذ بظهره بعضهم

(قول الشارح) والغاضل العلامة أى قطب الدين الشيرازى وقوله بالعلة والسبب اى على خلاف ما فسرناه به وهو الوجه والطريق وقوله ثم صرح اى العلامة بان مرجع اسم الاشارة هو كون الموصول موميا لا ايراد المسند اليه موصولا كاقبل لان افظ ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للقريب ينادى على فساده وقوله فاشكل عليه الامم اى لزمه الاشكال وان لم يصرح به كما ذكره ووجهه انه حيث فسر الوجه بالعلة وجعل مرجع الاشارة الايماء لزم عدم اطراد كلامه فى جميع التفاريع فان سمك السماء ليس علة لبناء البيت حتى يتفرع على الايماء للملة التمريض بالتمظيم وضرب البيت والمهاجرة ليس علة لزوال المحبة بل الامر بالعكس فلا ايماء للعلة حتى يتفرع عليه التحقيق وظن الاخوة ليس علة لشفاء الغليل بل ربما كان مضادا له فلا ايماء للعلة حتى يتفرع عليه الخطأ ولذا قال الشارح لعدم تحقق السببية

(قول المحشى) فما الحاجة الى اعتبار حصوله من الايما - قديقال الحاجة اليه الاهتمام بشأنه لتعجيل الفائدة وما الحاجة الى الارصاد (قول المحشي) لكن بعد ملاحظة الح هذا رأيه دون السيد آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة رعا جعل ذريعة الى كذا وكذا اشاوة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتنى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا أى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم أن يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الرأى عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم أو التحقير أو الترحم أو نحو ذلك كقولنا جادك الذى اكرمك أو اهامك أو الذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون المنهكم نحويا ابها الذى نزل عليه الذكر الك لمجنون ولطائف هذا الباب لاتكاد تضبط (وبالاشارة) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم عليه الذكر الك لمجنون ولطائف هذا الباب لاتكاد تضبط (وبالاشارة) أى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض أما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامم

فيه بحث لانه قال الله تعالى (الذين كذبوا شعيباً ، كان لم يغنوا فيها الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) فرتب على صلة واحدة أمرين . كل منهما داخل تحت جنس فلو فرض الايماء فيه بالمعنى الذي ذكره الشارح رحمه الله كان ايماء الى القدر المشترك بينهما أعنى كونهم مسخوطا عليهم مطلقا سواءكان بالهلاك في الدنيا أو بالخيبة والحسران في الاخرة (قال قدس سره وسبب حامل وعلة باعثة الخ

(قول الشارح)ومن الناس الخ هو العلامة الترمذي وافق العلامة في ان الوجه هو العلة وخالفه في مرجع الاشارة فجمله ايراد المسند اليه موصولا لا الايما* وحينئذ لايرد عليه ماورد على العلامة لانه جعل تفرع الاعتبارات على ايرادة موصولا وان لم يوجد ايما* للعلة فاطرد كلامه في كل الامثلة وقوله وسوق الكلام الخ قد ذكرناه سابقا

(قول الشارح) أما المقام الصالح الخ قد مر فى الموصول وجه ترك المصنف له

(قول المحشى) فيه بحث لانه قال الله تعالى الخ قد عرفت ان المقام معتبر في هذا المقام ولذا احيل على الذوق وقد قال الله تعالى وقال الملأ الذين كفروا من قومه لتن انبعتم شعيبا انكم اذا لحاسرون فاخذتهم الرجفة فأصبحوا في دارهم جائمين الذين كذبوا شعيبا الإول يومى بواسطة تعقيبه لقوله فاصبحوا في دارهم جائمين الذين كذبوا شعيبا الأول يومى بواسطة تعقيبه لقوله فاصبحوا في دارهم جائمين الى ان طريق بنا الخبر ما ينبئ عن خراب ديارهم واستئصالهم كان لم يقيموا في دارهم ثم لما كان المقام مقام رد مقالة الملأ لاشياعهم وتسفيه رأيهم والاستهزائ بنصحهم لقومهم دل الموصول الثاني على ان طريق بنا الخبر عليه ما ينبئ عن الحبيبة والحسران وقول المحشى) كان لم يغنوا فيها أي يقيموا فيها

(قول المحشي)كل منهماد اخل تحتجنس فعدم الاغناء فيها من جنس الهلاك في الدنياوخسر انهم من جنس الخيبة في الآخرة (قول السيد قدس سره) لبقائه على حاله في قوله قد خسر الذبن كذبوا شعيباً الحج قد عرفت معنى مدخلية الإيماء في التعظيم فيها سبق وبه يندفع ما ذكره هنا أيضاً فتدبر

(قولُ السيد قدس سره) واماكون فاتحة الكلام الخ قد عرفت جوابه أيضاً ما سبق

(قول السيد قدس سره) لا ان لكل وإحدة منهما خصوصية فيه ان الاسمية مشتملة على الايماء لجمة الحبر المفهوم

فيه انه ليس المراد بالعلة الباعثة العلة الغائية وهو ظاهر اذ ليس المقصود من الاسناد الاستكبار بل انه لولا استكبارهم لما استكبارهم لما المند المتكلم الله خول البهم وكذا الحال في الامثلة الاخرى فالحاصل ان ابراد الموصول للابماء الى انه لولا اتصاف الموصول بالصلة لما اسند المتكلم الخبر اليه مقتق في الواقع ولو سلم فاى فائدة في هذا الابماء فان كل مسند اليه معرفة اونكرة ، علة اسناد المتكلم الخبر اليه كونه على الوجه المخصوص من التغريف والتنكير (قال قدس سره ثم ان ذكر علة البناء الح) لا يخفى ان كلامه ههنا وفي شرحه للمفتاح صريح في ان ذكر الصلة قد يجمل ذريعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان الابماء الى علة الاسناد قد يجمل ذريعة الى ذلك، وهذا من البحث الذي اور ده على الشارح رحمه الله تعالى (قال قدس سره فان لم يشترط الح) دفع لما يقال ان التعريض بالتعظيم وغيره حاصل ، سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالبنا ووجه الدفع ظاهر

منه التمريض بالتعظيم ابتداء بسبب فهم ذلك الجنس وان لم يكن منشأ التعظيم الايمام بخلاف الفعلية تدبر

(قول المحشى) فيه انه ليس المراد الخ الشي من حيث انه باعث للفاعل على الاقدام على الفعل يسمى علة غائية وهو بعينه من حيث انه مطلوب للفاعل بالفعل يسمى غرضاً أى شيئاً مقصودا للفاعل من الفعل فمراد صاحب القيل انه ليس المراد من الباعث في كلام السيد ما يسمى علة غائية وهو الحامل على الفعل المقصود منه اذ ليس المقصود من الاسناد الاستكبار سوا قيل بان افعال الله تعال أولا بل المقصود معنى الشرط وهو مجرد الربط بمعنى ان الثانى لا يكون الا عند حصول الاول وذلك لا يفيد علية الاول للثانى كما نص عليه المحشي في حواشى القاضى وقوله وفيه انا لانسلم ان الموصول الما ذلك مدفوع بما عرفت سابقا من انه يومي اليه بواسطة ايثار العهد بالصلة على غيره مع المقام وقوله فاي فائدة النم مدفوع بان فائدته ان يفهم من هذا الشرط ما هو شرط فيه بسبب المناسبة بينهما

(قول المحشى) علة أسناد المنكلم الخبر اليه الخ أى لولا انه على الوجه المخصوص من التعريف أو التنكير لما اسند الخبر اليه فراده بالعلة الشرطكا سبق يعنى انه اذا قال المتكلم زيد جا ً فانما تعلق غرضه بهذا المعرف بالتعريف للخصوص حتى لو ابدل برجل أو هذا لم يسند اليه ذلك الخبر لعدم تعلق الغرض به من هذا الوجه ومثله المنكر وفيه انه لا علاقة بين انواع التعريف والتنكير و بين جنس دون جنس حتى يومي اليه دون غيره بخلاف الصلة هذا و بعض الناظر بن لم يفرق في هذا المقام بين العلة الغائبة والحكمة المترتبة وقال ما قال فاحذره

(قول السيد قدس سره) ثم ان ذكر علة البناء الخ بعد ما بين صحة كون الصلة علة للاسناد اراد بيان صحة كونها ذريعة لتلك المعانى لنكن لا بمعنى أن ايماءها للخبر ذريعة لهــاكا قال الشارح لانه برد غليه ما اورده السيد سابقا من ان تلك المعانى حاصلة عند تأخير الصلة ايضاً ولا ايماء بل بمعنى ان ذكرها هو الذريعة لها سواء قدمت أو أخرت

(قول المحشي) وهذا من البحث الذي اورده الخ في نسخة وهذا هو البحث الخ والاولى أولى يعنى ان سبب جعله الذريعة الى تلك الممانى الذكرة حاصلة الذريعة الى تلك الممانى الذكرة حاصلة من نقش الصالة قدمت أو أخرت لا من الايماء بدليل حصولها عند التأخير

(قول المحشى) سواء قدم الموصول أو أخر أى على ما قاله السيد

(قول السيد قدس سره)كان المقصود بيان أحوالالاسمية لانها علىالوضع الطبيعي من تقدمذكر الذات علىالصفة الريثي السيد تقدم أكون علة تلك الاحوال الح وهو ذكر الصلة

بواسطة الاندارة اليه حسا فان اصل اسماء الاندارة أن يشار بها الى مشاهد محسوس قريب أو بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او ألى مايستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد و تازيل الانشارة المعقلية منزلة الحسية وأما ألغرض الموجب له أو المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله (لتمييزه) أي المسند اليه (قوله بواسطة الاندارة اليه حسا) أي من حيث الحس او اشارة حس ومعنى الانشارة الحسية على مافي الرضى الانشارة باليد أو بجارحة اخرى (قوله الى مشاهد محسوس) أي حاضر من شهده اذا حضره قال القاضى في تفسيره واصل التركيب بدل على الحضور (قوله محسوس) أي مبصر من احسسته اذا ابصرته على مافي القاموس فالمنى الى حاضر عند المتكلم، بدل على الحضور (قوله محسوس) أي مبصر من احسسته اذا ابصرته على مافي القاموس فالمنى الى حاضر عند المتكلم،

(قوله بواسطة الاشارة اليه حسا) اي من حيث الحس او اشارة حس ومعنى الاشارة الحسية على مافي الرضى الاشاره باليد أو بجارحة اخرى (قوله الى مشاهد محسوس)أي حاضر من شهده اذا حضره قال القاضى فى تفسيره واصل التركيب يدل على الحضور (قوله محسوس) أي مبصر من احسسته اذا ابصرته على مافي القاموس فالمهنى الى حاضر عند المتكلم، يتمكن من الاشارة اليه مبصر، وقد صرح به الرضى بعد ورقة بقوله، فلا جرم لم يوت بها اى باسها الاشارة الا فيها يمكن مشاهدته وامصاره من الحاضر والمتوسط ، لا في البعيد الغائب فما قاله السيد الاولى أن يقول الى محسوس مشاهد فحمل المشاهد على المبصر والمحسوس على ما يناله الحس ، ليس بشي، (قوله الى محسوس غير مشاهد) اى مبصر غير حاضر كما في نحو تلك الجنة (قوله او الى ما يستحيل احساسه). اى ابصاره عادة نحو ﴿ ذلكم الله ﴾ و ﴿ ذلكما مماعله في الرضى وزاد الشارح رحمه الله تعالى ومشاهدته أى حضوره

(قول الشارح) بواسطة الاشارة اليهحسا الاشارة الحسبة هي تخييل امتداد واصل بين المخيلوما يصير غايةالامتداد وهي لا تكون الا الى محسوس مشاهد فنسبة الاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة

(قول المحشي) قال القاضي استدلالا على ان معنى مشاهد حاضر لا ما يدرك بالبصركا فهم السيد والمراد باصل التركيب المصدر لانه اصل المشتق

(قول المحشى) اى مبصر أى لا ما يدرك بما سوي العقل من الحواس كما فهم السيد

(قول المحشي) يتمكن من الاشارة اليه بيان لمعنى الحضور فالمراد به التمكن من الاشارة الحسية اليه ولو بعيدا فخرج البعيد بمعنى الغائب فهو فيه مجاز بخلاف البعيد في كلام الشارح فان معناه المشاهد الحاضر البعيد كذا يؤخذ من الرضي (قول المحشى) وقد صرح به الرضى اي صرح بائل المحسوس معناه المبصر حيث عطف ابصاره الواقع موقع

محسوس على مشاهدته

(قول المحشي) فلا جرم لم يؤت بها عبارة الرضي و يلحق بها اى اسما الاشارة حرف التنبيه لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن البها من اشارة المذكلم الحسية فجىء في أوائلها بحروف ينبه بها المتكلم المحاطب حتى يلتفت اليه فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا البعيد الغائب اه فكلامه في حروف الننبيه لا اسما الاشارة الا ان استدلال المحشي صحيح كما هو ظاهر ولعل مافي الحاشية من قوله اى باسماءالاشارة اصله توضيح لبعض الناظرين فالحق بالحاشية

(قولَ المحشي) لا في البعيد الغائب بخلاف البعيد الحاضر كما سبق

(قول الحشي) ليس بشيء اى الحكم بالاولو بة ليس بشيء والا فالمحشى تابع السيد في حواشى الجامى لكن عبارة اللارى هناك مستوس مشاهد

(قول المحشى) أي ابصاره عادة ورؤية الله سبحانه على خلاف العادة كما هو ظاهر ومثله الانباء

(اكمل تمييز نحو قوله) اى ابن الرومي (هذا ابو الصقر فردا) نصب على المدح او الحال(في محاسنه)من نسل شيبان بينالضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالباديةلان فقد العز في الحضر (أوالتعريض بغباوة السامع) حتى كانه لايدرك غير المحسوس (كقوله)أى قول الفرزدق(اولئك آبائي فجنني بمثلهم)هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى * فأنوا بسورة من مثله (اذا جمَّننا ياجرير المجامع أو بيان حاله) أي المسنداليه (فى القرب أو البعد أو التوسط كـقولك هذا أو ذلك أو ذاك زيد) اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد يحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذك للمتوسط عما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزوائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثرمهاحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيثان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى من حيث أنه أذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبرعنه بشيء يوجب تصوره اياكان ولو سلمفذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يُتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله (أو تحقيره) أي المسند اليه (بالقرب نحوا هذا الذي يذكرآلهتكم) وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب) تنزيلا لبمد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشيركقولاالامير لبعض حاضريهذلك قال كذا (او تحقيره) بالبعد (كما يقال ذلك اللمين فعل كذا) تنزيلا لبعده عن ساحة عن الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان أو معنى بان يحكى عنه أو لا ثم يشار اليه نحوجاني رجل فقال ذلك الرجل وضربى زيد فهالني ذلك الضرب لان المحـكي عنه غائب

تنبيها على ان ما يستحيل ابصاره. يستحيل حضوره والالجار أن يكون بحضرتنا جبال لانراها فما قيل ان الظاهر ابواد كلم قأو أو ترك لفظة مشاهدته ليس بشيء (قوله اكمل تمييز) وهو الثمييز بالقلب والعين

⁽قول الشارح) على اصل المراد قــد تقدم ان اصل لمراد هو المعنى الذي لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات كنسبة القيام الى زيد

⁽قول المحشى) تنبيها الى آخره لا حاجة فيما نحن فيه الى هذا التنبيه وان كان صحيحا وانما المحتاج اليه ان يبين مابين القيود من العموم والخصوص فكان اللائق ان يقال أو الى مشاهد أى حاضر غير محسوس كاشارة الاعمى الى الحاضر على التقييد بالاستحالة لا وجه له ثم ظهر ان وجهه ان المحسوس غير المشاهد هو ما يمكن احساسه فقوله أو الى ما يستحيل الحمقابل له بدل ان يقول أو الى مشاهد لا يمكن احساسه تأمل له بدل ان يقول أو الى مشاهد لا يمكن احساسه لانه باطل اذ المشاهد لا بد ان يكون تحسوساً أى يمكن إحساسه تأمل في بدل المحشى سابقا بان يكون موجودا خارجا في المحشى التكلم وما سيأتي في كلام السيد من ان اللفظ يوصف بالحضور اذا كان مذكوراً عن قرب فانما هو حضور عرفى بمجلس التسكلم وما سيأتي في كلام السيد من ان اللفظ يوصف بالحضور اذا كان مذكوراً عن قرب فانما هو حضور عرفى

فانه لاتمييز اكمل منه ولا يحصل ذلك الا باسم الاشارة (قال قدس سره هذا جار في الالفاظ كلها الخ)، المقتضيات والدواعي التي تبين في علم المعانى بعضها . مدلولات وضعية اللالفاظ كالتكلم والحطاب والغيبة والاحضار بعينه ، وبعضها من مستتبعات التراكيب تدل عليها الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم هذا قصد البليغ افادة المعاني الوضعية

لاحقيقي فاندفع ماتوهم من ان الالفاظ يستحيل ابصارها وهي حاضرة بحضور قائلها

(قول المحشى) فانه لا تمييز أكل منه وهذا لا ينافى أعرفية غيره لان الاعرفية مدارها على عدم التناول بحسب الوضع والاستعال ومدار أكل التمييز على الاقتران بالاشارة الحسية عند الاستعال وبهذا ظهران هذه النكتة موجبة لا مرجحة فاندفع الاعتراض بال الغراض المذكورة في المتن كلها مرجحة فلا معنى لقول الشارح واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله وظهر فساد مافي الاطول وغيره هنا فتدبر وعبارة السيد في شرح المفتاح اسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعال متناولا لمتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكمل تمييز وتعيين اذ لا يبقي اشتباه اصلا بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد و يمتاز المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما يمثاز عند العقل وحده واذا جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب وضعه الواحد لا يتناول الا معيناً ومن جعل المعقم أعرف نظر الى أن ضمير المتكلم لا يتصور تطرق اشتباه اليه قطعا اه

(قُولَ السيد قدس سَره) أى اشير اليه أو انبه عليه فردا فيه اشارة الى اتحاد عامل الحال وصاحبها لان الخبر معمول معنى لمعنى الهاء والاشارة ولا يقال انه لاحاجة اليه على الاول لان المبتدا عامل في الخبر والحال لاختلاف جهة العمل اذ عمله في الخبر بجهة الابتدائية وفي الحال بجهة الفعلية واختلاف الجهة منزل منزلة اختلاف العامل

(قول السيد قدس سره) والاولى ان يجعل حالا مؤكدة لانه ابلغ في المدح وحينئذ لا يكون عاملها مهني الاشارة أو التنبيه بل هو على الخلاف في عامل المؤكدة بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة فني نحو زيد أبوك عطوفاً يقدر أحقه عطوفاً وقال الزجاج العامل الخبر لتأويله بمسمي نحو أنا حاتم سخيا وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحوانا عمرو شجاعا ورد جميع ذلك الرضى واختار قول ابن مالك ان العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك عطوفا لانها وان كان جزءاها جامدين فلا شك انه يحصل من اسناد أحد جزئهما الى الآخر معنى من معانى الفعل ألا ترى أن معنى انا زيد وفى عبد الحكيم على الجامى هنا كلام فانظره

(قول السيد قدس سره) حال من نسل شيبان في شرحه للمفتاح وحواشيه حال من شيبان ولا يلزم عدم اتحافد عامل الحال وصاحبها لانه يجوز ان يقال بدل من نسل شيبان من شيبان فالعامل بحسب الممنى واحدكما في ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا بخلاف قولك جاءني غلام هند راكبة فانه لا يجوز اه

(قول الهشي) المقتضيات والدواعي الخ لفظ المقتضيات بكسرالضاد كايدل عليه عدف الدواعي والمراد بهماالاغراض التي يؤتي بالخصوصيات لافادتها و يصح ان يكون بفتح الضاد فان الاغراض يقتضبها المقام كايقتضي الخصوصيات المفيدة لها (قول المحشي) مدلولات وضعية أي متعلقة بمدلول وضعي لان الداعي فيها ذكره كون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث هو متكلم وكذا الخطاب والغيبة كاسبق والمعنى الوضعي ذات موصوفة بالتكلم والخطاب والغيبة وكذا الداعي في العلم الاحضار بعينه والمعنى الوضعي مشخص بعينه أ

(قول المحشي) و بعضها من مستتبعات التراكيب اى لا يتعلق بمعنى وضعى

أورد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وجرد الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الدواعى اليها. افادة معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على أصل المراد . ان اختياره هذا اللفظ بخصوصه علىلفظ آخر شريك له فى افادة الحكم علىذات المسند اليه أو المسند مثلا لاجل افادة هذا المعنىالخصوص بعينه واذا قصد افادة

(قول المحشى) افادة معانيها الاصلية اى لكون المقام مقام تلك الافادة

﴿ قُولُ الْمُعْشَيِ ﴾ أن اختياره هذا اللفظ بخصوصه الخ أي معنى زيادتهاعلى أصل المراد أنها مقصودة للبليغ بخصوصها لاقتضا المقام لها لا أنه أتى بها أتفاقاً ولذا اختار اللفظ الخصوص على ما يشاركه فى افادة الحكم على الذات وليس الممنى الزائد هو الاختيار المذكور لاجل الافادة وانما قال بهذه العبارة اشارة الى الدليل الدال على ذلك المعنى الزئدكما سبق في قول المفتاح وأعنى بخاصية التركيب ما يسبق منه الي الفهم عند سهاعه جاريا مجرى اللازم لكونه صادراعن البليغ لالنفس المتركيب من حيث هو لان البليغ هو الذي يلزمه عرفًا ان يقصد بتراكيبه مايناسبه وقد تقدم بسط ذلك فأرجع اليهوايضاً فان مراده حل قول الشارح من حيث آنه آذا أريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد فان مرجع الضمير هو ان يؤتى بهذا اذا اريد بيان قرب المسند اليه فقوله ان اختياره هذا اللفظ بيان لقول الشارح يؤتى بهذا وقوله لاجل افادة هذا المعنى بخصوصه بيازلةول الشارح بيان قرب المسند اليه وحينئذ فالخصوصية فيهذا الكلام هوكون اللفظ بخصوصه مختارا للبليغ دون غيره والغرض الزآئد هوكونه مورداً لافادة ذلك المعنى بعينه لدعاء المقام له لا أنه أورد كيف اتفق وهذا معنى زائد على المعنى اللغوى الذي هو الاشارة للقريب يدل عليه التركيب دلالة عقلية دلالة الاثر على المؤثر اذ لولا قصد ذلك المعنى بعينه لما اختاره البليغ على غيره وليس المراد ان معنى زيادتها على اصل المراد زيادتها على ذات المسند اليه المعبر عنه بلفظ آخر ليس فيه الدلالة على القرب كما نقل عن شيخنا لما سبق عن الشيخ من أن الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على مناه اللغوي ثم تجد اذلك الممنى دلالة ثانية على المعنى المقصود اه فُلا بد في البلاغة من معنى أُنوى يدلعليه اللفظ بسبب دلالته على المعنى الاولى.وهنا كذلك فانه لما دل على معناه الاولى وكان واقعا من البليغ دل على انه مقصود بمينه بخلاف ما اذا وقع من غير البليغ وان كانمستعملا في معناه اللغوى الذي هو القرب بان اشار بهذا للفريب اتفاقا غير ملاحظ لمعنى القرب فانه وان كان استعالا لغويا صحيحاً اذ لا يشترط فيه الا استمال اللفظ في معناه سواء لاحظه أو لا خصوصا عند من لا يشترط القصد في الدلالة وهو الصحيح أو كان ملاحظا له لكن لم يدع اليه المقام فانه لا يكون فبهما بليغا والحاصل ان أصل المعنى هو القرب، والخصوصية المعتبرة في اللفظ هو كُونه يختارا للبليغ دون غيره والمعنى الثانوي المدلول اتلك الخصوصية هوكون ذلك المعنى مقصودا بعينه اذا عرفت ذلك عرفت ان معنى قول الشارح وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياكان ان افادة قرب المسند اليه بعينه المدلولعليه باختيار هذأ اللفظ دون غيره زائد علىأصل المراد الذي هم الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياكان وذلك الشيء هو ما يفيد ما قصده غير البليغ باللفظ الليالُ على القرب مثلًا فإنه لعدم قصده افادة مدلوله بعينه يكون لفظ هذا وزيد عنده سواء فليس هذا بيانا للمزيد عليه بإنه ذات المسند اليه دون القرب بل بيان للتفاوت بين استمال البليغ للفظ هذا مثلا واستعمال غــيره بان البليغ يورده قاصدا افادة خصوص معناه بخلاف غيره فانه انما يورده مستعملا في معناه أيكن لا من حيث خصوصه بل من حيث انه من جملة ما يدل على ذات المسند اليه ومثل هذا قول المحشي وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد الخ

ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائباً لكن جرى ذكره عن قريب فكأنه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد فهو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد (او للتنبيه) اى تعريف

الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتحقير والنعظيم والنابيه على الغباوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على أصل المراد ان اختياره هذا اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تجريده عنها لافادة تلك الخصوصية فظهر ان ما ذكره الشارح رحم الله لا يجرى في الالفاظ كلها ، وان قوله وهو زائد على أصل المراد ليس مستدركا فتدبر فانه من النفائس وفي شرح المفتاح الشريفي انه ان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معانى اسهاء الاشارة كان هذا بحث غنا لغويا وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء ، بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعانى انتهى ولا يحفى ان اعتبار الخروج أمن خارج عما اتفق عليه أيمة اللغة (قال قدس سره اجراء المدور العقلية بجرى الح) فيكون استعال اسهاء الاشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الامور العقلية بالامور المحسوسة في تفاوت المراتب (قال قدس سره ولك ان تقول الح) وحينئذ يكون استعالها في رضه الحلودناء تها بطريق الحجاز المرسل (قال قدس سره قال مجم الله فان قوله و يجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الدين المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما اجله الشارح رحمه الله فان قوله و يجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الدين المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما اجله الشارح رحمه الله فان قوله و يجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى الدين المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما اجله الشارح رحمه الله فان قوله و يجوز ان يشار الى قوله بخلاف المعنى

(قول المحشي) الخصوصيات اي الاغراض

(قُول الحشي) بكيفيات مخصوصة في الالفاظ سواء كانت تلك الكيفيات زائدة في اللفظ كالتصغير المفيد للتحقير أو التمظيم اولا كاسم الاشارة المراد به التحقير بالقرب فالكيفية فيه هو كونه مقصودا به افادة القرب بعينه ليرتب البليغ على ذلك القصد افادة التحقير وهكذا فتدبر

(قول المحشي) فظهر ان ماذكره الشارح الخ هذا اختيار للجواب الذي ذكره السيد بقوله فان قلت الخ ومنع لقوله هذا جار في الالفاظ كلها بانه انمايجرى في القسم الاول من القسمين المذكورين اذ ليس المقصود فى الثانى افادة خصوص معناه المافوى بل افادة ما هو زائد عليه

(قول المحشي) وان قوله وهو زائد على اصل المراد ليس مستدركا الح أى قوله وهو زائد على اصل المراد إلى آخره كما ذكره السيد فان معنى كلام السيد انه اذاكان الزائد قصد بيان القرب لاحاجة الى اعتبار ان المزيد عليه هو الحكم على المسند اليه المعبر عنه بشيء يوجب تصوره أياً كان فان قصد بيان القرب زائد على الحكم على المسند اليه المعبر عنه بخصوص الفظ هذا ومحصل جواب المحشى انه ايس الزائد قصد بيان القرب بلفظ هذا مطلقا ولوكان غير مقصود بخصوصه بخصوصه حتى يكون اللفظ الدال على القرب وغيره عند المتكلم سواء بل الزائد افادة هذا المعنى بخصوصه باختيار هذا اللفظ دون غيره مما يشاركه في افادة الحكم على ذات المسند اليه التي تكون مقصودة لغير البليغ من استعمال لفظ القرب فليتاً مل غيره مما يشاركه في افادة الحكم على ذات المسند اليه التي تكون مقصودة لغير البليغ من استعمال لفظ القرب فليتاً مل

(قول الحوثيي) بحسب مناسبة الالفاظ أي فذا يناسبه القرب لقلته وذاك التوسط وذلك البعد _

(قول المحشي) عما اتفق عليه أمَّة اللغة وان تردد فيه ابن الحاجب لَكَثْرة استعمال كل مقام الآخر

(قول السيد قدس سره) بخلاف المعنى الغائب المذكور كالضرب الى آخره هذه حكاية لكلامالرضي بالمعنى وقد ذكر هو مثال الضرب بقوله تضاربوا فهالني ذلك الضرب المسند اليه بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب المشار اليه باوصاف) اى عند ايراد أوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه * ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء فتقول عقبته بالشيء اى جعلت الشيء على عقبه (على انه) اى للتنبيه على ان المشار اليه (جدير بما يرد بعده) اي بعد اسم الاشارة (من أجلها) اى من أجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه (نحو) * الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون السلاة الى قوله (اولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفاحون) عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب وإقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان أورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل الصافهم بالاوصاف المذكورة أو لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم أو السامع باحواله اولنحو ذلك (وباللام) اى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود)

الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الاشارة بلفظ القريب ولم يذكره صريحاً ولا عاته وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور الى قوله اذاكان عينا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله وقد يذكر المعنى الحاضر والتعليل المذكور فيه بقوله لان المحكى عنه غائب قاصر ، لا بدان يضم اليه انه لتقدم ذكره صار كالمشاهد (قال قدس سره الى المعنى الحاضر) أراد بالمعنى ها يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله عما بعده وان كان متقضيا في وبالحاضر ما يعده العرف حاضرا كالقسم المذكور فان حضوره ليس الا بلفظه وعدم انفصاله عما بعده وان كان متقضيا في نفسه (قال قدس سره بخلاف المعنى الح) متعلق بقوله ويجوز ان يشار (قال قدس سره وهكذا الحال) اي كحال المعنى الغائب حال الهين الغائب (قال قدس سره والمناب الإربعة ليصح التمبير عنها باسم الاشارة (قوله وهو الذين يؤمنون) ، اي الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة في الصفات خارجة عن المشار اليه فلا ينافي ذكر الموسول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط والمنابق قد المنابس أن يقال وهو المنتقون الخ) فيه بحث لان الذين يؤمنون الخ

⁽قول المحشى) لا بد ان ينضم اليه اي كما يؤخذ من عبارة الرضي

⁽ قول المحشى) اراد بالمعنى ما يقوم بغيره جواب عسا يقال ان الاشارة فى وذلك قسم عظيم راجعة للقسم السابق وهو لفظ لا معنى وقوله و بالحاضر الخ جواب عما يقال ان المشار اليه أمر منقض فهو ماض لا حاضر

⁽ قول المحشي) فى جميع الاقسام الاربعة التى هى اسم الاشارة البعيد للمين الغائبة واسم الاشارة القريب لهاواسم الاشارة البعيد للمعنى الحاضر واسم الاشارة القريب له واسم الاشارة في هذه الصور مجاز بخلاف العين الحاضرة فهوفيها حقيقة فقول الشارح ولفظ ذلك صالح الخ أى على سبيل الحجاز

⁽ قول المحشي) أي الذوات المعهودة أمنوان هذه الصلة يعنى ان المشار اليه الذوات المعبر عنها بالموصول والصلة الما ذكرت لتميين الموصول عند المخاطب للشارح لانه الما عهده بها لا لانها من جملة المشار اليه كما فهم السيد وقوله فقالوا _

ان كان مفصولا عن المتقين فجملة اولئك على هدى في محل الرفع على انه خبر له وجملة الذين يومنون مع خبره ، حواب سو ال كانه قيل ، ما بال المتقين خصوا بالهدى وهلهم احقاء بذلك ، فاجيب بالذين يؤمنون الخ فلا بد أن يكون اولئك اشارة الى الذين يؤمنون الخ ليرتبط النظم و بصح الجواب وان كان موصولا به صفة له فجملة اولئك على هدى استئناف لامحل لها ، وهو تتيجة الاحكام والصفات المتقدمة،أو جواب سو الكأنه قيل ما للموصوفين بهذه الصفات اختصوا بالهدى فالمناسب أن يكون المشار اليه الذين يؤمنون لقربه ، ولكونه تجرى عليه الصفات المذكورة بالذات واما المتقون فاتصافهم بالصفات المذكورة بالذين بؤمنون (قال قدس سره كا صرح به الخ) فيه ان المصرج به الإيمان لا الذين يؤمنون (قال قدس سره كا صرح به الخ) فيه ان المصرج به الإيمان المهد الخارجي وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه عينا غائباً كا من وانه يقتضي أن يكون ايراد اسم الاشارة من خلاف المعتد الخارجي وفي اسم الاشارة اذا كان المشار اليه عينا غائباً كا من وانه يقتضي أن يكون ايراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى الظاهر، وليس كذلك كا عرفت منقولا عن الرضى على ان هذه المقدمة لا يحتاج اليها في اتمام المفصود اذ يكفي ان مقتضى الظاهر، وليس كذلك كا عرفت منقولا عن الرضى على ان هذه المقدمة لا يحتاج اليها في اتمام المفصود اذ يكفي ان مقتضى الظاهر، وليس كذلك كا التقييز وهو انما حصل بالصفات المتقدمة كان ابراده بمنزلة ذكر المشتى فيشعر بعلية تلك يقال اسم الاشارة لا التي قالوه جواباً عن اشكال السيد

وقع منهم الايمانان وعلى الثانى فيصولا اى كله او بعضه أعنى الذين يؤمنون بما أنزل اليك بناءعلى ان المرادبه طائمة مخصوصة وقع منهم الايمانان وعلى الثانى فجملة الذين يؤمنون بما أنزل الح عطف على هدى للمتفين الموصوفين بالذين يؤمنون بالغيب وقوله فيما يأتى وان كان موصوفا أى كله وتفصيله فى التفسير

(قول المحشى) جواب سو ال أى نشأ من قوله هدي الهنتين حيث اختص المتقون بان الكتاب هدى لهم التصديق (قول المحشى) ما بال المتقين خصوا اي ماحالهم مختصين بذلك وهل هم احقاء به فالسو ال عن الحكم فالفرض منه التصديق (قول المحشى) فاجيب بالذين يؤ منون اى هو لا ، لاجل اتصافهم بالصفات المذكورة متمكنون على الهدى الكامل ومعلوم ان العلة مختصة بهم فيكونون مستحقين لاختصاص الهدي فالجواب مشتمل على الحكم المطلوب مع تلخيص موجبه كانه قيل هم يستحقون الاختصاص والسب تلك الاوصاف التي ترتب عليها الحكم

(قول المحشى) وهو نتيجة الاحكام والصفات في اضافة النتيجة للاحكام وتفسيرها بعطف الصفات عليها أشارة الى ان انتاج الصفات المذكورة باعتبار كونها احكاما بتأويل النسبة التقييدية الى لخبرية وعلى هذ فالفصل لكمال الاتصال فان النتيجة بمنزلة بدل الاشتمال

(قول العشى) أو جواب سو ال عطف على قوله وهو نتيجة الاحكام وعلى هذا فالفصل لكونها كالمتصلة بما قبلها (قول العشي) ولكونه تجرى عليه الصفات اي التي هو نتيجتها على الاول والتي ذكرت في السو ال على الثانى وانتاج كونها نتيجة للمناسبة المذكورة ظاهر وكذا انتاج كونها مذكورة في السو آل لان الموصوف على الحقيقة الموصول ثم ان هذا الجواب كانه اعادة فلدعوي لكن لما لم يتنبه السامع لتفصيل السبب نبه عليه اجمالا باسم الاشارة الدال على تلك المذوات باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس المشاهد فكان معنى الجواب ان التأمل فيا سبق يغنى عن السو ال وقد عرفت انه غير مشار اليه بل ذكر للعهد به

(قول للعشى) فأنه لازم في المعرف بلام العهد الخارجي مراده بالعهد الخارجي العهد الذكري وهو ما تقدم ذكره صريحاً اوكناية لا ماحصل في علم المخاطب بغير الذكر والحس نحو بالوادى المقدس اذ هما في الغار ولا ماحضر في الحس اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته

الاوصاف لما اجرى عليه (قوله أي الى حصة الخ) يمنى ان المراد بالمهود الحصة الممهودة، لانها الكاملة في الممهودية ولوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة والا فالاشارة الى المعهود متحققة في لام الجنس أيضاً والحصة والفرد عندهم ، بمعنى واحد ، والفرق بينهما انما هو في اصطلاح المنطق ولذا قال في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فردين أو اكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد الشخص الواحد ، والمعهود الخارجي قد يكون نوعا وقد يكون اكثر من واحد ، قال في شرح المفتاح واما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام فعى متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة أو عموم الافراد وشمولها أو حصة معينة منها (قوله واحدا كان الخ)كما اذا قيل لك جاءني رجل او رجلان أو رجال فتقول اكرم

والمشاهدة كقولك لمن فوق سهما أى رفعه القرطاس اى أصب القرطاس الحاضر وان كان العهد في الثلاثة خارجيا عند البيانيين والتحاة يجعلون الثانى ذهنيا فلا يرد ماقيل ينافي هذا ماسبق له من ان المعرف بلام العهد الخارجي لا يتوقف على تقدم الذكر بل مجرد الحضور الذهني اه لان حاصل ما تقدم ان السيد قال ان المعرف بلام العهد الخارجي يتوقف على تقدم الذكر تحقيقا أو تقديرا فقال المحشى انه ممنوع لان مدلوله الحصة من الحقيقة المعهودة بين المتكلم والمخاطب سواء تقدم ذكرها أولا ومنشؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار اه يعني ان لام العهد موضوعة للمعهودية اعني الحضور في الله من مواء كان سببه تقدم الذكر او لا فالعهد من حيث هو لا يتوقف على تقدم الذكر نعم قد يكون سببا له فالاحضار بعينه ابتداء قد يكون بلام العهد ان لم يكن الذكر سببه فلا يصح الاحتراز عنه بقوله فيا سبق ابتداء هذا هو معني ما تقدم واما ماهنا فعناه اذا لم يكن هناك سبب للعهد الا الذكر لزم تقدم الذكر وحينئذ يقتضي أن الظاهر ايراد المضمر وليس كذلك فتدبر فول الشارح) تقول عهدت فلانا الخ يعني ان العهد يلزم اللقي

(قول الحشي) لانها الكاملة في المعبردية لان التعين الشخصي فيه ما في التعين الجنسي وزيادة بخلاف عكسه (قول المحشى) بمعنى واحد هو الماهية مع التشخص الصادق بالواحد والاثنين والجماعة

(قول الحشى) والفرق بينهما اى بان آلفرد هو المركب من الطبيعة وما ينضم اليها من التشخص بناء على انه جزءهن الشخص وان نازع فيه السيد صاحب المواقف والحصة هى الطبيعة من حيث انها مقيدة بقيد خارج عن حقيقتها بان يعتبر التقييد بما هو تقييد لا بان يحصل الالتفات اليه بالذات بان يعتبر من حيث انه امن مع الطبيعة لئلا برجع الى ان يصير هو قيدا ومن اده بقوله والفرق الخدفع ما يقال ان معنى قول الشارح واحدا الح سواء كانت الحصة واحدا أى فردا واحدا او فردين او جماعة وافا تباين مفهوماهما لاتكون الحصة فردا ولا فردين ولا افرادا ثم ان المراد بالفرد المقدر في عبارته هنا والمذكور في عبارة شرح المفتاح التي نقلها المحشى هو المهنى المتبادر الشائع فى الاستعال وهو الشخص الواحدوالا فلا معنى التثنية والجمع والحديد المعتبرة والمناهم المناهم على المواحد تدبر وقول الحشي) والمعهود الخارجي الخرمن تمام الاستدلال وقوله قد يكون نوعا أى فلا يصح لفظ الفرد لدلالته على الشخص وقوله وقد يكون أو الدال على الواحد

(قول المحشى) قال في شرح المفتاح الخ استدلال على انه قد يكون نوعاً بقوله نفس الحقيقة وعلى قوله اكثر من

وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية (نحو وليس الذكر كالانثي اى) ليس الذكر (الذى طلبت) امرأة عران (كالتي) اى كالانثى التى (ونعبت لها) فالانثى اشارة الى ماسبق ذكره صريحا فى قوله تعالى * قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله * رب انى نذرت لك ما فى بطنى محروا * قان لفظ ما وان كان يتم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد خدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن محو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا أمير واحد وكقولك لمن دخل البيت أغلق الباب وقد تكون لام المهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحويا ايها الرجل وهذا الرجل

الرجل أو الرجلين أو الرجال كذا في شرح المفتاح (قوله وذلك لتقدم الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استماله كافى المضمر المغائب لا انه قرينة لارادة الحصة على ما وهم لانه يلزم أن يكون استعال الممرف فيه مجازاً معان كال التعريف فيه والمراد بالكناية مايقابل الصريح لا المعنى المصطلح (قوله رب اني وضعنها انثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا الى ما لانه دار بين المرجع والحال التى هى بمنزلة الحبر اعنى انثى فرعاية الخبر أولى (قوله لكن التحرير الخ) بعنى بضم الحال أعنى محررا صار مختصا بالذكر . لا ان المراد من كلة ما الذكر (فوله كافي وصف المنادي الخ).هذا على تقدير أن يكون المنادي هو المعرف باللام كما الشار اليه الشيخ ابن الحاجب بقوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل فيكون المنادي هو الرجل الممهود ولحضوره المستفاد من النداء لا يحتاج الى تقدم الذكر وأما على ماذهب اليه الشيخ الرضي من ان المنادي هو اى والوصف لازالة الابهام وبيان الماهية . فالتعريف للبنس (قوله واسم الاشارة الخ)

واحد بقوله أو حصة معينة منها فانها في مقابلة كل الافراد والمقابل هو البعض واحدا او اكثر

(قول المحشي) لانه يازم أن يكون استعال المعرف فيه مجازا قيل انها قرينة لتعيين المراد لاشتراك اسم الجنس بين الحصة ونفس الحقيقة لاقرينة على المعنى المجازي حتى يكون مجازا وفيه ان اسم الجنس معاللام موضوع للحصة المعينة بتقدم الذكر كمام، فهو شرط شرطه الواضع حين الوضع فيكون شرطا لصحة الاستعال بخلاف قرينة المشترك فانها لم يشرطها الواضع اذ قد تتعدد كما تقدم أيضاً فتدبر

(قول المحشي)لا أن المراد من كلمة ما الذكر أي حتى يكون من الصريح

(قول المحشّي)هذا على تقدير الح اى كلام الشارح مبنى على هذا التقدّير فقوله وصف المنادى بنا، على الظاهر والأ فالمنادى هو مدخول ال

(قول المحشي)فالتعريف للجنس ظاهره انه مذهب الرضى لكن عبارته في وصف اسم الاشارة ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها علم من اسم الاشارة فل يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لايفيد الا تعيين التوجيه بمنية وهذا الله عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد اه فيعلم منه ان اللام للعهد وان المراد التطابق معنى وهذا التوجيه بمنية المناهدة والمناهدة والمناهدة والمناهدة والمناهدة والمناهدة المناهدة المناهدة المناهدة المناهدة والمناهدة والمناهد

(او) للاشارة (الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة) ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكامة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية

ليت شعرى ما معنى كون اللام في هذا الرجل للعهد فانه ذكر الرضى في بحث المنادي أنه لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والحتاج اليه في نعت أسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه وأما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لقظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق المطاوب بين النعت والمنعوت. واخصر التي للتعريف هي اللام اذ هي اقل من المضاف اليه (قوله الى نفس الحقيقة)، اى مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع (قوله ومفهوم المسمى) عطف تفسيري للحقيقة للتنبيه ، على ان ليس المراد بالحقيقة همنا المعنى المشهور، أى الماهية الموجودة واضافة المفهوم الي المسمى تفسيري للحقيقة للتنبيه ، على ان ليس المراد بالحقيقة همنا المعنى المشهور، أى الماهية الموجودة واضافة المفهوم الى المسمى بيان لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون مفهوم الاسم بل ماصدق عليه وقد يجتمعان فهو من قبيل خاتم فضة (قوله من غير اعتبار لما صدق الح) عدم اعتبار الشي ، ليس اعتبارا لعدمه ، فلام الجنس متناول جار في وصف اى كما يوخذ من كلامه في تابع المنادى

(قول المحشى) ليت شعري الخ قال الرضى في باب النعت وانما كان العلم أعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسهاء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بينه وبين وصفه لشدة احتياجه اليه واذا كان محتاجا اليه لرفع اللبس فلابد أن يكون اللام في الرجل للمهد وهو مختار الرضى كما يعلم من قوله سابقا لان الهظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل فتدبر (قول الحشى) واخصر الثي لاتمريف أى اخصر الطرق التي للنعريف هى اللام فانها اخصر من التعريف بالمضاف

اليه بان يقال ياذا غلام زيد مثلا وهذا وجه انرجيم اللام والا فيوصف بالموصول نحو بهذا الذى قال كذا كما في الرضى (قول المحشى)اى مع الاشارة الى حضورها به يندفع قول الرضى ان الاشارة الى الماهية مستفادة من اسم الجنس لان كل اسم انما يخاطب به من يعرف مدلوله فالحق ان التعريف لفظى

(قول المحشى) على ان ليس المراد الخ لان المعرف بلام الجنس قدلاً يكون موجوداً كالعنقاء اذلاً حقيقة لها لكن لها مفهوم اى أمر يتصور من ذلك اللفظ وهو طائر يفتال النفوس

(قول المحشى) أى الماهية الموجودة أي بنفسها أو فيضمن افرادها

(قول المحشي) فلام الجنس تتناول الخ تفريع على قوله عدم اعتبار الشيء الخ يمنى ان مدخول لام الحقيقة قديمتبر فيه عدم الوجود كما في المدخلة على المعرفات كذا في الحفيد فكلاهما طبيعية الا ان الاولى اهم من الثانية لبعد الثانية بعدم اعتبار العدم لان الموجود الافراد لا الطبيعة وما قبل انه تفريع على السلم الذكلام لا تمرة لما قبله والمقصود منه تصحيح جعل المعرف بلام العهد الذهنى ولام الاسنفراق من افراد المعرف بلام الحقيقة ليس بشيء اذ لا دلالة لهما الا على الماهية والفردية اتما هي من القرينة

(وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقة (لواحد) من الافراد (باعتبار عهديته في الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يدى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتباركونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها (كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه

للام الطبيعة نحو الانسان نوع وللام الداخلة على المعرفات (قوله وقد يأتي) لم يقل وقد يقصد ، لان الوحدة المبهمة مستفادة من القرينة الحارجية ، ولم تقصد من المعرف باللام (قوله ، باعتبار عهديته الح) أى الفرد المبهم باعتبار مطابقته للماهية المعلومة صار معهودا أى معلوما فلمهديته بهذا الاعتبار يسمي معهودا ذهنيا ومعنى المطابقة اشتهال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة المتحدة) أي الموصوفة بالوحدة في الذهن ، فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا المقيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرف بلام الحقيقة أعنى ما وضع ليستعمل في شيء بعينه ، فان الماهية الحاصلة في الذهن أم واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقها التعدد بحسب الوجود (قوله باعتبار ان الحقيقة الح) ،

(قول الشارح) بل في بعضها اى عند قيام القرينة على ان القصد الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن بعض الافراد في طلق حيث المعرف ا

(قول الحشي) لان الوحدة المبهمة الخ يعنى ان الننوين في واحد للتنكير المفيد للابهام فيكون المعنى لو قال يقصدا نه قد يقصد به الابهام مع ان الوحدة المبهمة انما استفيدت من القرينة الحارجية

(قول المحشى) ولم تقصد من المعرف باللام اى لم تقصد باستماله فيها وانما استعمل فى الحقيقة المعينة في الدهن . (قول المحشى) باعتبار عهديته الخ بيان للمتن مع قول الشارح لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى ان الفرد لا عهد له من حيث ذاته انما عهده بمطابقته للمعهود

(قول الحشي) فالوحدة خارجة عن الموضوع له اذ الموضوع له الماهية مع التعين وان كان التعين سببه الوحدة وعدم التعدد ولو كانت الوحدة الذهنية من الموضوع له لكان استمال اللفظ فى الماهية من حيث وجودها الحارجي مجازا

(قول الحشي) فان الماهية الحاصلة في الذهن امن واحد التي يفيد أن اللفظ مستعمل فى الماهية الموصوفة بالوحدة في الذهن المعينة فيه لكن مزحيث وجودها الحارجي فى ضمن بعض الافراد وذلك لايقتضى كون اللفظ محازا لانه موضوع للماهية المعينة فى الذهن بفطع النظر عن خصوص احد الوجودين وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه ثم أن مفهوم الماهية المعينة في الذهن من حيث الوجود الحارجي فى بعض الافراد لا باعتبار كونه فردا من الافراد بل باعتبار وجود

في التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت أسداً فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا أطلقها على الواحد فانما أردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد

لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازاً من باب اطلاق المطلق على المقيد ، من حيث انه مقيد (قوله فجاء التعدد) المستازم للابهام من حيث الوجود لا باعتبار الوضع بخلاف النكرة فان الابهام فيها ، باعتبار الوضع (قوله والفرق بينه الح) لما علم مما تقدم ان المعروف بلام العهد الذهني . مستعمل في فرد من الحقيقة والنكرة أيضاً كذلك بين الفرق بينهما دفعاً للاشتباه وتمهيدا لقوله وهذا في المعنى كالنكرة بأن الفردية في النكرة مستفادة من نفس الفقط وفي المعرف المذكور من القرينة الحارجية وأما الفرق بين اسهاء الاجناس المتي ، لادلالة فيها على الفردية ، فواضح ، وكذا الفرق بين اسهاء الاجناس المعرفة بلام الجنس وغير المعرفة بها وهو الاشارة الى نفس الحقيقة في الاولى دون الثانية معام مامر فلذا لم يتعرض لها (قوله المستعمل في فرد) الماهية فيه الذي هو المستعمل فيه اللفظ لا تعدد فيه لكن الواقع ان الماهية متى وجنت خارجا لاتكون الا متعددة وفرق بين المستعمل فيه اللفظ واهية معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن بعض مبهم لا من حيث خصوصه والمفهوم من خارج فالمستعمل فيه اللفظ واهية موينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن عميم منهم لا من حيث خصوصه والمفهوم من خارج فرد مبهم بخصوص كونه فردا مبهما والثاني مدلول النكرة بخلاف الاول في ضمنه الذ مدلول النكرة هو البعض المبهم والاول هو ما في ضمنه

(قول الشارح) واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة فالمستعمل فيه الحقيقة والاطلاق علي الواحد فاللفظ لم يستعمل الا فيما وضع له وهوالحقيقة لكنه فى الحارج على الواحد وفرق بين مايقصد بالاستعال فيه وبين مايقع اللفظ عليه في الخارج (قول الحشى) لا باعتباره بخصوصه اى بخصوص كونه فردا

(قول المحشى) من حيث الوجود لا من حيث الوضع اى لامنحيث المعنى الموضوع له المستعمل فيه اللفظ لاستعاله في الحقيقة من حيث وجودها في بعض الافراد لا من حيث كونه فردا لكن الموجود فى الحارج الافراد من حيث هى أفراد فازم التعدد من حيث الوجود

(قول المحشي) باعتبار الوضع لوضعها للفرد المبهم من حيث كونه فردا مبهما

(قول المحشي) مستممل في فرد اي مطلق عليه باعتبار الخارج والقرينة او بالوضع له لقوله والنكرة ايضا كذاك

(قول المحشّى) وتمهيدا الخ حيث جمله كالنكرة لا نكرة

(قول المحشي) لا دلالة فيها على الفردية كالمصادر

(قول العشي) فواضح لاعتبار التمين والاطلاق على الفرد فيه دونها

(قول المحثى) وكذا الفرق بين اسماء الاجناس المعرفة أي من حيث التعريف وعدمه هو الاشارة الى نفس الحقيقة في الاولى دون الثانية ثم ان غير المعرفة ماعدا المصادر موضوع عند الشارح لواحد من آحاد جنسه وعند غيره للجنس والبعضية مستفادة من خارج كالتنوين وناء الوحدة فعلى مختار الشارح يفرق بين اسم الجنس والنكرة فاسم الجنس مالا دلالة فيه على البعضية كالمصادر قان مدلولها الماهية اجماعاكما نص عليه في المفتاح والنكرة ما فيه دلالة على البعضية وضعا وعلى

ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كمام مخصوص بالقرينة فالحجرد وذواللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسها مختلفان واليه اشار بقوله (وهذا في المعنى كالنكرة) يعنى بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ تجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتداً وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكو نهمه وكون نحو اسامة علما

اى الذى اطلق على فرد لانه مستعمل فى الماهية المتحدة في الذهن والفردية الها جاءت من خارج الااله تسامح ههنا اعتمادا على ماسيجى، (قوله ضمنا) أى تبعا بسبب اعتبار الوجود لاقصدا من لفظه بحسب الوضع (قوله بالنظر الى القرينة) قيد لذو اللام (قوله وان كان فى اللفظ تجرى الخ)، فعلى تقدير عدم اجراء أحكام المعرفة عليه فى اللفظ كافى ولقد أمن على اللئيم يسبني كونه فى المعنى كالنكرة أولى وليس المراد انه تعريف لفظى لما عرفت ان اللام فيه للاشارة الى نفس الحقيقة وان الفردية جاءت من قرينة خارجية (قوله اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة) فالتعريف فيهما، تقديرى دل على اعتباره اجراء الاحكام المذكورة كالعدل في عمر وليس المراد ان الاحكام اللفظية اضطرتهم الى اعتبار التعريف اللفظى فيهما وليس في معناهما تعريف اصلا قانه خلاف مذهب القوم وانما ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التأذيث اللفظى والنسبة اللفظية في معناهما تعريف اصلا قانه خلاف مذهب القوم وانما ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التأذيث اللفظى والنسبة اللفظية

مختار غيره لا فرق والكل أسها اجناس نكرات والبمضية في بعضها مستفادة من الفرينة فتدبر

(قول الشارح)مستفادة من القرينة كالدخول فان القرينة دلت على ان اللفظ مستعمل في الماهية منحيثالوجود في بعض الافراد فيلزم أن يكون الذي اطلق عليه اللفظ خارجا هو الفرد اذ هو الموجود

(قول الشارح) فهو كمام مخصوص بالقرينة فكما ان العام مستعمل في جميع الافراد الموضوع لهـ ا والقرينة خصصته ببعضها كذلك المعرف مستعمل في الماهية الموجودة في ضمن بعض الافراد بقطع النظر عن خصوصية ذلك البعض لكنه لا يوجد في الخارج الابخصوصه فالقرينة لما دلت على ان المستعمل فيه الماهية من حيث الوجود لزم مدلولها الفردية المخصوصة خارجا والحاصل ان المستعمل فيه اللفظ الماهية لا البعض منها واللازم من اعتبار الوجود المدلول للقرينة هو البعض منها كما يعلم من قول الشارح فكذا النكرة تفيد الح فليتأمل فانه قد وقع في هذا المقام خبط فاحش لا كثر الافاضل

(قول الحشي) أي الذى اطلق على فرد لانه مستعمل الخ يعنى ان الاستعال في شيء يقتضي قصده بالاستعال فيه بخلاف الاطلاق عليه فانه قد يكون للضرورة بلا قصدكا هنا فانه الما اطلق على الفرد لضرورة قصد الوجود الخارجي وان كان المفصود بالاستعال الماهية التي في ضمن ذلك الفرد دون خصوص كونه فردا

(قول الحشى) فعلى تقدير الخيريد ان قوله وان كان غاية للتعميم أى سواء جرى عليه في اللفظ أحكام المعارف أولا فقوله في اللفظ قيد لبيان التقسيم وليست الواو للحال وان صلة حتى يكون المراد بيان الحال وانه تعريف لفظي تدبر (قول الحشى) تقديري أى حكمي دل على الحكم به تلك الاحكام فهذه الاحكام هي الداعية للحكم بان اللفظ موضوع للمهينة وان كان في الظاهر مطلمًا على الفرد

حتى تكافوا ما تكافوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه انءود الضمير في قوله وقد يأتى الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجمل كقوله * ولقد أمر على اللئهم يسبني * وفي التنزيل *كمثل الحمار يحمل اسفارا * على ان يحمل صفة للحيار وفيه * الا المستضعفين من الرجال والنساءوالولدان لايستطيمون * على ان قوله لايستطيمون صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تمريف كما سنذكره عن قريب وانكان اسها موصولا يصح هذا أيضاً لان الموصول أيضاً يعاملُ معاملة هذا المعرفكما ذكر صاحب الكشاف الالذين انعمت عليهم لاتوقيت فيه فهوكقوله ولقد أمرعلي اللثيم يسبنىفيصح ان تقعالنكرة أعنىقوله غير المغضوب عليهم وصفا له فانقلت المعرف بلام الحقيقة وعلمالجنس اذا اطلقا علىواحدكما فينحوادخلالسوق ورأيت اسامة مقبلا أحقيقة هوام مجاز قلت بل حقيقة اذلم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكامة فى المعنى ان يكون الغرضالاصلى طلب علم دلالتها علىذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت إذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما أردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضام القرينة فهو لم يستعمل الافيها وضع له وسيتضح هــذا في بحث الاستمارة (وقد يغيد) المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة (الاستغراق محو ان الانسان لفي خسر) أشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولامن حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع

(قوله حتى تكلفوا ماتكلفوا) حيث قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نفس المفهوم والفردية انما جاءت من خارج وان العلم الجنسي موضوع للماهية المتحدة المعهودة في الذهن بخلاف اسم الجنس (قوله لا توقيت فيه الح) هذا على تقدير ان لايفسر الذين انسمت عليهم

⁽ قول الشارح) كما يشعر به أى بعوده لمطلق المعرف حيث قال والمعرف باللام قد يأتى الخ

^{﴿ (} قُولُ الشَّارَحِ) لاتوقيت فيه أي لاتعيين فيه لان تعيين الحوادث بالاوقات

⁽ قول الشارح) لان الموصول أيضاً يعامل معاملة المعرف قال فى شرح الكشاف ان الموصول بعد اعتبار تعريفة بالصلة كالمعرف باللام في استعالاته الاربعة وانه اذا استعمل فى بعض مما اتصف بالصلة كالمعرف بلام العهد الذهني فيكون معرفة بالنظر الى مدلوله لكون التعريف فيه للجنس وفى حكم النكرة بالنظر الى البعضية المبهمة المستفادة من خارج وهو القرينة فيعامل معاملتهما

⁽ قول الشارح) فيصح ان تقع النكرة الح انماكان نكرة وانكان المنعم عليهم والمغضوب عليهم ضدين لان المنظور اليه في الذي انعمت المبهمة وليس البعض المبهم ضد المغضوب عليهم

بقوم مخصوص * قال قدس سره يود عليه الح * فيه ان جواب الشارح رحمه الله تعالى ، مبنى على ما تقرر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في الماهية من حيث هى واذا كان كذلك فلا شكان استماله في الفرد لوجود الحقيقة فيه لابخصوصه يكون حقيقة على ما بينه فى الهن الثاني من أن استمال المطلق في المقيد من حيث انه ممايصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على زيد وأما ان المعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في الماهية من حيث هى بهد ان يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر فكلام آخر لاتعلق له بالجواب * قال قدس سره وفيه بعده لا بعد فيه فانه قد اعترف في الحاشية التي بعده بذلك. في المهرف بلام المهد الخارجي وقد صرح الشيخ الرضي وغيره. بوضع المركبات بالوضع النوع صوى وضع اجزائه المادية * قال قدس سره لم يكن اختلاف فيا هو معنى التعريفين الح * هذا انها يتم اذا لم تكن المنتبر في معلما لكن الحق انها مأخوذة فيه لكون المعانى الحرفية نسبا جزئية غير مستقلة بالمهومية * قال قدس سره ان التعريف كل منهما لكن الحق انها مأخوذة فيه لكون المعانى الحرفية نسبا جزئية غير كافية الح * يعنى ان المعتبر في العهد الخارجي تعيين الحصة ومعرفة السامع لها مخصوصها . وهي لاتحصل بمعرفة الجنس غير كافية الح * يعنى ان المعتبر في العهد الخارجي تعيين الحصة ومعرفة السامع لها مخصوصها . وهي لاتحصل بمعرفة الجنس عبر المناهد من قوينة خارجية عن مدلول اللفظ عقال قدس سره ثم الظاهر الخواد بكونه مجازا من باب اطلاق المم الجزء اعنى اسم الجذء اعنى اسم الجذء اعنى اسم الجذء اعنى النو واتعين فيه * قال قدس سره واحاجة الى ذلك * أى القول بوضع آخر في الاقسام اللائة الما المناهة والمناه المناهة الله الكل واتا قال الظاهر لان القول بوضع آخر في الاقسام المناهة الما الكل واتا قال الظاهر لان القول بوضع آخر في الاقسام الما المائلة المرفع والمع المناهة على الكل واتا قال الظاهر لان القول بوضع آخر في الاقسام المائدة المناهم المناهم المناهم المناهم المناهم المن واتعاقل المناهم المناهم أم القول بوضع آخر في الاقسام المناهم المناهم

(قول المحشى) بقوم مخصوص كالنبين والصديقين والشهداء والصالحين وتفسيره بقوم مخصوص هو المنقول المشهور (قول المحشى) مبنى على ما تقرر عندهم النح كما ان السوال مبنى على ذلك فالجواب على طبق السوال واما ماقاله السيد فهو وارد على ما تقرر عندهم لاعلى الجواب

(قول المحشى) في المعرف بلام العهد أى الخارحي

(قول المحشى) بوضع المركبات الخ بأن يضع قانونا كليا يعرف به المركبات القياسية كما يبين أن المضاف مقدم على: المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام فالمراد بالمركبات ما يشمل الناقصة كما هنا

(قول المحشي) الى الخاصر الجزئى هو الماهية في المعرف بلام الحقيقة اذ الماهية المحصوصة جزئي من مطلق حاضر والفرد في المعرف بلام العهد الخارجي اذ هو جزئى لمطلق حاضر فيتعين أن يكون معنى ال الداخلة على الحقيقة الاشارة الى الحاضر الجزئى وهو الحقيقة ومعنى ال الداخلة على المعهود الخارجي هو الاشارة الى الحاضر الجزئى وهو الفرد أوالافراد المعينة فاما أن تكون موضوعة بالوضع العام لكل حضور جزئى كما هو مختار السيد واما ان تكون موضوعة بالحضور الكلي المحوظ بذاته لكن لتستعمل في الجزئيات من حيثهى جزئيات لامن حيث خصوصها حتى تكون مجازا وهو مختارالشارح فعلى كلا المذهبين معناها المستعملة فيه جزئي كما ذكره المحشى

(قول المحشي) لاميا أي مستفادا من اللام أو غيره أي مستفادا من غير اللام كالعلم والاضافة

(قول الحشي)وهىلانحصل بمعرفة الجنس فلذا جعل قسما براسه وقوله بمخلاف العهد الخ فلذا جدل من فروع لام الجنس (قول الحشى) وكون الحكم بحسب الوجود الخ الظاهر والفردية مستفادة من قرينة خارجية اذ اللفظ مستعمل في لماهية الموجودة نعم خصوص الفرد غير مستعمل فيه اللفظ شم ظهر ان قوله بحسب الوجود حال من إسم كان وقوله في بل يكنى فيها وضع الاجزاء وذلك لاناسم الجنس مستعمل في الماهية من حيث هي واللام للاشارة الى حضورها في ذهن المحاطب والفردية كلا أو بعضاً مستفادة من خارج هذا وفيا ذكره بحث اما أولا فلانه ان اراد ان الاسم الذي دخله لام العهد موضوع بوضع آخر المعبود الخارجي فذلك فاسد لانه موضوع للجنس وبعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان مجموع الاسم واللام موضوع بوضم آخر غير وضع الاجزاء المحصة المعينة كان اللام فيه بهذا الوضع للاشارة الى حضور الماهية من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام فني المحرف بلام الجسس للاشارة الى حضور الماهية وفي المعرف بلام العهد الاشارة الى الحصة المعينة ، ولا يكون معنى اللام قبل الخيرة المعروض التعريف واما ثانيا فلان القول بالوضع العام فيه لايكاد يصح، لانه انما يكون أم المنه الذي الموضوع لفظا مخصوصا والموضوع له الجزئيات المخوظة بوجه شامل لها وههنا لوحظ الموضوع بوجه كلي اعنى الاسم الذي دخله اللام ووضع باعتبار الهريشة للحصة المعهودة بين المتكلم وللخاطب من مدلول ذلك الاسم الذي الامراد الجهودة بالوضع النوعي كسائر المركبات نع اللام الداخلة عليه موضوعة بالوضع العام لكل الافراد الجهودة الهرون معنى الموجود اللازم له الفردية مستفاد من القرينة لانه لو كان ذلك هو المراد لم نحتج في كون كل الافراد الخواد الما الفرد باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه لانه انما أطلق على الماهية دون الفرد فيا سبق المعنى ولانه الحديثة الى ان اللفظ دقيقة الى ان اللفظ انها أطلق على المام متحدا فيهما والاختلاف الح اي كا ادعاه قدس سره فيا سبق (قول الحشي) ولا يكون معنى اللام متحدا فيهما والاختلاف الح اي كا ادعاه قدس سره فيا سبق

(قول المحشيّ) لانه انما يكون فيما اذاكان الموضوع لفظا مخصوصاً قيل هذا ممنوع بل يكون في النوعي أيضاً كما هو منصوص في كتب الوضع حيث قالوا ان الوضع قسمان شخصي ونوعى لان اللفظ. الموضوع ان اخذ شخصاً معينا كان يقال عين هذا اللفظ للدَّلَالَة على كذا فالوضع شخصى وان أخذ عاماً كايا كان يقال كل لفظ على هيئة كذا عينته للدلالة على معنى كذا فالوضع نوعى وكل منهما ثلاثة أقسام احدهما أن يكون الموضوع له والوضع كلاهما عامين والثانى ان يكونا خاصينوالثالث أن يكون الوضع عاما والموضوع له خاص وعكسه ممتنع فتشخصالوضع بتشخص الموضوع ونوعيته بعمومه وخصوص الوضع بملاحظة الموضوع له بشخصه وعمومه بملاحظته بوجه كلى كما فى أسماء الاشارة أو بان يكون الموضوعله كلياكما في انسان على رأى من جمل عموم الموضوع له كعموم آلة الوضع وحينئذ فالموضوع له هنا جزئيات الحصة المعينة الملحوظة بمفهوم حصة معينة من مفهوم مدخولها فقد لاحظ الجزئيات بوجه عام فتم ما ادعاه السيد اه وعبارة المعشي على الجامى أقسام الوضع من حيث عموم الموضوع والموضوع له وخصوصهما اربعة فان الموضوع اما ان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته أو بعمومه بأن يلاحظ بأمر أعم يشمله وغيره وكذا الحال فى جانب الموضوع له فاما ان يلاحظهما بخصوصهماكما في الاعلام أو الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمبهمات أوعكس ذلك كافي المشتقات والمركبات وأما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير متحقق وقال في موضع آخر انه غير موجود اه ِ فانت تراه لا يقول بعموم الوضع فى الوضع النوعى وذلك لان الوضع النوعي انما يتعلق بنوع من الالفاظ باعتبار أمر اشتركت فيه أفرادذلك النوع فهي متحدة فيه وإن كانت موادها مختلفة المدلول فالوضع لاسم الفاعل مثلا وضع لهيئة فاعل سواءكان المصد رهو الضرب أوغيره وألوضيع للمعرف بلام العهد وضع التركيب من حيث هو تركيب بقطع النظر عن كون المدخول رجلاأو فرسا أُوَيِ غيرِهِما مِفرِدا أَوْ غيرِه ِ فيلزم أن يكون المُوضوع له أمرا مشتركا بين تلك الألفاظ لكنه موزع بحسب اختلاف

بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا ولمعلى الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد اولبعضها إذلا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطاق لام الجنس على مايفيد الاستغراق كا ذكر في قوله تعالى * ان الانسان لنى خسر * انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يجب الحسين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيراً مايطلقه على مايقصد به المفهوم والحقيقة كا ذكر ان اللام فالحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام إما ان يطاق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ماصدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة وإما على حصة معينة منها واحداً أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد وإما على حصة غير معينة وهوالعبد الذهني ومثله النكرة كرجل وإما على كل الأفراد وهو الاستغراق ومثله وإما على حصة غير معينة وهوالعبد الذهني ومثله النكرة كرجل وإما على كل الأفراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى الذكرة ولاحفاً في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيثهي هي لم يتميز من اسهاء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكاية نحو رجعي وذكرى والرجمي والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد

(قول الشارح) واما على حصة معينة فالمدلول للفظ هنا نفس الفرد بقطع النظر عن الماهية

(ُ قُولَ الشارح) واما على حصة غير معينة أى من جهة كونها حصة لامن حيث تحقق الحقيقة فيها ليوافق قوله ومثله النكرة فالمراد أنه يطلق على ذلك باعتبار القرينة لا انه مستعمل فيه كما سبق

(قول الشارح)مضافا الى نكرة احترز به عن المضاف للمفرد المعرففانه يكون لاستغراق الاجزاء لا الافراد بخلاف المضاف للجمع المعرففانه لاستغراق أقرادما اضيف اليه كالمضاف للمنكر نصعليه المحشي في حواشي الدوانى ناقلا عن المغنى (قول الشارج)في تميز بمضها أى بعض هذه النمانية عن بعض والفرق بين المعرف بلام الاستغراق وكل المضاف

لنكرة انه في الاول اشارة الى تعين الحقيقة التي في ضمن جميع الافراد دون الثاني

(قول الشارح) نحو رجعي وذكرى والرجعى والذكرى مثال لاسم الجنس الذي لادلالة فيه والمعرف بلام الحقيقة (قول الشارح) عن تعريف العهد أىعن احد أقسام تعريف العهد الخارجي وهو العهد العلمى المذكور فى قول الشارح سابقا وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب فالمعهود فى هذا القسم حاضر في الذهن ومعتبر حضوره فيه

⁽قول الشارح) بدليل صحة الاستثناء هذا برهان إنى والبرهان اللمى هو عدم قرينة الماهية والبعضية فلا يقال ان الحمل على الاستغراق لا يحتاج لقرينة بل يكنى فيه عدم قرينة الماهية والبعضية وفي العصام وقد يتحقق قرينة على الاستغراق سوى انتفا قرينة البعضية ولابد منها في المقام الاستدلالي نحو ان الانسان افي خسر فان الاستثناء قرينة ارادة العموم اه فاشار الى ان الحمل على الاستغراق لمجرد انتفاء قرينة البعضية والماهية من حيث هي انما هو في المقام الخطابي دون المقام الاستدلالي كالذي بصدده المصنف فندبر

وهذا حاصل الاشكال الذى اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه آنا لانسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في الممهود الى فرد ممين أو اثنين أوجهاعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا الممنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه (وهو) أى الاستغراق (ضربان حقيقي)

واحد من جزئيات حضور الحصة المتقدمة ذكراً * قال قدس سره اذا جعل الح * متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعا للفرد المنتشر فان الحال بعكس ماذكر ، اذ لاحاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم المعرف في المعهود الحارجي بل وضع الاجزاء كافية فان اللام يفيد تعيين ذلك الفرد ولا بد من القول به في المعرف الجنسي لئلا يلزم كونه عجازاً من باب اطلاق اسم الكل على الجزه (قوله وهذا المعنى الخ)أورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفة الى جواب

المواد فالواضع في ذلك الوضع لم يلاحظ خصوص مادة اصلا وانمـا وضع للحصة الممودة بين المتكلم والمخاطب ومعلوم ان الوضع العام لموضوع له خاص معناه ان يتعقل الواضع أمرا مشتركا بين الخصوصيات كمفهوم المشار اليه ويضع اللفظ لتلك الخصوصيات فلو قلنا ان المعرف بلام العهد موضوع بالوضع العام لكل خصوصية من الخصوصيات للزم ان الواضع حين وضع المعرف بلام العهد كالرجل تعقل أمرا مشتركا بين خصوصية كل رجل هو الذكر من بني آدم ووضع لتلك الخصوصيات بواسطته كما تعقل مفهوم المشار اليه ومعلوم أن الواضع لم يخطر بباله خصوصيات المواد اصلالفراغه عن ذلك بوضع المفردات وانما غرضه وضع التركيب فالموضوع هو الامر العام اعنى مدخول لام العهد من حيث انه مدخول لام العهد والموضوع له هو مفهوم حصة معينة من المدخول بشرط الاستعال في الجزئيات وحينتذ فلا وجه للقول بانالموضوع له ملحوظ بامر كلى بل هو نفسه كلى وما تقدم العجشي من ان ما سوى العلم اما موضوع للجزئيات الملحوظة بأمر كلى أو للامر الكلى بشرط الاستعال في الجزئيات فانما هو حكاية لما قيل لا لما هو مختاره وكذا ما سيأتي له في بحث التنكير فانه بيان لكلام السيد في ذاته فما قيلان الموضوع له جزئيات الحصة المعينة الملحوظة بمفهوم حصة معينة وهم لان الوضع أنما هو للامن العام لا لكل لفظ أذ ليس هناك الا وضع وأحد تملق بالكل فيلزم أن يكون الموضوع له هو مفهوم حصةً معينة لا جزئياتها وقد نقل العصام في شرح الوضعية عن بعضهم انه قال ان هيئة اسم الفاعل مثلا موضوعة لذات ما ينسب اليه الحدث الا ان حلول هذه الهيئة في جوهر مخصوص يقيد الحدث العام بالحدث الخصوص فمعنى ضارب عند التحقيق ذات نسب اليه حدث هو الضرب فالقول بالوضع العام للموضوع له الحاص في المشتقات قول بلا دليل اه وهموكلام محقق لما عرفت أن الوضع العام ليس وضعا للمادة بل لمــا أشتركت فيه الموادكييثة التركيب وهيئة المشتق فلا يلاحظ فيه خصوصيات اصلاوقد صرح الشارح العلامة في شرح الشارح العضدى بان الموضوع له المشتقات أمركلي ولا فرق بينه و بين ما نحن فيه فليتأمل

(قول المحشي) اذ لا حاجة الخ بيان للعكس وقوله فى المعرف الجنسى أى سواء لوحظ الجنسمن حيث هو أو من حيث وجوده في بمض الافراد أو جميمها هذا هو ظاهر العبارة وهو ظاهر حتى في الاستغراق ضرورة تحقق التعريف اذ لاعهد في الفرد المنتشر "دبر وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسباللغة (نحو عالم الغيب والشهادة) اى كل غيب وشهادة (وعرفي) وهو ان يرادكل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف (كقولنا جمع الامير الصاغة أىصاغة

سؤال مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني معتبرا ، في اسماء الاجناس الذكرة أولا يكون فعلى الاول لايكون فرق ينهما وبين المعرفات بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم أن يكون الخطاب بها خطابا بما لا يعلمه المخاطب ، فاشار الى دفعه بانا نحتار الشق الثاني ولا نسلم لزوم ما ذكر لان عدم اعتبار الشيء ، ليس باعتبار لعدمه فليس عدم اعتبار الحضور في اسماء الاجناس الذكرة باعتبار لعدم الحضور فيها حتى يلزم ماذكر وبعض الناظرين قرر الاعتراض هكذا وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الجنس عليها، لا نهجم بين المنتاقيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبارا العدمه والمنافاة انما هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لاغير ولا يخنى ان المناسب لهذا التقرير ان يترك الشارح وحمه الله تعالى قوله وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة، الن المعترض معترف به وان يراد بالنكرة ماليس فيه آلة التعريف ، لاما فيه تنوين التنكير لانه بدخول اللام يسقط التنوين الدال على عدم الحضور فكيف يلزم اجتماع المتنافيين وان يقال ليس اعتبارا لعدمه على مافي بعض النسخ دون مافيا كثر النسخ من قوله ليس باعتبار عدمه (وهو ان براد كل فرد ما يتناوله الخ) الاظهر مافي شرح المفتاح الشريفي ان الامتغراق العرفي قوله ليس باعتبار عدمه (وهو ان براد كل فرد ما يتناوله الخ) الاظهر مافي شرح المفتاح الشريفي ان الامتغراق العرفي

الخ فالسائل غيرجازم بعدم الاعتبار والشارح اختاره بهذا القول وحينتذفقوله وهذا المعنى غير معتبر محتاج اليه على هذاالتقرير (قول الحشي) ليس باعتبار عدمه أى ليس بسبب اعتبار عدمه لانه اذاكان سبب عدم اعتبار الحضور اعتبار عدمه

ر قول المعنى) ليس بالمبار عدمه الى يس بالمبار عدم الالتفات اليه والاشارة له فانه لا ينافي وجوده ولو قال لزم ان لا يكون المعنى حاضرا بخلاف ما اذا كان سببه عدم الالتفات اليه والاشارة له فانه لا ينافي وجوده ولو قال ليس اعتبارا لمدمه لكان مناسبا ايضا فالعبارتان على هذا التقرير سواء

(قول الحشي) لانه جمع بين المتنافيين هما عدم اعتبار الحضور واعتباره فحق الجواب حينئذ أن يقال ان المنافي لاعتبار الحضور اعتبار عدمه وليس عدم اعتبار الحضور هو اعتبار عدمه حتى يكون منافيا لا أن يقال ان عدم اعتبار الحضور ليس بسبب اعتبار عدمه لان السوال انما هو بالتنافي بين عدم الاعتبار والاعتبار لا بان عدم الاعتبار سببه اعتبار عدمه وحينئذ يحصل التنافي اللهم الا ان يكون هذا من الشارح بيانا اسبب السوال في الواقع وهو ان عدم الاعتبار له جهتان فان كان بسبب اعتبار العدم حصلت المنافاة كما فهم السائل والا فلا ويكون المعنى ان عدم اعتبار الشيء ليس هو الكائن بسبب اعتبار العدم والفرق بين عدم الاعتبار واعتبار العدم ان الثاني مناف للحضور لانه شرط فيه بخلاف عدم الاعتبار اعتبار عدمه والفرق بين عدم الاعتبار واعتبار العدم ان الثاني مناف للحضور لانه شرط فيه بخلاف عدم الاعتبار

(قول المحشي) لان الممترض معترف به حيث قال لما كان الحضور الذهني غير معتبر النح فكان الجوابان يقال ان عدم اعتبار الشيء الخ

﴿ قُولَ الْحَشِّيُّ ﴾ لَامَافَيهُ تَنُو بِنَ التِّنكِيرِ أَى الدالعلى عدم اعتبار الحضور وقوله لانه بدخول اللام يسقط أَىوحينئذ لا يتأتى التنافي فلا يجيء السوءال اى وهذه الارادة بعيدة كما هو ظاهر

⁽ قول المحشي) سوءًآل مقدر أي نشأ من الجواب السابق فليس خروجًا عن البحث

⁽ قول المحشي) في أسماء الاجناس النكرة أي كالها بناء على ان مداول جميعها الماهية أو بعضها وهو المصادر

⁽ قول المحشى) فاشار الى دفعه بانا نختار انثانى أى أشارله بقوله وهذا المعنى غير معتبر كانه قال نختار أنه غير معتبر

بلده أو مملكته) لانه المفهوم عرفا لاصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لاحرف تعريف عند غير المازنى فكان التمثيل مبنى على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل فى صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الملاحى وأما ماليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصقة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواءكان بحرف النعريف أوغيره والموصول أيضاً يأتى للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر (واستغراق المفرد) سواء كان بحرف التعريف أو غيره (اشمل) من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروب الواحد واستغراق الجمع

ما يعد فى العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفى المسمى بالحقيق ما يكون شمولا لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة بينهما اصلا واما على ماذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا بد أن يقال ان ذكر اللغة بطريق التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشرع أو الاصطلاح أع من أن يكون بحسب المعنى الحقيق أو الحجازى (قوله بمعنى الحدوث) اى المدلالة على الزمان (قوله اتفاقا) فيه اشارة الى عدم الاعتداد بقول من قال ان اللام فيها أيضاً موصول كما فى المفنى (قوله يأتى للاستغراق) فان الموصول كالمعرف باللام يجيء لمعان أربعة والاصل فيه العهد والمجنس (قوله واستغراق المفردالخ) الاستغراق ، لاتعدد فيه في ذاته بل يتعدد بحسب الآلات والالفاظ المفيدة له فالقضية اما شخصية أو كلية وهذا الحكم على المسل الوضع والنظر الى المدلول المطابق فلا ينافي تخلفه في بعض الصور ، بمعونة المقام أو بحسب استلزام الحكم على المكل الحكم على كل واحد ، أو بالعكس فلا يرد ان قولنا الخبر العظيم كل رجال أو هذا الخبر العظيم كل رجال أو هذا الخبر العظيم كل رجل وقولنا هذا الخبر يشبع كل رجل، ولا ان قولنا جاءنى كل رجل ليس

(قول المحشي) او الاصطلاح اى الخاص فقول الشارح انه بحسب تفاهم المرف اى العام

(قول المحشى) لا تعدد فيه لآنه الاحاطة وهى شيء واحــد فالقضية اما شخصية نظرا لذاته أو كلية نظرا لا كانه وعلى كل يبطل قول العصام انها جزئية على معنى قد يكون اشمل نظرا لما ذكره بقوله ولا ينافي الخ

(قول المحشي) وهذا الحكم بحسب أصل الوضع الخ فلا يتخلف فلا يود ان الصورة الجزئية اعنىصحة لا رجال في الدار الح لا تثبت الدعوى الكلية

(قول المحشى)؛مونةالمقام،قابل لقوله بحسبالوضع وقوله أو بحسبالتزام الحكم الح مقابل لقوله والنظر الى المدلول المطابقي (قول المحشي) أو بالمكس اى بحسب استازام الحكم على كل واحد الحكم على الكل

(قول المحشي) لا يرفع هذا الحجر الح المثالان الا ولأن مثالان لقوله او بحسب استلزام الحكم الح

(قول المحشي)ولا ان قولنا جانى كلرجل ليس اشمل اى بل هومساو لانك تعتبر الافراد كلها جاعات بحيث لايخرج فرد كما اذا اعتبرت افراد المائة جماعات خمسة خمسة لاسبعة سبعة مثلا والتعويل فيه بحلى المقام فهومثال لما فيه التخلف بحسب المقام انما يتناول كل جماعة جماعة ولاينافى خروج الواحد أو الاندين (بدليل صحة لارجال في الدار إذاكان فيها رجل أو رجلان وانما أورد البيان بلا التي فيها رجل أو رجلان وانما أورد البيان بلا التي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهى والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الاعند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الانجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيراً في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس مافدمت وفي المقامات يا أهل ذا المغنى وقيتم شرا

أشمل من قولنا جاءنى كل رجال . يرشدك الى ما ذكرنا تعليل الشارح رحمه الله تعالى بقولهلانه يتناول الخ(ڤوَّله انمايتناول كل جماعة الح) لان الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع الجماعة (قوله وانما أورد البيان الخ)

(قول الشارح) نص الاستغراق لان نفي فرد مبهم لا يتحقق الا بنني الجميع كذا قال الشارح في التلايح وهو بمدى قول السيد أحدهما ان يواد به نفي واحد لا بعينه الذي فسره المحشي بقوله أي نني الواحد لا بشرط شيء من الاجماع مع آخر وعدمه أي نني الشيء المتصف بالوحدة في نفسه التي هي عدم شرط شيء من الاجماع والانفراد فليس النني مسلطا على الوحدة بل المنني متصف بها فهمني ما هنا هو ما قاله السيد فيا سيأتي كما ان رجلا في قولك ليس رجل في الداريدل على الموحدة المطلقة فربحا يقصد بنفيه نني الجنس المتصف بتلك الوحدة الح ثم ان السيد رحمه الله رتب الظهور في الاستغراق على الاستغراق المقابلة للتعدد فجمله مبنيا على ادادة هذه الوحدة والشارح رحمه الله جزم بالظهور في الاستغراق المقيد انه حقيقة فيهاذ الظهور بلا قرينة امارة الحقيقة عمم ان المحشوب المقابلة المتعدد لا بمعنى عدم اعتبار آخر معه وهي المقابلة للتعدد لا بمعنى عدم اعتبار آخر معه وهي المقابلة للتعدد لا بمعنى عمره اعتبار آخر معه والشارح في حواشي المصد اختار ان المفرد موضوع للمني المستغرق الح يكون وحده ولا بشرط أن يكون وحده فكلامه هنا يجب حله على ذلك ولذا جزم بالظهور في الاستغراق وقوله و يحتمل عدم الاستغرق الح أي يحتمل ذلك على سبيل هنا بالمعشى في حواشي القاضي نصب القرينة المانعة عن الحقيقة انما يشترط في تميين الحباز دون احماله وترديد السيد وحه الله لاينافي ذلك فليتأمل

(قول الشارح) ظاهرة فى عدم الاستغراق لان معنى تنكير الشيء شياعه في أمنه وكونه بمضا مجهولا منجملة (قول الشارح) وقد تستعمل فيه مجازاً من اطلاق الخاص وارادة العام

(ُ قُولَ الشارح) وفي المقامات الح قيل ما فيها على الكثير لان وقيتم في معني النفي كما يدل له ولا لقيتم ما بقيتم ضرا

(ُ قول المحشى) برشدك الى ماذكرنا اى ان المعتبر الوضع والمفهوم ألمطابقى تعليل الشرح بقوله لانه يتناول الخ لان

التناول معناه دلالة اللفظ على ماوضع له مطابقة لا ما كان بطريق اللزوم او المقام

وأما اذا كانت النكرة مع من ظاهمة نحو ما جاني من رجل أو مقدرة نحو لا رجل فى الدار فهي نصف الاستغراق حتى لا يجوز ما جاني من رجل او لارجل فى الدار بلرجلان والى هذا أشار صاحب الكشاف حيث قال ان قرأة لاريب فيه بالفتح توجب الاستفراق وبالرفع تجوزه

لايخنى ان عبارة المتن ليست نصافى لا التى لنني الجنس، فيجوز ان تكون في كلا الموضعين لا المشبهة بليس، أو الاولى لنني الجنس وما وقع في الايضاح والمفتاح من قوله بدليل انه لا يصدق لا رجل فى الدار في ننى الجنس اذا كان فيها رجل أو رجلان و يصدق لا رجال فى الدار فيجوز ان يكون معناه لا رجل فى الدار اذا استعمل في ننى المجنس، احترازا عما اذا استعمل في ننى الوحدة فانه لا عموم له حيننذ كما صرح به السيد و يؤيده

(قول الشارح) واما اذا كانت النكرة مع من الخ في الرضى من هذه وان كانت زائدة لكنها مفيدة لنص الاستغارق كأن أصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدىء منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قبل ما جاني من هذا الجنس واحد الى مالا يتناهى

(قول المحشى) لا يخفى ان عبارة المتن الخ اعتراض على الشارح في حمله المثالين على لا التى لنفى الجنس حيث قال وانما أو رد البيان الخ

(قول الحشي) فيجوز أن يكون كلا الموضعين لا المشبهة بليس فيستفاد حينند من منطوقه ان المفسرد المستغرق ظاهرا والصورتان ظاهرا اشمل من الجمع المستغرق ظاهرا والعمورتان الباقيتان يعلمان بالمقايسة ايضا لانه لاتفاوت في نفس الاستغراق كما سيأتي له تدبر

(قول المحشى) او الاولى لنفى الجنس والثانية المشبهة بليس فيفيد بمنطوقه ان المفرد المستفرق ظاهرا اشمل من الجمع المستفرق نصا ويلزم من فبلك ان المفرد المستفرق نصا ويلزم من فبلك ان المفرد المستفرق نصا والثانية عاهرا أمين الجمع المستفرق ظاهرا أو نصا وان المفرد المستفرق غاهرا اشمل من الجمع المستفرق ظاهرا المقرد فلستفرق ظاهرا المتفرق ظاهرا المقرد فلي المستفرق غاهرا المتفرق فالمور المؤلف في نفى الجنس لان لا التي لنفي الجنس ليس لها حالة اخرى بخلاف التي يعمى ليس واما تقييده على ما فهمه الشارح فاتما هو لكون التي لنفي الجنس نصا في الاستغراق فيكون التمثيل بها اوضح واعلم ان المحشى رحمه الله لم يرد بكلامه هذا ان صنيع الشارح قاصر على صورتين ما اذا كانت لا للجنس فيهما او في المفرد دون الجمع بخلاف مااذا حملت على ما ذكره قان مختاره الآتي انه لا فرق بين الظاهر والمنصوص في مفهوم الاستفراق حتى يكون بعض الصور اولى بالاشملية من بعض وانما مراده ان تعمين كونها للجنس لا دليل عليه في كلام المصنف والمقصود وعدمها اذكو كانت لا فرق بالنسبة لمفهوم الاستفراق لكن بود عليه ان الشارح انما حله على ذلك لتعمير المصنف بالصحة وعدمها اذكو كانت لا في لا رجل هي المشبهة بليس للصح لا رجل اذا كان فيها رجلان بناء على المها لذي الموحدة وتأويل عن الظاهر المراد انه لا يصح اذا كان فيها رجلان بناء على المائلة المنف الظاهر خروج عن الظاهر المتباد من عدم الصحة رأسا وان كانت عبارة الايضاح ظاهرة في ذلك حيث قيد بقوله في نفي الجنس المفيد عن الظاهر المتباد قائد اذا كانت لا لنفي الجنس للمفيد

انه قال في نني الجنس دون لنني الجنس » قال قدس سره جاز في غيره من الجوع الح » فيه بحث اما اولا فلانه ان أراد بالجوع الجوع الجوع الجوع المستغرقة سواء كانت بحرف التعريف أو بالاضافة ، او بوقوعها في سياق النني . فلا نسلم المألازمة مسلمة لكن الدن البيان مختص بالواقع في سياق النفي الظاهرة في الاستغراق، فالملازمة مسلمة لكن لا نسلم اتضاح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى، اعم من الواقع في سياق النني الظاهر في الاستغراق وغيره واما ثانيا فلان اللازم ما ذكره أن يكون الاستغراق المنصوص في الجمع ولا اللازم ما ذكره أن يكون الاستغراق المفاهر في المفرد ، اشمل منه ، ولو اريد البيان بعلر بق الاولوية لوجب أن يقرأ لا رجال بلا التي لنني الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشملية الاستغراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع في الجمع في الجمع بطريق الاولى والحق ان كلام الشارح رحمه الله تنبر السملية المنسوم في الجمع بطريق الاولى والحق ان كلام الشارح رحمه الله تنبر عمتاج الى هذه المناية فان مقصوده ان الاستغراق بلا التي لنني الجنس واضح غاية الوضوح فالاستشهاد بها أولى لكونه نصا في المفصود، وان اتضاح ثروت المدعى حاصل بهذا البيان اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق الحاصل بمحرف الني وغيره وبين الظاهر والمنصوص في مفهم الاستغراق انما الفرق بين أدوات الاستغراق وبين احماله لغير الاستغراق وعدمه وقال قدس سره لايوجب تخصيصا الح

لا يصع ألاستدلال بما في المفتاح والايضاح

(قول المحشي) انه قال في نني الجنس اى في صورة نني الجنس ولم يقل كما قال الشارح لـ في الجنس

(قول المحشى) أو يوقوعها في سياق النفي لعله النهي ا

(قول المحشي) فلا نسلم الملازمة اذ لا مانع من ان يكون الجمع غير الواقع في سياق النفي مساويا للمفرد المنفي النص في الاستغراق الا ترى الجمع المحلى باللام حيث قال فيه الشارح ولقائل الخ

(قول المحشي) فالملازمة مسلمة بناً. على الفرق بين الاستغراق الظاهر والمنصوص

(قول المحشي) اعم من الواقع في سياق الذني فلا يجرى الدليل في نحو الجمّع العلى باللام الواقع في الاثبات لا منطوقا ولا لزوما (قول المحشى) اشمل منه اي من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع

(قول المحشى) ولو اريد البيان بطريق الاولوية الح هذا اعتراض آخر على قول السيد جاز في غيره من الجوع بعاريق الاولى فانه يقتضى ان مراد الشارح ان مقصود المصنف الاستدلال على بعض الصور وهو اشملية المنصوص فى المفرد على الفاهر فى الجع بطريق الاولى وحاصله ان هذا ليس بيانا لتلك الصور بطريق الاولى اذ المصرح به ليس اضعف وانما هو مجرد استلزام اذ البيان بطريق الاولى ان يبين الاضعف صريحا فيكون الاقوى بطريق الاولى فاو كان المراد ذلك لوجب ان يقرا لا رجال بلاالتي لنى الجنس ولا رجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشملية الاستفراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص فى الجمع فيلزم اشملية المنصوص فى الجمع فيلزم اشملية المنصوص في المفرد من الطاهر فى الجمع بطريق الاولى فهذه هى الصورة التى قال فيها السيد ان المراد البيان لها بطريق الاولى لما مر بخلاف ما قله المحشي فمراد المشاه الميان خلاط فى بيان تلك المصورة بخصوصها لا بيان جميع الصور الاربع كما وهم ولذا ترك الصورتين الباقيتين فتدبر (قول المحشى) وان اتضاح ثبوت المدعى حاصل الخ أى بلا نظر للاولوية التي عول عليها السيدر حمه الله حتى بلزم ماتقدم (قول المحشى) وان اتضاح ثبوت المدعى حاصل الخ أى بلا نظر للاولوية التي عول عليها السيدر حمه الله حتى بلزم ماتقدم (قول المحشى) وان اتضاح ثبوت المدعى حاصل الخ أى بلا نظر للاولوية التي عول عليها السيدر حمه الله حتى بلزم ماتقدم

ولقائل ان يقول لوسلم كون استغراق المفرد اشمل فى النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كالهامثل المفرد كاذكره اكثراً ثمّة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير فى كل ماوقع في التنزيل من هذا القبيل نحو انى اعلم غيب السموات والارض وعلم

اما على مذهب الجهور من أن الاستثناء، اخراج عن الحكم دون المدلول فلان المستثنى منه على عمومه واما على مذهب من جمل المستثنى منه ، مستعملا فيها سوى المستثنى مجازاً والاستثناء قرينة عليه فلان المختصيص فرع استمال الفظ في المنى العام ولا استمال فيه همنا وأما على مذهب من قال إن مجموع المستثنى منه والمستثنى موضوع ماسواه بالوضع التركبي كأنه وضع لفظ سبعة مثلا للمدد المخصوص، وعشرة إلا ثلائة أيضاً فلان المستثنى منه عنده محسب هذا الوضع بمنزلة زاء زيد لاممنى له فضلا عن المخصوص هذا خلاصة التحقيق الذي أشار البه ومن لم يتنبه قال هذا انما يتم على مختار الرضى من المخصيص فى الحكم لا فى مدلول المستثنى منه مه قال قدس سره نفي واحد لابعينه مه اى نفي الواحد لابشرط شيء من الاجتماع مع آخر وعدمه قال قدس سره ولا يستعمل بالوجه الثاني لمنافاته من الاستغراقية مه قال قدس سره نفي الواحد من حيث هو واحد مه أي بشرط عدم ولا يستعمل بالوجه الثاني لمنافاته من الاستغراقية مه قال قدس سره وأي الشمول والاحاطة اذ المدى نفي الواحد من حيث الانفراد نم الاجماع مه قال قدس سره وليس هذا من العموم ه أي الشمول والاحاطة اذ المدى نفي الواحد من حيث الانفراد نم فرد موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان زيدا أوحراً أو غير ذلك فتحقق العموم لم يأت بشيء (قوله ولقائل أن يقول الح) فرد موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان بحرف التعريف أو بغيره اشمل من استغراق الجمع، والميان الذي ذكره المعسف فرد موصوف باللام وقوله بل الجمع المحلى الخ، اعراض عن المنع واثبات المساواة ينهما استظرارا (قوله مثل المفرد) المحلى ذلك في المعرف بالملام وقوله بل الجمع المحلى الخ، اعراض عن المنع واثبات المساواة ينهما استظرارا (قوله مثل المفرد) المحلى ذلك في المعرف بالملام وقوله بل الجمع المحلى الخ، اعراض عن المنع واثبات المساواة ينهما استظرارا (قوله مثل المفرد) المحلى

⁽قول المحشي) اخراج عن الحكم دون المدلول فالعشرة في على عشرة الاثلاثة مستعملة في معناها لكن لم يحكم الا بعد الاستثناء لان المسند اليه هو مجموع المستثنى والمستثنى منه أو ما يفيده ذلك المجموع أعنى السبعة في المثال غايته ان الجزء الاول لما اعرب بالاعراب الذي يستحقه المفرد لو وقع نصب الثاني تشبيها بالمفعول كذا قيل والظاهر ان مراده انه استثناء من الحكم أعنى النسبة النفسية كانه قيل احكم بان له عشرة الاثلاثة لا أحكم بانها له بل هي مسكوت عنها وفرق بينهما يعرفه المتأمل

⁽ قول المحشي) مستعملا فيما سوى المستثنى مجازا فالمعنى الحقيقي عشرة موصوفة باخراج الثلاثة والعشرة المخرج منها ثلاثة عشرة لاسبعة فيكون استعالها فيها مجازا

⁽قول المحشي) وعشرة الا ثلاثة أيضاً فلفظ عشرة كالزاى من زيد لايدل علىشيء والكلام فى ذلك مبسوط في محله (قول المحشى) لم يأت بشىء لانه آنما اتى بالعموم البدلى والكلام في العموم الشمولى

⁽ قولُ المحشي) فلا يتم التقريب التقريب سوق الدليل موافقًا للمطاوب وهو هنا أيم من الدليل

وَ قُولَ الْحَشَى) اعراضُ عن المنع فلا يقال ان قوله بل الجمع الج دعوى وليست وظيفة المانع وحاصل الجواب انه اعرض عن المنع واثبت المساواة تقوية للمنع وليس الاثبات مقصودا بذاته

آدم الاسماء كاما ؛ واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ؛ والله يحب المحسنين ؛ وماهى من الظالمين ببعيد ؛ وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صبح بلا خلاف نحو جائنى القوم أو العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع المتناع قواك جائنى كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قبل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيماب الجموع حتى ان معنى قولنا جائنى الرجال جائنى كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد

بلام الاستفراق في كون كل منهما لشمول فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لايستشى من المفرد المستفرق الا الواحد و يستشى من الجمع الواحد والاثنان والجاعة ، في الرضى في بحث المعرفة لا يستشى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى (ان الانسان لهى خسر الا الذين آمنوا) أى الاكل واحد منهم ولا يجوز ان يقال الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين مما وكذا لايستشى من المشى الا المثنى واما الجمع فيصح استشاء الواحدوالمثنى والجمع منه نحو القيت العلما الا الا الا المن الحم الحملي باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره في قيت العلماء الا زيداً وذلك لان الجمع الحملي باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره المحلق أي أن بلا تأويل لما عرفت مما تقلناه عن الرضى والصواب المحلق أى ، من غير اعتبار معنى الجمعية (قوله ولهذا صح الح) ، أى بلا تأويل لما عرفت مما تقلناه عن الرضى والصواب ترك نمفي كل قوم فلا يصح الاستثناء في جاء في القوم المورك بالا نهاء المحموع يستذم مجبى والمحمود وقد نص يكون بممنى كل قوم فلا يصح الاستثناء في جاء في القوم الا زيدا باعتبار ان مجبىء القوم الجموع يستذم مجبى والمستشى منه لولا قولك جاء في الح) أى من غير تأويل لهدم تحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستشى في المستشى منه لولا الاستثناء لان زيدا ليس مجهاعة وأما التأويل بان يراد كل فرد من كل جاعة لان مجبىء الجاعة يستلزم مجبىء أفرادها في عضرة الا واحداً أى كل جزء من العشرة وفي قولك ضربت زيدا الا رأسه اى كل عضو منه (قوله فان قيل الح) استفسار محض لما ذكره في الاستظهار بقوله بل الجمع المحلي باللام الح أى كف يصح ما ذكره منه (قوله فان قيل الح) استفسار محض لما ذكره في الاستظهار بقوله بل الجمع المحلي باللام الح أى كف يصح ما ذكره

روم المعشى) أي بلا تأويل فيه كفوله الآني من غير تأويل رد علىالفنرى حيث أورد على الشارح النهم صرحوا بصحة الاستثناء في ضربت زيداً الا رأسه وله على عشرة الا واحداً

⁽قول المحتمى) في الرضى الخ استدلال على ما قبله واحترز بقوله فى بحث المعرفة عما قال الرضى فى بحث تعريف الكلمة من أن معنى أن الانسان لني خسر أن كل المضاف الى معرفة لاستغراق الاجزاء لا العزئيات (قول المحتمى) من غير اعتبار معنى الجمعية وعدم اعتبارها ليس اعتباراً لعدمها فمعنى كونه للجنس المطلق من غيراعتبار معنى الجمعية أفراد العنس سواء كان مجتمعا مع غيره أو منفردا فلاحمال الاجماع والانفراد صلح لاستثنا الجمع والمفرد والمثنى فقول الرضى انه بمعنى كل منكر الخ معناه انه صالح لاعتبار هذا المعنى فيه لا انه دال على معنى كل فرد وكل جماعة وكل اثنين لما تقدم المحشي انه كالمفرد اشمول فرد فرد ولانه لوجل على معنى كل جماعة جماعة معنى كل فرد وكل بعناة فلا معنى القول بانه زال منه معنى الجمية دفعا التكرار تدبر

وليس هذا اثباتا للمقدمة الممنوعة فان المنع وارد على استدلال المصنف رحمه الله ، وهذا إعادة للدليل المذكور فى الشرح إلا أن يقال إن اعادة الدليل السابق ، اشارة الى أن المدعي ثابت بذلك الدليل وما ذكره المصنف شاهد صدق على ذلك لوقوعه فى الاستمال فعدم تمامه لا يضر لكنه بعيد عن عبارة الشارح (قال قدس سره يستلزم تكراراً الح) وفي شرحه للمقتاح في بحث تعريف المسند وحينئذ بشترط أن لا تتداخل الجاعات وأجزاؤها حذراً عن التكرار

(قول الشارح) قلنا لوسلم الخ فيه اشارة الي المذم وحاصله انا لانسلم ان الجميع لا يقتضى الا استيعاب الجموع لان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق من غير اعتبار معنى الجمعية بمنى ان مدلوله الافراد من حيث هى لا بقيد الانفراد ولا بقيد الاجماع على ان الجمع المذكر انما يدل على افراده دلالة التشكر الربحرف المعطف و بعد دخول حرف الاستغراق لم تحدث له سوى الاستغراق في معناه على ماكان عليه قال انشرح في حواشى الشارح العضدى بعد كلام ذكره تحقيق المقام المقام المقام المقام المقام المقام المقام المقام ان الجمع لتضعيف المفرد فعنى الجمع المعرف باللام أو الاضافة جميع الافراد وما يتوهم من أن معنى الجمع العام هو المجموع من حيث هو مجموع أو كل واحد واحد من الجموع لامن الآحاد وقد تكامنا عليه في الشرح الطخيص وفي الناوي السمحيح ان الحمم في الجمع المعرف الخير المحصور انما هو على الآحاد وفي حواشيه على المصد ايضا قد تقرر عندهم ان المحمد الجمع بالفط الجمع فتعاطف المفردات بمنزلة الجمع حتى في الوصف بصغة الجمع الموهدا منه يفهمك ان الجمع بحرف الجمع بالفط المجمع في مان أو مكان والاستغراق انما هو في الافراد المنتمدة لافي الجماع في ذاك انه متى جرد المفرد عن معنى الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه صار مدلولهمدلول المجموع منيا المعاف وانما في المقرد على المتابع والمعاف بالواو وانت اذا قات جاء زيد وعمو وهكذا الى ان استغرقت جميع الافراد لم يكن الحكم الا على الافراد فالحم انما والمحاف وانما في المعمد قال المعام المعام كشكر بر الاحاد المتعددة قال اهل العربية معنى الرجال فلان وفلان وفلان الى ان يستوعب وانما وضع الامام الحام المحام الميام المام الما

(قول المحشي) وليس هذا اثباتا للمقدمة الممنوعةاي التي هي استلزام الدليل المدعى كما ذكره سابقا لان قوله بدلبل صحة الخ اى واذا ثبت ذلك كان استفراق المفرد اشمل

(قول المحشي) اشارة الى أن المدعى الخ يعنى ان اعادة ذلك الدليل اشارة الى انه هو دليل الدعوى المثبت لها بتمامها اما ماذكره المصنف فاستشهاد على بعض المدعى ولا يجب في الاستشهاد ان يكون لجميع افراد المدعى حتى يتوجه عليه المنع وحينتذ تكون اعادة ذلك الدليل اثباتا للمقدمة الممنوعة وفيه انه ليس للجمع المستغرق وضع آخر غير وضع الاجزاء. واشتراط عدم التداخل أمن زائد على مايفيده وضع اجزائه وما قيل انه لافساد في هذا التكرار. فانه لم يتمع ذلك في الخارج ولا يلزم ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى ان كل فرد من الحكوم عليه ما ثبت له الحكم لكنه اذا لاحظ العقل الثلاثة مثلا على الوجوه المذكورة اعتبر الحكم عليها في جميعها فالجواب ان المراد لزوم التكرار في مدلول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن الحديم عليه في الخارج أو في الملاحظة العقلية ولا شك ان الواضع حكيم لا يعتبر التكرار في مدلول اللفظ وكذا ما قبل ان مثل هذا واقع في التغزيل نحو (كل حزب بما لدبهم فرحون) و (كلا التي فيها فوج سألهم خزنها) و (كلا دخلت امة لعنت اختها). لان المراد في الايات المذكورة الجاعات المغير المتداخلة بقرينة الاحكام التي نسبت اليها فان ما لدى حزب غير ما لدى الاخر وما التي فيها من غير ما التي من اخرى وكذا الامة الداخلة من غير الامة الداخلة اخرى (قال قدس سره كانه قد بطل الخ) انما قال كأن لان الجمعية انما بطلت في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه الى الواحد كما سبجيء كأن لان الحرف والا فانظ هر انه للعهد

ر قول المحشى) وفيه انه ليس للجمع المستغرق وضع آخر الح هذا اعتراض على قول السيد هنا يستلزم تكراراً حاصله ان ذلك مبنى على رأى السيد من ان المركب غير موضوع وضعا آخر غير وضع الاجزاء كما سبق تصر بحه بذلك لكن الحق انه موضوع بوضع آخر للجنس المطلق أى من غير اعتبار معنى الجمعية كما سبق المحشى وحينئذ لا دلالة له على معنى الجمعية حتى تكون افراده جماعات ويلزم التكرار وفي بعض النسخ بدل قوله واشتراط الح اذ اشتراط الح وحينئذ فمعنى الاعتراض انه يلزم أن يكون للركب وضع آخر حتى يتضمن هذا الاشتراط وفي بعضها وفيه انه ليس للجمع وضع آخر واشتراط الح فلا بد أن يكون له وضع آخر لما ذكر يعنى والسيد لايقول به لكن عبارة السيد لاتفيد انه مدلول المركب تأمل فلا بد أن يكون له وضع آخر لما ذكر يعنى والسيد لايقول به لكن عبارة السيد لاتفيد انه مدلول المركب تأمل

(قول الحشي) واشتراط عدم التداخل الح هذا اعتراض على قول السيد في شرح المفتاح وحينئذ يشترط ان لا يتداخل الخ حاصله ان هذا الاشتراط ليس مدلولا للجمع المعرف حتى ينفع في دفع التكرار وانما قال هنا أمر زائد على مايفيده وضع اجزائه لان السيد لا يقول ان المركب له وضع سوى وضع اجزائه فهو رد عليه باعتبار مذهبه

(قول المحشي) فانه لم يقع ذلك في الخارج فالك اذا قلت جاء الرجال وكانوا عشرة لم يقع في الخارج الامجيى المشرة بلا تكوار في الحجيء واله النكرار اذا لوحظ أن الثلاثة جزء الاربعة والحسة الخ والاربعة جزء الحسة الخ وهكذا وهذه الملاحظة غير لازمة فلا تكرار وحاصل الجواب ان التكرار لازم في مفهومه بقطع النظر عن الخارج والملاحظة ضرورة استغراقه كل ما صدق عليه جاءة ولا شك ان الحجموع يصدق عليه جاءة وكل واحد من الثلاثة وما بعدها كذلك فازمه التكرار باعتبار مدلوله مع قطع النظر عما ذكر

المحرور بعد المعشي) لان المراد في الآيات الخ بخلاف مانحن فيه فانه لاقرينة على ماذكر لأنحاد الحكم المنسوب الى كل جاعة فبالنظر الى الحكم في نفسه بقطع النظر عن الحارج والملاحظة يقع التكرار بخلاف الآيات لاختلافه في نفسه تدبر (قول المحثي) واما في جانب القلة فباقية حتى لا يجوز الخ يعنى ان نفس الصيغة للجمع والعموم عارض باللام والتخصيص الما يرفع العموم فلا بد أن يبتى مدلول الصيغة كذا في التلويج فالحاصل مما هنا وما سبق ان الجمع مع اللام موضوع للجنس المطلق أي من غير اعتبار معنى الجمعية لكن هذا انما هو باعتبار ما طرأ من التركيب مع اللام وهو العموم وهذا لا ينافي ان الجمع وحده له دلالة على معنى الجمعية فاذا بطل العموم بالتقصيص بقى الجمع وحده فلا بد من تحقق مدلوله

لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل فى الحكم على ما ذكرتم

اذ لا صحة لقولنا مجموع رجال الدنيا له درهم (قال قدس الله سره والوحدة المطلقة) اى غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعدمه (قال قدس سره ظاهرا فى استغراقه) لعدم من الاستغراقية (قال قدس سره الوحدة المقابلة للتعدد) اي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر (قال السيد قدس سره مطلقا) اي سواء كان مع الجمعية اولا (قال قدس سره فلا يكون حينتذ فرق الح) الا باعتبار انه لا يصمح الاستثناء من لا رجل الا الواحد بخلاف لا رجال فانه يصمح استثناء الواحد والاثنين والجماعة على قياس ماعرفت فى المحلى باللام (قال قدس سره معنيين) ننى الجنس وننى الوحدة المقابلة التعدد (قال قدس سره ثلاثة معان) ننى الجنس وننى الجمعية وننى الوحدة العارضة العماعة (قال قدس سره ايضامعنهين) ننى الجمعية ونانى المقدرة المقارضة الجماعة المفادة بكلمة من المقدرة العارضة الجنس وننى الجمعية ونانى المفادة بكلمة من المقدرة المفادة بكلمة من المفادة بكلمة المفادة بكلمة من المفادة بكلمة من المفادة بكلمة من المفادة بكلمة المفادة بكلمة من المفادة بكلمة بكلمة من المفادة بكلمة من المفادة بكلمة من المفادة بكلمة بكل

(قول الشارح) لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد أى آحاد الجمع يعنى انه معهما جمع من الجموع كما قيل فيما بعد فان قيل اذا دخل في الحبكم غير الواحد والاثنين لم يبق شيء آخر يضم الى الواحد أو الاثنين ليحصل جمع آخر قلنا هذا مع انه كلام على السند مدفوع بان دخول الغير في الحبكم لايمنع صحة ضم شيء منه الى الواحد او الاثنين لان هذا مجرد اعتبار لايتوقف على التصادق والاجتماع في زمان او مكان بل يكفيه مجرد وجود مافوق الاثنين من الافراد والحاصل ان لا نسلم صحة قولنا الرجال في الارض على قصد الاستغراق الحقيقي كيف وصحة استشاء عيسى عليه الصلاة والسلام عما لا يتصور فيه نزاع اما اذا كان الحكم على كل فرد كما هو الحق فظاهر واما اذا كان الحكم على كل جمع بناء على الفرض وتقدير التسليم فلان عيسى عليه السلام مع زيد وحرو جمع من الرجال وليسوا على الارض ودخولها في الحكم لا يمنع صحة اعتبارهما مع عيسى عليه السلام جما من الرجال كذا نقل عن الشارح

(قول الحشي) اذ لا صحة الح لا ستحالة أن يكون عليه درهم لمجموع رجال الدنيا

(قول المحشى) ولا يحتمل نفي الوحدة العارضة الجماعــة لانه آذاكان لاستغراق افراد مدلوله كان مستعملا في نفي الجاعة المطلقة أي غير المقيدة بالاجتماع مع آخر وعدمه

(قول السيد قدس سره) يدل على الجنس والوحدة المطلقة الخ تعبيره بالدلالة هنا دون ما بعده يدل على ان المفرد موضوع للوحدة المطلقة ولذاكان ظاهراً في الاستغراق اما الوحدة الاخرى فتراد منه على سبيل المجاز تدبر

(قول السيد قدس سره) نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة أى في ضمن الفرد

(قول السيد قدس سره) فلا يكون من العموم في شيء اي عموم الافراد فلا ينافي عموم الجماعات كما صرح به سابقا بقوله قلت لا رجال نص في استغراق افراد مداوله فلا يخرج عنه شيء من الجماعات الخ نعم يلزم حينئذ التكوار ولا يقال ان الجمع مع لا وضع للجنس المطلق كما سبق في المعرف والا لما اختص بالجماعات والفرق بين هذه الصورة و بين لا رجل في الدار اذا كانت لا بمعنى ليس وقصد نفى الوحدة حيث لا يكون فيه شائبة العموم اصلا كما سبق ان الوحدة بمعنى الانفراد ليست جنسا متعددا بخلاف الجماعات (قول السيد قدس سره) فلا يكون من العموم في شيء يقال فيه ماقيل فياقبله (قول السيد قدس سره) الم السيد قدس سره) فلا يكون من العموم على شيء يقال فيه ماقيل فياقبله (قول السيد قدس سره) الم المحدة معناها اعتبار عدم جماعة أخرى منها وانظر لم لم

فان زهمواان كل جمع داخل فى الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فردحتى يصبح جائبى جمع من الرجال باعتبار مجىء فرد او فردين منه فهو تمنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ماذكره صاحب المفتاح فى قوله تعالى * رب انى وهن العظم منى * انه ترك جمع العظم الى الافراد اطلب شمول الوهن للمظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعنى يصبح اسناد الوهن الي صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لانسلم صحة

(قوله فان زعموا الح) أى فان زعموا أن دخول واحد مع اثنين لايقتضى ثبوت الحكم لكل واحد منها لجواز ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد (قوله بل هو أول المسئلة) لان النزاع إنما هو في أن ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الحكم لكل واحد منها (قوله فظهر الح) أى اذا ثبت أن الجمع والمفرد متساويان في العموم (قال قدس سره الظاهر من كلامه الح) النظاهر من ايواد لفظ المجموع الاحتمال الاول ومن تفريعه على أن استغراق المفرد اشتمل الاحتمال الثانى فكلا الاحتماليين متساويان وليس أحدهما ظاهراً من الاخر (قوله تعمل متعلق بمحدوف أى وذالا محصل بصيغة لجمع الاحتماليين متساويان وليس أحدهما ظاهراً من الاخر (قوله تعمل بالشارح رحمه الله كان باطلا واما اذا كان مبناه انه (قوله وذلك لانا لا نسلم الح) قيل اذا كان مبناه انه

يعتبر نفى الوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع جماعة اخرى فيكون مستفرقا واما لارجال اذا توجه النفى فيه الى الجمعية فلا بد ان يكون الوحدة فيه بمعنى عدم اعتبار اجتماع جماعة اخرى لانه نص في الاستفراق فلا يصح فيه الوحدة المقابلة للتعدد تدبر (قول السيد قدس سره) اللازم من نفى الجنس يقتضى ان الاستفراق بطريق اللزوم والذي في التلويح انه بالمطابقة ولعل الخلاف مبنى على ان الوحدة مستفادة من التنوين أو من نفس الاسم

(قول الشارح) فان زعموا الح اي بعد ماقالوا ان الجمع لا يقتضى الا استيعاب الجموع وسلمنا ذلك واوضحنا انه ليس هناك الا الجموع بان الواحد مع الاثنين جمع والاثنان مع واحد آخر جمع اذا زعموا ان هذه الا حاد التي هي جموع انما دخلت في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لمجموع كل منها دون كل فرد منه أى فقولهم ان افراده جموع لاجل ان الحكم على الجمع قد يكون باعتبار ثبوته المحموع بخلافه على المفرد لا لا نه لا ينافي خروج الواحد والاثنين لانهما ليسا من افراده حتى يرد ما ذكر قانا لهم هذا الزعم ممنوع لم لا يجوز دخولها في الحكم باعتبار ثبوته لكل فرد من افراد كل جمع منها بل هو اول المسئلة لان الذاع انما هو في ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الحكم لكل واحد منها لايقال المتنازع فيه مدخول لام الاستغراق والكلام الآن في غير مدخولها أذ معني قولك جاني الرجال جاني كل جماعة جماعة وجماعة ليس مدخول أل لانا نقول لم يكن نزاعنا من جهة انه استغراق وانما قانا بل الجمع الحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها لان الكلام فيه بل نزاعنا في أخود وافراد الجمع الحلى على ماقلم جوع فتكون كذلك واعلم ان قول الشارح يشمل الافراد كام المنازع قولك جاني كل جماعة الخوقوله باعتبار ثبوت الحكم للحموع دون كل فرد صربح في ان النزاع مثل المفرد وقوله مع امتناع قولك جاني كل جماعة الخوقوله باعتبار ثبوت الحكم للحموع دون كل فرد صربح في ان النزاع انما هو في ان الحم على المفرد وقوله مع امتناع الشارح أن الحكم على الافراد أو على الجماعة فالشارح يقول انه على الافراد مباشرة كما تقدم نقله عنه وغيره يقول على الجمع وليس مختار الشارح أن الحكم على المؤمد على الافراد كما قال المحموع دون كل فرد صربح في ان الشارح الما الملاح على الملم على المكم على الافراد أو على الجماعة فالشارح يقول انه على الافراد كما قال المحموع دون كل فرد صربح في ان الشارع ان الحكم على الملم على الملم على الافراد كما قال المحموع دون كل فرد صربح في ان الشارع ان الشارع الملم على الملم على الافراد كما قال المحموء عالمل اللافراء ان الملم على الملم

قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه فى افراد العظم ماذ كره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ماتركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعنى لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع معسامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نني مايقابله وهذا المهنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح فى ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافى بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم أنه لا منافاة بيهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف أنه لو جمع العظم لكان قصدا الى ان بعض عظامه ممالم يصبه الوهن ولكن الوهن الكان اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بتى خارجا كالواحد بعض عظامه ممالم يصبه الوهن ولكن الوهن الكان اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بتى خارجا كالواحد

قد يقصد بالجمع المعرف باللام المجمع من حيث هو مجموع فلما كان وهن العظام بحته ل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ تكثير المدنى قطما فلا بطلان أقول ارادة هذا المعنى بعيد من كلامه غاية البعد ، لانه فرع هذا الكلام على ان استفراق المغم على السنفراق المغم على الله وهن العظم من المفرد الشمل من استفراق الجمع حيث قال ومن هذا يسرف لطف ما يحكيه الله تقالى عن زكريا فررب اني وهن العظم متا دون وهن العظام حيث توصل باختصار الفظ الى الاطناب في معناه (قوله وهذا المعنى غير مناسب العقام) لان المقام مقام التضرع والابتهال فالمناسب له ان الوهن أصاب لما هو قوام البدن واشد ما تركب منه الاسد فكيف ماعداه لان الوهن أصاب كل العظام موجوع أصابه الوهن وان كان المتنبان ، متلازمين لكن متفاوتان في القصد فند بر قوله وتوهم المنجوع العظام من حيث هو مجموع أصابه الوهن وان بعض عظامه مما يحموعها فيكون معناه انه لو جمع لكان القصدالي المتمام المنجوع العظام من حيث هو كل الما يغيد ان الحكم المكل أعم من أن يكون باعتبار كل جزء أو باعتبار بعض تقدير حمله على الكل من حيث هو كل انما يغيد ان الحكم المكل أعم من أن يكون باعتبار كل جزء أو باعتبار بعض على هذا التقدير قوله لكان القصد الى ان بعض عظامه ما لم يصبه الوهن والجواب ان هذه الاستغراق على ما من أن القيد في الكلام ناظر الى تني ما يقابله والمقابل للكل من حيث اله كل من ويرد يفيد انه لم يصب كل على الجمع على المنظم على الاستغراق على الجمع حكم على الاستغراق على الجمع حكم على الأفراد ما مكان خروج الواحد والاثنين اما لانها ليسا من الأفراد على ماهو ظاهر قوله فان قبل الخيات قال كل فان المقام حقيق به فندبر وإما لان الحكم على المجموع دون كل فرد فتأمل حق التأمل فان المقام حقيق به فندبر

(قول الخشي) قد يقصد اي نادرا فلا ينافي ما صرح به الأئمة لانه باعتبار الكئير

⁽ قول الحشي) لانه فرع هذا الكلام الخ اي وتفريمه على فالك يقتضي الهمن حيث الافراد والجمعية لامنحيث ارادة الحجموع والا لم يكن المفرد اشمل منه

⁽ قول العشي) متلازمين اي في الوجود

والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة الندبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فورد مما هو مقرر في علم الاصول والنخو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى (والله يحب الحسنين) انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى (وما الله يربد ظلما للعالمين) انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى (ولا تكر للخائزين خصياً) اى ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى (رب العالمين انه جمع) ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخنى عليك ف اد ماقيل ان مراده ان المفرد وان كان اشهل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة

وصاحب الكشاف على الجنس (قوله ليتناول كل محسن) بخلاف ما اذا قبل يحب المحنن فانه بحتمل الجنس أى ماهية المحسن ولوفي فرد فهو ليس صريحاً في التناول (قوله على معنى الخ) بناء على انه لعموم السلب لا سلب الهموم (قوله ما سمى بالمالم) أى ما اطلق عليه لفظ العالم، لانه مشترك معنى لا لفظا (قوله لو افرد لتوهم الخ) يعنى لو أفرد العالم وعرف بلام الاستغراق وان كان بشمل كل جنس الاانه لا يكون شموله قطعيا ، لان العالم يطلق على مجموع ، اسوى الله تعالى وقد غلب استعماله بهذا الممنى في هذا العالم المحسوس لالف النفس بالمحسوسات فيجوز أن يتوهم أن يكون المراد بقوله رب غلب استعماله بهذا العالم المحسوس بان لا يكون اللام للاستغراق بل العهد بخلاف العالمين فانه لا يمكن حمله على المجموع لان الحالم ومن عارفة عنه فلا بد أن يراد كل جنس ليفيد الشمول بطريق القطع وتفصيل هذا الكلام في حواشينا على البيضاوي

(قول الشارح) تعلق الحكم بكل فرد اي دون المجموع كما فهم المتوهم ودون كل جاعة جاعة كما فهم عامة الناس

(قول الشارح) لاحد من خلقه اي لعالم من العالمين (ترا الدار) . . الناب ما كن العالم احتارا لمختافة

(قول الشارح) وهو التذبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المعانى للختلفة لاشتراكها في مفهوم اسم يقتضى أن يعبر عنها بلفظ واحد ومن حيث اختلافها يقتضى أن يعبر عن كل منها بلفظ على حدة فروعي الجهتان بصيغة الجمع فانها لفظ واحد صورة والفاظ متعددة معنى وفيه ان قولهم الجمع الفاظ متعددة معنى مرادهم الالفاظ المتماثلة فان زيدون بمنزلة تكرار زيد واختلاف الحقائق انما يقتضي التعبير بالفاظ مختلفة فلم تراع تلك الجهة بالهم الا باعتبار مطلق تعدد الالفاظ معنى

(قول الحشي) بخلاف ما أذا قيل يحب المحسن الخ دفع لما قيل ان المفرد المعرف باالام ايضا يتناول كل فرد

(قول الحشي) لان العالم يطلق على مجموع ماسوى الله تعالى عبارته في حاشية القاضي لان العالم وانكان موضوعاللقدر المشترك أي بين كل واحد من الاجناس وبين مجموعها الا انه شاع استعاله بمعنى للجموع كالوجود في الوجود الخارجي، وقد غلب استعاله في العرف بهذا المعنى اي مجموع الاجناس من العالم المحسوس أي غلب في العرف لمجموع اجناس العالم المحسوس لإلف النفس بالمحسوسات وليس ذلك مجازا اذ المجموع كما يصدق بالكل يصدق بالبعض فهي غلبة في بعض المحسوس لا إلف النفس بالمحسوسات وليس ذلك مجازا اذ المجموع كما يصدق بالكل يصدق بالبعض فهي غلبة في بعض

لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ماسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمى بالعالم فهل هذا الاتهافت وايضا لادلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى وكذا ماقيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحمع بحلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان أومنفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعال وصرح بعصاحب الكشاف

(قوله لانه اذا لم يكن الجمع الخ) كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشمل الج فانه اذا كان العالم أشمل من العالمين كان اشمليته باعتبار أنه يدخل فيه، كل ما سمى بالعالم وهو الاجناس بخلاف العالمين فانه يجوز أن يخرج منه واحد واثنان (قوله فيتناولها الجمع) دون المفرد لانه يتناول الآحاد المتفقة فمعنى قوله أيشمل كل جنس مخالف لا خر في الماهية

محتملاته فجمع ليفيد الشمول قطعا لانه حينئذ لايكون مستعملا في المجموع حتى يتبادر منه هذا العالم المحسوس فيكون مستعملا في كل جنس اذلا ثالث فيكون المعنى رب كل جنس يسمى بالعالم أي يطلق عليه العالم والتربية للاجناس أنما تتعلق باعتبار أفرادها فيفيد شمول آحاد الاجناس المخلوقة كلها نظراً الى الحكم اه

(قول الشارح) لان المفرد يفيد شـولالآحاد يمنى انعالما موضوع لما يعلم به الصانع أىلهذا المفهوم سوا كانهو في الواقع جنسا واحدا أو اجناسا فاذا قيلالعالم استغرق جميع أفراد ذلك المفهوم بواسطة أن يراد المجنس في ضمن جميع أفراده من غير دلالة على انها افراد أجناس مختلفة او أفراد جنس واحد بخلاف مااذا جمع فانه يدل على انه اجناس مختلفة وفيه ماسيأتي

(قول الشارح) بكل ماسمى بمفرده أى بكل ما أطلق عليه مفرده لان المفرد على هــذا القيل أيضاً موضوع للقدر المشترك هذا وما قيل انه يلزم هذا القائل أن المراد بالا حاد الاجناس لان الذى يطلق عليه عالم اجناس لا أفراد ففيه نظر لان ذلك قبل دخول ال أما بعده فلا واذا كانت الا حاد أجناسا فمامعنى اختيار الجمع للدلالة عليها

(قول الشارح) وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات الخيمي ان العالمين جمع عالم الذي مدلوله جنس ما من الاجناس فيتناول كل جنس بخلاف عالم المعرف باللام فان مدلوله جنس واحد فعند دخول ال يستغرق افراد ذلك المحنس فقط كما قال المحشى دون المفرد فانه يتناول الاتحاد المتفقة والقول بان المفرد اشمل انما هو في غير نحو العالم والعالمين مماكان المفرد فيه موضوعا لمجنس جنس من الاجناس اذلا يتناول بالاطلاق مافي اطلاق آخر وفيه ان العالم بدون التقييد لا يستعمل المفى القدر المشترك أو المجموع نص عليه الحشي في حواشي القاضي وغيره في حواشي الكتاب فمن أين اختص بآحاد جنس واحد وعلى كل فالفرق بين هذا القيل وما سبق واضع تأمل

(قول الشارح) لان هذه التفرقة الخ أى التفرقة بين ما كان ماهيات مختلفة حيث يجمع وبين غيره حيث يفرد ولو كان له أفراد و يحتمل التفرقة بين عالم حيث لايدل على الماهيات المختلفة وعالمين حيث دل عليها لما عرفت أنه شاع في المجموع والاول هو الظاهر الذي دل عليه السيد

(قُولُ الْحِشَى)كُلُ مَا يَسْمَى بِالْعَالَمُ وَهُو الْأَجْنَاسُ أَى تَدْخُلُ جَمْيُعُ اللَّجْنَاسُ فَيْهُ تَبْعاً لَدْخُولُ جَمِيْعِ آحادُها لقولُهُ أولا يَقْيَدُ شَمُولُ الْاَحَادُ ثُمُ ان كُونُها اجْنَاسًا بَاعْتَبَارُ الْوَاقِعُ لَا انْهُ دَلْ عَلَى انْها اجْنَاسُ وَالْا قَلا حَاجَةَ للجَمْعِ

فى غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نم فرق بين المفرد والجمع فى المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى (أن يأكله الذئب) والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لانوزانه فى تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لافي وحداته كذا فى الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركبواحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فِلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان الكتاب آكمثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اربد بالواحد الجنس والجنسية قائمة فى وحدات الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا مافيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبنى على ماهو المعتبر عند البعض من أنَّ الجمع المعرف باللام بمعنى كلُّ جماعةً جماعة أورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد أنه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستمال أيضاً بشهد بذلك وآنما اطنبت الكلام فيهذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكاركم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم

(قوله بكلام صدر الخ) وهو ان استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع(قوله نعم الخ).أراد بالجمع المعرف بلام الجنس المستغرق لانه حقيقته ذلك لانه ليس للماهية من حيث هي هي ولا لبعض الافراد لعدم الاولوية فتعين الكل على مابين فى الاصول وحاصل الفرق ان المفرد المستغرق صالح لان يراد به جميع الافراد وان يراد به بعضها الى الواحد بان يخصصه حتى يبقى تحته واحد وأما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد

⁽ قول الشارح) كما في قوله تعالى أن يأكله الذئب تمثيل لارادة البعض وان كانت اللام في الذئب للعهد الذهني (قول الشارح) فنحو قولهم فلان يركب الخيل ذكر اسم الجنس وان كان الكلام فى الجمع اشارة الىانحكم الجميع في ذلك واحد نعم استثناء الواحد انما هو باعتبار ان مجيء الجمع يستلزم مجيء الاحاد كما سبق للمحشي في لفظ القوم واذا كان الحكم واحدًا ورد ذلك علينا فنحتاج للجواب عنه وليس مهاده أن ذلك مما نحن فيه وهو الجمع صيغة

⁽ قول الشارح) فان قلت الخ الغرض من هذا ان كلام صاحب الكشاف هنا يناسب صاحب المفتاح لا ما قاله الشارح فارجاع كلامه الاول الى ما هنا أولى

⁽ قول الشارح) اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد الى آخره قالصاحب الكشاف في سورة الحاقة في تفسير قوله والملك على ارجائها فان قلت ما الفرق بين قوله والملك و بين ان يقال والملائكة قلت الملك اعم من الملائكة الا ترى ان قولك مامن ملك الا وهو شاهد اعم من قولك مامن ملائكة فهذا ليس توجيها لىكلام احد وايضا كيف ساغ تخطئة حبر الامة في نقل اللغة بل لاحاجة له الىالنقل لانه عربي ولعل مراد ابن عباس انه قديرا دبالكتب الجنسمع الجمعية وحينئذ يكون الكتاب اعم اى مقطوع بعمومه اذ لابراد به ذلك وعليه يحمل ما ذكر من الفرق فتدبر (قول الحشي) أراد بالجمع المعرف آلح رد لما سيأتى فى قوله و بماذكرنا الح وقوله لانه حقيقة ذلك أى المعنى الحقيق

لانه ازالة للمعوم فلا بد من بقاء أصل المهنى وهو في المفرد المجنس مع الوحدة وهو متحقق في الواحد وفي الجمع المحتم على المجلسة وأقلها ثلاثة أو اثنان على اختلاف الرأيين فلا يجوز تخصيصه الى الواحد والا لكان نسخاً للجمع لا تخصيصاً كذا ذكره الشارح في التلويج وعليه اطبق ائمة الاصول والحاصل انه لافرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب القلة وأما قوله فنحو قولهم الح فهمناه انه اذا تقرر ان الجمع المعرف بلام الجنس اذا كان على حقيقته. لا يجوز ارادة الوحد منه لمنافاتها الجمعية فنحو قولهم فلان يركب الخيل مما عنى فيه بالجمع الحد مثل قوله تعالى (لا يحل لك انسام) وقوله لا يتزوج النساء حيث صرحوا بانه بحث بتزوج واحدة مجاز عن الجنس وبطل عنه الجمعية على ما صرح به أنمة الاصول وقالوا انه لمالم يكن في تلك الامثلة معهود ، ولم يكن للاستغراق فائدة اذلا بركب كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فنعه يكون لغوا قلنا ان الجمع فيها للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه ، لان الجنس يدل على الكثرة ، ولو لم تحمل على الجنس وتبق المجمعية تبطل اللام بالكلية ، وابطال الجمعية من وجه اولى وبما ذكرنا ظهر ان ماقيل ان حذا بيان للفرق بين المفرد المجلى

للفظ الجمع المعرف بلام الحبس المستفاد من قول الشارح والجمع في المعرف بلام الحبس هو المستغرق لاالمراد به الحبس ولو في ضمن الواحد كافي فلان يركب الحبل لانه مهنى مجازي كا سيأتي فلا بحمل عليه اللفظ وقوله لانه ليس للماهية أي لمنافاة الحجمية لذلك لاعتبار الافراد فيها وقوله ولا البعض أي سواء كان خارجيا أو ذهنيا لعدم قرينة ذلك حتى يترجح فتمين الكل لئلا يلزم الترجيج بلا مرجح وقوله بأن يخصصه الح يعنى ان المراد بقول الشارح يراد في الموضعين التخصيص لا ان للفظ مستعمل في المفرد في الواحد وفي الجمع في ثلاثة فما فوق لان الكلام في الاستعمال الحقيقي بدئيل قول الشارح بعد فقو قولهم الح والحق الذي عليه اكثر الاصوليين ان العام المخصوص حقيقة في جميع الافراد والتخصيص انماهو اخراج من الحكم لامن التناول اللفظي

(قول الحشي) لانه ازالة للعموم أى لان التخصيص انما يزيل العموم الطارى، من ألى لا أصل الممني فرجال فى حالي الرجال بعد ماكان مدلوله جماعة من الرجال وضع وضعا آخر تركيبيا لمعنى كل جماعة وكل رجاين وكل رجل كما تقدم فاذا خصص وازيل عمومه الطارى، زال معنى الوحدة والاثنينية بالمرة وزال معنى الكلية في الجمع لان ذلك هو المطارى، وبق أصل المعنى وهو أصل الجمع

(قول المحشى) لايجوز ارادة الواحد منه أي بالتخصيص كما عرفت يمنى انه لما لم يحز التخصيصالي الواحد لانه اخراج للفظ عنمدلوله فلا يجوز أن يواد به الواحد بان يستعمل فيه الاعلى سبيل المجاز لذلك تأمل

وقول المحشي) ولم يكن للاستغراق فائدة اذلا يركب كل خيل ولايمكن تزوج كل امرأة فلم يكن معنى لاستغراق مرادآ أصلا فاندفع قول العصام انه من المستغرق اذ المعنى لا أتزوج واحدة من النساء لان ارادة ما ذكر ممنوعة وقد تبع العصام فى ذلك الشارح في التلويح

(قولِ المحشي) لان الجنس يدل على الكثرة أي فبقيت الجمعية من وِجه

(قول المحشى) ولولم تحمل على الجنس الخ أى لولم تحمل اللام على تعريف الجنس وبقيت الجمعية بأن قلنا لا بحنث الابتزوج ثلاثة أو اثنين لبطل معنى اللام بالمرة اذ لا عهد ولا استغراق لعدم امكانه ولا تعريف للجنس أيصاً (قول المحشي) وابطال الجمعية من وجه وهو حقيقة الجمع وان بقيت من وجه آخر وهو الكثرة الدال عليها الجنس

ولماكان هذا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغرافه يدل على تعدده والوحدة والماكان هذا مظنة اعتراض وهو أن افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراق وافراد الاسم لان الحرف) والمتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله (ولا تنافي بين الاستغراق كحرف النبي ولام التعريف (انما يدخل عليه) اى على الاسم المفرد حال كونه (مجردا عن) الدلالة على (معنى الوحدة)

والجمع المعرف بلام الجنس لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله ههنا مع ان الكلام في المفرد والجمع المستغرق بناء على ان لام الاستغراق ايضا الام الجنس مخالف لسوق كلام الشارح رحمه الله باطل فى نفسه اما الاول فلان قوله تعم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه بالا خر شاهدا صدق على ان المقصود بيان الفرق بين ما نفي الفرق بينهما بوجه غير ما ذكره وأما الثانى فلان الجمع المعرف بلام الجنس تبطل عنه الجمعية ويواد منه الواحد . ولا يجوز ارادة الجمع منه لان الحل على الجنس على تقدير امتناع الاستغراق على ماصرح به في التوضيح حتى لوقال يتزوج النساء بحصل البر بتزوج واحدة (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى ان لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستغادا بالقريئة يدل على تعدده ، وان معه آخر مثله فينهما تناف لتنافي مقتضاها فلا يجتمعان وحاصل الجواب الثاني منع التنافى ينهمنا بناء على ان استغراق المفرد بمعنى الكل الافرادى اى كل فرد

(قول الحشي) والجمع الممرف بلام الجنس أى الحقيقة ولو فى ضمن بعض الافراد وقوله بناء على ان لام الاستغراق أيضاً لام الجنس فلما كان المعرف بلام الحبس مناسبا للموف بلام الاستغراق بين الشارح الفرق بينه وبين المفرد

(قُول المحشى) بين ما نغي الفرق بينهما وهو المفرد والجمع المعرفان بلام الاستغراق

ر ول الحشي) ولا يجوز ارادة الجمع منه أى منجميع الجنسوقد قال الشارج صالح لان يراد بهجميم الجنس فارادة الجنس مناف الدلك اذلا يراد الا عند تعذر الاستغراق

(قول المحشى) لكونه في مقابلة التثنية والجمع الح فهو موضوع لذلك وضعا نوعيا كالمثنى والمجموع

ر تول المحشى) بمعنى انه لا يكون آخر ممه مثله اي عدم اعتبار امر آخر معه مثله أو اعتبار عدم آخر معه مثله على الاحتمالين الدحم المتمالين المتم

(قول المحشي) وان كان مستفادا بالقرينة اى اداة الاستفراق وهذا رد على العصام حيث قال ان الوحدة مدلولة

للفرد ولا ينافيها الاستغراق لاستفادته من خارج وحاصل الرد أنه مداول حرفي معتبر من حيث حصوله في المفرد

(قول الحشي) وان معه آخر اى داخل تحت لفظه بان يكون اللفظ. دالا عليهما معا وايس المراد الممية في الحكم بان يكون الاتصاف بالمجيء مثلافي جاء الرجل في زمان واحد فان هذا لايدل عليه الاستعراق بل ولا صيغة الجمع على الصحيح (قول المحشى) بناء على ان استغراق المفرد الخخصه لان الكلام فيه والا فاستغراق الجمع كذلك كما سيأتي له في

قوله لأنَ الجمع الْمُعلى باللام كالمفرد في انه الاستفراق بمعني كل فرد

و المجلس المحتى المحل الافرادي أي الدال على مفصل الاحاد لا على جلمها فالكل الافرادي هو الدال على شمول (قول المحشى) بمعنى الكل الافرادي أي الدال على مفهومات ثلاثة الأفراد والكل المجموعي هو الدال على شمول الاجزاء في شارح المطالع الكل يطاق بحسب الاشتراك على مفهومات ثلاثة الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة والكل من حيث هو كلى اى الكل المجموعي وكل واحد واحد

مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة ، بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه ، لا الكل المجموعي اى كل فرد بشرط اجتماعه مع آخر فيكون منافيا للوحدة لاعتبار امر آخر معه مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر مثله معه . وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الاول انا سلمنا التنافي بينهما لكن لام الاستغراق المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة ، كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين انما تلحقه بعد تجريده عنها وهذا الجواب ، مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر والفرق بين الثلاثة ان الكل المجموعي ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليه الا ان انقسام الكل المجموعي انقسام الشيء الى الاجزاء وانقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات

(قول المحشي) مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر فالقصد منه ان لايشـذ فرد من الافراد مع قطع النظر عن اجتماعه مع غيره بان لايكون معنى الاجماع الذي هو معنى لفظ جميع مدلولا للفظ فدلول الاسم وان كان متمددا الا انه لو حظ كل فرد على حياله بخلاف الجمع والمثنى فان علامتيهما تدلان على معنى الاجتماع فلا يلاحظ فيهما الا الافراد المجتمعة وحده (قول المحشي) بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معـه اي في الملاحظة فلفظ رجل بالنسبة لكل فرد دال عليه وحده بمعنى عدم اعتبار اجتماع آخر معه من حيث الدلالة عليه

(قول المحشي) لا الكل المجموعي بيان لقول المصنف لامجموع الافراد وقد عرفت انه عبارة عن شمول الاجزاء فقوله بشرط اجتماعه مع آخر بان يكون كل جزءا المعجموع وهذا مدلول الجمع الغير المستفرق كما عرفه ابن الحاجب بما دل على جملة آحاد للخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الآحاد أيكونه بمعنى الكما الافرادي لاعلى جملتها اه وقوله لاخراج المفرد المستغرق اي وما في معناه كالجمع المستغرق

(قول المحشى) وانما ذلك لعدم الدليل عليه اي وانما قيل ان الوحدة بمعنى عدماعتبار آخر معه لانها انما فهمت من شدم الدليل على اعتبار آخر الذى هو علامة التثنية والجمع وعدم الدليل انما يدل على عدم المدلول وهو عدم اعتبار آخر ولا يدل على اعتبار عدم آخر الذى هو الوحدة بالمعنى الثانى تدبر

(قول المعشى) كما ان علامة الجمع الى آخر الحسكم بالتجريد انما يصبح اذا كانت الوحدة بالمعنى السابق او الآتى لان الجمع يعتبر فيه ان مع مدلول مفرده وهو الواحد مما يطلق عليه اللفظ غيره كمسلمين فانه يدل على تعدد مسمى مسلم اما اذا كانت الوحدة بمعنى وحدة الشيء في نفسه اي كونه في نفسه واحدا فلا وجه للتجريد لان الوحدة بهذا المعنى لاتنافى التعدد الذي هو مدلول التثنية والجمع كما نص عليه في حواشي الجامى نعم حينئذ لا يكون المفرد مقابلا للمثنى والمجموع بخلافه على المعنبين الآخر بن المذكور بن هنا تدبر

(قول المحشى) مبنى على ان مدلول المفرد الوحدة بمهنى اعتبار عدم آخر معه بان يدل الهظه على ان ليس تحته سوى وآحد مما يطلق عليه ذلك الله فله بخلاف الجمع كما من والوحدة بهذا المعنى تنافي الكل المجموعي وهو ظاهر وكذا الافرادي لانه وان لم يدل على كل فرد مع ملاحظة اجتماعه مع آخر لكنه دال عليه مع دلالته على للآخر واعتبار ان ليس محته سوى واحد ينافى الدلالة على غير الواحد واذا جرد عن تلك الوحدة وصار للجنس امكن ان يلاحظ فيه معنى الجميع وان كان استغراقه ايضا بمنى الكل الافرادي وحينتذيصه كان استغراقه بمعنى المكل الافرادي كما يمكن ذلك في الجمع وان كان استغراقه ايضا بمنى الكل الافرادي وحينتذيصه وصفه بنعت الجمع وانما قانا ذلك لما قال المحشى في حواشي الجامي انه اذا قبل الدرهم البيض والدينار الصفر لابد ان

معه وهو الظاهر ، لانه في مقابلة المثنى والمجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معه ، ولذلك لا يستنى من المفرد الاثنان والجاعة و بما ذكرنا ظهر لك ان ترتيب البحث ، تقديم الجواب الثاني علي الاول وانما قدمه اشارة الى رجحانه (قال قدس سره اذا قبل الحج) لا يحفى ، ان منشأ الاعتراض إفراد اسم الجنس ولا شك في دلالته علي الوحدة لكونه في مقابلة التثنية والجمع وكون اسم الجنس وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والتثنية والجمع موضوعا الماهية أو الفرد المنتشر لا دخل له في هذا المقام واهله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس والمفرد بناء على ان رجلا مشلا اسم جنس ومفرد لكن فرق بينهما بان اسم الجنس يشمل المثنى والجموع دون المفرد ، فباعتبار قيد الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم جنس (قال قدس سره حقيقة عرفية) ، أى بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول بأن يلحظ افراد الدراهم مجتمعة والا لا يصبح وصفه بنعت الجمع مع ان الحكم انما هو على كل واحد من افراده وملاحظة يلحقا المول ولم يجود قانه لا يمكن ذلك فتأمل المحنى الاول ولم يجود قانه لا يمكن ذلك فتأمل

(قول المحشى) لانه في مقابلة المثنى والمجموع الخ يعنى ان الدال على وحدته هو مقابلته لهما ومقتضى المقابلة اعتبار عدم الاخركتقابل الضدين لاعتباركتقابل النقيضين لان المفرد ليس رافعا المجمع والتثنية بل هو شيء معتبر بنفسه استقلالا فليس الدليل على الوحدة هو عدم علامة التثنية والمجمع حتى يكون من تقابل النقيضين و يكون عدم العلامة هو الدال على الوحدة فتكون بمعنى عدم الاعتباركما فهمه صاحب القول السابق

(قول آلحشى) ولذلك لا يستثنى الخ اى لكونه فى مقابلتهما لا يستثنيان منه لان احدالمتقابلين لا يكون داخلا تمحت السخر وان كان مستغرقا ازيلت وحدته باداة الاستغراق فتجرده عن الوحدة انما يفيد دخول فيره معه تحت اسمه بشرط ان يكون من جنسه وما ذاك الا لسبب مقابلته المثنى والمجموع فوحدته الدال عليها المقابلة باقية في تناوله غير مداوله بعد الاستفراق واو قطع النظر عن تلك المقابلة وفرض كونه ايم من المثنى والمجموع أو مساويا لهما لكان بعد دخول حرف الاستغراق متناولا لهما فكان بعد ستثناؤهما منه فاو قلنا أن الدال على وحدته هو عدم الدليل على اعتبار امر آخر معه ولا نظر لتلك المقابلة ولا دلالة لها على شيء لكان عند وجود الدليل على اعتبار آخر معه وهو علامة الاستغراق متناولا المشنى والمجموع فيكون الرجل بمعنى كل رجل وكل رجلين وكل رجال كالجمع المستفرق سواء بسواء وكونه بمعنى الكل الافرادى لا يضر في صعة الاستثناء المن الجمع كذلك واذا ثبت أن الدال على الوحدة هو تلك المقابلة لاعدم الدايل كانت معنى وجوديا هو اعتبار عدم الآخر كاذ كرناه فيما من وانما صع استثناء المفرد والمثنى من الجمع وان كان مقابلا لهما الثبوت استعاله بمنى الجنس المطاق عن اعتبار الجمية دون المفرد كما في الرضى فتدبر

(قول المحشى) تقديم الجواب الثاني لانه بالمنع والاول بالتسليم

(قول الحشي) ان منشأ الاعتراض افراد اسم الجنس كما يدل عليه قول الشارح يدل بافراده الخ وقوله ولا شك الخ اي فالتجريد لا بد منه سواء كان اسم الجنس موضوعا الهاهية مع الوحدة اولا

و قُول المحشي) فباعتبار قيد الأفراد مفرد فتدبر حتى التدبر اذا جرد عن وحدته لايدخله المثنى والمجموع ومع قطع النظر عنه اسم جنس اذا جرد عن وحدته دخله المثنى والمجموع حق التدبر

(قول المحشي) أي بالاستمال فلاينافي الى آخره كلام السيد في اسم الجنس وحده لكن لما كان تجريده لدخول

į +

كما أنه مجرد عن الدلالة على التمدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي (ولانه) أى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق (بممنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وأما قولهم ثوب أسمال و نطفة أمشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كام اسمل أى خلق والنطفة مركبة من أشياء كل منها مشيح فوصف المؤلف بوصف بجموع الاجزاء لانه هو بعينه (وبالاضافة) أى تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف

المجموع المركب موضوع بازاء الحقيقة وضعا أخر بعيد (قال قدس سره في ضمن فردمنها الخ) فيه بحث لان الاحكام المستعملة حارية عليها بحسب التحقيق في ضمن فرد أو افراد كلها أو بعضها ، وخلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلولة له بحسب الوضع لكنها مدلولة في الاستعمال (قوله كما انه الخ) ، يشير الى ان ليس معنى التجريد عن الوحدة ان يكون التجريد قيدا معه فيكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة بل انه لا يعتبر معه كما لا يعتبر التعدد (قوله وانما امتنع الخ لما كان مدلول قيدا معه المفرد بعد دخول اللام متعدد اكالجمع كان القياس جواز وصفه بنعت الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز الرجال الطوال يجوز الرجل الطوال أشار الى دفعه بان امتناع وصفه أى مطردا وقد نص عليه الشارح رحمه الله في شرحه للفتاح المحافظة على النشاكل اللفظي بين المنعوت والنعت ، اذا كان وصفا له بحال نفسه لكونهما متحدين بالذات وانما قانا

أل لزم ان الحقيقة العرفية مجموع أل ومادخلت عليه وقوله ماتقدم أى للسيد وان نازعه المحشى هناك هذا وحكم السيد بأن التجريد مجازينافيه كلام الحشي في حاشية شارح العقائد العضدية فانه يفيد انه حقيقة اذ ليس فيه نقل لفظ عن معنى لا خر وانما فيه حذف بعض المعنى

(قول الشارح) فلان الثوب مو لف الح ولا يقال بمثل هذا في الدينار الصفر والدرهم البيض لانه ايس المقصود وصف الدينار او الدرهم الواحد بل المتعدد بخلاف هذا فان الوصف للثوب الواحد والنطفة الواحدة باعتبار الاجزاء (قول الشارح) شمل بفتحتين

(قول الحشي) وخلاصة الجواب اى الذى ذكره السيد اما بحثه هو فلا جواب عنه

(قول المحشي) يشير الى ان ليسمعنى التجريد الخ لان كون التجريد قيدا معه ليسبلازم فى دفع المنافاة بل يكني عدم اعتبار الوحدة وحينتذ يندفع ماقيل ان دلالة المفرد على الوحدة ضرورى عند العالم بالوضع فاذا جمل عدم الوحدة مدلولا اجتمع المتنافيان وحاصل الجواب ان المراد بالتجريد عدم اعتبارها وان كانت موجودة مدلولة للفظ المفرد لا جمل عدمها مدلولا للفظ

(قول المحشي)كان القياس جواز وصفه بنعت الجمع لانه لما زالت عنه الوحدة امكن ان تلاحظ الافراد مجتمعةوان كان الحكم علىكل فردكالجمع وحينتذ يصفح وصفه بنعت الجمع بخلاف ما اذا بقيت فيه الوحدة بالممنى الاول فانه لم يعتبر الآخر فلا يمكن ملاحظتها مجتمعة فلا يصح وصفه بنعت الجمع

(قول المحشى) اذا كان وصفا له بحال نفسه بخلاف ما اذا كان وصفا بحال متعلقه فانه يطابق المتعلق

مطردا لانه جاء وصفه بالجمع في أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ، ونحوه جاءني القوم الطوال نظرا الى التعدد معنى (قال قدس سره اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية) الصواب ان يقول اذ ليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى (قال قدس سره فاذا لم يكن هناك أمر أخر) ، فيه ان الوحدة مدلولة للمفرد كالتثنية والجمعية لصيغة المثنى والجمع والقول باستفادتها من عدم مايدل على از يد من الواحد تكلف وقد عرفت تحرير الجواب بما هو الحق فتدبر (قال قدس سره والا الكان كل رجل طوالا) فيه انه لو كان كذلك لا امتنع وصف الجمع به ايضاً لان الجمع المحلى بائلام كالمفرد في انه للاستفراق بمعنى كل فرد والجواب ان اعتبار الاستفراق في الجمع . بعد توصيفه بالجمع بخلاف المفرد (قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ) لا يخفى ان الحكم فى قولنا أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ليس باعتبار الحصة المعهودة خارجا ولا باعتبار الطبيعة المدم المبينة فهو باعتبار الحصة المعنى الناس كل فرد فرد منهما غير مختص اهلاكه بفرد دون أخر (قال قدس سره قالاولى الخ) الصواب ذكره ههنا ، الميان فائدة قيد عند الجهور ، ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد فى الموصوف وأما ما ذكره فيا سبق فغير مناسب الميان فائدة قيد عند الجهور ، ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد فى الموصوف وأما ما ذكره فيا سبق فغير مناسب

(قول المحشى) ونحوه جانى القوم الطوال لان استغراق القوم يكون بمعنى كل قوم ومعناه المجموع لانه اسم جمع فيكون الظاهر فى وصفه الطويل

(قول المحشى) الصواب ان يقول اذ ليس فيه الح لان مقتضى كونه استغراقا للواحد أن يكون شاملا لوحدات بان يدل على كل وحدة مع اخرى فاذاكان الشمول للمجموع من حيث هو مجموع بان يجمل كل فرد جزءا من كل لم يكن فيه استغراق المفرد الذى هو شمول وحدة مع اخرى وليس مداره عدم منافاة الاستغراق للافراد على الدلالة على وحدة لان الدلالة على الوحدة لا استغراق فيه ولذا قال السيد آخرا ولا يمنع من اعتبار فردية مع اخرى

(قول المحشى) فيه أن الوحدة مدلولة المفرد الخ يعنى أن الدال عليها صيغة المفرد لمقابلتها لصيغة المثنى والجمع وحينتذ تكون الوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وليس الدال عليها عدم مايدل على أزيد أعنى علامة التثنية والجمع مثلاً حتى يكون الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر معه لأن اللازم من عدم الدايل عدم المدلول لا أمر آخر وجودى وهذا تصريح بما أشار اليه سابقا بقوله وأنما ذلك لعدم الدليل عليه وقوله لانه في مقابلة المثنى والمجموع

(قال قدس سره) والأ لكان كل رجل طوالا لان النعت انما يراد به المفهوم لأكل فرد

(قول المحشى) بعد توصيفه بالجمع فوصف اولا ملاحظا فيه معني الجميع ثم دخله الاستغراق لكن بقي المفرد المجرد عن الوحدة فانه حال التجريد وقبل الاستغراق مدلول الماهية من حيث هى فلا تعدد فيه حتى يكون بمعني الجميع ويصح ويصح وصفه بنعت الجمع فالمانع في المفرد غير المجرد مانع فيه ولا مدفع له الا ماقال اللارى والمحشي في حواشى الجامى من انه اذا قيل الدرهم البيض يلاحظ فيه افراد الدراهم مجتمعة وان كان الحكم على كل واحد اذ لامنافاة كامر لكن هذه الملاحظة لا تمكن الا عند التجريد عن الوحدة دون ما اذا بقيت فندبر

(قول الحشي) لبيان فائدة قيد عند الجمهور فائدته انغير الجمهور اجازه مخالفا لهم وهو الاخفشلكنه آنما خالفهم مهذا المثال بخصوصه كما في الرضي فلو ذكر المثال الاول هنا لم يكن اسناد حكايته له حتى ينبين فائدة القيد

(قول المحشى) ولكوّنه على خلاف القياسأى والذّى على خلافه هو ماحكاه الاخفش مخالفا للجمهور وهو هذا المثال لا الاول وقوله لعدم اعتبار التعدد لبقاء الوحدة فيه بخلاف ما اذا جرد عنها لامكان ملاحظة معني الجميع واعلم انه وقع (لانها اخصر طريق) الى احضار المسند اليه في ذهن السامع (نحو) قول جعفر بن علية الحارثي (هو اى) اى مهوى وهذا اخصر من الذي أهواه ونحو ذلك والاختصار مطاوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل (مع الركب اليمانين مصمد) اى مبعد ذاهب في الارض وتمامه * جنيب وجماني بمكة موثق * والجنيب المجنوب المستتبع والجمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب (او تضمها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف اوغيرها كمقولك) في الاول (عبدى حضر) وفي الثاني (عبد الخليفة ركب) وفي الثالث (عبد السلطان عندى) تعظيما بشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله أوغيرهما (او) لتضمنها (تحقيراً للمضاف نحو ولد الحجام حاضر) أوللمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام مجالس زيدا او ينادمه وقد تكون الاضافة لاغذائها عن النه صيل متعذر نحو آهن أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل إلبلد فعلوا إكذا أو إلانه مجنع عن التفصيل متعذر نحو آهن ألهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل إلبلد فعلوا إكذا أو إلانه مجنع عن التفصيل

لكونه على وفق القياس انما المحتاج هناك بيان امتناع اطراده وقد عرفت ذلك (قوله اخصر طريق) أى باعتبار المفهوم الذى قصد المتنكم احضاره به كما في البيت قصد احضاره باعتبار كونه مهويا له ليفيد زيادة التحسر فطرق الاحضار به الذى اهواه ومن أهواه وهواى وهذا اخصرها وفى قوله وهذا اخصر من الذى اهواه اشارة الى ماذكرنا فلا حاجة الى ادعاء كونه اخصر، من جميع طرق التعريف كما ذهب الميه بعض الناظرين (قوله مهوى) كمرى بالاضافة الى ياء المتكلم في أكثر النسخ وفي بعضها بحدفها والاكتفاء على الكسرة (قوله مع الركب الح) الركب اسم جمع للراكب و يمانين جمع بمان أصله يمنى . حذفت المياء المدخمة وعوض عنها الالف قبل النون على خلاف القياس فصارياني حذفت الياء المالتقاء الساكنين كذا قالوا والاظهر انه حذفت الياء المستبه وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعال والتخفيف ومصعد من اصعد فى الارض مضى فالصلة محذوفة بقرينة المقام ومبعد كمنجل بعيد الاسفار ، فهو بيان للمعنى المراد وذاهب فى الارض بمنارقتى اختيارا و مجوز ان يكون هواى بمناه بان يكون ذهابه باعتبار ذهاب محله وهو القلب (قوله أو تتضمنها الخ) برض بمفارقتى اختيارا ومجوز ان يكون هواى بمناه بان يكون ذهابه باعتبار ذهاب محله وهو القلب (قوله أو تتضمنها الخ)

خلاف في المشترك فقال العضد والشارح في حواشيه موضوع للمعنى مع عدم اعتبارغيره وعليه يجوزاستعاله في معنييه وقال السكاكي والحنفية موضوع له مع اعتبار عدم غيره وعليه بمتنع لكن هذا من جهة وضع المادة بقطع النظر عن مقابلته للمثنى والجمع فلابدحينئذ من قول صاحب القول الاول بالوحدة بالمعنى الثانى فتدبر (قول المحشي) من جميع طرق التمر بفحق العلم والضمير بان يكون الاسم العلم اطول وكذا الضميرمع دال المرجع (قول المحشى) حذفت الياء لالثقاء الساكنين اى بعد حذف حركتها استثقالا وقوله حذفت بالنسبة أى بتمامها وكان اظهر لقلة العمل (قول المحشى) فهو بيان للمعنى المراد قدمه للاهتمام به

⁽قول المحشى) لان ابعد لايجىء لازما اى والمعنى هنا على اللزوم

مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم وإهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا أو كسآمة السامع أو المخاطب نحو حضر أهل السوق أو لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام أو اذلال أو نحوهما نحو صديقك أو عدوك بالباب ومنه قوله تعالى «لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده «فانه لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف الولد اليها استعطافا لها عليه و كذا الوالد أو لتضمنها استهزاء أو تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون أو اعتباراً لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادني ملابسة من غير المدارة من التحريض المدارة أماما عليه وكذا الوالد أو التضمنها التحريض أو تهدا المادة وقوله ومنه قوله تعالى لاتضار الحريف ملابسة من غير المدارة المعارفة والمدارة المدارة والمعارفة بادني ملابسة من غير المدارة المعارفة والمدارة المعارفة وقوله ومنه قوله تعالى لاتضار الحريض التحريض

الاول باعتبار المالكية والثانى باعتبار المملوكية والثالث باعتبار المصاحبة (قوله ومنه قوله تعالى لاتضار الح) أى من التحريض كن على الاستمطاف ولا تضار قرىء بالفتح على انه نهى بالضم على انه نفى والمعنى على انهي والبناء يحتمل المعلوم والمجدول فان كان بمعنى تضر بان يكون البناء معلوما والباء صلة له أى لا تضر الوائدة ولدها أو للسببية والمفعول محذوف اى لا تضر الوائدة الوائد بسبب ولدها فكون الاضافة للتحريض على الاستمطاف ظاهر و وان كان بمعناه معلوما كان أو مجهولا والباء للسببية فلان مضارة كل منهما الملخر في الحضانة والانفاق عائد الى ضرر الولد وهو محل الاستمطاف (قوله نحو ان رسولكم الخي فان اضافة فرعون الرسول الى المحاطبين مع انكاره لرسالته والازدراء بحالهم يفيد الاستمزاء بموسي عليه السلام (قوله أو اعتبارا الطبغا مجازيا) في شرحه المفتاح في بيان لطائف قوله تعالى (يا أرض ابلمي مائك) ظاهر كلامه أي السكاكى انه يريد بالحجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمائك ، بناء على ان مدلول الاضافة ، في مثل يريد بالحجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض عاتصال الملك بالمائك ، بناء على ان مدلول الاضافة ، في مثل مثل هذا هو الاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام و بني للاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ، ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بادني الملابسة مثل هذا وان اعتبر اللام و بني للاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ، ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بادني الملابسة مثل هذا وان اعتبر اللام و بني للاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ، ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بادني الملابسة مثل هذا وان اعتبر اللام و بني للاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ، ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بادني الملاب

⁽ قول الشارج) أو اعتباراً لطيفا وجه لطفه جعل أدنى ملابسة بمنزلة ملابسة تامة تستدعيها الاضافة

⁽ قول المحشي) والباء صلة اى للتعدية

ر رو العشي) وان كان بمناه اي المفاعلة من الجانبين فالمضاررة للوالد أو الوالدة على هذا بخلافها على الاول فانها للولد (وقول المحشي) وان كان بمناه اي المفاعلة من الجانبين فالمضاررة للوالد أو الوالدة على هذا بخلافها على الاول فانها للولد

⁽ قول المحشي) فلان مضارة كل منهما الخ جواب عما يقال يلزم على هذا أن لا يظهر كون الاضافة الاستعطاف

⁽ قول المحشى) بناء على ان مدلول الاضافة أي ذى الاضافة وهو التركيب الاضافى كما سيصرح به في قوله جارية في التركيب الح والاولى ان يراد بالاضافة هيئة التركيب الاضافي فانها الموضوعة

⁽ قول المحشى) في مثل هذا وهو ما اذا كان المضاف اليه ممن يملك

⁽ قول المحشي) الموضوع للاختصاص الملكي يعنى ان اللام وان كانت لمجرد الاختصاص لكن التركيب بنمامه وضع للاختصاص الملكي فالمنقول عنه الاختصاص الملكي والمنقول اليه مجرد الملابسة

برسيسة على المستمين المستمين المستمين المستمين الله المستمين المستمين المنقول علم المنقول علم المنقول علم المن (قول المحشي) وان اعتبر اللام الح أى ان اعتبر اللام وفهم الاتصال والمنقول اليه مجرد الملابسة كالشروع في اذاعة الغزل التركيب فيكون المنقول عنه مجرد الاختصاص الذي هو مدلول اللام والمنقول اليه مجرد الملابسة كالشروع في اذاعة الغزل عند روية الكوكب

⁻⁻(قول المحشي) ومنهم من يجعل الخ اعلم ان المركبات وضعت بازاء معانيها التركيبية وضعا نوعيا على الصحيح-خلافا

تملك واختصاص نجوكوكب الخرقاء أولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نجو غلام زيد بالباب أو لافادة الاضافة جنسية وتسميا كقولهم تدلك على خزامى الارض النفخة من رائحتها يعنى على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هى من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تعالى * ولا طائر يطير بجناحيه * على ما سيجئ ان شاء الله تعالى (وأما تنكيره

مجازاً عقليا بناء على ان كون النسبة الى ما هو له والى غير ما هو له بما يتعلق بالعقل دون الوضع انتهى فذكر الوجهين ، واختار هنا في شرح المفتاح وفي حاشيته على هذا الكتاب كونها مجازاً حكميا فلا اختلال في كلامه فمن قال اختل كلام الشارح رحمه الله في بيان كونه مجازاً فمختل كلامه (قوله نحو كوكب الخرقاء) أضيف الكوكب اليها بسبب الملابسة اليعيدة اللطيفة (قوله لا طريق له الخ) أى لا يعلم المتكلم والمخاطب سوى اختصاصه بشىء بطريق التملك أو ما في حكمه فلا يمكن احضاره ابتداء الا بالاضافة فاندفع اعتراض السيد بان النسبة الاضافية المعلومة مشيرة الى نسبة خبرية فيمكن التعبير بالموصول فانه اى الابتداء بعد احضاره بالنسبة الاضافية وارجاعها الى الحبرية (قوله وأما تنكيره الح)

l في العضد فان استعملت فيها فحقائق والا فمجازات وهذا غير الاسناد المجازي فانه ليس في شيء من استعال اللفظف غير ماوضم له بل معناه ان حق الكلمة في حكم العقل أن تنسب الى شيء هو لها فنسبت الى غيره لملابسة بينهما والقول بان الكلمة في اللغة انما وضعت لان تنسب لماهي له فنحو أنبت موضوع للنسبب الحقيقي فادًا اسند لغير الفاعل كان مجازا لغويًا قول باطل كما بينه الشارح في حواشي العضد اذا عرفت هذا فنقول ان اردت نقل التركيبالاضافي بنمامه أي هيئة من معناه الموضوع له لغة وهو الاختصاص الملكي الى مجرد الملابسة كان مجلزا لغو يا وهو الاحتمال الاول وإن تركت هيئة التركيب مستعملة فيما وضعت له لكنك تجوزت في الاسنادكان مجازاً عقليا فقول الشارح أولا بناء على ان مدلول الاضافة الح رد على من قال لامجاز في التركيب لعدم وضعه لغة وانما الوضع للمفردات وقوله ثانيا بناء على ان كون النسبة الخ رد على من قال بنفي المجاز العقلي لاتحاد جهة الاسناد كالفاعلية والاضافة وانما هو مجاز لغوى بناء على ان واضع اللغة وضع المفرد كانبت للتسبب الحقيق ولفظ المضاف لينسب لماهو له وقد أبطل الشارح رحمه الله ذلك في حواشي العضد فعلم من هذا انقوله بناء على انكون النسبة الخليس مقابلا للقول الاولكما ان قوله أو بناءعلى ان مدلول الاضافة الخليس مقابلاللقول الثانى فتدبر (قول الحشي) واختار ههنا في شرح المفتاح الخ أى مخالفا لصاحب المفتاح موافقا لما ذكره الشيخ من أنه لايجب أن يكون المسند في الحجاز العقلي ماهو له لو اسند اليه إيكان حقيقة فلا يرد ان مختار السكاكي انه لابد أن يكون له ما هوله فعلى تقدير حمل الحجاز في كلامه على الحجاز العقلي لابد أن يلاحظ صرف النسبة عنه الى الخرقاء لملابسة بينهما وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة مناسبة بينهما وانما نسب اليها لظهور جدها في نهيئة ملابس ِ الشَّتَاءُ في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد وما قيل ان الاصل أن يضاف الكوكب الى وقت تهيي. المرأة لا اليها ففيه ان الوقت أيضاً ليس ما هو له على الحقيقة فتدبر

(قول المحشي)اي لايعلم المتكلم والمخاطب الخ يعني ان المتكلم والخاطب لايعلمان شيئًا ممايختص به ويعينه الا اختصاصه

فللافراد) اى تنكير المسند اليه للقصد الى فردغير معين ممايصدق عليه اسم الجنس (نحو قوله تعالى وجاء رجل من أقصى المدينة يسمى أو النوغية) أى القصد الى نوع منه (نحو وعلى أبصارهم غشاوة) أى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعلى عن آيات الله وفى المفتاح أنه للتعظيم أى غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها

اى إيراده مشتملا على التنوين (قوله فللافراد) أى جعل المسند اليه فرداً ، بالقصد اليه فان التنكير يدل على الوحدة اما شخصاً أو نوعاً (قوله غير ما يتعارفه الناس) بجعل الابهام وسيلة الى الجهالة، وكذا الحال فيا عداها من التعظيم والتحقير بشيء بطريق التملك أو مافي حكمه وهو الذى يفيده الاضافة فلا يمكن احضاره أول مرة الا بالتركيب الأضافى لانه انما يتوقف على ان المضاف له مزيد اختصاص بالمضاف اليه بخلاف الموصولية فانها تتوقف على ان يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصوله لان ذلك مدلول الصلة التي هي جملة خبرية نهم بعد احضاره بالنسبة الاضافية وارجاعها الى الخبرية قد عرفه المخاطب بذلك لكن احضاره بالموصولية حينئذ ليس احضاره أول مرة تدبر وفي حاشية السيد على شرح المفتاح انه يدفع السوال بانه يمكن ان لايكون غير مفهوم هذا الطريق حاضراً عنده وذلك لان مفهوم الاضافة مغاير لمفهوم الموصول والملازمة الذهنية بحيث اذا حضر أحدهما حضر الاخر منتف غايته انه نو تفكر حضر الآخر وهذا لا ينافي عدم حضور شيء سواه اه وما قلنا أوفق بكلام المحشي تأمل

" (قول الشارح) وَهُو غطاء التعامى الاضافة للبيان ولم يقل العمى تنبيها على انه من سوء اختيارهم وشآمة اصرارهم على انكارهم وهذا أولى ممافى المفتاح لانه أنسب بقوله عذاب لان تنكيره للتنو يعلاستفادة التعظيم من صريح وصفه الدال عليه مجوهره وصيفته مع تنكيره أيضاً

(قول المحشى) أى ايراده مشتملا على التنوين فايراده كذلك يدل على ان مدلول الاسم مبهم غير معين فالابهام مدنول الاسم والتنوين بينان المراد بالاسم هو الابهام فقولهمالتنوين التنكير معناه انه أتى به لبيانه وليس التنوين موضوعا له على ما هو الحق عند المحشي كمافي حواشي الجامى والمراد بالتنوين تنوين التنكير وهو الذى فائدته الابهام والجمالة

(قول المحشى) بالقصد اليه تصوير لجمله فرداً فجمله فرداً هو القصد الى فرد غير معين كما فى الشارح يعنى انه اذا قصد الفرد الغير المعين نكر ليدل التنكير على ذلك القصد وليس الافراد عبارة عن افادة الفردية كما فهم العصام لان التنكير ليس لافادة الفردية لتأخرها عن الداعى وقوله فان التنكير النح علة لما قبله أى انما كان القصد الى فرد داعياً الى التنكير لأ نه يدل على الوحدة اما شخصا كما هو المراد بقوله فالافراد أو نوعاً كما هو المراد بقوله بعد أو النوعية

" (قول المحشى) بجعل الابهـ ام وسيلة الى الجهالة لان التنوين كما يفيد الوحدة الشخصية أو النوعية يفيد ابهامها والابهام سبب للجهالة

(قول الحشي) وكذا الحال فيها عداها أي ماعدا الجهالة من التعظيم وغيره متفرع على الجهالة المسببة عن الابهام لان العظيم بعيد عن احاطة العقول به لمنع عظمته عنها يعنى انه اذا قصد التعظيم أتى بالتنوين الدال على الابهام الذى هوسبب للجهالة اللازمة للعظم فينتقل منها اليه بطريق الكناية أو اللازمة للعقارة لان الحقير لايعتنى به فيجهل أواللازمة للكثرة أوالقلة لان الكثير لكثرته والقليل لعدم الالتفات اليه يجهل

وبين الادراك لأن المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادلى وأوفى بتأديته (أو التعظيم الموالية والتحقير) بعنى انه بلغ فى ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغاً لا يمكن ان بعرف (كقوله) اى قول ابن أبى السمط (له حاجب) اى مانع عظيم (فى كل أمر بشينه) أى يعيبه (وليس له عن طالب العرف) اى الاحسان (حاجب) حقير فكيف بالعظيم (أو التكثير كقولهم ان له لاء بلا وان له لغنما أو التقليل نحوقوله تعالى ورضوان من الله اكبر) والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديراً كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله (وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى ذوو عدد كثير) هذا ناظر الى التعظيم ويجىء للتحقير والتقليل أيضا نحو اعطانى شيئا اى حقيراً الى التكثير وقد يتكرالمسنداليه قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسنداليه

وغير ذلك وفائدتها ، ان لا يتأبى المخاطب عن قبوله وليعلم انه عسير الازالة لعدم معرفته له (قوله وبين الادراك) ، اى ادراك الآيات الدالة على وحدائيته فان الحواس آلات الادراك (قوله حاجب الخياب الحجب يستعمل بعن قال الله تعالى (كلا انهم عن ربهم يومئذ لحجوبون) فالثاني على اصله وعدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة الى التقدير أى عن احسانه كما قبل والاول صلته محذوف وفي كل أمن ظرف مستقر صفة لحاجب أى له حاجب عن الارتكاب في كل أمن يشينه وهو الشين ، وفيه اشارة الى ان المانع له هو كونه شينا لا أمرا آخر (قوله حاجب حقير الخ) وهذا أولى من القول بعموم الذكرة المنفية . ليطابق الاول ولكون العام قابلا للتخصيص أمرا آخر (قوله ورضوان من الله أكبر) أى رضوان قليل أكبر من كل نعيم في الجنة لان كل ما سواه من ثمراته وهذا المعين أولى ما قبل أى رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائنة لهم . لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع وهذا المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة . الى كال كبريائه تعالى والوعد . لا بطريق الجزم كاهو شأن الملوك اشارة الى المؤمنين والمؤمنات ولانه يتضمن الاشارة . الى كال كبريائه تعالى والوعد . لا بطريق الجزم كاهو شأن الملوك اشارة الى من الله المدد كاهو مصطلح أهل العربية والمعدودات اشارة الى ما يعرض له المدد المنازة على عن العالمين (قوله اعتبار الكية) اى العدد كاهو مصطلح أهل العربية والمعدودات اشارة الى ما يعرض له المدد المنازة المردية والمعدودات اشارة الى ما يعرض له المدد المنازة المناز

⁽قول المحشي) ان لا يتأبى المخاطب النخ لان النفس مائلة الى المجهول وقوله وليعلم أنه عسير الازالة لعدم معرفة ذلك النوع حتى يعرف طريق ازالته

⁽قول المحشي)أى ادراك الايات لعل المراد به العلم بها منحيث انها آيات دالة على الوحدانية فان البصر واسطة فيه تدبر (قول المحشي) وفيه اشارة أى في وصفه بالشين

⁽ قول المحشي) ليطابق الاول أى ليكون فيه صفة الطباق وهو الجمع بين متقابلين وقوله ولكون العام قابلا للتخصيص أى بالحاجب العظيم وقوله بخلاف هذا فإن انتفاء العظيم يعلم بالاولى ولا يتأتى فيه التخصيص

⁽ قول المحشى) لعدم حصول الرضوان الخ مع ان في الكلام اشارة الى الوعد بالرضوان

⁽ قول المحشى) الى كمال كبريائه حيث كان القليل من رضوانه اكبر

⁽ قول الحشي) والوعد لابطريق الجزم لانه لا يناسب الجزم بالوعد بالقليل أو لان الوعد بطريق الجزم انما يكون

لمدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة أو تجاهلا أو لانه بمنع من التعريف مانع كقوله * افا سئمت مهنده بمين * لطول الحمل بدله شمالا * لم يقل بمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى * ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك المتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكامة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت أى هبة أو من نفح الطيب اذا فاح أى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكامة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه بما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما مجيث لامدخل للتنكير أصلا فمنوع

بالذات والموزونات الى ما يعرضه. بالواسطة ليشمل الممسوحات والمكيلات والمشبهات بهما لا يعرضه لأبالذات ولا بالواسطة بل تشبيها كالقلة والكثرة الرضوان فندبر فانه قد اشكل على بعض الناظرين (قوله اعدم علم المتكلم الح) أي عدم علم المتكلم في نفسه ، أو بالقياس الى المخاطب بجهة من جهات التعريف وفيه اشارة الى ان مجرد عدم الداعى الى التعريف كاف في التنكير وماقيل ان انتفاء جميع جهات التعريف ممنوع لانه لا بد من العلم بمسهاه والا لامتنع الخطاب فيصح تعريفه بلام العهد الذهني ليس بشيء لانه لا بد من صلاحية المقام التنكير والمقام الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس، ثم يطلب الداعى الى تعريفه وتنكيره ولام العهد الذهني ، أنما هو لتعريف الجنس لا الفرد (قوله مانع) كارادة الابهام على السامع أو تأتي الانكار لدى الحاجة والقرز عن النظير بالاسم الذي يعينه أو عن ثقل فيه (قوله لم يقل يمينه) أو ما يؤدى معناه أي المعرف بلام العهد لان في كل منهما تصريحاً بنسبة السامة الى يمين المعدوج وأما غيرهما من طرق التعريف فليس المقام صالحا له (قوله اى هبة) ، تفسير لقوله تعالى نفحة أى معنى نفحة على هذا التقدير هبة وهي تدل على الفتقير لانها المقام ضعيف على مافي شرح الكاشي وكذا قوله أي فوحة وحاصل اعتراض المصنف ان المتكلم انها يطلب الداعى الى نسيم ضميف على مافي شرح الكاشي وكذا قوله أي فوحة وحاصل اعتراض المصنف ان المتكلم انها يطلب الداعى الى فسيم ضميف على مافي شرح الكاشي وكذا قوله أي فوحة وحاصل اعتراض المصنف ان المتكلم انها يطلب الداعى الى فسيم ضميف على مافي شرح الكاشي وكذا قوله أي فوحة وحاصل اعتراض المصنف ان المتكلم انها يطلب الداعى الى

عند الترغيب وهو لايكون بالقليل هذا هو الظاهر ولا وجه لما قيل هنا ما يخالف ذلك

(قول المحشى) بالواسطة فان الموزونات والممسوحات والمكيلات يعرض لها العدد بواسطة الصنجة كرطاين وثلاثة والذراع كذراعين والكيل كصاعين وقوله والمشبهات بهما مثالا الكمية تقديراً كافى المختصر لان الرضوان معنى من المعاني لايتأتى فيه عدد ولا وزن ومعنى التقدير هنا التشبيه أما الممسوحات والمكيلات فالكمية فيها نحقيقا لانها انما عرضت للواسطة ووصف ذى الواسطة بها كالوصف السببي ووصف راكب السفينة بالحركة

(قولَ المحشى) أو بالقياس الخ دفع لماقيل ان هذه النكتة لا يختص بعدم علم المتكلم بل كذلك عدم علم المخاطب وحاصله ان المراد عدم علم المتكلم في نفسه أو عدم علمه بعلم المخاطب بجهة من جهات التعريف وقوله وفيه اشارة أى في جعل عدم العلم مقتضياً للتنكير اشارة الى أن مجرد عدم الداعى كاف ولا يتوقف على داع للتنكير

(قول الهشي) ثم يطلب الداعى الخ ومنه عدم الداعى كما سبق

(ُقُولَ الْحَشِّي) انَّمَا هو لتعريف الجنس فهو خارج عن مقتضى المقام الذي هو الحكم على الفرد

(قُولَ الحشي) تفسير لقوله الح يعنى أن أى تفسيرية وليست مشددة للتعميم كما قيل فهبة وفوحة كل منهما مرفوع

للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من المذاب وبينه في نفحة المذاب بالاضافة ومما يحتمل النمظيم والتقليل قوله تعالى * الى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن * أى عذاب هائل أوشيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيع الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى * لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم * ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه الصلاة والسلام * أعوذ بالله من غضب الحليم (ومن تنكير غيره) أى غير المسند اليه (للافراد أوالنوعية نحو والله خلق كل دابة من ماه) أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع الدواب من نوع من انواع المدواب من نوع من انواع الدواب من نوع من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا أو نوعا كقوله تعالى * والله خلق كل دابة من ماء * فتوهم بعضهم انه أراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديراً أذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء أو ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل

التنكير والتعريف، بعد اعتبار اللفظ الدال على أصل المعنى ولفظ النفحة بدون التنكير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعيا اليه، والقول بان التحقير داخل فى أصل المواد وزائد عليه، مما لا يقبله الذوق، لعم لوكان المفيد للتحقير الزائد أموراً متعددة علم كونه شديدا كالتأكيد المستفاد من الموكدات و بما حررنا اندفع جواب الشارح رحمه الله (قوله للفرق الظاهر الخ)لا نزاع فى تحقق الفرق بينهما باعتبار الابهام والتعيين الما النزاع في افادة التنكير التحقير (قوله نطفة

(قول الشارح) من نطفة معينة أى فى الواقعوان لم يكن التعيين مقصوداوقوله أوكل نوع الخ أى من حيث افراده والا فالنوع على ما هو الحق من انه امر اعتبارى لا يخلق ولا يخلق منه

(قول الشارح) لانه ذكر فى المفتاح الى قوله بل قصد الح ربمـا يشعر بان مراد المصنف بقوله ومن تنكير غيره الجواب عن السكاكي بما ذكره الشارح

(قول الشارح) أذ التقدير كل دابة الخ هذا بيان لكون الدابة مستندآ اليه لأن المضاف مع المضاف اليه كالشيء الواحد بل المسند اليه في الممنى هو المضاف اليه وقوله أو مآء مخصوص بيان لكون ماء مسندا اليه

﴿ قُولُ الْحَشِّي ﴾ بمد اعتبار الح لأن الزائد كيفية راجمة الى أصل المعنى `

(قول الحشي) والقول بأن التحقير داخل الح يعنى أن مراد الشارح بقوله لانه ما يقبل الشدة أنه لا منافاة بين أفادة اللفظ التحقير وأفادة التنوين له لان ما يفيده التنوين زائد على ما يفيده اللفظ فيكون المفاد تحقيراً زائداً لا أصل التحقير (قول المحشي) ما لا يقبله اللوق لان المقصود من التركيب البليغ هو ما تفيده الخصوصية فقط ولا نظر لما يفيده أصل اللفظ بدونها حتى يتركب منه مع ما تفيده الخصوصية تحقير شديد للمذاب كما هو المراد فما قال صاحب الاطول أن المادة والصورة لا فادة تحقير مامسهم من العذاب والتنوين لافادة تحقير النفحة أى لافادة تحقير الحقير قان المادة والصورة لا تفيده خروج عما الكلام فيه وأن استلزم التحقير الشديد للمذاب تأمل

(قولَ المعشي) نعم لو كان المفيد التحقير الزائد أي الزائد على الداخل في أصل المعنى

قصد ضاحب المفتاح الى أنه مثال لكون المقام للافراد شخصا أو نوعا لا لتنكير المسند الية وهذا في كتابه كثير فليتنبه له (وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب مناللة ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الاظنا) اى ظنا حقيرا ضميفا اذ الظن تما يقبل الشدة والضمف فالمفمول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكشير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا النركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثني من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينتذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أي إن نحن الا نظن ظنا ومثله قوله ؛ وما اغترَّه الشيب الا اغترارا ، أي ما اغتره الا الشيب اغتراراً ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما ابيه) تخصيص الاب وان كان مخلوقا من نطفتي الاب والام لكونه منسوبا اليه في تفسير القاضيأي ماء هو جزء مادته أو ماء مخصوص هو النطفة فيكون تنزيلا للغالب منزلة الكلمي اذ من الحيوانات مايتولد لامن النطفة وقيل من ماء متعلق بدابة وليس صلة لحلق (قوله وبهذا ينحل الح) في الرضى وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا فحل الشارح انما هو لهذا المثال على تقرير كونه للنوع والاشكال انما هو فىالمفعول المطلق الواقع بعد الا للتأكيد والقول بانه لا يقع المفعول المطلق بعد الا ثلثاً كيد أصلا باطل فان قوله ما اغتره الشيب الا اغترارا ليس القصد فيه إلى نوع من الاغترار حقير أو عظيم (قوله وحينئذ لاحاجة الخ) الحاجة باقية في المفعول المطلق الواقع بعد ألا للتأكيد (قول الشارح) وليس مصدر نظن اي الحدث الذي في ضمن الفعل وهو المستثنى منه وقوله بعض النحاة هوالمبرد ﴿ قُولَ الشَّارَحَ ﴾ ولا الى ماذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيدا مثلا الخ أى ذكره منعا لما قيل في السوَّال من انه ليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن وحاصل هذا الذي ذكره بعضهم ان أصل ماضر بت الاضر با ضر بت ضر با فاكدت بضر با لرفع احتمال ان تكون أردت بضر بت غير الضرب مما يجرى مجراه كالمهديد لكن ذلك التأكيد الها يثبت الضرب ويحققه ولأينفي وقوع غيره فاذا أردت نفى ذلك الغير اتيت بما والا وألحاصل ان ضربت اخبار بوقوع الضرب اكمنه يحتمل عند المخاطب انتكون أردت بالضرب التهديد أو الشروع فيمقدمات الضرب فاذا أردت أن تثبت الضرب وتحققه فقط قلت ضربت ضربا وانأردت مع دلك نفي ما توهمه المخاطب قلت ماضربت الا ضربا وكان معنى ماضربت ما فعلت الشموله حينئذ للضرب الذي فعلته فانك أن أردت تحقيقه وللتهديد مثلا ألذي توهمه الخاطب فأنك أردت نفيه هكذا ينبغي . ان يفهم وليس المراد ان الخاطب توهم انك فعلت مع الضرب غيره فانه مناف لصريح عبارة الرضى في هذا المقام

ان يفهم وليس المراد ان المحاطب وهم المك فعلت مع الصرب غيره فاله مناف تصريح هباره الرضي في سعد المسم (قول الشارح)ان تكون قد فعلت غير الضرب أي بدل الضرب فاذا أردت تحقيق الضرب فقط قلت ضربت ضربا (قال قدس سره) مختص بذلك الفرد بقي مااذا كان معنى النوعية كونه نطقة فانه نوع من الماء ممتازعن سائر أنواعه ولا استبعاد في ان يقال خلق كل فرد من الدواب من نوع من الماء هو النطقة نعم تفوت المناسبة

(قال قدُّس سره) فعمال فيه أنه يجوز عقلا أن يكون كل نوع منها منحصرًا في فرد وأن كان خلاف الواقع ألا أن

يجرى عبراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحمال يصير المستنى منه في قولك ما ضربت زيداً الاضربا كالمتمدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن سنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التمين قوله تعالى * أو اطرحوه أرضاً * اى أرضا منكورة مجبولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله * فيوما مخيل تطرد الروم عنهم * ويوما مجود تطرد الفقر والجدبا * أى بعدد نرو من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية بفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى * ورفع بعضهم قوق بعض درجات * أراد به محداً صلى الله تعالى على ماهو الماسنة وقد يقصد به التحقير أيضاً نحوهذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحوكني هذا الام من المناس القمل عن التنكير جريا على ماهو المناس والما وصفه) اى وصف المسند اليه أخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ماهو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظراً إلى ان ضمير الفصل على ماهو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظراً إلى ان ضمير الفصل

(قوله فكانك قلت الح)في هذا النشبيه اشارة الى ان الشمول متحقق ، بناء على توهم استمال افظ الضرب لما هو أعم منه ولذا يوكد فى ضربت ضربا لدفع ثوهم ارادة غير الضرب لا ان الشمول متوهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي الرضى من أن ما ذكره من الاحتمال ممالاشبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد وأما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكنى فيسه الاحتمال المتحقق فضلا عن المتوهم (قال قدس سره لانه خلاف الواقع) أى ان أريد اختصاص نوع النطفة بالفرد باعتبار خصوصه اذ ليس كل نوع مخصراً في فرد ومستبعد جدا ان اريد اختصاصه به باعتبار نوعه لانه خلاف المتبادر (قوله أو يرتبط) عطف على أرضها فيما قبله أعنى، ثراك امكنة اذا لم أرضها ، داخل تحت النفى وكامة أو لعمومه والمعنى انى ثراك الامكنة اذا انتفى كلا الامرين الرضا بها وارتباط الموت واذ! تحقق أحدهما لم يتحقق الترك وقيل او يمهنى الى او الاوان مقدرة بعدها والجزم لضرورة الشعر او باجراء الوصل مجرى الوقف أو يكون ان المصدرية المقدرة جازمة كافى بعض اللغات واوله

براد الانواع المعلومة بدليل فمنهم من يمشى الخ

⁽قول الشاوح) فبهذا الاحتمال الخ اى بسببه فانه لولاه لما تعرض المتكلم لاثبات الضرب ونفي غيره المحوج لجمل ما ضربت بمعنى ما فعلت حتى يكون عاما (قول الشارح) كالمتعدد اى المتعدد المصرح به والا فهو متعدد حقيقة (قول الشارح) من حيث الوهم أي ان الداعى تشموله هو توهم المحاطب فيرد عليه وهمه

⁽قول الشارح) نظرا الى ان ضمير الفصل الخكون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لاغير مذهب الجمهور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين كونه مع المسند اليه المنكر واراد بالكثير من اعتبارات التوابع كون الوصف للمدح أو الذم أو الترحم لانه لا يكون الا عند التعيين كاسبق والتأكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لايؤكد بهما الاعند الكوفيين بشرط ان يكون محدودا وقال بعضهم ان عطف البيان لايكون الافي المعارف

⁽ قول الحشي) بناء على توهم استعال لفظ الضرب يعنى ان شعوله متحقق مبنى على توهم المخاطب استعال ضربت

وكثيراً من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق علىنفس التابع المخصوصوقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب همنا ليوافق قوله وأما بيانه وأما الابدال منه يعني أما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه (فلكونه) أي الوصف (ميينا له) اى للمسند اليه (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله) اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول أوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة أولها * أيتها النفس اجملي جزعا * ان الذي تحذرين قد وقعا * الى قوله٬ ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتتى جما٬ (الالمي الذي يظن بك الظنكان قد رأى وقد سمما) الالمي واليلمي الذِّكي المتوقد وهواما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات ، اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا ، فالالمي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصممي آنه سئل عن الالمي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى « أن الانسان خاق هلوعا أذا مسه الشر جزوعاً واذا مسه الخير منوعاً * فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير (او مخصصاً) اراد بالتخصيص ما يتم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجلءالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلتعالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (محو زيد التاجر) او الرجل التاجر (عندنا) فأنه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال (او) لكون الوصف (مدحا او ذما) او ترحماً (نحو جاءني زيد العالم او الجاهل) او الفقير (حيث يتعين) الموصوف اعنى زيدا (قبل ذكره) اى ذكر الوصف والتمين إما بان لا يكون له شريك

زيدا فيها هو اعم كالتهديد فانه قد يكون معضرب وقد لايكون فلها اراد المتكلم دفعذلك الوهم قال ماضر بت الا زيدا مريدا تحقيق الضرب ونني غيره وذلك لايمكن الا اذا كان ضر بت بمعني فعلت على سبيل عموم الحجاز فليتأمل

⁽ قول الشارح) لكثرة وقوعه قيل عليـــه العطف بالحرف أكثر واعتباراته أوفر والمراد بالاعتبارات الاغراص المعتبرة المترتبة عليه

⁽ قول الشارح) وقد يقصد به عبر بيقصد اشارة لقلته واحتياجه لقرينة لان المتبادر من الوصف اللفظ بخلاف البيان فان المتبادر منه المعنى المصدري اما التابع فيقال له عطف البيان لاغير كذا قيل

⁽ قول الشارح) الاحممى بفتح الميم من الصمع وهو شدة الذكاء وقوله الهلم بسكون اللام

⁽ قول الشارح)اراد الح دفع لما يقال ان التخصيص خاص بالنكرات والممثل به معرفة وحاصله إنه اصطلاح

في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يمرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصاً (او تأكيدا) اذاكان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف (نحو امس الدابر كان يوما عظيما) فان لفظامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتى ومنه قوله تعالى * وما من دابة في في الارض ولاطائر يطير بجناحيه * حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان

اولم تكن تدرى نوار باننى * وصال عقد حبائل جذامها * وصل عقود الحبائل كناية عن رعاية العهود وجذمها عن عدم الرعاية * قال قدس سره ثانيا وبالعرض * فان الكشف والتبيين قائم بالنعت وذكره انما يتصف به باعتبار انه متعلق له كوكة راكب السفينة فلا وجه لاعتباره وترك الموصوف بالذات * قال قدس سره اظهر في المراد * لان النعت شائع في التابع المخصوص ولان النعت المذكور سابقا في عبارة الشارح بمعنى التابع ولان تغير الاساوب وذكر النعت بعد ذكر الوصف يشعر بان المراد به غير ما اريد بالوصف قائده عما قيل كما ان الوصف في اللغة بمعنى ذكر التابع فكذا لفظ النعت بلا تفاوت وكلاهما مخصوصان في عرف النحاة بالتابع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المراد من الآخر همقال قدس سره على ما وحدا الح ، أى تعريفا كما يشعر به آخر كلامه وما يجرى مجراه ما يكون مستلزما للتعريف كما في ، الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا ، فانه تعريف للالمهي باعتبار لازمه وهو كونه مصيبا في رأيه * قال قدس سره على رأى المعازلة وما يكن فيه فرض الابعاد الثلاثة فلارادتهم بالأبهاد ، الخطوط المفروضة فيه

⁽ قول الشارح) لئلا يصير الوصف مخصصاً لانه عند عدم التعين يكون المحتاج اليه التخصيص لا المدح أو اللَّهُ كما قيل في النعت المقطوع فيكون الداعي حينئذ هو التخصيص

⁽ قول المحشى) وصال عقد حبائل جزامها اى متى اردت كلا فعلته وضمير جزامها للعقد لانه بمعنى عقود كما اشار اليه المحشى والابيات للبيد

⁽ فول المحشي) اى قمريفا اى ايس المراد حقيقة الحد وهو ماكان بالذاتيات لان تلك الاوصاف ليست ذاتيات بل خاصة فيكون تعريفا اى رسما له وقوله مايكون مستازما للتعريف أى مايكون مستلزما للرسم وليس هو نفسه رسما وقوله وهو كونه مصيبا في ذاته فانه لازم لكونه ظنه كالروية والسماع

⁽ قول الحشى) فان المرأد به الممتد فى الجهات الثلاثة الامتداد في الجهات الثلاثةهو الجسم التعليمي فانه عرف بانه الامتدادات المحسوسة في الجسم الطبيعي وتوضيحه انه حشو مابين السطوح فانه ينتهى في اى جهة كانت بالسطح ولا شك ان الجسم المربع مثلا قد اشتمل علىستة سطوح هى نهايات الجسم التعليمي فيكون الجسم التعليمي مابينها فهي فهوكمية قائمة بالجسم الطبيعي متناهية بالسطوح فالموجود بين السطوح امران الجسم الطبيعي والكمية السارية فيه

^{ً (} قول المحشى) القابلللابماد البعد هوالامتداد بين نهايتين فالمراد امتدادات ثلاثة علىزوايا قائمة هكذا + أحدها وهو مافرضته أولا طول وثانيها وهو ما فرضته ثانيا عرض وثالثها وهو ما فرضته ثالثا عمق

الحطوط المفروضة انما اعتبر الفرض دون الوجود لان الابماد المتقاطعة على زوايا قائمة ربما لم تكن موجودة فيه بالفمل كما في الكرة والاسطوانة والمخروط المستدير بن وان كانت موجودة فيه كما في المكمب فليست جسميته باعتبار تلك الابعاد

او في اطرافه . الا ان ماصدق عليه الجسم عند المعتزلة منحصر في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ الذي يملؤه وعند الحكان الحكان . بل الشاغل بالذات هو الجسم التعليمي ببدليل اختلاف المكان المناغل بالنخلخل والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله واعا قال عند المعتزلة والحكاء . لان الجسم عند الاشاعرة ما تركب من جوهرين فصاعدا كل ما ذكرنا ظاهر . على من هو واقف على كلامهم * قال قدس سره لا يتصور الا في مكان * الموجودة فيه لانها قد تزول مع بقاء الجسمية الطبيعية بعينها كذا في شرح المواقف وقوله كما في المكعب قال المحشى هناك وهي الاطراف أعنى السطوح والخطوط القائمة بعضها على بعض وفي شرح المقاصد الاظهر ان المراد بها الخطوط المتوهمة المنتوهمة المنتوهمة التعليمي ولا في التعليمي

(قول المحشى) أو اطرافه يطلقون الاطراف على السطح لانه طرف الجسم والخط لانه طرف السطح والنقطة لانها طرف المحشى) أو اطرافه يطلقون الاطراف على السطح لانه طرف الجسم والخط لانه طرف الانسب هنا لوصف الابعاد بالثلاثة لكن السطح منها موجود بالفمل دائما بخلاف الاخيرين فانهما ينعدمان في نحو الكرة و يطلقونها على اطراف الابعاد المتقاطعة فان لكل بعد طرفين بها يكون اليمين واليسار والفوق والمقدت والقدام والحاف وكلها فرضية كالابعاد المنقاطعة وكونها ثلاثة باعتبار الابعاد

(قول الحشي) الا ان ما صدق عليه الجسم عند المعتزلة منحصر في الجوهر فاندفع ما قبل ان التعريف بالطويل الهريض العميق يشمل الجسم التعليمي ولا يحتاج الفراغ عند المعتزلة الا الطبيعي ووجه الاندفاع ان ماذكر خاصة لاتهم لا يثبتون الجسم التعليمي الذي هوكم له الابعاد الثلاثة لتكون هذه عرضاً عاماً تشمله فيفتقر الى ذكر الجوهر احترازا عنه وانما انحصر عندهم في ذلك لاتهم من المتكلمين وهم ينكرون الجسم التعليمي لانه من المقدار الذي انكروه بناء على تركب الجسم من الجزء الذي لا يتجزأ فانه لا اتصال بين الاجزاء عندهم فليس عندهم أمر متصل في حد ذاته هو عرض حال في الجسم والتفاوت بين الاجزاء صغراً وكبراً راجع الى قلة الاجزاء وكثرتها فهي المحتاجة الى الفراغ المالئة له

(قول المحشى) وعند الحكماء الجسم التعليمي وهو امتداد متصل سار في الجسم الطبيعي بناء على تركبه من الهيولى التي هي متصل واحد والصورة الجسمية

(قول المحشي) بل الشاغل بالذات أى المقتضى للفراع بالذات وانكان الماس المكان هو الطبيعي لان الاول عرض و قول المحشي) بدليل اختلاف المكان بالتخلخل والتكائف أى التخلخل الحقيقي وهو أن يزداد حجمه من غير ابضام شنىء آخر اليه ومن غير أن يقع بين أجزائه خلاء كالماء اذا سخن تسخينا شديداً والتكاثف الحقيقي هو أن ينتقص حجمه من غير أن يزول عنه شيء من أجزائه أو يرول خلاء كان فيما بينها فخرج انتفاش الاجزا واندماجها فانه تخلخل وتكاثف مجازى اذ ليس الا دخول اجزا خارجية عن الجسم وخروجها وبقوله بل الشاغل الح اندفع قول الفنرى انه لامكان التعليمى عند من يثبته فلا يصح قول السيد ان فيه اشارة الى علة الاحتياج

(قول المحشى) لآن الجسم عند الاشاعرة الى آخره بخلافه عند المعتزلة فانهم شرطوا فى الجسم الابعاد الثلاثة (قول المحشي) عند من وقف على كلامهم قد نقلناه لك من المواقف وشرحه وحواشيه عليه بقى انه قال فى حواشيه ان الجسم عند المعتزلة مركب من السطوح والسطوح من الخطوط فالسطوح كالخطوط المتقاطعة على زوايا قائمة موجودة عندهم في الجسم لايمكن وجوده بدونها فيصح التعريف بالابعاد الموجودة بالفعل اه وهو ظاهر بناء على تركبه من اجزا لاتتجزأ كاهو مذهبهم ومنه تعلمان قوله سابقا واما تعريفهم بالقابل الخ فاتما هو لجع الحكاء معهم أوعلى غير التحقيق فى مذهبهم واما الجوهر الفرد عند المعتزلة فمحتاج الى الحيزكا ذكر في محله * قال قدس سره وليس فيه دلالة الح * اذ المصدر لا دلالة له على الوحدة والكثرة فضمير كونه راجع الى مطلق النعت المذكور في ضمن الوصف فيجوز أن يكون متعدداً * قال قدس سره ومنهم من قال الح * لا يخفى بعد كل منهما والثانى أبعد من الاول لانه ياؤم أن يكون المطويل والعريض مدخل في الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا * قال قدس سره لانها قالت الاشتراك * مطلقا حيث رفعت الاشتراك المعنوى في أفراد معنى واحد و بهذا ظهر كونه تمحلا * قال قدس سره ليس معناه الح قان استعال المطلق في المقيد بخصوصه مجاز * قال قدس سره فانما ينشأ من اللفظ * دون المعنى لانه جزئي لا اشتراك فيه الا ان اللفظ بجوز استعاله . في كل خصوصية سواء كان موضوعا له أو المعنى العام فلذا جاء الاحتمال * قال قدس سره بحسب وضع واحد * لكل خصوصية أو لمعنى لمي بشرط استعاله في الخصوصيات * قال قدس سره أموراً مخصوصة * أراد بها المعانى المجزئية المندرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جزئيات اضافية .

(قول المحشي)وأما الجوهر الفرد الخرد لقول الفنرى ان الاشارة بذلك لعلة الاحتياج لائتم أيضاً على رأى المعتزلة لانهم قائلون بالجوهرالفرد وتحييزه وحاصل الرد ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز لان المكان هو البعد وهو الامتداد بين نهايتين أو السطح وكل منهما مقسم والحيز هو الفراغ المشغول بالمتحيز سواء كان منقسما أولا

(قول الحيشي) قللت الاشتراك مطلقا أى الشامل للمعنوى واللفظي والمراد بتقليل هذا المطلق.هو ما بينه بقوله حيث رفعت الخ فتقليل المطلق بازالة أحد فرديه من اصله اعنى الاشتراك اللفظي

(قول السيد قدس سره) وذلك المعنى يحتمل أن يتحقق الخ فاستعاله في الفرد باعتبار تحققه فيه حقيقة وهو معنى قول الشارح كان محتملا لكل فرد وقوله وخصصته بفرد من الافراد فالمعنى انه محتمل لان براد الامم الكلى في ضمن كل فرد أوكل فرد من حيث تحقق الكلى فيه واعلم ان مختار الشارح ان النكرة موضوعة لمفهوم الفرد المنتشر لكن بشرط الاستعال في الجزئيات كما هو رأيه في المبهمات وحينتذ يكون اللهظ دالا على الفردية بلا قرينة موضوعا على الاحتمال بخلاف علم الجنس فانه موضوع الماهية الذهنية واذا استعمل في الفرد فانما يراد منه الماهية والفردية انما جات من القرينة وحينتذ لا اشكال واما على ماحل السيد الشارح عليه من أن النكرة موضوعة للحقيق فيه فهو مشكل بعلم الجنس لكن السيد لافرق عنده بين علم الجنس واسمه من جهة المعنى كما تقدم له بخلاف الشارح كما تقدم أيضاً ولعل سكوت المحشي هنا لتقدم جميع ذلك لكن الحشي فيما سبق يؤخذ منه أن علم الجنس عند السيد معرفة غير علم وقد بيناه سابقا فليتأمل واعلم أيضاً أن الذي اختلف فيه هل هو موضوع الماهية أو الفرد المنتشر انما هو اسم الجنس الذي هو معروض التنوين امامع التنوين فدلوله الفرد المنتشر قلم النه أن كذا نقله ابن المحشي في حواشي التاويح عن الشارح في شرح المفتاح فيه ها وعلى الثاني يكون التنوين تأكيداً كذا نقله ابن المحشي في حواشي التاويح عن الشارح في شرح المفتاح

(قول المحشي) في كل خصوصية أى كل جزئى بخصوصة وقوله سواء كان موضوعاً له أى لكل جزئي بخصوصة كما في العلم وباقى المعارف بناء على أنه وضع للجزئيات المستحضرة بقانون كلى وقوله أو للمعنى العام أى بشرط الاستعمال في الجزئيات على القول بوضع غير العلم لامر كلي بشرط الاستعمال في الجزئيات وقوله فلذا أى لكون اللفظ بجوز استعماله في كل خصوصية وانما جاز ذلك لان التعين في غير العلم انما جاء من خارج وهو يتحقق في كل خصوصية

(قول السيد قدس سره) كما في سائر المعارف ألى باقيها غير العلم فانه تقدم في المشترك اللغظي

كا في المشتقات أو حقيقية كما في اسما الاشارة والمضمرات (قال قدس سره وعين اللفظ ، اما بخصوصه كما في المضمرات والمبهمات آو باعتبار أم كليكا في المعرف باللام والمضاف فان الواضع عين كل لفظ معرف بلام العهد وقد لاحظ بعنوان انه معرف باللام لكل حصة ممه دخل عليه أو لجنسه وكذا المشتقات مثلا وضع كل ماهو على وزن فاعل لكل ذات قام به مصدره ، وليس موضوعاً لمفهوم ماقام به المصدر والالجاز استعاله في هذا المفهوم فالموضوع ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فتأمل فان فيه غموضاً قد زل فيه الاقدام » قال قدس سره فالمعتبر في الوضع مفهوم عام، سوا ، كان آلة لملاحظة الموضوع له أو موضوعاً له * قال قدس سره وهذا معني كونه عاما * أي ليس معناه ، ان له افرادا متمددة بل ان له تعلقا بامر عام وهذا كما يقال هذا الحكم عام ، بمعني ان له تعلقا بالعام اعتي الموضوع * قال قدس سره ولا بجوز اطلاقها الح أي بطريق المقيقة لمدم كونه موضوعا له * قال قدس سره كان كل من الوضع الح كذا ذكره في حاشية شرح الاصول وقال الابهرى انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى واحد . فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المهني كليا أو جزئيا والوضع العام يكون اذا

(قول المعشى) كما في المشتقات فان الواضع وضع كل ما هو على وزن فاعل لكل ذات قام بها مصدره اي الجزئيات هذا المفهوم اعنى به كل ذات قام بها مصدره وجزئياته مطلق ذات ثبت لها الضرب ومطلق ذات ثبت لها الاكل ومطلق ذات ثبت لها الشرب وهكذا ولاشك ان هذه الامور مندرجة تحت مطلق ذات ثبت لها المصدر العام فهى جزئيات اضافية له الا أنها كلية لان الذات التي ثبت لها الضرب مثلا يشمل زيداً الضارب وعمراً الضارب وهكذا فهى جزئيات اضافية لا حقيقية وقد عرفت ما بقا من المحشى ان هذا لا يكاد يصح لان الموضوع الما هوالهيئة بقطع النظر عن كونها في مادة مخصوصة فالحق انه موضوع لذات ما ينسب اليه حدث الا ان حلول هذه الهيئة في مادة نخصوصة يقيد الحدث العام بالحدث المختوص وهذا النقييد خارج عما وضعت له الهيئة والمحشي هنا وفيا سيأتي مم اده شرح كلام السيد وقد قدم الاعتراض عليه كما نبهناك سابقا فلا تغفل

(قول المحشي) اما بخصوصه فيكون الوضع شخصياً أو باعتباراً من كلى فيكون نوعيا وقوله لكل حصة مما دخل عليه أى كل فرد من أفراد مفهوم حصة وقوله أو لجنسه أى جنس ذلك الفرد وهو مفهوم حصة معينة بشرط الاستعمال فى المجزئيات هذا هو المطابق لما ذكره سابقا (قول المحشي) وليس موضوعا لمفهوم ما قام به المصدر ان أريد عما قام به المصدر ان أريد المعانى كانت بيانية

(قول المحشي) والالجاز استماله فى هذا المفهوم أي بحيث يكون ضارب معناه مطلق ذات قام بها مطلق مصدر الشامل للضرب والاكل وغيرهما وهو باطل وفيه انه ان كان امتناعه من حيث وضع الهيئة الذى الكلام فيه فممنوع وان كان عن تحيث المادة فحسلم لكن ليس الكلام فيه لانه وضع شخصي وكلامنا في النوعى فتأمل

(قول المحشَّى) سواء كان آلة لملاحظة الموضوع له كما هو رأى السيد ومن معه أو موضوعا له كما هو رأى الشارح ومن ملمه وهذا في المعارف غير العلم ومثله لفظ انسان الموضوع لمفهوم الحيوان الناطق

(قول المحشى) ان له أفرادا أى ليس معنى عولم الوضع أن للوضع أفرادا كا يقال في لفظ انسان مثلا بل معناه ان له تعلقاً باس عام هو آلة الوضع وان كان هو شيئاً واحداً وقد عرفت ان مثل عموم الآلة عموم الموضوع له المرفق المجشي / عملى ان له أي للحكم تعلقاً بالعام أعنى الموضوع أى المحكوم عليه في اللضية

ر ول المحشى) فهذا وضع خاص الى لموضوع له عام فلا يكون القسم الرابع المتنعالوفيه الاالدي تفكم السيد بالشاعة أن يكون ا

ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصفزيادة التعميم والاحاطة فيكمون في الاوض ويطير بجناحيه وصفين موكدين مثل أمس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه

كان الام العام آلة لملاحظة امور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد منها * قال قدس سره فغير معقول * في حاشيته على شرح مختصر الاصول لان الجورى ليس وجها من وجوه الكلى ليتوجه به العقل اليه فيتصوره اجمالا وانما الام بالمكس قيل قد جوز * قال قدس سره كون الاخص * معرفا اللاعم ، فلم لا يجوز أن يكون الجزئي مرآة لملاحظة الكلى وفيه ان الجزئي لكونه حاصلا من طريق الحواس ، كيف يكون آلة لملاحظة ما حصوله بطريق العقل والحق ما اختاره السيد رحمه الله لانه اذا كان الوضع عاما باعتبار عموم آلة الوضع فلان يكون عمومه باعتبار عموم الموضوع له أولى (قوله ان القصد منهما الى الجنس الخ) يعنى ان لفظ دابة وطائر حامل لمعنى الجنس والوحدة فوصف بما هو من خواص الجنس، ان القصد الى الجنس عموم كل فرد يصدق عليه الجنس، دون الفرد أي وليس القصد الى الجنس مع الوحدة ، فيحتمل أن يراد . الوحدة النوعية فيفيد عوم أفراد نوع واحد بان يراد به دابة ترتع وطائر يصيد (قوله وبهذا الاعتبار) أي باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيم جميع افراده . وليس له اختصاص بنوع افاد زيادة التعميم على التعميم .

هناك آلة للوضع أخص من الموضوعله وهنا آلة الوضع نفس الموضوعله وليس الخلاف بينه وبين الابهرى فى هذا الاني التسمية (قول المحشي) فلم لايجوز قد يفرق بينهما بان الاخص انما هو في الحنيقة معرف للاعم بوجهه لامن جهة عمومه وما نحن فيه واسطة في ادراك جهة العموم

وقول المحشي) كيف يكون الخ لتباينهما بلحوق العوارض والنجرد عنها وماقيل انه لامانع لانالكليات انما انتزعت من الجزئيات على ان الجزئي قد يكون كليا كالجزئي الاضافي فكلام لاحاصل له فانه بعد الانتزاع هي كليات وليسالكلام فيها والجزئي الذي هو كلى يكون آلة لما تحته وليس الكلام فيه بل في كونه آلة لما هو أعم منه

رقول المحشي) لبيان ان القصد الى الجنس أى لبيان أن القصد الى الجنس الشامل لجميع الافراد الصادق على كلها لئلا يبقى احتمال دابة ترتع وطائر يصيد فيفيد عموم كل فرد فالقصد الى الجنس ليسمن حيث هو بقطع النظر عن الوحدة والكثرة بل من حيث انه يتحقق في جميع الافراد فيكون مع النظر للكثرة

(قول المحشى) دون الفرد مقابل لقوله الى الجنس وهذه كلة الشارح وقوله اى وليس القصد الخ بيان لها يعنى ان معنى الفرد الجنس مع مطاق الوحدة المحتمل لان يكون هو النوع فيكون فيه أصل التعميم فيصح قول الشارح افاد هذا الوصف زيادة التعميم وليس المرادبه الجنس مع الوحدة الشخصية الذى هو المعنى الشائع للنكرة لانه مع من المفيدة للاستفراق يفيد عموم أفراد الجنس فلا يمكن زيادة العموم ولا حاجة الى ما تكلفه الفنرى في بيان زيادة التعميم والاحاطة

(قُول المحشى) فيحتمل أن يراد الوحدة النوعية أى و يحتمل أن براد الوحدة الشخصية كما مر وحينئذ لاز يادة في التسميم الا انه لما كان محتملا ذكر ذلك الوصف ليفيد تأكيد أمر الشمول والاحاطة

"أُقول المحشى)الوحدة النوعية بان يكون المراد بدابة نوع من أنواع الداب من حيث تحققه في جميع أفراده فيفيد عموم أفراده (قول المحشي) وليس له اختصاص بنوع فالمقابل للجنس هنا النوع لا الكثرة أو الوحدة الشخصية بخلافه في كلام السيد الآثى فان المراد بالجنس فيه المطلق والمقابل له المجنس باعتبار الكثرة أو الوحدة مطلقا الذي كان يحتمله بدون الوصف هذا ما اختاره الشارح في شرح كلام المفتاح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلام صاحب المفتاح وصاحب الكشاف متحدا وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدابة والطائر بجاهو من صفات الجنس . والمدلول المطابق للفظ لبيان ان القصد بهما الى الجنس .فيفيد تأكيد أمرالشمول والاحاطة دفع توجم الخصوص وهذا ما قال صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف وزيادة التعميم والاحاطة كانه قيل مامن دابة قط في جميع الارضين السبع ومامن طائر في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا ام امثالكم (قال قدس سره يفيد العموم) ولو بطريق النصوص بواسطة من الاستغراق العرفي وبعد الوصف لا يحتمل وخلاصة الترجيه انه قبل الوصف كان نصا في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسراً (قال قدس سره لان كل لا يحتمل مفسراً (قال قدس سره لان كل قد النوع في ان التنكير اما للفردية أو للنوعية وعلى التقدير بن لا يصح الحكم بقوله الم . لان الفرد ليس بجماعة والنوع ليس بجماعات وماقيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صنف امة أو الامة كل جماعة في كل زمان فيدفعه توصيف ام أو الامة بلم المثالكم اذ المراد بكم . افراد نوع الانسان فالمناسب. تشبيه النوع بالنوع في كونها محفوظة الاحوال لاتشبيه الصنف بالنوع أو تشبيه جماعة في كل زمان فيدفعه توصيف انه خاله كل المنابق أعنى قوله ما من دابة قط في جميع الارضين النع واللاحق أعنى قوله قلت الخوانه يدل على ان الحكم المنابق المنابق

(قول المحشي) الذي كان يحتمله اي عند ارادة الوحدة النوعية لا الشخصية كما عرفت

(قول المحشي) والمدلول المطابق الظاهر انه عطف على قوله من صفات الحِنس أى وصفهما بوصف هو من المدلول المطابقي يكون القصد المطابقي للفظ الموصوف فان معنى ما يدب على الارض ومعنى الطائر ما يطير فلولم يكن بعض المدلول المطابقي يكون القصد الى بيان معنى زائد لا الى بيان معنى زائد لا الى بيان معنى زائد اله بيان معنى الحنس بخلاف ما اذاكان منه

(قول المحشي) فيفيد تأكيد الخ هذا هو المراد بزيادة التعميم

(قول المحشّى) وهذا ما قاله صاّحب الكشاف الخ من كلام الشارح وفيه الشاهد

(قول المحشى) كان نصا فى الاستغراق لكنه محتمل التأويل مع النصوصية بان يراد الاستغراق العرفي وقوله محكماً أى لا يحتمل التأويل مفسراً بالاستغراق الحقيقي

(قول المحشّى) لان الفرد ليس بجهاعة أى فصلا عن كونه جماعات وفيه تلويح للاعتراض على قول السيد لانكل فرد لا يكون امما بان الماسب لا يكون امة فضلاعن أمم

(قول المحشي) افراد نوع الانسان لم يقل نوع الانسان لان النوع مفرد

(قول المحشيّ)تشبيه النوع بالنوع أي تشبيه أفراده بافراده أو يكون المعنى أمثال نوعكم وقوله لاتشبيه الخعلى النشر المرتب

(قول المحشّي) من حيث الآخبار أي المراد من النكرة كل فرد لكن الاخبار مُلاحظ فيه المجموع

(قول المحشى) يعنى ان كلا من لفظ دابة الخ المقصود من هذه الحاشية والتي بعدها تقرير كالامالمفتاح بوجه غير ماسبق في تقرير الشارح به يخالف كلام الكشاف وقوله دونالوحدة أىالتي يدل عليها أفراد الاسم والكثرة التي يحتملها وصف بصفة لازمة العنس من حيث هو ، أى بلا شرط شيء منهما والاستغراق المستفاد من كلة من بالنظر الى الجنسين كما اشار اليه بقيله كانه قيل مامن جنس من هذبن. وهذا كما يقال مامن رجل من هذبن الرجلين الا كداوحين لا اشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنسين على أنواع كثيرة كل واحد منها امة كالانسان و بماحررنا لك اندفع ما قيل إن الظاهر من زيادة كلة من الاحاطة بالافراد نصاً فكيف يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فلا بد من تأويل عبارة المفتاح الى ما هو مراد الكشاف (قال قدس سره لان الجنس مفهوم واحد) لان المراد الجنس من حيث هو أى بلا شرط كما عرفت فها قبل ان كون الجنس مفهوماً واحداً أنما ينافي زيادة التعميم والاحاطة اذا اعتبر من حيث هو ولا بلا شرط كما عرفت المائلة من قلة التدبر وعدم الفرق بين الجنس من حيث هو أى لا بشرط شيء وبينه بشرط لا لان عدم الحكم بكونه انما كلام من قلة التدبر وعدم الفرق بين الجنس من حيث هو أى لا بشرط شيء وبينه بشرط لا لان عدم الحملة بكونه انما كلام من قلة التدبر وعدم الفرق بين الجنس من حيث هو أى كلام المفتاح يحتمل المعنيين كما عرفت وما اختاره الشارح ذكره العلامة. فالقول باتحاد الكلامين توهم بق الكلام في الترجيح ولما ما اختاره الشارح اولى الخل في قوله وبهذا الاعتبار رمز الى انه له اعتبارا آخر لا يفيد زيادة التعميم والاحاطة وهو الوجه الذى ذكره المسيد ذكره السيد واليه يشير كلامه في التاويح حث اورد في بحث التخصيص بالصفة كلام المكشاف اولا ثم ذكر كلام المفتاح . ثم رد على التوضيح فانه يشعر بانه لا يقول باتحاد الكلامين بالقطع

الجنس فعها المقابلان للجنس على هذا التقرير

. (قول المحشي) وصف بصفة لازمة للجنس من حيث هو اذ الكون فى الارض والطيران لايخص الواحد والكثير ولعل هذا مع صحة الاخبار هو الحامل على ان المراد الجنس المطلق

(قول الحشي)أى بلا شرط شيء والماهية بلاشرط شيء تصدق بالماهية مع الشيء من غير شرط فيصدق بالجنس مع الكثرة بخلاف الماهية بشرط لاشيء فانها تنافي وجود الشيء

(قول المحشي) وهذا كما يقال ما من رجل الح فمن الاستغراقية لم تدخل عليهما بل على اعم منهما

(قول الحشى) لا اشكال في صحة الحكم بخلاف ما من كلام الكشاف ومن توجيه الشارح لكلام المنتاح فان الاشكال موجود أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه وانكان المواد الجنس الاانه في ضمن الافراد فهي المحوظة في الحسم الاشكال موجود أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه وانكان المواد الجنس الكشاف والمنتاح قطعا توهم والشارح انما قال بغلك على سبيل الاحتمال كما سيذكره بقوله وفي قوله وبهذا الاعتبار الخ وبه يندفع اعتراض السيد بقوله والشارح توهم الخرق وقول الحشي) ثم رد على التوضيح أي في قوله ان معني كلام صاحب المفتاح انه انما وصف الدابة بكونها في الارض أما المراد ليس دابة مخصوصة بل المراد كل ما يدب في الارض قال الشارح ان هذا الحل بعيد لان ذلك معلوم قطعا بدون الوصف لان النكرة المنفية لاسها مع من الاستفراقية قطعية في العموم واجاب الشيخ عبد الله اللبيب بانه يمكن أن يكون مراده بدأبة بخصوصة الحنس مع الوحدة الذي هو مدلول النكرة لادابة معينة وغيره بان مراده مخصوصة بخصوصة بخصوصة بناء على الموادة مراد الشيخين

تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرِّد اللَّذي يسغلنه من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبني ان يكون هذا صراد من قال النالجملة تكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب فى تلك الجملة ان تكون خبرية كالعثلة يلاني الجينفة يجبان يمتقد المتكام ان المخاطب عالم بالصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها لليلي فعالحا طاب لزيد فالم والاثبة الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه

(قوله صعة وقوع المفرد موقعها) . سواء كان مسبوكا منها كما في مررت برجل قام ابوه أي قائم ابوه أولاً نجوم الوسته يرجل أبوه زيد أي كأنن ابوه زيدكما في الرضي (قوله والمفرد الذي يسبك) من الجملة والمناسب. ان يعتبر فيهل حال ماسيمائج منها (قوله باعتبار الحكم) أي المحكوم به لانه يسبك منها لا بمعنى الوقوع واللاوقوع اذلا يسبك منها : نعم أن آلم ذخلا في السبك (قوله ليعرف المخاطب الح) لان الاصل في الوصف التمييز وان كان يقدمد به معنى آخريمُ <u>كُونُ التمييز حاصلًا</u> (قول الشارح) يجب صحة وقوع المفرد الخ أى بحسب نمام الكلاملابحسب سداد المعنى فلا لردّ خبر ضمير الشَّالَ مـ ذريد قام فانه مكن إن مثال قرمة أه مديث

نحو هو زيد قائم فانه بمكن ان يقال قصة أو حديث

(قول الشارح) لانه انما يكون باعتبار الحُمْكُم أي أن التأويل انما هو بيان المآل للحكم أي الحُمُومُ بَهُ وَهُو الْغَيْمُ الْمُثْلَا في زيد قام أبوه وهو لابد ان يكون مجهولا والا لكان الكلام لغوا والمجهول يناسبه تذكير الدال عَلَيْهُ وَأَمَا تَعْمُو رُبُيْدُ القَائْمُ فالتعريف فيه ليس من جهة الخبرية بل من جهة أمر زائد عليها هوكون المحبر به معلوما والحاصل أن المجهول في أعلم هو ثبوته وهذا متحقق في النكرة والمعرفة فناسبه التنكير وهذا لا ينافي عهد منهوم الحبر لا من حُيث تُبَوَّتَهُ تُذبُّر

(قول الشارح)والا فالتعريف الج اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج والتنكير أنْ لاَيْشَارُ بِهَا اللَّهُ وَلَيْسَتُ الجلة ذاتاً حتى يعرض لها التعريف والتنكير

(قول الشارح) لان الصفة يجب الخ قال السيد في شرح المفتاح الشيء اذا كان المِثَّا لَغَيْرُهُ بِعَلِيْ أَلْوَصَّمَيْهُ وَجَبِ أن يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمحاطب وان كان بطريق الخبريَّة وَجُبُّ كُولْهُمَا مُعلولُمُين للتكلم وحده والفرق ان المقصود في الاول الاحضار وفي الثانى الاعلام والاخبار وعلل وجوب شوته في أَفْسَهُ بَالْ الشيء مالم يكن ثابتا في نفسه لا يثبت لغير. لكن هذا الكلام في الوصف والحال والصلة مسلم بخلاف الحبر قال الرضي لأنه ألمالم يكن معرفا للبندأ ولا مخصصا له جازكونه إنشأ وسيأتى للمعشي والشارج تحقيق ذلك وان خبر المبتدأ نحكم لا بطائب الا اسنادا الى المبتدإ سواء كان إنشأ أو خبرا ألا ترى الى انه لافرق بين اضرب زيدا وزيد اضربه وانما قال أنحشي هُنا فمعني زيد اضر به مقول في حقه الح تتميما لمقالة المفتاحانه لافرق بين الصفة والحبرفيان ثبوت شيءُ لشيءٌ لا بد الهُ مَن ثبوتُهُ في نفشه (قول الحيشي) سواء كان مسبوكا الح فيه اشارة الى ان معنى قول الشارح الذي يسبك من الجللة الذي أثرول به

الجلة كما هو فيعبارة الرضيالتي نقل منها الشارح ﴿ قُولُ الْحَشَّى ﴾ أن يُمتَّبَر فيها أَلَّحْ بَانَ يُكُون موضَّوْهُما نَكُرَةً لْمُوصُوفَهُ (قول المحشي) لانه الذي يسبك منه لان التأويل انما هو في لفظ المحكوم به الله الذي يسبك منه لان التأويل

(قول المحشي) وأن كان يقصد به معنى آخر ويكون التمييز حاصلا غير مقصولة نبه عليه السيث في شارقه المفتاح

بمضمون الله الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول ذان قيل قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى «وان منكم لمن ليبطائن « ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من ولم يشر الى تقدير القول قلمنا مراده ان الصلة هوالجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال فى تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل فى كلامه أيضاً ما يشعر بان وجوب العلم انما هوفى الصلة دون الصفة حيث خبرية بخلاف الشرط فان قيل فى كلامه أيضاً ما يشعر بان وجوب العلم انما هوفى الصلة دون الصفة حيث ذكر فى قوله تعالى « فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة « ان الصلة تجب ان تكون قصة معلومة لمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم » قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم » قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها

(قوله ليست كذلك) أي ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لان الانشاء اعلام عن النسبة القائمة بنفس المتكلم، من حيث انها قائمة بها (قوله بتقدير القول) فمعنى زيد اضر به مقول في حقه اضر به أى انه يستحق ان يقال في حقه ذلك (قوله مراده ان الصلة الح) وانما لم يقل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة يفيد ثبوت الابطاء منهم وتقدير القول يفيد ثبوت استحقاق قول الجلة القسمية والاول ابلغ في مذمنهم ولان تقدير القول انما يصار اليه ، اذا لم يصح كون المذكور جوابا (قال قدس سره بانها مدنية) والجواب ان كون السورة مدنية ، لا ينافى كون بعض آياته مكية فان كونها مدنية ومكية باعتبار الا كثر وكذا كون تلك السورة مدنية اتفاقا فان معناه انه لم يقل انها مكية (قال قدس سره وايضا الح) والجواب ان معناه ان المصدر بيا أبها الذين آمنوا خطاب لاهل المدينة لا انه نرل ان معناه ان المصدر بيا أبها الذين آمنوا خطاب لاهل المدينة لا انه نرل بمكة أو بالمدينة (قوله دون الصفة قبل الذكر ليس بشرط كما ذهب اليه شر ذمة (قوله قانا يمكن الح) يدى لانسلم دلالة كالامه على ذلك لكن تحققه وحصوله لا بد ان يكون خبريا

(قول الشارح) يجب ان تكون قصة معلومة يفيد انه لابد من تقدم اخبار بها وقد مر ذلك فى الاحضار بالاضافة وانما قال قصة لان الشائع فيها المعلومية بطريق التصور وهو اللازم فى الصلة لانها آلة لاحضار الموصول فى ذهن المخاطب و يكفيه سبب الادراك بانتسابها اليه ولا يجب التصديق كذا في حاشية القاضى

(قول الحشى) من حيث انها قانمة فهو تصوير لها وايس اعلاما عنها من حيث انها حاصلة فيه حتى يكون حكاية عنها فمعنى اضرب نفس الطلب القانم بالنفس لاحكاية عنه حتى يكون معاه انا طااب للضرب

(قول الحشى) أى اله يستحق الح فلا يلزم ان كون هناك قول حقيقة ومثل ذلك يقال في قولهم أما بعدفهذا شرح مثلا

(قول المحشي) اذا لم يصبح كون المذكور جوابا فه قى صحت الجوابية بان كان الجواب خبرا صح كونه صلة بلاتقدير للقول أما اذا لم تصح الجوابية بان كان الجواب انشأ فانه يمتنع كونه الشائيا لان المؤكد بالفسم أنما هو الثبوت الحاصل أو الذى يحصل فلا تصح الصلة فلا بد من تقدير النول

(قول المحشي) لاينافي كون باض آياتها مكية قال في حاشية القاضي سورة التحريم ، دنية من غير استشاء بالاتفاق

(قول المحشي) شرط في تعريف العهد أى في وجو به لكونه مقتضي المقام بخلاف مااذا لم يتقدم الذكر صريحا أو كناية وكان معلوما فانه لابجب غاية الامر، ان تقدم علمه مصحح لتعريف فقط قال المحتبى في حاشية القاضى في هذا المقام ان تقدم العلم مصحح للتعريف في سورة التحريم مع تحقق المقام ان تقدم العلم المصحح التكدة كالتهويل والتخيم اه وحينتذ لاتنافي بين وجود مصحح التعريف وكون المقام مقام المنكر ولا برد ما تقدم في المستخيى عن التقدم ذكرا صريحا أو كناية بالعلم لان ذلك أنما يكني في الصحة لافي الوجوب فندير وقول الحميمي فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على حذف المضاف يمني أن الفظ تحقيق في كلام الشارح بيان للتقدير والضمير في مفهومه بيان للمسند اليه فكان حق الحل أن يقول أى تحقيقه فأشار الشارح الى أن هذا الكلام الذي هو حق الحل يكون على حذف المضاف أي تحقيق مفهومه أو الاستخدام بان يراد بالضمير المفهوم أو اقامة الدال أعني المسند اليه بمنى المفظ والثاني بمنى المفهوم أو اقامة الدال المنازة المصنف لا بد فيها من تقدير المضاف أو اقامة الدال على مقام المدلول أو شبه الاستخدام لان ال نائبة عن الضمير العائد على المسند اليه المدلول أو شبه الاستخدام لان ال نائبة عن الضمير العائد على المسند اليه المدلول أو شبه الاستخدام لان ال نائبة عن الضمير العائد على المسند اليه المدلول الصمنف يكون شبهه كذا قبل وهو كا تري خلاف الظاهر فالاولى أن يقال أن مراده أن عبارة الشارح حيث قال أولا أى تقرير المسند اليه ثم قال أي تحقي المفهوم تفيد انكلام المصنف بعد تقدير الفظ المسند اليه مكان الضمير في توكيده على حذف المضاف أو الاستخدام أو اقامة الدال مقام المدلول فان المسند اليه في كلامه هو مرجع المضمير المدلول للام في التقرير الذي هو معنى الضمير في الضمير في المقام المدلول فان المسند اليه في كلامه هو مرجع المضمير المدلول للام في القرور الذي هو معنى الضمير في المقور الذي هو معنى الضمير في القدر بر الذي هو معنى الضمير في المضاف أو الاستخدام في التقرير الذي هو معنى الضمين المضاف أو الاستخدام في التقرير الذي هو معنى الضمير في المضاف أو الاستخدام في المناف المناف المناف المناف المناف أو الاستخدام المناف الم

الناس والحجارة * ثم نال وا عالم جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نرات أولا عكة فعرفوا منها ناوا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه أولا قلنا يمكن ان يقال الوصف بجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه الصلاة والسلام والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك خوطبوا في سورة البقرة (واما توكيده فللتقرير) اى تقرير المستد اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله أعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على مأشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بمد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى شجرد التقوير كا يطلعات عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرح المفتاح الله شجرد التقوير الحكم ولم يين ان اي موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف ماصر حوا المواحد في شعو لا تكذب المنتد اليه أنما فيد تقرير الحكوم عليه دون الحكم وتقويته به في شعو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه أنما يفيد تقرير الحكوم عليه دون الحكم وتقويته به في شعو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير الحكوم عليه دون الحكم وتقويته

لإفادة أن البس المواد تقرير معناه الحقيق كما يسبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل مايدل عليه وان كان معنى مجازياً كما فى رمى الاسد نفسه (قوله أعنى جعله الخ) ، يعنى ليس المراد تحقيقه في نفسه وازالة الحفاء عنه بل تحقيقه بالقياس الى ازالة احجال الغير عن سماع الفظ المسند اليه لشاغل شغل سمعه (قوله أو عن حمله أى غفلة السامع) عن حمله لفظ المسند اليه على معناه لشاغل شغل فهمه (قال قدس سره فر عا كان مقصودا بنفسه) مع قطع النظر عن حال السامع بان يكون الاهمام بشأن المسند اليه كما تقول في مكان ، يستغرب وجود الاسد فيه رأيت الاسد الاسد (قوله وذكر العلامة في شرحه الخ) في المفتاح وأما الحالة التي تقتضي تأكيده فهي اذا كان المراد لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزاً أو سهوا أو نسيانا كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد زيد أو نفسه أو عينه ور عا كان القصد الى مجرد التقرير كما بطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى أقول هذه العبارة صر بحة في أن مهاده تقرير الحكم ، حيث بطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى أقول هذه العبارة صر بحة في أن مهاده تقرير الحكم ، حيث

تُوكِيدَه يَشْهِدَبَا قَلْنَا قُولُهُ فَالْكَلَامُ بِعَدْ تَقَدِّرِ لَفَظَّ الْمُسْئِدُ اللَّهِ فَانَ المَّهْدِر فَيْهِ لَفَظُّ الْمُسْئِدُ اللَّهِ فَانَ المَّهُومُ وَتَدْبُونَا لَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّا الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

(قول المحشى) أى ليس المراد الح أخذه من قوله بحيث لايظن الح واشار الى ان المراد بالظن مطلق احمال النهور (قول المحشى) بشاعل شعله عادا سمع المسند وشغله شاغل عن سماع المسند اليه المحمّل عنده أن يكون المنسلا اليه غيره وكذا اذا شقل فهمه شاغل عن حمله على معناه وايس منشأ غفلة السامع عن حمله على ممثاه توهم تحجوز المتكام أوسهوه لان الكلام في غير ذلك (قول المحشي) يستقرب فيعالج أى يعد في نفسه غربيا الالاستقراب السامع له (قوله) حيث اعتبرالح فيكون مجرد التقرير معناه القرير المحرد عما سبق وهد اعتبار المتجوز والنسيان والسهوفييق تقريرا لحمرة

اعتبر دفع ظن التجوز والسهو والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسناد والاثبات لا الثبوت لان التأكيد ، انما يدفع التجوز والسهو والنسيان فيه ولذا أضيف الى كاف الحطاب فالتأكيد ربما يكون القصد منه مجرد نقرير الحكم بمعنى الاسناد يعنى ان المسند اليه في قصد المتكلم هو عين المذكور لاغيره وهذا لا ينافي ماصر حوا به من ان التأكيد لا يكون لتقرير المسناد لا تكرير الاسناد لا تكرير المسند اليه ، فاندفع الاعتراض بالمخالفة. قال الفاضل الكاشي ان المتكلم اذا قال جاء زيد فقد حكم على زيد بالمجبى واذا اكده وقال مرة ثانية زيد ، فكانه حكم على زيد الكاشي ان المتكلم اذا قال جاء زيد فقد حكم على زيد بالمجبىء فاذا اكده وقال مرة ثانية زيد ، فكانه حكم على زيد مرة ثانية بالمجبىء فتقرير الحكم ، بسبب تكريره وقال الشارح الرضى في تفسير التأكيد بانه تابع يقرر أمر المتبوع التكرير لفظا أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه لفظا أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث التقوى ، ان أنت في نحو لانكذب أنت ههنا اتأكيد المحكوم بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث التقوى ، ان أنت في نحو لانكذب أنت ههنا اتأكيد المحكوم بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث التقوى ، ان أنت في نحو لانكذب أنت ههنا اتأكيد المحكوم بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وفي المفتاح في بحث التقوى ، ان أنت في نحو لانكذب أنت

(قول المحشى) انما يدفع السهو والتجوز فيه لان الثبوت ليس فعلا له حتى يسهو أو يتجوز فيه

(قول المحشي) ولذا اضيف الى كاف الخطاب فان اضافته اليها تقتضي نسبته اليك ولا ينسب اليك غير فعلك

(قول المحشي) يمنى ان المسند اليه في قصد المتكلم الح هذا هو معنى تقرير الحكم فان الاثبات والنفي انما هما من

جهة الاستاد اليه لآمن جهة نفسه فتأكيد المحكوم عليه يستلزم تأكيد الاستاد اليه أي الاسناد من حيث تعلقه به

(قول المحشى) عين المذكور لاغيره هذا هو محل الخفاء الذى أوجب الاحالة فان الظاهر من قولنا ان المسند اليه في قصد المتكلم عين المذكور لاغيره ان ذلك التقرير انما هو لمدفع السهو أو النجوز ولذا قال الشارح في بحث التقوى في بيان لاتكذب انت ان قولنا لاتكذب لنني الكذب عن الضمير المستثر وانت موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنني الكذب هو الضمير لاغيره ومعنى لاغيره اللك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسندالي غيرالضمير وانما المسند الى غيرالضمير وانما المندته الى الضمير على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان وليس معناه ان نني الكذب مخصر فيه فكما ان التأكيد الصناعي انما يكون وسيلة الى شيء كذلك نحو لاغيره

(قول المحشي) فان المفيد له تكرير الاسناد لاستلزامه تكور الثبوت والمراد تكوار الاسناد حقيقة لابطريق الكأنية (قول المحشى) لاتكرير المسند اليه لانه ليس هناك الا ثبوت واحد لعدم تكرر الاسناد حقيقة

(قول المحشى) فاندفع الاعتراض بالخالفة أى الذي ذكره الشارح بقوله وهو خلاف ما صرحوا به الخ فان قولهم انما يفيد تقرير المحكوم عليه أى من حيث أنه محكوم عليه فهو مفيد لنةرير الحكم بمعنى الاسناد وقولهم دون الحسكم مرادهم به الحكم بمعنى الثبوت فقول الشارح سابقا أى تحقيق مفهومه الج ازاراد به ازالقصد بالتوكيد تحقيق المفهوم في نفسه لامن حيث الحكم عليه فهو ممنوع اذ لامعنى له واز أراد به از القصد به تحقيق المفهوم ليتحقق لازمه وهو الحكم فهو عين ما قاله العلامة (قول المحشى) قال الفاضل الكاشى جميع ما نقله استدلال على ما ذكره

(قُولَ الْمُحْشَي) فَكَانُه حَكُمُ الْحُ لَكُن هَذَهُ الْكُأْنِيةُ لاتَسْتَلَزُمُ النَّبُوتُ مَنَّةً ثَانِية حتى تَفْيَد تُوكِيده

(قُولُ الْحُشِّي) بسبب تَكُرُ يره فتقرير الحكم مسبب عنه وهو المقصود

(ُ قُولَ الْحِثْتَى) من الصافه بكونه منسوبا اليه وتقريرالاتصاف بذلك تقرير لكونه منسوبا اليهوهو بعينه تقرير الحكم ولذا قال الرضى قبل ذلك يقرر أمر المتبوع أى يقرر نسبة الفعل المذكور اليه

(قول المحشي) انأنت في نحولاتكذب أنت همنا الخ فرض صاحب المنتاح الفرق بين لاتكذب أنت وبين انت لاتكذب

عليه بنني الكذب عنه ، بانه هو لاغيره لالتأكيد الحكم فتدبره ، وفي قوله فتدبره اشارة الى الفرق بين كونه تأكيداً للعكم عليه بنني الكذب و بين كونه تأكيداً ، انني الكذب وقد أورد الشارح هذا الفرق في بحث التقوى ، ثم انه ، لما كان في كون المقصود مجرد التقرير من غير أن يجهل وسيلة الى أمر آخر خفا ، احاله الى ما أورده في الفصل المذكور من أنك اذا أردت التأكيد في انا كفيت مهمك قلت انا كفيت مهمك لاغيرى أووحدى وفي موضع آخر بعده اذا قصدت التأكيد والتقرير في زيدا عرفت قلت زيدا عرفت لاغيرى فان لاغيرى ووحدى ههنا لمجرد التقرير من غير أن يكون وسيلة الى شيء آخر ، ولما كانت الحوالة ظاهرة لم يتعرض فان لاغيرى ووحدى ههنا لمجرد التقرير من غير أن يكون وسيلة الى شيء آخر ، ولما كانت الحوالة ظاهرة لم يتعرض البيانه العلامة هذا ما عندى في حل كلام المفتاح والعلامة فحذ ما اعطبتك وكن من الشاكر بن (قوله فان قبل) أى في دفع مخالفة ماذكره العلامة لماصرحوا به (قوله انه لم يرد التأكيد الح) أى السكاكي لم يرد بالتأكيد في قوله وأما الحالة التي تقضى تأكيده التأكيد الاصطلاحي وهو التابع المخصوص كيف، وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ايكون تقضى تأكيده التأكيد الماض وكل انسان حيوان ايكون

حيث افاد الاول التقوى والثانى التخصيص بان انت في الاول لتأكيد المحكوم عليه اللازم له تأكيد الاسناد بخلاف الثاني فانه لتأكيد ننى الكذب لتكرر الاسنادفيه فيفيدالتخصيص والاولى أن يترك المحشي لفظ ههنا لاغنانحو لانكذب غنها (قول الحشى) بانه هو أى بان الحكوم عليه من حيث إنه محكوم عليه هو لاغيره

(قول المحشى) وفى قوله فتدبر اشارة الخ هذا محل الاستدلال وقوله تأكيدا للحكم عليه بنفي الكذب هــــذا هو الحكم بمعنى الاسناد

(قول المحشى) اللازم لكونه تأكيدا الخ لانه تأكيد له من حيث انه يحكوم عليه

(قول الحشى) انفي الكذب هو الحكم بمعنى الثبوت فالمراد به ثبوت النفي

(قول الحشي) ثم انه لماكان المقصود الخ شروع في تصحيح الحوالة على فصل التقديم والتأخير

(قُول الحشى) لما كان في كون المقصود مجرى التقوى النخ أى الما كان في كون المقصود من التأكيد الذى ممناه ان المسند اليه في قصد المتكلم عين المذكور لاغيره خفاء لان ظاهر هذه العبارة ان الاسناد اليه وقع قصدا لاسهوا ولا نسيانا ولامجازاً فكيف لايكون وسيلة لشيء من ذلك

(قول الحشي) احاله النح أي فَكِمَا أن لاغيرى أو وحدى هناك ظاهر في دفع التجوز أو اعتقاد شركة الخير ومعذلك قال فيه إنه لمجرد النقر بر من غير أن يجمل وسيلة لشيء من ذلك فكذلك هنا ولاشك في فائدة هذه الحوالة على هذا التقرير بخلاف ما سيأتي للشارح

(قول الهشي) احاله الى ما أورده الخ أى لان لاغيرى هناك انما هو لهجرد تقرير نفى الغير المستفاد من التخصيص لان الوسيلة الى شيء آخر هو التخصيص لانحو لا غيرى فكذلك تقرير الحكم بالمهنى المذكور لان نفى الغير لم بجمل وسيلة لشيء آخر تدبر

(قول المحشى) ولما كانت الحوالة ظاهرة الخرد على الشارح فى قوله ولم يبين الخ بانه ظاهر لا يحتاج للبيان (قول المحشى) وقد ذكر فيه كل رجل عارف الخ اى وهو توكيد لغوى لااصطلاحي وقوله ليكون الخ تعليل الارادة قانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لانسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا بوي الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انماهو لمجرد تقرير المجكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسنداليه ولو سلم أنه أراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ماذكره في نحو لا تكذب انت من أنه لحجرد تقرير الممنى قوله وريماكان القصد الى مجرد القرير انه ريماكان القصد من التأكيد الاصطلاحي التورير فيكون تفسيره بتقرير الحكم خلفا الما صرحوا به من أن التأكيد الاصطلاحي لايكون لتقرير الحكم بل أواد مجرد التكرير أى تكرير المسند اليه بحيد تقرير الحكم بل أواد مجرد التكرير أى تكرير المسند اليه عبد تقرير الحكم وتقويته عندهم فاندفع المخالفة (قوله لانسم الح) ، أن قلت أن تقديم المسند اليه أنا يفيد تقرير الحكم اذا كان يوجه يستلزم تكرير الاسناد فتكريره أيضاً يفيده أدا كان يوجه يستلزم تكرير الاسناد مع عدم توقف أصل المدنى عليه أنما هو لاجل افادة التقوى تبكرير الاسناد بخلاف تكريره فانه ايس لاجل افادة وأن يجامه في بعض الصور (قوله على أن السكاكي الح) يعني لانسح الحوالة على هذا التوجيه لان افادة أنا عرفت التقوى المهدد في قول الشارح في بحث الخير المسند اليه تقديم المسند في قول الشارح في بحث الخير المسند اليه تقديم المهدة المؤرم مقام الملزوم (قوله ولوسلم أنه الح) ، أي لانسلم أنه أواد بالتأكيد وأنه يفيد تقرير الحكرير ولم المه فائه . ولم سلم أنه أراد ذلك فليكن معني قوله ربماكان القصد الح أنه أوان الناط المناد من تكرير المسند اليه عجرد أفرير الحكرة علمه فائه .

المنفية وقوله سواءكان الخ بيان لمعنى قول الشارح مجرد التكرير والتأكيد الاصطلاحي هو اللفظي

(قول الشّارح) ولو سلم آنه آراد ذلك قيل أى أراد بقوله كما يطلمك ما هو خلافالظاهر وهو ان الاطلاع المذّكور واقع فيما هو قريب من هذا الفصل على التجوز وهو مأخوذ من كلام السيد وسيأتى للمحشى رده قريبا

(قول المحشي) أن قلت أن تقديم المسند اليه الخ حاصل السوَّال أن التقديم أنما يفيد تقرير الحكم بواسطة تكرر الاسناد فتكر يرالمسند الميهاذا استازم تكرر الاسنادأيضاً يفيده والاستازام بان يكون المسند فعلا أو شبهه وحاصل الجواب أنه عند النقديم يكون تكرر الاسناد مقصوداكما يدل عليه تقديم ما اسند أليه موخراً فأن ذلك ليس الا للاسناد اليه بوجه الخر بمخلاف تكريره فأنه لااسناد فيه بوجه آخر فلا يكون لاجل أفادة التقوى بتكرر الاسناد وأن كان التكرير يجامع التقوى بتكرر الاسناد وأن كان التكرير يجامع التقوى بتكرر الاسناد في صورة التقديم

(قول المحشي) باقامة اللازم الخ فانه يلزم من تقديم المسند تأخير المسند اليه

(قول المحشي) اى لانسلم انه أراد الح هذا المنع هو المذكور فى الشارح سابقا بقوله قلنا لانسلم ان المفيد الخالا انه اقتصر على منع الافادة لترتب عدم صحة الارادة عليه

(قول المحشي) ولو سلم انه اراد ذلك الح لم يقل وانه يفيد تقرير الحكم لان مايمده انما ينبني على الارادة فقط فتعلق التسليم هنا هو الارادة فقط أما تسليم الافادة فسيأتي بعد تدبر اذا كان النا كيد الصناعى مفيداً لتقرير المحكوم عليه يصدق ان تكريره ربما كان مفيداً لتقرير المحكوم عليه وليكن قوله كا يطلعك إشارة الى ما ذكره في ذلك البحث من ان لا تكدب أنت يفيد تقرير المحكوم عليه ، فلا يصح جزم العلامة بان المراد تقرير الحكم غاية الامر انه يصح ارادته وهذا التحرير ، موافق لما نقل عن الشارح أى لانسلم ان المراد التأكيد الغير الصناعى وانه يفيد تقرير الحكم ولعبارة الشارح لتعلق التسليم . بالمنع المذكور في الجواب . والاشارة بالبعيد (قال قدس سره يتضمن الحكم بان الحوالة الح) فيه بحث اما أولا فلان الموجه الماتصدى لدفع مخالفة ما ذكره العلامة لماصرحوا به واما الحوالة ، فهو ساكت عنه كالعلامة واما ثانيا فلانا لانسلم انه يتضمن الحكم بان الحوالة ليست على ظاهرها . لجواز ان يحمل الحوالة على مابينه أو على ما ذكره الشارح بقوله والاظهر واما ثالثا فلان القائل المذكور موجه لكلام العلامة ويكنى لتوجيهه ان لا يكون في كلام السكاكي ما ينافيه ولا يتوقف . على ارادته ذلك فالمناسب . منع كون الحوالة محمولة على التوجيهه ان لا يكون في كلام السكاكي ما ينافيه ولا يتوقف . على ارادته ذلك فالمناسب . منع كون الحوالة على على المنافية على المنافية ولا يتوقف . على ارادته ذلك فالمناسب . منع كون الحوالة عمولة على المنافية ولا يتوقيه ولا يتوقف . على ارادته ذلك فالمناسب . منع كون الحوالة عمولة على المنافية ولا يتوقف . على ارادته ذلك فالمناسب . منع كون الحوالة عمولة على المنافقة ولا يتوقف . على ارادته ذلك فالمناسب . منع كون الحوالة عمولة على المنافقة ولا يتوقف . على المنافقة ولا يتوقفة ولا يتوقف . على المنافقة ولا يتوقف . على المنافقة ولا يتوقف . على المنافقة ولا يتوقفة ولا يتوقف . على المنافقة ولا يتوقفة ولا يت

(قول المحشي) اذا كان التأكيد الصناعي نحو لاتكذب أنت مفيدا لنقرير المحكوم عليه يصدق ان تكريره الذي أراده السكاكي زبما كان مفيداً لتقرير المحكوم عليه لان التكرير المم يشمل الصناعي وغيره فليحمل على الصناعي ويكون صادقا (قول المحشي) فلا يصح جزم العلامة أي لا يصح بناء على جواب هذا المجيب جزم العلامة بان المراد تقرير الحكم وهو قد جزم فلا يتم هذا الجواب

(قول المحشي) موافق لما نقل الخ بخلاف ما قاله قدس سره

(قول المحشي) بالمنع المذكور هو قوله لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير بخلافه على ما ذكره السيد (قول المحشي) بالمدينة المدينة أن المدينة التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير بخلافه على ما ذكره السيد

(قول الحشي) والاشارة الى البعيد أى ارادة التكوير والقريب الحكم بان الحوالة ليست على ظاهر ها فانه متعلق بقوله لم يورد الخ

(قول المحشّى) فهو ساكت عنها كالعلامة أى فالجارى على القانون الحكم بعدم صحة الحوالة على هذا التوجيه كما بينه المحشى يعنى انه يلزم على هذا التوجيه عدم صحة الحوالة لامنع انه اراد ما هو خلافظاهر الحوالة فانه لم يقل به أحداذلا ينسب لساكت قول

(قول الحشي) لجواز ان تحمل الحوالة على ما بينته أي بينه المحشى سابقا فهو فعل ماض بتاء مضمومة قبل الهاء والذي بينه ان المراد الحوالة على ذلك الفصل من حيث ان لاغيرى ووحدى للتأكيد المجرد عن كونه وسيلة لامر آخر كما يطلعك معنى كلام السكاكى ربماكان التقرير لمجرد تقرير الحكم بمعنى الثبوت أى بدون أن بكون وسيلة لامر آخر كما يطلعك عليه كون لاغيرى ووحدى للتأكيد المجرد عن أن يكون وسيلة لامر آخر وان كان ذلك تقريراً للتخصيص وما نحن فيه تقرير الثبوت فالكاف للتشبيه والذي بينه الشارح ان الحوالة على ذلك الفصل من حيث ان وحدي ولا غيري تقرير للتخصيص من غير نظر لكونه مجردا عن كونه وسيلة لامر آخر اذ ذالت انما يحتاج اليه اذاكان في المشبه به معنى لاغيري كما هو تحقيق المحشي لان الحفاء انما يكون حينتذ بخلاف كلام الشارح فان المؤكد فيه اما الحكوم عليه على رأيه أو الحكم بمعنى الثبوت اذاكان تأكيده للتقوي وليس في التقوي نظر للغير أصلا فتأمل حق التأمل

(قول المحشى) على ارادته ذلك أي كون الحوالة على غير ظاهرها

(قول المحشي) منع كون الحوالة الخ أي كونها في كلام السكاكى محمولة على خلاف ظاهرها وانداكان ذلك هو المناسب لانه خلاف الظاهر من كلام السكاكي ومخالفة الظاهر هي المنافى لذلك التوجيه اماعدم ارادة السكاكي فلايضره ثم ان هذا بعد تسليم ان المنع للحوالة

الحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبني ان يتعرض للتخصيص للتخصيص بل هو أولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص

خلاف الظاهر لامنع ارادته ذلك واما رابعاً فلان الموجه ادعى ان مراده بالتأكيد مجرد التكرير ولم يتم دليلا عليه فلم توك منع هذه الارادة مع انها مذكورة صريحاً واما خامسافلان حاصل العلاوة عدم صحة الحوالة على التوجيه المذكور فاللائق بعده أن يقال ونو سلم صحتها بناء على التوسيع فليكن الخلامنع الارادة (قوله ونو سلم). اى نو سلم ان المراد بالتأكيد مجرد التكرير. وانه يفيد تقرير الحكم وان الحوالة ليست على ظاهرها (قوله فكان يتبغى أن يتمرض الخ). بان يقول ور بما كان القصد مجرد التقرير والتخصيص لانه الذي يعتبر فانه قال ان نقديم ما نو اخر اذا كان فاعلا أي تأكيدا معنى يفيد التخصيص نحو انا عرفت اذا اعتبر انه كان في الاصل عرفت أنا

(قول الشارح) فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص أى يذكره مع تقرير الحكم بل هو أولى من التعرض من التقرير الحكم بل هو أولى من التعرض من التقرير الذى هو تقوى الحكم لانه هو الذى يعتبر فيه التقديم والتأخير مع الفعل كما هو الفصل المحال عليه اما التقوى فلا يعتبر فيه ذلك والحاصل ان نحو انا عرفت قد يأتى للتقوى فقط كما سيأتي وقد يأتى للتخصيص لكن المعتبر فيه التقديم والتأخير انما هو التخصيص لا التقوى والفصل المحال عليه انما هو فصل اعتبار التقديم والتأخير وحينئذ فكان الاولى السكاكى ان يقول ور عاكان القصد الى مجرد التقرير والتخصيص

(قول الشارح) لانه الذي يعتبر الى آخره بخلاف تقرير الحكم في نحو انا عرفت اذا كان انتقوى فانه لا يعتبر فيه ذلك (قول المحشي) اى لو سلم ان المراد بالتأكيد مجرد التكرير الح اعلم ان قول الشارح فان قيل الح اشتمل على أمم بن ارادة التكرير وانه يفيد تقرير الحكم والشارح منع كلا منهما بقوله قلنا الح ثم سلم أولا الارادة فقط وقال انها لا تستازم أن يكون المراد تقرير الحكم بل يجوز ان يكون المراد تقرير الحكم بل يجوز ان يكون المراد تقرير الحكم عليه فلا يصح الجزم بان مراده تقرير الحكم ولم يتعرض في هذا المتسليم لافادة التكرير تقرير الحكم لانه انها بني على التسليم كون ذلك القول اشارة الى ما ذكره السكاكي في آخر بحث تأخير المسند اليه من ان نحو لا تكذب انت لمجرد تقرير الحكوم عليه وهذا لا تعلق له يتقرير الحكم ولا لكون الحوالة على غير ظاهرها لان المسكاكي انها أحال بناء على ما فهمه المعلامة على تقرير الحكم لاعلى تقرير الحكوم عليه وان كان هو أيضاً في غير الفصل الذي احال عليه العلامة ثم سلم ثانيا مجموع مافي القيل لان تسلم ارادة التكرير وحدها غير تسليم اما الخادته التقرير فلما سلم افادته التقرير علم المعلم الناء على عير ظاهرها لان الحوالة على تقرير الحكم والسكاكي لم يورده في فصل النقديم والتأخير مع الفعل ولله در المحشمي حيث افاد هذا التحقيق باقتصاره في التسليم الاول على الارادة وجمه في الثاني افادة التقرير وكون الحوالة على غير ظاهرها هنها فند بر

(قول المحشي) وانه يفيد تقرير الحكم انما ذكره في التسليم هنا كقوله وان الحوالة ليست الخ لان ما ينبغي الذيب ذكره الما يترتب على ارادة تقرير الحكم لا المحكوم عليه وان هذه الحوالة هي التي لزم المحيب انها على خلاف ظاهرها القوله بها دون الحوالة على ما ذكره في نحو لا تكذب انت وان كانت على خلاف ظاهرها أيضاً ولذا لم يتعرض في التسليم الأول للافادة ولا للحوالة أصلا فندبر

(قول المحشى) بان يقول وربما الخ أى فيذكر التخصيص مع التقرير

والا ظهر أن قول السكاكي كما يطلعك أشارة إلى ما أورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من أن نحو أنا سعيت في حاجتك وحدى أولاغيرى تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وأيراده في هذا المقام مثل أيراد كل رجل عارف وكل أنسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع أنه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير أسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كلامه ولاحاجة إلى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في أمثال هذه المقامات وبهذا يظهر أن ما يقال من أن

(قوله والاظهر أي في بيان الحوالة سواء حمل الذهر ير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه واعاكان اظهر لكون الحوالة حارية على ظاهرها والكاف حينئذ في كما يطاءك للنشبيه . وعلى النوجبهين السابقين بمعنى على . لكن لايخفي على الفطن انه لافائدة في هذه الحوالة (قوله ولهذا غير السلوب الح) حيث قال ومنه كل رجل عارف(قوله الى حمل كلام المصنف) اي في الايضاح وهو قوله كما سيأتي على ذلك اي على ما حمل عليه كلام الممتاح لانه غير تابع له في امثال هذه المقامات بل فيما هو صحيح جيد عنده (قوله و بهذا)

(قول الشارح) والا ظهر ان قول السكاكي الخ أي الاظهر في بيان الحوالة سوا، حجل التقرير على تقرير الحجكم أي تقويته كما هو رأى الشارح وفيه ان المراد بالحكم على القيل السابق هوالثبوت تقويته كا هو رأى الشارح وفيه ان المراد بالحكم على القيل السابق هوالثبوت لان المراد بالحكم على القيل السابق هوالثبوت في هذا المعنى حتى يحيله على ذلك انميا في السامع ويحقق ثبوت المعرفة بدون قصد الى ان غيره لم يثبت له ولا خفا في هذا المعنى حتى يحيله على ذلك انميا الحفاء اذا كان معناه انه ثبت له المعرفة دون غيره ويكون التقرير والتقويم المحكوم عليه على رأى الشارح فانه لا تعرض فيه الاستاد أصلاحتى يكون معناه ان المسنداليه في قصد المسكم عين المذكور لاغيره بل المراد به دفع غلة السامع عن ساع ففظه أو حمله على معناه ولا خفاء في هذا المهنى عن المسندالية يحوج الى الحوالة بخلاف ما اذا كان لحرد تقرير الحكم معنى الاستاد يعنى ان المسند اليه في قصد المتكلم عين المذكور التقوى من دون ان كون وسيلة الى شيء آخر مع كونه بهذا المعنى خفاء كما يدل عليه فان في كون التأكم عمنى لا تكذب أنت الذي هو لتقرير المستر وأنت موكد له على معنى ان الحكم عليه بننى المثارب عن الضمير المستر وأنت موكد له على معنى ان الحكم معليه بننى الكذب عن الضمير المستر وأنت موكد له على معنى ان الحكم ما يعر الاستاد أيضاً استدته الى المخيرة ومنى لا تكذب في سبيل المتحوز أو النسيان اه أى فهو لتخصيص الاثبات جعل وسيلة الى دفع التجوز وما معه فتدبر حق التدبر

(قول المحشى) وعلى التوجيهين السابقين بمعنى على لئلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه

(قول المحشي) لمكن لايخفي الخ قد عرفت وجهه بقي ان ما اختاره المحشيمن ان المواد تقرير الاسناد بالمعنى الذي ذكر بدون أن يكون وسيلة لشيء لم يصرح به السكاكي ولا غيره وما نقله عن بحث التقوى من المفتاح وعن الشارح في بحث التقوى أيضاً فانما هو فرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب حيث افاد الثاني التخصيص التكرر الاسناد دون الاول فانه انما يفيد تقرير الاسناد وسيلة لدفع التجوز اوالسهو أو النسيان العم لامانع من كوفه هو المراد بقول السكاكي وربما الخند بر

معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحرج نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدى اولاغيرى غلط فاخش عن اوتكابه غنية بما ذكر نا من الوجه الصحيح (او دفع توهم التجوز) اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او) لدفع توهم (السهو) نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوى وهو ظاهر (او) لدفع توهم (عدم الشمول) نحو جاءنى القوم كلهم أو اجمعون لئلا بتوهم ان يعضهم لم يجىء الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد

اى بما ذكر ناه من انه لاحاجة الخ (قوله معنى كلامه) اى كلام المصنف (قوله غلط فاحش) ، اما الاول فلما عرفت ان تقرير الحكم مستفاد من التقديم لامن انتأكيد واما الثانى فلان انا ليس للتقرير بل للتخصيص واما وحدى ولاغيرى فليس تأكيدا للمحكوم عليه بل للتخصيص (قوله لئلا يترهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز الخ) اما في الطرف بان ذكر الامير واراد بعض غلمانه او في النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع بالتأكيد اللفظى والممنوى لما عرفت من كلام الرضى ان التأكيد اللفظى والممنوى يقرر امر المتبوع في كونه منسوبا اليه ، فكانه تكرر النسبة ايضاً واما الحجاز بان ذكر القطع واريد الامر به فلا يدفع بتأكيد المسند اليه بل بتأكيد المسند (قوله ولا يدفع هذا التوهم الخ) اي توهم وقوع مفرد آخر موقعه سهوا وأما وقوع المثنى أو المجموع في موقعه سهوا فيندفع بهذا التأكيد فلا تدافع بينه و بين ماسيجيء من قوله بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما أما وقع سهوا (قوله على انهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى بعضهم أو الى كلهم وما قيل الاظهر ان يقال بناء على ان البعض بمنزلة المجموع فانما يناسب الحجاز اللفوي (قال قدس سره ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة الح) قد عرفت اندفاعه مما نقلناه عى الرضى فانما يناسب الحجاز اللغوي (قال قدس سره ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة الح) قد عرفت اندفاعه مما نقلناه عى الرضى فانما يناسب المجاز اللغوي (قال قدس سره ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة الح) قد عرفت اندفاعه مما نقلناه عى الرضى

⁽ قول الحشى)اى بما ذكرناه من أنه لاحاجة الخواذا لم تكن هناك حاجة تدعو لحمله على ما تدعو اليه عبارة السكاكك القي فيها تلك الحوالة فحمله على ذلك مراعاة لكلام السكاكي غلط فاحش لعدم الداعي الى الحمل على الفاسد

⁽قول المحشي) اما الاول الح أى اما وجه كون الحمل على الاول غلطا فاحشاً من حيث الحمل على الفاسد ومثله يقال في واما الثانى الح فاندفع ماقبل الصواب ان مرجع اسم الاشارة في قول الشارح و بهذا جميع مامر بدليل بيان وجه الغلط فتدبر (قول المحشى) اما في المطرف الح ظاهر الشارح ان الحجاز في الاسناد فيكون عقليا الا ان المحشي أول عبارة الشارح لان اعتراضه الآتى على ذكر دفع الشمول انما يصبح اذا كان التجوز شاملا للتجوز في الطرف كما ذكره السيد بان الاسناد مجاز حقيقة أو مجازا تسبية له باسم طرفه

⁽ قول المحشي) فكانه تكر بر النسبة أي الاسناد فيدفع الحجاز فيه

⁽ قول المحشي) واما وقوع المثنى والمجموع الخرد لما يتوهم من أن كلام الشارح هنا يفيد ان التأكيد المعنوى لا يدفع السهو أصلا مع انه سيأتي له انه يدفع السهو في جانى الرجلان كلاهما فانه يدفع كون الجائي احدهما ومثله جانى زيد نفسه لدفع أن يكون الجاني اثنين مثلا ومحصله ان مراد الشارح ان التوكيد المعنوى لا يدفع توهم وقوع مفرد موقع مفرد الخرسهوا

منهم وربما يجمع بين كل واجمين بحسب اقتضاء المقام كقوله تمالى « فسجد الملائكة كابهم أجمون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جيمهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا بزداد التعبير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم فى زمان واحد على ماتوهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول أنما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم النجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل النجوز والا لكان تأسيسا ولذا قال الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه ولانعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لماقهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاها فني كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثني نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا غلايتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهمان يكون الحائي واحدا مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا غلايتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهمان يكون الحائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وأما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما والا خر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا إذا توهم ان الجائي احدهما والا خرفلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا إذا توهم ان الجائي احدهما والا خرف ونع فيه عدم في عرض وباعث ونحو ذلك فائما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه

من أن الغاظ الشمول تقرر اتصاف المتبوع بكون مانسب المهاما لاجزائه شاملا بخلاف كل القوم علوا فانه يفيد الاحاطة والشمول في آحاد القوم لافي النسبة (قال قدم سره إما في الهيئة التركبية الغالم مع الفاعل موضوعة للنسبة بطريق التمام مستعمل في النسبة بطريق الوقوع فيه وإما في لفظ الغمل أن قلنا أن النسبة الى الفاعل التي هي جزء مدلول الفعل صيغة هي النسبة بطريق القيام شبه بها النسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل الغمل فيها والترديد بسبب انهم لم يصرحوا بالاستعارة في المحيئة التركبية أو في صيغة الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصلية وهي في اسماء الاجناس وما يجري مجراها وفي التبعية وهي في الحروف والمشتقات باعتبار معانيها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركبية أوفي الافعال باعتبار معانيها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركبية أوفي الافعال باعتبار معانيها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركبية أوفي الافعال باعتبار معانيها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركبية أوفي الله هذا باعتبار معانيها المصدرية واما الاستعارة في الهيئة التركبية أوفي المستعمل بمني المستعمل بمني المستعارة في المستعمل المعدرية واما الاستعارة المناكب (قول السيد لا يدفع هذا باعتبار مدلولاتها التي هي النسب والزمان كا في الماضي المستعمل بمني المستقبل فلم يصرحوا بذلك (قول السيد لا يدفع هذا

وهذا لاينافي دفع وقوع مفرد موقع مثنى أو جمع أو وقوع مثنى أو جمع موقع مفرد سهوا بالتأكيد المعنوى

⁽ قول الشَّارح) لدفع توهم جعله ثوهما اشارة الى شدة ضعفه والا فهو رأى الزجاج والمبرد في الآية

⁽ قول الشارح) لايطلق على الواحد أصلا نازع فيه الفنري واستدل له وفي الرضى ما يساعده

⁽ قول المحشى) بخلاف كل القوم قاموا اى الذى اورد. السيد تنظيرا

⁽قول المحشي) بطريق القيام أي بالفاعل جميعه وقوله بطريق الوقوع فيه أى الفاعل وهو القوم والوقوع فيه يصدق عا اذا كان الفعل قائمًا بالبعض فانه حينئذ يصدق ان القيام واقع فيما بينهم وقوله التي هي جزء مدلول الفعل أي على هذا القول (قول السيد قدم سره) فعلى هذا جاز ان يراد بكل الج اى وحينئذ الايصح حصر الشارح السابق كون كلهم تأكيداً في احتمال عدم الشمول على سبيل التجوز

واما بيانه) اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان (فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد) فلا يلزم كون الثانى اوضح لجواز ان بحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا نخصر في الايضاح كاذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى * جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس * عطف بيان حربه به للمدح

التجوز) قد عرفت انه يدفعه لما نقلت عن الرضى (قال قدس سره انما يضح اذا اريد الخ) ليس مقصود الشارح البحث على المصنف بانه لاحاجة الى ذكر عدم الشمول لاغنا، عدم التجوز عنه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز الاعم الشامل للغوى والعقلى وأما اذا اريد العقلى على مايدل عليه عارة المفتاح فلابد من ذكره بل مقصوده انه انما يكن الاكتفاء بذكر التجوز بان يراد المهنى الاعم وليس ذكر عدم الشمول في بيان دواعى التأكيد لازما فالبحث بمعنى التفتيش لابمعنى الاعتراض (قوله وأهابيانه) بالمهنى المصدرى اى كشفه وايضاحه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح اى تعقيب المسند اليه الخ، بيان لحاصل المهنى (قال قدس سره مغايرين لاؤلئك) انما اعتبر المغايرة بين عشرين، فانه لا يحصل الايضاح من ذلك المشارك (قال قدس سره أوضع) بزيد مشاركا له فى كنيته المشتركة بين عشرين، فانه لا يحصل الايضاح من ذلك المشارك (قال قدس سره أوضع) لينه الناب (قوله لاتخصرالح)، وإن كان لازما له ولذاعرفوه بانه تابع غيرصفة يوضح متبوعه. فاقتصار المصنف رحمه الله عليه لانه الغالب (قوله للمدح) اذ فيه اشعار باعتبار الموضع التركيبي الى كونه محرما فيه النتال والنعرض لمن النجأ اليهوان كان مستعملا ههنا فى معناه العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قبل انه يجوز أن يكون البيت الحرام، نعمًا موطئ كان مستعملا ههنا فى معناه العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قبل انه يجوز أن يكون البيت الحرام، نعمًا موطئ

(قول المحشى) بيان لحاصل المعنى لانه يلزم من كشفه وايضاحه بعطف البيان تعقيبه به وانما ذكر الشارح ذلك المعنى اللازم لئلا يلزم اتحاد العلة والمعلول وقد يقال ان المعنى ان ايضاحه بخصوص عطف البيان اقصد ايضاحه باسم مختص به (قول الشارح) فلايلزم كون الثانى أوضح دفع لما عساه أن يتوهم من لفظ الايضاح من انه لابدأن يكون الثاني أوضح بما حاصله أن لايضاح لايتوقف على كونه اوضح الرضي عطف البيان ما يكون الثاني موضعا الماول أما لكونه أشهر واما بان يكون السان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الاول سواء كان أشهر من الاول لو افرد أولاكما اذا كان محسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسميين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد

احد أفراد اخيك أى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك فالثانى اخص من الاول عند الافتران اماعندالانفراد فأحدهما مساو للآخر

(قول المحشي)فانه لا يحصل الايضاح أى التام الذى هو عدم الصدق على غير ذات واحدة فلا ينافي حصول ايضاح في الجملة (قول المحشي) وان كان لازما له ولو تقديراً بان يقدر اشتراك مالا اشتراك فيه و يعتبر توضيحه بعطف البيان الااله تارة يكون الغرض منه الايضاح وتارة بكون شيئاً آخر لكن الظاهر انه لا ايضاح فيا قصد به المدح أو الذم كافي السيد (قول المحشي) فاقتصار المصنف الح تفريع على قوله لا تنحصر جواب عن المصنف

(قول المحشيّ) نعتا موطئاً الخ قيل ممناه انالبيت نعت موطيء لوصف الكعبة بالحرام كما انقرانا حال موطي العربيا ويمكن ان المراد بالنوطئة البيان تقدم أو تأخر كما قيل في سويا من قوله تعالى فثمثل لها بشراً سويا انه حال موطئة البشراً لاللايضاح كما تجىء الصفة لذلك وذكر فى قوله تمالى * ألا بعدا لعاد قوم هود * انه عطف بيان لعاد وفائدته وانكان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجمل فيهم أمراً محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجود وما يدل على ان عطف البيان لايلزم البتة ان يكون اسما مختصاً بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

للكمبة كما جمل قرانا عربياً حالا موطئا من ضمير الزلناه، ليس بشيء واما البدل فلانه في حكم تكرير العامل وليس المقصود تَكر بر نسبة الجمل اليه ولا النسبة الى الثانى مقصودا أصليا (قوله لا للايضاح)لان الكعبة السم مخنص ببيت الله لايشاركه فيه شيء (قوله وفائدته الح)في الكشاف قوم هود عطف بيانلعاد فان قلت ما الفائدة فيهذا البيان والبيان-اصل بدونه قلت الغائدة فيه أن يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجمل فيهم أمرا محققا لاشبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى إرم انتهي والجواب الاول مبني على ان عادا اسم مختص بقوم هودكما ذكره السيد وهو القول الراجح ومعنى قوله تعالى عادا الاولى على هذا القول عادا القدماء اى المتقدمون فى الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب الثاني مبنى على ان عادا عادان فعطف البيان للايضاح ورفع الابهام المحقق وكان الحق تقديم الجواب الثاني لانه منع اقوله والبيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن أخره اشارة آلى رجحان الجواب الاول لبنائه على القول الراجج وماذكره صاحب الكشف من اله ينبغي ان لا يحمل قوله ولان عادا الخ على وجه مستقل لان السياق غير ملبس حتى يجعل البيان لازالة اللبس ، بل هو متم الوجه السابق وانه في مثل هذا المقام ينزل ابعد الاحتمالات كالكائن المحتق ويزال نأكيدا ولقريرا لافادة معنى الوسم فنيه ان عطف البيان موضح ورافع للابهام المحتق بالنظر الى نفس المتبوع لا بالنظر الى السياق والقرينة الا يرى ان عمر في قوله اقسم بالله ابوحفص عمر أزال الابهام المحتمق في ابو حفص للاشتراك فيه لا بالنظر الى سياق القصة والمقام وانا لا نسلم ان السياق غير ملبس لان كون السياق فى شأن قوم هود لا يقتضي أن يكون الدعاء بقوله تعالى ألا بعداً لعاد مختصاً بهم لجواز أن يكون شاملا لهم ولغيرهم ثم ماذكره من ان عادا الاخرىإدم موافق لما ذكره في سورة النجم . مخالفا لماذكره في سورة الفجر من ان عقب عاد بن عوض بن ارم بن سام بن نوح قبل لهم عاد كما يقال ابنى هاشم هم شم قيل الاواين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بمدهم الاخيرة عاد وكانهما قولان

⁽ قول الشارح) ان يوسموا الخ اى يجل الدعاء بالبلاك سمة وعلامة لهم

⁽ قول المحشي) فليس بشيء أي لان الظاهر المعنى العلمي اذلا قرينة على غيره لكن الذي في الرضى والاطول ان العلم الغالب هو لفظ البيت فقط

⁽ قول المحشى) لا للايضاح لان الكعبة الخ نفي للايضاح التحقيقي فلا ينافي الايضاح التقديرى حتى ينافى ما سبق له من ان الايضاح لازم له

⁽ قول المحشي) اى المتقدمون بيان لمعنى الاولى

⁽قول الهشي) بل هو متمم الخ فهو علة على معلول فكأ نه قال فائدته رفع الشبهة البعيدة بنفي ابعد الاحتمالات تنزيلا له منزلة الكائن المحتمق وابعد الاحتمالات هو عاد ارم

⁽ قول المحشي) مخالف الخ لان ارم عليه اسم للاولى

نقل كل في موضع والاوفق للنقل الذي ذكره في سورة الفجركذا في الكشف وفي الكواشي ان عاداً الاولى قوم هود وعاد الاخيرة قوم ثمود والله أعلم * قال قدس سره وشبهه بقولك الخ وجه التشبيه ان المنظور اليه في الصراط المستقيم . هو الوصف وفي صراط الذين الذات فيكون من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة(قال قدس سره فيه اشعار الخ) وذلك لان التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ اظهر في الدلالة عليه فاذا جعل الموصوف بيانا وايضاحا للصفة فلابد أن يكون اتصافه بتلك الصفة معلوماً كيلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم * قال قدس سره فاشار الشارح الخ * ما ذكرهالشارح يفيد ان كونه عطف بيان أحسن ، اذا قصد الايضاح والاشعار المذكورين وما ذكره صاحب الكشاف يفيد انكونه بدلااحسن اذا قصد تكرير النسبة والايضاح معا فالبدل مختار بالنسبة الى مجموع النكتتين واذا قصد الثانية فقط فالاحسن عطف البيان لانه اعرق في التفسير ، وقيل بختار البدل على كل حال لان اصل الصفة ان تجرى على موصوفهاو يفاد بها معنى فيه فاذا عبرعن الذاتبها فالاولىان يجمل الذات المذكورة مقصودا بالنسبة * قال قدس سره تأكيد النسبة * . بل تأكيد المنسوب والمنسوب اليه كالا يخني * قال قدس سره على ابلغ وجه * أو آكدهأي على وجه هو ابلغ وآكدمن أن يوصف صراطهم. بالاستقامة أما أولا فلتثنية ذكره ليتمكن المشهود في ذهن السامع واما ثانيا فللتفصيل بعد الاجمال واما ثالثا فلتكرير المامل (قال قدس سره بل اذا كان واردا في مقام الخ) لايخني ان ألتقييد المذكور لأيستفاد من عبارة الكشاف واعتباره في المشبهم به ليوافق المشبه ، قلب المقصود من التشبيه أعنى ايضاح المشبه فالاولىان قوله كما نقول هل ادلك متعلق بقوله والاشعار بان الطريقالمستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين فقط وليسمتعلقا بمجموع قوله فائدته التأكيد لمافيه من التثنية والتكرير والاشعار الخ فحينئذ يكون زيد عطف بيان للاكرم الافضل وشبه البدل به لكونه اعرق في التفسير فيكون كالامالكشاف موافقًا لماذكره الشارح (قوله وكذا كل صفة) المشار اليه المشبه به الحكم المذكور بان الطير عطف بيان والمشبه الحكم المستفاد من قوله كل صفة اجرى عليها الموصوف (قوله فالاحسن ان الموصوف الخ) دخل الفاء على الخبر لتضمن المبتدأ معنى

⁽ قول الشارح) انالطير عطف بيان منصوب تبعالمحل العائذات ان كان مضافا اليهالمؤمن وللفظه ان كان منصو بابه

⁽ قول المحشي) هو الوصف أىالاستقامة لاذات الصراط وقوله الذات أى لاالوصف وهوكونه صراط المنعم عليهم

⁽ قول المحشى) ماذكره الشارح رحمه الله الى آخره أىوصاحب الكشاف لم يذكر تكرير النسبة فىالمشبه به بل فى

المشبه واعتباره في المشبه به ليوافق المشبه قلب للمقصود فكلام الكشاف موافق لكلام الشارح وليس مراده الاعتراض عليه كما فهم السيد قدس مره

⁽ قول المحشى) اذا قصد الايضاح أى اذا كان قصده أظهر وكذا قوله اذا قصد تكرير النسبة والا فأحدها عند تمين القصد واجب لا أحسن

⁽ قول المحشي) وقيل الخ قول مقابل للتفصيل

⁽ قول المحشي) بل تأكيد الح لانك اسندت الى الاول توطئة للاسناد الى الثانى مبالغة فيه

⁽ قول المحشي) قدقلب المقصود اذ أوضح المشبه به بالمشبه حيث قيد بقيد مأخوذ منه

⁽ قوله قدس سره) لو قدر اشتباه آما من اشتراك الاسم الخ أي أما من ظن اشتراك الاسم على خلاف الواقع أو

الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه إشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد أورد المصنف قوله تعالى * لا تتخذوا الهمين اثنين انما هو اله واحد * فى باب الوصف وذكر أنه للبيان والتفسير وأورده السكاكي في باب عطف البيان مصر ما بأنه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على أنه عطف بيان صناعى لجواز أن يريد أنه من قبيل الايضاح والتفسير وأن كان وصفا صناعياً ويكون ايراده فيهذا البحث مثل ايرادكل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأبالسكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيٌّ به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع فى كلام النحاة وتقرير ذلك أن لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية أعنى الالهمية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني انبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرضوتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دل على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اربدت الدلالة على ان المعنى به مهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه ويكون قوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بألفاظ مخصوصة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من أثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى * وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه * حيث جمل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون المدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الشرط أى مثل الحكم المذكور هذا الحكم فقوله كذا خبر لمجموع قوله كلصفة الخبتأويل هذا الحكم فتدبر فانه اشكلءلى الناظرين وتكلفوا في حله (قوله لا التأكيد) وان افاده (قوله مثل أمس الدابر) فانه وصف لغرض التأكيد(قوله أى يقرره و يحققه ، فهو يحقق الغرض من المتبوع ولا يؤكد أمر المتبوع في النسبة او الشمول (قوله بتكرير لفظ المتبوع) اما بنفسه من تجويز اطلاقه على غيرهم محبازاوان كان لاقرينة عليه فلاينافي ماتقدم من اختصاص الاسم بهم ولاان الاشتباء تقديرى تدبر (قول الشارح) بل أورد في المفصل قوله نفخة واحدة الخ قال ابن الحاجب ولا يُصِيح أن يكون تأكيداً لان تقرير أمرا لمتبوع لايتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع وواحدة لايدل على معنى النفخة أصلاوأ يضا وآحدة لاتقررمه ني نسبة ولاشمول (قول المحشي)فهو يحقق الغرض الح عبارة الرضي فان اثنين وواحدوان قررا وحققا أمر متبوعهما وهوالاثنينية والوحدة كن لم يكن ذلك الامرمن بابكون المتبوع منسو با اليه الانتخاد الذي في قوله تعالى لانتخذوا ولا من باب شمول الانتخاذ للالهين

إلا له ين ائتين اله واحد ابيان ان القصد الى العدد دون الجنس وف دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ابيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت بما لا مزيد عليه المصنف وبه يتبين ان لا خلاف همنا بين صاحب الكشاف وصاحب المقتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة نابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب والم يذكر اثنين أو واحد الدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعها ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان القصد من متبوعها الى أحد جزئيه اعنى الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر أعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة وأقول ان اربد انه لم يذكر الاليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف فيكون عطف بيان لا صفة وأقول ان اربد انه لم يذكر الاليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلكوان اربد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئاً آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئاً آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر

او بما يوافقه معنى على مافي التسهيل نحو اجل جير وانزل نزال وضربت أنت (قوله على ما توهمه القوم) من ان كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام الايضاح الى انه صفة وكلام الكشاف الى انه تأكيد (قوله على ما نقل الخ) فان ما نقل عنه وان كان في بيان أن التعريفات النحو ية حدود وأن ما اعتبروه فيها ذا تيات الا أنه يستلزم ما ذكره العلامة فاندفع ماذكره الشارح في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن الحاجب فيه أيماء، إلى أن في النقل خللا وأنا أذكر عبارة ابن الحاجب في شرحه الوافية الخكما يظهر بالتأمل في العبارة المنقولة لمن له مسكة (قوله واقول أن اربد الحر) يختار الشق الثانى ونقول من أد كره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوسل العلامة من قوله ذكر لبدل على معنى في متبوعه أن يكون المقصود من ذكره الدلالة على حصول المعنى في المتبوع ليتوسل بذلك الى المخصيص أو التوضيح أو المدح أو الذم أو غير ذلك وذكر اثنين وواحد ، ليس لله لالة على حصول الاثنينية بذلك الى المخصيص أو التوضيح أو المدح أو الذم أو غير ذلك وذكر اثنين وواحد ، ليس لله لالة على حصول المختينة بذلك الى المختورة المناه ال

A Commence of the Commence of

⁽ قول الشارح) تابع ذكر ليدل الخ انما زاد لفظ الذكر لاجل المدلولة لاخراج البدل مثل المحبنى زيد علمه وعطف البيان مثل جاءنى زيد صديقك والعطف مثل اعجبنى زيد وعلمه فأن جميع ذلك دال على معنى فى المتبوع لكن لم يذكر للدلالة عليه بل لامر آخر

⁽ قول المحشى) الى ان فى النقل خلا لعل وجه الخلل ان كلام ابن الحاجب فى غير ماذكر وانه لايدل على ان معنى تابع يدل انه ذكر ليدل بل المدار على كونه دالا فى نفسه وحاصل رد المحشي ان كلامه وان كان في بيان ان التعريفات حدودا لا انه يستلزم ماذكر

⁽قول المحشي) أيس للدلالة على معني الاثنينية الخ أى لفهم الاثنينية والوحدة من وضع المثنى والمفردكذا قيل والاولى ان يقال ان المنهى عنه انما هو اتخاذ الاثنين من جنس الالهة فعل النهي هو العدد أما الجنس فقيد متم وايس المعنى على النهى عن اتخاذ جنس الاله المقيد بالاثنينية وكذا المقصود في قوله تعالى انما هو اله واحد إثبات الوحدانية كأنه قيل وابحد في الالوهية وليس المعنى انه اله بصفة الوحدانية اذ الالوهية مسلمة والفارق بين المعنيين هو اللدوق السليم

اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتقسيره كا ان الدابر ذكر ليدل علي معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل الأثمر كذلك عند التحقيق ألا يرى أن السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضع ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضاً نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى * وجعلوا للة شركاء الجن الله يقد وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لا نه المقصود بالنسبة النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما من تقريره (واما الابدال منه) أى من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه أنما هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاء في اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك (فلزيادة التقرير نحو جائني اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك (فلزيادة التقرير نحو جائني اخوك والا قالمسند اليه في التحقيق هو الندى يكون ذاته بعضا من ذوات المبدل منه وان لم يكن روجاء في القوم آكثرهم) في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذوات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الحين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الحين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض

والوحدة في موصوفها بل لتعيين المقصود من جزئيهما فلا يكون صفة (قوله كما ان الدابر الخ) ذكر الدابر ليدل على حصول الدبور في الامس ثم يتوسل بذلك الى التأكيد وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه فتدبر فانه غامض (قوله لانسلم ان البدل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البدل مدى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم ممناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا ، اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع انهى ولا يختى ان معنى الكلام بدونه حتى برد ما اورده الشارح (قوله از للهوشركاء الخ)و يجوزأن يكون مفعولاه شركاء والجن ولله متعلق بشركاء (قوله وان كان الخ)

⁽قول المحشى) ليدل على حصول الدبور فى الامس أي ليس الغرض بيان المقصود من الامس بل بيان حصول الدبور فيه وان كان ذلك مدلوله ثم يتوسل بذلك الى التأكيد حيث دل عليه مرتين وكذا فى الوصف الكاشف ذكرليدل على حصول معناه في الموصوف ثم يتوسل به الى بيان حقيقته فلا يرد ماقيل ان معناه هو نفس متبوعه لامعنى فيه بخلاف مانحن فيه كا عرفت بقي ان صاحب المعتاح عرف عطف البيان بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض أحواله بيانا له ولا يصدق هذا الحد على اثنين وواحد كذا في حواشي الشارح المفتاح الشريني وهو مدفوع بما عرفت من ان الجنس قيد متم فتأمل

⁽قول المحشي) أى صالحا لان يقوم مقام المتبوع بان يكون بحيث لوحذف الاول لا استقل الثاني لعدم كونهممنى قائما بالغير بخلاف الصفة قانك لو حذفت الاول في جانى زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لابد له من موصوف واما نحن فيه يمتنع قيامه مقام المبدل منه لعدم استقلاله لكونه معنى قائما بالغير وان لم يكن صفة لما مر فتدبر

لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكول المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث نبق النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة الى ذكره منتظرة له فيجئ هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قات لم قال هنا ثريادة التقرير وفي التأكيد للتقرير قات قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول اى المفعول او اضافة البيان اى الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى

اى فيطلقان عليه وانكان مفهوماهما متغايرين كما هو صربح في الرضى،فلا اشكال فى كلة الوصل (قوله لانماصدق عليه اثنين الخ) وانكان مفهومه بعضاً من مفهوم الهين(قوله بدل الغلط) اى البدل،لاجل الفلط أو لندارك الغلطأوبدل المفلوط أعنى المبدل منه (قوله دالاعليه ومتقاضيا)له أى من حيث نسبة الفعل اليه كما فصله السيد رحمه الله ناقلا عن المبرد لامن حيث ذاته فان ذات زيد لاتتقاضى الثوب (قوله وهو من اضافة الخ)الزياذة تجيء مصدرا و بمعنى الحاصل بالمصدر

(قول الشارح) هو الذي تكون ذاته أي ما أريد به وقوله من ذات المبدل منه أي ماأريد به ومثله يقال فيما قبل وليس المراد بالذات الما صدق لانه قد يكون أعم

(قول الشارح) والنكتة فيه الح يفيدان الافتنان أي ارتكاب فنين أو اكثر من الكلام لابد له من نكتة ولعله كذلك اذاكان من البليغ

(قول المحشي) فيطلقان عليه أى على مدلول واحد وذات واحدة وان كان الخ

(قول المجشي) قوله فلا اشكال في كلة الوصل قال السمرقندي على قوله وهو الذي يكون ذاته الح فان قلت ان الوصلية انما تستمل حيث يكون ضدالشرط أولى الاستلزام الجزاء وهمنا اليس كذلك اذ عند اتحاد مفهومها لايكون بدل كل بل تأكيداً لفظياً قات الدال على الجزاء وهو يكون ذاته عين ذات المبدل منه وهو متحقق على تقدير اتحاد المفهوءين بالطريق الاولى لاقوله هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه اذ لم يحكم على بدل الكل بما يكون ذاته عين ذات المبدل منه اذ لم يحكم على بدل الكل بما يكون ذاته عين ذات المبدل منه بلراريد بذكر هو ان يتوجه ذلك الى ماعرفته بوجه ماثم شرع في تصوره بوجه الحمل فليس بين الحدود حكم ولهذا لا يتوجه المنه عليه اه وقال في منهياته لكن هذا النوجيه لا يتمشى في تعريف بدل البعض وغاية ما يكن ان يقال في توجيه تحريف بدل البعض وغاية ما يكن ان يقال في توجيه بحسب الظاهر يمتبره أصحاب الظواهر بعني انه اذا لم يكن مفهومه بعضا فهو بدل بعض عند بعضية الذات وان كان مفهومه بعضا أيضاً فبالأولى ان يكون بدل بعض اه ودفع ذلك كله الحشي بان الواو للحال وان وصلية أي زائدة لا شرطية وصاحب الحال ضمير يطلقان المقدر واتما احتاج لقديره ولم يجعله حالا من الداتين قبله لان المفهوم انما هو الالفاظ لا للذوات فتد بعضا فيه بعض الناظرين وفي حاشية المواقف للمعشى في شرح التسبيل الشرطية تقع حالا فقيل يلزم الواو وقبل لايلزم وهو قول ابن جني وفي شرح الكشاف ان كلون للقمود ماها الموات الحكم المبة ولذا قبل انه وهو مع ماهنا يفيدان ان للوصلية قبمان وهو قول ابن جني وفي شرح الكشاف ان للوصلية قبمان المحشى والاستقبال بل البوت الحكم المبة ولذا قبل انه للما المقد والمستقبال بل البوت الحكم المبة ولذا قبل انه لا لله المناهوم انها والموسلية المحالية المهالية المائية ولمائه المهاله وهو مع ماهنا يفيدان ان الوصلية قسمان المائلة عليه المواقلة المهائلة المائلة المهائلة المهائلة المائلة المهائلة المائلة المائل

إن البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تمالى * صراط الذين العمت عليهم * فائدة البدل التوكيد لمافيه من التثنية والتكرير والاشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل علي الثابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهم واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حماره بدل غلط لابدل اشتمال علىما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لايخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسيركما مرفكان الاحسن أن يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح (وأما العطف) أي جعل الشيء معطوفًا على وعلى الأول الاضافة لامية اما الى الفاعل اوالمفعول لان الزيادة تجهىء لازمةومتعدية ولذا اختار لفظ المعمول.وعلى الثاني بيانية (قال قدس سره)نصر الله يقال نصر الغيث الارض بالصاد المهملة والتخفيف اذا اغاثها كذا فيالاقليد(قال قدس سره بما يحتمل غيره بان يكون الاول بدل الكل اما بان يكون اعظها كناية عن طلحة أو بحذف المضاف من طلحة الطلحات اى اعظم والثاني . ان قصد الملابسة بينالقمر وفلكه فهو بدل اشتمال والا فهو بدل غلط(قال قدسسره ابلغ في المعنى الح لانه جعل التشبيه الاول غلطا وقصد التشبيه الثاني ابتداء (قال قدس سره ولو ذكر) أي المفصل مثالًا مما وقع فيكلامهم كماذكر شارح التسهيل قول على رضي الله عنه ان الرجل ليصلى الصلاة وماكتب له نصفها ثلثها الى عشرها وآنما قال اولى لان قوله وهذا مفتمد الشعراءكثيرا بمنزلة ذكر المثال له (قال قدس سره تدلك على ذلك عبارته) حيث قال سابقا وهوفى حكم تكرير العامل ولا حقا لانك ثنيت ذكره مجملا أولا ومفصلا ثانيا (قوله فلان المتبوع فيه) أي من حيث انه نسب اليه الفعل كما فصله السيد رحمه الله (قوله كما مر) اى قوله والاشعار بان الصراط المستقيم بيانه الخ (قال قدس سره كانه قيل

⁽قول الشارح) والتقرير زيادة أي تقرير المسند والمسند اليه والنسبة لما من انه يفيد ذلك

⁽ قول الشارح) فكان الاحسن الخ لكن لو قال ذلك لاوهم ان الايضاح لازم لبدل الكل كما هو لازم لاخويه وقد قال به السيد في شرح المفتاح والشارح في المختصر حيث قال لايخلو بدل الكلُّ عن ايضاح هذا وقد مر ان المقصود الاصلى من البدل هو التقرير ومن البيان البيان هوالايضاح وأن كان يحصل من البدل أيضاً فلعل ماصنعه المصنف لذلك (قُول الحشي) لاجل الغلط أي لاجل حصوله وهذا ان روعي السبب البعيد أو لتدارك الفلط أيماوقع فيه الغلط

وهذا أن روعي السبب القريب أو بدل المغاوط أي فيه فليس المراد أن البدل عن نفس الفلط كما توهمه الاضافة

⁽ قول المحشَّى) وعُلْمَى الثاني بيانية وهو المذكور بقول الشارح أو اضافة البيان

[﴿] قَوَلَ الْمُحْتَّنِي ﴾ ان قَصَدَ الملاسة بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال أي مع وجود القرينة الدالة على ان لا تكون النسبة الى القمر مقصودة فاندفعان الاول ليسمتثاضيا للثانيمن حيث نسبةالفعل اليه كذا ذكره المحشى فىحواشي الجامى (قول المحشي) لانه جمل التشبيه الاول غلطا بمخلاف مااذا قال بل فانه يفيد انه عن قصد

المسنداليه (فاتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لتبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاني زيد وجاني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المحملة (او) لتفصيل (المسند) بانه قد حصل من أحد المذكورين اولا ومن الآخر بدده متراخيا او غير متراخ (كذلك) اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاني زيد وعمرو بعده بوم او سنة وما أشبه ذلك (نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاني القوم حتى خالد) فهذ دالثلاثة تشترك بوم او سنة وما أشبه ذلك (نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاني القوم حتى خالد) فهذ دالثلاثة تشترك بوم او سنة وما أشبه ذلك (نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاني القوم حتى خالد) فهذ دالثلاثة تشترك المورد المسند وما أشبه ذلك (نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاني القوم حتى خالد) فهذ دالثلاثة تشترك وما أشبه ذلك (نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاني القوم حتى خالد) فهذ دالثلاثة تشترك و المورد ا

اعجبنى شيء من زيد ، فيه اشارة الى رد من زع انه تجوز فى النسبة فقيقى ان ماهو له قد يبدل من الفاعل الحجازى فيجتمع فى كلامه اسناد مجازى بالنسبة الى المبدل منه واسناد حقيق بالنسبة الى البدل فانه وهم اذ في الاسناد الحجازى لاتكون النفس منشوفة الى الفاعل الحقيق ولايذكر بعده اصلا والا فات المقصود من الاسناد الحجازى (قوله من غير دلالة الح الما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل مع ان تفصيل الفاعل لا ينافى تفصيل الفعل لان كلة أوفي بيان دواعى المطف اتما هو باعتبار اختلاف حروف العطف فى افادتها فيكون كل منها مختصاً بما يفيده محقيقاً لمعنى كلة أو (قوله للجمع المطلق) مرادهم بالجمع ان لايكون لاحد الشيئين كما كانت او و إما ، وبالمطلق ان لايدل على حصوله لهما في زمان واحد أوفي زمانين واشار الشارح الى ذلك بقوله أى لثبوت الحكم الح (قوله واحترز بقوله مع اختصار الح) في شرحه للمفتاح قد نبهت فيما مضى انه لولم يقيد فى الصورتين ، لكان مستقيماً الا انه مع التقييد اقوم وابعد من الاشتباه انتهى واشار بقوله قد نبهت الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة المقتضية لعلى المسند اليه من ان المناسبة هى المتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل الغرض الا بهذه الحصوصية (قوله بعده بيوم اوسنة) لم يرد بهما تعيين المدة

(قول،الشارح) أى لشوت الحكم للتابع والمتبوع بيان للجمع وما بعده بيان الاطلاق

(قول الشارح) واحترز بقوله مع الاختصار الخ يعنى انه لولا ارادة الاحتصار لكان تفصيل المسند اليه كما يحصل بالعطف على المسند اليه كما يحصل بالعطف على المسند اليه يحصل بعطف جملة على جملة فلايكون التفصيل داءيا لخصوص العطف عليه الا مع ارادة الاختصاص فمعنى الاحتراز انه لولا قوله مع الاختصار لدخل عطف الجمل فيما يدعو اليه تفصيل المسند اليه مع انه ليس من أحوال المسند اليه بل من أحوال الجمل فقوله مع انه الح بيان لوجه الاحتراز لا ترقى كما وهم

(قول المحشي) فيه اشارة الخ وجه الاشارة جعل هذا المعنى مفهوما منه بالقوة مع كون الاسناد الى زيد مرادا به معناه حيث قال كأنه قيل الخ

(قول المحشي)باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فتفصيل المسند اليه سببه افادة الواو الجمع المطلق وتفصيل المسند سببه افادة الفا التعقيب ومثلها ثم وحتى لما سيذكره الشارح عن الشيخ

(قول المحشي) ان لايدل على حصوله لها الخفالمواد بالاطلاق سلب التقييد بوجه من الوجوء لاتقبيد الجمع بالاطلاق لانها للجمع بلا قيد

(قول المحشي) اكان مستقيالانه لايلزم الاطراد والانعكاس كما سبق وقوله ابعد عن الاشتباه أى اشتباه المنكت بغيره

في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان مافيلها مما ينقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتب اجزاء ماقبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبرالترتيب

بل المهلة فكانه قال بعده بمهلة وفى شرحه الهفتاح بعده متعاقبا أو متراخيا فلايرد ما قيل ان المقصود بهذا التركيب اليس من مقاصد العطف على يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه كيف وشي. من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب بيوم اوسنة فلافادة التعقيب بلا مهملة مقام يقتضي الفاء ولا فادة التعقيب بيوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه الاختصار (قوله مما ينقضي شيئاً فشيئاً الى ان ببلغالخ) كلة الى ليست متعلقة بينقضي حتى يصير المهنى من الاشياء التي تنقضي شيئاً فشيئاً فيكون الى منتهيا ما قبلها او متنه الى ان يبلغ ما بعد حتى فيكون سمجاً بل متعلقة بالانتهاء اما حال عما قبلها أو خبر بعد خبر لان متبوعها ذا اجزاء يكون الحكم متعلقا بها ، تدريجا بخلاف ثم فيجوز جاءني زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو والثاني ان يبلغ ما بعدها في حتى الماحقة المناه على المناه فيكون مدخولها داخلا في الحكم السابق و بهذا تمتاز عن حتى الجادة فان فيها اختلافا فجزم الزمخشري بالدخول مطلقا اى سواء كان جزءا لما قبلها . أو ملاقياً لا خر جزء منه وماذكره من الدلالة على الامرين في حتى العاطفة المعدها جزأ وبعدمه اذاكان ملاقياً لا خر جزء منه وماذكره من الدلالة على الامرين في حتى العاطفة المعدها أو تحقيره (قوله والتحقيق الح) للمفرد واما في حتى الانتفا التدريجي في حتى انه بعتبر بحسب العقل دون الخارج وكذا المهلة (قوله ترتيب اجزاء الح) أي تحقيق الح) عقيق الانتفا التدريجي في حتى انه بعتبر بحسب العقل دون الخارج وكذا المهلة (قوله ترتيب اجزاء الح)

⁽ قول الشارح) والتحقيق الح هذا رد لما يستفاد من جعل حتى مثل ثم من أنه يعتبر فيها الترتيب والمهلة الخارجيان بأن المعتبر ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف أو بأن المعتبر ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف أو عكسه فتكون المهلة ايضا ذهنية لان تدرج الذهن في تعلق الفعل بأجزاء المتبوع يقتضى اعتبار المهلة في مدخولها والحاصل انها تفيد ترتيب اجزاء ماقبلها التي منها ما بعدها في تعلق الفعل بها وأن المهلة المعتبرة فيها بين أول جزء المعطوف عليه وما بعدها لابين المعطوف عليه والمعطوف عليه والمعطوف عليه والمعطوف عليه المعطوف عليه المعطوف عليه والمعطوف عليه والمعطوف اذ المعطوف من تتمة المعطوف عليه

⁽ قول الشارح) ترتب اجزاء ماقبلها أي من حيث تعلق الحكم بها

⁽ قول المحشى) بل المهلة عبر بها في المختصر أيضاً

⁽ قول المحشي) فيكون سمجاً لان المنقضي لايبلغ اذ البالغ موجود وهذا معدوم

⁽قول المحشى) اى منتهيا ماقبلها المراد بما قبلها الفعل كالقدوم فى قدم الحجاج في التاويخ يعتبر في حتى العاطفة ان يكون المعطوف جزءا مما قبلها افضلها أو ادناها وان يكون الحكم مما ينقضى شيئاً فشيئاً حتى ينتهى الى المعطوف

⁽قول العشي) تدريجا اي في الدهن

⁽قول المحشى) أو ملاقيا لآخر جزء كنمت حتى الصباح ولا تستعملالعاطفة في الملاقي لآخر جزء كما فى الجاميواعلم انه قبل أيضا انها لاتدل على شيء من الدخول وعدمه وفي الانقان الاصح انها تدخل فى حتى دون الى حملا على الغالب في البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول مع الى والدخول مع حتى فوجب الحمل عليه عند التردد

الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى آدم عليه الصلاة والسلام او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء اوفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم أو اقويهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه بعتبر في الذهن تعاقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوي اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه أيضا فيكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قات ذكر الشيخ في دلائل الاعباز ان الذي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الاسرانه ما من كلام فيه أمر زائد على عبر د اثبات الشيء الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا بمالاسبيل الى الشك فيه انتهي كلامه فني نحوجاه ني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد

فيه اشارة الى ان مابعد حتى المعاطفة يكون جزءًا لماقبلها إما حقيقة كافى قدم الحاج حتى المشاة أوكجزء منه بالاختلاط نحو ضر بنى السادات حتى غلائهم أو جزء ، لما يلزم ما قبلها نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها بخلاف الجارة فانه يجوز أن يكون جزءا لما قبلها ، وان يكون آخر جزء منه (قوله على كلام فيه نقيبد الخ)فيه دلالة على ان يكون النفى منسحبا على التقبيد

(قول الشارح) من الاضعف الى الاقوى الخ ليحصل معنى الغاية ولابد ان يكون مدخولها جزءا أو كجزء لان اعتبار معنى الغاية وانتهاء معنى الحكم اليه مع كونه خارجا عن المعطوف عليه ينافي كونه شريكا معه في الحكم فلا بد من ان يكون داخلا فيه ليمكن اعتبار الغشريك والانتهاء اليه فاعتبار الجزئية لما فيها من معنى العطف ثم انه اما ان يكون جزءا مما قبلها أو كجزئه أو جزءا مما دل عليه ماقبلها نحو التي الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها أي التي جميع مامعه قول الشارح)مات كل أب لى حتى آدم ينبغى أن يعتبر هذا جزءا لما يدل عليه المعطوف كالا باء فان موت كل أب يدل على موت الآباء والا فآدم جزئي للاب لاجزءه وقيل المراد بالجزء البعض ولو جزئياً

(قول الشارح) ويكون خالد اضعفهم أي في الحبيء أو أقواهم أي فى الشرف

(قول الشارح) وكذا الاثبات أي اذا اعتبر بعد التقييد لا أنه دخل بعده اذ لامعنى له في ضربت زيدا يوم الجمعة العدم صحة زيد يوم الجمعة

(قول المحشي) فيه اشارة الخوجه الاشارة انه جمل ترتب اجزاء ماقبلها معتبرا فى حتى وهي انما ينظر فيها لما بعدها فكانه قال المعتبر فى حتى ترتب اجزاء ماقبلها التى منها مابعدها وهو غايتها فاذا قلت قدم الحجاج حتى المشاة فالمشاة جزء من الحجاج الذي قبلها فلا بد ان تكون اجزاء ماقبلها مترتبة حتى يكون ما بعدها الذى هو جزء من تلك الاجزاء المترتبة غاية لها قوة أو ضعفاً

(قول المحشي) قدم الحاج المراد بهم مجموعهم حتى يكون المشاة جزءا لاجزئياكا سبق

(قول المحشى) لما يأزم ماقبلها فافه يلزم من إعجاب الجارية إعجاب صفاتها التي منها الحديث

(قول المحشى) وان يكون ملاقيا لآخر جزء منه وحينئذ لاحاجة الى ترتب الاجزاء من الاضعف الى الاقوى وعكسه فان ذلك انما هو ليصح جمله غاية و يحصل المقصود من شمول الحبكم لجميع اجزاء المتبوع والانتها بالملاق يفيد الشمول مجيء زيد بلامهلة حتيكانه معلوم ان الجائى زيد وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لاغير حتى لو قلت ماجانى زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجي، زيد ويحتمل انهما جاآك معا او جاءك عمرو قبل زيد اوبعده بمدة متراخية فان قلت قد يجى، العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءنى الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند اليه بالفاء لانه فى المهنى الذى يأكل فيشرب فينام ولوسلم فلادلالة فيما ذكر على انه يلزم ان

ولا يكون التقييد متعلقا بالنفي وهذا هو الاصل، وقد يراد نفي المقيد فقط او القيد والمقيد مما بواسطة القرينة (قوله من غير تفصيل) للمسند، لعدم تعدد المجهى، فضلا عن أن يكون متعددا بحسب الوقوع في الازمنة (قوله ليس من عطف الجمل اليه)، حتى يكون الفاء فيه تفصيل المسند بل من عطف الجمل التي هي صلات الالف واللام بعضها على بعض وأنما اعيد اللام لشدة الامتزاج مع الصلة ولذا اجرى اعرابها على الصلة (قوله ولو سلم الخ) لا يحنى أن الآكل بمه في الذي يأكل. فان لم يعتبر النغاير الاعتبارى بين الموصولات يكون من عطف الصلات بعضها على بعض وأن اعتبر يكون من

المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف اكمونه غاية في نفسه

(قول الشارح) فيكون العطف لافادة تفصيلالمسند يعنىان التفصيل الحاصل فىالمسند اليه آنما هولضرورة تفصيل المسند لالذاته اذ تفصيله آنما هو باعتبار تعلق المسند به ولذا كان العطف بالواو لتفصيل المسند اليه

(قول الشارح) فلا دلالة فيما ذكر الح أى لادلالة في قولنا ان الحروف الثلاثة تشترك في تفصيل المسند على انه يلزم ان تكون لتفصيله لان حاصل ماذكر انها تكون لهذا الغرض لاانها لاتكون الاله

(قول المحشي) ولايكون التقييد متعلقا بالنفياى بان يكون المدنى في قولك ماجانى زيد فعمروانتني مجى، عمرو عقب انتفاء مجى، زيد فيكون التعقيب بين النفيين فيفيد انتفاء مجيئهما معا كذا قبل والظاهر ان معنى تعلق التقييد بالنفي ان يكون النفي مقيداً بالتعقيب كما قاله انشارح في قوله تعالى ولم يصروا على مافعلوا وهم يعلمون ان انتفاء الاصرار مقيد بالعلم فيكون النفي مقيداً بالتفاء مجيء زيد وقت عقبيته مجيى، عروله وهو فاسدهنا بخلاف الآية لان انتفاء الاصرار يتحقق مع وجود العلم بخلاف العقبية لا توجد الا مع مجيئ زيد

(قول المحشى) وقد يراد نفي المقيد فقط اى لكون التقييد متعلقا بالـنى او لكون النفى المنجموع او القيد والمقيد لكون النفى للجميع تدبر

(قول المحشّى) الهدم تمدد الحبيّ بخلافه في جاء زيد فعمرو فانه معنى كاي اسند لمجموع المتعاطفات وهو لايـصور بدون ثبوته لكل منهما

(قول المحشى) حتى يكون الفاء فيه اتفصيل المسند بسبب اختلاف المسند اليه

(قول المحشي) التي هي صلات فهي مبينة للموصول لا الهسند لان تفصيل المسند انما يكون عند اتحاده وتعدد المسند اليه لانه حينئذ مجمل لايدرى انه ثبت للمتعدد دفعة أوعلى الترتيب فاذا بين انه ثبت على الترتيب فقد فصل قول المحشي)فان لم يعتبر التفاير الاعتباري الخ أىوهذا هو مبنى المنعالسابق وقولهوان اعتبر الخأى وهذا هو مبنى التسليم يكون لتفصيل المسند (اورد السامع) عن الخطأ فى الحكم (الى الصواب) وسيجىء تحقيقه فى بحث القصر (نحو جاءنى زيد لاعمرو) لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد او انهما جاآك جميعا وما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف همنا لكونه مثل لافي الرد الى الصواب الاان لا لننى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن

عطف الموصول على الموصول (قوله عن الخطا في الحكم الخ) اراد بالحكم المحكوم به كا يدل عليه قوله لننى الحكم عن التابع بعد ابجابه للتبوع والخطا في الحكوم به من حيث نسبته الى المحكوم عليه فالحكم بحنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمنى الايقاع نفسه خطأ أو صواب ، فن قال ان الصواب ان يفسر الخطأ والصواب بمنى الاعتقاد النير المطابق والاعتقاد المطابق والاعتقاد المطابق ، لكونهما قسمين له . لا بالخطأ في الحكم ، لا يتدبر حق الندبر (قوله تحقيقه) اى بيان حقيقته وطرقه واقسامه (قوله لمن اعتقد الخ) المراد بالاعتقاد مايتناول الفلان الضعيف بل الوهم أيضاً على ما قاله السيد (قوله او انهماجا آلئ جميعاً) يمنى ان لانجي ، لقصر القلب والافراد ولكن الفلان المحتم ، لم يتدبر في المحتم من حروف العطف (قوله لكونه مثل لا الخ وليس للكن معنى زائد على الرد الى الصواب فكلا من لا ولكن مثال للرد من غير تفاوت فلذا اكتنى ههنا على مثال واحد بخلاف الفاء وثم وحتى فانها وان كانت مشتركة في التفصيل لكن يعتبر فى كل منها خصوصية ليست في الاخر فلذا ذكر ههنا كلها (قوله وحتى فانه وال شارحه ان هذا هو الصحيح ثم قال ان لكن بعد نهى أو نفى كل فالمصبف والسكاكي موافقان لا بن مالك فانه قال في العملف في بحث القصر القلب وانما لم يذكره فى طريق العطف في بحث القصر في كونه لقصر القلب وانما لم يذكره فى طريق العطف في بحث القصر في كونه لقصر القلب وانما لم يذكره فى طريق العطف في بحث القصر

(قول المحشى) فمن قال الخ هو العصام

(قول المحشي) لكونهما قسمين له أى للاعتقاد لان الخطأ هوالاعتقاد الغير المطابق والصواب هو الاعتقاد المطابق فهما قسمان لمطلق الاعتقاد وحينتذ يكون الخطأ والصواب هو الحكم لانه الايقاع او الانتزاع أى اعتقاد الوقوع او اعتقاد عدمه وكل منهما إما مطابق فيكون هو الصواب أولا فيكون هو الخطأ

(قولَ المحشى) لا بالخطا في الحكم أى ولا بالصواب فيه

(قولالحشي) لانه يشعر الح فيكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ الى كون حكمه صوابا

(قول المحشّي) لم يتدبر حق التدبر لانه فهمان المراد بالحكم الايقاع والانتزاع وليس كذلك كما يدل عليه قوله لنفي الحكم عن التابع بل المراد بالحكم المحكوم به وتعلق الخطأ به من حيث نسبته الى المحكوم عليه

(قول المحشى) تنجيّ لقصر القلب والافراد الخ يمنى انه ورد استعالها لذلك وكذلك لكن وأما قصر التعيين فلم يرد فى الاستعال له شيء من حروف العطف فلذا تركه هنا وما سيأتي في الشارح في بحث القصر من ان كل مايصلح مثالا لقصرى القلب والافراد يصلح لقصر التعيين فاتما هو في الصلاحية لتمثيل لا الورود فاندفع ما اشكل على الناظرين والسر في نحو ماجاءنى زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا أيضاً لم يجىء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملايمة لانه للاستنداك وهو رفع توهم يتولد من السكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ماجاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان الحجىء منتف عنها جميعا لالمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع فى المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (او صرف الحكم عن المحكوم عليه

لاختصاصه بقصر القلب. والبحث معقود لبيان طرق القصر الجارية في جميع اقسامه وفي جميع المعمولات ولذا لم يورد فيه تعريف الخبر وضمير الفصل (قوله في ماجان زيد)لكن عرو خص مثال النفي لان الخلاف فيه ، واما في الاثبات فهو للاستدراك بالاتفاق (قوله وهو دفع توهم الح) فهو لتتميم الكلام السابق واصلاحه مع قطع النظر عن حال السامع وان كان واقعا لتوهمه على تقدير تحققه ، فليس لكن القصر اصلا فانه مبنى على حال المخاطب (قوله شبهما بالاستثنا) في كونه اخراجا لما بعد لكن مما قبلها ثوهما وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها (قوله في انه انما يقال الح)اى على تقدير استعاله في القصر انما يقال لمن اعتقد الشركة في عدم الحبي، قبل القاء الكلام المشتمل عليه لا لقصر القلب على ما قاله المصنف والسكاكي «قال قدم سره وعلى هذا لا يبعد الحده هذا بعيد بل فاسداما أولا فلاً ن القصر مبناه رد اعتقاد المخاطب

في عدم اتيان حروف العطف لقصر التعيين انها لرفع التشريك الذي اعتقده المخاطب في قصر الافراد ولرد اعتقاديه جميعاً في قصر القلب وكل منهما فيه خطأ معين وصواب معين يرد من الاول منهما الى الثانى أما المتردد فلا خطأ له يتعلق بمعين حتى يرد منه الى صواب مقابل محل خطئه والحاصل ان حروف العطف لا فتضائها معطوفا عليه مخالفا لما بعده تقتضى ان يكون للمخاطب اعتقادان يقر احدهما ويرد الآخر ولا اعتقاد لله تردد وما قيل من انه انما ترك قصر التعيين لان الخاطب فيه شاك لاحكم له حتى يرد غير الحشي المحشي هناك تدبر فيه شاك لاحكم له حتى يرد غير الحلطأ فيه الى الصواب ففيه انه حاكم التجويز فيرد الى عدمه وسبأتي كل ذلك المحشي هناك تدبر (قول المحشى) لاختصاصه بقصر القلب أى لا تصلح لغيره بخلاف لا وبل فانهما صالحان لجميع انواع القصر وان لم يردا مستعملين في قصر التعيين

(قول المحشى) ولذا الخَلْق لكون البحث معقودا لبيانطرق القصر الجارية فى جميع المعمولات لم يوردا فيه تعريف الحبر وضمير الفصل لاختصاصهما بباب المسند اليه والمسند

(قول المحشى) وأما فى الاثبات أى نحو جاءنى زيد لكن عمرو اى لم يجيء

(قول المحشى) فليس لكن للقصر أصلا سيأتى له فى باب القصر انه على كلام النحاة يكون لقصر الافراد ولعله مبنى على ظاهر كلام الشارح

(قول المحشي) أى على تقدير الخ يعنى لو فرض ذلك لكان قصر افراد لان مدلول التركيب انما هو قطع الشركة في عدم المجيء فلو فرض ان السامع كان معتقداً قبل الالقاء حتى يكون قصرا لانه حينئذ بالنظر لحال السامع لكان قصر افراد لكن التركيب لايستعمل لذلك لان لكن انما هى لرفع ما يتوهم من الكلام السابق لا لرفع اعتقادنا شيء من غيره قبل مجوع الكلام في ان كلا منهما مخالف لجهور التحاة من قبل مجوع الكلام في خاصل ان مراد الشارح الاعتراض على السكاكي والمصنف بان كلا منهما مخالف لجهور المحاة من

(الى آخر نحو جانى زيد بل عمرو او ماجاء في زيد بل عمرو) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحبكم الله التابع ومعنى الاضراب ان بجمل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاء فى زيد بل عمرو بحتمل مجىء زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطما واما اذا انضم اليه لا نحوجاء فى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المننى فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم التابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فعنى ماجاء فى زيد بل عمرو ثبوت الحجىء لمعرو مع احتمال مجىء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطما حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما فى لكن وبهذا يشمر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن المتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمنى ماجاء فى زيد بل عمرو بل ماجاء فى عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجىء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه متحقق فصرف الحكم فى المثبت ظاهم، وكذا فى المننى على مذهب الجمهور فقيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب فى المننى على مذهب الجمهور فقيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب

وهذا الكلام ابتدائي وايراد لكن الاصلاحه وتقيمه لا لرد اعتقاد المخاطب واما ثانيا فلان القصر مشتمل على حكمين الاثبات والنفي والمتكلم بعد توهم المخاطب اشتراكها في انتفاء المجيء عنهما لم يتلفظ الا بالاثبات نعم يكون مجموع الكلام قصرا اذا فرض ان المخاطب قبل الشكلم كان معتقدا لانتفاء المجيء عنهما * قال قدس سره وهو منقوض الح * خلاصة ان استعال لكن في قصر الافراد في الاثبات كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استعال لافي قصر الافراد في الاثبات كما يستلزم استدراك الجزء الثاني من الجملة كذلك استعال لافي قصر الافراد فالقول في الاثبات يستلزم استدراك الجزء الاول بلا فرق فلونم التوجيه المذكور يلزم ان لايستعمل لافي قصر الافراد فالقول بانه فرق بين المادتين لانه يصح الاكتفاء بقواك ماجاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمروحتي يكون جاءني زيد لغوا ، لا ينفع في دفع النقض كالا يخفي (قوله نحو جاءني الخ) فكلة بل المصرف سواءكان بعد الاثبات أو بعد النفي واختار في باب القصر انه اذا كان بعد النفي يفيد القصر تبعاً للسكاكي بناء على ماذهب البه ابن مالك وهو ماذكره بقوله وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا * قال قدس سره انه حكم الح *، فان الاخبار عن مجيء زيداذا ماذكره بقوله وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا * قال قدس سره انه حكم الح *، فان الاخبار عن مجيء زيداذا

آنها ليست للقصر أصلا بل لرفع توهم نشأ من الكلام السابق ولو فرض ان هذا التوهم حاصل من قبل لكانت لقصر الافراد لا القلب تدبر

(قول الشارح) فلم يقل به أحدأى لاتحقيقا ولافرضاً على كلام التحاة اذ لاوجه لاعتقاد مجيئهما جميعاً مع نفى معجئ زيد تدبر (قول المحشى) وهذا الكلام ابتدائي لان اعتقاد المخاطب أي توهمه على فرض وجوده انما جاء بعد ابتداءالكلام (قول المحشي) لاصلاحه وتتميمه أى بدفع ما يمكن ان يتوهم سواء كان المخاطب متوهما أولا فلا نظر لحاله أصلا

(قول المحشى) لاينفع في دفع النقض لانه أنما كان بالاستدراك وهو باق والفرق بشيء آخر لايفيد

(قول المحشي) نحو جاءني اي الح قول الشارح وأما المنفي فالجهور الج

(قول المحشيّ) فان الاخبار الخ بيان لما يصبّج ان يتمسك به الشارح وسيأتي ان كلامه الآتي يفيد خلافه

بان بل في المثبت مطلقاً وفى المنفى على مذهب المبرد لاتقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط

كان غلطاً أي غير مطابق الواقع عند المتكلم كان انتِّفاؤه مقطوعاً به عنده * قال قدس سره وممناه*اي ليس معنى الغلط انه غير مطابق للواقع بل ان تلفظه وقع غلطا آما لسبق اللسان او النسيان . وهذا لاينافي كونه للصرف وكون المتبوع فى حكم المسكوت عنه وفيه تعريض لشارح بان قوله وفي كلام ابن الحاجب ناشيء عن سوء الغهم وحمل كالامه على ماتوهمه عبارته ولا يخفى ان كلام الشارح فيما سيأتى من قوله كبدل الغلط حيث شبهه ببدل الغلط صربح في انه حمل لفظ الغلط في كلامه على ما هو المتبادر منه ، لاعلى عدم كونه مطابقا للواقع فلمل الشارح اطلع في كلامه على ما تقلهوعدم وجدان السيد ُذلك في كتبه لايدل على عدمه وقد قيل آنه صرح ابن الحاجب بذلك في اماليه «قال السيد لاالي مابعد بل والاكان كلة بل لغوقولهافادت تأكيدالنفي السابق*اذلا يمكن ارجاعه الىمابعد بللافادته نغي الحكم عنها ولا الى ماقبله لاستلزام نغي النفي الثبوت فيلزم ثبوت الحكم لهما وليس كلمة بل مستعملا للنفي عنهما معا أو للاثبات لهما معًا * قال قدس سره كاكن بعده ولكن مقرر لحكم ماقبلها و يجعل ضده لما بعدها عنده كمامر ﴿ قال السيد يحتمل اثبات المجيء ﴿ بان يكون معنى بل عمرو جاء عمرو و يحتمل نفي المجيء عن عمرو بان يكون معناه بل ماجاء عمر » قال السيدوعلي قياس الاثبات فان فيه صرف المثبت الى التابع وهمنا صرف النفي اليه * قال قدس سره هذا مبنى الخ * اى الترديد المذكور بين كون المتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الثبوت مبنى علىماتوهمه الشارح رحمه الله تعالى منكلام ابن الحاجب والا فالمبرد جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان الغلط في اسم المعطوف عليه كما نص عليه في الرضى ، دون الحكم المنفي # قال قدسسره وجعل الاول فى حَكُم المسكوت عنه *و بهذا الأعتباركان صرفا له ، بخلاف قول من يقول ان الحجيءُ منفيَّ عن المتبوع ثابت للتابع فان فيه ابطالاً للاول واثباتاً للثاني فلا صرف (قوله بان بل في المثبت مطلقاً)أيءند الكلُّ فانهم متفقون على انه في المثبت لصرف الحكم عن المتبوع الى النابع سواء جـل المتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق النفي كما نقله الشارح رحمه الله تعالى عن ابن ألحاجب وكذا عند المبرد فانه لصرف النفي عن المتبوع الى التاج سوا. كان المتبوع في حكم المسكوت عنه

^{﴿ (}قُولُ الْمُعْشَى) أَى لَيْسَ مَعْنِي الْفَلْطُ الَّهِ رَدُّ لِمُمَّسَكُ الشَّارِحِ

[﴿] قُولُ الْمُعْشَيِ ﴾ وهذا لاينافي كون للصرف رد لما يتوهم من انه اذا كان ذكره غلطا فلا حكم حتى يصرف

⁽ قول المحشي) لا على عدم كونه مطابقا للواقع حتى يفيد عدم المجيُّ قطعًا هنا

⁽ قول المحشي) على قياسِ الاثبات الخ فهو متعلق بالاحتمال الثانى في كالام السيد

⁽ قول المحشى) دون الحكم المنفي فانه لو كان الغلط فيه لكان نقيضه ثابتا

⁽قول المحشي) وبهذا الاعتبار كان صرفا له أى جمل الاول في حكم المسكوت بعد الحكم عليه هو معنى حكم الحكم عنه فلا يقال ان مجرد صرفه الى الثانى اثباءًا ليس صرفا عن الاول

^{&#}x27; (قول المحشى) بخلاف قول من يقول الح هوابن مالك وهذا القول هو المذكور بقول الشارح وقيل يفيد الح وقوله ابطالا للاول اى فنيا للحكم الاول وقوله واثباتا للثاني اى اثباتا للحكم الثاني

(اوالشك) من المتكلم (او التشكيك) اى ايقاع المتكام السامع فىالشك (نحو جاءني زيد اوعمرو) او للابهام نحو وإنا أواياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين ،

أو متحقق الثبوت فيكون التلفظ باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب الغلط، والمقصود نسبة الحكم الى التابع بخلاف النفي على مذهب الجمهور فانه لنفي الحكم عن المتبوع واثباته للتابع، فانه حينئذ يكون للانتقال من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شيء منهما غلطا فتدبر فانه مما غلط فيه، بعض الناظر بن (قوله بما ذكره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضى في شرحه (قوله أو الشك الح)، أو موضوعة لاحد الامرين والداعى المتقدم على ايراده شك المتكلم والغاية المترتبة تشكيك السامع وقد يكون الداعى مجرد ابهام الحكم، مع قطع النظر عن حال المتكلم والسامع

(قول المحشي) أو متحقق الثبوت أى كما فهمه الشارح في كالام المبرد

(قول المحشى) والمقصود نسبة الحكم الى التابع أى نسبة نني الحكم الى التابع أوالمراد بالحكم الننى وانما كان المقصود ذلك لانه صرف النني عن المتبوع الى التابع

(قول المحشى) بخلاف النني على مذهب الجمهور اى بخلاف مثال النني على مذهب الجمهور فانه لنني الحكم عن المتبوع لا لصرف النني عنه حتى يكون مسكوتا عنه كالذى قبله كيف وقد قال الشارح ان صرف الحكم في المننى مشكل على مذهب الجمهور وقال السيد لان الحكم المذكور في الكلام هو النني ولم يصرف الى التابع على مذهبهم

(قول المحشي) فانه حينئذ يكون الخ أى حين كان انفى الحكم عن المتبوع مع عدم صرفه عنه واثباته للتابع يكون اللانتقال من حكم الى اهممنه مع بقاء الحكمين من غير صرف لاحدهما حقيقة أما على مقتضى اشكاله عند الشارح فظاهر وأما على ما أجاب به السيد فهو ليس بصرف حقيقة حتى يكون الاول غلطا وانما جعل جعل جعل الاول في حكم المسكوت بسبب الانتقال منه الى اهم منه صرفا للحكم فلا يكون شيء منهما غلطا فندبر فانه مما غلط فيه بعض الناظرين

(قول المحشي) بعض الناظرين هو السمرقندى حيث قال انه لاوجه لتخصيص عدم وقوعه في الكلام الفصيح في المنفى بمذهب الجهور ايضاً ينبغي ان لايقع فيه تحقق الغلط

ّ (قول الشارح) وأماعلي مذهب الجمهور الخ كذلك فيه آشكال على مذهب ابن مالك الكن لم يتعرض له لانه لاضرر في مخالفة المصنف لابن مالك وحده بخلاف مخالفته للجمهور

(قول المحشى) موضوعة لاحد الامرين أى سواء كان مبهما عند المتكلم أو معلوما عنده قصد بها تشكيك السامع أو الابهام أو غيرهما وليست موضوعة للاحد المبهم عند المتكلم

(قول المحشى) ايضاً موضوعة لاحد الامرين أى والخصوصيات مستفادة من القرائن ومعنى كونها لاحد الامرين انهاندل على واحد جزئى مبهم من الامرين المذكورين كأنه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكوالامرين بمخلاف لفظ الأحد ولله درالمحشي حيث افاد هذا المعنى بقوله أحد الامرين بالاضافة فانه يفيد ان مدلولها أحد منسوب للامرين وهذا غيرمدلول أحد تدبر

(قول المحشى) مع قطع النظر عن حال المتكلم أي شكه والسامع أى تشكيكه وانما المقصود الابهام عليه ليتأمل فيرجع عما هو فيه او للتخيير اوللاباحةنحو ليدخل الدار زبد او عمرو والفرق بينها انالتخييريفيد شوت الحكم لاحدهمافقط بخلاف الاباحة غانه يجوزفيها الجمع أيضاً لكن لامن حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج ومماعده السكاكي من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان مابعدها عطف يان لما قبلها ووقرعها تفسير اللضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع المتصلمن غير تأكيد اوفضل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لاطائل تحته (الفصل) اى تمقيب المسند اليه بضمير الفصل وانماجعله من أحوال المسند اليهلانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارةعنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسنداليه بالمسندفيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسنداليه وجعله بحيث لايممه وغيره كما قال في المهتاح انه لتخصيص المسند بالمسنداليه و ماصله قصر المسند على المسنداليه وحصره فيهفيكونراجعاً الى المسندعلي انالتجقيق انفائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل أحدهما (قوله ار للتخيير أو للاباحة) هذا . اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتخيير الى الامر وقد ينسبون الى كلة او وانما ترك المصنف رحمه الله ذلك لان كلامه في الخبر (قوله لاطائل تحته الخ) اذ لايختلف المعني في الاعتبار ين(فوله أى تعقيب الخ) ، بيان لحاصل المعنى وعبارة المتن على حذف المضاف اى ايراد الفصل (قوله ولانه في المعنى عبارة عنه) عند من يجمل له محلا من الأعراب سواء كان مبتدأ أو تأكيدا أو بدلا وهــذا القدر كاف في ترجيح كونه من أحوال المسند اليه (قوله لانه لتخصيص المسند اليه الخ) يمكن أن يوجه بان مراده ان قصر المسند على المسند اليه اذا عبر عنه بعبارة شائعة عربية يقال لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون اعتبار المسند اليه فياعبر به عن معناه أولا وبلا واسطة واعتبار المسند ثانيا وبواسطة الباء فيكون له تعلق زائد بالمسند اليه على المسند فلذا جعل من أحواله فلا برد ما أورده الشارح رحمه الله ، ولعله لذلك قال اولى (قوله بخص المسند)

⁽ قول المحشى) اذا وقع بعد الامر أى والخصوصيات من القرائن فلا تنافي بين قول الشارح أو التخيير أوالاباحة وقوله لكن لامن حيث انه مدلول اللفظ

⁽ قول المحشي) بيان لحاصل المعنى لان ايراده الما هو بعد المسند اليه وقوله على حذف مضاف فالفصل بمعني ضمير الفصل فاندفع قول العصام ان الشارح جمل الفصل مصدرا بمعنى التعقيب بضمير الفصل وهو غيرثابت وعنه مندوحة

⁽قول المحشى) عند من بجعل له محلا فيه انه عبارة عنه أيضاً عند من جعله اسها خالباً عن الاعراب للفصل بين الخبر والصفة الا ان يكون المحترز عنه هو ما اذا كان خبرا موطئا كزيد رجل عالم فانه حينئذ له محل لكن ليس مبتدأ الح فيكون محل الاحتراز هو قوله مبتدأ الح اى بخلاف مااذا جعل له محل وهو خبر فلا يكون عبارة عنه والراجح انه حرف حقيقة أو اسم جرد عن معنى الاسمية لامرجع له ولا محل من الاعراب

⁽ قول الشارح) على ان التحقيق الح أى فليس من الاعتبارات الراجعة الهسند اليه كما قال الموجه ولا من الراجعة الى المسندكما قلنا بل هو من الاعتبارات الراجعة اليهما معا فلا بد من الرجوع لما ذكرنا من التوجيه

⁽ قول المحشي) ولعله لذلك قال اولى اشار بالترجي الى بعده اذ لامعني لجعله من الاعتبارات الراجعة الي المسند

مخصصاً ومقصوراً والآخر مخصصاً به ومقصوراً عليه (فلتخصيصه) اي المسند اليه (بالمسند) يعني لقصر المسند على المسند اليه لا تن معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لاعمرو فان قلت الذي يسبق الىالفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لآن ممناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قات نعمولكن غالب استعاله فىالاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبتله المسند وهذا معنىقصر المسند عليه ألاترى ان قولهم فى اياك نعبد معناه نخصك

والخاص هو المقصور (قوله نعم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله فيشرح المفتاح والكشافالاول.الاستمال|لعرفي المامي والثاني هو الشائع العربي (قوله وجعلته من بين الاشخاص الخ) عبارته صريحةً في ان التخصيص بمعناه

اليه بسبب اعتبار المسند اليه في العبارة عن القصر أولا وان كان في المعنى من الاعتبارات الراجعة المسند ولعله انما قال اولى لبنائه على المرجوح كما عرفت والتعليلان الآخران راجعان الى اللفظ مع ان المطابقة تعتبر مع الخبر أيضاً

(قول الحيشي) والحاص أى المحتص بشيء هو الذي يكون مقصوراً على ذلك الشيء

(قول المحشي) الاستعال العرفي العامي أي هوعربي استعمله أهل العرف العام وقال السيد في حواشي الكشاف وشارح المفتاح ان ادخال الباء على المقصور عليه هو الاصل فيقال اختص الجود بزيد لكن الاكثر استعمالا دخولها على المقصور وهو موافق لما اشتهر نقله عنه من أن الاول مستعمل جيد يعني لانه الاصل والثاني كثير وقول السيد هو الاصل لانه حينئد تكون الباء للتعدية وهو الاصل والشارح لاينكره ولذاكان هو العرف العام وقول الشارح والثانى هو الشائع العربي أى الشائم في استعال العرب وان كان خلاف العرف العاملان الباء حينئذ للسببية وهوخلاف الاصل وقول السيّد لكن الا كَثْرَ آستمالًا أَى في لسان العرب و به يتبين ان لاخلاف بينهما وعبارة الشارح في التلويح لفظ تخصيص الشيُّ بالشيُّ مشترك بين قصر الخصص على الخصص به كما يقال فيما زيد الاقائم انه لتخصيص زيد بالقيام وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بحصول المخصص به وفي الشارح قول الكشاف والمعنى نخصك بالعبادة اى نجعلك منفردا بهالا نعبد غيرك وهذا هو الاستعال العربي ولو قيل نخص العبادة بك أكان استعالا عرفياً اه قال المحشى في حواشي الجامي بعد نقل عبارة شارح الكشاف الشارح وهي صر بحة في تضمين معنى الانفرادانتهى فقعصل من كلام الشارح ان التخصيص اذا كان بمعنى حبس الخصص على مدخول الباء بحيث لا يتجاوز عنه كمايقال في مازيد الابقائم انه لتخصيص زيد بالقيام فالباء داخلة على المقصور عليه واذا كان بمعنى حبس مدخول الباء على المخصص فالغالب دخولها على المقصور ككن بالتضمين على ماهو صريح عبارته فى الشرحين السابقين وانما احتبج للتضمين لما نقله العصامق حواشي الجامي من ان الباء التي هي صلة الاختصاص لاتدخل الا على المقصور عليه فبالتضمين تكونصلة للمضمنوصلة الاختصاص محذوفة كأنهقيل نفردك بالعبادة مخصصين اياها بك وقدعدل المحشي رحمه الله في عبارةالشارح هنا عما فيالشرحينالسابقين لعدم التصريجفيها بالتضمين بلهو مصرح بخلافه ووجهها بتوجيه مأخوذ من الرضي في باب المندوب وهو ان الباء للسببية أوالاً لة وليست صلة الاختصاص حتى يرد ان الباء التي هي صلة الاختصاص

بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند اليه على المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى * واولئك هم المفاحون * حيث قال المسند التعريف فى المفاحون الدلالة على النسالمة بين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفاحون وتحققوا ماهم

اى جعل الشيء مختصا لكن الباء ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا والثانى مختصاً به بل هو باء السيبية أوالاكة فيكون مدخول الباء مختصاً ليصير سبباً او آلة لتخصيص الشيء الاول وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى مستفاد من جعل التخصيص مجازاً عن التمييز لكونه لازما له آو من تضمين معنى الامتياز فيه وفي كلا التوجيهين تكلف اما الاول فلان الحباز بحتاج الى القرينة وادعاء انه مجاز مشهور حتى صار حقيقة عرفية غير محتاجة الى القرينة بما لادليل عليه والتضمين محتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المضمن كما صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف و بما ذكرنا ظهر، ان ماذكره الناظرون من ان عبارة الشارح رحمه الله ليست صريحة فى افادة ما قصده فلو قال متميزا بان يثبت له المسند لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله ليست له الحدة من عبارة الزعم ، بناء على انه لم يجيء في الاستعال ضمير الفصل لقصر المسنداليه مذاق الشارح رحمه الله وخده من عبارة الكشاف وانكان في نفسه حقا كما قاله بعض الناظرين (قوله حيث قال الح) على المسند لاعلى انه اخطأ في اخذه من عبارة الكشاف وانكان في نفسه حقا كما قاله بعض الناظرين (قوله حيث قال الح) لاتدخل الاعلى المقصور عليه وما وجه به هنا هو المتعين لتصر مج الشارح بان التخصيص باق على معناه

(قول المحشى) أي جعل الشيء مختصا الخيمني ان تفسير الشارح هذا التخصيص بالجمل مختصاً على خلاف تفسيره في شرح الكشاف وشرح التلويج بالجمل منفردا صريح في ان خصصت معناه جعلت الشيء مختصا لان فعل مشدد الهين يأتى بممنى جعل الشيء ذا صفة فليس مدفوله الصريح القصر أصلا وانما هولازم من جعل الباء للسببية أوالا لة وانما مدفوله الصريح جعل الشيء جعل الشيء مختصا أي غيرمشارك غيره واغراده عنه معنى له لا لازم كما ادعاه السيد يدلك على ان هذام الدالحشي بيان معناه بقوله أي جعل الشيء مختصا يعنى لا القصر وقوله وخلاصة كلام السيد ان هذا المعنى الحق في ان المعنى الخي أراده هو ماجعله السيد معنى الختصيص الجعل منفرداكما في عبارة الكشاف وانه نزل منزلة اللازم بالنسبة لمدخول الباء همواطلس انه اذا كان معنى الخصيص الجعل منفرداكما في عبارة الكشاف علم انه بمعنى القصر وانه مضمن لما عرفت من الباء في حيز التخصيص تدخل على المقصور عليه وان كان بمنى الجمل مختصا علم الله بمعنى القصر وانه مضمن لما عرفت من الباء في حيث التبا ألى كونه مجازا مشهورا وما قبل ان ظهور الباء في التعدية قرينة فرينة السيد انه مجاز فيه انه لاقرينة عليه كما اعترف به حيث التبا ألى كونه مجازا مشهورا وما قبل ان ظهور الباء في التعدية قرينة بريد دون مااذا دخلت على الوصف نحو خصصت زيدا بالذكر فان كونها السببية أو الآلة متمين ابقاء للقصيص على معناه بريد دون مااذا دخلت على الوصف نحو خصصت زيدا بالذكر فان كونها السببية أو الآلة متمين ابقاء للقومية فنية ان التضمين (قول الحشي) فيكون مدخول الباء ختصاً أي يكون كذلك نزوما لامن وضع اللفظ يحتاج الى قرينة وما المكان (قول الحشي على حاله لايكون هناك القرينة وأما الاعتذار بانه لعله رجم عنه فغية ان التضمين على معناه حياز عند المحاة أو نقدير لفظ عند البيانيين فكيف لايحتاج لقرينة وأما الاعتذار بانه لعلم رجم عنه فلم أدرى معناه عبار عنه فلمية المن وسع المغاة المحتمد المحاة المحتمد المحتمد المحاة المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد الم

(قول المحشى) ان ماذكره الناظرون بناء منهم على اتحاد رأيه في جميع كتبه

(قول المحشي) بناء على الله لم يحيُّ الحِّ فيلزم بطلان الاخذ من عبارة الكشاف أيضا

افاد في الكشاف ان التعريف في المفلحون. إما للعهد بأن يكون المراد حصة معينة مما يصدق عليه مفهوم المفلحون أعنى الذين بلغك أنهم مفلحون في الآخرة وحينئذ اما أن يلاحظ اتحاد المتقين بثلك الجاعة ، فلا يكون ضمير الفصل القصر بل للتأكيد والفرق . وهو الظاهر اذلم يعهد تعريف المسند بلامالعهد القصر واما ان يلاحظ تغايرهما من حيث المفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل للقصراما لقطع شركة الغير معهم في المسند اليهم، او لدفع اعتقاد القلب أو التردد على ماجوزه السيد في حواشي شرح المفتاح ، واما للجنس أى للاشارة الى معنى الفلحين . الحاضر في ذهن كل احد وحينتذ يكون الحكم بالتحاد المتقين بطبيعة المفلحون . من حيث هي لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المفلحون ممتازاً عن كل ما عداه لابوجه أعم والعلم اليقيني . بحقيقتهم وتصويرهم بالصورة التي تليق بتلك الحقيقة حتى يعترف المتأمل بذلك الحكم ولاينكره لانه حكم

(قول المحشي) أقاد في الكشاف أي زيادة على مافي الشارح

(قول المحشي) إما للعهد أي الخارجي والمعهود به الصلة في قوله الذبن بلغك الح

(قول المحشى) فلا يكون ضمير الفصل للقصرلان القصر أعا يكون عند التغاير لاالاتحاد لثلا يلزم قصر الشيء على نفسه (قول المحشى) بل للتأكيد أي تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربطكا سيأتى وقوله والفرق أي بين الصفة والخبر

لانه اما مبتدأ أو على صورة مبتدأ ما بعده خبره لان الضمير لا يوصف وقال المحشي في حواشي القاضي لاختصاصه بالوقوع

بين المبتدأ والخبر

(قول المحشى) وهو الظاهر راجع لقوله اما ان يلاحظ اتحاد المتقين الح ووجه ظهوره عدم كون الضمير للقصر بناء على أن الظاهر مع العهد عدم اعتقاد القلب أو الشركة أو التردد ومقابل هذا الظاهر ملاحظته التعابرمع كون الضمير القصر قوله ولا يكون تعريف المسند الخ عطف على قوله لأيكون ضمير الفصل فهو مفرع أيضا على ملاحظة الاتحاد يعنى انه يتفرع عليها أمران عدم كون الضمير للقصر وهو الظاهر لما من وعدم كون تعريف المسند العهدى للقصر لانه غير معهود فني دعوى الاتحاد أمران عدم مخالفة الظاهر بالنسبة للضمير وعدم ارتكاب غير الممهود بالنسبة للتعريف العهدي اى اذا نسبنا القصر للضمير أو اللام وعند ملاحظة التغاير نرتكب الاخف وهوخلاف الظاهم الذي هوكون الضميرالقصركقطع الشركة أو لدفع اعتقاد القلب أو التردد فتدبر

(قولى المحشي) أو لدفع اعتقاد القلب قيل لان أهل الكتاب يعتقدون انهم هم الفلحون وفى حاشيته على القاضى لااستبعاد في جريان التخصيص قلبا أو تعيينا في المعهود بل إفرادا أيضاكما فيا نحن فيه فانه قد اشتهر ان جماعة مفلحون في الآخرة فرعا يتوهم أن غير المتقين يشاركهم في ذلك فيجوز قصر الفخين المعمودين فيهم لقطع الشركة

(قول المحشي) واما للجنس فيه ان الجمع المعرف مجاز في الجنس لبطلان جمعيته على مانص عليه فيالاصول فكيف

يمكن الحل عليه مع عدم تعذر الحقيقة اعنى المهد قاله المحشى في حواشي القاضي

(قول المحشى) الحاضر في ذهن كل احد أي الذي وصفه الحضور في ذهن كل احد لا ان الاشارة اليـــه باعتبار

لحضور في ذهن كل احد اذ ليس كل احد مخاطبا وانما وصفه بذلك ليفارق العهد فانه ليس لكل احد

(قول المعشي) من حيث هي لامن حيث تحققها في قوم مخصوص اعني من بلغه أنهم مفلحون كما في العهد

(قول المحشى) مفهوم المفلحين هم الفائزون بالمطلوب وقوله والعلم اليقيني أى الناشيء عن الدليل

(قول المحشي) محقيقتهم أى من حيث الفلاح والمراد مجقيقته هو يته وذاته كالكون فى نميم مقيم والنظر الى وجهه

اتحاد المفهوم مع الحصة وحينئذ لا قصر في الكلام لانه فرع التغاير ولا تغاير بينهما فقوله ان حصلت شرط جوابه فهم والجلة الشرطية صلة الذين وصفة الفلحين عبارة عن مفهومه لكونه وصفا الذوات وتحققوا عطف على حصلت من تحققت الشيء تيمنيته وماهم جملة استفهامية للسوال عن الحقيقة واقعة موقع المفعول الثاني لتحققوا وتصوروا من تصورت الشيء جعلت له صورة لا بمعنى الادراك والحقيقة صفة لصورتهم والضمير الاول من فهم هم الهتقين والثابي للمفلحون وفي عدم ابراد الضمير الموصول اشارة . الى ان الموصول مقعم للتنبيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير المبالغة في وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ عبد القاهر من انه . ليس شيء بأغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي وفي نرتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الامور الثانة تنبيه على ان انكار هذا الحكم منشوء انتفاء احد الامور الثانة وهذا معني قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى دقيق يكوز، المتأمل عنده بمترف و ينكر و بما ذكرة ظهر ان هذا المعنى

الكريم واناطلقت الحقيقة مرادفة للمفهوم فالمفهوم ما اخذ منجهة الوحدة كالفوز بالمطلوب والحقيقة عينالشيء على قياس ما قيل في العلوم وتعاريفها لكن في تفسير القاضي أو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من حقيقة المفلحين وخصوصياتهم قال المحشي وحينتذ في عطف الخصوصيات على الحقيقة اشارة الى ان معرفة حقيقتهم انما هي باعتبار الخصوصيات والعوارض اذ لايمكن الاطلاع على حقيقة الفلاح الاخروي الا في العقبي فلمل المراد هنا بالحقيقة هي تلك الخصوصيات وعلى كل هى غير المفهوم ثم آن قوله لكن صحة هذا الحكم بيان لقوله فهمهم وقوله مشروطة بيان لمعنى ان وقوله تتحصيل مفهوم المفلحين الح بيان لقوله حصلت صفة المفلحين فالامتياز عما عداه من جملة تحصيله وقوله والعلم اليقيني بحقيقتهم بيان لقوله وتحققوا ماهم والمراد حقيقتهم من حيث صفتهم كامر فان حقيقة ذواتهم لاحاجة للسوال عنها وقوله وتصويرهم الخ بيان لقوله وتصوروا بصورتهم الحقيقية فمعنى الحقيقية اللائقة بهم وهذا اعنى قوله وتصوروا الخ هومحل المبالغة ومبنى صحة الحكم بانحاد الحصة بطبيعة المفلحين فانه أذا صورهم بالصورة اللائقة صورهم بصورة هي غاية الكمال وهذه الصورة لاتوجد الافى المتقين فضح ان المتقين هم المفلحون لكن كون المفلحين لايليق بهم الاتلك الصورة مجرد وهم وتقدير المبالغة في وصف المتغين حيث جعلوا جنس المفلحين فمن فاز بمطلوبه من غير المتقين لآيكون من جنس المفلحين هذا واما تحصيل المفهوم والعلم اليقيني بالحقيقة فهما وسيلة للتصوير بالصورة اللائقة اذلولا ذلك لامكن التصور بغير ما يليق بهم فلا يحصل عنده ما هو صورة المتقين فلا يصبح الحكم بالاتحاد المبالغة بينهما واعــِلم ان وجه كون معنى التعريف الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت الخ هو أن التعريف للجنس ومن المعلوم المكشوف لكل أحد أنه لا تتحد الحصة بالجنس فلا حكم بالأتعاد علمان اعمية الجنس عن الحصة انما هي لعدم الاحاطة بمفهوم هذا الجنس والعلم اليقيني بحقيقته وتصويره بالصورة اللائقة به وهذا كما يقال في محاورات العامة عند احماع جماعة منهم زيد على قتل رجل اذاكان زيدا حرضهم علىقتله وادخلهم فيهزيد هو القاتل له ولكنك لاتمرف اي ان حققت الحال وصورت القائل بالصورة اللائقة به حكمت بان القاتل هو زيد دون غيره لعدم ثبوت تلك الصورة لغيره

(قول المحشي) واقعة موقع المفعول الثانى أى تيقنوا ناظر بن الى وجهه الكريم متنعمين غاية النعيم اللائق بهم (قول المحشى) الى ان الموصول مقحم اىمع صلته يعنى اشار في عبارته هنا بترك الضمير الى ان الموصول فى كل ماجا الممذا المعنى مقحم أو اشار الى انه هنا مقحم ويقاس عليه غيره ولو مع النضمير

(قول الحشي) ليس شيء باغلب الخ لا أدرى ماوجه ذلك

من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه مشروط باعتبار امورز أثدة عليه كالاستغراق والعهد الذهنى. وكونه معلوم الاتصاف بالمسند وقوله لايعدون الح أى المنقون حقيقة المفلحون. اى متحدون بتلك الحقيقة تأكيد للحكم بهم هم هذا ماعندى في حل هذه العبارة الجزيلة التي لم يتعرف لحليا الدلالة على ان الوارد بعده خبر الاصفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة المسند اليه حيث قال وهم فصل وفائدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر الاصفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة المسند اليه دون غيره فال الشارح رحمه الله تعالى اى توكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط حتى قال الحكيم ابو نصر الفاراني ان معنى قولنا زيد هو العادل زيداست كه عادل است وما قبل انه لتأكيد المسئد اليه لا نه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء مه قال قدس سره يوهم ان هناك الح عنه وهو ليس شيئاً منهما والمقصود انه تتحد به وقد اكده بقوله وهل تعرف حقيقته فزيدهو هو بعينه فعبارة الشيخ اظهر في افادة الاتحاد من عبارة الكشاف عوففظ لا يعدون وان أوهم القصر لكن ، لفظ تلك الحقيقة يدفعه مه قال قدس سره وتحقيق المقام مه اى في نفسه وليس فيه دفع المجت السابق اذ خلاصته ان كلام الشيخ لامن بقله في افادة ماقصده الشارح رحمه الله تعانى على كلام الكشاف فيقله لافائدة السابق اذ خلاصته ان كلام الشيخ كالام بقل قال قدس سره فظهر ان هذا المعنى الح ما طبق كونه معنى العريف فيه وبهذا التحقيق لا يندفع ذلك كالا ألم المنال كون ماد فيه ولم المنال لكونه معنى تعريف الجنس الما فوعيته فلا وقد ذكرنا فيا سبق وجه الفرعية مقال قدس سره فان قلت قول الشيخ الح و المال لكون ماد

⁽ قول الحدثبي) من فروع الجنس قال الشارح في شرح الكشاف هو معنى آخر لتعريف الجنس فمراده بكونه معنى آخر انه مغاير لافراد التعريف الجنسي من حيث ان المراد بالجنس فيه هو الصورة اللائقة به كما م

⁽ قول المحشى) وكونه معلوم الاتصاف بالمسند عطف على الاستغراق فان كونه معلوم الاتصاف من فروع الجنس ايضاً كانه بعد ماجمل خبرا عرفه باللام اشارة الى حضور الجنس في الذهن من حيث انه صفة للمخبر عنه وهذا معنى ظهور اتصافه به كما في قول حسان رضي الله عنه ووالدك العبد

⁽ قول المحشى) أي متحدون بتلك الحقيقة اراد به دفع مايتوهم من قوله لايعدون من انه للقصر

⁽قول المحشي) زيداست الخ يقرا زيد بلا تنوين واست الاول بدل التنوين وكه يقرأ بكسر الكاف بدون ها كلة ربط كمو في لغة العرب واست الثانية كلة ربط كمو أيضاً فالمعنى زيد هو عادل هو فاست عند التقدم تكون بدل التنوين وعند التأخر تكون للربط كذا نقل قوله قدس سره ان ماعدا المقصو عليه بلغ الخ أما المقصور عليه فلم يبلغ ذلك المبلغ بل ارتفع عنه لكن كونه بلغ في الكمال الى حدصار معه كانه الجنس غير مراد في هذا الطريق بمخلاف ما بعده وانما المراد في هذا الطريق ان ماعداه بالنسبة اليه بلغ في النقصان مبلغا لا يستحق معه اطلاق اسم ذلك الجنس عليه المراد في هذا الطريق الخنس عليه

⁽ قول المحشى) اظهر حيث افاد الاتحاد في موضعين

⁽ قول الحشى) لفظ تلك الحقيقة يدفعه لانهم اذا لم يتجاوزوها كانت حقيقتهم الا انه ال لم يوكد ذلك كانت عبارة الشيخ اظهر وأما قوله فهم هم فغير موكد لان قوله لايمدون تفسير له فتدبر

⁽ قولَ المحشي) يَدْفَعُهُ لان معنى قوله لاحقيقة له وراء ذلك ان حقيقته ذلك

وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة الههم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الي صفة اخرى وهذا غلط منشؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم أما او لا فلان هذا الشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام أورده الشيخ فى دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحاى لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سممت بالبطل المحاي وهل حصات معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى بستحق ان يقال خلك أله وفيه فان كنت تصورته حتى تصوره فعليك بصاحبك يمنى زيداً فانه لاحقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وتعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وأما نابيا فلان صاحب الكشاف اعاجمل هذا معنى التمريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بهده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان القصل قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد التحقيق ان القصل قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى * ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده

(قوله نحو زيد هو افضل الخ) نرك مثال المعرف باللام

⁽ قول الشارح) ثم التحقيق الخ فقول المصنف فلتخصيصه اما بأعتبار الغالب أو لانه لايلزم الاطراد كامر

⁽قال السيد قدس سره) لاتشير به الى معنى علم انه كان الح عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز انك في قولك زيد منطلق وزيد المنطلق تثبت فعل الانطلاق البيد لكناك تثبت في الاول فعلا لم يسمم السامع من أصله انه كان وفي الثانى فعلا قد علم السامع انه كان ولكن لم يملمه لزيد فاذا بلغك انه كان من انسان انطلاق مخصوص وجوزت ان يكون ذلك من زيد اه يمنى ان ريد ثم قبل لك زيد المنطلق انقلب ذلك الجواز وجو با وزال الشك وحصل القطع بانه كان من زيد اه يمنى ان المنطلق حاضرا في ذهنه فيصم ان يعرف بالتمريف العهدى ولمكننه لما لم يتمين كان مطلوبا لتردده فيه فتمين جمله خبرا لكونه هو الجهول عنده من وجه بخلاف الصورة الآتية ثم قال انشيخ واذا قبل المنطلق زيد فالممنى على انك رأيت انسانا منطلقا بالبعد منك فم يثبت ولم تملم أزيد هوام عروفقال لك صاحبك المنطلق زيد أى هذا الشخص المدى تراه من بعد هو زيد وقد تشاهد لا بس ديباج وقد كنت تعرفه فنسيته فيقال لك اللابس للديباج صاحبك الذي كان معك في وقت كذا فيكون الغرض اثبات انه ذلك الشخص المهود لا اثبات لبس الديباج كان اللابس والمنطلق معسوسا فنسيته فيقال لك اللابس والمنطلق الم تعرفه الا بان ثمة شخص ماصدر منه انطلاق قائت لم تشاهده ولم يعينه الخبر عندك عندك خبرا كذا حسوس أو بمنزلته والمنطلق لم تعرفه الا بان ثمة شخص ماصدر منه انطلاق قائت لم تشاهده ولم يعينه الخبر عندك فلذا جمل خبراكذا في الشهاب على القاضى وانما نقلته في غير موضعه حرصا عليه

ان هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص الحالا بدونه بان يكون في الكلام مانفيد قصر المسند على المسند اليه تحو ه ان لله هو الرزاق؛ اى لارازق الا هو أو اقصر المسند اليه

لما فيه من احتمال أن يكون القصر فيه مستفادا من لام الجنس (قوله أن هو للتخصيص) بمعنى أن الله يقبل التوبة لاغيره وهذا على تقدير أن لايكون تقديم لفظ الله على المسند الفعلى للتخصيص فأنه سيجيء أن تقديم المسند اليه على المسند الفعلى اذا لم يل حرف النفى قد يأنى للتخصيص وقد يأني للتقوى (قوله والتا كيد)، أى لتأكيد الحكم ، يدل عليه عطف قوله وأن الله من شأنه قبول التوبة فأنه عطف تفسيرى للتأكيد (قوله وقد يكون لمجرد التوكيد)، أى لتأكيد عليه عطف قوله وأن الله من غير أفادة لتخصيص المسند اليه فيكون الفصل مستعملا، في جزء معناه فأن كان الحكم بطريق قصر المسند على المسند اليه ، أفاد تأكيده وأن كان بطريق قصر المسند اليه على المسند الله ، أفاد تأكيده وهذا معنى قوله في شرح

(قول المحشى) لما فيه من احتمال أن يكون الخ يعنى أنه لم يأت بمثال المعرف باللام من غير اسم التفضيل كان يقول زيد هو القائم لانه وأن احتمل أن يكون اللام فيه للمهد بأن يكون المحاطب من بلغه أن هناك قاءًا لا يعرف عينه وحيتئذ يكون الضمير القصر دون اللام أا تقدم من أنه لم يعهد مجي المعرف بلام العهد القصر لكنه يحتمل أيضاً أن يكون اللام للجنس فيكون القصر منها دون الضمير كما يفيده قول الشارح وقد يكون التوكيد أذا كان التخصيص حاصلا بدونه كما أذاكان الخوصرح به السمرة قدى ايضاً وذلك لان اعتبار تعريف أجزاء التركيب سابق على اعتبار الضمير لانه عند الذاكان الخوصيف التقديم لسبق اعتباره أيضاً كما يؤخذ من المحشى سابقاً وأنما قانا من غير اسم التفضيل لان اللام الداخلة عليه ليست جنسية بل عهدية كما في الرضى لانها بدل عن تعيين المفضل عليه ولذا احتبيج لتأويل قوله

واست بالاكثر منهم حصي ان من ليست تفضيلية فتدبر

(قول الحشى) أى لتأكيد الحكم اى لا لتأكيد التخصيص كا سأتي

(قول الحشي) يدل عليه قوله الح أى في الكشاف

(قول المحشى) أى لتأكيد الحكم أى تبوت المسند المسند اليه

﴿ وَوَلَ الْحَشِّي) مَنْ غَيْرِ افَادَةَ الَّخِ بِيَانَ لَمْعَنَى مُجْرِدُ

(قول المحشي) في جزء معناه لأن معناه كما من التخصيص مع التأكيد

(قول المحشى) أفاد تأكده اى تأكيد الحكم الكائن بطريق القصر فلما كان الحكم بطريق القصر وضمير الفصل لتأكيد الحكم اكده بوصفه الذى هو عليه وهو كونه بطريق القصر فليس لتأكيد القصر حتى يشكل اذا كان من قصر المسند اليه على المئند ولا يستعمل له فكيف يؤكده بل لتأكيد الحكم المسند اليه على المئند ولا يستعمل له فكيف يؤكده بل لتأكيد الحكم بطريق القصر والضمير يكون لتأكيد الحكم فليس مستعملا في تأكيد القصر بل فى تأكيد الحكم فاذا كان بطريق القصر تأكيد الحكم وكذا قوله بعد فضمير تأكد القصر من حيث انه كفية الحكم المؤكد هذا هوظاهم كلامه هنا وهوان القصر حال للعكم وكذا قوله بعد فضمير الفصل لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه الح لكن قوله فالحكم اذا كان بقصر المسند اليه الحريق الاشكال الفصل لتأكيد الحكم هو التقوى هو قصر الكرم على التقوى فيكون المهنى الكرم مقصور على انتقوى ولا بد وهودافع الاشكال به في قولنا الكرم هو التقوى هو قصر الكرم على التقوى فيكون المهنى الكرم مقصور على انتقوى ولا بد وهودافع الاشكال أيضاً لانه تأكيد له من حيث انه حكم لاقصر الا ان تكون المهنى الكرم مقصور على انتقوى ولا بد وهودافع الاشكال أيضاً لانه تأكيد له من حيث انه حكم لاقصر الا ان تكون الماء الهلابسة

على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أى لاكرم الا التقوى ولاحسب الا المال هو قال الوليب، اذا كان الشباب السكر والشيب، هما فالحياة هى الحسام، اى لاحياة الا الحمام (وأما تقديمه) أى تقديم المسند اليه على الما أنه الما أنه الما أنه الما أنه التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبرعلى المبتدأ او المفعول على الفعل ونحو ذلك بما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على النالم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجمله مبتدأ بحو زيد قام وتو خره تارة فتجعله فاعلا بحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه مشحون ايضاً باطلاق التقديم على الضرب الثاني (فلكون ذكره) أى المسند اليه

المفتاح ان الاظهر انه في الحبر المعرف باللام انما يفيد تأكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزق أو بالمكس مثل الكرم هو التقوى اى لاكرم الا التقوى المهمى لا انه مستعمل لتأكيد المسند اليه بالمسند الولتأكيد الحكم على الوجه الذي افاده الكلام ولا يستعمل لقصر المسند اليه على المسند أصلا وما ذكره السيد في شرح المفتاح من انه لا يستعمل لتأكيد قصر المسند اليه على المسند اليه على المسند اليه على للمسند اليه على المسند اليه على المسند لابد أن يفيدتا كيده ، والا خلا الفصل عن الفائدة المعنوية (قوله نحوا اكرم هوالتقوى) فان قصر المسند اليه على المسند لابد أن يفيدتا كيده ، والا خلا الفصل عن الفائدة المعنوية (قوله نحوا اكرم هوالتقوى) فان قصر المسند اليه على افاده تعريف الكرم باللام ، ولامعنى لقصر التقوى على الكرم فضمير الفصل لتأكيد الحكم المشتمل على قصر المسند اليه على المسند وكذا في المثال الثاني (قوله قال ابو الطبب الح) استشهاد على مجىء الفصل لتأكيد الحكم المسند دون العكس فيفيد تأكيده عبال لقصر المسند على المسند اليه فالسند اليه فالمنا المنافقي ، باعتبار تحقق معنى التقديم على المسند الضرب الاول الح مدى ان النقد م ، من صفات الله ظ ونقسيمه الى المعنوى واللفظى ، باعتبار تحقق معنى التقديم قال السيد الضرب الاول الح مدى ان النقد م ، من صفات الله ظ ونقسيمه الى المعنوى واللفظى ، باعتبار تحقق معنى التقديم قال السيد الضرب الاول الح مدى ان النقد م ، من صفات الله ظ ونقسيمه الى المعنوى واللفظى ، باعتبار تحقق معنى التقديم قال السيد الضرب الاول الح مدى ان النقد م ، من صفات الله ظ ونقسيمه الى المعنوى واللفظى . باعتبار تحقق معنى التقديم المنافذ الفصل على المنافذ المعنون والله في الكرم بالتقديم ، من صفات الله ظ ونقسيم المنافذ وي الله في المنافذ المنافذ وي الله في المنافذ وي العمل المنافذ وي المنافذ وي العمل المنافذ وي المنافذ وي المنافذ وي المنافذ وي الله المنافذ وي ا

⁽قول المحشي) والا لخلا الفصل الخ لايقال اذا جمل تأكيدا للجزء الثبوتي من القصر دون السلمي منه لا يكون خاليا عن الغائدة وحاصله انه لتأكيد ثبوت المسند للمسند اليه فقط لانا لقول هو لتأكيد الحكم في القضية وليس حكمها مجرد الثبوت بل الثبوت بطريق القصر

⁽ قول المحشي)ولا معنى لقصر التقوى الخرد لقول الفارى لامانع من قصر المسند فيه ايضاً على المسند اليهلامكان. وجودالقصر بن معا بانه لامعنى فيما تحن فيه لقصرالتقوى على الكرم لانه لانزاع في ان التقوى تكون غيركرم للاتفاق على عنومها. (قول المحشي) من صفات اللفظ أي كالاضافة

وقول المحشي) باعتبار تحقق مدنى التقديم أى معنى هو النقديم كما قال وهو نقل الح وقوله بعد باعتبار تحقق معنى الاضافة لايتم الا أذا كانت الاضافة هى الاختصاص وليس كذلك وأنما الاختصاص مدلولها ففرق بين المقيس والمقيس عليه فالموافق لتقسيم الاضافة هوالكلام الآثى تدبر

وهو نقل الشيء من مكانه الى ما قبله في الاول دون الثانى كتقسيم الاضافة التي هي من صفات اللفظ البهما باعتبار محق معنى الاضافة وهو الاختصاص في المعنوية دون اللفظية وقيل سمى الاول معنويا لكونه مفيدا لتغير المعنى بالاختصاص غالبا بخلاف الثانى فانه لايفيد ذلك عند السكاكي رحمه الله تعالى اصلا وإن افاده في الجلة عند غيره فيسمى تقديما لفظيا فالاول اشبه بالاضافة المعنوية المفيدة للتعريف أو التخصيص والثاني باللفظية المفيدة لمجرد التخفيف اللفظي، والاول اظهر به قال السيد فلا نسلم انه لابد من تحقق المحكوم عليه الجهوالجواب ان المراد منه الوجوب الاستحساني بقرينة ان الاصل بمعنى الراجج والاولى دون الواجب به قال الدبيد فلا نزاع فيه اذا كان الح به لامتناع قيام الموجود بالمحدوم ، بخلاف ما اذا كان كلاهماعدمها وهوظاهم ، وإذا كان المحكوم به عدمها وكان الاتصاف ذهنيا فانه لا يجب تحققه في الخارج فضلا عن التقديم، وإن كان الاتصاف خارجيا فالواجب تحققه في الخارج مع الاتصاف به لاقبله وإماكون الحكوم به موجوداً خارجيا التقديم، وإن كان الاتصاف خارجيا فالواجب تحققه في الخارج مع الاتصاف به لاقبله وإماكون الحكوم به موجوداً خارجيا

(قول المحشى) لتغبير المعنى بالاختصاص غالبا اى اذا ولى المسند اليه حرف النبى نحو ما أنا قلت أو كان في غير المسند اليه نحو اياك نعبد واحترز بغالبا عن اقائم زيد

(قول المحشى)والاول اظهرلانه المتبادر ولعدم احتياجه للغلبة والجلبة وللاتفاق عليه بين السكاكي وغيره لكن قدعر فتحاله (قال قدس سره ان اريد بالحكم وقوع النسبة الح) هذا توسيع لدائرة اليحث فقط والا فالكلام في تقديم المسند البه على المسند الذي هو الحكوم به لا وقوع النسبة والدائم يتعرض له المحشى

(قول المحنثي) لامتناع قيام الموجود بالمعدوم قيل هذا الما يقتضي عدم تأخر وجود المسند البه عن المسند فيكني مقارنته له في الوجود ولا يلزم تقدمه فلا يثبت المطلوب وفيه ان وجود العرض في نفسه هو وجوده في موضوعه كما في شرح المقاصدوحاشية المحشي على المواقف وقله الدواني عن تعليقات الشيخ فالموضوع شرط لوجود العرض فوتعلق الوجود بهما المعافي آن واحد لكن وجود العرض في الموضوع الذي هوعين وجوده في نفسه مقارنا لوجود الموضوع لا وجود اله في الموضوع الذي هوعين وجوده في نفسه مقارنا لوجود الموضوع لا وجود اله في الموضوع حين السبق اذ وجود الشيء في الغير ممناه ان يتعلق الوجود به حال كونه محالا في الغير فيلزم سبق ذلك الغير والموضوع حين السبق كان معدوما فازم قيام الموجود بالمعدوم بلا اشكال وأما اذا كان الاتصاف انتزاعيا كاتصاف زيد بالعمي فلا يقتضي الا ثبوت المثبت له لانه لا بد من مبدأ الانتزاع في ظرف الاتصاف حتى ينتزع منه وكلام الحشي هنا في الاتصاف المقبق الموجود بلان كلام المسيد في الموصوف والصفة الموجود بن خاوجا وحينذ يكون الاتصاف انضاميا ولذا قال لامتناع قبام الموجود بالمعدوم ولا برد نحوز يد جسم لان المهني ان الجسم صادق عليه وهووصف انتزاعي وأما نحو زيد ابيض فهومما نحن فيه فتد بر أول الحشي) بخلاف ما اذا كان كلاهما عدميا أي قاما يازم ثبوت الحاشيدين في ظرف الاتصاف وهو الذهن لا يلى سبيل التوقف اذ لا انضام شيء اشي حتى يكون متأخراً عن وجود المنضم البه سبيل التوقف اذ لا انضام شيء اشي حتى يكون متأخراً عن وجود المنضم البه

... (قُول المحشي) واذا كان المحكوم به عدمياً وكان الاتصاف ذَهنيا فانه لايجب الخ بل قد يكون الموصوف متحققا فى الحارج نحو زيد هذا ممكن وقد لايكون نحو زيد الذى يوجد بعد سنين ممكن فان الامكان من المعقولات الثانية التى توصف بها الاشياء فى الذهن فالضمير فى تحققه عائد الى الحكوم عليه

(قول الحشي) وان كان الاتصاف خارجيا بان يكون ظرف الاتصاف هوالخارج دون الذهن كاتصاف زيدبالعمى وعدم العلم فالواجب تحقق الموصوف في الخارج مع الاتصاف بهضرورة انتزاع الوصف منه وان لم يكن الوصف موجودا

(اهم) ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير العماية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسروجه العناية بشيء ويعرف فيه مهنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان أهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال (اما لانه) اى تقديم المسند اليه (الاصل) لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (ولا مقتضى للعدول عنه) يعنى ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر

والمحكوم عليه عدميا فغير ممكن * قال السيد الا ان ترتيب الالفاظ الح * فالواجب أن يكون وضع الالفاظ ، على وفق ترتيب المعاني في المعلل ، والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعانى على ترتيبها في الحارج و بذلك يحصل المقصود وهو كون الواجج والاولى تقديم المسند اليه (قوله اهم) اي من ذكر المسند وان كانا جيماً مهمين لكونهما ركبي الكلام واهم افعل تفضيل ، من همه الامر هما احزاه و يؤيده عطف يعنيك على يهمك . في عبارة شرح المفتاح الشريفي أومن هم السقم جسمه اذابه واذهب لحمه في كناية عن كال العناية ولا يجوز أن يكون من همت الشيء اردته ، لابتناء صيغة التفضيل للمفعول أو القول بالاسناد الحجازي اي اهم صاحبه (قوله يجري مجرى الاصل) معناه ان جميع الدواعي التي تذكر التقديم كلها واجعة اليه وجوع الفرع الى اصله ، المستنبط منه لا انها معتاجة في كونها مقتضية للتقديم الى ارجاعها اليه في شرح المفتاح الشريفي ان جعلها حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا لهذه المعانى كان ذكره اهم من ذكر المسند ولهل المصنف رحمه الله ادرجها في تلك الاعتبارات

⁽قال قدس سر. فالانسب في التعليل الخ) واذا اعتبر التحقق فيالذهن فغاية مايلزم أولوية ملاحظته اولالاوجوبها (قول الحشي) على وفق ترتيب المعانى في التعقل أي وترتيبها فيه اولى لاواجب

⁽ قول المحشى) والجواب ان المستحسن الح اي الجواب عن قول السيد ان الاولى اعتبار التحقق الذهني لاالخارجي هو ان المستحسن اعتبار الترتب الخارجي وحاصله منع قول السيد بعدم اعتبار الترتب الخارجي وحاصله منع قول السيد بعدم اعتبار الترتب الخارجي بان كون الترتب الألفاظ لتأدية المعانى على حسب الترتب الذهني الاان الترتب الذهني ينبغي ان يكون على حسب الترتب الخارجي فاعتبار الترتب الذهني لاينني اعتبارالترتب الخارجي الا انه على وجه الاستحسان فقد بر وقول المحشى) من همه الا توهما هكذا بدون الف اوله في النسخ الصحيحة وما في بعض النسخ من كتابته بالف اوله فتحريف لان اسم التفضيل لايبني من الرباعي الا شذوذا

⁽ قول المحشي) في عبارة شرح المفتاح أي بالمهني

⁽قولى المحشى) لابتناء صيغة التفضيل للمفعول أى وهذا غير مسموع وفي بعض النسخ الا بيناء الخ وهي الصواب ليصح الترديد وذلك لانالارادة صفة الشخص والمسنداليه مرادوبعد ذلك فكونه أشد مرادية لا يكفى بلا بدمن بيان سببه تدبر (قول المحشي) المستنبط منه اى الذى استنبط ذلك الاصل منه كما يدل عليه نسخة رجوع الفروع الى أصلها المستنبط منها واذا كان الاصل مستنبطا منها كان متأخرا عنها فكيف تكون محتاجة فى اقتضائها التقديم الى ارجاعها اليه وقوله

اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كا فى الجملة الفعلية فان كون المسند هوالعامل يقتضى العدول عن تقديم المسند على عن تقديم المسند اليه لان مرببة العامل قبل مرببة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء بما يقتضي تقديم المسند على ماسيجي و تفصيله (واما ليتمكن الحبر في ذهن السامع لان فى المبتدأ تشويقا اليه) ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد التشوق الذواوقع فى النفس (كقوله) اى قول ابى العلاء المعرى من قصيدة يرشى بها فقيها حنفيا (والذي حارت البرية فيه وحيوان مستحدث من جاد) يعنى تحيرت البرية في تحيوان مستحدث من جاد) يعنى تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بهان أمر الاله واختلف النا عن فداع الى ضلال وهاد بديني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا تعبان موسى عليه السلام ولا الققنس على ماوقع في بعض الشروح لانه لا يناسب السباق.

روما للضبط (قوله اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول الخ) فانه عند تحققه يترك تقديم المسند اليه لانه اولى. و يترك الاولى عند تحقق المقتضي للحدول التعارض بينه وبين ما يقتضي عند تحقق المقتضي للحدول التعارض بينه وبين ما يقتضي التقديم (قوله حصول الشي) . اى المترقب لئلا ينافى ما يقال ان حصول نسمة غير مترقبة الله وهو كرزق لا يحتسب (قوله بعضهم يقول بالمعاد) وهو الهادى كما يدل عليه قوله

في شرح المفتاح الخ استدلال على ما قبله وقوله ان جعلها حالات الخ يعنى ان جعلها حالات مقتضية للتقديم أولى من جعلها حالات مقتضية للاهمية وقوله ولمل المصنف أى السكاكى عالات مقتضية للاهمية والاهمية وقوله والمل المصنف أى السكاكى وعبارته واما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم ثم انكونه اهم يقع باعتبارات مختلفة اما لان أصله التقديم الخوقول السيد ادرجها في تلك الاعتبارات أى لاحظها في تلك الاعتبارات حيث جعل اقتضا تلك الاعتبارات التقديم بواسطة اقتضامها الاهمية روما للضبط حيث جعل مرجعها شبئاً واحدا هو الاهمية

(قول الشارح) لان مرتبة العامل الخ نقل عنه التحقيق فيه ان الفعل موضوع للحدث المقيد بالنسبة المحصوصة فاوحظ اولا الحدث وبواسطة للحظة النسبة ينتقل الذهن الى ملاحظة الفاعل فملاحظة الفاعل مسبوق علاحظة الفعل مقدم عليه اهم معليه اهم مدحظة الفعل مقدم عليه اهم مدحظة الفعل مقدم عليه اهم مدحظة الفعل مقدم عليه اهم مدحظة الفعل والفعل مقدم عليه اهم مدحظة الفعل مقدم عليه الهم مدحظة الفعل مقدم عليه الهم مدحظة الفعل مقدم عليه الهم مدحلة الفعل مقدم عليه المدحلة الفعل مقدم عليه المدحلة الفعل مقدم عليه المدحلة المدحلة الفعل مقدم عليه المدحلة المد

(قول المصنف) والذي حارت الح قبله، الفتي ظاعن ويكفيه ظل الشسدر ضرب الاطناب والاوتاد، بان أمر الآله الح (قول المحشى) ويترك الاولى عند تحقق المقتضي لحلافه لان المقتضي موجب والاصالة مرجحة فقط لتحقق معنى زا تد في الاول دون الثاني

(قول المحشى) فانه قد غلط فيه وقيل الخ وقيل عطف تفسير لغلط

(ُ قُول المحشى ُ) اى المترقب لئلا ينافى الح يعنى ان الذىقالوا فيه ان حصول الشيء بعد الشوق الذهو الذى وقع ترقبه الفعل فحصوله بعد الترقب بالفعل الذ من حصوله لوكان بلا ترقب لما فيه من التخلص من ورطة الانتظار الحاصل ﴿ وَامَا لَتُعْجِيلُ الْمُسْرَةُ أَوْ السَّاءَةُ لَاتَّفَاؤُلُ أَوْ السَّطَيرِ نَحُو سُمَّدٌ فَي دَاؤُكُ وَالسَّفَاحِ فِي دَارْ صَدَّيْقُكُ وَامَا لَا يَهَامُ انه لايزول عن الحاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك)

" أبان أمر الآله حيثٌ جعل الحشر من أمر الآله وقوله بمده،واللبيب اللبيب من ليس يغتر. يغترر بكون مصيره اللفساد .أي فساد المزاج وعدم المعاد (قوله واما لتمجيل المسرة أو المساءة للتفاؤلأو القطير؛) ي لكونه صالحًا للتفاؤل أو القطير. على ما في الايضاج فلفظ المسند اليه لكونه صالحا للنفاؤل أو التطير. يفيد المسرة أو المساءة وتقديمه ليس لا فادتهما بل لتعجيلهما واشار بزيادة لفظ التمجيل الى أن ماوقع في المفتاح ، وهو وأما لأن أسم المسند اليه يصلح للتفأول فتقدمه الى السامع لتسره أو تسوءًه معناه تسره أو تسوءه ابتداء رواما مافىشرح المفتاح من انه اذا كان الاسم يصلح للتفاؤل وتقصدالتفاؤل فتقدمُ الاسم الى السامع. بتقديمه على المسند ليتفاول به فتحصلله مسرة أو مساءة. وذلك لان التفائل والتطير انما يكونان بمستهل الكلام لا بما يذَّكر في اثنائه . فبطل ما قيل ان التفاؤل حاصل قدم الاسم او اخر فالمتنضى لتقديمه تعجيل المسرة أو المساءة بتعجيلالتفاؤل ففيه بحثاما اولا فلانا لانسلم انالتفاؤل والتعلير آنما يكرنان بمستهل الكلام فبي الاسأس الفال أن يسمع الكلمة الطيبة فيتين بها وفي القاموس الغال ضد الطيرة كان يسمع مريض ياسالم أو طالب يا واجد وفي الطيبي شرح المشكوة روى انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لاعدوى ولا طيرة و يعجبنى الفال قالوا وما الفال وال كلة طيبة واما ثانيا فلانهان المراد بالكلام فيقوله مستهل الكلام الجملة على ماهومصطلح النحو فلا نسلمان التفاؤل والتطير انما يكونان بمستهل الجلة فانه نقل انه لما. انشد القبعثري يوم المهرجانعند الداعي، لاتقلّ بشري ولكن بشريان قال الداعى

مَع حصول المطلوب والذي قالوا فيه ان حصول نعمة غير مترقبة الذهوالذي لم يقع ترقبه بالفعل فحصوله قبل المترقب الذمن حصوله المنتظر مع الترقب لما فيه من عدم الترقب والحاصل ان هذا قبل الترقب وما قبله بعد الترقب تدبر

(قول المحشي) على مافى الايضاح غبارته واما لتعجيل المسرة او المسآءة لكونه صالحًا للتفاؤلُ أوالتعلير فالعلة في تقديمه تعجيل المسرة او المساءة المسبتين عن صلاحية الاسم للتفاؤل او التطير سوا. قدم أو أخر قال السيد في شرح المفتاح ان التفاؤل والتطير آنما يكونان بمستهل الكلام لابما يذكر في اثنائه فبطل ماتوهم من أن التفاؤل حاصل قدم الاسم أو أخر فالمقتصى لتقديمه تعميل المسرة أو المساءة بتعجيل التفاوئل وكتب على ذلك في حواشيه اشارةالى بظلان ماتوهمه صاحب الايضاح من أن التفاول حاصل قدم المسند اليه أو آخر فزاد لفظ التعجيل وقال وأما لتعجيل المسرة أو المساءة أه وقد تُكْفَلُ الْحَشِّي رَحْمُهُ اللَّهُ بَرَدَ ذَلَكَ

(قول المحشى) يفيد المسرة الخ فقوله للتفاول الخ لامه للتعليل لمحذوف اي لتمجيلالمسرةأوالمسامة المستفادتين لاجل صلاحية الاسم للتفاؤل أو التطير أو بمعنى باء السببية

(قول المحشى)وهو اما الخ عطف على بعض دواعي التقديم قبله

(قول الحشي)واما مافي شرح المفتاح عبارة المفتاح واما لان الاسم المسندالية يصلح التفاول فتقدمه الى السامع السرة أوتسوء (قول المحشى) بتقديمه على المسند هكذا في عارة الشارح المذكور أي تقدمه الىالسامع بسبب تقديما اله على المسند

(قول المحشى) وذلك الخ أى وجه تعليل التقديم بالتفاؤل

(قول المحشي) فبطل ماقيل الخ قائله صاحب الايضاح ولذا أزاد التعجيل

مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل فى الدار وعليه قوله تعالى «واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل فى الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يعمدر الفعل عنه حالة قالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه فى الحال أو الاستقبال وهذا معنى قول بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه فى الحال أو الاستقبال وهذا معنى قول

مباحب المفتاح

لابشري لك واقعبترى فتطر بنني البشري مع أنه ليس في مستهل الجلة، وأن أراد به الحديث والقصة فقولنا في دارك سعد أو سفاح، يفيد التفاول والتطير أذا وقع في مستهل القصة سواء قدم المسند أليه أواخر ثم العجب أن السيد كتب في حاشية الشرح أن التفاول قد يكون باللفظ المسجوع في مستهل الكلام كافظ سعد أو سعيد مثلا، وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند أليه أوا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كافي قولك سعد في دارك فأنه قد يتفاول بكون سعد في داره وهذا التفاول حاصل سوا، قدم المسند اليه أواخر، فلا يقتضي تقديمه على المسند وكان صاحب الايضاح، أشتبه عليه الغرق بين التفاول حاصل سوا، قدم المسند اليه أواخر، فلا يقتضي تقديمه على المسند وكان صاحب الايضاح، أشتبه عليه الغرق بين التفاول المن تتبصر أن والتعلير. ثم أنه أذا اعتبر في لتفاول كونه بمستهل الكلام، فكيف يحصل به وأن الكونه الما المنظ المسموع بحصل به وأن المند أو وعاد في مستهل ما بعده كلام آخر، فكذلك التفاول الحاصل بالفظ المسموع بحصل به وأن لم يكن مقدما على المسند أو وعاد في مستهل ما بعده (مثل اظهار تعظيمه) أي التعظيم الحاصل بالفظ المسند اليه بجوهم لفظه يكن مقدما على المسند أبه المسند اليه بجوهم لفظه

(قول المحشي) فَكَذُلُكَ النَّفَاوَلُ الح اي كما الله يحصل التَّفَاوَلُ بمَصْمُونَ الكلامُ لَكُونُهُ جَمِيعَهُ فِي مُسْتَهُلُ مَابِعُدُهُ كُذُلُكُ

⁽ قول المحشى) وإن اراد به الحديث الح اى فلا يرد قول القبعثرى لانه في مستهل القصة لكن يرد شي. آخر

⁽ قول المخشي) يفيد التفاول والتطير اذا وقع الح كمافي قصة القبعثرى وان لم يكن من المسند اليه اذلافرق

⁽قول الحشى) وهذاهوالذي يقتضي تقديم المسند اليه لانه لما كان التفاؤل منه بخصوصه لزم تقديمه لان التفاؤل انما

يكون بمستهل الكلام فان كان من كلة واحدة كانت أولا وان كان من كلام كان أولا

⁽ قول المخشي) فلا يقتضي تقديمه على المسند بل اللازم ان يكونا معا مقدمين

⁽ قول المحشى) باللفظ المسموع اي وهو القسم الاول لا بالاسناد وهو القسم الثانى

ر ول المحشى) اشتبه عليه الفرق أي فظن أن التفاؤل باللفظ المسموع يحصل قدم أو آخر فزاد لفظ التعجيل لانه الذي يقفضي التقديم مع أن الذي مع التقديم والتأخير أنما هو التفاؤل بالمضمون لا باللفظ المسموع

الذي يقطيني التعديم مع من ملكي سم مستمياً و (قول المحشي) ثم انه الح اعتراض آخر على قول السيد وقد يكون بمضمون الكلام مع قوله انه لابد أن يكون مأبه التفاول في مستهل الكلام كما تفدم

⁽ قول الحشى) فكيف بحصل الخ لان التفاول انما هو بمضمون مجموع التركيب فلا بد ان يكون بمامه في مستهل الكلام وقد يقال معنى كونه في مستهل الكلام ان لايكون بعد كلام كما يدل له قوله قدس سره عطفاً على قوله انمايكونان بمشهل الكلام لايما يذكر في اثنائه

او لان كو نه متصفا بالخبر فيكون هو المطلوب لانفس الخبراراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثانى الاخبار والمصنف لما عهم م الثانى يضا معنى خبرالمبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لاتصديق والمطلوب بالجملة لخبريه اعا يكون تصديقا لاتصورا وان اراد بذلك وقوع لخبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأنى في احوال متعلقات الفعل اله لايتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعملو قيل على المفتاح

نحو ابو الفضل أو بالاضافة نحو ابن الساعان أو بالصفة نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لمكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقديمه ، لا نه يدل على انه سبق الكلام له نفسه اظهارا للتعظيم المستفاد منه وهذا كما قال الاصوليون ان في النصريادة وضوح بالقياس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الحال في التحقير اذا كان لفظه مشتملا على التحقير كان انتقديم لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل لتعظيمه او محقيره فلا حاجة الى ماقال السيد في شرح المفتاحان إنباء التقديم عن التعظيم والتقدم في الشرف على المتأخر متعارف الاان المتأخر همنا هو الخبر و بيان شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه في مكان له أراد ان الافتتاح به لما كان على سنن تلك الطريقة انبأ عن تعظيمه ، في الجملة فانه ، مع كونه تكلفا انما يتم في الانباء أن التعظيم دون التحقير ، فلا بد من القول ان المراد إنباؤه عن التحقيرا بتداء اذا كان افظ المسند اليه مجوهره أو بالاضافة أو بالوصف (قوله أو لان كونه متصفا الح) هذه المبارة ، لادلالة لها على الاستمرارولذا قال السيد في شرحه يريد ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين المتسمين به يكون هو المطاوب من المكلم لا مجرد يريد ان اتصافه بمضمون الخبر هو المطاوب من المكاهم أراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو المطاوب دون وصفية الخبر يوها اعتبار ان متلازمان الا انه قد يقصد الاول كما اذا كان المكلام في الزاهد فيقال يشرب الزاهدات هي وخلاصة يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان المكلم في الشرب وانه هل يقع وصفا الزاهد فيقال يشرب الزاهدات هي وخلاصة

يحصل التفاول الذي يحصل من اللفظ المسموع لكونه في مستهل مابعده والا فما الفرق بينهما

⁽ قول المحشى) لانه يدل على انه سيق الكلام له فهذا هو وجهالاظهار لاكونه علىالطريقة المتعارفة وهمان التقديم في الذكر يدل على شرف المتقدم على المتأخر حتى يرد ما اورده السيد

⁽ قولالمحشي) في الحملة اي في ذاته دون ان يكون المراد بيان فضله وشرفه على الحبر

⁽ قول الحشي) مع كونه تكلفا لان المتعارف في تلك الطريقة بيان فضل المتقدم على المتأخر لافي ذاته بخلاف سوق الكلام لشيء فانه انما يراد منه بيان فضله في ذاته

[﴿] قُولُ الْحُشَّى ﴾ ابتدأ اى بالنقديم والأفهر منبي. بذاته لصلاحيته له بجوهره

⁽قول المحشي) فلابد من القول الخ أكن حيننذ يلزم اشتراط الإنباء عن التحقير بصلاحية لفظ المسند اليه له دون الإنباء عن التعظيم كما هو ظاهر للمتأمل فلا يكون الإنبا آن على سنن واحد شمان ما ذكره المحشي متوجه على السيد وان لم يكن عبارة المفتاح التي كتب عليها لفظ الاظهار بل قال لان تقديمه ينبيء عن تعظيمه لان الانباء لايتم الابماذكره المحشى تدبر فول المحشى) لادلالة لها الخ أى فحملها على ماقاله الشارح بعيد ادلا يتيسر حمل قوله لا الخبر على مجرد الاخبار

لانسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية انشاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة التخصيص كقوله *متى تهزز بني قطن تجدهم * سيوفا في عوالقهم سيوف * جلوس في مجالسهم رزان * وان ضيف المّ فهم خفوف ، والمرادهم خفوف كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض عليه ايضا بان كونالتقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ماسيآتي في محو

مافي الحواشي للفاضل اللارى على الوافية شرح الكافية في الفرق بين قام زيد وزيد قام آنه آذا وضعزيد ليثبت لهالفيام يقال زيد قام واذا وضع قام ليسند الى شيء بقال قام زيد (قوله لانسلم ان للتقديم الح) لو قيل ان الاستمرار لم يقصد من المضارع بل المضارع ، افاد التجدد ، والحدوث واسمية الجلة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا ، افادت الاستمرار التجددي ، اندفع المنع واتجه الكلام ، الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التيخبرها فعل وبين الفعلية في دلالتهما

اي الاخبار الحبرد عن معنى الاتصاف على الاستمرار الا اذا فهم الاستمرار منالكلامالسابقوقوله ولذا قالالسيدالخ أي لمدم دلالة المبارة عليه قال بريد قوله افاد التجدد اى افاد الثبوت المقارن بالتجدد والحدوث لاخذ الزمن في مفهومه كذافي حاشية القاضي (قول الشارح) اي محل الاستشهاد الخ اي لاقوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه مؤخراً

(قول المحشى) والحدوث تفسير للتجدد وقوله دات على الدوام اى بمعونة القرينة كالمقام فهو مدلول عقلي لاوضعي كذا في حاشية القاضي

(قول الحشي) افادت الاستمرار التجددي اي افادت استمرار الثبوت المقارن بانتجددو هومدلول عقلي لاوضعي لما عروفت (قول المحشي) اندفع المنع لان الاسمية انما جاءت من التقديم فثبت أن له دخلا فيما نحن فيـــــه وأتحجه الفرق بين يشرب الزاهد والزاهد يشرب حيث افاد الثانى الاستمرار دون الاول وانكانت الاحمية دالة علىالاستمرار بمعونة المقام سواء كانت معدولة عن الفعلية أولاكما نص عليه في حاشية القاضي

(قول الحشي) الا انهم لم يفرقوا فالمنع باق واعلم ان الفعل انما يدل على الحدوث لكن المضارع يقصدمنه بالقرينة الاستمرار التجددي لتجدد زمان الاستقبال وهو المراد بقول الشارح بل آنما يدل عليه الفعل فمراد المحشي آنه لاحاجة هنا لقصده منه بل يقصد من اسمية الجملة وقد عرفت ان الدوام من كل منهما أنما هو بالقرينة ولولم يقصد من المضارع الحصول وقتا بعد وقت على الاستمرار بل ا يد الحصول مرة واحدة كما هو معنى الحدوث مع قصد الدوام من الاسمية لكان معنى زيد يقوم زيد ثابت له دواما انه يحصل منه القيام مرة واحدة وهو باطل لعدم الدوام بعد الحصول و بقيت الاسمية التي خبرها ماض فعلي قياس ما هنا تفيد دوام الثبوت في الماضي بالقرينة ولامانع منه تدبر

(قول المحشى) الا أنهم لم يفرقوا الخ ان كان صاحب المفتاح مصرحاً بعدم الفرق اشكل كلامه هنا والا فكلامه هنا صريح في الفرق

(قول المحشى) على التجدد فقط أي ان لم ينظر للتمرينة لمامر انه يقصد من المضارع الاستمرار التجددي أوالمراد بالتجدد مقابل الثبوت الذي هو مدلول الاسمية الممبر عنه سابقا بالاستمرار انا سعيت في حاجتك والخبر هينا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمهنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى *وما انت علينا بعزيز *وما انت عليهم بوكيل *وما انا بطارد الذين آمنوا * ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لافعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب أيضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله وأما على التجدد فقط لكن الحق أحق أن يتبع (قوله جمع خاف) في شرح العلامة والاظهر انه جمع خفيف كظروف وظريف (قوله واجيب بمنع الح) ليس هذا الجواب منعا لانه يصير منع السند بل اما ، اثبات المقدمة الممنوعة أو ابطال للسند ، على زعم المساواة ، وان كانت العبارة صريحة في المنع (قوله لتصريح ائمة التفسير الح) لا يذهب عليك ان ماصرح

وظريف (قوله واجيب بمنع الح) ليس هذا الجواب منعا لانه يصير منع السند بل اما ، اثبات للمقدمة الممنوعة أو ابطال السند ، على زيم المساواة ، وانكانت العبارة صريحة في المنع (قوله لتصريح المة التفسير الح) لا يذهب عليك ان ماصر به الائة انما هو فيما اذا كان المسند اليه يبلى حرف النفى والكلام فيما لم يل حرف النفى فالاولى أن يستشهد بقوله تعالى انها كلة هو قائلها وقوله تعالى هم بالا خرة هم كافرون فانه صرح فى الكشاف بالحصر فيهما (قوله غير مناسب المقام) ، اذ الظاهر انه لم يقصد انهم خفوف لاغيرهم . بل المناسب التقوى (قوله واجيب أيضاً الح) يعنى لم برد به التخصيص في أذ الظاهر انه لم يقصد الهم خفوف لاغيرهم . بل المناسب التقوى (قوله واجيب أيضاً الح) يعنى لم برد به التخصيص في أذ الظاهر الله أي تعيين له وافراد

الله كل فوق ما يفيده مجرد ذكره وقوله او تميين له يفيد أن الزيادة ليست من جهة نفس ذكره دون غيره بل من جهة الحاصل بها وهو التعيين ولاشك از في ذكره مقدما زيادة تعيين لرفع الاحتمال من أول الام ومن هنا أخذ السيد ماذكره وقول المحشى اذ التخصيص الذكرى لايقبل الخ أى من حيث الذكر

(قول المحشى) جمع خاف اى بتشديد الفاء بمعنى خفيف وقوله جمع خفيف اى ابتدا

(قول المحشي) ليس هذا الجواب منماً أي كما قال الفنرى انه منع سند المنع اذ حاصل الاعتراض السابق منع ان التقديم يفيد التخصيص مستندا بانه انما يفيده اذا كان الخبر فعليا ومنع السند باطل في قانون المناظرة سواء كان مساويا أو أعم أو أخص لاستلزامه انتشار البحث اذ المنع المجردلايقبل ومع السند يمنع سنده ولابدان يكون مع سند فيمنع وهكذا فيفوت المقصود وأيضاً المطاوب بالمنع اثبات المدعى ومنع سند المنع لايثبته ولا يبطل المنع اذ معناه طلب الدليل على السند نعم ابطال سنده يبطله فتبقى المقدمة سالمة

ُ (قول المحشي) اثبات للمقدمة الممنوعة قد عرفت اثناء هذا التعليق ان المنع قد يتوجه على مقدمة الدعوىلاالدليل · كما هنا وان كان المتعارف انه طلب الدليل على مقدمته

- (قول المحشى) على زعم المساواة لان ابطاله عند عدم المساواة بان كان اخص او اعم لاينفع
 - (قول المحشى) وان كانت العبارة صريحة في المنع فالمقصود ماذكر والتعبير بالمنع تسامح
 - (قول المحشي) اذ الظاهر الح دفع به مافي الفنرى فانه تكلف كافى السمرقندى
- . (قول المحشي) بل المناسب التقوى أى نقوى الحكم أعنى الثبوت وعلى جواب السيد فالتقوى للاثبات

(قول السيد قدس سره) وبما يدل همنا على ان المضارع الخ هذا سرى له من عبارة المفتاح حيث قال واما لان كونه متصفا بالحنبر يكون هو المطلوبلانفس الحبركما اذا قيلنك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشربو يطرب اه أى الزاهد في الدنيا غير الحريص عليها شأنه الشرب والطربوقتا فوقتاً قال السيد في شرحه ان الاستمرار مقصود من الفمل والقرينة الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الىكلمسنداليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء (عبـد القاهر) قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله (وقد يقدم) المسند اليه (ليفيد) التقديم (تخصيصه بالخبر الفعلى)أى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذاكان الخبر من المشتقات نحو وما انتعلينا بعزيز (ان ولى حرفالنفي) أي انكان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من تولهم وليك اى قرب منك (نحو ما أنا قلت هذا أى لم اقله مع انه مقول) لغيرى فالتقديم يفيدنني الفعل عن المذكور وثبوته الغميره على الوجه الذي نغي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت أنه مقول لغيرك وانت تريد نني كونك القائل لا نني القول ولا يازم منه ان يكونجميم من سواك قائلا لان التخصيص انماهو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك ممه فىالقول أو الفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم (ولهذا) أى ولان النقديم يفيد التخصيص ونني القول عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصبح ما انا قلت هذا ولا غيرى لان مفهوم الاول أعنى ما اناقلت يقتغي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعنى ولا غيرى نفي فائليته عن الغير وهمامتناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يو خرالمسند اليهويقالماقلته أنا ولاأحد غيرى اللهم الااذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين أحدها انك قلت هذا القول والثانى تمتقد انقائله غيرك فيقول لكانت قلت لاغيرك فتقول له ما أنا قلته ولا أحد غيرى قصدا الي آنكار

الثبوت أعنى القصر بل التخصيص فى الاثبات وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا سديد)أى القول بان المرادالتخصيص الذكري (قوله نوع خفاء) اذ التخصيص بالذكر لايقبل الزيادة والنقصان ، ولايمكن حمل اضافة الزيادة الى التخصيص على البيانية كما لا يخفى(قوله ليفيد تخصيصه بالحبر الفعلى) ،

عليه كيف لانها انما يسأل بها عرفا عن الحالات الستمرة في اكثر الاوقات

⁽ قولاالشارح) ثبت انه مقول لغيرك أي ثبت عندك انه مقول لغيرك والاولى ترك لغيرك كما سيأتي في عبارةِ الشيخ

⁽ قول الشارح) بل يجب عند قصد هذا المعنى الخ يفيد ان التناقض انما حصل من التقديم لنكتة فتنتنى بلاغة التركيب فما قيل ان المفهوم لايناقض المنطوق لضعفه عنه ولانه لايعمل به الاعند عدم القرينة على المراد وهم لانه حينئذ لايكون التركيب بليغا والكلام فيه

⁽ قول الشارح) الى انكار نفس الفعل قد يقال سبق فىالشارح انه اذا اريد اثبات الفعل لايتموض لذكر المسند اليه اصلا وانكاره كاثباته الا ان يقال ذاك عند عدم ارادة المطابقة لكلام الخاطب

⁽ قول المحشي) ولا يمكن حمل اضافة الخ لان المراد بالتخصيص تعيينه بالذكر وليس ذلك زيادة وأيضاً ليس مجرد

أى تخصيصه به سلباً كما في أما قلت أو ايجابا كما في الماقلت واناسعيت فلا يرد أن المثال لا يوافق الممثل له ولا ماقاله السيد أنه لو أريد أن نفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق بين ما أنا قلت وأناما قلت بحسب المعنى وذلك لان في ما أنا قلت قصر القول من حيث النفي وفي أنا ما قلت قصر عدم القول. فالاولى سالبة. والثانية معدولة وسيجىء . في بيان عطف قوله والا فقد يأتى ما يتعلق بذلك ه قال قدس سره هذا هو الحق هأى نظرا الى السبب المقتضي لافادة التقديم عان الحصر مع أن المسلكا في رحمه الله لا يقول به لانه لا يكنى في تحقق الشيء وجود المقتضى بل لا بد من تحقق الشرط وارتفاع المانع المسكا في رحمه الله لا يدلك ه اشارة الى أنه لا بد في أفادته من القصد وكذلك في جميع المهاني المستفادة من الحالات المقتضية ما قال قدس سره قال بدلك ها الامور العرفية ه بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معانى الجوامد أى الحقائق كثير ه قال قدس سره فلم يلتفت الح ه فترك التمرض لافادة التقديم فيها الحصر لقله الالعدم أفادتها مقال قدس سره فلم يلتفت الح ه فترك التمرض لافادة التقديم فيها الحصر لقله الالعدم أفادتها مقال قدس سره الماني المتقديم فيها الحصر لقله الالعدم أفادتها مقال قدس سره المنازي المقديم فيها الحصر لقلها لا لعدم أفادتها مقال قدس سره المنازية المنازية التمرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلها لا لعدم أفادتها مقال قدس سره المنازية المنازية التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلها لا لعدم أفادتها مقال قدس سره فلم يلتفت الحيج فترك التمرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلها لا لعدم أفادتها مقال قدس سره فلم يلتفت الحيدة التعرف المنازية التقديم فيها الحصر لقلها المدم أفادتها مقال قدس سره فلم المدم أفادتها مقال قدس سره فلم يود المنازية المدم أفادتها مقال قدس سرة المدم أفادتها مقال قدس سرة المدم أفادتها مقال قدس سرة فلم المدم أفادتها مقال قدس سرة في المدم أفادتها مقال قدس سرة المدم أفادتها مقال قدس سرة المدم أفادة التقديم فيها المدم أفادة التقديم فيها المدم أفادتها مقال قدس سرة المدم أفادة التقديم فيها المدم أفادة التعرب المدم أفادة التعرب في المدرد المد

(قول المحشى) أى تخصيصه به سلبا الح هذا بيان لعبارة المصنف من هنا الى آخر قوله وكذا اذا كان الفعل منفيافاتها جلة واحد مشتملة على الترديد كا سيأتى في الشارح بيانه والما صنع ذلك لبيان ان المراد بقول المصنف تخصيصه بالمسند الفعلى تخصيصه به مطلقا أي أعم من أن يكون بطريق الثبوت أو بطريق النفي كا سيأتى فيما كتبه على كلام السيد وبيان ان قول المصنف ان ولى حرف النفي معناه انه ان وليه فهو يفيد التخصيص قطعا والا احتمل التقوى وليس جزاءالشرط مادل عليه قوله وقد يقدم لان افادة التخصيص غير مختصة بالصورة الاولى وسيأتي له ذلك

(قول المحشى) أو ايجاباكا في انا ما قلت فان الحكم فيه بثبوت عدم القول للمتكلم فالنبى جزء من المحمول وقوله لايوافق الممثل له لان المسند اليه لم يختص بثبوت الخبر الفعلى بل بنفيه وهذا الايراد هو معنى كلام السيد قبل التأويل الذي ذكره وقوله ولا ماقاله السيد أي بعد التأويل

(قول المحشى) قصر القول من حيث النفي فالتقديم في ما أنا قات للنخصيص بالفعل لابنفيه وان كان هو في نفسه منفيا وفي انا ما قلت للتخصيص بالخبر العملي اثباتا والخبر الفعلي مجموع ما قلت تدبر

(قول المحشي) فالأولى سالبة تقال لمن اعتقد وجود قول واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه أنت وحدك أو بمشاركة الغير فتنفى بتقديم النفي ان تكون القائل

(قُول الحَشْي) والثانية معدولة تقال لمن اعتقد عدم قول واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذى لم يقل فزعم انهغيرك أو انت بمشاركته فتخصص نفسك بعدم القول بتقديم المسند اليه على النفي

(قول المحشى)في بيان عطف قوله والا أى في الفرق بين التخصيصين ماقبل الا وما بعدها وهوماذكره الشارح قبل والا (قول المحشي) والاعتماد فيها اى في تلك الافادة على الاستعال فلا بد من تحققه فانه شرط لا بدمنه كماقال لابد من تحقق الشرط

(قول المحشى) من القصد ولو بسبب صدوره من البليغ

(قول المحشى)في الامور العرفية اى بان يثبتها المخاطب اشىء فيخطئه المتكلم فى اثباتها نحو ماهذا بشراً أو حجرا أو جنيا وقوله بخلاف الامور العقلية أىمعالى المن الجوامدفي نفسها كحقيقة الانسانوالاسد فان الخطأ في هذه الحقائق العقلية كثير وربما يصرح بهما هكا في العطف والاستشاء قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الحه الا يخفي ان التخصيص الاشتهائه على النفي والاثبات ليس له خصوصية بما اثبت له ولا بما نفي عنه وكذا التخصيص المضاف الى الفعل لانه انميا يعرض له التخصيص باعتبار انتسابه الى شي الا باعتباره في نفسه ، والانتساب الم من آن يكون بطريق الثبوت أو بطريق النفي ، نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضى أن لا بجوزان برادمنه تخصيص الفعل مطلقا، بمعونة المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند الفعلي ، تخصيصه به مطلقا، وما قبل ان محصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابدا الى من اثبت له الفعل المتنازع فيه لا الى من نفي عنه فالمناسب اسناد التخصيص الى المثبت له هذا الفعل اعنى غير المتكلم دون من نفي عنه اعنى المتكلم ففيه ان قولنا ما جاء في القوم الا زيداً التخصيص نفي الحجى عن القوم لا لتخصيص الحيء بزيد، فإنه ثابت بالاشارة على التحقيق وال قدس سره وتأويله ان نفي الخوصيص نفي الحجى عن القوم لا لتخصيص الحيء بزيد، فإنه ثابت بالاشارة على التحقيق وال قدس سره وتأويله ان نفي الخوصيص نفي الحجى عن القوم لا لتخصيص الحيء المتكلم نفي المتحقيق والمتحديد الله المناسب النفي المتحديد المتحدي

(قال السيد قدم سره) فربما يصرح بالاثبات وحده الخوذلك للاستفناء عن التصريح بالشق الثانى بالتقديم لانه انها يقدم ماوقع فيه الخطأ اثباتا أو نفيا فاذا قدم ماوقع فيه الخطأ اثباتا ونفي افاد تقديمه ان النفي من جهة الاسناد اليه فقط أما الفعل فواقع من غيره وكذلك العكس بعكس ذلك فالحكمان اللذان مجموعها هو الحصر مستفاد احدهما صريحاوا الآخر ضمنا من التقديم (قال السيد قدس سره) بناء على اختلاف المفامات كأن كان المخاطب بالاولين ذكيا دون المخاطب بالثالث

(قول المحشى) لايخفي ان التخصيص الح يمنى ان التخصيص حكم واحد مشتمر على النفي والاثبات وحينئذ لايكون عختصا بما اثبت له الفعل ولا بما نفي عنه بل هو حكم متعلق بمجموعهما وكذا التخصيص المضاف الى الفعل في قوله ليفيد تخصيصه بالحبر الفعلى فان معناه جعلمله دونغيره وجعله لهدون غيره قد يكون باعتبار ثبوته له دون غيره وقد يكون باعتبار شوته له دون غيره وقد يكون باعتبار

انتفائه عنهدون غيره

(قول المحشى) والانتساب اعم الح ان كان المراد انه يؤخذ الانتساب اعم عوما شموليا لان التخصيص مجموع الحكمين فالامر ظاهر وان كان المراد انه اعم عموما بدليا وان خالف اول كلامه يكون معنى قول المصنف تخصيصه بالمسند الفعلى نسبة الغمل اليه اثباتا على وجه التخصيص بان يكون مع ذلك نسبة الى غيره على وجه النبى أو نسبته اليه نفيا على وجه التخصيص بان ينسب معذلك الى غيره على وجه الاثبات ومثل ذلك يقال فى قوله يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت تدبر وقول المحشى) نعم ان تخصيص الفعل أى هذا التركيب الاضافي وما تقدم كان في التخصيص الذى هو مضاف

(قول المحشيّ) بمعونة المقام اى التفصيل الآتي

(قول المحشى) تخصيصه به مطلقا كما بينه المحشي بذلك سابقا

(قول المحشى) وما قيل الخ أى حتى لايندفع بما سبق

(قول الحشي)لتخصيص نني الهجي، عن القوم أى المقصود به هو تخصيص نني المجي، عن القوم اما تخصيص المجئ بزيد فثابت بطريق الاشارة أى لم يسق الكلام له نقل الشارح في التلويج عن فخر الاسلام ان موجب صدر الكلام ثابت قصدا وكون الاستثناء نفيا أو اثباتا ثابت اشارة أى لم يكن السوق لاجله وان كان الكل مدلولا لغويا وهذا هو الراجج عند الحنفية وقيل ان المستثنى في حكم المسكوت عنه وهوما اشتهر عندهم ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنبا وعند الشافعية ان الاستثناء معارض للحكم الاول فكلاهما مقصود

(قول المحشي) فانه ثابت بالاشارة أي التخصيص ثابت بها وان كان الاثبات مصرحاً به فلا ينافي ماسبق له

نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هـــذا المثال بخلاف قولك ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لايصح (ولا ما أنا رأيت احدًا) لانه يُعتضى أن يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد ننى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فيالمفعول فيجب ان يثبت لغير. أى الكلام على حذف المضاف فيكون نفي الفعل ثابتا للمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما اثبت له لكن المثبت يكون منفيا فحينئذ لم يكن فرق بين ما انا قلت وانا ماقلت حيث يكون معنىكل منهما تخصيص المسند اليه بثبوت المسند المنفى وفيه آنه آنما يلزم عدم الفرق لو قلنا أن معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسند آليه بنني الفعل في نفسه بأن يكون عدم الفعل ثابتاً له واما لو كان معناه تخصيص المسند اليه بنني الفعل عنه ، بان يكون النغي عنه دون غيره فالفرق باق لكون احديهما، موجبة معدولة المحدول والثانية سالبة وهذا هو الفرق الذي سيأتى وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لايلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقاً كيف وان ما انا قلت لايستعمل آلا للتخصيص واناماقلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل للتقوى لان المقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لامطلقا (قوله لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية الخ) الفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه الذي ذكره المصنف رحمه (قول المحشى) أي الكلام على حذف مضاف أي قول المصنف ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي معناه ليفيد تخصيصه ينفي الفعل وقوله فيكون نفي الفعل الح بيان للتخصيص بنفي الفعل فمعناه ثبوت النغي لهدون غيره لان السيد انما جعل التأويل ان نفى الفعل مخصوص بالمسند اليه ولم يجعله ان نفي الفعل عن المسند اليه مخصوص به الذي هومعني السالبة وقوله فيكون تخصيص الغعل بما أثبت له لكن المثبت يكون منفيا تفريع على ثبوت نني الفعل المسند اليه دور. غيره يعني انه اذا كان معنى اختصاص النقى به ثبوته له دون غيره الذي هو معنى المعدولة يكون تخصيص الفعل بما اثبت له لان الفعل له في المعدولة جزء من الحبر المثبت للمسند اليه وان كان هو في نفسه منفيا اذا لحرف لا يقع خبرا بخلاف السالبة فانها لاثروت فيها لشيء وانما فيها سلب الربط ولا تنافي بينكون الفعل منفيا وثبوته كغيره لان المنافي للثبوت للغير انما هو النفي عنهلانفي الشيء في نفسه وفي شرح الرسالة ان حرف السلب في معدولة الحمول جعل مع ما بعده كشيء واحد اثبت للموضوع فمعنى زيد لاججر أن اللا حجرية ثابتة لزيد ومعنى زيد ليس بحجران الحجرية مسلُّوبة عنه واذا كان كذلك كان التأويل الذى ذكره السيد دافعا لقوله وعلىكل نقدير يكون تخصيص الفعل بما اثبت له فانه لولا ماذكره الحشى لكان الاعتراض باقيا لاينفع فيه ذلك التأويل

(قول المحشى) بان يكون عدم الفعل ثابتا له أى كما ان الفعل باعتبار عدمه ثابت له كما مر

(قول المحشي) بان يكون النفي هنه فلا يكون الفعل ثابتا له ولا باعتبار عدمه

(قول المحشى) موجبة معدولة أنما جعلها موجبة معدولة لاسالبة المحمول لانهاكما سيأتي للرد على من اعتقد عدمسمي واخطأ في فاعله اي الذي ثبت له ذلك العدم كما سيأتي في الشارح

(قول الشارح) لانه قد نني عن المتكلم الروية على وجه العموم يعنى ان انا مارأيت احدا سالبة سلبا كليا لوقوع النكرة فى سياق النفى لاسلبا لكلى لان النكرة فى نفسها ليست كلية فيكون معناها عند التقديم للتخصيص انا من اثننى عنه روية واحد من الناس عنه روية واحد واحد من الناس

ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم شوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لانسلم ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق بينهما واضح فان الاول يغيد السلب الجزئي لان نفى الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس لا ينافى اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلى لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على أنه سهومن الكاتب والصواب ما أنا رأيت كل احد

وان تثبت لغيره تلك الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحــد واقعة من المتكلم إما بالانفراد أو الشركة مصيبا في أصل الفعل مخطئا في نسبته اليه وكلا الامرين محال

وقول الشارح فبفيد بالتقديم اختصاص المتنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد أي فالنبي وارد على كلي لاجزئي كما هو تقرير الشارح فبفيد بالتقديم اختصاص المتنكم بانتفاء الكلي عنه اي انتفاء روية كل واحد عنه وثبوت روية كل واحد المنبي افاد التقديم ذلك المهنى سواء كان سالبة كما قررنا أو معدولة بان يكون المعنى انا من ثبت له عدم رؤية كل احد بل ثبت له نقيضه اعنى رؤية كل أحد ولما كان كذلك فهم بعض الناظرين ان مراد المصنف ان النبي وارد على كلي وانها بدون ذلك الكي تكون معدولة أذ لو كانت بدونه سالبة لكني في افادة ذلك المهنى توجه النبي الى جزئى وانما كانت معدولة لما اعترض به بعض المحتقين ان المائمة من ان الماقى بعد تعيين الفاعل هو السلب الكلي أعنى عدم رؤية احد فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير أحدا واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تهيينه وزع انه غيرك أو انت بمشاركة الغير فنفت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعنى عدم رؤية أحد ومما يصرح بان المعترض فهم من كلام المصنف ذلك ماذكره الشارح في حاصل النظر بعد حيث قال وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير حاصل النظر بعد حيث قال وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير كلى بل على جزئى وهو فرد من افراد الناس فيفيد سلبا كليا لوقوع النكرة في سياق النبي واذا كانت خينة معدولة كان كلى لا ناللم لا الكلى ثانه بالكلى ثانه بالجزئي في اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلى يناقضه الا يجاب الجزئي فيكفي في اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلى ان لا يثبت أهاره بان يكون لغيره الا العاب الجزئي

(قول الشارح) لما تقدم اي من قاعدة هذا القصر وهي ان التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوصوالسر في ذلك ان المقصود منه رد خطأ الخاطب فىالفاعل فلا يتعرض للفعل الا على الوجه الذي علمه للخاطب لئلا يختلف الوجه ويفوت المقصود

(قول الشارح) ولهذا حمله كثير من الناس الخ أى لفهم ان مراد المصنف ان الساب وارد على كلى وانها حين كون السلب واردا على جزئى تكون معدولة لما مر حمله كثير من الناس على انه سهو والصواب ما أنا رأيت كل احدثم

واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما أنه مبني على ماذ كره أئمة اللغة من أن أحدا أذا لم تكن همزته بدلا عن الواو لايستممل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم الك رأيت كل احد لانه ايجب فلا يستعمل بدرن كل والثانيان احدا يستعمل بمهنى الجمع ولهذا صبح دخول بين عليه وعو د صمير الجمع اليه في قوله تعالى لانفرق بين احد من رسله ، فما منكم من احد عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى«لسان كاحد مر النساء» بمنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام فى كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على أنه نكرة وقعت في سياق النفي كما نوهمه البعض وظاهر كلام الصحاح أنه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلحان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبنى على أن أحدا اسم في معنى الواحد لا بتغير بتغير الموصوف فيجوزان يعتبر موصوفه مفردا اومثني اومجموعا مذكرا اومؤنثا أى احد من الافراد او المثنيات أو الجماعات واذا كان احداهنافي معنى الجمع يكون المعني ما اا الله تعالى ان الشارح قل ان النفي عام فيكون الاثبات عاماو المصنف رحمه الله تعالى ان النفي اى ما يورد عليه النفي عام فيكون المثبت عاما فيرن عليه النظر المدكور وهو انا لانسلم الخ وسيأتى انهيمكن ارجاع كلام المصنفرحمه الله تعالى الى ما اختاره الشارح رحمه الله (قوله واعتذر عنهالخ) اى عن أترك لفظ كل(قوله بدلا عن الواو) باز، يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد في نحو قل هو الله أحد فان أصله وحد بمعنى واحد يستعمل فى الابجاب بدونه (قوله الا مع كل الخ) وقيل لايستعمل في الايجاب أصلا وبهذا صرح في التلويج (قال قدس سره على الاشتراك المعنوى) بان يراد بمن يصلح ان يخاطب به المفهوم (قال قدس سره وباختلاف القدر المشترك) فان القدر المشترك على قول الضحاح يختص بذوى العلم وعلى ماقيل بمن يتصف الوحدة (قال السيد على الاشتراك اللفظى)بان يراد بمن يصلح أن يخاطب به مايصدق عليه هذأ المنهوم من الواحد والاثنين والجاعة (قوله واذاكان الخ) مقدمة ثانية للاعتذار الثانى

اعتذر عن ترك لفظة كل بوجهين احدهما انه مبنى على ان لفظ احد اذا كان همزته بدلا عن الواوكان فيه معنى الوحدة فيكون مختصا بالاستمال في الموجب بدون كل نحو قل هو الله احد بخلاف ما اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو بل اصلية فاذ لعدم معنى الرحدة فيه معالتباسه بماهمزته مبدلة عن الواو الذى فيه معنى الوحدة لا يستعمل في الايجاب الا مع كل للدلالة على ان همزته اصلية وعدم معنى الوحدة فيه وما هنا من الثانى فيقدر معه لفظ كل بدليل ان المردود عليه هو من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب لا يستعمل بدون كل ثانيهما ان احدا يستعمل بمعنى الجمع لما ذكره

(قول الشارح) وعدم جريان هذه الاحكام اى صحة دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه وكونه بمعنى جماعة

(قول الشارح) كما ثوهمه البعض قيل هو القاضي البيضاوي

(قولاالشارح)وظاهر كلامالصحاحاستدلالعلى انه يستعمل بمعنى الجمع لبيان انهوضع لغوى فَيكون مشتركا لفظيا أو معنو يا (قول الشارح) وقيل هو مبنى الح الفرق بينه وبين ماقبله بينه السيد والمحشى

(قولاالشارح)اسم في معنى الواحد أى شي ثبت له الوحد : سواء كان فردا أو اثنين أوجماعة وعلى هذا همزته بدل من الواو (قول الشارح) واذا كان الخ من "تمة الاعتذار الثانى واما كلام الصحاح والقيل بعده فهو بياء لقوله يستعمل بمعنى رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد ان لان هذا الامتناع جار في نحو ما أنا رأيت رجلا وما أنا اكات شيئاً وما أنا قلت شهراً وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ماسيجي فلا يكون خصوصية لفظ أحد وأيضاً يجوز أن يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله هو الله أحد في قوله تعالى ولا تعالى هو الله أحد والمنفي حينئذ هو الله الحد والله المناس والمنفي حينئذ هو الرقية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نني الرقية الواقعة على كل احد نني المرقية الواقعة على كل احد نني المدوم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رأيت احداً أو رجلا أو نحو ذلك يفيد عموم النني الذي هوساب كلى وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة أعنى يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير أحدا

(قوله جار في نحو الخ) معلل بعلة واحدة ، وهو كون المنني عاماً على ما سيجي. في كلام الشيخ فلا يود ماتوهم من أنه يجوز أن يكون الامتناع في هذه الصورة معللا بهذه العلة وفي سائر الصور بعلة أخرى (قوله وأيضاً يجوز الخ) فيلزم مما ذكرتم أن لايكون على ذلك التقدير ممتنعا مع أن الشيخ صرح بالامتناع في كل نكرة وقمت في سياق النني (قوله فالحاصل الخ) أي حاصل الذفار المورد على ما قاله المصنف رحمه الله يعني انه بعد ظهور فساد حمل الكلام على ترك كل

الجيم وانه على اعتبارين

ومن حيث ان احداها غير مبدل الهمزة ومن حيث توقف افادة الاختصاص بالسلب الكلي على توجه النفي على معنى كل ومن حيث ان احداها غير مبدل الهمزة ومن حيث انه مع كونه غير مبد لها يغيد المطلوب

(قول الشارح) لان هذا الامتناع هذا راجع للاعتذارين معا وقوله وأيضا خاص بالاول اذ لم يصرح الثانى بانه غير مبدل الهمزة وقوله وان لايكون بمعنى الجمع خاص بالثاني ولك ان ترجع قوله وأيضاً للثانى بناء على ان كونه بمعنى الجمع انحا كان عند عدم الابدال كايدل عليه مقابلته با قمل بعده وقوله ولو سلم أى كونه بمعنى الجمع وقوله والم في حينئذ الح أي انه اذا كان احد بمعنى جماعة يكون نكرة في سياق النفي فان قليم الها تعم كل جماعة قلنا هو حينئذ يكون مساويا له اذا كان بمدى فرد من الافراد وقد قلنم انه لايفيد المطاوب بناء على انها معدولة فاندفع مافي الفنري

(قول الشارح) فالحاصل الح أى بعد توجه المنظر السابق ودفع ما أجيب به عنه يكون الحاصل ان المفهوم الح وانما اعاده لافادة ان ذلك النظر حينئذ جار في كل نكرة ولذا قال وقولنا مارأيت أحدا أو رجلا أو نحوذلك ولاجل الابراد عليه بقوله لايقل الح ورده

(قول الشارح) يقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصفة أعنى بجب أن لا يصدق على الغير أنه لم ير أحدا

(قول الشارح) ان لأيصدق على اخير انه لم بر احدا يقتضى ان تخصيصه بالمتكلم معناه انه صادق عليه انه لم ير أحدا وهو معنى المعدولة اذ معنى السالبة انه ستف عنه رؤية احد لاصادق عليه فان معنى السالبة سلب الربط بخلاف المعدولة فان معناهاربط السلب ومن هذا ونظائره اخذ المحشى رحمه الله توجيه النظر بما ذكره

(قول المحشي) قال أن المنفي أى مايورد عليه النفي الح أي قال ذلك عند من نظر فى كلامه والا فسيأتى امكان ارجاعه لكلام|الشارحكا سيقول (قول المحشي) وهو كون المنفى عاما سيأتى تأويله بان يكون في الكلام المنفى عوم

وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأي احداً لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى لا يقال السلب الكلى يستلزم السلب الجزئى فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زبداً لأن نفي ضرب زيد يستلزم ننى الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجوازكونه أعم وقال الفاضل الملامة في شرح المقتاح ان المفعول في

والاعتذارين المذكورين صارحاصل النظر المورد جاريا في كل نكرة وقعت في سياق النفي شاملا للفظ أحد وغيره (قوله وتحقيقه الح) أى تحقيق الجواب ان تخصيص الملزوم بالشيء أى قصره عليه كقصر السلب الكلي على المتكام لا يستازم تخصيص اللازم وقصره عليه كقصر السلب الجزئى على المتكلم ايفيد أن نقيضه وهو الا يجاب الكلى ثابت لغير المتكلم فيازم المحال كذا نقل عن الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقل الفاضل العلامة الح) عطف على قوله قال المصنف رحمه الله تعالى والمقصود من نقل كلامه مع انه عين الوجه الذي اختاره الشاح رحمه الله تعالى فيا سبق نقل كلام بعض المحققين والرد

(قول الشارح) لايقال الح يعنى ان قولنا ما أنا رأيت أحدا وان كان مفاده السلب الكلى الذي يرتفع بالابجاب الجزئي الا انه يلزمه السلب الجزئي قان نفي الرؤية اذا كان عاما لكل فرد لزمه عدم رؤية المجموع اعنى بمض الافراد فتخصيص السلب المجزئي به الذي هو مدلول ما أنا رأيت كل أحد فيلزم ان الغير رأى كل احد لان السلب الجزئي يقابله الابجاب الكلى

(قول الشارح) وتحقيقه ان اختصاص الح أي لايلزم من قصر السلب المكلي الذي هوملزوم على المتكلم قصر السلب الجزئي الذي هولازم عليه لجوازكون السلب الجزئي المع يعمى انه لايلزم من اختصاص عدم رؤية احد من الآحاد بالمتكلم للمن عدم رؤية كل احد به ليلزم أن يكون غيره قد رأى كل أحد لان عدم رؤية كل أحد أصلا والمحال الما يلزم على الاول دون الثاني والحاصل ان مدلول ما أنا رأيت أحدا هو السلب المكلي و يلزمه انتفاء رؤية البعض الذي هو مدلول السلب الجزئي لكنه كما يتحقق معه يتحقق عند انتفاء رؤية البعض فقط كل المناه رؤية البعض فقط كل المناه رؤية كل أحد كما يكون عند انتفاء رؤية بعض فقط كزيد فيلزم المحال حينئد عندقولنا ما أنا رأيت زيدا لان المعنى على السلب الجزئي كذاك يكون عند انتفاء رؤية احد احد فلا يلزم المحال والذي حينئر ان السلب المحلي الما الموزي لان مدلول السلب الجزئي بن بن ووية البعض فقط واللازم السلب الحزئي لو لم يكن السلب الحكلي لا نفس السلب الجزئي لان مدلول السلب الجزئي بن برفع الحكم عن البعض سواء كان مع الاثبات للبعض مع انتفاء رؤية البعض الكن ذلك ليس مراداه ناكا يعرفه المنامل

(قول الشارح) وقال الفاضلالملامة الخ هذا كلام محقق وهو بمعنى تعليل الشارح السابق وانما اعاده لاجل اعتراض بعض المحققين عليه ورده

⁽ قول المحشي) والاعتذارين أي بمد ظهور فسادهما

تولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه فى سياق النني يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو اللك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطأ فى هذا المقام انما يكون فى الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما ننى من الفمل الوافع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكام والمخاطب ان عاما فعام وان خاصاً فحاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عايه بمض المحققين بان الباقى بعد تميين الفاعل هنا هو السلب الكلى اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقداً أن انسانا لم ير أحداً من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ فى تعيينه وزعم انه غيرك أو انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت فى نفسك هذا السلب اعنى عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسابا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب

عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة * قل قدس سره وان كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه الخ * فيه ان المفهوم الصريح من ما أنارأيت الااحداوما أنا رأيت أحدا نفي رؤية واحد لا بعينه ،والمفهوم التزاما من كل منهما نفي الرؤية عن فرد فرد فان اعتبر في الفصر المفهوم الصريح كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فمقتضى كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغير المتكلم ولا استمالة فيه فبصح كلاهما واناعتبر المفهوم الانتزامي لا يصح كلاهما لاستلزامهما المحال فلا فرق الاان يقال ان النكرة الوقعة في سياق الذي موضوعة بالوضع النوعي للعموم كما صرح به في التلويج فيكون افي الرؤية عن فرد فرد

(قول الشارح) لما كان عاما لوقوعه الخ أى لما وقع فى كلامك في سياق النفى كان عاما لواحد واحد وان كان قبل النفى لواحد فقط فيلزم ان يكون معتقد المخاطب كذلك والا لم يصح ان تأتى به في سياق النفى

(قول الشارح) فيلزمان يكون مانني من الفعل أي مافقى عن المتكلم فانه اذا كان معتقد الخاطب انك رأيت كل احد واخطأ في المك الرأى لزم ان تكون في جوابه نافيا لفاعلية ذلك الفعل عنك فيكون قولك ما أنا رأيت احداسالية لامعدولة (قول الشارح) فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير أحدا الخ فيه انه كان الواجب حينتذ انا مارأيت بتقديم ماهو محل الخطأ لان النفى حينئذ من جملة الحبر فلما قدم النفى على الجلة علم ان الخطأ وقع فيما قدم من جرئيمالان خطأ المخاطب انما يكون في أحد الجزئين لافيما هو خلرج عنهما كما ان الرد عليه انما يكون بتقديم ما أخطأ فيه على الآخر لابتقديم شيء آخر وهذا هو لفرق بين تقدم النفى وتأخره

(قُولِ الشارح) اذ لو اختلف الفعلان ايجاباً وسلبا الخ هذه معارضة بالمثل لقول الفاضل العلامة اذ لو اختلفا عموما وخصوصا الخ وهى غلط فاحش فان المخاطب اعتقد ثبوت الفعل وأصاب فيه لكنه اخطأ في نسبته للمتكلم فنفى المتكلم فاعليته للفعل لانفس الفعل حتى يختلف الفعلان ايجابا وسلبا

(قول السيد قدس سره) ان كان النزاع في رِوَية اى في فاعلما

(قولالسيدقدسسره)وان اختلفافى الظهوروالنصوصية لمدموجود من ولاتقديرهافى صورة النكرة فهى ظاهرة في العموم نقط (قول السيد قدسسره) ما قرراه وهو انها فى قوة قولك ما أنا رأيت زيداً الخ

(قول المحشي) والمفهوم التزاما الخ لان نني رؤية واحد لابمينه لايتحقق الا بنني رؤية الكل

هذه هى الكامات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهى منقاربة ومنشؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقو بين تقديم المسند اليه على الفمل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفمل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجملوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذامثله في نحو انا ما قلت كذا وابيس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه أنه اذا قدم المسند اليه على الفمل وحرف النفي جميعا فكمه حكم المثبت يأتى تارة للتقوى وتارة للتخصيص كايذكر عن قريب واذا قدم على الفمل هون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك أنا ما سميت في حاجتك عند قصد التخصيص أنما يقال لمن اعتقد عدم سعى في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم أنه غيرك أو انت بمشاركة الغير فاعله الذي سعى فزعم أنه غيرك أخوا أن قولك أنا سعيت في حاجتك أنما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم أنه غيرك أو انت بمشاركة الغير وأمانحو قولك ما أنا سعيت في حاجتك فهو على ما أشار اليه الشار اليه الشار العالمة أنما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب على ما أشار اليه الشار اليه الشار العالمة أنما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب

مفهومه الصريح بخلاف لفظ الاحد الواقع في سياق النفي ، فان عمومه عقلى لازم لمفهومه الصريح فلايعتبر فىالقصر «قال قدس سره فيبقى عموم نفي الرواية ضائما » فيه انه يجوز ان يكون للمبالغة في نفى رواية وأحد لا بعينه الا ان يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب في الفاعل فلا يتعرض للفعل الا على الوجه الذى علمه المخاطب لئلا يؤدى الى اختلاف الغرض (قوله هذه هي الكلات الح) أي النظر المورد على المصنف رحمه الله تعالى وان لفظ كل سقط من قلم الناسخ والاعتذارا بن واعتراض بعض المحتقين واما تحقيق العلامة فحقبول جيد مبنى على الفرق على ماسيجي، (قوله وهي متقاربة)، اذ حاصل

⁽ قول الشارح) وهي منقار بة لان مبناها شيء واحد كما في الحاشية

⁽ قول الشارح) ولم يفرقوا الح مع ان الاولى معدولة والثانية سالبة

⁽ قول الشارح) وأيس هذا أول قارورة الخ مثل يقال لمن فعل فعلا لا يتعجب منه لسبق مثله واصله ان بعض الصحابة فعل فعلا مخالفا أيضاً فقيل ليس هذا أول قارورة كسرت في الاسلام ثم فعل غيره فعلا مخالفا أيضاً فقيل ليس هذا أول قارورة كسرت في الاسلام وصار مثلا (قول الشارح) فحكمه حكم المثبت أى غير المعدول نحو انا سعيت

⁽ قول الشارح) عند قصد التخصيص اى فيهما أحتراز عن قصدالتقوى في الاول

⁽ قول الشارح) لمن اعتقد عدم سعىواصاب الخ فعند قصد التخصيص بتقديمالفاعل تكون القضية معدولة اذ ليس هنا نغى الفاعلية عن شيء بل أثبات الفعل المنفي للمقدم دون غيره

⁽قول المحشى) فان عمومه عقلي لازم لمفهومه الصربح الخ صريحه ان مدار عدم الاعتبار على كونه لازما عقليا لاعلى كونه أعم كما عول عليه الشارح في التحقيق

⁽قول المحشي) اذ حاصل النظر الخ اى حاصله ان ما أنا رأيت أحدا يفيد اختصاص المنكلم بثبوت السلب الكلى له دون غيره فتكون معدولة لا اختصاصه بنفي الفعل عنه حتى تكون سالبة وحينئذ فلا بد من تقدير لفظة كل الذى هو

النظرة ن ما أنا وأيت أحدا يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلى ، فلا يكون للغير السلب الكلى أينا وهويستاذم آثبات الايجاب الكلي الذي هو المحال وحاصل سقوط الفظة كل والاعتذارين آنه اليس لاختصاص السلب الكلي و بل لاختصاص رنع الابجاب الكلى وحاصل اعتراض بعض المحققين أنه لما كان يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلى يكون رد الاعتقاد المحاطب ثبؤت إلسلب الكلي لغيره اما بالانفراد أو الشركة وهو ليس بمحال آغا ألمحال اعتقاد الايجاب الكلى ولاشك أن مبنى جميع ماذكر على ان ما الارأيت أحدا يفيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلى بمعنى ثبوت السلب الكلي له دون غيرهومنشوم عدمالفرق بين ما أنا رأيت أحدا وبين أنا ما رأيت أحداً أذ المفيد لاختصاص المتكلم بالسلب الكلي هو الثاني دون الاول فإن الاولى سالبة معناه انامن انتفيعنه رؤية واحد واحد من الناس لانميري فيجب بمقتضى القصر أن ينتفي عن المتكلم رؤية وأحد من الناس وأن تثبت لغيره الك الرؤية العامة وأن يعتقد الخاطب فيه أن رؤية واحد واحد واقع من المتكلم اما بالانفراد أو بالشركة مصيباً في أصل الفعل مخطئاً في نسبته اليه وكلا الامرين من ثبوت الرؤية العامة للغير واعتقاد المخاطب وقوءا محال فلا يصح ما انا رأيت أحدا والثانية موجبة ممدولة المحمول ممناه انا من ثبت له عدم رؤية واحد واحد من الناس لاغيري فيجب بمقتضي القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية واحد واحد من الناس اعنىالسلبالكلي وان ينتفي ذلك السلبالكلي عن غيره وان يعتقد الخاطب ان ذلك الساب الكلي واتع من غير المتكلم إما منفردا او مع الشركة مصيباً في اصل الفعل مخطئًا في نسبته الى الغير وكلا الامرين من عسدم ثبوتُ الساب الكلمي للغير واعتقاد الخاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذي عليه مدار النظر والاعتذار والاعتراض هذا واذا كحققت ان ماانا رأيت احداً ، يفيد نني رؤية واحد واحد عن المتكلم وثبوتها لغيره كذلك عقول المص رح فيالايضاح انالمنفي هوالرؤية الواقمة على كل احد ان اراد ان ما وقع عليه النفي هو الرؤية العامة كما هو الظاهر، وفهو ظاهر البطلان وان اراد إن الحاصل بعد ورود النفي هو الرؤية العامة المنفية فهو حق ويؤيده ، انه قال في بيان معنى ما انا قلت أفاد نفي الفعل عنك وثبوته للغير ويكون مآلَه ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى بعينه، واندفع الاعتراض عنه ايضاهاما وجده الحاطر

حاصل الاعتذار الاول اوان أحد بمعنى الجمع الذي هو حاصل الاعتذار الثانى حتى يكون مفاد الحصر مجالافتدبر ليندفع ماقبل هنا (قول الحشى) فلا يكون للغير الخ قدم قوله للغير افادة لمعنى الحصر الذي هو مدلول القنصيص

رُولِ المحشي) بل الاختصاص رفع الايجاب الكلى أى الذى هو السلب الجزئي

(قول المحشي) يفيد نفي رؤية واحد واحد اي الذي هو سلب كلي لاسلب لكلي

(قول المحشى) فهو ظاهر البطلان لان هذا المراد سلب للكلي ومانحن فيه سلب كلى لان النفي انما توجه على جزئي لا كلى لان النفي انما توجه على جزئي لا كلى في المحلى وهذا غير النظر الذي أورده الشارح على المصنف ودفعه المحشى سابقاً كما عرفت المدارج المسلم ا

(قول المحشي) انه قال فى بيان معنى ما انا قلت الخ أى فى الايضاح حيث قال بعد قوله وقد يقدم المسئد البه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى كقولك ما انا قلت هذا مانصه أي لم أقله مع انه مقول فافاد التقديم نفى الفعل عنك وتبوته لغيرك فلا تقول ذلك الا فىشيء ثبت انه مقول وانت تريد نفي كونك قائلا له هوهو صريح أيضاً فى ان الفضية سالبة لاممدولة وانما كان مؤيدا لذلك لان قوله افاد نفى الفعل يفيد انه لسلب الفعل لا لموفع الايجاب الكلي

(قول المحشي) واندفع الاعتراض عنه أيضاً أي النظر السابق الذي حاصله صحة ما ادعى المصنف فساده ﴿

يه لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك أو انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطما على الوجه الذى ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما أنا قلت شعرا قط ما أنا اكلت اليوم شيئا ما أنا رأيت احداً من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل أحد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعراً قط ولم يأكل اليوم شيئاً أو لم يرأحداً من الناس وأصاب في ذلك لكنه أخطأ في تعيينه فزعم أنه غيرك أو انت بمشاركة الغير فلا بد وأن يقول له أنا ما قلت شعراً قط انا ما اكلت اليوم شيئاً أنا ما رأيت احداً من الناس ويكون هذا مني صيحاً كما أذا قلت أنا الذي لم يقل شعراً أنا الذي لم يو أحدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص أن لا يصدق هذا الموصف على النير ويكني فيه أن يكون أحد قد قال شعراً أو اكل شيئا أو رأى احداو لا يصلح في هذا المقام أن يقال ما أنا قلت شعرا ما أنا كات شيئا ما أنا رأيت احدالانه

العليل والنظر الكليل والله اعلم بحقيقة الحال (قوله لم يصح ان يكون المنني عاماً) أى، يكون في الكلام المننى عموم لا ان ما ورد عليه النبي لا يصح ان يكون إى ذلك ما ورد عليه النبي عاما (قوله ان يكون) اى ذلك الانسان (قوله فاذا اعتقد الح) بيان للفرق بين ما انا رأيت أحدا وأنا ما رآيت احدا (قوله ولا يصلح في هذا المقام الح) عطف على قوله فلا بدوان تقول له انا ما قلت شعرا اوعلى قوله تقول في ان تقول (قوله ولم يقل احدا لح) رد على ما قاله بعض المحققة بن معترضا على العلامة وعلى ما يفهم من حاصل النظر المذكور حيث قال وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه

⁽ قول الشارح) أو انت بمشاركة الغير أي على سبيل المعية فيكون قصر افراد ومثله قصر التعيين

⁽ قول الشارح) قال الشيخ استدلال على ماقبله (قول الشارح) في شيء ثبت أى في قائله

⁽ قول الشارح) ان يكون المننى عاما أى يكون فى الكلام ذى النئى عوم لا ان ما ررد عليه النني لايصم ان يكون عاما اذ ليس فيما ذكره من الامثلة شىء عام ورد عليه النني وانما جاء العموم من وقوع النكرة التى هى بمعنى فرد مافي سياق النني فاندفع ما يتوهم من ان كلام الشيخ يوافق تعليل المصنف السابق

⁽ قُولَ الشارح) وَكَانَ خَلْمًا بِالضِّم وَالفَتْحُ بِاطْلُ

⁽ قول الشارح) ان تكون أى تكون انت ذلك الذي قال كلشمر مثلا

⁽قولالشارح)انلايصدق هذا الوصف الحفالقضية معدولة بخلاف الاولى فانها سالبة كما يصرح به قوله فنفيت ان تكون الخ (قول المحشى) أى يكون فى الكلام المنفى عموم اى الكلام ذى النفى وقد عرفت وجه هذا التأويل فيما سبق ولو أوله بأن معناه لم يصح أن يكون المنفى بعد ورود النفى عليه عاماكما صنع في تأويل عبارة المصنف لكان اسهل

⁽مَوَّلُ الْمُعَشَّي)ماورد عليه النفيءامّا ايماوردعايه حال كونه عاما فانه انما وردعلي جزُّي. بعد الورودكان النفي عاما كالمنفي

انما يكون عند الفطع بثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى الننى من العموم والخصوص ولم يقل أحد بانه يستعمل للرد على من أصاب فى ننى الفعل واخطأ فيمن نني عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو عشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النني جميماً بل الواجب فيما بلى حرف النني ان يكون المخاطب مصيبا فى اعتقاد ثبوت الفعل الذى ذكر في الننى على الوجه المذكور مخطئاً فى اعتقادان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الفير فليتأمل (ولاما اناضر بت الازيدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل

الصغة اعنى بجب ان لايصدق على الغير انه لم ير احدا (قوله لانه يقتضي ان يكون الخ) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مضروبا للمتكلم ولا يكون مضروبا للغير، الاثبات فلا يكون زيد مضروبا للمتكلم ولا يكون مضروبا للغير، ويكون مفاد التقديم القصر باعتبار جزئي الجلة اعنى نفي ضرب من عدا زيد او ثبوت ضرب زيد اى ، ما انا ضربت سوى زيد بل غيرى وانا ضربت زيدا لا غيرى ، كما افاده السيد فى شرح المفتاح

(قول الشارح) لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل الخ أي فتكون القضية سالبة لامعدولة كما زعم بعض المحققين في اعتراضه على العلامة حيث قال فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير أحدا الى قوله وحصرت في نفسك هذا السلب وحينتذ يبطل مابني عليه من النظر السابق في كلام المصنف فتدر

(قول الشارح) لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك الخ عبارة الايضاح وقد سبقان مايفيد التقديم ثبوته الهيرالمذكور هو مانني عن المذكور فيكون مقتضياً لان انسانا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم

(قول المحشى) ويكون مفاد النقديم القصر باعتبار جزئى الجلة الخ هذا توجيه للكلام بناء على رأى المصنف وتسليم اعتراضه الآني على تعليل الشيخين بان التناقض ممنوع والا فسيأتى الرد عليه بان مقتضى التقديم أن يكون الفعل بجميع قيود التى منها الاستثناء مسلم الثبوت فيجب أن يكون الاستثناء من الاثبات لامن النفى اذ لوكان من النفى وكان هناك قصر باعتبار جزئي الجلة لكان هناك قصران وكان للمخاطب اعتقادان اعتقاد ضرب المتكلم من سوى زيد واعتقاد ضرب غيره زيدا دونه فيكون هناك ضربان وسيأتى رد الشارح عليه بقوله لانا نقول المنتقض بالا الى آخره فتأمل

(قول المحشى)كما افاده السيد أى بعد ما أبطل كون الاستثناء من الاثبات كما سيقول الشارح بما نقله عنه المحشي آخرا فقال همنا وجه آخر وهو أن يجعلاالاستثناء راجعا الى النني فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيدونني عنها ضرب من عداه والتقديم يقتضى اثبات ذلك المنني لغيره ونفي ذلك المثبت عنه أى عن ذلك الغير الي آخرماذكره المحشي ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجزئين باعتبار الجرء الاول فقط او الجزء الثانى فقط لائه يستلزم الخلاف بين المشكلم والمخلطب في العقل وهو ينافي مقتضى التقديم وعلى التقدير بن يقتصى النقديم ان يكون غيرك قد ضرب كل احد سوى زيدوهو محال فها قيل ان هذا التعليل مبنى على اعتبار الاستثناء من الاثبات ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدرعام) لانه يجب دخول المستثنى فيه دخولا يقينيا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا باعتبار محمومه واستغرق الجميع افراد جنس المستثنى فاذا اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل احد فيكون ما ورد عليه النفي عاما ويازم بمقتضى المتقديم ان يكون المثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من الاثبات فيكون الاثبات

(قول الحشى) ولايجوز ان يكون الخ اسم يكون ضمير يرجع الى مقاد التقديم وخبرها قصر مجموع الجزئين

(قول المحشى) ولا يجوز أن يكون الخ رد لما اعترض به بعض الفضلاً هذا الوجه الذي رضيه السيد قدس سره حيث قال لانسلمان النقديم يقتضي اثبات المنفي لغيره ونني المثبت عنه وانما يقتضي أن لايثبت هذا الجميع اعنى ضرب زيدوعدم ضرب من حواه لغيره وذلك بان لايضرب أحدا من الناس أو ان لايضرب زيدا و يضرب من عداه أو ان يضرب زيدا ويضرب بعضاً ممن عداه أو ان يضرب زيدا ولا يضرب احدا ممن عداه او ان يضرب زيدا ولا يضرب مضاً ممنعداه أو ان يضرب جميع الناس والممتنع هوالاحتمال الثانى والسادس والباقى تمكن فلا وجه للحكم بامتناعه مطلقاا نتهى وحاصل رد المحشي له انا حيث سلمنا ان التقديم يفيد القصر باعتبارا لجزئين فلا بد ان يكون المخاطب معتقدا المتنالضارب لمن سوى زيد دون غيرك وان غيرك هو الضارب لزيد دونك فأذا قلت ماضر بت الا زيدا فقد افدت ان ضرب من سوى زيد مسلم الا آنه اخطأ المخاطب في فاعله فرعم آنه آنت فتنفه عن نفسك وتثبته لغيرك وأن ضرب زيد مسلمأيضاً الا انه اخطأ المخاطب في فاعله فزيم انه غيرك فتثبته لنفسك وتنفيه عن غيرك واذاكان القصر باعتبار المجموع لزم الحلف بين المتكلم والخاطب في الفعل وهو ينافي مقتضي التقديم على ذلك التقدير ثم ان ذلك الفاضل اعترض أيضاً هذا الوجه وقال اذ يلزم على هذا التقدير ان لايكون فرق بين ما أنا ضربت الا زيدا وآنا ماضربت الا زيدا لانه على هذاالتقدير بجب ان يكون المقرر الذي وقع النزاع في فاعله هو عدم الضرب الذي استثنى منه زيد فلا يكون النزاع في فاعل الفعل المثبت بل فى فاعل الفعل المنفى كما في انا ماضر بت الا زيدا اذ لو كان التزاع في فاعل الفعل المثبت رجع الاستثناءالى الاثبات ضرورة ان جميع القيود غير الفاعل يجب ان يكون مقررا مسلما متفقا بين المتكلم والمحاطب اه وهو اعتراض متوجه عايه قدس سره كما أنه متوجه على المصنف أيضاً حيث حمل كلامه على هذا الوجه كما اختاره المحشي وهذا الاعتراض هو يممنى حواب الشارح الآتي عن اعتراض المصنف وقد قرره المحشي فيا سيأتى عالامن بدعليه فليتأمل

(قول المحشي) في الاستثناء المفرغ واما غير المفرغ فلا يجب الدخول لجواز ان يكون منقطعا كذا قيل

ر قول المحشي) فلا بد الت يكون النفى عاما فيكون المعنى انتفى الضرب انتفاء عاما لكل فرد منـــهُ الا ضرب زيد فلم ينتف

(قول المحشي) فيكون الاثبات أيضاً عاما أى يلزم ان يكرن منتقد المخاطب الاثبات العام لكل فرد والا لما صح الرد عليه بالنغي العام المدلول على عمومه بالاستثناء منه ايضا عاما وعوم الذي والاثبات يستازم عموم المنفي والمثبت، فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك اى عاما على كلا التقديرين، و يصح الاشارة بقوله لما تقدم الى ما تقدم عن الايضاح فانه تقل بالمه في المنفي الإيضاح فانه تقل بالمه في المنفي النقديم يفيد الفعل عن المذكور وثبوته لغير ان كان عاما فعام وان خاصا فخاص لان المنفي ان كان عاما يكون المثبت كذلك فانه مبنى على ان قوله كما تقدم الشارة، الى ما ذكره الشلاح رحمه الله تعالى بقوله فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص على انه لو سلم انه الشارة اليه فقد عرفت ان عموم النفى والاثبات يستازم عموم المنفي والمثبت عنه من العموم والخصوص على النظر المورد في ما اما رأيت احدامن، انا لا نسلم ان المنفى ضرب كل احد سوي ويما، حرونا لك ظهر انه لا يرد همنا النظر المورد في ما اما رأيت احدامن، انا لا بد من تقدير المستثنى منه عاما، اما قبل زيد حتى يكون المثبت للغير كذلك بل المنفى ضرب احد ممن سواه لانه لا بد من تقدير المستثنى منه عاما، اما قبل زيد حتى يكون المثبت للغير حتى يظهر لك اندفاع جميع الشكوك التي عرضت الناظرين (قوله وفي هذا الخ) اى النفى فتدبر حتى التدبر حتى يظهر لك اندفاع جميع الشكوك التي عرضت الناظرين (قوله وفي هذا الخ) اى

(قول المحشى) فيصح قوله فيجب ان يكون الخ أى ويندفع مايتوهم من انظاهر التعليل ان العموم في المنفي والمثبت مع انه لايظهر الا اذا جعل الاستثناء من الاثبات وقدر المستثنى منه كل احد لا أحد ولايظهر على ان الاستثناء من النفى لان العموم حينئذ في النفي والاثبات وحاصل الجواب ان عوم النفي والاثبات يستلزم عموم المنفي والمثبت فصح ظاهر التعليل سواء كان الاستثناء من الاثبات أو من النفي أما الأول فظاهر وأما الثاني فلان المعنى انتفى ضربي انتفاء عاما عن كل فرد الا عن زيد فثبت ان المستثناء من على الاحتمالين وقوله على كلا التقديرين أى الاستثناء من الاثبات أو النفي

(قول المحشى) ويصح الأشارة بقوله لما تقدم فانه نقل الحيميني ان مراد الشارح بما تقدم هو مانقله عن المصنف سابقا حيث قال وقال المصنف لان المنفي الح فيكون قوله لما تقدم نقلا بالمعنى لقول الايضاح هنا وقد سبق الح مانقاناه عنه سابقا (قول المحشى) اشارة الى ماذكره الشارح أى بعد قول المصنف نحو ما أنا قلت هذا

(قول المحشى) و بما حررنا لك من ان عموم النفى اذا كان الاستشاء منه اصحة الاستشاء فبلزم ان يكون المنفى عاما عمو ما شموليا لابدليا والا لم يصح الاستشاء منه وذلك بان يلاحظ الاستشاء بعد النفى وحينئذ يكون المثبت كذلك كما اذا كان المنفى ضرب كل احد فيكون المعنى فى الائبات ان غيرى ضرب كل احد الا زيدا وهذا بخلاف مامر في نحو ما أنا رأيت أحدا فان معناه على مقتضي النظر السابق انا من ثبت له عدم رؤية واحد واحد فتأمل

(قول المحشي) من أنا لانسلم الح يمنى أن ما أنا ضربت الآزيدا يفيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلمي لان المستثنى منه المقدر هو لفظ أحد الذي معناه فرد من الناس فالمنفى الذي هو ثابت للغير لاعموم له لانه أيجاب جزئي و به يرتفع السلب الكلمي فلم يستلزم أثبات الايجاب الكلمي الذي هو المحال وحاصل الجواب أن هذا لايرد هنا لانهان كان الاستثناء من الاثبات فالمقدر لفظ كل أحد وأن جمل من النفي فلا بد أن يكون الاخراج بعد تسلط النفي على أحد وكونه بمعنى كل احد والالم يصح الاستثناء أذ لا يخرج واحد من واحد فيلزم أن يكون المثبت كذلك فيجي المحذود (قول المحشي) أما قبل النفي بأن كان الاستثناء من الاثبات أو بعد النفي بأن كان من النفي

بان نقض النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا و نقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعنى ان عنه امتناعه ماذكر ناه لاماذكروه لا نا لانسلم ان ايلاه الضمير حرف النفي يقتضى ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعنى تقديم المسند اليه وايلاه حرف النفي انما يكون اذاكان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط في هذد الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله أنت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما أنا ضربت الازيداً لانه انفهل يدى ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيداً مسلم الازيداً لانه انفي ان تكون أنت الفاعل لا لنفي الفعل يدى ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيداً مسلم

في التعليل المذكور المنقول عن الايضاح اشارة الى الردكانه لا يخالف السكاكى رحمه الله الا يقصدفيه الرد وكون الرد المذكور مع دايل الشخصين مذكورا في الايضاح صريحا لا ينافي ان يكون فى التعليل المذكور اشارة اليه . وما قبل ان في قول المص رحمه الله تعالى ولهذا اشارة الى الرد فان تقديم لفظ لهذا يفيد الحصر يعنى ان علة الامتناع ما ذكرناه لا ما ذكره الشيخان فليس بشيء لان كلة هذا في المتن السارة الى كون التقديم مفيدا للتخصيص ولا خصوصية له بدايل المصنف رحمه الله تعالى فان دليل الشيخين ايضا مبنى على كون التقديم مفيدا للتخصيص (قوله بان نقض النفي الح) تعليل الشيخين مختص بما اذا اعتبر الاستثناء من الذفي بخلاف ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فانه عام كما عرفت (قوله لا نسلم ان الح) وانما ذلك اذا اعتبر الاستثناء من الذي بخلاف ما ذكره المسنف وحمه الله تعالى فانه عام كما عرفت (قوله لا نسلم ان الح) وانما ذلك اذلك اذلك المربع المائلة عوم ماضر بت فان الحكم بالذي بعد الاستثناآت المفرغة فان مقتضي التقديم ان يكون الفعل المستثناء وخلاصة الجواب ان صورة التقديم لا تفاس على سائر الاستثناآت المفرغة فان مقتضي التقديم ان يكون الفعل المذكور بعينه ، اى مع جميع قيوده المذكورة مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناآت المفرغة كما بينه العلامة (قوله لا ليت المذكور بعينه ، اى مع جميع قيوده المذكورة مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناآت المفرغة كما بينه العلامة (قوله لا ليت

⁽قول الشارح) وجوابه الخ خاصله ان مقتضى التقديم ان يكون جميع ماعدا الفاعل مسلم الثبوت فيكون الضرب المعين بأنه هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلما حصوله بصفته اعنى كونه لمن عدا زيدا لكن لغير المتكلم فاذا نقض النفي بالا فقد اثبت عين ذلك الفعل له اذ ليس هناك ضربان لان المنتقض بالا هو نفي الضرب الذى وقعت المناظرة في فاعله وهوحين المناظرة فيه كان ضربا لمن عدا زيدا بمعنى ان المناظرة كانت في ضرب واقع على من عدا زيدا اهو لك أو المدرك فانت بانتقديم نفيته عنك واثبت لهيرك فاذا نقضت النفي فقد جعلت المتفق عليه بينك و بين المخاطب اعنى عدم ضرب زيد باطلاحيث اثبت ضربه لنفسك فكأ نك قلت هذا الضرب الممين الواقع على غير زيد واقع على زيد فتكون ضار با غيرضارب وزيد مضروبا غير مضروب وهو التناقض

⁽ قول الشارح) لا انفي الفعل واذا لم يكن لنفيه لا يصح الاستثناء منه لاثباته

⁽قول المحشي) وما قيل الخ قائله الفنرى

⁽قول المحشى) فان الحكم بالنفي بعد الاستثناء بعنى ان النفي وان تقدم لكن الحكم به مثأخر عن الاستثناء فللحكوم عليه بالنفي ما عدا المستثنى فلا تناقض

⁽ قول المحشي) أى مع جميع قيوده أى التي منها كونه لمن عدا زيدا ﴿

لكن فاعله غيرى لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وأنت قدرته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروباك ولا لغيرك أيضاً وهذا تحقيق ماذكره العلامة في شرح المفتاح أن المتقديم يقتضى ان ينتنى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زبدا فان النني لا يتوجه الى ضرب معين وحينتذ يكون نني الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدها على من عدا زيداً والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لا نا نقول المنتقض بالا هو نني الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هذا ثابتاً لزيد ومنفيا عنه هذا محال

المنطر). كما في سائر الاستثناآت المفرغة (قوله ان التقديم الخ) يعنى ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضى ان تكون المناظرة في الفاعل فقط، فمن الوهم ما قبل ان هذا البيان يقتضى اعتبار الاستثناء مرتين ليلزم كون زيد مضرو باللمتكام وعدم كونه مضرو باله ولا يقدم على ذلك احد (قوله الى ضرب معين) اى مفيد بالاستثناء بل الى مطاق الضرب فيجوز ان يكون منفيا باعتبار البعض مثبتا باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يقال يجوز ان يكون الخ) يعنى كا انهيئة المنافرة في ما ضربت الازيدا فيكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم أنا ايفيد التخصيص في الجزء اللول فقط بان نفاه المتكلم عن نفسه واثبته انهره فلا يكون زيد مضرو با بهذا الضرب ومضرو با بضرب آخر فلا المناظرة فيه وهو ضرب من عدا زيد هو ذلك لان المتقض بالا نفي الفرب المفين التي وقمت المناظرة فيه وهو ضرب من عدا زيد هو ذلك لان المتقض بالانفي الضرب في المنزو إلى نفي ضرب من عدا زيد والحال المنافرة المنافرة المنافرة المن قوله الازيدا الشارة الى نفي ضرب من عدا زيد بنام المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ اندفع ما قبل ان هذا المكلام المايتم لوكان بذلك المستقض بالانفي الضرب من سوى زيد ويكون المتقض بالانفي ضرب من سوى زيد ويكون المتقض الانفي ضرب من سوى زيد بنام المكلام المايتم لوكان المشارة الى نفي ضرب من سوى زيد ويكون المتقض بالانفي ضرب من سوى زيد بنام المكلام وان المستقض بالانفي الضرب المطلق ، لان في انقديم اشارة الى نفي الاشارة الى نفي ضرب من سوى زيد ويكون المتقض بالانفي الضرب من سوى زيد بنام المكلام وان المستقض بالانفي الضرب المطلق ، لان في انقديم اشارة الى نفي

⁽قول المحشى) كما في سائر الاستثناآت راجع لنفي الفعل لا لفوله لالنفي الفعل

⁽ قول المحشي) فمن الوهم الخ تفريع على قوله يعنى ان مقتضىالتقديم ذلك فنغى الضرب لزيد مقتضي التقديم لا باستثناء بعد الاستثناء من النغي المقتضي للاثبات كما وهم الواهم

⁽ قول المحشى) وبما قلنا حاصل ما قاله ان مقتضى التقديم ان ماعدا الفاعل مسلم وما عداه هو ضرب من عدازيدا فبمقتضى التقديم وتسليم ان هذا الضرب المتنازعف فاعله واقع على من عدا زيدا انلاتكون ضربت زيدا ومقتضى نقض النفى أن تكون ضربته فلزم التناقض

⁽ قول المحشي) لان في التقديم اشارة الح فيكون المنتقض بالانفي ضرب من سوى زيد لانفي الضرب المطلق

وعندى ان قولهم نقض النفى بالا يقتضي ان تكون ضربت زيداً اجدر بان يمترض عليه فيقال ان النفى لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد فالاستثناء انماهو من الاثبات دون النفى فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت است الذى ضرب الا زيدا فيكانه اعتقد ان انساناً ضرب كل احد الا زيداً وأنت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر أثرها في نحو قولنا ما أنا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعنده يمتنع هذا لا قتضائه ان تكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروءة له لما من وهذا محال (والا)

ضرب من سوى زيد كالايخنى (قوله وعندى ان قولهم نقض الخ) عندى ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا ، لان مقصود الشيخين مع تفريع عدم صحة ما انا ضربت الا زيداعلى ان التقديم يفيد التخصيص ان من تمرات افادة التقديم ، تخصيص المسند اليه بالني وغيره ، ان لا يصح استثناء شيء من هذا النني لاستلزام نقض ذلك النني بالا التناقض بخلاف ما ضربت الازبدا فانه يصح الاستثناء على ما حققه العلامة فاذا جعل الاستثناء فيه من الاثبات لامن النني فقد ثبت مدعاهما من انه لا يصح الاستثناء من هذا النني (قوله فيقال ان النني لم يتوجه الخ) قال السيد السند في شرح المقتاح وقدسها في ذلك اما أولا فلانه ادعى في ما انا رأيت احدا ان الوئية منتفية على وجه العموم في المفعول فيحبان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا بانقياس الى المفعول وكان النني مقتصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس منتفية عنى ثابته الملازم هناك ثبوت رؤية احد من الناس منتفية عنى ثابته لغيرى ، واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الازيدا ليس بعام لان المقدر احد الايرى انه يحترز أيضاً ان يقال ما لغيرى ، واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الازيدا ليس بعام لان المقدر احد الايرى انه يحترز أيضاً ان يقال ما لغيرى ، واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الازيدا ليس بعام لان المقدر احد الايرى انه يحترز أيضاً ان يقال ما

⁽ قول الشارح) اجدر بان يعترض عليه الخ يعنى احق بالاعتراض عليه نما اعترض عليه المصنف فان تعليل الشيخين مشتمل على مقدمتين احداهما از، نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا والثانية ان تقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي أن لاتكون ضربته وقد اعترض المصنف على الثانية وترك الاولى مع انها احق بالاعتراض

⁽ قول المحشي) لان مقصود الشيخين الخ يؤيد ان هذا مقصودهما انه لو كان المراد انه باطل بناء على انالاستثناء من الاثبات لكان لافرق بينه وبين ما انا رأيت احدا في ان وجه البطلان واحد فلا فائدة في تكراره

[.] (قول المحشي)تخصيصه المسند اليه بالنفي وغيره عبارة العصام المنقول،نم! هذا الرد تخصيصالمسند اليه بالنفي وغيره بالاثبات ولعل المراد بالغير هنا الاخراج من النئي تدبر

⁽ قول المحشي) لزم التناقض لان ضرب من عدا زيدا لايكون واقعا على زيد ونقضه يقتضى وقوعه عليه

⁽ قول المحشى) ان لا يصح استثناء من هذا النفى الخ اما عدم صحة المثال بناء علىان الاستثناء من الائبات فليس لبطلان الاستثناء بل لاقتضاء التقديم المحالكما في ما أنا رأيت أحدا

⁽ قول المحشي) واما ثانيا الخ اعتراض على قول الشارح فالاستثناءاتما هو من الاثبات

[﴿] قُولَ الشَّارَحِ ﴾ وعندهم يمتنع لاقتضائه الخ فهو لما نع غير الاستحالة وهو التناقض وهذا هو السبب في ذكر هذا المثال

انا ضربت أحدًا الا زيدًا فلا يتناول زيدًا فلا يصبح أن يستثنى منه الاأن يقدر مع أحد لفظة كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الامعه وهو مردود عنده والجواب عن الاول ان عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النفي لم يتوجه الى الفعل أصلا انه ليس المقصود على هذا التقدير نفي الفعل بمعنى انه لم يتحقق فى الحارج ليكون الازيدا ناقضًا لله النفي و يكون المحنى ليس ضرب احد صادرًا منى الاضرب زيد بل المقصود هو نفى كون المتكلم فاعل الفعل المذكور واما عموم النفي فباق على التقديرين لان النكرة واقعة في سياق النفي على كايهما ، الايري انه لافرق بينانيقال ليس ضرب احد متحققاً مني سوى زيد وبين ان يقال است ضارب احد سوى زيد بل غيرى في كون المنفي عاما فيهما انما الفرق في ان الأول لنفي الفعل ، بمعنى عدم تحققه والثاني انفي الفعل بمعنى عدم كون القائل فاعلا له فتدبر وعن الثاني بوجهين ، الاول ان كون الاستثناء من الاثبات آنما يلزم من كلامهم فى توجيه ان تقديم|الصمير وايلاء حرف|لنفىية"ضي أن لا يكون زيد مضروبا حيث قالوا مثل هذا الكلام انما يكون لرد الخطأ فيفاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد لكن فاعله غيرى لا أنا فلا يكون مضروبا لك ولغيرك فظاهر أن كون الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلما مقررابناء على ان الاستشناء من الاثبات لامن النفي فحاصل اعتراض الشارح رحمه الله انكم لما جملتم الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلما مقررا جعلتم الاستثناء من الاثبات لامن النفى فلا يكون من انتقاض النفى بالا في شيء الثانى انه لاموجب لكو? المستثني منه احدًا بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتا كان أو منفيا فيجب أن يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرأت الا يوم كذا كل يوم على اللك قد عرفت في الجواب عن الاعتراض الاول ان نفي الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد، والاثبات للفير بجب أن يكوج على طبق النفي فالمثبت للغير ضرب كل احد الا زيد (قوله والمعنى ان ولى الخ) يشير الى ان قوله ان ولى حرفالنفى شرط محذوف الجزاء اعنى فهو يفيد التخصيص

كامرت الاشارة اليه واعلم ان هذا المبحث وما قبله مما تحيرت فيه افكار الفضلاء فكن على بصيرة (قول الحشى) الا يرى انه لا يجوز أيضاً ان يقال ما انا ضربت احدا إلا زيدا الخ أي لان الاثبات في ذلك ليس

بعام مع التلفظ بالمستشى منه فلا يتناول زيدا حتى يخرج منه وهذا على تقدير ان الاستثناء من الاثبات

(قول المحشي) بمعنى الله لم يتحقق في الخارج ليكون الا زيدا ناقضا الخ يعنى انه اذا كان المنفي تحقق الفعل في الخارج كان الاستثناء اخراجا منه فيكون المخرج فردا من أفراد ذلك الفعل فينتقض النفي بخلاف ما اذاكان المنفي فاعلية ذلك الفعل فانه لايكون المخرج داخلا فبها بل يكون تقييدا للفعل المنفي فاعليته فقوله فاعل الهفعل المذكور أى المقيد بالاستثناء

(قول المحشي) الأول ان كون الاستثناء من الاثبات انما بلزم الخ حاصله ان كون الاستثنا من الاثبات ليس مختارا الشارح وانما هو لازم كلامهم فهو رد علبهم بما لزمهم فكانه قال يلزم كلامكم ان الاستثناء من الاثبات فكيف قلم انهمن النفي واعترض العصام هذا الجواب بان هذا الذي لزم من كلامهم قد قرره الشارح في دفع اعتراض المصنف فهو راض به وقد يقال تقريره له انما هو تقرير لكلام من عليه الاعتراض فلا يلزم رضاه به

(قول الحشي) والاثبات للغير أي الذي قضمته الحصر يجب ان يكون على طبق النفي ليكون ما عدا الفاعلية مسلم الثبوت والنزاع آنما هو فيها كما من كان منكرا او معرقاً مظهرا أو مضمرا وان لم يل حرف النبي بان لا يكون فى الكلام نبي اصلا نحو انا قت او يكون لكن قدم المسند اليه على النبي والفعل جميعا نحو انا ما قت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوى واليه أشار بقوله (فقد يأتي) أى التقديم (المتخصيص ردا على من زع انفراد غيره) أى غير المسند اليه المذكور (به) أى بالخبر الفعلي (أو) زعم (مشاركته) أى الغير (فيه) أى في الخبر الفعلي (نحو أنا سعيت في حاجتك) لمن زعم أن غيرك انفرد بالسمى في حاجته أو كان مشاركا لك فيه فيكون على الأول قصر فلب وعلى الثاني قصر أفراد (ويؤكد على الاول بنحو لا غيرى) مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى وما أشبه ذلك (وعلى الثاني بنحو وحدى) مثل منفرداً أو متوحدا أو غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول أن الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر مناك

قطعا أي من غير احتمال للتقوى ، ومجموع الشرطيتين بيان للجدلة السابقة عليهما اعنى وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى ولذا ترك العاطف فى قوله ان ولى الح وليس جزاؤه مادل عليه قوله وقد يقدم الح ، اذلا معنى لفولنا ان المسند اليسه حرف النغى فقد يقدم لهفيد تخصيصه بالخبر الفعلى لان المقصود انه ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفى فهو للتخصيص فقعل لا إنه ان ولى فقد يقدم للتخصيص ولان افادة التخصيص غير مختص بالصورة الاولى فما قبل انه، معطوف على مجموع قوله وقد يقدم ليغيد تخصيصه بالخبر الفعلى ان ولى حرف النفى الح) وما مجموع قوله وقد يقدم ليغيد تخصيصه بالخبر الفعلى ان ولى حرف النفى ليس بشى، (قوله وان لم يل حرف النفى الح) وما قبل ان هما المسند اليه بعد النفى مع فصل لا بدمن التعرض له فدفعه ان الكلام فى بيان احواله المسند اليه بالقياس الى متعلقاته فانه مجث آخر سيجى والفصل بحرف زائد للتأكيد نحو ما ان اناقلته المسند اليه بالقياس الى المسند اليه معاهد النه مجث آخر سيجى والفصل بحرف زائد للتأكيد نحو ما ان اناقلته

(قول المحشي) ومجموع الشرطيتين أى قوله ان ولى وقوله والا فقد يأتى وقوله بيان للجملة الخ فيكون المراد من التخصيص الأعم من القطعى والاحتمالى فأفاد الاولى بالشرطية الاولى والثانى بالثانية وقوله ولذا ترك العاطف أى لكونهما بيانا لها فيكون بينهما كال الاتصال ترك العاطف بأن يقول فان ولى الخ لتنريلهما منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطفان عليها وان كان لواتى بالفاء يكون بيانا ايضاً لكن لابتاك المنزلة تدبر

(قول المحشى) اذ لامعنى لقولنا الح لانه يفيد ان المقصود الحكم بانه تارة يقدم لذلك وتارة لايقدم له مع انه متي قدم حينتذ كان له قطما

(قول المحشي) معطوف على مجموع قوله الح يلزمه ان هذا ليس بيانا للجملة السابقة وان وقد يقدم جزء الشرط الأول وكلاهما فاسد

(قول المحشى) مع فصل أى بمتعلق للمسند أولا فالاول نحو مازيدا أنا ضارب وهو لتخصيص نفى الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره كذا فى الاطول فليس داخلا فيما سبق كما لايدخل تحت قوله والا وقوله فهو الخ فاؤه للتحسين

والذال صريحًا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيرى وعلى دفع الثاني نحو وحدى دون المكس (وقد يأتى لتقوى الحكم) وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق آنه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناديما يذكر في بآب كون المسند جملة (وكذااذاكان الفعل منفياً) فقدياً في للتخصيص نحو انت ما سعيت فى حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعى وقد يأتىللتقوى ولم يمثل المصنف الابه ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباء بخلاف التخصيص (نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب أنت) مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا (لانه) اى لان افظ انت اوكان لا تكذب أنت (لتأكيد الحكوم عليه لا الحكم) لعدم تكرره فقولنا لاتكذب نفى الكذب عن الضمير المستتر وأنت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنغى الكذب هو الضمير لا غير. ومعنى لا غيره الك فهو كدم الفصل وقد يقال آنه غير واقع في كلام البلغاء أو قليل فلذا تركه (قوله والدال صريحاً ومطابقة الخ) لابدمن ضم مقدمة وهي ان دفع الشبهة انما بحصل بالدال عليه صريحا ومطابقة (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوية الحكم ، مع ان مناسبة لفظ التخصيص يقتضي ذلك رعاية لما هو المشهور فيمايينهم (قوله وكذا اذاكانْ الح) عطف على معذوف أي هذا اذا كان الغمل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور في أنا سعيت وفي هو يعطى الجزيل لا اتيانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يرد ان المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما اذاكان مثبتا فلا يحسن ايراد هذا الكلام (قوله ولم يمثل المصنف رحمه الله تعالى الخ)اى لم يبين التمثيل الا بالتقوى لاانه لم يوردمثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لها (قوله بنغي الكذب) البا، متعلق بالحكم المدلول عليه بلفظ المحكوم ، فالمعنى الذي حكم عليه بنغي الكذب هو الضمير

(قول الشارح) والدال صريحاً يفيد دلالة كل على المقصود لكن التزاما

(قول المحشى) مع ان مناسبة لفظ التخصيص الخ لان التقوية متعدية كالتخصيص لانها مصدر قوى بخلاف التقوى فانه مصدر تقوى وسرتمبيرهم بالتقوى انه وصف الحكم وهو المقصود بخلاف التقوية فانها وصف الفاعل ووسسيلة وأيضاً فانه مصدر تقوى وسرتمبيرهم بالتقوى انه وصف الحكم وهو المقصود بخلاف التقوية فانها وصف الفاعل ووسسيلة وأيضاً التقوى معناه تقرير الحكم في نفسه فى ذهن السامع سواء كان لرد شك أو انكار أولا والتقوية لمناسبتها للتخصيص ربحا فهم منها انها لاتكون الالما يكون له التخصيص

رب المجاهدي) والمشار اليه بكذا البيان المذكور أى مثل البيان فيما اذاكان الفعل مثبتا البيان فيما اذاكان منفيا فالحكم بانكلا من المثبت والمنفى تارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى سبق في قوله والا فقد يأتى الحركا بالمناف هنا فقد يأتي الخييعد صنيع الشارح هناك وانحا التشبيه هنا لامثلة المنفي بأمثلة المثبت لكن قول الشارح بعد كلام المصنف هنا فقد يأتي الخييعد ذلك بل كان الواجب ان يقول بمثل أو يبين بنظير مام، فتدبر

(قول المحشى) أى لم يبين التمثيل الح حيث قال فانه اشد لنفي الكذب الخ فانه معنى التقوى لا التخصيص

(قول المصنف) لا الحكم أي الثبوت وان كان لتأكيد الحكم بمعنى الاثبات كما سبق للعمشي

ر ول الحشي) فالمعنى الذي حكم عليه بنني الكذب الح فهو تأكيد للحكم بمعنى الاثبات أي الاثبات له دون غيره

لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التى اتكام فيها مسند الي غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس ممناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت افى حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعى من المتكام نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذى قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قات سعيت في حاجنك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعى في حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد إزالة الحطأ بل اذا قلته اى المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعى في حاجته منك غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان أى في الفاعل صحوانا لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما أوردهذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير

لاغير الضمير أي ليس غير الضمير محكوما عليه ، وليس معناه ليس غير الضمير موصوفا بنني الكذب (قوله فليتأمل) ، حتى تبين لك الفرق بين التخصيصين فان لاتكذب انت تخصيص الاثبات وفي انت لاتكذب تخصيص النبوت (قوله وليس اذا قلت الح) أي اذا لم يكن فاعل معنوى أو كان ولم يقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوى واسم ليس ضمير الشأن واذ قلت ،

⁽ قول الشارح) أى في الفاعل يعنى ان المراد من قول السكاكي غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان هو ان المحكوم عليه في قولك سعيت انا فى حاجتك هو الضمير نفسه لا مازعمه الشارح العلامة كذا نقل عن الشارح في قوله أى فى الفاعل تفسير من الشارح لمحل التجوز والسهو والنسيان في كلام الشيخ

⁽ قُول الشارح) على سبيل التجوز الح لاشك ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه ردده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار مناسبة سوق الكلام كذا نقل عنه

⁽ قول المحشى) وليس معناه الخ حتى يكون توكيدا للحكم بمعنى الثبوت فانه انما يكون من تكرار الاسنادحقيقة (قبل الحش) حتى يتدين لك الفرق بين التخصيصين الخرقال صاحب المفتاح بدل قول الشارح فلمتأمل فتدير

⁽قول المحشى) حتى يتبين لك الفرق بين التخصيصين الح قال صاحب المفتاح بدل قول الشارح فليتأمل فتدبر قال المحشى فيما سبق انه اشارة الى الفرق بين كونه تأكيدا للحكم عليه بنفي الكذب وبين كونه تأكيدا لنفى الكذب أى في انت لاتكذب اذا كان للتخصيص وقال فيما سيأتى وانما اورده صاحب المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصيص الاثبات وتخصيص الثبوت ولذا أمى بالتدبر واقتدي به الشارح اى فأمى بالتأمل والحاصل ان تخصيص الثبوت معناه ان المسند ثابت للمسند اليه دون غيره أو منفي عنه دون غيره نحو انا سعيت أوانا ماسعيت وتخصيص الاثبات معناه ان الاثبات واقع على حال دون غيره فان معنى سعيت انا ان الاثبات واقع عن قصد لاعن نسيان وحقيقة لا مؤولا فهو تخصيص بيدض الأحوال كما ان الاول تخصيص بيعض من يصح منه الفعل فتعرض صاحب المفتاح الفرق بينهما والمصنف رحمه الله تعرض للفرق بين الدّبكذب انت بان لاتكذب انت أيد الحكم عليه اللازم له تأكيد الحكم بمعنى الاثبات بخلاف انت لانكذب فانه لتأكيد الحكم بمعنى الثبوت وانما نعرض للفرق بينهما لاشتراكهما فى عدم التخصيص بهما بالمعنى انت لانكذب فانه لتأكيد الحكم بمعنى الدّبوت وانما نعرض للفرق بينهما لاشتراكهما فى عدم التخصيص بهما بالمعنى

لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان مالا يزيدك النظر فيه الا التمجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قات ابتداء أي من غير علم المخاطب بوجود سبى منك سميت في حاجتك او سميت انا في حاجتك لتفيده وجود السعى منك صح من غير ارتكاب بجوز اوسهو او نسيان بخلاف مالوقلت في الابتداء لافادة وجود السعى أولا في الابتداء أنا سعيت في حاجتك فانه لا يصبح الا بارتكاب تجوز او سهو أونسيان أما الاول فلان قولك أنا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الافادة وجود السعى فاذا استعملته لافادة وجود السعى فاما ان يكون باعتبار أنه لازم معناه

ظرف له ويجب خبره وانما نني الوجوب هنا اشارة الي وجوبه فيما اذا قدم ويكون تامة وفاعله ان مع اسمه الذي هو وجود وخبره اعنى عند السامع وقد وقع صفة سعي وفى بعض النسخ بالواو حال منه وقوله فتقصد عطف على يكون وقوله غير مشوب حال من السعي قبل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعى وقوله صح جواب اذا قلته (قوله لانه هو محل الاشتباه) لوجود الفاعل المعنوي فيهما والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا ، محط الفائدة قوله ابتداء وقوله غير مشوب الخ بيان للواقع وان الفرق بين انا سعيت وسعيت اناعدم صحة وقوع الاول ابتداء دون الثاني ، بخلاف توجيه الملامة فان محط الفائدة فيه قوله غير مشوب بتجوز الخ وذكر قوله ابتداء بيان للواقع ولذا

الاول وورودهما لمجرد تقرير الحكم ولدفع توهم التجوزأو السهو أو النسيان وحاصل الفرق حينئذ ان انت لانكذب لما تكرر فيه المجرد تقرير الحكم على اللهوت بخلاف لاتكذب انت فانه لاتكرر فيه الم يتأكد فيه الحكم بمعنى الاسناد لانه لما اكد الحكوم عليه كان كانه وقع الاسناد مرة ثانية ولا يقوى ذلك بمعنى الثبوت وانها فيه تقرير الحكم بمعنى الاسناد لانه لما اكد الحكوم عليه كان كانه وقع الاسناد مرة ثانية ولا يقوى ذلك حقى يتعدى الى تكرر الثبوت واعتذر الشارح عن ترك المصنف الفرق بين لاتكذب انت و بين انت لاتكذب اذا كان للتخصيص بانه بيس محل اشتباه وعن ترك السكم كي الفرق بينه و بين ما ذكر اذا كان للتقوى بانه انا اور ده في بحث التخصيص فليتأمل وقول الشارح) لتفيده وجود السعى منك صح ان كان المراد افادة وجود السعى منه فقط امتنع سعبت انا وان كان المراد ذلك مع دفع انتجوز أو السهو اوالنسيان في الفاعل أو مجرد التقرير فكان اللائق بيانه فانه لايستعمل الالذلك (قول الحدي) ظرف له أي البس وقوله وانها نفي الوجوب هنا أي مع ان الواقع هنا نفي الجواز من اصله وقوله الشارة المي وجو به الح أى انها نفي الوجوب لكونه الثابت في المقابل عند قصد التخصيص به دون التقوى لا لاثبات الجواز هنا قاله السمرة ندى والفنري وقوله هبئة الفاعل لانه الذى يتصف بالتجوز وما معه وقوله الذى هو المؤكد لالله مدلول التالم كدة بانا وانها حكاه بقيل لامكان ان يقال شابه التجوز وما معه باعتبار شو به الفاعل وانما لم يجمله حالا من ضمير مفيدا كا قبل المدن أن المام تدبر وقوله البنداء احترازا عن انا سعيت وقوله ابنداء احترازا عن انا سعيت وقوله ابنداء الواقع في انا سعيت وقوله ابنداء المقصود بالتركيب في نفسه وليس احترازا عن انا سعيت كا فهم الملامة بل الاحتراز عنه بقوله ابنداء

(قول الحشي) بخلاف توجيه العلامة فان محط الفائدة فيه قوله غير مشوب بتجوز الح وذكر قوله ابتداء بيانالواقع

فيكون مجازا أوباعتبارانه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه أونسيانا ان عرف ذلك وأما الثاني فلانك اذا قلت انا سميت في حاجتك لافي الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير

عم الحكم في الاسعيت أى سوا كان في الابتداء أولا في الابتداء فانه مشوب بتجوز أو سهو اونسيان إما من السامع أومن المتكلم (قال قدس سره أورد الخ) دفع لتوهم الاطالة في عارة المشرح بان يترك لفظ لاغيره و يقال انت لتأكيد المحكوم عليه بني الكذب وهو الضمير من غير بجوز وسهو ونسيان في الحمكم يعنى ال مقصوده من ايراده وتفسيره الاشارة الى تحقيق عبارة المفتاح وانما أورده صاحب المفتاح اشارة الى ان ماشأ عدم العرق بين الكلامين عدم الفرق بين تخصيص الاثبات وتخصيص الاثبات وتخصيص الثبوت ولذا امن بالتدبر واقتدى به الشارح رحمه الله تعالى (قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه) ، حيث فسر السهو بعدم العلم وان كان في المشهور عبارة عن زوال المعلوم عن المدركة (قوله فيكون مجازاً) بنا، على ان المعاني الثواني هي المعاني الحول من لوارمها (قال قدس هي المعاني الحول من لوارمها (قال قدس سره وجعل قوله غير مشوب الخ) فيه اله ، صرح بانه حال من وجود الدهي أي مفيدا اياه والحال انه أي وجود الدمي

ولذا الخ يسى انه على توجيه العلامة محط الفائدة عدم الشوب بالتجوز وغيره فيكون انهرق بين انا سعيت وسعيت آنا عدم صحة وقوع الاول بلا شوب بالتجوز وما معه سوا، كان من المتكلم أو السامع بخلاف الأخير بن فالهما يصحان بلاشوب بما ذكر متحققا في انا سعيت سواء كان في الابتداء أولا لانه في الابتداء يكون من المتكلم وفي غيره يكون من المسلم عم الحكم فيه بخلاف الاواين فالهما يمكن الاتيان بهما بلا تجوز وغيره من احد اصلا لعدم وضعها للرد فكان حاصل فرق العلامة ان انا سيعت لا يمكن الا مع التجوز وغيره بخلاف المثالين الاخرين فانهما يكونان مع غير ذلك وحينتذ يكون قيد الابتداء لبيان الواقع لاللاحتراز عن انا سعيت لانه لا يكون الا مع التجوز وما معه سواءكان في الابتداء اولا ولم يتعرض لوقوعهما لا في الواقع لا للاحتراز عن انا سعيت بمهى انه اذا قبل ابتدا- لا يصح بخلاف ما ذا الله المناح المناب المناب المناب المناب بعني المناب المن

(قالقدس سره) فان انت همنا لتأكيد الحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هولاغبره الباء متملق بالتأكيد والمعنى ان الحكم متوجهاليه نفسه لم يعدل به اليه من غيره تجوزا أو سهوا أونسيانا لان انتقاء الكذب ثابت له دون غيره ليكون تخصيصا

(قُول الحشي) حيث فسر الخ فالحكم بانه سهو بناء على رأيه لاعلى المشهور فانه لابد من سبق العلم عليه

(قول المحشي) بناءعلى اللهاني الثيواني الخ دفع لما قبل على العلامة انه لا يصبح دعوى المجازية لان المعنى المنلقل منه هنا وهو قصر السمي على المتكلم ليس معنى حقيقيا بل هو زائد على المعنى الحقبق الذى هو وجود السمى وحاصله ان المعانى الثواني هي المعانى الحقيقية عند الباخاء للفظ فالانتقال منها ولو الى المعنى الحقيق الاصلى مجاز

(قول المحشى) صرح بانه حال الج لعل تصر بحه بذلك مأخوذ نما نقداه عنه سابقا حيث قال ان السعي في الاولين غير مشوب الخ ومما ذكره بعد دلك بغوله و يجب ان تعلم مع ماعلمت ان استعال الأولين لما لم يجب ان يكون مع علم السامع كالثالث بل جاز ان يكون في صورة علمه و يكون حكمها حكم الثالث لافي الرد بل في كون السمي فيهما مشو با بتجوز أو سهو أو نسيان انتهى وقوله لافي الرد قبل ان لاهذه ثابتة في عبارة

على الانفراد أو الشركة فانكان قد نسبه الىالغير لمساهلة كان تجوزا والاكان سهوا أو نسيا نافا لتجوز أو السهو أو النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثانى من المخاطب ثم بنى علىكلامه هذا ما بنى والشجرة ننبيء

غير مشوب بتجوز الخ ، وانما اخره في بيان الغرض للتنبيه على ان محط الفائدة هو هذا القيد دون قيدالابتدا، ولذا تعرض لبيان حال اناسميت في الابتدا، ولم يتعرض لبيان حال سميت انا لافي الابتدا، لان قيد الابتدا، لبيان الواقع (قوله كان تجوزاً) لم يقل كان مجازاً على طبق ما حبق لعدم استعمال اللفظ من المخاطب فضلاً عن كونه في غير معناه بل فيه تجوز

الشارح العلامة لكن بيان السيد بدل على ان ذينك المثالين يستعملان في الود مجوزا أو سهوا أو نسيانا اه اقول مراد العلامة بقوله ان استعال الأولين الح بيان قول المقتاح وليس يجب الجانه الما نفي الوجوب فقط فيفيد جواز استعال الأولين عند علم المخاطب عقل العلامة هو كذلك الا انه لا يكون الرد فيكونان كا ثالث في مجرد كون السعى فيهما عند المخاطب مشو با بالتجوز وما معه مع كونهما لافادة اصل الحكم بخلاف الثالث فانه لا يكون حينيد الا للرد واما مافله قدس سره فهر فيما اذا استعملا للرد وكل ذلك على مافهم العلامة في ان المراد بالتجوز في قول العلامة كان تجوزا التساهل كا يدل له ماقبله والا فالصادر من المخاطب مجرد اعتقاد النسبة الى الفير وليس بلفظ حتى يكون مجازا فليس التجوز في كلامه على وتدرة والمذة و يلزم ان يكون المراد بالتجوز في كلام المفتاح المنى الأعم من الأصطلاحي اللهم الا ان يكون المخاطب تلفظ بذلك و يكون مهني المساهلة الذاء على غير التحقيق لكن يلزم ان براد بالخطأ حينئذ الخطأ بحسب الظاهر وقعام النظر عن الأربة أم رأيت المحشى بعد تعرض اذلك

(قول الشارح) ثم بنى على كلامه هذا ما بنى وهو انه قل مراد المصنف هو الذنى وهو انك قلت اناسعيت في حاجتك لافى الابتداء لا الاول وهوانك قلته في الابتداء لانه فرق بين سعيت في حاجتك وسعيت انا فى حاجتك وبين انا سعيت في حاجتك بوجهين أحدهما ان الاولين يجوز ذكرهما أبتداء وثانيهما ان السعي فى الاولين غير مشوب بتجوزاو سهو أو نسيان من السامع لانه لم بتصور السعي اولا فكف يتصور شو به فيه بشيء من ذلك بخلاف الذلت فان السعى مشوب فيه من السامع باحد ماذكرنا كما قررنا واما ذكر الثالث في الابتداء لافادة وجود السعي وان استارتم كون السعى فيه مشو با باحد الثلاثة لكن الشوب فيه بالنسبة الى المتكلم لا بالنسبة الى المناسم ليقابل الاولين ثم ذكر سوالا وجوابا كذا نقل عن الشارح في الشارح) والشجرة ننبيء الخ أى فلا حاجة لذكر المبنى استغناء بذكر المبنى عليه

(قول المحشي) بانه حال من وجود السعى يعنى ان وجود السعى غير مشوب بالتجوز وما معه بالنسبة للتركيب أو المخاطب يعنى ان المفاد وجود سعى غير مخالط لتجوز فى التركيب ولا لسهو أو نسيان فى معناه من المتكلم ولا لتساهل أو

سهو أو نسيان من المخاطب مخلاف انا سعيت هذا هو معنى الحالية على فهم العلامة بخلافه على فهم الشارح كما سبق

(قول المحشي) وانما آخره في ميان الغرض أي حيث قال الغرض الخومراد المحشى أن الغلامة في فهم كلام المفتاح جمله حالاً من وجود السعى وان كان بمعنى غير مافهمه الشارح وأما في بيان الغرض فأخره وعلقه بصح ولا يصح للتنبيه على انه يحط الفائدة وليس المراد انه في بيان الغرض ابقاه على كونه حالاً فانه لايناسَب الشاريح

(قول السيد قدس سره) جمل الضمير في قوله الخ ولذا اضطر لجُمَّل معنى غير مشوب بتحوز منَّ غير ارتكاب تعجوز فلم يجعله معنى مفادا بالتركيب والشارح لما جعله مفادا بالتركيب ارجع المضمير المثال الأخير عن الثمرة هذا الذى ذكره من التفصيل إذا بنى الفعل على معرف (وان بنى الفعل على منكر افاد) أى التقديم أو البناء على المنكر (تخصيص الجنس أو الواحد به) أى بالفعل (نحو رجل جاءنى أي لا امرأة) فيكون تخصيص جنس (أولا رجلان) فيكون تخصيص واحد قال الشيخ أنه قد يكون فى اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد الى احدها دون الآخر فصير ذلك الآخر بان لم يدخل فى القصد كان لم يدخل فى دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا

بالمعنى اللغوى حيث نسب الفعل الىالغير بالمساهلة وعدم المبالاة فلا يرد ما قيلان كونه تجوزا ينافي كونه لرد الخطأ فان المتجوز لايقال له انه مخطي، (فوله من النفصيل المذكور) من قوله ان ولى الى ههنا لا التفصيل المذكور بقوله والافقد يأتى الخ لانه قال في الايضاح هذا كله اذا بنى الفعل على معرف بلفظ التوكيد (قوله تخصيص الجذين)

(قول الشارح) هذا الذي ذكره من التفصيل أى في تقديم المسند اليه ان لم يل حرف النفي كذا قتل عن الشارح لانه لاتخالف عند ولى حرف النفي بين المنكر والمهرف في افادة التخصيص قطعا اتفاقا بين المصنف وغيره فلا معنى اقولنا هذا الذي ذكر من افادة ماولى حرف النفى التخصيص اذا بنى على معرف فان بنى على منكر فهو يفيد التخصيص قطعا لاتحاد الحلم في ذلك ولذا قال الشارح بعد قوله والا والمعنى ان ولى حرف النفى فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا أو معرفا الح ورك التمهيم بعد قوله وان لم يل حرف النفى ومثل بالنهيم لان ذلك التفصيل الكامن فيا لم يل مقيد بالبناء على معرف المذ كور هنا بخلاف ما قبله لكن المحشى رحمه الله مراعاة اللفظ كل في الايضاح جمل المراد بالتفصيل جميع ما لقدم وليس المشار اليه هو الحكم الاول خاصة حتى يرد ما ص بل تمام التفصيل الذي منه ما بعد الا فكانه قال جميع ما لقدم من التفصيل بين ما ولى وعالم يل من ان الاولى يفيد التخصيص قطعا والثاني قد يكون التخصيص وقد يكون للتقوى اذا بنى على معرف قان بنى على مأيم فلا تفصيل بين ما ولى وعالم يل من ان الاولى يفيد التخصيص قطعا والثاني قد يكون التخصيص وقد يكون للتقوى اذا بنى على معرف قان بنى على مأيه في اعتراضه على المصنف وكان الاولى له ان لا يعم وهو وهم منشؤه قلة التدبر أقول الشارح بعد الا مبنى على رأيه في اعتراضه على المصنف وكان الاولى له ان لا يعم وهو وهم منشؤه قلة التدبر فول المارح دليل على امرين) اشارة الى ان الهم الجنس حامل لمنيين الجنسية والعدد المين كذا نقل عنه وقوله بان لم يدخل الباء للسبية (قول الشارح) واصل النكرة أي المفردة كذا نقل عنه

(قول السيد قدس سيره) وسكت عن بيان حال سعيت في حاجتك قد عرفت من تقر بر المحشي انه سكت عنه لان قيد الابتداء لبيان الواقع أي لبيان ما يصبح فيه التركيب في الواقع وحينئذ فلا مفهوم له حتى ببينه وانما قصرالفرق على ما يصبح فيه التركيب في الواقع المعتاج الفرق لان المراد الفرق بين سعيت وسعيت انا و بين انا سعيت باعتبار ماوضع ما التركيب له وانما عم الحكم في انا سعيت لوجود الغارق فيه مطلقا هذا ولا يناء في ان قيد الابتداء لبيان الواقع ما نقاناه سابقا عن الملامة حيث تعرض لبيان التركيبين الافي الابتداء لا المهرة الشيخ حيث قال ليس بجب الج وليس مفهوم قوله ابتداء ومراده قدس سره انه سكت في مقام الفرق فتأمل

(قول السيد قديس سره) للا أن لزوم رد الخطأ في الفاعل لأفادة وجود السمى غــير ظاهر قد عرفت بما قررنا به ما نقلناه عن العلامة انه لم يقل بان المثالين الاخيرين يستعملان لرد الخطار حتى يكونا مجازا من المتكلم في ذلك بل الكلام ان قد أناك آت ولم يدر جنسه ارجل هوام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما إذا عرف ان قد أناك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هوام رجلان أو اعتقد أنه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن أنه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءنى على منى ان الجائى من جنس طوال الرجال لامن جنس قصاره ثم ظاهر كلام المصنف آنه اذا بنى الفعل على منكر فه وللتخصيص قطعا وليس فى كلام الشيخ مايشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على الممرف بل أشار فى موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر أيضاً قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس أوالواحد

اى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فانه فى معنى التخصيص بالصفة (قوله ولم يدر جنسه) أى تردد فيه ولذا فسره بقوله أرجل ام امرأة فيكون قصر تعيين(قوله او اعتقد انه امرأة)فيكون قصر قلب وفى الحصر ، اشارة الى انه لا يجيء لقصر الافراد (قوله يشترط ان يقصد الخ)

قال انهما يستعملان لافادة أصل الحكم مع كون السعي مشوبا عند المخاطب بما ذكر على مافهه من نني الوجوب في كلام صاحب المفتاح وان كان الواقع ننى الجواز من اصله فى الكلام البليغ كما مر وانما قال قدس سره الا ان اللزوم رد الخطأ فى الفاعل لافادة الح مبالغة في الافادة لانها المقصود من استعمال التركيب على قياس قول العلامة فاذا استعماته لافادة وجود السعى وان كان الملزوم هو وجود السعي كما انه لكون المقصود في انا سعيت رد الخطأ وان كان معناه القصر اللازم منه رد الخطأ قال وعكسه كان ظاهرا فان عكسه المقصود له قدس سره لزوم افادة وجود السعى لرد الخطأ ومثل ذلك يقال في كلام العلامة فان الشريف قدس سره اقتنى اثره فليتأمل

(قول المحشي) اى ما يعم القليل والكثير يعنى انه ليس المراد بالجنس المقول على كثير بن مختلفين فان الذكرة كرجل ليست كذلك بل المراد به ما يعم القليل والكثير الذى هو المعنى الشائع للجنس ولذا أى لكون هذا المعنى هو المراد بالذكرة هنا صح وقوعها مبتدا بخلاف ما لو اريد الفرد الشائع بقطع النظر عن معنى عموم القليل والكثير فانه لا يصح وقوعها مبتدا تدبر (قول المحشى) فانه فى معنى التخصيص بالصفة كانه قيل هذا الذي يعم القليل والكثير أى يحتملهما واما عند تخصيص الواحد فالمسوغ للابتدا هو التخصيص بالصفة كانه قيل رجل واحد جاءني لا اثنان

(قول المحشى) اشارة الى انه لا يجيء لقصر الافراد كذا قاله المحشي وفى بعض الشروح أيضاً وهو في تخصيص الواحد ظاهر لان مدلول الوحدة مع التقديم ان الجانى واحد لا اثنان بدل الواحد بان يضم اليه آخر فيكون لدفع التردد في ان الجائي اثنان بدله بان يكون معه اثنان غيره حتى يكون قصر افراد اذ لاخصوصية للوحدة بما عدا هذين الاثنين واما في تخصيص الجنس فلان معناه عند التقديم رجل جاني لا امرأة كما سيصرج به الشارح بعد ويفيده قوله هنا أي لا امرأة وليس معناه رجل جاني لا رجل وامرأة حتى يكون ردا لما زعمه الخاطب من التشريك بخلاف افا سعيت عند رد اعتقاد الشركة فان معناه لا افا وغيرى ولذا يؤكد بوحدى وغير مشارك وليست الصلاحية في هذا الباب كافية بل لا بد من الاستعال كما تقدم المحشى الا ترى انه عند البناء على المنكر يكون عند المصنف للتخصيص فترورة تكرد

كما في التخصيص ولعانا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى (ووافقه) اى عبد القاهر (السكاكي على ذلك) اى على ان تقديم المسند اليه يقيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ماذكرا انهان وقع بعدالنفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخص وقد يكون للتقوى مضمرا كان ذلك الاسم الهان ومظهرا معرفا أو منكرا مثبتاكان الفعل أو منفيا وعلى ماذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو أيضاً للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحوه الله ببسط المرزق والله يستهزىء بهم وامثالها عمانه الميه مظهر معرف ومذهب السكاكي أنه ان كان نكرة فهو للتخصيص وان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فلا تلقوى ولم يتعرض في كتابه الفرق بين كان مضمرا فان قدر كونه في الاسل مؤخرا فهو للتخصيص والا فلا تلا عرف محمول على الابتداء لكن الما اذا لم يقصد شيء منهما بان يحمل التنوين فيها على التعظيم أو الهو يل أو غير ذلك لم يقصد النقوى، ولا التخصيص الما اذا لم يقصد شيء منهما بان يحمل التنوين فيها على التعظيم أو الهو يل أو غير ذلك لم يقصد النقوى، ولا التخصيص معنوى ليستفاد من التنكير المضمح الابتداء (قوله فلا يكون التخصيص البتة)اى لايفيد التخصيص ويرد عليه انه بجوز استفادته من انتقديم اللهظى كاذهب اليه الكشاف في قوله تعالى (الله معنوى ليستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه بجوز استفادته من انتقديم اللهظى كاذهب اليه الكشاف في قوله تعلى (الله بيا وما ذلك الانهم استماوه للتخصيص دون التقوى بقيانه اذا ولي المسندالي المنكر حرف النفى هل يستعمل الاسلام وما ذلك الانهم استماوه للتخصيص دون التقوى بقيانه اذا ولي المسندالي المنكر حرف النفى هل يستعمل لعستمال هم استعماله عليه المعرب المقول التخصيص المنتاح الشريقي هل يستعمل التقوي المستفال المنكر حرف النفى هل يستعمل العسل المنافي ما المنافي ها المنافي ها وما ذلك الانهم استعماوي هي المعرب المنافي المنافي ها وما ذلك الانها وما ذلك الانها ما المنافي المعرب المنافي ها وما لكرا المنافي ها وما ذلك المها المنافي ال

(قول الشارح) وعلى ماذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهوأيضاً للتخصيص قطماًأى لابحتمل التقوى بمعنى انه لا يستعمل له بناء على ان معنى رجل جاءنى في الاستعال رجل جاءنى لا امرأة كما بين به الشارح وهذا معنى التخصيص لا التقوى وليس المعنى انه لايفيد التقوى لما مر

(قول الشارح) محمول على الابتداء يعنى انه باعتبار اصله مبتدأ لابدل من الصمير ثم قدم لان ابدال المظهر من المضمر قليل في كلام العرب جدا فهو احتمال مرجوح

(قول المحشي) اما اذا لم يقصد شيء منهما بأن يحمل الح يعني انهما اذا قصدا كان الكلام للتقوى أو التخصيص وكان مسوغ الابتداء هو الوصف المعنوى بانه مايم القليل والكثير أو انه واحد لا اثنان فان لم يقصدا فلا بد من حمل التنوين على التمطيم أو النهويل ليسوغ الابتداء ولا يكون الكلام مفيدا للتقوى ولا للتخصيص بذلك الوصف المستفادمن حمل التنوين على ذلك لاجل تصحيح الابتداء لان المعنى الحاصل بالتركيب حينئذ لايتوقف على التقديم اذ يكنى فيه جانى رجل فلا يكون تكرر الاسناد حينئذ مقصودا و يكون هذا مستشى من كلام الشيخ الآتي في بحث التقوى

(قول المحشى) ولا التخصيص بالوصف أي قصر الفعل على الوصفأى على الذات باعتبار ذلك الوصف فالوصف مخصص لامخصص به لان الكلام في التخصيص بالفعل تدبر

(قول المحشى) تكفيه الاصالة لما مر انه محكوم عليهوالراجج تقدمه على الحكم وكون التقديم لغيرذناك لابد لهمن دليل

على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن أراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا أشار المص بقوله (الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص) بشرطين اشار الى الاول بقوله (ان جاز تقديركونه) المسند اليه (في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط) لا الفظا (بحو انا قمت) فانه يجوزان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تأكيدا للفاعل والى الثاني أشار بقوله (وقدر) عطف على جازاى وقدركونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى (والا) اى وان لم يوجد الشرطان (فلا نفيد الا تقوى الحكم) سُوا، كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير أو بانتفاء جواز التقديركما أشار البهما بقوله (جاز) تقدير التاخير (كما ص) في نحو انا قت (ولم يقدر او لم يجز) اصلا

الصور الثلاث) اى النكرة نحو رجل عرف والمظهر المعرفة نحو زيد عرف والمضمر نحو هو عرف فى ان الحكم في الاول للتخصيص وفى الثانى للتقوى وفى الثالث يحتملها (قوله على سبيل القطع) لايخفى ان ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعرف على منه فاعل معنى في مقابلة الراجح اعنى الحل على الابتداء كالمعدوم فلذا حكم بانه لا يحتمل النخصيص وانكان فى نفسه محتملا له ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا ينافى تعذا مافى المفتاح وشرحه من ان نحو زيد عرف يحتمل الاعتبارين لكن لاعلى السواء كهو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع ان التقدير يستلزمه ، كيلا يحمل التقدير على مجرد الغرض، والتفصيل المذكور بقوله والاالخ فان قبل قد مر ان السكاكي رحم الله تعالى قائل بالتخصيص في نحو (ما أنت علينا بعزيز) مع انه لا يتصور فيه انه بعداعتبار التقديم والتأخير يكون فاعلا معنويا اجاب السيد عنه في شرحه المفتاح بان الصفة بعد النفي ، تستقل مع فاعلها كلاما فجاز أن يقال ما عزيز أنت على ان يكون انت تأكيدا للمسترث ثم يقدم وتدخل الباء على عزيز بعد تقديم أنت وجعله مبتدأ وفيه بحث لان الصفة بعد الدنني انما تسترل كلاما اذا كانت رافعة لظاهر ، والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى والمعنة بعد الدنني انا تسترل كلاما اذا كانت رافعة لظاهر ، والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى وهي المعنى المنا في المنه في المنه المنا اذا كانت رافعة لظاهر ، والجواب ان يقال ان هذه الصفة في المعنى

فما قيل ان كفايتها لاتمنع قصد نكتة اخرى وهم اذ الكلام في استفادة التخصيصمن التقديم لافى قصده منه واستفادته منه لابد لها من دليل لزيادتها على ماهو الاصل والتعويل على المقام يبطل هذه التعاليل

(قول المحشي)كيلا يحمل التقدير على مجرد الغرض وحينئذ ينفك عن الجواز فاندفع قول العصام آنه لاينفك عنه (قول المحشي) وللتفصيل الخ فان الاوضح فيه أن يذكر كل على حدة قبل الا فيكون متناولا بسهولة

(قول المحشى) لا يتصور فيه آنه بعد اعتبار الخأى لا يتصور فيه بعد أن يصير التركيب ماعزيز آنت أن يكون آنت

فاعلا معنويا بل هو فاعل لفظى للصفة

(قول المحشي) تستقل مع فاعلما كلاما أى لايحتاج الكلام في وجوده وتحققه الى خبر عن تلك الصفة بل يكفى في تحققه الصفة مع فاعلها

(قول المحشّى)اذا كانت رافعة لظاهر قال الرضي المراد بالظاهر ماكان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا أنحو أقائم الزيدان أو مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين أقنًان هما

(قول المحشي) والجواب الخ أي عما ورد على السكاكيكما ان الجواب الثاني كذلك لا عما ورد على السيد لان

(نحو زيد قام) فانه لا بجوزان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولماكان مقتضي هذا النحقيق ان لايكون نحو رچل جاءنى مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل قرخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت أنا فيجب ان لا يفيدالا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيد

كالفعل، ولذا تم بفاعله كلاما ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع نص عليه الرضى فما انت بعزيز في الحقيقة بمعنى ما انت عزرت فبعد اعتبار التقديم والتأخير يصير المسند اليه فاعلا معنويا وهذا كالصفة التى هى صلة الالف واللام أو يقل المراد بكونه فاعلا معنويا أن لايكون فاعلا لفظيا لانه المانع من اعتبار التقديم والتأخير لا ان يكون تابعا وبعد اعتبار تأخير أنت في ما أنت علينابعزيز لايتعين كونه فاعلا لفظيا، لجواز كونه مبتدأ لما تقرر انه اذا طابقت مفردا جاز الوجهان (قوله نحو زيد قام)، اى المظهر المعرف (قوله لما سنذكره) من انه يلزم تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله واخرجه الح) اشارة الى أن الاستثناء، بالمعنى اللغوى اى اخ ج السكاكي رحمه الله تعالى المذكر عن حكم افادة التقوى

لم يتبين منه انها رافعةللظاهر بمعنى البارز سواء كان مظهرا أو مضمرا منفصلا وحاصل الجواب له يتصوركونه فاعلا معنويا باعتبار ماهى في معناه وهو الفعل فانت عزيز في معنى انت عززت وهو عزيز في معنى هو عن فيكون فى معنى ماقال فيه بالنخصيص كانت عرفت وهو عرفوقد يقال انه جواب عن السيد حاصله انه ليس مراده انها رافعة لغير الظاهر بل مراده انها لما استقلت مع الفاعل كلاما كانت قائمة مقام الفعل او الضمير اذا ذكر بعد الفعل يكون تأكيدا فكذا هى وعلى الاول يكون أو يقال الخ عطفا على ان يقال وعلى الثاني يكون عطفا على اجاب السيد

(قول المحشي)ولذا تمالخ أى لكونهما فى المعنى كالفعل لم تحتج في تمام المكلام الى خبر عنهابل يكفى فى تمامه الهاعل كالفعل . (قول المحشي)فبعد اعتبار التقديم والتأخير بان يصير التركيب ماعن يز انت يصير المسند اليه فاعلا معنو يا لان المعنى ماعززت انت لكن يلزم حينئذ انها تتم كلاما بدون ذلك الفاعل الظاهر الذى هو ضمير و يكون ابدا تأكيدا وقد يقال هذا بالنظر المعنى وقوله سابقا تتم بفاعلها كلاما المراد به الفاعل اللفظى بحسب الظاهر

(قول المحشى) لجوازكو ، مبتدأ أى والمبتدأ يجوز فيه التقديم والتأخير بخلاف الفاعل اللمظى فاذا اعتبر مؤخراً ثم قدم افاد الحصر وكون حقه التقديم لايضر ولا يخني بعده

(قول المحشى) أى المظهر المعرف فلم يدخل المُنكر ـ

(قول المحشى) بالمعنى اللغوى وهو مطلق الاخراج من شيء ولو بغير اداة استثناء لان الاستثناء هنا هو اخراجه عن حكم افادة التقوي المصدر باخراجه من عدم جواز التأخير فيه المصور بجعله بدلا من الضمير فقبل هذا الاخراج كان المنكر داخلافي عدم جواز التأخير الذي بعد الا وبهذا التقرير ظهر انه لاحاجة الى قول العصام والاستثناء من حكم مستفاد من قوله والا فلا يفيد الا تقوي الحكم أى أن لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط بلا تكلف لايفيد الا تقوي الحكم الا المنكر فانه لايجوز تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى فقط بدون

وهذا معنى قوله (واستشى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اى على القول بالابدال من الضمير) يمنى قدر ان اصله جاءتى رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءتى لافاعل له وانما جعله من هذا الباب (لثلا ينتني التخصيص إذ لا سبب له) اى للتخصيص (سواه) اى سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل مهنى فقط شنم قدم واذا انتني التخصيص لم يصبح وقوعه مبتدأ (بخلاف المعرف) فانه بجوز بان اخراجه من عدم جواز التأخير فيه بان جمله بدلا عن الضهير المستكن وارتك الوجه المستبعد (قوله وهذا مهنى قوله الح) اى المراد بالاستثناء المهنى اللغوى ، والاخراج عن حكم افادة التقوى بالاخراج عن ضابطته ، فالمعنى واستشى السكاكي رحمه الله تمالى المنكر عن حكم أفادة التقوى باخراجه عن عدم جواز التأخير بجعله بدلا من الضمير والمراد المنكر الذي لايفيد الحكم عليه بدون اعتبار التخصيص واما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير مولا بغيره (قوله بلا ينتني التخصيص فيه بالتقديم والمنا المنكر الذي المناه والمناه المنكر الذي يسح الحكم عليه بدون اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره (قوله ائلا ينتني التخصيص) ، أى الصحح لوقوع الكرة مبتدأ اذلا سبب له ههنا سوى التقديم او الحصر اذلا سبب للعصر سوى تقدير كونه مؤخراً وهذا أنسب للسابق واللاحق (قوله واذا انتني التخصيص الحق على التخصيص الصحح

تكلف انتهى فانه لايحتاج الى قوله بلا تكلف وقوله بدون تكلف في صحة الاستثناء الااذا كان بالممنى الاصطلاحي كما بين به (قول المحشي) الاخراج عن حكم افادة التقوى أى لا الاخراج عن كونه فاعلا لفظا وجعله فاعلا معنى كما فهم العصام من كلام الشارح وادعي ان ماقاله سابقا اظهر منه

(قول الحيثي) فالمعنى الح اعاده هنا لبيان ان في المتن تقديراً كما يؤخذ من حل الشارح قبل وقوله عن ضابطة هي عدم جواز التأخير

(قول المصنف) لئلا ينتني التخصيص اذ لاسبب له الخ ان كان المراد به ما يصحح الابتداء فالمعنى انه لولا تقدير التأخير في الاصل لا انتنى التخصيص الذى يصحح الابتداء لانه لاسبب له هنا الا اعتبار التأخير في الاصل فانه يصير المعنى بعد التقديم رجل جاءني أى هذا الحنس الذى يعم القليل والكثير جاءني أو رجل واحد جاءني فيصم الابتداء وان كان المراد به الحصر فالمعنى انه لولا تقدير ذلك لانتني الحصراذ لاسبب له الا ماذكر واذا انتنى لم يصم وقوعه مبتدأ اذ لامسوغ للابتداء هنا سواه بواسطة انه يصبر المعنى مامن فتدبر

(قول المحشي) فلا حاجة الى اعتبار التخصيص فيه أى لاحاجة الى اعتبارالتخصيص سوا. كان بمعنى مسوغ الابتداء الحصر لان اعتبار الثاني انما هولاجل تسويغ الابتداء وهو سائغ بناء على ان مداره على وجود الفائدة كما أشار اليه بقوله الذى لا يفيد الحكم عليه وان انتنى التخصيص رأسا وارتكابه في كل نكرة تكلف بل باطل كما بينه الرضي ومدار الفائدة جهل المحاطب بالنسبة فتي كان جاهلا صمح الاخبار وان كان المبتدأ نكرة ومتى كان عالما بها اجتمع وان كان معرفة

(قول المحشى) أى المصحح لوقوع النكرة مبتدأ فيه ان هذا لا يأنى فيما اذا وجد مسوغ آخر كوقوع النكرة بعد النفي نحو مارجل جاءنى مع ان السكاكي فائل بالحصر في النكرة المتقدمة سوا، وقعت قبل النفي أو بعده أو فى الاثبات على مافي حواشي المختصر كذا قيدل وفيه انه مناف لقول المحشى سابقا ان المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكبالا عند الضرورة وهي في للنكر دون المعرف (ثم قال وشرطه) اي شرط جعل المنكر من هذا البابواعتبار التقديم والتأخير فيه

او الحصر لم يصح كونه مبتدأ وفيه اشارة الى ان قوله بخلاف المعرف ، متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لئلا ينتني التخصيص أو بقوله اذلا سبب الخ ، ادلا معنى لقولنا بخلاف المعرف فان المتخصيص فيه غيرمنتف أو سبب التخصيص فيه متحقق سوى التقديم (قوله من غير هذا الاعتبار البعيد) أى جمل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال من المستتر والاية تحتمل وجوها اخر من كون الواو علامة الجمع فقط وكون الذي منصوبا أو مرفوعا على الذم وأن يكون مبتدأ تقدم عليه الخبر (قيله ثم قال) كلة ثم ههنا وفي جميع ما سيأنى، لحجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك

والتأخير لاحاجة الى اعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا غيره اه وقد عرفت ان مدار صحة الحكم هو الفائدةوان مدارها جهل المخاطب النسبة فالسكاكي لا يقول بالحصر الا اذا تعين التقديم والتأخير مسوغا أو قصد بالمنكر التخصيص المتوهي المستفاد من الوصف المستفاد من التنكيركما سيأني في جواب الاعتراض الثاني

(قول المحشى) أو الحصر لم يصح الج لما من انه يكون عند الحصر في معنى التخصيص بالصفة انتهى ا

(قوله متعلق بما يفهم) وهوقوله واذا انتفي الح فانهامقدمة لابد منها حذفها المصنف لفهما من الكلام السابق فاندفع قول العصام ان الشارح قدرها من عنده اصلاحاً للمتن ولا يخفي انه بميد ﴿

(قول المحشي) اذ لامعنى الخ لان التخصيص بمعنى الحصر غير موجود فى المعرفة ولا سبب له فيها و بمعنى تقليل الاشتراك غير محتاج اليه فيها بل لايصح لعدم الاشتراك

(قول المحشى) لمجرد الترتيب في الذكر أى لافادة كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ماقبلها في الذكر أي مرتبنه في اللذكر بعده ذكر ماقبلها كان بكون شرطا أو تفصيلا له مثلا وليس المراد الترتيب في الاخبار بان يكون المراد أن الاخبار عا بعد الاخبار بما قبلهالان هذا حاصل بنفس التكلم بالمناخر بعد المتقدم وقوله والتدرج في مدارج الارتقاء أي الانتقال من درجة من درجات الارتقاء الى ما بعدها في الرتبة بان تمكون مرتبة الدرجة الاولى هي الاعلى لا الى ما بعدها في الارتقاء كما وهم فللقصود ترتيب درجات الارتقاء على حسب مدخليها فيه فكل ما كان مدخليته أكثر كان اولى بالتقدم كما في قوله، ان من سادئم ساد ابوه الح فان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وقوله وذكر ماهو الاولى الختص تفسير لما قبله وقوله دون اعتبار التراخي والبعد أي في الزمن وقوله ولا ان الثاني الح عطف على قوله دون اعتبار الخ أي المحتمد الاول بل قد يكون متحققا فيه قبله لما سيأتي ان قول السكاكي ويقرب الحي تقدما على افادة التقديم الاختصاص وقوله كما فيا نحن فيه راجع لقوله بدون احتبار التراخي والبعد المحقولة ولما مناهين فيه لا سائي الذكول المتمال وليس راجما الى قوله لا أن الثاني الخولة بدون احتبار التراخي والبعد المحقولة ولم ألم ويقرب منه وانما ترك الحشي التنبيه عليه هنالذكره له في عمله الآتى هذا ولا يخني عليك وجه ترتب قول السكاكي وشرطه الح في الذكول المناه على منه واما وجه كون ثم في المشرطة الح في الذكر على ماقبله فان ذكر المشروط اولحق من ذكر الشرط ودرجته اعلى منه واما وجه كون ثم في اعتراض المصنف على السكاكي لماترتيب الذكري والتدرج في مدارج الارتقاء فلان اعتراضه عليه على حسب ترتب اعتراض المصنف على السكاكي لماتري المناتي الذكري والتدرج في مدارج الارتقاء فلان اعتراضه عليه على حسب ترتب

(ان لا يمنع من التخصيص ما فع كقولنا رجل جاء في على ما مر) ان معناه رجل جاء في لا امرأة او لا رجلان (دون قولهم شرأهم ذاناب) فان فيه ما فعال من التخصيص (أما على تقدير الاول) أعنى تخصيص الجنس (فلامتناع آن يراد المهر شر لا خير) لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهورا لخير للكاب لا يهره ولا يفزعه (وأما على) التقدير (الثاني) اعنى بخصيص الواحد من الافراد (فلنبوه) أى هذا التقدير (عن مظان استمراه) أى موارد استمال قولهم شر اهم ذاناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهم (واذ قد صرح الائمة تخصيصه حيث تأولوه بما أهم ذاناب الاشر فالوجه) أى وجه الجمع بين قول الائمة تخصيصه وتولنا بوجود المانع من التخصيص (تقظيم شأن الشر بتنكيره) اى جمل التنكير للتعظيم والهويل كما من في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيم عظيم أهم ذاناب لاشر حقير فيصح قولهم معناه ماأهم ذاناب الاشر اى الاشر فظيم ويكون تخصيصا نوعياً والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردى فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يمجرد جمله تكرة مخصصة بالوصف المقدر ولمائل ان يقول بعد ما جعل التنكير لاتفظيم لتحصل النوعية لابد من اعتبار كونه فى الاصل مؤخراً على اله فاعل مهى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتداً ولا مدفع لهذا إلابان فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح فى المرف لصحة وقوعها مبتداً ولا مدفع لهذا إلابان فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح فى المرف لصحة وقوعها مبتداً ولا مدفع لهذا إلابان

الدرج ولا ان الثانى بعد الاول فى الزمان كما فيما نحن فيه فان قول السكاكي رح اذا لم يمنع ما نع متصل ببيان التخصيص والاستثناء (قوله ان لايمنع من التخصيص ما نم) توطئة لبيان انتفاء التخصيص فى قولهم شر اهر ذا ناب وبيان وجه التوفيق والا فكون التخصيص مشروطا بعدم الما نع امر بين مستغن عن البيان (قوله اذ ظهور الخبر الح) لان الهربر صوت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه (قوله واذ قد صرح الح) متعلق بمحذوف، اى لزم طلب وجه له اذ قد صرح الائمة كذاذكره الشارح رحه الله تعالى فى شرح المفتاح وقد يقال اجرى اذ مجرى ان لموافقته اياه فى الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء فى جوابه كما فى قوله تعالى فر فاذ لم يأتوا بالشهدا، فاولتك عند الله هم الكاذبوز (قوله فالوجه تفظيع الح)

(قولالشارح)ای وجه الجمع الح اختاره علیوجه نصر بحهم اوالتخصیص او التاویل اترتیبه علی د فرما م التخصیص معطوفا علیه قول الائمة به

كلامه فالمقصود ترتيب درجات الاعتراض وذكر ماهوالاولى ثم الاولى في الاعتراض عليه وكل من تلك الدرجات من درجات الارتقاء في الاعتراض عليه وانكانت الدرجة الاولى أولى لتعلقها بالمتقدم في كلامه ومنه يظهر وجه الترتب في الذكر فليتأمل (قول الشارح)أى وجه الجمع الخ اختاره على وجه تصر مجهم أوالتخصيص أو التأويل اترتبه على ذكر ما فع التخصيص

وقول المحشي) أي ولزم طلب وجه وحينئذ فالفاء للتفريع وعلىماذكره بقد يقال تكون لشبه الظرف بالشرط وقد قال به بمض المحاة

يقال انه اشترط السكاكي اعتبار التقديم والتأخير في إفاد ذالتقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عند يدل على نني الحكم مما عداء فقولنا رجل طويل جانى معناه لاقصير من غير تقدير كونه مؤخراً يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصرى في نحو قولنا ما ضربت أكبر أخويك وهو في مهنى ما ضربت أخاك الاكبر (وفيه) اى فى ماذهب اليه المسكاكي واحتج به لمذهبه (فظر إذ الفاعل اللفظي والممتوى) كالتأكيد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالها) أى مادام الفاعل فاعلاً والتابع آبابها بل امتناع تقديم التابع اولى وإذا لم يبقيا على حالها فلا امتناع فى تقديمها وأياما كاف (فتجويز تقديم المعنوى دون اللفظي بحكم)

يتجهء عليه الهم جعلوا التخصيص في قولهم شر أهر ذاناب مقابلا لتفظيع شان الشركافي العباب والاقليد فلا يجوز حمل التخصيص عليه فانه حينئذ يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجها آخر مصححا لوقوع المبتدأ نكرة مع الهم افردوه بالذكر في المخصصات (قوله عنده يدل الح) فيه ان كون التقييد بالوصف مفيدا عنده لنني الحكم عما عداه لا يصح الحصر الواقع في كلام الاثمة مالم يثبت ان الاثمة يقولون بمفهوم الوصف والمسئلة خلافية اللهم الا ان يقال ان السكاكي وحمه الله تعالى زعم ان الأثمة قائلون به ، ثم بود على هذا التوجيه ان المصحح للابتداء هو اعتبار الوصف دون الحصر وانما ذلك لازم له في قول الأثمة في تصحيح ابتدائية شر بتأويل ما اهر ذاناب الا شرترك ما يعني وهو انتصر بج الوصف واخذ مالا يعني وهو الحصر (قوله اى فيما ذهب اليه الح) لما كان المذكور سابقا هو المذهب فقط ولا معنى للنظر فيه اشار بعطف واحتجالي

⁽ قول الشارح) بل امتناع تقديم التابع أولى لان تقديم الفاعل على الفعل ممتنع فتقديم التابع على مايمتنع تقديم متبوعه عليه أولى (قول الشارح) وايا ما كان أى بقيا أو لم يبقيا

وقول المحتي) يتجه عليه الح مأحدة الاطول حيث قال وفيه انه لم تجعل النجاة شر اهر ذا ناب من قبيل واعبد مؤمن خير من مشرك وعلى ماذكر يكون كلاهما تخصيصا بالوصف فحاصل الايراد انهم جملوا التخصيص المصحح للابتداء في قولم شر أهر ذا ناب هو التخصيص بعنى الحصر في الجنس أي الذي اهره من جنس الشر لامن جنس الخير فصح وقوعه مبنداً لمام انه كالتخصيص بالصفة وهذا هو الظاهر من كلام الشيخ وقال بعض النحاة ان المصحح للابتداء هو التخصيص بالحكم لانه حيث كان بمعنى ما أهر ذا ناب الاشركان شر فاعلا معنى فيتخصص بما يتخصص به الفاعل وهو تقدم الحكم لانه حينتذ لاينفر السامع لعلمه ان مايذكر بعد امريص ان يحكم عليه بهذا الحكم فلا تحل النكرة بالافهام وفيه ان اخلالها به انما هو مقابل المنحص بالوصف واما على ما قاله السكاكي فيكون راجعاً الى التخصيص بالوصف اذ لامدخل للحصر في تسويغ الابتداء كما سيذكره المحشى بعد بل هو تمرة التخصيص بالوصف

⁽قول المحشى) ثم يرد الح أى بعد تسليم قول الأئمة به وإن مرادهم بالتخصيص الحصر يرد أن التعرض للحصر دون الموصف تعرض لم لايعنى وترك لما يعنى وترك الما يعنى وترك الما يعنى وترك الما يعنى وترك الما المام المصنف أما الشارح فقد ذكر الاحتجاج (قول المحشى) لماكان المذكور سابقا أى فى كلام المصنف أما الشارح فقد ذكر الاحتجاج

لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع محتمله على سبيل الفسيخ عن التابعية وهو جائز كا في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله، والمؤمن العائذات الطير، لا ناتقول لا فسلم ذلك بل إنما يمتنع تقديمه مادام فاعلا وأما اذا جمل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسيخ في التابع دون الفاعل محكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا وكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه قاعلا ممتنع بالاتفاق وأما النابع فلا فسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعاً بل هو وافع كالتأكيد في قوله منيت بها قبل المحاق بليلة * فكان محاقا كله ذلك الشهر

ان نسبة النظر الى المذهب تمجوز والمراد النظر فيما احتج به عليه ومذهبه ان المضمر المتقدم يحتمل التخصيص والتقوى والحفاهر المهرف لا يحتمل الا التحضيص واحتجاجه ان المضمر يحتمل التقديم لا نه فاعل معنوى فان اعتبر التقديم كان التخصيص والافلاتقوى والمفلم المعرف يحتمل التقديم لا نه فاعل الفطى الا بارتكاب وجه بعيد ولاضرورة اليه لوجود شرط صحة الابتداء فلا يصار اليه بخلاف المنكر فان فيه ضرورة فيرتكب ذلك الوجه البعيد الا ان يمنع ما نع والمصنف رحمه الله تعالى منع أولا احتمال الفاعل الممنوى دون الله فلى والنيا تحقق الضرورة في المنكر والتا وجود المانغ في المثال المذكور والمنع الاول متوجه والثاني والثالث ابس بشيء كما سيجيء (فوله لايقال الح) توجيه ، باختيار الشق الثاني (قوله بوجه) ابقاء الهمل بدون الفاعل (قوله لانسلم ذلك) أى عدم احمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ماذكرتم من بقائه بدون الفاعل لجواز اقامة الضمير مقامه مقارنا للفسخ (قوله وتجويز الح) ، جواب سؤال وهو ان يقال عدم احمال الفاعل التقديم عند الفسخ لا نه لا يحتمل الفسخ بخلاف التابع فانه يحتمله ولذا يقدم (قوله تحكم) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتابعية فالفرق تحكم (قوله فان قلت الح) توجيه باختيار الشق الاول ولما لم يكن في عبارة المفتاح اشارة الى ان الضمير في انا قلت ورجل في رجل جاءني مبتدأ على ما يدل عليه النظر فيه حمل صاحب التوجية كلامه على انهما باقيان على تابعيهما وان السكاكي رحمه الله يجوز ذلك وان كان مخالفا الجمهور وحاصل الجواب انه لايمكن حمل كلام السكاكي رحمة الله عليه وان كان مخالفا الجمهور وحاصل الجواب انه لايمكن حمل كلام السكاكي رحمة الله عليه الشاعلة عليه النظرة وحاصل المحاكين حمل كلام السكاكي رحمة الله عليه المتحدد الشعلية وان كان مخالفا المحاكم وحاصل المحاكم المحاكم المسكاكي وحمة الله عليه الشعرة المحالم المحاكم المسكاكي وحمة الله عليه الشعرة واحد وحاصل المحاكم المحاكم المسكاكي وحمة الله عليه الشعرة المحاكم المسكاكي وحمة الله عليه الشعرة المحاكم المسكاكي وحمة الله عليه المحاكم المحاكم المسكاكي وحمة الله عليه المحاكم المحاكم المحاكم المحاكم المسكاكي وحمة الله عليه المحاكم ال

⁽قول الشارح) والاستدلال بالوقوع فاسد يمنى الاستدلال بأنه وقع التقديم بعد الانسلاخ فى التابع دون الفاعل فاسد لانه مجرد اعتبار منا لا انه كان تابعا قدمته العرب بعد انسلاخه فكما اعتبر فى التابع يعتبر في الفاعل

⁽ قول الشارح) بالاتفاق أى من البصريين أما عند الكوفيين فجائز

⁽قول الشارح) بنيت بها الخ هذا من جملة ابيات للتعانبي وهو اعجمى لايصلح كلامه شاهدا ولذا قال الشارح فبعد ثبوت كون البيت الحيقال بنيت بها وعليهاعلى مافي القاموس خلافا للصحاح كناية عن الدخول بالمرأة لما كان من عادة العرب عند الدخول بالمرأة ان يبنى لها خباء والمحاق بضم الميم الذهاب والمراد به ثلاث ليال من آخر الشهر لذهاب ضوء القمر فيها فلما نفرت نفسه منها جعل الشهر كله مظلما

⁽ قول المحشي) باختيار الشق الثاني يعنى نختار انهما لم يبقيا على حالهما ومع ذلك يمتنع تقديم الفاعل الزوم بقاءالفول بلا فاعل بخلاف غيره (قول المحشى) جواب سؤال وليس تفريعا حتى يكون الاولى الفاء (قول المحشى) على مايدل عليه النظر فيه أي التأمل في كلامه لا النظر بمعنى الاعتراض

فان كله تأكيد لذلك الشهر والمعلوف فى قوله عليك ورحمة القالسلام على وجه وبيت الحماسة * لو كان يشكي الى الاموات ماالتى * الاحياء بعدهم من شدة الكمد * ثم اشتكيت لا شكانى وساكنه * قبر بسنجار اوقبر على فهد * فان قوله وساكنه عطف عل قبر فنحو أنا وأنت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكى بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءنى بدل اصطلاحي فلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعاً شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائدات الطير عطف بيان للعائدات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني إلا اخوك أحد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل الحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيراً له ولو سلم فيكون شاذا أو محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع

لانه مكابرة محضة (قوله ليس بمبتدأ) عند السكاكي رحمه الله قيل انه صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره أقول عبارة المفتاح هكذا فلا يرتكب أى الوجه البعيد عند المعرف لمكونه على شرط المبتدأ وانما يرتكب عند المنكر لفوات الشرط، وهذا يدل على انه يرتكب في المنكر لذلك الوجه البعيد لصحة الابتداء فليس في كلامه في المنكر لذلك الوجه البعيد لصحة الابتداء فليس في كلامه اشمار بذلك اذ بجوز أن يكون ارتكاب له يكون تابعا مقدما نعم يرد عليه ما أورده السيد في شرح المفتاح مع أن هذا انتوجيه مناف لما ذكره السكاكي رحمه الله في أوائل الفن الرابع من أن نحوعليك ورحمة الله السلام يلزم أن يكون عديم النظير وأن لايسوغه الانباس التأكيد والبدل بالمبتدأ وأن لايسوغه الانباس التأكيد والبدل بالمبتدأ

⁽قول الشارح) عليك ورحمة الله اوله الا يانخلة من ذات عرق قيل كنى بها عن المرأة وذات عرق موضع وقوله على وجه مقابله ان ورحمة الله عطف على الضمير العائد على السلام المستقر في عليكأى السلام كائن هو ورحمة الله عليك وفيه العطف على الضمير المرفوع بلا فاصل لان عليك لا يصلح فاصلا لان المتعلق والمتعلق كالشي الواحد ولتأخره في المعنى كما علم وهو قليل كما قال و بلا فصل يرد

⁽ قولُ الشارح) لأ شكانى أى أزال شكواى فهمزته للسلب وسنجار بفتح السين وفهد بفتح أوليهموضعا

⁽ قول الشارح) وأما قوله الخ ابطال للشاهد بعد ابطال سند المُنع أعنى تجويز الفرق بين الفاعل وغيره

⁽ قول المحشي) لكونه على شرط المبتدأ أي فلا حاجة لجمله تابعا بارتكاب الوجه اليميد

⁽ قول المحشى) وهذا يدلعلى انه يرتكب الخاى لما لم يصحبتدأ ارتكبالوجهالبعيد وهوجمله تابعا ليكون مع التقديم تابعاً أيضاً لامبتدأ

⁽قول المحشى) مناف لما ذكره الخ لانه على هذا النوجيه لايكون عديم النظير بل جميع الامثلة التي قال فيها بالتقديم

فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل أيصاً نم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط انه لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جيعاً فما لم يقل به احد (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) في صورة المنكر اعنى في نحو رجل جاءنى (لولا تقدير التقديم لحصوله) اى التخصيص (بغيره) أى بغير تقدير التقديم (كاذكره) السكاكى في شر أهر ذاناب من النهويل وغيره كالنحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالنهويل أو غيره والحصر انما

(قوله واما تقديم الح) تمرض لما هو المقصود بالنفى فان ما نحن فيه من هذا القبيل والا فاللائق بماسبق من جواز تقديم المعطوف بالاحرف الحمسة في ضرورة الشعر على المتبوع فقط،ان يتعرض لجيع الاحمالات الحاصلة بانتفاء القيود المذكورة فيما سبق (فوله ثم لانسلم الح) عطف على مدخول اذ اي فيه نظر اذلا نسلم الح (قوله لولا تقدير التقديم) ، الاظهر لولا تقدير التأخير اذ المقدر انتأخير لا التقديم ووجه صحته ان المراد من التقديم القسم المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو لغرض التأخير فقد بر (قوله لا يقال الح) اثبات للمقدمة الممنوعة كما يدل عليه قوله فلا بد منه بحال مع ابطال السند يعني ان التنكير انما يدل على اعتبار معنى زائد على الجنس به يصير نوعا ولا يفيد الحصر والحصر لا يستفاد الا من تقدير التقديم اذلا مفيد له ههنا سواه فتبت ان التخصيص ينتني لولا اعتبار لتقديم (قال قدس سره هذا كلامه الح) قد عرفت ان التخصيص في المتن بحبوز حمله،على مصحح الا بتداء وعلى الحصر التقديم (قال قدس سره هذا كلامه الح) قد عرفت ان التخصيص في المتن بحبوز حمله،على مصحح الا بتداء وعلى الحصر

هنا نظائره قال الشارح فيما نقل عنه هنا و ينافيه ماتقدم من كلامهالدال علىان النعت لايجوز تقديمه ولذلك يتعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية و يتعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا رجل

وقول الشارح) فهو وان لم بصرح الى آخره جواب عما يرد على المصنف من ان السكاكى لم بحصر سبب التخصيص في اعتبارالتقديم والتأخير الحدم تصريحه بما ذكر فكان الاولى الواو بدل الفاء الا ان يقال انه تفريع على مايفهم من الكلام من صحة ورود السوال على وعبارة المختصر والسكاكى وان لم يصرح بان لاسبب للتخصيص سواه لكن لزم من كلامه الح من صحة ورود المسوال المعالمة المحتمل بدلا المحتمل المحتم

(قول المحشي) أن يتعرض لجميع الاحمالات بأن يقول وأما القديم التابع على المتبرع والعامل جميما سواء أو غيره أو تقديم المعطوف على المعطوف بغير الاحرف الحسة أو بها في غير ضرورة الشمر فما لم يقل به احد

(قول المحشى) ألا ظهر لولا تقدير التأخير أى كما سبق فى قوله اذ لاسبب له سواه وقوله المتبادر منه أى لا الانيان به مقدما

(قول الحيثي) كما يدل عليه قوله فلا بد منه لانه مقابل لهدم الاحتياج اليه الذي هو معنى المنعثم ان الاثبات المقدمة مأخوذ من قوله والحصر انما يستفاد الخ أى لانه لاسبب له هنا سواه كما اشارله المحشي آخرا او ابطل السند بقوله التنكير انما يدل الخرق وقول المحشى) على مصحح الابتسداء أو الحصر يعنى ان قوله ائتلا ينتنى التخصيص معناه لئلا ينتنى النخصيص الذي يصح به الابتداء لانه لا يحصل الا اذا قدر التأخير ثم التقديم فانه حيننذ يحصل الحصر بمعنى التخصيص فيترتب عليه الذي يصح به الابتداء لانه لا يحصل الا اذا قدر التأخير ثم التقديم فانه حيننذ يحصل الحصر بمعنى التخصيص فيترتب عليه

يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف وإلا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه نعايعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر إذا لم يقصد به التخصيص النوعى الذي يمكن ان يستفاد من الدسفاد من المستفاد من المتناد من المتناد من المتناد من المتناع ن يراد المهر شر لا خير) اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان

بل الثانى انسب فلا وجه لما ذكره قدس سره مه قال قدس سره فالاولى به انما قال ذلك لان الاكنفاء على جواب التسليم صحيح الا ان الاولى الاستيفاء (قوله قد ذكرنا الخ) ، منع للحصر المستفاد من كلمة انما في قوله والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم ، لجواز استفادته من الوصف الا انه ادعي الوجوب مبالغة في قوة السند ، (قوله والى فلا توجيه لكلامه) أى كلام صاحب المفتاح حيث لزم امنناع تقدير الناخير اذا تخصص النكرة بالوصف فلو لم يقل ان الحصر مستفاد من الموصف لا ينأتي النوفيق بين كلامه و بين كلام الائمة حيث تأولوه بما أهرذا ناب الا شركذا نقل عنه (قوله بل الجواب الحي السراب عن قوله لا يقال الخ أي لا يقال الخ أي لا يقال الخ أي لا يقال الخ بواب منم المصنف رحمه الله تعالى والمنكبر انما يدل الخبل الجواب هذا (قوله قال الشيخ الح) تأييد لمنع المصنف رحمه الله تعالى وقول الشيخ حجة السكاكي رحمه الله تعالى لا نه المرجوع اليه في هذا الفن كا صرح به في المفتاح قيل هذا بناء على ان يحمل الخير والشر على اطلاقها ، أى ما يكون في الواقع فيجوز ان يقال شراه المراد الشر والخير بالنسبة الى الكلب وفيه انه على تقدير حماها على الواقعين لا معنى للقصر أيضاً لان الهرير صوته الغير المعتاد على مافي الصحاح وغيره وذلك يتشأم حماها على الواقعين لا معنى للقصر أيضاً لان الهرير صوته الغير المعتاد على مافي الصحاح وغيره وذلك يتشأم

الحصر بمعني مسوغ الابتداء لانه في معنى التخصيص بالصفة كما من أو معناه لئلا ينتنى التحصيص بمعنى الحصر فينتنى انتخصيص بمعنى مسوغ الابتداءاذ لاسبب له الا التخصيص بمعنى الحصر على مامر

(قول الشارح)كما في قولنا رجل جاءني متملق بالنفي فانه اذاكان بمعنى لا امرأة أولارجلان لم يقصد بهالتخصيص النوعي بل الجنسي أو الفردي وهو لايستفاد من الوصف

(قول الشارح) فلا بد منه بحال أي لابد منه على أي حال سواء أريد بالتنوين النهويل وغيره أولا

(قول الحشي) على جواب التسليم أي كما صنع الشارح

(قول المحشي) متعلقصر المستفاد الخ فان هذا الحصر تضمن الدليل المثبت للمقدمة الممبنوعة وهوانه لاسبب له سواه

(قول المحشى) بجواز استفادته من الوصف يعنى ان مقصود الشارح التجويز لانه ما نع والما نع يكفيه التجويزوليس منصبه الدعوى الا انه ادعى الوجوب مبالغة ومنه يعلم ان قول المصنف سابقا لحصوله بغيره معناء لجواز حصوله بغيره لما ذكر وكون السكاكى قائلا به في شر اهر ذا ناب لايصحح الجزم من الما نع من حيث انه ما نع

(قول المحشي) قبل هذا بناء الخهو بمعنى قول السيد نعم لو أريد الخ

(قُوَلَ الْحَشَى) أَى مَا يَكُونَ فِي الْوَاقِعِ وَلُو بِالنَّسِبَةِ لَهٰيرِ الْكَلَّبِ وَقُولُهُ لَانَ الْحَيْرِ فِي الْوَاقِعِ قَدْ بِهُرُهُ كَمَا لُو قَدْمُ وَهُدَّ كثير بهدايا لاصحاب الكلب وقد أزعجوه ويخشى منه السوء ولا يكون الاشراً وهو مسلم عند العرب كا صرح به الفاضل الكاشى في شرحه والتحقيق ان صحة القصر وعدمها مبنى على معنى الهرير فان كان معناه النباح الغير المعتاد ، فلا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه من أمارات وقوع الشروان كان معناه مطاق الصوت على مافى مقدمة الزيخشري فهو قد يكون خيرا وقد يكون شرا في صحالقصر و يمكن ان يقال فى توجيه منع المصنف رحمه الله وصحة كلام الشيخ ان مقصودها ، ان القصر حقيقي وايس اضافيا حتى يكون ردا لاعتقاد المخاطب ان المهر قد يكون خيرا وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث اعتبر القصر مع قطع النظر عن حال المخاطب قيل هذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه المجر في حادثة ، وفي القاموس اله يضرب في ظهور امارات الشر ومخائله لما اسمع قائله هر يرا اشفق من طارق شرفقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستمه اى ما اهر ذا ناب الاشر انتهى ومن هذا ظهر ان قائله هر يرا اشفق من طارق شرفقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستمه اى ما اهر ذا ناب الاشر مطاقا (قوله ثم قال) عطف الشر والخير ليس بالنسبة الى الخير بل الى غير الشر مطاقا (قوله ثم قال) عطف ال يكون الثانى عد الاول فى الزمان بل ربما يكون مقدما

(قول المحشي) و يخشى منه السوء بان لا يصوت هذا الصوت الا اذا عرف حصول السوءُلاهله ولايكون حصول السوء الا شرا ﴿ وَوَلَ الْحَشِّي ﴾ فلا صحة له أى للقصر

(قول المحشى)ان القصر حقيقي أى بيان ثاواقع من ان المهر لايكون الا شرا لا اضافى أى بالنسبة لما اعتقده المحاطب من ان المهر له خيرفيرد عليه بذلك حتى يرد ما قاله السكاكى من ان المهر لايكون الا شرا فلا معنى للقصر لان ذاك اذا كان عند رد اعتقاد المخاطب فيقال ان الخير لايهره حتى يعتقد فيرد عليه ومما يصرح بكونه حقيقيا قول القاموس في مانقله عنه فقال ذلك تعظيما للحال عند نفسه ومستممه فانه صريح في عدم الرد على المخاطب

(قول المحشى) قيل هذا مثل بضرب لرجل قوي الخ اخذ القوة من كونه ذا ناب وعلىهذا القيل يكون الشر بالنسبة للكلبكا انه بالنسبة للرجل المضروب له المثل

(قوله) وفى القاموس الحءلي هذا يكون الشر بالنسبة لصاحب الكلب حيث كان هو المشغق من طارق الشر

(قول المحشي) ومن هذا ظهر الخ أى من كلام القاموس ظهر انالشر والخير ليس بانسبة الى الكلب بل الى صاحبه لانه هو الذي اشفق وان القصر ليس بالنسبة الى الخير لان ماليس بخير ولا شر لايشفق منه أيضاً وليس محل ظهورالثانى ما ذكره المحشى سابقا من ان القصر حقيق لا اضافي وان صنع ذلك العصام فى اطوله لانه كما يكون اضافيا بالنسبة الى الخير يكون اضافيا بالنسبة المحشى حيث اخر ذلك عن عبارة القاموس

(قول المحشي) وان القصر ليس بالنسبة الى الخير أى فقول الشيخ لان المعنى الذى اهره ،ن جنس الشر لامن جنس الخير مجرد مثال لاتقييد

(قول المحشي) لهجرد الترتيب في الذكريعني بيان مرتبة ذكره بمنى ان حق المتأخر أن يذكر بمد المتقدم كمااشار اليه بعطف التدرج في مدارج الارتقاء عليه وليس المراد الترتيب في الاخبار بمهنى ان الاخبار بالثانى واقع بعد الاخبار بالاول اذ هو متحقق بدون الاتيان بثم

(ويقرب من) قبيل (هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه)اي قائم (الضمير)مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوي الحكم وقال انما فلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في أنا قائم والت قائم وهو قائم اشبه الحالي عن الضمير وهذا معنى قوله (وشبه) اى شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير (بالخالي عنه من جهة عدم نفيره في الذكام والخطاب والغيبة) كما لا يتغير الخاب عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففاً وبظن انه اسم منصوب

كافي قوله * ان من ساد شمساد ابوه شم قد ساد قبل ذلك جده * فلا يردان قوله و يقرب الخ قدم على ابيان التخصيص في كلام المفتاح وإما ما قبل انه لاترتيب في الاخبار فما لايقبله الطبع السليم اذلا فائدة في ذلك (قوله و يقرب الخ) يعنى ان في هو قام تقويا من غير شبهة وزيد قائم . فيسه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا من افادة التقوى وانما قال من هو قام ، مع ان المناسب زيد قام لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب اليه أولى من اعتبار القرب الى ماهو محتمل للتخصيص أيضاً ، فانه يوهم ان زيد قائم أيضاً بحتمل التخصيص لان المذكور في كلامه قبل قوله ويقرب بيان التقوى في المضمر المقدم (قوله لم يتفاوت في الخطاب الخ) ، اى في كون ما اجرى عليه مخاطبا اوم تكلااً أو غائبا أوفى الاحوال الثلاث التي يستحقها عند الاجراء على موصوفه (قوله وهذا معنى قوله وشبهه الح) لا يخفى ان المستفاد من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ان مشابهته بالخالى بواسطة عدم التفاوت سبب نقصانه في التقوى وعدم كونه نظيرا له فالمناسب الكلامه ، ان يجعل داخلا في دليل قربه لامه طوفا على قال كما اختاره الشارح رحمه الله تعالى على ان المستفاد من كلامه الكلامه ، ان يجعل داخلا في دليل قربه لامه طوفا على قال كما اختاره الشارح رحمه الله تعالى على ان المستفاد من كلامه الكلامه ، ان يجعل داخلا في دليل قربه لامه طوفا على قال كما اختاره الشارح رحمه الله تعالى على ان المستفاد من كلامه التعالى التحديد في حدم التفاوت سبب نقصانه في الله تعالى على ان المستفاد من كلامه المناسبة على ان المستفاد من كلامه المناب المنابق التوريد و الله و المنابق التعرب المنابق المنابق

(قول المحشي) كما في قوله ان من ساد الخ قال الرضى فان المقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة الله على سيادة نفسه به أخص الى آخر ما سبق فعلم منه ان المراد التدرج في المدارج التي هى مدارج ارتقاء لشيء لا ان التدرج على سبيل الارتقاء

(قول المحشي) فيه تقو مع شبهة عدمه فيكون قريبا اشارة الى ان علة القرب كلا الامرين التقوى ومشابهة العدم (قول المحشي) مع ان المناسب زيد قام اى وكان لا يحتاج لقوله في التقوى

(قول المحشي) فانه يوهم الخ علة أنوله أولى من اعتبار الخ وقوله لآن المذكور الى اخره علة لقوله وانما قال أى انما قال ذلك لانه المذكور في كلامه وانما لم يقل ويقرب من هو قام هو قائم لما قال السيد انه يحتمل التخصيص كهو قام ورده العصام بان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد وفيه نظر

قول المحتثي) اى في كون ما اجرى الح لما كان الخطاب وما معه أحوالا الموصوف لا لقائم احتاج للتأويل امابان المعنى لم يتفاوت في حال كون ما اجرى هو عليه مخاطبا الح واما بان المعنى لم يتفاوت في أحواله هو الثلاث وهى الخطاب وما معه وجعلت أحواله لانه يستحق عند اجرائه على موصوفه أن لايخرج عن واحد منها وعلى كل يندفع قول العصامان ارجاع الضمير في تغيره لقائم يلزمه مسامحة لان التكلم وما معه للضمير لا لقائم

(قول المحشي) ان يجعل داخلا أى جزءًا من دليل قربه ولايفيد هذا الا نصبه على المفعول معه دونالعطف (قول المحشي) على ان المستفاد من كلامه الخ أى المستفاد من قوله اشبه الخالي الاخبار عن حاله الواقعي لاجعله على أنه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للخالى عن الضمير يعنى أن فوله ويقرب يشمتل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوي والنانى عدم كال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وفوله وشبهه علة الثانى ولا يخفى مافيه من التمسف ومن أراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون أوضح (ولهذا) أى ولشبهه بالخالى عن الضمير (لم يحكم بأنه) مع الضمير (جملة) وأما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم

هو انه مشابه له لا انه جمله مشابها له كما يدل عليه صيغة التفعيل،وحمله على بيان المشابهة لايساعده المقام (قوله على انه مفعول معه) ومصاحبه اما التضمن والعامل فيهما معنى العلية المستفادة من اللام أى علل القرب بالتضمن مع الشبه وأما الضمير فالتضمن . بمعنى الاشتمال اي لاشتماله على الضمير مع الشبه (قوله المقاربة في التقوى) في تاج البهيق المقاربة . القصد في الامور ومنها قاربته في البيع مقاربة وفي بمضالنسخ المقارنة بالنون وعلى النقدير بن اندفع ماقله السيدان الاظهر احدهما ثبوت النقوى لان المقاربة كالقرب يشتمل على أمرين (قوله ولايخفي ما فيه من النعسف) نقل عنه وجهان احدهما جعل الواو الذي أصله العطف بمعنى مع والثانى جعل قوله وشبهه تعليلا لما هوغير مذكور ههنا وهو ان ليس فيهكالالتقوى وكلاهما ليس بشيء لان الواو بمعنى مُع كثير في الكبلام الا انه لكونه مجازًا بحتاج الى انقرينة وهي جزالة المعني فأنجعله عاطفة ليس نصاً في كون العلة مجموع الآمرين بخلافكونه بمعنى مع وعدم كمال التقوى مذكور ههناكثبوت أصل التقوى ومجموعهما معنى القرب مملل بمجموع الامرين وقيل لانه يلزم أن يكون التضمن متعلقا بامرين. أحدهما لفظ وهو الضمير ِ والثاني معنى اعنى المشابهة وفيه أن الضمير في زيدِ قائم منوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وأن التضمن هنا بمعنى الاشتمال ولا شك في اشتماله عليهما على آنه لايتم على تقدير كون مصاحبه النضمن وقيل لان المفعول معه سماغي عند سيبويه وفيه انه ذكر فيالتسهيل وغيره انالصحيح انالمفعول معه قياسيوقيلان مدخول الواو عمني مع يكون مقصودا بالنسبةومصاحبه غير مقصود بالنسبة بل تابع فيها وفيه ان أكثر امثلثه لايجري فيه ذلك نحو اعببني استواء الماء والحشبة وسرت والنيل وجئت وطلوع الشمس كيف والواو فيه بمنى مع وهى للمصاحبة قد تدخل على التابع نحو جاء الامير مع الوز بر وقد تدخل على المنبوع نحو ان مع العسر يسرا وفى المفصل شرطه ان يكون الفعل،مشتركا بينه وبين فاعل فعله(قوله ليكون أوضم الخ) مشابها الذى هو مدلول صيغة التفعيل

(قول المحشي) وحمله على بيان المشابهة يعنى جعل معنى صيغة التفعيل في المتن بيان مشابهته الواقعية ليوافق ما يستاد من كلام السكاكي لابساعده مقام نقل مذهب السكاكي فانه انما يدل على ان شبهه بمدنى جعله مشابها كما جعله مقاربا وبالتأويل فى كلامه يندفع ما قاله فيه بعض حواشى المختصر

(قول المحشى) بمعنى الاشتمال لابمعنى الاخذ فى الضمن لانه لم يأخذ في ضمنه الاالضمير لاستتاره فيه أما الشبه فهو وصف له والاشتمال يعمهما وهو العامل حينتذ

(قول المحشي) القصد في الامور أى العدل فيها في الكشاف واقصد في مشيك أى اعدل فيه لاغش مشية المهاوت تزهدا ولاتثب وتيب الشطار فمعنى قارب في التقوى عدل فيه ومعنى قاربه فيه عادله فيه وهو بمهنى المقارنة بالنون أى كونه قريناً له (قول المحشي) احدهما لفظ والتضمن لأيكون الا المعنى

كراهة دخول ماهو في صورة لام التعريف على صريح الفعل (ولا عومل) قائم مع الضمير (معاملتها) اى الجملة (في البناء) حيث أعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائماً ورجل قائم والحاصل آنه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالىءنه روعيت فيه الجهتان أما الاولى فبان جمل قريباً من هو قام في التقوى واماالثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالى لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما أسمد إلى الظاهر نحو زيد قام أبوه لانه كالفعل بعينه إذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد إلى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسندالي الضمير وحمل عليه

فيه ان العطف بوهم كون كل واحدمنهما علة للقرب بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص فى كون المجموع المحجموع علة له وهوالمقصود (قوله حيث اعرب الح) ،أى جمل معر با مختلفا فى الاحوال الثلاث مع تحمله للضمير فلوعومل معه معاملة الجلة لكان مبنيا معر با محلا لا لفظا نحو عرف في زيد عرف، وانما قلنا انه معرب مع الضمير لان الاعراب الذى اجرى عليه اعراب يستحقه مع الضمير لانه المركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فان الخبر أوالصفة مثلاقاتم مع الضمير واما قائم بدونه فلا يستحق الاعراب لعدم

(قول المحشى) فيه ان العطف يوهم الح لم يذكروا احتمال عطف شبهه بالنصب على الضمير و يظهرانه ليس نصافي المراد تدبر
(قول الشارح) كراهة دخول الح قال السيد في حواشي شرح المفتاح وفي الاعراب الجارى عليه اشكال لان اسم الفاعل صلة ولا اعراب للصلة وحدها بل الاعراب الموصول مع الصلة ووجه ذلك بأن الصلة همنا في صورة الاسم الواقع

فى التركيب واللام فىصورة الحرف فاجرى الاعراب علىالاسم الموكب وظنى ان الصحيح ان الاعراب الموصول ولاعمل للصلة لكن لماكان الموصول في صورة الحرف اجرى ما يستحقه على الصلة لكونها في صورة الاسم

(قول الشارح) اما الأُ ولى فبأن جمل قريبا لو قال فبان اثبت فيه التقوى لكان اظهر لمامُرٌ عن السيد قبل ولايأتى هنا جواب المحشي

(قول الهيشي) أي جعل معربا الخ أي جعله النحاة معربا دفع به ما يقال يجوز أن يكون مبنيا والاعراب الذي اجري على الجزء اعراب استحقه الكل محلاكما اجرى اعراب أل الموصولة المحلى على الجزء اعراب السفع الكل محلاكما اجرى اعراب أل الموصولة المحلى على الصلة لفظا وحاصل الدفع ان التحاة ضرحوا باعرابه اعرابا مختلفا افظا اذ الاعراب المحلى غير مختلف

(قول المحشى) فاو عومل معه معاملة الجملة أي نو عومل مع تحمله له معاملة ما يتحمل الضمير فى الجملة لكان هوو حده مينيا معربا معلا بان يكون هو ومر فوعه في محل رفع مثلاكما ان عرف في زيد عرف مبنى وهو وفاعله فى محل رفع فعلم من هذا ان قول المصنف في البناء ليس المراد به بناء الجملة لان الصحيح ان الاعراب والبناء من عوارض البكلم لا المكلام منان قيل ما وجه بنائه على ذلك القدير قلت عدم تركبه وحده مع غيره تركبا يتحقق معه عامله بل المركب المجموع وقد قلوا ان سبب البناء قد يكون عدم مقتضى الاعراب و يحتمل وهو الظاهر الموافق لباقى كلامه ان المراد بالبناء الاعراب المحلى كما يفيده عطف قوله معربا محلا لا الفظا وقد صرح بذلك العصام

(قول المحشي) وانما قلنا انه معرب مع الضمير أي انما قلنا انه معرب مع تحمله الضمير ولم نقل انه معرب بقطعالنظر عن تحمله له لان الاعراب وان اجرى عليه وحده الا انهلايستحقه وحده وانما يستحقه مجموعهما لان المسرب هو ماتركب تحقق عامله ، فعلم أنه مع الضمير في حكم المفرد نحو قاءًة و بصرى ، بخلاف يضرب في زيد يضرب قانه ، يستحق الرفع بدون الضمير لاجل عامله المعنوى والاعراب الذى يستحقه مع الضمير محلى ومن زعم أن الخبر أو الصغة هو قائم وحده لامع فاعله لزمه أن يقول أن الحبر والصفة هو عرف وحده بدون فاعله وذلك لا يلتزمه من له شمة من علم الاعراب ، وقد وهم أن نحو فاه الى في ، جملة مبنية مع أجراء أعرابها ألذى استحقه على جزئها الأول أعنى فاه وايس بشيء لانه في حكم المفرد أجري الاعراب على جزئه الأول لعدم قابلية بلق الاجزاء ، في الرضي لما فهم من فوه الى في معنى المفرد الذي معناها مشاها قامت الجلة مقام المفرد وادت مؤداه واعرب ماقبل الاعراب منها وهو الجزء الأول اعراب المفرد الذي معناها مشاها قامت الجلة مقام المفرد وادت مؤداه واعرب ماقبل الاعراب منها وهو الجزء الأول اعراب المفرد الذي

مع غيره تركيباً يتحقق ممه اي مع ذلك التركيب عامل ذلك المعرب والمركب مع غيره هنا كذلك هو الحجموع آن لولا الضمير لما صح خبرا اذلم يتركب مع المبتدا تركيباً يتحقق معه عامله فالضمير في لانه مرجعه فاعل يستحق مع الضمير

وقول الحشي) فعلم انه مع الضمير في حكم المفرد أي علم من ان قائما لا يستحق اعرابا الامع الضمير وان ذلك الاعراب الفظى الذي اجرى على قائم ان مجموعها في حكم كلة واحدة فان ذلك الاعراب الفظى الذي اجرى على قائم انما هواعواب المحلمة الواحدة لا الجلة فكما ان جزء الكلمة لا يستحق اعرابا كذلك كل منهما على حدته لا يستحق اعرابا فقائم مع الضمير في قولك زيد قائم في قولك زيد غلام قال السيد في شرح الممتاح انا نعلم قطعا ان الحبر في مثل زيد قائم هو قائم مع ضميره كما انه في زيد قائم هو قائم مع ضميره كما انه في زيد قائم هو قائم مع ضميره و ونعلم أيضاً ان الاعراب الجارى على قائم هوالذي يستحقه المجموع لكونه خبرا لكن لما المتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجرى على الجزء الاول ولاشك ان ما اجرى عليه اعرابه الذي يستحقه لا يكون منها قال المصام وانما احتم اجراؤه على الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول هذا ولا يخني انه لابد ان يقال انه لما المتناء على جزئه الاول لاشتفال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول هذا ولا يخني انه لابد ان يقال انه لما المتناء مع المستحقة من البناء وصار مع اسم الفاعل مستحقا الاعراب كما قالوا ذلك في قائمة و بصرى ثم لماشتفل الجزء الثاني باعرابه من أجهه اسم الفاعل انتقل اعرابه لاسم الفاعل مستحقا المعرب) بخلاف يضرب الح متعلق بقوله واما قائم بدونه فلا يستحقه من البناء وصار مع اسم الفاعل تدبر (قول الحشي) بخلاف يضرب الح متعلق بقوله واما قائم بدونه فلا يستحق الح

(قول المحشي) يستحق الرفع بدون الضمير لأجل عامله المعنوى لان عامله آلذى تحقق مع التركيب هو الابتداء وهو طالب للجملة إما التجرد أو مشابهة الاسم في الاشتراك بين الحال والاستقبال على الخلاف في رافع المضارع فثابت للمضارع لامن جهة التركب مع المبتدأ بل من جهة التركب مع الفاعل فيستحقه بدون الضمير

(قول المحشى) وقد وهم الخ أى فما نحن فيه كذلك

(قول المحشى) جملة مبنية أى غيرممر بة لفظا بل محلافليس المراد حقيقة البناء لعدم مقتضيه بل المراد به الاعراب المحلى (قول المحشي) في الرضى لما فهم من فوه الى في الح قال المحشى في حواشي الجامي لا يخفى الكل جملة وقمت حالا اقبيت مقام المفرد مع انه لا يعرب شيء من جزئيها والمقصود انه لما انهجى منها معنى الجلة وأريد معنى المفرد اعرب الجزء الاول منها ليشعر بانها في معنى المفرد في اللباب ان الاصل في هذه الاحوال الجل فالاصل فوه الى في لان الهيئة فهمت منها ولذا يجوز الخليل الرفع في تلك الاسماء الا انهم وضعوها مواضع لوازمها المفردة أي مشافها لتباهر الفهم الى تلك الموازم المكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء تلك الجسل فاعربوا القابل منها أعراب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين اه فعلم ان هذا الكلام خاص بما وضعوه موضع الازمه لتبادر الفهم اليه لكثرة الاستعمال فلا يرد ماعداء

في حكم الافراد وهذا منى قوله فى المفتاح وانبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه اى جمل نابعالمارف المسند الى الضاهر عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد إذا اسند الى الظاهرمفردا كان الظاهرا و مثنى أو مجموعا ولعله سهو اذلا حاصل حينئذ لهذا الكلام (ومما يرى تقديمه) على المسند (كاللازم لفظ مثل وغير) اذا استعملاعلى سبيل الكناية (في نحو) تولك مثلك

قامت مقامه ، وما قيل ان البناء لازم الم للجملة وانتفاء الملزوم لايستلزم انتفاء اللازم فلا يلزم من عدم كونه جملة عدم كونه مينيا فوهم لانه لم يستدل بانتفاء الجملة على انتفاء البناء بل علل شبهه الخالى بامر من عدم الحسكم بكونه جملة وعدم بنائه (قوله نحو زيد عارف ابوه) الا انه اورد المبتدأ ليكون الكلام تاما والمقصود بالتمثيل عارف ابوه (قوله أى جعل تابعا لعارف الخي) ، لان استعماله مسندا الى الضمير اكثر ولاشتراكها في عدم الاسناد التام (قوله اذ لاحاصل لهذا الخي) ، لانه اذا اسند الى الظاهر فلا وجه لشايته وجمعه كالفعل فلا حاجة الى جمل افراده بالتبعية وأيضاً الافراد همنا في مقابلة الجملة كا ذكر سابقا لافي مقابلة التثنية والجمع (قوله ومما يرى)في التاج الرؤية والراية ، ديدن ودانستن و ينداستن والصفة ، تحتمل المتكلم المعلوم والمجهول المعين (قوله لفظ مثل وغير) خصصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والمصفحة على المعادم والمجهول المعين (قوله لفظ مثل وغير) خصصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم

(قول الشارح) اذ لاحاصل لهذا الكلام عبارة السكاكي هكذا ويقرب من قبيل هوعرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وانما قلت الخ ماتقدم في الشارح ثم قال واتيمه في حكم الافراد الخ قال مولانا جلال الدبن في شارح الايضاح حاصله ان في عارف شبهين اشتماله على الضمير حقيقة وخلوه عنه حكافلاً حد الشبهين الحق بالحالى عن الضمير ولم بجعل جملة وللشبه الآخر الحق بعرف فافرد لفظه في الحالات الثلاث وهذا معني صحيح وحمل الكلام على السهو من غير تصور معناه ليس من دأب المحصلين

(قول الشارح) على المسند اشارة الى معنى قوله ومما يرى الى آخره ومن المسند اليه الذى يرى تقديمه كما صرح به في الختصر ونقل عنه هنا

(قول المحشي) وما قيل ان البناء لازم اعم للجملة الخ قد عرفت ان المراد بالبناء هنا الاعراب المحلى لاحقيقة البناء والاعراب المحلى لاحقيقة البناء والاعراب المحلى لايكون الاللجملة عند وقوعها موقع المفرد فالاولى فى الجواب ماقاله العصام من انه فرق بين جعله مبذيا وبين جعله كالجملة في البناء هو الثانى دون الاول الا ان يكون جواب المحشي مبنيا على التسليم وجواب العصام بالمنع فليتأمل

(قول المحشي) لان استعماله مسندا الح تعليل للتبعية وقوله ولاشتراكهما الح بيان للجامع بينهما حتى يصبح الالحاق والحكم بانه مثله فهو تعليل على اللف والنشر المرتب ولذا قال أى جعل تابعا لعارف الى آخره

﴿ قُولَ الْحَشَّى ﴾ لانه اذا اسند الى الظاهر الخ هذه الحاشية منقولة عن الشارح لكنها مدفوعة بما مر فتدبر

. (قول المحشى) ديدن معناه ابصار ودانستن معناه علم و پنداشتن معنا ظن أى ان الرؤية لها معان ثلاثة الابصار والعلم والظن لكنها هنابمعنى العلم

(قول المحشى) تحتمل المتكلم فيقرأ نرى بالنون

لا يبخل وغيرك لا يجود بمنى انت لا تبخل وانت تجود) وفى الايجاب نحو مثل الامير عمل على الادم والاشهب وغيرى باكثر هذا الناس يتخدع الى الامير عمل وأنالا انخدع فالاول كناية عن شبوت الفعل أونفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص أوصافه اونفى عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا أو ان لا يفعل كذا أو النبوت لذاته أو النبي عنها بالطريق الاولى والثانى كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النبي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت الدخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بدله من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الانخداع للغير من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولاشك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجلة لزم سلب الانخداع عن المتكام فها قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل أو مغاير لمن أضيفا اليه كافي قولنا مثلك لا وجد وقوله هغيري جنى وانا المعاقب فيكم هفئاني سباية المتندم «فان التقديم ليس كاللازم اليه كافي قولنا مثلك لا وجد وقوله هغيري جنى وانا الماقب فيكم هفئاني سباية المتندم «فان التقديم ليس كاللازم

والقياس يقتضي ان يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير والشبه والنظير كذلك (قوله مثل الاهير حمل على الادهم والاشهب) فأنه ، لم يقصد ان يجعل احدا مثله (قوله وغيري باكثر الخ) فأنه معلوم أنه لم يرد أن واحدا هناك وصفه ، بأنه ينخدع وتمامه ان قاتلوا جبنوا أوحدثوا شجعوا « (قوله كما في قولنا مثلك لايوجد) مثال المنفي أى كما يقصد في قولنا الخ ، فأن المقصود أنى مثل المخاطب (قوله وغيرى جني) فأن تقديم المسند اليه ههنا للتخصيص ، ليصح التشبيه بسبابة المتندم فيكون كلا حكى النفي والاثبات مفهوما من المنطوق ولا يكون احدهما كناية عن الآخر فتدبر فأنه قد خني على بعض الناظرين

⁽ قول الشارح) فالاول أي مثال المثل في السلب والايجاب وقوله والثاني أي مثال الغير فيهما

⁽ قول الشارح) من غير القصد الى ان انسانا سوي المتكلم يتصف الح هذا لامدخل له في الكناية بل هو بيان لعدم التعريض ذكره لبيان ان التعريض بالغير لا يجامع الكناية في الحكم تأمل

⁽ قول المحشى) لم يقصد أن أحداً مثله وأنما قصد أن من كأن على الصفة التي هو عليها كان من مقتضي القياس وموجب العرفان يفعل ماذكر كذا في الايضاح وأنما لزم ذلك ليمكن الانتقال الى المكنى عنه فأنه أذا قصد ممين منع تعينه الانتقال لانه يكون الاثبات له قصدا أذ لاحاجة في الانتقال إلى التعيين تدبر

⁽قول المحشي) بانه ينخدع أي يغتر بحديثهم المفيد شجاعتهم

⁽قول المحشى) فان المفصود نفى مثــل المخاطب أى لا اثبات العدم للحفاطب فان ذلك معناه عندكونه كنايةلااثبات الوجود له كما وهم

⁽قول الحشى) ليصح التشبيه بسبابة المتندم في ان غيرها الجاني وهى لم تجن مع معاقبتها فالحكمان فيها حناية غيرها. وعدمجنا يتهاولوكان من الكناية أو فى المحكوم عليه لكان التشبيه في احدهمافةط فلا وجه لجعل سبابة المتندم مشبها به في النسبة (قول المحشي)مفهوما من المنطوق لان التحصيص حكم واحد اشتمل على حكمين ومراده بالمنطوق مادل عليه اللفظ بلا واسطة.

عند قصد هذا الممنى والى هذا أشار بقوله (من غير ارادة تعريض لغير المخاطب) بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب

وجعله من قبيل الكناية في النسبة أي أنا لم اجن كما في غيرى باكثر الخ أو في المحكوم عليه بان يراد منه مناير معين اشتهر بوصف مغايرة المتكلم، لكن لا لاثبات الحكم له قصدا بل لينتقل الى مازومه أعنى نفي الجناية عن نفسه فانه وهم لماعرفت ان مقصود الشاعر كلا الحكين من غير ان يجعل احدهما وسيلة اللا تحر ولان مقصود الشارح رحمه الله تعالى تمثيل المنفى لا النفي كما يدل عليه قوله فان التقديم ليس كاللازم الخ (قوله من غير ارادة تعريض الخ) أي عدم التصريح على ما يستفاد من القاموس والتاج والمراد بغير للخاطب المعين ، كما يفصح عنه عبارة الايضاح و به صرح الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في مناف لا يوجد وغيرى جنى فإلمنى من غير ارادة عدم التصريح بالمعين الغير الخاطب وذا ، بان لا يراد المعين اصلاكما في مثلك لا يوجد وغيرى جنى على ، احد الاحتمالين أو يراد المعين ولم يصرح به بان يكنى عن ذلك المعين بالمدل أو الغير لا شتهاره به أو بان يجعل على أحد الاحتمالين التعادير الثلاث المعارم تقديم لفظ المثل والغير فاندفع ماقيل ان التمريض بالمعنى الاصطلاحي غير متحقق في شي ، من الاحتمالات الثلاث ، اكون الكلام موجها الى المنا والغير بطريق الاستقامة وان اريد به المعنى اللغوي، فهو الما يتحقق على تقدير ارادة المثل المعين ، أو الغير المعين بطريق الكناية في المحكوم عليه واما اذا اريد به المنى الفوي، فهو الما يتحقق على تقدير ارادة المثل المعين ، أو الغير المعين بطريق الكناية في المحكوم عليه واما اذا اريد المثل والغير مطلقا

وهوالصريح مقابل الكناية كما يدل عليه قوله ولا يكون احدهما كناية عن الآخرفلا ينافى ان احد الحكمين مفهوم بمعنى انه ليس في محل النطق

(قول المحشي) لكن لا لاثبات الحكم له قصدا بل لينتقل الخ هذا غير واجب في الكناية عن المحكوم عليه بل همر المر الممانية عن المحكوم عليه بل همر المر المر المراقي هنا ففيه كنايتان كناية عن ذات المدين بامر عام وهو الغيرية فينتقل منه الى المدين بواسطة الشهرة وكناية باثبات الحكم لذلك المدين لانه اندا يكون الجاني غيره اذا لم يكن هو جانيا فعدم كونه جانيا ملزوم لكون الجاني غيره لتحقق الجناية المخصوصة بالحديث عنها خارجا

(قول المخشى) كما يفصح عنه عبارة الايضاح حيث قال في بيان الكناية في قوله غيرى باكثر هذا الناس ينخدع فانه معلوم انه لم يد ان يسرض بواحد هناك فيصفه بانه ينخدع وفي قول ابى تمام « وغيرى يأكل المعروف سحتا و يشخب عنده بيض الايادى ، فانه لم يردان يعرض بشاعر سواه فيزعم ان الذي قرف به عند الممدوح من انه هجاه كان من ذلك الشاعر لامنه بل اراد ان ينفي عن نفسه ان يكون ممن يكفر النعمة اه فان قوله بواحد هناك وقوله من ذلك الشاعر يدل على أنه معين المدال المدالة المدال

ي (قُوله) فالممنى من غير ارادة عدم التصريح الخ مناه على مقتضي تأويل الشارح لم ينشأ من ارادة عدم التصريح بالمعين الغير المخاطب

(قول المحشي) بان لايراد المعين اصلا ظاهره ان عدم ارادة المعين هو التمريض مع انه في هذه الصورة هوعدم التصريح بغير المعين اذ عدم ارادة المعين وغير المعين لاتمريض فيها بمعنى عدم التصريح فان التعريض بذلك المعين يلزمهان يكون هناك ما يصبح التصريح به ولم يصرح به فلمل المراد بان لايراد المعين اصلا بان اريد غير المعين واريد عدم التصريح به ولذا قال بعض الناظرين لايخفي ان التعريض بالمعين بالمعنى اللغوى هو ارادة المعين من غير تصريح به لامطلق عدم التصريح به اهروا لحاصل ان عدم ارادة التصريح به اهروا لحاصل ان عدم ارادة المعين مع قطع النظر عن عدم ارادة التصريح تحقق بالكتاية فقط فلابد من عدم التصريح به اهروا لحاصل ان عدم ارادة المعين مع قطع النظر عن عدم ارادة التصريح تحقق بالكتاية فقط فلابد من

مأثلة أو غير مماثل وقوله من غير ممناه حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئاً من غيرارادة التمريض أى لم ينشأ من ارادة التعريض كما تُقول ضربني من غير ذنب

أواريد المعين بالاضافة العهدية فلا فتدبر فانه مماخني على كثير من الفضلاء (قوله مماثل له أو غير مماثل) تعميم افير المخاطب للاشارة الى ان الغير في المتن ليس مقابل المثل كما في قوله لفظ مثل أو غير والا لكان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب أو غيره ، بل الاهم الشامل للمثل وغير المثل وليس لفا ونشرا بان يكون مماثل متعلقا بمثلك وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد ان الغير في غيرك الامحتص بغير الماثل ، فالصواب مماثل له أو غير المخاطب مماثلا أو غيره مماثل متعلقا بغيرك حتى يرد ان الغير في غيرك الامحتص بغير المماثل ، فالصواب مماثل له أو غير المضاف اليه مقام (قوله حال كون الح) فهو ظرف مستقر وقع حالا من قولك المضاف اليه لنحو وصح لانه بمكن اقامة المضاف اليه مقام

من التأويل بماذكر ناوانما حل الحشى على ذلك انه يريد بيان ماتناوله النني أعنى قوله لم ينشأ من ارادة عدم التصريح بالمعين الذي هو معنى قوله من غير ارادة الخ فعدم نشئه من ذلك إما بسبب عدم اوادة المعين أو بسبب غيره مما ذكره فاذا حملت الباءعلى السببة زال الاشكال فتأمل

(قول الشارج) أى لم ينشأ من ارادة التعريض نقل عنه أى لم يقصد بلفظ غير همنا الى امر مغاير لما اضيف اليه غير بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون الاستعمال ناشئاً من عدم التعريض الا انه ليس ناشئا من التعريض ونظيره قولك ضربته من غير ذنب أى ضربا لم ينشأ من ذنب اه ومعناه انه لم يقصد بلفظ غير ان امرا سوى ارادة التعريض يتصف بالمنشئية حتى يكون تعريضاً لا كناية بل المقصود من جعل الغير منشأ سلب منشئية التعريض وانها كان المقصود ذلك لان الغرض تقييد كونه كناية بسلب منشئية التعريض لمنافاته للكناية فاذا لم يقصد بانظ غير ذلك المعنى كان مكنيا به عن معنى عدم التعريض لكونه بعض مفهوم المغاير ولما كان المقصود التقييد بسلب منشئية التعريض لا بالكون ناشئا من عدم التعريض لكون المنافي للكناية هو كونه ناشئا من التعريض كا سبق وكان يازم من منشئية عدم التعريض سلب منشئية التعريض وهذا معنى صحيح موافق لسياق الكلام ويمكن حل عبارة السيد عليه فتدبر

(قول المعشي) على احد الاحتمالين أي اللذين ذكرهما السيد

(قول المحشى) لكون الكلام موجها الى المثل والغير يفيد أنه عند عدم أرادة المعين أصلا يواد المطلق من غير

تصريح به كما ذكرنا ﴿ قُولُ الْحُشِّي ﴾ أو الغير المعين عطف على المثل

(قول المحشى) فهو انما يتحقق الخ لانه لما كنى عن المحكوم عليه كان فيه خفاء بخلاف مااذا اريد المثل والنيرمطلقا أو اريد الممين بجمل الاضافة للمهد لاستعال اللفظ فها وضع له بلا خفاء وحاصل الجواب ان المراد بالتعريض عدم التصريح كأن يقال زيد اوعرو لامافيه خفاء

(قول الحيشي)بل الاعم الشامل لكن مع النظر في كل مثال لما يمكن صدقه به فني مثلك لايبنمل لابد ان يكون الغير مماثلاً وفي غيرك لايجود يجوزان يكون الغير الذي هو مراد مماثلاً وغير مماثل فلا يرد انه يلزم على كونه تعميما لغير الخاطب المراد بمثلك وغيرك أن يراد بمثلك انسان غير المخاطب غير مماثل

(قول الحشي) فالصواب الح ليكون شاملا للصور الثلاث

ای ضرباً لم ینشأ من ذنب کها ان قولك غیری فعل كذا معناه أنا لم افعل فهذا مقام آخر بستعمل فیه غیر علی سبیل الكنایة ویلتزم فیهمن فلیتنبه له (لكونه) ای بری تقدیمه كاللازم لكون التقدیم

المضاف واختاره لرعاية لفظ المخاطب فانه في القول ، دون النجو و يجوزان يكون حالامن نحو و يكون ذكر المخاطب بطريق التمثيل (قوله أي ضربا لم ينشأ من ذنب) ، فان كونه ناشئا بما يناير ارادة التمريض يلزمه ان لايكون ناشئا من ارادة التمريض يلزمه اللايكون ناشئا من ارادة التمريض يغذع وغيرى فعل كذا أي انا لا انحدع وانا لم افعله وهذا هو الوجه القوى السابق الى الغهم اذ لا تكلف فيه وقال السيد في شرحه المفتاح ان كلمة غير بمهني لا أي ناشئا من لا ارادة التمريض و يلزمه ان لا يكون ناشئا من ارادة التمريض، وفيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدخول حرف الجر وقيل من زائدة في الاثبات ، لكونه في معني النفي كانه قبل لامن ارادة النمريض وغير وقع حالا من قواك أي حال كونه غير ذي ارادة التمريض أي ليس ممادا به التعريض وكذا ضربني من غير ذنب أي ضربني ضربا مغايرا الذي ذنب وفيه زيادة من في الاثبات بتأويل مادني وحذف المضاف وعدم سبق الذهن اليه (قوله فهذا مقام آخر) أي غير المسند اليه (قوله يستعمل فيه غير على سبيل الكناية) كما يستعمل المسند اليه كذلك * قال قدس سرء على معين الشهر الخ * وقديطلق عليه باعتبار الاضافة العهدية الكينان كما يستعمل المسند اليه كذلك * قال قدس سرء على معين الشهر الخ * وقديطلق عليه باعتبار الاضافة العهدية فيننا ليس في الكلام كناية لافي الحكم ولا في الحكوم عليه ، لكون كل منهما مصرحا به ولا تعريض أيضا بذلك لانسان قال قدس سره كان ذلك تعريضا الخ * كأنه قبل ذلك الشخص المعروف بمائلك لا يجنل فيفهم منسه بطريق خطابي قال قدس سره كان ذلك تعريضا الخ * كأنه قبل ذلك الشخص المعروف بمائلك لا يجنل فيفهم منسه بطريق خطابي

(قول الشارح) فهذا مقام آخر أي غير المقام السابق لان السابق كان لفظ غير مسندا اليه يرى تقديمــه كاللازم بمخلاف ماهنا فانه غير مسند اليه لايأتي فيه ذلك (قول المحشى) دون النحو لصدقه بمثل زيد لا يبخل مع انه غير مخاطب

(قول الحشي) فان كونه ناشئا مما يغاير ارادة التعريض الخالتعريض تعليل لتشبيهه يضربني من غبر ذنب وقوله يازمه ان لايكون ناشئا الج والا لما كان ناشئاً مما يغاير وقوله كمافي غيري ينخدع توجيه الكناية على قياسه ان يقال انه اذا اثبت المنشئية للمغاير ولاشك في ثبوت عدم المنشئية لشيء في الجولة لزم سلب المنشئية عن ارادة التعريض والا لما كان المنشأ مغايرا انما كان المراد المعنى الكنائي لأن المقصود النقييد بعدم المنافي الكناية وهو التعريض لانه وان كان انتفاؤه لازما لكون هذا القول بمعنى انت لا تبغل وانت تجود فانه حينئذ يكون كناية في الحكم لا يحتمل التعريض بغيرالمخاطب لكن ربما غفل عنه لا التقييد بكون المنشأ غير التعريض لانه مصرح به في قوله بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وقوله وهذا هو الوجه القوى وعليه فن ابتدائية

(قول المحشى) وقيه صرف لفظ غير عن معناه لان معناه المغاير لا النفي الذى هو معنى لامع كوله مدخول الحرف والحرف لايدخل عليه مثله فالظاهر ابقاؤه على معناه الاسمي

(قول المحشى) لكونه فى معنى النفى أى فيمتبر تأخر من عن معنى النفى كما افاده بقوله كأنه قيل لامن ارادة التعريض كذا قيل والذى فى الاطول ولفظ من زائدة فى الاثبات تضمنه النفى لانه في قوة لامن أرادة التعريض اه فكونه في قوة ذلك كاف بلا اعتبار تقديم وتأخير تدبر

(قول المحشى) لكون كلّ منهما مصرحاً به أى غير مكنى عنه فلا ينافى ان المحكوم عليه معرض به أي غيرمصرح باسمه كان يقال زيد اوعمرو فلا منافاة بين ماهنا و بين ماسبقله من ادخال العهد بالاضافة في عدم التصريح بمعونة المقام انك تبخل كما يفهم من لست انابز ان بطريق التعريض كون المخاطب زانيا » قال قدس سره بانسان غير معين » ، اذ لامعنى ناتمريض بغير المعين » قال قدس سره ولا بالمخاطب » لابعـــدم البخل . وهو ظاهر ولا بالبخل»

(قول السيد قدس سره) فيقال مثلك لا يبخل ولا يبعخل مثلك أى فلا يكون التقديم لازما لانه انما لزم ليفيد تقوى الحكم وذلك انما يكون اذا كانت الكناية في الحكم لانها لما كانت ابلغ كان التقديم اعون على المطلوب بها لافادة التقديم ان الحكم ثابت المثل والغير ولا بد فيتقوى الانتقال للمنى الكنائى

(قُول السيد قدس سره) بل في المحكوم عليه أي حيث كنى عن ذات المعين بما اشتهر به من الماثلة

(قول السيد قدس سره) وليس فيه تمريض بذلك الانسان فعلى هذا الاطلاق لايجامع الكناية في الحكم مع انه لا تعريض وهو قد جعل المنافاة بين الكناية والتعريض بغير المخاطب

(قُول السيد قدس سره) وان قصد وصف المخاطب الخ أى مع كون المراد بالمثل فلانا المعين على سبيل الكناية في المحكوم عليه

ت (قول السيد قدس سره)كان ذلك تعريضاً بما أضيف اليـه مثل أى لا بغير المخاطب مع انه لاكناية في الحكم ؛ بل فى المحكوم عليه (قول السيد قدس سره) مطلقا أى غير معين

(قول السيد قدس سره) وليس فى الكلام حينئذ تمريض أصلا أى فلا وجه لذكر التمريض بغير المحاطب اذ لامفهوم له بل يكفى من غير ارادة غير المحاطب

(قول السيد قدس سره) لا بالخاطب ولا بغيره أما الاول فلان الكلام مستعمل فيه على سبيل الكناية والمعنى التعريض لايستعمل فيه اللفظ بل يكون مفهوما من السياق كما في قولك لست انا بزان تعريضاً بان الخاطب زان واما الثانى وهو مطلق الانسان الذى اريد بلفظ المشل فلان لفظ المثل مستعمل فيه للانتقال الى المعنى الكنائى ومن لازم التعريض ان لايستعمل فيه اللفظ وأيضا لامعنى للتعريض بغير المعدين اذ التعريض لايكون الا لمعين ولا تعريض فيه أيضا بالمعنى اللغوى وهو الخفاء

ر قول السيّد قدس سره) لماص أى من ان الكلام موجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض أى جانب وحينتذ فقد انتفت الكناية مع عدم التعريض بغير المخاطب وانما انتفاؤها من ارادة غير المخاطب

وصف المخاطب بالبخل ولا بالخاطب أيضاً هذا زيادة بيان لامدخل له فى الاعتراض وقوله ما ذكر هو قصد وصف المخاطب بالبخل

(قول السيد قدس سره) على الوجوه الثلاثة هي استعال المثل في المعين أو في غيره مع كناية أولا

(قول السيد قدس سره) لم يكن هناك تعريض لان الكلام موجه نحو ذلك الانسان بطريق الاستقامة دون الامالة الى عرض أى جانب

(قول السيد قدس سره)كان موجودا في صورة التعيين لانه لماكني عن المحكوم عايه كان فيه خفاء

(قول السيد قدس سره) كما يدل عليه أي على وجوده في صورة الاطلاق قوله أي قول الشارح

(قُولَ الحِشي) اذ لامعنى للتمريض بغير المعين هذا تعليل آخر غير ما أشار له السيد بقوله لما من فكان الأولى عطفه على تعليل السيد قال قدس سره وفيه بعد * ، اذ الانتقال من وصف الشخص المعين المعروف بمماثلة المخاطب بعدم البخسل قد يقع الى ثمر يض المخاطب بالبخل أما الانتقال من وصف المماثل مطلقا بعسدم البخل الى بخل المخاطب فيعيد فإن السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالبخل * قال قدس سره كما يفهم من سياق الجه حيث قال وعليه قوله وغيري باكثر هذا الناس يخدع فانه معلوم انه لم يود ان يعرض بواحد هناك فيصفه بانه ينخدع بل أراد انه ليس بمن ينخدع * قال قدس سره دون الاطلاق * ، أى لم يكن التعريض موجودا حين ارادة المثل والغير مطلقا * قال قدس سره كما يدل عليه * ، أى على المناس بسطه و بيانه . ان المتعمل المناط النظ التعريض في المتن المشمل جميع الصور التي يستعمل فيها الهظ المثل والغير

(قول السيد قدس سره) اذ لم برد به معين قطعاً لان المعين موجود فلا يصدق عليه قولك لا يوجد

(قول السيد قدس سره) فيحتمل التعيين بان يراد بالغير شخص معين و محتمل ان يراد به مطلق شخص

(ُ قُولَ الْمُحَشِّي) وهو ظاهرلان التَّمر يض يَكُون بضد المذكورفي عبارة المتكلم وقوله ولابالبخل هذا هومحل الاستثناء الذي ذكره السيد بعد وقد لشار المحنثي للى ذلك بقوله قبلوهو ظاهر

(قول المحشى) اذ الانتقال أى فى الصورة السابقة ففيها اللائتقال من معين إلى معين وقوله أما الانتقال الخ أى كاف هذه الصورة فان الانتقال فيها من غير المعين إلى المعين وقوله بمدم متعلق بوصف وقوله إلى تعريض والى بمخل متعلق بالانتقال وقوله فان السابق الي الفهم منه عدم اتصافه بالبخل لان الظاهر من كون كل مماثل لايبخل إن عدم البخل سببه ما به الماثلة بمخلاف ما اذا خص عدم المجل ببعض الماثلين فان الظاهر انه لخصوصية فيه

(قول المحشى) فانه سعلوم أنه لم يرد الخ هذا هو محل الشاهد فانه يفيد أن النمر يض بالواحد المعين تمكن وصحيح في ذاته الا أنه لم يرده هنا

(قول المحشي) أى لم يكن التعريض موجودا الخ أى لما سبق عن السيد من ان الكلام موجه نجوه بطريق الاستقامة وعن المحشى من انه لامعني للتعريض بغير المعين

(قول الحيشى) أى على وجود استمال المثل الج أى وليس مراد السيد انه يدل على انه لم يكن التعريض موجودا حين ارادة المثل والفير وطلقا اذ ليس له دلالة على هذا كذا قيل والظاهر انه مراد السيدكا يئال على وجود التعريض عند الاطلاق قول الشارح الخ فاله يدل عليه حيث قال بعد ذلك والى هذا أشار بقوله الح تدبر

(قول المحشي) والظاهر الاطلاق أي فلا تعريض أصلا

(قول المحشي) إن الاولى اسقاط لفظ الدم بض أى لانه أوجب القصور اذ النعريض لايظهر الا فى صورة واحدة فكان اللازم ان يقول المصنف من غير ارادة غيرالخاطب سواء كان فى الكلام تعريض لغير للخاطب بالمعنى الغيرالمصطلح أو لم يكن تعريض أصلا وحاصل ماللشارح والسيدان الشارح صور التعريض بغير المخاطب بقوله بان يراه بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب الخوص هذا التصوير أن المراد من التعريض أن تقصد الاخبار عن معنى مثل وغير سواء كان المراد بهما معينا أولا من غير انتقال من هذا المعنى الى شيء آخر حتى يكون كناية فحينتذ قول المصنف من غير تعريض ليس وائدا على التقييد بالاستعال على سبيل الكناية المأخوذ من قول المصنف بمنى انت لا تبخل وانت تجود فهو مؤكد له وأن السيد اعترضه بان هذا التصوير غير صحيح اذ ليس هذا تعريضا بالمعنى المصطلح عليه ولو اريد انه تعريض بالمعنى اللغوي أعنى

على سبيل الكناية ،وقد عرفت شموله أياها سابقا بما لامزيد عليه (قال قدس سره موكدا الخ)، لما عرفت أن الاستعمال على سبيل الكناية لا يحتمل التعريض بغير الجخاطب وان كان يحتمل التعريض بالخاطب قريبا أو بعيداً (قال قدس سره وعرض بأنه ليس مثلاله) ، لا يخفى أن مراده التعريض بغير المخاطب بالحكم الذى اجري على المثل أو الغير المجابا أو نفيا الحفاء لم يظهر الا في صورة واحدة وهي ما اذا اريد بالمثل والغير انسان ممين غير المخاطب لاشتهاره بماثلة الخاطب فان اللفظ حينئذ يكون كناية في المحكوم عليه لقيام الشهرة مقام اختصاص الماثلة به فانه يشترط في الكناية المطاوب بها غير صفة ولا نسبة اختصاص الوصف بموصوف ممين لينتقل منه اليه ولا شك في خفاء الكناية واما اذا اريد بالمثل والغير مطاق انسان فلا خفاء حينتذ لاستعال اللفظ فيما وضع له بدون كناية وكذا اذا اريد معين بجعل الاضافة للعهد فان اللفظ حينتذ مستعمل فيا وضع له لان المعرف بالاضافة العهدية موضوع للمعين وحينتك يلزم القصور في عبارة المصنف لان التعريض لم يدخل فيه الا صورة واحدة فيلزم أن يقول من غير أرادة غير الخاطب ليكون شاملا للصور الثلاث وأحاب المعشى بأن الاعتراض مبنى على ان المراه بالتعريض ما فيه خفاء وليس كذلك وانما المرادبه عدمالتصريح بالمعين الغير الخاطب وهوصاهق بالصور الثلاث فتدبر قوله ليشمل جميع الصور أي ليشمل قول المصنف من غير ارادة غير الخاطب الصور الثلاث بالصورة التي زادها المخشي على السيد وهي ارادة للمين بحبفل الاضافة للعهد

﴿ قُولَ الْمُعْشَى ﴾ لا على سبيل الكناية لماعرفت انه متى وجد قبر يض بغير المخاطب لم يكن هناك كناية في الصورالثلاث (قول العشي)وقد عرفت شموله اياها أي فيما كتبه على قول المصنف من غير ارادة تمريض قوله لا يحتمل التعريض

بغير المخاطب قريبا أو بعيدا قد عرفت ذلك من كلام السيد حيث نفي التعريض حين الكناية واثبته عند عدمها توريبا ان ار يد المعنى و بعيدا ان ار يد المطلق وهذه النسخة هي الصحيحة وفي أنسخة لايحتمل التعريض بغير المحاطب وان كان يحتمل التمويض بالخاطب قريباً أو بعيداً وهوتحريف اذلايمكن التعريض بالغيرمعالكناية لان اللفظ فىالتمريض مستعمل في مدلوله قصدا والمعنى التعريض مستغاد من خارج وفي الكناية لفظ المثل والغيرلم يستعمل فيه قصدا بل لينتقل منه الى المهنى الكنائي

(قول السيد قدس سره) مؤكد للاستعمال على سبيل الكناية أي في الحكم والمصنف أفاد التقييد بكونه على سبيل الكتاية بقوله بمعنى انت لاتبخل وانت تجود فقول الشارح اذا استعملا على سبيل الكناية ليس زائدا على المصنف بل

أخذه من قوله بمعنى الخ

﴿ قُولَ السيد قدس سرم) فلو كانا مستعملين الخ من كلام الزاعم واسم كان عائد على مثــل وغير وقوله ببطريق الايضاح أي بان قصد الاخبار عن معين مثل وغير من غير انتقال الى معنى كنائي وقوله أو الكناية أي بان قصد من التركيب الذي فيه مثل وغير المعنى الكنائي أعنى نسبة الحكم الى ما أضيف اليه مثل وغير وقوله فقيل مثلك لا يبخل أى مع الكناية في الحبكم أم لا وقوله فقيــل أي للمغاطب وقوله بانه أي المدعى وفيه بحث هذا البحث رد لاحمال الكناية بانها غير متوقف عاليها المعنى التعريضي وإذا لم يتوقف عليها لاترتكب في الكلام بل هرباق على معناه وقوله الامدخل له أي لا يتوقف عليه نني المعاثلة عن ذلك الأنسان واذا كان كذلك لاحاجة الى الكناية

(قول المعشى) لايخني ان مراده الى آخره أى لايجنى ان مراد المصنف بقوله من غير ارادة تعريض لغيرالمخاطب ان لا يكون هنالة أنعريض لذلك الغير بالحكم الذي اجرى على المثل أو الغير في قولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بان كان المقصود التعريض لانسان مماثل بنني البخل عنه في المثال الاول أو التعريض لانسان غير المحاطب بنفي الجود عنه في الثاني

(اعون على المراد بهما) اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوى

لاالتعريض بعدم المماثلة أو المفايرة ، تفصح عنه عبارة الايضاح (قال قدس سره اللهم الا أن يقال الح) استثناء من قوله أن لايكون الاستعال بطريق الكناية (قال قدس سره لامعنى للتعريض بنفى الغيرية الح)اي اذا اضاف الهظ المغير الى المخاطب أو المتكلم مما لايحتمل التعدد كما في الامثلة المذكورة (قوله اعون من الاعانة) وبناء أفعل التفضيل

أو باثبات الانخداع اله في قوله غيرى با كثر هذا الناس ينخدع أو باثبات الحل له في قوله مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب فقوله ايجابا أوفقيا تنازع فيه التعريض واجرى يعنى أنه اذا كان الحكم جاريا ايجابا يمتنع التعريض به لغيرالمخاطب الجبابا واذا كان جاريا سلبا يمتنع التعريض به له سلبا لان الكلام حيننذ موجه نحو ذلك الانسان بطريق الاستقامة دون الأمالة وما قاله هذا الزاعم ليس تعريضا بالحكم الجارى عليهما بل بشيء آخر وبهذا ظهر أن بعض كلام السيد السابق توسيع للدائرة لابيان لمراد المصنف وأن ماقاله المصام من أن المراد من غير ارادة تعريض أى قصدا والا فالمعنى الاصلى يجوز ارادته معالمعنى الكنائي ليس بشيء لانه اذا اريدلايكون تعريضا اذا كان الحكم جاريا ايجابا لايكون هناك تعريض به لغير للخاطب به نغير المخاطب الجابا بان يقصد اجراء ذلك الخير سلبا وقد عرفت من المحشي سابقا أن المراد بالتعريض عدم التصريح لا المهنى الاصطلاحي لان الكلام موجه حينئذ نحو ذلك الغير بطريق الاستقامة وأنما المتنم التعريض بهذا المعنى عند الكناية في الاصطلاحي لان الكلام موجه حينئذ نحو ذلك الغير بطريق الاستقامة وأنما المتنم عليهما بل بشيء آخر ومن هنا وما الشافى وإذا كان كذلك في الكنابة في التعريض بهذا المعنى علم ان كلام السيد جميعه مبنى على أن التعريض بالمعني الاصطلاحي

(قول المحشى) لا التعريض بعدم الماثلة أو المغايرة فان التعريض بهما لاينافى الكناية في الحكم المدم استعمال الملفظ قصدا في نفي المبخل والجود عن المثل والغير فان ذلك هو المنافي لها وقيل ليس مراد المحشى الجزم بعدم المنافاة بل معنى كلامه فهنه يجامع الكناية فان المراد مالا يجامعها

(قول المحشي) تفصح عنه عبارة الايضاح حيث قال وعليه قوله غيرى باكثر هذا الناس ينخدع فانه معلوم انه لم يرد ان يعرض بواحد هناك فيصفه بانه ينخدع وقال في قول القبعثرى الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب أى منكان على هذه الصفة من السلطان و بسطة اليد ولم يقصد ان يجعل احدا مثله وفي قول أبي تمام ما نقلناه عنه سابقا فتأمل (قول السيد قدس سره) المهم الا ان يقصد المعنيان أى فتكون الكناية مقصودة بالذات فلا بد ان يفاد بالتركيب المعنى البحث السابق انها ايست مقصودة بل وسيلة للتعريض

(قول السيد قدس سره) وأيضاً لامعنى الخ أى يبحث فيه أيضا بانه لاممنى للتمريض الح فكلام هذا الزاع لايتأني الافي التركيب الذى فيه لفظ مثل وأما مافيه لفظ غير فلا يتأتى فيه بيانه انه اذا كان هناك من يدعي انه مغاير للمخاطب مع كونه كريما فقيل المخاطب غيرك لايجود وعرض بان هذا المدعي ليس غيرا لانه اذا كان هذا المدعى يجود وغير المخاطب لايجود لزم ان المدعى ليس غيرا لانه اذ يستحيل أن يكون المدعى عين المخاطب المخاطب لايجود لزم ان المدعى ليس غيرا و يرد انه لامهنى لنفي المتكلم الغيرية اذ يستحيل أن يكون المدعى عين المخاطب

أعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ فى دلائل الاعباز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب المرف ان يجوز التأخير أيضاً لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستمال على خلافه قطعا قال الشيخ وأنت إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين

من باب الافعال قياسي عند سيبويه وقيل سماعي لامن العون على ماقيل لانه اسم على مافي القاموس لكن وقع في شرح التسميل المصرى ناقلا عن بعض الكتب انه مصدر (قوله اعون على اثبات الحكم الح)، فيه دفع لما يرد على قوله يرى تقديمه كاللازم من ان المحاطب ان كان منكرا أو مترددا فتقديمهما واجب أو حسن وانكان خاليا فتقديمهما غيرجا بز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم للرد بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة الحكم على وجه أبلغ فاز، كون الحكم المذكور أبلغ ليس للرد اذلم يقل احد بان قولنا زيد اسدلارد على المخاطب ومهنى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع التقديم ، اعون منهما على المراد بهما معالتاً خير لاان التقديم اعون من التأخير اذلا اعانة في التأخير (قوله لانه لم يقع الح) متعلق بقوله معناه أي قلنا ان معنى التشبيه المشعر بعدم اللزوم

أو بعضه وقوله ولا اثباتها اى كما اذا كان هناك من يدعي انه ليس مفايرا للمخاطب مع كونه بخيلا فقيل للمخاطب غيرك لا يجود وعرض بان هذا المدعى غير لانه اذا كان هذا المدعى لا يجود وغير المخاطب لا يجود لزم ان المدعى غير فيرد انه لا يحود وعرض باثبات الغيرية اذلا يمكن من المدعى نفيها لانه يستحيل أن يكون عين المخاطب ثم ان قوله وأيضاً لا معنى الحمد مفروض فيا اذا كان المضاف اليه غيرا لا يحتمل التعدد كهذين المثالين بخلاف ما يحتمله كقولك غير القوم لا يجود فان نفي الغيرية ممكن بان يكون معنى كون المدعى ليس غيرا انه من جملة أفراد القوم وكذلك اثباتها ممكن لان استحالة الاثبات انها من استحالة النفي وهو هنا ليس بمستحيل وبهذا يتضح ما كتبه المحشى هنا

(قول الشارح) ومعناه ان مقتضى القياس الى آخره نقل عن الشارح هنا وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير ولكن لم يرد الاستعال الاعلى التقديم نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز

(قول المحشى) من باب الافعال أى من الرباعي وقوله عند مىيبو يه خلافا للجمهور وقوله لانه اسم اى اسم مصدر لأعان لانه لم يسمع عان وقوله شرح التسهيل المصرى اي ما الفه الدمامينى بمصر وله شرح آخرالفه بالهند وقوله انه مصدر أى لعان فيكون عان مسموعاً ولا اشكال في صوغ اسم التفضيل منه

(قول المحشى) فيه دفع لما يرد الخ أى فى قوله أعون على اثبات الحكم دفع الخ حيث لم يقل أعون على الردعلى المخاطب وقوله واحب أو حسن فلا معنى لقوله كاللازم لانه لازم على الاول وغير لازم على الثاني وقوله غير جاً لز أى فلا يصح قوله كاللازم بالا ولى

(قول المحشي) اعون منهما على المراد بهما مع التأخير أى وهما مع التأخير فيهما اعانة على المراد الذى هوائبات الحكم الانهماكناية تفيد الحكم بوجه أبلغ وليس المفضل عليه نفس التأخير اذلا اعانة فيه وجميع هذه الحاشية من الاطول وزاد عليها ولا يذهب عليك أن هذا الحكم لاينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في الحجاز أيضاً فترى تقديم المسند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو إيراد الحكم على وجه ابلغ اذ الحجاز أبلغ من الحقيقة اهوله ل تخصيص المصنف لهما لانه لا يأتي في غيرهما التقييد بعدم التعريض لغير المخاطب ولما لقله الشارحين الشيخ تدبر

يقدمان أبداً على الغمل اذا قصد بهما هذا المهنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما ولو قلت يفعل كذا مثلك أو غيرك وأيت كلاماً مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نباعن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه (قيل وقد يقدم) المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النني (لانه) اى التقديم (دال على العموم) اى على نني الحكم أي عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل (نحو كل انسان لم يقم) فانه يغيد نني القيام عن كل واحد من أفراد الانسان

انه يجوز التأخير لا ان التأخير واقع على الندرة لانه لم يقع الاستعمال على خلاف التقديم اصلا كما يدل عليه كلام الشيخ (قوله قيل وقد يقدم)، الواو من المحكى وهي اما للعطف على ماقبله في كلام القائل أو الاستئتاف وما قيل انه معطوف على مقول قول عبد القاهر عطف التلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا أي قل وزيدا فليس بشيء اذلامه في التلقين هذا القائل الشيخ هذا المكلام وأيضاً لا يطرد في قول عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه لتخصيصه فانه لا يمكن أن يكون مقروفا فيه لعطف التلقين (قوله المسور بكل الح) وما يجرى مجراه في افادة العموم لجيسع الافراد وانما اشترط ان يكون مقروفا بكل اذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه تحو قام كل انسان وكل انسان قام لتلك العلة بعينها لكن بقي شرط آخر وهوان يكون المسند اليه بحرف النفي لا يجب تقديمه تحو قام كل انسان لم يتم ابوه فانه لا يفوت العموم لو قيل لم يتم ابو كل انسان (قوله لا أمد الله يقم ابو كل انسان (قوله لا أمد الله على المقتضى على المقتضى فهي غاية مارتبة على التقديم فان اريد قصد الدلالة كان علة باعثة ثم ان المشتفى ان عبارة ، عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهرها وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالمهنى لان المسند اليه كان عبارة ، عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهرها وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالمهنى لان المسند اليه كان عبارة ، عن نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهرها وان كان عبارة عن الكلام المشتمل عليها فالمهنى لان المسند اليه

⁽ قول المحشي) انه يجوز التأخير أي بمقتضي القياس وقوله لا ان التأخير واقع اى في الاستعال

⁽ قول الحشى) الواو من المحكى عبارة الايضاح وقيل قد يقدم وهي تفيد أنها من الحكاية وانه عطف على قال عبد القاهر والقائل الامام الرازى وقيل ابن مالك

⁽ قول الهبشي) لعدم فوات العموم أى لانه لاعموم فيه حتى يغوت

⁽قول الحيشي) بحيث لو اخر كان فاعلا فاله حينتذ يكون مسندا اليه مرتبته التأخير بخلاف كل انسان لم يتم ابوه فانه لو اخر كان مبتداً فهو باق على رتبته من التقدم على الحكم فيكون أصل القضية في الثاني موجبة مهملة معدولة المحمول بخلافه في الاول فانه سالبة مهملة فيأنى فيه الدليل الآنى وما قيل من ان الأولى أن يقول بحيث لو اخر لتغير حاله لانه لايشترط كونه فاعلا عند التأخير بل مثله ما اذاكان لواخركان مضافا اليه كالو قيل في تأخير المسند اليه في كل انسان لم يتم أبوه لم يتم ابوه لم يتم الموه ويكون من سلب العموم فوهم منشوء الغفلة عما الدكلام فيه وهو تقديم المسند اليه فان معناه انه عند التأخير يكون أيضاً مسندا اليه لكنه قدم لمعنى والمثال الذي ذكره ليس كذلك فهوخارج عن ما البكلام فيهو بهذا غلم ان مناه انه عند التأخير يكون أيضاً مسندا اليه لكنه قدم لمعنى والمثال الذي ذكره ليس كذلك فهوخارج عن ما البكلام فيه وبهذا غلم ان مناه الموشوع على المنتضى على المتضى أى المؤثر على الأثر وليس كدلالة اللفظ الموضوع لمعنى عليه حتى تكون علة باعثة دا على فلاه ما اي كاصنع الشارج من ان الدال هو التقديم وقوله على ظاهرها اي كاصنع الشارج من ان الدال هو التقديم وقوله على ظاهرها اي كاصنع الشارج من ان الدال هو التقديم وقوله على ظاهرها اي كاصنع الشارج من ان الدال هو التقديم وقوله على ظاهرها اي كاصنع الشارج من ان الدال هو التقديم وقوله على ظاهرها اي كاصنع الشارج من ان الدال هو التقديم

(بخلاف مالواخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نني الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد) فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول (وذلك) أى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتأخير النفي عنجملة الافراد(لئلا يلزم ترجيح التأكيد)وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته(على التأسيس),هو ان يكون لافادةمعنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعنى لولم يكن التقديم مفيداً لعموم النفي والتأخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استمال كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قانا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه أقوىلان وضعالكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في أصل الدعوى بالاستعال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة

المسور بكل دال على العموم أى شموله لكل الافراد (قوله بخلاف مانو اخر الح) كلة مازاندة كماني قوله تعالى (مثل ماا نكم تنقطون) ولو شرطية جزاؤه قوله فانه يفيد نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الاسمية جواب لوكما في المغنى ومعذوف ان لم يجزكافي الرضي أي لم يدل على العموم وقوله فأنه ، تعليل له وانما لم يقل بخلاف التأخير تنصيصا على بيان مخالفة حكمي التقديم والتأخير (قوله عن جمــ لة الافراد) ، أي رفع الايجاب الكلى لا النفي عن الكل الحجموعي فان كل المضاف الى النكرة لعموم كل فرد، لا لعموم الكل (قوله يفيد عموم السلب لما كان عموم السلب مستلزما لسلب العموم ترك اداة الحصر بخلاف سلب العموم فاله لايستلزم عمومالسلبفاورده بطريق الحصر(قوله ممنوع)أى لانسلم كثرة استعاله في التأكيد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الضمير غير مجرد عن العوامل اللفظية (قوله في أصل الدعوى) أي كون تقديم المسند اليه المسور بكل لعمومالسلب وتأخيره لسلب العموم (قوله بالاستعال) أي استعمال البلغاء كذلك والاستعمال دليل اللغة (قوله لبيان السبب) أي

والمدلول عليه العموم بمعنى نفى الحسكم عن كل فرد وقوله فالمعنى لان المسنداليه المسور بكل الخ فان ذلك هو المشتمل على الخصوصية وهي التقديم لكنه ليس دالا على المعوم بالمعنى المتقدم وهو نفي الحكم عن كل فردكاً صنع الشارح بل دال على العموم بمعنى شموله لكل فرد لان الدال على العموم بالمعنى المتقدم هو التقديم فهذه الحاشية ترديد في فهم المصنف في نفسه بقطع النظر عن صنيع الشارح ولذا كتب على قول المصنف لانه دال وترك قول الشارح لانه أى التقديم لكن صنيع الشارح أُولَى لا أَنَا مَأْخُودَ مِن قُولَ المُصنف لانه يفيد نفي الحُكم عن جميع الافراد تدبر

(قول الشارح) يمنى لولم بكن التقديم الخ اشارة الى ان قول المصنف لئلا يلزم الخ في قوة قياس استثنائي نظمه هكذا لولم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير مفيدا انفي العموم لزم الترجيج لكن اللازم باطل فقوله واللازم باطل في قوة الاستثنائية وقوله فالملزوم الح اشارة للنتيجة وقوله لان الح دليل الاستثنائية وقوله فان عورض اى هذا الدليل

(قول المحشي) تعليل له أي المجواب المحذوف وبقوله وانما لم يقل الخ معالميان السابق اندفع توقف العصام في هذا التركيب (قول المحشي) أي رفع الايجاب الكلي أي الصادق بالكل والبَّض فلذا عبر بجملة الافراد فالمراد الامر المجمل (قول المحشي) لا لعموم الكل أي الافراد المجتمعة الذي لم يفصل بكونه الكل آو البعض والا فلا تثبت اللغة الاستدلال وبيان الملازمة أما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة أهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم أثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب

السبب الباعث للوضع على هذا الطريق (قوله اهمل فيها) جمسلة مستأنفة لاثبات كونها مهملة (قوله لان حرف السلب الخي) ، هذا وجه لفظى للفرق بين الممدولة والسالبة كما تقرر في موضعه ، لكنه جار في لم يقم انسان أيضا مع انه سالبة على ماسيجيء، والمختقيق ان الحمكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة ، وان كان ير بط السلب فهي معدولة فني انسان لم يقم لما كان الخير جملة مشتملة على الضمير ، يكون المحمول مجموع مضمون الجملة ، أعنى سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على المبتدأ بالايجاب وفي لم يقم انسان ، سلب اسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المستفاد مما ذكره الفاضل الطوسي في شرح الاشارات وما قاله صاحب المحاكمات انه لايستفاد من قولنا زيد قام الا الحكم بقيام زيد

(قول الشارح) معدولة المحمول أى مغيرة المحمول لآن الدلالة أولا على الامورالثبوتية فاذا أريد الامور الغيرالثبوتية يعدل بها وتغير بادوات السلب أو بصيغ اخرى البها (قول الشارح) بالاستدلال أى بأمر، عقلى وهو لزوم الترجيح (قول الشارح)قد جعل جزءا من المحمول والغرض منه لمب مادخل عليه في نفسه لاسلبه عن الموضوع والاكانت سالبة (فول الشارح)ولا يمكن تقديرالوابطة بعده بيان تقوله لا ينفصل وانجالم يمكن لان الربطان عاهو للجعمول الذي من جملته حرف السلب وقول الشارح) هذا المحمول المركب من الا يجاب والسلب يمنى ان المثبت هو الشيء المنفي الحرفي في لا يثبت

لشيء كالا يثبت له شيء وقد تقدم للمحشي ما يفيده فتذكر (قول المحشي) هذا وجه لفظي أي متعلق باللفظ لتعلقه بالهظ الرابطة والحمول

(قول المحشى) لكنه جار الى آخره لان حرف الساب في لم يقم انسان لا ينفصل عن المحمول وهو الفمل ولا يمكن تقدير الرابطة بينه وبينه مع انها سالبة واما قول الشارح ثم اثبت الموضوع الخ فهو مبنى على الفرق اللفظي وليس منه وهذا الآشكال لا يرد الا لمو قانا بتحقق الحمل فى السالبة لكن التحقيق أنه لاحمل فيها وانما فيها سلب الحمل فلا تدخل في قوله جعل جزءا من المحمول اللهم الا أن يقال انه محمول ظاهرا

(قول الحشي) والتحقيق الح هذا هو الفرق المعنوي

(قُولَ الحشي) وأن كان بربط السلب بأن يكون وصفا للمحمول فأن المحمول في زيد لاقائم هو القائم المنفى لاالسلب الذي هو معنى لا فانه معنى حرفى لا يحمل ولا المركب من الحرفى وغيره لعدم استقلاله أيضاكما ذكر في موضعه

(قول المحشي) يكون المحمول الخ اذ لم يمكن حمل الفعل وحده لانه مسند لغير ماحمل عليه

(قول المحشى) اعني سلب القيام المنسوب الى الفاعل اى القيام المنسوب المكيف بالسلب ثم أن هذا يفيدك أن ممنى قولهم مهوم المعدولة سلب الشيء في نفسه لا عن شيء أن المحمول فيها لا يكون مسلوبا عن الموضوع و ن تضمن سلب شيء عن شيء أذ القيام في المثال مسلوب عن الفاعل

(قول المحشي) سلب نسبة القيام عن انسان ساب مبنى للمجهول وهذا الذي يفيده هذا الكلام من ان السالبة لاحمل فيها بل سلب الحمل هو الحق عند المحشي كما في حواشيه للقطب في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الخبزئية أعممهما لصدقهاعند انتفاء الموضوع كافي هذه المادة ولهذا صح جملها مه مهماة معدولة الجزئية والا فالسالبة الخبزئية أعممهما لصدقهاعند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسال مي يقم موجبة مهماة معدولة المحمول المحمول

(قول الشارح) ولهذا جعلت الخ أى لعدم امكان تقدير الرابطة بعد حرف السلب بل جعل المجموع مثبتا للموضوع جعلت موجبة معدولة لاسالبة فكونها موجبة مأخوذة من قوله أثبت وكونها معدولة من عدم امكان تقدير الرابطة بعد حرف السلب (قول الشارح) محصلة أى موجودة الطرفين بأن لم يجعل السلب جزأ من أحدهما وان كان سلبا له عن شيء واعلم ان الرابطة اما ان تتقدم على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس بكاتب فتكون القضية موجبة لان من شأن الرابطة أن تربط ما بعدها على حرف السلب وربطه ايجاب واما أن تتأخر عنه كقولنا زيد ليس هو بكانب فتكون سالبة لان من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط فتكون القضية سالبة من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط فتكون القضية سالبة

(قول الشارح) لانه قد حكم الخ بيان للتلازم من الجانبين

(قول المحشى) بالفرق بين القواين وصف لاستعمالاتهم أى الحاكمة بالفرق بين زيد قام وقام زيد

(قول المحشى) وابطلوا به قول الكوفية فانه اذا كان هناك اسنادان لم يكن المقدم فاعلا

(قول الحشى) والا الخ أى ان لم يكن لاجل ان الواقع كذلك بل لاجل اثبات مدعاه فلا يصح لان الخود عواه هو لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لو عكس

(قول المحشى) المدم الاحتياج الح بل يكفي أن يقول لان المهملة في قوة الجزئية المستلزمة الحولاحاجة لجملها في قوة السالبة

(قول المحشى) فلا يكون عاما أي فليس نكرة كما سبق المحشى لان معناه الانسان المذكور

(قول المحشي) تُبوت انتفاء القيام لجملة الافراد سبق له عند الكلام على ما انا قلت ان مفهوم المعدولة ثبوت المسند

كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق الي القيام عن البعض صدق نفيه مما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يتم صدق لم يتم بعض الانسان وبالدكس اذ التقدير وجود الموضوع فهى في وه السالبة الجزئية (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بان يكون الحكم منفياً عن كل فرد من الافراد (دون كل فرد) لجواز أن يكون منفياً عن البعض أنتا البعض الآخر واذا ثبت ان انسانا لم يتم بدون كل معناه نني القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه أيضا كذلك كان كل تأكيد الاتأسيس فينثذ بجبان يكون معنى كل انسان لم يتم نني الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا لتأكيد المعنى الاول وأما في صورة كل انسان لم يتم نني الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا لتأكيد المعنى الاول وأما في صورة عن كل فرد) يحو لا شيء من الانسان بقائم واعا قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة المجلة نني الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته ابعض وعلى كل تقدير تستلزم نني الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته ابعض وعلى كل تقدير تستلزم نني الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته ابعض وعلى كل تقدير تستلزم نني الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته ابعض وعلى كل تقدير تستلزم نني الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته ابعض وعلى كل تقدير تستلزم نني الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته ابعض وعلى كل تقدير تستلزم نني الحكم عن كل فرد وتحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفية عن كل فرد وتحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيا المقالة النابة الكاية فانها تقتضى بصريحها نني الحكم عن كل فرد وتحتمل عن كل فرد وتحتمل نفية المتلاء المتلا

المنفى فلا بد من تأويل هذا ليرجع اليه وقد صرح فى شرح المطالع بان الصادق على الموضوع في المعدولة هو المحمول العدمى (قول الشارح) يصدق نفى القيام عن البعض إما في ضمن نفيه عن الكل أو وحده ولذا قال واياما كان

⁽ قول الشارح) وكلما صدق نغى القيام عن البعضصدق نفيه عما صدق الح لان نفيه عنه اما بنفيه عن الكل أووحده وكل منهما يصدق عليه الانسان في الجملة

⁽قول المصنف) في قوة السالبة ولا تكون في قوتها الا اذا كانت بمنزلتها في افادة الحكم على البعض دون كل فرد (قول الشارح) وعلى كل تقدير يازمها نني الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد أى على تقدير ان يتحقق صدقها وانتفاه الحكم عن كل فرد أو عن بعض دون بعض يلزم مفهومها أعنى سلب الحيكم عن البعض نني الحكم عن جملة الافراد أى رفع الايجاب الكلى وانماكان ذلك بالالتزام لان المحمول اذا كان مسلوبا عن بعض الافراد لايكون ثابتا لكل الافراد فيكون الايجاب الكلى مرتفعا وانما تعرض في بيان الاستلزام لمناط صدقها اشارة الى ان مبهب استلزام مفهومها ذلك انحصاره في هذين الامرين فان كلا منهما يلزمه أن لايكون الحكم ثابتا للكل ولماكان صدقها باحدهما لاعلى التعيين جعل اللازم الذي لازما لها على كل احتمال من احتمالي صدقها بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد هو نفي الحكم عن الجلة لان صدقها بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد ليس متعينا لها في الواقع المحكم منفيا عن كل فرد ليس متعينا لها في الواقع بل هو احد احتمالين يكون صدقها باحدهما لاعلى التعيين واعلم ان السلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع بل هو احد احتمالين يكون صدقها باحدهما لاعلى التعيين واعلم ان السلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع الايجاب البعض أولا فاذا صدقت بالاحتمالين

ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها فىقوة الكاية احتاج الى بيانه فأشار اليه بقوله (لورود موضوعها) أى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل (فى سياق النفى) وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفطة كل لان ما يفيدالسموم فىالنبي آنما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات وأما التي تفيد المموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي ساب جزئي واذا كانت.هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا أدخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلوكان ممناه أيضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون ممناه نغي القيام عن جملة الافراد ليكون عل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل

بيان للواقع والا فني ثبوت المدعى يكني استلزام الموجبة المعدولة للسالبة فتط (قوله ولما كان الح) ، اشارة الى وجه تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها فيسياق النفى وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية ولا يرد ماقيل ان الحكم بأن كل مهملة في قوة الحزئية لاينافي ان البعض في قوة الكلية لانه انما برد لوكان معنى كالرم الشارح رحمه الله تمالى انه لما كان الحكم بان هذه المهملة فى قوة الكلية منافيا لقولهم ان المهملة في قوة الجزئية أشار الى بيانه الخ

(قول الشارح) لان فع الايجاب الكلي ساب جزئي اعلم ان حرف الساب معكل دال على رفع الايجابالكلي صريحاً ويلزم، السلب الجزئي والتركيب بنمامه مستعمل في وضع السلب الجزئى الذي هو اللازم وبيانه في حواشي القطب فقوله سلب جزئي أي يازمه ذلك أو يفيده التركيب الدال على ذلك الرفع باستعاله فيه

(قول المحشي) بيان للواقع الح يعنى ان قول المصنف فى قوة السالبة الشائع في هذا المقام فى كتب الميزان بمعنى

التلازم بيان للواقع ولذا تبعه الشارح في تفسيره به

(قال السيد قدس سره) العبارة الواضعة الخ انما كانت هذه هي الواضعة لان فيها وجه التعبير بالاستلزام دون الاقتضاء صربحاً وهو أن المفهوم الصربح نفي الحكم عن البعض بخلاف عبارة الشارح فأنه لم يبين فيها ذلك صربحا وأن تضمن تعبيره بالاحتمال ان المفهوم الصريح المستازم لذلك شيء آخر

(قال السيد قدس سره) لأن مفهوم السالبة الجزئية صريحا أي السالبة التي في قوتها المهملة وهي التي صرح بها الشارح في قوله سابقاً لم يقم بعض الانسان لا السالبة مطلقاً حتى يرد ان لم يقم كل انسان سالبة جزئية مع ان مفهومها الصريح المطابق رفع الأيجاب الكلى لارفع الحكم عن البعض وبهذا ظهر أنه لم تجعل المهملة في قوة السالبة الحزئية مطلقا لانه لارفع فيها للايجاب الكلى

(قول المحشي) اشلرة الى وجه تعليل الخ يعنى ان مراد الشارح بيان وجه صنيع المصنف حبث عال هـــــذا الحكم دون ما سبق بانه ربما توهم فساد هذا الحكم لانه خلاف المقرر بخلاف ماسبق وليس مراده ان المصنف دفع بما ذكره التنافي بين ما هنا وبين قولهم أن المهملة في قُوة الجزئية حتى برد أنه لاتنافيلان قولهم المذكور فيها أذا لم يعرض أمر خارج وهنا قد عرض وهو كون الموضوع نكرة في سياق النفي وحينئذ لاحاجة الى دفعه بمأ ذكر

لسلب المموم فيجب ان يكون بعده المموم السلب ليكون كل للتأسيس لاللتأكيد والتأخير بالمكس وذلك لان الفظة كل لا تخلوعن إفادة أحد هذين الممنيين فعندا نتفاء أحدها يثبت الآخر ضرورة (وفيه فظر) لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقلم لا فادة النفي عن كل فرد لا نسلم أنه يجب ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (لان النفي عن الجلة في الصورة الاولى) اعنى الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (التابية) اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم انسان (إلى المعدولة نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة (وقد زال ذلك) الاستاد المفيد لهذا المعنى (الاستاد المهار) أي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) اي على تقدير ان يكون الاستاد اليها) أي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه (فيكون) اي على تقدير ان يكون الاستاد الى كل أيضاً مفيداً للمعنى الحاصل من الاستاد الى انسان يكون (كل تأسيساً لا تأكيداً ب) لان التأكيد الفط تفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجلة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد كيف وماذكره المصنف رحمه الله تعالى إس وجه الجع بينهما (قوله لسلب الموم) أي باعتيار لازم معناه والا فعناه الصريح كيف وماذكره المصنف رحمه الله تعالى إس وجه الجع بينهما (قوله لسلب الموم) أي باعتيار لازم معناه والا فعناه الصريح أن الله المناقة الحزئة (قبله أي المكل) تأندة الشعم المنال إلى المناقة المرتبي اللاقياء الما مدة عليه الانسان المن المناقة المناقة

كيف وماذكره المصنف رحمه الله تعالى إيس وجه الجمع بينهما (قوله السلب العموم) أى باعتيار لازم معناه والا فمعناه الصريح ثبوت اللاقيام لما صدق عليه الانسان لكنه يستلزم المسالية الجزئية (قوله أى الى كل) وتأنيث المضمير لان المراد اللفظة قيل فيها ذكره المصنف وحمه الله تعالى بحث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه دل وكل لبيان كمية افراد المسند اليه ولذا لا يوصف بل المضاف اليه هو فالنفي عن الجلة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى اما واحد فاللام لتأكيد ما يفيد لا يجرى لو وضع لام الاستغراق في موضع كل لان المفيد في الصورتين الاسناد الى امر واحد فاللام لتأكيد ما يفيد الاسناد وتقريره أقول ماذكره من ان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل أن اراد ان ذلك مسند اليه في المهنى فحسلم، ولكن مراد المصنف وحمه الله تعالى ان كلا مسند اليه في اللفظ وان أراد انه المسند اليه في اللفظ أيضا فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتدائية لفظ كل لا ما اضيف اليه ولذا يقال كل الرجال جاء في ، دون جاؤني واما ان يكون ماذكره لا يجرى في المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو ما نع يكفيه عدم جريان المدليل أعنى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في المعرف المستغرق فغير مضر اذ هو ما نع يكفيه عدم جريان المدليل أعنى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة أعنى المسند اليه المسور بكل

⁽ قول المصنف) وفيه نظر حاصله انا لانسلم انه لوحمل الكلام بمدكل على المهنى الذى حمل عليه قبل كل كانكل للتأكيد ولئن سلمنا ذلك لزمكم بمقتضى هذا ان كل في الصورة الثانية للتأكيد بهذا المعنى لاللتأسيس.

⁽ قول المحشى) كيف وماً ذكره المصنف الح فان وجه الجمع ان قولهم المذكور مقيد بماسبق فيندفع التنافى واما ورود الموضوع فى سياق النفى فلا ينتج الا الحكم بالعموم

⁽ قول المحشي) ولكن مراد المصنف ان كلا مسند اليه في اللفظ ليس المراد انه أمر لفظى لافائدة له والا لمــا "رتب عليه افادة معنى وهو خلاف المطلوب بل المراد ان القصد الاسناد الى رجل لكن اوقع الاسناد لفظا لكل لبيان كمية الافراد فتعتبر تلك الكمية فى المسند اليه فى الواقع

⁽ قول المحشي) دون جاوئن منصوب على الحال أى يقال بالافراد حال كونه دون الجمع أى كما يقال بالجمع فلا يرد انه يقال بالجمع بل هو أفصح

في لم يقم كل انسان انما أفاده حينيئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل أن يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى النأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالنأكيد هه:ا ان يكون. كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينتُذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال (ولان) الصورة (الثانية) أعنى السالبة المهملة نحو لم يقم أنسان (اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني) أي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (لا يكون كل تأسيسًا بل) تأكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيساً فلو جملناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لمدوم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذلا تأسيس ههذا اصلاً بل انما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم ا'سان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة أيضاً وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى أيهما حملت يكون تأكيدا لا تأسيساً فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النني عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لانًا نقول إما ان يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط وان لم يشترط لزم ان كل في قولنا لم يقم كل انسان تأكيداً سواء جمل النفي عن الجملة أو عن كل فرد وان اشترط

على ان المملل وجهه في ذلك (قوله ولما كمان الح) اشارة الى دفع ما يختلج ان الجواب السابق مناف لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لا تأكيد ومقتضى هذا الجواب انكلا تأكيد لافادة ما أفاده التركيب قبل دخوله وخلاصة الدفع انه جواب بتسليم ما منع في الاول وقد نبه عليه المصنف رحمه الله "مالى في الايضاح حيث قال وانما سلمنا انه يسمى ثأكيدا الخ (قوله هو التأكيد الاصطلاحي) كلة هو مبتدأ ثان يفيد تقرير كون ما ذكرت تأكيدا اصطلاحيا وليست فصلا اذ ليس قصر المسند على المسند اليه مطلوبا ههنا (قوله والحاصل) أي حاصل الاعتراض الثاني المصنف رحمه الله تمالى (قوله لايقال) اي في جواب هذا الاعتراض (قوله بطريق الالتزام لان مدلوله المطابق السلب الكلي)، وهو يستلزم رفع الايجاب الكلي (قوله فلا يكون) تأكيدا لعدم المحاد الدلالتين (قوله وان لم يشترط الخ)

⁽ قول الشارح) على ما مر من التفسير وهو ان المراد بالتأكيد افادة ماكان حاصلا قبل .

⁽قول الحشي) عن المال قد وجهه في ذلك أي قد أورد التعليل في صورة كل فكلامه فيها دون غيرها فلا يردعله

⁽ قول المجشي) يفيد تفرير كون ماذكرت الخ أى اتكرر الاسقاد في المعنى المقتضى تكرر الثبوت

⁽ قول المحشي) وهو يستلزم رفع الايجاب الكلى رفع الايجاب الكلى هو النفي عن جملة الافراد

⁽قول الشارح) وان لم يشترط لن أن يكون كل الخ أى وحينئذ فيبطل السوال وقوله وان اشترط لزم الخ أى وحينئذ يتعين عدم الاشتراط فيجيء ما سبق من لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس والحاصل انه ان لم يشترط ما ذكر

لزم ان لا يكونكل في قولناكل انسان لم يقم عندجعله للنفي عن جملة الافراد تأكيداً لان دلالة قولناانسان لم بقم على النفي عن الجملة بطل النفي عن الجملة الما عن الجملة الما بكون منفياء كل فرداوبان يكون منفياء عن الجملة الما بكون منفياء كل فرداوبان يكون منفياء عن الحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن مجملة الافراد على الوجه المحتمل للنفي عن حجلة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيساً قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم فيكون تأسيساً قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل (ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالية كاية لا مهملة) كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد

اعادة هذا الشق ، مع أنه معلوم من السوال لأفادة انتمميم الذي علم من قوله سوا، جعل الخ (قوله لزم أن يكون كل في قولنا الح) ، لان الاول مدلول النزامي لقولنا لم يتم أنسان والثاني مدلول مطابق له فعلى أي معنى يحمل لم يتم كل أنسان يلزم التأكيد (قوله لان دلالة قولنا أنسان لم يتم الح) ، ودلالة كل أنسان لم يتم بطريق المطابقة لان المفروض أنه بعد دخول كل لو جعل لنفي العموم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (قوله بل الجواب) عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى (قوله واما أذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد) أي لرفع الايجاب المكلى على الوجه المحتمل للوجوم الثلاثة المذكورة تعالى (قوله واما أذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد) أي لرفع الايجاب المكلى على الوجه المحتمل للوجوم الثلاثة المذكورة

توجه المنع الثانى للمصنف وتم التوجيه فى المسئلة الأولى للمعلل واناشترط لم يتوجه المنع الثاني للمصنف لكن لم يتم التوجيه فى المسئلة الاولى للمعلل تدبر

(قول الشارح) لان دلالة قولنا انسان لم يتم على النفى عن الجلة بطريق الالتزام لان مدلولها الصريح ثبوت مفهوم لم يقم لجلة الافراد ويلزمه النفي عن الجلة أى رفع الايجاب الكلى

(قول الشارح ماذكر نم أى من لزوم نرجيج التأكيد على التأسيس

(قول الشارح) بل الجواب الخ اضراب عن قوله لا يقل الخ وحاصل الجواب ان النفى عن الجملة تارة يكون في ضمن النفى عن الجملة تارة يكون في ضمن النفى عن المبعض والثبوت للبعض وتارة يكون في ضمن المحتمل لهما والمعنى المفاد قبل كل هو الاول والمفاد بعدها هو التي عن جملة الافراد اعم من ان يكون بالنفى عن بعض والثبوت لبعض أو بالنفي عن كل فرد أو بالاحتمال لهما بان يريد المتكلم رفع الايجاب المكلي على الوجه المحتمل الوجوء الثلاثة فالاحتمال انما هو في مفاد المكلم وأما رفع الايجاب المكلي فانما يتحقق باحد المعيين الاولين فتدبر وانما جعل المفاد بعدها هوالمعنى الاعم لان رفع الايجاب المكلى كما يتحقق باحد الاولين يتحقق بالثالث فلا وجه للقصر على الاولين

ر قول المحشي) مع انه معلوم من السوّال أى معلوم انتفاؤه عند القائل من السوّال وقوله لاجل افادة التعميم أى ليفد ان اللازم أحد الأمرين أما توجه المنع الثانى للمصنف فانه مبنى على هذا التعميم واما عدم تمامية التوجيه في المسئلة الاولى للملل فانه مبنى على عدم الاشتراط تدبر

(قول المحشي) لان الاول مدلول التزامي فعدم الاشتراط لادخال هذا أما الثاني فالدلالة فيه متحدة

(قول الحجشي) ودلالة كل انسان لم يقم بطريق المطابقة أي دلالته على رفع الايجاب الكلي الذي هو معني النفي

افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار أهمالالسور اعنى اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانانقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد أهمل فيها بيان كمية افراد الوضوع أى لم يبين فيها ان الايجاب أو السلب في كل أفراد الموضوع أوفى بعضها والكاية هي التي بين فيها ان الحكم على كل أفراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان آنما هو تسريف الكاية دون المهملةُ وأما أنه لاسور فيها فمنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولانعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لاشيء ولا واحدفلم يقصدوا الانحصار فيهما بلكل مايدل على العموم فهوسور الكلية كقولنا طرأ وأجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية أو ادخال التنوينعليه سور الكلية كما أنه في الموجبة سور الجزئية على ماقال في الاشارات انكان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا ؛ فلا مهملة في لفة العرب (وقال عبد القاهر) في نقرير ان كلة كل تارة وليس المراد بالوجه المحتمل الوجه الاخير المذكور فيما سبق على ما وهم (قوله لايقـل الخ) منشأ هذا السوءال ما هو المشهور من ان السور أفظ دال على الكمية والجواب مبنى على التجقيق من الن ما يفيد كمية الافراد فهو سور يجوز أن يكون هيئة القضية وكون النكرة الواقمة في سياق النفي مستعملة لعدم العموم ، كمافي لارجل بل رجلان انما ينافي كونه نصا في العموم لادلالة عليه فماقبل كون هيئة القضية للعموم انما يستقيم لولم يصلح للجزئية وهو ممنوع ليس بشي (قوله فلا مهملة الخ) عن الجلة بطريق المطابقة لان المفروض فيما سبق انه بعد دخول كل لو جمل لنفي الحموم بان رجع الضمير في يقم اكل لالانسان يلزم ترجيج التأكيد على التأسيس فنقول ذلك ممنوع لان دلالة كل انسان لم يقم على هــــذا الفرض على رفع الايجاب. الكلى بطريق المطابقة السلط النفي على يقوم كل انسان الذي هو ايجاب كلي فيرفعه بخلاف انسان لم يقم فانه حكم بنفى القيام عما صدق عليه انسان ويلزمه رفع الابجاب الكلى تدبر وههنا شيء وهو ان المحشى جعل كل انسان لم يقم سالبة اعتبارا بقول ذلك القائل كما اشار اليه بقوله لان المغروض الح دفعا لما يتوهم انها معدولة فلا يتم كلام الشارح

(قول الشارح) لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله لان المعنى الحاصل قبله هو النفي عن جملة الافراد بمعنى النفي عن كل فرد فرد على ماهو مفهوم السلب الكلى كذا نقل عنه

(قول المحشي) كما في لارجل أي اذا كانت لابمعنى ليس فرجل مرفوع وقوله لادلالة عليه أي ظهورا

(قول الشارح) وكون الموضوع الخ بيان لهيئة القضية

(قول المصنف) وقال عبد القاهر الخ أراد بنقله ان دعوى هذا القائل صحيحة وانما الكلام في التوجيه

(قول ِ الشارح أو ادخال الح المناسب دخول ثم قوله أو ادخال بأو يفيد ان دخول الثنو بن سور ولو في الاثبات كملت نفس كذا قيل وهو وهم لآن الشارح قال أو ادخال التنوين عليه أى على الموضوع الذى هو نكرة منفية فلا يفيد السور في الاثبات كيفوقدجمله فيما بعد سور الجزئية وانما مراد الشارح بيان الخلاف وانسور الكلية هل هو كون الموضوع نكرة منفية ولادخل للتنوين بناء على أن المراد بالنكرة مالم يدخل عليه ال سواءكان فيه تنوين أولا والسور هو التنوين

تكون لشمول النفي واخرى لنني الشمول(ان كانت كلة كل داخلة في حيز النني بان أخرت عن اداته)سواء كانت معمولة لاداة النني أولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو) قول أبى الطيب (ماكل مايتمني المرم يدركه) تجرى الرياح عالاتشتهي السفن *أو غير فعل نحو قولك ماكل متمنى المرء حاصلا أوحاصل على اللغة الحجازية أو التميمية (أو معمولة للفعل المنني) اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما أن يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى أوجملت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا منالدخول في حيز النفي والنأخير عن اداة النني شامل لوقوعها معمولة للفعل المننى فلا يحسن عطفه عليه بأو اما الاول فظاهر،واما الثاني.فلان التأخير عن اداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وماجاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة أولا يقع نجو ماكل متمنى للرء حاصلا فان خصصت التأخير باللفظي فلم يخرج منسه الا المعمول المقدم على الفعل المنفى وان جعلته أعم من اللفظى والتقديري دخل فيه القسمان وأيا ماكان فالكلام لايخلو من تعسف وانما وقم فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفى عليه لفظاأو تقديراً يعنى كما اذا قدمتها على الفعل المنني العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان صرتبة المعمول التأخير عن العامل فالاقرب ان يجمل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون\لمراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على مايشمر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لقظيا أو تأكيدا له (نحو ماجاءنىالقوم كلهم أو ماجاً ، في كل القوم) وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه (أو) مفعولا كذلك متأخراً (نحو لم أخذ كل لدراهم) أو الدراهم كلما (او) مقدما نحو (كل الدراهم لم آخذ) أو الدراهم كلما لم آخذ وترك مثأل التأكيد عتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفى

لآن اسم الجنس لايستعمل فى الحتهم الا معرفا باللامأو مافى حكمه من الاضافة أو منصوبا(قوله فالاقرب الح)الاقربالاظهر اأن يجعل قوله أو معمولة بتقدير الفعل معطوفا على اخرت ومجموع المعطوفين تعميما للدخول فى حير النفى ،

الداخل عليها فانه قبل بكل وسبق للعمشي اشارة اليه (قول الشارح) أو التميمية فان بنى تميم لايثبتون ماولا بمعنى ليس (قول الشارح) فلا يحسن عطفه باولان عطف الخاص على العام لايكون الا بالواو ولعله عبر بنفي الحسن مراعاة لاجازة بعضهم له أو لانها بمدنى الواو أو مانعة خلو فقط لامانعة جمع أيضا

⁽ قول الشارح) أما الاول فظاهر أى كون الدخول فيحيز آلنفي شاملا لوقوعها معمولة للفعل المنفى ظاهر وقوله وأما الثاني أى كون التأخير عن أداة النفى شاملا لوقوعها معمولة للفعل المنفي وقوله مازيد كل القوم الفصل فيه يزيد وفيها بعده بجاء وهى صورة الشمول وقوله فان خصصت كلام مستأنف راجع للوجهين قصد به بيان أن الشمول عليهما هل هو وجهي أو على الاطلاق أى ان خصصت التأخير باللفظي بان تكون لفظة كل مؤخرة فى اللفظ ومع ذلك التخصيص عطفت على المصور

بناءعلى ان المتبادرمنه أن تكون مذكورة بعده و يحمل النأخيرعلى ظاهره اعنى اللفظي أعم من أن تكون معمولة للفعل المنفى أولا وكذا معمولة اعم من ان تكون مؤخرة أولا فبينهما عموم وخصوص من وجه وكلة أو لمنع الخلو فقوله ما كل مايتمني المرء مثال لافتراق التأخير عن معموليتهما للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله أو معمولةامثلة لافتراق المعمولية ولاجتماعها ،وماقاله السيد من انالقول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم وجه بعده فانكلة أو لاحد الأمرين سواء جاز الاجتماع بينهما أولا وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى من تقييد التأخير بما اذا لم تكن معمولة للفعل المنغى وان حصل المباينة الكلية بينهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول بذلك * قال قدس سره وأنما كان أقرب الح * لايخني ان ما ذكره من وجه الاقربية ، مستفاد من كلام الشارح رحمه الله تعالى بلا خفاء حيث أورد كلة الفاء اى اذا علمت ان أعنى داخلة أو على الصورة أعنى أخرت عن أداته فعلى هذا يكون بين كل من المصور والتصوير و بين معموليتها للغعل المنفي عموم وخصوص من وجه وقوله وان جعلته اعم الح أى سواء عطفت على المصور أو على النصو بركما تقدم وحينتذ يكون بين كل من المصور والتصوير وبين معموليتها للفعـــل عموم وخصوص مطلق فالاحتمالات اربعة لان كل احتمال يكون في التصوير يكون في المصور وقوله وايا ماكان أي سواء عطفت على داخلة أو على اخرت وسواء خصصت التأخير أولم تخصصه كذا قيل والظاهر ان الشارح ترك التعرض الوجه الأول لظهوره كما قال أما الأول فظاهر ولذا تعرض له السيد وترك الثانى لبيان الشارح لكن في عبد الحكيم ما يوافق هذا القيل وقوله وهو أى عبارة نشيخ له وقوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي ابدله المصنف بقوله ان كانت داخلة في حيز النفي وقوله بان تقدم النفي عليه الفظا ابدله المصنف بقوله بان اخرت عن أداته وقوله أو تقديرًا ابدله المصنف بقوله أو مصولة للفعل المنفى وهو مع اطلاق الاخير عن الاداة محل الخلل وقوله يعنى الح تفسير من الشارح ككلام الشيخ بين به اخلال المصنف ببيان معنى قول الشيخ أو تقديرا ولذا قال يعنى وقوله ويكون المراد الح أنا كان هذا هو المراد وإن كان الظاهر من المقابلة من كلة أو ان المعنى بان اخرت عن أداته سواء كانت معمولة للفعل المنفي أولاً أو لم تؤخر وكانت معمولة للفعل المنفى لما اشار اليه من ان المثال يشعر به ولأن الأمثلة المذكورة لكونها معمولة مشتملة على التأخير والتقديم ومعنى كون ذلك مرادا بهذا القول ان يقيد بقيد زائد لا ان يستعمل التأخير فيه مجازاكا يدل عليه قوله والمعنى الخ(قول المحشى) بناء على ان المتبادر منه أى من الدخول وهذا تعليل لقوله يفيد تعميماً أى انمااحتيج التعميم لان المتبادر من الدخول خلافه قوله فبينهما عوم وخصوص من وجه الخوحينتذيند فع عدم الحسن الذي ذكره الشارح (قول المحشى) وما قاله السيد الح حيث قال بعد قوله وان فسر الدخول بالتأخر لفظاً فقط وفيه بعد أيضاً وانكان

قوله ذلك في مقام العطف على داخلة لا على أخرت الا انه لافرق
(قول المحشى) فان كلة أو لاحد الامرين سواء جاز الاجتماع بينهما أولا يفيد انه لانعرض فى وضعها لكون المراد أحد الامرين فقط أى دون الآخر لكن الذى حققه المحشى في حواشي الجامي تبعا للرضى ان اصل وضع أو سواء في الاثبات أو النفي ان الحكم على أحد الامرين أو الامور دون الآخر ثم جرت عادتهم بانه اذا استعملت فى غير الموجب تكون للعموم انتهى والظاهر ان منع الحلو مستفاد من المقام كالا باحة والتخيير وغيرهما ولادلالة للمقام هنا على ذلك فلذا حملها الشارح على أصل الوضع تدبر (قول المحشي) فصرف عن الظاهر قد عرفت إنه الموافق لاصل الوضع حملها الشارح على أصل الوضع تدبر (قول المحشي) فصرف عن الظاهر قد عرفت إنه الموافق لاصل الوضع

(قول المحشي) مستفاد من كلام الشارج ولعله قدس سره اكتفي ببيان وجه الأقربية عند جعله عطفا على داخلة بوجهيه أعنى العموم والخصوص الوجهي والمطلق عن بيان وجهها عند جعله عطفا على اخرت بوجهيه كذلك لمسا عرفت بمالا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا وان على ما بين فى النحو وكذا اذا وقعت مجروراً أو ظرفا نحو مامررت بكل القوم وماسرت كل الايام ونحو ذلك فنى جميع هذه الصور (توجه النبى الى الشمول خاصة) لا الى أصل الفعل (وافاد) الكلام (ثبوت الفعل أو اوصف لبعض) مما أضيف اليه كل ان كانت كل فى المهنى فاعلا للفعل

العطف على داخلة أو اخرت لا يخلو عن تعسف ، من لزوم عطف الحاص مطلقا أو من وجه على العام فالا قرب أن يجمل عطفا على اخرت وتخصيص التأخير فيا ذكره السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان فسر الدخول بالتأخير لفظا أورتبة لانه بعينه معنى الدخول مطلقا * قال قدس سره ولو قيل المراد الخولاقرينة على تخصيص الدخول بخلاف التأخير فأن المثال قرينة على تخصيصه * قال قدس سره مع انه لا اشكال الخوه الكن فيه انتشار ضابطة التقديم و التأخير و يحتاج الى ان يفسر قوله والا بان لم تكن داخلة ولا معمولة بخلاف ماذكره الشارح رحمه الله تعالى فان حصل الضابطة الدخول وعدم الدخول (قوله لا يتقدم معموله عليه) ، لانه يقتضى الصدارة كحرف الاستفهام بخلاف لم ولن ولا فانها ، يتخطاها العامل واما لافلكثرة المامل امالم فلامتزاجها بالعامل بتغيير معناه الى الماضي واما ان فلكونها نقيضة سوف التي لا يتخطاها العامل واما لافلكثرة الاستعال حيث يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال فتوسع فيها بجواز عمل ما بعدها فيا قبلها (قوله افاد ثبوت ان معناهما واحد ولهيان الشارح له

(قول الحيثيى) من ازوم عطف الحاص مطلقاً أو من وجهه على العام أى سواء كان العطف على داخلة أو اخرت فالاحتمالات اربع كما سبق

(قول السيد قدس سره) ولو قيل المراد الخ حاصله انمافسر به الشارحالتأخر يفسر به الدخول فيصم العطف على داخلة بلا حاجة الى تقدير فيكون أقرب من حيث اللفظ مع صحة المعنى

(قول المحشى) فان المثال قرينة الح لانه مثال لما أخرت عن أداته لاللداخلة في حيز النفي وان كان قوله بان أخرت عن أداته تصو برا للدخول لانه في نفسه أعم فاندفع مايتوهم من ان التأخير تفسيرله فالقرينة له قرينة له

(قول المحشى) لكن فيه انتشار ضابطة التقديم والتأخير لآنه على ماقاله السيد يكون ضابطة التقديم المشار اليها بقوله والاعم شيئين عدم كونها داخلة وعدم كونها معمولة وضابطة التأخير أيضاً شيئين لانه اذا كان العطف على داخلة لزم ان ضابطة التأخير اما الدخول في حيز النفي او كونها مسمولة الفعل المنفي بخلاف ما اذا عطف على اخرت فان ضابطة التأخير هي الدخول في حيز النفي عدم الدخول في حيز النفي فهي الدخول في حيز النفي فقط فهو شيء واحد وان كان مصورا بشيئين وضابطة التقديم هي عدم الدخول في حيز النفي فهي نفي شيء واحد فلا انتشار فيهما ولا يخفي ان هذا أمر هين

(قول المحشي) يقتضى الصدارة كحرف الاستفهام لمشابهته له في الدخول على الاسم والفعل

(قول المحشيّ) يتخطاها العامل أى يعمل ما بعدها فيما قبلها وقوله نقيضة سوف لان سُوف للتأكيد فى الاثبات ولن للتأكيد في النفى واذا كانت سوف لا يتخطاها العامل كانت ان يتخطاها العامل تحقيقاً للتناقض

و قول المحشي) واما لافلكثرة الى آخره فهذا هو الذي أوجب تخطى العامل لها وان كانت كحرف الاستفهام في الدخول على القبيلين

أو الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفى الوصف ماكل القوم كاتبا وماكاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال نبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدًا نحو ما كل سودًا. تمرة لكان أحسن (او تعلقه) أى تعلق الفعل أو الوصفُ (به) أي سِمض ان كانت كل في الممنى مفعولاً للفمل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا اذخال كل في حيز النفي لا يصلح الاحيت يراد إن بمضاً كان وبمضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل سِمض كقوله تعالى * والله لا يحب كل مختال نخور * والله لا يحب كل كفار اثيم * ولا نطع كل حلاف مهين * فالحق أن هذا الحكم اكثرى لاكلى (والا) أي

الفعل) اى مدلوله وكذا قوله أو الوصف وقوله. بما أضيف اليه فني الكلام توسع باقامة الدليل مقام المدلول فاندفع ماقيل انه ان أراد بالفعل المصطلح فلا ثبوت له الا على التحوز وان أراد به الحدث فلاحاجة الى قوله أو الوصف والمراد الفعل أو الوصف المسند الى كلة كل ، فــــلا يرد النقض بقولنا ما زال كل انسان متنفسا وسائر الافعال الناقصة لانه لا يفيد أصل الفعل بل ثبوت أمر وراء الفعل اعنى الخبر لان الافعال الناقصة ليست مسندة اليها بل هي قيود الاخبار المسندة كما سيجي. (قوله او الوصف الذي حمل الح) أي الوصف الذي جعل خبرا عنها أو الوصف الذي جعل عاملا فيها بان يكون الوصف مبتدأ وكلة كل فاعلاله سادا مسد الخبر وهذا الوصف وان كان مجمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من المبتدأ فلذا خصه بالذكر (قوله وفيه نظر) أي في قوله لا يصلح الاحيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن فانه صريح في

(قول الشارح) ماكل الدراهم أخذها انا اتي بإنا دفعا لقراءته فعلا ماضياً

(قول الشارح) بدليل الخطاب أى مفهوم المخالفة وهو مقابل للهخوى الخطاب أى معناه وهو مفهوم الموافقة ثمم ماهنا مفهوم صفة في المعنى

(قول المحشي) وقوله مما اضيف اليه أى المراد مدلوله أيضاً

(قول المحشي) فلا يرد النقض بقولنا ما زال الخ أى نقض الكلية المستفادة من قوله وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وعبارة العصام ولا يخفي ان هذه الكلية منةوضة بقولنا مازال كل متنفسا واخواته لانها لا تفيد تبوت الفعل لبعض ل ثبوت أمن آخر وراء الفعل للحكل فمراد العصام لا يراد من وجهين الأول انها لا تفيد ثبوت الفعل بل ثبوت أمر آخو الثانى انها لا تفيد ثبوته للبعض بل ثبوته للكل لان هذه الافعال بمعنى النفي واذا التفي النفي صارت للاثبات فلم تكن كل في حيز النني بل في الاثبات فنقضته قاصر على الافعال الاربعة أعنى مازال وما برحوما فتيَّ، وما الفك وزاد المحشيءليه النقض بسائر الافعال الناقصة الشامل للحوكان من حيث أنها لا تفيد ثبوت الفعل بل ثبوت أمر آحر وراء الفمل أعنى الخير لا من حيث انها تفيد الثبوت للكل لان معناها الثبوت فاذا دخل علبها النفي كان لنفي الثبوت فلا يكون الحاصل اثباتاً بل نفياً فيكون مما نحن فيه من هذه الحيثية فلما زاد المحشي رحمه الله ذلك ترك قول العصام بل ثبوت امر

وان لم تكن داخلة فى حيز النفى بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى (عم) النفى كل فردىما اضيف اليه كل وافاد نفى أصل الفعل عن كل فرد (كقول النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة) بالرفع لانها فاعل قصرت (أم نسبت) يارسول الله (كل ذلك لم يكن) أى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان (وعليه) أى على عموم النفى وشموله كل فرد ورد (قوله) أى قول أبى النجم وقداصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع) برفع كله على معنى لم أصنع شيئاً مما تدعيه على

كلية الحكم والجواب ان مقتضى الاستمال ذلك والآيات ، مصروفة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لولم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشاف ، انه يعتبر النني في الايات بعد دخول كل فلا تكون كلة كل داخلة في حيز النني حقيقة وان كانت داخلة صورة فلا تنقض الضابطة بها (قوله وان لم تكن داخلة في حيز النني ، هذا النني متوجه الى القيد ففط فيفيد ثبوت اصل النني فلذا عم النني كل فرد (قوله اقصرت الصلوة) أما الظهر أو العصر على مارواه المخارى ومسلم كذا في الطبي والقول بانها احدى العشائين وهم نشأ من الهظ الحديث حيث وقع فيه احد صاوتى العشاء والمراد صلوتى وقت العشي وهو من الزوال الى الغروب (قوله كل ذلك لم يكن)

آخر وراء الفعل للكل واقتصر على قوله بل ثبوت أم وراء الفعل ليم القبيلين فتدبر فانه نما تحير فيه بعض الناظرين (قول الشارح) ذى الميدين اسمه الحرباق وهو غير الملقب بذى الشمالين كما في ع ش على م رقيل له ذو الميدين لانه كان يعمل بيديه سواء او لان في احدى يديه طولا

(قول المحشي) مصروفة عن الظاهر أى من دخول كل في حيز النفي وقوله كان مفادها سلب العموم أى بنا على الظاهر وقوله ولذا قال الشارح أى لكونها مصروفة قال الشارح بياناً لكيفية صرفها عن الظاهر

(قول المحشي) انه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول كل قال الشارح في شرح المقاصد تحقيقه انك اذا اعتبرت النسبة الى الكل أولا ثم نفيت فهو لسلب العموم وان اعتبرت النفي أولا ثم نسبت الى الكل فلعموم الساب وكذلك جميع القيود حتى ان الكلام المشتمل على نفي وقيد قد يكون لنفي التقبيد وقد يكون لتقييد النفي فمثل ما ضربته تأديباً أى بل اهانة سلب للتعليل والعمل للففل وما ضربته اكراما أحد تركت ضربه للاكرام تعليل للسلب والعمل للنفي وقال السيد قدس سره السرفيه انه اذا اعتبر قيد العموم في الكلام أولا ثم دخول النفي عليه ثانياً كان النفي واردا على المتقيد نافياً لقيده أعنى عمومه وان عكس كان النفي واردا على المنفي مفيداً لعموم نفيه والتمويل على القرائن اه وقوله واردا على المنفي أى لا على قيده وهو العموم فقول الشارح في شرح الكشاف انه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول كل معناه انه يعتبر النفي في الآيات بعد دخول كل وفي اخرى مسلطاعلى كل فتدبر فانه بماخفي على بعض الناظرين ثم رأيت نسخة صحيحة هكذا يعتبر النفي في الآيات و بعده دخول كل فلا اشكال

ر قول المحشي) هذا النفي متوجه الخ أى النفي المستفاد من لفظة الا متوجه الى القيد أعنى الدخول فى حيز النفي فيفيد وجود النفي في المكلام مع تقدم كل عليه ولدا قال الشارح بان قدمت الخ فاندفع ما يقال ن انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون با تفاء النفى فى المكلام أصلا فلا يصبح قوله عم النفى

فيه دليل على ان من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعله انه غيركاذب كذا في الكرماني فكلام الناس فيه ليس بصادق ولا كاذب وقيل المراد لم يكن في ظني ، وهو الوجه ، وقيل كناية عن لم أشعر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعد ماعل عملا كثيرا وتكلم عبدا بما من بني على صلوته وصلى ركة بين وسجد السهو فقال الاوزاعي ان التكلم عبدا في الصلوة بما فيه مصلحة الصلوة لا يفسدها لكن بني اشكال بالعمل الكثير وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في ذلك التكلم والعمل ، في حكم الناسي أما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلاعتقاده الفراغ من الصلواة وأما الصحابة رضى الله عنهم فلظنهم القصر وفيه انهم متذكرون للصلوة مترددون في انه لم وقع الاكتفاء على ركهتين، فكيف يقال انهم في حكم الناسي الصلوة على ان عدم فساد الصلوة بالهمل والتكلم انما يثبت في حق الناسي ، دون من هو في حكمه وقيل في حكم الناسي الصلوة على ان عدم فساد الصلوة بالهمل والتكلم انما يثبت في حق الناسي ، دون من هو في حكمه وقيل في حكم النامي فيه دليل الخ فهو مما يثبت الواسطة وقوله ليس بصادق لمخالفة الواقع ولا كاذب لمطابقة الاعتقاد فلا

ر قول المحسى) فيه رئيل المح قهو ما يببك بد في الصدق والكذب من مطابقتهما وعدمها

(قول المحشى) وقيل المراد لم يكن في ظنى وحينئذ لا دلالة فيه لمــا ذكر لان الواقع انه ليس فى ظنه ذلك فقول ذى اليدين بل بعض ذلك قد كان الظاهر ان بل فيه بمعنى أكن اى لم يكن في ظنك لكن كان في الواقع

(قول المحشي) وهو الوجه أى في الجواب عن لزوم الكذب لان النبي صلى الله عليه وسلم ماكان قاطماً احدم الكون

بدليل قوله بمد ذلك أحق ما يقوله ذو اليدين

(قُول المحشي) وقبل كناية عن لم اشعر والواقع انه كذلك فلا كذب فعلى الجوابين الاخيرين الصدق والكذب

على مدُهب الجمهور

وضع (قول الحشي) بعد ما عمل عملاكثيراً روى انه اتكاً على خشبة معروضة في المسجد بعد ما سلم كانه غضبان ووضع المعنى على المسترى وهذا لا يثبت العمل الكثير المضبوط بثلاثة أفعال متوالية فلعل الحشبة كانت قريبة أو الافعال غير متوالية يده اليمنى على اليسرى وهذا لا يثبت العمل الكثير المضبوط بثلاثة أفعال متوالية فلعل المعشى) في حكم الناسي أي للصلاة والناسي لها يفتفر له ست كلات عرفية فاقل ولوكانت أكثر من ست (قول المعشى) في حكم الناسي أي للصلاة والناسي لها يفتفر له ست كلات عرفية فاقل ولوكانت أكثر من ست

ر قول المحمدي) في حجم الناسي الله عليه وسلم ومن أصحابه رضى الله عنهم لا يزيد على ذلك كما نص عليه لكن هــــــذا لغوية او نحوية وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه رضى الله عنهم لا يزيد على ذلك كما نص عليه لكن هـــــــذا

الجواب لا يدفع البطلان بالعمل الكثير لانه يبطل عمده وسهوه

(قول المحشي) وفيه أنهم مترددون الخ فيه إن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله كل ذلك لم يكن كان معتقدا أنه ليس في صلاة فهو في حكم الناسي للصلاة من جهة عذره وعدم تلاعبه وأما في قوله أحق ما يقوله ذو البدين فكان مجوزا لكونه في صلاة وكونه خارجها وفي شرح رم أن تجويز ذلك عذر يلحق بالنسيان وأما الصحابة رضى الله عنهم فذو البدين حين قال اقصرت الصلاة أم نسيت كان مجوزاً وهو عذر كما سبق وحين قال بل بعض ذلك قد كان لا يصع أن يقال أنه كان مجوزاً بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن بل أما أن يقال أنه كان جاهلا بتحريم الكلام وأما أن يقال أن ذلك كان قبل عمر مم الكلام لمصلحة الصلاة وأما غيره وهو من سأله النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أصدق ذو البدين أو احق ما يقوله ذو البدين فقال له نعم فيقال في الجواب عنه أن كلامه أجابة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي واحبة لا تبطل أو احق ما يقوله ذو البدين فقال له نعم فيقال في الجواب عنه أن كلامه أجابة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي واحبة لا تبطل أو احق ما يقوله ذو البدين فقال علم التحريم

(قول المحشى) فكيف يقال انهم في حكم الناسي يقال هم في حكمه من حيث عذرهم بالتجويز وعدم تلاعبهم كعُذره بالنسيان (قول المحشى) دون من هو في حكمه من اين هذا وما المانع من القياس عليه بجامع العذر وعدم التلاعب من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين أحدها ان السؤآل بام عن أحد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالنعيين أو بنني كل منهما رداً على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لابنى الجمع المستفهم لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روى انه لما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذواليدين بعض ذلك قد كان فاو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كايا لما صح بعض ذلك قد كان ودا له لانه انما بنافي نني كل منهما لانفيهما جميعا اذا الايجاب الجزئي وفع للسلب الحكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه فصيح

أن هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة، وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة حين نزل قوئه تعالى قوموا لله قانتين على مافي الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة لان رواية ابي هر يرة رضى الله عنه وكان حاضرا في تلك الصلوة كايدل عليه لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلوتي العشي فليس روايته عن صحابي آخر بطريق الارسال ، الا ان يقال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه أبو هريرة مرسلا أو يقال المراد بضمير المتكلم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم سوى ابي هريرة أو يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وان كانت لا تخلوعن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف ماسبق وعندى ان البناء في تلك الواقعة تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف ماسبق وعندى ان البناء في تلك الواقعة كان بالوحي وهذا اظهر واسلم (قوله من الذنوب) اشارة الى ان النكرة اعنى ذنبا للعموم وان كان في الاثبات (قوله

(قول الشارح) قال المصنف المعتمد الح أى قال ذلك بعد نقله على الشيخ انه استدل على مدعاه بقوله وعلة ذلك انك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفى عليه وسلطت الكلية على النفى واعملها فيه وأعمال معنى الكلية في النفي يقتضي ان لايشذ شيء عن النفي فاعرفه قال المصنف هذا افظ وفيه نظراه ولعل وجهه انه كلام خطابي لاينفع في المقام الاستدلالي (قول الشارح) أو بنفي كل منهما أو باثبات كل منهما وقوله أى فيجب ان يكون قوله الح أى لانه ايس للتعبين

ولا لاثبات كل منهما وما بحكره التحاة من ان جواب أم لايكون الابالتعبين محمول على ما اذا كان السائل مصيبا في اعتقاده ثبوت أحد الأمرين ما اذا كان مخطئاً فيه فيجب ان يكون بنفيهما

(قول الشارح) فلانه قصيح أى عربي لامولد ولننجك على فائذة جليلة ذكرها بعض المحتقين وهي ان الاستشهاد وعلى القواعد اللحوية لايكون الا بما تقوله الاعراب البدويون لانه أمن راجع الى الالفاظ لامدخل للعقل فيه بخلاف النكات البلاغية فانه يستشهد فيها بكلام المولدين أيضاً لانها أمور عقليه كما قال الشيخ ليس النظم الا ان تضع كلامك على حسب مايقتضيه العقل ولذا ترى صاحب المفتاح يستشهد بكلام بشار والبحتى واضرابهما ومانحن فيه من القسم الاول فتدبر (قول المحشى) وفيه ان حرمة التكلم كانت بمكة قيل ان التكلم حرم مرتين حرم بمكة التكلم بما ليس لمصلحة

الصلاة ثم حرم بالمدينة التكلم مطلقا فلمل الواقعة كانت قبل الثاني (قول الحمشي) الا ان يقال صلى بنا الى آخره حاصل الاول ان القائل صلى بنا صحابى آخر صلى مع رسول الله على الله على الله عليه وسلم قبل تحريم الكلام وأبو هم يرة حاك فقط وحاصل الثاني ان القائل جماعة صلوا معه كذلك لا واحد وابوهر يرة والشائع فيها اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضميران ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههذا ما يكسرله وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلوكان النصب مفيدا لذلك العدوم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذلو نصبها لجملها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضر لم تستعمل في كلامهم الا تأكيدا اومبتداً لا تقول جانى كلم ولاضر بت كلم ولامروت بكام ونظيره بعينه ماذكره سيبويه في قوله ثلاث كاهن قتات عمدا يدان الرفع في كاهن على الابتداء

والشائع الخ)، فيه اشارة الى جواز الرفع فيه على ما قل عن سيبويه فى التحفة شرح المغنى واليه يشير قوله ونظيره ماذكره سيبويه في قوله ثلاث كان الخ إلى النصب الح) يعنى لو كان النصب مفيداً والرفع غير مفيد لما اختار الرفع على النصب لكن التالى باطل فكذا المقدم وهو افادة النصب وعدم افادة الرفع فثبت ان الرفع مفيد دون النصب لان افادة النصب لكن التالى باطل فكذا المقدم وهو افادة النصب وعدم افادة الرفع فثبت ان الرفع مفيد دون النصب لان افادة العموم متحققة كما يدن عليه قوله وسياق كلامه الخ، فلا يرد ان، بطلان عدم افادة الرفع المعموم لا يقتضي افادته اياه لجواز ان لا يفيد شيئاً منهما (قوله لم يعدل الشاعر الخ) في الرضى ان البيت بروى برفع كله وبنصبه وفي المغنى ان الشاويين وابن مالك، يسويان بين الرفع والنصب في المعنى ولكن الحق ماذهب اليه البيانيون (قوله لم تستعمل الخ) في المحفة، ان الغالب فيه ذلك (قوله ونظيره) ،

بناء كناية عن حال رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والفرق بينه و بين ماقبله الكناية وعدمها وقوله هذه الوجوه أى الثلاثة وقوله بخلاف ماسبق أى عدم فساد الصلاة بالتكلم والعمل عمن هو في حكم الناسي وقوله لم يثبت في الشرع أى الثلاثة وقوله بخلاف ماسبق أى عدم فساد الصلاة بالتكلم والعمل عن هو في حكمه الما قاله سابقا من انهم مترددون فليسوا في حكم الناسي على ان عدم الفساد انما في الناسي دون من هو في حكمه

(قول الشارح) فلو كان النصب مفيدا والرفع غير مفيد الخ انما قال والرفع غير مفيد مع انه لو كان مفيدا أيضاً لم يعدل لكفاية رجحان النصب لان النزاع في كل من عدم افادة النصبوافادة الرفع قوله لان افادة العموم متحققة اى ارادة افادة العموم متحققة وهذا تعليل لافادة تلك الشرطية ان الرفع مفيد دون النصب تأمل

ر قول الشارح) ولقائل ان يقول الخامي يقول ان النصب أيضاً مفيد لذلك الممنى لكن لاجل الضرورة عدل عنه الى الرفع (قول المحشى) فيه اشارة الخ رد لما يقال ان صاحب المغنى قال لا يجوز الرفع لما فيه من نهيئة العامل للعمل وقطعه

وقول المحشى) فيه اشاره الح رد لما يمان ال الجوار معلوم من كلام سيبويه وهو حجة في هذا الذن عنه فكيف قال والشائع الخ وحاصل الجواب ان الجوار معلوم من كلام سيبويه وهو حجة في هذا الذن

(قول المحشى) فلا يرد الخ نفريع على قوله لان افادة العموم متحققة الخ

(قول المحشى) بطلان عدم افادة الرفع أى المفاد بقوله والتالى باطل والمراد بعدم افادة الرفع العموم الذى بطل افادة سلب العموم بدليل قوله لجواز ان لايفيد شيئاً منهما أى جوازان لايفيد العموم ولا سلب العموم وليس المراد ان الباطل عدم افادة العموم لانه متى بطل عدم افادته وجدت افادته

ر قول المحشى) يسويان بين الرفع والنصب أى في ان المعنى عموم السلب لمكن الحق ماذهب اليه البيانيون أي من الفرق (قول المحشي) ان الغالب فيه ذلك ومن غيره قوله صلى الله عليه وسلم أو يجد كلكم ثوبين وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذلا ضرورة تاجئه اليه لامكان ان يقول كاهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تأكيدا أو مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تأكيدا لما تقدمها لما استعملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها أوفى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوى لا يخرجها في الصورة مما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه (وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجىء بيانه (هذا) الذي ذكر من الحذف والذكر والاضار والتعريف فلاقتضاء المقام تقديم المسند) وسيجىء بيانه (هذا) الذي ذكر من الحذف والذكر والاضار والتعريف الظاهر لاقتضاء الحال اياه (فيوضع المضمر موضع المظهر

اى نظير استدلال المصنف رحمه الله تمالى والاعتراض عليه استدلال سيبويه على جواز حذف الضمير العائد من الخبر في السعة واعتراض ابن الحاجب عليه (قوله لما اشتملت) بالتخفيف، على ان ما مصدرية أو موصولة أو بالتشديد على انه ظرف أن تستعمل (قوله واما تأخيره)، اى عن المسند لان المكلام فيهما، ولما كان الاصل تقديمه عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو ما يقتضى عدم تقديمه عليه فاندفع ماقيل انه قد يقتضى داع تأخيره فى نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتطير والهمكم وكونه حقيرا لا يخطر في الحاطر (قوله هذا كله مقتضى الظاهن) قيل هذا مبنى على التغليب

(قول الشارح) في اجزاء ما اضيفت اليه عبر بالاجزاء لان الكلى مالم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزا. لا يصح تأكيده بكل كما في الجامي (قول المحشى) أى نظير الخ فهو تشبيه المجموع بالمجموع

(قول المحشي) على ان مامصدرية أى تعليلا لكونها تأكيدا للحصوص ماتقدمها وحينئذ فقوله لان معناها تعليل لعلية الاشتمال أى لانتاجهالدعوى وقوله او موصولة وحينئذ فهىبدل من ماتقدمها

(قول المحشي) اى عن المسند لان الكلام فيهما دفع به قول الاطول وتما يقتضي تأخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند نحو على الله عبده متوكل

(قول الحيمي) ولما كان الاصل تقديمه عليه كان الخيمي انه لما كان الكلام في التقديم على المسند وكان تقديم المسند اليه على المسند التحقق ذلك باقتضاء تقديم المسند ليتحقق المقتضى للعدول عن ذلك الاصل فلو لم يكن ذلك المقتضى مزيلا لذلك الاصل لم يكن مقتضيا للتأخيرلبقاء مقتضي التقديم فاندفع ماقيل انه قديقتضى داع تأخيره في نفسه مع قطع النظر عن المسند كالتطير والمهم فان ذلك انها اقتضى تأخيره بسبب اقتضائه عدم ذلك الأصل وهو تقديمه عليه فيكون مقتضاه تأخيره عنه لاتأخيره في نفسه و بهذا تعلم ان النسخة التي عبارتها هكذا ولما كان الاصل تقديم، عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو مايقتضي عدم تقديمه عليه صوان كالنسخة التي سقط منها عدم لكن ضمير الاصل تقديم، عليه كان مقتضى تأخيره عنه هو مايقتضي عدم تقديمه عليه صوان كالنسخة التي سقط منها عدم لكن ضمير الاصل تقديم، عليه المسند هي و بما ذكره المحشى يندفع مافهمه العصام من قول المصنف فلاقتضاء المقام تقديم المسند من ان

كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل علية وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح العام أو الذم العام

التغليب لان ترك الخطاب مع مدين الى غيره من خلاف مقتضى الظاهر وقد سبق ذكره، وقد عرفت فها سبق الدفاعة فتذكر والقول بالتغليب مع وجود لفظة كله تكلف (قوله كقولهم) أى مثل الوضع في قولهم واعتبار النحويين تقدم المرجع في الضمير المبهم حكم التكون ضابطتهم ان تقدم المرجع شرط في المضمر الفائب كلية الايقتضي كونه من مقتضى الظاهر كما وهم لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة قال قدس سره واجيب بان المراد الخ * ايس الادعاء في الجنس انما الادعاء في تفسيره بزيد مثلا فالصواب اسقاط هذه العبارة وزيادة نفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص قال قدس سره فالمراد في تفسيره بزيد مثلا فالصواب اسقاط هذه العبارة وزيادة نفظ الادعاء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص فال قدس سره فالمراد كل فرد ، فان العموم غير الابهام وان اريد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو العبد الذهبي * قال قدس سره فالمراد كل فرد ، فان العموم غير الابهام وان اريد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو العبد الذهبي * قال قدس سره فالمراد التأخير ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضي الحال أعنى انتقديم لما عرفت ان التأخير مقتضي حال لما يقتضى عدم التقديم

(قول الشارح) عائد الى متعقل معهود أى الى شىء مطلق متعقل معهود باطلاقه فى الذهن لكن لايصلح ذلك الضمير رابطا الا بانضام التمييزله لانه بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهنى في الدلالة على فردمهم في الحارج فالرابط فى نعم رجلا زيد كالرابط فى نعم الرجل زيد كذا فى المحشي على الجامي فقول الشارح مبهم باعتبار الوجود كالمظهر الخ أى بعد انضام التمييزله والا فهو مبهم باعتبار نفسه لا باعتبار وجوده تدبر

(قول الشارح) المناسب لوضع هذا الباب الخ لان المدح العام والذم العام ممايستبعدوقوعه فيناسبه الابهام ثمم التفسير ليكون أوقع في النفس لما جبل الله النفوس عليه من التشوق لما قصد ابهامه

(قول المحشي) وقد عرفت فيما سبق اندفاعه حاصل ماسبق انه لابد فى خلاف مقتضى الظاهر من ان يكون هناك حال ظاهر يقتضي أمرا وحال باطن يقتضى آخر فيعدل عن الاول الى المثانى فليس مجرد العدول عن الاصل من خلاف مقتضي الظاهر والا لكان المجازكله منه وليس كذلك وثرك الحطاب مع معين الى غيره كما في ولو ترى اذ المجرمون ليس فيه حال ظاهر يقتضى المعنى انما فيه مخالفة الاصل

وقول المحشى المايقتضي كونه الخ فيه تسليم ان المتاخر مرجع وان الضمير عبارة عنه وقد قال في حواشي الجامي المنافي الشمير ليس عبارة عنه وليس هو مرجعاً للضمير كما يدل عليه لزوم تأخير المبتدأ غالبا لانه خلاف الأصل فلا يكون مطردا وكثيرا اه وانما المراد بالضمير الامر المتعقل في الذهن وصح الربط لانه مع التمييز قائم مقام اسم الجنس المعرف باللام التي للعهد الذهني وهو يصح الربط به لانه مندرج تحت ما يقدر من آحاده في المعنى ولعل ماذكره المحشى هنامبني على تسليم ذلك وقوله لانه خلاف الاصل الخ أى ولادليل على كونه مما اختص به هذا الباب مع المكان عوده الامر الذهني ولول المحشى) وكذا لو أريدالخ هذا هو المراد فانهم صرحوا بان القائل بان الرجنسية وهو ابوعلى وا تباعه مراده الاستغراقية (قول المحشى) فان العموم غير الابهام قد يقال الابهام باعتبار ما هو المقصود بالمدح فانه ليس المقصود غير مدح زيد

اعنى من غير تميين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون فى اللفظ مايشمر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار تولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدحمثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب (في احد القولين) أى تول من يجمل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما فى قول من يجمل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحمال أن يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديراً فان قلت لوكان الامركذلك لوجب القطع لاحمال أن يكون الضمير حائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديراً فان قلت لوكان الامركذلك لوجب ان يقال نعا رجلين الزيدان ونعمو رجالا الزيدون وافات الابهام المقصود من وضع هذا الباب ولما صحفه يو

جنس التثنية * فيه ان المقصود، مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين بعد الرجلين لامدحها من حيث الاثلينية * قال قدس سره زيادة مبالغة * لا يخفي ان المبالغة اتما تحصل بحصر الجنس في المخصوص أو اتحاده به ولاحصر ههنا ودعوى الاتحاد اتما تحبه على تقدير كونه مبتدأ فاللازم حمل العام على الخاص وهو لا يفيد المبالغة (قوله اعنى من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم الاطلاق (قوله بالفاعل) أى الضمير المستتر (قوله في مثل نعم رجلا السلطان) ،

(قول المحشى) مدح كل واحد من المخصوصين فيكون كل واحد من الرجلين مقصود من حيث هو لامن حيث الجهاعه مع آخر فاللازم حمل العام على الحاص كانه قيل زيد رجل ممدوح كزيد حيوان

(قول الشارح) اعنى من غير تعيين خصلة فالمراد بهذا العموم عدم كون المدح بصفة معينة

(قول الشارح) ليعلم جنس المتعقل في الله هن ولو من حيث آنه موجود كما في آن تبدوا الصدقات فنعاهى حيث فسروا ما بشيء فقال المحشي في حواشي الجامى الشمير مبهم من حيث الوجود دل على وجوده التمييز

(قول الشارح) ولاياتبس المخصوص بالفاعل أى فيما اذا كان المخصوص معرفا بلام العهد أومضافا للمعرف بهالانه لايصلح الظاهر فاعلا الاحينئذ ويكون المخصوص محذوفا أى زيد مثلا

(قول الشارح) ثم بعد تفسير الخ يؤيد ماسبق لنا عند قوله عائد الى آخره

ر قول الشارح)لاحتمال ان يكون الخ أى حتمالا مرجوحاً لما نقلناه عن المحشي سابقاً وانما المراد بالضمير الامرالمتعقل وصح الربط لمامر أيضاً

ر قول الشارح) أى قول من يجعل المخصوص الخ اقتصر المصنف على قولين وبينهما الشارح بما ذكره وتوكما قول من يجعل المخصوص مبتدا محذوف الخبر أى زيد ممدوح أو هو الممدوح لانه ليس مناسبا للتفسير بعد الابهام الذى هو الغرض من هذا الباب فإن المناسب له إن هذا الرجل هو زيد ولشدة ضعف هذا القول بحذف محل الفائدة ووجوبه مع عدم سد شيء مسده (قول الشارح) لوجب الخ لانه يجب مطابقة الضمير لمرجعه مع بروزه حال الثثنية والجمع عدم سد شيء مسده

(قول الشارح) ولماصح الخ لان مدلوله معين والنكرة مبهمة

ر قال السيد قدس سره) واجيب بان المراد الخ في شرح الالفية بيانا لهذا القولفاذا قلت نعم الرجل زيد جملت

بالنكرة اذلا معنى له حينئذ قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز أن يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كال لمفرد او لمثنى أو لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من النزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وأيضاً يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثله فى نعم الرجل رجلاقال الله تعالى * ذرعها سبعون ذراعا * أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل كامر (وقولهم هو أو هى زيد عالم مكان الشان او القصة) فالاضار فيه ايضا خلاف مفتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذاكان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث

اذا لم يفسر برجلا(قوله للتأكيد) أى مجازا وان كان وضع التمييز لدفع الابهام (قولهذرعها سبعون ذراعا) ، على ان يكون المراد من ذرعها ذراعها اما اذاكان المراد منه مذروعها فالتمييز على حقيقته

زيدا جميع الجنس مجازا مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد فالمبالغة في جعل زيد جميع الجنس لافي ارادة الجنسوما قيل ان مراد السيد أن المراد بالرجل فرد مبهم لكن يدعى أنه الجنس والحقيقة من حيث هي فما لاحاصل له أذلابدكما قال السيد نفسه في حواشي الرضي أن يراد بالرجل الجنس حتى يدعي أن ذلك المبهم هو ذلك الجنس وحينئذ فليست الدعوى في الجنس بل في أن ذلك المبهم هو ذلك الجنس وذلك المبهم هو عين زيد في المثال وهذا هو مراد المحشى بقوله لاس الادعاء في الجنس فتأمل على ان المأخوذ من حواشي السيد المذكورة ان الدعوى انما هي في اتحاد زيدبه قوله فالصواب اسقاط هذه العبارة الخ فيه آنه حينتذ يفوت الابهام ويتقرر الاعتراض بفواته الا أن يكون مراده أن صواب الكلام في ذاته حينئد هو ذلك وان فات الابهام وثبت الاعتراض وفي بعض حواشى المختصر انه اما ان يكون الممدوح الجنسى الحقيقي لكن مدحه انما بسبب تعدى المدح منه الى الخصص فيكون المعنى نعم هذا الجنس لاجل ذلك الخصوص أولينقرر مدحه بالخصوص بعد العموم وانه عريق فيه فيكون الممنى فهم هدا الجنس ومنه فرد مخصوص بالمدحواما ان يكون الممدوح الجنس الادعاءي بادعاء الجنسية له بان يراد باسم الجنس شخص هو الجنس اعاء فالمعنى نعم شخص هو جنس الرجل هو زيد وقد قيل بكل من هده الاقوال ومعنى كون ال جنسية على الاخير ان مدخولها مدعى فيه انه جنس فالادعاء في مدح الجنس أو نفس الجنس والابهام فيها من حيث الشخص لانه لوحظ أولا مبهما في مدح الجنس ثم فسر وعلى الاولين فالخصوص خبر مبتدأ محذوف وعلى الاخير فاسم الجنس استعارة بحسب الاصل صارحةيقة عرفية وقرينة الاستعارة تفسيره الحقيقي اه ولايخفي ان مرادهم الابهام الحاصل من اللفظ وعلى الاولين فالابهام انما هو من ملاحظة المتكلم لعمبهما ولم يوجد هذا الاشتراط في كلام أحد وانما مرادهم بيان معنى العبارة الذى هو وصفي لها وعلى الثالث ما أورده المحشى على كلام السيد وقد عرفت تحقيقه تدبر

السيد ولذ تها على الله الله الله الخره بناء على التزام كون ضمير دمستترا من غير الراز سواء كان لمفرد أو غيره (قول الشارح) أو للرفع لبس الى آخره بناء على التزام كون ضمير دمستترا من غير الراز سواء كان لمفرد أو غيره

(قُولَ الْحَشِّي) اذا لم يفسر انما بحتاج له اذا علق الظرف بالمنفى بخلاف ما اذا علق بالنفي

ر روا الحشي) على أن يكون المراد الح فلا بد من تأويل ذرعها على كل حال اذ المصدر لا يخبر عنه بأنه سبمون أ

ولم يسمع نمو هي الامير بني غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتمرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا ويالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى وفقضاهن سبع حموات لانه ليس من باب المسند اليه (ليتمكن) تعليل وضع المضمر موضع المظهر (ما يعقبه) أي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه (في ذهن السامع لانه) اي السامع (اذا لم يفهم منه) اي من الضمير (معني النظره) اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معني لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الي معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل نمكن لان ما يحصل بعد مقاساة النعب ومعاناة الطلبله في القلب محل ومكانة لا يكون لم يعمل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيما يعتي به فلا يقال هو الدباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على النفخيم والتمظيم هو السر في النزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضي النزام تأخير المخصوص في باب نم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل شبو موسى فحدك نم جداهوشين المخي خالك نم خالا محموس في باب نم اذا السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نم اذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نم ماذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نم ماذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نم ماذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نم ماذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نم ماذ السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر المقاطرة في باب نم اذا السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر المنافق الموضع المفسر المنافق المنافق المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم والمؤلم المؤلم ا

(قوله ولم يسمع الخ) تعريض بالمصنف رحمه الله تعالى وما قيل انكلام المصنف رحمه الله تعالى مبنى على القياس يرده لفظ قولهم (قوله قد جاء تقديمه) ، وانما النزم كون الفاعل مبهما مع نقدم المبتدأ لان تقدمه، كالنادر بالنسبة الى تأخيره كذا فى الرضى (قوله أبو موسى الح)جدك بدل من ابو موسى والفاء زائدة وقد صرح بزيادة الفاء فى التسهيل والمغنى وهو المخصوص وكذا

ومنع سيبويه ذلك لأن وضع التمييز لرفع الابهام واشار المحشي قبل لدفعه بانه مستعمل في خلاف وضعه مجازا وقال سيبويه ان ذرعها مصدر بمعنى المفعول ولعله أولى لان التأسيس خير

(قول الشارح) لايكون لما يحصل بسهولة لان ما يحصل بعد التعب فيه لذة الحصول ولذة دفع الم الشوق واما ما يحصل بلا تعب فيه لذة الحصول فقط فهذا الكلام في حصول الشيء المترقب أى بعدحصولالترقب والانتظار فلاينافي ان حصول الشيء الغير المترقب بلا تعب الذوقد تقدم للمحشى اشارة الى كل ذلك وبيناه فيما سبق

(قول الشارح) اذ السامع مالم يسمع الح أى وبعد سماعه فهم معنى الضمير فلا انتظار هذا واورد ان لفظ الشان والقصة أيضاً اذا حل محل الضمير يكون فيه الابهام ثم التفسير فلاخصوصية لضمير الشان واجيب بان الابهام في الضمير اشد لانه يحتمل الشان وغبره

(قول المحشى) وانما التزم كون الفاعل مبهما الحزاما اذاكان الفاعل ضميرا فظاهر لاحتياجه التمييز الذى يفسره بعده واما اذا كان معرفا باللام فهى لام العهد الذهنى عند غير الرضى ومدخولها نكرة في المعنى وعند الرضى هي زائدة لامعنى لها وانما ادخاوها ليكون الكلام غير منكر في الظاهر لان مدح شخص منكور لافائدة فيه

﴿ قُولَ الْحِشْيِ ﴾ كالنادر لم يقل نادر لا له قايل وغيره كثيركما يؤخذ من كلام الرضي قبل ذلك وذلك لايفيد الندرة

ليس بسديد وقد يكون وضع المضور موضع المظهر الاشتهاره ووضوح أمره كقوله تعالى * انا أنزاناه * أى القرآن لولانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقي أو الادعاء ان الذهن الايتفت الى غيره كقوله في المطلع ذارت عليها للظلام رواق (وقد يعكس) أى يوضع المظهر موضع المضور (فان كان) المظهر الموضوع موضع المضور (اسم اشارة فلكمال العناية بتميزه) أى تميز المسند اليه (الاختصاصه بحكم بديع كقوله) اى قول ابن الرواندى (كم عاقل عاقل) هو وصف لعافل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كا يقال مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية (اعيت) اى أعيته بمنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت (مذاهبه) طرق معاشه (وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا * هذا الذى ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير) المثناء المناه المناه المناه المناه المناه المناه على حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان الاس كذلك فقوله لكنه المناه المناه المناه المناه في المناه المناه المناه في المناه المناه في المناه في المناه المناه في السامه في المناه في السامه في المناه في المناه في المناه في المناه في المناه في المناه في السامه في المناه في المناه في المناه في المناه في السامه في المناه في الم

الحال في شيخ الحى خالك وهذا هو الظاهر ، اذلا حذف فيه والمناسب لمفصود الشاعر من وصف الممدوح بكونه كريم الطرفين وماقيل ان جدلة خبر أبو موسى بزيادة الفاء وكذا خالك خبر شيخ الحى والمخصوص محذوف أعنى هو ارتكاب للحذف من غير داع اليه وكذا ما قيل ان ابو موسى خبر مبتدأ محذوف أي جدك أبو موسى والمقدمة الثانية محذوفة أي وابو موسى ممدوح ينتج من الشكل الاول جدك ممدوح ، وهو معنى جدك نعم جدا أو ان ابو موسى مبتدأ محذوف الحبر أي ابو موسى جدك وتضمها مع المقدمة الثانية المحذوفة ينتج ماذكر من الشكل الثالث فتكلف بارد وهرب من زيادة الفاء الى مالا برضى به الطبع المستقيم (قوله ايس بسديد) يمكن أن يقال مراد المصنف رحمه الله تعالى ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسم لجواز أن يعلم بالقرينة واعله الذلك لم يقل ليس بصحيح (قوله وصف الح) أي ليس بتأكيد كا سبق الى الوهم اذلا محل لاتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد بصحيح (قوله وصف الح) أي ليس بتأكيد كا سبق الى الوهم اذلا محل للتأكيد ومغايرته للموصوف بحمل الابهام المستفاد

الني هي عزة الوجود

قول الشارح) الراوندى بفتح الواو نسبة لراوند قرية بقاشان أو خراسان وهو أحمد بن يحيى بن اسحاق قيل انه كافر الف كتبًا في قدم العالم وانكار النبوات والطعن فى نبوة سيد الانبياء وقيل انه من اهل الدلال

⁽ قول الشارح) في المطلع نبه به على آنه لم يتقدم للضمير مرجع ورواق البيت بكسر الراء سائر مرسل على مقدمه من آعلاه الى اسفله والمراد به هنا الظلام السائر لها وشبه مافى قلائدها ونطاقها بالنجوم فقال بمده ومن النجوم قلائدونطاق (قول المحشي) اذلا حذف فيه رد للتوجيه الاول وقوله والمناسب الخرد للتوجيه الثانى والثالث وليس المنصود عليهما الموصف وانشاء مدحه بكرامة طرفيه بل الاستدلال

⁽ قول المحشي) وهو معنى جدك الخ فَتكون تفريعية لانها داخلة على ماهو نتيجة لماقبله

المعجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هوكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديماً انه ضد ماكان ينبني ولا يخنى ما فيه من التمسف (اوالنهكم) عطف على كال العنايةاى او المتهكم (بالسامع) والسخرية (كا افاكان فاقد البصر) أولايكون تمة مشار اليه اصلا (او النداء على كال بلادته) بانه لا يدرك غير المحسوس اوفطائته بان غير المحسوس عنزلة المحسوس (او ادعاء كال ظهوره) اى ظهور المسند اليه (وعليه) اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كال ظهوره (من غير هذا الباب) أى باب المسند اليه قول ابن دمينة (تعاللت) اى اظهرت العلة والمرض (كي اشجي) اى كي احزف من شجى يشجى على حديم يعلم واما شجا يشجو فهو متعديقال شجائي هذا الامراى احزنى (ومابك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك) اى بقتلى ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهود الامراى احزنى (ومابك علة بيه المسلم المناه على المضمر (غيره) اى غير اسم الاشارة (فلزيادة الممكن) اى تمكين المسند اليه عند السامم (نحو قل هو الله الحد الله الصمد) من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج (ونظيره من غيره) اى نظير قل هو الله أحد الله الصمد في اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج (ونظيره من غيره) اى نظير قل هو الله أحد الله الصمد في اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحداية المتضية لانزاله وما نزل الا بالحكة لاشتهاله على الهداية الى كل خير (او صنع المظهر موضع المضمر لا يادة المتضية لانزاله وما نزل الا بالحكة لاشتهاله على الهداية الى كل خير (او

من التنكير، على الكبال فكا نه قيل كم عاقل كامل العقل * قال قدس سره لان اختصاص المسند اليه الجه فيه ان مراده من كونه عبارة عنه، انه يصدق عليه انه بديع أى انه ضد ماينبغى وهذا لايقتضي عدم تغايره به واتحاده بهمفهوما وكذا مراده من قوله ومعنى كونه بديعاً انه ضدماينبغى انه يصدق عليه هذا المفهوم فالوجه ان يقال المتبادر من اختصاصه محكم بديع أن يكون الحكوم به بديعا (قوله عطف على كال العناية) لاعلى اختصاصه ولا على العناية، اذ التهكم بمن لا بصرله مثلاانها يقتضي ايراد اسم الاشارة لاقصد كال العناية بتمييزه وان كان اسم الاشارة مفيدا له وفيه تعريض لصاحب المقتاح حيث جعل النهاكم داخلا تحت كال العناية مقابلا الاختصاص بالحكم البديع (قوله لانه الذي يصمد اليه الح) اشارة الى انه عرف الصمد لافادة الحصر المطلوب بخلاف احد فانه نكر لانه الاصل في المسند مع عدم ما يقتضي التمريف فتدبر عرف الناظر بن ، وفرق بالهلم وعدم العلم وليس بشيء فتأمل (قوله الا بالحكمة) أى المراد من الحق الحكمة الداعية فانه قدسها بعض الناظر بن ، وفرق بالهلم وعدم العلم وليس بشيء فتأمل (قوله الا بالحكمة) أى المراد من الحق الحكمة الداعية

⁽ قول المحشى) على الكمال لانه لتناهيه فيه لايعلم

⁽ قول المحشى) انه يصدق عليه الح هو بعيد من ممنى الاختصاص فلذا قال آخر المنبادر الح فدفعه لكلام السيد لاينافي بعده من جهة اخرى تدبر

⁽ قول المحشى) اذ النّهكم الح تعليل لعدم عطفه على اختصاصه وترك تعليل عدم عطفه على العنايه وهو أنه لايلزم في البراده كال النهكم (قول المحشي) حيث جمل النهكم أى ومابعده واكتنى الشارح بالتنبيه في الاول

[﴿] قُولُ الْحُشِّي ﴾ وفرق بالعلم أيُّ في الصمد وعدمه في احد وهـــذا الفرق تفيده عباره الكشاف وليس بشيء لخلوة

ادخال الروع في ضمير السامع و تربية المهابة) هذا كالتأكيد لادخال الروع (او تقوية داعى المأمور) عي ما يكون داعيا لمن امرته بشي عالى الامتثال والانيان به (مثالها) اى مثال التقوية وادخال الروع مع النربية (قول الخلفاء الهير المؤمنين بأمرك بكذا) مكان انا آمرك بكذا (وعليه) اى وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور (من غيره) اى من غير باب المسند اليه (فاذا عزمت) بعد المشاورة ووضوح الرأى (فتوكل على الله على الله يقل على الما في لفظ الله من تقوية داعى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى التوكل عليه الدلالته على ذات موصوفة بالقدرة المكاملة وسائر اوصاف المكال (او الاستعطاف) اى طلب العطف والرحمة (كقوله الحلمي عبدك العاصى اتاكا) ، مقرا بالذبوب وقد دعاكا * فان تنفر فانت لذاك اهل *وان تعار دفن يرحم سواك * حيث الماصى اتاكا) ، مقرا بالذبوب وقد دعاكا * فان تنفر فانت لذاك اهل * قل يا ابها الناس اني رسول الله الميل في لفظ انا وفيه أيضاً مكن من وصفه بالماصى كما في قوله تعالى * قل يا ابها الناس اني رسول الله اليم جميعا * الى قوله فآ منوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكماته واتبعود * حيث لم يقل فآ منوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعدالا يمان بالله هو الرسول المقال في نقل الكلام عن الحكاية الى الفينة (غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر)

الى انزاله وهي اشماله على صلاح الماش والمعاد لامها حق ثابت في الواقع وتقديم الجار والحجرور للحصر. قال القاضي ولعله أراد به نني اعتراء البطلان له أول الامر وآخره (قوله ادخال الروع). الروعة الخوف وكذا المهاة والمفهوم منها عرفاهو الحالة التي تكون. في قلوب الناظرين من الماوك والسلاطين ولذا قال تربية أى تقوية وازدياد بخلاف الروع فانه أمر يحصل و يحدث من مخاطبهم كذا في شرحه للمفتاح (قوله فن يرحم) بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف كذا في شرحه الله اسم الاشارة بهذا التفسير فهو ، اشارة الى مافهم في شرحه للمفتاح (قوله اعنى قتل الكلام الح) فسر السكاكي وحمه الله اسم الاشارة بهذا التفسير فهو ، اشارة الى مافهم

افادة المطلوب من الحصر والحق في هذا الوقوف على سبب النزمل

(قول الشارح) الهي عبدك الح هو لابراهيم بن ادهم

(قول الشارح) ليَمْ كن الح لان الضمير لايوصف واسم كائنا مستتر ومن كان خبره وكان تامة والا أوغيري بدل من من

(قول المحشي) قال القاضي الخ مراده دفع ما يقال اذا انزل بالحق فقد نزل به وحاصل الدفع انه لايلزم من أن مقلضي النزيل هو اشتماله أن لايطرأ عليه مبطل بعد ذلك ﴿ قُولُ الْمَحْشَى ﴾ الروعة كذا في شرح المفتاح بتاء التأنيث

(قول المحشى) في قلوب الناظرين أي قبل الخطاب وتزيد بهذا الخطاب والخوف انم يحصل بالخطاب بهذه الكيفية ولذا قال فيه ادخال وفيها تربية

(قول الهيشي) اشارة الى افهم ضمنا فان الذهل في ضمن ذلك الوضع وقوله وضم ضمنا أيضاً أى كما فهم ذلك النقل ضمنا وقوله انه نائب فاعل فهم الثاني فقوله فتوكل على الله يدل صريحا على عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمر بالمسند اليه اى النقل غير مختص بان يكون عرالحكاية الى الغيبة فنى العبارة ادنى تسامح وبحتمل ان يكون المدى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان تكون الغيبة باسم مظهر لا بحضر غائب والأول اوفتى بقوله (بل كل من التكام والحطاب والغيبة مطاهاً ينقل الى الآخر) فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلامن الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح به في كلام السكاكي

ضمنا من ابراد قوله تعالى وفتوكل على الله ومن قوله الهي عبدك العاصي مثالا لوضع المظهر موضع المضمر وفهم ضمنا أيضاً من قوله فتوكل على الله انه غير مختص بالمسند اليه والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار فما قبل آنه لافائدة القوله غير مختص بالمسند اليه لا في كلام المصنف رحمه الله تعالى لانه علم ذلك من قوله عليه من غيره فتوكل على الله ليس بشيء لان المفهم صريحا مماذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المضمر لاعدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة (قوله أي النقل الح) ، فني الكلام حذف بقرينة العقل أو المشار اليه بهذا المنقل المقيد وفي ضمنه النقل المطاق ، فيصح ان النقل المحصوص غير مختص بالمسند اليه باعتبار القيد وانه غير مختص بهذا القدر باعتبار المطاق (قوله فني العبارة ادنى تسامح) اما بالحلاف أو بحمل عدم اختصاصه من حيث كونه نقلا لامن حيث القدر باعتبار المطاق (قوله فني العبارة ادنى تسامح) اما بالحلاف أو بحمل عدم اختصاصه من حيث كونه نقلا لامن حيث خصوصه ولولا النسانح لم يصح اذلا معنى لذي اختصاص الشيء بنف (قوله أوفق القوله) باللام كافي النسخة المصححة والباء خصوصه ولولا النساخ لم يصح اذلا معنى لذي اختصاص الشيء بنف (قوله أوفق القوله) باللام كافي النسخة المحمدة والباء تصحيف فى التاج الوفق ، ساز وارشدن فاللام صلة له ووجه الاوفقية ان القرميم في قوله بل كل من التكلم الح ، لايلام الافيد الشامل له وافيره (قوله الاقسام سنة) قيل ههنا اقسام آخر كالانتقال من صمير غ ثب موضع المتكلم ، الى الاهم الافيد الشامل له وافيره (قوله الاقسام سنة) قيل ههنا اقسام آخر كالانتقال من صمير غ ثب موضع المتكلم ، الى الاهم الافيد الشامل له وافيره (قوله الاقسام سنة) قيل همنا اقسام آخر كالانتقال من المناز ال

وضَّمنا على النقل وعلى عدم اختصاص ذلك النقل بالمسند اليه فهو دال على ثلاثة أشياء وما قبله على شيئين تدبر

(قول الشارح) أي النقل نقل عنه أي مطلفا

(فول الشارح) ففي العبارة أدنى تسامح لان ظاهره ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لايخنص بهــذا القدر وفساده بين الا اذا فسر هذا القدر بالنقل عن الحكاية الى النائب المظهر كذا نقل عنه

(قال السيد قدس سره) ولايلزم الح وكون حقه ان يتبع فقطع لغرض لايوجب موافقة متبوعه في اربعة من عشرة -كاتوهم لزوال المانع بالقطع

(قال السيد قدس سره) واستداوا الخ نقض باجهاعهم على جواز ابدال المعرف بااللام من ضمير الغائب مع نقص تدريف اللام عن الضمير

(قول المحشى) فني الكلام حذف أي والنقل مطلقا غير مختص بهذا القدر

رون المعشى) فيصح ان النقل المخصوص الح وان كان النقل مطلقا غير مختص به الا انه خصه لانه المتقدم في كلامه (قول المحشى)

(قُول المحشي) الزوار معناه اللائق وشدن معناه الحصول كذا رأيته لبعضهم لكنه لايفيد المراد والمعروف أن اوفق

معناه أشد موافقة والموافقة تتمدى باللام

(قول اَلْمُعشَى) لايلامُ التخصيصُ بل الملائم ان يقال بل الخطاب ينقل الى غير المظهر أيضاً

(قول المحشي) الى الاعم متملق باضراب

و يحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهرا ومضر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه اوفى غيره وسواء كان كل مهما قد اورد فى الكلام شم عدل عنه الى الآخر اولم يورد لكن مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي (ويسمى هذا النقل عند علياء المعانى التفاتا) مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شهاله ومن شهاله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة (كقوله) اى قول امرى انه يسمى التفاتا في علم البيان مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة (كقوله) اى قول امرى المقيد المقيد من تطاول ليك بالائمد) بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرها خصص هذا المثال من

التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صيغة من الذى لذوى العلم الى ما فان لم يجمل التفاتا فليكن من ملحقاته وليس بشيء لان المعبر عنه فيهما ليس بواحد ، لان المذكر مخالف الموئث بالذات وكذا الجماعة للواحدوكذا اولو العلم أغير أولى العلم بخلاف الاقسام الستة فان المعبر عنه واحد والاختلاف باعتبار الخطاب والغيبة والتكلم مم اد باى معنى بحمل من المعاني الاثنية (قوله و يحتمل الح) عطف على زيادة (قوله من التفات الح) في المتاح الالتفات و الكريسةن وايراد الولو المرشارة الي المتراكها في كونهما من الالتفات لا ان مجموعهما مأخوذ في مفهومه اذ الواو لمطلق الجمع لا للمعية (قوله على العاوم الثلاثة) وكذا على الشراكة المولود المولود

(قول الشارح) وقول صاحب الكشاف الخ دفع لما يرد من ان الانتفات من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثا عن أحوال اللفظ من حيث المطابقة لمقتضى الحال وأما كونه من خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من افراد الكناية المبحوث عنها في علم البيان فلا يقتضى ان يكون لصاحب البيان نظر فيه ومحث عنه وتعلق بتسمينه كسائر مخالفات مقتضى الظاهر لان الاحكام الجزئية المندرجة في قواعد علم فروع وثمرات المسائله اذ ليست مبحوثا عنها بخصوصياتها فالبحث في البيان عن الكناية من حيث هي كناية سواء كانت تعبيروا بطريق بعد آخر أو ايراد طريق من الثلاثة مع كون الظاهر خلافه أولا اذ ليس للالفات حال مخصوص به بياني يقتضي ذكره بخصوصه في علم البيان بخلافه في علم المعاني فان له حالا مختصاً به يترتب عليه مقتضاه فان اختلاف التعبير أو الانيان بما الظاهر خلافه من هذه الثلاثة بخصوصها يترتب عليه نشاط السامع مثلا فتدبر

رقول المحتمى) لأن المذكر مغاير الموانث بالذات يعنى ان صيفة المذكر موضوعة لماهو مغاير الموانث بالذات ولواعيد الضمير للانتى باعتبار أنها شخص فانما هو لاعتبار أمن مطابق المذكر الذي هو مغاير بالذات الموانث وذلك الأمر هو مفهوم الشخص الذي حقيقته مغايرة لحقيقة الاثنى اعنى ذات الفرج اعدم اعتبار هذا الوصف فيه بحلاف الاقسام الستة فانها لامغايرة فيها ترجع لامن ذتى وانما ترجع لحال خارج عن الذات وهو الحطاب والتكلم والغيبة فتدبر واعلم انه لوحمل فإنها لامغايرة فيها ترجع لامن في عفالفة مقتضى الظاهن بوجه ما من جهة تغيير الاسلوب ونكتة الالتفات قول القائل انه من محمقاته على انه قريب منه في مخالفة مقتضى الظاهن بوجه ما من جهة تغيير الاسلوب ونكتة الالتفات العامة لكان صحيحاً وقد نقل السكلام من خطاب العامة لكان صحيحاً وقد نقل السكلام من خطاب الواحد أو ضده الى الاخرين وهو ستة أقسام أيضاً وهو مثل لكل بمثال

(قُولَ الحَشّي) عَطفٌ على زَيَادَةً أَى فَبعد كُونَهُ زَيَادَةً بحتملَ كَذَا وَبِحَتَّمَلَ كَذَا وَلِيسَ مَقَابِلا لِكُونِهُ زَيَادَةً كَمَا وَهُمْ (قُولَ الحَشّي) للاشارة الى اشتراكها الح فالواو للعبع في الحكم لا للمعية حتى تقتضي آنه لابد من اجتَّاعهما في بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه أن كلا من التكلم والخطاب والفيبة أذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح أبان فى قوله ليلك النفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم (والمشهور) عند الجمهور (ان الالتفات هو التمبير عن منى بطريق من)الطرق (الثلاثة) التكلم والخطاب والفيبة (بعد التعبير عنه)أى عن ذلك المهنى (با خر منها)أى بطريق آخر من الطرق الثلاثة المهانى والبيان كما من في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه كاف فيما هو المقصود واختار ههنا اطلاقه على الثلاثة النه المنه منه عالى المعانى (قال قدس سره ومن حيث انه ايراد الح) فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف التركيب فى الأفادة من علم المعانى (قال قدس سره ومن حيث انه ايراد الح) فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر ، من باب الكناية كما من تحقيقه لكن يكون حيث نه ايراد الح) فانه من خلاف مقتضى الظاهر والله الميان كما تراب الكناية كا من تحقيقه لكن يكون حيث نه الطاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب كونه من الاجواج لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب كونه من الدلالة اليان كما تراب الكلام ، من غير نظر الى ما يقتضى ابراد (قوله من الدلالة) اى صربحا تقوله لانه صربح فلا ينافي حصول الدلالة على مذهبه في طحابك وتذكرت لانه لم يصرح بذلك فيهما

مأخذ الالتفات فيمترض بانه يكني في المأخذ أحدهما

(قول المحشى) لانه اشهر فاند فع ما يقال انه يكفى في الجواب اطلاقه على المعانى والبيان وان ماهنا مخالف لم في شرح المفتاح (قول المحشى) اشتمال المفيد على المفاد لا اشتمال الكل على الجزء لما تقدم ان الاغراض المفادة آثار للخصوصيات فدلالتها عليها دلالة المؤثر على الأثر وسيأتى بيان النكتة العامة والحاصة فى قول المصنف وجهه ان الكلام اذا نقل من السلوب الج وقوله في الافادة أى لافي الدلالة

(قول المحشى) من باب الكناية كما من تقدم فى الشرح قبل قوله وهكذا اعتبارات النفى حيث قال لان ابراد الكلام في مقام لايناسبه بحسب الظاهر كناية عن الك نزلت المقام المتحقق منزلة المقام الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات الملائقة بذلك المقام لان هذا المعنى بما يلزمه ابراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه اه وتقدم تأويله بأن الكلام المورد كناية الى آخره فارجع اليه ان شئت و بقوله من باب الكناية اندفع مافى السمر قندى من الاختلاف المعتبر فى علم البيان اختلاف مخصوص بالدلالة العقلية ولا يوجد في الالنفات

(قول المحشي) من جزئيات ما يبحث عنه الخ والاحكام الجزئية المندرجة في قواعد علم فروع وتمرات لمسائله اذ ليست مبحوثا عنها بخصوصياتها كذا كتبه قدس سره في حواشي شرحه المفتاح فالبحث في علم البيان عن أمن عامكان يقال الكناية ملزوم اطلق واريد لازمه فيدخل فيه الالتفات من هذه الحيثية أما من حيث انه تمبير عن معنى بطريق من الطرق بعد التمبير عنه بآخر المترتب عليه النكتة العامة أو الخاصة فانها انما تترتب عليه من حيث خصوصه وكونه تعبيرا بطريق بعد الخر فلا بحث له عنه اذ لامدخل لهذا الخصوص في خفاء الدلالة ووضوحها

(قولَ المحشى) حسنا عرضيا فيه اشارة الى أن فيه حسنا ذاتيا من حيث اقتضاء الحال له

(قول المحشي) من غير نظر الى مايقتضي ايراده تقا م عن العلامة ان قتضي الحال ينقسم الى مقتضاه بلاغة ومقتضاه

بشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلامأن يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانا قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من النكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر أغير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصفائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا النفسير اشياء ليست من الالتفات منها بحو انا زيدوانت عمرو و محن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا و بحن اللذون صبحوا الصباحا و بحو ذلك

وان اشار اليه بقوله فالتفت في البيتين فاقاله السيد هذه الدلالة الى قوله الا ان التصريح بان في قوله إبلك انتفاتا أدل على هذا المهنى ان اواد به الاعتراض على الشارح رحمه الله تعالى بان الدلالة على مذهبه متحققة في غير هذا البيت أيضاً فلا يكون وجها لتخصيص المصنف رحمه الله تعالى بالذكر فلا وجهله لان المراد الدلالة صريحاً بقرينة التعليل وان اواد تحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فو وسنقيم (قلقد س سره تذكرت الخياء) عامه (واصبح باقى وصلها قد تقضيا) والمهنى تذكرت زينب وذكراك اياها وصار ما بقى من وصلها قدا نقطع والكلام خبر ومعناه تحسر وتحزن على مافات من الوصل (قال قدس سره مع ان الرواية الحيانات قال ذلك لا نه لوكان الرواية بالتكلم يكون الاتفات في تهييجك من التكلم الى الحطاب (قال قدس سره الى غير ذلك من الابيات) التى اوردها امثاة الانتفات يكون الاتفات تحده المرض قرحه من حد ضرب وابنة الحركناية عن سعاد والمواعيد مفهول تان لاخلفتك والكلام خبر ومعناه تحسر (قال قدس سره فلايدل على المقصود) من عدم الشراط سبق التعبير في الالتفات لان المقدل والكلام خبر ومهناه تحسل (قوله وبهذا يشعر الح) سيجيء ما يشعر به من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وبيان الاشهار وما يتماق به فيا بعد في بيان مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب (قوله لانا نعلم الح). يعنى ماذكروه من النكام أو للخاطب فان المعبر اعتمال الانتفات من خلاف مقتضى الظاهر و يؤيده ايرادهم الالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعلى متضى الظاهر (قوله نحوانا زيد وأنا عبر وأنه على خلاف مقتضى الغاهر ويؤيده ايرادهم الالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعلى متضى الظاهر (قوله نحسينا فقوله فامله من غير نظر الى ما يقتضى ابراده أى من جهة الحسن الدائي

(قول الشارح) وانت الذي فعل كذا الشاهد فى الذى بعد انت واما ضمير فعل فلا شاهد فيه ومثله ضمير صبحوا لانه لا انتقال بعد الذى واللذبن وقول الشارح بعد أو ضمير الغائب أي في غير ماذكر من الامشالة نحو انت هو الذى ضرب زيداكذا ذكره بعض الحواشي وقد يقال انه راجع لقوله انت الذى فعل كذا باعتبار الحمل على المهنى فان الطريق بالنظر الى المعنى طريق خطاب كما سيأتي للمحشي

(قول الحيشي) وان أشار اليه بقوله فالتفت في البيتين جعل هذا من باب الاشارة وقوله فى أبيات امرى القيس فالتفت في الابيات الثلاثة تصريحا لتصريحه بان فى كل منها التفاتا حيث وصفها بقوله الثلاثة بخلاف قوله في البيتين فانه يحتمل ان في مجموعهما التفاتافه لم انه ليس المراد بقول الشارح لانه صرحانه نص عليه بخصوصه بل نص عليه مع غيره بقوله الثلاثة (قول الحشي) والممنى تذكرت زينب اشارة الى ان زينب مفعول تذكرت وجملة والذكرى تهريجك انتراض والكلام على حذف مضاف اى تثير حزنك وان اصبح بمعنى صار لعدم استقامة معناه الاصلى

(قول المحشى) يعنى الخ هذه عبارة السيد بعيمها

مما عبر عن معنى واحد ثارة بضمير المتكلم او المخاطب وثارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها يحو يازيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدى وفي التنزيل أانت فعلت هذا بآله تنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غببة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو * اياك نعبد واياك نستمين واهدنا وانعمت فان الالتفات انها هو في اياك نعبد والباك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها آنه تعبير عنه بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحويا من هو عالم حقق لى هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله * يا من يمز علينا أن نفارقهم * * وجدالنا كل شيء بعدكم عدم * فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد

عنه بهما واحد ضرورة اتحاد المراد من الما وزيد مثلا وفيه انتقال من التكلم الى الغيبة ، وتغاير ذلك السمى بالاعتبار فانه مدلول الما من حيث انه علم له لايوجب التغاير في المدبر عنه والا لم يكن الالتفات في شيء من الصور الست (قوله نحو يازيد قم) أى فيما اذا عبر أولا بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب على عكس السابق (قوله وفي التنزيل الح) كان المناسب ايراده فيما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى الغيبة أورده ههنا للاشتراك في كون المظهر منادى (قوله لان الاسم المظهر طريق غيبة) وان عرض له الخطاب بسبب النداء ولذا كان حق الكلام بعد تمام المنادى الخطاب (قوله نحو يامن هو عالم الح) المقصود منه التعبير ، عن الموصول المنادى في صاته عطريق الغيبة فانه انتقال من الخطاب الدير عنه بعده بصيغة الخطاب فانه انتقال من الخطاب الذي حصل المنادى بحرف المنداء الى الفيبة التي في العائد اليه الا التعبير عنه بعده بصيغة الخطاب فانه انتقال من الخطاب الذي حصل المنادى بحرف المنداء الى الفيبة التي في العائد اليه الا التعبير عنه بعده بصيغة الخطاب

⁽ قول المحشيّ) وتغاير ذلك المسميّ الخ رد على الفنرى

⁽ قول المحشى) وان عراض له الخطاب أى فعروضه لايخرجه عن كونه طريق غيبة وما بعد. طريق خطاب فيدخل في ضابط الالتفات وحاصل الجواب الآتى انه وان لم يخرجه عن ذلك لكنه جمل الاسلوب اسلوب خطاب فلا يكون المعاريق الثاني خلاف مقتضى الظاهر

⁽ قول المحشي) المقصود منه الحاي كما يصرح به تعليل الشارح بقوله لان حق العائد إلى الموصول الج

⁽قول المحتشى) المقصود منه للتعبير عن الموصول المنادى في صلته الخ فوجه ايراد هذا انه مع الجواب الحجاب به عن يازيد قم وهو ان الندا جمل الاسلوب الخطاب برد هذا حيث وجد الندا مع ضمير الغيبة فى الصلة ومحصل الجواب الن الندا لا يجمل الاسلوب الخطاب الا بعد تمام المنادى وهذا لم يتم وانما بينت ذلك لئلا يتوهم انه حيث كان الندا يجمل الاسلوب الخطاب فلا وجه لا يراد يازيد قم والحاصل انه لو لم ورد يازيد قم من حيث الندا لانه بعد تمام المنادي يكون الاسلوب الخطاب فلا وجه لا يراده كذلك وأورد يامن هو الح من حيث الندا لانه قبل تمام المنادي

⁽ قول المحشى) عن الموصول المنادى في صلته الى آخرة فبكونه موصولاً ومنادى والتعبير بطريق انهيبة في الصله فارق ما مرمن انت عمرو فان ذلك فيا حكم بالاسم الظاهر على ضمير المتكلم كما نبه عليه المحشي قبل فصحت مقابلنه به وان كان في كل ائتنال من الخطاب الى الغيبة والعجب ممن اشتبه عليه الامر مع تصريح المحشي بوجه المقابلة في الموضعين

⁽ قول المحشي) لا التقبير عنه بصيفة الخطاب كما في حقق أى وكما في قوله بعدكم عدم فانه داخل بهذا الاعتبار في يازيد تم أيضاً فليس ذلك مقصودا ايضاً وانما ذكره الشارح ليملم تعليل نحو يازيد قم لانه لم يستدل على عدم كونه التفاتا

الى المرصول أن يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جارعلى مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من أن نحويا أيها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوق في قوله * أنا الذي سمتن أي حيدره *كان القياس أن يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول و همل الكلام على المهنى لأمنه من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى أن المازني قال لولا اشتهار مورده وكثر تهل ددته ومن الناس من زاد لاخراج

كاحقق لانه داخل بهذا الاعتبار في يازيد قم الا انه جمهما في الدليل اختصارا (قوله بعد تمام المنادي) اذلا خطاب قبلها فالمنادي الموصول والموصوفوان صارا مخاطبين ظاهراً بدخول حرف النداء ليسا بمخاطبين حقيقة اعدم تمامها بدون الصلة والصفة وكوبهما معهافي حكم المفرد واذا الى بهما سرى الخطاب البهمافيكون الاسلوب قبل ذكر الصلة والضفة الغيبة لأن الاسماء الظواهر كلهاغيب وبعد ذكرهما يكون الاسلوب الخطاب فكل من الغيبة المستفادة من العائد والخطاب الذي يجيء بعد ذكرهما مقتضى الظاهر دخل التعبيران اعنى التعبير بالمائد والتعبير بالخطاب بعدذكر الصلة والصفة في الالتفات لكون الاول ائتمالا من الخطاب الهيبة والثاني من الغيبة الى الخطاب فتدبر فائه دقيق وبما ذكرنا ظهر ان مافي شرح المفتاح الشريفي من انه لا يبعد، ان يجعل مثل انا الذي سمتني وانت الذي اخلفتني ونحن قوم فعلنا وانتم قوم تجهاون من الإلتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وتبعه بعض الناظرين بعيد، لان التعبير الحاجم قوم فعلنا والمصلة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال انه انتقال من تعبير الى تعبير آخر (قوله قبيحالخ) الحكم بمجموع الموصول والمصلة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال انه انتقال من تعبير الى تعبير آخر (قوله قبيحالخ) الحكم بمجموع الموصول والمصلة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال انه انتقال من تعبير الى تعبير آخر (قوله قبيحالخ) الحكم بمجموع الموصول والمصلة لا بالموصول وحده حتى يصح ان يقال انه انتقال من تعبير الى تعبير آخر (قوله قبيحالخ) الحكم

فيما سبق بل أخر الاستدلال الى ان ذكر هذا البيت لجمع التعبير عن المنادى الموصول في صاته بطريق الفيبة وما عبر أولا بالاسم الظاهر تم بضمير الخطائب في الدليل اعنى قوله لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الفيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى (قول الشارح) قال المرزوق الى آخره استدلال على قوله فليس بشى و لانه اذا كان ما في البيت خلاف القياس كان مقابله الذى هو في الآية هو القياس فلا يكون الثفاتا

(قول الشارح) وهو مع ذلك قبيح الح وكيف مع قبعه أو رده يكون التفاتا بل كيف يكون التفاتا مع عدم شيوعه وكثرته والالتفات اكثر من ان يحصي وأحسن موقعا من غبره ولله در المحشى رحمه الله حيث جزم بعدم كونه التفاتا

ر قُول المحشى) والموصوف أي في يارجلا له بصر الخ وحينتذ فقول الشارح لان حق العائد الى الموصول مراده به ما يتم الموصوف فتدبر

(قول المحشى) واذا انى بهما سري الخطاب اليهما فينقلان بمدالتماممن استحقاق الغيبة لاستحقاق الخطاب كاسيقول (قول المحشى) وبعد ذكرهما يكون الاسلوب الخطاب لان المجموع منادى والمنادى مخاطب

(قُولَ الْحَشَى) ان يجعل مثل انا الدى سمتنى الخ أى لان الذى طريقغيبة فحق ضمير الصلة ان يكون ضميرغيبة وقد عدل عنه الى التكلم الذي هو خلاف مقتضي الظاهر

(قول المحشى) لأن التعبير آنما يحصل الخ أي لان التعبير النام الذي يكون مخالفة مقتضي الظاهر آنما يتحقق

بالقبح قبيح وبالرد مردود فانه وقع في حديث سيد المرسلين وخاتم النبيين وهو افصح من تكلم بالضاد صلوات الله وسلامه عليه روى جبير بن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * لي خمسة أساء انا محمد واحمد وانا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وانا الحاشر الذي يمحشر الناس على قدمى وانا العاقب * متفق عليه ونقل عن سيبو يه انت الذي تفعل على الخطاب وهو امام النحويين كذا في شرح الكشاف الشيخ الطببي في تفسير قوله تعالى ﴿ استكبرت أَمْ كنت من العالمين ﴾، والحق ما في الرضى من أن الموصول أو الموصوف

بمجموع الموصول والصلة لا بالموصول وحده فلم تتحقق ضابطة الالتفات وهـــذا الكلام علم من قُولُه كَفَائِقُامَأَأَن الموصول والموصوف وان صارا مخاطبين ظاهرا بدخول حرف المداليسا بمخاطبين حقيقة لمدم نمآمهما بدون الصلة والصفة وكونهما معهما في حكم المفرد فانه علم من ذلك ان الموصول أو الموصوف مع حرف البدا فقط ليس تعبيرا بطريق الخطاب حتى يكون مابعده تعبيرا آخر وانما يتمالتءبير بالصلة أوالصفة فقول الشارح بشرط ان يكون التعبير الثانى الخ بالنسبة لنحو يامن هو عالم الح بمنزلة أن يقال بشرطُ أن لايكون التعبير الثاني من تمام الأول لان عدم مخالفته لمقتضي الظاهر أنما هو لكونه من تمام طرُّ يق الخطاب النداء للغائب فتحصل حينئذ ان الالنفات هو الانتقال من تعبير نام عن معنى الى تعبير تام آخر مخالف لمقتضي الظاهر وان التعبير فىكلام المصنف متناول للنعبير بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة والمرادمن الشرط فصره على مابحسب الحقيقة هذا كله بالنسبة لنحو يامن هو عالم وأما بالنسبة لنحو يازيد قم فهو خارج بكون التعبير الثانى ليس خلاف مقتضي الظاهر لا لما من بل لانه متى تمالنداء كان الطريق طريق الخطاب وبهذا ظهر اندفاع ماقيل انه على ما أفاده لاحاجة لحمذا الشرط لاخراج يامن هو عالم فانه لا انتقال من اصله لان الموصول والصلة عبارة واحدة لاعبارتان انتقل من أحدبهما الى الاخرىفهو خارج بقولهم هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد النعبير عنه بَآخر منها مع ان المحشي قد سلم ذلك للشارح الا ان يجاب بان هذا الشرط الذي ذكره الشارح لأصلالاخراج بالنظر لبمض المخرجات ولتحقيق الاخراج النظرللبعض الذى كان داخلا ظأهرا اه ووجه الدفعان الذيفي كلام المصنف التعبير عن معنى بعد التعبير بآخر وهو صادق مع عدم الانتقال عن تعبير الى تعبير كان بكون التعبيران في موصول وصلته فان مجموعهما تعبير واحد وحينثذيدخل قي كلامه هذه الخرجات لولا الشرط والذي في كلام المحشى هو الانتقال من تعبير الى تعبير ومن المعلوم ان الصلة ليست تعبيراً آخر اذ لم يتم التعبير الاول وانما أخذ هذا المعنى من اخراج نحو يامن هو عالم بهذا الشرط قان وجه اخراجه هو ان الضمير من تمام الموصول وليس تمبيرا آخر كما حققــه المحشي فتدبر بقي شيء آخر وهو ان التعبير عن معني يصدق بالمنادى مع قطع النظر عن النداء كما يصدق به مع النظر له فبالاعتبار الاول ورد يازيد قم من حيث انه تعبير بطريق خطاب بعده بطّر بق غيبة و بالإعتبار الثانى ورد يامن هو عالم لانالنداء طريق خطاب فاندفع ما توهم من انه اذا كانالنداء طريق خطاب فلاوجه لابراد بازيد قم لان الطريق واحد وبه تملموجه انتفاءالشاهد فيحقَّق لانهمع المنادي طريق واحد (قول المحشى) ايضاً لان التعبير الح فقوله أنا الذي سمتني ألخ ليس التفاتًا وأن كان خلافٌ مقتضي الظاهر

والحق مافي الرضي الح الفرق بينه و بين ماقاله المرزوق ان مراعاة المعنى ليس خلاف القياس كما قاله المرزوقي قليلة فقط والا لم يجز غير ماسمع مع تصريح عبارة الوضي بالجواز ولا المازنى لم يحكم بالقبح بل بعدم الجواز لولا السماع وقد سمع فهو جأنز ولا قبح أصلا خلافا لما قهمه المرزوق والفرق بين هذا النوع وبين الالتفات ان مخالفة الظاهر في الالتفات بين كلامين كل منهما مستقل بخلاف هذا النوع فالها في الكلام الواحد وهي أشد

بعض ماذكر ناه قيد اوهوان يكون التعبير ان في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى * باركنا حوله ليريه من آيا تنافين قرأ ليريه بيا، الغيبة فيه التفات من التكام الى الغيبة عمن الغيبة الى التكام مع ان قوله من آيا تنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتماته (وهذا أخص منه) أى الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة عم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضي الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجهور مختص بالاول فكل التفات عنده من غير عكس عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجهور مختص بالاول فكل التفات عنده التفات عنده من غير عكس عنه قوله تطاول ليلك بالانحد * ونام الخلى ولم ترقد * وبات وبانت له ليلة * كليلة في العائر الارمد * وذلك

اذا كان خبراً عن متكلم جاز أن يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر وجاز أن يكون متكلاً حملاً على المعنى وكذا في المخاطب نحو أنت الذي قال كذا وهو الاكثر أو قلت كذا حملاعلى المعنى وان المازنى قال لولم اسمعه لم اجوزه وكأن النكتة في اختيار هذا الاسلوب وترك الشائع الكثير الدلالة على اختصاصه بمضمون الصلة وانه بما لا يخفى على أحد حاله بخلاف ما اذا أورد ضمير الغائب فانه يدل على الاخبار باتحاده مع الشخص المتصف بمضمون الصلة مثلا لوقيل في انا الذي سمتن أمي حيدرة انا الذي سمته أمه حيدرة كان معناه، انا ذلك الشخص المعهود المخاطب بكونه مسمى بذلك الاسم وقس على ذلك الحديث المذكور (قوله بعض ماذكر ناه) وهو المذكور بقوله منها نحو انا زيد وانت عمرو بخلاف ماذكر بقوله ومنها نحو يازيد قم وبقوله ومنها تكرير الطريق فان التعبيرين فيهما في جملتين (قوله تطاول ايلك) بفتح الكاف وان كان خطابا يازيد قم وبقوله ومنها بمذوب أو مستحق للعقاب الا ترى

(قول الشارح) تطاول ليلك الخ الابيات لامرىء القيس وليلك بفتج الكاف خطاب لنفسه بتأويل المحزون والنبأ هو خبر قتل أبيه وكنيته أبو الاسود وقيل ابو الاسود هو الذى سمم منه الخبر قيل وعلى هذا فهو الغراب وقوله تمض مبنى المجهول أى تتألم وقوله فى ان مذهب السكاكي الخ الاولى في ان مذهبه موافق لمذهب السكاكي لان النزاع في مذهبه وصاحب الكشاف متقدم على السكاكي (قول الشارح) وهو غلط تأمله

(قول الحشى) اذا كان خبرا الح بخلاف ما اذاكان المتكلم أو المحاطب خبرا عنهفانه لايجوز الحمل على المعنى فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت انت لانتفاء فائدة الاخبار حينئذ كذا في الرضي

(قول الحيشي) الدلالة على اختصاصه بمضمون الصلة حاصله انغير الشائع للدلالة على الاختصاص بالمضمون والشائع الدلالة على الاختصاص بالانحاد مع المختص بالمضمون وسبب هذا ان ضمير التكلم لا يحتمل الغير في نفسه بخلاف ضمير الغيبة (قول المحشي) يكون المعنى انا المحدث عنه الخ أى لا انا متحد بالمحدث عنه لان ضمير التكلم بمنع العموم والمغايرة فلم يثبت مضمون ذلك الحديث الغيره أصلا بخلاف ما أذا عبر بضمير الغائب فأنه اثبته للغير وان كان متحدا به والمراد بذلك الحديث سمتنى لا سمته أكن فيه ان المخاطب لم يعهده بهذه الحسلة لانه لم يحدث بذلك احد غيره والعهد بالصلة شرط في الموصولية الا ان يحمل الكلام على المبالغة أو يكون ذلك فيا اذا كان المقصود حقيقة الموصولية لا الدلالة على الاختصاص بالمضمون وعدم خفاء الحال فليتأمل

(قول المحشي) انا ذلك الشخص الخ أى انا مختص بانى متحد بذلك الشخص المعهود بذلك

من نبأ جاء في * وخبرته عن ابى الاسود * في الصحاح العائر قدى العين وفي الاساس فى عينه عو ار وعائراى غمصة تمض منها الدين وباتت له ليلة من الاسناد الحجازى كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان فى كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتاً وقول صاحب الكشاف وقد التفت امر و القيس ثلات التفاتات فى ثلاثة ابيات ظاهر فى ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان فيل يجوز ان يكون احدها فى بات والآخران فى جاءنى احدها باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف فى ذلك من الخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف فى ذلك للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف فى ذلك للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيما ثلاث التفات على مذهب الجمهور أيضاً فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون فى شىء حاصل واقع عليه أسلوب السكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب أسلوب النيبة فلا

(قول المحشي)انه وقع لم ترقد بالنذكير ولوكان بالتأنيث لقال ترقدى بالياء وقوله ونزل به أى بالليل وقوله فلا ينافي الخ وانما ينافيه اذاكان المراد بالبيات النوم

(قول المحشي) العمل أى وصف على وزن الهمل لا انه اسم تفضيل وقوله من حيث اللفظ لان المسنداليه مختلف الفظا وقوله من عطف المقيد على المطلق من حيث المعنى لان اسناد البيات لليلة اسناد مجازى وحقيقته بات في ليلة فكل منهما على الحقيقة مسند للشخص الا ان الاول مطلق أى اقامة في مطلق ليلة والثاني اقامة في ليلة مخصوصة بكونها كليلة ذي العائر الأرمد

(قول المحشى) قال الرضى الخ عارته هكذا وتستعمل الحسة يعنى اخبر وخبر وانباء ونباء وحدث متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثااث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذى هو المفعول حقيقة ومضمون الثاني نحو عملت زيدا قاتما وعملت قيام زيد وعملت القيام لكن عملت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لايتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو واما قولهم انبأته نبأ وخبرته خبرا وحدثته حديثاً فهذه المنصوبات اسماء صريحة مقامة مقام المصادر أى انباء واخباراً ونحديثاً ولو كانت مفعولاتها لجاز استعال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونباته دخول خالد ولا يجوز في السمة اتفاقا فاذا تقرر هذا عملت ان قولك حدثتك أو انبأتك أو أخبرتك زيداً قاتما

انه وقع لم ترقد بالتذكير وبات ثامة بمعنى اقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم فلا ينافي لم ترقد وباتت اما ناقصة وله خبره أو تامة وله حال وكايلة اما حال اخرى أو مصدر أى كبيتوتة ليلة ذى العائر الارمد ، والارمد افعل صفة من رمد عينه اذا هاجوعطف باتت على بات عطف المباين على المباين من حيث اللفظ وعطف المقيد على المطلق من حيث المعنى والضمير في ضبرته مفعول مطلق ، قال الرضى في انبأته نبأ ان النبأ اسم صريخ اقيم مقام المصدر لان فعل الانباء والتخيير يتعدى الى المفعول الاول بنفسه والى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء ولك أن تجعل الضمير مفعولا به على الحذف والايصال على قول من يجعل ذلك قياسا (قوله فيصع ان الخ) فهلا حملت كلام الكشاف على ذلك

يكون الانتقال الى التكلم في جاءنى الا من الغيبة وحدها وعن الثائى انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى * ثم عفونا عنكم من بعد ذلك * ثم توليتم من بعد ذلك

ائلا يكون مخالفا لماذهباليه الجمهور فهذا السوال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال بظاهر عبارة الكشاف في موافقته للمفتاج ووجه استدلال المعارض ان قول الجمهور أولى بالاتباع مع توجيه العبارة في الجملة ، فالمنع في الجواب الثاني غير موجه فليس بشيء لان الشارح ادعى ظهور عبارة الكشاف في الموافقة لا انها صريحة في ان الالتفاتات الثلاثة في الابيات الثلاثة على سبيل التوزيع والقائل انها يثبت جواز حملها على مذهب الجمهور بتأويل أن يراد ان الالتفاتات الثلاثة متحققة في مجموع الابيات الثلاثة (قوله انا لانسلم الخ)

ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قامًا لكونهما متضمنين للفعول به أي حدثتك بقيام زيد انتهى فعلم منه انه متى كان المفعول مضمون الثالث أو مضمون الثالث فقط لاتبعدى اليه هذه الافعال الا بالحرف لان المضمون مخبر به بخلاف ما اذا لم يكن مضمونا نحو خبرتك زيدا قامًا فأنه ينصب لقيامه مقام المفعول به اذ ليس الحبر به زيدا قامًا بل قيام زيد أو القيام فاتضحت عبارة المحشى واندفع تحير بعض الناظرين لان صرجع الضمير هو النبأ فاما ان يكون مفعول مطاقا بمعنى الانباء واما ان يكون مضمون المفعول الثانى والثالث كانه قيل نبئت قتل ابي الاسود بدل نبئت ابا الاسود مقتولا فيكون نبأ بمعنى منبأ به فلا بد فيه من ذكر الباء أو الحذف والايصال ان كان قياسا وعلى النسخة التي عبر فيها بالمضمون في الموضعين الامر ظاهر وعلى التي عبر فيها هكذا والى مفعوله الثانى والثالث بالحرف أو الثالث يقدر فيها مضمونهما أو مضمونه كما في النسخة الاخرى الموافقة للرضى فتدبر والى مفعوله الثانى والثالث بالحرف أو الثالث يقدر فيها مضمونهما أو مضمونه كما في النسخة الاخرى الموافقة للرضى فتدبر

(قول المحشى) لئلا يكون مخالفا الخ أى فالسوآل عن علة عدم الحمل مع انه يكون عدمه مخالفا للجمهور وليس المراد الاستدلال بانه قول الجمهور وهو أولى بالاتباع وقوله في الجملة أى انه خلاف الظاهر منها فهو تأويل لها على خلاف ظاهرها لان ظاهرها أن في كل بيت من الثلاتة التفاتا

(قول المحشى)فالمنع في الجواب الثاني غير موجه لان المعارض مستدل بان قول الجمهور أولى ومعترف بانه توجيه في الجلة احتمل لموافقة قول الجمهور

(قول المحشي) فليس بشيء لان الشارح الخ أى لان الشارح الما ادعى الظهور والمعارض هو من يثبت نقيض دعوى المعلل بدليل وهذا المعارض لم يثبت بدليله الا جواز حملها بالتأويل وهو لاينافي مدعى الشارح الذى هو الظهور نعم الشارح الصراحة لتمت المعارضة باثبات الجواز لكنه لم يدعه واذا بطل كونها معارضة بطل كون الجواب الثاني منعا فضلا عن كونه غير موجه ولزم من كلام المحشى ان المعارضة باطلة من أصلها لان ماجعله القائل دليلا جعله المحشي مدعى الشارح وفي بعض النسخ فالمنع في الجواب الثاني موجه يعنى انه على القول بانها معارضة يكون المنع موجها لوجود الدليل الذي يمنع بخلاف ما اذا قلنا ان القيل منع فانه لا يصحان يكون الجواب الثاني منعا لان المنع وحيننذ يكون مراد المحشي انه كا لا يصح منعا لا يصح معارضة لكنك قد عرفت ان المنع غير موجه لاعتراف المستدل به فالنسخة الاولى الولى الولى الولى المن المنع عنور موجه لاعتراف المستدل به فالنسخة الاولى الولى الولى العرب

يعني ان النوجيه الثاني انما يتم اذا كان الحيطاب في ذلك لنفسه قطما لكنه يجوز أن يكون خطابا لمن يلتي اليه الكلام أي بأخذه و يسمعه فلا يكون المعبر عنه واحدا فلا يصبح الحيكم بطريق الجزم بانه قد النفت ثلاث التفاتات وتفصيل الكلام ان الخطاب الهاء الكلام محو الحاضر من حيث انه حاضر وذلك الحاضر الملتي اليه الكلام قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كلام كافي يازيد قم وقد يكون غيره كافي الحيطابات المتعلقة بالامة فان الملتي اليه هو الرسول صلى الله تعليه وسلم ثم ان الكاف التي تلحق أسماء الاشارة لبيان أحوال المخاطب بها من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان الخاطب بها هو الذي يتعلق به الحكم قطعا فالاصل ان تكون الكاف اللاحقة لها ، متفقة بالخطابات التي في ذلك الكلام محو قوله تعالى فر ذلكم خير لكم ان كنم تعلمون في وفر ذلكم خير لكم عند بارتكم في وقد تكون مخالفة أحدهما ان يقدر الم عند بارتكم في وقد تكون مخالفة أحدهما ان يقدر اسم مفرد من احد ان الباذش الجاعة كالفريق والجاعة وانكان المخاطب بها غير من يتعلق به حكم الكلام قطعا كافي قول المعرى فان المشار اليه بأولاك غير بني كنانة الخاطبين بقوله يزجرنكم ، فلا يجوز أن يكون الكاف في أولاك خطابا ابني كنانة فلا تأويل لان الماقي اليه بلد عن بعد ذلك وقوله تعالى فرثم توليتم من بعد ذلك وقوله تعالى فرثم عفونا عنكم من بعد ذلك وقوله تعالى فرثم توليتم من بعد ذلك وقوله تعالى فرثم عفونا عنكم من بعد ذلك وقوله تعالى فرثم عفونا عنكم من بعد ذلك وقوله تعالى فرثم عفونا عنكم من بعد ذلك في وقوله تعالى في المناه اذا كان الخطابان من جنس واحد كاندل عليه الامثلة التي أوردها من أنها فعاتما

(قول المحشى)يعني ان التوجيه الخفهو جواب ببيان علة عدم الحمل كما هو شأن جواب الاستفسار وليس منعاكماهو ظاهر

قولالشارح لانسلم الح

(قول المحشى أيضاً) يعنى ان النوجيه الثانى انما يتم الخداصله ان الزيخشرى جزم بانه النفت ثلاث التفاتات ولو لم يكن في البيت الاول التفات لا يصح هذا الجزم با تتبار ما هو الظاهر منه لاحمال ان يكون الخطاب في ذلك لمن يتلقى منه الكلام واذا كان كذلك لم يكن فيها سوى التفاتين ولما كان يمكن حمل عبارة الكشاف على انه التفت ثلاث التفاتات على احمال ان يكون الخطاب لنفسه دون ما اذا كان لمن يتلقى منه قال الشارح ظاهر في ان مذهب السكاكي الخواتما اقتضى هذا عدم تمام التوجيه لان الكلام لا يعدل عن ظاهره بلا قرينة فتأمل

(قُول المحشي) متفقة بالخطابات أى في الافراد واخويه والمراد بالخطابات لكم وكنتم وبارتكم

و قُول المحشَّى) ان يقدر اسم مفرد بأن يلاحظ ان الجاعة بمعنى الفريق ﴿ قُولُ الْمُحشَّى)فان المشار اليه باولاك

غير بني كنانة اى المشار اليه بالكاف من اولاك والاولى فان الخاطب الكاف الخ وأما أولى فهو اشارة لبني كنانة

(قول المحشي) فلا يجوز الخ لما عرفت من وجوب تغاير المشار اليه والمخاطب وأيضا يلزم هنا اضافة الشيء لنفسه

(قول المحشى) محتملًا لهما أي لكون المخاطب من تعلق به الحكم أو غيره

(قول المحشي) فيجوز الامران فان كان المحاطب من تعلق به الحكم احتبيج لاحد التأويلين والا فلا

(قول المحشَّي) وما وقع في الرضى الخ وارد على ما أفاده الشارح وقُررهِ المحشِّي من إنه يجرز النب يكون المخاطب

بالكاف في ذلك من قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك غير المخاطب بالكاف في عنكم

(قول المعشي) اذا كان الحطابان من جنس واحد بان تكون جهة توجيه الحطاب الى المخاطب من حيث هومخاطب

حيث لم يقل من بعد ذلكم وكما فى قوله ' هل يزجرنكم رسالة مرسل ' ام ليس ينفع فى اولاك الوك اذ لم يقل اولاكم وقوله * فبكراصاحبي قبل الهجير * ان ذاك النجاح فى التبكير * حيث لم يقل ذاكما (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب 'ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون)

وأنت وزيد فعلمًا واما اذا كانا منجنسين فلا كيف وقد وقع في التنزيل نحو (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) و (قل ياعبادى الذين اسرفوا) فاندفع ماقيل انه مخالف لمافي الرضى من انه لا يجوز تعدد الخطاب فى كلام واحد وانه مخالف لمافي الناويج من أن الخاطب (باولئك هم الفاسقون) هو الخاطب بقوله فاجلدوا وان كان كاف الخطاب مفردا كافي قوله تعالى (ئم عفونا عنكم من بعد ذلك) فانه اختار فى كل كتاب احتمالا هذا. وقد ذكر العلامة في شرحه للفتاح ان ذلك ونحوه من اسماء الاشارة لا يجوز أن يلتفت بها لامتناعه فيها نعم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها من الكاف واخواته بالحكاية والغيبة لا مكن الائتمات وحيت امتنع امتنع اهوهذا هو الحق وحاصله ان الاسلوب الثاني يجب أن يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحروف الخطاب اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغيرها الى الحكاية والغيبة (قوله حيث لم يقل الخ) فيكون نصافي ان الخاطب اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغيرها الى الحكاية والغيبة (قوله حيث لم يقل الخ) فيكون نصافي ان الخاطب

واحدة كاخباره بوقوع الفعل منه في المثالين المنقولين عن الرضي فانه يلزم وحدة الخطاب حينتذ بخلاف ما اذا اختلفت تلك الجهة نحوثم عفونا عنكم من بعد ذلك وقل ان كنتم وقل ياعبادى فان جهة توجيه الخطاب في كاف عنكم كون مدلولها متعلق العفو المخاطب به وفي كاف ذلك يمكن ان تكون تعجيب الرسول من سعة رحمته وعفوه مع عظم جرمهم وفى قل هو كونه الملقي اليه المكلام وفي كنتم هو كون الحكم متعلقا بهم وكذا ما بعده وليس المراد باتحاد الجنس الاتحاد في الافراد والتثنية والجمع اذ لامانع من ان تقول لجمع من عبيدك قولوا لهو لاء القوم افعاوا كذا فالحاصل ان المراد بالجنس الواحد هو كون الخطابين فخاطبين من جهة كونهما ملقي البهما الكلام أو من جهة تعلق الحكم المستفاد من الكلام بهما بخلاف مااذا كان أحدها من جهة القاء الكلام والا خر من جهة تعلق الحكم المستفاد من الكلام كما يعلم من أول كلام الحشي تدبر فول الشارح) حيث لم يقل أولا كم فيه انه لو قاله لوجب أيضاً ان يكون المحاطب بالكاف غير المشار اليه كما عرفت لكن قوله حيث لم يقل الخ زيادة ملحقة ببعض النسخ ليست في النسخ الصحيحة وكذا ما كتبه المحشي عليها زيادة عرفت لكن قوله حيث لم يقل الخ زيادة ملحقة ببعض النسخ ليست في النسخ الصحيحة وكذا ما كتبه المحشي عليها زيادة عرفت لكن قوله حيث لم يقل الخريادة ملحقة ببعض النسخ ليست في النسخ الصحيحة وكذا ما كتبه المحشي عليها زيادة عرفت لكن قوله حيث لم يقل الخريادة ملحقة ببعض النسخ ليست في النسخ الصحيحة وكذا ما كتبه المحشي عليها زيادة مو المحتود المحتود وكذا الماكتية المحتود الكناف غير المشار المحتود المحتود وكذا الماكتية المحتود المحتود وكذا الماكتية المحتود وكذا الماكتية المحتود وكذا الماكتية المحتود وكذا الموحد المحتود وكذا الماكتية المحتود وكتود المحتود وكتود المحتود وكذا الماكتية المحتود وكتود وكتود المحتود وكتود وكتود المحتود وكتود المحتود وكتود وكتود

ملحقة ببعض نسخة خلت عنها نسخه الصحيحة (قول المحشي) وانت وزيد فعلما سيأتي ان هذا المثال ونحوه من التغليب أى تغليب الحاضر على الغائب

ُ قُول الحشيُّ) فاندفع ماقيل الح أى اندفع بتخصيص مافى الرضى بما ذكره مخالفة ماهنا لما في الرضى و ببيان جواز الامرين مخالفته لما في التلويح

(قول المحشي) وقد ذكر العلامة في شرح المفتاح الخ اعتراض على ما يفهم من كلام الشارح من انه يصح الالتفات في وذلك من نباء بانه كان الاولى له في الجواب منع صحة الالتفات رأسا و يجاب بانه لما كان الجواب بالمنع مظة المناقشة بانه لم يشترط أحد اتحاد الطريقين في النوع تركه

ُ (قول الحشى) ان ذلك ونعوه أى الكاف فى ذلك ونحوه كذلكم وذلكن وذلكاوالمراد بالاخوات الكاف التي لحقتها علامات التكنية والجمع والتذكير والتأنيث

(قول المحشي) على مقتضى الظاهر لانه لا يلحق تلك الاسماء سواها حتى يقال عدل عما هو الظاهر الى حلافه وانم

مكان أرجع فان قلت ترجعون ليس خطاباً لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداقات نعم ولكن المراد بقوله و مالى لاأعبد المخاطبون والمعنى و مالكم لا تعبدون الذى فطركم كاسيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكام فى قوله من نبأ جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي

به هو المخاطب به منه وتوليتم لانه الاصل على تقدير الانحاد قوله حيث لم يقل اولا تكمال لا يخفى انه على تقديران يكون أولا تكم لا يكون المخاطب به هو المخاطب به هو المخاطب به هو المخاطب به هو المخاطب به المناز به اولا و (قوله المخاطبون) لان القائل به حبيب المجار وهو من المؤمنين الا انه اقام ففسه مقام المخاطبين ليكون ادخل فى النصح لما انه لا يريد لفه الا ما يريد لنفسه وكونه من باب التمريض والشارح و حهما الله تعالى اما مجاز أو كناية وهمنا مجاز لامتناع ارادة الموضوع له فيكون المفظم ستمملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا أم على ماحققه السيد من أن المعنى التعريضي من مستتبعات التركيب واللفظ ايس بمستعمل فيه بل بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه و اما حقيقة أو مجاز أو كناية يرد ان المفظ ايس مستعملا في الخاطبين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا (قوله وهذا مشعر الح) أى التقييد بقوله عند السكاكي رحمه الله لكن في الاشعار خفاء اذ يجوز أن يكون لتقييد

لَمْ يَلْحَقُّ سُواهَا لَانَ الْمُقْصُودُ مَنْهَا بِيَانَ حَالَ الْخَاطَبِ أَى الْمُلْقِي اللَّهِ الْخَطَابِ سُواء كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَوْغَيْرِهُ

(قول الشارح) لاينحصر الى آخره اخذه من المشهور عن السكاكي من ان الالتفات ان يعبر بطريق من الثلاثة بعدالتعبير بآخر أو يكون خلاف مقتضى الظاهر فان ظاهر المقابلة ان الاول اعم

(قول الحشي) لانه الاصل على تقدير الاتحاد أي ولاوجه لمخالفته على ذلك التقدير فدل على انه خطاب لمن يتلقي منه الكلام لا للمشار اليه وبهذا التقرير اندفع ما يقال انه يجوز مع كون للخاطب المشار اليه على أحد التأويلين السابقين افراد الضمير فلا دلالة للافراد على ماذكره (قول المحشى) وهو من المؤمنين فلا يكون مرادا بقوله ومالى لااعبد الخوهذا بناء على ماهو ظاهر القصة من أنه من تمام ماقبله وفي تفسير ابن الجوزى جاء يسمى وهو يقول ياقوم الي مهتدون فاخذوه ورفعوه الى الملك فقال الملك فقال الملك فقال الملك فقال الملك القات تبعتهم فقال ومالى الخود وحينئذ اذا كان المراد يتراجعون ارجع يكون التفاتا

(قول المحشى) أقام نفسه مقام المخاطبين أى شبه المخاطبين بنفسه فى انه لايريد لهمالاما يريد له فمبر عنهم بضميره فَيكون الحجازُ استعارة (قول المحشى) لاينافي ذلك أى ان المراد المخاطبون وان اللفظ مستعمل فيهم

(قول الحشي) لامتناع ارادة الموضوع له لما مر انه مؤمن

(قول المحشى) فيكون الممبر عنه في الاسلوبين واحدا والالتفات لتغاير الاسلوبين ولو على وجه التجوز

أما حقيقة كقولك الزاني منا معروف أو انا لست بزان معرضا للسامع بانه زان أو مجاز كقولك الامدىد منا معروف معرضا له بانهجبان أو كناية قولك كثير الرماد معروف معرضا لهبانه بخيل وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى فى الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلوكان وارداً على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي أيضاً فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ماحققناه (والى الغيبة إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك) مكان لنا وقد كثر فى الواحدا من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجىء ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استمال المولدين (ومن الخطاب الى المتكلم) نحوقول علقمة بن عبدة (طحابك) أى ذهب بك (قلب فى الحسان) متعلق بقوله (طروب) قال المرزوقي معنى طروب فى الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها (بعيد الشباب) أى حين ولى الشباب وكادين عر حان مشيب)أى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم (يكافنى ليلى) فيه التفات من وكادين عر حان مشيب)أى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم (يكافنى ليلى) فيه التفات من

لاجل ان ذلك المقدمة مسوقة ابيان الالتفات في البيت الثالث عنده (قوله وقد كثر في الواحد الخ) ، حتى قال في شرح المسهيل المصرى ان معنى نفعهل وفعلنا المتكلم المعظم نفسه أو المشارك (قوله في الكلام القديم) أى في كلام الفصحاء المتقدمين في الجاهلية يدل عليه مقابلته بالمولدين (قوله ، وانها هو استعمال المولدين) أى المحدثين يقال كلام مولد أى محدث وفي القاموس المولدة المحدثة من الشعراء لحدوثهم وتمسكوا في ذلك بما وقع في القرآن الحبيد من قوله تعالى (رب المحمون لعلى اعمل) وقوله تعالى (ان يكون لهم الخيرة من امرهم) أى الله والرسول والجمع التعظيم وجوز الكشاف في قرأة الحسن تسجينه بالتاء على خطاب المزيز وحده للتعظيم الى غير ذلك وعدم حجيته في كلام بلغاء الجاهلية لايدل على عدم فصاحته فان القرآن بما يستشهد به لاعليه فما قيل ان كلام الشارح رحمه الله يقتضى ان يكون القرآن ، وأرادا على استعمال المولدين وارد على أسلوب القرآن (قوله أي حين ولى الشباب الخ) تولية الشباب واعراضه كناية ليس بشيء بل استعال المولدين وارد على أسلوب القرآن (قوله أي حين ولى الشباب الخ) تولية الشباب واعراضه كناية عن زواله وانقطاعه (قوله وكاد ينصرم) أى بالكلية اشارة الى بقاء بعض آثاره

(قول الشارح) في كلام القديم أي كلام العرب المربا بدليل ما بعده

⁽ قول الشارح) أى حين ولى أي ابتدأ في التولى بدليل وكاد ينصرم و بهذا التفسير صح قوله أى زمان قرب المشيب

⁽قول الحشي) لاجل ان تلك المقدمة مسرقة الخ أى ذكرها المصنف اذلك حيث قال واما قول امرى القيس تطاول ليلك الخ فقال الزعفشرى فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره فى كل بيت التفاتة لا يقال الالتفاتات عنده من خلاف مقتضي الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع المحصار الالتفات في البيت عنده في خلاف المقتضى لما تقدم اله يريد بما تقدم ماهو المشهور عن السكاكي لكن الحق مع الشارح اذ لم يخالف السكاكي الجمهور الافي البيت الاول وحينئذ لا يختص السوال بالسكاكي خصوصا وقد كرر قوله عنده

⁽ قُول الْمُحَشّي حتى قال الج فساقه مساق المعنى الموضوع له وجعل الصيغة مشتركة بين الممينين لكثرة ذلك وان كان الاول بطريق التجوزكما قال الشارح لعدهم الممظم الح

⁽قول الحشي) وأرداعلى استعال المولدين بان يكون استعالم سابقاعليه وقوله واردعلى اسلوب القرآن أي فاستعاله سابق عليهم

الخطاب في طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكافك وفاعل يكافئ ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى أى يكافئ ولك القلب ليلى والمفعول محذوف أى شدائد ولك القلب ليلى والمفعول محذوف أى شدائد فراقها أوعلى انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من النبية الى الخطاب وقوله طحابك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور (وقد شط) أى يدر (ولها) أي قربها (وعادت عواد بيننا وخطوب) قال المرزوقي عادت بجوز ان يكون فاعات من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوزان يكون من عاد يمو دأى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل (والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) مكان بكم (ومن الغيبة الى النكام والله الذى ارسل الرباح فتئير سحابا فسة ناه) مكان ساقه (والى الخطاب مالك يوم الدين إياك نعبد) مكان اياه نعبدوذكر صدر الافاصل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى * إياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الطاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير * ثق بالله اليس له شريك * ومن عند الخليفة بالنجاح، اغثنى يا فداك ابى وامى * بسيب منك المك ذو ارتباح، فانه ليس من الالتفات في شيء لأن المخاطب بالبيت الأول امرأته والمخاطب بالبيت الثانى هو الحليفة فهذا ليس من نفسير الجمهور فقول ابى العلاء * هل يزجر نكم رسالة مرسل * ام ليس ينفع في أولاك الوك *

كما يدل عليه صيغة التصغير وعصر حان بدل من بعيد وهذا السن هو سن الكهولة فان فيه بقية آثار الشباب وظهور بحض آثار المشيب (قوله أن يكون المخاطب الخ) لم يرد بالخاطب متلقى الكلام وآخذه لان اتحاده فى التعبير بن شرط عند القوم أيضاً والا لم تتحقق النكئة العامة الدلتفات ولان عدم اتحاد المتاقى في قول جرير غير معلوم بل الظاهر اتحاده لانه يلقى الكلام الى الخليفة فان القصيدة فى مدحه بل أراد

⁽ قول الشارح) فأعلت أى بحسب الاصل اذ هو عادوت من العداوة حذفت الواو لالتقاء الساكنين بعد قلبها الغا لتحركها وانفتاح ماقبلها واسم الفاعل على هذه الزنة سماعي وعلى الثانى فيه حذف وحقه عوائد كضوارب

⁽قول الشارح) هل يزجرنكم الح قبله ابنى كنانة انحشوكنائتى نبل بها نبل الرجال هلوك، فالخطاب بقوله يزجرنكم لبنى كنانة ولكنانة والكاف في كنانة الكلام ولم يتعلق به الحكم ولا يصح ان يكون المخاطب بالكاف بنى كانةلان المشار اليه باولى هم و يجب ان يكون مدلول اسم الاشارة غير مدلول الكاف كما تقرر فى العربية والكنانة شيء يوضع فيه السلاح والنبل الاول بفتح النون السهام والثانى بضمها جماعة الشجعان من الرحال

⁽ قول المحشى)كما يدل عليه صيغة التصغير ى بعيد الشبابلان زمن هذه البعدية هو من الكهولة وهو فاصل بين زمنى الشباب والمشيب عند الجمهور فبقي بعض آثار الشباب في هذا الزمن لقر به منه وظهرت امارات المشيب لذلك أيضا فلا تنافى بين قوله بعيد الشباب و بين قوله عصر حان مشيب وقيل انه لافاصل بينهما وحينتذفيندفع التنافى بان المراد بعيد معظم الشباب بقرية قوله حان مشيب و يكون قول الشارح أى حين ولى بيانا لظاهر المعنى وقوله وكاد الح بيانا المراد كذا قيل تأمل

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجر نكم الى الغيبة في أولاك بمعنى أولتك وهو قال آنه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وأن كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجر نكم بنو كنانة وبقوله أولاك انت، وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدها تدقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل أو الدعاء أو نحوهما كما في قوله تمالى * وزهق الباطل أن الباطل كان زهوقا * وقوله تمالى * ثم الصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهرى * والفقر من قاصمات الظهر * وفي قول جرير * متى كان الخيام بذى طلوح * سقيت الغيث اينها الخيام * اتنسى يوم تصقل عارضيها،

به من يكون مخاطبا بالحكم المستفاد من الكلام ولاشك في مغايرة للخاطبين فى قول جرير بهذا المعنى فان الامر بالثقة لامرأته والامر بالاغاثة للخليفة فافهم فاله قد غلط فيه بعض الناظرين (قوله انه اضراب الح) لان ام المنقطعة تغيد الاعراض عن الحكم الذي خوطب به بنو كنانة بقوله هل يزجرنكم الى الاخبار بقوله ليس ينفع في أولاك ألوك بعدم نفع الرسالة فيهم ولايمكن أن يكون بنوكنانة مخاطبين بالاخبار لان اسم الاشارة عبارة عنهم فلا يكونون معبرين بكاف الخطاب كامر (قوله اتنسى الح) في الصحاح انذكر يخاطب الشاعر نفسه والعارض بكسر الراء الاسنان

(قول الشارح) متلاقية أى ملاقية وقرله كما فى قوله تعالى لف ونشر مرتب رقوله وليحوهما كالتعليل والتأكيدوالمبالغة وقوله متى كان استفهام للقسر وقوله اتنسي الخ خطاب لنفسه والشاهد فى سقيت الغيث وسقى البشام فانهما للدعاء وميادة بكسر الميم وتخفيف الياء أو بفتحهامع تشديدها والصرم الهجر وقوله كانه الح بيان للسؤال المقتضي لقوله وفي اليأس راحة وقوله ولا وصله رجوع لمقصوده

(قول الحشي) من يكون مخاطبا بالحسكم المستفاد من الكلام مراده بكونه مخاطبا به كونه مفدرا به كما في بيت السقط أو مطاو با منه كما في بيت جرير ثم أن المخاطب بأحد الحطابين قد يكون هو الملقى اليه كل منهما ولا يلزم من كونه ملتى اليه كل منهما أن يكون مخاطبا بهما كما في هدفين البيتين فأن الملقى اليه في بيت جرير الحليفة وفي بيت السقط مدلول المكاف في اولاك وليس المراد بالمخاطب هنا من توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما سبق للتعشي كما وهم فيه بعضهم المكاف في اولاك وليس المراد بالمخاطب عن من وجه اليه الحكم وهناك بمن ثوجه اليه الحكم فاندفع ماقبل أن في قول الشارح و بقوله اولاك انت دليل على أن المراد بالمخاطب الذي اشترط اتحاده صدر الافاضل هو من يلتى اله الكلام لامن يتوجه اليه الحكم لان من توجه اليه الحكم وهو بنو كنانة متحد في الحالين مع أن صدر الافاضل ني الابتفات في هذا البيت فكلام صدر الافاضل في هذا البيت يرد ما اختاره عبد الحكم من أن المراد بالمخاطب من توجه اليه الحكم الى آخر ما أطال به نما لامنشأ لهالا سوء الفهم وعدم التأمل وصدر الافاضل هذا هو المولود بالمخاطب من توجه اليه الحكم الم يكن كذلك لايكون النفات وأن كان من تعلق به حكم الكلام واحداً كما في بيت السقط و بيت جرير وأما السامع فلا بد من أعاده على كل حال بيانه أن من تعلق به حكم الكلام في بيت السقط به كما الكلام الاول هم و بائاني مدلول الكاف والسامع للكلام واحد وهو مدلول الكاف ومن تعلق كنانة لكن المخاطب بالكلام الاول هم و بائاني مدلول الكاف والسامع للكلام واحد وهو مدلول الكاف ومن تعلق

* بفرع بشامة ستى البشام * والثانى ان تذكر معنى فتتوخم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة * فلا صرمه ببدو وفى اليأس راحة * ولا وصله يصفولنا فنكارمه * كانه لما قال فلا صرمه ببدو قيل له وماتصنع به فاجاب بقوله وفى اليأس راحة (ووجهه) اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق (ان الكلام اذانقل من اسلوب الى اسلوب) (آخر كان احسن تطرية) اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب (لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصفاء اليه) اى الى ذلك الكلام (وقد تختص مواقعه بلطائف) اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام (كافى) سورة (الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد) ذلك العبد (من نفسه عركا للاقبال عليه) اى على ذلك الحقيق بالحمد (وكلا اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك الحرك المفيدة اله)

على التفصيل المذكور في الصحاح واراد صفحتى الحد والضمير فى تصقل للحبية والفرع الغصن والبشامة شجر يستاك به والاستفهام في البيتين للقصر والندله على ما فات من وصل الحبية (قوله فاجاب الخ) فقوله وفي اليأس راحة اعتراض للدفع توهم ناشيء عن السابق أو استئناف بالواو (قوله من طريت الثوب) اذا عملت به عملا صاربه كأنه جديد ، فقوله تجديدا بيان للعنى اللغوي وقوله احداثا بيان للمراد ، فان احداث هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب ولم يذكر ههذا ما في شرحه المفتاح من كونه من طرأ بالهمزة بمعنى الورود فالمعنى ايرادا واحداثا لان بناء التطرئة من الطرق مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله انشاط لتقوية العمل لان التطرية متعد بنفسه وفي قوله الاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أى السامع ولك أن تجملها في الموضعين بمعنى واحد فيقدر المفعول الانظرية أي تطريقا لكلام لاجل تحريك سروره أو يقدر المضاف للاصغاء أي ايقاظا لاجل الاصغاء اليه (قوله وقد تختص) على صيغة المعلوم أو المجهول فانه يجيء لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص (قوله أي قد يكون لكل التفات الخ) اشار الى ان اختصاص مواقعه

به حكم الكلام في بيت جرير هو الخليفة فأن المراد بمن تعلق به حكم الكلام هو مايكون الالتفات بالنسبة اليه والخاطب أى من توجه اليه الخطاب بالكلام الاول امرأته وبالثاني الخليفة والملقى اليه الكلام المشتمل على الخطابين واحد وهو الخليفة ولا يلزم من كونه ملقى اليه الكلام المشتمل على الخطاب أن يكون هو المخاطب فتحصل أن هناك ثلاثة الموجه اليه الخطاب والسامع الملقى اليه الكلام والمتعلق به الحكم المستفاد من الكلام

(قول الحشي) على التفصيل الح في بعض الحواشي هما الاسنان التي بعد الثنايا (قول الحشي) فقوله تجديد بيان المعنى اللغوى يفيد ان التجديد في اللغة هو ان يعمل في الثوب عملا يصير به كانه جديد أما انشاء الثوب فلا يقال له تجديد له (قول المحشي) فان احداث هيئة الحرى لازم لتجديد الثوب أي فأريد هنا احداث النشاط للسامع بطريق اللزوم لامن وضع الكلة لان الذي معناه الاحداث التطرئة بالهمزة من طرأ والبناء منه مجرد قياس كما ذكره فاندفع قول الفنري ان الذي بمعنى الاحداث هو المهموز لا الذي بالياء وقوله من الطرء عبارة شرح المفتاح من طرأ وقوله بمعنى واحد أي التعليل فيقدر المفعول أو التقوية فيقدر المضاف

اى ذلك الحقيق بالحمد (مالك الامركله فى يوم الجزاء) لانه أضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والممنى على الظرفية أى مالك في يوم الدين

كناية عن اختصاصه ولما كان الجمع المضاف ظاهراً في العموم افاد اختصاص كل التفات، والمراد كل نوع من الانواع الستة فلا ينافي جزئية الحكم المستفادة من كلة قد (قوله على طريق الانساع) باجراء المفعول فيه مجرى المفعول به فيكون

وقول الشارح) الحقيق بالحمد فاللام في لله للاستحقاق (قول الشارح) لانه اضيف الى اخره تعليل لافادته ملك الامر كله الما بنفسه أو بضميمة قوله والمفعول محذوف الحركما يؤخذ من المحشي

(قول الشارح) لأنه اضيف مالك يوم الدين الخ هذه عبارة الكشاف قال الشارح في حواشيه يريد انه جعل المفعول هيه بمنزلة المفعول به وهو مجاز حكمي حيث جمل يوم الدين مملوكا وقوله والمعنى على الظرفية اشارة الى ان الظرف وان اجرى مجرى المنعول فهو ظرف في الممنى والمفعول به محذوف يشهد بعمومه الحذف بلا قرينة خصوص أه وعلى هــذا فالاتساع هو التجوز وعليه درج المحشي لانه مختار الشارح كما سمعت وقال السيد في حواشي الكشاف الاتساع في الظرف ان لايقدر معه في فينصب نصب المفعول به أو يضافاليه اضافة بمعنىاللام وقوله والمعنىَ علىالظرفية أريد به ان الظرف وان قطع في الصورة عن تقدير في واوقع موقع المفعول به الا ان المعنى المقصود الذي سيق الكلام لاجله على الظرفية لان كونه تعالى مالكا ليوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه للامركله فان تملك الزمان كتملك المكان يستلزم تملك جميع ما فيه ومن قال الاضافة في مالك يوم الدين مجاز حكمى ثم زيم ان المفعول به محذوف عام يشهد بعمومه الحذف بلاقر ينة خصوص ورد عليه ان مثل هذا المحذوف مقدر في حكم الملفوظ به فلا يكون مجازاً حكمياً انهي وقد دفع هــذا الايواد المحشى حيث قال انه حذف نسيامنسيا وعلى هذا فالاتساع هو ما ذكره لا التجوز وانما جعله السيد مجازآ بناء على حذف المفعول نسيا منسياللتنيسر الكنايةوهذا اقرب لعبارةالشارح التيهىعبارة الكشاف لان على طريق الاتساع متعلق باضيف لا بايقاع يوم الدين موقع المفعول به والاضافة على طريق الاتساع هي ما ذكر هذا ولا يخفي ان الظاهر من قول الشارح في حواشي الكشاف والمفعول به محذوف يشهد بعمومه الحذف بلا قرينة خصوص انالعموم مستفاد من الحذف بلا قرينة خصوص وحينئذ يكون ذلك المحذوف ملحوظا مقدراً فيرد ما أورده السيدقدسسره الا ان المحشي رحمه الله فيماكتبه هنا على قوله دلالة على التعميم اراد دفع ذلك بانه ليست الدلالة على التعميم بنفس الحذف بلا قرينة خصوص بل بالاطلاق المستفاد من الحذف لسيا أنسيا لان الحذف نسياً منسياً في قوة الاطلاق والاطلاق في المقام الخطابي وسيلة للعموم ولايخني بعده من كلام الشارح

(قول الشارح) والمعنى على الظرفية أى المعنى الحقيقي على الظرفية فهو ظرف حقيقة لامفعول به حقيقة كما زعمه بعضهم واعلم ان ايقاعه موقع المفعول به توسعا انما هو من حيث المعنى بان اعتبر تعلق المالك به تعلق المملوكية لامن حيث الاعراب بان ينصب به محلا فلا ينافي ان اضافته حقيقية لوقوعه صفة للمعرفة أعنى لفظ الله كذا في المحشي على القاضى (قول الحشي) كناية عن اختصاصه الحلانه يلزم من اختصاصه بها اختصاص موقعه لاعتبار مناسبتها للمقام والقريب للشارح انه مجاز عقلى من الاسناد للسناد للقام لانه السبب في الاختصاص عقلى من الاسناد للسبب حيث قال ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام اشارة الى ان الاسناد المقام لانه السبب في الاختصاص (قول المحشي) والمراد كل نوع الح فالكلية اللانواع فكل نوع لابد ان تتحقق فيه تلك اللطيفة ولايلزم من تحققها

مجازاً في النسبة الايقاعية (قوله والمفعول محذوف) أى نسيا منسباكا في قولهم فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا يرد ماقيل ان المحذوف المقدر كالملفوظ كانه قيل مالك يوم الدبن جميع الامور، فيلزم الجمع بين الحقيقة والحجاز في النسبة الايقاعية والجبب بان قولهم ياسارق الليلة أهل الدار مشتملة على المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيهه جعل المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة والحجاز غير قليل في البدل كما في قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف يويد به ماكان مفعولا به قبل الاتساع وصار بدلا بعده وفيه ان اهل الدار، مفعول فعل محذوف أى أتسرق اهل الدار وان جعله بدلا غير بدل الغلط لا يصح، وهو ظاهر وبدل الغلط مناف للغرض المطلوب من الاتساع أعنى الدلالة على التعميم وان القول

فيه تحققها في كل فرد منه فجزئية قد راجعة للافراد

(قول المحشى) فيلزم الجمع بين الحقيقةوالمجاز أىوهو ممتنعللتنافي اذليس ثم الا ايقاعواحد و يمتنعأن يكون لملابسةولا لملابسة ومافى الشهاب علىالقاضي من ان الجمع بين الحقيقة العقلية والحجاز العقلي محل اتفاق وحينتذ يكون آلمتعدي لواحد متعديا لاتنين والمتمدى لاتنين متعديا لثلاثة والمتعدىاللاثة متعديا لاربعة علىخلاف فيه لكونه غير معهود وان هذا مذهب جميع النجاة فالمتمدى قبل التوسع باق على حاله حتى اذا لم يذكر مفعوله قدر اونزل منزلة اللازم ففيه آنه ذكر العلامة ابن سعيد على الأشموني ان بعضهم يقول ان المنصوب حينتد ليس مفعولا حقيقة بل شبيه به وانه لا بدفي الحجاز المقلى أن يكون هناك ماينسب اليه الفعل حقيقة ونوعلى وجه النصوير علىماذهباليه الامام عبد القاهر وهذا انما يكون عند طلبالفعل لما يكون انتسابه اليه حقيقيا وهنا ليس كذلك لاستيفائه لمفعوله الحقيقي وقد مرانه لايجوز نحو قتل الامير سيافه لفوات المقصود من الاسناد المجازى وفي الرضى في اخر باب المفعول فيه قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجمل مفعولًا به فحينئد يسوغأن يضمر مستغنيا عن لفظ فيكقواك يوم الجمعة صمته وأن يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكرالليل والنهار وقوله ياسارق الليلة أهل الدار وقد اتفقوا علىان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لايتوسع في ظرف المتعدى الى اثنين الح ما نقله الشهاب من صيرورته متعديا الى ثلاثة أو أربعة والخلاف في ذلك ثم قال هذا ماقالوا والذي ارىان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولاً به بسبب-رف الجرثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ماكان عليه انتهى وهو يفيدك ان كلام التحاة واختلافهم آنا هو مع بقاء كونه ظرفا وان تعلق الفعل به بعد حذف حرف الجر هو تعلقه الذيكان قبله وانه مفعول به قبل وبعد بواسطة وَبلا واسطة توسعا وليس معنى المفعولية وقوع الفعل عليه حتى يكون مجازا عقليا فلعل حديث التجوز من عندياتالشهاب اغترارا بظاهرعبارةشرح الهادي والله الهادى فعلم انه لايلزم من التوسع التجوز وانما التزمه السيد بناء على تفسيرهالتوسعالسابق ليتيسر له جعله من بابالكناية فليتأمل والحاصل انه ان اعتبر حذف المفعول نسيا منسيا على ماهو رأىالبيانيين جاء التجوز والا فلا ﴿ قُولَ الْمُعْشِي ﴾ مفعول فعل محذوف في حواشيه على القاضي ان أهل الدار منصوب بسارق يقال سرقه مالا كما يقال سرق منه مالا لاعتماده على حرف النداء بناء على ان النداء يناسب الذات فاقتضى تقدير موصوف اه أى فهو متعدلاتنين و به يندفع الايراد أيضاً تدبر

ر قول المحشى) وهو ظاهر أما في بدل الكل والبعض فظاهر وأما فى بدل الاشتمال فلان المبدل منه لايتقاضاه من

دلالة على التعميم (فينتذ يوجب) أى ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الاقبال عليه) أى على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهات) والباء في بتخصيصه متملق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد عما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهات منه لا من غيره وتعميم المهات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة

بان الجمع بين الحقيقة والحجاز غير قليل في البدل باطل لان معنى قطع زيد يده قطع شيء من زيد هو يده وكذا كل بدل اشتمال ولذا قالوا انه لابد فيه من تشوق السامع الى ذكر البدل وانه يفيد النقرير حيث اجمل الحكم أولا ثم فسره (قوله دلالة على التعميم) اما علة لحذف المفعول أى حذف المفعول نسيا منسيا دلالة على التعميم لانه يتوسل من الاطلاق في المقام الخطابي الى العموم لئلا يلزم الترجيع بلا مرجح كما سيجيء واما علة لاضيف على الاتساع لانه اذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك ، افاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لايقبل التخصيص ، بخلاف ما اذا قبل مالك الامركله في يوم الدين (قوله بان العبادة) الباء ، لبيان المتخصيص أى التخصيص بهذا الطريق وليس صلة للتخصيص والا

حيث نسبة عامله اليه فان نسبة السرقة لليلة بانها مسروقة وذلك لايتقاضي اهل الدار من تلك الجهة بل من جهة انه مسروق منه فندبر فقد غلط فيه بعض الناظرين واعلم ان البيت يستشهد به على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فيروى بنصب الليلة وجر الاهل و يستشهد به على مانحن فيه فيروى بمكسه كما يفيده كلام الرضى السابق والمحشى

(قول الشارح) منه متعلق بمعنى الطلب المستفاد من السين والتاء في الاستعانة

(قول الشارح) والاحسن الخ فحذف المفمول حينئذ لمجرد الاختصار لا للتعميم لدلالة القرينة على الخصوص

(قول المحشي) دلالة على التسميم ولا يرد انه لوقيل مالك الامركله لدل على التعميم لان المراد ان حذف المفعول وحده يدل على مايدل عليه مالك الامركله كما يفيده قول المصنف المفيدة انه مالك الامركله ولو فرض ان المفهول هو لفظ الامن لكان محتملا للتجوز المحوج لدفعه بكل وعند الحذف لا احتمال للزوم الترجيج بلا مرجح

(قول المحشى) أفاد شمول الملك الخ لانه أوقع عليه الملك من حيث انه ظرف لامن حيث ذاته

(قول المحشى) بخلاف ما اذا قبل مالك الامركله أى فانه يقبله ولو مع كل ولا ينافيه ان كل تدفع احتمال التجوز لانه في التجوز براد باللفظ المعضوهو نقيض الكل وفي التخصيص براد بالعام الكل بناء على الصحيح من انه مراد تناولا لاحكما (قول المحشى) لبيان التخصيص أى تصويره فالباء للنصوير وقوله بهذا الطريق أى المصور بهذا الطريق وقوله والانم تخصيص المخصص لان قوله ان العبادة عنصة به فلو كان الباء صلة لافادت انه خصص بان العبادة عنتصة به وليس ذلك مدلول الآية مع فساده لانها متى كانت مختصة به فلا معنى لتخصيصه بهذا الاختصاص فقوله الخصيص لانه الذي المعمد مفعول وهو العبادة المختصة الذي هو مدلول ان العبادة له لانغيره وما قبل المناسب تخصيص التخصيص لانه الذي تفيده عبارة الشارح لو كانت الباء صلة فليس بشيء اذ التخصيص انما يتعلق بمدلول العبارة لابها تدبر

ليتلائم الكلام وتكون العبادة له لذاته لاوسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا أخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يامن هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب أدل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في النميز وأعرق فيه فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكاما أجرى عليه صفة من تلك الصفات

نزم تخصيص المخصص (قوله ليتلائم الكلام) أى تكون كل واحدة من الجل الثلاث آخذة بحجزة الاخرى هذا ما اختاره صاحب الكشاف.واختار القاضى تعميم مفعول الاستعانة وبيان وجه ترجيح احد الوجهين على الاخر يطلب من حواشينا على تفسير القاضي (قوله فاللطيفة المختص بها الخ) اشارة الى ان ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن بخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم منه نكتة الخطاب الذى وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهى ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة ففيه تنبيه على ان العبد ينبغي ان يكون قراءته بحيث بجد ذلك المحرك لتكون قراءته بالخطاب واقعة موقعها (قوله وطريقة الكشاف) ان الخطاب لدلالته، على كال التمييز

⁽ قول الشارح) ليتلاممالكلام حيث دل اباك نستعين على طلب الاعانة على العبادةوصار اهدنا بيانا للاعانة المطلوبة فكمل الانتظام والملائمة بين الجل الثلاث بمزيد ارتباط بينها

⁽قول الشَّارح) لاوسيلة الخ كما يفهم من تقديمها على طلب الحوائج فان تقديم العبادة ادعى الاجابة

⁽ قُول الحشي) واختار القاضي الخ لان عموم المفعول متضمن لنفي الحول والقوة عن نفسه والانقطاع بالكلية اليه تمالى عمن سواه فهو أولى بمقام العبادة هذا ماذكره فى حواشيه فى وجه الترجيج

⁽ قول المحشى) ففيه تنبيه على ان العبد ينبغى الخ وايس المراد انالعبد في قراءته يقصد ان الفارىء ينبغى ان يكون كذلك كما فهم العصام بل هو مأمور بان تكون قراءته على ذلك الوجه الذى وقع فى كلامه تعالى تدبر

⁽قول الحيشي) على كال التميز فالتميز الكامل حاصل من تلك الصفات والما دل على كماله لانه ادخل فيه واعمق وفى السمر قندى حاصل الفرق انه لو قبل اياه نعبد واياه نستمين كما يقتضيه ظاهر سياق الكلام لم يكن فيه دلالة على ان العبادة له والاستمانة به لاجل اتصافه بتلك الصفات وتميزه بها عن غيره لان ذلك الضمير راجع الى ذاته بمقتضى وضعه وليس فيه ملاحظة لصفاته وان كان متصفا بها فالحكم متعلق بالذات ولا يفهم منه سببية عرفا واذا قبل اياك فقد نزل الغائب بواسطة أوصافه المذكورة الموجبة لتميزه وانكشافه حتى صاركا نه تبدل خفاه غيبته بجلاء حضوره منزلة الخاطب في التميز والظهور ثم اطلق عليه ماهو موضوع للمخاطب في اطلاقه عليه ملاحظة لاوصافه التي جعلته كالخاطب بها فصار الحسكم مرتبا على الوصف بمنزلة ان يقال ايها الموصوف المتميز نعبدك ونستمين بك فيتبادر عمرقا ان العبادة والاستمانة لتميزه بتلك الصفات على الوصف بمنزلة ان يقال ايها الموصوف المتميز نعبدك ونستمين بك فيتبادر عمرقا ان العبادة والاستمانة لتميزه بتلك الصفات

العظام ازداد ذلك وقد وصف أولا بأنه المدبر للعالم واهله وثانيا بأنه المنهم بأنواع النهم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم أمر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بأنه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد قانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على أن من هذه صفائه يجب أن يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات وحاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وأنها ينبغي أن تكون عن قاب حاضر كانه يشاهد دبه ويراه ولا يلتفت الي ماسواه ولما أنجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضي الظاهر أورد عدة أقسام منه وأن لم تكن من مباحث المسند اليه فقال (ومن خلاف المقتضي تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده) والباء في بغير للتعدية

تعليق العبادة به كتعليقه بالمشتق فيشعر بعلية ذلك التمييز الحاصل بالصفات للعبادة فغائدة الحطاب تعليل، حكم العبادة كار قبل نخصك بالعبادة لتميزك بتلك الصفات (قوله وأهله) أى العباد لانهم عمروه و بهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بعد التعميم ليظهر توتب قوله فانصرفت النفس بالكلية اليه ولذا تعرض للعبادة في بيان معنى الرحمن الموحيم ومالك يوم الدين (قوله لتناهى وضوحه الخ) فني الخطاب اشارة الى انه تعالى بسبب هذه الصفات واضع غاية الوضوح كالمشاهد فسبحان من دل بذاته على ذاته (قوله تنبيها على ان من هذه صفاته يجب أن يكون الخ) لانه ظهر من اجراء اللك الصفات عليه ان العبد ، نشمول قدرته تعالى وارادته والطافه في أمر المعاش والمعاد محتاج اليه في جميع تقاباته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان فيجب أن يكون حاضراً في قلبه كالمرثى المشاهد سيها في حال العبادة حيث قرن الخطاب بها فانها حيل المناجاة له تعالى فالطيفة التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى متضمنة الثلاث لطائف كالايخفي (قوله ولما المجر كلامه الح) كان كلامه في أحوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وعكسه ، انما أورد من المسند اليه ولذا قال فيما ليس منه ونظيره من غير هذا الباب (قوله أورد وضع المضمر موضع المظهر وعكسه ، انما أورد من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى الظاهر ولم منه وان لم تكن من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى الظاهر ولم أدكر من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى الظاهر ولم يقل منه تكميلا لمباحثه وفيه الشارة الى ان اقسامه لا تنصر فيا ذكره

وانماقال ادللائه ربما يفهم عند التعبير تضميرالغائبذلك المعنى معتقدم ذكرالصفات لابه وهذا القدركاف فيأصُل للدلالة (قول المحشي) حكم العبادة حكمها تخصيصها به

⁽قول المحشى) شمول قدرته أخذه من رب العالمين الذى معناه مدبر العالم وقوله والطافه الح اخذه من قوله الرحن. الرحيم الذى معناه المنعم الح وقوله غير خارج الح اخذه من الضمام مالك يوم الدين لما قبله وقوله كالمربى المشاهد بيان للمراد من الحيثية وانها على التشبيه وقوله سيافى حال العبادة اشارة الى ان تقييد الشارح به ليس للتخصيص بل لبيان الاهم فقط وقوله لئلاث لطائف هى علم التحقق والتميز والحضور في القلب

⁽ قول المحشي) انما أورد الخرد على الاطول حيث قالمان المصنف قد مهد البحث فيأول الشروع في بحث خلاف مقتضي الظاهر على وجه لابخص المسند اليه وحاصل الرد انه لوكان كذلك لم يقل فيما ليس منه ونظيره من غيرهذا الباب

وفي محمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما أراده (نبيها على انه) اى ذلك الغير (هو الأولى بالقصد) والارادة (كقول القبمئري للحجاج وقد قال) الحجاج (له) حال كون الحجاج (متوعدا) اياه (لاحملنك على الادهم) يعنى القيد (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) هذا مقول قول القبمئرى فابرز وعيد الحجاج في مدرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب مافيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير (اى من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد) أى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد (لا ان يصفد) أى يقيد ويوثتى من صفده وقال الحجاج له ثانيا أنه أى الادهم حديد فقال لان يكون حديد فقال لان يكون حديد فقال لان يكون حديد فقال المن ينها على انه) أى خلاف مراده (او السائل) عطف على المخاطب أى تلقي السأئل (بغير ما يتطلب بتغزيل سؤاله منزلة غيره) اى غير ذلك السؤال (نغيبها على انه) أى ذلك الغير (الاولى بحاله)أى حال ذلك السائل (أو المه له كقوله تمالى يسئلونك عن الاهاة قل هي مواقيت للناس والحج)

فان الحجاز والكناية أيضاً من خلافه * قال قدس سره سهو ظاهم * لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام المخاطب غير مطابق له ظاهراً وانما المقصود ههنا مطابقته بسبب علمه على خلاف مراده للتنبيه على انه الاولى بالارادة لا للتنبيه على ان الاولى بالارادة ماصدر عن المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القبعثرى في مقابلة وعيد الحجاج ليس بمطابق له فانه كلام في مقابلة الوعد للتنبيه على ان اللائق بحاله ماصدر عن القبعثرى وماقبل في دفعه بانه يمكن ان راد بالقصد والارادة الترقب فالمعنى للتنبيه على ان الغيرة بوان يراد بالقصد والارادة الترقب فالمعنى للتنبيه على ان الغيرة وان يراد بالغيرة بير المراد فتكاف ارد

(قول الشارح) والمعنى الخ يريدان اضافة تلقى الى المخاطب اضافة الى المفعول لا للفاعل وان كان هو مدلول ضمير الخطاب لان الضائر الثلاثة بعد انماهى للمخاطب الذي هو المفعول وان المراد بالمخاطب من صدر منه كلام لامدلول ضمير الخطاب تدبر

(قول المحشي) فان المجاز والكناية أيضاً من خلافه لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له كما سينقله عن الشارح قريبا فمعنى كون المجاز والكناية من خلاف مقتضى الظاهر أنهما خلاف مايقتضيه الامم الظاهر الذى هوالوضع الاولى العدم احتباج اللفظ في دلااته على معناه الى قرينة أو واسطة قال المحشي في آخر أحوال الاسناد أن ذكر اللازم وارادة الملزوم اخراج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر أيضا لكنه خلاف الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر المبحوث عنه في الممانى وانما ذكره المصنف في آخر أحوال المسند اليه حيت قال ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تتميما لاقسام مايسمى اخراج الاعلى مقتضى الظاهر انتهى فعلم أن الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر قسمان قسم هو اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر بأن يكون هناك حال ظاهر يدءو الى خلاف ما اخرج الكلام عليه وهو المجوث عنه في المعاني وقسم مقتضى الحال الظاهر بأن يكون هناك حال ظاهر مواشيء وهو الوضع الاولى ولا يازم أن يكون هناك حال ظاهر

لما سألوا عن الــببفاختلاف القمر فيزيادة النور ونقصانه حيث قالوا مابال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد فليلا فليلا حتى يمتلى ويستُوى ثم لا يزال بنقص حتى بمود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا

اذ ايس مقصود المتكلم التنبيه على خلاف ترقب المخاطب بلتنبيه على أنه يريدما بطابق كلامه بكلامه وكدا ما قيل ان مقصود السيد بيان مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنىكلامه ان الصحيح في الواقع رجوع. الضمير الى خلاف مراده فالمراد من الغير في كلام الشارح رحمه الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما يوهمه ظاهم قول الشاوح رحمه الله تُعالى سهو ظاهر ، فانه بعيد عن العبارة غاية العبد تأبي عنه الحاشية الآتية وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراد الحجاج مثلا آنما هو الفرس وغير ما يترقب حمل القبمثري الادهم في كلامه على خلاف مراده فأنه أنما يترقب حمل الادهم على مراده أعنى القيد ولاريب فيانه لامعنى للقول باله أولى بالارادةوفيه أنا لانسلمان المترقب حمل الادهم على القيد بل المثرقب الكلام الذي يطابق حمل الادهم على القيد فغير المترقب الكلام الذي لايطابقه . وقيل أن غير المترقب الكلام الذي القاه،لاحمله كلام المخاطب على خلاف مراده ولاشك ان الكلام الذي القاهالقبمترى لامعنى لكونه أولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب نفس الكلام فممنوع لان الكلام انما يترقب باعتبار مدلوله واناراد به الكلام باعتبار مدلوله فحمل كلام المخاطب على خلاف مراده مدلول له الا انه التزامي وهذا القدر من التصرف لايقتضي كون ارجاع الضمير الى الغير المترقب سهوا ظاهرا (قوله سألو عن السبب الح) اعلم ان ما يسأل به عن الجنس فالمسوئل عنه ههنا حقيقة أمر الهلال وشانه حال اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده الىماكان عليه وذلك الامرالمسؤل عن حقيقته يحتمل أن يكون غايته وحكمته وكيحتملأن يكون سببه وعاته فسببالنزول لا اختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرأن اذ يجوز أن يقدر ما سبب اختلاف الاهلة وان يقدر ما حكمة اختلاف الاهلة فاختار صاحب الكشاف والراغب والقاضي انه سؤال عن الحكمة كإيدلءليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصلواختار السكاكي رحمه الله تعالى أنه سوال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لاتستحق السوال عنها

يدعو الى خلاف ما اخرج الكلام عليه وهو المحتص بالحجاز والكناية وقدذكرنا سابقا زيادة على ذلك فاندفع ماتحير فيه الناظرون (قول المحشى) اذ ليس مقصود المتكلم الخ تعليل لكون الاحتمال الاول تكلفا وترك تعليل الذنى اظهوره فان ظاهر العبارة يأباه ولرده عليه في ضمن مابعده

⁽ قول المحشي) قانه بعيد عن العبارة أي عبارة السيد والشارح والحاشية الآتية ما كتبه السيد بعد

⁽ قول المحشي) وقيل ان غيرالمترقب الكلام الذي القاه أي ولاشك ان الكلام الذي القاه القبعثري لامعني لكونه أولى بالارادة اذ الحجاج لايقصد كلام القبعثري وانما يقصد حمله كلامه على خلاف مراده

⁽قول المحشى) لاحمله كلام الخاطب الخ أى ولوكان غير المترقب هو ذلك الحمل لصح ولم يكن سهوا هكذا فهم المحشي هذا القبل ويكون وجه بطلانه في نفسه هو ماذكره قبل من الانسلم ان المترقب حمل الادهم على القيد حتى يكون غير المترقب حمله على الفرس وانما المترقب كلام يصدر من المتكلم يوافق كلام المخاطب الذى معناه الوعيد بان يذكر المترقب علاما فيه اعتذار مثلا فيكون غير المترقب كلاما المنكلم صدر في مقابلة كلام المخاطب غير مطابق له ظاهرا وانما وهجه بطلانه على تسلم ماقاله هذا المقائل ان المترقب انما هو يطابقه بسبب حمله على خلاف مراده كما اختاره المحشى أولا ووجه بطلانه على تسلم ماقاله هذا المقائل ان المترقب انما هو

ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف ممالم يوقت بها الناس امورهممن المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج بعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لاعن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتملق لهم به غراض (وقوله تعالى يسالمونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والافربين واليتامي والمساكينوابن السبيل) سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المعم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقعمو قعما وكل مافيه خير فهو صالح للانفاق

والجواب من الاساوب الحكيم فان قلت الاهلة جمع الهلال وهو القمر لليلتين أو ثلث ليال فالاَيّة تدل على انه سوًال عن تعدد الاهلة وكثرتها والجواب بيان لحكمة التعدد لاعلى انه سوًال على اختلاف تشكلات القمر قلت السوءال المذكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن للسؤال عن اختلاف تشكلاته النورية لان تعدده تبع لاختلافها فانه لوكان على شكل واحد لم يحصل التعددكما ان شان النزول صريح فيالسؤال عن اختلافالتشكلات مستتبعللسؤال عن التعدد حيث قيل ثم يعودكما بدا (قوله ببيان الغرض) اى الحكمة الظاهرة فانه اللائق بشان التبليغ العام وأما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكلات سببا عاديا أو جعليا لاختلاف أحوال ، المواليد العنصرية كابين في محله فما لايطلع عليه كل احد (قوله يوقت) أي يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقيت ، التي باختيارهم وقوله ومعالم للحج أشارة الى المواقبت التي عنها الله تعالى للعبادة الوقتية الا انه خص الحج بالذكر لكونه ادعى شيء الى الوقت لكونه بحتاج اليه اداء وقضاً. بخلاف الصلاة ونحوها (قوله على ان الاولى الخ) ي على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى بحالهم أنالا يسألوا عن الحكمة أيضًا لما انالفاعل المحتار. يفعل ما يشا. ولانه معلوم انه حكيم لايفعل شيئًا بدون حكمة بالغة(قوله لانهم الخ)الصواب لانه لايتعلق بهصلاح معاشهم ومعادهم والنبي عليه السلام إنما بعث لبيان ذلك لانه يدل على ان سبب الاختلاف مابين في علم الهيئة وهو باطلعند أهل الشريعة فانه مبني على أمور لم يثبت شيء منها غاية الامن انهم تخيلوها موافقة

الكلام باعتبار مدلوله وحمل كلام الخاطب على خلاف مراده مدلول التزامي له ومجرد كونه مدلولا التزاميا لايقتضى ان ارجاع الضمير له باعتبار ذلك المدلول سهو اذ لافرق بين المدلول المطابق والالتزامي وقال شيخنا رحمــه الله ليس مقصود هذا القائل بقوله لاحل الى آخره انه لاسهو لو اريد به هذا الحمل بل مراده الرد يملي من فسر غير مايترقب بهذا الحمل وان كان السهو متحققا على كل حال وحينئذ لافرق بين كلام هذا القائل وكلام المحشى الذي اختاره أولا تدبر

(قول الشارح) من دقائق علم الهيئة أى الاسباب الدقيقة التي ذكروها فيه (قول المحشي) والجواب من الاسلوب الحكيم أى ان الاليق بحالكم انما هو السو الءن الحكمة على تقدير خفاتها لانها التي يتعلق بها الغرض وشأن النزول سببه

(قول المحشى) المواليد هي ماتتولد من اجتماع العناصر بعضها مع بعض وهي الحيوان والنبات والمعادن

(قول المحشى) التي باختيارهم ولو في بعضالاحيان كالصوم فانه قد يكون كذلك في صوم التطوع فلا يرد ان الشارح ذكر الصوم وليس بالاختيار ﴿ قُولُ الْحُشِّي يَفْعُلُ مَا بِشَاءَ أَى لَهُ أَنْ يَفْعُلُ بِدُونَ حَكُمَةً وَانْ لَمْ يَقْعُ كَمَا يَفْيُدُهُ مَا بَعْدُهُ فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد (ومنه) أى ومن خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصفق من في السموات ومن في الارض) بمنى يصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع من في السموات ومن في الارض بمنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى (ومثله) أى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع الفاعل كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس لما فيه من الثواب والمقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضي الظاهر فان قلت كل من اسمى الفاعل والمفعول يكون بمنى الاستقبال كا يكون بمنى الماضي والحال وحينئذ يكون منى لواقع ليقم ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع يكون منى الطاهر فات أي مقتضى الظاهر قلت أن معناه الاستقبال يكون وارداً على مقتضى الظاهر قلت أن ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفمل وان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع وذلك يوم يجمع له الناس لتمثر على الفرق بينهما وعلى الوقع وذلك يوم يجمع الفاس في الفرق بينهما وعلى المقتضى الظاهر فيا لم يقم هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على أنه متحقق الوقوع هذا والكلام المعد على نظر قلت

لما ابدعه الحكيم المطلق (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه اشارة الى ان التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث ان الداعي اليه النبيه المذكور من وظيفة المعاني لكن بتى ان هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة . ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة (قوله لواقع ليقم) ، فائدة لام الابتداء امران تأكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال فاللام في لواقع وليقع كلاهما لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله بحسب العارض) اى الاستعال الطارى على الوضع و بهذا بخرج عن حد الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع (قوله على تمكن الوصف وثبانه)

⁽ قول الشارح) فذكر هذا على سبيل التضمن أي فلا يقال ان في الجواب تعرضا ابيان ما ينفقون

⁽قول الشارح) يكون بمعنى الاستقبال أى حقيقة بناء على انه موضوع المذات من غير اعتبار زمان فلا يمتنع تناوله لمن لم يقم به الحدث ثم قام بعد ولا يكون مجازاً فيه لان عدم اعتبار الزمن ليس اعتبارا لعدمه و بهذا فارق الجواب الآتى (قول المحشى) لما ابدعه الحكيم الخ فليس هناك الا الابداع ولاسبب في الواقع يعنى لعلم الهيئة فضلا عن دقته فاندفع ماقيل ان المراد بعلم الهيئة مافي نفس الامر لا العلم المدون

⁽قول المحشي)وَلم يذكره القومأى فكيف نبهوا على ان نكتته التنبيه المذكور مع انهم لم يذكروه في البيان وانماذكره المتأخرون (قول المحشى) فائدة لام الابتدا. امران أى تكون لكل منهما لا انها هنا لها وانما هي هنا للتأكيد فقطكما ذكره

لان ممنى لواقع وليقع هنا الاستقبال وقبل فائدتها مجموعها فيكون ما هنا نجريدا وهو المناسب لقوله لمجرد التأكيد

لا خلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيماً هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر (ومنه) اى ومن خلاف مقتضى الظاهر (القلب)وهو

اى حصول الوصف للمرصوف وكونه ثابتا له . ولو في الزمان المستقبل ، لانهما وضعا الذات المتصفة بالمصدر اماقاتما بها أو واقعا عليهاكما في الرضى فالنسبة المعتبرة في مفهومهما تقييدية فاذا جملا خبرين عن شيء افاد اتحاده بالذات المتصفة

(قول الشارح) لاخلاف الح كذا في العضد اكن نقل الشهاب في حواشي القاضي ان من أهل الاصول من ذهب الى انه حقيقة في المستقبل كالحال وناهيك بالعضد فان صح مافي الشهاب حمل ماهنا على نفي الحلاف بين البيانيين

(قول الشارح) وكذا الماضي عند الاكثر بنأى آنه حقيقة فيه عندالاكثرين لتحقق تُبوت المدنى فيه كالحال بخلاف المستقبل واعلم ان المشتق وضع لذات باعتبار التلبس بوصففعند وجود الثلبس بمعنى المشتق منه كالضارب لمباشرالضرب يكون حقيقة وليس المراد بذلك أن يكون اطلاق المتكلم المشتق حال التلبس بالمشتق منه بل أن يكون اطلاقه باعتبا ذلك التابس لافرق بين الماضي والحال والمستقبل لان الزمان غير معتبر في مدلوله حتى يمتنع تناوله كذلك قبل ثبوت الاتصاف أو بعده باعتبار حال ذلك الاتصاف فان اطلقه المتكلم لا باعتبار التلبس بالمشتق منه كاطلاق الضارب على زيد منحيث انه غير متصف بالضرب لكن اطاق عليه كذلك بسبب آنه تلبس به سابقاً أو يتلبس به لاحقاً كان مجازاً فتفطن للفرق بين الاعتبارين وبه تعلم ان المشتق انما وضع لذات متصفة بمعنى المشتق منه من غير اعتبار زمان أصلا وانما لزم الحال أى حال التلبس من وضعه للذات باعتبار التلبس بالوصف هذا حاصلما نقله العلامة بنقاسم في الاكيات عن الامام أبن السبكي تبعا لوالده وقد خالف والده في ذلك الخلاف المنقول في الاصول في أسم الفاعل المرادُّ به الماضي هل هو مجاز أو حقيقة فانه مفروض فى اطلاقه باعتبار التلبس فيها مضى كما يؤخذ من شرح العضد للختصر ابن الحاجب والوفاق المنقول فى اسم الفاعل المراد به المستقبل على انه مجاز فانه مفروض في اطلاقه باعتبار التابس فيما سيأتي كما يؤخذ من ذلك الشارح والظاهر انه لامدخل للرأى في ذلك وانما مداره الاستعال اللغوى ولذا توقف ابن الحاجب فانحاصلاالنزاعاله هل يطلق ضارب بمعنى الاتصاف بالمصدر في الماضي-قيقة أولا وهل يطلق بمعنى الانصاف به في المستقبل حقيقة أولا ولو تم ما قاله الامام السبكي لتم الجواب الذي ذكره الشارح أولا بقوله فان قلت كل من اسم الفاعل الى آخره وبطل الجواب الثاني المذكور بقوله قلت لاخلاف الخ اذلا وجه لحمل نحو وان الدين لواقع مما خلا عن القرينة على ان المراد الآن على التجوز مع صحة المغنى الحقيقي اعنى الواقع فى المستقبل فليتأمل

(قول المحشى) أى حصول الوصف تفسير للتمكن فمعنى تمكينه حصوله فى محله لا انه سيحصل له كماهو مفاد الفعل وعطف الثبات تفسير

(قول المحشي)ولو في الزمان المستقبل تعميم في الحصول يعني انهما يدلان على الحصول سواء الماضي والحال والاستقبال الذي نحن بصدده

(قول المحشي) لانهما وضعا للذات المتصفة فيفيد ان حصول الوصف لها لان نسبتهما تقييدية كما ذكره (قول المحشي) افادا اتحاده بالذات المتصفة فيكون مفادهما حصول الاتصاف ولو في المستقبل لاانه سيحصل فيه

بالمصدر وان كان اتصافه به في الاستقبال بخلاف المستقبل فان النسبة فيه نامة مقصودة بالافادة فاذا اسند الى شيء يفيد انه سيتصف بالمبدأ في الاستقبال فمعنى زيد ضارب انه ذات متصفة بالضرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد يضرب انه سيتصف بالضرب فعما يدلان على تحقق الاتصاف ووقوعه والمضارع علىانه سيتحقق فاستعالهما فيممناه للدلالة علىوقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر وهذا مراد الشارح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت فوازن الخ وعلى ماقررناه اندفع ما قبل في وجه النظر انا لانسلم انهما يدلان على التمكن والثبات فان الشيخ نص على ان زيد سنطلق لايدل على اكثرمن قيام الانطلاق بزيد وحصوله له ولوسلم فدلالتهما علىالتمكن والثبات لايدل علىاناستمالها فيالمستقبل مجاز فآن الدلالة على الثبات لاتنافى كونه مستقبلا اما اندفاع الاول فظاهر لانه لم يرد بالتمكن والثبوت الاستمرار والدوام بل مجردالحصول واما الثاني فلان المقصود، ان فيهما دلالة على حصول الوصف والاتصاف به ولو في الاستقبال فالتعبير عما لم يحصل في الاستقبال بلفظ يدل على حصول الوصف خلاف مقتضى الظاهر ووجه النظر فيه ان اللازم مماذكره انالوصف الذى لم يقع ويكون متحقق الوقوع ان قصد الدلالة على انه سيقع عبر بصيغة المضارع وان اريد الدلالة على انه متحقق الوقوع في الاستقبال عبر بصيغة اسم الفاعل والمفعول فالمعنيان ، مختلفان يعبر عن كل منهما. بما يدل عليه وضماً وليس شي منهما على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله بدل هذا الجواب بقوله لاخلاف في ان اسم الغاعل الخ وحاصله ان اسم الفاعل والمفعول فيها وقع حقيقة وفيها لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيهكان استعمالا في غير ماوضع له فيكونخلاف مقتضى الظاهر وأورد عليه . إنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريفالاسم والفعل طردآوعكسا وانه يلزم من ذلك أن يكون كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما موضوعان لما وقع في الحال أوالماضي لا انهما موضوعان له مع الحال أو الماضي وشتان بينهما ، وان الشارح رحمه الله نص في شرح المفتاح بانكل مجاز خلاف الظاهر

(قول المحشي) فها يدلان على تحقق الوصف ووقوعه أى يدلانه عليه من حيث انه متحقق واقع فى الاستقبال والمضارع يدل على انه سيتحقق فيه فاستعبالهما مع انهما يفيدان حصول الوصف فى المستقبل في معنى الفعل أى في موضع الصالح له هو معنى الفعل وهو انه سيتحقق الاتصاف خلاف مقتضى الظاهر فيكون مجازا وما قيل ان المستقبل فى كلام المحشى ظرف للوصف وأما الانصاف فحاصل الآن وهم منشؤه سوء الفهم وحمل قوله على تحقق الانصاف يعنى الآن

(قول المحشى) ان فيهما دلالة على حصول الوصف والاتصاف به أى وقوعه بالفعل في المستقبل مع ان الموافق انه سيتحقق فيه لا انه متحقق فيه وقوله خلاف مقتضى الظاهر أى ومجاز أيضاً ولا يخفى ان التعبير عن معنى سيتحقق بانه متحقق في المستقبل بفيد المبالغة في حصول ذلك الوصف وانه لابد منه فلو فسر المحشي التمكن فياسبق بذلك لكان اولى قوله واذا أريد الدلالة على انه متحقق الوقوع أى الدلالة عليه فى الزمان المستقبل من حيث نحقق وقوعه عبر بصيغة اسم الفاعل أى عن هذا المعنى لامعنى المضارع (قول المحشي) مختلفان من جهة التحقق وعدمه

(قول المحشى) بما يدل عليه وضعا فان اسم الفاعل يدل على القيقق وضعا وان لم يدل على الزمان وضعا

(قول المحشي) انه يلزم أن يكونا دالين على الزمان أي والا لما كانت مخالفته مجازاً

(قول المحشى) موضوعان لما وقع في الحل أو الماضي الح فالاقتران فيهما بالزمان وان كان وضعا لكن فى القيتق لافي الفهم منهما فها موضوعان لمن قام به الفعل على ان يكون قيامه به وحصوله به مقيدا باحد الازمنة وليسا فعلين لعدم الاقتران فى الفهم (قول المحشي) وان الشارح نص الح قد تقدم تحقيق ذلك

ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان تتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المهنى تابعا كما اذا وقع ماهو فى موقع المبتدأ نكرة وماهو فى موقف المبتدأ نكرة وماهو فى موقف كقوله وقف عبل التفرق ياضباعا، ولايك موقف منك الوداعا والايك موقف الوداع موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفط تابعا (نحو عرضت الناقة على الحوض) والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا يجب ان

لان مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بماوضع له ولكن خلاف مقتضى الظاهر ايم من الحجاز بناء على مامر فى بابأحوال الاسناد من ان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية به قال قدس سره بدل عبارة الجواب بعبارة به لا يخفى انه مشعر بان الفرق بين الجوابين بالعبارة (قوله ان بجعل احد اجزاء الج) أى ، من حيث افادته المعنى التركبي فلا يرد في الدار زيد لان معنى زيد فى الدار وفي الدار زيد . متحد (قوله والا خر مكانه) فخرج نحو ضرب زيد فانه وان جعل المفعول مكان الفعول (قوله كما اذاوقع الى آخره) ، فانه ليس ذلك في كلام العرب فى الحبر وأما في الاستفهام فقد اتفقوا، في من ابوك على ان من مبتدأ وابوك خبره وما فى ماذا صنعت اذا جعل ذا بمعنى الذى ان ما مبتدأ

(قول الشارح) ماهو في موقع المبتدا أى بان يكون أول الكلام وقوله موقع الحبر أىآخر الكلام سواء كان ذلك من الناسخ أولا لان الناسخ انما يدخل على المبتدأ والحبر والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة وجد الناسخ أولا

(قول الشارح) قني قبل التفرق الخ ضباعا ترخيم ضباعة والالف للاطلاق وهو اسم لبنت زفر بن الحارث كان أسر الشاعر وهو عمرو بن سليم القطامي ثم من عليه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل فقال تلك القصيدة بمدحه بها وقوله ولايك موقف الخ دعاء بان لايكون موقف من المواقف موقف وداع

(قول المحشّى) لايخفي انه مشمر الخ أي وقد عرفت ان الفرق راجع الى المعنى

(قول المحشي)من حيث افادته للمعنىالتركيبي بان يجرىحكم كل على الآخر لا مجردوضعه مكانه كافى المثال الذى ذكره (قول المحشى) متحد أى معنى التركيبين من حيث أصل التركيب الذي القلب بالنظر اليه وهو الابتدائية والحبرية متحد وانكان تقديم الحبر يفيد الحصر

(قول المحشى) فانه ايس ذلك فى كلام العرب هذا مستند صاحب المفتاح قال الشارح في شرحه والمواد انه ليس فى كلامهم فى باب الخبر الخ قال السيد فى حواشى شرح المفتاح أى ليس ذلك فى كلامهم حال كونه جاء على أصل الاستعمال الذي به الاعتبار فلا ينافى انه فى كلامهم لكن لاعلى الاصل أى الكثير الغالب فاندفع ماقيل وهنا

(قول المحشى) في من أبوك الخ أى ومن نكرة لانها دالة على واحد مبهم من ذوي العلم صالحة لكل واحد منهم على البدل كرجل وكون كل واحد من السميات التي هي مدلولها معرفة بناء على انها للسوآل عن العارض المشخص لذوى على البدل كرجل وكون كل واحد من السميات التي هي مدلولها معرفة لانه في قوة أزيد أم عمرو أم خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا لأنه انما نشأ من قبل جهل المتكلم لامن حيث الوضع

يكون له ادراك يميل به الى المعروض أو يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى الرأس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قابوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله بمفائك لا بالى بعد حول واظبى كان امك ام حمار هاي ذهب السودد من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالى انسان منهم اهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع

وذا خبره ، بل وفى باب الخبر أيضاً ورد قوله تعالى (ان اول ببت وضع للناس الذى ببكة مباركا) ولك ان تجعله من باب القلب كذا في شرحه الممقتاح وقال السيد فى حواشى شرحه ان القول بالاتفاق معهو فانه مذهب سيبو يه ومذهب غيره ان من حبر لما بعده. ولعل المراد اتفقوا على جوازكون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون الاسماء المتضمنة للاستفهام اخبارا لما بعدها عند البعض ثم الجوازفي الاستفهام انما هو ، فى الاسماء المتضمنة له كما سيجى ، فى بحث تنكير المسند من هذا الكتاب وتشير اليه عبارته في شرح المفتاح حيث قال فقد اتفقوا في من أبوك دون ان يقول فقد اتفقوا فيه فلا يرد انه اذا جوز ذلك فى الانشاء فلا يكون اظبي كان امك أم حمار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله ههناالخ) اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضى ذلك . نحو عرضت الاسارى على السيف مما المقتضى لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى المعروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان المعروض يتحرك الى المحروض عليه قال انه العروض يتعرك الى المحروض عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان المعروض يتعرك الى المحروض عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان المعروض يتعرك الى المحروض عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض يتعرك الى المحروض عليه قال انه على الاصل ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض يتعرك الى المحروض عليه قال ان كلامن القولين على الاصل ومن لم ينظر الى هذا المعرض اظهار شى على الاصل ومن لم ينظر الى هذا المعرف الفهار شى على المعروض يتعرك المتصرة على الاصل ومن الم ينظر الى هذا المعرف الخواد المعروض المعروض على الاصل ومن الموروض ومن لم ينظر الى هذا المعروض ومن الم ينظر الى هذا المعروض ومن الموروض ومروض ومن الموروض ومن الموروض و

⁽ قول الشارح) فانك لاتبالى بعد حول الخ قبل انه انزوان بن فزارة بن عبد يغوث وقبل لحداش بن زهير وقبله وكامن قدرأيت من اهل دار * دعاهم ما رأيت لهم فساروا فاصبح عهدهم كممض قرن * فلا عين يحس ولا اثار فكامن قدرأيت من اهل دار * فلا عجب بذاك ولاشجار وبعده

لقد لحق الاسافل بالاعالى « وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس » وسيق مع المعلمجة العشار أي كثر الاوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب السوّدد عنهم فلو بقوا على هذا الوصف سنة لايبالى الخ

⁽ قول المحشى) بل وفي باب الخبر أيضاً اعتراض من الشارح علىصاحب المفتاح وقوله ولك أن تجمله عبارة الشارج وله أن يجمله ولما المراد الح جواب من عند المحشي وله أن يجمله ولمله اشار بله الى ان المعنى لا يساعد على القلب (قول المحشى) واحل المراد الح جواب من عند المحشي المدن المحتملة والمدن المدن المدن

⁽ قول المحشى) في الاسماء المتضمنة دخل فيه نحو غلام من صاحبك فانه باضافته لاسم الاستفهام تضمن الاستفهام وانما اختص بالاسماء المتضمنة لاشتمالها بنفسها على ماله الصدارة بسبب انه يحدث معنى في الجلة

⁽قول المحشى) نحو عرضت الاسارى على السيف فانه لاميل للاسارى الى السيف ولا عنه الهدم اختيارهم وقهرهم على القتل به حتى يجمل من القلب بل عرضهم عليه قتلهم به في الكشاف عند قوله تعالي النار يعرضون عليها عرضهم على النار تعذيبهم بها من قولهم عرض بنو فلان على السيف اذا قتلوا به و يجوز أن يراد عرض النار عليهم من قولهم عرضت

بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولايك موقف منك الوداعا في ويحصل المعادلة بين ماوقع بعد أموما وقع بعد الهمزة بالنزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد اموالحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فينشذ لاقلب فيه من جهة المنفلان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نم فيه قلب من جهة المنمى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمهني اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا

فان كلا من الاعتبارين خارج عن مفهوم المرض (قوله بكان المقدر) وامك خبرله فيكون الاسم الواقع موقع المبتدأ نكرة والخبر معرفة وذا ممتنع في الاستعال فيجب أن يحمل على القلب وأن الاصل اكان ظبيا امك ام حمارا (قوله لان الاستفهام) أى انما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالفعل أولى (قوله فوجوده كدمه) اى اعتبار وجوده الفظا لاجل همزة الاستفهام كدمه من حيث المتعقل. لان المقصود الممادلة بين الظبي والحمار مطاقا لامقيدا بالزمان الماضى (قوله والضمير معرفة الح) لان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ماليس في المظهر النكرة ولا معنى للتمريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم (قوله اظبيا كان امك). تذكير ضمير كان باعتبار المرجع على وفق الميتوان كان امك يقتضي التأنيث (قوله المقصود الناقة على الحوض بويدون عرض الحوض عليمافقلبوا و يدل عليه تفسير ابن عباس رضي الله عنه يجاء بهم اليها فيكشف المناقة على الحوض بويدون عرض الحوض عليمافقلبوا و يدل عليه فشاهدوها اه فانت ترى صاحب الكشاف مع جمله المراد عرض الحوض أو النار ازم القاب لان الذي يكشف له الشيء و يظهر هو من له الادراك فتي كان المراد عرض الحوض أو النار ازم القاب

(قول المحشى) فان كلا من الاعتبارين خارج الى خروجه لايضر بل المدار على ارادته فمتى اريد لزم القاب وقد يقال انما لزم القلب على تفسير ابن عباس رضى الله عنه لجعله المعنى انه يكشف عنه ولوكان المعنى يكشف لها عنهم لم يكن قلب وحينتذ فالقلب انما جاء من المعنى المراد وكلام المحشى في ارادة معنى الاظهار فقط واظهار شيء لشيء رفع الحجاب بينه وبينه له ادراك أولا ومما يدل على انه تابع الممنى المراد قول الكشاف ير يدون عرض الحوض عليهما فتدبر

(قول المحشي)لان المقصود المعادلة الخاتى فيكون المطلوب لهمزة الاستفهام حاصلا بدونه ثم كون ماذكرانما هوبناء على هذا التقدير فلا ينافي ماسيأتي من ان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حارا لاالتسوية بين الظبي والحمار (قول المحشى) لان فيه من التحيين الخواذلك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شيء مافي قولك اعطني شيئاما يكفيني قالت ذلك الشيء لاشيء ما وقوله الى المرجوع اليه أى من حيث هو معلوم وان كان مبهما وانما الكلام في ربه رجلا ونم رجلا لان المرجع ليس مذكورا لفظا ولامعنى حتى يكون اشارة اليه من حيثهو معلوم متعين بوجه من الوجوء (قول المحشي) تذكير ضمير كان الخ مراده بتذكير ضميره عدم اتيانه فيه بضمير المؤنث حتى صار بهيئة ما يتحمل (قول المحشي) تذكير ضمير كان الخ مراده بتذكير ضميره عدم اتيانه فيه بضمير المؤنث حتى صار بهيئة ما يتحمل

وان يكون حمارا فافهم (وقبله) المالفاب (السكاكي مطلقا) اينما وقع وقال آنه مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجم عليه كال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل (ورده غيره) المي غير السكاكي (مطلقا والحق آنه أن تضمن اعتبارا لطيفا) غير نفس القلب الذي جمله السكاكي من اللطائف (قبل كقوله) اي قول رؤية (ومهمه) اي مفازة (مفهرة) اي متلونة بالغبرة (ارجاؤه) اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون اوضه سهاؤه) وهمهنا مضاف محذوف اي لونسائه وهذا معنى قوله (اي لونها) فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سهائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبائة ماليس في تركه الاشعار، بأن لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة (والا) اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا (رد) لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما أن الايتضمن مايوهم عكس المقصود (كقوله) اي قول القطامي يصف نافته بالسمن في قبل أن جرى سمن عليها * (كا طينت) من طينت السطح (بالفدن) اي القصر (السياعا) اي الطين المخلوط في قالم النبوية الح) لا النسوية بين الغايي والحار في كونه امه فافهم الفرق بين المنيين كافرق بين زيد المنطاق والمنطلق زيد المسلم وينه المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس والمنطلق والمناس المناس المناس

(قوله ويأتى الخ) دفع لاستبعاد وقوعه (قوله وفي التنزيل) قال الله تعالى ﴿ وَكُمْ مَن قَرِيَة اهْلَكَناها فجاءها بأسنا﴾ وقال الله تعالى ﴿ خَلْقَه فقدره ﴾ اذا لم يؤول الأهلاك والحلق بارادتهما قوله من طينت السطح ﴾ ي اصلحته وسويته بالطين (قوله بالفدن) ضمير المذكر وقوله على وفق البيت يعنى انه راعى المرجع بناء على ما اختاره في البيت من ان اسم كان ضمير يعود على ظبى فحكي لفظ كان على حاله في البيت وان كان الرجوع الى الاصل وان المعنى اظبيا كان امك يلزم التأنيث لاسناده الى مؤنث حقبتى من الادميين بلا فصل

(قول الشارح) الذى جعله السكاكي من اللطائف لايراثه الكلام ملاحة وانما لم يكف ذلك عند المصنف لانه حسن عرضي لايعتبر الا بعد مقتضى الحال بلاغة ومقنضى الحال بلاغة موافقة مقتضى الظاهر اعنىعدم القلب الا انكتة ومقتضى قبوله له لذلك قبول قسميه فلذا ذكرهما الشارح

(قول الشارح) والمعني كان لون الى آخره اي اصل المعنى ذلك بدون فائدة القلب

﴿ قُولُ الشَّارِحِ ﴾ يتضمن من المبالغة الح قيل لايخني برودة هذه المبالغة

(قول المحشى) كالفرق بين زيد المنطلق الح حاصله انه اذا عرف السامع زيدا بمينه وعرف انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطق الممهود واردت أن تعرفه ذاك قلت زيد المنطلق وانكان طالبا انعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصبح زيد المنطلق كذا في حواشيه المجامى فهنا اذاكان المخبر عنه هو الأم وجب نصب ظبيا حتى يكون الاستفهام داخلا على الفعل ويكون المعنى أكان امك ظبيا أم حماراً فيفيد النسوية بين كون امه ظبيا وكونها حمارا المجهولة السامع بخلاف ما اذا دخل الاستفهام على ظبي فانه يفيد النسوية بين الظبي والحماد في كونه أمه ويكون ذلك هو المطلوب المجهول للسامع وليس مهادا

(قول المحشي) لاستبعاد وقوعه لكونه على عَكَّس ما ينبغي

بالتين والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظان ان استطاعا * ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن النافة مالا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لليهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوم عكس المقصود فيكون ادخل في الردكة وله على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب جمعني الم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأى ولم اصب بمعني لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود * واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اى لم الف بهذه المصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ماقبله من الابيات بدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولان فوى الكلام الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ايس بعلة للحام وحثا على "رك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث بعلة للحام وحثا على "رك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وند اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمنى لم اجرح واما جعله بمنى لم الف فلا

بالتحريك(وانسياع) بفتح السين وكسرها الطين مع التينوقيل بالكسرالا آذ(قوله ولم اصب بمعنى الح)لم يوجد فى الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة فني القاموس وغيره الاصابة ضد الاصعاد والانيان بالصواب وارادته والوجدان والاحتياج والتفجيع وزاد في شمس العلوم والتاج النيل. يعنى رسيدن فلعله معنى مجازي من التفجيع أو من النيل (قوله لان قوله اصبت بمعنى جرحت الح) اشار بقوله بمعنى جرحت الى السبت بمعنى على ما سلم الحجيب من ان اصبت بمعنى

⁽ قول الشارح) حداثة السن أى صغره لان الجذع ماله ستة اشهر من حين ولد والقروح قدمه لان القارح من له خمس سنين من حين ولد وطمن في السادسة

⁽ قول الشارح) فالمناسب الح لان قدم البصيرة سبب في اصابتها لمكان التجربة وحداثة الاقدام سبب في الجراءة عليه لمكان القوة وقوله اقدام غرة أى عدم تجربة فلا يكون عالما بالعواقب حتى يتباطأ فيه بخلاف رأى المجرب (قول الشارح) لان ماقبله حيث قال

ولقد اراني للرماح دريئة * من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بماتحدر من دمى *اكناف سرجي أوعنان لجامي (قول الشارح) يصلح قرينة أى فيصح حينئذ استعمال لم اصب بمعنى لم اجرح لانه مشترك بين الوجدان والجرج والمشترك يصح استعماله في احد معنييه مع القرينة بخلاف ما اذا كان بمعنى الوجدان فلا قرينة عليه

⁽قول المحشي) الالة أي المسطرين ونحوه ﴿ قُولُ الْمُحشِّي ﴾ ضد الاصعاد أي الهبوط والنزول

⁽ قول المحشي) بمعنى رسيدن اى التحصيل وقوله من التفجيع الخ أى انهسبب تفجيعه أو تحصيلهم اياه أى لم يأسروه

قرينة عليه مع مافيه من بترالنظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لاينا فى ذلك لانه اذا جمل جذع البصيرة على انه لما حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح فى هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جمله بمعنى لم الف فالانسب ان يجمل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لاحالالانه احسن تأدية للمقصودوا لجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوق رحمة الله عليه وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض لذاته ندم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد من الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا منى وانا على بصيرتى الاولى لم يبدلى ندم فى الاقتحام ولاغلب فى اختيارى التطرف والا يحراف بل قدصار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستى و تكرر مبارزتى

﴿ تُمَ الْجِزْءَ الثَّانِي وَيَلِيهِ الْجَزْءَ الثَّالَثُ أُولُهُ أَحُوالُ الْمُسْنَدُ ﴾

جرحت حيث لم يتعرض لبيان معناه فلا يرد ما قبل ان كونه قرينة انما يصح اذا كان نصا في ذلك المعنى لم لا يجوز ان يكون بمعنى نلت كما قال المرزوق (قوله على انه لما جعله الخ) قال الرضي ان اصاب لم يستعمل متعدياالى مفعواين وكون ما يفسر به متعديا الى مفعولين . لا يقتضى تعدينه اليهما فلذا جعله حالا (قوله والجواب المرضي الخ) انما كان مرضيا لان في الجواب المقدم صرف النفي الي القيد والظاهر أن ينصرف الى ما دخل عليه أعنى الفمل كما في هذا الجواب (قوله ولم ينالوا ما ارادوا منى) فالاسناد في لم أصب مجازى فلعله لا محل لهذا جعل الاصابة بمعنى الجرح

إسبب جرحه

(قول الشارح) على بصيرته التى كان عليها أولا فهي بعد الانصراف بعينها ما كان قبله فمعنى جذوعها انها على حال حدوثها لم تتغير بندم بسبب الاقدام فاندفع مافى الفنري

(قول الشارح) التطرف أي صيرورته في الطرف بحيث يكون منحرفا عن الاقتحام والدخول في المعركة

(قول المحشي) لم لا يجوز الخ يفيد ان اصبت لم يعلم ضبطه

(قول المحشى) لا يقتضي تعديته لان المدار على السماع لا المعنى

(قول المحشى) لان في الجواب المتقدم أي جواب الايضاح

(قول المحشي) فالاسناد في لم اصب مجازى أى مجاز عقلي حيث اسند الاصابة اليه وهي حقيقة لما أرادوا